

# الْمُتَحَفُّ فِي الْأَحْكَامِ الْمَصْحُفِ

تَأَلَّفَ

الدُّكْتُرُ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّشِيدِ  
عُضُوهُنَّ السُّرَّسُ بَكْلِيَّةُ الْعَالَمَانِ بِمَحَافِظَةِ الرُّس

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

تَوْزِيْعُ

مَوْسَّسَةُ الرِّيَّانِ  
لِبْنَانِ



الْمُتَحَفُّ  
فِي الْأَحْكَامِ وَالصُّحُفِ

ح) صالح محمد الرشيد، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الرشيد، صالح محمد

المتحف في أحكام المصحف. - الرياض.

٢٧٨ ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٤ - ٦١٠ - ٣٨ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٢ - ٦١١ - ٣٨ - ٩٩٦٠ (ج ١)

١ - الفتاوى الشرعية ٢ - المصاحف ١ - العنوان

ديوي ٢٥٩ ٢١/٤٢٣٦

رقم الإيداع: ٢١/٤٢٣٦

ردمك: ٤ - ٦١٠ - ٣٨ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٢ - ٦١١ - ٣٨ - ٩٩٦٠ (ج ١)

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٤م - ٢٠٠٣م

مؤسسة الريان

لطباعة ونشر الكتب والمطبوعات

بيروت - لبنان - هاتف وفاكس (الإدارة): ٦٥٥٣٨٣

هاتف: (المكتبة) ٧٠٥٩٢٠ - ص. ب. ١٤/٥١٣٦

رمز بريدي: ١١٠٥٢٠٠ - بريد إلكتروني: ALRAYAN@cyberia.net.lb



## مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله الذي تعهد لأمة الإسلام بحفظ كتابه<sup>(١)</sup>، وألقى في روع نبيه عليه الصلاة والسلام أن يمليه على الكتبة من أصحابه<sup>(٢)</sup>، ليشفع بالمستور ما هو مستظهر

(١) شاهد ذلك قوله سبحانه في التنزيل الآية التاسعة من سورة الحجر: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُمُ الْحَافِظُونَ﴾.

(٢) أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن ص ١٥٢ ح [١ - ٤٩] ص ١٥٨ ح [١٦ - ٤٩] والإمام أحمد في المسند ج ١ ص ٥٧ وص ٣٩٩، والترمذي ج ٥ ص ٢٥٤، وأبو داود ج ١ ص ٢٠٦، والنسائي في فضائل القرآن «٣٢»، وابن أبي داود في المصاحف ص ٣٩ وص ٤٠، والطحاوي في مشكل الآثار ج ١ ص ١٢٠ وص ١٢١، والحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٣٣٠، وصححه ووافقه الذهبي، واللفظ لأبي عبيد قال: حدثنا مروان بن معاوية، عن عوف بن أبي جميلة، عن يزيد الفارسي، عن ابن عباس، عن عثمان بن عفان رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ إذا نزلت عليه سورة دعا بعض من يكتب، فقال: «ضعوا هذه السورة في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا». ذكره أبو عبيد في الموضع الأول في الفضائل هكذا مختصراً، ثم ذكره في الموضع الثاني مطولاً، وسيأتي في مسألة إثبات البسملة في المصحف، وتركها في أول براءة مفصلاً مقروناً بكلام نقاد الحديث فيما يتعلق بسنده وبخاصة ما يتعلق منه بشأن كل من عوف بن أبي جميلة ويزيد الفارسي وراجع الحواشي ١١٩/٨٨٩/٨٩٩ من هذا البحث، وراجع كلام الشيخ أحمد شاکر في تعليقه على هذا الحديث في مسند الإمام أحمد ج ١ ص ٣٢٩ ح ٣٩٩ - حيث جزم بتضعيف هذا الأثر.

وأخرج الإمام أحمد في المسند ج ٣ ص ١٢ وص ٢١ وص ٣٩ وص ٥٦، ومسلم في الزهد ب ١٦ رقم ٧٢، والدارمي ج ١ ص ١١٩ والمصاحف ص ٩، والحاكم في المستدرک ج ١ ص ١٢٧، وابن عدي في الكامل ج ٣ ص ٩٢٦، ج ٥ ص ١٧٧١، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ج ١ ص ٦٢، والخطيب في تقييد العلم ص ٢٩، والحاظ ابن حجر في الفتح ج ١ ص ٢٠٨، ج ٩ ص ١٢ وص ١٤ في حديث أبي سعيد الخدري: «لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن فمن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحاه».

في الصدور، حتى إذا التحق عليه السلام بالرفيق الأعلى كان قد تم تدوين القرآن الكريم طُرّاً<sup>(٣)</sup>، .....

= وأخرج البخاري بالفتح ج ٩ ص ٢٢ ح ٤٩٩٠ قال: حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال: لما نزلت ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الْقُوَّةِ وَالْكُهَّانَةُ فِي مَبِيلِ اللَّهِ﴾. سورة النساء آية ٩٥. قال النبي ﷺ: «ادْعُ لِي زَيْدًا وَلِيَجِيءَ بِاللَّوْحِ وَالِدَوَاةِ وَالْكَتِفِ. أَوْ الْكَتِفِ وَالِدَوَاةِ. ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ﴾».

وأخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف ص ٧ قال: حدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا أبو صالح، حدثنا الليث عن أبي عثمان الوليد بن أبي الوليد عن سليمان بن خارجة بن زيد عن خارجة بن زيد قال: دخل نفر على زيد بن ثابت فقالوا: حدثنا بعض حديث رسول الله ﷺ. فقال: ماذا أحدثكم، كنت جار الرسول ﷺ فكان إذا نزل الوحي أرسل إلى فكتبت الوحي. وكان إذا ذكرنا الآخرة ذكرها معنا. الحديث ..

(٣) وقد عقد الإمام البخاري في صحيحه باباً ترجم له بقوله: (باب من قال لم يترك النبي ﷺ إلا ما بين الدفتين). وقد بين الحافظ ابن حجر في الفتح ج ٩ ص ٦٤ وص ٦٥ مراد البخاري بهذه الترجمة.

وقد قال القاضي عبد الوهاب المالكي في كتابه الإشراف على مسائل الخلاف ج ١ ص ٧٦ وهو بصدد الاحتجاج على أن البسملة ليست آية من الفاتحة، ولا من كل سورة لعدم الإجماع على نقل ذلك، قال: (وبهذا قطعنا بمنع تجويز أن يكون قد بقي شيء من القرآن لم ينقل إلينا، أو يكون بعض آحاد الصحابة أثبت ما لم يثبت في المصحف، وقطعنا ببطلان ادعاء الرافضين الطاعنين على المصحف المجمع عليه بأن القرآن جُمِلَ جملٍ وأنه عند الإمام الذي هو عندهم إمام للزمان).

وانظر في هذا المعنى كلام القاضي أبي بكر ابن الباقلاني في كتابه الإنتصار لنقل القرآن، ومختصره نكت الانتصار، إملاء أبي عبد الله الصيرفي، وترتيب عبد الجليل بن أبي بكر الصابوني ص ٢٣٩ ج ١ منشأة المعارف بالإسكندرية، وقارن بالبيان والتحصيل لابن رشد ج ١٧ ص ٣٩، وشرح ثلاثيات الإمام أحمد للسفاريني ج ٢ ص ٦٨٦ ح ٢٧٣، وقد نقل الزركشي في البرهان ج ١ ص ٣٣٢، والسيوطي في الإنتقان ج ١ ص ٥٨ وص ١٠١ قول أبي عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي ت ٢٤٣هـ في كتابه فهم السنن: (كتابة القرآن ليست بمحدثة فإنه ﷺ كان يأمر بكتابه، ولكنه كان مُفَرَّقاً في الرقاع والأكتاف والعصب، وإنما أمر الصديق بنسخها من مكان إلى مكان مجتمعاً، وكان ذلك بمنزله أوراق وجدت في بيت رسول الله ﷺ فيها قرآن منتشر، فجمعها جامع وربطها بخيط حتى لا يضيع منها شيء). وسيأتي في الحاشية رقم ١٥٨٦ إلى ١٥٨٧ مزيد بيان.

قال محققو البرهان ج ١ ص ٣٣٢ ٢هـ: (لم نجد في كتب الحارث - كتاب «فهم السنن» - ، ولعله تصحيح من «فهم القرآن» إذ سيأتي النقل عنه في القرآن، وهو مطبوع بعنوان «رسالتا العقل وفهم القرآن» بتحقيق حسين القوتلي ببيروت دار الفكر، سنة ١٣٩١هـ ١٩٧١م «معجم =

بيد أن هذا التدوين لم يكن كهيئة مصحفنا<sup>(٤)</sup>، المعهود بين دفتين<sup>(٥)</sup>، ولا صحفاً  
مجموعة بين لوحين، بل كان مرقوماً على الرقاع<sup>(٦)</sup>، .....

- = المنجد ١٣٦/٤.. راجع في المعجم المذكور مقدمة البرهان ص ٦٨ وص ٦٩.
- (٤) قال الفيروزآبادي في كتابه بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ج ١ ص ٨٦ وص ٨٧:  
(المصحف مثلثة الميم، فالبيض: اسم مفعول من أحصفه إذا جمعه، وبالفتح: موضع  
الصحف، أي مجمع الصحف، وبالكسر: آلة تجمع الصحف. والصحائف جمع صحيفة،  
كسفينة وسفائن. والصحف جمع صحيف كسفين وسفن. وقيل للقرآن مصحف لأنه جُمع من  
الصحائف المتفرقة في أيدي الصحابة، وقيل لأنه جمع وحوى - بطريق الإجمال - جميع ما  
كان في كتب الأنبياء وصحفهم «لا» بطريق التفصيل).
- قال العسكري في الأوائل ج ١ ص ٩٨ وص ٩٩: (إن أول من سمي المصحف مصحفاً، وأول من  
جمعه أبو بكر ...). إلى أن قال: (...). والمصحف بالكسر لغة أهل الحجاز وهي رديئة أنه  
أخرج مخرج ما يتبادل ويتعاطى باليد، والمصحف أكرم من ذلك، وأهل نجد يقولون مصحف  
من قولك أحصفته فهو مصحف إذا جعلت بعضه على بعض وهي أعجب اللغتين إلي).
- وقال ابن منظور في لسان العرب ج ٧ ص ٢٩١: (والمُصْحَفُ والمُصْحَفُ: الجامع للمصحف  
المكتوبة بين الدفتين كأنه أحصف، والكسر والفتح فيه لغة. قال أبو عبيد: تميم تكسرهما  
وقيس تضمهما. ولم يذكر من يفتحها ولا أنها تفتح إنما ذلك عن اللحياني عن الكسائي، قال  
الأزهري: وإنما سمي المصحف مصحفاً لأنه أحصف أي جعل جامعاً للمصحف المكتوبة بين  
الدفتين. قال الفراء: يقال مُصْحَفٌ ومُصْحَفٌ كما يقال مُطْرَفٌ ومُطْرَفٌ. قال: وقوله مُصْحَفٌ  
من أحصف، أي جمعت فيه الصحف، وأطرف جعل في طرفيه العلمان، استثقلت العرب  
الضمة في حروف فكسرت الميم، وأصلها الضم، فمن ضم جاء به على أصله، ومن كسره  
فلاستثقاله الضمة. وكذلك قالوا في الْمُغْزَلِ مِغْزَلاً، والأصل مُغْزَلٌ من أَغْزَلَ أي أَدْيَرَ وَفَتَّلَ  
والمُخْدَعُ والمُجْسَدُ. قال أبو زيد: تميم تقول المِغْزَلُ والمِطْرَفُ والمِصْحَفُ، وقيس تقول:  
المُطْرَفُ والمُغْزَلُ والمُصْحَفُ.
- قال الجوهري: أحصف جمعت فيه الصُحُف).
- وسأيت لهذا مزيد بيان في مسألة اسم المصحف، وما يأخذ حكمه.
- (٥) جاء في اللسان ج ٤ ص ٣٧١: (دفتا المصحف جانباه، وضاماته من جانبيه. قال محققه:  
«ضماماته» كذا في الأصل بضاد معجمة، وفي القاموس بمهملة، وعبارة الأساس «ضماماه»  
بالإعجام والتذكير، والضمام بالكسر كما في الصحاح: ما تضم به شيئاً إلى شيء).
- وفي المصباح: (الدف الجنب من كل شيء، والجمع دفوف، مثل فلس وفلوس، وقد يؤنث  
بالهاء ومنه دفتا المصحف للوجهين من الجانبين).
- (٦) ذكر في معجم مقاييس اللغة ج ٢ ص ٤٢٩، والنهاية ج ٢ ص ٢٥١، ولسان العرب ج ٥  
ص ٢٨٥، والرقاع جمع رقعة، والرقعة ما رفع بها والمقصود بها هنا ما يُتخذ للكتابة عليها  
من الجلد والكاغد.

والأكتاف<sup>(٧)</sup>، مسطراً على العسب<sup>(٨)</sup>، والاقتاب<sup>(٩)</sup>، .....

= وفي الحديث: «يجئ أحدكم يوم القيامة على رقبته رقاع تخفق»، أراد بالرقاع ما عليه من الحقوق المكتوبة في الرقاع، وخفوقها حركتها.

قال الحافظ في الفتح ج٩ ص ١٤ وهو بصدد شرح حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه في جمع القرآن: (الرقاع جمع رقعة، وقد تكون من جلد أو ورق أو كاغد. وفي رواية عمار ابن غزية: وقطع الأديم. وفي رواية ابن أبي داود من طريق أبي داود الطيالسي عن إبراهيم ابن سعد: والصفح).

(٧) الأكتاف جمع كتف.

قال في النهاية ج٤ ص ١٥٠ في مادة «كتف» وفيه: («اثنوني بكتف ودواة أكتب لكم كتاباً». الكتف عظم عريض يكون في أصل كتف الحيوان من الناس والدواب، كانوا يكتبون فيه لقلة القراطيس عندهم).

قال الحافظ في الفتح ج٩ ص ١٤: (والأكتاف جمع كتف وهو العظم الذي للبعير أو الشاة، كانوا إذا جف كتبوا فيه. وفي رواية عمارة بن غزية: «وكسّر الأكتاف». وفي رواية ابن مجمع عن ابن شهاب عند ابن أبي داود: «والأضلاع»).

(٨) العسب: جمع عسيب. قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة ج٤ ص ٣١٨: (عسيب النخلة وهي الجريدة المستقيمة، تشابهاً من طريقة الإمتداد والاستقامة، يقال عسيب وأعسبة وعسب قال:

يستلها جدولٌ كالسيف منصلتٌ بين الأشياء تسامى حوله العُشْبُ

والأشياء: كسحاب صغار النخل، واحدته أشاءة).

وفي النهاية ج٣ ص ٢٣٤ وفيه: («أنه خرج وفي يده عسيب» أي جريدة من النخل، وهي السعفة مما لا ينبت عليه الخوص).

ومنه حديث قيلة: «ويبده عسيب نخلة مقشو»، هكذا يروى مصغراً، وجمعه عُشْبُ بضميتين.

ومنه حديث زيد بن ثابت: «فجعلت أتبع القرآن من العسب واللخاف».

وفي فضائل القرآن لابن كثير ص ٣٦: (أما العسب فجمع عسيب. قال أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري: وهو من السعف فوق الكرب، ولم ينبت عليه الخوص، وما ينبت عليه الخوص فهو السعف).

قال الحافظ في الفتح ج٩ ص ١٤: (قوله «من العسب» بضم المهملة ثم موحدة جمع عسيب وهو جريد النخل، كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف العريض. وقيل العسب طرف الجريدة العريضة الذي لم ينبت عليه الخوص، والذي ينبت عليه الخوص هو السعف، ووقع في رواية ابن عيينة عن ابن شهاب «القصب والعسب والكرانيف وجرائد النخل»).

(٩) الاقتاب: قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة ج٥ ص ٥٩: («قَبُّ القاف والتاء والباء

أصل صحيح يدل على آلة من آلات الرجال أو غيرها، فالقَبُّ للجمل معروف، ويقال للأبل توضع عليها أحمالها قنوية. قال ابن دريد: «القَبُّ» قَبُّ البعير، إذا كان مما يحمل عليه، فإن =

واللخاف<sup>(١٠)</sup>، تشق صيانتة وتعسر رعايته، حتى ألهم الحق سبحانه الفاروق فكرة جمعه في المصحف<sup>(١١)</sup>، وشرح لذلك صدر الصديق الذي رأى الخير كل الخير في تحقيق هذا الهدف<sup>(١٢)</sup>.....

= كان من آلة السانية فهو قُتب بكسر القاف. وأما الأقتاب فهي الأمعاء واحدها «قُتب» وتصغيرها «قُتبية»، وذلك على معنى التشبية بأقتاب الرحال.

وفي النهاية ج٤ ص ١١: (القُتب للجمل كالإكاف لغيره). وقال الحافظ في الفتح ج٩ ص ١٤: («والأقتاب» بقاف ومثناة وآخره موحدة جمع قُتب بفتحتين وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه).

(١٠) اللخاف: قال ابن فارس في المعجم ج٥ ص ٢٤١: (اللام والخاء والفاء كلمتان، أحدهما اللخاف، وهي حجارة بيض رقاق، واحدها لخفة، والأخرى قولهم: لَخَفَ بالسيف: ضربه). وفي النهاية ج٤ ص ٢٤٤: (اللخاف جمع لخفة وهي حجارة بيض رقاق، ومنه حديث جارية كعب بن مالك: «فأخذت لخافة من حجر فذبحتها بها»).

قال في الفتح ج٩ ص ١٤: (اللخاف «بكسر اللام ثم خاء معجمة وآخره فاء جمع لخفة بفتح اللام وسكون المعجمة، ووقع في رواية أبي داود والطيالسي عن إبراهيم بن سعد: «واللخف «بضمين وفي آخره فاء .. قال أبو داود الطيالسي في روايته: هي الحجارة الرقاق. وقال الخطابي: صفائح الحجارة الرقاق. قال الأصمعي: فيها عرض ودقة. وسيأتي للمصنف في الأحكام عن أبي ثابت أحد شيوخه أنه فسره بالخزف بفتح المعجمة والزاي ثم فاء، وهي الآنية التي تصنع من الطين المشوي).

(١١) (١٢) أخرج البخاري في باب جمع القرآن من صحيحه على ما في الفتح ج٩ ص ١٠ ح ٤٩٨٦ قال: حدثنا موسى بن إسماعيل عن إبراهيم بن سعد حدثنا ابن شهاب عن عبيد بن السباق أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: «أرسل أليّ أبو بكر الصديق مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده، قال أبو بكر رضي الله عنه: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن، وإني أخشى إن استحر القتل بالقراء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن. قلت لعمر: كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال عمر: هذا والله خير. فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر. قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبع القرآن فأجمعه. فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن. قلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال: هو والله خير. فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. فتبعت القرآن أجمعه من العصب واللخاف وصدور الرجال حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ...﴾، حتى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند =

فانتدب لهذه المهمة زيداً<sup>(١٣)</sup>، وكان من ذوي الحفظ والإتقان، وممن كتب بين يدي المصطفى ردحاً من الزمان، فامتثل للنهوض بهذه المسؤولية، مستشعراً خطرهما، واحتمل في سبيلها صنوف المشاق محتسباً عند الله أجرها<sup>(١٤)</sup>.

فأنشأ يستنسخ ما كان مسطراً على هاتيك الآلات، مراعيّاً التوقيف عند ترتيب السور والآيات<sup>(١٥)</sup>، وجعل أهل الإيمان يتنافسون في مساعدته، ويتبارون في مؤازرته

= أبي بكر حتى توفاه الله ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنه. مسند الإمام أحمد بتحقيق عاشور ج١ ص ٧١ ح ٥٧، ص ٧٩ ح ٧٦.

(١٣) هو زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لؤذان بن عمرو بن عبد عوف بن غنم بن مالك بن النجار بن ثعلبة، الإمام الكبير شيخ المقرئين والفرضيين، مفتي المدينة أبو سعيد، وأبو خازنة الخزرجي، النجاري الأنصاري، كاتب الوحي رضي الله عنه، حدث عن النبي ﷺ وعن صاحبيه، وقرأ عليه القرآن بعضه أو كله، ومناقبه جمّة .. كذا استهل الذهبي ترجمته في كتابه سير أعلام النبلاء ج٢ ص ٤٢٦ وص ٤٤١، وكان مولده رضي الله عنه قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة، روى خازنة بن زيد عن أبيه قال: قدم النبي ﷺ المدينة وأنا ابن إحدى عشر سنة، وأمره النبي ﷺ أن يتعلم كتابة يهود. قال: وكنت أكتب، فأقرأ إذا كتبوا إليه. وقد اختلف في تاريخ وفاته رضي الله عنه، ف قيل كانت وفاته سنة ٤٥هـ، وقيل سنة ٥١هـ، وقيل ٥٥هـ، وقال أبو عبيد: مات سنة ٤٥هـ. ثم قال: وسنة ٥٦هـ أثبت.

وينظر في ترجمته طبقات ابن سعد ج٢ ص ٣٥٨، والتاريخ الكبير ج٣ ص ٣٨٠ وص ٣٨١، والمعارف ص ٢٦٠ وص ٣٥٥، وأخبار القضاة ج١ ص ١٠٧، والاستيعاب ج٢ ص ٥٣٧، وتاريخ ابن عساكر ج٦ ص ٢٧٨ / ١، وأسد الغابة ج٢ ص ٢٧٨، وتهذيب الكمال ص ٤٥٢، وتاريخ الإسلام ج٢ ص ١٢٣، ومعرفة القراء ص ٣٥، وطبقات القراء ج١ ص ٢٩٦، وتهذيب التهذيب ج٣ ص ٣٩٩، والإصابة ج٤ ص ٤١.

(١٤) يؤيده ما مر في حديث زيد السابق في الحاشية رقم (١١ - ١٢)، وفيه: (قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبع القرآن فاجمعه. فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن. قلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال: هو والله خير. فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. فتبعت القرآن أجمعه .....). إلخ وسيأتي لذلك مزيد بيان في مسألة جمع المصحف.

(١٥) تظاهرت الأخبار على أن الصحابة قد راعوا عند جمعهم القرآن التوقيف في ترتيب الآيات والسور في المصحف، وإن زيداً رضي الله عنه كتب المصحف حين كتبه طبقاً للعرضة الأخيرة.

وقد اختلفت كلمة أهل العلم في كون ترتيب السور توقيفياً، بيد أن الدليل على نفي التوقيف عزيز على ما سيأتي شرحه وإيضاحه في مسألة ترتيب المصحف إن شاء الله تعالى. وقارن =

ومساندته، وطفق الناس يأتونه بما عندهم من مكتوب القرآن، وجعل يتسلمه منهم بعد أن يشهد على صحته شاهدان<sup>(١٦)</sup>، ولم يمض عليه عام بتمامه حتى صار القرآن مودعاً في الصحف بكامل هيئته ونظامه<sup>(١٧)</sup>، فقرت بذلك عين الإسلام، وصارت تلك الصحف فيما بعد أساساً للمصحف الإمام<sup>(١٨)</sup>.

= بكلام الحافظ في الفتح ج٩ ص ١٥ وص ٤٢ وص ٤٣ ..

(١٦) أخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ١٢ قال: (حدثنا أبو طاهر قال: أخبرنا ابن وهب وأخبرني ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه قال: لما استحر القتل بالقراء يومئذ فرق أبو بكر على القرآن أن يضيع فقال لعمر بن الخطاب ولزید بن ثابت: اقعدوا على باب المسجد فمَن جاءكم بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه).

وحكاه في الفتح ج٩ ص ١٤ عازياً إياه إلى ابن أبي داود، ثم قال: (ورجاله ثقات مع انقطاعه، وكان المراد بالشاهدين الحفظ والكتاب، والمراد أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله ﷺ، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي تنزل بها القرآن. وكان غرضهم أن لا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدي النبي ﷺ، لا من مجرد الحفظ).

وقارن لفضائل القرآن لابن كثير ص ٣٥، حيث أخرجه من طريق ابن أبي داود قال: منقطع حسن.

تنبيه: رواية ابن أبي داود في المصاحف جاءت بصيغة الجمع هكذا: فقال لعمر بن الخطاب وزيد بن ثابت: (اقعدوا على باب المسجد فمَن جاءكم بشاهدين ..... إلخ). على حين وردت في الفتح بالثنائية [اقعدا] وهو أليق بقواعد اللغة، وقد عزاه الحافظ إلى ابن أبي داود في المصاحف، وقد سقطت من رواية ابن كثير في الفضائل جملة: [اقعدا على باب المسجد]، ولربما كانت صيغة الجمع في كتاب المصاحف خطأ من الناسخ، والله أعلم بالصواب .. وفي نكت الانتصار لنقل القرآن للقاضي الباقلاني ص ٣١٦ إلى ص ٣١٩ توجيه لطلب الإشهاد المذكور على التسليم بثبوته في الرواية، وراجع البيان ج ١٧ ص ٣٨.

(١٧) تراجع الحاشية رقم (١١ - ١٢) والمصاحف لابن أبي داود ص ٢٦.

(١٨) روى البخاري في صحيحه كما في الفتح ج٩ ص ١١ قال: (حدثنا موسى حدثنا إبراهيم حدثنا ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفرغ حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى. فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلني إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك. فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل =

والذي كان جمع الناس عليه من مناقب ذي النورين عثمان إذ أفرغه ما بلغه من اختلاف الناس في القرآن<sup>(١٩)</sup>، وأنه إن ترك الناس وشأنهم تفرقوا كما تفرق الذين

= بلسانهم. ففعلوا .. حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق). وسيأتي لأثر أنس مزيد بسط في غير موضع من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

(١٩) ولقد كان لفزع عثمان رضي الله عنه أكثر من سبب فمنها ما نقله له حذيفة رضي الله عنهما من اختلاف الناس في القرآن على ما مر من حديث أنس في الحاشية رقم (١٦)، ومنها ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ٢٨ وص ٢٩ قال: (حدثنا زياد بن أيوب قال: حدثنا إسماعيل قال: حدثنا أيوب عن أبي قلابة قال: لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل والمعلم يعلم قراءة الرجل، فجعل الغلمان يلتقون فيختلفون، حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين. قال أبو أيوب: لا أعلمه إلا قال: حتى كفر بعضهم بقراءة بعض، فبلغ ذلك عثمان، فقام خطيباً فقال: أنتم عندي تختلفون فيه فتلحنون، فمن نأى عني من الأمصار أشد فيه اختلافاً وأشد لحناً، اجتمعوا يا أصحاب محمد واكتبوا للناس إماماً ..... إلى آخر الأثر.

وأخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ٣١ وص ٣٢، وعنه الحافظ في الفتح ج ٩ ص ١٧ عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال: قام عثمان فخطب الناس فقال: أيها الناس عهدكم بنبيكم منذ ثلاث عشرة وأنتم تمترون في القرآن وتقولون قراءة أبي وقراءة عبد الله يقول الرجل والله ما نقيم قراءتك، فأعزم على كل رجل منكم ما كان معه من كتاب الله شيء لما جاء به، وكان الرجل يجيء بالورقة والأديم فيه القرآن حتى جمع من ذلك كثرة ثم دخل عثمان فدعاهم رجلاً رجلاً، فناشدهم لسمعت رسول الله ﷺ وهو أملاء عليك ﷺ. فيقول: نعم. فلما فرغ من ذلك عثمان قال: من أكتب الناس؟ قالوا: كاتب رسول الله ﷺ زيد بن ثابت، قال: فأى الناس أعرب؟ قالوا سعيد بن العاص، قال عثمان: فليمل سعيد وليكتب زيد فكتب زيد وكتب مصاحف ففرقها في الناس، فسمعت بعض أصحاب محمد يقول قد أحسن). ورواه ابن أبي داود من وجه آخر عن مصعب بن سعد أيضاً، قال: (سمع عثمان قراءة أبي وقراءة عبد الله ومعاذ، فخطب الناس ثم قال: إنما قضى نبيكم منذ خمس عشرة سنة، وقد اختلفتم في القرآن، عزمتم على من عنده شيء من القرآن سمعه من رسول الله ﷺ لما أتاني به. فجعل الرجل يأتيه باللوح والكتف والعصب فيه الكتاب، فمن أتاه بشيء قال: أنت سمعت من رسول الله ﷺ. ثم قال: أي الناس أفصح؟ قالوا: سعيد بن العاص. ثم قال: أي الناس أكتب؟ قالوا: زيد بن ثابت. قال: فليكتب زيد، وليمل سعيد. قال: وكتب مصاحف فقسما في الأمصار، فما رأيت أحداً عاب ذلك عليه)

قال الحافظ: (ويجمع بين التاريخين بلغاء الكسر في هذه وجبره في الأولى فيكون ذلك بعد مضي سنة واحدة من خلافته، فيكون ذلك في أواخر سنة أربع وعشرين، وأوائل سنة خمس =



من قبلهم، فحزج علي من عنده شيء من القرآن إلا أحضره<sup>(٢٠)</sup>، وعمد إلى ما عدا المصحف الإمام فأتلفه<sup>(٢١)</sup>، وأمر بأن يستنسخ من المصحف الإمام جملة نسخ، فتفرق على الأقطار<sup>(٢٢)</sup>، .....

= وعشرين، وهو الوقت الذي ذكر أهل التاريخ أن أرمينية فتحت فيه، وذلك في أول ولاية الوليد بن عقبة بن أبي معيط على الكوفة من قبل عثمان. وغفل بعض من أدركناه فزعم أن ذلك في حدود سنة ثلاثين، ولم يذكر لذلك مستنداً).

وأخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ٢٩ وص ٣٠ عن سويد بن غفلة قال: (سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول: يا أيها الناس لا تغلوا في عثمان، ولا تقولوا له إلا خيراً [أو قولوا له خيراً] في المصاحف وإحراق المصاحف، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا جميعاً، فقال: ما تقولون في هذه القراءة؟، فقد بلغني أن بعضهم يقول إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد أن يكون كفراً، قلنا: فما ترى؟ قال: نرى أن نجتمع الناس على مصحف واحد فلا تكون فرقة ولا يكون اختلاف، قلنا: فنعم ما رأيت. قال: فليل: أي الناس أفصح، وأي الناس أقرأ؟ قالوا: أفصح الناس سعيد بن العاص، وأقرأهم زيد بن ثابت. فقال: ليكتب أحدهما ويملي الآخر، ففعل وجمع الناس على مصحف. قال: قال علي: والله لو وليت لفعلت مثل الذي فعل).

وتراجع هذه النقطة في مسألة توحيد المصاحف من هذا البحث.

(٢٠) راجع حديث مصعب بن سعد حاشية رقم (١٩).

(٢١) راجع أثر أنس رضي الله عنه في الحاشية رقم (١٨). وقد روى ابن شبة في تاريخ المدينة ج ٣ ص ١٠٠٣، وعنه حاشية الفضائل لأبي عبيد [ج ١١ - ص ٤٩] ب ١٥٦: (أن عثمان رضي الله عنه جعل ما جمعه من القرآن من الناس فجعله في صندوق، ثم جمع جماعة من الصحابة فاستشارهم فيه، فقال بعضهم: حرقه. فكره ذلك، وحفر تحت درجة منبر رسول الله ﷺ فدفنه فيه وسوى عليه).

وأخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف ص ٤٣ قال: (حدثنا علي بن محمد الثقفي حدثنا منجاب بن الحارث قال: قال إبراهيم: حدثني أبو المحيا عن بعض أهل طلحة بن مصرف قال: دفن عثمان المصاحف بين القبر والمنبر. قال أبو بكر: هذا إبراهيم بن يوسف السعدي من ولد سعد بن أبي وقاص، روى عنه المنجاب كتاب المبتدأ عن زياد وهو لا بأس به). قلت لكن رواية الإحراق أثبت على ما سيجري بسطه في مسألة إتلاف وإحراق ودفن المصاحف ..

(٢٢) وقد اختلفت الرواية في عدة تلك النسخ، فأخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ٣٤ قال: (حدثنا علي بن محمد الثقفي حدثنا المنجاب بن الحارث قال: حدثني قبيصة ابن عقبة قال: سمعت حمزة الزيات يقول: كتب عثمان أربعة مصاحف فبعث بمصحف منها إلى الكوفة، فوضع عند رجل من مراد، فبقي حتى كتبت مصحفي عليه. وحمزة القائل كتبت مصحفي عليه).

ويبعث بنسخة واحدة إلى كل مصر من الأمصار<sup>(٢٣)</sup>، فتدارك الله بهذا الصنيع أمة الإسلام من الاختلاف في كتابها، وعصمها من الانقسام فيما أوحاه إلى نبيها، وأضحى رسم المصحف الإمام عند أهل العلم سنة متبعة، وعدت مخالفته من الأمور المبتدعة<sup>(٢٤)</sup>.

وظل المصحف الإمام مجرداً عما سوى القرآن دهر<sup>(٢٥)</sup>، حتى إذا اتسعت

= وأخرج ابن أبي داود أيضاً قال: (سمعت أبا حاتم السجستاني قال: لما كتب عثمان المصاحف حين جمع القرآن كتب سبعة مصاحف، فبعث واحداً إلى مكة، وآخر إلى الشام، وآخر إلى اليمن، وآخر إلى البحرين، وآخر إلى البصرة، وآخر إلى الكوفة، وحبس بالمدينة واحداً). وقد رجح أبو عمرو الداني في كتابه المقنع في رسم القرآن ص ١٩ الرواية الأولى، وقال: إنها الأصح وعليها الأئمة، وعبر عن الرواية الثانية بقليل إشارة إلى تضعيفها، وقارن بالبرهان للزركشي ج ١ ص ٣٣٤، وذكر السيوطي في الإتقان ج ١ ص ١٠٤ رواية ثالثة، وأن عدة تلك المصاحف خمسة على المشهور، وقارن بكتاب مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح ص ٨٣ و ص ٨٤.

(٢٣) راجع حاشيه رقم (٢٢).

(٢٤) ذكر أبو عمرو الداني في المقنع ص ١٩، وأبن رشد في البيان ج ١ ص ٣٥٤، والطرطوشي في الحوادث والبدع ص ١٠٢: (أن مالكا سئل: هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ فقال: لا، إلا على الكتابة الأولى). رواه الداني في المقنع ثم قال: ولا مخالف له من علماء الأمة. وقال في موضع آخر: (سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والألف، أترى أن يغير من المصحف إذا وجد فيه كذلك؟ قال: لا. قال أبو عمرو: يعني الواو والألف المزيديتين في الرسم، المعدومتين في اللفظ، نحو: ﴿أولوا﴾. وقال الإمام أحمد: (تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك). ذكره ابن مفلح في الآداب الشرعية ج ٢ ص ١٩٥. وقال في الفروع ج ٤ ص ١٩ أيضاً: (قال أحمد: نفس ما في المصحف يكتب كما في المصحف، يعني لا يخالف حروفه). وقال القاضي: (لا يجوز). وقال بعد كلام أحمد: (إنما اختار ذلك لأنهم أجمعوا على كتبه بهذه الحروف، فلم تحسن مخالفته).

وسياتي الكلام عن هذه المسألة بأبسط من هذا في مسألة رسم المصحف من هذا البحث.

(٢٥) ذكر أبو أحمد العسكري وأبو عمرو الداني في المحكم ص ١٨ و ص ١٩ أن المصحف ظل بضعاً وأربعين سنة لم يطرأ عليه أي إضافة في رسمه، فكان خالياً عن النقط والشكل وكافة الرموز والعلامات، حتى جاء عهد عبد الملك بن مروان، ومست الحاجة إلى إحداث شيء من ذلك بسبب زيادة العجمة ووقوع الناس في أخطاء لا تغتفر على ما سياتي تفصيله في مسائل تجريد المصحف وتشكيله وتعشيريه ونقطه.

الفتوح ودخلت أفواج الأعاجم في الإسلام تترا، وتفش اللحن في القرآن على ألسنة الناس، وكثرت الأخطاء منهم، وتعددت أسباب الالتباس، اتجهت همم كثير من أهل العلم إلى العناية بنقط<sup>(٢٦)</sup> المصاحف وشكلها<sup>(٢٧)</sup> وتحسينها وتجويدها، وعمدوا إلى تخميسها<sup>(٢٨)</sup>، وتعشيرها<sup>(٢٩)</sup>، وتحزيبها<sup>(٣٠)</sup>، .....

(٢٦) ذكر في المحكم ص ٢٦ أن النقط يطلق على معنيين، أحدهما: نقط الإعجام، وهو نقط الحروف في سمتها للتفريق بين الحروف المشبهة، كنقط الباء بنقطة من تحت، والتاء بنقطتين من فوق، وثانيهما: نقط الشكل أو نقط الحركات، وهو نقط الحروف للتفريق بين الحركات المختلفة، كنقط الفتحة بنقطة من فوق الحرف.

وذكر العيني في البناية ج ١١ ص ٢٦٤: (والنقط، بفتح النون وسكون القاف مصدر من نقط المكتوب ينقط، وبعضهم ضبطه بضم النون وفتح القاف، وقال جمع نقطة وهو تصحيف على ما لا يخفى).

وذكر الفيروزبادي في بصائر ذوي التمييز ج ١ ص ٥٦٢: (أن جملة نقط القرآن مائة ألف وخمسون ألفاً وستة آلاف وإحدى وثمانون نقطة).

وقد اختلف في تسمية أول من نقط المصحف، كما اختلف في حكم ذلك النقط على ما سيأتي بيانه في مسألة نقط المصحف من هذا البحث.

(٢٧) جاء في لسان العرب ج ٧ ص ١٧٧ - مادة شكل -: (وَشَكَلَ الكتاب يشكّله شكلاً وأشكّله: أعجمه، أبو حاتم: شكلت الكتاب أشكله فهو مشكول إذا قيدته بالإعراب، وأعجمت الكتاب إذا نقطه. ويقال أيضاً: أشكلت الكتاب بالألف كأنك أزلت به عن الإشكال والالتباس، قال الجوهري: وهذا نقلته من كتاب غير سماع. وحرف مشكل: مشبه ملتبس). ويأتي في ذكر أول من شكل المصحف، والخلاف في حكم الشكل ذاته من مسألة تشكيل المصحف في موضعها من هذا البحث مزيد بيان.

(٢٨) المراد بتخميس المصحف هو ما يجعله كتاب المصاحف من كلمة خمس أو رأس الخاء «حرفها الأول عند نهاية كل خمس آيات ولا يجدون في ذلك بأساً، ويأتي في مسألة تخميس المصحف ذكر الخلاف بين أهل العلم في التخميس ومُتَعَلِّقٌ مِّنْ جَوَزه.

(٢٩) قال العيني في البناية على الهداية ج ١١ ص ٢٦٦: (قال في الجامع الصغير: والتعشير جمع العواشر في المصحف، وهو كتابة العلامة عند منتهى عشر آيات أ.هـ). وهذه العلامة عبارة عن كلمة عشر أو رأس «العين»، حرفها الأول عند نهاية كل عشر آيات من السورة، ويقال: في القرآن ستمائة عشرة وثلاث وعشرون عشرة وحكاة في الفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣٢٣ عن السراج الوهاج وعنه مجمع الأنهر ج ٢ ص ٥٥٤، وحاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٢٤٧.

(٣٠) تحزيب المصحف هو وضع علامة «حزب» عند كل حزب منه. قال الزركشي في البرهان ج ١ ص ٢٥٠: (وأما التحزيب والتجزئة فقد اشتهرت الأجزاء من ثلاثين كما في الربعات بالمدارس وغيرها). وذكر غير واحد من أهل العلم أن كل جزء ينقسم إلى حزبين، ويقسم الحزب إلى أرباع، فعلى هذا يكون في المصحف ستون حزباً. وللمزيد تراجع مسألة أجزاء المصحف وأحزابه.

وتجزئتها<sup>(٣١)</sup>، وعنوانها<sup>(٣٢)</sup>، وترقيمها<sup>(٣٣)</sup>، ووضع لأسماء السور، وذكر لعدد آياتها، وابتكار لرموز الوقوف والمدود<sup>(٣٤)</sup>، وغير ذلك مما يساعد على صحة التلاوة فيها، ولم تمض بضعة قرون حتى صارت علوم القرآن فناً مستقلاً بذاته، له قواعده وأصوله المودعة في مصنفاته.

فقد أُلّف في المصاحف جمع كابن أشته<sup>(٣٥)</sup>، وابن أبي داود<sup>(٣٦)</sup>، وابن

(٣١) راجع الحاشية رقم (٣٠).

(٣٢) المراد بعنوان المصاحف: إثبات نحو أسماء السور فيها، وقد كانت المصاحف العثمانية مجردة عن مثل هذا، فلا يعرف انتهاء سورة وابتداء أخرى إلا بالبسملة فحسب. راجع إثبات البسملة في المصحف وتجريده.

(٣٣) جرى بعض كتاب المصاحف على وضع رقم لكل سورة من سور المصحف المائة وأربع عشرة، ووضع رقم لكل آية من كل سورة، وحصر لعدد آياتها عند افتتاحها.

وسأتي لذلك مزيد تفصيل في مسألة ترقيم المصحف.

(٣٤) نحيل في معرفة المدود إلى الصفحات الخاصة بذكر رموز المد والوقف ومصطلحات الضبط كما هي في مصحف المدينة النبوية مجمع خدام الحرمين الشريفين الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الصفحات من ج إلى ي.

(٣٥) ابن أشته هو محمد بن عبد الله بن محمد بن أشته، ويكنى أبو بكر. نحوي محقق ثقة، اشتغل كثيراً بعلوم القرآن، وله كتاب المصاحف، وكتابه (المحبر) يدل على سعة علمه. توفي سنة ٣٦٠هـ. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ج٢ ص ١٨٤، وعنه صبحي الصالح في علوم القرآن ص ٧٧.

قال الشيخ كحالة في معجم المؤلفين ج١٠ ص ٢٣٧: (محمد بن عبد الله بن محمد بن أشته اللوزي، الأصبهاني (أبو بكر) نحوي مقرئ، توفي بمصر لثلاث بقين من شعبان سنة ٣٦٠هـ. من آثاره «المحبر»، «المفيد في الشاذ»، المصاحف.

وذكر ابن أبي داود في كتابه المصاحف ص ٢٩ رواية لمحمد بن عيسى الأصبهاني المقرئ في كتاب المصاحف والهجاء، وذكر محققه أن الأصبهاني هذا توفي سنة ٢٥٣، وأن كتابه المذكور من أصول المقنع، فهل يكون المراد بالأصبهاني هنا هو ابن أشته، وأن خطأ في تاريخ وفاته قد حصل، ويلاحظ أن ابن أبي داود قد كنى المذكور بأبي عبد الله وقد مر أن كنية ابن أشته أبو بكر. ثم وجدت الشيخ كحالة قد ترجم في المعجم ج ١١ ص ١٠٣ لمحمد بن عيسى غير أنه لم يذكر في آثاره كتاب المصاحف والهجاء.

وذكر محقق التمهيد ج ٨ ص ٢٩٣ لابن عبد البر أن ابن الجزري وأبا عمرو الداني والسيوطي قد سماوا ابن أشته محمداً، وسمى أحمد في مراجع أندلسية في ترجمة خلف بن قاسم وغيره ممن أخذ عنه، وهو غلط، وكثيراً ما يذكر بكنيته أبي بكر.

(٣٦) ابن أبي داود هو أبو بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفي سنة =

الأنباري<sup>(٣٧)</sup>، وصنف فيها وفي علوم القرآن ابن سلام<sup>(٣٨)</sup>، وابن قتيبة<sup>(٣٩)</sup>، وابن  
المرزبان<sup>(٤٠)</sup>، والحوافي<sup>(٤١)</sup>، وأبو عمرو الداني<sup>(٤٢)</sup>، .....

= ٣١٠هـ، وقد طبع كتابه المصاحف سنة ١٩٣٧م، نشره «آرثر جيفري ليدن» ثم أعادت نشره  
دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٩٨٥م.

(٣٧) وابن الأنباري هو الإمام الحافظ اللغوي ذو الفنون أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن  
الأنباري، المقرئ النحوي، المتوفى سنة ٣٢٨هـ. وتراجع ترجمته في سير أعلام النبلاء ج٥  
ص ٢٧٤، وفي معجم المؤلفين ج١١ ص ١٤٣.

(٣٨) وابن سلام هو الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله  
المتوفى سنة ٢٢٤هـ. وقد بسط ترجمته الذهبي في السير ج١٠ ص ٤٩٠ وما بعدها.

(٣٩) ابن قتيبة هو العلامة الكبير، ذو الفنون أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، وقيل  
المروزي الكاتب، صاحب التصانيف المتوفى سنة ٢٧٦هـ. وقد بسط ترجمته الذهبي في السير  
ج١٣ ص ٢٩٦ وما بعدها.

(٤٠) ابن المرزبان هو الإمام العلامة الإخباري، أبو بكر محمد بن خلف بن المرزبان بن بسام  
المحولي البغدادي الآجري، صاحب التصانيف، ومنها كتاب الحاوي في علوم القرآن، وقد  
توفي سنة ٣٠٩هـ على ما ذكره الذهبي في السير ج١٤ ص ٢٦٤..

(٤١) الحوافي هو علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوافي المصري، أبو الحسن، نحوي أديب  
مفسر، من مصنفاته البرهان في تفسير القرآن.

قال الشيخ صبحي الصالح ص ١٢٤: (يرى بعض الباحثين أن اصطلاح «علوم القرآن» بالمعنى  
الجامع الشامل لم يبدأ ظهوره إلا بكتاب «البرهان في علوم القرآن» لعلي بن إبراهيم بن سعيد  
المشهور بالحوافي المتوفى سنة ٤٣٠هـ. ويقع في ٣٠ مجلداً، حفظ منها ١٥ غير مرتبة ولا  
متعاقبة في نسخة مخطوطة في دار الكتب بالقاهرة برقم ٥٩ تفسير. وقد اشتمل هذا الكتاب  
على بعض علوم القرآن مع أنه في الظاهر تفسير، ففيه يقول صاحب كشف الظنون ج١  
ص ٢٤١: (ذكر فيه الغريب والإعراب والتفسير).

ويراجع في ترجمته سير أعلام النبلاء ج١٧ ص ٥٢١، ومباحث في علوم القرآن لصبحي  
الصالح ص ١٢٢ و١٢٤، ومعجم المؤلفين ج٧ ص ٥، ومقدمة البرهان للزركشي ج١  
ص ٥٤ بتحقيق المرعشي والذهبي والكردي.

(٤٢) أبو عمرو الداني هو عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني، أحد كبار الأئمة في القراءات. أشهر  
كتبه: (التيسير في القراءات السبع) و (المقنع في رسم القرآن) و (المحكم في نقط  
المصاحف).. توفي سنة ٤٤٤هـ، وانظر إنباه الرواة ج٢ ص ٣٤١ و٣٤٢، وكتابه التيسير في  
القراءات السبع نشره وحققه المستشرق برتزل في الأستانة سنة ١٩٣٠م في المجلد الثاني من  
المكتبة الإسلامية.

وعرفه في المعجم ج٦ ص ٢٥٤ وما بعدها بأنه عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر  
الأموي مولاهم القرطبي ويعرف بالداني، وبابن الصيرفي قديماً (أبو عمرو) مقرئ حافظ مجود =

وابن الجوزي<sup>(٤٣)</sup>، والقرطبي<sup>(٤٤)</sup>، والنووي<sup>(٤٥)</sup>، وابن القيم<sup>(٤٦)</sup>، .....

= محدث مفسر ناظم. من تصانيفه الكثيرة (المقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار) و (التيسير في القراءات السبع) و (الموضح في الفتح والإمالة) و (التحديد في الإتيان والتجويد) و (طبقات القراء)، ونسبته إلى دانية في الأندلس.

(٤٣) ابن الجوزي عرفه الذهبي في السير ج١ ص ٢١٥ بأنه الشيخ الإمام العلامة الحافظ المفسر شيخ الإسلام مفخر العراق جمال الدين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله بن عبد الله بن حماد بن أحمد بن محمد بن جعفر بن عبد الله بن القاسم بن النضر بن القاسم بن محمد بن عبد الله بن الفقيه عبد الرحمن بن الفقيه القاسم بن محمد بن خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر الصديق القرشي التيمي البكري البغدادي الحنبلي الواعظ، صاحب التصانيف. ثم بسط الذهبي ترجمته إلى أن تطرق إلى مصنفاته، فعد منها ٨٥ مصنفًا، وأشار إلى أنه قد ترك ذكر بعضها، ومن هذه المصنفات على سبيل المثال مما يختص بموضوعنا (المغني في التفسير) وهو كبير، اختصره في (زاد المسير) و (الناسخ والمنسوخ) و (الوجوه والنظائر).. وكانت وفاته رحمه الله ليلة الجمعة بين العشاءين الثالث عشر من رمضان سنة سبع وتسعين وخمس مئة.

وقارن بمعجم المؤلفين ج٥ ص ١٥٧ وفيه: أن المغني في علوم القرآن - وقد مر في السير - أنه تفسير كبير.

وراجع مقدمة البرهان للزركشي ج١ ص ٦٠ وفيه: أنه أول من أفرد كتاباً مستقلاً في علوم القرآن، وسماه: (فنون الأفتان في عيون علوم القرآن)، وطبع مرتين ..

(٤٤) القرطبي هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي المالكي (أبو عبد الله) مفسر، المتوفى سنة ٦٧١ هـ بمصر. من تصانيفه ذات الطابع القرآني تفسيره المسمى بـ (الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان) و كتابه (التذكار في أفضل الأذكار) و كتابه (الإنتهاز في قراءة أهل الكوفة والبصرة والشام وأهل الحجاز) .

وينظر في مصادر ترجمته هدية العارفين للبغدادي ج٢ ص ١٢٩، ومعجم المؤلفين ج٨ ص ٢٣٩ و ص ٢٤٠، ومقدمة التذكار بتحقيق فواز أحمد زمرلي.

(٤٥) النووي هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام النووي الدمشقي الشافعي، محيي الدين أبو زكرياء، فقيه محدث حافظ لغوي مشارك في بعض العلوم. المتوفى بنوى من أعمال حوران سنة ٦٧٧ هـ.

من مصنفاته ذات الطابع القرآني كتابه (التبيان في آداب حملة القرآن)، وينظر في ترجمته ومصادرها معجم المؤلفين ج١٣ ص ٢٠٢، ومقدمة الثبيان.

(٤٦) ابن القيم هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعيد بن حريز بن مكي، زين الدين الشهير بابن قيم الجوزية. المتوفى سنة ٧٥١ هـ، رحمه الله. فإنه رحمة الله تعالى عليه معلمة علمية هائلة، وحافظ مدهش، وباحث متمق، ومؤلف مكثراً؛ قد شحنت =

والسخاوي<sup>(٤٧)</sup>، والشاطبي<sup>(٤٨)</sup>، وابن الجزري<sup>(٤٩)</sup>، والزركشي<sup>(٥٠)</sup>، .....

= المكتبة الإسلامية بالكثير من مؤلفاته في عامة علوم الشريعة، وقد ظهر منها إلى عالم الطباعة حتى الآن واحد وثلاثون مؤلفاً. كذا عرفه الشيخ الدكتور بكر أبو زيد في مقدمة كتابه التقريب لعلوم ابن القيم. ومن مصنفات ابن القيم الخاصة بموضوع البحث (التبيان في أقسام القرآن)، والتفسير المنسوب إليه. وانظر في مصادر ترجمته أيضاً معجم المؤلفين ج ٩ ص ٦.

(٤٧) السخاوي هو علي بن محمد بن عبد الصمد المشهور بالسخاوي، توفي سنة ٦٤٣هـ، وله في القراءات منظومة تعرف بالسخاوية، وتسمى: (هداية المرتاب في المتشابه)، ولا يريد بالمتشابه ما يقابل المحكم، وإنما يراد القصة الواحدة في القرآن صور شتى وفواصل مختلفة، تصرفاً في الكلام ليجيء على أساليب متنوعة، وله أيضاً كتاب (جمال القراء وكمال الإقراء) يشتمل على علوم القراءات والتجويد والوقف والابتداء والناسخ والمنسوخ، وذكر ذلك الشيخ صبحي الصالح في كتابه مباحث في علوم القرآن ص ١٢٣ وص ١٢٤. وقارن بمعجم المؤلفين ج ٧ ص ٢٠٩ ج ١٣ ص ٤٠٦.

وعرفه الذهبي في السير ج ٢٣ ص ١٢٢ بأنه الشيخ الإمام العلامة شيخ القراء والأدياء علم الدين أبو الحسن علي بن محمد ابن عبد الصمد بن عطاس الهمداني المصري السخاوي الشافعي، نزيل دمشق.

وله أيضاً (الافصاح وغاية الاشراف في القراءات السبع) على ما في كشف الظنون ج ١ ص ١٣٢، والتفسير وصل فيه إلى الكهف على ما في كشف الظنون ج ١ ص ٤٤٨.

(٤٨) الشاطبي هو القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الرعيني الأندلسي الشاطبي الضرير (أبو محمد، أبو القاسم) مقرئ نحوي مفسر محدث ناظم، ولد بشاطبة إحدى قرى شرقي الأندلس آخر سنة ٥٣٨هـ، وتوفي بالقاهرة في ٢٨ جمادى الآخرة سنة ٥٩٠هـ. ومن آثاره (حز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع)، (عقيلة القصائد في أسنى المقاصد في نظم المقنع للداني)، (ناظمة الزهر في أعداد آيات السور)، و (تتمة الحز من قراءة أئمة الكثر)، كذا في معجم المؤلفين ج ٨ ص ١١٠ ..

(٤٩) ابن الجزري صاحب غاية النهاية المتوفى سنة ٨٣٣هـ، هو محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف العمري الدمشقي ثم الشيرازي الشافعي، ويعرف بابن الجزري نسبة لجزيرة ابن عمر، (شمس الدين أبو الخير)، مقرئ معجود متحدث، حافظ مؤرخ مفسر فقيه، نحوي، بياني ناظم، مشارك في بعض العلوم، ومن تصانيفه الكثيرة (النشر في القراءات العشر)، (التمهيد في التجويد)، (غاية النهاية في أسماء رجال القراءات والرواية). كذا في معجم المؤلفين ج ١١ ص ٢٩١ وص ٢٩٢.

(٥٠) الزركشي صاحب البرهان في علوم القرآن المتوفى سنة ٧٩٤هـ، وهو محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، صاحب المصنفات الكثيرة. والتي منها مما يتعلق بموضوعنا (تفسير الزركشي) الذي بلغ فيه إلى سورة مريم على ما ذكره الشيخ محمد أبو الفضل إبراهيم في مقدمته في كل من كتاب البرهان، والذي نشره في أربع مجلدات، وكتاب إعلام الساجد في =

والسيوطي<sup>(٥١)</sup>، وخلق كثير غيرهم لا يتسع مثل هذا المقام لذكرهم.

إلا أنه مما ينبغي التنبيه عليه، وتجدر الإشارة إليه، ما درج عليه جماهير الفقهاء في مصنفاتهم وتعارفوه في الغالب الأعم من مؤلفاتهم من ذكر لبعض أحكام المصحف في ثنايا الأبواب، وفي مظان قد تخفى على الكثير من الطلاب .. لذا شعرت بدعاء الحاجة إلى جمع هذه الأحكام في جزء مفرد، ينتظم ما تنائر من فرائدها وتبدد، مع التنبيه على مواطن الخلاف فيها، ولو على سبيل الإشارة، والتنويه عن المعتمد من كل مذهب من الأربعة بأوجز عبارة، وعزو كل قول إلى قائله، ونسبة أي نقل إلى ناقله، حتى يكون الناظر فيه على بينة من أمره، ويتسنى لطالب المزيد الرجوع إلى مصادره.

ولقد استخرت الله في العمل على تحقيق ذيك المرام، وسألته خلوص النية، والسلامة من الآثام، وأن يغفر لي زلات هذا الجمع وهناته، ويهب سيئاته لحسناته.

---

= أحكام المساجد. وقد عد في هاتين المقدمتين جملة من مؤلفات الزركشي.

وقد ترجم الشيخ عمر رضا كحالة لبدر الدين الزركشي في موضوعين، في معجم المؤلفين أحدهما في الجزء التاسع ص ١٢١ تحت اسم محمد بن بهادر الزركشي، والآخر في الجزء العاشر ص ٢٠٥، تحت اسم محمد ابن عبد الله بن بهادر الزركشي: وصنّعه هذا يوم بأنهما شخصان مختلفان، لكن اتحاد تاريخ المولد والوفاة فيهما وتسمية المصنفات في كل موضع منهما يدفع هذا الوهم .. والله أعلم بالصواب.

وراجع أيضاً للمزيد في ترجمة الزركشي مقدمة الطبعة الأخيرة للبرهان، بتحقيق الدكتور / يوسف عبد الرحمن المرعشلي، والشيخ / جمال حمدي الذهبي، والشيخ / إبراهيم عبد الله الكردي، وانظر فيما يخص كتاب البرهان ص ١٨ وص ٧٠ في المقدمة المذكورة.

(٥١) السيوطي جلال الدين المتوفى سنة ٩١١هـ، وهو العلامة عبد الرحمن بن أبي بكر ابن محمد ابن أبي بكر ابن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد بن همام الدين الخضيرى الأصل الطولوني المصري الشافعي (جلال الدين أبو الفضل)، عالم مشارك في أنواع من العلوم، من مصنفاته الكثيرة مما يتعلق بموضوعنا (الإتقان في علوم القرآن) و (التحبير في علوم التفسير) و (التخبير في علوم التفسير) و (ترجمان القرآن) و (تفسير الجلالين) في النصف الأخير أتم به (تفسير الجلال المحلي) و (الدر المنثور في التفسير بالمأثور) و (شرح الشاطبية) و (لباب المنقول في أسباب النزول) و (ناسخ القرآن ومنسوخه) و (معترك الأقربان في إعجاز القرآن).

وقد سرد غير واحد من أهل العلم من المصنفين ذكر مؤلفات السيوطي، ورتبها بعضهم على حروف المعجم، كما وضع البغدادي في هدية العارفين ج ١ ص ٥٣٤، حيث بلغت زهاء ستمائة عنوان بالمكرر.

وانظر في مصادر ترجمة السيوطي معجم المؤلفين ج ٥ ص ١٢٨.



ولأن كان هذا الجزء قد قصر عن بلوغ درجة الاستقصاء والاستيعاب، فلا أقل من أن يكون كالتذكرة لي ولأمثالي في هذا الباب.

ولما كانت عادة الأسلاف قد جرت بتسمية كل مصنف، فقد سميت هذا العمل بـ (المُتَحَف في أحكام المصحف) مرتباً رؤوس مسائله على حروف الهجاء ملتصقاً بذلك التسهيل على القراء مهيباً بكل من نظر فيه أن يدعو بالمغفرة لجامعه وممليه فَقَمِينُ أن تستجاب دعوة بظاهر الغيب من مسلم لأخيه<sup>(٥٢)</sup>.

---

(٥٢) أخرج الإمام أحمد في المسند ج٦ ص ٤٥٢، ومسلم في صحيحه بشرح النووي ج ٥ ص ٥٧٧ كتاب الدعاء والذكر باب فضل الدعاء للمسلمين بظهر الغيب، وابن ماجه (٢٨٩٥) وأبو الشيخ في «أحاديث أبي الزبير عن غير جابر» (١٧ - ١) من طريق صفوان بن عبد الله بن صفوان - وكانت تحته الدرداء - قال: قدمت الشام، فأتيت أبا الدرداء في منزله، فلم أجده، ووجدت أم الدرداء، فقالت: أتريد الحج العام؟ فقلت: نعم. قالت: فادع الله لنا بخير، فإن النبي ﷺ كان يقول: «دعوة المرء المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجابة، عند رأسه ملك موكل، كلما دعا لأخيه بخير قال الملك الموكل به: آمين، ولك بمثل». قال: فخرجت إلى السوق فقلت أبا الدرداء، فقال لي مثل ذلك يرويه عن النبي ﷺ، هذا لفظ مسلم.

تنبيه: جاء في بعض الأسانيد [وكانت تحته أم الدرداء] كما في مسند أحمد وجاء في بعضها [وكانت تحته ابنة أبي الدرداء] كما هي رواية ابن ماجه والظاهر أن قوله [أم الدرداء] خطأ من الناسخ، أما من قال [ابنة أبي الدرداء] فهو موافق لما في سند مسلم من قوله [وكانت تحته الدرداء].

وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة ج٣ ص ٣٢٧ ح ١٣٣٩، ومشكاة المصابيح حديث رقم ٢٢٢٨، وقارن بمرعاة المفاتيح ج٧ ص ٣٤٩ [ح ٢٢٥٠] وعزاه إلى الإمام أحمد في المسند ومسلم وأبي داود وابن ماجه، والبخاري في الأدب المفرد، وابن أبي شيبة، وأبي عوانة، وابن حبان.

قال: وفي الباب عن أنس أخرجه البزار، وعن أم كرز أخرجه أبو بكر في الفيلانيات، وعن أبي هريرة أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق.

وأخرج مسلم أيضاً الحديث من طريق آخر قال حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا النضر بن شميل حدثنا موسى بن سروان المعلم حدثني طلحة بين عبيد الله بن كريب قال حدثني أم الدرداء قالت حدثني سيدي أنه سمع رسول الله ﷺ يقول من دعا لأخيه بظهر الغيب قال الملك الموكل به: آمين ولك بمثل.

مسلم بشرح النووي ج ٥ ص ٥٧٧ .

## آداب المصحف

لما كان المصحف الكريم أشرف كتاب في الوجود لما تضمنه بين دفتيه من كلام الخالق المعبود لا جرم تأكدت في حقه جملة من الآداب المرعية المستلزمة لطائفة من جوانب تعظيمه الفعلية و القولية من مثل اشتراط الطهارة لملاسته وتحاشي التصغير في اسمه ورسمه وحجمه ، والحذر من تعريضه لمظان امتهانه أو النيل من قدسيته كأن يمكن منه الصغار أو المجانين أو الكفار ، كما يتعين التوقي من كل تصرف يشعر بامتهانه ولو صورة كتوسده والاتكاء عليه أو استدباره أو مد الرجلين إليه أو التروح به أو رميه عند وضعه أو استعمال الشمال في تناوله وأخذه أو بلّ الأصبع بالريق عند تقليب ورقه أو الكتابة في حواشيه أو على جلده أو وضع شيء فوقه أو بين أوراقه أو حمله حال دخول الأماكن الممتهنة أو السفر به إلى أرض الكفار أو تعريضه لأي نوع من أنواع الأقدار أو إضافة شيء إليه أو زخرفته أو تحليلته أو كتابته بأحد النقادين أو كتابته بالأعجمية أو اتخاذه مُتَجَرّاً أو استعماله في غير ما جعل له كالثقل به أو تعليقه كحرز أو زينة أو اقتنائه لمجرد التبرك به إلى غير ذلك من أنواع الاستعمالات التي لم يأذن الشرع بمثلها على ما سيجري بيانه في مواضعه من هذا البحث مفصلاً .

قال البيهقي: من آداب القرآن أن يفخم، فيكتب مفرجاً بأحسن خط، فلا يصغر، ولا يقرمط(\*) حروفه، ولا يخلط به ما ليس منه، كعدد الآيات، والسجديات والعشرات، والوقوف، واختلاف القراءات، ومعاني الآيات أ.هـ. وحكاه عنه السيوطي في الإتيان<sup>(٥٣)</sup>.

---

(\*) القرمطة في الخط دقة الكتابة وتداني الحروف، لسان العرب ج ١١ ص ١٣٤ مادة: قرمط.

(٥٣) الإتيان ج ٢ ص ١٧١.

قال الحليني: (ومن الآداب أن لا يخلط به ما ليس بقرآن، كعدد الآي، والوقوف واختلاف القراءات، ومعاني الآيات، وأسماء السور، والأعشار).  
قال البيهقي: لأنه ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان لم يفعلوا شيئاً من ذلك .  
وقد فصل الهيتمي<sup>(٥٤)</sup> في هذه المسألة تفصيلاً تجده مثبتاً بتمامه في تحشية المصحف من هذا البحث .

---

(٥٤) الفتاوى الحديثية للهيتمي ص ١٦٤، وانظر في علم آداب كتابة المصحف مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زاده ج ٢ ص ٣٣٨ و ص ٣٣٩، وكشف الظنون لحاجي خليفة ج ١ ص ٤٣.

## إبدال المصحف

أخرج ابن أبي شيبة و ابن أبي داود في المصاحف بسنديهما عن إبراهيم النخعي قال: (لا بأس باستبدال المصحف بالمصحف). وروى من عدة طرق أن إبراهيم لا يرى بأساً أن يبادل المصحف بالمصحف، وبسنديهما عن مجاهد قال: (لا بأس بالمصحف بالمصحف وزيادة عشرة دراهم). وروى ابن أبي داود بسنده عن إبراهيم أيضاً أنه كان يكره أن يباع المصحف، ويبدل المصحف بمصحف، ولا يورث، ولكن يقرأ فيه أهل البيت<sup>(٥٥)</sup>. وجاء في مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج قال: [قلت: قال سفيان: إذا بادل مصحفاً بمصحف وزاد دراهم أو أخذ دراهم، قال: لا بأس به، قال أحمد: كانوا يتشددون في البيع ويرخصون في الشراء، قال إسحاق: لا بأس بالمبادلة كما قال سفيان(\*)].

وقال القاضي أبو يعلى في كتاب الروايتين والوجهين: (لا تختلف الرواية أنه يكره بيع مصحف بثمان أو بعوض، واختلفت في بيعه بمصحف مثله، فنقل الأثرم أن أحمد سئل عن المصحف يَدْرُسُ فيعاض به مصحف، فقال: المعاوضة أسهل. قالوا لا نأخذ لكتاب الله ثمناً، إنما أُعْطِيَ مصحفاً وآخذ آخر).

ونقل الحسين بن محمد بن الحارث عن أحمد أنه سئل عن معاوضة بغير المصحف، فقال: (العوض بيع). . فظاهر هذا المنع.

---

(٥٥) مصنف ابن أبي شيبة ج ٥ ص ٨ ح ٢٣١٩٩، ٢٣٢٠٠، ح ٢٣٢٠١. كتاب المصاحف لابن أبي داود ص ١٩٥.

(\*) مسائل أحمد وإسحاق برواية الكوسج ص ٤٦١، ٤١٣.

## وجه الأولى:

أنه إنما منع من بيعه بعوض أو بضمن لما فيه من أخذ العوض على القرآن. وقد وردت الأخبار بالنهي عن ذلك بقوله ﷺ: «ولا تأكلوا به»<sup>(٥٦)</sup>.

وقوله: «من أخذ على القرآن أجراً فقد تعجل أجره في الدنيا»<sup>(٥٧)</sup>.

وقوله لأبي بن كعب: «إن أحببت أن يقوسك بقوس من نار فخذها»<sup>(٥٨)</sup>. وهذا معدوم في معاوضته بمصحف مثله.

## وجه الثانية:

أن المعاوضة بيع في الحقيقة، ولهذا لو حلف لا باع، فعاوض حنث، وإذا كان بيعاً يجب أن يمنع منه كما منع بعوض<sup>(٥٩)</sup>.

وذكر المجد بن تيمية في كتابه المحرر: (في إبدال المصحف روايتين، الجواز

---

(٥٦) أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن ص ١٠٥ وص ١٠٦ [ح ١ - ٢٩]، والإمام أحمد في المسند ج ٣ ص ٤٢٨، والطحاوي في شرح معاني الآثار ج ٣ ص ١٨ واللفظ لأبي عبيد قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن هشام الدستوائي عن يحيى بن كثير عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اقرأوا القرآن، ولا تغلوا فيه، ولا تجفوا عنه، ولا تأكلوا به، ولا تستكثروا به، أو تستكبروا به» شك أبو عبيد. وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ج ١ ص ١٢١ ح ٢٦٠.

(٥٧) كنز العمال ج ١ ص ٦١٦ ح ٢٨٤٢ - ٢٨٦٩، ومجمع الزوائد ج ٤ ص ٩٥ والحلية ج ٤ ص ٢٠، ج ٧ ص ١٤٢.

(٥٨) أخرج أبو عبيد في الفضائل ص ١٠٧ ح [٧ - ٢٩]، [٨ - ٢٩]: حدثنا هشام بن عمار عن عمرو بن واقد مولى قرش قال: حدثني إسماعيل بن عبيد الله قال: حدثني أم الدرداء عن أبي الدرداء أن أبي بن كعب أقرأ رجلاً من أهل اليمن سورة، فرأى عنده قوس، فقال: بعنيها. فقال: لا، بل هي لك. فسأل رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: «إن كنت تريد أن تقلداً قوساً من نار فخذها».

وحدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن النبي ﷺ قال ذلك لأبي بن كعب إلا أنه قال: «لو تقوستها لتقوست قوساً من نار». وانظر تخريج حديث أبي في الصحيحة ج ١ ص ١١٣ وص ١١٧ ح ٢٥٦، وإرواء الغليل ج ٥ ص ٣١٦ ح ١٤٩٣، والبيان للنووي ص ٧٦ وص ٧٧.

(٥٩) كتاب الروايتين والوجهين «المسائل الفقية منه ج ٣ ص ١٤٣».

مطلقاً، والجواز مع الكراهة )، وقدم الأولى. قال ابن مفلح في نكته على المحرر:  
(ذكر القاضي أبو الحسين في جواز شراء المصحف وإبداله روايتين:

إحدهما: الجواز. والثانية: لا يجوز .....إلى أن قال: (ثم ذكر القاضي روايتين في جواز استبداله بمثله) (٦٠).

وذكر ابن مفلح في كتاب الفروع في إبدال المصحف بمثله ثلاث روايات، وهي الجواز والكراهة والتحريم، قال: (والأصح لا يحرم). والظاهر أن ذلك ينبني على كون الإبدال بيعاً. وذكر المرداوي في تصحيح الفروع في المسألة روايتين، قال: (إحدهما لا يكره، وهو الصحيح. والثانية يكره. قال: وذكر أبو بكر في المبادلة هل هي بيع أم لا؟. روايتين، وأنكر القاضي ذلك وقال: هي بلا خلاف وإنما أجاز أحمد إبدال المصحف بمثله، لأنه لا يدل على الرغبة عنه ولا على الاستبدال بعوض دنيوي بخلاف أخذ ثمنه. ذكره في القاعدة الثالثة والأربعين بعد المائة (٦١)). وذكر في الإنصاف: في الإبدال ثلاث روايات، الجواز مطلقاً في الأصح، والرواية الثانية جوازه مع الكراهة، والرواية الثالثة أنه يحرم.

قال: ولم يذكرها بعضهم. ثم ذكر نحواً من كلامه في التصحيح أعلاه (٦٢).

وجزم في الكشف بعدم كراهة الاستبدال (٦٣).

فتلخص من ذلك أن لأهل العلم في مسألة إبدال المصحف بالمصحف أقوالاً ثلاثة:

\* أحدها: الجواز على الإطلاق.

\* وثانيها: الجواز مع الكراهة.

---

(٦٠) كتاب المحرر في الفقه لمجد الدين أبي البركات بن تيمية ج١ ص ٢٨٦ إلى ص ٢٨٧.

(٦١) كتاب الفروع لشمس الدين بن مفلح، ومعه تصحيح الفروع للعلاء المرداوي الحنبلي ج٤ ص ١٦ وص ١٧ وقارن بقواعد ابن رجب ص ٣٤٠.

(٦٢) كتاب الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: علي بن سليمان المرداوي الحنبلي. ج٤ ص ٢٧٩.

(٦٣) كشف القناع عن متن الإقناع، للشيخ / منصور بن يونس البهوتي الحنبلي. ج٣ ص ١٤٤.

### \* وثالثها: التحريم.

وقد ذهب إلى القول الأول جمهور أهل العلم، وهو مقتضى قول من جوز بيع المصحف، وهم الجمهور على ما يأتي تفصيله في موضعه، بل روي عن الإمام أحمد القول بجواز مبادلة المصحف بالمصحف، حتى على القول بتحريم بيعه، لأن المبادلة لا تدل على الرغبة عن المصحف، ولا على الاستبدال بعوض دنيوي، بخلاف أخذ ثمنه. ذكره ابن رجب في القاعدة الثالثة والأربعين بعد المائة من قواعده<sup>(٦٤)</sup>.

وقد ذهب إلى القول الثاني - أعني جواز المبادلة مع الكراهة - طائفة من أهل العلم، وهو المشهور من قول النخعي على ما ذكره ابن أبي داود في المصاحف<sup>(٦٥)</sup> كما مر، وهو روايه ثانية عن الإمام أحمد<sup>(٦٦)</sup>.

وذهب فريق من أهل العلم إلى القول بالتحريم، وهو رواية ثالثة عن الإمام أحمد على ما حكاه غير واحد من الأصحاب<sup>(٦٧)</sup>.

---

(٦٤) قواعد الفقه الإسلامي لزين الدين بن رجب الحنبلي ص ٣٤٠.

(٦٥) المصاحف لابن أبي داود ص ١٩٥.

(٦٦) الفروع ج ٤ ص ١٦ وص ١٧.

(٦٧) المرجع السابق، و الإنصاف ج ٤ ص ٢٧٩.

## أبعض المصحف

ولأبعض المصحف حكم المصحف الكامل عند جمهور أهل العلم، خلافاً لمن فرق بين أجزاء المصحف وجملته في باب التعليم فسهل للمعلم والمتعلم مس ما دون الكامل حال الحدث، وهو الذي صرح به جمع من فقهاء المالكية، كما رخص بعض الفقهاء في مس بعض المصحف دون جملته حال الحدث في حق الصغار خاصة دفعاً للخرج عنهم وعن أوليائهم في مقام التعليم دون غيره، وهو الذي حكاه أصحابنا الحنابلة اختياراً للقاضي أبي يعلى على ما سيأتي تفصيله في غير موضع من هذا البحث، كمسألة اشتراط الطهارة لمس المصحف، ومسألة تمكين الصغار منه، مقروناً بدليله وتعليله، إن شاء الله تعالى.



## الاتجار في المصاحف

روى البيهقي في الكبرى: أن ابن عباس سُئل عن بيع المصاحف للتجارة فيها؟ فقال: لا نرى أن تجعله متجراً، ولكن ما عملت بيدك فلا بأس به (\*) .

وأخرج ابن أبي داود في المصاحف، قال: حدثنا أسيد بن عاصم، حدثنا بكر - يعني ابن بكار - ، قال: سمعت عكرمة قال: سمعت سالم بن عبد الله يقول: (بشس التجارة المصاحف).

وروى ابن أبي داود قال: حدثنا يحيى بن حكيم، حدثنا يحيى بن سعيد والخليل بن عبد العزيز قالوا: حدثنا عكرمة بن عمار قال: رأيت سالم بن عبد الله مر على أصحاب المصاحف فقال: (بشست التجارة. فقال رجل: ما تقول؟. فقال: أقول ما سمعت) (٦٨).

وهذا هو مقتضى رأي القائلين بمنع بيع المصاحف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، على ما سيأتي تفصيله عند الكلام على مسألة بيع المصحف. بل لعله مراد بعض من رخص في بيعها وأجارتها، إذ قد صرح بعضهم بجواز إجارة المصاحف ما لم تتخذ متجراً، وهو الذي نبه عليه بعض فقهاء المالكية كالخرشي علي خليل، والعدوي في حاشيته عليه، إلا أن الأول عبر بالكراهة، والثاني استظهر التحريم (٦٩).

ويأتي في مسألة إجارة المصحف مفصلاً.

---

(\*) السنن الكبرى البيهقي كتاب البيوع / باب ما جاء في كراهة بيع المصاحف ج ٦ / ص ١٦ .

(٦٨) كتاب المصاحف لابن أبي داود ص ١٨٥ وص ١٨٦، الإشراف لابن المنذر ورقة رقم ١٤١.

(٦٩) الخرشي ج ٧ ص ٢١.

## اتخاذ الفاعل من المصحف

جرت عادة بعض الناس إذا هم بأمر ما أن يفتح المصحف كطريق من طرق استخراج الفاعل، وذلك بالنظر في أول سطر يخرج له منه أو غيره، فيستبشر به ويتفائل أو يستاء منه ويتشائم.

وقد اختلفت كلمة أهل العلم في حكم ذلك:

\* فمنهم من أباحه وتعاواه.

\* ومنهم من جزم بتحريمه وبدع فاعله.

\* وذهب فريق ثالث إلى القول بالكراهة.

وقد حكى القول بإباحة اتخاذ الفاعل من المصحف عن جماعة من أهل العلم، كعبيد الله بن بطة<sup>(٧٠)</sup>، ومحمد بن أحمد اليونيني<sup>(٧١)</sup>، .....

---

(٧٠) وابن بطة هو الإمام القدوة العابد الفقيه المحدث، شيخ العراق، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن حمدان العكبري الحنبلي، ابن بطة. كذا استهل الذهبي في السير ج٦ ص ٥٢٩ ترجمته. وكانت وفاته في المحرم سنة سبع وثمانين وثلاث مئة. وانظر في ترجمته أيضاً طبقات الحنابلة ج٢ ص ١١٤ وص ١٥٣، والمنتظم لابن الجوزي ج٧ ص ١٩٣، والدر المنضد في ذكر مناقب أصحاب الإمام أحمد للعليمي ج١ ص ١٧٩، والمنهج الأحمد له أيضاً ج٢ ص ٦٩.

(٧١) اليونيني هو محمد بن أحمد اليونيني المتوفى سنة ثمان وخمسين وستمائة ببعلبك على ما ذكره ابن رجب في كتاب الذيل على طبقات الحنابلة ج٢ ص ٢٧٢، وذكر في ترجمته أنه قال بأنه كان قد عزم على الرحلة إلى حران، قال: (وكان قد بلغني أن بها رجلاً يعرف علم الفرائض جيداً، فلما كانت الليلة التي أريد في صبيحتها أن أسافر جاءني رسالة الشيخ عبد الله اليونيني، فعزم علي إلى القدس الشريف، فكأنني كرهت ذلك، وفتحت المصحف فطلع قوله تعالى: ﴿أَتَتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْتَكْبِرُ أَجْرًا وَهُمْ مُتَعَدُّونَ﴾ سورة يس الآية ٢١. قال: فخرجت =

ويوسف بن عبد الهادي<sup>(٧٢)</sup>، من أصحابنا الحنابلة. بل جزم الأخير به في غير موضع من كتبه<sup>(٧٣)</sup>، وهو اختيار البدر بن جماعة<sup>(٧٤)</sup>، وبه أفتى الشمس الرملي<sup>(٧٥)</sup>، من فقهاء الشافعية.

= معه إلى القدس، فوجدت ذلك الحراني بالقدس، فأخذت عنه علم الفرائض، حتى خُيِّل إلي أني قد صرت أبرع منه فيه).

(٧٢) ابن عبد الهادي ولد سنة ٩٠٩هـ، هو جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن حسن ابن عبد الهادي الحنبلي الدمشقي الصالحي المعروف بابن المبرد. صاحب كتاب الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى، وغيره من المصنفات الكثيرة في مختلف الفنون والمعارف، حتى ألحقه بعضهم بابن أبي الدنيا، والسيوطي في كثرة المصنفات وتشعب مضامينها. وقد بسط ترجمته، ووضع ثبوتاً في مصنفاته مرتباً على حروف المعجم محقق كتاب (الدر النقي) د / رضوان مختار بن غريبة.

وانظر في ترجمته أيضاً مقدمة الأستاذ / محمد أسعد طلس لكتاب (ثمار المقاصد في ذكر المساجد) لابن عبد الهادي، وانظر معجم المؤلفين ج ١٤ ص ٢٨٩. (٧٣) قال ابن عبد الهادي في كتابه مغني ذوي الأفهام ص ٢٨: (وتكره الطيرة والتشاؤم دون فال، ويباح أخذه من مصحف).

(٧٤) بدر الدين بن جماعة ولد سنة ٧٣٣هـ، هو محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي بن جماعة الكتاني، بدر الدين أبو عبد الله الحموي الشافعي، صاحب المصنفات الكثيرة، وانظر في ترجمته في طبقات الشافعية للأسنوي ج ١ ص ٣٨٦ وص ٣٨٧، وهدية العارفين للبغدادي ج ٢ ص ١٤٨، ومعجم المؤلفين لكحالة ج ٨ ص ٢٠١.

قال ابن حجر الهيتمي في حاشيته على شرح الإيضاح في مناسك الحج للإمام النووي طبعة السلفية ١٤٠٥هـ: (أخذ الفأل من المصحف مكروه، وقيل حرام. وفعل البدر بن جماعة له اختيار له). كذا نقله ابن حجر الهيتمي اختياراً للبدر بن جماعة، ثم وجدت البدر بن جماعة في كتابه «هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك» ج ١ ص ٢٩٧ يقول: (اختلف العلماء في أخذ الفأل من المصحف، فكرهه قوم، وأجازه آخرون. ونص أبو بكر الطرطوشي على تحريمه، ورأيت والذي رحمه الله تعالى أخذ الفأل من المصحف. والله أعلم).

(٧٥) الرملي شمس الدين توفي سنة ١٠٠٤هـ، هو محمد بن أحمد بن حمزة الرملي المنوفي المصري القاهري الأنصاري الشافعي (شمس الدين)، فقيه مشارك في بعض العلوم، مفتي الشافعية في عصره، وصنف الكثير، ومن أشهر مصنفاته في الفروع كتاب (نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للنووي)، وله فتاوى مطبوعة بهامش الفتاوى الكبرى لابن حجر الهيتمي، وتنتظر ترجمته في معجم المؤلفين ج ٨ ص ٢٥٥.

سئل الشمس الدين الرملي هل يجوز أخذ الفأل من المصحف أو لا ؟. (فأجاب بأنه يجوز ذلك). فتاوى الرملي بالكبرى ج ١ ص ٢٨ وص ٢٩ طبعة الميمنية ١٣٢٣، وعن دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤٠٣ هـ.

بل زعم طاش كبرى زاده الحنفي<sup>(٧٦)</sup>، في كتابه مفتاح السعادة<sup>(٧٧)</sup> مشروعية اتخاذ الفأل من المصحف، وأنه منقول عن الصحابة ومن بعدهم، غير أنه لم يسم منهم أحداً، ولم أجد نقلاً عن أحد من أهل العلم يؤيد زعمه هذا، بل كافة النصوص التي وقفت عليها تشير إلى أن الكلام في المسألة متأخر نسبياً، وأن أقدم من نقل عنه فعل ذلك هو ابن بطة الحنبلي، من علماء القرن الرابع الهجري.

قال أبو العباس بن تيمية: (وأما استفتاح الفأل بالمصحف فلم ينقل عن السلف فيه شيء، وقد تنازع فيه المتأخرون وذكر القاضي أبو يعلى أن ابن بطة فعله، وذكر غيره أنه كرهه)<sup>(٧٨)</sup>.

قال البعلي في الاختيارات: (ولا يفتح المصحف للفأل، قاله طائفة من العلماء خلافاً لأبي عبد الله بن بطة<sup>(٧٩)</sup>). وقال ابن مفلح في الفروع: (واستفتاح الفأل فيه فعله ابن بطة، ولم يره غيره .. ذكره شيخنا واختاره<sup>(٨٠)</sup>).

قال الدميري الشافعي: (وأما أخذ الفأل منه فجزم ابن العربي والطرطوشي والقرافي المالكيون بتحريمه، وأباحه ابن بطة من الحنابلة، ومقتضى مذهبنا كراهته).

ذكر ذلك الشهاب الرملي في حاشيته على شرح الروض للأنصاري الشافعي<sup>(٨١)</sup>.

---

(٧٦) طاش كبرى زادة توفي سنة ٩٦٨هـ، هو أحمد بن مصطفى بن خليل الرومي الحنفي المعروف بطاش كبرى زادة (عصام الدين أبو الخير)، عالم مشارك في كثير من العلوم، من تصانيفه الكثيرة (مفتاح السعادة ومصباح السيادة) في موضوعات العلوم. ينظر في ترجمته معجم المؤلفين ج ٢ ص ١٧٧.

(٧٧) ذكر طاش كبرى زاده في كتابه مفتاح السعادة ج ١ ص ٣٣٧، فتح المصحف كطريقة من طرق الفأل، وزعم مشروعيته، وأنه منقول عن الصحابة ومن بعدهم، ولم يذكر له في ذلك مستنداً.

(٧٨) الفتاوى المصرية لابن تيمية ج ١ ص ١٧٥، مختصر الفتاوى ص ٢٦٦.

(٧٩) اختيارات ابن تيمية لعلاء الدين أبي الحسن البعلي ص ١٦.

(٨٠) الفروع ج ١ ص ١٩٣.

(٨١) حاشية الشهاب أحمد الرملي على أسنى المطالب شرح روض الطالب ج ١ ص ٦١.

وقال الهيثمي في الفتاوى الحديثية ص ١٦٤: (ويكره أخذ الفأل منه، وقال جمع من المالكية بتحريمه). وفي حاشية الشرواني على تحفة المحتاج للهيتمي أيضاً: (ولو أخذ فالاً من المصحف جاز مع الكراهة). ج ١ ص ١٥٥.

قال ابن العربي في تفسيره لآيات الأحكام عند قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ﴾<sup>(٨٢)</sup>، وقال: (معناه تطلبوا ما قسم لكم، وجعله من حظوظكم وآمالكم ومنافعكم، وهو محرم فسق ممن فعله، فإنه تعرض لعلم الغيب، ولا يجوز لأحد من خلق الله أن يتعرض للغيب ولا يطلبه. فإن الله سبحانه قد رفعه بعد نبهه إلا في الرؤيا. فإن قيل فهل يجوز طلب ذلك في المصحف؟ قلنا: لا يجوز، فإنه لم يكن المصحف ليعلم به الغيب، وإنما بينت آياته ورسمت كلماته ليمنع عن الغيب، فلا تشتغلوا به، ولا يتعرض أحدكم له)<sup>(٨٣)</sup>.

وذكر القرافي في الفروق أن الطرطوشي لم يحك في حرمة أخذ الفأل من المصحف خلافاً<sup>(٨٤)</sup>.

وقال ابن الحاج في المدخل وهو بصدد الكلام عن التفاؤل الباطل: (وأشد من ذلك التفاؤل في فتح الختمة والنظر في أول سطر يخرج منها أو غيره، وذلك باطل، وقد نهى عنه. بيان ذلك أنه قد يخرج له منها آية عذاب ووعد فيقع له التشويش من ذلك، فرفع عنه ذلك حتى تنقطع عنه مادة التشويش. بل يخشى عليه أن يقع له ما هو

(٨٢) جزء من الآية رقم ٣ من سورة المائدة، وراجع الآية ٩٠ منها أيضاً.  
وانظر في مسألة الاستقسام بالأزلام تفسير آيات الأحكام للجصاص ج ٣ ص ٣٠٦ وتفسير الفخر الرازي ج ١١ ص ١٣٨، وتفسير القرطبي ج ٦ ص ٥٨ وص ٥٩ المسألة الثامنة عشرة، وانظر أيضاً في حكم الاستقسام بالأزلام مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٣٥ ص ١٩٢ وص ١٩٣، وقارن بإغاثة اللهفان لابن القيم ج ١ ص ١٧٩ وص ١٨٠، ج ٢ ص ١٦٩.  
(٨٣) تفسير آيات الأحكام لابن العربي ج ٢ ص ٥٤٤ وص ٥٤٥.

(٨٤) الفروق لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي ج ٤ ص ٢٤٠ وص ٢٤١، وقاله القرافي في الذخيرة أيضاً ج ١٣ ص ٢٥٦ طبعة دار الغرب الإسلامي سنة ١٩٩٤م.  
تنبيه: قال الطرطوشي: (إن أخذ الفأل بالمصحف، وضرب الرمل والشعيرة ونحوه حرام، وهو من باب الاستقسام بالأزلام، مع أن الفأل حسن بالسنة).  
وتحريره أن الفأل الحسن هو ما يعرض من غير كسب، مثل قائل يقول: يا مفلح .... ونحوه. والتفاؤل المكتسب حرام كما قاله الطرطوشي في تعليقه ..  
وقارن بتهذيب الفروق ج ٤ ص ٢٦٣، والفواكه الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني للنفراوي، وفيها: (إن في معنى الاستقسام بالأزلام مما لا يجوز فعله، استخراج الفأل في المصحف فإنه نوع من الاستقسام بالأزلام، ولأنه قد يخرج له ما لا يريد فيؤدي ذلك إلى التشاوم بالقرآن)..

أشد من ذلك، ويؤول أمره إلى الخطر العظيم. ألا ترى إلى ما جرى لبعض الملوك أنه فتح المصحف ليأخذ منه الفأل، فوجد في أول سطر منه: ﴿وَأَسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾<sup>(٨٥)</sup>، فوجد من ذلك أمراً عظيماً، حتى خرج بذلك عن حال المسلمين، وجرت منه أمور لا يمكن ذكرها لمنافرتها لحال المسلمين. وفي الذخيرة قال الطرطوشي رحمه الله تعالى: إن أخذ الفأل بالمصحف وضرب الرمل ونحوهما حرام، وهو من باب الاستقسام بالأزلام، مع أن الفأل حسن بالسنة، وتحريره أن الفأل الحسن هو ما يعرض من غير كسب، مثل قائل يقول: يا مفلح..... ونحوه. والتفاؤل المكتسب حرام كما قال الطرطوشي في تعليقه<sup>(٨٦)</sup>.

فتلخص مما مر أن لأهل العلم في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

\* التحريم.. وهو اختيار ابن العربي والطرطوشي والقرافي من فقهاء المالكية.

\* والكراهة.. وعليه الجمهور.

\* والإباحة.. وبه قالت طائفة من أهل العلم، ولم يظهر لي وجه القول بالإباحة

هذا... والله أعلم بالصواب.

(٨٥) الآية رقم ١٥ من سورة إبراهيم.

(٨٦) المدخل لابن الحاج ج١ ص ٢٧٨، وابن الحاج توفي سنة ٧٣٧هـ، هو محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي (الشهير بابن الحاج أبو عبد الله)، عالم مشارك في بعض العلوم، من مصنفاته (المدخل إلى تنمة الأعمال بتحسين النيات والتنبيه على كثير من البدع المحدثه والفوائد المنتحلة) و (مدخل الشرع الشريف على المذاهب الأربعة)، ويراجع في ترجمته معجم المؤلفين ج١ ص ٢٨٤، وراجع الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ج٧ ص ٥٩ وص ٦٠ فيما نسب إلى الوليد في هذا الشأن، وراجع فاكهة الصيف وأنيس الضيف للسيوطي ص ٩٧ حيث نقل من أدب الدين والدنيا للماوردي.

## اَتْسَاعُ المصَحَف

عقد ابن أبي داود في كتاب المصاحف باباً في تجزئة المصاحف وقع في أربع عشرة صحيفة<sup>(٨٧)</sup>، ذكر فيه اَتْسَاعُ القرآن، وأثمانه، وأسباعه، وأسداسه، وأرباعه، وأعشاره، وعدد آياته وحروفه وكلماته.

كما ذكر الفيروزابادي طرفاً من ذلك في كتابه البصائر<sup>(٨٨)</sup>.

وسياتي في تجزئة المصاحف النقل عن الفقهاء في حكم تقسيم المصاحف إلى أجزاء، وتفريقها أسداساً، وأسباعاً، وتصريح الإمام مالك بكراهة ذلك لكونه محدثاً<sup>(٨٩)</sup>.

---

(٨٧) كتاب المصاحف لابن أبي داود من ص ١٣١ إلى ص ١٤٤.

(٨٨) كتاب بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ج ١ ص ٥٥٨، تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي المتوفى سنة ٨١٧هـ، صاحب القاموس المحيط. انظر في ترجمته ومصادرها معجم المؤلفين لكحالة ج ١٢ ص ١١٨.

(٨٩) البيان والتحصيل لابن رشد ج ١ ص ٣١٠، ج ١٨ ص ١٤٨.

## الاتكاء على المصحف

صرح غير واحد من أهل العلم بحرمة الإتكاء على المصحف، لكون ذلك امتهاناً وقلة احترام له، وهو الذي نص عليه القرطبي في تفسيره<sup>(٩٠)</sup> وتذكاره<sup>(٩١)</sup>، وحكاه غير واحد من أصحابنا الحنابلة عن ابن عبد القوي<sup>(٩٢)</sup>.

قال ابن مفلح في الآداب الشرعية: (قال ابن عبد القوي في كتابه مجمع البحرين: أنه يحرم الإتكاء على المصحف، وعلى كتب الحديث، وما فيه شيء من القرآن، اتفاقاً. انتهى كلامه)<sup>(٩٣)</sup>.

وهو الذي جزم به البهوتي في غير موضع من كتبه<sup>(٩٤)</sup>... ويأتي لهذا مزيد بيان في مسألة توسد المصحف.

---

(٩٠) تفسير القرطبي ج١ ص ٢٩.

(٩١) التذكار للقرطبي أيضاً ص ١٨٥.

(٩٢) ابن عبد القوي توفي سنة ٦٩٩هـ، هو محمد بن عبد القوي بن بدران بن عبد الله المقدسي المرداوي الفقيه المحدث شمس الدين، أبو عبد الله. انظر ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ج٢ ص ٣٤٢، والمنهج الأحمد للعليمي ص ٤٠٨، والدر المنضد له أيضاً ص ٤٤٢.

(٩٣) الآداب الشرعية لابن مفلح ج٢ ص ٢٩٧.

(٩٤) كشف القناع للبهوتي ج١ ص ١٥٤، وشرح المنتهى له أيضاً ج١ ص ٧٢.



## إتلاف المصحف

لا خلاف بين أهل العلم في تحريم إتلاف المصاحف على وجه الاستخفاف، بل قد صرح بعضهم بكون ذلك باباً من أبواب الردة<sup>(٩٥)</sup>، أعاذنا الله من ذلك.

فإن كان الإتلاف لا على وجه الاستخفاف، فلا يخلو من أن يكون المصحف سليماً صالحاً للانتفاع به، أو أن يكون معطلاً بالياً يتعذر الانتفاع به، أو أن يكون قد تنجس بما لا يتأتى معه تطهيره، كالمكتوب بمداد نجس مثلاً.

فإن كان المصحف طاهراً سليماً يمكن الانتفاع به، فلا يجوز إتلافه، صرح بذلك غير واحد من أهل العلم، كابن عبد الهادي الحنبلي في كتابه مغني ذوي الأفهام، حيث قال: (ولا يجوز دفن مصحف صحيح ولا غسله)<sup>(٩٦)</sup>.

و الظاهر أن مرادهم فيما لم يكن إتلافه لغرض صحيح، وإن لم أجد تصريحاً منهم بهذا القيد، لكن إتلاف الصحابة لما عدا المصحف الإمام، ثم إحراق مروان بعد ذلك للمصحف التي عند حفصة رضي الله عنها، وكون ذلك في محضر من الصحابة يدل على جواز إتلاف المصاحف متى اقتضى إتلافها غرض صحيح تنتفي معه احتمالات العبث والاستخفاف.

وسيأتي لذلك تفصيل في غير موضع من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

---

(٩٥) التبيان في آداب حملة القرآن للنووي ص ٢٠٢، ومجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٢ ص ٣٨٢، والآداب الشرعية لابن مفلح ج ٢ ص ٢٩٧، والخروشي علي خليل ج ٨ ص ٦٢ وص ٦٣، وتحفة المحتاج للهيتمي وحواشيها ج ١ ص ٦١، وتراجع مسألة الاستخفاف بالمصحف من هذا البحث.

(٩٦) مغني ذوي الأفهام ص ٢٥.

وقد يتعين إتلاف المصاحف متى طرأ عليها خللٌ يتعلق بطهارتها ، كما لو تنجست بما يتعذر معه تطهيرها<sup>(٩٧)</sup> . لأن بقاء النجاسة على المصحف فيه إزدراء به ، وعدم القيام باحترامه ، فافتضت رعاية ذلك وجوب احترامه<sup>(٩٨)</sup> .

وفصل بعض الفقهاء بين ما كان من أمهات المصاحف وبين ما لم يكن كذلك ، فقال بمنع إتلاف الأول دون الثاني . فقد ذكر الونشريسي المالكي أن الشيخ أبا إسحاق الشاطبي سئل عن كتاب أو مصحف تحل فيه نجاسة؟ .

فأجاب: إن كانت نسخة المصحف أو الكتاب من الأمهات المعتبرة التي يرجع إليها أو يعتمد في صحة غيرها عليها ، أو لا يكون ثمَّ نسخة من الكتاب سوى ما وقعت فيه النجاسة ، فالحكم أن يزال من جرم النجاسة ما استطيع عليه ، ولا إثم للأثر ، فإن الصحابة رضوان الله عليهم تركوا مصحف عثمان رضي الله عنه وعليه الدم<sup>(٩٩)</sup> . ولم يمحوه بالماء ولا أثلّفوا موضع الدم لكونه عمدة الإسلام .

---

(٩٧) قال ابن مفلح في الآداب الشرعية ج٢ ص٢٩٦ في المصحف إن نجس ورقه المكتوب فيه ، أو كتب بشيء نجس ، أو بلّ واندرس ، أو غرق دفن ، نص عليه في المصحف إذا بلي . وقال ابن حجر الهيتمي في تحفة المحتاج ج١ ص٣٢٣ وص٣٢٤ : (وأفتى بعضهم في مصحف تنجس بغير معفو عنه بوجوب غسله ، وإن أدى إلى تلفه ، ولو كان ليتيم . ويتعين فرضه على ما فيه فيما إذا مست النجاسة شيئاً من القرآن ، بخلاف ما إذا كانت في نحو الجلد أو الحواشي) .

قال الشرواني : (قوله ولو كان ليتيم) أي والغاسل له الولي ، وهل للأجنبي فعل ذلك في مصحف اليتيم ، بل وفي غيره لأن ذلك من إزالة المنكر أو لا؟ . فيه نظر ، والأقرب عدم الجواز ، لعدم علمنا بأن إزالة النجاسة منه مجمع عليه : ع ش سيما وقد قال الشارح : م ر : على ما فيه المشعر بالتوقف في حكمه من أصله . (قوله : على ما فيه) أي من النظر : ع ش . (قوله في نحو الجلد) ومنه ما بين السطور : ع ش . وقارن بحاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج ج١ ص١٢٦ .

(٩٨) الفتاوى الكبرى لابن حجر الهيتمي ج١ ص٣٩ ، ويأتي نصه كاملاً في مسألة تطهير المصحف إذا تنجس ، وهو الذي جزم به جمهور المالكية ، حيث قال الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير للدردير ج١ ص٦١ : (وأما لو كتب المصحف بنجس أو متنجس ، فإنه يبلى خلافاً لبعضهم) . وكأنه يشير إلى فتوى الشاطبي أعلاه .. وقارن ببلغة السالك للصاوي ج١ ص٤٧ ، ومنح الجليل على خليل ج١ ص٥٦ للشيخ عlish المالكي .

(٩٩) وانظر في الكلام في الدم على مصحف عثمان رضي الله عنه . مصنف ابن أبي شيبة . كتاب الفتن باب ما ذكر في عثمان ج٧ ص٥٢٠ ، ص٥٢١ ح ٣٧٦٧٩ و ابن كثير في البداية ج٧ =

وأما إن لم يكن الكتاب أو المصحف كذلك ينبغي أن يغسل الموضع، ويجبر إن كان مما يجبر، أو يستغنى عنه بغيره، والله أعلم. فهذا ما ظهر من الجواب<sup>(١٠٠)</sup>.

وحكى الونشريسي أيضاً عن بعض فقهاء المالكية في المصحف إذا تنجس أنه ينتفع به كذلك، كما أجاز لبس الثوب المتنجس في غير الصلاة، وذكر الله طاهر لا يدركه شيء من الوقعات<sup>(١٠١)</sup>. بيد أن المشهور عند فقهاء المالكية موافق لما عليه جمهور الفقهاء من وجوب إتلاف المصحف إذا تنجس وتعذر تطهيره<sup>(١٠٢)</sup>.

وسياتي بيان ذلك في مسألة تطهير المصحف إذا تنجس، واختلاف أهل العلم فيما إذا ترتب على تطهيره تلف ماليته، وبخاصة إتلاف ما كان منه لمحجور أو كان وقفاً. والفرق بين ما أصابت النجاسة كتابته، وبين ما لو كانت نجاسته على الحواشي أو الجلد.

وقد نص بعض أهل العلم على وجوب إتلاف ما ترجحت مفسدة بقاءه، كالذي كثر لحنه كثرة يتعذر معها إصلاحه، أو كان فيه من السقوط ما لا يمكن تداركه، مما يترتب عليه إضلال الجاهل وإيهام معاني غير مرادة، قياساً على إتلاف ما خالف الرسم العثماني بالأولى.

كما لا يختلف أهل العلم في وجوب إتلاف ما بلي من المصاحف واندرس

---

ص ١٨٥، وقد جاء في كنز العمال للمتقي الهندي ج ١٣ ص ٨١ ح ٣٦٢٨٩ ما نصه: (عن أبي سعيد مولى بني أسد قال: لما دخل المصريون على عثمان والمصحف في حجره يقرأ فيه ضربوه بالسيف على يده، فوقعت يده على: ﴿لَسَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ وَهُوَ السَّيِّعُ الْكَلِيمُ﴾، فمد يده وقال: والله إنها لأول يد خطت المفصل). ابن راهويه وابن أبي داود في المصاحف وأبو القاسم ابن بشران في أماليه، وأبو نعيم في المعرفة.

وقال محمد حميد الله في الوثائق السياسية ص ٥٣٦ عن ابن كثير ج ٧ ص ١٨٥ في الدم على مصحف عثمان: (قتل رضي الله عنه والمصحف بين يديه منشوراً يقرأ فيه).

وقد تنازع أهل العلم في نجاسة الدم، وقد يأتي لهذا مزيد بيان في مسألة استعمال الأدوات النجسة في كتابة المصحف. ولم يمحوه بالماء ولا أثلّفوا موضع الدم لكونه عمدة الإسلام

(١٠٠) المعيار المعرب للونشريسي ج ١ ص ٢٩ وص ٣٠.

(١٠١) المعيار ج ١ ص ٣٠.

(١٠٢) المعيار ج ١ ص ٢٩ وص ٣٠، ومواهب الجليل للحطاب مع التاج والإكليل ج ١ ص ١١٩

وص ٢٨٧، والزرقاني على خليل ج ١ ص ٣٥، ومنح الجليل ج ١ ص ٥٦.

وتعطل الانتفاع به، صيانة للمصاحف، وحسماً لمادة امتهانها<sup>(١٠٣)</sup>.

قال بعض أهل العلم: إذا احتيج إلى تعطيل بعض أوراق المصحف لبلاء ونحوه فلا يجوز وضعها في شق أو غيره، لأنه قد يسقط، ويوطأ. ولا يجوز تمزيقها لما فيه من تقطيع الحروف وتفرقة الكلم، وفي ذلك إضرار بالمكتوب<sup>(١٠٤)</sup>.

---

(١٠٣) ويراجع في مسألة إتلاف المصاحف البالية والعتيقة البخاري في الفتح ج٩ ص ١١ ح ٤٩٨٧، والشياني في السير الكبير والسرخسي عليه ج٣ ص ١٠٤٩ وص ١٠٥٠، والبنية شرح الهداية للعيني ج١١ ص ٢٦٨، والفتاوى البزازية بهامش الهندية ج٦ ص ٣٨٠، والفتاوى الهندية ج٥ ص ٣٢٣، وحاشية ابن عابدين على الدر المختار ج٥ ص ٢٧١، وانظر تفسير القرطبي ج١ ص ٥٤ وص ٥٥، والمعيار المعرب ج١ ص ٢٩ وص ٣٠، والخرشي، ج٨ ص ٦٢ وص ٦٣، والدسوقي في حاشيته ج١ ص ٦١، وبلغة السالك ج١ ص ٤٧، ومنح الجليل ج١ ص ٥٦، والإتقان للسيوطي ج٢ ص ١٧٢، والتحفة وحواشيها ج١ ص ١٥٥ وص ٣٢٣ وص ٣٢٤، ومجموع فتاوى ابن تيمية ج١٢ ص ٥٩٩ وص ٦٠٠، والآداب الشرعية ج٢ ص ٢٩٦، والفروع ج١ ص ١٩٣، والمبدع ج١ ص ١٧٥، وكشاف القناع ج١ ص ١٥٦ ..

(١٠٤) الإتقان للسيوطي ج٢ ص ١٧٢.

## الخلاصة

وخلاصة القول أن أهل العلم قد جوزوا إتلاف المصاحف إذا تحقق فيها واحد من جملة أسباب:

١. إذا كانت عتيقة بالية قد تعطل نفعها.

٢. إذا تنجست بما يتعذر معه تطهيرها.

٣. إذا دخلها خلل يخاف معه على الجهال من الضلال، إما لكثرة السقط فيها، أو كثرة اللحن، أو دس فيها ما ليس منها، أو كان رسمها مخالفاً لرسم المصحف الإمام.

### كيفية الإتلاف:

ثم إن أهل العلم حين اتفقوا على مشروعية إتلاف المصاحف متى قام فيها سبب الإتلاف قد اختلفوا فيما يتم به هذا الإتلاف، وهل يكون ذلك بتحريقها، أو بغسلها وتغريقها، أو بدفنها، أو بتمزيقها، على أن تراعى الطهارة في ذلك كله - أعني في مواد التحريق والتغريق ومكان الدفن - صيانة لكتاب الله وآثاره وإكراماً له واحترافاً عن امتهانه.

وقد ذهب إلى القول بجواز التحريق جمهور أهل العلم<sup>(١٠٥)</sup>، .....

---

(١٠٥) أخرج البخاري في صحيحه بالفتح ج٩ ص ١١ ح ٤٩٨٧ عن أنس رضي الله عنه في قصة جمع عثمان رضي الله عنه الناس على مصحف واحد، وفيه: (وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق). وقد مر بتمامه في الحاشية رقم (١٨) من هذا البحث. =

وقارن بفضائل القرآن لابن كثير ص ٤٥ وما بعدها، وقد عول في حاشيته على كتاب المصاحف لابن أبي داود، قال ابن كثير في فضائل القرآن ص ٤٥ وص ٤٦ بعد ذكره لعدة المصاحف العثمانية: (وأمر بما عدا ذلك من مصاحف الناس أن يحرق لئلا تختلف قراءات الناس في الآفاق. وقد وافقه الصحابة في عصره على ذلك ولم ينكره أحد منهم، وإنما نقم عليه ذلك الرهط الذين تمالؤا عليه وقتلوه. قاتلهم الله. وذلك في جملة ما أنكروا مما لا أصل له، وأما سادات المسلمين من الصحابة ومن نشأ في عصرهم ذلك من التابعين، فكلهم وافقوه.....). ثم ذكر من كلام علي رضي الله عنه، ومصعب بن سعد، وأبي العنبر، وأبي مجلز، وعبد الرحمن بن مهدي، ما يدل على استحسانهم صنيع عثمان رضي الله عنه .. قال: وأما عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فقد قال إسرائيل عن أبي إسحاق عن حميد بن مالك قال: (لما أمر بالمصاحف. يعني بتحريقها. ساء ذلك عبد الله بن مسعود. وقال: من استطاع منكم أن يغل مصحفاً فليغل، فإنه من غل شيئاً جاء به يوم القيامة).

وقال في موضع آخر من الفضائل ص ٤٠: (وإنما روي عن ابن مسعود شيء من التغضب بسبب أنه لم يكن ممن كتب المصاحف، وأمر أصحابه بغل مصاحفهم لما أمر عثمان بحرق ما عدا الإمام، ثم رجع ابن مسعود إلى الوفاق، حتى قال علي بن أبي طالب: لو لم يفعل ذلك عثمان لفعلته أنا. فاتفق الأئمة الأربعة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي على أن ذلك. أي جمع القرآن. من مصالح الدين، وهم الخلفاء الذين قال رسول الله ﷺ فيهم: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي».

وروى ابن أبي داود في المصاحف بسنده ص ٢٦ عن أنس بن مالك رضي الله عنه في قصة كتابة المصحف الإمام حديثاً طويلاً، وفيه: (حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، بعث عثمان إلى كل ألق بمصحف من تلك المصاحف التي نسخوا، وأمر بسوى ذلك في صحيفة أو مصحف أن يحرق [وقال غيره: يخرق]).

وفي رواية أخرى عن أنس أيضاً ذكر الحديث بطوله، وفيه: (وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف المصحف الذي أرسل به، فذاك زمان حرقت المصاحف بالعراق بالنار).

وروى ابن أبي داود في المصاحف أيضاً ص ٣٠ بسنده عن سويد بن غفلة الجعفي، أنه سمع علي بن أبي طالب يقول: (يا أيها الناس لا تغلوا في عثمان، ولا تقولوا له إلا خيراً. أو قولوا له خيراً. في المصاحف، وإحراق المصاحف، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا جميعاً). إلى آخر الأثر، ويأتي بتمامه في توحيد المصاحف. وقارن بالقرطبي ج ١ ص ٥٤ وص ٥٥، ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٦١.

وروى ابن أبي داود بسنده أيضاً ص ٢٢٤: (عن ابن طاووس عن أبيه أنه لم يكن يرى بأساً أن تحرق الكتب. وقال: إنما الماء والنار خلقان من خلق الله تعالى).

وفي الفروع لابن مفلح ج ١ ص ١٩٣: (وفي البخاري أن الصحابة حرقت بالحاء المهملة لما جمعوها). قال ابن الجوزي: ذلك لتعظيمه وصيانه.

ومنعه آخرون<sup>(١٠٦)</sup>. ثم إن أهل العلم لم يختلفوا في جواز كل من الغسل والدفن،

= وقارن بكشاف القناع للبهوتي ج١ ص ١٥٦، وشرح المنتهى له ج١ ص ٧٣، وانظر المعيار ج ١٢ ص ١٨٧ في توجيه إحراق الصحابة للمصحف ..

والقول بجواز إحراق المصاحف بشرطه هو اختيار العيني في البناية ج١ ص ٢٨٦، وذكره في الإتيقان ج٢ ص ١٧٢ اختياراً للحليمي، قال: (له غسلها بالماء، وإن أحرقتها بالنار فلا بأس، أحرقت عثمان مصاحف كان فيها آيات وقرأت منسوخة، ولم ينكر عليه أحد).

قال السيوطي: (وذكر غيره أن الإحراق أولى من الغسل، لأن الغسالة قد تقع على الأرض). وذكر القرطبي في تفسيره ج١ ص ٥٤ وص ٥٥ قول أبي الحسن بن بطلال: (وفي أمر عثمان بتحريق الصحف والمصاحف، حين جمع القرآن، جواز تحريق الكتب التي فيها أسماء الله تعالى، وأن ذلك إكرام لها وصيانة عن الوطء بالأقدام، وطرحها في ضياع من الأرض)، وذكر أن عروة بن الزبير حرق كتب فقه كانت عنده يوم الحرية. وذكر أن قول من جوز تحريقها أولى بالصواب. وقارن بالتحفة وحواشيها ج١ ص ١٥٥ وص ١٥٦.

قال الشرواني: (قوله: «إلا لغرض نحو صيانة» أي فلا يكره، بل قد يجب إذا تعين طريقاً لصونه، وينبغي أن يأتي مثل ذلك في جلد المصحف أيضاً ع ش).

(١٠٦) روى عبد الرزاق في مصنفه ج٨ ص ١١١، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٧٨ عن أبي بردة عن أبي موسى أنه أتيت بكتاب فقال: (لولا أنني أخاف أن يكون فيه ذكر الله عز وجل لأحرقته)، فظاهره منع إحراق المصحف بطريق الأولى.

وأخرج عبد الرزاق في مصنفه ج١١ ص ٤٢٥ عن إبراهيم: (أنه كره أن تحرق الصحف إذا كان فيها ذكر الله). وعليه أكثر الحنفية. قال السرخسي في شرح السير الكبير ج٣ ص ١٠٤٩ عند قول محمد بن الحسن: (وإذا أصاب المسلمون غنائم فكان فيها مصحف لا يدرى أن المكتوب فيه توراة أو إنجيل أو زبور أو كفر). إلى أن قال: (ولا ينبغي له أن يحرق بالنار ذلك أيضاً، لأن من الجائز أن يكون فيه شيء من ذكر الله تعالى ومما هو كلام الله، وفي إحراقه بالنار من الاستخفاف ما لا يخفى، والذي يروى أن عثمان رضي الله عنه فعل ذلك بالمصاحف المختلفة حين أراد جمع الناس على مصحف واحد، لا يكاد يصح، فالذي ظهر منه من تعظيم الحرمة لكتاب الله تعالى والمداومة على تلاوته آناء الليل والنهار دليل على أنه لا أصل لذلك الحديث).

وجاء في الفتاوى الهندية ج٥ ص ٣٢٣: (المصحف إذا صار خلقاً، وتعذرت القراءة منه، لا يحرق بالنار. أشار الشيباني إلى هذا في السير الكبير، وبه نأخذ، كذا في الذخيرة). وقارن بحاشية ابن عابدين ج١ ص ١١٩، خلافاً لشمس الأئمة في جامعه على ما في البناية ج١ ص ٢٦٨.

وقد ذهب إلى القول بمنع التحريق طائفة من فقهاء الشافعية، وقد ذكر السيوطي في الإتيقان ج٢ ص ١٧٢ أن القاضي حسين جزم في تعليقه بامتناع الإحراق، لأنه خلاف الاحترام، والنووي بالكراهة. قال السيوطي: (وفي بعض كتب الحنفية أن المصحف إذا بلي لا يحرق، بل يحفر له في الأرض ويدفن، وفيه وقفة لتعرضه للوطء بالأقدام). وقارن بالتحفة وحواشيها =

وإن اختلفوا في حكم التشقيق والتزويق، إذ صرح بعضهم بمنعه<sup>(١٠٧)</sup> لما فيه من تقطيع الحروف وسكت عنه الأكثرون، بل إن بعض الآثار قد وردت بما يشهد للجواز<sup>(١٠٨)</sup>. وقد تحمل على أن ذلك تشقيق تلاه تحريق جمعاً بين الروايات، إذ قد ثبت في الصحيح أن الصحابة قد أحرقت ما خالف المصحف الإمام إحراقاً<sup>(١٠٩)</sup>، وأن مروان قد أحرق المصحف التي كانت عند حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها، وأن ذلك كان بمحض من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين<sup>(١١٠)</sup>.

وعلى القول بمنع حرق المصاحف إذا بليت، وهو قول مرجوح كما مر، فلا بد

---

= ج ١ ص ١٥٥، واختار القول بمنع إحراق المصحف ابن عبد الهادي الحنبلي في مغني ذوي الأفهام ص ٢٥.

(١٠٧) حكى السيوطي في الإتقان ج ٢ ص ١٧٢: (قول الحليمي لا يجوز تمزيق ورق المصحف لما فيه من تقطيع الحروف وتفرقة الكلم، وفي ذلك إزراء بالمكتوب. قال: وله غسلها بالماء، وإن أحرقتها بالنار فلا بأس). واحتج بفعل عثمان، وجزم الهيثمي في التحفة ج ١ ص ١٥٥ بحرمة تمزيقه عبثاً، لأنه إزراء به، وحكاة الشبراملسي في حاشيته على النهاية ج ١ ص ١٢٨ عن الهيثمي واقتصر عليه.

ويأتي في مسألة تمزيق المصحف طرف من النقول الدالة على جواز ذلك، إذا كان لغرض صحيح. (١٠٨) والآثار الدالة على جواز التشقيق والتزويق تأتي في مسألة تمزيق المصحف معزوة إلى روايتها ومصادرها.

(١٠٩) على ما مضى تفصيله في الحاشية رقم (١٠٥).

(١١٠) أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف ص ١٧ بسنده عن سالم وخارجة: (أن أبا بكر الصديق كان جمع القرآن في قراطيس). وفيه قصة جمع القرآن بطولها، وتأتي في موضعها، وفيه أن مروان أحرقت تلك المصحف بعد أن نُسخ ما فيها في المصحف الإمام، وأن هذا الإحراق للمصحف قد تم بعد وفاة أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها على ما ورد في رواية أخرى، وأن الذي حمل مروان على هذا خوفه الفتنة ببقاء تلك المصحف، ووقوع الاختلاف بسببها، لاسيما وقد انتفت الحاجة إلى وجودها.

وقارن بفتح الباري ج ٩ ص ٢٠، ويأتي كلامه بتمامه في مسألة تمزيق المصحف، وراجع كثر العمال ج ٢ ص ٥٧٣ وص ٥٧٤ ح ٤٧٥٥.

قال ابن رشد في البيان والتحصيل ج ١٧ ص ٣٩: (ولما حصل العلم على أن ما تضمنه مصحف عثمان هو جميع القرآن لا زيادة فيه ولا نقصان منه، لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر الآية ٩، رأى مروان بن الحكم، مع استشارته مع علماء عصره أن يحرق المصحف المجموعة من القرآن في زمن أبي بكر الصديق، إذ كانت لم تستوعب جميعه. وبالله التوفيق).



حينئذ من بديل تتحقق معه صيانة المصحف عن الامتهان. فالمنقول عن السلف أنه يدفن. فقد أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن بسنده عن إبراهيم النخعي قال: (كانوا يأمرن بورك المصحف إذا بلي أن يدفن<sup>(١١١)</sup>).

وأخرج ابن أبي داود في المصاحف بسنده عن طلحة بن مصرف: (أن عثمان رضي الله عنه دفن المصاحف بين القبر والمنبر<sup>(١١٢)</sup>).

ثم إن أهل العلم قد اختلفوا بعد ذلك في كون هذا الدفن يصار إليه رأساً<sup>(١١٣)</sup>، أم أن الأولى أن يكون بعد الغسل والمحو<sup>(١١٤)</sup>، كما نص بعضهم على أن هيئة الدفن

---

(١١١) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٤٣ ح [٥ - ٦٥].

(١١٢) كتاب المصاحف لابن أبي داود ص ٤٣، سنده: حدثنا عبد الله، حدثنا علي بن محمد الثقفي، حدثنا منجاب بن الحارث قال: قال إبراهيم: حدثني أبو المحياة عن بعض أهل طلحة بن مصرف قال: (دفن عثمان المصاحف بين القبر والمنبر). قال أبو بكر: هذا إبراهيم بن يوسف السعدي، من ولد سعد بن أبي وقاص، روى عن المنجاب كتاب المبتدأ عن زياد، وهو لا بأس به. وانظر رواية ابن شبة في تاريخ المدينة ح ٣ ص ١٠٠٣ وتأتي في مسألة دفن المصحف من هذا البحث حاشية رقم ١٨٧٣ وما قبلها من المتن.

(١١٣) قال ابن مفلح في الفروع ج ١ ص ١٩٣: (ذكر الإمام أحمد أن أبا الجوزاء بلي مصحف له، فحفر له في مسجده فدفنه). قال الشيخ تقي الدين بن تيمية في الفتاوى المصرية ج ١ ص ٣٠٤: (المصحف العتيق والذي تخرق وصار بحيث لا ينتفع به بالقراءة فيه، فإنه يدفن في مكان يسان فيه، كما أن كرامة بدن المؤمن دفنه في موضع يسان فيه). وقارن بمجموع الفتاوى ج ١٢ ص ٥٩٩ وص ٦٠٠.

وجاء في الفتاوى الهندية لبعض فقهاء الحنفية ج ٥ ص ٣٢٣: (المصحف إذا صار خلقاً لا يقرأ منه، ويخاف أن يضيع، يجعل في خرقة طاهرة، ويدفن. ودفنه أولى من وضعه موضعاً يخاف أن يقع عليه النجاسة أو نحو ذلك، ويلحد له لأنه لو شق ودفن يحتاج إلى إهالة التراب عليه. وفي ذلك نوع تحقير، إلا إذا جعل فوقه سقف بحيث لا يصل التراب إليه فهو حسن أيضاً. كذا في الغرائب). وقارن بالفتاوى البزازية ج ٦ ص ٣٨٠، وحاشية ابن عابدين ج ١ ص ١١٩.

وأشار السيوطي في الإتقان ج ٢ ص ١٧٢ بما يشعر بعدم تسليمه بجواز الدفن، هذا حيث قال: (إن في بعض كتب الحنفية أن المصحف إذا بلي لا يحرق، بل يحفر له في الأرض ويدفن، وفيه وقفة لتعرضه للوطء بالأقدام).

(١١٤) والقول بأولوية الغسل قبل الدفن هو اختيار بعض الحنفية على ما حكاه السرخسي في شرح السير ج ٣ ص ١٠٤٩ وص ١٠٥٠ حين ذكر قول محمد بن الحسن في المصاحف المغنومة: (ولا ينبغي له أن يدفن شيئاً من ذلك قبل محو الكتاب). قال السرخسي في تعليل ذلك: (لأنه لا يأمن أن يطلبه المشركون، فيستخرجوه ويأخذوا بما فيه، فيزيدهم ذلك ضللاً =

تكون شبيهة بدفن الآدمي، فيلحد للمصحف لحداً، أو يسقف عليه سقفاً، ولا يهال عليه التراب مباشرة، وذلك بعد أن يوضع في خرقة طاهرة، مبالغاً في إكرام المصحف، وصيانتها، ولثلاً يباشره التراب، ولكي لا يكون عرضة للوطء، كما صرح بعضهم بأن يكون مكان الدفن مكاناً طاهراً شريفاً كالمسجد مثلاً<sup>(١١٥)</sup>. وقد ذكر البخاري رحمه الله أن الصحابة حرقت المصاحف بالحاء المهملة<sup>(١١٦)</sup>. في حين تضمن نقل أبي عبيد عن إبراهيم وابن أبي داود عن طلحة بن مصرف: (أنهم دفنوها، وأمروا بدفنها).

### الجمع بين روايتي الإحراق والدفن:

فيجمع بين الروايتين بأن يقال: حرقوها أولاً، ثم دفنوها ما تخلف عن التحريق. لأن رواية الإحراق قد ثبتت في الصحيح، فيتعين الأخذ بها، وتقديمها على رواية الدفن. لو قدر التعارض مع أنه لا تعارض في واقع الأمر إذ الجمع ممكن، فيتعين المصير إليه. قال الحافظ في الفتح بعد أن ذكر الروايات المتعارضة في مسألة إتلاف مروان للمصحف التي كانت عند حفصة رضي الله عنها: (ويجمع بأنه صنع بالمصحف جميع ذلك من تشقيق ثم غسل ثم تحريق، ويحتمل أن يكون بالحاء المعجمة، فيكون مزقها، ثم غسلها .. والله أعلم)<sup>(١١٧)</sup>.

وسيأتي نص الحافظ بتمامه في مسألة تمزيق المصحف.

= إلى ضلالهم. وفي هذا التعليل إشارة إلى أنه إذا كان يأمن ذلك فلا بأس بأن يدفنه فيكون دليلاً لقول من يقول من أصحابنا فيما إذا انقطع أوراق المصحف: أنه لا بأس بدفنه في مكان طاهر والغسل بالماء أحسن الوجوه فيه على ما ذكره).

(١١٥) وقد حكى مثل ذلك من فعل أبي الجوزاء على ما ذكره عنه الإمام أحمد، وقد مر منقولاً من الفروع في الحاشية رقم (١١٣)، وفي مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى للشيخ مصطفى السيوطي الريحباني الحنبلي ج١ ص ١٥٩ (وينتجه المراد بغسل المصحف والكتاب بالماء وحرقهما بالنار، إذا كانا. أي الماء والنار. طاهرين. أما إذا كانا نجسين فلا يجوز غسل ولا تحريق بهما، صوناً لهما عن النجاسة، وحينئذ فيعدل إلى دفنهما في موضع لا تطؤه الأرجل، لأن عثمان دفن المصاحف بين القبر والمنبر، هذا إذا كانا مكتوبين بطاهر، أما إذا كانا مكتوبين بنجس فغسلهما أو حرقهما بماء أو نار طاهرين أولى من دفنهما كما لا يخفى، وهو متجه).

(١١٦) وخبر إحراق المصاحف أخرجه البخاري بالفتح ج٩ ص ١١ من حديث أنس رضي الله عنه في قصة جمع عثمان الناس على مصحف واحد، وفيه: (وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق). وقد مر بتمامه في الحاشية رقم (١٨) من هذا البحث

(١١٧) فتح الباري ج٩ ص ٢٠.

## إثبات البسملة في المصحف

أجمع أهل العلم من السلف والخلف، على تواتر ثبوت البسملة في المصحف في أوائل السور، عدا براءة، فإن كتابة البسملة في أولها محظورة على اختلاف بين أهل العلم في كون هذا الحظر على سبيل الكراهة أو على سبيل التحريم<sup>(١١٨)</sup>، وماهية الباعث على ذلك الحظر<sup>(١١٩)</sup>.

(١١٨) صرح الشيرملي الشافعي في حاشيته على النهاية ج١ ص ٤٧٩ وما بعدها بكراهة كتابة البسملة أول براءة، ونسب إلى ابن حجر القول بالتحريم، وعبارة ابن حجر في التحفة ج٢ ص ٣٥ وما بعدها: (ما عدا براءة، لأنها نزلت بالسيف باعتبار أكثر مقاصدها، ومن ثم حرمت أولها كما هو ظاهر).

(١١٩) نقل ابن رشد المالكي في كتابه البيان والتحصيل، وفي غير موضع منه ج١٧ ص ٣٥ إلى ص ٣٩، ج١٨ ص ٣٥٤: (قول ابن القاسم قال مالك في أول براءة: إنما ترك من مضى أن يكتبوا في أولها بسم الله الرحمن الرحيم، فكأنه رآه من وجه الاتباع في ذلك. وكان في آخر ما أنزل من القرآن، وسمعتة يقول: أخبرني ابن شهاب أن القتل استحر يوم اليمامة في القراء). ثم ذكر قصة جمع القرآن في المصحف.

ثم قال محمد بن رشد: (ما تأوله مالك من أنه إنما ترك من مضى أن يكتبوا في أول براءة بسم الله الرحمن الرحيم، من وجه الاتباع، المعنى فيه والله أعلم أنه إنما ترك عثمان ومن كان بحضرته من الصحابة المجتمعين على جمع القرآن البسملة بين سورة الأنفال وسورة براءة، وإن كانتا سورتين بدليل، أن براءة كانت من آخر ما أنزل الله من القرآن، وأن الأنفال أنزلت في سنة أربع، اتباعاً لم وجدوه في الصحف التي جمعت على عهد أبي بكر، وكانت عند حفصة، ثم ذكر حديث ابن عباس وسؤاله لعثمان عن قرنه سورة براءة بالأنفال، إلى أن قال ابن رشد في حديث ابن عباس هذا عن عثمان بن عفان أنه ظن أنها منها، ولذلك لم يكتب بينهما بسم الله الرحمن الرحيم، وذلك خلاف لما ذهب إليه مالك من أنها ليست منها، وأنها سورة أخرى، فاتبع ما وجد في الصحف من ترك الفصل بينهما بسم الله الرحمن الرحيم، وهو الأظهر أنها ليست منها، وأنها سورة أخرى بدليل افتراقهما في النزول. ثم استدل بحديث أوس بن حذيفة =

في تحزيب القرآن، وفيه أنهم عدوا براءة واحدة من سور الحزب الثاني، وهن خمس. قال ابن رشد: (إلا أنه لما احتمل أن يكون سورة واحدة لاشتباه قصصهما، وإذ يجتمع في السورة الواحدة ما أنزل في أزمان متباعدة، ولم يأت عن النبي عليه السلام نص بأنهما سورتان، ولم يجد عثمان رضي الله عنه في الصحف بينهما فصل بسم الله الرحمن الرحيم، أتبع ما وجده فيها، فكان اتباعه لذلك في موضع الاحتمال، لا في موضع اليقين.. والله أعلم بالحقيقة في ذلك كيف كان ؟).

قال ابن رشد: (وقد قيل: إنما ترك عثمان الفصل بين السورتين بسم الله الرحمن الرحيم، لأنه حروف رحمة، وسورة براءة ليست من جنس ما تراد به الرحمة، لأنها إنما هي وعيدات وتخويات، ونقض عهود، وإبانة نفاق من منافق، وهذا يردده البسملة في: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾).

وقيل: إنه إنما ترك الفصل بينهما بسم الله الرحمن الرحيم إعظاماً لمخاطبة المشركين به، وهذا يردده ما في كتاب الله من قصة سليمان في كتابه إلى صاحبة سبأ، وما في سنة رسول الله ﷺ من كتابه إلى المشركين: بسم الله الرحمن الرحيم).

قال القرطبي في تفسيره ج ١ ص ٩٤ و ص ٩٥: (والصحيح أن التسمية لم تكتب لأن جبريل ما نزل بها في هذه السورة). والتذكار له ص ٣٧، وراجع البرهان ج ١ ص ٣٦٠ في فائدة ترك البسملة في أول براءة.

تنبيه: حديث ابن عباس الذي أشار إليه ابن رشد آنفاً، وصدره بصيغة التضعيف، أخرجه أبو عبيد في الفضائل ص ١٥٨ ح [١٦-٤٩]، والإمام أحمد في المسند ج ١ ص ٥٧ و ص ٣٩٩، والترمذي ج ٥ ص ٢٥٤، وأبو داود ج ١ ص ٢٠٦، والنسائي في فضائل القرآن «٣٢»، وابن أبي داود في المصاحف ص ٣٩ و ص ٤٠، والطحاوي في مشكل الآثار ج ١ ص ١٢٠ و ص ١٢١، والحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٣٣٠، وصححه ووافقه الذهبي، واللفظ لأبي عبيد، قال: حدثنا أبو سعيد، قال: حدثنا مروان بن معاوية عن عوف بن أبي جميلة عن يزيد الفارسي عن ابن عباس قال: (قلت لعثمان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني، وإلى براءة وهي من المثين، فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينهما بسم الله الرحمن الرحيم، ووضعتوها في السبع الطوال، ما حملكم على ذلك ؟). فقال عثمان: إن رسول الله ﷺ كان مما يأتي عليه الزمان وهو يتنزل عليه من السور ذوات العدد، فكان إذا نزلت عليه سورة يدعو بعض من يكتب، فيقول: «ضعوا هذه السورة في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا». وكانت براءة من آخر القرآن نزولاً، وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة، وكانت قصتها شبيهة بقصتها، فظننتها منها، وقبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أمرها. قال: فلذلك قرنت بينهما ولم أجعل بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم، ووضعتها في السبع الطوال). وضعفه أبو داود من أجل يزيد الفارسي. وقال الترمذي: إثر الحديث رقم ٣٢٨١، حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث عوف بن أبي جميلة عن يزيد الفارسي عن ابن عباس. ويزيد الفارسي هو من التابعين =

= من أهل البصرة، ويزيد بن أبان الرقاشي هو من التابعين من أهل البصرة، وهو أصغر من يزيد الفارسي، ويزيد الرقاشي إنما يروي عن أنس بن مالك، وقارن بتحفة الأحوذى ج ٨ ص ٤٧٧ وما بعدها.

وقال الحافظ في التقریب ص ١٠٨٥ ت ٧٨٤٩: [يزيد الفارسي البصري مقبول من الرابعة]، وقال في التقریب أيضاً ص ١٠٨٤ [يزيد بن هرمز المدني، مولى بني ليث، وهو غير يزيد الفارسي] [٧٨٤٩] على الصحيح، وهو والد عبد الله، ثقة من الثالثة مات على رأس المائة، وانظر أيضاً تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٣٧٤، وقال الأرنؤوط في تحقيقه «شرح مشكل الآثار» ج ١ ص ١٢١ [قال الحافظ بن حجر عن يزيد الفارسي بأنه: مقبول، أي إذا توبع وإلا فليّن].

رأي الشيخ أحمد شاكر:

قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على المسند ح ٣٩٩ ج ١ ص ٣٢٩، بعد أن نقل كلام أئمة الجرح والتعديل في يزيد: (فهذا يزيد الفارسي الذي انفرد برواية الحديث يكاد يكون مجهولاً حتى شبه على مثل ابن مهدي وأحمد والبخاري أن يكون هو ابن هرمز أو غيره. ويذكره البخاري في الضعفاء، فلا يقبل منه مثل هذا الحديث ينفرد به، وفيه تشكيك في معرفة سور القرآن الثابتة بالتواتر اللفظي قراءةً وسماعاً وكتابتاً في المصاحف، وفيه تشكيك في إثبات البسملة في أوائل السور، كأن عثمان كان يشبها برأيه وينفيها برأيه، وحاشاه من ذلك، فلا علينا إذا قلنا أنه حديث لا أصل له تطبيقاً للقواعد الصحيحة التي لا خلاف فيها بين أئمة الحديث).

قال السيوطي في تدريب الراوي ص ٩٩ في الكلام على أمارات الحديث الموضوع: أن يكون منافياً لدلالة الكتاب «القطعية» أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي... وراجع حاشية مشكل الآثار. وقال الخطيب البغدادي في الكفاية ص ٤٣٢: (ولا يقبل خبر الواحد في منافية حكم العقل، وحكم القرآن الثابت المحكم، والسنة المعلومة، والفعل الجاري مجرى السنة، وكل دليل مقطوع به). حاشية مشكل الآثار ج ١ ص ١٢١ وص ١٢٢ من ص ٤١٠ إلى ص ٤١٢، ويلاحظ نكت الانتصار للباقلاني في إثبات البسملة ص ٧٧ وص ٧٨، وراجع الحاشية رقم (٨٤٧) من هذا البحث في الكلام عن عوف ويزيد.

قال أبو جعفر الطحاوي في موضع من مشكل الآثار ج ٣ ص ٤١٠: وقد ذهب آخرون إلى أن تركهم - كان - اكتتاب «بسم الله الرحمن الرحيم» بين الأنفال وبراءة لغير المعنى الذي في حديث يزيد الفارسي عن ابن عباس عن عثمان، وأنفوا أن يكون مثل هذا يذهب عن عثمان رضي الله عنه لعنائه كان بالقرآن قديماً وحديثاً، إلى أن توفاه الله رضي الله عنه على ذلك، ويذكرون أن «بسم الله الرحمن الرحيم» إنما كان تركهم لكتابتها بين الأنفال وبين براءة لأن «بسم الله الرحمن الرحيم» حروف رحمة، وسورة براءة ليست من هذا المعنى الذي من جنس ما يراد به الرحمة، وإنما هي نقض عهود، ونذارات ووعدات وتخوفات، وإبانة نفاق =

كما فرق بعض أهل العلم بين ترك كتابة البسملة في أول براءة في المصاحف، وبين كتابتها في الألواح، فمنعها في الأول، وأجازها في الثاني<sup>(١٢٠)</sup>، وفرق أيضاً بين

= ممن نافق الله ورسوله، فاستحق به ما استحق من العذاب والتخليد في النار، فلم يروا مع ذلك أن يكتبوا في أولها سطوراً «بسم الله الرحمن الرحيم»، إذ كان ما بعدها أكثره لا رحمة فيه، وإنما هو أضداد لها، وهذا مذهب من يتكلم في هذه المعاني على غير جهة الآثار، والله أعلم بحقيقة الأمر كان في ذلك، وإياه أسأل التوفيق أ.هـ. كلام الطحاوي.. وراجع نكت الانتصار لنقل القرآن للمقاضي الباقلاني ص ٧٧ وص ٧٨ وكلامه على إثبات البسملة بخط المصحف، ومذاهب العلماء في قرآنيتهما، واختيار الباقلاني القول بعدم قرآنية البسملة في غير سورة النمل وحجته في ذلك، ومناقشته لحجج مخالفيه، وراجع الحاشيتين (٨٨٩) (٨٩٩) من هذا البحث أيضاً في الكلام عن عوف ابن أبي جميلة ويزيد الفارسي.

(١٢٠) نقل غير واحد من فقهاء المالكية كالطرطوشي في كتابه الحوادث والبدع ص ١٠٢، وابن رشد في كتابه البيان والتحصيل ج ١ ص ٣٥٤ وما بعدها، والنص منه: (سئل مالك: أُرِيت من كتب مصحفاً اليوم، أترى أن يكتب على ما أحكم الناس من الهجاء اليوم؟). فقال: لا أرى ذلك، ولكن يكتب على الكتبة الأولى، ومما يبين هذا عندي أنه هكذا، أن براءة لما لم يوجد أولها لم يكتب فيها «بسم الله الرحمن الرحيم» لثلاث يضع في غير موضعه، والناس كلما كتبوا في الألواح من القرآن من أول السورة أو آخرها كتبوا قبله «بسم الله الرحمن الرحيم»، ولم يحكم ذلك في المصحف حين لم يجدوا أول براءة. قيل له: أفرأيت تأليف القرآن، كيف جاء هكذا وقد بدأ بالسور الكبار الأول فالأول، وبعضه نزل قبل بعض؟ فقال: أجل، قد نزل بمكة، ونزل عليه بالمدينة، ولكن أرى أنهم ألفوه على ما كانوا يتبعون من قراءة رسول الله ﷺ. فقلت له: أُرِيت الذين يتعلمون القرآن في الألواح، أترى أن يكتبوا فيها «بسم الله الرحمن الرحيم» مع أول السورة، ثم لا يكتبون بعد ذلك؟ فقال: لا، بل أرى كل ما كتب من القرآن أن يبدأ بسم الله الرحمن الرحيم، لأنه مما يتعلمه ليس يجعله إماماً. وإنما الذي أكره أن يكتب فيه «بسم الله الرحمن الرحيم» في أول سورة من المصاحف، لأنها تتخذ إماماً، فلا أرى أن يزداد في المصحف ما ليس فيه. وأما من يكتب في الألواح ما يتعلم فليكتب «بسم الله الرحمن الرحيم» في افتتاح السورة ووسطها وآخرها، كلما افتتح كتاب شيء منها افتتحه بكتاب «بسم الله الرحمن الرحيم». ولا يزال إنسان يسألني عن نقط القرآن، فأقول له: أما الإمام من المصاحف فلا أرى أن ينقط، ولا يزداد في المصاحف ما لم يكن فيها، فأما مصاحف صغار يتعلم فيها الصبيان والواحد فلا أرى بذلك بأساً.

قال محمد بن رشد: المعنى في هذا كله بيّن، رأى أن يتبع في كتاب المصاحف هجاء المصحف القديم، وأن لا يخالف ذلك، كما اتبع ما وجد فيه من ترك «بسم الله الرحمن الرحيم» في أول سورة براءة، وكره النقط في الإمام من المصاحف والشكل على ما قاله في رسم سلعة سماها من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة، لأن النقط والشكل مما اختلف القراء في كثير منه إذ لم يجر مجيئاً متواتراً فلا يحصل العلم بأن ذلك نزل، وقد يختلف =

كتابة البسملة في أثناء السورة في المصاحف، وبين كتابتها في الألواح ونحوها، حيث صرح بالمنع في المصاحف، ورخص في الألواح<sup>(١٢١)</sup> حذراً من أن يزداد في المصحف ما ليس منه.

كما اختلف أهل العلم في دلالة كتابة البسملة في المصحف بخطه وبقلم الوحي، وكون ذلك حجة في قرآنية البسملة، أو عدم قرآنيته، فقد ذهب الجمهور ومنهم أبو حنيفة<sup>(١٢٢)</sup>، .....

= المعنى باختلافه، فكره أن يثبت في أمهات المصاحف ما فيه اختلاف، ورخص في صغار المصاحف التي يتعلم فيها الولدان أن تشكل وتنقط، وأجاز لمن كتب القرآن في اللوح أن يكتب «بسم الله الرحمن الرحيم» في افتتاح السورة، يريد كانت براءة أو غيرها، وفي وسطها وفي آخرها. قوله: وإنما أكره أن يكتب «بسم الله الرحمن الرحيم» في أول سورة في المصاحف، لأنه يتخذ إماماً، فلا أرى أن يزداد في المصحف ما ليس فيه، ومعناه في سورة براءة، لأن سورة براءة هي التي لم يكتب «بسم الله الرحمن الرحيم» في أولها، وأما سائر السور فيسم<sup>(\*)</sup> الله الرحمن الرحيم ثابت في أول كل سورة منها. وقد مضى في أول رسم من سماع ابن القاسم ج ١٧ ص ٣٥ إلى ص ٣٩ الوجه في ترك «بسم الله الرحمن الرحيم» في أول سورة براءة، فلا وجه لإعادتها.. وبالله التوفيق أ.هـ كلام ابن رشد من سماع أشهب بن عبد العزيز من مالك من كتاب الجامع.

(١٢١) وهو الذي نص عليه الإمام مالك كما في الحاشية السابقة رقم (١٢٠)، وقد تعين كتابة البسملة في غير أوائل السور إذا أفضى تركها إلى بشاعة في الاختصار على الاستعاذة كما في آية الكرسي.

(١٢٢) جزم الكاساني في كتابه بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٠٣ وص ٢٠٤ بتواتر كتابة البسملة في أول كل سورة في المصحف، وبكونها قرآناً يحرم على المحدث مسه، ونصر القول بكونها آية مستقلة نزلت للفصل بين السور، وأنها ليست من الفاتحة ولا غيرها خلافاً للشافعي، قال: (الصحيح من مذهب أصحابنا أنها من القرآن، لأن الأمة أجمعت على أن ما كان بين الدفتين مكتوباً بقلم الوحي فهو من القرآن والتسمية كذلك، وكذا روى المعلى عن محمد فقال: قلت لمحمد: التسمية آية من القرآن أم لا؟ فقال ما بين الدفتين كله قرآن. فقلت: فما بالك لا تجهر بها؟ فلم يجبني. وكذا روى الجصاص عن محمد أنه قال: التسمية آية من القرآن، أنزلت للفصل بين السورة للبداء بها تبركاً، وليست بآية من كل واحدة منها، وإليه أشار في كتاب الصلاة، فإنه قال: ثم يفتتح القراءة، ويخفي بسم الله الرحمن الرحيم). إلى أن قال: (روي عن الأوزاعي أنه قال: ما أنزل الله في القرآن «بسم الله الرحمن الرحيم» إلا في سورة النمل). إلى أن قال: (وقد ثبت بالتواتر أنها مكتوبة في =

(\*) كذا، ومراده في سورة براءة على ما سيأتي توضيحه من كلام ابن رشد التالي.

= المصاحف، ولا تواتر على كونها من السورة).. ورداً على استدلال الشافعي على أنها آية من كل سورة لكونها كتبت في المصاحف وبقلم الوحي على رأس السور.

وقال ابن عابدين في حاشيته على الدر ج ١ ص ٣٣٠: ([قوله: وهي آية] أي خلافاً لقول مالك وبعض أصحابنا أنها ليست من القرآن أصلاً. قال القهستاني: ولم يوجد ما في حواشي الكشف والتلويع أنها ليست من القرآن في المشهور من مذهب أبي حنيفة أ.هـ، أي بل هو قول ضعيف عندنا. [قوله: أنزلت للفصل] وذكرت في أول الفاتحة للتبرك) إلى أن قال: ([قوله: ولم يكفر جاحداها... إلخ] جواب عما قيل من الإشكال في التسمية أنها إن كانت متواترة لزم تكفير منكرها، وإلا فليست قرآناً، والجواب كما في التحرير أن القطعي إنما يكفر منكره إذا لم تثبت فيه شبهة قوية، كإنكار ركن، وهنا قد وجدت، وذلك لأن من أنكرها كمالك ادعى عدم تواتر كونها قرآناً في الأوائل، وأن كتابتها فيها لشهرة استئذان الافتتاح بها في الشرع، والمثبت يقول اجماعهم على كتابتها مع أمرهم بتجريد المصاحف يوجب كونها قرآناً، والاستئذان لا يسوغ الإجماع لتحقيقه في الاستعاذة، والحق أنها من القرآن لتواترها في المصحف، وهو دليل كونها قرآناً، ولا نسلم توقف ثبوت القرآنية على تواتر الأخبار بكونها قرآناً بل الشرط فيما هو قرآن تواتره في محله فقط، وإن لم يتواتر كونه في محله من القرآن أ.هـ [وقوله: ولا نسلم.... إلخ] رد لما تضمنه كلام المنكر من أن تواترها في محلها لا يستلزم كونها قرآناً، بل لا بد من تواتر الأخبار بقرآنتها، والحاصل أن تواترها في محلها أثبت أصل قرآنتها، وأما كونها قرآناً متواتراً فهو متوقف على تواتر الأخبار به، ولذلك لم يكفر منكرها بخلاف غيرها لتواتر الأخبار بقرآنتها. ووقع في البحر هنا اضطراب وخلل بينته فيما علقته عليه، وبما قررناه يعلم أنه كان على الشارح أن يبيح المتن على حاله، ويسقط قوله: [اختلاف مالك] ليكون جواباً عن إنكار مالك. أيضاً قرآنتها لأن الشبهة لم تثبت بإنكاره، بل هي ثابتة قبله من جهة أخرى فتدبر).

قال في الفتاوى التتارخانية ج ١ ص ٣٣٢: (وفي الصيرفية «بسم الله الرحمن الرحيم» قرآن تمنع من مسها). يعني الحائض..

(١٢٣) وقد عقد القاضي الباقلاني في كتابه الإنتصار لنقل القرآن باباً في القول في «بسم الله الرحمن الرحيم» واختصره أبو عبد الله الصيرفي في نكت الإنتصار ص ٧١ - ٧٣، وأورد فيه حجة القائلين بقرآنية البسملة استناداً إلى إثباتها في المصحف بخطه، قال: (وقد استدل من زعم أنها قرآن منزل باتفاق الصحابة في عصر الرسول عليه السلام، وفي زمن أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم على القول بأن ذلك قرآن منزل، وأن جميع ما في المصحف من أوله إلى آخره كلام الله عز وجل. قالوا وقد روى ابن عباس أن جبريل عليه السلام كان إذا نزل على النبي عليه السلام «بسم الله الرحمن الرحيم» عرف أنها سورة قد ختمت واستقبل السورة الأخرى. قالوا: ولأنا نعلم أنه ادعى كون «بسم الله الرحمن الرحيم» قرآناً منزلاً جماعة من الصحابة، وأعلنوا ذلك، وظهر عنهم، فلم ينكر عليهم ذلك أحد، مع أنه لا يجوز أن يقال كل مجتهد فيه مصيب، وأن الإثم عن مخطئ الحق فيه موضوع لأنه إدخال في القرآن ما ليس منه، وهو بمثابة إخراج بعضه. =



= وقد روي عن ابن عباس أنه قال: (من ترك «بسم الله الرحمن الرحيم» أن يقرأ بها فقد ترك آية من كتاب الله عز وجل). وهذا منه فاش لم ينكره عليه أحد.. قالوا: ويدل على أنها آية عند الصحابة، وأن تاركها تارك آية ليست من جملة السور، بل مفردة عنها، اتفاق جميعهم على إثباتها في افتتاح كل سورة، وتركهم لذلك في افتتاح سورة براءة.

قالوا: ويدل على ذلك ما ثبت من كراهة السلف، لأن يثبت في المصحف ما ليس منه من ذكر افتتاح السور، وذكر خواتمها، وأعشارها، وغير ذلك من تزيين المصحف، فلما أقروها ولم ينكروها علم أنها من القرآن، وإلا فقد روي عن مكحول أنه كره نقط المصاحف. وروي عن عطاء أنه قال: وهذه بدعة لما كتبت عند كل سورة خاتمها، وهي كذا وكذا آية، ولو كانت البسمة مكتوبة على وجه الفصل لوجب إنكارها، ولأن السلف كذلك، لأنه ليس من جملة المنزل، ولأن قوماً من التابعين قد أجازوا كتب التفسير وخاتمة السورة كذا وكذا، فأنكر عليهم فلم يحتجوا بصواب فعلهم.

وكتب عثمان «بسم الله الرحمن الرحيم» في فواتح السور، وإن لم تكن من القرآن. ثم قال الباقلاني: إن قال لنا قائل: كيف يسوغ لكم أن تدعوا أن أحداً لم ينكر كون البسمة آية منزلة عند افتتاح كل سورة، وقد كان الحسن ينكر ذلك ويقول: (صدور الرسائل)، وصح عنه أنه كان لا يفتتح الحمد لله بها، ويقول: (إني لما رأيت رسول الله ﷺ والأئمة من بعده لم يجهرها بها علمت أنها ليست آية). يقال: ليس في هذا من الحسن إنكاراً لكونها آية منزلة في فواتح السور، وإنما كان ينكر أن تكون من الحمد، وأن يعدها آية فيها، ولا يرى الجهر بها، ونحن لا نعتقد أنها آية من الحمد، ولا نرى افتتاحها بها، وعلى هذا خلق عظيم من أهل العلم، وجلة الأمثال.

وقوله: (صدور الرسائل): ليس فيه أنها ليست بآية، لأنه يجوز أن تكون آية، وتُصدّرُ بها الرسائل. قالوا: وما روي عن الحسن أنه قال: (اجعلوا بين السورتين خطأ، واكتبوها في أول الإمام)، فإنه باطل.. لأن فاعل ذلك والامر به مخالف للسنة. قالوا: وإن قال قائل: فخبرونا عن «بسم الله الرحمن الرحيم»، أهى آية من الحمد أم لا؟ قيل: لانعلم ذلك، كما لا نعلم أنها آية من غيرها أم لا، وإن كنا نعلم أنها مفتتحة بها، لأنه لا توقيف في ذلك يوجب العلم بأنها منها، أو ليست منها] أ.هـ كلام الباقلاني.

وذكر الهيثمي في التحفة ج ٢ ص ٣٥ وص ٣٦، والرملي في النهاية ج ١ ص ٤٧٩ وص ٤٨٠ نحواً مما مر من أن الصحابة أجمعوا على إثباتها في المصحف بخطه في أوائل السور، سوى براءة دون الأعشار وتراجم السور والتعوذ، فلو لم تكن قرآناً لما أجازوا ذلك، لكونه يحمل على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآناً، ولو كانت للفصل لأثبتت أول براءة، ولم تثبت أول الفاتحة، وما قيل من أن القرآن إنما يثبت بالتواتر، رد بأن محله فيما يثبت قرآناً قطعاً، أما ما يثبت قرآناً حكماً فيكفي فيه الظن، كما يكفي في كل ظن على أن إثباتها في المصحف بخطه من غير تكبر في معنى التواتر، وأيضاً فقد يثبت التواتر عند قوم دون غيرهم، لا يقال: لو كانت قرآناً =

والحنابلة<sup>(١٢٤)</sup> إلى القول بقرآنية البسملة استناداً إلى الإجماع على تواتر ثبوتها في

= لكفر جاحدها، لأننا نقول: ولو لم تكن قرآناً لكفر مثبتها، وأيضاً فالتكفير لا يكون بالظنيات أ.هـ كلام الرملي في النهاية. وقد صرح الشبراملسي في حاشيته على النهاية ج ١ ص ٤٧٩ وص ٤٨٠ بكراهة كتابة البسملة أول براءة، ونسب إلى ابن حجر القول بالتحريم. وهو الذي جزم به في التحفة ج ٢ ص ٣٥ وص ٣٦.

(١٢٤) قال ابن مفلح في الفروع ج ١ ص ٤١٣ وهو بصدد الكلام عن البسملة: (وليست من الفاتحة على الأصح «و هـ م» كغيرها «ق»، وذكره القاضي «ع» سابقاً، وهي قرآن على الأصح «م» آية منه، واحتج أحمد بأن الصحابة أجمعوا على هذا المصحف، وهي بعض آية في النمل «ع». وقال في الإنصاف ج ٢ ص ٤٨ عند قول الموفق: (ثم يقول بسم الله الرحمن الرحيم، وليست من الفاتحة، وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب. ونص عليه. قال المصنف والشارح: هي المنصورة عند أصحابنا. وعنه أنها من الفاتحة، اختارها أبو عبد الله بن بطة، وأبو حفص العكبري، وأطلقهما في المستوعب والكافي. فعلى المذهب هي: قرآن وهي آية فاصلة بين كل سورتين سوى براءة، وهذا المذهب. وعليه جمهور الأصحاب. وفي كلام المصنف إشعار بذلك، لقوله: [ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم]. وعنه ليست قرآناً مطلقاً، بل هي ذكر. قال ابن رجب في تفسير الفاتحة: [وفي ثبوت هذه الرواية عن أحمد نظراً].

وقد جرى بحث هذه المسألة في مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ج ٢٢ ص ٤٣٢ وص ٤٣٣ و ٤٣٩ ضمن جواب له طويل عن دفع التعارض بين الآثار الواردة في البسملة والجمهور بها في الصلاة، إلى أن قال: (والعمدة التي اعتمدها المصنفون في الجهر بها ووجوب قراءتها إنما هو كتابتها في المصحف بقلم القرآن، وأن الصحابة جردوا القرآن عما ليس منه.

والذين نازعوهم دفعوا هذه الحجة بلا حق، كقولهم: القرآن لا يثبت إلا بقاطع، ولو كان هذا قاطعاً لكفر مخالفه. وقد سلك أبو بكر بن الطيب الباقلاني وغيره هذا المسلك، وادعوا أنهم يقطعون بخطأ الشافعي في كونه جعل البسملة من القرآن، معتمدين على هذه الحجة، وأنه لا يجوز إثبات القرآن إلا بالتواتر، ولا تواتر هنا، فيجب القطع بنفي كونها من القرآن.

والتحقيق: أن هذه الحجة مقابلة بمثلها، فيقال لهم: بل يقطع بكونها من القرآن حيث كتبت، كما قطعتم بنفي كونها ليست منه. ومثل هذا النقل المتواتر عن الصحابة بأن ما بين اللوحين قرآن، فإن التفريق بين آية وآية يرفع الثقة بكون القرآن المكتوب بين لוחي المصحف كلام الله، ونحن نعلم بالاضطرار أن الصحابة الذين كتبوا المصاحف نقلوا إلينا أن ما كتبه بين لוחي المصحف كلام الله الذي أنزله على نبيه ﷺ! لم يكتبوا فيه ما ليس من كلام الله.

فإن قال المنازع: إن قطعتم بأن البسملة من القرآن حيث كتبت، فكفروا النافي، قيل لهم: وهذا يعارض حكمه إذا قطعتم بنفي كونها من القرآن، فكفروا منازعكم.

وقد اتفقت الأمة على نفي التكفير في هذا الباب، مع دعوى كثير من الطائفتين القطع بمذهبه، وذلك لأنه ليس كل ما كان قطعياً عند شخص يجب أن يكون قطعياً عند غيره، وليس كل ما ادعت طائفة أنه قطعي عندها يجب أن يكون قطعياً في نفس الأمر؛ بل يقع الغلط في =

= دعوى المدعي القطع في غير محل القطع، كما يغلط في سمعه وفهمه ونقله، وغير ذلك من أحواله، كما قد يغلط الحس الظاهر في مواضع، وحيثئذ فيقال: الأقوال في كونها من القرآن ثلاثة: طرفان، ووسط.

(الطرف الأول): قول من يقول أنها ليست من القرآن إلا في سورة النمل، كما قال مالك، وطائفة من الحنفية، وكما قاله بعض أصحاب أحمد. مدعياً أنه مذهبه، أو ناقلاً لذلك رواية عنه.

(والطرف المقابل له): قول من يقول أنها من كل سورة آية أو بعض آية، كما هو المشهور من مذهب الشافعي، ومن وافقه، وقد نقل عن الشافعي أنها ليست من أوائل السور غير الفاتحة، وإنما يستفتح بها في السور تبركاً بها، وأما كونها من الفاتحة فلم يثبت عنه فيه دليل.

(والقول الوسط): أنها من القرآن حيث كتبت، وأنها مع ذلك ليست من السور، بل كتبت آية في أول كل سورة، وكذلك تتلى آية منفردة في أول كل سورة، كما تلاها النبي ﷺ حين أنزلت عليه سورة ﴿إِنَّا أَنْعَمْنَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ كما ثبت ذلك في صحيح مسلم. كما في قوله: «إن سورة من القرآن هي ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له، وهي سورة تبارك الذي بيده الملك» رواه أهل السنن، وحسنه الترمذي، وهذا القول قول عبد الله بن المبارك، وهو المنصوص الصريح عن أحمد بن حنبل.

وذكر أبو بكر الرازي أن هذا مقتضى مذهب أبي حنيفة عنده، وهو قول سائر من حقق القول في هذه المسألة، وتوسط فيها جمع من مقتضى الأدلة، وكتابتها سطوراً مفصلاً عن السورة، ويؤيد ذلك قول ابن عباس: «كان رسول الله ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم» رواه أبو داود، وهؤلاء لهم في الفاتحة قولان، هما روايتان عن أحمد.

(أحدهما) أنها من الفاتحة دون غيرها، وتجب قراءتها حيث تجب قراءة الفاتحة. (والثاني) وهو الأصح لا فرق بين الفاتحة وغيرها في ذلك، وأن قراءتها في أول الفاتحة كقراءتها في أول السور، والأحاديث الصحيحة توافق هذا القول، لا تخالفه). ثم مضى شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان حكم قراءة البسملة مع الفاتحة في الصلاة، وذكر المذاهب فيها. وقد تكرر في موضع من الجزء ذاته ج ٢٢ ص ٤٣٨ وص ٤٣٩ بحث المسألة على النحو التالي: (وسئل أيضاً رحمه الله تعالى: عن (بسم الله الرحمن الرحيم) هل هي آية من أول كل سورة أفوتنا ماجورين؟).

فأجاب: الحمد لله. اتفق المسلمون على أنها من القرآن في قوله: ﴿إِنَّهُمْ مِنْ سَيِّئِينَ وَإِنَّهُمْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ وتنازعوا فيها في أوائل السور حيث كتبت على ثلاثة أقوال: أحدها: أنها ليست من القرآن، وإنما كتبت تبركاً بها، وهذا مذهب مالك، وطائفة من الحنفية، ويحكى هذا رواية عن أحمد ولا يصح عنه، وإن كان قولاً في مذهبه.

والثاني: أنها من كل سورة، إما آية، وإما بعض آية، وهذا مذهب الشافعي - رضي الله عنه. =

المصحف في أوائل السور بقلم الوحي في غير براءة.

ولقول عائشة رضي الله عنها: (ما بين دفتي المصحف كلام الله) (\*)

وذهبت طائفة من أهل العلم إلى القول بعدم قرآنية البسملة في أول كل سورة، وأن الإجماع على إثباتها في المصحف إنما يستند إلى شهرة استئذان الافتتاح بها في الشرع. والقول بعدم قرآنية البسملة في أوائل السور هو مذهب مالك<sup>(١٢٥)</sup> ورواية عن أحمد وإن استبعد ابن رجب

= والثالث: أنها من القرآن حيث كتبت آية من كتاب الله من أول كل سورة، وليست من السورة. وهذا مذهب ابن المبارك، وأحمد بن حنبل - رضي الله عنه - وغيرهما. وذكر الرازي أنه مقتضى مذهب أبي حنيفة عنده. وهذا أعدل الأقوال.

فإن كتابتها في المصحف بقلم القرآن تدل على أنها من القرآن، وكتابتها مفردة مفصلة عما قبلها وما بعدها تدل على أنها ليست من السورة، ويدل على ذلك ما رواه أهل السنن عن النبي ﷺ أنه قال: «إن سورة من القرآن ثلاثين آية، شفعت لرجل، حتى غفر له. وهي ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ وهذا لا ينافي ذلك؛ فإن في الصحيح أن النبي ﷺ أغفى إغفاءة فقال: «لقد نزلت علي أنفأ سورة. وقرأ ﴿يَسِّرْ اللَّهُ لِرَجُلٍ الرِّجِيمِ﴾ \* إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ»؛ لأن ذلك لم يذكر فيه أنها من السورة، بل فيه أنها تقرأ في أول السورة، وهذا سنة، فإنها تقرأ في أول كل سورة، وإن لم تكن من السورة.

ومثله حديث ابن عباس: «كان رسول الله ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تنزل (بسم الله الرحمن الرحيم)» رواه أبو داود، ففيه أنها نزلت للفصل، وليس فيه أنها آية منها، و: «تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ» - ثلاثون آية بدون البسملة؛ ولأن العادين لآيات القرآن لم يعد أحد منهم البسملة من السورة. ثم مضى رحمه الله في ذكر الخلاف في كون البسملة آية من الفاتحة أم لا. (\*) لكن الألباني في الإرواء ج ٨ ص ١٨٦ ح ٢٥٥٩ قد قال عن أثر عائشة هذا: ولم أقف على إسناده الآن.

(١٢٥) جزم القاضي عبد الوهاب المالكي في كتابه الإشراف على مسائل الخلاف ج ١ ص ٧٥ و ص ٧٦ بأن البسملة ليست آية من الفاتحة، ولا من أول كل سورة، لعدم الإجماع في نقل ذلك.

وقال القاضي ابن العربي في كتابه أحكام القرآن ج ١ ص ٢: يكفي في أن البسملة ليست من القرآن، الاختلاف فيها، والقرآن لا يختلف فيه، فإن إنكار القرآن كفر. انتهى..

ثم قال القرطبي في تفسيره ج ١ ص ٩٤ و ص ٩٥ مسلماً تواتر نقل ثبوت البسملة في المصحف، وكونها قرآناً، فقال: (فإن قيل: فإنها ثبتت في المصحف وهي مكتوبة بخطه ونقلته، كما نقلت في النمل،

وذلك متواتر عنهم، قلنا: ما ذكرتموه صحيح، ولكن لكونها قرآناً، ولكونها فاصلة بين =

ثبوتها عنه<sup>(١٢٦)</sup>. كما حكى القول بعدم قرآنية البسملة في غير النمل عن الحسن البصري والأوزاعي<sup>(١٢٧)</sup>، ونصره ابن الطيب الباقلاني<sup>(١٢٨)</sup>، وهو قول لبعض الحنفية ضعفه محققوهم<sup>(١٢٩)</sup>، ثم إن القائلين بقرآنية البسملة قد استدلوا على ما ذهبوا إليه بجملة من الآثار، كالمروى عن ابن عباس رضي الله عنهما: (كان رسول الله ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه «بسم الله الرحمن الرحيم»)<sup>(١٣٠)</sup>، وحديث أنس

= السور، كما روي عن الصحابة: (كنا لا نعرف انقضاء السورة حتى تنزل «بسم الله الرحمن الرحيم») أخرجه أبو داود، أو تبركاً بها، كما اتفقت الأمة على كتبها في أوائل الكتب والرسائل، كل ذلك محتمل).

وحكى القرطبي أيضاً عن الحسن قولاً بعدم قرآنية البسملة في غير النمل، قال: قال الجريدي: سئل الحسن عن «بسم الله الرحمن الرحيم». قال: (في صدور الرسائل). وقال الحسن أيضاً: (لم تنزل «بسم الله الرحمن الرحيم» في شيء من القرآن، إلا في طس: ﴿إِنَّهُ مِنْ شَيْئِنَا وَإِنَّهُ يُسَمِّرُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾).

وحكى الكاساني عن الأوزاعي نحوه من قول الحسن على ما مر في البدائع. كما سلم القرطبي ورود آثار بقرآنية البسملة لكنه لم يسلم دلالتها على كونها من الفاتحة أو من كل سورة وردها بما يعارضها، قال: (فإن قيل: فقد روى جماعة قرآنتها، وقد تولى الدارقطني جمع ذلك في جزء صححه. قلنا: لسنا ننكر الرواية بذلك وقد أشرنا إليها، ولنا أخبار ثابتة في مقابلتها، رواها الأئمة الثقات والفقهاء الأثبات).

(١٢٦) الإنصاف ج٢ ص ٤٨، وراجع الحاشية رقم (١٢٤).

(١٢٧) وقد حكى عن الحسن أنه قال في البسملة في المصحف: (اجعلوا بين السورتين خطأ، واكتبوها في أول الإمام). وقد أنكر القاضي الباقلاني هذا القول، ثم قال إثر حكايته له: (فإنه باطل، لأن فاعل ذلك والأمر به مخالف للسنة). راجع نكت الانتصار للقاضي الباقلاني تلخيص أبي عبد الله الصابوني ص ٧٣، وقارن بتفسير القرطبي ج١ ص ٩٤ وص ٩٥، وبدائع الصنائع للكاساني ج١ ص ٢٠٣ وص ٢٠٤، وراجع الحاشية (١٢٥) من هذا البحث.

(١٢٨) نكت الانتصار ص ٧١، وفيه: (أما البسملة عندنا فليست آية من فاتحة الكتاب، ولا من فاتحة كل سورة، وإنما هي قرآن في سورة النمل خاصة). ثم ذكر أدلة المخالفين وأردفها بأجوبته عليها، وقارن بمجموع فتاوى أبي العباس بن تيمية ج٢ ص ٢٢٢ ص ٤٣٣، والمعيار المعرب للنوشرسي ج١ ص ١٢٩ وما بعدها، وراجع الحاشية (١٢٤) من هذا البحث.

(١٢٩) حاشية ابن عابدين ج١ ص ٣٣٠، وراجع الحاشية (١٢٢).

(١٣٠) حديث ابن عباس رواه أبو داود في السنن ج١ ص ٤٩٩ ح ٧٨٨، ورواه في المراسيل أيضاً، وسكت عنه، ورواه الحاكم ج١ ص ٢٣١ بلفظ: (كان لا يعلم ختم السورة حتى تنزل «بسم الله الرحمن الرحيم»)، ورواه البيهقي ج٢ ص ٤٢، والبزار بلفظ: (كان لا يعرف خاتمة السورة حتى تنزل «بسم الله الرحمن الرحيم»، فإذا نزلت «بسم الله الرحمن الرحيم» علم أن =

رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أنزلت عليّ آناً سورة» فقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ \* إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ حتى ختمها.. الحديث<sup>(١٣١)</sup>، ولقول عائشة رضي الله عنها: (ما بين دفتي المصحف كلام الله)<sup>(١٣٢)</sup>. واستدلوا بالنظر أيضاً فقالوا: إن الصحابة أجمعوا على إثباتها في المصحف بخطه في أوائل السور، سوى براءة دون الأعشار وتراجم السور والتعوذ، فلو لم تكن قرآناً لما أجازوا ذلك لكونه يحمل على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآناً.

قالوا: لا يقال لو كانت قرآناً لكفر جاحدها، لأننا نقول ولو لم تكن قرآناً لكفر مثبتها، وأيضاً فالتكفير لا يكون بالظنيات، وثبوت البسمة ظني لا يقيني، ولا تكفير بظن ثبوتاً ولا نفيّاً، بل ولا يبقيني لم يصحبه تواتر وإن أجمع عليه، كإنكار أن لبنت الابن السدس مع بنت الصلب<sup>(١٣٣)</sup>.

ثم إن القائلين بقرآنية البسمة، وهم الجمهور على ما مر، قد اختلفوا في كونها آية من كل سورة، أم أنها آية من الفاتحة فحسب، أم أنها آية مستقلة، نزلت للفصل بين السور وللتبرك في أول الفاتحة، وهذا الأخير هو الذي عليه الأكثر<sup>(١٣٤)</sup>.

وقد مضى ذلك مبيناً في غير موضع من الحواشي السابقة .. والله أعلم بالصواب.

---

= السورة قد ختمت واستقبلت، وابتدئت سورة أخرى). وراجع مجمع الزوائد للهيتمي ج٦ ص ٣١٠، والحديث في المشكاة للتبريزي ح ٢٢١٨، وهو في المراجعة للمباركفوري برقم ٢٢٤٠ ج ٧ ص ٣١٦.

(١٣١) حديث أنس أخرجه مسلم بشرح النووي ج ٢ ص ٣٦ وص ٣٧ ح ٤٨ في باب حجة من قال البسمة آية من كل سورة، وأخرجه أيضاً أبو داود في السنن ج ١ ص ٤٩٦ ح ٧٨٤.

(١٣٢) حديث عائشة: (ما بين دفتي المصحف كلام الله). قال عنه الألباني في الإرواء ج ٨ ص ١٨٦ ح ٢٥٥٩: لم أقف على إسناده حتى الآن. ونظيره: (ما بين اللوحين قرآن).

(١٣٣) تحفة المحتاج للهيتمي ج ٢ ص ٣٥ وص ٣٦، ونهاية المحتاج ج ١ ص ٤٧٩ وص ٤٨٠، وحاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣٣٠، وراجع مناقشة القاضي الباقلاني لهذه الحجج في نكت الانتصار ص ٧١ وما بعدها.

(١٣٤) تفسير القرطبي ج ١ ص ٩٤ وص ٩٥، ومجموع فتاوى ابن تيمية ج ٢٢ ص ٤٣٢ وص ٤٣٣، والفروع ج ١ ص ٤١٣، وبدائع الصنائع ج ١ ص ٢٠٣ وص ٢٠٤، والإنصاف ج ٢ ص ٤٨، والتحفة ج ٢ ص ٣٥ وص ٣٦، والنهاية ج ١ ص ٤٧٩ وص ٤٨٠، وحاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣٣٠.

## أثمان المصحف

قَسَمَ كُتَّابُ المصاحف القرآن ثلاثين جزءاً، وقسموا الجزء إلى حزبين، وقسموا الحزب إلى أربعة أرباع، وقسموا الربع إلى ثمنين، وقد مرت الإشارة إلى كون ذلك محدثاً عند الكلام على اتساع المصاحف، على أن هناك قسمة أخرى للقرآن ذكرها المتقدمون تتمثل في تقسيم القرآن إلى نصفين، وأربعة أرباع، وخمسة أخماس، وستة أسداس، وسبعة أسباع، وثمانية أثمان، وتسعة أتساع، وعشرة أعشار، مع بيان بداية ونهاية كل قسم من الأقسام المذكورة بالآية والكلمة والحرف. وقد فصل في ذلك بعض الكاتبين من المتقدمين على ما حكاه غير واحد من أهل العلم، كابن أبي داود في كتاب المصاحف، وذلك في الصحائف الواقعة ما بين الحادية والثلاثين بعد المائة، إلى الرابعة والأربعين بعد المائة، والفيروزابادي في كتابه بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز في الجزء الأول منه صحيفة ثمان وخمسين وخمسمائة وما بعدها.

وسياتي النقل عن الفقهاء في حكم ذلك التقسيم في مسألة أجزاء المصحف مفصلاً.

## إجادة المصاحف وتحسين صنعتها

أخرج أبو عبيد<sup>(١٣٥)</sup>، وسعيد بن منصور<sup>(١٣٦)</sup>، وابن أبي شيبه<sup>(١٣٧)</sup>، وابن أبي داود<sup>(١٣٨)</sup>، والبيهقي<sup>(١٣٩)</sup>، والخطيب البغدادي<sup>(١٤٠)</sup>، واللفظ لسعيد بن منصور، قال: (نا هسيم، قال نا عبد الملك بن شداد الهنائي عن عبد العزيز بن سليمان قال: أخبرني أبو حكيمة العبدى، قال: أتى علي رضي الله عنه وأنا أكتب مصحفاً، فجعل ينظر إلى كتابي، فقال: أجل أجل قلمك، فقضمت من قلمي قضة ثم جعلت أكتب، فنظر إليّ، فقال: نعم، نوره كما نوره الله عز وجل).

وأخرج أبو عبيد في فضائل القرآن<sup>(١٤١)</sup> بسنده، قال: (حدثنا عبد الغفار بن داود الحراني عن ابن لهيعة عن أبي الأسود: أن عمر بن الخطاب وجد مع رجل مصحفاً قد كتبه بقلم دقيق، فقال: ما هذا؟ قال: القرآن كله. فكره ذلك وضربه، وقال: عظموا كتاب الله). قال: (وكان عمر إذا رأى مصحفاً عظيماً سر به).

---

(١٣٥) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٥٦ ح [٩-١٠] بسنده عن أبي حكيم بالتذكير.

(١٣٦) سنن سعيد بن منصور ج ٢ ص ٢٩٤ ح ٨٠.

(١٣٧) ابن أبي شيبه في الفضائل ج ٢ ص ٤٩٨، ج ١٠ ص ٥٤٣ وص ٥٤٤ ح ١٠٢٧٥ من مصنفه.

(١٣٨) ابن أبي داود في كتاب المصاحف ص ١٤٥، وقد رواه من عدة طرق.

(١٣٩) البيهقي في شعب الإيمان ج ٥ ص ٥٩٣.

(١٤٠) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ج ١ ص ٢٦٠ ح ٥٣٥.

وانظر أيضاً نوادر الأصول للحكيم الترمذي ص ٣٣٤، والتذكار للقرطبي ص ١٨٣ عن النوادر،

وفيه عن أبي حليمة، ولعله سبق قلم، وقارن بتفسير القرطبي ج ١ ص ٢٩.

(١٤١) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٤٣ ح [١-٦٦]، وقارن بتفسير القرطبي ج ١ ص ٢٩، والتذكار له

أيضاً ص ١٨٥، والإتقان للسيوطي ج ٢ ص ١٧٠، والكنز ج ٢ ص ٣٣٢.



وأخرج أبو عبيد<sup>(١٤٢)</sup> أيضاً وابن أبي داود<sup>(١٤٣)</sup> بسنده عن ابن عون عن عبد الله بن مسعود: (أنه كان يحب أن يزين المصحف، ويجاد علاقته، وصنعتة، وكل شيء من أمره).

وحكى القرطبي في تذكاره<sup>(١٤٤)</sup> عن يحيى بن معاذ أنه قال: (أشتهي من الدنيا شيئين: بيتاً خالياً، ومصحفاً جيد الخط أقرأ فيه القرآن).

وأخرج أبو عبيد<sup>(١٤٥)</sup> وابن أبي داود<sup>(١٤٦)</sup> عن ابن سيرين: (أنه كره أن تكتب المصاحف مشقاً)<sup>(١٤٧)</sup>، زاد المسيب: (قيل لابن سيرين: لم كره ذلك ؟. قال: لأن فيه نقص، ألا ترى الألف كيف يفرقها، ينبغي أن ترد).

قال القرطبي<sup>(١٤٨)</sup>: (ومن حرمة - يعني المصحف - أن يجلل تخطيطه إذا خطه). ثم ساق خبر أبي حكيمة بنحو مما مر، ثم قال: (قال العلماء: وذلك أشبه بالإجلال والتعظيم، ألا ترى إلى الناس إذا أرادوا مكتبة ملك أو سلطان تحروا لها من القراطيس، أكبرها وأمتنها وأنقاها، ومن الخطوط أحسنها وأفخمها، ومن المداد أبرقه وأشدّه سواداً، وفرجوا السطور ولم يقرمطوها\*) لئلا يكون قد ضنوا بشيء مما كانت الحاجة إليه في مكاتبته، فيكون قد ضيعوا قدره. فكتاب الله تعالى أولى بمثل ذلك التبجيل).

وقال النووي في التبيان<sup>(١٤٩)</sup>: (اتفق العلماء على استحباب كتابة المصاحف،

---

(١٤٢) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٤٢ ح [١-٦٥].

(١٤٣) المصاحف لابن أبي داود ص ١٧٠.

(١٤٤) التذكار للقرطبي ص ١٧٤.

(١٤٥) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٤٤ ح [٥-٦٦].

(١٤٦) ابن أبي داود في المصاحف ص ١٤٩ ص ١٥٠ من طريق المسيب بن واضح.

(١٤٧) جاء في القاموس: المشق في الكتابة مد حروفها وجاء في اللسان ج ١٣ ص ١١٦ [وقلم

مشاق: سريع الجري في القراطيس ومشق الخط يمشقه مشقاً: مده، وقيل أسرع فيه.

والمشق: السرعة في الطعن والضرب والأكل والكتابة].

(١٤٨) تفسير القرطبي ج ١ ص ٢٩، وقارن بالتذكار له ص ١٨٣.

(\*) القرمطة في الخط دقة الكتاب وتداني الحروف لسان العرب ج ١١ ص ١٣٤ مادة قرمط.

(١٤٩) التبيان للنووي ص ٢٣١.

وتحسين كتابتها وتبيانها وإيضاحها، وتحقيق الخط دون مشقه وتعليقه).

وجاء في الفتاوى الهندية<sup>(١٥٠)</sup>: (وينبغي لمن أراد كتابة القرآن أن يكتبه بأحسن خط، وأبينه، على أحسن ورقة، وأبيض قرطاس، بأفخم قلم، وأبرق مداد، ويفرج بين السطور ويفخم الحروف ويضخم المصحف، ويجرده عما سواه من التعاشير وذكر الآي وعلامات الوقف لتنظم الكلمات، كما هو مصحف الإمام عثمان بن عفان رضي الله عنه، كذا في القنية).

---

(١٥٠) الفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣٢٣، وقارن بالدر المختار بحاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٢٤٧ و ص ٢٤٨.

## الإجارة على التعليم من المصحف

صرح غير واحد من أهل العلم بصحة الإجارة على التعليم من المصحف، وذلك بتعليمه القراءة منه، من غير حفظ كلاً أو بعضاً<sup>(١٥١)</sup>. قالوا: ولا يكفي أن يفتح المصحف ويعينا قدرأ منه لاختلاف المشار إليه صعوبة وسهولة، وفارق الاكتفاء بمشاهدة الكفيل في البيع، لأنه توثقة للعقد لا معقود عليه. ويسهل السؤال عنه فخف أمره<sup>(١٥٢)</sup>. قالوا: وكذا يتصور بأن يعلم من المصحف دون الحفظ، ولا يلزم من العلم من المصحف معرفة السورة التي يريد العقد عليها<sup>(١٥٣)</sup>.

وقد بسط ابن حزم في المحلى الكلام على هذه المسألة، ومسألة كتب المصاحف بأجرة، ونصر القول بالجواز فيهما، واحتج له ورد أدلة المانعين<sup>(١٥٤)</sup> بما يطول شرحه، فليراجع كلام ابن حزم في المحلى في هذا المعنى ..

---

(١٥١) العدوي على الخرشي ج٧ ص ١٧.

(١٥٢) تحفة المحتاج للهيتمي ج٦ ص ١٤٨.

(١٥٣) نهاية المحتاج للرملي ج٥ ص ٢٩٢.

(١٥٤) المحلى لابن حزم ج٨ ص ١٩٣ م ١٣٠٧ ص ١٨٣.

## إجارة المصاحف

لأهل العلم في مسألة إجارة المصاحف أقوال ثلاثة، وهي روايات في مذهب أحمد<sup>(١٥٥)</sup>:

أحدها: أن إجارة المصحف لا تجوز.

والثاني: أنها تجوز مع الكراهة.

والقول الثالث: الجواز على الإطلاق.

وقد ذهب إلى القول الأول جمع من أهل العلم، وهو مذهب الحنفية<sup>(١٥٦)</sup>، ..

---

(١٥٥) في الإنصاف ج٤ ص ٢٧٩ ذكر في إجارة المصحف ثلاث روايات:

إحداها: أنها لا تجوز ولا تصح، وهو المذهب.

والرواية الثانية: جوازها مع الكراهة.

والرواية الثالثة: جوازها مطلقاً.

(١٥٦) راجع مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج٤ ص ١٣٣ م ١٨٣١.

وقال في المبسوط ج١٦ ص ٣٦: (ولو استأجر كتباً ليقرأ فيها شعراً أو فقهاً أو غير ذلك لم يجز، لأن المعقود عليه فعل القارئ في النظر في الكتاب، والتأمل فيه ليفهم المكتوب فعله أيضاً، فلا يجوز أن يجب عليه أجر بمقابلة فعله، ولأن فهم ما في الكتاب ليس في وسع صاحب الكتاب، ولا يحصل ذلك بالكتاب، ولكن لمعنى في الباطن من حدة الخاطر ونحو ذلك، وكان صاحب الكتاب يوجب له ما لا يقدر على إيفائه، فليس في عين الكتاب منفعة مقصودة ليجب الأجر بمقابلة ذلك، فكان العقد باطلاً سمي المدة أو لم يسم، ولا أجر له وإن قرأ. وكذلك إجارة المصحف والكلام فيه أبين، فإن قراءة القرآن من المصحف والنظر فيه طاعة، وكان هذا كله نظيره ما لو استأجر كرمًا ليفتح له بابه، فينظر فيه للاستيفاء من غير أن يدخله، أو استأجر مليحاً لينظر إلى وجهه فيستأنس بذلك، أو استأجر جبا مملوئاً من الماء لينظر فيه إذا سوى عمامته، فهذا كله باطل لا أجر عليه بحكم هذه العقود، فكذلك فيما سبق).

= وقارن بروضة القضاة ج٢ ص ٤٣٨، وقال الكاساني في بدائع الصنائع ج٤ ص ١٧٥: (استتجار المصحف لا يجوز، لأن منفعة المصحف النظر فيه والقراءة منه، والنظر في مصحف الغير والقراءة منه مباح، والإجارة بيع المنفعة، والمباح لا يكون محلاً للبيع كالأعيان المباحة من الحطب والحشيش). وراجع مجمع الأنهر ج٢ ص ٣٨٤.

(١٥٧) المغني ج٦ ص ١٣٨: (وفي إجارة المصحف وجهان:

«أحدهما» لاتصح إجارته مبنياً على أنه لا يصح بيعه، وعلة ذلك إجلال كلام الله وكتابه عن المعاوضة به، وابتداله بالثمن في البيع، والأجر في الإجارة.

«والثاني» تجوز إجارته، وهو مذهب الشافعي، لأنه انتفاع مباح تجوز الأعاره من أجله، فجازت فيه الإجارة كسائر الكتب، فأما سائر الكتب الجائز بيعها فتجوز إجارته، ومقتضى مذهب أبي حنيفة أنها لا تجوز إجارته لأنه علل منع إجارة المصحف بأنه ليس في ذلك أكثر من النظر إليه، ولا تجوز الإجارة لمثل ذلك بدليل أنه لا يجوز أن يستأجر سقفاً لينظر إلى عمله وتصاويره، أو شمعاً ليتجمل به، ولنا أنه انتفاع مباح يحتاج إليه، وتجوز الإعارة له، فجازت إجارته كسائر المنافع، وفارق النظر إلى السقف فإنه لا حاجة إليه، ولا جرت العادة بالإعارة من أجله. وفي مسئلتنا يحتاج إلى القراءة في الكتب والتحفظ منها والنسخ والسماع منها والرواية وغير ذلك من الانتفاع المقصود المحتاج إليه).

وفي المحرر ج١ ص ٢٨٥: (ويكره بيع المصحف تنزيهاً، وعنه يحرم وكذلك إجارته). قال في النكت عليه: (قوله: «وكذا إجارته» تخصيص البيع والإجارة يدل على إباحة غيرها وهو صحيح). وقارن بالفروع ج٤ ص ١٦ [وإجارته كبيعها] وكان قد ذكر في بيع المصحف ثلاث روايات الجواز والكراهة والتحريم، وقد مضى في بيعه أن الصحيح من المذهب نفي الجواز، وذكر المصحح أن إجارته كبيعها في نفي الجواز على الصحيح من المذهب على ما اصطللنا. وقال في الإنصاف ج٤ ص ٢٧٩ ذكر في إجارة المصحف ثلاث روايات:

«إحداها» أنها لا تجوز ولا تصح، وهو المذهب.

«والرواية الثانية» جوازها مع الكراهة.

«والرواية الثالثة» جوازها مطلقاً.

وقارن ج٦ ص ٢٧ من الإنصاف، وقاله في الكشاف ج٣ ص ١٤٤ جازماً بتحريم إجارة المصحف، وعدم صحتها، وانظر ج٣ ص ٥٥٣.

(١٥٨) حاشية العدوي على الخرشي ج٧ ص ٢١ حيث جوز خليل بالخرشي إجارة المصحف، وقاسه الخرشي على جواز بيعه، وإن فرق ابن حبيب بين الإجارة والبيع، فممنعه في الأول دون الثاني، وعلمه العدوي بأن إجارته كأنها ثمن للقرآن، وبيعه ثمن للورق والخط، فابن حبيب يوافق على جواز بيعه ويخالف في إجارته. وراجع الحاشية رقم (٥٩٥) من مسألة بيع المصحف من هذا البحث.

وذهب إلى القول الثاني أعني جواز الإجارة مع الكراهة فريق من أهل العلم، وهو رواية عن الإمام أحمد، وعدها بعض الأصحاب وجهاً<sup>(١٥٩)</sup>.

وقد ذهب إلى القول الثالث القاضي بجواز إجارة المصاحف على الإطلاق طائفة من أهل العلم، وهو مذهب المالكية<sup>(١٦٠)</sup> والشافعية<sup>(١٦١)</sup>، وحكاها ابن المنذر اختصاراً

---

(١٥٩) جاء في الإنصاف ج٦ ص ٢٧: (قوله «ويجوز استئجار كتاب ليقراً فيه، إلا المصحف في أحد الوجهين») في جواز إجارة المصحف ليقراً فيه ثلاث روايات: الكراهة، والتحريم، والإباحة. وأطلقهن في الفروع. والخلاف هنا مبني على الخلاف في بيعه: أحدها: لا يجوز، وهو المذهب، صححه في التصحيح، والنظم، والمذهب، وجزم به في الوجيز وغيره.

الثاني: يجوز، قدمه في الفائق، وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والشرح، والرعايتين، والحاوي الصغير. وقيل بإباحة.

(١٦٠) في الخروشي ج٧ ص ٢١: (ولو مصحفاً) ش (مبالغة في الجواز فيما إذا توفرت فيه الشروط، يعني أنه يجوز استئجار المصحف لمن يقرأ فيه لجواز بيعه خلافاً لابن حبيب في منعه إجارته).

قال العدوي: [قوله ولو مصحفاً] فيجوز إجارته لمن يقرأ فيه وهو مبالغة في قوله تنقوم أي تتأثر باستيفائها لأن أوراقه وكتابه تتأثر بالقراءة فيه ومحل ذلك ما لم يجعله مُتَجَرّاً. انتهى وانظر لو جعله مُتَجَرّاً هل يكره أو يحرم هو الظاهر] (قوله خلافاً لابن حبيب في منعه إجارته) أي لأن إجارته كأنها ثمن للقرآن، وبيعه ثمن للورق والخط، فابن حبيب يوافق على جواز بيعه، ويخالف في إجارته، فقد بيعت المصاحف في أيام عثمان رضي الله عنه فلم ينكر أحد من الصحابة ذلك، فكان إجماعاً.

(١٦١) وفي التحفة للهيتمي وحواشيها ج٢ ص ٤٣ وص ٤٤ حيث ذكر في لزوم إجارة المصحف لمن توقفت صحة صلاته عليه قولين: أحدهما عدم اللزوم إذ لم يعهد وجوب بذل مال الإنسان لغيره ولو بعوض، إلا في المضطر سم على المنهج ومحل عدم وجوب الإعارة والإجارة ما لم تتوقف صحة صلاة المالك على ذلك وإلا وجبت، كأن توقفت صحة صلاة الجمعة على ذلك لكون من لم يحفظها - أي الفاتحة - من الأربعين أ.هـ لكن الشارح أوجب إجارة المصحف للتعليم أيضاً.

وقال في التحفة أيضاً ج٤ ص ٢٣٢: (ويجوز بلا كراهة ارتهان واستيداع واستعارة المسلم ونحو المصحف، وبكراهة إيجار عينه وإعارته وإيداعه من ذمي لكن يؤمر بوضع المرهون عند عدل، وينوب عنه مسلم في قبض المصحف، لأنه محدث). فجزم الهيتمي بكراهة إجارة المصحف من كافر، فإن فعل لم يمكن من قبضه، وينوب عنه مسلم في ذلك لكون الكافر محدثاً. ويأتي في مسألة الكافر والمصحف بأبسط من هذا..

لأبي ثور، ووافقه وأقره في الإشراف له<sup>(١٦٢)</sup>.

والقول بالجواز على الإطلاق رواية ثالثة عن الإمام أحمد أو وجه لأصحابه على ما مر ذكره آنفاً<sup>(١٦٣)</sup>.

### حجة مانعي إجارة المصاحف:

وقد اختلف القائلون بحظر إجارة المصحف في مأخذ ذلك الحظر. فمنهم من علله بأن قراءة القرآن من المصحف والنظر فيه طاعة، ولاتجوز الإجارة على الطاعات والقرب<sup>(١٦٤)</sup>.

ومنهم من علل المنع بكون ذلك إجارة على منفعة المصحف، ومنفعة المصحف والنظر فيه والقراءة منه، والنظر في مصحف الغير والقراءة منه مباح، والإجارة بيع المنفعة، والمباح لا يكون محلاً للبيع كالأعيان المباحة من الحطب والحشيش<sup>(١٦٥)</sup>.

ومنهم من علله بناءً على أنه لا يصح بيعه، وعلة ذلك إجلال كلام الله وكتابه

---

(١٦٢) الإشراف لابن المنذر ج٢ ص ١٢٦.

(١٦٣) الإنصاف للمرداوي ج٤ ص ٢٧٩ حيث ذكر في إجارة المصحف ثلاث روايات:

إحداها: أنها لا تجوز ولا تصح وهو المذهب.

والرواية الثانية: جوازها مع الكراهة.

والرواية الثالثة: جوازها مطلقاً، ج٦ ص ٢٧.

(١٦٤) المبسوط للسرخسي ج١٦ ص ٣٦، وبدائع الصنائع للكاساني ج٤ ص ١٧٥، ومجمع الأنهر لداماد أفندي ج٢ ص ٣٨٤، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٢٦٩ وشرحه غمز عيون البصائر للحموي ج٣ ص ١٢٤، وراجع الإفصاح للوزير ابن هبيرة ج٢ ص ٤٣، والمغني مع الشرح الكبير ج٦ ص ١٣٨، والفروع لابن مفلح ج٤ ص ١٦ وص ٤٢٧، والإنصاف ج٤ ص ٢٧٩، ج٦ ص ٢٧، وكشاف القناع ج٣ ص ١٤٤ وص ٥٥٣، والخرشي ج٧ ص ٢١، وهو اختيار ابن حبيب.

(١٦٥) الإشراف لابن المنذر ج٢ ص ١٢٦، وتحفة المحتاج للهيتمي وحواشيها ج٢ ص ٤٣ وص ٤٤، ج٤ ص ٢٣٢ وهو وجه لأصحابنا الحنابلة على ما في المراجع السابقة، وراجع أيضاً النكت على المحرر ج١ ص ٢٨٥ حيث جزم المجد بكراهة إجارة المصحف، وذكر رواية في التحريم قياساً على البيع.

عن المعاوضة به، وابتذاله بالثمن في البيع والأجر في الإجارة<sup>(١٦٦)</sup>. بل فرق ابن حبيب المالكي بين البيع والإجارة، فمنع من إجارة المصحف لأنها ثمن للقرآن بخلاف البيع لأنه ثمن الورق والخط، فابن حبيب يوافق على جواز بيعه ويخالف في إجارته. وحجته على جواز البيع أن المصاحف قد بيعت في أيام عثمان رضي الله عنه، فلم ينكر أحد من الصحابة ذلك، فكان إجماعاً. كذا نقله العدوي في حاشيته على الخرشي<sup>(١٦٧)</sup>.

### حجة مجوزي إجارة المصحف:

واحتج القائلون بجواز إجارة المصحف بكونها انتفاعاً مباحاً تجوز الإعارة من أجله، فجازت فيه الإجارة كسائر الكتب<sup>(١٦٨)</sup>، وقياساً على جواز بيعه، ولأنها منفعة تتقوم، أي تتأثر باستيفائها، لأن أوراق المصحف وكتابه تتأثر بالقراءة فيه، ومحل ذلك ما لم يجعله متجراً. قال العدوي: (وانظر لو جعله متجراً هل يكره أو يحرم؟. وهو الظاهر)<sup>(١٦٩)</sup>.

---

(١٦٦) المغني ج٦ ص ١٣٨.

(١٦٧) الخرشي والعدوي عليه ج٧ ص ٢١.

(١٦٨) المغني مع الشرح ج٦ ص ١٣٨.

(١٦٩) الخرشي والعدوي عليه ج٧ ص ٢١.



## الأجرة على كتابة المصاحف

لأهل العلم في مسألة أخذ الأجرة على كتابة المصاحف أقوال ثلاثة :

\* أحدهما: المنع من ذلك، إذ لا يجوز أن يأخذ على كتاب الله أجر، لكونه من الأعمال التي يختص أن يكون فاعلها من أهل القرية، وما هذا سبيله لا يقبل المعاوضة.

\* وذهب فريق آخر: من أهل العلم إلى القول بجواز أخذ الأجرة على كتابة المصاحف، لكون ذلك في مقابل عمل اليد، وليس ثمناً للقرآن، لكن لا يشارط في ذلك بل يأخذ ما يعطاه من غير مشاركة.

\* وذهب فريق ثالث: إلى القول بمنع المؤاجرة على كتابة المصاحف والتعاقد على ذلك، وقالوا يمكن لمن أراد كتابة مصحف أن يستكتب شخصاً مدة معلومة، كشهر مثلاً بأجرة معلومة، ثم يستكتبه في هذه المدة مصحفاً أو أكثر إن شاء.

وقد عقد ابن أبي داود باباً في أخذ الأجرة على كتابة المصاحف، وذكر ممن رخص في ذلك علياً وابن عباس وجابر بن زيد والحسن، وعن مجاهد أن رجلاً كتب له مصحفاً فأعطاه أجره. وقال أبو جعفر: (لا بأس بكتاب المصاحف بالأجر). وهو قول أبي حكيمة ومالك بن دينار ومطر الوراق.

وحكى كراهة أخذ الأجر على كتابة المصحف عن جماعة منهم ابن سيرين، قال: (نكره لكاتب المصحف أن يأخذ على كتابها أجراً). وهو مروي عن علقمة وإبراهيم والحسن البصري على ما روى أيوب السخيتاني.

ويأتي تفصيل المذاهب في هذه المسألة معزواً إلى مصادره عند الكلام على  
مسألة كتابة المصاحف من هذا البحث، إن شاء الله تعالى<sup>(١٧٠)</sup> ..

---

(١٧٠) راجع في ذلك كتاب المصاحف لابن أبي داود ص ١٤٥ وص ١٤٧، والمدونة ج ٤ ص ٤٧٢،  
ومختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج ٤ ص ١٣٣ م ١٨٣١، والحاوي للماوردي ج ٩ ص ٢٥٠  
وص ٢٧٩، والمبسوط للسرخسي ج ١٦ ص ٤٢، وبداية المجتهد لابن رشد مع الهداية في  
تخريج أحاديث البداية ج ٥ ص ٢٧٥، والمعيار للونشريسي ج ١٢ ص ٣٢٠، والخرشي ج ٧  
ص ١٧، والتذكرة في الفقه لأبي الوفاء، ابن عقيل ورقة ٧٨، والفروع لابن مفلح ج ٤  
ص ١٦ وص ١٧، والآداب الشرعية له أيضاً ج ٢ ص ٢٩٩، والإنصاف ج ١ ص ٢٢٣  
وص ٢٢٤، ج ٦ ص ٢٧، وكشاف القناع ج ١ ص ١٥٤، ج ٣ ص ١٤٤.

## أجزاء المصحف

الكلام على أجزاء المصحف يتناول مسألتين :

أولهما: ماهية هذه الأجزاء.

وأخرهما: حكم هذه التجزئة عند الفقهاء.

### ماهية أجزاء المصحف:

يطلق لفظ أجزاء المصحف ويراد به أحد أمرين :

أولهما: ما جرت عليه عادة كثير من نساخ الكتاب العزيز من وضع رموز خاصة في حاشية المصحف تشير إلى أجزاء المصحف الثلاثين التي أشتهرت قسمة الكتاب العزيز إليها، غير أنهم يكتبون ذلك في حاشيته بخط مخالف لخطه، ومداد مخالف لمداده.

وهذه التجزئة الثلاثينية تتفرع عنها تجزئة أخرى، حيث جزءوا كل واحد من هذه الأجزاء الثلاثين إلى جزئين، فصارت الأجزاء بذلك ستين، وقد أطلقوا على كل واحد منها اسم الحزب، ثم جزءوا كل واحد من هذه الأحزاب الستين إلى ثمانية أجزاء، فصارت الأجزاء بذلك أربع مئة وثمانين جزءاً<sup>(\*)</sup>. وقد سبقت هذه القسمة قسمة ثنائية، وأخرى ثلاثية، وثالثة رباعية، وأخرى خماسية، وقسمة سداسية، وقسمة سباعية، وأخرى ثمانية، وأخرى تساعية، وقسمة عشارية. وقد اشتدت عناية القراء في إحصاء

---

(\*) ذكر ذلك الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي في كتابه التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإقتان ص ١٩٠ وراجع الحاشية (١٧٣) من هذا البحث.

كل ما يتعلق بالقرآن العزيز من عد السور وآياته وكلماته وحروفه، بل حتى عواشره ونقطه، واجتهدوا في تحديد مبدأ كل جزء ومنتهاه، بذكر السورة والآية، والكلمة والحرف<sup>(١٧١)</sup> ويفترض أن تكون القسمة قائمة على تساوي الأجزاء والأحزاب،

(١٧١) وقد عقد ابن أبي داود في كتاب المصاحف له باباً في تجزئة المصاحف ص ١٣١، وقع في بضع عشرة صحيفة تضمنت ذكراً لبعض الآثار التي استعمل فيها لفظ الجزء، بالإضافة إلى نقول عن بعض نساخ السلف ونساخ المصاحف تشتمل على ذكر لعدة آي القرآن وكلماته وحروفه، وتحديد لمبادئ ومنتهى نصفيه وأرباعه وأخماسه وأسداسه وأسباعه، ولأهمية هذا الباب أثرت إثباته برمته ليقف عليه القارئ حتى يكون على بينة عما يثار حول التجزئة المذكورة من نزاع لبعض أهل العلم مرده الخلط الطارئ على قراءة من يبتدئ أو ينتهي في قراءته عند بداية أو نهاية جزء ما. قال أبو بكر ابن أبي داود: (حدثنا عبد الله، حدثنا محمود بن آدم المروزي، حدثنا بشر بن السري، حدثنا محمد بن مسلم، عن إبراهيم بن ميسرة، عن عثمان بن عبد الله بن أوس، عن المغيرة بن شعبة قال: استأذن رجل على رسول الله ﷺ وهو بين مكة والمدينة فقال: إنه قد فاتني الليلة جزئي من القرآن فإني لا أؤثر عليه شيئاً. حدثنا عبد الله، حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثنا ابن أبي مريم قال: أخبرنا يحيى بن أيوب، قال: حدثني ابن الهاد قال: سألتني نافع بين جببر فقال: في كم تقرأ القرآن؟ فقلت ما أحزبه، فقال نافع: لا تقل ما أحزبه فإن رسول الله ﷺ كان يقول قرأت جزءاً من القرآن، قال حسبت أنه ذكره عن المغيرة بن شعبة. حدثنا عبد الله، حدثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا همام، حدثنا قتادة قال أسباع القرآن، السبع الأول في النساء (س ٤ آ ٧٦)، ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾، والثاني في الأنفال (س ٨ آ ٣٦)، ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُخْرَجُونَ﴾، والثالث في الحجر (س ١٥ آ ٤٩)، ﴿نَجْعًا بَعَادَىٰ أَفَىٰ أَنَا أَلْفُفُّورُ الرَّحِيحِ﴾، والرابع خاتمة المؤمنين (س ٢٣ آ ١١٨)، والخامس خاتمة سبأ (س ٣٤ آ ٥٤)، والسادس خاتمة الحجرات (س ٤٩ آ ١٨)، والسابع ما بقي من القرآن.

حدثنا عبد الله، حدثنا هارون بن سليمان، حدثنا عبد الله بن بكر، حدثنا سعيد بن أبي عروبة أن قتادة قال سبع القرآن، فأما أول سبع (س ٤ آ ٧٦)، ﴿فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾، والسبع الثاني في الأنفال (س ٨ آ ٧٤)، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَصَّوْا﴾، والثالث في النحل (س ١٦ آ ٤١)، ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنَنَزِلَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ إلى آخر الآية، والرابع في أربع آيات يعني من الحجج، أولهن (س ٢٢ آ ٥٢)، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ﴾ إلى (س ٥٥ آ)، ﴿عَذَابٌ يَوْمَ عَقِيرٍ﴾، وسقط على هارون آخر الحديث.

حدثنا عبد الله، حدثنا هارون بن سليمان ويحيى بن حكيم قالوا: حدثنا عبد الله بن بكر السهمي، حدثنا عمرو بن منخل السدوسي، عن مطهر بن خالد الربيعي عن سالم [وقال يحيى: سلام] أبي محمد الحماني [قال أبو بكر بن أبي داود: ليس هو سالم ولا سلام إنما هو راشد أبو محمد الحماني]، قال جمع الحجاج بن يوسف الحفاظ والقراء، قال فكنت =

فيهم، فقال أخبروني عن القرآن كله كم هو من حرف ؟. قال فجعلنا نحسب حتى أجمعوا أن القرآن كله ثلاثمائة ألف حرف وأربعين ألف وسبعمائة ونيف وأربعين حرفاً. قال: فأخبروني إلى أي حرف ينتهي نصف القرآن، فحسبوا فأجمعوا أنه ينتهي في الكهف (س ١٨ آ ١٩)، ﴿وَلَيْسَ لَكَ فِي الْفَاءِ﴾ قال فأخبروني بأسباعه على الحروف، [قال يحيى على عدد الحروف] قال: فإذا أول سبع في النساء (س ٤ آ ٥٥)، ﴿فَيَنْتَهِي مِّنْ ءَمَانٍ بِهِ وَمِنْهُم مَّنْ صَدَّقَ﴾ في الدال، والسبع الثاني في الأعراف (س ١٧ آ ١٤٧)، ﴿أَوَّلُهَا حِطَّتْ﴾ في التاء، والسبع الثالث في الرعد (س ١٣ آ ٣٥)، ﴿أَكُلُّهَا دَابِرٌ﴾ في الألف آخر أكلها، والسبع الرابع في الحج (س ٢٢ آ ٣٤)، ﴿وَلَا كُلُّ أَمْرٍ جَعَلْنَا مَنَسَكًا﴾ في الألف، والسبع الخامس في الأحزاب (س ٣٣ آ ٣٦)، ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ﴾ في الهاء، والسبع السادس في الفتح (س ٤٨ آ ٦)، ﴿أَلْفَايَتِكَ بِأَلْفٍ عَلَى السَّوَةِ﴾ في الواو، والسابع ما بقي من القرآن. قال فأخبروني بأثلاثه، قالوا الثلث الأول رأس مائة آية من براءة (س ٩ آ ١٠٠)، والثلث الثاني رأس إحدى ومائة من طسم الشعراء (س ٢٦ آ ١٠١)، والثلث الثالث ما بقي من القرآن.

قال عمرو، وحدثني يزيد بن علوان عن المجاشعي [قال يحيى توبة بن علوان عن المجاشعي]، قال وكان من قراء الناس عن أبي محمد الحماني قال: وسألنا عن أربعه، فإذا أول ربع خاتمة سورة الأنعام (س ٦ آ ١٦٥)، والربع الثاني الكهف، ﴿وَلَيْسَ لَكَ فِي الْفَاءِ﴾ (س ١٨ آ ١٩)، والربع الثالث خاتمة الزمر (س ٣٩ آ ٧٥)، والربع ما بقي من القرآن. قال وقال مطهر بن خالد عن أبي محمد الحماني قال علمناه في أربعة أشهر وكان الحجاج يقرأه في كل ليلة. [قال ابن أبي دواد: حدثنا هذا الحديث هارون بن سليمان، حدثنا عبد الله بن زكرياء قال أبو بكر وهو في كتابي عن يحيى بن حكيم عن عبد الله وأشك في سماعي هذا من يحيى فأما من هارون فلا أشك فيه].

حدثنا عبد الله، حدثنا محمد بن عامر بن إبراهيم، عن أبيه، عن الفيض بن موسى، حدثنا عبد الواحد العطار، عن هلال الوراق وعاصم الجحدري أنهما قالوا: نصف القرآن خاتمة الكهف (س ١٨ آ ١١٠) وخاتمة، ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾، وثلث القرآن خاتمة براءة (س ٩ آ ١٢٩) وخاتمة طسم القصص (س ٢٨ آ ٨٨)، وآخر القرآن. وربع القرآن خاتمة الأنعام (س ٦ آ ١٦٥)، وخاتمة الكهف (س ١٨ آ ١١٠)، وخاتمة يس (س ٣٦ آ ٨٣)، وآخر القرآن.

حدثنا عبد الله، حدثنا محمد بن عامر بن إبراهيم، عن أبيه، عن الفيض بن موسى، حدثنا عبد الواحد العطار، عن هلال الوراق وعاصم الجحدري أنهما قالوا: وخمس القرآن خاتمة المائدة (س ٥ آ ١٢٠)، وخاتمة يوسف (س ١٢ آ ١١١)، وخاتمة الفرقان (س ٢٥ آ ٧٧)، وخاتمة حم السجدة (س ٤١ آ ٥٤) وآخر القرآن، وشدس القرآن خاتمة النساء (س ٤ آ ١٧٦)، وخاتمة براءة (س ٩ آ ١٢٩)، وخاتمة الكهف (س ١٨ آ ١١٠)، وخاتمة طسم القصص (س ٢٨ آ ٨٨) وخاتمة الدخان (س ٤٤ آ ٥٩)، وآخر القرآن. وسبع القرآن، ﴿يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ في النساء (س ٤ آ ٦١)، وفي سورة الأعراف (س ٧ آ ١٧٠)، =

لكن بعض المحققين من أهل العلم كأبي العباس بن تيمية يرى أن التساوي يجب أن يكون تقريباً لا تحديداً لوجوه ذكرها، أثبت طرفاً منها في الحاشية تنبيهاً على بقيتها<sup>(١٧٢)</sup>.

= ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾، وفي سورة إبراهيم (س ١٤ آ ٢٥)، ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾، وفي المؤمنين (س ٢٣ آ ٥٥)، ﴿يُحْسِبُونَ أَنَّهَا مُؤْتَةٌ مِنْ مَّالِ رَبِّينَ﴾، وفي سبأ (س ٣٤ آ ٢٠)، ﴿فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وخاتمة الفتح (س ٤٨ آ ٢٩)، وآخر القرآن. وثمان القرآن البقرة وآل عمران (س ٣)، وخاتمة الأنعام (س ٦)، وخاتمة هود (س ١١)، وخاتمة الكهف (س ١٨)، وخاتمة الشعراء (س ٢٦)، وخاتمة يس (س ٣٦)، وخاتمة الذاريات (س ٥١)، وآخر القرآن، ولم يحفظ التسع. وعشر القرآن البقرة ومائة من آل عمران (س ٣ آ ١٠٠)، وخاتمة المائدة (س ٥)، وخاتمة الأنفال (س ٨)، وخاتمة يوسف (س ١٢)، وخاتمة الكهف (س ١٨)، وخاتمة الفرقان (س ٢٥)، وخاتمة الأحزاب (س ٣٣)، وخاتمة حم السجدة (س ٤١)، وخاتمة الواقعة (س ٥٦)، وآخر القرآن. وفي قولهم كله ستة آلاف آية ومائتان وأربع آيات وهو مائة وأربع عشرة سورة مع فاتحة الكتاب.

حدثنا عبد الله، حدثنا شعيب بن أيوب، حدثنا يحيى بن آدم قال: أسباع القرآن السبع الأول خمسمائة وسبع وأربعين آية. والسبع الثاني خمسمائة وتسعون آية، والسبع الثالث ستمائة آية وواحد وخمسون آية، والسبع الرابع تسعمائة وثلاث وخمسون آية، والسبع الخامس ثمانمائة آية وثمان وستون آية، والسبع السادس تسعمائة آية وست وثمانون آية، والسبع الآخر ألف آية وستمائة وأربع وعشرون آية، فجميع أي القرآن ستة آلاف ومائتا آية وتسع وعشرون آية في الجملة، نقصان ثلاثون آية خطأ في الحساب. وجميع حروف القرآن ثلاثمائة ألف حرف واحد وعشرون ألف حرف ومائتا حرف وخمسون حرفاً.

قال يحيى بن آدم: حدثني يزيد بن أسحم قال أعطانيه حمزة الزيات من كتابه فيصير كل سبع من أسباع القرآن خمسة وأربعون ألف حرف وثمانمائة حرف واثان وتسعون حرفاً، يبقى ستة أحرف. [قال أبو بكر بن أبي داود: القائل حدثني يزيد بن أسحم عن يحيى بن آدم]، وأسباع القرآن، السبع الأول في النساء (س ٤ آ ٦١)، ﴿يَعْبُدُونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾، والثاني في الأعراف (س ٧ آ ١٧٠)، ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾، والسبع الثالث في إبراهيم قوله (س ١٤ آ ٢٤)، ﴿كَشَجَرَةٍ طَبَخَ أَصْلُهَا نَارًا وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ إلى قوله، ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾، والرابع في المؤمنين قوله (س ٢٣ آ ٥٥)، ﴿يُؤْتِيهِمْ مِنْ مَّالٍ رَبِّينَ﴾، والخامس في سبأ (س ٣٤ آ ٢٠)، ﴿فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، والسادس خاتمة الفتح (س ٤٨ آ ٢٩)، والسابع بقية القرآن..

(١٧٢) جاء في مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٣ ص ٤١٠ إلى ص ٤١٦ وما بعدها، وهو بصدد الكلام عن تحزيب القرآن، أن الترتيب الذي كان عليه الصحابة أحسن لوجوه:

«أحدها» أن هذه التحزيبات المحدثه تتضمن دائماً الوقوف على بعض الكلام المتصل بما بعده، حتى يتضمن الوقف على المعطوف دون المعطوف عليه، فيحصل القارئ في اليوم الثاني مبتدئاً =

الأمر الثاني الذي يتناوله لفظ أجزاء المصحف ويدخل في ماهيته أن المراد بأجزاء المصحف تفريقه في كراريس بعدد أجزائه الثلاثين، بحيث تطبع مستقلة تيسيراً على صغار التلاميذ كما هو شائع في المدارس والكتاتيب، وقد تكون هذه الأجزاء أسداساً أو أسباعاً<sup>(١٧٣)</sup>.

## حكم تجزئة المصاحف:

ولما كانت الأجزاء من المحدثات كرهها فريق من أهل العلم، وأئمة السلف على أن الإمام مالكا رحمه الله قد كره تفريق المصحف في الكراريس أسداساً وأسباعاً، لا لكون ذلك محدثاً فحسب، بل لكونه تفريقاً للقرآن، وقد جمعه الله تعالى، فوجب أن يحافظ على كونه مجموعاً<sup>(١٧٤)</sup>. وقد روى أبو عبيد عن الحسن

= بمعطوف، كقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، وقوله: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، وأمثال ذلك. ويتضمن الوقف على بعض القصة دون بعض - حتى كلام المتخاطبين - حتى يحصل الابتداء في اليوم الثاني بكلام المجيب، كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَنَرَأَيْتَ إِنْ تَسْطِيعُ مَعِيَ صَبْرًا﴾. ومثل هذه الوقوف لا يسوغ في المجلس الواحد إذا طال الفصل بينهما بأجنبي، ولهذا لو ألحق بالكلام عطف أو استثناء أو شرط ونحو ذلك بعد طول الفصل بأجنبي لم يسغ باتفاق العلماء، ولو تأخر القبول عن الإيجاب بمثل ذلك بين المتخاطبين لم يسغ ذلك بلا نزاع، ومن حكى عن أحمد خلاف ذلك فقد أخطأ، كما أخطأ من نقل عن ابن عباس في الأول خلاف ذلك، وذلك أن المنقول عن أحمد أنه فيما إذا كان المتعاقدان غائبين، أو أحدهما غائب والآخر حاضر فينقل الإيجاب أحدهما إلى الآخر، فيقبل في مجلس البلاغ وهذا جائز، بخلاف ما إذا كانا حاضرين، والذي في القرآن نقل كلام حاضرين متجاورين، فكيف يسوغ أن يفرق هذا التفريق لغير حاجة؟ بخلاف ما إذا فرق في التلقين لعدم حفظ المتلقن ونحو ذلك. ثم مضى رحمه الله في بيان بقية الوجوه بما استغرق زهاء خمس صحائف.

(١٧٣) البرهان في علوم القرآن للزركشي ج١ ص ٣٤٩، ومناهل العرفان للزرقاني ج١ ص ٤٠٧ وص ٤٠٨، والبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتيان للشيخ طاهر الجزائري الدمشقي ص ١٩٠ وما بعدها، ومباحث في علوم القرآن للشيخ صبحي الصالح ص ٩٨، وراجع فنون الأفنان لابن الجوزي ص ٩٩ حيث ذكر قولاً بتجزئة القرآن إلى ثمانية وعشرين جزءاً مع ذكر بداية ونهاية كل جزء.

(١٧٤) جاء في البيان والتحصيل لابن رشد ج١ ص ٣١٠، ج١ ص ١٤٨: (سئل مالك عن القرآن يكتب أسداساً وأسباعاً في المصحف، فكره ذلك كراهة شديدة وعابه، وقال: لا يفرق القرآن وقد جمعه الله تعالى، وهؤلاء يفرقونه، لا أرى ذلك).

وابن سيرين أنهما كانا يكرهان الأوراد، قال أبو عبيد في كتابه (( غريب الحديث )): [وتأويل الأوراد أنهم كانوا أحدثوا أن جعلوا القرآن أجزاء، كل جزء منها فيه سور مختلفة من القرآن على غير التأليف، جعلوا السورة الطويلة مع أخرى دونها في الطول ثم يزيدون كذلك حتى يتم الجزء، ولا يكون فيه سورة منقطعة ولكن تكون كلها سوراً تامة، فهذه الأوراد التي كرهها الحسن ومحمد(\*)] وقد كرهاه لما فيه من مخالفة تأليف القرآن وترتيب المصحف قال أبو عبيد: [حدثني ابن أبي عدي عن أشعث عن الحسن وابن سيرين أنهما كانا يقرآن القرآن من أوله إلى آخره ويكرهان الأوراد وقال ابن سيرين: تأليف الله خير من تأليفكم].

وقال القرطبي في تفسيره لقوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَأْتِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾<sup>(١٧٥)</sup>. قال: أي تبدون القراطيس، وهذا ذم لهم، ولذلك كره العلماء كتب القرآن أجزاء<sup>(١٧٦)</sup>.

وأخرج ابن أبي داود في المصاحف قال: (حدثنا عبد الله بن محمد بن النعمان، حدثنا أبو نعيم، حدثنا مندل عن الوليد بن ثعلبة عن الضحاك قال: كان يكره الكراريس يعني المصاحف تكتب فيها)<sup>(١٧٧)</sup>.

وعقد ابن أبي داود في كتاب المصاحف أيضاً باباً في تجزئة المصاحف، ذكر فيه جملة آثار تدل على أن لتجزئة القرآن أصلاً ولو من الناحية اللفظية، ومن هنا مالت طائفة من أهل العلم إلى التسهيل<sup>(١٧٨)</sup> في ذلك وتسهيل في تجزئة المصحف رواية عن

= قال محمد بن رشد: (أنزل الله تبارك وتعالى القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا، ثم أنزل على النبي ﷺ شيئاً بعد شيء، حتى كمل الدين واجتمع القرآن جملة في الأرض، كما أنزله الله تعالى من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، فوجب أن يحافظ على كونه مجموعاً، فهذا وجه كراهية مالك لتفريقه.. والله أعلم).

(\*) غريب الحديث لأبي عبيد ج ٤ ص ١٠٤، ١٠٥.

(١٧٥) الآية ٩١ من سورة الأنعام.

(١٧٦) تفسير القرطبي ج ٧ ص ٣٨.

(١٧٧) المصاحف لابن أبي داود ص ١٥٠.

(١٧٨) كتاب المصاحف لابن أبي داود ص ١٣١ إلى ص ١٥٠. جاء في الفتاوى البزازية ج ٦ ص ٣٨٠، والفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣١٦: (قراءة القرآن من الأسباع جائزة، والقراءة من المصحف أحب، لأن الأسباع محدثة، كذا في المحيط).



الإمام أحمد نقلها ابنه صالح حيث جاء في مسائله ما نصه: [سألت أبي عن رجل عنده مصحف جامع يريد أن ينقضه فيجعله أثلاً ليكون أخف عليه، فأيش ترى في ذلك؟ قال: لا أعلم به بأساً<sup>(\*)</sup>] بل إن طائفة من متأخري أهل العلم قد قالوا باستحباب تجزئة المصاحف وسائر الرموز المتبعة لدى نسخها، لكون ذلك ضرباً من تجويدها وتحسينها ومعيناً على سرعة الحفظ وتيسيراً على من رام التلاوة فيها<sup>(١٧٩)</sup>، وهاك طرفاً من الآثار التي تعلق بها المجوزون للتجزئة في الجملة. فمن ذلك ما أخرجه أبو عبيد<sup>(١٨٠)</sup>، والإمام أحمد في المسند<sup>(١٨١)</sup>، وأبو داود<sup>(١٨٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(١٨٣)</sup>، من حديث أوس بن أبي أوس حذيفة الثقفي قال: (كنت في الوفد الذين أسلموا من ثقيف)، فذكر الحديث بطوله، وفيه: (فاحتبس علينا ليلة، فقلنا يا رسول الله لبثت عنا الليلة أكثر مما كنت تلبث؟). فقال: «نعم، طراً عليّ حزبي من القرآن، فكرهت أن أخرج من المسجد حتى أقضيه»<sup>(١٨٤)</sup>.

وأخرج ابن أبي داود بسنده عن ابن الهاد قال: (سألني نافع بن جبير فقال: في كم تقرأ القرآن؟. فقلت: ما أحزبه. فقال نافع: لا تقل ما أحزبه، فإن رسول الله ﷺ كان يقول: «قرأت جزءاً من القرآن»، قال: حسبت أنه ذكره عن المغيرة بن شعبة<sup>(١٨٥)</sup>).

وروى ابن أبي داود بسنده أيضاً عن عثمان بن عبد الله بن أوس عن المغيرة

(\*) مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح ج ١ ص ٢٤٦ م ١٨٥.

(١٧٩) مناهل العرفان ج ١ ص ٤٠٧ وص ٤٠٨، وعلوم القرآن لصبحي الصالح ص ٩٧ وص ٩٨.

(١٨٠) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٩٢ ح [١-٢٤].

(١٨١) مسند الإمام أحمد ج ٤ ص ٣٤٣.

(١٨٢) سنن أبي داود ج ٢ ص ٥٦.

(١٨٣) سنن ابن ماجه ج ١ ص ٤٢٧.

(١٨٤) قال في الفتح الرباني ج ١٨ ص ٢٩ بعد أن ساق حديث أوس بن حذيفة هذا من رواية أحمد، قال: (رواه أبو داود وسكت عنه، وابن ماجه، والمنذري، وحسن إسناده الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن). وقوله عليه السلام «حزبي» الحزب ما يجعله الرجل على نفسه من قراءة أو صلاة كالورد. وراجع كلام الحافظين ابن كثير في فضائل القرآن ص ٨٨ وص ٨٩، وابن حجر في فتح الباري ج ٩ ص ٤٢.

(١٨٥) ابن أبي داود في المصاحف ص ١٣١.

ابن شعبة قال: استأذن رجل على النبي ﷺ وهو بين مكة والمدينة، فقال: «إنه قد فاتني الليلة جزئي من القرآن، فإني لا أوتر عليه شيئاً»<sup>(١٨٦)</sup>. فظاهر هذا كراهة التعبير بالتحزيب، والعدول عنه إلى الجزء، لكن هذا الظاهر مردود بحديث أوس ابن حذيفة السابق، وبما أخرجه أبو عبيد بسنده عن عبد الرحمن ابن عبد القاري، أن عمر قال: (من فاتته حزبه من الليل فقرأه حين تزول الشمس إلى صلاة الظهر فكأنه لم يفته، أو كأنه أدركه)<sup>(١٨٧)</sup>.

- 
- (١٨٦) نفس المرجع السابق، وراجع الأثرين بسندهما في الحاشية رقم (١٧١).
- (١٨٧) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٩٣ ح [٣ - ٢٤]، وأخرجه ابن المبارك في الزهد ص ٤٤٢، وأبو داود في السنن ج ٢ ص ٧٥ ح ١٣١٣.
- وقد عبر ابن عمرو بكل من الجزء والحزب على ما حكاه عنه أبو عبيد ص ٤٧ وص ٩٣، ويأتي في أحزاب المصحف.
- وقد ورد نحو من أثر عمر مرفوعاً، فقد أخرج مسلم بشرح النووي ج ٢ ص ٤٠٠ الأثر فقال: (عن السائب بن يزيد وعبيد الله بن عبد الله، أخبراه عن عبد الرحمن بن عبد القاري، قال سمعت عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله ﷺ: «من نام عن حزبه أو عن شيء منه فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل»). وابن عبد القاري هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد القاري من بني قارة، وكان عامل عمر بن الخطاب على بيت المال، مات سنة ثمان وثمانين وله ثمان وسبعون سنة. كذا عرفه أبو حاتم محمد بن حبان البستي في كتابه مشاهير علماء الأمصار ص ٧١ رقم الترجمة ٤٩١، وذكر الخزرجي في الخلاصة ص ٢٣١ أن وفاة ابن عبد القاري ت ٨٠ هـ عن ٧٨ سنة.
- وقال النووي بشرح صحيح مسلم ج ٢ ص ٤٠٠: (القاري بتشديد الياء، منسوب إلى القارة - القبيلة المعروفة - سبق بيانها عدة مرات.

## احترام المصحف

أجمع أهل العلم من السلف والخلف على وجوب احترام المصحف وتعظيمه وتكريمه، لكونه أجل كتاب في الوجود. كما أجمعوا على حرمة امتهانه، وأفتوا بكفر من تعدد إلقائه في قاذورة استخفافاً<sup>(١٨٨)</sup>.

ثم اختلفوا في كفر من تعدد صوراً أخرى من الامتهان كدوسه ووضع الرجل عليه ورميه على الأرض إستخفافاً به وتمزيقه عبثاً.

واختلفوا أيضاً في مشروعية بعض الصور التي يعدها العرف ضرورياً من التكريم والاحترام، كالتقبيل للمصحف، والقيام له، وتحليلته بالنقدين، وكتابته بهما وتطيينه، وصيانتها عن أن يوضع عليه نحو محبرة أو كتاب أو ثوب أو غير ذلك من سائر الأعيان.

كما اختلف أهل العلم في كون الطهارة من الأحداث شرطاً لمس المصحف

---

(١٨٨) الفروق للقرافي ج١ ص١٢٣، ج٢ ص٢١٧، ج٣ ص١٢، قواعد الأحكام لابن عبد السلام ج١ ص١٩، مجموع فتاوى ابن تيمية ج١٢ ص٣٨٢ وص٤٤٩ وص٥٧٧، الآداب الشرعية لابن مفلح ج٢ ص٢٩٧ وص٢٩٨، والفروع له ج١ ص١٩٣، ج٦ ص١٦٨، أسنى المطالب شرح روض الطالب للأنصاري ج٤ ص١١٦، فتح الوهاب له ج٢ ص١٥٥، التبيان للنووي ص٢٣٢، الفتاوى الكبرى للهيتمي ج١ ص٢٩٠، وتحفة المحتاج للهيتمي وحواشيه ج١ ص١٦٠ وص١٦١، ج٩ ص٩٠ وص٩١ وص٩٣، الخرشي والعدوي عليه ج٨ ص٦٢ وص٦٣، حاشية ابن عابدين ج٣ ص٢٨٤، كشاف القناع للبهوتي ج١ ص١٥٦، ج٦ ص١٦٨، وشرح المتهنى ج١ ص٧٢، مطالب أولي النهى ج١ ص١٥٦ وص١٥٧، وفتح العلي المالك للقاضي عليش ج٢ ص٣٥٧، وانظر مقدمة مشكل الحديث وبيانه لابن فورك حيث روى أن الإمام أبا بكر بن فورك ما نام في بيت فيه مصحف.

ومقتضى من مقتضيات احترامه على تفصيل في هذه المسائل وغيرها يأتي في مواضعه من هذا البحث مبسوطاً. وقد بالغ أقوام في التورع، وسلكوا في احترام المصاحف مسالك هي غاية في التكلف، بل قد تعدوا ضرباً من الورع المظلم، فمن ذلك ما حكاه القرطبي في تذكاره حين قال: (قال بعض السلف: ما دخلت بيتاً منذ ثلاثين سنة وفيه مصحف إلا وأنا على وضوء. وكان بعضهم إذا كان في بيت فيه المصحف لم ينم تلك الليلة مخافة أن يخرج منه ريح في بيت فيه مصحف) (١٨٩).

ولا يخفى أن هذا مخالف لما كان عليه الصحابة من وضع مصاحفهم في بيوتهم التي كانوا ينامون فيها، ويقاربون فيها نسائهم من غير أن يجدوا في ذلك حرجاً. وقد كان أكثرهم يقيم في بيت صغير لا تتعدد منازلها، ولا تتسع أرجاؤه، وذلك لزهد بعضهم، فضلاً عن فقر أكثرهم، ولم تكن تلك البيوت الصغيرة تخلو من المصاحف، بل كان أكثرهم يبقي مصحفه منشوراً لا يكاد يطبقه لكثرة تعاوده له ونظره فيه. على ما سيأتي بيانه في مسألة النظر في المصحف من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

## الاحتساب في كتابة المصاحف

أخرج ابن أبي داود في المصاحف، والبيهقي في السنن واللفظ له، عن ابن عباس قال: (كانت المصاحف لا تباع، كان الرجل يأتي بورقه عند النبي ﷺ فيقوم الرجل فيحتسب فيكتب، ثم يقوم آخر فيكتب حتى يفرغ من المصحف) (١٩٠).

وعقد ابن أبي داود باباً في الإحتساب في كتابة المصاحف، قال: (حدثنا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج قال: قال عطاء: لم يكن من مضى يبيعون المصاحف إنما حدث ذلك الآن، إنما كانوا يحتسبون بمصاحفهم في الحجر، فيقول أحدهم للرجل إذا كان كاتباً وهو يطوف: إذا فرغت يا فلان تعالي فاكتب لي. قال: فيكتب الصفح وما كان من ذلك حتى يفرغ من مصحفه).

وروى ابن أبي داود أيضاً، قال: (حدثنا عبد الله بن سعيد، حدثنا عائذ عن أشعث عن ابن سيرين، قال: كانوا يكرهون بيع المصاحف وكتابتها والأجر عليها، وكانوا يكرهون أن يأخذوا الأجر على تعليم الكتاب. قلت كيف كانوا يصنعون؟).

---

(١٩٠) أثر ابن عباس أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ١٨٦، قال: (حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد قال: أخبرنا أبو بكر الكلبي، حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن حسين، قال: كانت المصاحف لا تباع، قال: وكان الرجل يجيء بورقه عند المنبر فيقول: من الرجل يحتسب فيكتب لي؟. ثم يأتي الآخر فيكتب حتى يتم المصحف).

وأخرج البيهقي في السنن ج ١ ص ١٦ عن جعفر بن أحمد بن سنان ثنا محمد بن عبيد الله بن بريع ثنا الفضل بن العلاء ثنا جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس فذكر الحديث. وقال الألباني في الإرواء ج ٥ ص ١٣٨ إثر ذكره لأثر البيهقي هذا: لكنني لم أعرف جعفر بن أحمد وشيخه محمد ابن عبيد الله.

قال: يحتسبون في ذلك الخير<sup>(١٩١)</sup>.

وقال أبو العباس بن تيمية: (كتابة القرآن والأحاديث الثابتة من أعظم القرب، وكذلك إذا كتبها لبيعها: «إن الله يدخل بالسهم الواحد الجنة ثلاثة: صانعه، والرامي به، والممد به»<sup>(١٩٢)</sup>).

---

(١٩١) المصاحف لابن أبي داود ص ١٩٤، ص ١٩٢.

(١٩٢) حديث «إن الله يدخل بالسهم الواحد.....» أخرجه الإمام أحمد في المسند ج ٤ ص ١٤٤ وص ١٤٦ وص ١٤٨ وص ١٥٤، والدارمي ج ٢ ص ٢٠٤، وابن خزيمة ٢٤٧٨، والترمذي ١٦٨٧، والطبراني في الكبير ج ١٧ ص ٣٤١، وغيرهم من حديث عقبة بن عامر وجمع من الصحابة والتابعين. وراجع مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٣ ص ٣٨٥، ج ١٨ ص ٧٥ وص ٧٦.

## إحراق المصحف

لا خلاف بين أهل العلم في تحريم إحراق المصحف على وجه الاستخفاف، بل قد صرح بعضهم بكون ذلك ردةً وكفرًا من مرتكبيه<sup>(١٩٣)</sup>. أما إذا كان تحريق المصحف قد اقتضته مصلحة شرعية راجحة، فإن جمهور أهل العلم على القول بجواز إحراقه، لأن عثمان رضي الله عنه أمر بتحريق ما خالف المصحف الإمام، وكان ذلك بمحضر من الصحابة على ما في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وقد أخرجه البخاري وغيره في قصة جمع القرآن<sup>(١٩٤)</sup>، وقد مضى مستوفاً في غير موضع من هذا البحث<sup>(١٩٥)</sup>. لكن طائفة من أهل العلم قد ذهبت إلى القول بمنع إحراق المصاحف، وهو الذي صرح به شمس الأئمة السرخسي من فقهاء الحنفية في شرحه على كتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني<sup>(١٩٦)</sup>، وإليه ميل الحارث المحاسبي على ما في البرهان<sup>(١٩٧)</sup>.

---

(١٩٣) الخرخشي والعدوي عليه ج ٨ ص ٦٣، وراجع مسألة إتلاف المصاحف، والحاشية (١٠٣).

(١٩٤) راجع الحاشية رقم (١٨)، والحاشية رقم (١٠٥)، وفتح الباري ج ٩ ص ١١ ح ٤٩٨٧ ص ١٦ وص ٢٠، والمصاحف لابن أبي داود ص ٢٤.

(١٩٥) الحاشيتان رقم (١٨)، ورقم (١٠٥).

(١٩٦) كتاب السير الكبير وشرحه ج ٣ ص ١٠٤٩ وص ١٠٥٠، وقد مضى بتمامه في الحاشية (١٠٦) من هذا البحث.

(١٩٧) قال المحاسبي: (وأما قولهم: أنه أحرق المصاحف، فإنه غير ثابت، ولو ثبت لوجب حمله على أنه أحرق مصاحف قد أودعت ما لا يحل قراءته)، وفي الجملة أنه إمام عدل غير معاند ولا طاعن في التنزيل، ولم يحرق إلا ما يجب إحراقه، ولهذا لم ينكر عليه أحد ذلك، بل رضوه وعدوها من مناقبه، حتى قال علي: (لو وليت ما ولي عثمان لعملت بالمصاحف ما =

كما ذهب إلى القول بمنع إحراق المصاحف بالنار القاضي حسين المروزي من أئمة الشافعية<sup>(١٩٨)</sup>، وهو اختيار جمال الدين يوسف بن عبد الهادي الحنبلي<sup>(١٩٩)</sup>.

والقول بكراهة إحراق المصاحف هو مقتضى ما حكى عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه من امتناعه عن إحراق الكتاب الذي وقع في الغنائم يوم فتح تستر قائلاً: (لولا إني أخاف أن يكون فيه ذكر الله عز وجل لأحرقته)<sup>(٢٠٠)</sup>.

وعن إبراهيم النخعي أنه كان يكره حرق الصحف إذا كان فيها ذكر الله. أخرجها عبد الرزاق في مصنفه<sup>(٢٠١)</sup>. فظاهرها كراهة إحراق المصاحف من طريق الأولى. وقد مر في مسألة إتلاف المصاحف من هذا البحث سرد للنقول المتضمنة لنصوص مجوزي إحراق المصاحف للمصلحة، وهم الجمهور، ونصوص مانعي الإحراق، ووجه كل مذهب<sup>(٢٠٢)</sup> مما أغنى عن إعادته هنا ..

---

= عمل). وقد حكى الزركشي في البرهان ج١ ص ٣٣٢ إلى ص ٣٣٤ كلام المحاسبي هذا منقولاً من كتاب فهم السنن له، وقد نوه الزركشي في آخره عن تصرفه في النص إذ ختمه بقوله: (انتهى ملخصاً).

(١٩٨) على ما في البرهان للزركشي ج٢ ص ١٠٦ وص ١٠٧، والإتقان للسيوطي ج٢ ص ١٧٢، وتحفة المحتاج للهيتمي مع حواشيه ج١ ص ١٥٥ وص ١٥٦، وراجع الحاشية رقم (١٠٦) من هذا البحث.

(١٩٩) قال ابن عبد الهادي في مغني ذوي الأفهام ص ٢٥، وهو بصدد الكلام عن بعض أحكام المصاحف: (ولا تحرق بنار).

(٢٠٠) أثر أبي موسى أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج٨ ص ١١١، وراجع الحاشية (١٠٦) من البحث.

(٢٠١) اختيار إبراهيم النخعي أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج١١ ص ٤٢٥.

(٢٠٢) راجع تفسير القرطبي ج١ ص ١٥٤ وص ١٥٥، وفضائل القرآن لابن كثير ص ٤٠ وص ٤٥، وص ٤٦، والبرهان للزركشي ج٢ ص ١٠٦ وص ١٠٧، والإتقان للسيوطي ج٢ ص ١٧٢، وراجع الحاشيتين (١٠٥) و (١٠٦) من هذا البحث.



## أحزاب المصحف

والكلام على هذه المسألة يتناول أمرين اثنين:  
أحدهما: ماهية الحزب ومقداره.  
وثانيهما: حكم التعبير به عن طائفة من القرآن.

### ماهية الحزب:

تطلق لفظة حزب ويراد بها في اصطلاح القراء ونساخ المصاحف طائفة من القرآن يختلف مقدارها في عرف السلف عنه في عرف الخلف. فعلى حين كان السلف رضوان الله عليهم يحزبون القرآن سبعة أحزاب، صار الخلف يحزبونه ستين حزباً. فقد أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن، والإمام أحمد في المسند وغيرهما من حديث أوس بن حذيفة الثقفي، وفيه: (فقلنا لأصحاب رسول الله ﷺ أنه قد حدثنا أنه قد طرأ عليه حزبه من القرآن فكيف تحزبون القرآن؟. قالوا: نحزبه ثلاث سور، وخمس سور، وسبع سور، وتسع سور، وإحدى عشرة سورة، وثلاث عشرة سورة، وحزب المفصل ما بين «قاف» فأسفل) (٢٠٣).

### حكم التعبير بالحزب:

أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف قال: (حدثنا يعقوب بن سفيان،

---

(٢٠٣) أثر أوس بن حذيفة أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٩٢ ح [٢ - ٢٤]، والإمام أحمد في المسند ج ٤ ص ٣٤٣، والبرهان ج ١ ص ٣٤٥. وراجع في الكلام على هذا الحديث الحاشية رقم (١٨٤).

حدثنا ابن أبي مريم قال: أخبرنا يحيى بن أيوب قال: حدثني ابن الهاد قال: سألتني نافع بن جبير فقال: في كم تقرأ القرآن؟ فقلت: ما أحزبه. فقال نافع: لا تقل ما أحزبه، فإن رسول الله ﷺ كان يقول: «قرأت جزءاً من القرآن». قال: حسبت أنه ذكره عن المغيرة بن شعبة<sup>(٢٠٤)</sup>. فظاهره المنع من التعبير بالحزب، أو التحزيب، إلا أن ذلك معارض بجملته آثار تضمنت التعبير بالحزب أو التحزيب، كأثر أوس بن حذيفة الذي مر آنفاً.

وقد أخرج أبو عبيد بسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: (من فاته حزبه من الليل فقرأه حين تزول الشمس إلى صلاة الظهر فكأنه لم يفته، أو كأنه أدركه)<sup>(٢٠٥)</sup>.

وأخرج أبو عبيد في غير موضع من فضائل القرآن بسنده عن خيثمة قال: دخلت على عبد الله بن عمرو وهو يقرأ في المصحف، فقال: (هذا حزبي الذي أقرأ به الليلة)<sup>(٢٠٦)</sup>، وفي لفظ: (هذا جزئي ... إلخ)<sup>(٢٠٧)</sup>.

وروى أبو عبيد أيضاً نحو من ذلك عن جماعة من الصحابة كعقبة بن عامر، وابن عباس، وابن عمر، وعائشة، إلا أن في بعض هذه الروايات التعبير بالحزب، وفي بعضها التعبير بالجزء، والأمر الذي يعني أن للتسميتين أصلاً<sup>(٢٠٨)</sup>.

(٢٠٤) كتاب المصاحف لابن أبي داود ص ١٣١.

(٢٠٥) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٩٣ ح [٣ - ٢٤]، وأخرجه ابن المبارك في الزهد ص ٤٤٢، ومسلم شرح النووي ج ٢ ص ٤٠٠، وأبو داود في السنن ج ٢ ص ٧٥ ح ١٣١٣ مرفوعاً بلفظ: من نام عن حزبه، [ح ١٨٧].

(٢٠٦) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٤٧، وابن أبي شيبة في الفضائل ص ٥٣١، وابن كثير في فضائل القرآن ص ٦٧.

(٢٠٧) أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٩٢.

(٢٠٨) راجع صحيح مسلم في الصلاة حديث ٧٤٧، وأبي داود ج ٢ ص ٧٥ وما بعدها، والترمذي في الصلاة حديث ٥٨١، والنسائي وابن ماجه في الصلاة حديث ١٣٤٣ باب من نام عن حزبه، وراجع مسألة أجزاء المصحف من هذا البحث، وقد أخرج أبو عبيد في الفضائل ص ١٤٤ ح [١٠ - ٤٤] في هذا المعنى، قال: حدثنا أبو عبيد قال: حدثنا أبو أيوب الدمشقي عن محمد بن نمران عن سعيد بن بشير عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء، قال: «جزأ رسول الله ﷺ القرآن ثلاثة أجزاء، فقال: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ جزء منها». وقد أخرج هذا الأثر أيضاً أحمد ومسلم. وراجع الحاشية رقم ١٨٧ من هذا البحث.

## إخفاء المصحف حذراً من الرياء

عقد أبو عبيد في فضائل القرآن باباً في كتمان قراءة القرآن، وما يكره من ذلك وستره ونشره، وذكر فيه جملة آثار، ثم قال: (حدثنا الأشجعي عن سفيان بن سعيد عن سرية الربيع ابن خثيم قالت: كان عمل الربيع سرّاً كله، حتى إن الرجل ليدخل عليه وهو يقرأ في المصحف فيغطيه)<sup>(٢٠٩)</sup>. وروى أبو عبيد أيضاً قال: (حدثنا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم أنه كان يقرأ في المصحف؛ فاستأذن عليه إنسان، فغطاه، وقال: لا يرى هذا، أني أقرأ المصحف كل ساعة)<sup>(٢١٠)</sup>. والظاهر أن هذا النوع من الكتمان يحسن العدول عنه حين يتفشى هجر المصحف، وينشغل الناس عنه بغيره، ويكون إعلان وإظهار كثرة النظر في المصحف وطول ملازمته حافزاً «لهاجريه» على معاودة النظر فيه، وكثرة تعهده. وقد عقد البيهقي في مناقب الشافعي باباً [ما يستدل على حفظ الشافعي لكتاب الله]. قال: (دخل بعض فقهاء مصر على الشافعي رحمه الله تعالى المسجد وبين يديه المصحف، فقال: شغلكم الفقه عن القرآن، وإنني لأصلي العتمة وأضع المصحف في يدي فما أطبقه حتى الصبح)<sup>(٢١١)</sup>. وذكره الغزالي في الإحياء<sup>(٢١٢)</sup>.

---

(٢٠٩) فضائل القرآن لابن عبيد ص ٢٣٠ ح [٤ - ٥٩].

(٢١٠) أبو عبيد في الفضائل ص ٢٣٠ ح [٦ - ٥٩]، وابن أبي شيبة في المصنف ج ٢ ص ١٦٣، وابن مفلح في الأداب الشرعية ج ١ ص ٢٨١.

(٢١١) مناقب الشافعي للبيهقي ج ١ ص ٢٨١.

(٢١٢) إحياء علوم الدين لابن حامد الغزالي ج ١ ص ٣٢٩، وعبارته: (دخل بعض فقهاء مصر على الشافعي رضي الله عنه في السحر، وبين يديه مصحف، فقال له الشافعي: شغلكم الفكر عن القرآن، إني لأصلي العتمة وأضع المصحف بين يدي فما أطبقه حتى أصبح). ونقل الزركشي في البرهان ج ٢ ص ٩٣ قصة الإمام الشافعي هذه، وعزاها إلى البيهقي.

## إدخال المصحف في أماكن التخلي ونحوها...

لا خلاف بين أهل العلم في حظر إدخال المصحف في أماكن التخلي لغير ضرورة، لكون الدخول بها مع انتفاء الضرورة ضرباً من الإمتحان للمصاحف، وإخلالاً بما يجب لها من التعظيم، ولما روي من نزعه عليه السلام خاتمه عند دخوله الخلاء<sup>(٢١٣)</sup>، صيانة لما عليه من الذكر. بيد أن تعبير أهل العلم عن هذا الحظر قد

---

(٢١٣) أخرج أبو داود في سننه ج١ ص ٢٥ ح ١٩، والترمذي في جامعه ج٣ ص ١٤٣ ح ١٨٠١، والنسائي ج٨ ص ١٧٨ وابن ماجة ج١ ص ١١٠ ح ٣٠٣، وابن حبان [الإحسان برتيب صحيح ابن حبان] ج٢ ص ٣٤٤ ح ١٤١٠، والحاكم ج١ ص ١٨٧ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء نزع خاتمه». وفي لفظ: «كان إذا دخل الخلاء وضع خاتمه، لأنه نقشه محمد رسول الله».

قال الحافظ في تلخيص الحبير ج١ ص ١٠٨: حديث: «أنه ﷺ كان إذا دخل الخلاء وضع خاتمه»، أخرجه أصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث الزهري عن أنس به. قال النسائي: هذا حديث غير محفوظ. وقال أبو داود: منكر. وذكر الدارقطني الاختلاف فيه، وأشار إلى شذوذه، وصححه الترمذي. وقال النووي: هذا مردود عليه، قاله في الخلاصة. وقال المنذري: الصواب عندي تصحيحه، فإن رواته ثقات أثبات. وتبعه أبو الفتح القشيري في آخر الإقتراح، وعلته أنه من رواية همام عن ابن جريج عن الزهري عن أنس، ورواته ثقات، لكن لم يخرج الشيخان رواية همام عن ابن جريج، وابن جريج قيل لم يسمعه من الزهري وإنما رواه عن زياد بن سعد عن الزهري بلفظ آخر. وقد رواه مع همام مع ذلك مرفوعاً يحيى ابن الضريس البجلي، ويحيى بن المتوكل، وأخرجهما الحاكم والدارقطني. وقد رواه عمرو بن عاصم وهو من الثقات عن همام موقوفاً على أنس، وأخرج له البيهقي شاهداً أو أشار إلى ضعفه ورجاله ثقات. ورواه الحاكم أيضاً ولفظه: «أن رسول الله ﷺ لبس خاتماً نقشه محمد رسول الله، فكان إذا دخل الخلاء وضعه». وله شاهد من حديث ابن عباس رواه الجوزقاني في الأحاديث الضعيفة، وينظر في سنده فإن رجاله ثقات إلا محمد بن إبراهيم الرازي، فإنه متروك. أ.هـ كلام الحافظ في التلخيص. وعنه المباركفوري في تحفة الأحوذى ج٥ ص ٤٢٧، =

اختلف، فمنهم من عبر عنه بالتحريم حتى قال بعض المحققين منهم، بأنه لا يتوقف عن القول بالتحريم عاقل، وهو محمول على حال انتفاء الضرورة أو الحاجة، ويأتي في كلام المرداوي قريباً<sup>(٢١٤)</sup>، ومنهم من عبر بالكراهة، ومراده الكراهة التحريمية بناء على أصله في كل ما كان المانع فيه ظنياً، وهو صنيع فقهاء الحنفية<sup>(٢١٥)</sup>. ومنهم من عبر عنه بالكراهة، وأطلق كالشافعية، ولم يظهر لي وجه إطلاقه هذا، بل إن منهم من لم يقل يحظر إدخال المصحف إلى الخلاء لذات الإدخال، وإنما بنى القول بالحظر على كونه حملاً للمصحف حال الحدث، وهو ظاهر كلام الشمس الرملي في فتاويه<sup>(٢١٦)</sup>.

فعلى قول الجمهور يحرم الدخول بالمصحف إلى الخلاء، وأماكن قضاء الحاجة، سواء كان ذلك في البنيان أو خارجها، لاعتبار ذلك منافياً لما يجب من

= وقد أخرجه ابن المنذر في الأوسط ج ١ ص ٣٤٢، وقارن بنيل الأوطار للشوكاني ج ١ ص ٩٠ وص ٩١، وتخريج العدة في شرح العمدة في الفقه ص ٣٤ بتحقيق عبد الرزاق المهدي.

(٢١٤) الإنصاف للمرداوي ج ١ ص ٩٤. وراجع الحاشية (٢٢٢) من هذا البحث.

(٢١٥) مجمع الأنهر ج ١ ص ٢٦، ج ٢ ص ٥٢٣ وص ٥٢٤، وحاشية ابن عابدين ج ١ ص ١١٩ وص ١٢٠، ج ٥ ص ٢٩، وراجع الحاشية (٢١٧) من هذا البحث.

(٢١٦) أسنى المطالب ج ١ ص ٤٥، وتحفة المحتاج وحواشيه ج ١ ص ١٥٩ وص ١٦٠، ونهاية المحتاج وحواشيه ج ١ ص ١٣٢ وص ١٣٣. قال الشهاب الرملي في حاشيته على أسنى المطالب: قلت، الوجه تحريم استصحاب المصحف ونحوه من غير ضرورة، لأنه يحمله مع الحدث، ويعرضه للأذى، ولما فيه من عدم توقير القرآن، ويحمل كلامهم على ما لا يحرم على المحدث حمله، كالدرهم والخاتم وما تعم البلوى بحمله. أ.هـ. لكن الشوبري في تجريده قال: قال شيخنا: أما حمله مع الحدث فليس الكلام فيه، إذ هو خارج عن صورة المسئلة، إنما الكلام في حمله في هذا المحل لذاته، وإلا وجه عدم الحرمة أ.هـ.

وفي فتاوى الشمس الرملي بهامش الكبرى ج ١ ص ٣٤ وص ٣٥: (سئل عن رجل دخل الخلاء بمصحف، هل يحرم عليه ذلك أم لا ؟. فأجاب: بأنه لا يحرم دخوله به خلافاً لبعضهم، لكنه يأثم بحمله حال حدثه من غير ضرورة تقتضيه).

وفي الفتاوى الكبرى للهيتمي ج ١ ص ٣٥: سئل هل يكره لداخل الخلاء حمل ما كتب عليه ذكر، وهل يعم ما إذا قصد حمل الأمتعة فقط، أو لا كحمل المصحف في أمتعة ؟. فأجاب: بأن الأوجه الفرق بأن المحدث إنما منع من الحمل المخل بالتعظيم، ولا إخلال إذا كان المصحف تابعاً ومناطاً، الكراهة هنا استصحاب ما عليه الذكر وإدخاله المكان الخسيس المقتضي لامتئانه والإخلال بتعظيمه، وذلك حاصل وإن لم يقصده.

التعظيم للمصحف، ويعد استخفافاً به ما لم تدع إلى ذلك ضرورة، كخوف ضياع، أو وقوع بيد من ينتهكه من كافر، أو مجنون، أو ما في حكمه، كطفل وبهيمة، أو خوف غرق، أو حرق مثلاً. قالوا: فإذا وجب نزع خاتم<sup>(٢١٧)</sup> عليه مكتوب ذكر، وتعينت تنحيته عند دخول الخلاء صيانة لذكر الله عز وجل عن الامتهان، فلأن يجب ذلك في حق المصحف من طريق الأولى.

وقد ذهب إلى القول بتحريم إدخال المصاحف إلى أماكن التخلي ما لم تدع إلى ذلك ضرورة جمهور أهل العلم، كما سلف، وهو مقتضى كلام فقهاء الحنفية<sup>(٢١٨)</sup>، وبه صرح فقهاء المالكية<sup>(٢١٩)</sup>، ومال إليه الأذرعى والرملي من

---

(٢١٧) القول بوجوب نزع الخاتم وتنحيته عند دخول الخلاء هو الذي صرح به شمس الأئمة السرخسي في شرح السير الكبير ج٥ ص ٢٠٨٦، وهو بصدد الكلام عن سمة الدواب بالذكر، ونص محمد على نفي البأس في ذلك، ولو تمرغت عليه لعدم القصد في الامتهان. قال السرخسي: (وهذا يبين لك الجواب في مسألة أخرى، وهو أن الرجل إذا كان له خاتم مكتوب عليه اسم من أسماء الله تعالى، فإن جواب العلماء أنه يكره له أن يدخل الخلاء والخاتم في أصبعه، أو أن يأتي أهله معه، بل الواجب عليه أن ينزعه من أصبعه تعظيماً لاسم الله تعالى. وفيما ذكر هاهنا دليل على أنه لا يكره أن يدخل الخلاء، أو أن يأتي أهله وهو متختم بذلك الخاتم، ولكن جواب العلماء على ما بيناه).

وقد صرح غير واحد من فقهاء الحنفية بكراهة دخول الخلاء بالخاتم فيه مكتوب الذكر، كصاحب الهداية وشرحها على ما في الفتح ج١ ص ٢٤، والبنية ج١ ص ١٩٠ وص ٧٥٩، وأصحاب الفتاوى كالأخانية ج٣ ص ٤٢٤، والبرزازية ج٤ ص ٤١، والهندية ج١ ص ٥٠، ج٥ ص ٣٢٣ وص ٣٣٥، وشرح الملتقى كمجمع الأنهر ج١ ص ٢٦، وقد صرح في ج٢ ص ٥٢٣ وص ٥٢٤ بكون الكراهة تحريرية. وقارن بحاشية ابن عابدين ج١ ص ١١٩ وص ١٢٠، ج٥ ص ٢٩ وما بعدها.

(٢١٨) راجع الحاشية (٢١٧).

(٢١٩) صرح العدوي على الخرخشي ج١ ص ١٤٥ بأنه يجب تنحية القرآن عند دخول الخلاء، فيجب تنحية كامل مصحف ولو مستوراً، وهذا ما لم تدع ضرورة من ارتياح أو خوف ضياع فيجوز، ويكره الدخول في محل الخلاء بشيء فيه قرآن أو ذكر غير مستور، ما لم تدع إلى ذلك ضرورة كما تقدم ولو غير مستور، خلافاً لعب. ويجوز التحرز ببعض قرآن مستور لا بجميعة فيما يظهر، وفي شرح شب، وانظر لوجعل المصحف كاملاً حرزاً هل يجوز دخول الخلاء بالسائر أم لا ؟.

وقارن بحاشية الدسوقي ج١ ص ١٠٧، والزرقاني على خليل ج١ ص ٧٨، ومنح الجليل ج١ ص ١٠١.

الشافعية<sup>(٢٢٠)</sup>، وهو الذي صرح به أصحابنا الحنابلة<sup>(٢٢١)</sup>، حتى قال المرداوي وهو من محققهم: (قلت: أما دخول الخلاء بمصحف من غير حاجة فلا شك في تحريمه قطعاً ولا يتوقف في هذا عاقل)<sup>(٢٢٢)</sup>.

بل صرح بعض الفقهاء بتحريم إدخال المصحف إلى الخلاء، وما في حكمه: يستوي فيه حال قاصد قضاء الحاجة، وحال من دخله لغرض آخر كأخذ شيء منه مثلاً<sup>(٢٢٣)</sup>، بل ألحق بعضهم بالحكم المذكور حكم كل مكان دنيء كحمام، وفندق، وملهى، وبيت ظالم، وزريبة حيوان، واسطبل مثلاً<sup>(٢٢٤)</sup>، إذ يعد إدخال المصحف في هذه وأمثالها ضرباً من الامتهان للمصحف.

وفرق بعض الفقهاء بين المصحف الكامل وبين ما كتب منه في نحو صحيفة، وكالمكتوب على الدراهم، والتعاويذ، فمنعه فريق قياساً على المصحف، ورخص فيه آخرون لعموم البلوى، ومشقة التحرز، ولوجود هذه الأشياء مع معظم الناس في غالب أوقاتهم وحاجتهم الماسة إلى حملها في أكثر أحيانهم<sup>(٢٢٥)</sup>. وفرت طائفة ثالثة بين ما

---

(٢٢٠) قال في المنهاج: (ولا يحل ذكر الله، وجعل الهيتمي منه مكتوب القرآن، واختار القول بكراهة الدخول بما ذكر، ثم قال: ومال الأذري وغيره إلى الوجه المحرم لإدخال المصحف الخلاء بلا ضرورة وهو قوي المدرك. قال العبادي: «قوله وهو قوي المدرك» أي لا النفل. قال الشرواني عبارة الكردي: لكن المنقول الكراهة والمذهب نقل أ.هـ) بتصرف. راجع تحفة المحتاج وحواشيه ج ١ ص ١٥٩ وص ١٦١، ونهاية المحتاج وحواشيه ج ١ ص ١٣٢، وراجع حاشية الرملي على أسنى المطالب ج ١ ص ٤٥ وص ٤٦.

(٢٢١) الهداية لأبي الخطاب ج ١ ص ٨، والتذكرة لابن عقيل ورقة ٤ ب، والمغني ج ١ ص ١٥٨، وهو مفهوم من استثنائه الدرهم والخاتم، وشرح الزركشي ج ١ ص ٢٢٧، وشرح العملة لابن تيمية ج ١ ص ١٤٠ وص ١٤١، واختياراته للبعلي ص ٣٩، والفروع ج ١ ص ١١٣، وتصحيح الفروع ج ١ ص ١١٣ عن الخواتيم لابن رجب، والإنصاف ج ١ ص ٩٤، وكشاف القناع ج ١ ص ٦٤.

(٢٢٢) الإنصاف ج ١ ص ٩٤.

(٢٢٣) أسنى المطالب ج ١ ص ٤٥، والشرواني على التحفة ج ١ ص ١٥٩، والشبرايملي على النهاية ج ١ ص ١٣٢.

(٢٢٤) الفواكه الدواني ج ٢ ص ٤٠٥، وبلغة السالك ج ١ ص ١٠١، وأسنى المطالب ج ١ ص ٤٥، وحاشية ابن عابدين ج ١ ص ١٢٢.

(٢٢٥) المصنف لعبد الرزاق ج ١ ص ٣٤٤، ومصنف ابن أبي شيبة ج ١ ص ١١٣، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٨١، والمغني ج ١ ص ١٥٨ وص ١٥٩، وحلية العلماء للشاشي =

كان منها بساير كالجيب مثلاً، وبين ما كان مكشوفاً، فأجازته في الأولى ومنعته في الثانية، على أن الجميع قد اتفقوا في استحباب تنحيها عند الدخول إلى المواطن المذكورة<sup>(٢٢٦)</sup>، إجلالاً لذكر الله وإيفاءً ومراعاةً لما يستحقه من التعظيم والتكريم. والله أعلم بالصواب.

---

= جا ١ ص ١٩٩ و ص ٢٠١، والمجموع ج ٢ ص ٧١ للنووي، والفروع ج ١ ص ١١٣، والإنصاف ج ١ ص ٩٤، وحاشية الدسوقي ج ١ ص ١٢٥، ومجمع الأنهر ج ١ ص ٢٦، وراجع الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٣٤.

(٢٢٦) روضة الطالبين ج ١ ص ٦٦، والخرشي ج ١ ص ٩٨ و ص ٩٩، والعدوي عليه ج ٢ ص ٣٥٠ و ص ٣٥٨، والدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ١٢٥.



## إدخال المصحف في القبر

صرح غير واحد من أهل العلم بتحريم إدخال المصحف في القبر، لكون ذلك بدعة في الدين، إذ لم ينقل عن السلف أنهم فعلوه، هذا والقبر جديد لم يدفن فيه أحد، أما إن دفن المصحف مع الميت في القبر، فوجه الحرمة فيه أظهر لما في هذا الصنيع من تعريض المصحف للتلوث بصديد الميت إذا انفجر، حتى أفتى بعض أهل العلم بوجوب نبش القبر إذا دفن فيه مصحف، لاسيما إذا طمع بالانتفاع بالمصحف، بأن يخرج سليماً، وأمن من كشف عورة الميت. وأفتى بعضهم أيضاً بعدم إنفاذ وصية من أوصى بدفن المصحف معه، أو شيء من كتبه، لأن تنفيذ الوصية والحالة هذه يؤول إلى امتهان القرآن وذكر الله وتلوّثهما. وهذا أمرٌ محرم، فإذا أضيف إليه جانب الابتداع في ذلك كان التحريم من وجهين، وسيأتي في مسألة وضع المصحف على بطن الميت، والوصية بدفنه مع الميت، ووضعه بين أكفانه، طائفة من النقول عن أهل العلم، والنصوص عن أهل التحقيق في المنع من ذلك وتحريمه إذا غلب على الظن تعرض المصحف معه للتلوث<sup>(٢٢٧)</sup>.

---

(٢٢٧) المعيار المعرب للونشريسي ج١ ص ٣١٩، ج٩ ص ٣٩٤ وص ٣٩٥، وانظر في منع كتابة القرآن والذكر على بدن الميت وأكفانه، الفتاوى الكبرى للهيتمي ج٢ ص ٦ وص ١٢ وص ١٣، والفتاوى الحديثة له ص ١٦٥، وتحفة المحتاج لابن حجر أيضاً ج٣ ص ١٢٧، وحاشية الجمل على المنهج ج٢ ص ١٦٢، وقلوب ج١ ص ٣٢٩، وحاشية ابن عابدين ج١ ص ٦٧٠ ج٢ ص ١٢، ومطالب أولي النهى ج١ ص ٨٧٣ وص ٨٧٤. قال البلباني من أصحابنا الحنابلة: [وأفتى ابن الصلاح من الشافعية بتحريم كتابة قرآن على كفن خوف تنجيس بتفسخ الميت، وقواعدنا معشر الحنابلة تقتضيه - أي تحريم الكتابة على الكفن - لما يترتب عليه من التنجيس المؤدي لامتهان القرآن]. أ.هـ كلام البلباني في المطالب.

وراجع مسألة الكتابة على بدن الميت وأكفانه في المبسوط في أحكام الكتابة وحجية الخطوط لمملي هذا البحث .. عفا الله عنه.

## إدخال المصحف في المقبرة

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن الرجل يحمل معه المصحف إلى القبر يقرأ عليه؟ قال: هذه بدعة. قلت لأبي: وإن كان يحفظ القرآن، يقرأ؟ قال: لا<sup>(٢٢٨)</sup>. وقد ذكر هذه الرواية صاحب الفروع بلفظ: سأله عبد الله يحمل مصحفاً إلى القبر فيقرأ عليه؟ قال: بدعة<sup>(٢٢٩)</sup>.

قال أبو العباس بن تيمية: (وأما جعل المصحف عند القبور لمن يقصد قراءة القرآن هناك وتلاوته فبدعة منكرة لم يفعله أحد من السلف، بل هي تدخل في معنى اتخاذ المساجد على القبور، ولا نزاع بين السلف والأئمة في النهي عن اتخاذ القبور مساجد)<sup>(٢٣٠)</sup>.

---

(٢٢٨) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله ج٢ ص ٤٩٥ مسألة ٦٩٢ تحقيق د/ علي سليمان المهنا، وانظر مسألة رقم ٦٩١ في اختلاف الأصحاب في مسألة القراءة مطلقاً على القبر، وانظر في مسألة القراءة أيضاً كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى ج١ ص ٢١٢، والمغني ج٢ ص ٤٢٤، وانظر في أصل المسألة تفسير المنار ج٨ ص ٢٦٧، وأحكام الجنازات للألباني ص ٢٦٢ فقرة ١٨١، ١٨٢.

(٢٢٩) الفروع لابن مفلح ج٢ ص ٣٠٥، ومطالب أولي النهى ج١ ص ٨٤٠.  
(٢٣٠) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ج١ ص ١٧٤، ومجموع الفتاوى ج٤ ص ٢٤١ ص ٣٠١ و ص ٣٠٢، واختيار شيخ الإسلام للبعلي ص ٩١، وكشاف القناع ج١ ص ١٥٥، ومختصر الفتاوى المصرية ص ٢٦٥ و ص ٢٦٦.

## إرث المصحف

لأهل العلم في توريث المصحف قولان في الجملة: أحدهما أن المصحف لا يورث، وإنما يكون للذي يقرأ من أهل البيت، وهو الذي حكاه النخعي عن السلف، فقد روى عبد الرزاق وأبو عبيد وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن أبي داود والبيهقي عن إبراهيم النخعي أنه قال: (كان يقال لا يورث المصحف، إنما هو لقراء أهل البيت)<sup>(٢٣١)</sup>.

والقول بعدم توريث المصحف هو اختيار طائفة من فقهاء الحنفية، فعندهم تمكن الوراثة من الانتفاع بالمصحف بالمهاياة، إذ تمتنع قسمة المصحف. قالوا: فلو كان مصحف لواحد وسهم من ثلاثة وثلاثين سهماً منه للآخر، فإنه يعطى يوماً من ثلاثة وثلاثين يوماً حتى ينتفع. كذا في الهندية<sup>(٢٣٢)</sup>. فعليه لا يباع المصحف.

---

(٢٣١) أخرج عبد الرزاق في المصنف ج٤ ص ٣٢٢ ح ٧٩٤١، وأبو عبيد في الفضائل ص ٢٤٣ وص ٢٤٤ ح [٥ - ٦٥] ح [٣ - ٦٦]، وسعيد بن منصور في التفسير ج٢ ص ٣٠٤ ح ٨٣، وابن أبي شيبة في المصنف ج٢ ص ٤٩٧ وص ٤٩٨، ج١٠ ص ٥٤٩ ح ١٠٢٩٧، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٩٠ وص ١٩٥ وص ١٩٦ وص ٢٢٣ وص ٢٢٤، والبيهقي في شعب الإيمان ج٥ ص ٥٩٩. واللفظ لسعيد بن منصور: [أنا أبو عوانة، عن مغيرة عن إبراهيم قال: (كان يقال يكره بيع القرآن، وشراؤه، وكتابته على الأجر، وكان يقال: لا يورث المصحف، إنما هو لقراء أهل البيت، وكان يكره أن يحلى المصحف، وأن يعشر أو يصغر، قال: وكان يقال عظموا القرآن، ولا تخلطوا به ما ليس منه، وكان يكره أن يكتب بالذهب، أو يعلم عند رؤس الآي، قال: وكان يقال جردوا القرآن).

(٢٣٢) جاء في الفتاوى الهندية ج٥ ص ٢٠٨: (وفي مختصر جواهر زاده ولا تقسم القوس والسرّج ولا المصحف كذا في التارخانية). إلى أن قال في ص ٢١٤: (لا تقسم الكتب بين الورثة، =

في التركة ولو لم يكن في الورثة من يقرأ في الحال، بل يحبس المصحف للقارئ منهم ولو في المال، لكن الحصكفي من فقهاء الحنفية قد عبر عن هذا الاختيار بقيل إشارة منه إلى تضعيف<sup>(٢٣٣)</sup>.

وذهب جمهور أهل العلم إلى القول بتورث المصحف لما روي عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «سبع يجري للعبد أجرهن بعد موته وهو في قبره» الحديث، وفيه: «أو ورث مصحفاً»<sup>(٢٣٤)</sup>. وروى أبو هريرة رضي الله عنه نحوه<sup>(٢٣٥)</sup>.

= ولكن ينتفع بها كل واحد بالمهاياة، ولو أراد واحد من الورثة أن يقسم بالأوراق ليس له ذلك، ولا يسمع هذا الكلام منه، ولا تقسم بوجه من الوجوه ولو كان صندوق قرآن ليس له ذلك أيضاً وإن تراضوا جميعاً فالقاضي لا يأمر بذلك، ولو كان مصحف لواحد وسهم من ثلاثة وثلاثين سهماً منه للأخر فإنه يعطى يوماً من ثلاثة وثلاثين يوماً حتى ينتفع، ولو كان كتاباً ذا مجلدات كثيرة كشرح المبسوط فإنه لا يقسم أيضاً ولا سبيل إلى القسمة في ذلك، وكذا في كل جنس مختلف، ولا يأمر الحاكم بذلك، ولو تراضوا أن تقوم الكتب ويأخذ كل واحد بعضها بالقيمة بالتراضي يجوز وإلا فلا. كذا في جواهر الفتاوى. وانظر في تعريف المهاياة الحاشية رقم (٤٥٨) من هذا البحث.

(٢٣٣) وانظر كلام الحصكفي بالدر في حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٤٨٦ وص ١٦٦ في إرث الكتب.  
(٢٣٤) أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف ص ٢٢٣ وص ٢٢٤ والبخاري وسمويه واللفظ لابن أبي داود قال: (حدثنا عبد الله، حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثنا إبراهيم النخعي عن عبد الرحمن بن هاني، حدثنا العزمي عن قتادة عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «سبع يجري للعبد أجرهن بعد موته وهو في قبره، من علم علماً أو أكرى نهراً أو حفر بئراً أو غرس نخلاً أو بنى مسجداً أو ترك ولداً يستغفر له بعد موته أو ورث مصحفاً». قد أورد حديث أنس هذا في صحيح الجامع الصغير وزياداته ج ٣ ص ٢٠١ ح ٣٥٩٦ معزواً إلى البزار وسمويه. وقال الألباني «حسن» تخريج الترغيب ج ١ ص ٥٥، ج ٢ ص ٥٢.

(٢٣٥) حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجة في سننه ج ١ ص ٨٨ ح ٢٤٢، قال: (حدثنا محمد بن يحيى، ثنا محمد بن وهب بن عطية، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا مرزوق ابن أبي الهذيل، حدثني الزهري حدثني أبو عبد الله الأغر عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته، علماً علمه ونشره، ولداً صالحاً تركه، ومصحفاً ورثه، أو مسجداً بناه، أو بيتاً لابن السبيل بناه، أو نهراً أجراه، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته، يلحقه من بعد موته»). وانظر في حديث أبي هريرة أيضاً صحيح الترغيب ج ١ ص ٣٦ ح ٧٤.

قال الألباني «حسن» ورواه ابن ماجة بإسناد حسن، والبيهقي في شعب الإيمان. وأورده في مشكاة المصابيح أيضاً ح ٢٥٤.

قالوا فهما نص في المطلوب. وقال الحصكفي في الدر: (ويستحق الإرث ولو لمصحف به يفتى، وقيل لا يورث، وإنما هو للقارئ من ولديه صيرفية)<sup>(٢٣٦)</sup>.

وقال ابن رشد في البيان: (سئل مالك عن رجل توفي وأوصى إلى رجل وترك من الورثة ابناً صغيراً وثلاث بنات، وأمه وزوجته، وترك مصحفاً قيمته خمسة وعشرون ديناراً، أترى أن يستخلصه الوصي للغلام؟. فقال: إني لست أدري ما تركه الميت. فقيل له: أموال عظام من أصول وغيرها. فقال: ما سن الغلام؟. فقيل: ابن ست سنين. فقال: ما أرى بذلك بأساً أن يستخلصه للغلام.

وقد كان من أمر الناس أن يحبس لولد الميت هذا وما أشبهه: السيف والمصحف وما أشبههما، فلا أرى بأساً أن يستخلصه له. فقيل له: أيستخلصه للغلام والجواري، فإنهن ربما علمن القراءة في المصاحف؟. فقال: أحب إلي أن يستخلصه للغلام وحده، وهذا من خير ما يشتري له، إن بلغ فاحتاج إلى ثمنه وجد به ثمناً، فأرى له أن يستخلصه له، ولا أرى بذلك بأساً).

قال محمد بن رشد: (هذا بين على ما قاله، لأنه من النظر لليتيم الذي لا يخفى وجهه)<sup>(٢٣٧)</sup>.

قال صالح عفا الله عنه: لم يظهر لي وجه تخصيص الغلام بالمصحف دون البنات مع احتمال كونهن قارئات.

وحكي الونشريسي في المعيار أن أبا عبد الله بن مرزوق قد أفتى بأنه لا يجبر الورثة على بيع ما ورثوا من كتب الفقه أو غيرها، ولو لم يكن لها في الحال من يقرؤها<sup>(٢٣٨)</sup>. فظاهر فتوى ابن مرزوق هذه أن المصحف لا يورث، فكأنه يخالف إمامه في ذلك.

والقول بتوريث المصحف هو مقتضى كلام أصحابنا الحنابلة<sup>(٢٣٩)</sup>، .....

---

(٢٣٦) الدر بحاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٤٨٦، وانظر أيضاً الحاشية ج ٥ ص ١٦٦ في إرث الكتب.

(٢٣٧) البيان والتحصيل ج ١٣ ص ٥٠ و ص ٥١.

(٢٣٨) المعيار المعرب ج ٥ ص ٩٧، ج ٦ ص ١٣٣، وراجع ج ٨ من المعيار ص ١٣٠ في جواب العقاباني في كيفية قسم الكتب العلمية إذا كانت فنوناً.

(٢٣٩) قال شيخ الإسلام أبو العباس بن تيمية في شرحه على العملة ج ١ ص ٣٨٦: (ولو ملك =

والشافعية<sup>(٢٤٠)</sup> في اعتبارهم الإرث سبباً من أسباب تملك المصحف في حق الكافر، وإن قالوا بوجوب إزالة ملكه عنه، فإذا قالوا بإرث الكافر للمصحف فالمسلم أولى. والله أعلم بالصواب.

---

= الذمي مصحفاً بالإرث ألزم بإزالة ملكه عنه، لأنهم يتدينون بانتهاكه وانتقاص حرمة). وراجع الإنصاف ج١ ص ٢٢٧، ج٤ ص ٢٨٠، وفيه: (تنبيه: محل الخلاف في ذلك: إذا كان مسلماً، فأما إذا كان كافراً: فلا يجوز بيعه له قولاً واحداً، وإن ملكه بإرث أو غيره ألزم بإزالة ملكه عنه. وتقدم التنبيه على ذلك في آخر نواقض الوضوء).

وانظر في تملك الكافر للمصحف بالإرث كشف القناع ج١ ص ١٥٤، ج٣ ص ١٤٤ وص ١٧٢، وفقه النوازل ج٢ ص ١٠٩.

(٢٤٠) أسنى المطالب ج٣ ص ١٦، وتحفة المحتاج وحواشيها ج٦ ص ٢٣٧. في إرثه قال الشرواني: (ويتصور ملكه له بأن كتبه أو ورثه من أبيه).

## أسباع المصحف

يرد ذكر أسباع المصحف أو أسباع القرآن، ويراد به تجزئة القرآن وتقسيمه إلى سبعة أقسام متساوية مع تحديد بداية كل سبع ونهايته بذكر السورة والآية والكلمة والحرف أحياناً، وقد يكون هذا التقسيم داخل مصحف واحد وفي ختمة واحده، وقد يكون كل سبع مستقلاً بجزء مفرد تسهيلاً لحمله وتيسيراً على الصغار خاصة. وقد مضى القول في ذلك مفصلاً في أتساع المصحف وأجزاء المصحف، والتنويه عن بعض المصادر التي اعتنت بهذا الجانب، ككتاب المصاحف لابن أبي داود<sup>(٢٤١)</sup>، وكتاب بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي<sup>(٢٤٢)</sup>، والبرهان للزركشي<sup>(٢٤٣)</sup>. كما وقد مرّ هناك النقل عن الفقهاء في حكم تجزئة المصاحف وتفريقها أسداساً وأسباعاً، وإنكار بعضهم لذلك، وهو الذي صرح به الإمام مالك<sup>(٢٤٤)</sup> لكونه من المحدثات على ما مرّ بيانه في أجزاء المصحف كما وقد مرّ أيضاً التصريح بنفي البأس عن تفريق المصحف ليخف حمله رواية عن الإمام أحمد نقلها ابنه صالح في مسائله وقد مضى في حكم أجزاء المصحف نص الإمام أحمد في ذلك فليعاود.

---

(٢٤١) كتاب المصاحف لابن أبي داود ص ١٣١ وما بعدها.

(٢٤٢) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي ج ١ ص ٥٥٨ وما بعدها.

(٢٤٣) البرهان للزركشي ج ١ ص ٣٤٩، وقارن بالتيان لطاهر الجزائري ص ١٩٠، ومباحث في علوم القرآن لصبيحي الصالح ص ٩٨.

(٢٤٤) البيان والتحصيل ج ١ ص ٣١٠، ج ١٨ ص ١٤٨، وقارن بالفتاوى البزازية ج ٦ ص ٣٨٠، والفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣١٦.

## الاستئذان للقراءة في مصحف الغير

لأهل العلم في الاستئذان للقراءة في مصحف الغير أقوال ثلاثة :

أحدها: أن الإذن في ذلك ليس شرطاً، فيجوز للمسلم أن يقرأ في مصحف أخيه المسلم ولو لم يأذن له، ما لم تتضرر ما فيه المصحف بذلك، لأن لكل مسلم الحق في النظر في كتاب الله لاستخراج حكم الله منه والتقرب بتلاوة القرآن إلى الله، فإذا أمكن ذلك مع انتفاء الضرر في المالية جازت القراءة في مصحف الغير بدون إذن من صاحبه، يستوي في ذلك كون مالكة صغيراً أو كبيراً أجنبياً كان القارئ أو قريباً للمالك، مرتهناً للمصحف أو مستودعاً، أو وصياً لمحجور أو شريكاً مثلاً.

والقول الثاني: لأهل العلم أن الإذن في القراءة في مصحف الغير شرط، فلا يصح لأحد أن يقرأ في مصحف غيره ما لم يأذن له في ذلك، فإن فعل فهو غاصب يلحقه الإثم ويلزمه الضمان.

والقول الثالث: أن الإذن مشروط في حالة وجود مصحف آخر، فإن لم يوجد مصحف غيره جازت القراءة منه بلا إذن من صاحبه. وقد حمل بعض أهل العلم قول المانعين على مثل ما ذكر.

### الخلاف في اشتراط الإذن للقراءة في مصحف الغير:

ذهب جمهور أهل العلم إلى القول بلزوم الاستئذان للقراءة في مصحف الغير، وهو رواية عن الإمام أحمد<sup>(٢٤٥)</sup>، .....

---

(٢٤٥) وفي مسائل أحمد برواية عبد الله ج ٣ ص ٩٤٥ م ١٢٧٨ : (حدثنا قال: سألت أبي فقال: =



ووجه عند أصحابنا الحنابلة رجحه جمهورهم<sup>(٢٤٦)</sup>، وحمله القاضي على وجود مصحف سواه<sup>(٢٤٧)</sup>.

وقد ذهب إلى القول باشتراط الإذن من مالك المصحف للقراءة فيه جمهور الشافعية<sup>(٢٤٨)</sup>.

وإن خاف غير وصي تلف المصحف بأرضه مثلاً<sup>(٢٤٩)</sup>، خلافاً للجويني من فقهاء الشافعية<sup>(٢٥٠)</sup>.

والقول باشتراط الاستئذان هو ظاهر كلام الإمام مالك<sup>(٢٥١)</sup> في المصحف المرهون.

= لا يعجبني أن يقرأ فيه إلا بإذن صاحبه. قلت لأبي: فإن لم يأذن له صاحبه؟ قال: لا يقرأ إلا بإذنه - يعني في الرجل يكون عنده مصحف - رهناً. كذا، ولا يخفى ما في العبارة من خلل في أولها، ولكن قد قيل إن نص الإمام هنا خاص بالقراءة من المصحف المرهون.  
(٢٤٦) جاء في الفروع ج٤ ص ١٥: (وفي القراءة فيه بلا إذن ولا ضرر وجهان، وجوزه أحمد لمرتهن، وعنه فيه يكره. ونقل عبد الله: لا يعجبني بلا إذنه).

وصوب في الفروع الوجه القائل بعدم القراءة فيه بدون إذن، قال: قلت وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، وذكر نحو من نقل الفروع، واستشهد للوجه الثاني بوجوب إعارته على ما في القاعدة التاسعة والتسعين من قواعد ابن رجب. قال: وذكر ابن عقيل في كلام مفرد له: أن الأصحاب عللوا قولهم بسرقة المصحف، فإن له فيه حق النظر لاستخراج أحكام الشرع إذا خفيت عليه، وعلى صاحبه بذله لذلك. أنتهى.

(٢٤٧) قال ابن مفلح في الآداب الشرعية ج٢ ص ١٧٦: (قال القاضي في الجامع الكبير: أما منعه من القراءة إلا بإذن صاحبه مع قولنا أنه يلزمه بذله إذا طلبه الغير للقراءة فهو محمول على أنه كان يجد مصحفاً وإنما يلزمه بذله عند الحاجة. وقال في الرعاية عند مسئلة رهن المصحف: ولا يقرأ أحد في المصحف بلا إذن ربه، وقيل بلى إن لم يضر ماليته، وإن طلبه أحد ليقراً فيه لم يجب بذله. وقيل يجب وقيل عند الحاجة إليه). وقارن بالإنصاف ج٥ ص ١٤٧.

(٢٤٨) اعتبر الغزالي في الإحياء ج٢ ص ١٠٩ الانتفاع بكتاب الغير وإن قل مشروطاً بإذن صاحبه. وقال الهيثمي في الفتاوى الكبرى ج٣ ص ٥٢: (مطالعة الشريك للمحجور في الكتاب المشترك غير جائزة، وكذا الوالي والوديع ما لم يخف الوالي نحو أرضه لا تندفع إلا بالمطالعة خلافاً للجويني). وقارن بتحفة المحتاج أيضاً ج٧ ص ١٢٢ و١٢٣ في المطالعة في الكتب المودعة. وراجع في الموضوع ذاته نهاية المحتاج ج٥ ص ١١٧.

(٢٤٩) قال الهيثمي في الفتاوى الكبرى ج٣ ص ٨٢: (ليس للوديع المطالعة في الكتب المودعة، وإن خاف عليها الأرضة، خلافاً للجويني في جواز ذلك للعلة المذكورة، وهو وهم منه).

(٢٥٠) راجع الحاشية رقم (٢٤٩).

(٢٥١) قال ابن رشد في كتاب البيان والتحصيل ج١١ ص ٣٣: (وقال مالك في رجل ارتهن في حقه =

وخصه بعض فقهاء المالكية بغير الرصي، إذ جوزوه له على سبيل الصيانة لمصحف المحجور<sup>(٢٥٢)</sup>.

وعكس فقهاء الحنفية، فمنعوا القراءة في مصحف غير البالغ<sup>(٢٥٣)</sup>، وكذا المرهون فإن فعل المرتهن صار غاصباً<sup>(٢٥٤)</sup>.

وفرق محمد بن سيرين رحمه الله في اعتبار الإذن للمرتهن في القراءة من المصحف المرهون بين ما كان مرهوناً بقرض وبين ما كان مرهوناً ببيع، فمنعه في

= مصحفاً أو كتباً فيها علم أو سلاحاً، ثم احتاج أن يقرأ في المصحف أو الكتاب، أو نزل به عدوً فاحتاج إلى السلاح، فقال: لا ينتفع بشيء من الرهن. قال الإمام القاضي: هذه الرواية تدل على جواز بيع كتب العلم، خلاف ما في المدونة من أنه كره بيعها، إذ لا يصح أن يرهن ما لا يجوز بيعه بحال، وقد أجاز رهنها، إذ لم يمنع إلا من الانتفاع بها بعد رهنها. وقوله: ثم احتاج أن يقرأ في المصحف أو في الكتب، أو يقاتل بالسلاح، ثم احتاج الرهن إلى ذلك فقال: إنه لا ينتفع بشيء من الرهن ولم يبين إن فعل هل يبطل الرهن بذلك أم لا؟. وفي هذا تفصيل. أما المصحف والكتب فإن قرأ فيها عند المرتهن دون أن يخرجها من يده، فلا يبطل الرهن فيها بذلك أذن فيها المرتهن أو لم يأذن، إلا أن يكون رهنه إياها على ذلك، وأما إن أخذها من عنده فقرأ فيها عند نفسه، فإن كان بغير إذن المرتهن لم يبطل الرهن بذلك، وإن كان بإذنه كان ذلك حكم المرتهن لغير الرهن إن قام عليه الغرماء قبل أن يرده كان أسوة الغرماء). كذا جاءت العبارة مضطربة في الأصل، وظاهر النص أن الإذن من المرتهن إذا أثر بطلاناً في الرهن متى كان عدمه مشروطاً صار دليلاً على اعتبار الإذن للقراءة في المصحف المستحق بالرهن، فلا أن يدل على اعتبار الإذن من صاحب الحق الثابت بالملك أولى.

(٢٥٢) ذكر الونشريسي في المعيار ج٩ ص٤٣٤ أن الشيخ قاسم العقباني سئل عن النظر في كتب المحاجر هل يجوز أم لا؟.

فأجاب: أما نظر من هي مؤتمنة بيده فيها، فذلك من صيانتها وحفظها، لأن الكتب إن لم تتعاهد بمثل المطالعة وترديدها بين الأيدي يسرع لها السوس، وأما إخراجها لسائر الناس لا لهذا القصد فغير سائغ، لأنها قد تقع في يد من لا يؤمن فتضيع.

(٢٥٣) جاء في الفتاوى الهندية ج٥ ص٣١٧: (قراءة القرآن من الكراسي المودعة عنده لا ينبغي ذلك، وأما الكراسي المغصوبة لا تجوز القراءة منها بالإجماع والكراسي المستعارة إن كانت للبالغ تجوز القراءة منها، وإن كانت للصبي فلا ينبغي ذلك، كذا في الغرائب).

(٢٥٤) قال الكاساني في بدائع الصنائع ج٦ ص١٤٦: (وإن كان مصحفاً ليس له أن يقرأ فيه، لأن عقد الرهن يفيد ملك الحبس لا ملك الانتفاع، فإن انتفع به فهلك في حال الاستعمال يضمن كل قيمته، لأنه صار غاصباً). وقارن بالفتاوى الخانية ج٣ ص٦٠٢، والفتاوى البرازية ج٦ ص٦٧.

الأول لكونه يفضي إلى قرض جر نفعاً، وأجازه في الثاني لعدم المحذور، حكى ذلك عنه ابن أبي داود في كتاب المصاحف<sup>(٢٥٥)</sup>، وحكى عنه وعن الحسن البصري جواز القراءة في المصحف المرهون في البيع<sup>(٢٥٦)</sup>.

وقد ذهب إلى القول بجواز القراءة في مصحف الغير بدون إذن منه مطلقاً فريق من أهل العلم، وهو وجه عند أصحابنا الحنابلة<sup>(٢٥٧)</sup>، عبر عنه بعضهم بقيل إشارة إلى تضعيفه<sup>(٢٥٨)</sup>، وهو الذي جزم به ابن عبد الهادي الحنبلي في كتابه مغني ذوي الأفهام، ورمز إليه (ء)<sup>(٢٥٩)</sup>، إشارة إلى كون هذه المسألة من المسائل الغريبة<sup>(٢٦٠)</sup>.

لكن عبارة البهوتي من أصحابنا الحنابلة في شرحه على الإقناع قد توهم التفريق بين مصحف المجبور، وبين غيره، إذ قال في موضع من الشرح المذكور: «ويلزم بذلك» أي المصحف لمن احتاج إلي القراءة فيه، ولم يجد مصحفاً غيره للضرورة، ولا تجوز القراءة فيه بلا إذن مالكة، ولو مع عدم الضرر، لأن فيه افتياتاً على ربه<sup>(٢٦١)</sup>. وقال في موضع آخر: (ولا يقرأ الولي ولا غيره في مصحف اليتيم إن كان ذلك يخلقه - أي يبلي المصحف - لما فيه من الضرر عليه)<sup>(٢٦٢)</sup>.

---

(٢٥٥) المصاحف لابن أبي داود ص ٢٢٤.

(٢٥٦) المصاحف ص ٢٠٣ وص ٢٢٤.

(٢٥٧) الفروع ج ٤ ص ١٥، والآداب ج ٢ ص ١٧٦، والإنصاف ج ٥ ص ١٤٧، وراجع الحاشية رقم (٢٤٦).

(٢٥٨) نقل في الآداب ج ٢ ص ١٧٦ قول صاحب الرعاية عند مسألة رهن المصحف: [ولا يقرأ أحد في المصحف بلا إذن ربه، وقيل: بلى إن لم يضر ماليته، وإن طلبه أحد ليقراً فيه لم يجب بذلك، وقيل: يجب، وقيل: عند الحاجة إليه].

(٢٥٩) مغني ذوي الأفهام ص ٢٣.

(٢٦٠) المرجع السابق ص ٦ المسائل الغريبة التي عدتها أربعة آلاف: ء.

(٢٦١) كشف القناع ج ٣ ص ١٤٤.

(٢٦٢) كشف القناع ج ٣ ص ٤٤٣. وسيأتي لهذه المسألة مزيد بيان في مسألة إعارة المصاحف من هذا البحث إن شاء الله تعالى

## الاستخفاف بالمصحف

صرح غير واحد من أهل العلم بأن الاستخفاف بالمصحف كفر وردة<sup>(٢٦٣)</sup>. ونص أبو الوفاء ابن عقيل في فنونه على أن من قصد كتب القرآن بنجس إهانة له، فالواجب قتله<sup>(٢٦٤)</sup>. وجزم ابن عقيل في موضع آخر: (بأن من وجد منه امتهان للقرآن أو خمص منه أو طلب تناقضه، أو دعوى أنه مختلف أو مختلف، أو مقدور على مثله أو إسقاط لحرمة، كل ذلك دليل على كفره، فيقتل بعد التوبة)<sup>(٢٦٥)</sup>.

وقال القاضي عياض في كتابه الشفا بتعريف حقوق المصطفى: (واعلم أن من استخف بالقرآن أو المصحف أو بشيء منه أو سبهما أو جحدته أو حرفاً منه أو آية أو كذب به أو بشيء منه أو كذب بشيء مما صرح به فيه من حكم أو خبر أو أثبت ما نفاه، أو نفى ما أثبتته، على علم منه بذلك، أو شك في شيء من ذلك، فهو كافر عند أهل العلم بإجماع. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُبْ عَزِيزٌ ۝ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ

---

(٢٦٣) الشفا للقاضي عياض ج٢ ص ٣٠٤ وما بعدها، وشرحه للقاري ج٢ ص ٥٤٩، والفروق للقرافي ج١ ص ١٢٣، ج٢ ص ٢١٧، ج٣ ص ١٢، وقواعد الأحكام لابن عبد السلام ج١ ص ١٩، ومجموع فتاوى ابن تيمية ج١٢ ص ٣٨٢، والتبيان للنووي ص ٢٠٢ وص ٢٣٢، والفروع لابن مفلح ج١ ص ١٩٣ وص ١٩٤، ج٦ ص ١٦٨، وأسنى المطالب للأنصاري ج٤ ص ١١٦، وتحفة المحتاج للهيتمي ج١ ص ٦١ وص ١٦٠ وص ١٦١، ج٩ ص ٩٠ وص ٩١، والفتاوى الكبرى للهيتمي ج١ ص ٢٩٠، وحاشية ابن عابدين ج٣ ص ٢٨٤، والخرشي ج٨ ص ٦٢ وص ٦٣، وفتح العلي المالك ج٢ ص ٣٥٧، وانظر الحاشية رقم (٢٧٧) من هذا البحث.

(٢٦٤) حكاها عن أبي الوفاء غير واحد من الأصحاب، كابن مفلح في الفروع ج١ ص ١٩٣ وص ١٩٤، والبهوتي في كشف القناع ج١ ص ١٥٦.

(٢٦٥) الفروع ج٦ ص ١٦٨.

وَلَا مِنْ خَلْقِهِ تُزِيلُ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ (٢٦٦).

حدثنا الفقيه أبو الوليد هشام بن أحمد رحمه الله، حدثنا أبو علي، حدثنا ابن عبد البر، حدثنا ابن عبد المؤمن، حدثنا ابن داسة، حدثنا أبو داود، حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «المراء في القرآن كفر» (٢٦٧). تؤول بمعنى الشك وبمعنى الجدال.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: «من جحد آية من كتاب الله من المسلمين فقد حل ضرب عنقه» (٢٦٨). وكذلك إن جحد التوراة والإنجيل وكتب الله المنزل، أو كفر بها أو لعنها أو سبها، أو استخف بها فهو كافر. وقد أجمع المسلمون أن القرآن المتلو في جميع أقطار الأرض، المكتوب في المصحف بأيدي المسلمين، مما جمعه اللفتان من أول ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، إلى آخر ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ أنه كلام الله ووحيه المنزل على نبيه محمد ﷺ، وأن جميع ما فيه حق، وأن من نقص منه حرفاً قاصداً لذلك، أو بدله بحرف آخر مكانه، أو زاد فيه حرفاً مما لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع الإجماع عليه، وأجمع على أنه ليس من القرآن عامداً، لكل هذا أنه كافر. ولهذا رأى مالك قتل من سب عائشة رضي الله عنها بالفرية، لأنه خالف القرآن، ومن خالف القرآن قتل، أي لأنه كذب بما فيه، وقال ابن القاسم: من قال إن الله تعالى لم يكلم موسى تكليماً يقتل. وقاله عبد الرحمن بن مهدي. وقال محمد بن سحنون فيمن قال المعوذتان ليستا من كتاب الله يضرب عنقه، إلا أن يتوب. وكذلك كل من كذب بحرف منه قال وكذلك إن شهد

---

(٢٦٦) الآيتان رقم ٤٠، ٤١ من سورة فصلت.

(٢٦٧) حديث «المراء في القرآن كفر» أخرجه أحمد في المسند ج٢ ص ٣٠٠، وأبو داود ح ٤٦٠٣، وراجع العلل ١٧١٤، والمجمع ج١ ص ١٥٧، والمشكاة ص ٢٣٦، وراجع موسوعة أطراف الحديث ج٨ ص ٦٦٨.

(٢٦٨) حديث «من جحد آية من القرآن فقد حل ضرب عنقه» أخرجه ابن ماجه في سننه ج٢ ص ٨٤٨ وص ٨٤٩ ح ٢٥٣٩، قال: (حدثنا نصر بن علي الجهضمي، قال رسول الله ﷺ). فذكره. قال في الزوائد: (هذا إسناد ضعيف، فيه حفص بن عمر العربي القرقي، ضعفه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن عدي والدارقطني. وثقه ابن أبي حاتم). وراجع في الحديث الكامل لابن عدي ج٢ ص ٨٩٣، وكنز العمال ج١ ص ٩١ وص ٩٢ ح ٣٩٦، وضعيف الجامع ح ٥٥٤٢، والضعيفة ح ١٤١٦، ووصف الحديث بأنه منكر.

شاهد على من قال إن الله لم يكلم موسى تكليماً، وشهد آخر عليه أنه قال إن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، لأنهما اجتمعا على أنه كذب النبي ﷺ. وقال أبو عثمان الحداد: جميع من يتحلل التوحيد متفقون أن الجحد لحرف من التنزيل كفر، وكان أبو العالية إذا قرأ عنده رجل لم يقل له ليس كما قرأت، ويقول: أما أنا فأقرأ كذا، فبلغ ذلك إبراهيم فقال: أراه سمع أنه من كفر بحرف منه فقد كفر به كله.

وقال عبد الله بن مسعود: (من كفر بآية من القرآن فقد كفر به كله). وقال أصبغ بن الفرج: (من كذب ببعض القرآن فقد كذب به كله، ومن كذب به فقد كفر به، ومن كفر به فقد كفر بالله).

وقد سئل القاسي عن خاصم يهودياً، فحلف له بالتوراة، فقال الآخر: لعن الله التوراة، فشهد عليه بذلك شاهد، ثم شهد آخر أنه سألته عن القضية، فقال: إنما لعنت توراة اليهود. فقال: أبو الحسن: الشاهد الواحد لا يوجب القتل، والثاني علق الأمر بصيغة تحتمل التأويل، إذ لعله لا يرى اليهود متمسكين بشيء من عند الله، لتبديلهم وتحريفهم، ولو اتفق الشاهدان على لعن التوراة مجرداً لضاق التأويل.

وقد اتفق فقهاء بغداد على استتابة ابن شنبوذ(\*) المقرئ، أحد أئمة المقرئين المتصدرين بها مع ابن مجاهد لقراءته وإقراءه بشواذ من الحروف مما ليس في المصحف، وعقدوا عليه بالرجوع عنه والتوبة منه سجلاً أشهد فيه بذلك على نفسه في مجلس الوزير أبي علي بن مقله سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة، وكان فيمن أفتى عليه بذلك أبو بكر الأبهري وغيره، وأفتى أبو محمد بن أبي زيد بالأدب فيمن قال لصبي لعن الله معلمك وما علمك، وقال: أردت سوء الأدب ولم أرد القرآن. قال أبو محمد: (وأما من لعن المصحف فإنه يقتل)<sup>(٢٦٩)</sup> أ.هـ كلام القاضي عياض، وقد حكاه عنه غير واحد من أهل العلم كالنووي وابن مفلح<sup>(٢٧٠)</sup>.

---

(\*) راجع الحاشية رقم (١٥٣٥) في التعريف بابن شنبوذ.

(٢٦٩) الشفا في معرفة حقوق المصطفى للقاضي عياض ج ٢ ص ٣٠٤ إلى ص ٣٠٧، وشرحه للقاري ج ٢ ص ٥٤٩ وما بعدها.

(٢٧٠) التبيان للنووي ص ٢٠٢ وص ٢٣٢، والآداب الشرعية لابن مفلح ج ٢ ص ٢٩٧.

## استدبار المصحف

صرح غير واحد من أهل العلم بكراهة استدبار المصحف قياساً على القول بكراهة مد الرجلين إليه، وقياساً على القول بكراهة استدبار القبلة، ذكر ذلك ابن مفلح من أصحابنا الحنابلة، وقال: (قد كره أحمد إسناد الظهر إلى القبلة، فهنا أولى)<sup>(٢٧١)</sup>.

وقال الهيثمي الشافعي: (والأولى أن لا يستدبره، ولا يتخطاه، ولا يرميه بالأرض بالوضع، ولا حاجة تدعو لذلك، بل لو قيل بكراهة الأخير لم يبعد)<sup>(٢٧٢)</sup>.

وذهب فريق من أهل العلم إلى أن مناط الحكم إنما هو قصد الازدراء، ولهذا قال العبادي الشافعي في حاشيته على تحفة المحتاج: («تنبيه» ظاهر كلامهم عدم حرمة استقبال المصحف أو استدباره ببول أو غائط، وإن كان أعظم حرمة من القبلة، وقد يوجه بأنه يثبت للمفضول ما لا يثبت للفاضل، نعم قد يستقبله أو يستدبره على وجه يعد ازدراء فيحرم بل قد يكفر به)<sup>(٢٧٣)</sup>. وقال هو والشرواني في حاشيتهما على التحفة بكراهة قضاء الحاجة عند المصحف قياساً على قولهم بكراهة ذلك عند قبور الأنبياء وكل قبر محترم، فالمصحف أولى<sup>(٢٧٤)</sup>.

---

(٢٧١) الفروع ج ١ ص ١٩٢، والآداب الشرعية ج ٢ ص ٢٩٧ في كراهة مد الرجلين.

(٢٧٢) الفتاوى الحديشية ص ١٦٤.

(٢٧٣) حواشي ابن قاسم العبادي والشرواني على تحفة المحتاج للهيتمي ج ١ ص ١٦١ وص ١٦٢.

(٢٧٤) المرجع السابق ج ١ ص ١٧٢.

## استعمال المواد النجسة في كتابة المصاحف

أخرج أبو عبيد في الفضائل قال: (حدثنا القاسم بن مالك عن محمد بن الزبير عن عمر بن عبد العزيز قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تكتبوا القرآن إلا في شيء طاهر»<sup>(٢٧٥)</sup>).

ولا نزاع بين أهل العلم في وجوب صيانة المكتوب الشرعي عن كل ابتذال أو امتهان أو إخلال بما يلزم له من تعظيم، قرأناً كان المكتوب أو غيره مما له صفة شرعية. كما اتفق أهل العلم على القول بتحريم استعمال المواد النجسة في كتابة ما ذكر<sup>(٢٧٦)</sup>.

وأن من تعمد كتابة شيء من القرآن بالنجس بقصد امتهانه، يكون كافراً مرتداً مباح الدم على ما هو مبين في غير موضع من هذا البحث، كمسألة الاستخفاف بالمصحف، وإلقاؤه في قاذورة مثلاً<sup>(٢٧٧)</sup>. ومن هنا صرح بعض الفقهاء كأبي الوفاء بن

---

(٢٧٥) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٥٧ ح [١٢ - ١٠]، ص ٢٤٤ ح [٤ - ٦٦]. وقارن بتفسير القرطبي ج ١ ص ٣٠، والإتقان للسيوطي ج ٢ ص ١٧١. وعبارة السيوطي توهم أن الحديث لم يكن مرفوعاً.

(٢٧٦) التبيان للنووي ص ٢٣١ وص ٢٣٧، وروضة الطالبين له أيضاً ج ١ ص ٨٠، ومجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٩ ص ٣٥ في تحريم كتابة كلام الله بما هو نجس، والآداب الشرعية لابن مفلح ج ٢ ص ٢٩٦ وص ٤٧٨، والفروع له ج ١ ص ١٩١، والإنصاف للمرداوي ج ١ ص ٢٢٥، وأسنى المطالب للأنصاري ج ١ ص ٦٢، والمعيار المعرب للونشريسي ج ١ ص ٢٩ وص ٣٠، ومواهب الجليل مع التاج والإكليل ج ١ ص ١١٩ وص ٢٨٧ في كتب المصحف بحبر متنجس، ومنح الجليل ج ١ ص ٥٦، والزرقاني على خليل ج ١ ص ٣٥ في كتابة القرآن من دواة فيها فارة ميتة. وانظر أيضاً قليوبي ج ١ ص ٣٦.

(٢٧٧) قواعد الأحكام لابن عبد السلام ج ١ ص ١٩، والفروق للقرافي ج ١ ص ١٢٣ إلقاء المصحف في القاذورات كفر فعلي بالاتفاق، ج ٢ ص ٢١٧ شرف الحروف الدالة على كلام الله عز وجل والطهارة لها والكفر بالقائنها في القاذورات وحكم إخراجها إلى بلاد الكفر، ج ٣ ص ١٢ =



عقيل في فنونه بوجوب قتل من تعمد تنجيس القرآن لاعتباره من أظهر دروب الاستخفاف به والامتهان له، لاسيما إذا قام الدليل على أنه قصد بكتبه بالنجس إهانتة<sup>(٢٧٨)</sup>.

فلا يحل لأحد أن يكتب شيئاً من القرآن، أو العلم، أو الذكر الشرعي بشيء نجس، كالمداد النجس أو المتنجس، يستوي في ذلك ما كان نجساً لذاته، كالبول والدم<sup>(٢٧٩)</sup> وما شاكلهما، أو كان نجساً لغيرهما، كالحبر الذي وقعت فيه فأرة ميتة<sup>(٢٨٠)</sup>، أو الممزوج بالخمير مثلاً على القول بنجاستها<sup>(٢٨١)</sup>. كما لا يجوز لأحد أن يكتب بألة نجسة، كالأقلام المتخذة من عظام الميتات، أو عظام ما حكم بنجاسته

---

= كون رمي المصحف في القاذورات منافياً للإسلام مبيحاً للدماء والأموال. ومجموع فتاوى ابن تيمية ج٩ ص ٣٥، والفروع ج١ ص ١٩٣ وص ١٩٤، ج٦ ص ١٦٨، وأسنى المطالب ج٤ ص ١١٦، وتحفة المحتاج وحواشيه ج١ ص ١٦٠، ج٩ ص ٩٠ وص ٩١، وحاشية ابن عابدين ج٣ ص ٢٨٤، والخرشي ج٨ ص ٦٢ وص ٦٣.

(٢٧٨) قال ابن عقيل في الفنون: (إن قصد بكتبه بنجس إهانتة فالواجب قتله)، الفروع ج١ ص ١٩٣ وص ١٩٤، وجزم ابن عقيل في موضع آخر بأن من وجد منه امتهان للقرآن، أو إسقاط لحرمته، كان دليلاً على كفره، فيقتل بعد التوبة. الفروع ج٦ ص ١٦٨، وراجع الآداب ج٢ ص ٢٩٧، والمغني ج١٠ ص ٧٤.

(٢٧٩) مجموع فتاوى ابن تيمية ج٩ ص ٣٥، والآداب الشرعية ج٢ ص ٤٧٨، وراجع في اختلاف أهل العلم في نجاسة الدم الحاشية رقم (٢٨٧) و (١٤٣٧).

(٢٨٠) المعيار ج١ ص ٢٩ وص ٣٠، المواهب والتاج ج١ ص ١١٩ وص ٢٨٧، والزرقاني على خليل ج١ ص ٣٥.

(٢٨١) والقول بنجاسة الخمر هو الذي عليه جماهير أهل العلم من السلف والخلف، وقيل بنجاستها معنوية لا عينية، وهو محكي عن بعض أهل العلم كربيعة بن عبد الرحمن، ومال إليه من المتأخرين الصنعاني والشوكاني، وراجع في المسألة كتاب الإشراف للقاضي عبد الوهاب ج١ ص ١٠٥، والمحلى ج١ ص ١٦٣، وراجع التذكرة لأبي الوفاء بن عقيل الحنبلي ق ١٨٧، وقد حكى القول بطهارة عين الخمر مع تحريمها عن الليث بن سعد والمزني وبعد المتأخرين من البغداديين والقرويين، وراجع أيضاً المغني ج٨ ص ٣١٨، والقرطبي ج٦ ص ٢٨٨، والمجموع ج٢ ص ٥٦٤، وتبيين الحقائق للزيلعي ج٦ ص ٤٥، وحاشية ابن عابدين ج٥ ص ٢٨٩ وص ٢٩١، وسبل السلام ج١ ص ٧٠، ونيل الأوطار ج٨ ص ٢٢٩ وص ٢٣٠، والسيل الجرار ج١ ص ٣٥ وص ٣٦ وص ٣٧، والدراري المضية ج١ ص ٢٦، والروضة الندية ج١ ص ٢٠ وص ٢١.

كالخنزير، أو ما كان مختلفاً فيه، كأقلام العاج المتخذة من أنياب الفيلة مثلاً<sup>(٢٨٢)</sup>، بل لا يجوز أن يمس الكاتب المكتوب بعضه متنجس من أعضائه، كما لو كان على يده نجاسة<sup>(٢٨٣)</sup>.

ولا يجوز أيضاً أن يكتب على شيء نجس أو متنجس، كجلود الميتات، أو جلود المحكوم بنجاسته من الحيوانات<sup>(٢٨٤)</sup>، أو أسطح الأشياء المتنجسة، كخرق، أو ورق، أو ألواح تلوث بالنجاسة، لأن في ذلك كله امتهاً للمكتوب وازدراء به، فلا يحل فعله بحال.

فإن انتفى قصد الامتهان، وكان للكاتب غرض صحيح بالكتابة بالنجس، أو

---

(٢٨٢) القول بنجاسة العاج هو قول فريق من أهل العلم، واختيار محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، وهو ظاهر كلام القائلين بتحريم أكل الفيل وهم الجمهور. راجع الأوسط لابن المنذر ج٢ ص ٢٨١، والمغني ج١١ ص ٦٧، والنهاية ج٨ ص ١٥٣، وحاشية الدسوقي ج٢ ص ١١٧، وحاشية ابن عابدين ج١ ص ١٣٦.

وذهب قوم من أهل العلم إلى القول بعدم نجاسة العاج حتى على القول بتحريم الفيل إذ لا تلازم بين التحريم والتنجيس على أنه قد روي أنه عليه السلام كان يمشط بمشط من عاج. أخرجه البيهقي، وراجع في تخريج حديث أن النبي ﷺ «كان يمشط بمشط من عاج» كتاب نصب الراية ص ١١٩. وعن هشام بن عروة قال: (كان لأبي مشط ومدهن من عظام الفيل)، أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج١ ص ٦٩ ح ٢١٤، وابن أبي شيبة ج٨ ص ٥٧٩، وابن المنذر في الأوسط ج٢ ص ٢٨٢، واستدل السرخسي في المبسوط لطهارة العاج، بحديث ثوبان: «أن النبي ﷺ اشترى لفاطمة سوارين من عاج». قال السرخسي: (واستعمال الناس له من غير نكير). المبسوط ج١ ص ٢٠٣. وقد فصل الماوردي في كتابه الحاوي الكبير ج١ ص ٨١ وما بعدها في مسألة العاج، وحكمه تفصيلاً نفيساً، وقد تكلم الدميري في كتابه حياة الحيوان ج٢ ص ١٨٧ وص ١٨٨ على مسألة العاج كلاماً تحسن مراجعته وراجع كتاب «التيبان لما يحل ويحرم من الحيوان» لأحمد بن عماد الأقفهسي الشافعي ص ١٤٦ حيث قال عن الفيل: [هو حرام على المشهور إلا وجهاً شاذاً حكاه الرافعي عن البوشنجي].

(٢٨٣) راجع الآداب الشرعية ج٢ ص ٢٦٩، والإنصاف ج١ ص ٢٢٥، وكشاف القناع ج١ ص ١٥٤، ومطالب أولي النهى ج١ ص ١٥٦ حيث أطلقوا المنع وقيدوا غيرهم في غير المعفو عنه، وراجع روضة الطالبين ج١ ص ٨٠ وص ٨١، وأسنى المطالب ج١ ص ٦١ وص ٦٢، والتحفة وحواشيها ج١ ص ١٥٥ وص ١٧٧.

(٢٨٤) المبسوط للسرخسي ج١٢ ص ٤٣ وص ٤٥، والبيان والتحصيل ج٢ ص ٥٩٧، والآداب الشرعية ج٣ ص ٧٤ وص ١١٢، والفتاوى البزازية ج٦ ص ٣٨٠.

استعمال المواد النجسة، كالتداوي مثلاً، كمن يكتب على جبهة الراعف بدمه رقيةً. فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية لا يجوز كتابتها بدم كما يفعله الجهال، فإن الدم نجس، فلا يجوز أن يكتب به كلام الله، وكان شيخ الإسلام يكتب على جبهة الراعف بممداد طاهر: ﴿وَقِيلَ يَتَّارُضْ أَبْلَى مَاءُكَ وَيَسْمَأُ قَلْبِي وَغِيصَ الْمَاءِ وَقُيِيَ الْأَمْرُ﴾<sup>(٢٨٥)</sup>. انتهى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٢٨٦)</sup>. ولكن حكى بعض الحنفية<sup>(٢٨٧)</sup>، والشافعية<sup>(٢٨٨)</sup> عن بعض فقهاءهم قولاً بجواز الكتابة على جبهة الراعف بدمه، ولم أقف على دليل لقولهم هذا يصلح مخصصاً ومخرجاً لما ذكره من عموم التحريم. لا يقال بأن الضرورة تنتصب في هذا المقام دليلاً لاستثناء ما استثنى، لأن الضرورة لا تعمل إلا فيما كان حصوله محققاً، ولا سبيل إلى الجزم بنفع ما ذهب إليه القائل باستثناء التداوي، بل لقائل أن يقول إن دعوى الاستشفاء بالمحرم مخالفة للشرع، ومصادمة للنص فوق كونها مجرد أوهام وخيالات، وإن ترتب عليها بعض المصالح أحياناً، فلا يبعد أن يكون نوع فتنة وباباً من أبواب الإضلال، أعادنا الله من ذلك. ثم إن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.

---

(٢٨٥) الآية ٤٤ من سورة هود.

(٢٨٦) مجموع فتاوى ابن تيمية ج٩ ص ٣٥، والآداب الشرعية ج٢ ص ٧٨.

(٢٨٧) الفتاوى البرازية بالهندية ج٦ ص ٣٦٥، والهندية ج٥ ص ٣٥٦ عن خزانة المفتين حكاية عن أبي بكر الأسكاف، وحاشية ابن عابدين ج١ ص ١٤٠ حيث حكى المنع والترخيص وفضل. وراجع في نجاسة الدم الروضة الندية ج١ ص ١٧ وص ١٨، والسيول الجرار ج١ ص ٣٥ وما بعدها.

(٢٨٨) ترشيح المستفيدين ص ٢٧٧، وانظر تصريح النووي وابن الصلاح بحرمة كتابة القرآن والذكر الشرعي بشيء نجس أو على متنجس أو يزول إلى التنجيس على ما في الفتاوى الحديثية ص ١٦٥.

## اسم المصحف

قد مضى في أول هذا البحث<sup>(٢٨٩)</sup> ما يتعلق بتعريف المصحف من الناحية اللغوية مما أغنى عن إعادته هنا، والمتتبع للآثار في كتب السنة يدرك أن لفظة المصحف كانت معروفة في الأمم السابقة، كاسم لنوع من الكتب الشرعية، لا يتبادر إلى الذهن عند إطلاق المصحف كتب غيرها<sup>(٢٩٠)</sup>.

---

(٢٨٩) راجع الحاشية رقم (٤) من هذا البحث في تعريف المصحف عن بصائر ذوي التمييز للفيروز آبادي ج١ ص ٨٦، ولسان العرب ج٧ ص ٢٧١، وراجع أيضاً الأوتل للعسكري ج١ ص ٩٨ و ص ٩٩.

قال الحافظ في الفتح ج٩ ص ٦٥ في المراد بالمصحف: (قوله: ما بين الدفتين. بالفاء تشنية دفة بفتح أوله، وهو اللوح. ووقع في رواية الإسماعيلي. بين اللوحين). وقد نص غير واحد من أهل العلم على أن المصحف بتثنية الميم. قال ابن عابدين في الحاشية ج١ ص ١١٦: (المصحف بتثنية الميم والضم فيه أشهر، سمي به لأنه أصحف أي جمع فيه الصحائف حلية). وقارن بكشاف القناع ج١ ص ٥٠٦، وتحفة المحتاج ج١ ص ١٤٦ حيث نص على أنه بتثنية الميم، لكن قال الشرواني في حاشيته على التحفة: (قوله: بتثنية الميم. لكن الفتح غريب مغنى. قول المتن «وحمل المصحف» هو اسم للمكتوب من كلام الله بين الدفتين زيادى. وفي المصباح: الدف الجنب من كل شيء، والجمع دفوف، مثل فلس وفلوس، وقد يؤنث بالهاء، ومنه دفنا المصحف للوجهين من الجانبين).

وفي العدوي على الخرخشي ج٢ ص ٢٧٤: (المصحف اسم مفعول من أصحفت إذا جمعت الصحف بعضها إلى بعض، فيصدق حيثنذ بالقليل والكثير). وراجع ج٣ ص ٥١.

(٢٩٠) راجع مسند الإمام أحمد ج١ ص ٢٠٣، ج٥ ص ٢٦٦، والمعجم المفهرس ج٣ ص ٢٦٢ مادة مصحف، والإحياء ج٣ ص ٤١٤، والأموال لأبي عبيد ج٢ ص ٤٢٩ و ص ٤٣٠ مصحف دانيال.

## تسمية القرآن بالمصحف:

وقد وردت تسمية مكتوب القرآن بالمصحف مرفوعة إلى النبي ﷺ في حديث ابن عمر وحديث عثمان ابن أبي العاص رضي الله عنهما، فقد أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف من عدة طرق حديث ابن عمر في هذا المعنى.

وفي بعض ألفاظه: «أن رسول الله ﷺ نهى أن يسافر بالمصحف إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو»<sup>(٢٩١)</sup>. وأخرج ابن أبي داود والطبراني من حديث عثمان بن أبي العاص قال: (كان فيما عهد إلي رسول الله ﷺ: لاتمس المصحف وأنت غير طاهر)<sup>(٢٩٢)</sup>. وأخرجه الشوكاني أيضاً في السيل الجرار من طريق الطبراني<sup>(٢٩٣)</sup>.

وقد ذكر بعض المصنفين في الأوائل أن أول من سمى القرآن مصحفاً، وأول من جمعه هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه<sup>(٢٩٤)</sup>. وحكى الشبلي في محاسن الوسائل

---

(٢٩١) أثر ابن عمر عند ابن أبي داود في المصاحف ص ٢٠٦ وسنده فيه: (حدثنا هارون بن سليمان، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي الأزدي، قال: أخبرنا مالك بن أنس وعبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر). فذكره، وأخرجه من طريق محمد بن سوار وسهل بن صالح عن ابن عمر بلفظ «نهى أن يسافر بالمصاحف إلى أرض العدو مخافة أن ينالها العدو» ص ٢٠٦، ومثله من طريق الأحمسي عن وكيع عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، وأخرجه من طريق إسحاق بن إسماعيل القافلائي قال: حدثنا إسحاق بن سليمان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ نهى أن يسافر بالمصاحف إلى أرض الشرك مخافة أن يتناول منه شيء». وأخرجه ص ٢٠٧ من طريق عمه محمد بن الأشعث، حدثنا ابن كثير قال: أخبرنا سفيان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالمصحف إلى أرض العدو فإني أخاف أن يناله أحد منهم». وأخرجه أيضاً ص ٢١٠ من طريق الأوزاعي قال: «كان النبي ﷺ ينهى أن يغزى بالمصاحف إلى أرض العدو لكيلا ينالها الكفار». وبسنده أيضاً عن الحسن قال: «كان يكره أن يسافر بالمصحف إلى أرض الروم»، وراجع في الأثر المرفوع «عيون الأخبار» لابن قتيبة ج ٢ ص ١٣١، وأخرجه البلاذري في «أنساب الأشراف» عن عمر موقوفاً. راجع الشيخان ص ٢٧٤.

(٢٩٢) ابن أبي داود في المصاحف ص ٢١٢ والطبراني وراجع الحاشية (٣٥٩).

(٢٩٣) السيل الجرار ج ١ ص ١٠٩، وراجع مجمع الزوائد ج ١ ص ٢٢٧ ونيل الأوطار ج ١ ص ٢٤٣، وراجع الحاشية رقم ٣٥٩ من هذا البحث.

(٢٩٤) الأوائل للعسكري ج ١ ص ٩٨.

أن أول من سمي المصحف مصحفاً عتبة بن مسعود أخو عبد الله بن مسعود. رواه ابن وهب في الجامع<sup>(٢٩٥)</sup>. وقال الزركشي في البرهان: (فائدة: ذكر المظفري في «تاريخه»<sup>(٢٩٦)</sup>: لما جمع أبو بكر القرآن قال: سموه، فقال بعضهم: سموه إنجيلاً، فكرهوه. وقال بعضهم: سموه السفر، فكرهوه من يهود. فقال ابن مسعود: رأيت للحبشة كتاباً يدعونه المصحف، فسموه به)<sup>(٢٩٧)</sup>.

وحكاه أبو شامة في المرشد الوجيز<sup>(٢٩٨)</sup>. وذكر السيوطي في كتابه معترك الأقران في إعجاز القرآن نحوه من عبارة الزركشي، ثم قال: (قلت: أخرج ابن أشته في كتاب المصاحف من طريق عيسى بن عقبة عن ابن شهاب، قال: لما جمعوا القرآن فكتبوه في الورق، قال أبو بكر: التمسوا له اسماً. فقال بعضهم: السفر، وقال بعضهم: المصحف، فإن الحبشة يسمونه المصحف، وكان أبو بكر أول من جمع كتاب الله وسماه المصحف). ثم أورده من طريق آخر عن ابن بريدة<sup>(٢٩٩)</sup>.

وقال السيوطي في الإتقان: (قلت: ومن الغريب ما ورد في أول من جمعه، ما أخرجه ابن أشته في كتاب المصاحف من طرق كهمس عن ابن بريدة قال: أول من

- 
- (٢٩٥) محاسن الوسائل في معرفة الأوائل لمحمد بن عبد الله الشبلي الدمشقي ص ٢٥٠.
- (٢٩٦) التاريخ المظفري للقاضي شهاب الدين إبراهيم بن عبد الله بن أبي الدم الحموي توفي سنة ٦٤٢هـ، وهو تاريخ يختص بالملة الإسلامية في نحو ٦ مجلدات، كشف الظنون ج ١ ص ٣٠٥، وقد قام بتحقيقه د / حامد زيان غانم، أستاذ التاريخ في كلية الآداب بجامعة الإمارات، أخبار التراث العربي ٢٠/٨، وعن حاشية البرهان ج ١ ص ٣٧٧.
- (٢٩٧) البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي ج ١ ص ٣٧٧.
- (٢٩٨) المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالقرآن العزيز لشهاب الدين أبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي الشافعي ص ٦٣ وص ٦٤.
- (٢٩٩) معترك الأقران في إعجاز القرآن لجلال الدين السيوطي ج ٢ ص ٣٣١ طبعة دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م. قال السيوطي في سياق النص المذكور أعلاه: (وذكر ابن الضريس وغيره عن كعب قال: في التوراة يا محمد، إني منزل عليك توراة حديثة، تفتح أعيناً عمياً، وأذناً صماً، وقلوباً غُلُفاً).
- وأخرج ابن أبي حاتم عن قتادة، قال: (لما أخذ موسى الألواح قال: يارب إني أجد في الألواح أمة أناجيلهم في صدورهم، فاجعلهم أمتي. قال: تلك أمة أحمد).
- ففي هذين الأثرين تسمية القرآن توراة وإنجيلاً، ومع هذا لا يجوز الآن أن يطلق عليه ذلك، وهذا كما سميت التوراة فرقاناً في قوله: ﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ﴾ - البقرة آية ٥٣، وسمى ﷺ الزبور قرآناً في قوله: «خفف على داود القرآن».

جمع القرآن في مصحف سالم مولى أبي حذيفة، أقسم ألا يرتدي برداء حتى يجمعه فجمعه، ثم أئتمروا ما يسمونه. فقال بعضهم: سموه السفر، قال ذلك تسمية اليهود، فكرهوه. فقال: رأيت مثله بالحبشة يسمى المصحف، فاجتمع رأيهم أن يسموه المصحف. إسناده منقطع أيضاً، وهو محمول على أنه كان أحد الجامعين بأمر أبي بكر<sup>(٣٠٠)</sup>. وعزاه الكتاني في التراتيب الإدارية<sup>(٣٠١)</sup> إلى ابن أبي داود في كتاب المصاحف ولم أقف عليه فيه حسب النسخة المتوفرة لدي<sup>(٣٠٢)</sup>.

## الفرق بين المصحف والمصحف:

قال الحافظ في الفتح: (والفرق بين الصحف والمصحف، أن الصحف الأوراق المجردة التي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر، وكانت سوراً مفرقة، كل سورة مرتبة بآياتها على حدة، لكن لم يرتب بعضها إثر بعض، فلما نسخت ورتب بعضها إثر بعض صارت مصحفاً، وقد جاء عن عثمان أنه إنما فعل ذلك بعد أن استشار الصحابة)<sup>(٣٠٣)</sup>.

## ماهية المصحف الذي تتعلق به الأحكام:

لا خلاف بين أهل العلم في أن المصحف الكامل هو الذي تتعلق به الأحكام الخاصة بالمصحف، بيد أنهم اختلفوا فيما دون المصحف الكامل، فمنهم من علق الأحكام على ما كان منه جزءاً له بال<sup>(٣٠٤)</sup>.

(٣٠٠) الإتيان للسيوطي ج ١ ص ٥٨.

(٣٠١) التراتيب الإدارية للكتاني ج ٢ ص ٢٨١، وعنه معجم المناهي اللفظية لأبي زيد ص ١٨٤.

(٣٠٢) انظر كتاب المصاحف لابن أبي داود طبعة دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - سنة ١٤٠٥ هـ ص ١١ وما بعدها في قصة جمع القرآن، وانظر في قصة جمع القرآن فتح الباري ج ٩ ص ١٠ وما بعدها، وانظر في تسمية المصحف علوم القرآن لصبحي الصالح ص ٧٧ وص ٧٨ في رواية ابن أخته نقلاً عن الإتيان ج ١ ص ٨٩.

(٣٠٣) فتح الباري ج ٩ ص ١٨، وانظر في الفرق بين الصحف والمصحف متأهل العرفان للزرقاني ج ١ ص ٤٠٠.

(٣٠٤) وهو اختيار بعض المالكية على ما ذكره شراح خليل عن ابن بشير وغيره، الخرخشي ج ١ ص ١٦٠ وص ١٦١، الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ج ١ ص ١٢٥ وص ١٢٦، وبلغه السالك مع الشرح الصغير ج ١ ص ١١٨، ومنح الجليل ج ١ ص ١١٨، ونحوه عن القاضي أبي يعلى من أصحابنا الحنابلة. قال في مستدركه الصغير على ما في الإنصاف ج ١ ص ٢٢٣ ٢٢٤، =

ومنهم من أعطى مسمى المصحف للصحيفة فيها ثلاث آيات من القرآن فصاعداً، شريطة أن تتجرد قرآنية المكتوب في تلك الصحيفة حتى تكون على هيئة المصحفية، بمعنى أن يقصد بإثبات القرآن فيها قراءته ودرسه، وأن يراد بكتابة القرآن فيها الثبات والدوام<sup>(٣٠٥)</sup>.

ومنه من لم يعتبر إلا مجرد قصد القراءة بالكتابة، فأعطوا الألواح التي يتعلم بها الصبيان حكم المصاحف<sup>(٣٠٦)</sup>.

ومنهم من فرق بين ما كان معتاداً من الألواح، وبين ما كبر منها جداً، كباب كبير مثلاً، فجعل للأول حكم المصحف، وقصر الحكم في الثاني على النقوش فحسب<sup>(٣٠٧)</sup>، حتى جوز بعضهم كأبي الوفاء بن عقيل في فنونه الجلوس على بساط مكتوب على حواشيه قرآن، قال لعدم شمول اسم المصحف له. وقد نقله ابن مفلح نقل المستغرب له قائلاً: (كذا قال) على أن ابن مفلح قد عبر عن القول بقصر حكم المصحف على النقوش دون الخالي منه بعبارة، قيل إشارة إلى تضعيفه<sup>(٣٠٨)</sup>.

= أو شرحه على ما في التصحيح ج ١ ص ١٩٠: (لا بأس بمسه لبعض القرآن، ويمنع من حملته).

(٣٠٥) راجع المبسوط ج٣ ص ١٥٢، والنتف ج١ ص ٣١، وفتح القدير ج١ ص ١١٧، ومواهب الجليل ج١ ص ٣٠٣، وروضة الطالبين ج١ ص ٨٠، والتبيان ج١ ص ١٥٨، وأسنى المطالب ج١ ص ٦٢، والزركشي ج١ ص ١١٢، والإنصاف ج١ ص ٢٢٤، والمغني مع الشرح ج١ ص ١٣٩.

(٣٠٦) المغني مع الشرح الكبير ج١ ص ١٣٨ وص ١٣٩، والفتاوى الخانية ج٣ ص ٤٢٤، وروضة الطالبين ج١ ص ٨٠، والبيان والتحصيل ج١ ص ٤٣ وص ٤٤ وص ١٤٠ وص ٢١٣ وص ٢٤١، ومناهل الواردين من مجموع رسائل ابن عابدين ج١ ص ١١٢ وص ١١٣، ومجمع الأنهر ج١ ص ٢٦، والفتاوى الهندية ج٥ ص ٣٢٣ بالإضافة إلى المراجع السابقة.

(٣٠٧) تحفة المحتاج وحواشيها ج١ ص ١٤٩، ونهاية المحتاج ج١ ص ١٢٦، وقلوبي ج١ ص ٣٦.

(٣٠٨) في الفروع ج١ ص ١٨٩ : (اختار ابن عقيل في الفنون الاختصار على منع مس النقوش قال : لشمول اسم المصحف له فقط لجواز جلوسه على بساط على حواشيه كتابة). وراجع في قصر الحكم على النقوش، والقائلين به تفسير آيات الأحكام لابن العربي ج٤ ص ١٧٣٩، وتفسير القرطبي ج١٧ ص ٢٢٥ و٢٢٦ وهو رواية عن أبي حنيفة، واختار الخراساني من أصحابه على ما في البناية ج١ ص ٦٤٨، وحلية العلماء ج١ ص ٢٠١، وحكاة الدارمي وجهاً للشافعية، وشده النووي على ما في التبيان ص ١٥٨، وروضة الطالبين ج١ ص ٨٠، ووجه =



وقد سوت طائفة من أهل العلم بين المصحف الكامل وبين أي قدر منه في الحكم، وإن كان آية واحدة<sup>(٣٠٩)</sup>، بل ألحق بعضهم بحكم الآية الجملة من القرآن<sup>(٣١٠)</sup>.

وبالغ فريق منهم، فعُدّى الحكم إلى الحروف، وأثبت حكم المصحف لكل حرف من القرآن كتب مجرداً عن غيره بقصد الدرس والتلاوة، لا بقصد التبرك كال مكتوب في التمام والتعاويد وطرز الثياب، والمنقوش على الدراهم مثلاً<sup>(٣١١)</sup>. ولم يظهر لي وجه التفريق بين ذلك كله، نعم تخرج الآية والآيتان في الرسائل والكتب لفعله ﷺ في مكاتباته لملوك الأرض على سبيل الدعوة، وتبليغ الشريعة.

وقد يأتي لهذه التفريعات مزيد بيان في مظانها من هذا البحث، إن شاء الله تعالى.

---

= ضعيف عند الحنابلة على ما في الإنصاف ج١ ص ٢٢٣، وكشاف القناع للبهوتي ج١ ص ١٥٣، ومطالب أولي النهى ج١ ص ١٥٦.

(٣٠٩) الحاوي للماوردي ج١ ص ١٧٥، وحلية العلماء للشاشي ج١ ص ٢٠١، والمغني ج١ ص ١٣٨ و ص ١٣٩، وبدائع الصنائع ج١ ص ٣٧، والمبدع ج١ ص ١٧٣، والانصاف ج١ ص ٢٢٣، وحاشية الدسوقي ج١ ص ١٢٥، ومطالب أولي النهى ج١ ص ١٥٦، ومنح الجليل ج١ ص ١١٩، ومجمع الأنهر ج١ ص ٢٦.

(٣١٠) تحفة المحتاج وحواشيه ج١ ص ١٤٩، وحاشية ابن عابدين ج١ ص ١١٩، والفروق ج٢ ص ٢١٧، وتهذيب الفروق ج٢ ص ٢١٨.

(٣١١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٣٣، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٧٦ و ص ١٨٠، وتحفة الفقهاء للسمرقندي ج١ ص ٣١، وبدائع الصنائع ج١ ص ٣٣ و ص ٣٧، والمغني مع الشرح الكبير ج١ ص ١٣٨، والتبيان ص ١٥٩، وفتح القدير ج١ ص ١١٧، والبنية ج١ ص ٦٤٥ و ص ٦٤٨، والفروع ج١ ص ١٨٩، ج٢ ص ١٧٢، والخرشي ج١ ص ١٦٠.

## استنقاذ المصحف

صرحت طائفة من أهل العلم باعتبار استنقاذ المصحف، مسوغاً ومبرراً لارتكاب محظور شرعي تكون المفسدة في ارتكابه أخف من مفسدة ترك استنقاذ المصحف، كالكلام في الصلاة<sup>(٣١٢)</sup>، وأداء الصلاة على هيئة صلاة الخوف<sup>(٣١٣)</sup>، ونيش القبر إذا دفن فيه المصحف مع الميت<sup>(\*)</sup>، والمعاوضة عليه بما لا يجوز بيعه كالأدهان النجسة والخمر مثلاً<sup>(٣١٤)</sup>، وشراء المصحف حتى على القول بمنع ذلك<sup>(٣١٥)</sup>، وحكاه

---

(٣١٢) صرح الخرشي ج ١ ص ٣٣٠ بجواز الكلام في الصلاة لإنقاذ مصحف، وقد جزم العدوي بوجوب الكلام في الصلاة إذا خشي تلفاً كثيراً واتسع الوقت.

(٣١٣) وفي حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ج ٢ ص ٣٦١ فرع الشرواني على قول التحفة بجواز صلاة الخوف لإنقاذ مال بقوله: (أقول: وقد يستفاد مما ذكر جواز صلاة الخوف لإنقاذ نحو كتاب عن المطر الحادث في الصلاة). فالمصحف أولى.

(\*) راجع في قضية نيش القبر استنقاذاً للمصحف مسألة وضع المصحف على بطن الميت في مكانها من هذا البحث

(٣١٤) وهو ظاهر مذهب من جوز افتكاك الأسير المسلم بما لا يجوز بيعه. قال ابن مفلح في النكت على المحرر ج ١ ص ٢٨٧ وص ٢٨٨: (وقال الشيخ موفق الدين في الدهن النجس: يجوز أن يدفع إلى الكافر في فكاك مسلم، ويعلم الكافر بنجاسته، لأنه ليس ببيع في الحقيقة، إنما هو استنقاذ مسلم. انتهى كلامه).

قال ابن مفلح: وعلى قياسه: ما لم يجز بيعه كالخمر ولحم الميتة ونحو ذلك أ.هـ. لكن ابن مفلح قد حكى القول بالمنع اختياراً لأبي العباس بن تيمية حيث قال: (وما لم يجز بيعه فينبغي أن لا يجوز أن يوهب هبةً يبتغي بها الثواب، لحديث المكارمة بالخمر، وكذلك ينبغي أن لا يجوز استنقاذ آدمي أو مصحف ونحو ذلك بها، مثل أن نعطي لكافر خمرأ، أو ميتة، أو دهنأ نجساً، ليعطينا مسلماً بدله، أو مصحفاً) انتهى كلامه.

(٣١٥) روى ابن أبي داود في كتاب المصاحف ص ١٨٩ بسنده عن إبراهيم النخعي قال: [كانوا يكرهون بيع المصاحف ويقولون: إن كنتم لابد فاعلين فمن يهودي أو نصراني [يعني الشراء] =

الطحاوي في اختلاف العلماء عن الربيع بن سليمان عن الإمام الشافعي<sup>(٣١٦)</sup>. وقال القاضي أبو يعلى في الأحكام السلطانية وهو بصدد ذكر الروايات عن الإمام أحمد في بيع أرض السواد وإجارتها قال: «وقد قال أحمد في رواية المروزي «والحجة في شراء السواد ولا يباع فعل أصحاب رسول الله ﷺ، رخصوا في شراء المصاحف، وكرهوا بيعها» وهو استحسان وليس هو القياس»(\*) .

---

= [فكانهم إنما قالوا بذلك لكون الشراء استنفاذاً للمصحف من يد الكافر.

قال الموفق في المغني ج٤ ص٣٠٦: (وأما الشراء فهو أسهل لأنه استنفاذ للمصحف، وبذل لما له فيه فجاز كما جاز شراء رباع مكة واستجار دورها من لا يرى بيعها ولا أخذ أجرتها، وكذلك أرض السواد ونحوها، وكذلك دفع الأجرة إلى الحجّام لا يكره مع كراهة كسبه). وقارن بالكافي للموفق ج٢ ص٨، والشرح الكبير بالمغني ج٤ ص١٢، وكشاف القناع ج٣ ص١٤٤: (ولا يكره شراؤه، أي شراء المصحف «لأنه استنفاذ له» كشراء الأسير). وقد يأتي لهذه المسألة مزيد بيان في بيع المصحف، وفي مسألة الكافر وتمكينه من المصحف.

(٣١٦) الحكاية عن الإمام الشافعي في اختلاف العلماء للطحاوي، أوردها الجصاص في مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج٣ ص٨٧ وص٨٨ م١١٦٦، حيث جاء فيه ما نصه: (وقال الشافعي: يكره بيع المصاحف. وذكر الربيع عنه: أنه لو باع مسلم من نصراني مصحفاً، فالبيع مفسوخ، وكذلك إن باع منه دفاتر فيها حديث رسول الله ﷺ. ولو باع نصراني مصحفاً من مسلم، جاز البيع، ولم يكره).

(\*) الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى ص ٢٠٦.

## اشتراط الطهارة لمس المصحف

لأهل العلم في مسألة الطهارة لمباشرة المصحف بالمس قولان في الجملة: أحدهما اعتبار هذا الشرط، والثاني عدم اعتباره.

### سبب الاختلاف:

وسبب هذا الاختلاف والله أعلم هو تردد مفهوم قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾<sup>(٣١٧)</sup> بين أن يكون المطهرون هم بنو آدم، وبين أن يكون المطهرون هم الملائكة، وبين أن يكون هذا الخبر مفهومه النهي، وبين أن يكون خبراً لا نهياً. فمن فهم من ﴿الْمُطَهَّرُونَ﴾ بني آدم، وفهم من الخبر النهي قال: لا يجوز أن يمس المصحف إلا طاهر.

ومن فهم منه الخبر فقط، وفهم من لفظ ﴿الْمُطَهَّرُونَ﴾ الملائكة قال: إنه ليس في الآية دليل على اشتراط هذه الطهارة في مس المصحف<sup>(٣١٨)</sup>.

---

(٣١٧) سورة الواقعة ، آية ٧٩.

(٣١٨) بداية المجتهد لابن رشد ج١ ص ٤٣٥، وحكى السياغي في الروض النضير ج١ ص ٥٠٠ وص ٥٠١ قول الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير في بعض رسائله: (سبب الاختلاف أمران، أحدهما إلى ما يرجع إلى الضمير، هل إلى الكتاب ؟ وهو اللوح المحفوظ كقول الظاهرية وغيرهم لكونه أقرب المذكورين. والمراد بالمطهرين الملائكة عليهم السلام.. أم إلى القرآن؟ و بالمطهرين- المتوضؤون) قال: (وقد اختلف في أمر آخر في الآية، هل هي خبر أو أمر؟ وفيها قراءتان: أحدهما نصب السين في، يمس - وهي تعني الأمر عند أهل العربية، والثانية برفع السين، والخبر فيهما أظهر، والنهي معها محتمل قريب، وهذا يرجح معنى الأمر به في الآية، وبه يترجح عود الضمير إلى الناس ترجيحاً قريباً لأن النواهي أكثر ورودها في القرآن متوجهة إلى الناس).

كما اختلفوا في ثبوت الآثار المتضمنة لمنع غير الطاهر من مس القرآن على ما سيأتي بسطه وإيضاحه عند عرض ونقد حُجج الفريقين.

### مذاهب العلماء في اعتبار الطهارة لمس المصحف

والقول باعتبار الطهارة من الحدث في الجملة لمس المصحف هو الذي عليه جماهير أهل العلم من السلف والخلف، حتى قال النووي في تبيانه عن القول الآخر المقابل لقول الجمهور بأنه قول ضعيف<sup>(٣١٩)</sup>. وقد حكى القول باعتبار الطهارة لمس المصحف عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم كعلي بن أبي طالب وابن عباس في

---

(٣١٩) التبيان للنووي ص ٢٣٣، وانظر في أصل المسألة. تفسير سورة الواقعة عند الطبري ج ٢٧ ص ١١٨، وآيات الأحكام للجصاص ج ٥ ص ٣٠٠، وابن العربي ج ٤ ص ١٧٣٧، والقرطبي ج ١٧ ص ٢٢٤، والكنيا الهراس ج ٤ ص ٣٩٩، تفسير ابن كثير ج ٨ ص ٢٠٧، والدر المنثور للسيوطي ج ٦ ص ١٦١، وتفسير ابن عباس بهامش الدر ج ٥ ص ٣٤٠، وفتح القدير للشوكاني ج ٥ ص ١٦٣، وزاد المسير لابن الجوزي ج ٧ ص ٢٩٢ وص ٢٩٣ وانظر أيضاً موطأ الإمام مالك ج ١ ص ١٩٩، ومصنف عبد الرزاق ج ١ ص ٣٤١ إلى ص ٣٤٥، وفصائل القرآن لأبي عبيد ج ١ ص ١٠٢ وص ١٠٣، والتفسير من سنن سعيد بن منصور ج ٢ ص ٣٤٦ ح ١٠١، وابن أبي شيبة ج ١ ص ١١٣، وكتاب المصاحف لابن أبي داود ص ١٤٨ وص ١٤٩، ص ٢١٠ وص ٢١١، الحاكم في المستدرک ج ١ ص ٣٩٥ إلى ص ٣٩٧، والبيهقي في السنن الكبرى ج ٤ ص ٨٩ إلى ص ٩٠، والمعرفة له ج ١ ص ٣٢٠، والتمهيد لابن عبد البر ج ١٧ ص ٣٩٦، مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج ١ ص ١٥٦ م ٦٩. ونيل الأوطار للشوكاني ج ١ ص ٢٤٣، وراجع الأوسط لابن المنذر ج ٢ ص ١٠٣، الحاوي للماوردي ج ١ ص ١٧٣، الروايتين والوجهين لأبي يعلى ج ٣ ص ١٤٤ وص ١٤٥، والمحلى لابن حزم ج ١ ص ٨١ إلى ص ٨٤ م ١١٦. والإشراف للقاضي عبد الوهاب المالكي ج ١ ص ١٢ وص ١٣، والتذكرة في الفقه لأبي الوفاء بن عقيل ق ٦ ب، والهداية لأبي الخطاب ص ٨، والبيان والتحصيل لابن رشد الجد ج ١ ص ٤٣ وص ٤٤ وص ١٤٠ وص ٢١٣ و ص ٢٤١، والمستوعب للسامري ج ١ ص ٤٠١، والمجموع للنووي ج ٢ ص ٧٩، وتحفة الفقهاء للسمرقندي ج ١ ص ٣١، وفتح القدير ج ١ ص ١١٧ إلى ص ١٢٢، والبنية للعيني ج ١ ص ٦٤٥، وأسنى المطالب شرح روض الطالب ج ١ ص ٦٠ وص ٦١، والفروع لابن مفلح ج ١ ص ١٨٨ وما بعدها، والإنصاف للمرداوي ج ١ ص ٢٢٣، وتحفة المحتاج للهيتمي وحواشيها ج ١ ص ٢٤٦، نهاية المحتاج للرملي ج ١ ص ١٢٤، وكشاف القناع للبهوتي ج ١ ص ٩٣ نوص ١٥٤، وحاشية ابن عابدين ج ١ ص ١١٧، ومنهل الواردين له ج ١ ص ١١٧، والخرشي على خليل ج ١ ص ١٦١، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ١٢٥.

رواية عنه، وبه قال ابن مسعود وابن عمر وسعد بن أبي وقاص وسلمان الفارسي في المشهور عنه، وقال به جمهور التابعين كأبي وائل وسعيد بن المسيب وابن جبير في رواية عنه والحسن البصري وطاووس ومجاهد والقاسم بن محمد وسائر الفقهاء السبعة، وهو محكي عن الشعبي والحكم وحما، لكن قصرُوا المنع على المس بباطن الكف. والقول باشتراط الطهارة لمس المصحف هو اختيار أبي عبيد والأوزاعي وإسحاق وأبي ثور والثوري وخلق لا يحصى من أهل العلم.

والقول باشتراط الطهارة هو مذهب الحنفية (٣٢٠) والمالكية (٣٢١).....

---

(٣٢٠) راجع الجصاص في كتابه مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج١ ص ١٥٦ م ٦٩. وراجع أيضاً تحفة الفقهاء للسمرقندي ج١ ص ٣١، وعبارته فيها: (ولا يباح له مس المصحف إلا بغلافه)، وقارن ببداية الصنائع للكاساني ج١ ص ٣٣، والبناءة للعيني ج١ ص ٦٤٥، وحاشية ابن عابدين ج١ ص ١١٧، وفيها التصريح بأن المراد بالغلاف ما كان منفصلاً كالخريطة وهي الكيس ونحوها، لأن المتصل بالمصحف منه، حتى يدخل في بيعه بلا ذكر، وقيل المراد به الجلد المشرز، وصححه في المحيط والكافي وصحح الأول في البداية، وراجع أيضاً الفتاوى الخانية ج١ ص ١٦٣.

(٣٢١) أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٢٤٥ ح [٣ - ٦٧] قال: حدثنا ابن بكير عن مالك قال: (لا يحمل المصحف أحد بعلاقته، ولا على وسادته، إلا وهو طاهر، إكراً للقرآن).

وأخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ٢١٥، ص ٢١٧ والأخير أوفى قال: حدثنا أبو الطاهر قال: قال ابن وهب: قال مالك: (لا يحمل المصحف بعلاقته، ولا على وسادة، إلا وهو طاهر، ولو جاز ذلك لحمله في أخبثته، ولم يكره ذلك إلا أن يكون في يد الذي يحمله شيء يندس به المصحف، ولكن إنما كره ذلك لمن يحمله وهو على غير طهر إكراً للقرآن وتعظيماً له). وعبارة ابن المنذر في الأوسط ج٢ ص ١٠٢ وكره مالك أن يحمل المصحف بعلاقته أو على وسادة أحد إلا وهو طاهر، قال ولا بأس أن يحمله في الخرج والتابوت والغرارة ونحو ذلك من على غير وضوء، ويحمل النصراني واليهودي المصحف في الغرارة والتابوت في مذهبه.

وعبارة ابن حزم في المحلى ج١ ص ٨٤: وقال مالك: (لا يحمل الجنب ولا غير المتوضئ المصحف لا بعلاقة ولا على وسادة، فإن كان في خرج أو تابوت فلا بأس أن يحمله اليهودي والنصراني والجنب وغير الطاهر).

وقارن بالبيان والتحصيل ج١ ص ٤٣ وص ١٤٠ وص ٢١٣ وص ٢٤١ لابن رشد، والفتاوى له أيضاً ج٢ ص ٩٠٦ وص ٩٠٧ والمعياري للنشرسي ج١ ص ٢٩، والخروشي ج١ ص ١٦١، وحاشية الدسوقي ج١ ص ١٢٦، وبلغه السالك ج١ ص ١١٨ إلى ص ١٢٠، وانظر الحاشية رقم ٣٢٤ من هذا البحث.

والشافعية<sup>(٣٢٢)</sup>، والحنابلة<sup>(٣٢٣)</sup>، ومن تابعهم من فقهاء الأمصار وفي مختلف الأعصار . قالوا لا يجوز للمسلم المكلف أن يمس المصحف بغير وضوء، فلا بد عندهم من الطهارتين الكبرى والصغرى معاً، فالطهارة من الأحداث جميعاً شرط لجواز مس المصحف عند الجمهور إلا لضرورة، كخوف غرق أو حرق، أو وقوع بيد كافر، أو قاذورة.

إلا أن مالكا رحمه الله قد خفف في رواية عنه عن الحائض والنفساء والمحدث حدثاً أصغر، إذا كان المس على وجه التعلم أو التعليم.

---

(٣٢٢) قال ابن المنذر في الأوسط ج٢ ص ١٠٢: قال الأوزاعي والشافعي: (لا يحمل المصحف الجنب والحائض). وانظر في مس المصحف حال الحدث عند الشافعية.

والحاوي للموارد ج٢ ص ١٧٣ وص ١٧٤، وحلية العلماء للشاشي ج٢ ص ٢٠١، وروضة الطالبين للنووي ج١ ص ٨٠، والتبيان له ص ٢٣٣ وعبارته فيه: (ويحرم على المحدث مس المصحف وحمله، سواء حمله بعلاقته أو بغيرها، سواء مس نفس المكتوب أو الحواشي أو الجلد، ويحرم مس الخريطة والغلاف والصندوق إذا كان فيها المصحف، هذا هو المذهب الصحيح المختار، وقيل: لا تحرم هذه الثلاثة وهو ضعيف)، وقارن بأسنى المطالب ج١ ص ٦٠ وص ٦١، وتحفة المحتاج وحواشيه ج١ ص ١٤٦ وما بعدها، ونهاية المحتاج ج١ ص ١٢٥.

(٣٢٣) راجع المغني والشرح الكبير ج١ ص ١٣٨ وص ١٣٩، وشرح الزركشي ج١ ص ٢١١ وص ٢١٢، وشرح العمدة لشيخ الإسلام ابن تيمية ج١ ص ٣٨١، حيث قال شارحاً قول الموفق في العمدة: (يحرم على المحدث الصلاة والطواف ومس المصحف). قال أبو العباس: (وأما المصحف فإنه لا يمس منه موضع الكتابة، ولا حاشيته، ولا الجلد أو الدف أو الورق الأبيض المتصل به، لا بطن الكف ولا بظهره ولا شيء من جسده). ثم فصل في الاستدلال على ما سيجري بسطه عند ذكر حجج الفريقين ونقدها إن شاء الله تعالى.

وراجع أيضاً الأخبار العلمية في اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية للبعلي ص ١٦، والفروع لابن مفلح ج١ ص ١٨٨، وعبارته فيه: (ومس المصحف وجلده وحواشيه لشمول المصحف له، بدليل البيع، ولو بصدرة، وقيل كتابته، واختاره في الفنون لشمول اسم المصحف له فقط، لجواز جلوسه على بساط: على حواشيه كتابة كذا قال، والأصح ولو بعضو رفع حدثه وقلنا يرتفع في أحد الوجهين).

وقارن بإعلام الموقعين لابن القيم ج١ ص ٢٢٥ وص ٢٢٦، والتبيان في أقسام القرآن له ص ١٦٥، ومدارج السالكين له أيضاً ج٢ ص ٤١٦، وراجع الإنصاف ج١ ص ٢٢٣ وما بعدها، وكشاف القناع ج١ ص ٢٨ مسه حال الحدث ص ٩٣، مسه قبل كمال الطهارة ص ١٥٢، مسه حال الحدث، وقارن بشرح المنتهى ج١ ص ٧٢، ومطالب أولي النهى ج١ ص ١٥٤ مسه حال الحدث، ص ٢٤١ مسه حال الحيض، والممتع شرح زاد المستقنع ج١ ص ٢٦٠ وما بعدها.

وقد ذهب ابن رشد إلى القول بحمل إحدى الروايتين على الأخرى جمعاً بينهما، خلافاً لمن لم ير الجمع من أصحابه<sup>(٣٢٤)</sup>، وقد منع ابن حبيب المس للمعلم إذا كان محدثاً، لأن التعليم صناعة وتكسب، بخلاف التعلم فإنه حاجة ترفع الحرج والمشقة<sup>(٣٢٥)</sup>.

وسوى أصحاب مالك في التسهيل لأجل التعلم بين الصغير والبالغ، وبين القليل والكثير خلافاً لمن رأى الاختصار على ما لم يأخذ حكم المصحفية<sup>(٣٢٦)</sup>، وقد مضت

---

(٣٢٤) البيان والتحصيل ج ١ ص ٤٣ و ص ٤٤ و ص ١٤٠ و ص ٢١٣ و ص ٢٤١، وقارن بفتاوى ابن رشد ج ٢ ص ٩٠٦ و ص ٩٠٧ فقرة ٢٣١ حيث أفتى بأنه لا يجوز لأحد مس المصحف إلا على طهارة. قال وقد رخص للذي يتعلم القرآن أن يقرأ في اللوح على غير وضوء، وللمؤدب أن يشكل ألواح الصبيان على غير وضوء لما عليهم من الحرج في التزام الطهارة لذلك - أعني الوضوء -، وقد حمل ابن رشد إحدى الروايتين عن الإمام مالك على الأخرى عنه رحمه الله، وخص رواية عدم المنع بما لم يكن كاملاً، وقد ذكر هذه المسألة الونشريسي في المعيار ج ١: ص ٢٩ في نوازل الطهارة، وعنون لها المخرجون [مس المصحف على غير وضوء]، وذكرها البرزلي في نوازل ١: ٢٨ في كتاب الطهارة «ك» مختصراً السؤال والجواب، وعلق البرزلي على الجواب بما يلي:

[قلت حكى ابن يونس ثلاثة أقوال حيث ذكره في المدونة في الصلاة الثاني، واعترضه ابن رزقون في نقله عن العتبية، وكذا الخلاف في الجزء والكل، في الصبي والبالغ فينظر فيه أ.هـ. ولا بن الحاج الوضوء لمس المصحف واجب بالسنة وما في القرآن خبر عن الملائكة فإن مسه مع العلم بما عليه أثم. قلت: نقل اللخمي قولاً بالاستحباب وهو ظاهر الموطأ، والسنة المشار إليها [ألا يمس القرآن إلا طاهراً]، وتأول شيخنا الإمام حكاية اللخمي بالاستحباب أنها ترجع للوجوب بتأويل فيه نظر، ينظر في مختصره، [وراجع الخرشي والعدوي ج ١ ص ١٦٠ و ص ١٦١، وحاشية الدسوقي ج ١ ص ١٢٦.

(٣٢٥) قال الدردير في الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ج ١ ص ١٢٦: (ولا يمنع مس أو حمل «جزء» بل ولا كامل على المعتمد «لمتعلم» وكذا معلم على المعتمد وإن بلغ أو حائضاً لا جنباً). قال الدسوقي في حاشيته: («قوله على المعتمد» أي لحكاية ابن بشير الاتفاق على جواز مس الكامل لمتعلم وقول التوضيح إن كلام ابن بشير ليس بعجيد حيث حكى الاتفاق مع وجود الخلاف رده ابن مرزوق بأن أقل أحواله أن يكون هو المعتمد «قوله لمتعلم» مثله من كان يغلط في القرآن ويضع المصحف عنده وهو يقرأ أو كلما غلط راجعه كما قال شيخنا «قوله وكذا معلم على المعتمد» أي كما هو رواية ابن القاسم عن مالك لأن حاجة المعلم كحاجة المتعلم خلافاً لابن حبيب قائلاً إن حاجة المعلم صناعة وتكسب لا الحفظ كحاجة المتعلم).

وقارن بالشرح الصغير للدردير ببلغة السالك للصاوي ج ١ ص ١١٩ و ص ١٢٠.

(٣٢٦) عبارة الدردير في شرحه الصغير مع بلغة السالك ج ١ ص ١١٩ عند قوله في أقرب المسالك بإباحة مس وحمل المعلم والمتعلم للمصحف: (وظاهره ولو مصحفاً كاملاً وهو كذلك على =



الإشارة إلى طرف من هذا في مسألة اسم المصحف، وسيأتي في مسألة تمكين الصغير منه مفصلاً إن شاء الله تعالى.

## القائلون بعدم اشتراط الطهارة:

وقد ذهب إلى القول بانتفاء اشتراط الطهارة طائفة من أهل العلم منهم ابن عباس وأنس وسلمان في رواية عنهم<sup>(٣٢٧)</sup>، وعلقمة<sup>(٣٢٨)</sup> وعكرمة ومجاهد والشعبي وسعيد بن جبير في رواية عنهم<sup>(٣٢٩)</sup>، وأبو العالية<sup>(٣٣٠)</sup>، وقتادة<sup>(٣٣١)</sup> والضحاك وأبو الشعثاء جابر بن زيد<sup>(٣٣٢)</sup>، والحسن البصري<sup>(٣٣٣)</sup>.....

= (أحد القولين). قال الصاوي في البلغة: (قوله ولو مصحفاً كاملاً.. إلخ) ظاهره ولو لم يغير عن هيئة المصحفية، وقيل يشترط تغييره عن هيئة المصحفية).

(٣٢٧) مصنف عبد الرزاق ج١ ص ٣٤١ وص ٣٤٢، والأوسط لابن المنذر ج٢ ص ١٠١ وص ١٠٣، وزاد المسير لابن الجوزي ج٧ ص ٢٩٢ وص ٢٩٣، وتفسير القرطبي ج١٧ ص ٢٢٤، وابن كثير ج٦ ص ٥٣٦، والدر المنثور للسيوطي ج٦ ص ١٦٠ وص ١٦١ وص ١٦٢، وسبل السلام للمصنعاني ج١ ص ٧٠، ونيل الأوطار للشوكاني ج١ ص ٢٤٣ وما بعدها، والمغني ج١ ص ١٣٧ وص ١٣٨، والمحلى ج١ ص ٨١.

(٣٢٨) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٤٥ ح [٧ - ٦٧]، والمصاحف لابن أبي داود ص ١٤٨ وص ١٤٩، وابن حزم في المحلى ج١ ص ٨٤، والدر المنثور ج٦ ص ١٦١.

(٣٢٩) الرواية عن ابن جبير عند أبي عبيد في الفضائل ص ١٠٢ ح [٥ - ٢٧]، ح [٦ - ٢٧]، وأما الشعبي فالمشهور عنه موافقة الجمهور على ما عند عبد الرزاق ج١ ص ٣٤٣ ح ١٣٣٤، وروى الترخيص عنه ابن أبي داود ص ٢١٥ لغير الجنب بعلاقته، ومنع مجاهد في المشهور عنه على ما ذكره سعيد في سننه ج٢ ص ٣٤٦ ح ١٠١، وانظر عن ابن جبير عبد الرزاق ج١ ص ٣٤٥ ح ١٣٤٦.

(٣٣٠) ابن أبي شيبه ج٧ ص ٢١١ ح ٣٥٣٧٠، الأوسط لابن المنذر ج٢ ص ١٠١ وص ١٠٣، والمراجع السابقة وخاصة كتب التفاسير في الحاشية رقم (٣٢٧).

(٣٣١) وأما قتادة فقد أخرج عبد الرزاق في المصنف ج١ ص ٣٤٤ وص ٣٤٥ ح ١٣٤٤: (عن معمر عن قتادة قال: كان يستحب أن لا يقرأ الأحاديث التي عن النبي ﷺ إلا على وضوء). فظاهره أنه يقول باشتراط الطهارة لمس المصحف من طريق الأولى، بل صرح الشوكاني بأن قتادة ومجاهداً حملاً آية الواقعة على المصحف.

(٣٣٢) الأوسط لابن المنذر ج٢ ص ١٠١ إلى ص ١٠٣، بالإضافة إلى كتب التفسير، وراجع أيضاً الحاشية رقم (٣١٩).

(٣٣٣) ورخص الحسن على ما في الفضائل لأبي عبيد ص ٢٤٥ ح [٤ - ٦٧]، وأخرج عبد الرزاق في المصنف ج١ ص ٣٤٢ ح ١٣٣٠: (عن معمر عن سمع الحسن يقول: لا بأس أن يأخذ =

وأبو نهيك والسدي وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم<sup>(٣٣٤)</sup> وداود بن علي، وأهل الظاهر<sup>(٣٣٥)</sup>. وهو رواية ثانية عن كل من الحكم وحماد بن سليمان وأبي حنيفة<sup>(٣٣٦)</sup>..

= المصحف غير المتوضئ فيصعد من مكان إلى مكان). لكن ابن المنذر في الأوسط ج ٢ ص ١٠١ «٦٢٩» قال: (وكره الحسن للجنب مس المصحف إلا أن يكون له علاقة). وروي ذلك عن الشعبي وطاووس والقاسم وعطاء، وقال عطاء: (لا بأس أن تأتيك الحائض بالمصحف بعلاقته).

(٣٣٤) ابن المنذر في الأوسط ج ٢ ص ١٠١ وما بعدها، بالإضافة إلى الحاشية رقم (٣٢٨).  
(٣٣٥) المحلي ج ١ ص ٧٧ وما بعدها م ١١٦، قال ابن حزم: (مسئلة: قراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف وذكر الله تعالى جائز كل ذلك بوضوء وبغير وضوء وللجنب والحائض برهان ذلك أن قراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف وذكر الله تعالى أفعال خير مندوب إليها مأجور فاعلها، فمن ادعى المنع فيها في بعض الأحوال كلف أن يأتي بالبرهان). إلى أن قال ص ٨١: (وأما مس المصحف فإن الآثار التي احتج بها من لم يُجْز للجنب مسه فإنه لا يصح منها شيء، لأنها إما مرسله، وإما صحيفة لا تستند، وإما عن مجهول، وإما عن ضعيف، وقد تقصيناها في غير هذا المكان). إلى أن قال ص ٨٣: (فإن ذكروا قول الله تعالى: «فِي كِتَابٍ مَّكْتُوبٍ، لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» - فهذا لا حجة لهم فيه لأنه ليس أمراً، وإنما هو خبر، والله تعالى لا يقول إلا حقاً ولا يجوز أن يصرف لفظ الخبر إلى معنى الأمر إلا بنص جلي أو إجماع متيقن، فلما رأينا المصحف يمسه الطاهر وغير الطاهر علمنا أنه عز وجل لم يعن المصحف، وإنما عنى كتاباً آخر). ثم استشهد على أن المراد بالكتاب المكنون اللوح المحفوظ بجملة نقول عن سلمان الفارسي وسعيد بن جبير وغيرهما ممن سيأتي ذكره عند الاستدلال. وقد رد ابن حزم على من فرق في منع المحدث من مس المصحف بدون حائل، ورخص في مسه من وراء حائل قائلاً: (قال علي . يعني نفسه .: هذه تفريق لا دليل على صحتها لا من قرآن ولا من سنة، لا صحيحة ولا سقيمة، ولا من إجماع ولا من قياس ولا من قول صاحب، ولأن كان الخرج حاجزاً بين الحامل وبين القرآن فإن اللوح وظهر الورقة حاجز أيضاً بين الماس وبين القرآن ولا فرق).

(٣٣٦) كذا في كتب غير واحد من أهل العلم كالقرطبي في تفسيره ج ١٧ ص ٢٢٤، وابن قدامة في المغني ج ١ ص ١٣٨، والشوكاني في غير موضع من مصنفاته كفتح القدير في التفسير ج ٥ ص ١٦٣، ونيل الأوطار ج ١ ص ٢٤٣. لكن عبارة ابن المنذر في الأوسط ج ٢ ص ١٠١ تشعر بخلاف ذلك، حيث قال: (عن الحكم وحماد قال في الرجل يمس المصحف وليس بطاهر، قال: «إذا كان في علاقة فلا بأس») ولم أجد فيما وقفت عليه في كتب الحنفية تصريحاً بالرواية المذكورة عن أبي حنيفة.

وقد وقع في عبارة الكاساني في بدائع الصنائع ج ١ ص ٣٣ تصحيف مطبعي أوهم بأن الشافعي يرخص للمحدث بمس المصحف والظاهر أنه تصحيف عن الشعبي، نعم قد ذكر النووي وجهاً لأصحاب الشافعية في الترخيص وضعفه، وشذذه على ما في التبيان ص ٢٣٣ وغيره ..

وقد استدل كل فريق لما ذهب إليه بجملة من الحجج النقلية والعقلية.

### حجة مشرطي الطهارة لمس المصحف:

وقد استدل الجمهور لما ذهبوا إليه من اشتراط الطهارة لمس المصحف بأدلة من الكتاب والسنة والمعقول:

### أولاً - دليلهم من الكتاب:

استدلوا من الكتاب بقوله تعالى في سورة الواقعة: ﴿إِنَّكُمْ لَقَرَوْنَ كَرِيمٌ﴾ (٧٨) في كِتَابٍ مَّكُونٍ (٧٨) لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ (٧٨) تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ (٨٠) ﴿٣٣٧﴾.

### وجه الاحتجاج من الآيات المذكورة:

قالوا فقد دلت آيات الواقعة أحسن دلالة على أنه لا يمس القرآن غير طاهر، حيث تضمنت نهياً بصيغة الخبر عن أن يمس المصحف إلا من كان متطهراً من الأحداث (٣٣٨)، بل يمكن أن يبقى الخبر على ظاهره، أعني أن يكون خبراً في صيغته ومعناه، دون أن يستلزم محذوراً أو خلفاً في الخبر إذا قلنا بأن الخبر في الآية يتضمن

(٣٣٧) الآيات ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠ من سورة الواقعة.

(٣٣٨) تفسير آيات الأحكام للجصاص ج ٥ ص ٣٠٠، وابن العربي ج ٤ ص ١٧٣٧، والكنيا الهراسي ج ٤ ص ٣٩٩، وتفسير زاد المسير لابن الجوزي ج ٧ ص ٢٩٢ وص ٢٩٣، وتفسير القرطبي ج ١٧ ص ٢٢٤ وص ٢٢٥، وتفسير ابن كثير ج ٢ ص ٤٩٨، والدر المنثور للسيوطي ج ٦ ص ١٦١، وتفسير فتح القدير للشوكاني ج ٥ ص ١٦٣، ونيل الأوطار له ج ١ ص ٢٤٣ وص ٢٤٤، والمجموع للنووي ج ٢ ص ٧٤، وبدائع الصنائع للكاساني ج ١ ص ٣٣، وإعلام الموقعين لابن القيم ج ١ ص ٢٢٥ وص ٢٢٦، والبيان في أقسام القرآن له ص ١٦٥ وما بعدها، وشرح الكوكب المنير في الأصول للفتوح ج ١ ص ١٨٧، ج ٣ ص ١٦ في التعبير بالخبر عن النهي حيث قال الفتوح: (والتعبير بالخبر عن النهي نحو: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ قال علماء البيان: هو أبلغ من صريح الأمر والنهي، لأن المتكلم لشدة تأكد طلبه نزل المطلوب منزلة الواقع لا محالة). ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ (البقرة - آية ٢٣٤) ومن السنة: «لا يبيع الرجل على بيع أخيه» بلفظ الخبر والمراد النهي. والحديث أخرجه البخاري عن أبي هريرة في كتاب البيوع، باب (لا يبيع على بيع أخيه) ج ١ ص ١٠٠، وقارن بالفتح للمحافظ ج ٤ ص ٣٥٢ وص ٣٥٣.

نفياً لوجود مس مشروع حال انتفاء الطهارة، فيكون المعنى أنه لا يمس القرآن مساً مأذوناً فيه شرعاً، إلا المطهرون، أي المتطهرون من الأحداث، لا يقال بأن آيات الواقعة خاصة باللوح المحفوظ والملائكة، بمعنى أن الضمير في قوله لا يمسه عائد على اللوح المحفوظ والمطهرون هم الملائكة فإن هذا ممتنع لثلاثة أوجه:

أحدها: / أن قوله: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (٧٨) قد جاء في سياق الكلام على القرآن في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَعَزَّازٌ كَرِيمٌ﴾ (٧٩) في كِتَابٍ مَّكْنُونٍ (٨٠) واللوح المحفوظ شامل للقرآن وغيره.

والوجه الثاني / أن الآية قد تضمنت استثناءً، فلا يجوز أن يحمل معناها على الملائكة لكونهم جميعاً من المطهرين، وليس بينهم غير مطهر، فيحصل استثناء، وهذا يستلزم إلغاء الاستثناء في الآية وهو تعطيل للفظ الشارع، وتجريد له عن الفائدة، وهذا باطل لا يجوز القول به.

الوجه الثالث / أن الآيات المذكورة قد ختمت بقوله تعالى: ﴿تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْمَلَائِكِ﴾ (٨١)، واللوح المحفوظ غير منزل، فتعين صرف الآيات وحملها على القرآن الذي بين أيدينا، لاسيما وقد جاءت السنة بما يشهد لهذا الفهم مثل قوله عليه السلام: «لا يمس القرآن إلا طاهر». على ما سيأتي تفصيله عند الاحتجاج بالسنة.

إذا تقرر هذا فإنه لا يمس المحدث المصحف لا موضع الكتابة منه، ولا حاشيته، ولا جلده، ولا الدف أو الورق الأبيض المتصل به، لا بطن الكف ولا ظهره، ولا شيء من جسده (٣٣٩)، على أن بعض القائلين باشتراط الطهارة لمس المصحف لم يروا في آيات الواقعة دلالة صريحة لما ذهبوا إليه وسلموا اختصاصها بما في السماء، قالوا نعم، الوجه في هذا والله أعلم أن القرآن الذي في اللوح المحفوظ هو القرآن الذي في المصحف، كما أن الذي في هذا المصحف هو الذي في هذا المصحف بعينه، سواء كان المحل ورقاً، أو أديماً، أو حجراً، أو خافاً، فإذا كان من حكم الكتاب الذي في السماء أن لا يمسه إلا المطهرون وجب أن يكون الكتاب الذي في الأرض كذلك لأن حرمة كحرمة أو يكون اسم جنس يعم كل ما فيه القرآن سواء كان في السماء أو في الأرض، وقد أوحى إلى ذلك قوله تعالى:

---

(٣٣٩) شرح العمدة لابن تيمية ج ١ ص ٣٨١ وص ٣٨٢، ولهذا تفصيل يأتي في الطهارة المنشودة لمس المصحف.

﴿رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾ ① ﴿فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ﴾ ② ﴿﴾ (٣٤٠)، وكذلك قوله تعالى: ﴿فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ﴾ ③ ﴿مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ﴾ ④ ﴿﴾ (٣٤١) فوصفها أنها مطهرة، فلا يصلح للمحدث مسها (٣٤٢).

قالوا ولقد فهم المسلمون الأوائل دلالة آية الواقعة على هذا المعنى فمنعوا من لم يكن مسلماً من مسه، فمن ذلك قول فاطمة بنت الخطاب لأخيها عمر حين طلب منها أن تعطيه الصحيفة التي فيها القرآن لينظر فيها، وهو حينها لم يسلم بعد، فقالت له أخته: (إنك رجس ولا يمسه إلا المطهرون، فقم فاغتسل أو توضأ) (٣٤٣)، وهي

(٣٤٠) سورة البينة آية ٢، ٣.

(٣٤١) سورة عبس آية ١٢، ١٣.

(٣٤٢) شرح العمدة ج١ ص ٣٨٤، والبيان في أقسام القرآن لابن القيم ص ١٦٨، ومدارج السالكين ج٢ ص ٤١٦، وإعلام الموقعين ج١ ص ٢٢٥ وص ٢٢٦.

قال العيني في البناية ج١ ص ٦٤٧ بعد أن ذكر الأحاديث المتضمنة لمنع المحدث من مس القرآن، والتي عول عليها الميرغاني في الهداية قال: (ولو استدلل المصنف على ذلك بقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ ⑤) ٧٩ الواقعة، لكان أولى وأقوى. وقال الأكمل، فإن قلت ما بال المصنف لم يستدل بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ ⑥ في كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ⑦ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ⑧) فإنه ظاهر في النهي عن مس المصحف لغير الطاهر. قلت لأن بعض العلماء حملوه على الكرام البررة، فكان محتملاً فترك الاستدلال به، قلت هذا الاحتمال البعيد لا يضر الاستدلال به، لأن حمل الآية على مس الملائكة بعيد لأنهم كلهم مطهرون وتخصيص بعض الملائكة من بين سائر المطهرين على خلاف الأصل مع وجود الأحاديث المذكورة).

(٣٤٣) أخرج البلاذري في أنساب الأشراف ق ٥٧٨: (حدثني محمد بن سعد والوليد بن صالح عن معمر عن الزهري قال الواقدي: وحدثني ابن أبي حبيبة عن داود بن الحصين وغيرهما، يزيد بعضهما على بعض، قالوا: أسلمت فاطمة بنت الخطاب، أخت عمر، وأسلم زوجها سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، فكانا يكتتمان بإسلامهما من عمر، وكان عمر شديداً على من أسلم من قومه. وأسلم نعيم بن عبد الله النحام، وإنما سمي النحام لأن النبي ﷺ قال: «دخلت الجنة فرأيت فيها أبا بكر وعمر، وسمعت نعمة من نعيم»، فسمي النحام. وقالوا: وكان شريفاً وكان خباب بن الارت يختلف إلى فاطمة بنت الخطاب فيقرئها القرآن. فخرج عمر بن الخطاب ذات يوم متوشحاً بالسيف، يريد رسول الله ﷺ ورهطاً من أصحابه ذكروا له، وأخبر أنهم مجتمعون في بيت عند الصفا، وهم أربعون أو نيف وأربعون بين رجال ونساء. وكان مع رسول الله ﷺ يومئذ عمه حمزة وعلي وأبو بكر، فلقى نعيم بن عبد الله فقال: أين تريد؟ قال: أريد محمداً هذا الصابي الذي فرق بين أمر قريش، وسفه أحلامها، وعاب دينها، وسب آلها، ودم من مضى من آبائها، فأقتله فيرجع الأمر إلى ما كان عليه، أيطن محمد أن قريشاً تنقاد له؟ كلا واللات والعزى. فقال له نعيم: قد والله غرتك نفسك يا عمر، أترى بني عبد مناف تاركيك =

تمشي على الأرض إذا قتلت محمداً؟ لا أعلم رجلاً جاء قومه بمثل ما جئت به، فلئن تركناك لهي السواة، ولئن نصرناك ليصطلمن. فقال عمر: إن مع عدي غيرها من قريش، وأراك تتكلم عنه، وما أظنك إلا قد اتبعته. فسكت نعيم وقال: إرجع إلى بيتك فأقم أمره. قال: وأي أهل بيتي اتبع محمداً؟ قال: فاطمة أختك وختنك سعيد بن زيد، قد والله أسلما. فقال عمر: أراك والله صادقاً، إن سعيداً قد نازع إلى ما كان أبوه يدين به من خلاف قومه وتركه أكل ذبائحهم وحضور أعيادهم، فمضى عمر يريدوها. قال نعيم: وندمت على إخباري إياه بما أخبرته به، وأني لم أطو أمرها كما طويت أمر نفسي. وكان عمر قد رأى خباباً يختلف إليهما. قال: فدخل عمر على أخته وزوجها وعندهما خباب ومعه صحيفة فيها سورة «طه» وهو يقريها إياها، فلما سمعوا حسه تغيب خباب في مخدع لهم في البيت، وأخذت فاطمة الصحيفة فجعلتها تحت فخذها، فلما دخل عمر قال: ما هذه الهينة التي سمعت؟ قالوا: ما سمعت شيئاً. قال: بلى والله لقد بلغني أنكما تابعتما محمداً على دينه. وبطش بخته سعيد، فقامت فاطمة لتكفه عنه فضربها فشجها، فلما فعل ذلك قالت أخته وختنه: نعم والله لقد أسلما وأمنا بالله ورسوله، فاصنع ما بدا لك. فلما رأى عمر ما بأخته من الدم ندم على ما صنع ورق وارعوى. وقال لأخته: هات الصحيفة لأنظر ما هذا الذي جاء به محمد. وكان عمر كاتباً. فقالت: لا أفعل حتى تغتسل، فإنه كتاب لا يمسه إلا طاهر. فاغتسل عمر، ثم أعطته الصحيفة، وفيها «طه»، فلما قرأ صدرأ منها قال: ما أحسن هذا الكلام وأكرمه. فلما سمع خباب قوله طمع فيه فخرج، وقرأ عليه السورة وقال: يا عمر إني لأرجو أن يكون الله قد خصك بدعوة نبيه، فإني سمعته أمس يقول: «اللهم أيد الإسلام بأحب الرجلين إليك، بعمر أو بعمر بن هشام». قال عمر: فدلني على محمد حتى آتيه فأسلم. فدلّه عليه، فخرج حتى انتهى إلى دار الأرقم المخزومي، فضرب عليهم الباب، فلما سمعوا صوته قال الأرقم: يا رسول الله هذا عمر بن الخطاب متوشحاً بسيفه. فقال حمزة بن عبد المطلب: إن كان يريد خيراً بذلناه له، وإن كان يريد سوى ذلك قتلناه بسيفه. فأذن له فدخل، ونهض إليه رسول الله ﷺ حتى لقيه في الحجرة، فأخذ بحجزته أو بمجمع رداءه، ثم جبذه جبذة شديدة، وقال: «ما جاء بك؟» والله ما أراك تنتهي أو ينزل الله بك قارعة». فقال: جيتك لأومن بالله ورسوله وما جيت به من عند الله، فقد سمعت قولاً لم أسمع مثله قط. فكبر رسول الله ﷺ تكبيرة عرف أهل البيت بها أنه قد أسلم وتفرق أصحاب رسول الله ﷺ من مكانهم ذلك وعزوا بإسلام حمزة وعمر، وعلموا أنهما سيمنعان رسول الله ﷺ ويتصفان له من عدوه. ولما أسلم عمر نزل جبريل فقال: قد استبشرنا بإسلام عمر) أ.هـ.

وقارن بكتاب [الشيخان أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وولدهما برواية البلاذري (ت ٢٧٩) في أنساب الأشراف] تحقيق د/ إحسان صدقي العمدة. مؤسسة الشراع العربي. الكويت ١٩٨٩م ص ١٣٧ وص ١٣٨ وص ١٣٩.

وقد أخرج ابن إسحاق أثر عمر وأخته فاطمة وزوجها مطولاً أيضاً بنحو من رواية البلاذري =

لم تمكنه من ذلك إلا بعد أن طمعت بإسلامه، وظهر لها منه أماراته حين اغتسل وتوضأ.

## ثانياً - حجتهم من السنة:

واستدل القائلون باشتراط الطهارة لمس المصحف بجملة من الأحاديث والآثار الدالة على منع غير الطاهر من مس المصحف، من مثل:

أ - حديث عمرو بن حزم أن في الكتاب الذي كتبه النبي ﷺ له: «أن لا يمس القرآن إلا طاهر» (٣٤٤).

= المتقدمة، وعنها القرطبي في تفسيره ج١ ص ١٦٣ وص ١٦٤ وأشار إليها في ج١ ص ١٧ ص ٢٢٥. كما أخرجها أيضاً الدارقطني ج١ ص ١٢٣، ونصب الراية ج١ ص ١٩٩ للزيلعي، وابن حجر في الدراية ج١ ص ٨٦، وتلخيص الحبير له أيضاً ج١ ص ١٣١ وص ١٣٢، والسهيلي في الروض الأنف ج١ ص ٢١٧، والشوكاني في نيل الأوطار ج١ ص ٢٥٩ وص ٢٦١، والبيهقي في الخلافيات ج١ ص ٥١٦ وص ٥١٧ ح ٣١٠، ودلائل النبوة له أيضاً ج٢ ص ٢١٩ وص ٢٢١ وص ٢٢٢ من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق عن القاسم بن عثمان البصري عن أنس بن مالك به، وأخرجه الطبراني في الأوسط «ج١ ق ١٠١» بالسند الذي ذكره البيهقي في الدلائل آنفاً. وقال الطبراني عقبه: (لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد وتفرد به إسحاق). وأخرج الطبراني أيضاً قصة إسلام عمر في المعجم الكبير ج٢ ص ٩٧ ح ١٤٤٢٨ من طريق إسحاق بن إبراهيم ثنا يزيد بن ربيعة ثنا أبو الأشعث عن ثوبان به. وأخرجها أبو نعيم في الحلية من طريق يحيى بن يعلى الأسلمي عن عبد الله بن المؤمل عن أبي الزبير عن جابر، وانظر في القصة أيضاً ابن سعد في الطبقات الكبرى ج٣ ص ٢٦٧، وابن شبه في تاريخ المدينة ج٢ ص ٦٥٧، وأبو يعلى الموصلي ج١ ص ٤١٦، وابن الأثير في أسد الغابة ج٤ ص ١٤٧، وابن حجر في الإصابة ج٤ ص ٤٨١، وتنقيح التحقيق لابن عبد الهادي ج١ ص ٤١٦ وص ٤١٧.

قال محقق الخلافيات للبيهقي بعد أن بسط الكلام في نقد أسانيد هذه الروايات جميعاً: (وبين متون هذه الطرق اختلاف يصل إلى حد النكرة في بعض المواطن، وقد أتينا على تفصيل ذلك في كتاب مستقل جمعت فيه. ولله الحمد والمنة. أشهر القصص الضعيفة والموضوعة والتي يتداولها العوام والله الموفق لأرب سواه). أ. ه. كلام محقق الخلافيات. ج١ ص ٥١٨.

(٣٤٤) حديث عمرو بن حزم رواه عبد الرزاق في مصنفه ج١ ص ٣٤١ ح ١٣٢٨، ومالك في موطنه ج١ ص ١٩٩، وأبو عبيد في الفضائل ص ٢٤٤، والدارقطني ج١ ص ١٢١، وأخرجه بطوله الحاكم في المستدرک ج١ ص ٣٩٥ إلى ص ٣٩٧، والبيهقي في سننه ج٤ ص ٨٩ وص ٩٠، وقال ابن عبد البر في التمهيد ج١ ص ٣٣٨: (روي مسنداً من وجه صالح هو كتاب مشهور عند أهل السير معروف عند أهل العلم معرفة يستغنى بها في شهرتها عن الإسناد).

قال العيني في النباة ج ١ ص ٦٤٦ عن حديث عمرو بن حزم: (أخرج حديثه النسائي في سننه في كتاب الديات، وأبو داود في المراسيل من حديث محمد بن بكار بن بلال عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن أرقم عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده: «أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن في السنن والفرائض والديات، ولا يمس القرآن إلا طاهر»، أورد هنا أيضاً من حديث الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة، حدثنا سليمان بن داود الخولاني، حدثني الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده نحوه. قال أبو داود: وهم فيه الحكم بن موسى . يعني في قوله سليمان بن داود . وإنما هو سليمان بن أرقم. وقال النسائي:

الأول / أشبه بالصواب، وسليمان بن أرقم متروك الحديث.

والثاني / رواه ابن حبان، وقال: سليمان بن داود الخولاني من أهل دمشق ثقة مأمون، وأخرجه الحاكم في مستدركه. وقال: هو من قواعد الإسلام. والطبراني في معجمه، والدارقطني ثم البيهقي في سنتهما، وأحمد في مسنده، وابن راهويه، وروي هذا الحديث من طرق أخرى بعضها مراسيل.

وقارن بسنن النسائي ج ٨ ص ٥٧ إلى ص ٦٠ حيث ذكر الحديث بطوله. وقد أخرج حديث عمرو بن حزم أيضاً الدارمي ج ٢ ص ١٦١ مختصراً، وابن حبان (٧٩٣) موارد مطولاً، والبيهقي في الخلافيات كتاب الطهارة (١) باب (١٣١) نهى المحدث عن مس المصحف ج ١ ص ٨٧، وذكر الحافظ في تلخيص الحبير ج ١ ص ١٣١ وج ٤ ص ١٧ كلام أهل العلم حول هذا الحديث وقال: ( وقد صحح الحديث جماعة من الأئمة من حيث الشهرة، وقال الشافعي: ثبت عندهم أنه كتاب رسول الله ﷺ. وقال ابن عبد البر: هذا كتاب مشهور عند أهل السير معروف عند أهل العلم معرفة يستغنى بشهرتها عن الإسناد، لأنه أشبه التواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة). وقد ذكر الزيلعي في نصب الراية ج ١ ص ١٩٦ طرق وشواهد هذا الحديث، وقال ابن رشد في بداية المجتهد ج ١ ص ٤٣٦: (وأحاديث عمرو بن حزم اختلف الناس في وجوب العمل بها لأنها مصحفة، ورأيت ابن المفوز يصححها إذا روتها الثقات، لأنها كتاب النبي ﷺ. وكذلك أحاديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وأهل الظاهر يردونها) أ.هـ. كما صحح الشوكاني هذا الحديث بمجموع شواهد على ما في نيل الأوطار ج ١ ص ٢٤٣، واضطرب كلام الألباني في الحكم على هذا الحديث فصحه في غير موضع من كتبه كإرواء الغليل ج ١ ص ١٥٨ و ص ١٦١، وضعفه في مواضع أخرى. قال في الإرواء: (أما حديث عمرو بن حزم فهو ضعيف فيه سليمان بن أرقم وهو ضعيف جداً، وقد أخطأ بعض الرواة فسماه سليمان بن داود وهو الخولاني، وهو ثقة، وبناءً عليه توهم بعض العلماء صحته، وإنما هو ضعيف من أجل ابن أرقم هذا، وقد فصلت القول في ذلك في تحقيقنا لأحاديث «مشكاة المصابيح» رقم «٤٦٥» فلا نعيد الكلام فيه، ومما قلنا هناك أن الصواب فيه أنه من رواية أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم مرسلًا، فهو ضعيف أيضاً لإرساله).



وفي لفظ: «ألا تمس القرآن إلا على طهر»<sup>(٣٤٥)</sup>.

قال صالح: وبالرجوع للمشكاة ج١ ص ١٤٤ وجدت الناشر قد نوه عن سقوط الورقة الخاصة بالتفصيل المشار إليه هنا، ووعد بالعمل مستقبلاً على استدراك ما فات، ثم وجدت الألباني في الإرواء ج١ ص ١٦١ يقول: (بعد كتابة ما تقدم بزمان بعيد وجدت حديث عمرو بن حزم في كتاب «فوائد أبي شعيب» من رواية أبي الحسن محمد بن أحمد الزعفراني وهو من رواية سليمان بن داود الذي سبق ذكره). ثم روى عن البغوي أنه قال: (سمعت أحمد بن حنبل وسئل عن هذا الحديث فقال: أرجو أن يكون صحيحاً). وقارن بالروض النضير للسيافي ج١ ص ٤٩٩.

قال ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ج١ ص ٤١١: (قال أبو القاسم البغوي: سمعت أحمد بن حنبل، وسئل عن حديث الصدقات الذي يرويه يحيى بن حمزة أصحح هو؟). فقال: أرجو أن يكون صحيحاً. يعني حديث الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري). وقارن بمسائل البغوي لأحمد ص ٥١.

قال ابن عبد الهادي: (قال صالح جَزْرَة: ثنا دحيم قال: نظرت في أصل كتاب يحيى حديث عمرو بن حزم في الصدقات فإذا هو عن سليمان بن أرقم: صالح الحديث فكتب هذا الكلام عن مسلم بن الحجاج).

وقال أبو بكر البيهقي في سننه ج٤ ص ٩٠: (وقد أثنى على سليمان بن داود: أبو زرعة، وأبو حاتم، وعثمان بن سعيد، وجماعة من الحفاظ، ورأوا هذا الحديث الذي رواه في الصدقات موصول الإسناد حسناً والله أعلم).

وذكر ابن عبد الهادي في التنقيح ج١ ص ٤١٢ والشوكاني في النيل ج١ ص ٢٤٣ وص ٢٤٤ قول يعقوب بن سفيان: لا أعلم في جميع الكتب كتاباً أصح من كتاب عمرو بن حزم. كان أصحاب النبي ﷺ والتابعون يرجعون إليه ويدعون آراءهم. قال الحافظ في الفتح ج١ ص ٢٢٦: (قلت: وكتاب عمرو بن حزم أخرجه مالك في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه «أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم ....) إلى أن قال الحافظ: (ووصله أبو داود في «المراسيل» والنسائي من وجه آخر عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده مطولاً، وصححه ابن حبان، وأعله أبو داود والنسائي). وانظر رد ابن حزم لهذا الأثر في المحلى ج١ ص ٨١، ج٥ ص ٢١٣ وص ٢١٤، ج٦ ص ١٣ وص ١٤، وقد ساق البيهقي في خلافياته المحققة ج١ ص ٤٩٧ وص ٥٠٨ خبر أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم من أربع طرق ح ٢٩٤ ص ٤٩٧، ح ٢٩٥ ص ٤٩٨، ح ٢٩٦ ص ٥٠٠، ح ٢٩٧ ص ٥٠١ إلى ص ٥٠٧، وساقه المواردي في الحاوي ج١ ص ١٧٣ وص ١٧٤ بلفظ: «ألا تمس المصحف إلا وأنت طاهر».

(٣٤٥) أخرجه الدارقطني في السنن ج١ ص ١٢١ قال: (حدثنا محمد بن مخلد نا الحسن بن أبي الربيع نا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه قال: «كان في كتاب النبي ﷺ لعمرو بن حزم ألا تمس القرآن إلا على طهر». مرسل ورواته ثقات. وقال محققه: =

= (الحديث أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، وفي تفسيره، والبيهقي في سننه مرسلًا، كما أخرجه المؤلف ورواته ثقات).

وانظر الخلافات للبيهقي ج ١ ص ٤٩٧ وص ٤٩٨ ح ٢٩٤، ح ٢٩٥ حيث ضعفه محققه من جهة الإرسال، وانظر أيضاً المصدر نفسه ص ٥٠٠ وص ٥٠١ ح ٢٩٦ حيث جاءت الرواية موصولة، وقد أخرجها ابن زنجويه في «الأموال» ج ٣ ص ٩٣٩ وص ٩٤٠ رقم ١٦٨٣، والحاكم في المستدرک «ج ١ ص ٣٩٥»، وابن حزم في المحلى «٣٧/١٣/٦» من طريق ابن أبي أويس به مختصراً، ونصب الراية ج ١ ص ١٩٨، والموطأ ج ٢ ص ٨٤٩ برواية يحيى، ج ٢ ص ٢٢١ بروايته مصعب وعنه النسائي في المجتبى ج ٨ ص ٦٠، والبيهقي في الكبرى «٨/٧٣/٨١»، والبخاري في شرح السنة «رقم: ٢٧٥، ٢٥٣٨»، وانظر الخلافات أيضاً ج ١ ص ٥٠١ وص ٥٠٢ ح ٢٩٧، والكبرى ج ١ ص ٣٠٩ بسنده ومتمنه. وقال عقبه: (أرسله غيره والله أعلم). وعزاه في التنقيح ج ١ ص ٤١٠ إلى مسند الإمام أحمد.

قال محقق الخلافات ج ١ ص ٥٠٢ بعد أن سرد جملة من مخرجي هذا الحديث: (وعزاه محمد بن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» «١/٤١٠» إلى الإمام أحمد عن الحكم وهو في «المسند» كما وقع التصريح به في «الكامل» لابن عدي «٣/١١٢٣»، وذكر ابن عساكر في «الترتيب» «رقم: ٣٧٨» مسند عمرو بن حزم من ضمن جملة المسانيد التي أخرجها أحمد في «مسنده» وهو ساقط من مطبوعه برمته. وأخرجه البخاري في «مسائل أحمد» «رقم: ٧٣، ٩٩» عن أحمد به). ومدار هذه الروايات على الحكم بن موسى عن سليمان بن داود، قال: وإسناده ضعيف. قال غير واحد من الأئمة: ليس هو سليمان بن داود إنما هو سليمان بن أرقم، غلط الحكم بن موسى في اسم والده على ما في المراسيل لأبي داود ص ٢١٣، والنسائي في المجتبى ج ٨ ص ٥٨ وص ٥٩، وأبو زرعة الدمشقي على ما في تاريخ دمشق ج ١ ص ٤٥٥ رقم ١١٥١. قال أبو زرعة ١١٥٠: (عرضت على أحمد بن حنبل حديث يحيى بن حمزة الطويل في الدييات، فقال: هذا رجل من أهل حران يقال له: سليمان بن أبي داود، ليس بشيء).

قال عبد الجبار الخولاني في تاريخ داريا ص ٨٦ بعد أن أخرجه من طريق أبي زرعة ثنا الحكم بن موسى به. قال: (فأقول إن هذا غلط من الحكم بن موسى، وقد قال أحمد بن حنبل: «إن الذي حدث بحديث الصدقات عن الزهري هو سليمان بن داود الجزري». وهذا غلط أيضاً، والذي صح عندنا أنه روى حديث الصدقات عن الزهري هو سليمان بن أرقم هكذا هو مكتوب في أصل يحيى بن حمزة «سليمان بن أرقم» وهو الصواب).

قال محقق الخلافات: وما حكم القاضي الخولاني بغلظه ذهب إليه أحمد. كما تقدم. وغير واحد من الأئمة، منهم ابن معين والبخاري:

\* والبخاري: فإنه أورده في «التاريخ الكبير» «٢/١٠/١» في ترجمة سليمان بن داود الخولاني، وقال: (وفيه نظر).

= \* ابن معين: حكم أن الراوي هو: سليمان بن داود وبه أعلم.

قال ابن عدي في «الكامل» ١١٢٣/٣: (سمعت أبا يعلى يقول: سئل يحيى بن معين . وهو حاضر . عن حديث الصدقات الذي كان يحدث به الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري ؟ قال: سليمان بن داود ليس يعرف ولا يصح هذا الحديث).

وقال عثمان بن سعيد الدارمي في «تاريخه» رقم: ٣٨٦: (قلت فسليمان بن داود الذي يروي حديث الزهري في الصدقات من هو ؟ فقال: ليس بشيء). ونقل كلامه ابن حبان في «المجروحين» ١/٣٣٤ وتعقبه بقوله: (هذا شيء قد اشتبه على شيوخنا لاتفاق الاسمين، أما سليمان بن داود اليماني الذي يروي عن الزهري ويحيى بن أبي كثير فهو ضعيف جداً كثير الخطأ، وسليمان بن داود الخولاني الذي يروي عن الزهري حديث الصدقات فهو دمشقي صدوق مستقيم الحديث).

لكن يحيى بن معين قال: (سليمان بن داود الشامي روى عن الزهري حديث عمرو بن حزم ليس هو بشيء، وسليمان بن داود اليماني ليس هو بشيء ولم يتابع سليمان بن داود في حديث عمرو بن حزم أحد، وليس في الصدقات حديث له لإسناد). لكن الدارمي قال عن سليمان بن داود الخولاني: (قال أبو سعيد: أرجو أنه ليس كما قال يحيى، وقد روى عنه يحيى بن حمزة أحاديث حسناً كلها مستقيمة، وهو دمشقي خولاني).

قال ابن عدي في الكامل ج٣ ص ١٢٣ مخطأ الفريقين: (وهذا الذي ذكر عن أحمد بن حنبل مما قد ذكرته أن هذا سليمان بن داود من أهل الجزيرة، وما ذكرت أنه وجد في أصل يحيى بن حمزة عن سليمان بن أرقم، ولكن الحكم لم يضبطه، وجميعاً خطأ، والحكم بن موسى قد ضبط ذلك وسليمان بن داود الخولاني صحيح، كما ذكره الحكم، وقد رواه عنه غير يحيى بن حمزة إلا أنه مجهول). أنتهى. ثم أفاض محقق الخلافيات في الكلام عما قيل حول هذا الحديث إلى أن قال: (قاله شيخنا في الإرواء ١٢٢) وانظر: «فتح الباري» ١٢/٢٢٦ ولكتاب عمرو بن حزم في الديات وجادات كثيرة لا مجال لذكرها هنا، تجعل الباحث يجزم أن النبي ﷺ كتب كتاباً لعمرو بن حزم، لأن التابعين ومن بعدهم وجدوا هذا الكتاب وقرأوه وعملوا بما فيه، ولذا احتج به الإمام أحمد وابن معين وغيرهما مع تصريحهم بضعف الطريق المسندة إليه، وقد تقدم ذلك عن أحمد، وتقدم عن ابن معين تضعيف الطريق المسندة، ومع هذا فنقل عنه الدوري في «التاريخ» رقم: ٦٤٧ قال: (سمعت يحيى يقول: حديث عمرو بن حزم «أن النبي ﷺ كتب لهم كتاباً» فقال له رجل: هذا مسند ؟ قال: لا، ولكنه صلح). وقال الشافعي في «الرسالة» ٤٢٢ - ٤٢٣: (لم يقلوه حتى ثبت عندهم أنه كتاب رسول الله ﷺ).

ثم ذكر محقق الخلافيات ج١ ص ٥٠٨ كلام ابن عبد البر المتقدم، ثم قال: (وانظر . لزأماً . «المواصم والقواصم» لابن الوزير ١/٣٣٣ - ٣٣٥، ولكثير من فقرات هذا الكتاب شواهد يعترض بها، وستأتينا شواهد هذا الحديث الذي عند المصنف، وبه يصح =

وفي لفظ: «لا تمس القرآن إلا على طهور»<sup>(٣٤٦)</sup>.

قال الإمام الشافعي في الرسالة<sup>(٣٤٧)</sup>: (ولم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم - والله أعلم - حتى يثبت<sup>(٣٤٨)</sup> لهم أنه كتاب رسول الله)<sup>(٣٤٩)</sup>.

وقال أبو القاسم البغوي: (سمعت أحمد بن حنبل، وسئل عن حديث الصدقات الذي يرويه يحيى بن حمزة أصحح هو؟).

---

= هذا الحديث.. والله الموفق لا رب سواه.

الخلاصة:

إن حديث عمرو بن حزم وإن كان في أسانيد كافة طرقه مقال، إلا أنه يعتضد بشواهده ويتقوى بها. وراجع مرعاة المفاتيح ج٢ ص ١٥٨ وص ١٥٩ وص ١٦٠ ح ٤٦٩. وتراجع تنمة الخلاصة في التخريج من الإرواء ج١ ص ١٦٠ وص ١٦١.

(٣٤٦) حديث: «لا تمس القرآن إلا على طهور» أخرجه ابن المنذر في الأوسط ج٢ ص ١٠٣ ح ٦٣٠، قال: (حدثنا إسحاق بن عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه قال: في كتاب النبي ﷺ لمعمرو: «لا تمس القرآن إلا على طهور»).

(٣٤٧) الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي ص ٤٢٢ وص ٤٢٣، ط أولى البابي الحلبي سنة ١٣٥٨هـ، وعن دار الكتب العلمية بيروت. لبنان، بتحقيق أحمد محمد شاكر.

(٣٤٨) قال الشيخ أحمد شاكر: (في سائر النسخ «ثبت» بالفعل الماضي، والذي في الأصل بالمضارع، وإن عبث بعض قرائه. واستعمال المضارع هنا أعلى وأبلغ لما فيه من معنى الاستحضار، وللإشارة إلى الفائدة التي أشار إليها الشافعي بعد، من أن الخبر يقبل في الوقت الذي يثبت فيه).

(٣٤٩) للشافعي نحو من هذا البحث النفيس في اختلاف الحديث «ص ١٧ - ١٩»، وأما كتاب آل عمرو بن حزم فإنه كتاب جليل، كتبه النبي ﷺ لأهل اليمن، وأرسله مع عمرو بن حزم، ثم وجد عند بعض آل روه عنه، وأخذته الناس عنهم، وقد تكلم العلماء طويلاً في اتصال إسناده وانقطاعه، والراجع الصحيح عندنا أنه متصل صحيح. وقد أوضحت ذلك في حواشي بعض الكتب، وساقه الحاكم مطولاً في المستدرک «ج١ ص ٣٩٥ وص ٣٩٧» وصححه، ونقله عنه السيوطي في الدر المنثور «ج١ ص ٣٤٣»، وروى العلماء فقرات منه في أبواب مختلفة من كتب الحديث وغيرها. وانظر بعض روايات منه في سيرة ابن هشام «ص ٩٥٥، طبعة أوربه»، وتاريخ الطبري «ج٣ ص ١٥٣، ١٥٨»، وسنن الدارقطني «٢١٥ و ٢٧٦»، والخراج ليحيى بن آدم «رقم ٣٨١»، والمحلى لابن حزم «ج١ ص ٨١ - ٨٢ و ج ٥ ص ٢١٣ - ٢١٤ و ج ٦ ص ١٣ - ١٤». أ.هـ كلام المحقق أحمد شاكر.

وقارن باختلاف الحديث للشافعي المطبوع على هامش الجزء السابع من كتاب الأم - المطبعة الأميرية بمصر سنة ١٣٢٥هـ.

فقال: أرجو أن يكون صحيحاً<sup>(٣٥٠)</sup>.

وقال أيضاً: (لا أشك أن رسول الله ﷺ كتبه)<sup>(٣٥١)</sup>.

وقال يعقوب: (لا أعلم كتاباً أصح من هذا الكتاب، فإن أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم)<sup>(٣٥٢)</sup>

وقال الحاكم: (قد شهد عمر بن عبد العزيز والزهري لهذا الكتاب بالصحة)<sup>(٣٥٣)</sup>.

وقال ابن عبد البر في التمهيد: (روي مسنداً من وجه صالح، هو كتاب مشهور عند أهل السير، معروف عند أهل العلم معرفة يستغنى بها في شهرتها عن الإسناد)<sup>(٣٥٤)</sup>. وقد خلص الألباني<sup>(٣٥٥)</sup> أيضاً إلى تصحيح حديث عمرو بن حزم هذا.

---

(٣٥٠) مسائل أبي القاسم البغوي عن أحمد ص ٥١، وعنها شرح العمدة لابن تيمية ج ١ ص ٣٨١، والتيبان في أقسام القرآن لابن القيم ص ١٦٩، ومدارج السالكين له ج ٢ ص ٤١٦، وتلخيص الحبير ج ١ ص ١٣١، وتنقيح التحقيق لابن عبد الهادي ج ١ ص ٤١١، وإرواء الغليل ج ١ ص ١٦١ عن فوائد أبي شعيب.

(٣٥١) شرح العمدة ج ١ ص ٣٨١ وما بعدها، والتيبان في أقسام القرآن ص ١٦٩.

(٣٥٢) تنقيح التحقيق ج ١ ص ٤١٤، ونيل الأوطار ج ١ ص ٢٤٣.

(٣٥٣) المستدرک ج ١ ص ٣٩٥ إلى ص ٣٩٧، ونيل الأوطار ج ١ ص ٢٣٤، والروض النضير للسياسي ج ١ ص ٤٩٩ وما بعدها.

(٣٥٤) التمهيد ج ١٧ ص ٣٣٨.

(٣٥٥) قال الألباني في الإرواء ج ١ ص ١٦٠ وص ١٦١ بعد حكايته للأقوال الواردة في نقد أسانيد حديث عمرو ابن حزم: (وجملة القول: أن الحديث طرقه كلها لا تخلوا من ضعف، ولكنه ضعف يسير، إذ ليس في شيء منها من اتهم بكذب، وإنما العلة الإرسال أو سوء الحفظ، ومن المقرر في «علم المصطلح» أن الطرق يقوي بعضها بعضاً إذا لم يكن فيها متهم كما قرره النووي في تقريبه، ثم السيوطي في شرحه، وعليه فالنفس تطمئن لصحة هذا الحديث، لا سيما وقد احتج به إمام السنة أحمد بن حنبل كما سبق، وصححه أيضاً صاحبه الإمام إسحاق بن راهويه، فقد قال إسحاق المروزي في «مسائل الإمام أحمد» ص ٥:

[قلت - يعني لأحمد -: هل يقرأ الرجل على غير وضوء؟ قال: نعم، ولكن لا يقرأ في المصحف ما لم يتوضأ. قال إسحاق: كما قال، لما صح قول النبي عليه السلام: «لا يمس القرآن إلا طاهر» وكذلك فعل أصحاب النبي عليه السلام والتابعون].

قلت: ومما صح في ذلك عن الصحابة ما رواه مصعب بن سعد بن أبي وقاص أنه قال: [كنت أمسك المصحف على سعد بن أبي وقاص، فاحتكتك. فقال سعد: لعلك مسست ذكرك؟ قال: فقلت: نعم. فقال: قم فتوضأ. فقامت فتوضأت، ثم رجعت]. رواه مالك =

ب - وحديث عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يمس القرآن إلا طاهر» (٣٥٦).

= «٤٢/١ رقم ٥٩». وعنه البيهقي وسنده صحيح. وبعد كتابة ما تقدم بزمان بعيد، وجدت حديث عمرو بن حزم في كتاب «فوائد أبي شعيب» من رواية أبي الحسن محمد بن أحمد الزعفراني، وهو من رواية سليمان بن داود الذي سبق ذكره، ثم روى عن البغوي أنه قال: [سمعت أحمد بن حنبل، وسئل عن هذا الحديث، فقال: أرجو أن يكون صحيحاً]. أ.هـ كلام الألباني في الإرواء.

(٣٥٦) قال العيني في البناية ج١ ص ٦٤٦ وص ٦٤٧ عن حديث ابن عمر: (أخرج حديثه الطبراني في معجمه، والدارقطني ثم البيهقي من جهته في سننهما من حديث ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري قال: سمعت سالمًا يحدث عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يمس القرآن إلا طاهر»، وسليمان ابن موسى الأشدق مختلف فيه، فوثقه بعضهم، وقال البخاري عنده: مناكير. وقال النسائي: ليس بالقوي).

وقد خرج الألباني حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب في صحيح الجامع ج٦ ص ٢٥٠ ح ٧٦٥٧، وقد عزاه في الجامع إلى الطبراني في الكبير وصححه الألباني، وأحال فيه إلى الروض النضر ٥٧٣، والإرواء ١٢٢، وتخريج المشكاة ٤٦٥ وسقط منها في الطبعة الثالثة ج١ ص ١٤٤، وقال في الإرواء ج١ ص ١٥٩: (وأما حديث ابن عمر فأخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» ص ٢٣٩ وفي الكبير «ج٣» ص ٢/١٩٤ والدارقطني وعنه البيهقي «ج١ ص ٨٨»، وابن عساكر «ج١٣» ص ٢/٢١٤ من طريق سعيد بن محمد ابن ثواب ثنا أبو عاصم ثنا ابن جريج عن سليمان بن موسى قال: سمعت سالمًا يحدث عن أبيه مرفوعاً بلفظ الكتاب. وقال الطبراني: لم يروه عن سليمان إلا ابن جريج، ولا عنه إلا أبو عاصم تفرد به سعيد بن محمد. قلت: ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٩/ ٩٤ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فكانه مجهول الحال، وقد صحح له الدارقطني في سننه «٢٤٢» حديثاً في إتمام الصلاة في السفر، وسيأتي رقم «٥٦٣» وبقية رجال الإسناد ثقات غير أن ابن جريج مدلس وقد عنعنه، ومع ذلك كله فقد قال الحافظ في هذا الحديث: [إسناده لا بأس به، ذكر الأثرم أن أحمد احتج به]. وكيف لا يكون به بأس والحافظ نفسه وصف ابن جريج بأنه كان يدلس وقد عنعنه؟ وفيه ابن ثوبان وقد عرفت ما فيه، لكن لعله في «ثقات ابن حبان» فقد قال الهيثمي في «المجمع» «ج١ ص ٢٧٦»: (رواه الطبراني في الكبير والصغير، ورجاله موثقون). فقله «موثقون» مع أن فيه إشعاراً بضعف توثيق بعضهم فهو لا يقول ذلك غالباً إلا فيمن تفرد بتوثيقهم ابن حبان، وذلك ما عهدناه منه في الكتاب المذكور... والله أعلم).

وقارن بالسيل الجرار ج١ ص ١٠٨، ونيل الأوطار ج١ ص ٢٤٣، والروض النضر للسياغي ج١ ص ٥٠٠، وعزاه في الكنز ج١ ص ٦١٥ ح ٢٨٣٠ إلى أبي داود والترمذي. وقال ابن عبد الهادي في التنقيح ج١ ص ٤١٥: (سليمان بن موسى قال البخاري: عنده مناكير. وقال =

ج - وحديث حكيم بن حزام قال: (لما بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قال: «لا تمس القرآن إلا وأنت طاهر» (٣٥٧).

= النسائي: ليس بالقوي في الحديث. وثقه يحيى بن معين، ودحيم، والترمذي، وابن عدي وغيرهم.

وانظر في كلام البخاري عن سليمان بن موسى في الضعفاء الصغير ص ٥٣ وص ٥٤، وفي كلام النسائي عنه «الضعفاء والمتروكين ص ٥٠» قاله محقق التنقيح، ثم قال: وانظر توثيق ابن معين في تاريخ الدارمي رقم «٢٦-٣٦٠»، وتوثيق دحيم في الجرح والتعديل ج ٤ ص ١٤١ من رواية أبي حاتم عنه. قال: وأما توثيق الترمذي فلم أقف عليه في المصادر التي بين يدي. وانظر توثيق ابن عدي في الكامل ج ١ رقم ٣٨١/٢. وقال الحافظ في التلخيص ج ١ ص ١٣١: (إسناده لا بأس به، وذكر الأثر أن أحمد احتج به). وأخرج حديث ابن عمر أيضاً البيهقي في الخلافيات ج ١ ص ٥٠٨ ح ٢٩٨ وص ٥١٠ ح ٢٩٩، ح ٣٠٠، ح ٣٠١، وعزاه محقق الخلافيات إلى الطبراني في الكبير أيضاً «١٢/٣١٣/٣١٤»، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» «٢/٣٤٤» رقم «٥٧٣»، والجوزقاني في الأباطيل «١/٣٧٢» قال: (هذا حديث مشهور حسن).

قال محقق الخلافيات: (قلت: وقد أعل الحديث بثلاث علل - وكلها مما ينازع فيه - وهي: - أولاً: فيه ابن جريج، وهو مدلس وقد عنعن.

ثانياً: فيه سليمان بن موسى، قال الزيلعي في «نصب الراية» «١/١٩٨»: (سليمان بن موسى الأشدق مختلف فيه، فوثقه بعضهم). وقال البخاري في «الضعفاء الصغير» «٥٣-٥٤»: (وعنده مناكير). وقال النسائي «في الضعفاء والمتروكين» «٥٠»: (ليس بالقوي).

ثالثاً: جهالة سعيد بن محمد بن ثواب، فترجمه الخطيب في «تاريخه» «٩/٩٤» ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فكأنه مجهول الحال).

قال شيخنا في الإرواء ج ١ ص ١٥٩: (قلت ومع هذا فهي مما لا توهم الحديث، ولا تجعله مطروحاً، فعنونة من أخرج لهم الشيخان متساهل فيها، وهي محمولة على السماع). ثم ذكر نحوه مما مر عن التنقيح، ثم قال: (وعلى كل حال، ما قبله وبعده يشهد له).

وساقه الماوردي أيضاً في الحاوي ج ١ ص ١٧٤ بلفظ: «لا تمس المصحف إلا وأنت طاهر».

(٣٥٧) حديث حكيم بن حزام أخرجه العيني في البناية ج ١ ص ٦٤٧ قال [أخرج حديثه الحاكم في المستدرک في كتاب الفضائل من حديث سويد أبي حاتم، حدثنا مطر الوراق عن حسان بن بلال عن حكيم بن حزام قال: (لما بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قال: «لا تمس القرآن إلا وأنت طاهر». وقال الحاكم صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ورواه الطبراني في معجمه، والدارقطني ثم البيهقي من جهته في سنتهما].

قال في الإرواء ص ١٥٨: (وأما حديث حكيم بن حزام فأخرجه الطبراني في «الكبير» ج ١ ص ١/١٣٢ وفي «الأوسط» ج ١ ص ٥/٢ من الجمع بينه وبين «الصغير»، والدارقطني ص ٤٥»، والحاكم ج ٣ ص ٤٨٥، واللالكائي في «السنة» ج ١ ص ٨٢/٢ من طريق سويد =

وفي لفظ أن النبي ﷺ قال له: «لا تمس القرآن إلا وأنت على طهر» (٣٥٨).

د - حديث عثمان بن أبي العاص قال: (كان فيما عهد إلي رسول الله ﷺ: «لا تمس المصحف وأنت غير طاهر» (٣٥٩).

= أبي حاتم حدثنا مطر الوراق عن حسان بن بلال عنه قال: لما بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قال: «لا تمس القرآن إلا وأنت طاهر». وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي. وأقول: أتى له الصحة وهو لا يروى إلا بهذا الإسناد كما قال الطبراني، ومطر الوراق ضعيف كما قال ابن معين وأبو حاتم وغيرهما، وفي التقريب «صدوق كثير الخطأ». والراوي عنه سويد أبو حاتم مثله ؟. قال النسائي: [ضعيف]. وقال أبو زرعة: [ليس بالقوي]، حديثه حديث أهل الصدوق. قلت: يعني أنه لا يتعمد الكذب. وقال ابن معين: [أرجو أن لا يكون به بأس]. وقال في «التقريب»: [صدوق سيئ الحفظ له أغلاط]. وقال في التلخيص ص ٤٨ عقب الحديث: [وفي إسناده سويد أبو حاتم وهو ضعيف، وحسن الحازمي إسناده]. ثم ذكر أن النووي في «الخلاصة» ضعف حديث حكيم بن حزام، وحديث عمرو بن حزم جميعاً. وقارن بالسييل الجرار للشوكاني ج ١ ص ١٠٨، ونيل الأوطار ج ١ ص ٢٤٣، والروض النضير للسياعي ج ١ ص ٤٩٩، وعزاه في موسوعة أطراف الحديث ج ٧ ص ٢١٥ إلى الحاكم ج ٣ ص ٤٨٥، والطبراني في الكبير ج ٣ ص ٢٣٠، ج ٩ ص ٣٣، والدارقطني ج ١ ص ١٢٣، ومجمع الزوائد ج ١ ص ٢٧٦ وص ٢٧٧، ونصب الراية ج ١ ص ١٩٨ كنز ٢٨٢٩، وإرواء الغليل ج ١ ص ١٥٩، والخطيب في تاريخه ج ٨ ص ٤٣٥، وقارن بالكنز ج ١ ص ٦١٥ ح ٢٨٢٩. وساقه الماوردي في الحاوي ج ١ ص ١٧٤ بلفظ: «لا تمس المصحف إلا طاهر».

(٣٥٨) أخرج الدارقطني في سننه ج ١ ص ١٢٢ قال: (حدثنا محمد بن مخلد نا جعفر ابن أبي عثمان الطيالسي، حدثني إسماعيل بن إبراهيم المنقري قال: سمعت أبي نا سويد أبو حاتم نا مطر الوراق عن حسان بن بلال عن حكيم بن حزام أن النبي ﷺ قال له: «لا تمس القرآن إلا وأنت على طهر». قال الدارقطني: قال لنا ابن مخلد: سمعت جعفرأ يقول: سمع حسان بن بلال من عائشة وعمار قيل له: سمع مطر من حسان؟. فقال: نعم. قال محققه: الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک في کتاب الفضائل، وقال: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. ورواه الطبراني والبيهقي في سننه. وقارن بالتنقيح ج ١ ص ٤١٥.

وقد أخرج حديث حكيم بن حزام البيهقي في الخلافيات ج ١ ص ٥١٠ إلى ص ٥١٣ ح ٣٠٢، ح ٣٠٣، ح ٣٠٤، قال محققه: (نقل ابن الجوزي في التحقيق «١/٤١٥» مع التنقيح أن الدارقطني قال: [رواته ثقات]، وانفرد بذلك، وهذا غير صحيح عنه فإنه ترجم لسويد في «ضعفاته» رقم: ٢٧٩، وقال عنه في «سؤالات البرقاني» رقم: ٢٠٧: [لين يعتبر به]. وذكر ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» ج ١ ص ٢٧٧ عن الحازمي أنه قال عن هذا الحديث بأنه: «حسن غريب».

(٣٥٩) حديث عثمان بن أبي العاص أخرجه الطبراني في الكبير ج ٩ ص ٣٣، وابن أبي داود في المصاحف ص ٢١٢، والهيتمي في المجمع ج ١ ص ٢٧٧، والشوكاني في السيل الجرار ج ١ =



هـ - وحديث ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يمس القرآن إلا طاهر» (٣٦٠).

و - وحديث معاذ بن جبل رضي الله عنه أن النبي ﷺ لما بعثه إلى اليمن كتب له في عهده أن لا يمس القرآن إلا طاهر» (٣٦١).

= ص ١٠٨ وص ١٠٩، والعيني في البناية ج ١ ص ٦٤٦، واللفظ لابن أبي داود قال: (حدثنا أحمد بن الحباب الحميري، حدثنا أبو صالح الحكم بن المبارك الخاشتي، حدثنا محمد بن ارشد عن إسماعيل المكي عن القاسم بن أبي بزة عن عثمان بن أبي العاص قال: كان فيما عهد إلي رسول الله ﷺ «لا تمس المصحف وأنت غير طاهر». قال الشوكاني في نيل الأوطار ج ١ ص ٢٤٣: (وفي الباب أيضاً عن عثمان بن أبي العاص عند الطبراني وابن أبي داود في المصاحف، وفي إسناده انقطاع، وفي رواية الطبراني من لا يعرف).

قال في الإرواء ج ١ ص ١٦٠: (وأما حديث عثمان بن أبي العاص فرواه الطبراني في «الكبير» ٢/٥/٣، وابن أبي داود في «المصاحف» ج ٥/١٢/٢ من طريق إسماعيل بن رافع.

قال الأول: عن محمد بن سعيد بن عبد الملك عن المغيرة بن شعبة.

وقال الآخر: عن القاسم بن أبي أبرة، ثم اتفقا - عن عثمان بن أبي العاص به بلفظ سويد تماماً.

وقال الحافظ: [وفي إسناده ابن أبي داود انقطاع، وفي رواية الطبراني من لا يعرف].

قلت بل في إسنادهما كليهما إسماعيل بن رافع وهو ضعيف الحفظ كما قال الحافظ نفسه في «التقريب» فهو علة هذا الإسناد، وإن كان اختلف عليه فيه كما رأيت، وبه أعله الهيثمي فقال:

[وفيه إسماعيل بن رافع ضعفه ابن معين والنسائي، وقال البخاري: ثقة مقارب الحديث].

وعزاه في الكنز ج ١ ص ٦٢١ ح ٢٨٧٤ إلى ابن أبي داود في المصاحف. وأخرجه ابن عبد الهادي في التنقيح، وعزاه إلى ابن أبي داود في المصاحف بسنده المذكور أعلاه.

وقارن بتحقيق الخلافيات للبيهقي ج ١ ص ٥١٣.

(٣٦٠) قال العيني في البناية ج ١ ص ٦٤٧: (أخرج حديثه علي بن عبد العزيز في منتخبه من حديث أبي أسماء أرجى عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يمس القرآن إلا طاهر، والعمرة هي الحج الأصغر». إسناده ضعيف جداً).

وقال الشوكاني في نيل الأوطار ج ١ ص ٢٤٣: (وعن ثوبان أورده علي بن عبد العزيز في منتخب مسنده وفي إسناده خصيب بن جحدر وهو متروك).

وقال الألباني في الإرواء ج ١ ص ١٦١ وفي الباب عن ثوبان أيضاً لكن إسناده هالك فيه خصيب بن جحدر وهو كذاب، فلا يستشهد به، وقد خرجه الزيلعي «١/١٩٩»، وقارن بتحقيق الخلافيات للبيهقي ج ١ ص ٥١٣.

(٣٦١) حديث معاذ أخرجه ابن مردويه وعنه الدر المنثور ج ٦ ص ١٦٢، وفي مسند الربيع بن حبيب ما نصه:

أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ في الجنب والحائض والذين لم يكونوا على طهارة «لا يقرأون ولا يطؤون مصحفاً بأيديهم حتى يكونوا متوضئين». كذا في الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع ابن حبيب ج ١ ص ٩ ح ١١، ولعل صوابه: «لا يطؤون مصحفاً... إلخ».

ز - عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال: (كنت أمسك المصحف على سعد فاحتككت فقال: لعلك مسست ذكرك؟). فقلت: نعم. قال: قم فتوضأ. قال: فقم فتوضأت ثم رجعت) (٣٦٢).

ح - عن عبد الرحمن بن يزيد قال: (كنا مع سلمان فخرج لبعض حاجته ثم جاء، فقلت: يا أبا عبد الله لو توضأت لعلنا نسألك عن آيات. قال: إني لست أمسه إنما ﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ ﴿٧﴾ فقرأ علينا ما شئنا) (٣٦٣).

(٣٦٢) أثر مصعب بن سعد أخرجه مالك في الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني مع التعليق الممجد على موطأ محمد ج١ ص ١٩٧ وص ١٩٨. قال محمد بن الحسن أخبرنا مالك، حدثنا إسماعيل بن محمد بن سعد ابن أبي وقاص عن مصعب بن سعد قال: (كنت أمسك المصحف على سعد فاحتككت، فقال: لعلك مسست ذكرك؟). فقلت: نعم. قال: قم فتوضأ. قال: فقم فتوضأت ثم رجعت). وقارن أيضاً بالموطأ برواية يحيى (٤٢/١) رقم ٥٩، ورواية أبي مصعب الزبيري (٤٨/٤٧/١) رقم ١٢.

وأخرجه أيضاً عبد الرزاق في المصنف ج١ ص ١١٤ «رقم ٤١٤ - ٤١٥» وابن أبي شيبة في المصنف (١٨٩/١ - ١٩٠) وابن أبي داود في المصاحف ص ٢١١، قال: (حدثنا أبو طاهر قال: أخبرنا وهب قال: أخبرني مالك عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن مصعب بن سعد قال: فذكره). ورواه ابن أبي داود من عدة طرق في بعضها الأمر بالوضوء، وفي بعضها الأمر بغسل اليد. وأخرجه أيضاً البيهقي في خلافاه ج١ ص ٥١٦ ح ٣٠٩ قال في الإرواء ج١ ص ١٦١: سنده صحيح.

(٣٦٣) أثر سلمان أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ج١ ص ١٢٦، والدارقطني في سننه ج١ ص ١٢٤، والحاكم في المستدرک ج٢ ص ٤٧٧ وصحاحه. قال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين). وأخرجه البيهقي أيضاً في الخلافيات ج١ ص ٥١٤ وص ٥١٥ ح ٣٠٥، ح ٣٠٦، ح ٣٠٧، ح ٣٠٨، وأخرجه في المعرفة ج١ ص ١٨٥، والسنن الكبرى له ج١ ص ٨٨، وقال: (هكذا رواه جماعة عن الأعمش، ورواه أبو الأحوص - في إحدى الروايتين عنه - عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن سلمان). وأخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» ٢/ ٣٤٥، والزليعي في «نصب الراية» (١٩٩/١)، ونقل تصحيح الدارقطني له، وكذا ابن حجر في «الدراية» (٨٨/١)، وأخرجه الحافظ أيضاً في تلخيص الحبير (١٣٢/١)، وابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق ج١ ص ٤١٧. وجاء في مجموع فتاوى أبي العباس ابن تيمية ج٢ ص ٢٠٠ في أثناء كلام له: (ثم مس المصحف يشترط له الطهارة الكبرى والصغرى عند جماهير العلماء، وكما دل عليه الكتاب والسنة، وهو ثابت عن سلمان وسعد وغيرهم من الصحابة). وللمزيد يراجع تحقيق هذا الحديث في الخلافاً للبيهقي ج١ ص ٥١٤ وص ٥١٥، لكن ابن حزم في المحلى ج١ ص ٨٣ وص ٨٤ قد ذكر عن سلمان ما يقتضي خلاف المروي عنه أعلاه حيث قال: (حدثنا حمام بن أحمد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا =

ط - عن نافع عن ابن عمر أنه قال: (لا يمس المصحف إلا متوضئاً) (٣٦٤).

ي - قصة فاطمة بنت الخطاب رضي الله عنها حين منعت أخاها عمر من مس الصحيفة التي فيها القرآن حتى يغتسل، وقد مرت عند الكلام عن وجه الدلالة من آية الواقعة قريباً (٣٦٥).

## وجه الدلالة من الأحاديث والآثار السابقة:

قالوا فهذه الأحاديث والآثار نصّ في المطلوب، فحديث عمر بن حزم مثلاً، وإن كان ضعيف السند لكنه دليل من حيث قبول الناس له واستنادهم عليه فيما جاء فيه من أحكام الزكاة والديات وغيرها، وتلقيهم له بالقبول سلفاً وخلفاً يدل على أن لهذا الحديث أصلاً، وكثيراً ما يكون قبول الناس للحديث سواء كان عملياً أو علمياً

= عبد الرزاق ثنا يحيى بن العلاء عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة قال: أتينا سلمان الفارسي فخرج علينا من كنيف له فقلنا له: لو توضأت يا عبد الله، ثم قرأت علينا سورة كذا. فقال سلمان: إنما قال الله عز وجل: ﴿فِي كِتَابِي مَكُونُونَ﴾ (٧٨) لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ (٧٩) - وهو الذكر الذي في السماء لا يمسّه إلا الملائكة). لكن الدارقطني في سننه ج١ ص ١٢٣، والبيهقي في خلافياته ج١ ص ٥١٤ ح ٣٠٥ قد روى عن علقمة عن سلمان خلاف ذلك، قال الدارقطني: (حدثنا علي بن عبد الله بن مبشر ومحمد بن مخلد قالوا: نا العباس الدوري نا الحسن بن الربيع ثنا أبو الأحوص عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال: كنا مع سلمان الفارسي في سفر، فقضى حاجته فقلنا له: توضأ حتى نسألك عن آية من القرآن. فقال: سلوني فإنني لست أمسه، فقرأ علينا ما أردنا، ولم يكن بيننا وبينه ماء). كلهم ثقات، خالفه جماعة. وفي الدر المنثور ج٦ ص ١٦٢ حيث ساق أثر سلمان بنحو من رواية المحلى وعزاه إلى عبد الرزاق وابن المنذر، وساق رواية عبد الرحمن من طريق سعيد بن منصور أيضاً.

(٣٦٤) أثر ابن عمر الموقوف هذا أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ج٢ ص ٣٦١، وابن المنذر في الأوسط ج٢ ص ١٠١ واللفظ له قال: (حدثنا أبو سعيد، ثنا محمد بن عثمان ثنا ابن نمير عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر أنه قال: (لا يمس المصحف إلا متوضئاً).

قال ابن تيمية بعد حكاية قولي سلمان وابن عمر رضي الله عنهما: (ولا يعلم لهما من الصحابة مخالف). كذا في مجموع الفتاوى ج٢١ ص ٢٦٦، وعبارته في شرح العمدة ج١ ص ٣٨٣: (وكذلك جاء عن خلق من التابعين من غير خلاف يعرف عن الصحابة والتابعين، وهذا يدل على أن ذلك كان معروفاً بينهم). وانظر أثر ابن عمر المذكور أعلاه في الدر المنثور ج٦ ص ١٦٢.

(٣٦٥) راجع الحاشية رقم (٣٤٣) حيث جرى ذكر القصة بتمامها حسب رواية البلاذري في الأنساب ...

قائماً مقام السند أو أكثر وأعظم، والأمة تستدل بحديث عمرو بن حزم من زمن الصحابة والتابعين إلى يومنا هذا. فمثله لا يقال عنه ليس له أصل، أو هو مردود، فإن مثل هذا القول بعيد جداً. قالوا: فإذا حكمنا بصحة هذا الحديث بناءً على شهرته صار دليلاً على اشتراط الطهارة لمس المصحف، ولا نسلم بأن قوله طاهر في الحديث محتمل لطهارة القلب من الشرك، لكونه مشتركاً يتناول الطهارة من الشرك وطهارة البدن من النجس وطهارته من الحدث الأكبر والأصغر، لأنه وإن دل على ذلك كله إلا إن المتأمل في قوله عليه السلام لا يمس القرآن إلا طاهر، وفي كون الطاهر يطلق على الطاهر من الحدث الأكبر والأصغر لقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ (٣٦٦).

ولكونه عليه السلام ليس من عادته أن يعبر عن المؤمن بالطاهر بل يعبر عن المؤمن بوضعه، وهو الإيمان لأنه أكمل وأبين وأظهر، فإنه يتبين للنظر رجحان حمل المشترك على جميع معانيه متى أمكن وانتفى التناقض بينها كما هنا، بل إن القول بحمل المشترك على جميع معانيه هو المذهب القوي عند علماء الأصول. ولا يقول قائل إن حديث عمرو بن حزم مكتوب إلى أهل اليمن، وهم حينها ليسوا بمسلمين، فكون قرينة توجيهه لغير المسلمين دالة على أن المراد بالطاهر هو المؤمن، فهذه المقولة وإن كانت واردة، لكن التعبير بالطهارة عن الإيمان نادراً في كلامه عليه السلام، لأنه عليه السلام يعلق الشيء بالإيمان، ويصف المؤمن بوضعه الذي هو الإيمان، لأنه الوصف الأكمل فما الذي يمنعه عليه السلام من أن يقول لا يمس القرآن إلا مؤمن مع أن هذا أبين وأوضح لاسيما والمقام مقام بيان، فترجح بذلك كون المراد بالطهارة في الحديث الطاهر من الأحداث، لأنه الحقيقة الشرعية في هذا الباب (٣٦٧).

(٣٦٦) سورة المائدة الآية ٦.

(٣٦٧) راجع في المشترك في الحاوي الكبير لأبن الحسن الماوردي ج١ ص ١٧٣، والعدة للقاضي أبي يعلى ج٤ ص ١١٧٠، وإحكام الأحكام للآمدي ج١ ص ١١٩ وفيه: (اختلف الناس في اللفظ المشترك هل له وجود في اللغة؟ فأثبتة قوم، ونفاه قوم آخرون، والمختار جوازه ووقوعه، أما الجواز العقلي فهو أنه لا يمتنع عقلاً أن يضع واحد من أهل اللغة لفظاً واحداً على معنيين مختلفين بالوضع الأول على طريق البديل ويوافقه عليه الباقون، أو أن يتفق وضع إحدى القبيلتين للاسم على معنى حقيقة، ووضع الأخرى له بإزاء معنى آخر، من غير شعور =

### ثالثاً — حجتهم من المعقول:

قالوا لأن في اشتراط الطهارة لمس المصحف إكراماً للقرآن وتعظيماً له، حكى هذا عن الإمام مالك وغيره<sup>(٣٦٨)</sup> قالوا: ولو سلمنا بعدم دلالة آية الواقعة على المطلوب بالنص فإنها تدل على المطلوب من باب التنبيه والإشارة إذا كانت الصحف التي في السماء لا يمسها إلا المطهرون، فكذلك التي بأيدينا من القرآن لا ينبغي أن يمسها إلا طاهر، من باب قياس الأولى. حكاه ابن القيم عن شيخه ابن تيمية<sup>(٣٦٩)</sup>.

قال أبو العباس في شرحه على العمدة: (والوجه في هذا والله أعلم أن القرآن الذي في اللوح المحفوظ هو القرآن الذي في المصحف، كما أن الذي في هذا المصحف هو الذي في هذا المصحف بعينه، سواء كان المحل ورقاً، أو أديماً، أو حجراً، أو لخافاً، فإذا كان من حكم الكتاب الذي في السماء أن لا يمسها إلا المطهرون وجب أن يكون الكتاب الذي في الأرض كذلك، لأن حرمة كحرمته، أو يكون الكتاب اسم جنس يعم كل ما فيه القرآن، سواء كان في السماء أو الأرض. وقد أوحى إلى ذلك قوله تعالى: ﴿رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾ ﴿١﴾ فِيهَا كُتِبَ قِیمَةٌ ﴿٢﴾ وكذلك قوله تعالى: ﴿فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ﴾ ﴿٣﴾ مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴿٤﴾ ﴿٣٧١﴾،

= لكل واحدة بما وضعته الأخرى، ثم يشتهر الوضعان ويخفى سببه وهو الأشبه) أ.هـ. كلام الآمدي. قال بعض الأصوليين: ولا مانع من حمل المشترك على جميع معانيه إذا انتفى التناقض على المذهب القوي.

وراجع في المشترك أيضاً الواضح في الأصول لأبي الوفاء بن عقيل ج ١ ص ١٣٩، وبيان المختصر لابن الحاجب ج ١ ص ١٧٢، وشرح الكوكب المنير للفتوح ج ١ ص ١٣٧، ونيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٨٧ وص ٨٨، والعواصم والقواصم لابن الوزير ج ١ ص ٣٣٣ وص ٣٣٥.

(٣٦٨) أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٢٤٥ ح [٣-٦٧]، وابن أبي داود في المصاحف ص ٢١٥ وص ٢١٧ واللفظ لأبي عبيد قال: (حدثنا ابن بكير عن مالك قال: «لا يحمل المصحف أحد بعلاقته ولا على وسادة إلا وهو طاهر، إكراماً للقرآن». قال أبو عبيد: وهذا عندنا هو المعمول به). وروى ابن أبي داود نحوه من ابن وهب عن مالك وفيه: «إنما كره ذلك لمن يحمله وهو على غير طهر إكراماً للقرآن وتعظيماً له».

(٣٦٩) الثبيان في أقسام القرآن لابن قيم الجوزية ص ١٦٨، ومدارج السالكين له ج ٢ ص ٤١٦.

(٣٧٠) الآيتان ٢، ٣ من سورة البينة.

(٣٧١) الآيتان ١٢، ١٣ من سورة عبس.

فوصفها أنها مطهرة فلا يصح للمحدث مسها<sup>(٣٧٢)</sup>.

قالوا فإن قيل بأن لفظ الطاهر مشترك يحتمل عدة معاني، كطهارة القلب من الشرك، وطهارة البدن من النجس، وطهارة الحدث الأصغر والأكبر، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال، قلنا لا مانع من حمل اللفظ على جميع هذه المعاني إن كان لفظ الطهارة مشتركاً بينهما، وحمل المشترك على جميع معانيه هو المذهب القوي، وإنما يمتنع حمل المشترك إذا كان بين أمرين متضادين فلا يحمل على أحدهما إلا الدليل<sup>(٣٧٣)</sup>.

### حجة من لم يشترط الطهارة لمس المصحف:

احتج من لم يشترط الطهارة لمس القرآن بكون ذلك حكماً شرعياً يحتاج في إثباته إلى دليل شرعي، ولا دليل على ذلك من كتاب ولا سنة ثابتة، فإذا لم يكن دليل رجعنا إلى البراءة الأصلية، ولم نأثم عباد الله بغير برهان، أو نكلفهم بأمر فيه مشقة وحرج، لاسيما في أوقات المكاراة كشدة البرد مثلاً، فمس القرآن بغير وضوء جائز، برهان ذلك أن قراءة القرآن بالمصحف من أفعال الخير مندوب إليه مأجور فاعله، فمن ادعى المنع من ذلك في بعض الأحوال كلف أن يأتي بالبرهان<sup>(٣٧٤)</sup>.

قالوا ولا نسلم دلالة آية الواقعة على اشتراط الطهارة لمس المصحف، لأن قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ خبر بضم السين ولو كان نهياً لقال لا يمسسه<sup>(٣٧٥)</sup>.

فعلى هذا يكون مرجع الضمير في قوله: ﴿لَا يَمَسُّهُ﴾ هو الكتاب المكنون المذكور في الآية قبله، وقد قيل في تفسيره بأنه اللوح المحفوظ، والصحيح أنه

---

(٣٧٢) شرح العمدة في الفقه لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة، تحقیق د / سعود بن صالح العطيشان ج ١ ص ٣٨٦.

(٣٧٣) راجع الحاشية رقم (٣٦٧) في المشترك.

(٣٧٤) المحلى ج ١ ص ٨١ وما بعدها، وتفسير فتح القدير للشوكاني ج ٥ ص ١٦٠، ونيل الأوطار ج ١ ص ٢٤٣، والسييل الجرار له أيضاً ج ١ ص ١٠٨ و ١٠٩، والروض النضير للسياعي ج ١ ص ٤٩٩ وما بعدها، والشرح الممتع ج ١ ص ٢٦١.

(٣٧٥) الأوسط لابن المنذر ج ٢ ص ١٠١ و ١٠٣، والحاوي للماوردی ج ١ ص ١٧٣ و ١٧٤، والروض النضير للسياعي ج ١ ص ٤٩٩.

الكتاب الذي بأيدي الملائكة، وهو المذكور في قوله: ﴿فِي مِصْحَفٍ مُّكَرَّمٍ﴾ (١٣) مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ﴾ (١٤) كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴿١٥﴾. ويدل على أنه الكتاب الذي بأيدي الملائكة قوله: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (٣٧٧). فهذا يدل على أنه بأيديهم يمسونه، وهذا هو الصحيح في معنى الآية لوجوه عدة أثرت ذكرها في الحاشية ليطلع عليها من رامها (٣٧٨).

(٣٧٦) الآيات ١٣، ١٤، ١٥، ١٦ من سورة عبس.

(٣٧٧) الآية ٧٩ من سورة الواقعة.

(٣٧٨) وقد فصل في هذه الوجوه شيخ الإسلام ابن تيمية في شرحه على العمدة ج١ ص ٣٨٥ وتلميذه ابن القيم في غير موضع من كتبه، كمدارج السالكين ج٢ ص ٤١٦، والبيان في أقسام القرآن له أيضاً ص ١٦٥ وما بعدها، والنص منه، قال في ذكر الوجوه المشار إليها: (اختلف المفسرون في هذا: فقليل هو اللوح المحفوظ. والصحيح أنه الكتاب الذي بأيدي الملائكة، وهو المذكور في قوله [٨٠: ١٣ - ١٦]: ﴿فِي مِصْحَفٍ مُّكَرَّمٍ﴾ (١٣) مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴿١٦﴾. ويدل على أنه الكتاب الذي بأيدي الملائكة قوله: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾، فهذا يدل على أنه بأيديهم يمسونه، وهذا هو الصحيح في معنى الآية. ومن المفسرين من قال: إن المراد به أن المصحف لا يمسّه إلا طاهر. والأول أرجح الوجوه: - «أحدها» أن الآية سقت تنزيهاً للقرآن أن تنزل به الشياطين، وأن محله لا يصل إليه فيمسه إلا المطهرون، فيستحيل على أخايت خلق الله وأنجسهم أن يصلوا إليه أو يمسوه، كما قال تعالى [٢٦: ٢١٠، ٢١١]: ﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ (١١) وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿١٢﴾ فنفي الفعل وتأنيبه منهم وقدرتهم عليه، فما فعلوا ذلك ولا يليق بهم، ولا يقدرُونَ عليه فإن الفعل قد يتنفي عن محسن منه، وقد يليق بمن لا يقدر عليه، فنفي عنهم الأمور الثلاثة، وكذلك قوله في سورة عبس [١٣ - ١٦]: ﴿فِي مِصْحَفٍ مُّكَرَّمٍ﴾ (١٣) مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴿١٦﴾، فوصف محله بهذه الصفات بياناً أن الشيطان لا يمكنه أن ينتزل به. وتقرير هذا المعنى أهم وأجل وأنفع من بيان كون المصحف لا يمسّه إلا طاهر.

«الوجه الثاني» أن السورة مكية، والاعتناء في السور المكية إنما هو بأصول الدين من تقرير التوحيد والمعاد والنبوة، وأما تقرير الأحكام والشرائع فمظنة السور المدنية.

«الثالث» أن القرآن لم يكن في مصحف عند نزول هذه الآية، ولا في حياة رسول الله ﷺ وإنما جمع في المصحف في خلافة أبي بكر، وهذا وإن جاز أن يكون باعتبار ما يأتي، فالظاهر أنه إخبار بالواقع حال الإخبار بوضعه.

«الوجه الرابع» وهو قوله تعالى: ﴿فِي كِتَابٍ مُّكْتُونٍ﴾ (١٨) والمكتون المصون المستور عن الأعين الذي لا تناله أيدي البشر، كما قال تعالى: [٣٧: ٤٩]: ﴿كَانَتْ بَيْضَ مَكْنُونٍ﴾ (١٩). وهكذا قال السلف. قال الكلبي: مكتون من الشياطين. وقال مقاتل: مستور. وقال مجاهد: لا يصيبه تراب ولا غبار. وقال أبو إسحاق: مصون في السماء يوضعه.

قالوا وأما الآثار التي احتج بها من اشترط الطهارة لمس المصحف فإنه لا يصح منها شيء، لأنها إما مرسلة، وإما صحيفة لا تسند، وإما عن مجهول، وإما عن ضعيف. قال ابن حزم في المحلى إثر إيجازه العلل المذكورة: وقد تقصيناها في غير هذا المكان<sup>(٣٧٩)</sup>.

= «الوجه الخامس» أن وصفه بكونه مكنوناً نظير وصفه بكونه محفوظاً، فقوله: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ في كِتَابٍ مَكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ - كقوله «٢١: ٨٥»: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ﴾ في لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴿٧٩﴾ يوضحه.

«الوجه السادس» أن هذا أبلغ في الرد على المكذبين، وأبلغ في تعظيم القرآن من كون المصحف لا يمسه محدث.

«الوجه السابع» قوله: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ بالرفع فهذا خبر لفظاً ومعنى، ولو كان نهياً لكان مفتوحاً. ومن حمل الآية على النهي احتاج إلى صرف الخبر عن ظاهره إلى معنى النهي، والأصل في الخبر والنهي حمل كل منهما على حقيقته. وليس ههنا موجب يوجب صرف الكلام عن الخبر إلى النهي.

«الوجه الثامن» أنه قال: ﴿لَا يُطَهَّرُونَ﴾ ولم يقل إلا المتطهرون، ولو أراد به منع المحدث من مسه لقال إلا المتطهرون. كما قال تعالى «٢: ٢٢٢»: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَّيِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾، وفي الحديث: «اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين». فالمتطهر فاعل التطهير، والمطهر الذي طهره غيره، فالمتوضئ متطهر، والملائكة مطهرون.

«الوجه التاسع» أنه لو أريد به المصحف الذي بأيدينا لم يكن في الإخبار عن كونه مكنوناً كبير فائدة، إذ مجرد كون الكلام مكنوناً في كتاب لا يستلزم ثبوته، فكيف يمدح القرآن بكونه مكنوناً في كتاب، وهذا أمر مشترك، والآية إنما سبقت لبيان مدحه وتشريفه، وما اختص به من الخصائص التي تدل على أنه منزل من عند الله، وأنه محفوظ مضمون لا يصل إليه شيطان بوجه ما، ولا يمس محله إلا المطهرون، وهم السفرة الكرام البررة.

«الوجه العاشر» ما رواه سعيد بن منصور في سننه حدثنا أبو الأحوص، حدثنا عاصم الأحول عن أنس بن مالك في قوله: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ قال: المطهرون الملائكة، وهذا عند طائفة من أهل الحديث في حكم المرفوع. وقال الحاكم: تفسير الصحابة عندنا في حكم المرفوع، ومن لم يجعله مرفوعاً فلا ريب أنه عنده أصح من تفسير من بعد الصحابة، والصحابة أعلم الأمة بتفسير القرآن، ويجب الرجوع إلى تفسيرهم. وقال حرب في مسأله: سمعت إسحاق في قوله: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ قال: النسخة التي في السماء لا يمسه إلا المطهرون. قال الملائكة.

وسمعت شيخ الإسلام يقرر الاستدلال بالآية على أن المصحف لا يمسه المحدث بوجه آخر فقال: هذا من باب التنبيه والإشارة، وإذا كانت الصحف التي في السماء لا يمسه إلا المطهرون، فكذلك الصحف التي بأيدينا من القرآن لا ينبغي أن يمسه إلا طاهر. وقارن بشرح العمدة لشيخ الإسلام ابن تيمية ج١ ص ٣٨٤، وراجع الحاشية (٣٤٢) من هذا البحث.

(٣٧٩) المحلى ج١ ص ٨٤.



واستدل ابن حزم بالقياس على قراءة القرآن من غير مس، ويقول من قال بجواز مس القرآن من وراء الحوائل، قال: (قال علي: هذه تفاريق لا دليل على صحتها لا من قرآن، ولا من سنة - لا صحيحة ولا سقيمة - ولا من إجماع، ولا من قياس، ولا من قول صاحب، ولئن كان الخرج حاجزاً بين الحامل وبين القرآن، فإن اللوح وظهر الورقة حاجز أيضاً بين الماس وبين القرآن ولا فرق)<sup>(٣٨٠)</sup>. ولا يخفى ما في قول ابن حزم هذا من منافاة لأصله، وما هو مقرر عند أهل الظاهر من عدم اعتبار القياس لكونه في زعمهم ضرباً من الظن، وأن الظن لا يغني من الحق شيئاً<sup>(٣٨١)</sup>.

قالوا ومما يدل على عدم اعتبار الطهارة لمس مكتوب القرآن ما روي أن النبي ﷺ: «كتب إلى قيصر»<sup>(٣٨٢)</sup>: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، قُلْ يَأْهَلُ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾<sup>(٣٨٣)</sup>. وقد علم من حالهم أنهم يمسونه ويتداولونه على غير طهارة، قالوا ولأن الطهارة لما لم تجب لقراءة القرآن، فأولى ألا تجب لحمل ما كتب فيه القرآن. قالوا: ولأن كلما لم يكن ستر العورة مستحقاً فيه،

(٣٨٠) المحلى ج ١ ص ٨٤ وص ٨٥.

(٣٨١) جزء من الآية رقم ٢٨ من سورة النجم.

(٣٨٢) راجع في كتابته عليه السلام إلى قيصر حديث ابن عباس المتفق عليه أن أبا سفيان بن حرب أخبره بقصة الكتاب المذكور بطولها، وفيها أن هرقل تلقى من النبي ﷺ كتاباً يدعو فيه إلى الإسلام بما نصه: «بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد بن عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى. أما بعد .. فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين: ﴿قُلْ يَأْهَلُ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَقُيِّدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾»<sup>(٣٨٤)</sup>. راجع البخاري بالفتح ج ١ ص ٣١ وما بعدها ح ٧ وأطرافه في: ٥١ : ٢٦٨١ : ٢٨٠٤ : ٢٩٤١ : ٢٩٧٨ : ٣١٧٤ : ٤٥٥٣ : ٥٩٨٠ : ٦٢٦٠ : ٧١٩٦ : ٧٥٤١. وأخرجه مسلم بشرح النووي ج ٤ ص ٣٩٥، والبلاذري في أنساب الأشراف ج ١ ص ٥٣١، وراجع أيضاً المصباح المضي في كتب النبي ج ١ ص ٢١١ وص ٢٣١، وإعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين لابن طولون الدمشقي ص ٦٤، وقد أوردت تخريجاً لكتابه عليه السلام إلى قيصر ونظائره من كتبه عليه السلام إلى ملوك الآفاق في مصنف أفردته في أحكام الكتابة وسمته بالمبسوط في أحكام الكتابة والكتب وحجية الخطوط ج ١ ص ١٨٩ إلى ص ١٩١ وما بعدها.

(٣٨٣) سورة آل عمران الآية ٦٤.

لم تكن الطهارة مستحقة فيه، كأحاديث النبي ﷺ وكتب الفقه<sup>(٣٨٤)</sup>.

والذين لم يعتبروا شرط الطهارة لمس المصحف قد أيدوا مذهبهم من وجه آخر مبني على التسليم بأن المراد بالمطهرين المتصفين بذلك من الناس، وأن مرجع الضمير في قوله: ﴿لَا يَمَسُّهُ﴾ هو المصحف، وأن قوله: «لا يمس القرآن إلا طاهر» ثابت الرفع إلى النبي ﷺ قالوا على التسليم بذلك كله، فإنه لا دليل على الطهارة من الأحداث لكونه محتملاً، لأن المطهر من ليس بنجس، والمؤمن ليس بنجس دائماً لحديث: «إن المؤمن لا ينجس»<sup>(٣٨٥)</sup>، وهو متفق عليه. فلا يصح حمل المطهر على من ليس بجنب أو حائض أو محدث أو متنجس بنجاسة عينية، بل يتعين حمله على من ليس بمشرك، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾<sup>(٣٨٦)</sup>. وللحديث السابق ولحديث النهي عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو<sup>(٣٨٧)</sup>. ولو سلم صدق اسم الطاهر على من ليس بمحدث حدثاً أكبر أو أصغر، فقد عرفت أن الراجح كون المشترك<sup>(٣٨٨)</sup> مجملاً في معانيه فلا يعين حتى يبين، وقد دل الدليل ههنا أن المراد به غيره لحديث: «المؤمن لا ينجس».

---

(٣٨٤) الحاوي الكبير للماوردي ج١ ص ١٧٣.

(٣٨٥) حديث: إن المؤمن لا ينجس أخرجه البخاري بالفتح ج١ ص ٣٩١ ح ٢٨٥، ومسلم بالنووي ج١ ص ٦٧٢ وص ٦٧٣ عن أبي هريرة.

(٣٨٦) جزء من الآية رقم ٢٨ من سورة التوبة.

(٣٨٧) راجع في حديث النهي عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو صحيح البخاري بالفتح ج٦ ص ١٣٣ ح ٢٠٩٩، ومسلم بشرح النووي ج٤ ص ٥٣٣ وص ٥٣٤. وراجع في تخريج حديث النهي عن السفر بالقرآن إلى بلاد الكفر مسألة السفر بالمصحف إلى بلاد الكفر من هذا البحث. وراجع الحاشية رقم (١٩٨٥) وما بعدها.

(٣٨٨) راجع في المشترك الأحكام للآمدي ج١ ص ١١٩، وبيان المختصر لابن الحاجب ج١ ص ١٧٢، وشرح كوكب المنير للفتوح ج١ ص ١٣٧. قال الآمدي: (اختلف الناس في اللفظ المشترك هل له وجود في اللغة فأثبتته قوم ونفاه آخرون؟). والمختار جوازه ووقوعه، أما الجواز العقلي فهو أنه لا يمتنع عقلاً أن يضع واحد من أهل اللغة لفظاً واحداً على معنيين مختلفين بالوضع الأول على طريق البدل، ويوافق عليه الباقيون، أو أن يتفق وضع إحدى القبيلتين للاسم على معنى حقيقة، ووضع الآخرون بإزاء معنى آخر من غير شعور لكل واحدة بما وضعت الأخرى، ثم يشتهر الوضعان ويخفى سببه وهو الأشبه أ.هـ. ولا مانع من حمل المشترك على جميع معانيه إذا انتفى التناقض على المذهب القوي. نيل الأوطار ج٢ ص ٨٧ وص ٨٨.

## جواب مشرطي الطهارة عن اعتراضات مخالفهم:

ويمكن الجواب عما أعترض به القائلون بعدم اعتبار الطهارة كشرط لمس المصحف على أدلة الجمهور بأجوبة هي بمثابة الملخص لما مر تفصيله عند ذكر أدلة الجمهور، ووجه الدلالة من كل دليل فيها فهو اختصار يذكر هنا لِمَا تم بسطه هناك، فيقال إن اعتراض المخالف على الاستدلال بآيات الواقعة غير مسلم لوجوه:

أحدها: أن دعوى توجه النهي في الآية إلى اللوح المحفوظ غير مسلمة، لأن النهي إنما ورد عن مس كتاب منزل، واللوح المحفوظ غير منزل.

والوجه الثاني: أن لفظ المطهرون في الآية لا يراد بهم الملائكة، لأن وجود الاستثناء ينتصب مانعاً من ذلك، إذ ليس في الملائكة من ليس بمطهر يتوجه إليه الاستثناء، وإذا كان ذلك كذلك أفضى القول به إلى تعطيل لفظ من ألفاظ الشارع عن معناه وتجريده عن فائدته.

والوجه الثالث: أنا لا نسلم بأن قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ خبر لا نهى، بل نقول بأنه نهى بصيغة الخبر سلمنا كونه خبراً لكن التعبير بالخبر عن النهي معهود في الشرع واللغة، بل قد قال علماء البيان بأنه أبلغ من صريح الأمر والنهي، لأن المتكلم لشدة تأكد طلبه نزل المطلوب منزلة الواقع لا محالة. ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَقِّصْنَ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾<sup>(٣٨٩)</sup>. وقوله عليه السلام: «لا يبيع الرجل على بيع أخيه» بلفظ الخبر، والمراد النهي<sup>(٣٩٠)</sup>، بل يمكن أن يبقى الخبر على ظاهره، أعني أن يكون خبراً في صيغته ومعناه دون أن يستلزم محذوراً أو خلفاً في الخبر إذا قلنا بأن الخبر في الآية يتضمن نفياً لوجود مس مشروع حال انتفاء الطهارة، فيكون المعنى أنه لا يمس القرآن مساً مأذوناً فيه شرعاً إلا المطهرون أي المتطهرون من الأحداث.

(٣٨٩) سورة البقرة الآية ٢٣٤.

(٣٩٠) حديث: لا يبيع الرجل ..... أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة في كتاب البيوع باب (لا يبيع على بيع أخيه) ح ٢١٣٩، ح ٢١٦٥، ح ٥١٤٢ على ما في الفتح للحافظ ابن حجر ج ٤ ص ٣٥٢ وص ٣٥٣، وراجع الحاشية رقم (٣٣٨) من هذا البحث حيث جرى إيراد المراجع في هذه الجزئية.

الوجه الرابع: أن الاعتراض على دلالة الآية على اشتراط الطهارة من الأحداث إذا فرضت جدلاً ممنوعة لكون المطهر أو الطاهر مشتركاً لفظياً يحتمل معاني عدة، كطهارة القلب من الشرك، وطهارة البدن من النجس، وطهارة الحدث الأصغر والأكبر، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال، فجوابه أنه لا مانع من حمل اللفظ على جميع هذه المعاني إن كان لفظ الطهارة مشتركاً بينها، وحمل المشترك على جميع معانيه هو المذهب القوي<sup>(٣٩١)</sup>. وإنما يمتنع حمل المشترك إذا كان بين أمرين متضادين، فلا يحمل على أحدهما إلا لدليل.

ومما يؤيد إرادة الطاهر من الأحداث في عرف الشارع قول الله عز وجل في آية المائدة: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾<sup>(٣٩٢)</sup>، وقوله ﷺ: «لا يمس القرآن إلا طاهر»<sup>(٣٩٣)</sup>، محمول على الطهارة المعهودة في الشرع، ولكونه عليه السلام ليس من عادته أن يعبر عن المؤمن بالطاهر، بل يعبر عن المؤمن بوصفه وهو الإيمان، لأنه أكمل وأبين وأظهر. فلا يسع المتمعن في ذلك إلا أن يرجح حمل المشترك المذكور على الطهارة الحسية من الأحداث.

والوجه الخامس: قالوا ولو سلمنا بعدم دلالة آية الواقعة على المطلوب بالنص، فإنها تدل على المطلوب من باب التنبيه والإشارة فإذا كانت الصحف التي في السماء لا يمسها إلا المطهرون، فكذلك الصحف التي بأيدينا من القرآن لا ينبغي أن يمسها إلا طاهر من باب قياس الأولى.

قالوا وأما الجواب عن رد مانعي اشتراط الطهارة للسنن الدالة على اعتبارها ودعوى عدم صحة شيء من تلك السنن، فملخصه أن جمعاً من أئمة المحدثين كمالك والشافعي وأحمد قد احتجوا بها، ولا سيما حديث عمرو بن حزم في هذا الباب، وهو حديث قد احتجت به الأمة وتلقته بالقبول من لدن الصحابة والتابعين إلى يومنا هذا، وجعلوه مستنداً لثبوت أحكام كثيرة كالزكاة والديات، فتلقى الأمة له بالقبول سلفاً وخلفاً يدل على أن لهذا الحديث أصلاً، ولهذا قال الإمام الشافعي في

(٣٩١) راجع المشترك الحاشية رقم (٣٦٧).

(٣٩٢) سورة المائدة الآية رقم ٦.

(٣٩٣) راجع الحاشية رقم (٣٤٤) وما بعدها.

الرسالة: (ولم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم والله أعلم - حتى يثبت لهم أنه كتاب رسول الله).

وقال أبو القاسم البغوي: (سمعت أحمد بن حنبل وسئل عن حديث الصدقات الذي يرويه يحيى بن حمزة أصحح هو؟. فقال: أرجو أن يكون صحيحاً). وقال أيضاً: (لا أشك أن رسول الله ﷺ كتبه).

وقال يعقوب بن سفيان: (لا أعلم كتاباً أصح من هذا الكتاب، فإن أصحاب رسول الله والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم).

وقال الحاكم: (قد شهد عمر بن عبد العزيز والزهري لهذا الكتاب بالصحة). وقال ابن عبد البر في التمهيد جواباً عن دعوى الإرسال: (روي مسنداً من وجه صالح، وهو كتاب مشهور عند أهل السير، معروف عند أهل العلم معرفة يستغني بها في شهرتها عن الإسناد).

وقد خلص صاحب الإرواء أيضاً إلى تصحيح حديث عمرو بن حزم هذا بعد أن كان يميل إلى تضعيفه (٣٩٤).

وفي الباب أيضاً حديث ابن عمر وقد احتج به الإمام أحمد، وذكر الحافظ بن حجر أن إسناده هذا الحديث لا بأس به، وذكر الأثرم أن أحمد احتج به. وكذا أورده الألباني في صحيح الجامع وصححه (٣٩٥).

وفي الباب أيضاً حديث حكيم بن حزام صححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

كما صح القول باعتبار الطهارة لمس المصحف موقوفاً على طائفة من الصحابة، كسعد بن أبي وقاص، وسلمان الفارسي، وابن عمر، وحكاه الماوردي في الحاوي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٣٩٦)، بل كان القول باعتبار الطهارة لمس مكتوب القرآن مستقراً في أذهان المسلمين منذ الأيام الأولى وقبل الهجرة، كما هو مشهور في قصة عمر بن الخطاب مع أخته فاطمة ومنعها إياه من مس الصحيفة التي

(٣٩٤) راجع الحاشية (٣٥٤)، (٣٥٥) من هذا البحث.

(٣٩٥) صحيح الجامع الصغير وزياداته ح ٧٦٥٧.

(٣٩٦) الحاوي الكبير لأبي الحسن الماوردي ج ١ ص ١٧٣ وص ١٧٤.

فيها القرآن بحجة كونه كافراً نجساً، والقرآن لا يمسّه إلا المطهرون<sup>(٣٩٧)</sup>.

وقال غير واحد من أهل العلم بعد حكايته الآثار الموقوفة على الصحابة رضوان الله عليهم، بأنه لم يعرف لهم مخالف من الصحابة.

كما وإن القول باعتبار الطهارة لمس المصحف هو الذي عليه خلق كثير من التابعين وتابعيهم، وأئمة المجتهدين، مما يدل على أن ذلك كان معروفاً عندهم ثابتاً لديهم فكيف يدعى بعد ذلك كله ألا دليل على اعتبار الطهارة لمس المصحف يصلح ناقلاً عن البراءة الأصلية، ولأنه لما كان التطهير من النجاسة مستحقاً كان التطهير من الحدث مستحقاً فيه كالصلاة.

فأما الجواب عن كتابه إلى قيصر فمن وجهين:

أحدهما: أن قيصر كان مشركاً، والمشرک ممنوع من مسه بالإتفاق، فلم يكن فيه دليل.

والثاني: أنه كان كتاباً قد تضمن مع القرآن دعاء إلى الإسلام، فلم يكن القرآن بانفراده مقصوداً، فجاز تغليب المقصود فيه.

وأما الجواب عن قولهم إن تلاوة القرآن أغلظ حكماً، فهو أنه غير مسلم. ألا ترى أن الكافر لا يمنع من تلاوة القرآن، ويمنع من مس المصحف، فكذلك المحدث!.

وأما الجواب عن ستر العورة فلأن العضو الذي يمسّه به من جسده لا يتعدى كشف العورة إليه، ويتعدى حكم الحدث إليه فافترقا<sup>(٣٩٨)</sup>.

---

(٣٩٧) راجع الحاشية رقم (٣٤٣) من هذا البحث.

(٣٩٨) الحاوي للماوردي ج ١ ص ١٧٣ وص ١٧٤.

## الاشتغال بالمصاحف

قال الشيخ تقي الدين بن تيمية: (إن كتابة القرآن والأحاديث الصحيحة والتفاسير الموجودة الثابتة من أعظم القربات والطاعات) (٣٩٩).

واستدل في موضع آخر على فضل كتابة القرآن بقوله عليه السلام: «إن الله يدخل بالسهم الواحد الجنة ثلاثة: صانعه، والرامي به، والممد به» (٤٠٠). فالكتابة كذلك ليستففع به أو لينفع به غيره كلاهما يثاب عليه (٤٠١).

وأخرج ابن أبي داود في المصاحف بسنده عن مالك بن دينار قال: (دخل عليّ جابر بن زيد وأنا أكتب مصحفاً، فقلت له: كيف ترى صنعتي هذه يا أبا الشعثاء؟ فقال: نعم الصنعة صنعتك، وما أحسن هذا تنقل كتاب الله من ورقة إلى ورقة، وآية إلى آية، وكلمة إلى كلمة، هذا الحلال لا بأس به) (٤٠٢).

وأخرجه من وجه آخر عن مالك بن دينار أيضاً قال: (دخل عليّ جابر بن زيد وأنا أكتب المصحف، فقال لي: مالك صنعة إلا أن تنقل كتاب الله من ورقة إلى

---

(٣٩٩) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٣ ص ٣٨٥.

(٤٠٠) هذا جزء من حديث عقبة بن عامر عند عبد الرزاق في المصنف ج ١٠ ص ٤٠٩ وص ٤١٠ ح ١٩٥٢٢، وأخرجه بلفظ آخر من وجه آخر عن عقبة ج ١١ ص ٤٦١ وص ٤٦٢ ح ٢١٠١٠، وأخرجه أحمد في المسند ج ٤ ص ١٤٤ ص ١٤٦ وص ١٤٨ وص ١٥٤ بالفاظ متقاربة، والحديث أخرجه النسائي ج ٦ ص ٢٢٣ وغيرهم، ويراجع في تخريجه مشكل الآثار للطحاوي ج ١ ص ٢٧٠ ح ٢٩٥، وأخرجه الدارمي ج ٢ ص ٢٠٤ بنحو من لفظ عبد الرزاق الأول. وقد مر تخريجه في الحاشية رقم (١٩٢).

(٤٠١) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٨ ص ٧٥.

(٤٠٢) المصاحف لابن أبي داود ص ١٤٦.

ورقة، هذا والله كسب الحلال، هذا والله كسب الحلال(٤٠٣).

وأخرجه من وجه ثالث من طريق يعقوب بن سفيان عن عبد الملك بن شداد الأزدي قال: (دخل أبو الشعثاء على مالك بن دينار فقال: يا أبا الشعثاء، كيف ترى صنعتي هذه؟). فقال: نعمت الصنعة صنعتك، تنقل كتاب الله من ورقة إلى ورقة، ونعمت الصنعة صنعتك فالزمها(٤٠٤).

وقد مضى في مسألة الاحتساب في كتابة المصاحف طرف من هذا، وقد يأتي له مزيد بيان في غير موضع من هذا البحث ككتابة المصاحف، والاشتغال بها في المساجد وحال الاعتكاف.

وذكر الغزالي في الإحياء أن كتابة المصحف تكون كفارة لإثم مسه على غير طهارة، قال: (ويكفر من المصحف محدثاً بإكرام المصحف، وكثرة قراءة القرآن منه، وكثرة تقيله\*) بأن يكتب مصحفاً ويجعله وقفاً(٤٠٥). كذا وقعت الباء موقع الواو.

---

(٤٠٣) المصاحف ص ١٤٦.

(٤٠٤) نفس المرجع والصفحة.

(\*) كذا ولعل صوابه كثرة تقليه.

(٤٠٥) إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي ج ٤ ص ٣٧ وص ٣٨.



## اصطحاب المصحف

أخرج ابن أبي داود في المصاحف<sup>(٤٠٦)</sup>، والقاضي وكيع في أخبار القضاة<sup>(٤٠٧)</sup>، واللفظ لابن أبي داود قال: (حدثنا علي بن حرب، حدثنا أبو معاوية، حدثنا يزيد بن مردانبة قال: رأيت أبا بردة على دابة في رحاله، عليها قطيفة سوداء، ومعه مصحف لا يكاد يفارقه)<sup>(٤٠٨)</sup>.

وقد يأتي لهذه المسألة مزيد بيان عند الكلام على مسألة تعليق المصحف.

---

(٤٠٦) كتاب المصاحف لابن أبي داود ص ٢٠٤.

(٤٠٧) كتاب أخبار القضاة لمحمد بن خلف بن حيان المعروف بوكيع ج ٢ ص ٤١١.

(٤٠٨) ومثله في أخبار القضاة من طريق علي بن حرب الموصلي الطائي، لكنه لم يقل سوداء.

## إصلاح الخطأ في المصحف وتصويبه

صرح غير واحد من أهل العلم بوجوب إصلاح الخطأ في المصحف وتصويبه متى عثر عليه في خطه أو شكله، لأن الغلط في المصحف نوع منكر تتعين إزالته على من قدر عليه، ويتحتم تغييره ممن أمكنه ذلك، فإن لم يفعل مع القدرة كان آثماً، والقول بوجوب إصلاح الخطأ في المصحف مطلقاً هو الذي صرح به العبادي الشافعي، ونقله عنه وأقره الأسنوي، والزركشي وغيرهما من علماء الشافعية<sup>(٤٠٩)</sup>.

---

(٤٠٩) حكى ذلك عنهم ابن حجر الهيتمي في غير موضع من كتبه كالفتاوى الكبرى ج١ ص ٣٦، ج٣ ص ١٠٣، والفتاوى الحديثية أيضاً ص ١٦٢ وص ١٦٣، وذكره في تحفته ج٥ ص ٤٢٣ وص ٤٢٤، وهاك ما نقله في تلك المواضع:

أ - سئل الهيتمي في الفتاوى الكبرى ج١ ص ٣٦ عما إذا وجد القارئ غلطاً في شكل المصحف الكريم أو حروفه، هل يلزمه إصلاحه؟. «فأجاب» بقوله: إن كان ملكه، أو علم رضا ماله لزمه إصلاحه، وكذا لو كان وقفاً وخطه لا يعيبه وإلا لم يجز له إصلاحه، وهذا التفصيل ظاهر وإن لم أر من صرح به، ثم رأيتني ذكرت في شرح العباب ما لفظه: [ونقل الزركشي وغيره عن العبادي أن من استعار كتاباً فوجد فيه خطأ لم يجز له إصلاحه، وإن كان مصحفاً وجب، وقيده البدر بن جماعة والسراج البلقيني بالملوك قالا: أما الموقوف فيجوز إصلاحه، وظاهر أن محله إذا كان خطه مستصلاًحاً]..هـ. وظاهر كلام العبادي أن المصحف يجب إصلاحه مطلقاً، وله وجه إن لم يعيبه ذلك الإصلاح، فإن عيبه لرداءة خط المصلح فينبغي تحريره، وظاهر أن محل الوجوب أيضاً ما إذا كان ذلك الإصلاح قليلاً لا يقابل بأجرة، فإن كان كثيراً بحيث يقابل بها فالذي يظهر أنه لا يجب عليه إلا إن جعل له مالك المصحف أو ناظره أجرة في مقابله، ويؤيده قولهم لو سئل في تعليم الفاتحة لمن يجهلها وجب عليه تعليمه إياها وتعين عليه حيث لم يكن غيره، لكن لا مجاناً بل بأجرة، فلم يجعلوا التعيين مانعاً من استحقاق الأجرة، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

ب - وذكر الهيتمي في الفتاوى الكبرى ج٣ ص ١٠٣ في جواب له عن إصلاح أخطاء الكتب المستعارة عموماً قال: (نقل الأسنوي وغيره عن العبادي وأقروه أنه إذا استعار كتاباً فرأى فيه =

وقد أطلقوا القول بوجوب إصلاح الخطأ في المصحف وسووا في ذلك بين ما كان من المصحف وفقاً أو طلقاً، وبين ما كان منها مملوكاً للمصلح، أو كان ملكاً لغيره رضي صاحبه بذلك التصويب أم لا، وسواء كان خط المصوب حسناً أم سقيماً.

لكن طائفة من أهل العلم قد جعلوا لذلك قيوداً، واعتبروا له شروطاً ككون خط المصوب مناسباً، وإذن مالك المصحف بذلك التصويب، وعدم كثرته كثرة تستتبع أجرة للمصوب لم يقبل بها مالك المصحف سلفاً، وقد قال بهذه القيود جمع منهم البدر بن جماعة، والسراج البلقيني، وابن حجر الهيتمي من فقهاء الشافعية، بل إن الأخير منهم قد مال إلى القول بتحريم التصويب إذا كان بخط سقيم يعيب المصحف وينقصه<sup>(٤١٠)</sup>.

وقد اشترط غير واحد من فقهاء الحنفية لوجوب التصويب وإصلاح الخطأ في المصحف كون الخط مناسباً، وهو الذي صرح به الحصكفي في الدر، وابن عابدين في حاشيته عليه، وهو ظاهر اختيار ابن وهبان في نظمه<sup>(٤١١)</sup>. ولم يظهر

= خطأ لا يصلحه إلا أن يكون قرآناً فيجب أ.هـ. وظاهره أنه لا فرق بين الموقوف وغيره، ولا بين حسن الخط وغيره في الصورتين المذكورتين، وللنظر فيه مجال). ج - ذكر الهيتمي في الفتاوى الحديثية ص ١٦٣ ما نقله الزركشي وغيره عن العبادي أن من استعار كتاباً فوجد فيه غلطاً لم يجز إصلاحه، وإن كان مصحفاً وجب، وقيد البدر بن جماعة والسراج البلقيني بالمملوك قالوا: أما الموقوف فيجوز إصلاحه، وظاهر أن محله إذا كان خطه مستصلاً أي بحيث لا يتعيب به المصحف المصلح.

د - وقال الهيتمي في تحفة المحتاج ج ٥ ص ٤٢٣ وص ٤٢٤: (قال العبادي وغيره واعتمده في كتاب مستعار رأى فيه خطأ لا يصلحه، إلا المصحف فيجب، ويوافقه إفتاء القاضي بأنه لا يجوز رد الغلط في كتاب الغير، وقيد الرمي بغلط لا يغير الحكم وإلا رده، وكتب الوقف أولى، وغيره بما إذا تحقق ذلك دون ما ظنه فليكتب لعله كذا، ورد بأن كتابة لعله إنما هي عند الشك في اللفظ لا الحكم. والذي يتجه أن المملوك غير المصحف لا يصلح فيه شيئاً مطلقاً إلا إن ظن رضا مالكة به، وأنه يجب إصلاح المصحف، لكن إن لم ينقصه خطه لردائه وأن الوقف يجب إصلاحه إن تيقن الخطأ فيه وكان خطه مستصلاً سواء المصحف وغيره، وأنه متى تردد في عين لفظ أو في حكم لا يصلح شيئاً، وما أعتد من كتابة لعله كذا إنما يجوز في ملك الكاتب).

(٤١٠) الفتاوى الحديثية للهيتمي ص ١٦٣، والفتاوى الكبرى له ج ١ ص ٣٦، ج ٣ ص ١٠٣، والتحفة ج ٥ ص ٤٢٣ وص ٤٢٤، وترشيح المستفيدين للسقاف ص ٢٥٨ وص ٢٥٩. وقد مر تفصيل ذلك في الحاشية رقم (٤٠٩).

(٤١١) قال الحصكفي في الدر بالحاشية ج ٤ ص ٥٠٧: (استعار كتاباً فوجد به خطأ أصلحه إن علم =

لي وجه القول بهذه القيود لا سيما وإن إقرار الغلط في المصحف وتركه من غير تصويب مفسدة عظيمة يتعين درؤها، ويتحتم دفعها حتى مع التسليم بوجود ضرر ولو على وجه الاحتمال يلحق المصحف أو مالكة، فإن هذا الضرر وإن كان مفسدة إلا أنها دون مفسدة ترك الخطأ على ما هو عليه، وقد تقرر في الأصول أن ارتكاب أخف المفسدتين لدرء أعظمهما أمر متعين. وقد نص المحققون من أهل العلم على أنه ينبغي إصلاح الخطأ في الحديث وتصويب اللحن فيه والأصل في ذلك ما أخرجه الطبراني وغيره عن زيد بن ثابت رضي الله عنه في قصة كتابته للوحي بين يدي النبي ﷺ وفيها [فإذا فرغت، قال: اقرأه، فأقرأه، فإن كان فيه سقط أقامه، ثم أخرج به إلى الناس] (٤١٢).

بل جزم بعضهم بوجوب تصويب الخطأ واللحن في الفتاوى ورقاع المستفتين، وهو الذي صرح به أصحابنا الحنابلة وغيرهم (٤١٣)، بإصلاح الخطأ وتصويبه في المصحف واجب بطريق الأولى.

على أن من أهل العلم من صرح بوجوب إتلاف المصحف إذا كثر الغلط

---

= رضى صاحبه، قلت ولا يأنم بتركه إلا في القرآن لأن إصلاحه واجب بخط مناسب، وفي الوهبانية:

وسفر رأى إصلاحه مستعيره يجوز إذا مولاه لا يتأثر (٤١٢) راجع الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ٣٦٤، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ج ٢ ص ١٣٣ له أيضاً، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ص ١٠١ وما بعدها، وراجع الأثر في هذا المعنى عند الطبراني في الأوسط ج ٢ ص ٢٥٧ ح ١٩١٣، والهيثمي في مجمع الزوائد ج ١ ص ١٥٢ باب «عرض الكتاب بعد إملائه» قال الهيثمي، [رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله موثقون إلا أن فيه وجدت في كتاب خالي فهو وجادة. (٤١٣) المجموع للنووي ج ١ ص ١٤٩ المسألة الرابعة من آداب المفتي، ص ١٥٢ المسألة الخامسة عشرة، وراجع الموسوعة الفقهية الكويتية ج ٧ ص ٢٣٩، وآدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح ص ١٠٧، ومعيد النعم للسبكي ص ٦٦ في حك أباطيل الكشاف - وكان السبكي يكتب على ما ظهر بطلانه ولو لم يأذن صاحبه ويحبسه في ديوان الحاكم ليراه كل قاضي على ما في الترشيح ص ٤٠٥ - وقد صرح ابن مفلح في الآداب الشرعية ج ٢ ص ١٤٧ بوجوب تصحيح اللحن والغلط الذي لا شك فيه إذا وقف عليه في الحديث المكتوب، وانظر في تصويب الخطأ واللحن في رقاع الفتاوى كشاف القناع ج ٦ ص ٢٩٨، وروضة الطالبين ص ١٠٥ وص ١٠٦ وص ١٠٩ وص ١١١ وص ١١٤ إلى ص ١٢٣.

واللحن فيه، أو كان خطه رديئاً يتعذر معه الانتفاع به أو يفضي إلى الوقوع في لبس على قارئه، ولم يلتفتوا إلى ما فيه من مالية إعمالاً لقاعدة ارتكاب أخف الضررين وأهون المفسدين درءاً لأكبرهما<sup>(٤١٤)</sup>.

## لا لحن في المصحف الإمام:

لا يقال بأن اليسير من اللحن في المصحف مغتفر، وأن إصلاحه غير متعين بدليل ما روي عن عثمان رضي الله عنه من قوله حين رفع إليه المصحف بعد الفراغ من كتابته: (أرى فيه شيئاً من لحن ستقيمه العرب بألستها)<sup>(٤١٥)</sup>.

وفي لفظ عن عكرمة قال: (لما كُتبت المصاحف عرضت على عثمان، فوجد فيها

---

(٤١٤) وقد مر في مسألة إتلاف المصاحف حاشية رقم (١٠٥) و (١٠٦).

(٤١٥) قال ابن أبي داود في كتاب المصاحف ص ٤١: [باب المصاحف العثمانية اختلاف ألحان العرب في المصاحف] قال: (والألحان اللغات. وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إنا نلرغب عن كثير من لحن أبي، يعني لغة أبي). ثم روى الأثر المذكور أعلاه عن عثمان من جملة طرق إحداها عن عبد الأعلى بن عبد الله ابن عامر القرشي، والأخرى عن قتادة، والثالثة من طريق يحيى بن يعمر، وقال ابن أبي داود في الرواية الأولى: (حدثنا المؤمل بن هشام، حدثنا إسماعيل عن الحارث بن عبد الرحمن عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي قال: لما فرغ من المصحف أتني به إلى عثمان فنظر فيه فقال: قد أحسستم وأجملتم، أرى فيه شيئاً من لحن ستقيمه العرب بألستها). ثم قال ابن أبي داود حدثنا شعيب بن أيوب، حدثنا يحيى [يعني ابن آدم]، حدثنا إسماعيل بهذا، وقال: ستقيمه العرب بألستها. [قال أبو بكر بن أبي داود هذا عندي يعني بلغتها، وإلا لو كان فيه لحن لا يجوز في كلام العرب جميعاً لما استجاز أن يبعث به إلى قوم يقرأونه].

وسياتي في التعليق على الآثار التالية لهذا مزيد من أجوبة أهل التحقيق عن هذه الآثار وأسانيد ومواطن القدر فيها.

وقد أخرج ابن أبي داود أيضاً جواباً لابن عون يختص هذا الأثر قال: (حدثنا عمرو بن عثمان، حدثنا بقة عن أرطاة قال: حدثني ابن عون قال: ربما اختلف الناس في الأمرين وكلاهما حق). وقد عقد ابن قتيبة في كتابه تأويل مشكل القرآن ص ٥٠ وما بعدها باباً فيما ادعي على القرآن من اللحن، كما تعرض للمسألة ذاتها أبو بكر الباقلائي في كتابه الانتصار لنقل القرآن، وهو وإن لم يطبع بعد فإن القارئ يمكنه الاطلاع على مختصره المطبوع والمسمى نكت الانتصار اختصار أبي عبد الله الصيرفي وترتيب عبد الجليل بن أبي بكر الصابوني بتحقيق دكتور محمد زغلول سلام، والناشر منشأة المعارف في الاسكندرية من ص ١٢٧ إلى ص ١٣٤.

حروفاً من اللحن، فقال: لا تغيروها فإن العرب ستغيرها، أو قال: ستعربها بالسنتها، لو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف<sup>(٤١٦)</sup>.

وعن هشام بن عروة عن أبيه قال: (سألت عائشة عن لحن القرآن، عن قوله: ﴿قَالُوا إِنَّ هَٰذَا لَسَجْرَيْنِ﴾ [طه: ٦٣]، وعن قوله: ﴿وَالْمُفْسِدِينَ الصَّلَوةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢] وعن قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّيِّئُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، فقالت: يا ابن أخي هذا عمل الكتاب، أخطأوا في الكتاب).

وروي نحو من ذلك عن أبان بن عثمان، وسعيد بن جبيرة، وفي الأخير زيادة وعن قوله: ﴿فَأَصْدَفَ وَأَكْنَمَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]<sup>(٤١٧)</sup>. فإن هذه الآثار لا

---

(٤١٦) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص ١٥٩ ح [٢٠ - ٤٩]، وابن أبي داود في المصاحف ص ٤١ وص ٤٢ واللفظ لأبي عبيد قال: (حدثنا حجاج عن هارون بن موسى قال: أخبرني الزبير بن خريت عن عكرمة قال: لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان، فوجد فيها حروفاً من اللحن، فقال: لا تغيروها فإن العرب ستعربها بالسنتها، ولو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف).

قال أبو عمرو الداني في المقنع ص ١١٦: [هذا أثر لا يقوم بمثله حجة، ولا يصح به دليل من وجهين أحدهما أنه مع تخليط في إسناده واضطراب في ألفاظه مرسل، لأن ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان شيئاً، ولا رأياه، وأيضاً فإن ظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان رضي الله عنه لما فيه من الطعن عليه مع محله من الدين ومكانته من الإسلام، وشدة اجتهاده في بذل النصيحة واهتباله بما فيه الصلاح للأمة، فغير ممكن أن يتولى لهم جمع المصاحف مع سائر الصحابة الأخيار الأتقياء الأبرار نظراً لهم ليرتفع الخلاف في القرآن بينهم ثم يترك لهم مع ذلك لحنًا وخطأ يتولى تغييره من بعده، مما لا يشك فيه أنه لا يدرك مداه ولا يبلغ غايته ولا غاية من شاهد، هذا لا يجوز لقائل أن يقوله، ولا يحل لأحد أن يعتقد أنه كلام أبي عمرو الداني.

وسياتي كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الصدد في التعليق على الأثر المروي عن عائشة بعد هذا.

وانظر الإتيان للسيوطي ج ١ ص ١٨٢ وص ١٨٣، وراجع نكت الانتصار لنقل القرآن لأبي بكر الباقلاني ص ١٢٨، قال إثر روايته لأثر عكرمة: (وإنما قصد بذلك رضي الله عنه أن ثقيفاً كانت أبصر بالهجاء، ولأن هذيلاً تظهر الهمزة في ألفاظها والهمزة إذا ظهرت في لفظ المملي كتبها الكاتب على مخرج اللفظ، ولذلك قال عثمان رضي الله عنه: [لا يمكن من مصاحفنا ولا يكتبها إلا غلمان قريش]).

(٤١٧) أثر هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص ١٦٠ ح [٢١ - ٤٩]، وسعيد بن منصور في سننه ج ٤ ص ١٥٠٧ ح ٧٦٩، وعمر بن شبة في تاريخ المدينة =

ج ٣ ص ١٠١٣ و ص ١٠١٤، وابن أبي داود في المصاحف ص ٤٣، وابن جرير في تفسيره. ج ٦ ص ٣٩٥ ح ١٠٨٣٨، وابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ص ٥٠ و ص ٥٣، والداني في المقنع ص ١١٨ و ص ١١٩، والقرطبي في تفسيره ج ٦ ص ١٤ و ص ١٥، ج ١١ ص ٢١٦، والسيوطي في الدر المنثور ج ٢ ص ٢٤٦، والإتقان ج ١ ص ١٨٣، وعزاه فيه إلى أبي عبيد وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن جرير. وابن أبي داود وابن المنذر واللفظ لأبي عبيد قال: حدثنا أبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه قال: (سألت عائشة .....). فذكر الحديث أعلاه. وبمثل سند أبي عبيد أخرجه سعيد بن منصور مع تقديم وتأخير في المتن، وأخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم قال: حدثنا علي بن مسهر عن هشام ابن عروة ..... إلخ.

ومدار أسانيد أثر عائشة في معظمها على أبي معاوية وهو ضعيف، وقد عنعن في روايته على ما في الميزان ج ٤ ص ٥٧٥، وعنه تحقيق أبي عبيد. قال السيوطي في الإتقان ج ١ ص ١٨٢ و ص ١٨٣ وما بعدها بعد نقله الروايات السابقة: (وهذه الآثار مشككة جداً، وكيف يظن بالصحابة أنهم أولاً يلحنون في الكلام فضلاً عن القرآن وهم الفصحاء اللذ، ثم كيف يظن بهم ثانياً في القرآن الذي تلقوه من النبي كما أنزل وحفظوه وضبطوه وأتقنوه، ثم كيف يظن بهم ثالثاً اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته، ثم كيف يظن بهم رابعاً عدم تنبيههم ورجوعهم عنه، ثم كيف يظن بعثمان أنه ينهى عن تغييره، ثم كيف يظن أن القراءة استمرت على مقتضى ذلك الخطأ، وهو مروى بالتواتر خلفاً عن سلف، وهذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادةً .... إلخ). ثم قال: (وقال ابن الأنباري في كتاب «الرد على من خالف مصحف عثمان» في الأحاديث المروية عن عثمان، في ذلك لا تقوم بها حجة، لأنها منقطعة غير متصلة، وما يشهد عقل بأن عثمان إمام الأمة الذي هو إمام الناس في زمنه وقدوتهم يجمعهم على المصحف الذي هو الإمام فيتبين فيه خللاً، ويشاهد في خطه زللاً فلا يصلحه، كلا والله ما يتوهم عليه هذا ذو إنصاف وتمييز، ولا يعتقد أنه آخر الخطأ في الكتاب ليصلحه من بعده، وسبيل الجائين من بعده البناء على رسمه، والوقوف عند حكمه، ومن زعم أن عثمان أراد بقوله: [أرى لحناً] أرى في خطه لحناً إذا أقمناء بالسنتنا كان لحن الخط غير مفسد ولا محرف من جهة تحريف الألفاظ وإفساد الإعراب، فقد أبطل ولم يصب، لأن الخط منبج عن النطق، فمن لحن في كتبه فهو لحن في نطقه، ولم يكن عثمان ليؤخر فساداً في هجاء ألفاظ القرآن من جهة كتب ولا نطق، ومعلوم أنه كان مواصلاً لدرس القرآن متقناً لألفاظه موافقاً على ما رسم في المصاحف المنفذة إلى الأمصار والنواحي). ثم أيد ذلك بما أخرجه أبو عبيد، قال: حدثنا عبد الله بن هانئ البربري مولى عثمان قال: كنت عند عثمان وهم يعرضون المصاحف، فأرسلني بكتف شاة إلى أبي بن كعب فيها [لم يتسن] وفيها [لا تبديل للخلق] وفيها [فأمهل الكافرين]، قال: فدعا بالدواة فمحا أحد اللامين، فكتب [لخلق الله]، ومحا فأمهل، وكتب [فمهل]، وكتب [لم يتسنه] [الحق فيها الهاء]. انتهى كلام السيوطي وعنه تحقيق الفضائل لأبي عبيد.

تثبت ولا يصح منها شيء عند المحققين من أهل العلم، وعلى فرض صحتها فقد أجابوا عنها بما يقتضي نفي اللحن المتوهم هنا، والذي يعد نوع خطأ في المصحف أقره الصحابة ومن بعدهم من علماء السلف، وقد تضمنت الحواشي السابقة طرفاً من أجوبة أهل العلم عن ذلك، فلا حجة إذاً بما روي في هذا الباب للقول باغتفار الخطأ أو اللحن اليسير في خط المصحف.

وقد ذكر غير واحد من أهل العلم توجيه ما قيل عنه أنه لحن كقوله تعالى ﴿س ٤، آ ١٦٢﴾: ﴿وَالْمُحْسِنِينَ الصَّالِحِينَ﴾ (٤١٨).

= قال: قلت ولو صح ما نسب إلى عثمان وعائشة وأبان وغيرهم رضي الله عنهم فمردود لمخالفته ذلك المتواتر من كتاب الله تعالى. وقال الداني في المقنع: (وقد تأول بعض علمائنا عن أم المؤمنين «أخطأ الكتاب» أي أخطأوا في اختيار الأولى من الأحرف السبعة بجمع الناس عليه، لا لأن الذي كتبوا من ذلك خطأ لا يجوز، لأن ما لا يجوز مردود بإجماع، وإن طالت مدة وقوعه، وعظم قدر موقعه، وتأول اللحن أنه القراءة واللغة، كقول عمر رضي الله عنه: «أبي أقرأنا، وإنا لنندع بعض لحنه، أي قراءته ولغته» أ.هـ.

وقد جاء في نكت الانتصار لنقل القرآن لأبي بكر الباقلاني ص ١٢٩ وص ١٣٠ إثر روايته لأثر عائشة قوله: (وأما قول عائشة رضي الله عنها في تلك الحروف «أنها غلط من الكاتب» فقد بينا أنه من أخبار الآحاد، ولا حجة فيه، ولا يجوز لذي دين أن يعتقد أن عائشة رضي الله عنها كانت تُلحن الصحابة، وتخطئ كتبة المصاحف، والأشبه فيما روي عنها وعن غيرها إن صح وسلم سنده أن يكونوا قالوا: إن الوجه الظاهر المعروف في هذه الحروف غير ما جاء به المصحف، وأن استعماله على ذلك الوجه غامض أو غلط عند كثير من الناس، ولحن عند من لا يعرف الوجه فيه، فلم تضبط هذه الرواية عنهم، ولم يسمعوا تمامه، ولم يوردوه على وجهه لسهولهم، وأما أن يقطع عثمان وعائشة رضي الله عنهما أن في القرآن لحنًا وغلطًا فذلك باطل). (٤١٨) قال القرطبي في تفسيره ج ٦ ص ١٣ وما بعدها عن قوله تعالى: ﴿لَنَكُونَنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ إِنَّهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ الآية ١٦٢ من سورة النساء، قال: (،) والمقيمون الصلاة - وقرأ الحسن ومالك بن دينار وجماعة، والمقيمون - على العطف، وكذا هو في حرف عبد الله، وأما حرف أبي فهو فيه، والمقيمون - كما في المصاحف، واختلف في نصبه على أقوال ستة، أصحها قول سيبويه بأنه نصب على المدح، أي وأعني المقيمون. قال سيبويه: هذا باب ما ينتصب على التعظيم، ومن ذلك، والمقيمون الصلاة -، وأنشد:

وكل قوم أطاعوا سيدهم

إلا نميراً أطاعت أمر غاويها

ويروى «أمر مرشدهم».

القائمين ولما يُظهِرُوا أحداً

والقائلون لِمَنْ دَارَ نُحْلِيها



وقوله سبحانه «س ٥، ٦٩»: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ﴾ (٤١٩).

وأشدد:

لا يَبْعِدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ  
السَّالِكِينَ بِكُلِّ مَغْتَرِكٍ  
سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَقْفُ الْجُزْرِ  
وَالظَّالِمُونَ مَعَاوِدَ الْأَزْرِ  
قال النحاس: وهذا أصح ما قيل في، المقيمين - وقال الكسائي: ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ معطوف على [ما].

قال النحاس: قال الأخفش: وهذا بعيد، لأن المعنى يكون [ويؤمنون بالمقيمين].  
وحكى محمد بن جرير أنه قيل له: إن المقيمين ههنا الملائكة عليهم السلام، لدوامهم على الصلاة والتسبيح والاستغفار، واختار هذا القول، وحكى أن النصب على المدح بعيد، لأن المدح إنما يأتي بعد تمام الخبر، وخبر الراسخين في، أولئك سنوتهم أجراً عظيماً - فلا يتناسب، المقيمين - على المدح.

قال النحاس: ومذهب سيبويه في قوله: والمؤتون - رفع بالابتداء. وقال غيره: هو مرفوع على إضمار مبتدأ، أي هم المؤتون الزكاة. وقيل: ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ عطف على الكاف التي في [قبلك] أي من قبلك ومن قبل المقيمين. وقيل: المقيمين عطف على الكاف التي في [إليك]. وقيل: هو عطف على الهاء والميم، أي منهم ومن المقيمين، وهذه الأجوبة الثلاثة لا تجوز، لأن فيها عطف مظهر على مضمّر مخفوض.

والجواب السادس: ما روي عن عائشة رضي الله عنها سئلت عن هذه الآية، وعن قوله: ﴿إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَسَاحِرِينَ﴾، وقوله: ﴿وَالصَّالِحِينَ﴾ في «المائدة» فقالت: يا ابن أخي الكتاب أخطوا.

وقال أبان بن عثمان: كان الكاتب يملأ عليه فيكتب، فكتب: ﴿لَنَكِينِ الرَّسُولُونَ فِي الْيَمِينِ يَتَّبِعُهُمُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾. ثم قال له: ما أكتب؟ فقيل له: اكتب ﴿وَالْمُقِيمِينَ الْفَلَاةُ﴾، فمن ثم وقع هذا.

قال القشيري: وهذا المسلك باطل، لأن الذين جمعوا الكتاب كانوا قدوة في اللغة، فلا يظن بهم أنهم يدرجون في القرآن ما لم ينزل.

وأصح هذه الأقوال قول سيبويه، وهو قول الخليل وقول الكسائي، هو اختيار القفال والطبري، [والله أعلم].

(٤١٩) قال القرطبي في تفسيره ج ٦ ص ٢٤٦ وما بعدها: ، والصابئون - معطوف على المضمّر في، هادوا - في قول الكسائي والأخفش. وقال النحاس: سمعت الزجاج يقول - وقد ذكر له قول الأخفش والكسائي: - هذا خطأ من جهتين:

أحدهما: أن المضمّر المرفوع يقبح العطف عليه حتى يؤكد.

والجهة الأخرى: أن المعطوف شريك المعطوف عليه، فيصير المعنى أن الصابئين قد دخلوا في اليهودية، وهذا محال.

وقال الفراء: إنما جاز الرفع في [والصابئون] لأن [إن] ضعيفة فلا تؤثر إلا في الاسم دون الخبر، و [الذين] هنا لا يتبين فيه الإعراب فجرى على جهة واحدة الأمران، فجاز رفع =

وقوله تعالى «س ٢٠، ٦٣»: ﴿قَالُوا إِن هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ (٤٢٠).

= الصابئين رجوعاً إلى أصل الكلام. قال الزجاج: وسبيل ما يتبين فيه الإعراب وما لا يتبين فيه الإعراب واحد.

وقال الخليل وسيبويه: الرفع محمول على التقديم والتأخير، والتقدير: (إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك)، وأنشد سيبويه وهو نظيره:

ولا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق  
وقال ضابيء البرجمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فلإني وقيار بها لغريب  
وقيل: [إن] بمعنى [نعم]، فالصابئون مرتفع بالابتداء، وحذف الخبر لدلالة الثاني عليه، فالعطف يكون على هذا التقدير بعد تمام الكلام وانقضاء الاسم والخبر. وقال قيس الرقيات:  
بكر العواذل في الصباح يلمني وألومهنه  
ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت إنه

قال الأخفش: [إنه] بمعنى [نعم]، وهذه [الهاء] أدخلت للسكت) أ.هـ.

(٤٢٠) قال القرطبي في تفسيره ج ١١ ص ٢١٦ وما بعدها عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه]:

٦٣ قال: (قرأ أبو عمرو: ﴿إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَٰحِرَانِ﴾، ورويت عن عثمان وعائشة رضي الله عنهما وغيرهما من الصحابة، وكذلك قرأ الحسن وسعيد بن جبيرة وإبراهيم النخعي وغيرهم من التابعين: ومن القراء عيسى بن عمر وعاصم الجحدري، فيما ذكر النحاس. وهذه القراءة موافقة للإعراب مخالفة للمصحف. وقرأ الزهري والخليل بن أحمد والمفضل وأبان وابن محيصن وابن كثير وعاصم: في رواية حفص عنه، إن هذان - بتخفيف [إن] [لساحران]، وابن كثير يشدد نون [هذان]، وهذه القراءة سلمت من مخالفة المصحف ومن فساد الإعراب، ويكون معناها ما هذان إلا ساحران. وقرأ المدنيون والكوفيون، إن هذان - بتشديد [إن] [لساحران] فوافقوا المصحف وخالفوا الإعراب. قال النحاس: فهذه ثلاث قراءات قد رواها الجماعة عن الأئمة، وروي عن عبد الله بن مسعود أنه قرأ: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ إِلَّا سَاحِرَانِ﴾، وقال الكسائي في قراءة عبد الله: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ سَاحِرَانِ﴾ بغير لام، وقال الفراء في حرف أبي: ﴿إِنَّ ذَانِ إِلَّا سَاحِرَانِ﴾، فهذه ثلاث قراءات أخرى تحمل على التفسير، لا لأنها جائز أن يقرأ بها لمخالفتها المصحف.

قلت: وللعلماء في قراءة أهل المدينة والكوفة ستة أقوال ذكرها ابن الأنباري في آخر كتاب الرد له، والنحاس في إعرابه، والمهدوي في تفسيره، وغيرهم أدخل كلام بعضهم في بعض. وقد خطأها قوم حتى قال أبو عمرو: إني لأستحي من الله [تعالى] أن أقرأ: «إن هذان - وروي عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن قوله تعالى: ﴿لَنَكِينُ الرَّسُولُ فِي أَلْيَمِيهِ﴾ ثم قال: ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ﴾، وفي «المائدة»: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰبِئِينَ﴾ و ﴿إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَٰحِرَيْنِ﴾، فقالت: يا بن أختي! هذا خطأ من الكاتب. وقال عثمان بن =

= عفان رضي الله عنه في المصحف: [في المصحف لحن وستقيمه العرب بألستهم]. وقال أبان ابن عثمان: [قرأت هذه الآية عند أبي عثمان بن عفان، فقال: لحن وخطأ، فقال له قائل: ألا تغيروه؟] فقال: دعوه فإنه لا يحرم حلالاً، ولا يحلل حراماً.

القول الأول من الأقوال الستة: أنها لغة بني الحارث بن كعب وزيد وخثعم وكنانة بن زيد يجعلون رفع الاثنين ونصبه وخفضه بالألف، ويقولون: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا أَزْكِكُمْ بِهِ﴾ على ما تقدم. وأنشد الفراء لرجل من بني أسد - قال: وما رأيت أفصح منه - :

فأطرق إطرارق الشجاع ولو يرى  
ويقولون: كسرت يده وركبت علاه، بمعنى يديه وعليه. قال شاعرهم:  
تزود منا بين أذنائه ضربة  
دعته إلى هابي التراب عقيم  
طاروا علاه من فطر علاها  
وقال آخر: أي عليهن وعليها. وقال آخر:

إن أباهما وأبا أباهما  
قد بلغا في المجد غايتها  
أي إن أبا أبيها وغايتها. وقال أبو جعفر النحاس: وهذا القول من أحسن ما حملت عليه الآية إذ كانت هذه اللغة معروفة، وقد حكاهما من يرتضى بعمله وأمانته، منهم أبو زيد الأنصاري، وهو الذي يقول: إذا قال سيبويه حدثني من أثق به فإنما يعنيني، وأبو الخطاب الأخفش وهو رئيس من رؤساء اللغة، والكسائي والفراء كلهم قالوا هذا على لغة بني الحرث بن كعب، وحكى أبو عبيدة عن أبي الخطاب أن هذه لغة بني كنانة. المهدوي: وحكى غيره أنها لغة لخثعم.  
قال النحاس: ومن أبين ما في هذا قول سيبويه: وأعلم أنك إذا ثنيت الواحد زدت عليه زائدتين، الأولى منهما حرف مد لين وهو حرف الإعراب. قال أبو جعفر: فقول سيبويه: وهو حرف الإعراب، يوجب أن الأصل ألا يتغير، فيكون [إن هذان] جاء على أصلح ليعلم ذلك، وقد قال تعالى: ﴿أَسْتَوَىٰ عَلَيْهِمُ اللَّيْلُ﴾ ولم يقل استحاذ، فجاء هذا ليبدل على الأصل، وكذلك: ﴿إِنَّ هَٰؤُلَاءِ﴾، ولا يفكر في إنكار من أنكر هذه اللغة إذ كان الأئمة قد رَووها.

القول الثاني: أن تكون [إن] بمعنى [نعم]، كما حكى الكسائي عن عاصم قال: العرب تأتي بـ [إن] بمعنى [نعم]، وحكى سيبويه أن [إن] تأتي بمعنى أجل، وإلى هذا القول كان محمد ابن يزيد، وإسماعيل بن إسحاق القاضي يذهبان، قال النحاس: ورأيت أبا إسحاق الزجاج وعلي بن سليمان يذهبان إليه. الزمخشري: وقد أعجب به أبو إسحاق النحاس: وحدثنا علي ابن سليمان، قال حدثنا عبد الله بن أحمد بن عبد السلام النيسابوري، ثم لقيت عبد الله بن أحمد [هذا] فحدثني، قال حدثني عمير بن المتوكل، قال حدثنا محمد بن موسى النوفلي من ولد حرث بن عبد المطلب، قال حدثنا عمر بن جميع الكوفي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي - وهو ابن الحسين - عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضوان الله عليهم أجمعين، قال: [لا أحصي كم سمعت رسول الله ﷺ يقول على منبره: «إِنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ» =

ثم يقول: «أنا أفصح قریش كلها، وأفصحها بعدي أبان بن سعيد بن العاص». قال أبو محمد الخفاف: قال عمير: إعرابه عند أهل اللغة والنحو [إن الحمد لله] بالنصب، إلا أن العرب تجعل [إن] في معنى نعم، كأنه أراد ﷺ نعم الحمد لله، وذلك أن خطباء الجاهلية كانت تفتح في خطبها بنعم. وقال الشاعر في معنى نعم:

قالوا غدرت فقلت إنَّ وربما  
نال العلا وشفى الغليل الغادر  
وقال عبد الله بن قيس الرقيات:

بكر العواذل في الصبا  
ح يلمنني وألومني  
ويقلن شيب قد علا  
ك وقد كبرت فقلت إنه  
فعلى هذا جائز أن يكون قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَكَاظِمٌ﴾ بمعنى نعم، ولا تنصب.  
قال النحاس: أنشدني داود بن الهيثم، قال: أنشدني ثعلب:

ليت شعري هل للمحب شفاء  
من جوى حبهن إنَّ اللقاء  
قال النحاس: وهذا قول حسن إلا أن فيه شيئاً، لأنه إنما يقال: نعم زيد خارج، ولا تكاد تقع اللام هاهنا، وإن كان النحويون قد تكلموا في ذلك فقالوا: اللام ينوي بها التقديم، كما قال:

خالني لأنت ومن جرير خاله  
ينل العلاء ويكرم الأخوالا  
آخر:

أُم الحليس لمجوز شهيرة  
ترض من الشاة بعظم الرقبة  
أي لخالي ولأم الحليس. وقال الزجاج: والمعنى في الآية إن هذان لهما ساحران ثم حذف المبتدأ. المهدوي: وأنكره أبو علي وأبو الفتح بن جني. قال أبو الفتح: «هما» المحذوف لم يحذف إلا بعد أن عرف، وإذا كان معروفاً فقد استغنى بمعرفته عن تأكيده باللام، ويقبح أن تحذف المؤكد وتترك المؤكد.

القول الثالث: قال الفراء أيضاً [قال]: وجدت الألف دعامة ليست بلام الفعل، فزدت عليها نوناً ولم أغيرها، كما قلت: «الذي» ثم زدت عليه نوناً فقلت: جاءني الذين عندك، ورأيت الذين عندك، ومررت بالذين عندك.

القول الرابع: قاله بعض الكوفيين قال: الألف في «هذان» مشبهة بالألف في يفعلان، فلم تغير.

القول الخامس: قال أبو إسحاق: النحويون القدماء يقولون الهاء هاهنا مضمرة، والمعنى: إنه هذان لساحران. قال ابن الأنباري: فأضمرت الهاء التي هي منصوب «إن» و«هذان» خبر «إن» و«ساحران» يرفعها «هما» المضمرة، [والتقدير] إنه هذان لهما ساحران، والأشبه عند أصحاب أهل هذا الجواب أن الهاء اسم «إن» و«هذان» رفع بالابتداء وما بعده خبر الابتداء.

القول السادس: قال أبو جعفر النحاس: وسألت أبا الحسن بن كيسان عن هذه الآية، فقال: =

قال شيخ الإسلام أبو العباس بن تيمية في كلام مبسوط له حول هذه المسألة: (....) فلم يختلف لسان قريش والأنصار إلا في لفظ «التابوه» و «التابوت» (\*) فكتبوه «التابوت» بلغة قريش. وهذا يبين أن المصاحف التي نسخت كانت مصاحف متعددة، وهذا معروف مشهور، وهذا مما يبين غلط من قال في بعض الألفاظ إنه غلط من الكاتب، أو نقل ذلك عن عثمان، فإن هذا ممتنع لوجوه (٤٢١).

= إن شئت أجبتك بجواب النحويين وإن شئت أجبتك بقولي. فقلت: بقولك. فقال: سألتني إسماعيل بن إسحاق عنها، فقلت: القول عندي أنه لما كان يقال: «هذا» في موضع الرفع والنصب والخفض على حال واحدة، وكانت الثانية يجب ألا يغير لها الواحد، أجريت الثانية مجرى الواحد. فقال: ما أحسن هذا لو تقدمك أحد بالقول به حتى يؤنس به. قال ابن كيسان: فقلت له: فيقول القاضي به حتى يؤنس به، فتبسم. أ. ه. كلام القرطبي...

(\*) مكرر: جاء في الحاشية رقم (٧٤) من تحقيق يسري عبد الغني عبد الله رسالة إن هذان لساحران ما نصه: (وقد قرأت في طبعة لكتاب المحرر الوجيز لابن عطية ٢ / ١٧٠) أن عثمان قال اكتبوه بالهاء!! والذي نقرأه في القرآن بالتاء. رخ مناقب ٣، ت تفسير ١٩/٩.

(٤٢١) جاء في مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ج ١٥ ص ٢٤٨ وما بعدها فصل في قوله تعالى [س ٢٠، ٦٣]: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ مُّجْرٍ﴾: (فإن هذا مما أشكل على كثير من الناس، فإن الذي في مصاحف المسلمين «إن هذان» بالألف، وبهذا قرأ جماهير القراء). ثم ذكر الأوجه في قراءة هذه الآية، وأشار إلى وجه الإشكال فيها ثم قال: (فظن النحاة أن الأسماء المبهمة المبنية مثل هذين واللذين تجري هذا المجرى، وأن المبني في حال الرفع يكون بالألف ومن هنا نشأ الإشكال، وكان أبو عمرو إماماً في العربية فقرأ بما يعرف من العربية: «إن هذين لساحران»، وقد ذكر أن له سلفاً في هذه القراءة وهو الظن به: أنه لا يقرأ إلا بما يرويه، لا بمجرد ما يراه، وقد روي عنه أنه قال: إني لأستحي من الله أن أقرأ: «إن هذان» وذلك لأنه لم ير لها وجهاً من جهة العربية، ومن الناس من خطأ أبا عمرو في هذه القراءة، ومنهم الزجاج، قال: لا أجيز قراءة أبي عمرو خلاف المصحف.

وأما القراءة المشهورة الموافقة لرسم المصحف فاحتج لها كثير من النحاة بأن هذه لغة بني الحارث بن كعب، وقد حكى ذلك غير واحد من أئمة العربية). ثم ذكر نحواً مما نقله القرطبي ومر قريباً في الحاشية رقم (٤٢٠)، إلى أن قال شيخ الإسلام ص ٢٥٢ على قول من زعم أن هذان بالألف خطأ من كتاب المصاحف: (وهذا مما يبين غلط من قال في بعض الألفاظ أنه غلط من الكاتب، أو نقل ذلك عن عثمان، فإن هذا ممتنع لوجوه: منها: تعدد المصاحف، واجتماع جماعة على كل مصحف ثم وصول كل مصحف إلى بلد كبير فيه كثير من الصحابة والتابعين يقرأون القرآن ويعتبرون ذلك بحفظهم، والإنسان إذا نسخ مصحفاً غلط في بعضه عرف غلطه بمخالفة حفظه القرآن وسائر المصاحف، فلو قدر أنه كتب كاتب مصحفاً ثم نسخ سائر الناس منه من غير اعتبار للأول والثاني أمكن وقوع الغلط في هذا، =

= وهنا كل مصحف إنما كتبه جماعة ووقف عليه خلق عظيم ممن يحصل التواتر بأقل منهم، ولو قدر أن الصحيفة كان فيها لحن فقد كتب منها جماعة لا يكتبون إلا بلسان قريش، فكيف يتفقون كلهم على أن يكتبوا: «إن هذان» وهم يعلمون أن ذلك لحن لا يجوز في شيء من لغاتهم، أو: «المقيمين الصلاة» وهم يعلمون أن ذلك لحن، كما زعم بعضهم. قال الزجاج في قوله: «المقيمين الصلاة»: قول من قال: إنه خطأ بعيد جداً، لأن الذين جمعوا القرآن هم أهل اللغة والقذوة فكيف يتركون شيئاً يصلحه غيرهم، فلا ينبغي أن ينسب هذا إليهم. وقال ابن الأنباري: حديث عثمان لا يصح لأنه غير متصل، ومحال أن يؤخر عثمان شيئاً ليصلحه من بعده، قلت: ومما يبين كذب ذلك: أن عثمان لو قدر ذلك فيه فإنما رأى ذلك في نسخة واحدة، فاما أن تكون جميع المصاحف اتفقت على الغلط وعثمان قد رآه في جميعها وسكت، فهذا ممتنع عادةً وشرعاً: من الذين كتبوا، ومن عثمان ثم من المسلمين الذين وصلت إليهم المصاحف ورأوا ما فيها، وهم يحفظون القرآن، ويعلمون أن فيه لحناً لا يجوز في اللغة، فضلاً عن التلاوة، وكلهم يقر هذا المنكر لا يغيره أحد فهذا مما يعلم بطلانه عادةً ويعلم من دين القوم الذين لا يجتمعون على ضلالة، بل يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر أن يدعوا في كتاب الله منكرأ لا يغيره أحد منهم مع أنهم لا غرض لأحد منهم في ذلك، ولو قيل لعثمان: مر الكاتب أن يغيره لكان تغييره من أسهل الأشياء عليه.

فهذا ونحوه مما يوجب القطع بخطأ من زعم أن في المصحف لحنأ أو غلطاً وان نقل ذلك عن بعض الناس ممن ليس قوله حجةً، فالخطأ جائز عليه فيما قاله، بخلاف الذين نقلوا ما في المصحف وكتبوا وقرأوا، فإن الغلط ممتنع عليهم في ذلك، وكما قال عثمان: إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلغة قريش. وكذلك قال عمر لابن مسعود: أقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرأهم بلغة هذيل، فإن القرآن لم ينزل بلغة هذيل. وقوله تعالى في القرآن: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ يدل على ذلك، فإن قومه هم قريش كما قال: ﴿وَكَذَّبَ بِهٖ قَوْمُكَ وَهٖ الْحَقُّ﴾، وأما كنانة فهم جيران قريش، والناقل عنهم ثقة، ولكن الذي ينقل ينقل ما سمع، وقد يكون سمع ذلك في الأسماء المبهمة المبنية فظن أنهم يقولون [ذلك] في سائر الأسماء، بخلاف من سمع «بين أذناه» و «لناباه» فإن هذا صريح في الأسماء التي ليست مبهمة، وحينئذ فالذي يجب أن يقال: إنه لم يثبت أنه لغة قريش، بل ولا لغة سائر العرب: أنهم ينطقون في الأسماء المبهمة إذا ثبتت بالياء، وإنما قال ذلك من قاله من النحاة قياساً، جعلوا باب التشبيه في الأسماء المبهمة كما هو في سائر الأسماء، وإلا فليس في القرآن شاهد يدل على ما قالوه، وليس في القرآن اسم مبهم مبني في موضع نصب أو خفض إلا هذا ولفظه «إن هذان» فهذا نقل ثابت متواتر لفظاً ورسماً.

ومن زعم أن الكاتب غلط فهو الغالط غلطاً منكراً، كما قد بسط في غير هذا الموضع، فإن المصحف منقول بالتواتر، وقد كتبت عدة مصاحف، وكلها مكتوبة بالألف، فكيف يتصور في هذا غلط، وأيضاً فإن القراء إنما قرأوا بما سمعوه من غيرهم، والمسلمون =

= كانوا يقرأون «سورة طه» على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وهي من أول ما نزل من القرآن، قال ابن مسعود: [بنو إسرائيل والكهف ومريم وطه والأنبياء من العتاق الأول وهن من تلادي]. رواه البخاري عنه، وهي مكية باتفاق الناس. وقال أبو الفرج وغيره هي مكية باجماعهم، بل هي من أول ما نزل، وقد روى أنها كانت مكتوبة عند أخت عمر، وأن سبب إسلام عمر كان لما بلغه إسلام أخته، وكانت السورة تقرأ عندها، فالصحابة لا بد أن قد قرأوا هذا الحرف، ومن الممتنع أن يكونوا كلهم قرأوه بالياء كأبي عمرو، فإنه لو كان كذلك لم يقرأها أحد إلا بالياء ولم تكتب إلا بالياء، فعلم أنهم أو أغلبهم كانوا يقرؤونها بالألف كما قرأها الجمهور، وكان الصحابة بمكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة يقرؤون هذه السورة في الصلاة وخارج الصلاة، ومنهم سمعها التابعون، ومن التابعين سمعها تابعوهم، فيمتنع أن يكون الصحابة كلهم قرؤوها بالياء مع أن جمهور القراء لم يقرأوها إلا بالألف، وهم أخذوا قراءتهم عن الصحابة، أو عن التابعين عن الصحابة، فهذا مما يعلم به قطعاً أن عامة الصحابة إنما قرؤوها بالألف كما قرأ الجمهور، وكما هو مكتوب.

وحينئذ فقد علم أن الصحابة إنما قرأوا كما علمهم الرسول، وكما هو لغة للعرب، ثم لغة قريش، فعلم أن هذه اللغة الفصيحة المعروفة عندهم في الأسماء المبهمة تقول: إن هذان، ومررت بهذان: تقولها في الرفع والنصب والخفض بالألف، ومن قال إن لغتهم أنها تكون في الرفع بالألف طولب بالشاهد على ذلك والنقل عن لغتهم المسموعة منهم نثراً ونظماً، وليس في القرآن ما يشهد له، ولكن عمدته القياس. وحينئذ فنقول: قياس هذا بغيرها من الأسماء غلط، فإن الفرق بينهما ثابت عقلاً وسماعاً: أما النقل والسماع فكما ذكرناه، وأما العقل والقياس فقد تفتن للفرق غير واحد من حذاق النحاة). ثم ذكر رحمه الله نحواً مما مر في الحاشية (٤١٩). أنظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية ج ١٥ ص ٢٤٨ إلى ص ٢٦٥، وشرح شذور الذهب ص ٤٨ وما بعدها، ودقائق التفاسير ج ٤ ص ٣٤٨ إلى ص ٣٥٤، وقد وجد كلام الشيخ أبي العباس بن تيمية على مسألة قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَسَٰعِيرِينَ﴾ في رسالة مفردة (٢١١) مجاميع تيمور، نقلت من مجموع «٩٩» وطبعت مرتين إحداها بعناية د/ محمد حسن محمد يوسف، وثانيتهما بتحقيق يسري عبد الغني عبد الله ط دار الجيل - بيروت ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م وجاء في موضع من الفتاوى أيضاً ما نصه:

فصل: وقد يعترض على ما كتبناه أولاً بأنه جاء أيضاً في غير الرفع بالياء كسائر الأسماء، قال تعالى (س ٤١ ٢٩١): ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرَنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْغِيْرِ وَالْإِنْسِ﴾ ولم يقل «اللذان أضلانا». كما قيل في الذين أنه بالياء في الأحوال الثلاثة، وقال تعالى في قصة موسى (س ٢٨ ٢٧١): ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتُكَلِّمَكَ إِحْدَى أَبْنَى هَاتَيْنِ﴾ ولم يقل «هاتان»، و «هاتان» تبع لابتني، وقد يسمى عطف بيان وهو يشبه الصفة كقوله (س ٧ ٧٣١): ﴿س ١١ ٦١١﴾: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَكْثَرُ خِلَافٍ﴾. لكن الصفة تكون مشتقة أو في معنى المشتق، وعطف البيان يكون بغير ذلك كأسماء الأعلام وأسماء الإشارة، وهذه الآية نظير قوله (س ٢٠ ٦٣١): =

ثم ذكرها إلى أن قال: (ومن زعم أن الكاتب غلط فهو الغالط غلطاً منكراً كما قد بسط في غير هذا الموضع، فإن المصحف منقول بالتواتر، وقد كتبت عدة مصاحف وكلها مكتوبة بالآلف، فكيف يتصور في هذا غلط، وأيضاً فإن القراء إنما قرأوا بما سمعوه من غيرهم، والمسلمون كانوا يقرأون «سورة طه» على عهد رسول

= ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَجْرَيْن﴾، وأما قوله «س ٤١ ٢٩٩»: ﴿أَرَأَيْتُمُ الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ فقد يفرق بين اسم الإشارة والموصول بأن اسم الإشارة على حرفين بخلاف الموصول، فإن الاسم هو «الذنا» عدة حروف وبعده يزداد علم الجمع، فتكسر الذال وتفتح النون وعلم التثنية، ففتح الذال وتكسر النون والآلف، فقلت(\*) في النصب والجر، لأن الاسم الصحيح إذا جمع جمع التصحيح كسر آخره في النصب والجر وفتحت نونه، وإذا ثني فتح آخره وكسرت نونه في الأحوال الثلاثة. وهذا يبين أن الأصل في التثنية هي الآلف، وعلى هذا فيكون في إعرابه لغتان جاء بهما القرآن: تارة يجعل كاللذان، وتارة يجعل كاللذين، ولكن في قوله: ﴿إِخْدَى أَبْنَى هَتَيْن﴾ كان هذا أحسن من قوله، هاتان - لما فيه من اتباع لفظ المثنى بالياء فيهما، ولو قيل هاتان لأشبه(\*\*) كما لو قيل: «إن ابنتي هاتان» فإذا جعل بالياء علم تابع مبين عطف بيان لتمام معنى الاسم، لا خبر تتم به الجملة. وأما قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَجْرَيْن﴾ لأن الآلف أخف من الياء ولأن الخبر بالآلف، فإذا كان كل من الاسم والخبر بالآلف كان أتم مناسبة، وهذا معنى صحيح وليس في القرآن ما يشبه هذا من كل وجه وهو بالياء. فتبين أن هذا المسموع والمتواتر ليس في القياس الصحيح ما يناقضه، لكن بينهما فروق دقيقة، والذين استشكلوا هذا إنما استشكلوه من جهة القياس لا من جهة السماع، ومع ظهور الفرق يعرف ضعف القياس. قد يجيب من يعتبر كون الآلف في هذا هو المعروف في اللغة بأن يفرق بين قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَجْرَيْن﴾، وقوله، ﴿إِخْدَى أَبْنَى هَتَيْن﴾ أن هذا تثنية مؤنث، وذاك تثنية مذكر، والمذكر المفرد منه «ذا» بالآلف فزيدت فوق نون للتثنية. وأما المؤنث فمفردة «ذي» أو «ذه» أو «ته». وقوله: ﴿إِخْدَى أَبْنَى هَتَيْن﴾ تثنية «تي» بالياء فكان جعلها بالياء في النصب والجر أشبه بالمفرد، بخلاف تثنية المذكر وهو «ذا» فإنه بالآلف، فأقراره بالآلف أنسب، وهذا فرق بين تثنية المؤنث وتثنية المذكر، والفرق بينه وبين اللذين قد تقدم. وحينئذ فهذه القراءة هي الموافقة للسمع والقياس، ولم يشتهر ما يعارضها من اللغة التي نزل بها القرآن والله أعلم. وقوله: ﴿إِخْدَى أَبْنَى هَتَيْن﴾ هو كقول النبي ﷺ: «من أكل من هاتين الشجرتين الخبيثتين فلا يقربن مسجدا، فإن الملائكة تأذى مما يتأذى منه آدميون... ومثله في الموصول قول ابن عباس لعمر: «أخبرني عن المرأتين اللتين قال الله فيهما: ﴿وَلَنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ﴾ الآية» أ. هـ. كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ج ١٥ من ص ٢٦١ إلى ص ٢٦٤.

(\*) نوه ابن قاسم في حاشيته على الفتاوى عن أن هنا بياضاً في الأصل.

(\*\*) بياض في الأصل.



الله وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وهي من أول ما نزل من القرآن<sup>(٤٢٢)</sup>. إلى آخر كلامه رحمه الله وإنما خص سورة طه بالذكر هنا لأن كلامه من أصله كان يدور حول الآية الثالثة والستين منها ومن المواطن التي قيل بأن فيها لحناً قوله تعالى «س٦٣، آ ١٠»: ﴿فَأَصْدَقَ وَكُنَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾<sup>(٤٢٣)</sup> وملخص المختار من تلك التوجيهات أن النصب في الموطن الأول كان على وجه المدح، والرفع في الموطن الثاني على سبيل الابتداء مع افتراض التقديم والتأخير في الآية، والألف في الموطن الثالث إنما كان إعمالاً للأصل في الأسماء المبهمة إذا ثبتت، ومن قرأ بالياء فإنما اعتمد على القياس المجرد. وأما وجه الجزم في الموطن الرابع فقد جاء عطفاً على موضع الفاء في قوله: ﴿فَأَصْدَقَ﴾.

وقد جرى تفصيل ذلك كله منقولاً من مصادره في الحواشي ذوات الأرقام العشرين والحادي والعشرين والثاني والعشرين والثالث والعشرين والرابع والعشرين والخامس والعشرين بعد المائة الرابعة، فليطالعها فيها من رame.

وقد نفى غير واحد من أهل العلم الغلط في المصحف الإمام ولم يسلم بصحة المروي عن عثمان وعائشة وغيرهما في هذا الشأن ورده من عدة أوجه نظير ما جاء في كلام طائفة من أهل العلم كابن قتيبة في مشكل القرآن، وابن الأنباري في كتاب «الرد على من خالف مصحف عثمان»، وأبي بكر الباقلاني في الانتصار لنقل القرآن، وأبي عمرو الداني في المقنع، والسيوطي في الإتقان. وقد مر النقل عنهم في الحاشية

---

(٤٢٢) مجموع فتاوي ابن تيمية ج ١٥ ص ٢٥٥، وراجع الحاشية رقم (٤٢١). وقد صرح غير واحد من أهل العلم بأن تعدد اللحن في القرآن ممن يعلم بأن هذا اللحن يكون محيلاً للمعنى معدود في المكفرات لكونه إهانة للقرآن وتعمد امتهان القرآن كفر، ويأتي لذلك مزيد بيان في غير موضع من هذا البحث. راجع مختصر الفتاوي المصرية ص ٥٤، ومجموع الفتاوي ج ٥ ص ٨٣، وعنها موسوعة فقه ابن تيمية ج ٢ ص ٨٤١ ج ٣ ص ١٣٠١.

وراجع كلام الباقلاني على أثر عائشة في آخر الحاشية رقم (٤١٧) من هذا البحث. (٤٢٣) راجع كلام أبي بكر الباقلاني في نكت الانتصار ص ١٣٢ في وجه الجزم في قوله تعالى: «س٦٣ آ ١٠»: ﴿فَأَصْدَقَ وَكُنَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ حيث قال: (فإن وجه قراءته بالجزم هو أنه معطوف على موضع الفاء من فأصدق، فلما دخلت الفاء عملت في نصب فأصدق وبقيت في أكن على حكمها). ثم ذكر بعد ذلك وجهي النصب والرفع.

التاسعة عشرة بعد الأربعمئة من هذا البحث مما أغنى عن إعادته هنا.

وهكذا يتبين من مجموع النقول التي مرّ ذكرها عن أهل التحقيق ألا حجة ثابتة مع من قال بوجود لحن في المصحف الإمام، ولا برهان لديه من أثر أو نظر .. والله أعلم بالصواب .

## إعارة المصحف

لا خلاف بين أهل العلم في تحريم إعارة المصحف من الكافر<sup>(٤٢٤)</sup>، وإنما الخلاف بينهم في حكم إعارة المصحف من المسلم، فبعد أن اتفقوا على جوازه، بل استحبابه لكونه من التعاون على البر والتقوى، اختلفوا في كون هذه الإعارة واجبة على الإطلاق أم أنها لا تجب مطلقاً، أم أن الوجوب مقيد بحاجة المستعير إلى المصحف. وفصل بعضهم بين إعارة تطول مدتها، وبين إعارة يقصر زمنها. فأوجبها في الثانية دون الأولى، وفرقت طائفة أخرى من أهل العلم بين ما إذا توقفت صحة صلاة المستعير على ذلك المصحف، وبين ما لم يبلغ هذا الحد من الضرورة. فصرحت بالوجوب في الحالة الأولى دون الثانية، ولعله مراد من لم يصرح. وقد مضى في مسألة الاستئذان للنظر في مصحف الغير نحو من هذا مفصلاً.

### الخلاف في إعارة المصحف:

وقد ذهب إلى القول بوجوب إعارة المصحف من المسلم مطلقاً إذا طلبه جمع من أهل العلم من السلف والخلف، ولذا قال القرطبي: (ومن الغلول حبس الكتب عن أصحابها، ويدخل غيرها في معناها. قال الزهري: إياك وغلول الكتب. فقليل له:

---

(٤٢٤) راجع في تحريم إعارة المصحف من الكافر الدسوقي ج٣ ص ٤٣٤، والبلغة ج٢ ص ٧٦٨، وتحفة المحتاج ج٤ ص ٢٣٢ لكنه عبر عنها بالكراهة، والظاهر أنه أراد التحريمية بدليل أنه جزم في موضع من التحفة ج٥ ص ٤١٨ بحرمة إعارة المصحف للكافر وإن صحت. [قلت: الأصح صحة إرتهانه العبد المسلم والمصحف، ويسلم إلى عدل. وفي «الإعارة» وجه: أنها لا تجوز، وبه جزم صاحب «المهذب» و «التنبيه» والجرجاني: وهو ضعيف والله أعلم. راجع ج٤ ص ٤٢٨ في العبد خاصة.

وما غلول الكتب؟. قال: حبسها عن أصحابها<sup>(٤٢٥)</sup>.

فإذا كان حبس الكتب غلواً، فحبس المصاحف كذلك من طريق الأولى.

قال ابن رجب في قواعده: (تجب إعارة المصحف لمن احتاج إلى القراءة فيه ولم يجد مصحفاً غيره، نقله القاضي في الجامع الكبير. وذكر ابن عقيل في كلام مفرد له: أن الأصحاب عللوا قولهم لا يقطع بسرقة المصحف، فإن له فيه حق النظر لاستخراج أحكام الشرع إذا خفيت عليه، وعلى صاحبه بذله لذلك)<sup>(٤٢٦)</sup>.

وقال ابن مفلح: (ويلزم بذله لحاجة، وقيل: مطلقاً، وقيل عكسه، كغيره)<sup>(٤٢٧)</sup>. وعبارة البهوتي: («ويلزم بذله» أي المصحف لمن احتاج إلى القراءة فيه ولم يجد مصحفاً غيره للضرورة)<sup>(٤٢٨)</sup>.

قال أبو زكريا الأنصاري الشافعي في شرح الروض: (قال في الكفاية ولو لم يكن بالبلد إلا مصحف واحد ولم يمكن التعلم إلا منه لم يلزم مالكة إعارته، وكذا لو لم يكن إلا معلم واحد لم يلزمه التعليم، أي بلا أجر على ظاهر المذهب كما لو احتاج إلى السترة أو الوضوء ومع غيره ثوب أو ماء فينتقل إلى البدل). قال الرملي في حاشيته على شرح الروض: («قوله لم يلزم مالكة إعارته» قال شيخنا: شمل ما لو كان مالكة غائباً، فليس للعاجز عن القراءة إلا به فعل ذلك، حيث لم يغلب على ظنه رضا مالكة بما ذكر، ولو خالف وفعل كان ضامناً للعين والمنفعة، وقد حكى صاحب الجواهر عن والد الروياني في ذلك احتمالين، ويؤيد ذلك ما ذكره في باب التيمم أن المحتاج للطهارة إذا وجد ماءً لغائب يتيمم ويصلي ولا يستعمله، لأن للماء بدلاً

---

(٤٢٥) تفسير القرطبي ج٤ ص ٢٦٢. وقارن بالجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ج١ ص ٢٤٠ وما بعدها، وتقييد العلم له أيضاً ص ١٤٦. هذا إذا فسر الغلول للكتب بحبسها عن مستحقيها على أن الخطيب قد قصد بغلول كتم المستعير لها أو تباطئه في ردها على ملاكها، وقد أفردت مسألة إعارة الكتب بمصنف وسميته «إعارة الكتب: آدابها وأحكامها في الفقه الإسلامي».

(٤٢٦) قواعد ابن رجب ص ٢٤٣، وتصحيح الفروع ج٤ ص ١٦، والإنصاف ج٥ ص ١٤٧ الفائدة الثالثة.

(٤٢٧) الفروع ج٤ ص ١٦، والآداب الشرعية ج٢ ص ١٧٦.

(٤٢٨) كشف القناع ج٣ ص ١٤٤.

ومسألتنا من هذا القبيل<sup>(٤٢٩)</sup>. وعبارة الرملي في النهاية: (وقد تكون واجبة كإعارة نحو ثوب لدفع مؤذ كحر، ومصحف على ما جزم به في العباب تبعاً للكفاية). و تعقبه الشبراملسي بحكاية ما مر في شرح الروض من عدم اللزوم، وأنه ظاهر المذهب على ما اختاره الرملي في صفة الصلاة<sup>(٤٣٠)</sup>.

وجزم الهيثمي الشافعي بوجوب إعارة المصحف. قال العبادي: («قوله ومصحف» على ما جزم به العباب تبعاً للكفاية كذا شرح م ر، وفيه نظر. وفي شرح الروض في باب صفة الصلاة قال في الكفاية: ولو لم يكن بالبلد إلا مصحف واحد ولم يمكن التعلم إلا منه لم يلزم مالكة إعارته). إلى أن قال: (وفي العباب في صفة الصلاة ولا تجب إعارته أي المصحف وإن تعين، فإن غاب مالكة فيحتمل لزوم أخذه وإنه كالعارية، ويحتمل أن لا يضمه).

وقال الشرواني: («قوله ومصحف أو ثوب» عبارة الشارح م ر في باب صفة الصلاة بعد قول المتن فإن جهل الفاتحة إلخ، حتى لو لم يكن بالبلد إلا مصحف واحد، ولم يمكن التعلم إلا منه لم يلزم مالكة إعارته<sup>(٤٣١)</sup>. وقد تناقض كلام الرملي في النهاية كما مر فقال بلزوم الإعارة في كتاب العارية<sup>(٤٣٢)</sup>، في حين جزم بعدم اللزوم في صفة الصلاة. وهاك عبارته فيهما: («فإن جهل الفاتحة» ولم يمكنه تعلمها لضيق وقت، أو بلاء، ولا قراءتها في نحو مصحف، ولا التسبب إلى حصوله بنحو شراء لو وجد ما يحصله به فاضلاً عما يعتبر في الفطرة حتى لو لم يكن بالبلد إلا مصحف واحد، ولم يمكن التعلم إلا منه لم يلزم مالكة إعارته على ظاهر المذهب<sup>(٤٣٣)</sup>، كذا في صفة الصلاة.

وقال في باب العارية: (وقد تكون واجبة كإعارة نحو ثوب لدفع مؤذ كحر ومصحف على ما جزم به في العباب تبعاً للكفاية).

---

(٤٢٩) شرح الروض ج ١ ص ١٥٢ بحاشية الرملي عليه.

(٤٣٠) نهاية المحتاج ج ٥ ص ١١٧ حيث جزم بلزوم الإعارة، ج ١ ص ٤٨٥ حيث جزم بعدم اللزوم وإليه إشارة الشبراملسي في حاشيته عليه.

(٤٣١) التحفة وحواشيها ج ٥ ص ٤١٠.

(٤٣٢) النهاية ج ٥ ص ١١٧.

(٤٣٣) النهاية ج ١ ص ٤٨٥.

قال الشبراملسي: (عبارة الشارح في باب صفة الصلاة بعد قول المتن فإن جهل الفاتحة إلخ نصها: حتى لو لم يكن بالبلد إلا مصحف واحد ولو لم يمكن التعلم إلا منه لم يلزم مالكة إعارته)<sup>(٤٣٤)</sup>. إلى آخر العبارة في صفة الصلاة، فكأن الشبراملسي قد ساق هذه العبارة في باب العارية على سبيل التذكير بما قاله المصنف في باب صفة الصلاة منهاً على تباين الاختيار في الموضعين.

---

(٤٣٤) النهاية وحاشية الشبراملسي عليها ج ٥ ص ١١٧.

## الاعتكاف واثره في كتابة المصاحف

صرح غير واحد من شراح الهداية: أن للمعتكف أن يكتب الأمور الدينية، وليس له كتابة المصحف بأجر<sup>(٤٣٥)</sup>.

وقال الإمام مالك عن المعتكف: (يكتب المصحف إن أحب).

قال ابن رشد: (قوله ويكتب المصاحف إن أحب، معناه ويكتب المصاحف قبل أن يدخل إن أحب، وهذا على مذهب ابن القاسم، وزاوية عن مالك، والذي يرى أن الاعتكاف يختص من أعمال البر بذكر الله تعالى، وقراءة القرآن والصلاة، وأما على مذهب ابن وهب الذي يبيح للمعتكف جميع أعمال البر المختصة بالآخرة، فيجوز له أن يكتب المصاحف للشواب، لا ليتمولها، ولا على أجرة يأخذها، إلا ليقراً فيها، وينتفع بها من احتاج إليها)<sup>(٤٣٦)</sup>. وعند خليل في مكروهات الاعتكاف: اشتغاله بعلم، وكتابته، وإن مصحفاً إن كثر. وبالف على المصحف لثلا يتوهم أن كتابته كتلاوته.

وقيد العدوي الكراهة بما لم يكن لمعاشه<sup>(٤٣٧)</sup>، موافقة للزرقاني<sup>(٤٣٨)</sup>، ونقل المناوي نحواً مما ذكر ابن رشد، ثم قال: وهو يدل على أن كتب المصحف لا يباح للمعتكف على المشهور<sup>(٤٣٩)</sup>.

---

(٤٣٥) فتح القدير ج٢ ص٢١٣، والبنية ج٣ ص٧٥٣ وص٧٥٤، والدر المختار ج٢ ص٤٥٠.

(٤٣٦) البيان والتحصيل ج٢ ص٣٠٦.

(٤٣٧) الخرشني ج٢ ص٢٧٤.

(٤٣٨) شرح الزرقاني على خليل ج٢ ص٢٢٥.

(٤٣٩) المرجع السابق، وقارن بالفواكه ج١ ص٣٧٢ وص٣٧٧، وبلغه السالك ج١ ص٥٤٤ وص٥٤٥.

وفي الإفصاح عن الإمام مالك: لا بأس أن يكتب المعتكف<sup>(٤٤٠)</sup>.

وعند الشافعية يباح للمعتكف: كتابة العلم ولو حرفة، وله المطالعة في مباح على ما اختاره النووي<sup>(٤٤١)</sup>، والأنصاري<sup>(٤٤٢)</sup>، والسيوطي<sup>(٤٤٣)</sup>، والهيتمي<sup>(٤٤٤)</sup>، خلافاً لما ذكره الغزالي<sup>(٤٤٥)</sup>، والرافعي<sup>(٤٤٦)</sup>.

وعند الحنابلة تجوز الكتابة للمعتكف على الصحيح من المذهب، وقيده بعضهم بما لم يكن تكسباً. قال حرب: (سئل الإمام أحمد عن العمل في المسجد نحو الخياط وغيره، فكأنه كرهه ليس بذلك الشديد).

وقال المروزي: سألته عن الرجل يكتب بالأجرة فيه؟ قال: أما الخياط وشبهه فلا يعجبني، وإنما بني لذكر الله تعالى. وقال في رواية الأثرم: ما يعجبني مثل الخياط والأسكاف وشبهه، وسهل في الكتابة. قال الحارثي: خص الكتابة لأنه نوع تحصيل علم، فهي في معنى الدراسة، وهذا يوجب التقيد بما لا يكون تكسباً، وإليه أشار بقوله: فليس ذلك كل يوم<sup>(٤٤٧)</sup>.

قال المرداوي: (وظاهر ما نقل الأثرم - وقد قطع المصنف في باب الإعتكاف أنه لا يجوز للمعتكف أن يتكسب بالصنعة - التسهيل في الكتابة مطلقاً)<sup>(٤٤٨)</sup>. ونقل ابن مفلح في الاعتكاف قول أبي بكر: لا يقرأ، ولا يكتب الحديث، واقتصر عليه<sup>(٤٤٩)</sup>. وحكاها المرداوي في الإنصاف، ثم نقل قول أبي الخطاب: يستحب إذا

---

(٤٤٠) الإفصاح لابن هبيرة ج ١ ص ٢٦٠.

(٤٤١) الروضة ج ٢ ص ٣٩٢.

(٤٤٢) أسنى المطالب ج ١ ص ٤٣٤.

(٤٤٣) الأشباه والنظائر ص ٤٥١.

(٤٤٤) تحفة المحتاج ج ٣ ص ٤٦٨ وص ٤٦٩.

(٤٤٥) إحياء علوم الدين ج ٤ ص ٢٥٣، وقارن بمغني المحتاج ج ١ ص ٤٥٢، وفتح الوهاب ج ١ ص ١٢٦.

(٤٤٦) وانظر رأي الرافعي في إعلام الزركشي ص ٣٢٥ وص ٣٢٦.

(٤٤٧) الآداب الشرعية ج ٣ ص ٣٩٥.

(٤٤٨) تصحيح الفروع ج ٤ ص ٦٣٤.

(٤٤٩) الفروع ج ٣ ص ١٩٦.



قصد به الطاعة. واختاره المجد وغيره، وذكر الآمدي في استحباب ذلك روايتين، فعلى المذهب: فعله لذلك أفضل من الاعتكاف لتعدي نفعه.

قال المجد: (ويتخرج على أصلنا في كراهة أن يقضي القاضي بين الناس وهو معتكف، إذا كان يسيراً: وجهان، بناء على الإقراء، وتدريس العلم فإنه في معناه) (٤٥٠).

وجزم البهوتي بعدم استحباب كتابة الحديث للمعتكف، لأنه ﷺ كان يعتكف، فلم ينقل عنه الاشتغال بغير العبادات المختصة به، ولأن الاعتكاف عبادة من شرطها المسجد، فلم يستحب فيها ذلك كالطواف. ثم ذكر اختيار أبي الخطاب السابق ووجهه (٤٥١).

وقد يأتي لهذه المسألة مزيد بسط وبيان عند الكلام على مسألة كتابة المصاحف بصفة عامة، باعتبار مسألتنا هذه أحد أفراد ذلك الموضوع.

---

(٤٥٠) الإنصاف ج ٣ ص ٣٨٣ وص ٣٨٤.

(٤٥١) الكشف ج ٢ ص ٤٢٣.

## إعجام المصحف ونقطه

قال الفيروزابادي في البصائر: (أعجم الكتاب: نقطه فأزال عجمته، كأشكيتيه: أزلت شكايته).

قال: وحروف المعجم هي الحروف المقطعة، وسميت بها لأنها لا تدل على ما تدل عليه الحروف الموصولة<sup>(٤٥٢)</sup>.

وسيأتي في مسألة نقط المصحف لهذا مزيد بيان.

---

(٤٥٢) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزابادي ج٤ ص ٢٥.

## إغراق المصحف

لا خلاف بين أهل العلم في أنه لا يحل تعمد إغراق المصحف لغير مصلحة دينية أو ضرورة وقائية، وأن من أغرق المصحف عبثاً يكون آثماً مرتكباً لكبيرة من الكبائر، بل قد يكفر بذلك إن فعله على سبيل الامتهان للمصحف، وقد مر طرف من هذا في غير موضع من هذا البحث، وقد يأتي له ولنظائره مزيد بيان.

أما لو كان إغراق المصحف لغرض ديني على سبيل إتلاف ما ترجحت مفسدة بقاءه، فالظاهر من كلام السلف جوازه، بل وجوبه درءاً لمفسدة بقاءه المتمثلة بحصول فتنة تتحقق بعدم إتلافه مثلاً.

وقد أخرج ابن أبي داود بسنده عن حذيفة رضي الله عنه قال: (يقول أهل الكوفة قراءة عبد الله، ويقول أهل البصرة قراءة أبي موسى، والله لئن قدمت على أمير المؤمنين لأمرته أن يغرقها . . . . .) <sup>(٤٥٣)</sup>. يعني المصاحف المختلفة، كمصحف عبد الله بن مسعود، ومصحف أبي موسى رضي الله عنهما، قال ذلك حذيفة رضي الله عنه لما رأى اختلاف الناس في القرآن، وخشي أن يفضي اختلافهم هذا إلى فتنة تترتب عليها فرقة وانقسام بين المسلمين كالذي حدث في الأمم قبلهم حين اختلفت في كتبها.

---

(٤٥٣) أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف ص ٢٠ أثر حذيفة هذا قال: (حدثنا الحسن بن مدرك وإسحاق بن إبراهيم بن زيد قالوا: حدثنا يحيى بن حماد قال: حدثنا أبو عوانة عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي الشعثاء المحاربي قال: قال حذيفة: يقول أهل الكوفة قراءة عبد الله، ويقول أهل البصرة قراءة أبي موسى، والله لئن قدمت على أمير المؤمنين لأمرته أن يغرقها. قال: فقال عبد الله: أما والله لئن فعلت ليغرقنك الله في غير ماء. [قال شاذان في سقرها] وشاذان هو إسحاق بن إبراهيم بن زيد).

وقد تقتضي الضرورة الدنيوية كالخوف على الروح مثلاً إغراق المصحف،  
وحينئذ يجوز ذلك على ما صرح به بعض فقهاء الشافعية كالشبراملسي ومن تابعه،  
حيث قال في جواب له عن سؤال عما لو اضطر إلى مأكول وكان لا يصل إليه إلا  
بشيء يضعه تحت رجله، وليس عنده إلا المصحف، فهل يجوز وضعه تحت رجله  
في هذه الحالة أم لا؟ قال: (فأجبت عنه بأن الظاهر الجواز معللاً ذلك بأن حفظ  
الروح مقدم ولو من غير الآدمي على غيره، ومن ثم لو أشرفت سفينة فيها مصحف  
وحيوان على الغرق، واحتيج إلى إلقاء أحدهما لتخليص السفينة ألقى المصحف حفظاً  
للروح التي في السفينة. لا يقال وضع المصحف على هذه الحالة امتهان، لأننا نقول  
كونه إنما فعل ذلك للضرورة مانع عن كونه امتهاناً، ألا ترى أنه يجوز السجود للصنم  
والتصور بصورة المشركين عند الخوف على الروح، بل قد يقال: إنه إن توقف إنقاذ  
روحه على ذلك وجب وضعه حينئذ، ويحتمل أنه لو وجد القوت بيد كافر ولم يصل  
إليه إلا بدفع المصحف له جاز له الدفع، لكن ينبغي له تقديم الميتة ولو مغلظة إن  
وجدها على دفعه للكافر) (٤٥٤).

وقد حكى ابن عابدين في حاشيته كلام الشبراملسي واقتصر عليه (٤٥٥). وقد  
صرح غير واحد من أهل العلم بجواز إتلاف البالي من المصاحف وما لا نفع فيه  
بالمحو أو الدفن، أو التغريق في الماء، أو التحريق على ما مضى تفصيله في مسألة  
إتلاف المصاحف من هذا البحث، فليطلب فيها (٤٥٦).

---

(٤٥٤) الشبراملسي على النهاية ج ١ ص ١٢٧ وص ١٢٨، والشرواني على تحفة المحتاج ج ١ ص ١٥٣  
وص ١٥٤.

(٤٥٥) حاشية ابن عابدين ج ١ ص ١١٩.

(٤٥٦) البناءة للعيني ج ١١ ص ٢٦٨.

## اقتسام المصحف

صرح غير واحد من أهل العلم بأن المصحف لا يقبل القسمة، لا بإرث ولا بشركة، لأن في قسمته تفريقاً له، وكيف يفرق وقد جمعه الله؟. وحينئذ يتم الانتفاع به بالمهاياة بين المستحقين. وقد مر في مسألة إرث المصحف من هذا البحث تفصيل ما يتعلق بذلك الجانب، وأن من أهل العلم من نص على أن المصحف لا يورث، وإنما يبقى لمن يقرأ من أهل البيت، فلا يباع في التركة، ولا يجبر الورثة على ذلك، والظاهر من كلام الفقهاء أن القسمة في المصحف إنما تمتنع إذا كان مصحفاً واحداً بخلاف ما لو تعددت المصاحف بعدد رؤوس المستحقين، فإن القسمة حينئذ تجوز لانتفاء المحذور المتمثل في مفسدة تفريق المصحف.

وقد أفتى فريق من أهل العلم بکراهة تفريق المصاحف أسداساً وأسباعاً كما مر عن الإمام مالك في مسألة أجزاء المصحف وأمانته وأسباعه وأسداسه على أن الضرر الناجم عن اقتسام المصحف بين المستحقين يفضي إلى حرمان كل واحد منهم من بعض المصحف الذي لم يكن في نصيبه، وهذا يعني أنه سيحرم من بقية أجزاء القرآن، والتي هو بأمر الحاجة إليها، ولا يتصور استغنائه عنها.

قال في الفتاوى الهندية: (وفي مختصر خواهر زاده ولا تقسم القوس والسرّج ولا المصحف كذا في التتارخانية)<sup>(٤٥٧)</sup>. إلى أن قال: (لا تقسم الكتب بين الورثة، ولكن ينتفع بها كل واحد بالمهاياة)<sup>(٤٥٨)</sup>، ولو أراد واحد من الورثة أن يقسم بالأوراق

---

(٤٥٧) الفتاوى الهندية ج ٥ ص ٢٠٨.

(٤٥٨) المهاياة، ويقال مهاياة ومهانات، قال البعلبي في المطلع على أبواب المقنع ص ١٥٧: «إن كان بينهما مهاياة» قال ابن عباد في كتابه المحيط: والمهاياة: يعني بغير همزة أمر يتهاهى =

ليس له ذلك، ولا يسمع هذا الكلام منه، ولا تقسم بوجه من الوجوه ولو كان صندوق قرآن ليس له ذلك أيضاً وإن تراضوا جميعاً، فالقاضي لا يأمر بذلك ولو كان مصحف لواحد وسهم من ثلاثة وثلاثين سهماً منه للآخر، فإنه يعطى يوماً من ثلاث وثلاثين يوماً حتى ينتفع، ولو كان كتاباً ذا مجلدات كثيرة كشرح المبسوط فإنه لا يقسم أيضاً، ولا سبيل إلى القسمة في ذلك، وكذا في كل جنس مختلف، ولا يأمر الحاكم بذلك، ولو تراضيا أن تقوم الكتب ويأخذ كل واحد بعضها بالقيمة بالتراضي يجوز وإلا فلا، كذا في جواهر الفتاوى<sup>(٤٥٩)</sup>. ويأتي له مزيد بيان في مسألة التنازع في المصحف.

وذكر ابن القيم في البدائع أن الأئمة الثلاثة جعلوا كتب العلم حال التنازع بين الزوجين في نصيب الرجل، وخلافاً للشافعي الذي يقسم الكتاب الذي يقرأ فيه بينهما<sup>(٤٦٠)</sup>. وفي الإقناع وشرحه أن الشريك في الكتاب يجبر على البيع إذا طلب شريكه ذلك ليتخلص الطالب من ضرر الشركة، فإن أبى الممتنع البيع «بيع» أي باعه الحاكم عليهما، لأنه حق عليه، كما بيع الرهن إذا امتنع الراهن وقسم الثمن بينهما بحسب الملك، لأنه عوضه وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد رحمهم الله<sup>(٤٦١)</sup>. وذكر في موضع منه أيضاً أنه إذا تنازع رب البيت والمكتري في الكتب فهي للمكتري لأن العادة أن الإنسان يكرى داره فارغة، ولو تنازع الزوجان في المصحف فهو له إذا كانت لا تقرأ، فإن كانت تقرأ فهو لهما. قال البهوتي: قلت وكذا ينبغي في كتب

= القوم عليه فيتراضون. قلت: ويجوز أن يكون مهموزاً «مفاعلة» من الهياة، أي: يتفقون على صورة معينة).

وقال الجرجاني في التعريفات ص ٣٠٣: (١٥٠٩ - «المهاياة» قسمة المنافع على التعاقب والتناوب). وفي شرح حدود بن عرفة لابن الرصاع ج ٢ ص ٤٩٥ وص ٤٩٦، وفيه: (ويقال المهانات والمهايات، ومعناها صحيح. قال الشيخ رضي الله عنه: «اختصاص كل شريك بمشترك فيه عن شريكه فيه زمناً معيناً من متحدد يجوز في نفس منفعة لا في غلته»). ثم ذكر ابن الرصاع محترزات التعريف والإيرادات عليه وجوابها. وقارن بالطلبة للنسفي ص ٢٥٩، وراجع الحاشية رقم (٢٣٢) من هذا البحث.

(٤٥٩) الفتاوى الهندية ج ٥ ص ٢١٤، وانظر حاشية العبادي على تحفة المحتاج ج ٦ ص ٩٥ في امتناع قسمة المصحف.

(٤٦٠) بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٥، وقارن بمختصر المزني على الأم ج ٩ ص ٣٣٤.

(٤٦١) كشاف القناع ج ٦ ص ٣٦٥.

العلم<sup>(٤٦٢)</sup>. ولم يبين كيفية انتفاع كل منهما بالمصحف، إلا أن يقال بأن هذا ممكن بطريقة المهايأة كما مر.

وقال العبادي في حاشيته على التحفة: («فرع» هل للعامل الكافر شراء المصحف للقراض؟. الذي يتجه الصحة إن صححنا شراء الوكيل الكافر المصحف لموكله المسلم لوقوع الملك للموكل دونه ولا يعارض ذلك أنه يملك حصته من الربح بشرطه، فيلزم أن يملك جزءاً من المصحف، لأن حصول الربح أمر مستقبل غير لازم للعقد على أنه لا يملك حصته من الربح بمجرد حصول الربح على الصحيح، وظاهر أنه يمتنع قسمة المصحف وإلا لزم ملكه جزء منه وهو ممتنع نعم يمكن التوصل لملك حصته من الربح بنضوض المال مع فسخ العقد، فإن ذلك من الطرق التي تحصل ملك الحصة واستقراره بها فليتأمل<sup>(٤٦٣)</sup>).

وذكر ابن عبد السلام في قواعد الأحكام في تعارض الظاهرين أن الزوجين إذا اختلفا في متاع البيت وكان الزوج فقهماً فنازعه في كتب الفقه، أو مقرئاً فنازعه في كتب القراءة، أو طبيباً فنازعه في كتب الطب، أو محدثاً فنازعه في كتب الحديث، فإن الشافعي رحمه الله يسوي بينهما نظراً إلى الظاهر المستفاد من اليد، وبعض العلماء يخص كل واحد منهما بما يليق به، نظراً إلى الظاهر المستفاد من العادة الغالبة، وهذا مذهب ظاهر متجه، فإن كل واحد يجد في نفسه ظناً لا يمكنه دفعه عن نفسه بأن ما يختص بالأزواج المذكورين لهم، وما يختص بالنساء لهن، وما أبعد المشاركة بين الفقيه وزوجته في حقيهما<sup>(٤٦٤)</sup>.

قال الشرواني في حاشيته على التحفة: («قوله وبهذا أعني التصرف يفرق إلخ» قد يقال من الأمتعة نحو كتب العلم، وتصرف الزوج العالم فيها أكثر، وقد يقال إن ثبت تصرف الزوج فيها دونها فالقول قوله، وهذا ظاهر سم<sup>(٤٦٥)</sup>).

ثم وجدت المزني في مختصره يقول: (قال الشافعي: وإذا اختلف الزوجان في

---

(٤٦٢) كشف القناع ج ٦ ص ٣٨٣.

(٤٦٣) حاشية العبادي على تحفة المحتاج ج ٦ ص ٩٥.

(٤٦٤) قواعد الأحكام لابن عبد السلام ج ٢ ص ٤٧.

(٤٦٥) التحفة وحواشيها ج ١٠ ص ٣٣٠.

متاع البيت يسكنانه قبل أن يتفرقا أو بعد ما تفرقا كان البيت لهما أو لأحدهما أو يموتان أو أحدهما فيختلف في ذلك ورثتهما، فمن أقام بينة على شيء فهو له، وإن لم يقم بينة فالقياس الذي لا يعذر أحد عندي بالغفلة عنه على الإجماع أن هذا المتاع بأيديهما جميعاً فهو بينهما نصفين، وقد يملك الرجل متاع المرأة وتملك المرأة متاع الرجل، ولو استعملت الظنون عليهما لحكمت في عطار ودباغ يتنازعان عطراً ودباغاً في أيديهما بأن أجعل للعطار العطر وللدباغ الدباغ، ولحكمت فيما يتنازع فيه معسر وموسر من لؤلؤ بأن أجعله للموسر، ولا يجوز الحكم بالظنون<sup>(٤٦٦)</sup>.

والظاهر أن استحقاق المتنازعين في المصحف إذا اقتضى أن يكون بينهما مناصفة لا يفضي بالضرورة إلى قسمته، بل يمكن الانتفاع فيه بالمهاياة كما مر، أو استخلاصه بالقيمة لواحد منهما، وقد مر في مسألة إرث المصحف فتوى الإمام مالك بجواز استخلاص الوصي المصحف لليتيم الغلام دون أخواته من الإناث<sup>(٤٦٧)</sup>.

وقد وجدت الإمام الشافعي في الأم يقول ما نصه: (وقد رأيت امرأة بيني وبينها ضبة<sup>(٤٦٨)</sup> سيف استفادته من ميراث أبيها بمال عظيم ودرع ومصحف فكان لها دون أخوتها)<sup>(٤٦٩)</sup>. ولم يظهر لي مراد الشافعي رحمه الله من هذا القول ولا الكيفية التي اقتضت اختصاص المرأة بالمصحف دون إختوتها.

---

(٤٦٦) مختصر المزني مع كتاب الأم للإمام الشافعي ج ٩ ص ٣٣٤.

(٤٦٧) البيان والتحصيل ج ١٣ ص ٥٠ و ص ٥١، وقد مر نصه بتمامه في مسألة إرث المصحف، وراجع الحاشية رقم (٢٣٧) والمتن الخاص بها.

(٤٦٨) قال محقق الأم: (قوله: بيني وبينها ضبة ... إلخ، كذا في الأصول، ولعله محرف، وأصله «وقد رأيت امرأة بيني ضبة ويدها سيف ... إلخ».

(٤٦٩) الأم للإمام الشافعي ج ٥ ص ١٣٩ - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت.



## اقتناء المصحف

أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن قال: (حدثنا عبد الله بن صالح عن قباث بن رزين عن علي ابن رباح اللخمي عن عقبة بن عامر قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن في المسجد نندارس القرآن، فقال: «تعلموا كتاب الله عز وجل واقتنوه». قال: وحسبت أنه قال: «وتغنوا به، فوالذي نفسي بيده لهو أشد ثقلًا من المخاض من العقل»<sup>(٤٧٠)</sup>).

قال: حدثنا عبد الله بن صالح عن موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر عن النبي ﷺ مثل ذلك، إلا أنه قال: «واقتنوه وتغنوا به» ولم يشك فيه<sup>(٤٧١)</sup>.

قال: وحدثنا أبو اليمان عن أبي بكر عن عبد الله بن أبي مريم عن المهاجر بن حبيب قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أهل القرآن لا توسدوا القرآن، واتلوه حق تلاوته آناء الليل والنهار، وتغنوه، وتغنوه، واذكروا ما فيه لعلكم تفلحون»<sup>(٤٧٢)</sup>.

---

(٤٧٠) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٩ ح [٣ - ٥]، ورواه البخاري في فضائل القرآن ولفظه عنده: «إنما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب الإبل المعقلة» الحديث. والمعقلة: المشدودة بالعقال وهو الحبل الذي يشد في ركبة البعير أ.هـ. عن فتح الباري ٩ - ٦٥، ورواه مسلم بزيادة، ورواه أحمد في الفضائل، وابن أبي شيبة في مصنفه ٤٧٦ عن ابن عمر وعن أبي موسى وعن ابن مسعود رضي الله عنهم أ.هـ. تحقيق أبي عبيد، وقارن بفضائل القرآن لابن كثير ص ١١٧ وص ١١٨، جاء في النهاية ج ٤ ص ٣٠٦: (المخاض اسم للنوق الحوامل).

(٤٧١) أبو عبيد ص ٢٩ ح [٣ - ٦]، ورواه أحمد ٤ - ٦٤، والدارمي في فضائل القرآن، وابن كثير في فضائل القرآن ص ١١٧ وص ١١٨.

(٤٧٢) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٩ ح [٣ - ٧]، وراه أحمد بسنده وفيه أن شريحاً الحضرمي رضي الله عنه ذكر عند النبي ﷺ فقال: «ذاك رجل لا يتوسد القرآن».

قال أبو عبيد: «تقنوه»، يقول: اجعلوه غناكم من الفقر، ولا تعدوا الإقلال معه فقراً.  
وقوله «وتقنوه»، يقول: اقتنوه كما تقتنوا الأموال، اجعلوه مالكم<sup>(٤٧٣)</sup>.

= قال الشيخ البنا رحمه الله تعالى: قال صاحب النهاية: يحتمل أن يكون مدحاً وذمّاً، فالممدح معناه أنه لا ينام الليل عن القرآن، ولم يتعبد به، فيكون القرآن متوسداً معه، بل هو يداوم قراءته ويحافظ عليها، أو ذم بمعنى أنه لا يحفظ من القرآن شيئاً، ولا يديم قراءته، فإذا نام لم يتوسد معه القرآن، وأراد بالتوسد النوم. ومن الأول - يعني الممدح - «لا توسدوا القرآن واتلوه حق تلاوته». والحديث الآخر: «من قرأ ثلاث آيات في ليلة لم يكن متوسداً للقرآن». ومن الثاني - يعني الذم - حديث أبي الدرداء، قال له رجل: إني أريد أن أطلب العلم وأخشى أن أضيعه. فقال: لأن تتوسد العلم خير لك من أن تتوسد الجهل أ.هـ. الفتح الرياني ١٨ - ١١، والنهاية ٥ - ١٨٣، ومجمع بحار الأنوار ٥ - ٥٠، وعنها تحقيق أبي عبيد ص ٢٩، وقد يأتي لمسألة التوسد مزيد بيان عند الكلام على مسألة توسد المصحف. وراجع في حديث المهاجر فضائل القرآن لابن كثير ص ١١٨ وص ١١٩ من طريق أبي عبيد، وقال: [وهذا مرسل]، والظاهر أن خلافاً ما قد اعترى نص النهاية، أو أن قلم الناسخ قد زاد [لم] فاختل بها المعنى.

(٤٧٣) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٩ وص ٣٠.

## التقاط المصحف

قال الشيراملسي الشافعي في حاشيته على النهاية: (وقع السؤال في الدرس هل يصح إلتقاط الذمي للمصحف أم لا؟).

والجواب: الظاهر أن يقال فيه بالثاني، لأن صحة التقاطه تستدعي جواز تملكه وهو ممنوع منه<sup>(٤٧٤)</sup>.

وعبارة الشرواني: (قال ع ش والظاهر عدم صحة التقاط نحو الذمي للمصحف، لأن صحته تستدعي جواز تملكه وهو ممنوع منه<sup>(٤٧٥)</sup>). فظاهره جواز التقاط المصحف للمسلم.

---

(٤٧٤) النهاية ج ٥ ص ٤٢٩.

(٤٧٥) الشرواني ج ٦ ص ٣٢٠.

## إلحاق المصحف بغيره

قال الشمس الرملي في النهاية: (ولو حمل مصحفاً مع كتاب في جلد واحد، فحكمه حكم المصحف مع المتاع في التفصيل المار، وأما مس الجلد فيحرم مع مس الساتر للمصحف دون ما عداه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى).

وقال الشبراملسي في حاشيته على النهاية: («قوله مس الجلد» ومثل الجلد اللسان والكعب: أي فيحرم من كل منهما ما حاذى المصحف، وفي سم على حج ويبقى الكلام في الكعب فهل يحرم مسه مطلقاً أو الجزء منه المحاذي للمصحف؟. وهل اللسان المتصل بجهة غير المصحف إذا انطبق في جهة المصحف كذلك؟. فيه نظر أ.هـ. قلت: ولا يبعد تخصيص الحرمة بالجزء المحاذي للمصحف.

«فرع» جمع مصحف وكتاب في جلد واحد. قال م ر: ففي حمله تفصيل حمل المصحف في أمتعة، وأما مسه فهو حرام إن كان من جهة المصحف لا من الجهة الأخرى أ.هـ. ثم أفاد بحثاً أن كعب الجلد يلحق منه بالمصحف ما جاوره<sup>(٤٧٦)</sup>.

---

(٤٧٦) النهاية وحواشيها ج١ ص ١٢٥، وقارن بالتحفة وحواشيها ج١ ص ١٧٩.

## إلقاء المصحف في القاذورات كفر

صرح غير واحد من أهل العلم كأبي الوفاء بن عقيل<sup>(٤٧٧)</sup>، والقاضي عياض<sup>(٤٧٨)</sup>، والقرافي<sup>(٤٧٩)</sup>، والنووي<sup>(٤٨٠)</sup>، وأبي العباس بن تيمية<sup>(٤٨١)</sup> بكفر من ألقى المصحف أو بعضه، ولو آية منه في قاذورة استخفافاً، يستوي في ذلك كون القاذورة نجسة كالعذرة والبول، أو طاهرة مستخبثة كالمخاط والبزاق مثلاً، لما في ذلك من الامتهان للمصحف وأبعاضه، ولكونه دليلاً على إسقاط حرمة، ومن أسقط حرمة المصحف مستخفاً به كان

---

(٤٧٧) ذكر ابن مفلح في الفروع ج٦ ص ١٦٨ أن أبا الوفاء بن عقيل قال في الفنون [إن قصد بكتبه بنجس إهانتة فالواجب قتله. وقال بأن من وجد منه امتهان للقرآن، أو خمص منه، أو طلب تناقضه، أو دعوى أنه مختلف، أو مختلق، أو مقدور على مثله، أو إسقاط لحرمة، كل ذلك دليل على كفره، فيقتل بعد التوبة].

راجع الفروع ج١ ص ١٩٣، ج٦ ص ١٦٨.

(٤٧٨) وفي الشفاء للقاضي عياض ج٢ ص ٣٠٤ وعنه التبيان ص ٢٠٢ وص ٢٣٢: (أجمع المسلمون على وجوب صيانة المصحف واحترامه. قال أصحابنا وغيرهم: ولو ألقاه مسلم [والعياذ بالله تعالى] في القاذورات صار الملقى كافراً). وحكى في التبيان ص ٢٠٢، وتابعه ابن مفلح في الآداب الشرعية ج٢ ص ٢٩٧ وص ٢٩٨ قول القاضي عياض: (اعلم أن من استخف بالقرآن أو بالمصحف أو بشيء مما صرح به فيه من حكم أو خبر، أو أثبت ما نفاه، أو نفى ما أثبتته وهو عالم بذلك، أو شك في شيء من ذلك فهو كافر بإجماع المسلمين).

(٤٧٩) ذكر القرافي في الفروع ج١ ص ١٢٣ أن إلقاء المصحف في القاذورات كفر فعلي بالاتفاق. وذكر في ج٢ ص ٢١٧ شرف الحروف الدالة على كلام الله عز وجل والطهارة لها، والكفر بإلقائها في القاذورات، وحكم إخراجها إلى بلاد الكفر.

وذكر في ج٣ ص ١٢ كون رمي المصحف في القاذورات منافياً للإسلام مبيحاً للدماء والأموال.

(٤٨٠) التبيان للنووي ص ٢٣٢، وقد مر آنفاً.

(٤٨١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ج١٢ ص ٣٨٢ في تكفير من ألقاه في قاذورة.

مرتداً باتفاق المسلمين. وأجمع العلماء على اعتبار ذلك الصنيع ضرباً من ضروب الكفر  
الفعلي الذي يذكره أهل العلم في أبواب الردة من مصنفاتهم<sup>(٤٨٢)</sup>.

(٤٨٢) وفي الروض وشرحه للأنصاري ج٤ ص ١١٦: (عرف الردة بأنها قطع الإسلام إما بتعمد فعل  
ولو بقلبه استهزاء وجحوداً كسجود لصنم، وإلقاء مصحف أو نحوه ككتب الحديث في قدر  
استخفافاً، أي على وجه يدل على الاستخفاف بهما، وكأنه احترز في الأولى عما لو سجد  
بدار الحرب فلا يكفر كما نقله القاضي عن النص، وإن زعم الزركشي أن المشهور خلافه،  
وفي الثانية عما لو ألقاه في قدر خيفة أخذ الكفار له، إذ الظاهر أنه لا يكفر وإن حرم عليه).  
وفي حاشية الرملي عليه: (ولو ألقى آية من القرآن كبسم الله الرحمن الرحيم في القاذورات  
فكالمصحف). وألحق كتب الفقه وكل علم شرعي، وما اشتمل على اسم الله تعالى بما سبق  
في الحكم.

وفي تحفة الهيتمي ج٩ ص ٩٠ وص ٩١: (والفعل المكفر ما تعمده استهزاء صريحاً بالدين أو  
عناداً له أو جحوداً له، كإلقاء مصحف أو نحوه مما فيه شيء من القرآن، بل أو اسم معظم  
أو من الحديث. قال الروياني: أو من العلم الشرعي بقاذورة أو قدر طاهر كمخاط وبصاق  
ومني، لأن فيه استخفافاً بالدين وقضية قوله كإلقاء أن الإلقاء ليس بشرط وأن مماسة شيء من  
ذلك بقدر كفر أيضاً، وفي إطلاقه نظر، ولو قيل لا بد من قرينة تدل على الاستهزاء لم يبعد).  
قال الشرواني عن قول الهيتمي: ([ولو قيل ..... إلخ] اعتمده المغني تبعاً لابن المقري، وقد  
يصرح بذلك قول المصنف استهزاء صريحاً إلخ. «قوله لا بد من قرينة تدل إلخ» وعليه فيما جرت  
العادة به من البصاق على اللوح لإزالة ما فيه ليس بكفر، وينبغي عدم حرمة أيضاً، ومثله ما جرت  
العادة به أيضاً من مضغ ما عليه قرآن أو نحوه للتبرك به أو لصيانه عن النجاسة).

قال العبادي في حاشيته على التحفة ج٩ ص ٩١ وص ٩٣: («قوله أو قدر طاهر كمخاط  
وبصاق إلخ» اختلف مشايخنا في مسح القرآن من لوح المتعلم بالبصاق، فأفتى بعضهم  
بحرمته مطلقاً، وبعضهم بحله مطلقاً، وبعضهم بحرمة إن بصق على القرآن ثم مسحه،  
وبحله إن بصق على نحو خرقة ثم مسح بها).

وانظر أيضاً في أصل المسألة الفتاوى الكبرى للهيتمي ج١ ص ٢٩٠، وفتح الوهاب للأنصاري  
ج٢ ص ١٥٥، وكفاية الأخيار شرح غاية الاختصار للدمشقي ج٢ ص ٤٨ وص ١٢٤ وفيه  
التصريح بأن إلقاء المصحف في القاذورة ردة وإن ادعى الإيمان، لأن ذلك استخفاف بالدين.

وقد صرح فقهاء المالكية أيضاً بمثل ما مر عن الشافعية من كون الردة تحصل بإلقاء المصحف  
في القاذورة استخفافاً، ففي الخرشي ج٨ ص ٦٢ وص ٦٣ عند قول خليل: [إلقاء مصحف  
بقدر] ش مثال للفعل الذي يتضمن الكفر، ومثل المصحف كتاب الحديث إذا ألقاه بقدر أو  
حرقه استخفافاً، وأما حرقه لكونه ضعيفاً أو موضوعاً فلا، وفي كلام ز نظر، وأما إلقاء كتب  
الفقه في القدر فليس فيه إلا الأدب، ومثل المصحف الآية أو الحرف منه، والمراد بالقدر ما  
يستقذر ولو طاهر كالבصاق لا خصوص العذرة).

قال العدوي في حاشيته على الخرشي: («قوله كإلقاء مصحف» ومما يرتد به وضعه =

«ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟. الإشراك بالله» (٤٨٥)، على أن بعض الفقهاء قد قيد الحكم بحصول الردة الفعلية بالإلقاء المذكور مصحوباً بقصد الامتهان، لا أن يكون الحامل عليه خوفاً من تلف جزئي أو كلي هده به قادر على مثله، أو حملة على مثل هذا الصنيع ضرورة ملجئة، فلا كفر إذأ.

ثم اختلفوا في تأنيمه والحالة هذه، وألحق بعض الفقهاء بهذه الصورة محو مكتوب القرآن بالبزاق مثلاً، كصنيع غلمان الكتاتيب بألواحهم، وكون مؤدبهم يأثم بتركهم يفعلون ذلك، أو يقصر في منعهم منه.

وقد فرق بعض الفقهاء في التحريم بين ما لو بصق على اللوح مباشرة لغرض محوه، وبين ما لو بصق على نحو خرقه مثلاً، ثم محى بها اللوح لحصول صورة الامتهان في الأولى دون الثانية.

وقد بالغ بعض الفقهاء في التشنيع على من اعتاد بل أصبعه بريقه عند تقليب صفحات المصحف، واعتبر ذلك ضرباً من المنكرات الواجب تغييرها.

وسياتي في غير موضع من هذا البحث لهذه المسألة مزيد بيان إن شاء الله تعالى.

---

(٤٨٥) حديث «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر .....» أخرجه الإمام أحمد في المسند ج٣ ص١٣١، ج٥ ص٣٦ إلى ص٣٨ من حديث أبي بكرة، وأخرجه أيضاً الشيخان على ما في الفتح ج٥ ص٢٦١، ج١٠ ص٤٠٥ ح ٢٦٥٤ - ٥٩٧٦ - ٦٢٧٣ - ٦٢٧٤ - ٦٩١٩، وشرح مسلم ج١ ص٢٧٦

وقد صرح بعضهم بأن الحكم المذكور شامل لكل كيفية حصل بها تعريض المصحف أو بعضه لتلويت بقذر، فلا يقتصر الحكم المذكور على الإلقاء في القاذورة، بل يتناول كافة أنواع التعريض إذا شئ منه الاستخفاف ولو ادعى فاعله الإيمان، لأن الاستخفاف بالمصحف نفى لحكم التصديق، وتكذيب لدعوى الإيمان<sup>(٤٨٣)</sup>. ثم إن بعض أهل العلم قد عبر عن حكم الاستخفاف بالمصحف بكونه كبيرة من أكبر الكبائر، وهو مسلك العز بن عبد السلام في قواعده<sup>(٤٨٤)</sup>، وهذا لا يعني مخالفة للإجماع الحاصل من أهل العلم على كون الاستخفاف ردة، لأن من الكبائر ما هو كفر كالشرك بالله، وقد وردت السنة بذلك من مثل قوله عليه السلام:

= بالأرض مع قصد الاستخفاف، ويجب على من وجده بالقذر أن يخرج منه ولو كان جنباً «قوله يتضمن الكفر» أي قطع الإسلام أي زواله «قوله كتاب الحديث إذا ألقاه بقذر» في خط بعض الشيوخ ولو لم يكن متواتراً، ولا بد أن لا يكون إلقاءه على وجه الخوف، كأن يخاف من القطع أو القتل، فإذا لا يكون مرتداً. إلى أن قال: «قوله وأما إلقاء كتب الفقه في القذر» أي على فرض أن لو خلت من اسم الله، أو اسم نبي، وذلك لأن مثل المصحف أسماء الله وأسماء الأنبياء لحرمتها، وتصغير المصحف كفر إن قصد استهزاء وإلا فلا «قوله المراد بالقذر ما يستقذر إلخ» في بعض الشراح ما نصه وينبغي لمؤدب الأطفال أن ينههم عن مسح الألواح بالبصاق انتهى. والظاهر أن ينبغي هنا بمعنى الوجوب، وقضيته أن لا كفر وظاهره سواء طرح البصاق من فمه أو أخذه ولطخه به مع أنه قال كإلقاء مصحف بقذر، أي فيه. وظاهره ولو كان القذر طاهراً، ويجب بأن التلطيخ المقتضي للكفر ما كان تلطيخاً يشم منه الاستخفاف).

وقارن بفتح العلي المالك للشيخ عlish المالك ج ٢ ص ٣٥٧. والحكم بكفر من ألقى مصحفاً أو بعضه في القاذورة استخفافاً، وكونه بذلك مرتداً، هو الذي صرح به غير واحد من فقهاء الحنفية، فقد قال ابن عابدين في حاشيته على الدر ج ٣ ص ٢٨٤ بكفر من ألقى مصحفاً في قاذورة استخفافاً لدلالته على زوال التصديق حكماً. قال: لأن الشارع جعل بعض المعاصي أمانة على عدم وجوده كالهزل المذكور، كما لو سجد لصنم، أو وضع مصحفاً في قاذورة فإنه يكفر وإن كان مصدقاً، لأن ذلك في حكم التكذيب.

(٤٨٣) الخروشي وحاشية العدوي عليه ج ٨ ص ٦٣، وفتح العلي المالك للشيخ عlish ج ٢ ص ٣٥٧، وتحفة المحتاج وحواشيه ج ٩ ص ٩١ وص ٩٣، والفتاوى الكبرى للهيتمي ج ١ ص ٢٩٠، وحاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٢٨٤، والآداب الشرعية لابن مفلح ج ٢ ص ٢٩٧ وص ٢٩٨، والفروع له ج ١ ص ١٩٣ وص ١٩٤، ج ٦ ص ١٦٨، وكشاف القناع ج ١ ص ١٥٣ وص ١٥٦، ج ٦ ص ١٦٨.

(٤٨٤) قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام السلمي ج ١ ص ١٩.



## إملاء المصحف

لا يخلو إملاء المصاحف من أن يكون عن أصول ينظر فيها المملي حال الإملاء، أو أن يكون إملاؤه عن ظهر قلب، فإن كان الإملاء معتمداً على أصل ينظر فيه المملي فإن المأثور عن الصحابة رضوان الله عليهم اشتراط كون الأصل الذي يعتمد عليه عند الإملاء أصلاً مضبوطاً متقناً، وأن يكون المملي فصيح اللسان، جيد اللغة حتى يأمن لحنه، ولكي لا يسئ الكاتب عنه الفهم إذا كان نطقه غير فصيح.

وقد أخرج أبو عبيد وسعيد بن منصور وابن أبي داود عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: (لا يملين في مصاحفنا هذه إلا غلمان قريش، أو غلمان ثقيف) (٤٨٦).

(٤٨٦) أثر عمر أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٢٠٤ ح [١٦ - ٥٢]، وسعيد بن منصور في التفسير من السنن ج ١ ص ٥٦، ج ٣ ص ٩٣٩ ح ٤١٩، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٧ ص ١٨، واللفظ لأبي عبيد قال: حدثنا يزيد عن جرير بن حازم عن عبد الملك بن عمير عن عبد الله بن معقل قال: قال عمر: (لا نمكن في مصاحفنا إلا غلمان قريش وثقيف). قال أبو عبيد: وكان أبو عوانة يحدث بهذا الحديث عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة عن عمر، وذكر محشي سعيد أن في أسانيدهم جميعاً عبد الملك بن عمير وهو متكلم فيه، كما أن في لفظ كل منهم اختلافاً عن الآخر إذ جاء عند أبي عبيد لا نمكن، وعند سعيد لا يلين، وعند ابن أبي داود لا يملين مع اتحاد مخرجها جميعاً وكون مدارها على عبد الملك ابن عمير. وأخرجه في الكنز ج ٢ ص ٥٦ ح ٣١٠٦: «لا يلي مصاحفنا إلا غلمان قريش أو غلمان ثقيف» الخطيب عن جابر بن سمرة، وقال: تفرد برفعه أحمد بن أبي العجوز وهو محفوظ من قول عمر بن الخطاب. راجع الكنز ج ٢ ص ٥٧٥ ح ٤٧٦١، وراجع المزهر للسيوطي ج ١ ص ٢١١.

وفي رواية عنه أيضاً أنه قال: (إذا اختلفتم في اللغة فاكتبوه بلغة مضر، فإن القرآن نزل على رجل من مضر)<sup>(٤٨٧)</sup>.

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «لا يكتب المصاحف إلا مضري»<sup>(٤٨٨)</sup>.

أخرج ابن أبي داود في المصاحف وعنه الحافظ في الفتح في قصة كتابة المصحف الإمام، وذكر حديثاً مطولاً وفي آخره: (فلما فرغ من ذلك عثمان قال: من أكتب الناس؟ قالوا: كاتب رسول الله زيد بن ثابت. قال: فأبي الناس أعرب؟ قالوا: سعيد بن العاص. قال عثمان: فليمل سعيد وليكتب زيد، فكتب زيد)<sup>(٤٨٩)</sup> إلى آخر الأثر، ويأتي بتمامه في مسألة توحيد المصاحف.

### الإملاء عن ظهر قلب:

فإن كان المملي يعول في إملاءه على حفظه فالظاهر من المروي عن عمر رضي الله عنه أن ذلك لا يجوز لكل أحد حاشا من شهد له النبي ﷺ بالحفظ والإتقان وأوصى بأخذ القرآن عنه<sup>(٤٩٠)</sup> كابن مسعود مثلاً، فقد عقد ابن أبي داود في

---

(٤٨٧) أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف ص ١٧ قال: (حدثنا إسماعيل بن أسد قال: حدثنا هوزة قال: حدثنا عوف عن عبد الله بن فضالة قال: لما أراد عمر أن يكتب الإمام أقعد له نفرأ من أصحابه وقال: «إذا اختلفتم في اللغة فاكتبوها بلغة مضر، فإن القرآن نزل على رجل من مضر». قال أبو بكر ابن أبي داود ص ١٥١ [هذا من أجل اللغات].

(٤٨٨) أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٢٠٥ ح [١٨ - ٥٢]، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٥١، واللفظ لأبي عبيد قال: (حدثنا هشيم عن العوام عن إبراهيم التيمي قال: «كان عبد الله بن مسعود يحب أن يكون الذين يكتبون المصاحف من مضر»). وعقد ابن أبي داود في كتاب المصاحف باباً بعنوان من أحق بكتابة المصاحف، ثم روى فيه أثر ابن مسعود من طريق هشيم ... إلخ بلفظ: (قال: قال عبد الله: «لا يكتب المصاحف إلا مضري»). قال أبو بكر بن أبي داود [هذا من أجل اللغات].

(٤٨٩) كتاب المصاحف لابن أبي داود ص ٣١، وعنه الحافظ في الفتح ج ٩ ص ١٧ وص ١٨ من طريق مصعب بن سعد ابن أبي وقاص.

(٤٩٠) أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٢٢٥ ح [٥ - ٥٧]، الإمام أحمد في المسند ج ٢ ص ١٨٩ وص ١٩٥، والبخاري في فضائل القرآن ج ٨ ص ٦٦٣ ح ٤٩٩٩، وفضائل الصحابة =

كتاب المصاحف باباً في كتابة المصاحف حفظاً<sup>(٤٩١)</sup>، ذكر فيه أثر عمر رضي الله عنه في هذا الشأن، والذي أخرجه الإمام أحمد في المسند، واللفظ له قال: (حدثنا أبو معاوية، ثنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال: جاء رجل إلى عمر رضي الله عنه وهو بعرفة، قال [أبو] معاوية: وحدثنا الأعمش عن خيثمة عن قيس بن مروان أنه أتى عمر رضي الله عنه فقال: جئت يا أمير المؤمنين من الكوفة، وتركت بها رجلاً يملئ المصاحف عن ظهر قلبه. فغضب وانتفخ حتى كاد يملأ ما بين شعبي الرجل. فقال: ومن هو ويحك؟ قال: عبد الله بن مسعود. فما زال يُطْفَأُ وَيُسْرَى عنه الغضب حتى عاد إلى حاله التي كان عليها، ثم قال: ويحك ! والله ما أعلمه بقي من الناس أحد هو أحق بذلك منه، وسأحدثك عن ذلك، كان رسول الله ﷺ لا يزال يسمر عند أبي بكر رضي الله عنه الليلة كذاك في الأمر من أمر المسلمين، وإنه سمر عنده ذات ليلة وأنا معه، فخرج رسول الله ﷺ وخرجنا معه، فإذا رجل قائم يصلي في المسجد، فقام رسول الله ﷺ يستمع قراءته، فلما كدنا أن نعرفه قال رسول الله ﷺ: «من سره أن يقرأ القرآن رطباً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد». قال: ثم جلس الرجل يدعو، فجعل رسول الله ﷺ يقول له: «سل تُغْطِه، سل تُغْطِه». قال عمر رضي الله عنه: قلت: والله لأغدون إليه فلاأبشره. قال: فغدوت إليه لأبشره فوجدت أبا بكر رضي الله عنه قد سبقني فبشره، ولا والله ما سبقته إلى خير قط إلا وسبقني إليه<sup>(٤٩٢)</sup>.

= ج ٧ ص ١٢٧ ح ٣٧٥٨ - ٣٧٦٠، ومسلم في فضائل الصحابة ١٦ / ٢٤٧ ح ٢٤٦٤،  
والترمذي - مناقب ٥ / ٦٣٢ ح ٣٨١٠، والنسائي في الكبرى - فضائل القرآن ص ٣٣  
ح ٢٦، والبخاري ج ٣ ص ٢٥٨ ح ٢٧٠٣، وابن كثير في فضائل القرآن ص ٩٤، والهيتمي في  
مجمع الزوائد ج ٩ ص ٣١١، واللفظ لأبي عبيد عن عبد الله بن عمر: (خذا القرآن من  
أربعة، من عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وسالم مولى أبي حذيفة).  
(٤٩١) المصاحف لابن أبي داود ص ١٥٢.

(٤٩٢) أثر عمر رضي الله عنه أخرجه الإمام أحمد في المسند ج ١ ص ١١٩ وص ١٢٠ مطابع الأهرام  
التجارية تحقيق عبد القادر أحمد عطا ود / محمد أحمد عاشور.  
وأخرجه أيضاً ابن أبي ادود في كتاب المصاحف ص ١٥٢ من طريق أبي معاوية كما في  
المسند، وأخرجه من طريق أخرى قال: (حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد، حدثنا شعبة  
عن الحكم عن خيثمة قال: قال عمر بن الخطاب: «من يدلني على رجل؟ فقال له رجل:  
هل لك في رجل يقرأ القرآن عن ظهر قلبه؟ قال: فتناول عمر وقال: من هو؟ قال: ابن أم  
عبد. فتقاصر عمر وقال: إنه لأحراهم بذلك». [قال أبو بكر قيل في هذا الحديث يملئ القرآن  
عن ظهر قلبه].

.....  
= وأخرجه ابن المنذر في الأوسط ج ٥ ص ٣٥٤ ح ٢٥٧٧ في باب الجهر بالقراءة في صلاة الليل، قال: (حدثنا محمد بن إسماعيل قال: ثنا أبو نعيم، قال: ثنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال: «جاء رجل إلى عمر فقال: جئتك من عند رجل يملئ المصحف عن ظهر قلبه. ففزع عمر فقال: ويحك انظر ما تقول؟». فقال: ما جئتك إلا بالحق. قال: ومن هو؟. قال: عبد الله بن مسعود. قال: ما أعلم أحداً أحق بذلك منه، وسأحدثك عن عبد الله بن مسعود....» فذكر بقية الأثر.

وأخرج هذا الأثر أيضاً ابن خزيمة في صحيحه ج ٢ ص ١٨٦ ح ١١٥٦ باب الجهر بالقراءة في صلاة الليل.

## إهداء المصحف

استشكل بعض الطلبة ما تفشى في أوساط الخلف من ظاهرة إهداء المصاحف، ولا سيما في المحافل على سبيل التكريم أو التشريف للأحاد من الناس أو الجماعات، أو للرمز عن تأكيد الولاء أو التذكير بالعهود إذا كان المهدى إليه مسلماً من ذوي الرئاسة.

ووجه الاستشكال أنه محدث لا أصل له، أو استعمال للقرآن في غير ما أنزل له ناهيك عن مصادمته لما هو متقرر شرعاً من كون الدين اتباعاً وليس ابتداءً، نعم قد روي عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه لما فتح تستر وجد في غنائمها كتاباً يقال بأنه كتاب دانيال، فوهبه لرجل من أهلها<sup>(٤٩٣)</sup>، وهذا إن صح أمكن

---

(٤٩٣) أخرج عبد الرزاق في مصنفه ج٨ ص ١١١ ح ١٤٥١٨ قال: (أخبرنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي الرباب القشيري قال: كنت في الخيل الذين افتتحوا تستر، وكنت على القبض في نفر معي، فجاءنا رجل بجونة فقال: تبيعوني ما في هذه؟ فقلنا نعم، إلا أن يكون ذهباً أو فضة، أو كتاب الله، قال: فإنه بعض ما تقولون، فيها كتاب من كتب الله قال: ففتحوا الجونة فإذا فيها كتاب دانيال، فوهبه للرجل، وباعوا الجونة بدرهمين. قال: فذكروا أن ذلك الرجل أسلم حين قرأ الكتاب) أ.هـ.

وأخرجه المروزي في زيادات كتاب الزهد لابن المبارك من طريق ابن عون عن ابن سيرين في حديث طويل رقم: ١١٦٣، وذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء عن ابن سيرين عن أبي الرباب ج٣ ص ٣٢٣.

وأخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف ص ١٧٦ وص ١٧٧ وص ١٧٨ قال: (حدثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي، حدثنا عفان بن مسلم، حدثنا همام عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن مطرف قال: شهدت فتح تستر مع الأشعري، فأصبنا دانيال بالسوس، وأصبنا معه ريطتين من كتان، وأصبنا معه ربعة فيها كتاب، وكان أول من وقع عليه رجل بلعبر يقال له حرقوص =

الاستثناس به، وإن لم يكف دليلاً في المطلوب على أن من أهل العلم من صرح بصحة هبة المصحف، وهو اختيار القاضي أبي يعلى<sup>(٤٩٤)</sup>، وابنه أبي الحسين<sup>(٤٩٥)</sup>

= فأعطاه الأشعري الرپطين وأعطاه مائتي درهم، وكان معنا أجير نصراني يسمى نعيماً، فقال: تبيعوني هذه الربة بما فيها؟ قالوا: إن لم يكن فيها ذهب أو فضة أو كتاب الله. قال: فإن الذي فيها كتاب الله، فكرهوا أن يبيعوه الكتاب، فبعتاه الربة بدرهمين، ووهبنا له الكتاب إلى آخر الأثر. وقارن بمصنف بن أبي شبة ج ٧ ص ٢٢ ح ٣٣٨٠٧.

وأخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف ص ١٨٦ قال: (حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث، حدثني أبي عن جدي قال: حدثني عقيل عن أبي شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال في بيع المصاحف: أنه يكره ذلك كراهية شديدة، وكان يقول: «أعن أخاك بالكتاب، أعن، أو هب له». والأثر المروي عن أبي الرباب قد أخرجه ابن أبي داود ص ١٧٦ وص ١٧٧ وص ١٧٨ أثر أبي الرباب في المسألة، وأخرج نحوه ص ١٧٧ عن أبي الديلم من طريق محمد بن إسماعيل الأحمسي قال: (حدثنا أسباط عن المغيرة بن مسلم عن مطر الوراق عن ابن سيرين عن أبي الديلم، وكان أحد الأربعة الذين بعثهم عمر رضي الله عنه على قبض تستر، فقال: إنا لفي جمع القبض إذ جاء رجل قد اشتمل على شيء، فقال: أتبيعوني ما معي؟ قالوا: نعم، إلا أن يكون ذهباً أو فضة أو كتاب الله فإننا لا نبيعه، فأخرج كتاباً معه فإذا هو كتاب دانيال، وهو كتاب الله، وليس أحد يدري ما هو، فوهبوا الكتاب له، وباعوا كذا وكذا بدرهم. [قال أسباط: الذي كان فيه الكتاب].

وراجع في قصة العثور على قبر دانيال كتاب الأموال لأبي عبيد ص ٤٢٩ وص ٤٣٠، والبلاذري في فتوح البلدان ص ٣٧١، وعنه الوثائق السياسية ص ٥٢٧، والفتوح لابن أعمش ج ١ ص ٢٧٠، والسنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ١٦، وإغاثة اللهفان لابن القيم ج ١ ص ١٧٦ وفيه: (وقد ذكر محمد بن إسحاق في مغازيه من زيادات يونس بن بكير عن أبي خلدة خالد بن دينار قال: حدثنا أبو العالية قال: «لما فتحنا تستر وجدنا في بيت مال الهرمزان سريراً عليه رجل ميت عند رأسه مصحف له، فأخذنا المصحف فحملناه إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فدعا له كعباً، فنسخه بالعربية ..... إلخ». والظاهر أن رواية المحدثين أرجح وأصح من هذه الرواية للكلام في محمد بن إسحاق من ناحية، ولكون النبي ﷺ قد أنكر على عمر نظره في صحف أهل الكتاب. وتستمر والسوس الوارد ذكرهما من الأهواز في فارس. راجع البكري في معجم ما استعجم ج ١ ص ٣١٢، ج ٣ ص ٧٦٧.

(٤٩٤) قال ابن مفلح في فروعه ج ٤ ص ١٧: (قال القاضي: ويجوز وقفه وهبته والوصية به، واحتج بنصوص أحمد).

(٤٩٥) وقال ابن مفلح أيضاً في النكت على المحرر ج ١ ص ٢٨٦: (قال القاضي أبو الحسين: تصح هبته ووقفه رواية واحدة، لأنه ليس من هذه الأشياء ما يعود بنقصه، وكذا ذكر القاضي أبو يعلى).

على ما حكاه عنهما ابن مفلح في غير موضع من كتبه<sup>(٤٩٦)</sup>، وجزم به في الإقناع وشرحه<sup>(٤٩٧)</sup>، بيد أنني لم أقف على مستند نقلي لهم في هذا الباب وإن عللوا قولهم بجواز هبة المصحف بأن ذلك لا يعود بنقصه، ولا يدل على الرغبة عنه، ولأن هبة المصحف لا اعتياض فيها.

والقول بجواز هبة المصحف هو ظاهر كلام صاحب خزانة المفتين الحنفي حيث عد نقط المصحف من قبل الموهوب له مانعاً من الرجوع في الهبة<sup>(٤٩٨)</sup>. ثم إنني لم أجد عن غير هؤلاء خلافاً لما ذهبوا إليه في حدود ما اطلعت عليه ... والله أعلم بالصواب.

---

(٤٩٦) المصادر السابقة.

(٤٩٧) وعبارته في كشف القناع ج٣ ص ١٤٥: (ويجوز وقفه أي المصحف وهبته والوصية به، لأنه لا اعتياض في ذلك عنه).

(٤٩٨) قال في الفتاوى الهندية ج٤ ص ٣٨٩ وص ٣٩٠ [هبة المصحف يمنع الرجوع فيها نقطه بإعراب كذا في خزانة المفتين].

## أوراق المصحف

يثبت لأوراق المصحف حكم المصحف في الحرمة عند جماهير أهل العلم يستوي في ذلك منها ما كان متصلاً به أو منفصلاً عنه ما دام مشتملاً على شيء من القرآن، فإن كان متصلاً بالمصحف فلا عبرة في إثبات الحرمة له بوجود الكتابة فيه أو خلوه عنها، لأن مجرد اتصاله بالمصحف يعطيه ذلك القدر من الحرمة عند جماهير أهل العلم<sup>(٤٩٩)</sup>، خلافاً لمن قصر الحكم على النقوش فحسب على ما سيأتي بيانه في مسألة الطهارة لمس المصحف من هذا البحث إن شاء الله تعالى، فمن مقتضيات الحرمة المذكورة ألا تمتهن أوراق المصحف بأي نوع من أنواع الامتهان كتعريضها لنجس أو قذر<sup>(٥٠٠)</sup>، أو رميها على الأرض، أو وضعها في شق ونحوه مما يجعلها عرضة للسقوط<sup>(٥٠١)</sup>، أو جعل ورق المصحف وقاية أو غشاء لغير القرآن لما في

---

(٤٩٩) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في شرحه على العمدة في الفقه ج١ ص ٣٨١ وص ٣٨٢: (وأما المصحف فإنه لا يمس منه موضع الكتابة ولا حاشيته ولا الجلد أو الدف أو الورق الأبيض المتصل به).

قال في تحفة المحتاج وحاوئها ج١ ص ١٤٦ إثر قول الهيتمي عطفاً على حرمة مس المصحف حال الحدث: (ومس ورقه ولو البياض للخبر الصحيح: «لا يمس القرآن إلا طاهر»). وقال المحشي: (وظاهر أن مسه مع الحدث ليس كبيرة سم على المنهج بخلاف الصلاة ونحوها كالطواف وسجدة التلاوة والشكر فإنها كبيرة). إلى أن قال: (وقال سم: ولو انفصل من ورقه بياضه كأن قص هامشه فهل يجري فيه تفصيل الجلد؟. فيه نظر، ولا يبعد الجريان أ.هـ. وأقره ع ش).

(٥٠٠) قد مر في مسألة إلقاء المصحف في قاذورة.

(٥٠١) قال في التحفة وحاوئها ج١ ص ١٥٥ بحرمة ترك رفعه عن الأرض، وينبغي أن لا يجعله في شق لأنه قد يسقط فيمتهن. قال الشرواني في حاشيته على التحفة: («قوله وترك رفعه إلخ» =



ذلك من صورة الامتحان، ويلحق بذلك وضع شيء بين أوراق المصحف ولو كان هذا الشيء نفيساً كطيب ومسك وورق ورد، أو كان ذهباً أو فضة، أو ورقاً نقدياً<sup>(٥٠٢)</sup>.

= المراد منه أنه إذا رأى ورقة مطروحة على الأرض حرم عليه تركها بقرينة قوله بعد وينبغي إلخ. وليس المراد كما هو ظاهر أنه يحرم عليه وضع المصحف على الأرض والقراءة فيه ع ش «قوله ورقة ..... إلخ» أي فيها شيء من نحو القرآن «قوله وينبغي أن لا يجعله إلخ» وطريقه أن يغسله بالماء أو يحرقه بالنار صيانة لاسم الله تعالى عن تعرضه للامتحان. شرح الروض، وانظر هل المراد بالانبغاء هنا الندب أو الوجوب، والأقرب الأول).

(٥٠٢) أخرج ابن أبي داود بسنده في كتاب المصاحف ص ١٧٠، والداني في المحكم ص ١٥ عن مجاهد أنه كان يكره وضع شيء بين ورق المصحف حتى المسك وورق الورد.

وقال في الفتاوى البزازية ج ٦ ص ٣٥٤: (ويكره أن يجعل في قرطاس كتب فيه اسم الله تعالى شيء، كانت الكتابة في ظاهره أو باطنه بخلاف الكيس، لأن الكيس يعظم والقرطاس يستهان). وقال في الفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣٢٢: (ويكره أن يجعل شيئاً في كاغدة فيها اسم الله تعالى كانت الكتابة على ظاهرها أو باطنها بخلاف الكيس عليه اسم الله تعالى فإنه لا يكره كذا في الملتقط) إلى أن قال، (ولا يجوز لف شيء في كاغدة فيه مكتوب من الفقه وفي الكلام الأولى أن لا يفعل، وفي كتب الطب يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى، أو اسم النبي ﷺ. يجوز محوه ليلف فيه شيء كذا في القنية) إلى أن قال. (ستل أبو حامد عن الكواغد من الأخبار ومن التعليقات يستعملها الوراقون في الغلاف فقال: إن كان في المصحف أو في كتب الفقه أو في التفسير فلا بأس به، وإن كان في كتب الأدب والنجوم يكره لهم ذلك، كذا في الغرائب). وفي ص ٣٢٣ قال: (لا يجوز أن يتخذ قطعة بياض مكتوب عليه اسم الله تعالى علامة فيما بين الأوراق لما فيه من الابتذال باسم الله تعالى).

وقارن بحاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٢٤٧ وص ٢٤٨، وجزم في التحفة ج ١ ص ١٥٤ بحرمه وضع شيء في المكتوب الشرعي خلافاً لمن أفتى بحله كالشهاب الرملي. قال الهيثمي بحرمه وضع نحو درهم في مكتوبه، وجعله وقاية ولو لما فيه قرآن فيما يظهر. قال: ورأيت بعضهم بحث حل هذا وليس كما زعم.

وفي حاشية العبادي على التحفة: («قوله وجعله وقاية» هذا يفيد حرمة جعل ما فيه اسم النبي ﷺ وقاية ولو لما فيه قرآن بناءً على أن قوله سابقاً ككل اسم معظم ملاحظ في هذه المعطوفات أيضاً فليحذر. «قوله ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا إلخ» أفتى به شيخنا الشهاب الرملي فقال يجوز وضع كراس العلم في ورقة كتب فيها القرآن .. انتهى. وظاهر أن محله إذا لم يقصد امتنانه، أو أنه يصيها الوسخ لا الكراس وإلا حرم بل قد يكفر.

قال الشمس الرملي في النهاية ج ١ ص ١٢٦: (ولا يجوز جعل نحو ذهب في كاغدة كتب عليه بسم الله الرحمن الرحيم). قال الشيرازي: («قوله في كاغدة» بفتح الغين كما في المصباح «قوله كتب عليه بسم الله الرحمن الرحيم» أي أو غيرها من كل معظم كما ذكره ابن حجر في باب الاستنجاء، ومن المعظم ما يقع في المكاتبات ونحوها مما فيه اسم الله =

## البالي من ورق المصحف:

قال القرطبي في التذكار: (لا يتخذ الصحيفة إذا بليت ودرست وقاية للكتب فإن ذلك جفاء عظيم، ولكن يمحوها بالماء)<sup>(٥٠٣)</sup>.

وقال الزركشي في البرهان: (وإذا احتيج لتعطيل بعض أوراق المصحف لبلاء ونحوه فلا يجوز وضعه في شق أو غيره ليحفظ، لأنه قد يسقط ويوطأ، ولا يجوز تمزيقها لما فيها من تقطيع الحروف وتفرقة الكلم، وفي ذلك إضرار بالمكتوب كذا قاله الحلبي، قال وله غُسْلُهَا بالماء، وإن أحرقها بالنار فلا بأس، أحرق عثمان مصاحف فيها آيات وقراءات منسوخة ولم ينكر عليه. وذكر غيره أن الإحراق أَوْلَى من الغسل لأن الغُسالة قد تقع على الأرض، وجزم القاضي الحسين في «تعليقه» بامتناع الإحراق، وأنه خلاف الاحترام، والنووي بالكرهه فحصل ثلاثة أوجه.

وفي «الواقعات» من كتب الحنفية أن المصحف إذا بلي لا يحرق بل يحفر له في الأرض ويدفن.

ونقل عن الإمام أحمد أيضاً: «وقد يتوقف فيه لتعرضه للوطء بالأقدام»<sup>(٥٠٤)</sup>.

---

= واسم رسوله مثلاً، فيحرم إهانتة بوضع نحو دراهم فيه).

وراجع فتاوى الشمس الرملي بهامش الكبرى ج ١ ص ٢٣ وص ٢٤: (وسئل عما لو جعل وقاية فيها بسم الله الرحمن الرحيم أو اسم من أسماء الله تعالى لغير الدراهم والدنانير هل يحرم أو لا؟. «فأجاب» بأنه لا يحرم ما ذكر لعدم الامتنان. «وسئل» هل يجوز جعل الورقة المكتوبة فيها البسملة الشريفة ظرفاً للذهب والفضة أو لا؟. «فأجاب» بأنه لا يجوز لما فيه من امتنان). ففرق الشمس الرملي بين الصورتين حيث أفتى بعدم الجواز في الثانية دون الأولى، لكن الهيثمي في الفتاوى الكبرى ج ١ ص ٣٥ حين سئل عن حكم استعمال الورق البالي من الكتب أغشية لها «أجاب» بأن استعمال ما ذكر من الورق أغشية جائز إن لم يكن فيها قرآن ولا علم شرعي ولا اسم الله أو نبيه أو غيره من كل اسم معظم وإلا فهو حرام. قال: ومن أطلق الإفتاء بالجواز فقد أبعد والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

وفي الفتاوى الحديثة للهيثمي أيضاً ص ١٦٣ منع من جعل الكتاب خزنة لنحو كراريس.

وقال الشيخ عليش المالكي في كتابه فتح العلي المالک ج ١ ص ٢١٥: (لا يجوز وضع شيء ولو من كسوة الكعبة بين أوراق المصحف).

(٥٠٣) التذكار للقرطبي ص ١٧٩.

(٥٠٤) البرهان للزركشي ج ٢ ص ١٠٦.

ونقل السيوطي في الإتيان كلام الزركشي هذا حرفاً بحرف<sup>(٥٠٥)</sup>.

وروى أبو عبيد في فضائل القرآن بسنده عن إبراهيم أنه كان يكره أن يكتب المصحف بذهب. قال: (وكانوا يأمرن بورق المصحف إذا بلي أن يدفن)<sup>(٥٠٦)</sup>.

وقال الشيخ تقي الدين بن تيمية في الفتاوى المصرية: (المصحف العتيق والذي تخرق وصار بحيث لا ينتفع به بالقراءة فيه فإنه يدفن في مكان يسان فيه كما أن كرامة بدن المؤمن دفنه في موضع يسان فيه)<sup>(٥٠٧)</sup>.

وقال ابن مفلح في الفروع: (وذكر القاضي أن أبا بكر بن أبي داود روى بإسناده عن طلحة ابن مصرف قال: «دفن عثمان المصاحف بين القبر والمنبر»). قال ابن مفلح: (ذكر أحمد أن أبا الجوزاء بلي مصحف له فحفر له في مسجده فدفنه). ثم ذكر ابن مفلح دفن الكتب، وعبر عنه بقليل كما لو بلي المصحف أو اندرس نص عليه<sup>(٥٠٨)</sup>.

ويأتي في مسألة دفن المصاحف مفصلاً إن شاء الله تعالى.

---

(٥٠٥) الإتيان للسيوطي ج ٢ ص ١٧٢.

(٥٠٦) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٤٣ ح [٥ - ٦٥].

(٥٠٧) الفتاوى المصرية لشيخ الإسلام ابن تيمية ج ١ ص ٣٠٤، وقارن بمجموع الفتاوى ج ١٢ ص ٥٩٩.

(٥٠٨) الفروع لابن مفلح ج ١ ص ١٩٣، وقارن بالأدب الشرعية له ج ٢ ص ٢٩٦، وكشاف القناع ج ١ ص ١٥٦.

## إيداع المصحف

الظاهر من كلام أهل العلم أن جواز إيداع المصحف عند المسلم إذا كان المودع هو المالك له محل وفاق بينهم، وإنما اختلفوا في جواز قراءة الوديع في المصحف الوديعة إذا لم يأذن مالكه له بهذا<sup>(٥٠٩)</sup>. وقد مضى في مسألة الاستئذان للقراءة في مصحف الغير مفصلاً.

---

(٥٠٩) اعتبر الغزالي في الإحياء ج ٢ ص ١٠٩ الانتفاع بكتاب الغير وإن قل مشروطاً بإذن صاحبه. وقال الهيتمي في الفتاوى الكبرى ج ٣ ص ٥٢: (مطالعة الشريك للمحجور في الكتاب المشترك غير جائز، وكذا الوالي والوديع ما لم يخف الوالي نحو أرضة لا تندفع إلا بالمطالعة خلافاً للجويني). وقال الهيتمي أيضاً في الفتاوى ج ٣ ص ٨٢: (ليس للوديع المطالعة في الكتب المودعة وإن خاف عليها الأرضة خلافاً للجويني في جواز ذلك لليلة المذكورة وهو وهم منه).

وقارن بالتحفة ج ٧ ص ١٢٢ وص ١٢٣، وذكر الونشريسي في المعيار ج ٩ ص ٤٣٤ [أن الشيخ قاسم العقباني سئل عن النظر في كتب المحاجير هل يجوز أم لا؟. فأجاب: أما نظر من هي مؤتمنة بيده فيها فذلك من صيانتها وحفظها، لأن الكتب إن لم تتعاهد بمثل المطالعة وترديدها بين الأيدي يسرع لها السوس، وأما إخراجها لسائر الناس لا لهذا القصد فغير سائغ لأنها قد تقع في يد من لا يؤمن فتضيع].

وقال ابن عبد الهادي في مغني ذوي الأفهام ص ٢٣: (ويجوز: أن يقرأ في مصحف غيره بغير إذنه، ولا يجب بذله لمن يطلب القراءة فيه)، ورمز إلى ما جزم به من جواز القراءة بمصحف الغير من غير إذن برمز (هـ) إشارة إلى المسائل الغريبة التي عدتها أربعة آلاف.

وفي كشف القناع ج ٣ ص ٤٤٣: (ولا يقرأ الولي ولا غيره في مصحف اليتيم إن كان ذلك يخلقه أي يبلي المصحف، لما فيه من الضرر عليه). وقد مر قوله في الكشف أيضاً ج ٣ ص ١٤٤ عند كلامه عن بعض أحكام المصحف: («ويلزم بذله» أي المصحف «لمن احتاج إلى القراءة فيه ولم يجد مصحفاً غيره» للضرورة «ولا تجوز القراءة فيه بلا إذن» مالكه «ولو مع عدم الضرر» لأن فيه افتياتاً على ربه).

فإن لم يكن الوديع مسلماً فالظاهر من كلام الفقهاء أن إيداعه المصحف لا يجوز مطلقاً، يستوي في ذلك كون المصحف الوديعة تحت يده أو كونه في يد عدل، لأن الكافر ليس أهلاً لاستيداع المصحف، ولا يحل تمكينه منه لا حقيقةً ولا حكماً. ويأتي في مسألة الكافر والمصحف موضحاً، وكذا في مسألة المُسافرة بالمصحف إلى بلاد الكفر.

لكن كلام بعض فقهاء الشافعية يشعر بجواز إيداع المصحف عند الكافر، بشرط أن يوضع بيد عدل فلا يمكن الكافر من المصحف لكونه محدثاً<sup>(٥١٠)</sup>.

= وجاء في الفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣١٧: (قراءة القرآن من الكراسة المودعة عنده لا ينبغي ذلك، وأما الكراسة المغصوبة لا تجوز القراءة منها بالإجماع، والكراصة المستعارة إن كانت للبالغ تجوز القراءة منها، وإن كانت للصبي فلا ينبغي ذلك كذا في الغرائب). وراجع الحواشي (٢٣٥) إلى (٢٥٤) من هذا البحث.

(٥١٠) جاء في الروض وشرحه ج ٢ ص ٧: «فرع للكافر استئجار المسلم» حراً أو رقيقاً «ولو إجارة عين» وله استئجار مصحف ونحوه إذ لا يثبت له على شيء منها تسلط تام وإنما يستوفي منفعة بعوض، وقد أجر علي رضي الله عنه نفسه لكافر. قال الزركشي: (وينبغي أن يكون محل ذلك في غير الأعمال الممتنة، أما الممتنة كإزاحة قاذوراته فيمتنع قطعاً «وله ارتهانه» أي الرقيق المسلم «وارتهان مصحف» لأنه مجرد استيثاق «وترفع يده» عنهما «فيوضعان عند عدل» قضيته أنه يتسلمهما أولاً، وقضية كلام الروضة أنه لا يمكن من ذلك بل يسلم أولاً للعدل، وقد ذكرهما ابن الرفعة احتمالين. قال السبكي: وينبغي أن يكون أصحابهما الثاني. قال الأذري: ويحتمل أن يقال يسلم إليه الرقيق ثم ينزع حالاً إذ لا محذور كما في إيداعه منه بخلاف المصحف لأنه محدث فلا يسلم إليه وما قاله متجه).

وقال الرملي في حاشيته عليه ص ٧ وص ٨: «قوله وذكر هنا جواز إيداعه عنده» قال بعضهم - أي السبكي - والصواب أنه لا يجوز إيداع المصحف عنده. قلت وكذا كتب العلم لأنه لا يؤمن من إفسادها والإعارة مثله، وقد أفنى الشيخ عز الدين بمنع دفع المصحف إلى من يجلد، وقال: لا يدفع المصحف والتفاسير وكتب الحديث إلى كافر لا يرجى إسلامه وينكر على فاعله).

قال الهيثمي في التحفة ج ٢ ص ٢٣٢: (ويجوز بلا كراهة ارتهان واستيداع واستعارة المسلم ونحو المصحف، ويكره إعارة عينه وإعارته وإيداعه، لكن يؤمر بوضع المرهون عند عدل وينوب عنه مسلم في قبض المصحف لأنه محدث).

كذا خلت عبارته عن ذكر الكافر والظاهر أن أصل العبارة: (ويكره إعارة عينه وإعارته وإيداعه من الكافر). ولم ينبه في الحاشيتين على مثل هذا، فلعله سقط من ناسخ .. وذكرنا في الحواشي نحواً مما مر في الروض وشرحه واقتصرا عليه، بيد أن الهيثمي في موضع من =

فإن لم يكن المودع مالكا للمصحف فالظاهر من كلام أهل العلم أنه لا يجوز له إيداعه، وقد ذكر الهيثمي في الفتاوى الحديثية نقلاً عن البدر بن جماعة أنه لا يجوز لمستعير المصحف إيداعه لغير ضرورة حيث يجوز شرعاً، ولا ينسخ منه بغير إذن صاحبه إذ مطلق الاستعارة لا تتناول النسخ إلا إذا قال له المالك لتنتفع به كيف شئت. ولا بأس بالنسخ من موقوف على من ينتفع به غير معين<sup>(٥١١)</sup>. أ.هـ. هذا في الكتاب على وجه العموم، وقد يمتنع قياس المصحف على الكتب لما بينهما من الفرق، ولتمكن حق المسلم في النظر فيه على الخلاف الذي مر تفصيله في مسألة الاستئذان للنظر في مصحف الغير . . . . والله أعلم بالصواب.

---

= التحفة ج ٧ ص ١٠١ قد صرح بعدم جواز إيداع المصحف للكافر حيث قال: (فلا يجوز إيداع محرم صيداً ولا كافر نحو مصحف ومرت شروطهما في الوكالة مع ما يستثنى منهما لمعنى لا يأتي هنا فلا يرد عليه). واكتفى العبادي بالإحالة على نصه الأول هنا، وحذى حذوه الشرواني وزاد: (وقال شيخنا الزيايدي: ويحمل ما هنا على وضع اليد وما هناك على العقد أ.هـ. لكن يتأمل هذا الجواب بالنسبة للوديعة فإن الوديعة ليس له الاستئابة في حفظها) أ.هـ ع.ش.

(٥١١) الفتاوى الحديثية للهيتمي ص ١٦٣.

## بَلُّ المصحف بالريق

تفشت في بعض المجتمعات عادة سيئة أنكرها بعض أهل العلم وعدها صورة من صور امتهان المصاحف، ناهيك عن منافاتها لمقتضيات الصحة والذوق السليم، تلك هي عادة بَلُّ الأصبع بالريق عند تقليب صفحات المصحف أو الكتاب بدعوى أن في ذلك تسهلاً على القارئ وتيسيراً لتقليب الصفحات. وقد تنبه لسوء هذه العادة غير واحد من متقدمي أهل العلم كابن العربي مثلاً، ففي حاشية الشيخ العدوي المالكي على شرح الخرشي: «فائدة» ذكرها التتائي في الشرح الصغير، البصاق طاهر، ولكنه مستقذر. ولذا اشتد نكير ابن العربي في المعارضة على ملطخ صفحات أوراق المصحف به، وكذا كل كتاب ليسهل قلبها قاتلاً إنا لله على غلبة الجهل المؤدي للكفر» (٥١٢).

وأفتى الهيتمي بحرمة ذلك. قال الشرواني في حاشيته على التحفة للهيتمي أيضاً: (وفي فتاوى الشارح يحرم مس المصحف بأصبع عليه ريق إذ يحرم إيصال شيء من البصاق إلى شيء من أجزاء المصحف) (٥١٣).

### محو الألواح بالريق:

وقد اختلفت كلمة أهل العلم في مسألة محو ألواح القرآن بالريق، فمنهم من منعه لصورة الامتهان، ومنهم من أجاز له دعاء الحاجة إليه وعدم قصد الاستخفاف به، على أن أهل العلم قد اتفقوا على القول بتحريم تعريض القرآن للبزاق في غير مسألة

(٥١٢) حاشية العدوي على الخرشي ج ١ ص ٧٤ وص ١٦٠.

(٥١٣) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ج ١ ص ١٥٣.

الألواح، كما اتفقوا على القول بتكفير من فعل شيئاً من ذلك على سبيل الاستخفاف. وقد مر في مسألة إلقاء المصحف في القاذورات إجماع أهل العلم على اعتبار أنه باب من أبواب الردة في حق من صدر عنه شيء من ذلك على وجه الاستخفاف والامتهان للقرآن.

وأما مسألة محو الألواح بالريق والتي اعتادها بعض غلمان الكتاتيب فإن من أهل العلم من شدد فيها، وأفتى بوجوب منع الصبيان منها لحصول الامتهان بها ولو صورة، ومنهم من سهل فيها لعدم قصد الامتهان ولدعاء الحاجة إليها.

قال القرطبي في التذكار: (ومن صيانة القرآن أن لا يمحوه من اللوح بالبصاق، ولكن يغسله بالماء ويتوقى النجاسة من المواضع النجسة والمواضع التي توطأ، فإن لتلك الغسالة حرمة)<sup>(٥١٤)</sup>.

وقال ابن الحاج في المدخل منبهاً المؤدب إلى تحريم مسح القرآن أو بعضه بالبصاق ونحوه من كل مستقذر، قال: (ويتعين عليه أن يمنع الصبيان مما اعتاده بعضهم من أنهم يمسحون الألواح أو بعضها ببصاقهم وذلك لا يجوز، لأن البصاق مستقذر وفيه امتهان والموضع موضع ترفيع وتعظيم وتبجيل، فيجل عن ذلك وينزه)<sup>(٥١٥)</sup>.

وفي المجموع للنووي وعنه الشرواني قال: (قال القاضي ولا تمكن الصبيان من محو الألواح بالأقذار، ومنه يؤخذ أنهم يمنعون أيضاً من محوها بالبصاق، وبه صرح ابن العماد) أ.هـ<sup>(٥١٦)</sup>.

وقال العبادي في حاشيته على التحفة تعقيباً على قول الهيثمي بكفر من قذر المصحف ولو بظاهر كمخاط وبصاق ومني، لأن فيه استخفافاً بالدين، قال العبادي: (اختلف مشايخنا في مسح القرآن من لوح المتعلم بالبصاق، فأفتى بعضهم بحرمة

---

(٥١٤) التذكار للقرطبي ص ١٧٧.

(٥١٥) المدخل لابن الحاج ج ٢ ص ٣١٨، وعنه العدوي على الخروشي ج ١ ص ٧٤ وص ١٦٠.

(٥١٦) المجموع للنووي ج ٩ ص ٢٥٢، وعنه حاشية الشرواني على التحفة ج ١ ص ١٥٢ وص ١٥٣.



مطلقاً، وبعضهم بحله مطلقاً، وبعضهم بحرمته إن بصرق على القرآن ثم مسحه وبحله إن بصرق على نحو خرقة ثم مسح بها<sup>(٥١٧)</sup>.

وقال الشرواني: (فما جرت العادة به من البصاق على اللوح لإزالة ما فيه ليس بكفر، وينبغي عدم حرمة أيضاً، ومثله ما جرت العادة به أيضاً من مضغ ما عليه قرآن أو نحوه للتبرك به أو لصيانتة عن النجاسة)<sup>(٥١٨)</sup>.

وقال في الفتاوى الهندية: (قد ورد النهي عن محو اسم الله تعالى بالبزاق كذا في الغرائب ومحو بعض الكتابة بالريق يجوز كذا في القنية)<sup>(٥١٩)</sup>، ولم يذكر نص النهي المشار إليه فإن أراد به ما أخرجه الديلمي من حديث عائشة: «أكرموا القرآن، ولا تكتبوه على حجر ولا مدر ولكن اكتبوه فيما لا يمحي ولا تمحوه بالبزاق، ولكن امحوه بالماء»<sup>(٥٢٠)</sup>، فهو محدود في الموضوعات على ما ذكره غير واحد من أهل التحقيق<sup>(٥٢١)</sup>.

وفي القليوبي على المحلي: (يجوز ما لا يشعر بالإهانة كالבصاق على اللوح لمحوه لأنه إعانة). أ.هـ<sup>(٥٢٢)</sup>.

وفي فتاوى الجمال الرملي جواز ذلك حيث قصد به الإعانة على محو

---

(٥١٧) حاشية العبادي على تحفة المحتاج ج ٩ ص ٩١ وص ٩٣. حاشية الشرواني على التحفة ج ٩ ص ٩١ وص ٩٣.

(٥١٨) حاشية الشرواني على التحفة ج ٩ ص ٩١ وص ٩٣.

(٥١٩) الفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣٢٢، وقارن بالدر وحاشيته ج ٥ ص ٢٤٧ وص ٢٤٨، وراجع أيضاً حاشية ابن عابدين ج ١ ص ١٢٠.

(٥٢٠) الفردوس بمأثور الخطاب للديلمي ج ١ ص ٧٤ ح ٢١٩، وقارن بجمع الجوامع حديث رقم ٤٠٩١ بمثله عن عائشة، وكتر العمال رقم ٢٤٨٧ بمثله ١/١٢٥٦.

(٥٢١) قال ابن عراق في تنزيه الشريعة ج ١ ص ٢٩٩ بعد أن ذكر الحديث «مي» من حديث عائشة وفيه الحكم بن عبد الله بن خطاف، والرمز «مي» إشارة إلى الديلمي. وفي تذكرة الموضوعات للفتني ذكر الحديث ثم قال: (فيه الحكم كذاب يضع).

وقال الشوكاني في الفوائد المجموعة ص ٣١٠: (حديث أكرموا القرآن ولا تكتبوه على حجر ولا مدر ... إلخ، قال في الذيل في إسناده وضاع).

(٥٢٢) حاشية القليوبي على المحلي ج ١ ص ٣٥ إلى ص ٣٧، وعنه حاشية الشرواني على التحفة ج ١ ص ١٥٢ وص ١٥٣.

الكتابة<sup>(٥٢٣)</sup>. وفي مسائل أحمد برواية إسحاق بن هانئ النيسابوري : (ومحوت قدامه لوحاً بثوبي فقال: لا تملأ ثيابك سواداً، امح اللوح برجلك)<sup>(٥٢٤)</sup>(٥٢٥). فظاهره جواز ما لا يشم منه قصد الامتهان.

---

(٥٢٣) فتاوى الرملي بهامش الكبرى ج ١ ص ٣٠ إلى ص ٣١، وعنه الشرواني ج ١ ص ١٢٥ وص ١٥٣.

(٥٢٤) الرجل: القرطاس الخالي، أو السراويل الطاق وهي التي بغير جيب، كذا في حاشية «مسائل الإمام أحمد برواية إسحاق بن هانئ النيسابوري» ج ٢ ص ١٨٤ م ٢٠٠٣، تحقيق زهير الشاويش، ط المكتب الإسلامي، وراجع لسان العرب ج ٥ ص ١٦٠ مادة «رجل».

(٥٢٥) مسائل ابن هانئ ج ٢ ص ١٨٤ م ٢٠٠٣، وحكاه ابن القيم في بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٠٤ في جملة من مسائل بن هانئ.

## بلغ شيء من المصحف أو شرب محوه

الظاهر من كلام أهل العلم أنه لا يجوز لأحد أن يتلع شيئاً من المصحف لا على سبيل الاستشفاء ولا غيره لكون ذلك بدعة في الدين وامتهاناً للكتاب المبين، وذلك بتعريضه لأخلاق الجوف المستقرة، فضلاً عن القول بنجاستها في معدنها، أو أنها لا تنجس إلا باتصالها بالخارج أو انفصالها. وقد صرح غير واحد من أهل العلم بتحريم بلع قرطاس كتب فيه قرآن أو اسم من أسماء الله عز وجل، وممن صرح بذلك الهيثمي والرملي والعبادي من علماء الشافعية..

قال الهيثمي في التحفة وهو بصدد عد المحرمات: (وبلع ما كتب عليه بخلاف أكله لزوال صورته قبل ملاقاته للمعدة، ولا تضر ملاقاته للريق لأنه ما دام بمعدنه غير مستقذر ومن ثم جاز مصه من الحليلة كما يأتي في الأطعمة). إلى أن قال: (ولا يكره شرب محوه وإن بحث ابن عبد السلام حرمة). قال العبادي في حاشيته على التحفة: («قوله لزوال صورته» قد يؤخذ من هذا أنه لو محا نحو اللوح الذي فيه قرآن بماء جاز إلقاء ذلك الماء على النجاسة فليتأمل فإنه يحتمل الفرق احتمالاً في غاية القوة، ومنه أن إلقاء هنا على النجاسات قصدي)<sup>(٥٢٦)</sup>.

وقال الهيثمي في الفتاوى الحديثية: (ويحرم بلع قرطاس كتب فيه نحو قرآن مما مر لا شرب غسالته)<sup>(٥٢٧)</sup>.

وقال الرملي في النهاية: (ويجوز محو ما كتب عليه شيء من القرآن وشربه

---

(٥٢٦) التحفة وحواشيها ج ١ ص ١٥٥ وص ١٥٦.

(٥٢٧) الفتاوى الحديثية للهيتمي ص ١٦٥.

بخلاف ما لو ابتلع قرطاساً فيه اسم الله تعالى لأنه ينجس بما في الباطن، وإنما جوزنا أكله لأنه لا يصل إلى الجوف إلا وقد زالت صورة الكتابة<sup>(٥٢٨)</sup>.

قال الشبراملسي في حاشيته على النهاية: «قوله وشربه» توقف سم على حج في جواز صبه على نجاسة. أقول: وينبغي الجواز ولو قصداً، لأنه لما محيت حروفها ولم يبق لها أثر لم يكن في صبهها على النجاسة إهانة، وعبرة الشارح في الفتاوى: الأولى صب غسله وصب ماء غسلته في محل طاهر. «قوله اسم الله تعالى» أي أو اسم معظم كأسماء الأنبياء حيث دلت قرينة على إرادتهم عند الاشتراك فيه. «قوله لأنه ينجس» قد يشكل بأن ما في الباطن لا يحكم بتنجيسه إلا إذا اتصل بالظاهر. وعبرة حج بعد قول المصنف السابق أحدها خروج... إلخ نصها: ولا يضر إدخاله: أي نحو العود، وإنما امتنعت الصلاة لحمله متصلاً بنجس إذ ما في الباطن لا يحكم بنجاسته إلا إن اتصل به شيء من الظاهر. أ.هـ. ثم رأيت في سم على منهج الإشكال وجوابه، وعبارته. فرع يحرم ابتلاع ورقة فيها شيء من القرآن لملاقاتها للنجاسة بخلاف محو ما عليها بالماء وشربه فيجوز. هكذا قرره م. ر. لا يقال تعليله الأول مشكل لأن الملاقة في الباطن لا تنجس، لأننا نقول: فيه امتهان وإن لم ينجس كما لو وضع القرآن على نجس جاف يحرم مع أنه لا ينجس تدبر. أ.هـ. فقول الشارح لأنه لا يتنجس معناه يلاقي النجس<sup>(٥٢٩)</sup>.

وقال الرشدي في حاشيته على النهاية: «قوله لأنه ينجس بما في الباطن» صريح في نجاسة الباطن مع أنهم مصرحون بعدم نجاسته ما دام في الباطن، نعم فيه امتهان كما قاله الشهاب بن قاسم<sup>(٥٣٠)</sup>.

قال النووي في التبيان وتابعه السيوطي في الإقتان: (قال القاضي حسين والبغوي وغيرهما: لو كتب قرآن على حلوى وطعام فلا بأس بأكله)<sup>(٥٣١)</sup>. أ.هـ.

(٥٢٨) نهاية المحتاج للرملي ج١ ص١٢٦.

(٥٢٩) حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج ج١ ص١٢٦.

(٥٣٠) حاشية الرشدي على النهاية ج١ ص١٢٦.

(٥٣١) التبيان ص١٤٤، والإقتان ج٢ ص١٦٦، وانظر في كتابة القرآن وشرب غسلته مغني ذوي الأفهام ص٢٩، وفتح العلي المالك ج٢ ص٣٦١، والهندية ج٥ ص٣٥٦، وحاشية ابن عابدين ج٥ ص٢٣٢.

والقول بجواز كتابة القرآن على سبيل الاستشفاء ومحوه بالماء وشرب غسالته،  
وحكم إلقائها على نجس محل خلاف بين أهل العلم قد فصلته في بحث مفرد  
وسمته بالرقى الخطية وحظها من المشروعية.

## بيع المصحف وشراؤه

لأهل العلم في مسألة بيع المصحف وشراءه ثلاثة أقوال في الجملة:

أحدها: منع البيع والشراء معاً على اختلاف بين القائلين بذلك في كون المنع على التحريم أو الكراهة، وهل المراد بالكراهة عند القائلين بها كراهة تحريم أم كراهة تنزيه؟ على ما يأتي تفصيله عند تسمية القائلين بالمنع.

والقول الثاني: الترخيص في الشراء دون البيع.

والقول الثالث: من أقوال أهل العلم الترخيص في بيع المصاحف وشرائها معاً، ثم أن القائلين بالتخصيص في الشراء والبيع معاً منهم من جعل ذلك على الإطلاق، ومنهم من قيده بالحاجة، ومنهم من رخص فيه ما لم يتخذ متجراً.

تسمية القائلين بمنع بيع المصاحف وشرائها:

وقد ذهب إلى القول بمنع بيع المصاحف وشرائها معاً فريق من أهل العلم، حتى قيل بأنه مذهب الصحابة رضوان الله عليهم جميعاً.

وقد غلظ فيه جماعة منهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان يقول: (لا تبيعوا المصاحف ولا تشتروها) (٥٣٢).

---

(٥٣٢) أثر عمر أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ١٧٩، قال: (حدثنا عمرو بن عثمان، حدثنا بقية عن كثير يعني ابن عبد الله بن يسار، عن عبادة بن أنس أن عمر كان يقول: لا تبيعوا المصاحف ولا تشتروها). وذكر النووي في التبيان ص ٢٣٨ وص ٢٣٩ أثر عمر ولم يعزه، وذكره ابن مفلح في النكت على المحرر ج ١ ص ٢٨٥ وص ٢٨٦ وعزاه إلى ابن أبي داود. وانظر في اختيار عمر المنع في المحلى ج ٩ ص ٤٦، لكن البلاذري في أنساب الأشراف قد روى بسنده عن عمر رضي الله عنه قال: (مكسبة فيها بعض الدنية خير من مسألة الناس). =

وفي رواية عنه رضي الله عنه أنه كره بيع المصاحف، قال: (لو لم يجدوا من يشتريها ما كتبوها) (٥٣٣).

وهو مذهب عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، فقد أخرج عبد الرزاق بسنده عن سعيد بن جبير قال: سمعت ابن عمر: (وددت أني قد رأيت في الذين يتاعون المصاحف أيدي تقطع) (٥٣٤).

وأخرجه البيهقي بسنده عن سالم بن عبد الله قال: قال ابن عمر: (لوددت أن الأيدي قطعت في بيع المصاحف) (٥٣٥). وأخرجه ابن أبي داود بسنده عن نافع عن ابن عمر قال: (وددت أني رأيت الأيدي تقطع على بيعها [يعني المصاحف]) (٥٣٦).

وبسنده عن سعيد بن جبير قال: قال ابن عمر: (ليتني لا أموت حتى أرى الأيدي تقطع في بيع المصاحف) (٥٣٧). وأخرج عبد الرزاق في المصنف وابن أبي

---

= قال البلاذري: (قال عمر بن شبة: مثل بيع المصاحف وتعليم الناس الصبيان بكراء وعسب الفعل وما أشبه ذلك). ص ٢٢٧ الشيخان أبو بكر وعمر وولدهما برواية البلاذري.

(٥٣٣) أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف ص ١٧٩ وص ١٨٠ قال: (حدثنا عبد الله بن سعيد، حدثنا يونس بن بكير عن خالد النبلي عن أبي معشر وأبي هاشم [أو أحدهما شك خالد عن إبراهيم] عن عمر أنه كره بيع المصاحف ..... إلخ).

وأخرج ابن أبي داود بعضه من طريق ابن سيرين قال: (حدثنا محمد بن مسكين، حدثنا الفريابي، حدثنا سفيان عن خالد الحذاء عن ابن سيرين عن عمر أنه كره بيعها وشرائها).

(٥٣٤) مصنف عبد الرزاق ج ٨ ص ١١٢ ص ١١٣ ح ١٤٥٢٥: (أخبرنا عبد الرزاق: أخبرنا إسرائيل عن سالم الأفتس عن سعيد بن جبير قال: سمعت ابن عمر) فذكره.

وقد أخرج أثر ابن عمر هذا سعيد بن منصور ص ٣٨٥ ح ١٢٤ في التفسير من سننه، وابن أبي شيبه ج ٦ ص ٦٢، ج ٨ ص ١٨٤، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٧٩ وص ١٨٠، والطحاوي في مختصر اختلاف العلماء من طريق الثوري عن سالم الأفتس عن سعيد بن جبير عن ابن عمر - كذا ذكره الجصاص في مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج ٣ ص ٨٧ وص ٨٨ ١١٦٦م، وأخرجه أيضاً البيهقي في السنن ج ٦ ص ١٦، وابن حزم في المحلى ج ٩ ص ٤٥ وص ٤٧، وضعفه الألباني في الإرواء ج ٥ ص ١٣٧. والإفصاح لابن هبيرة ج ١ ص ٣٥٣، والمغني لابن قدامة ج ٤ ص ٣٠٦، والفروع ج ٤ ص ١٤ وص ١٥ لابن مفلح.

(٥٣٥) البيهقي ج ٦ ص ١٦.

(٥٣٦) أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف ص ١٨٠، قال: (حدثنا عبد الله بن سعيد، حدثنا أبو يحيى عن ابن سنان عن ليث عن نافع عن ابن عمر ..... فذكره).

(٥٣٧) المصاحف ص ١٨٠، قال: (حدثنا يونس بن حبيب، حدثنا أبو داود، حدثنا شريك وقيس =

داود في المصاحف عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: (كان ابن عمر إذا مر بالمصاحف قال: بشس التجارة) (٥٣٨).

والقول بالمنع من بيع المصاحف وشرائها مروى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فقد أخرج عبد الرزاق وابن أبي داود والبيهقي وابن حزم عن علقمة عن عبد الله: (أنه كره شراء المصاحف وبيعها) (٥٣٩).

والقول بالتغليظ في بيع المصاحف محكي عن أبي موسى الأشعري وأصحابه (٥٤٠)، فمن ذلك ما رواه قتادة عن زرارة بن أوفى الخرخشي عن مطرف بن مالك قال: (شهدت فتح تستر مع أبي موسى الأشعري فأصبنا دانيال بالسوس ومعه

---

= عن سالم الأفلطس عن سعيد بن جبير ..... فذكره.  
(٥٣٨) أثر سالم أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج٨ ص ١١٤ ح ١٤٥٢٩، قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: (أنا إسرائيل عن جابر قال، سمعت سالم بن عبد الله ومر بالذين يبيعون المصاحف، فقال: بشس التجارة هذه. فقال رجل: ما تقول أصلحك [الله]؟ قال: سمعت ابن عمر يقوله). وأخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف وفي غير موضع منه من عدة طرق، قال ص ١٧٩: (حدثنا يونس بن حبيب، حدثنا أبو داود، حدثنا شعبة عن جابر قال: سمعت سالمًا يقول: كان ابن عمر إذا أتى على الذي يبيع المصاحف قال: بشس التجارة). وقال ابن أبي داود في ص ١٨٠: (حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي، حدثنا وكيع، وحدثنا أسيد ابن عاصم، حدثنا الحسن، وحدثنا يعقوب بن سفيان قال: أخبرنا أبو نعيم جميعاً عن سفيان عن جابر عن سالم قال: كان ابن عمر إذا مر بالمصاحف قال: بشس التجارة). وقال ابن أبي داود أيضاً في ص ١٨٥: (حدثنا أسيد بن عاصم، حدثنا بكر يعني ابن بكير قال: سمعت عكرمة قال: سمعت سالم بن عبد الله يقول: بشس التجارة المصاحف). وقارن بالبيهقي في السنن ج٦ ص ١٦.

(٥٣٩) قال عبد الرزاق في المصنف ج٨ ص ١١٢ ح ١٤٥٢٣: (أخبرنا عبد الرزاق عن الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال: سئل أشترى مصحفاً؟ قال: لا). وقال ابن أبي داود في كتاب المصاحف ص ١٧٩: (حدثنا عبد الله بن سعيد، حدثنا ابن عليه والمحاربي جميعاً عن ليث عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله: أنه كره بيع المصاحف وشرائها).

وقارن بسنن البيهقي ج٦ ص ١٦، والمحلى ج٩ ص ٤٥. قال النووي في المجموع ج٩ ص ٢٥٢: رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح.

(٥٤٠) المصنف ج٨ ص ١١١ ح ١٤٥١٨، والمصاحف لابن أبي داود ص ١٧٨ وقد مر الأثر عنه في ذلك مع تخريجه في الحاشية رقم (٤٩٣) من هذا البحث. وقارن بالمغني ج٤ ص ٣٠٦، والبيان ص ٢٣٨ و ص ٢٣٩.



ربعة فيها كتاب ومعنا أجير نصراني، فقال: تبيعوني هذه الربعة وما فيها؟ قالوا: إن كان فيها ذهب أو فضة أو كتاب الله لم نبعك. قال: فإن الذي فيها كتاب الله تعالى، فكرهوا بيعه. قال: فبعناه الربعة بدرهمين، ووهبنا له الكتاب. قال قتادة: فمن ثم كره بيع المصاحف، لأن الأشعري والصحابه كرهوا بيع ذلك الكتاب). وهذا لفظ المحلى.

ثم قال ابن حزم إثر روايته لهذا الأثر: (قال أبو محمد: إنما كرهوا البيع نفسه ليس من أجل أن المشتري كان نصرانياً، ألا ترى أنهم قد وهبوه له بلا ثمن)<sup>(٥٤١)</sup>.

والقول بمنع بيع المصاحف وشرائها رواية عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، فعن ابن الزبير عن جابر: (أنه كره بيعها وشراءها)<sup>(٥٤٢)</sup>.

ونسب القول بكراهة بيع المصاحف وشرائها إلى أبي هريرة وعزاه ابن مفلح في النكت إلى ابن أبي داود في المصاحف<sup>(٥٤٣)</sup>.

وقال عبد الله بن شقيق العقيلي: (كان أصحاب رسول الله ﷺ يرون بيع المصاحف عظيماً، وكانوا يكرهون أرش الصبيان، إلا أن يجيئ بالشئ من عنده)<sup>(٥٤٤)</sup>.

قال ابن حزم في المحلى: (فهؤلاء أبو موسى الأشعري، وكل من معه من صاحب أو تابع أيام عمر بن الخطاب وابن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن زيد وجابر بن عبد الله وابن عمر ستة من الصحابة بأسمائهم، ثم جميع الصحابة بإطلاق لا مخالف لهم منهم)<sup>(٥٤٥)</sup>.

---

(٥٤١) أثر مطرف بن مالك أخرجه في المحلى ج٩ ص٤٥ من طريق الحجاج بن المنهال نا همام بن يحيى أنا قتادة ..... فذكره.

(٥٤٢) الأثر عن جابر أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص١٨٥، قال: (حدثنا عبد الله بن سعيد، حدثنا ابن إدريس عن ابن جريج عن ابن الزبير عن جابر أنه كره بيعها وشراءها). وقارن بالفروع لابن مفلح ج٤ ص١٤ ص١٥ وعزاه إلى ابن أبي داود في المصاحف.

(٥٤٣) النكت على المحرر ج١ ص٢٨٥ وص٢٨٦ وعزاه إلى ابن أبي داود في المصاحف، ولم أجده في النسخة المطبوعة من المصاحف.

(٥٤٤) أثر عبد الله بن شقيق العقيلي أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج٨ ص١١٥ ح١٤٥٣٤، وسعيد بن منصور في التفسير من سننه ج٢ ص٣٥٣ ح١٠٤، وابن أبي شيبة في مصنفه ج٦ ص٢٢٤ وص٢٢٥ ح٨٨٥، وابن أبي داود في المصاحف ص١٨٥، والبيهقي في السنن ج٦ ص١٦، وابن حزم في المحلى ج٨ ص١٩٥، ج٩ ص٤٤.

(٥٤٥) المحلى ج٩ ص٤٦.

وقد ذهب إلى القول بالمنع من بيع المصاحف وشرائها من التابعين مسروق  
وشريح وعبد الله ابن يزيد الخطمي<sup>(٥٤٦)</sup>، ومطرف بن مالك<sup>(٥٤٧)</sup>، وعلقمة<sup>(٥٤٨)</sup>،  
وإبراهيم<sup>(٥٤٩)</sup>، وعبيدة السلماني<sup>(٥٥٠)</sup>، وابن سيرين<sup>(٥٥١)</sup>، وسالم بن عبد الله بن  
عمر<sup>(٥٥٢)</sup>، وسعيد بن المسيب<sup>(٥٥٣)</sup>، .....

(٥٤٦) أخرج عبد الرزاق في المصنف ج ٨ ص ١١١ وص ١١٢، وأبو عبيد في فضائل القرآن  
ص ٢٣٨ ح [٧ - ٦٢]، وسعيد بن منصور في التفسير من سننه ج ٢ ص ٣٦٦ ح ١١٠، وابن  
أبي شيبه في المصنف ج ٦ ص ٩٢ ح ٢٥٨، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٨٦  
وص ١٨٧ وص ١٨٨، وابن حزم في المحلى ج ٩ ص ٤٦ واللفظ لأبي عبيد قال: (حدثنا  
خالد بن عمرو عن إسرائيل عن أبي حصين عن أبي الضحى قال: سألت ثلاثة من أهل  
الكوفة عن شراء المصاحف، عبد الله بن يزيد ومسروق بن الأجدع وشريحاً؟ فكلهم قال:  
[لا تأخذ لكتاب الله عز وجل ثمناً].

(٥٤٧) المصاحف لابن أبي داود ص ١٧٨، والمحلى لابن حزم ج ٩ ص ٤٦.  
(٥٤٨) المصاحف ص ١٧٩ وص ١٨٧ وص ١٨٩ وص ١٩٠، والمحلى ج ٩ ص ٤٦، والتبيان للنووي  
ص ٢٣٨ وص ٢٣٩.

(٥٤٩) قول إبراهيم بالمنع أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج ٨ ص ١١٢ ح ١٤٥٢٣، ح ١٤٥٣١،  
وأبو عبيد في الفضائل ص ٢٣٨ ح [٥ - ٦٢]، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٨٧  
وص ١٧٩ وص ١٨٨ وص ١٨٩ وص ١٩٠ وص ١٩٤ وص ١٩٦، واللفظ لأبي عبيد قال:  
(حدثنا هشيم، أخبرنا مغيرة عن إبراهيم: أنه كره بيعها وشرائها).

(٥٥٠) حكاية المنع عن عبيدة السلماني أخرجه سعيد بن منصور في التفسير من سننه ج ٢ ص ٣٨٤  
ح ١٢٣، وابن أبي شيبه في المصنف ج ٦ ص ٦١ ح ٢٤٩، وابن أبي داود في المصاحف  
ص ١٩٢، وابن حزم في المحلى ج ٩ ص ٤٥، واللفظ لسعيد بن منصور قال: (نا هشيم قال:  
نا خالد عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني: أنه كان يكره بيع المصاحف واشترائها).  
وأخرجها ابن أبي داود من طريق عبد الله بن سعيد، حدثنا عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء  
عن ابن سيرين عن عبيدة: (أنه كره شراء المصاحف وبيعها).

(٥٥١) أخرج أبو عبيد في الفضائل ص ٢٣٨ ح [٦ - ٦٢]، وسعيد بن منصور ج ٢ ص ٣٦٩ ح ١١١،  
 وابن أبي شيبه ج ٦ ص ٦٢ رقم ٢٥٧، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٤٨ وص ١٨٩  
وص ١٩٢ وص ١٩٣، عن ابن سيرين: (أنه كان يكره بيعها وشرائها).

(٥٥٢) أخرج عبد الرزاق ج ٨ ص ١١١ ح ١٤٥٢٩، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٧٩ وص ١٨٥  
وص ١٨٦، وابن حزم في المحلى ج ٩ ص ٤٦، واللفظ لعبد الرزاق قال: (قال: أنا إسرائيل  
عن جابر قال: سمعت سالم بن عبد الله ومر بالذين يبيعون المصاحف، فقال: بشن التجارة  
هذه. فقال رجل: ما تقول أصلحك الله؟ قال: سمعت ابن عمر يقوله).

(٥٥٣) حكاية المنع عن سعيد بن المسيب أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج ٨ ص ١١٠ وص ١١١ =

وسعيد بن جبير في رواية عنه<sup>(٥٥٤)</sup>، وأبو سلمة بن عبد الرحمن<sup>(٥٥٥)</sup>، وقتادة<sup>(٥٥٦)</sup>،  
والزهري<sup>(٥٥٧)</sup>، والشعبي<sup>(٥٥٨)</sup>، والحسن<sup>(٥٥٩)</sup>، ومجاهد<sup>(٥٦٠)</sup>، وأبو العالية<sup>(٥٦١)</sup>،  
وحمام بن سليمان<sup>(٥٦٢)</sup>، وابن علية<sup>(٥٦٣)</sup>، وأبو مجلز<sup>(٥٦٤)</sup>، وأيوب السختياني<sup>(٥٦٥)</sup>،  
وحكاه الطحاوي في اختلاف العلماء عن ابن شبرمة<sup>(٥٦٦)</sup>.

= ح ١٤٥١٧، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٧٨ وص ١٨٦، وابن حزم في المحلى ج ٩  
ص ٤٥.

(٥٥٤) والرواية في المنع عن سعيد بن جبير أخرجه عبد الرزاق في ج ٨ ص ١١٢ ح ١٤٥٢٤، وابن  
أبي داود في المصاحف ص ١٨٠، والمحلى لابن حزم ج ٩ ص ٤٥.  
(٥٥٥) المحلى ج ٩ ص ٤٦

(٥٥٦) حكى ابن أبي داود القول بتحريم بيع المصاحف عن قتادة ص ١٧٨ قياساً على كراهة  
الأشعري وأصحابه بيع كتاب دانيال كما في قصة فتح السوس وفتح تستر، بل المصحف  
أولى. وراجع المحلى ج ٩ ص ٤٦.

(٥٥٧) أخرج عبد الرزاق في المصنف ج ٨ ص ١١٠ ح ١٤٥١٦ عن معمر قال: (سألت الزهري عن  
بيع المصاحف فكرهه. ثم قال: أجز الناس عليه وكانوا لا يفعلونه). كذا في «ص»، ولعله  
«اجترأ الناس»، وراجع ابن أبي داود في المصاحف ص ١٩٢، والمحلى ج ٩ ص ٤٦.  
(٥٥٨) المحلى ج ٩ ص ٤٦.

(٥٥٩) أخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ٢٠١ قال: (حدثنا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا حجاج،  
حدثنا حماد عن حميد عن الحسن: أنه كان يكره بيع المصاحف. فلم يزل به مطر الوراق  
حتى رخص فيه). وراجع المحلى ج ٩ ص ٤٦.  
(٥٦٠) المحلى ج ٩ ص ٤٦.

(٥٦١) أخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ١٩١ قال: (حدثنا محمد بن بشارة، حدثنا عبد  
الرحمن، حدثنا شعبة عن عاصم الأحول عن أبي العالية قال: وددت أن الذين يبيعون  
المصاحف ضربوا). وراجع المحلى ج ٩ ص ٤٦.

(٥٦٢) أخرج ابن أبي داود ص ١٧٨ قال: (حدثنا أبي، حدثنا أبو ظفر، حدثنا موسى [وهو ابن  
خلف] قال: سألت حماد بن سليمان عن بيع المصاحف قال: كان إبراهيم يكره بيعها  
وشرائها). وراجع المحلى ج ٩ ص ٤٦.

(٥٦٣) المصاحف لابن أبي داود ص ١٧٩ ورواه عن علقمة، وراجع المحلى ج ٩ ص ٤٦.  
(٥٦٤) أخرج أبو عبيد في الفضائل ص ٢٣٨ ح [٨ - ٦٢] بسنده عن عمران بن حدير قال: (سألت أبا  
مجلز عن بيع المصاحف؟ فقال: إنما يبعث في زمن معاوية. قال: قلت: أفأكتبها؟ قال: استعمل  
يدك فيما شئت). وراجع المصاحف لابن أبي داود ص ١٩٩ وفيه ..... فقال: لا تبعها.

(٥٦٥) المصاحف لابن أبي داود ص ١٤٨ وص ٢٠١.

(٥٦٦) جاء في مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج ٣ ص ٨٧ وص ٨٨ م ١١٦٦ ما نصه: (وقال =

وهو مذهب الأئمة مالك<sup>(٥٦٧)</sup> والشافعي، وقيده بعض أصحابه بما لم يحتج إليه<sup>(٥٦٨)</sup>، والمنع مطلقاً مذهب أحمد<sup>(٥٦٩)</sup> وإسحاق.

= ابن شبرمة: لا يباع المصحف، ولا يؤخذ على كتابته أجر بشرطه، وإن أعطي بغير شرط فلا بأس).

(٥٦٧) وفي البيان والتحصيل لابن رشد ج ١١ ص ٣٣ ذكر عن مالك رحمه الله في بيع المصحف والكتب روايتين، إحداها الكراهة على ما في المدونة، والثانية الجواز أخذاً من تجويزه رهنها إذ لم يمنع غير الانتفاع بها حال الرهن، وما جاز رهنه جاز بيعه، ج ١٣ ص ٥٠ وص ٥١ في استخلاص المصحف لليتيم ليتفع بثمنه، وراجع الحاشية رقم (٢٣٧).

(٥٦٨) ذكر الأنصاري في أسنى المطالب ج ٢ ص ٤١ وص ٤٢ أن المنصوص كراهة بيعه، لأنه ابتذال، وصححه في المجموع، واقتضى كلامه فيه كراهة شرائه أيضاً لأنه إعانة على مكروه. وفي حاشية الرملي عليه: (قوله واقتضى كلامه في كراهة شرائه أيضاً الخ) قال الأذري: وينبغي أن يقال إن باعه من غير ضرورة أو حاجة إلى بيعه كره، وعليه ينزل النص لأنه كالكره فيه، وإن باعه لحاجة لدين أو نفقة لم يكره، وعليه يحمل كلام الروياني وغيره أ.هـ. وقال في المجموع: الأصح كراهة البيع دون الشراء. وقارن بالإتقان للسيوطي ج ٢ ص ١٧٢. قال الهيثمي في التحفة ج ٤ ص ٢٣١: (ويكره لغير حاجة بيع المصحف دون شرائه).

(٥٦٩) جاء في مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ج ٣ ص ٩٢٣ م ١٢٤٧، قال عبد الله: (سألت أبا عن بيع المصاحف قال: أحب إلى أن لا يبيعه، كرهه ابن عمر وابن عباس يعني بيع المصاحف). و م ١٢٤٨: (سألت أبا عن بيع المصاحف قال: اشتر ولا تبع، وقال: أذهب إلى حديث ابن عباس وجابر). وفي المسائل أيضاً ص ٩٣٩ م ١٢٧٠ قال عبد الله: (سألت أبا عن الرجل يكتب التعاويذ من القرآن وغيره يبيعه؟ قال: أكرهه، وأكره بيع المصاحف، وشراؤها أسهل عندي من بيعها. وقال بعضهم: وددت أن الأيدي قطعت في بيع المصاحف). وفي كتاب الروايتين والوجهين لأبي يعلى ج ٣ ص ١٤٣: (مسألة: لا تختلف الرواية أنه يكره بيع مصحف بثمان أو بعوض، واختلفت في بيعه بمصحف مثله). ثم فصل في مسألة الإبدال وقد مضت في موضعها من هذا البحث مع تخريج آثارها في الحواشي (٥٦)، (٥٧)، (٥٨)، (٥٩)، مما أغنى عن أعادتها هنا.

وقال ابن قدامة في المغني ومعه الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٠٦: (قال أحمد: لا أعلم في بيع المصاحف رخصة ورخص في شرائها، وقال الشراء أهون). ثم سمي القائلين بذلك من علماء السلف والخلف مع ذكر المرخصين منهم وطرف من حجة كل فريق. وقارن بالكافي له أيضاً ج ٢ ص ٨، والشرح الكبير للشمس ابن أبي عمر بهامش المغني ج ٤ ص ١٢. وقال الشيخ مجد الدين بن تيمية في المحرر ج ١ ص ٢٨٥ وص ٢٨٦: (ويكره بيع المصحف تنزيهاً وعنه يحرم، وكذلك إجارتها، ويجوز شراؤه وإبداله وعنه يكره). قال ابن مفلح في النكت على المحرر ج ١ ص ٢٨٥ وص ٢٨٦: (ويجوز شراؤه وإبداله، وعنه يكره ذكره أكثرهم، وقد علل الشيخ موفق الدين رواية كراهة شرائه: بأن المقصود منه كلام الله، فيجب =

= صيانتة عن الابتذال، وفي جواز شرائه التسبب إلى ذلك والمعاونة عليه، وذكر القاضي أبو الحسين في جواز شراء المصحف وإبداله روايتين، إحداهما: الجواز. والثانية: لا يجوز. وكذا ذكره القاضي أبو يعلى، قال: إذا قلنا: يصح بيعه، فأولى أن يجوز شراؤه. وإن قلنا: لا يجوز بيعه، فهل يجوز شراؤه؟ على روايتين:

إحداهما: لا يجوز أيضاً، نص عليه في رواية حنبل وحرب، فقال في رواية حنبل: أكره بيع المصاحف وشراؤها، فإذا أراد الرجل مصحفاً استكتب وأعطى الأجرة. وقال في رواية حرب: وقد سئل عن بيع المصاحف وشراؤها؟ قال: لا، وكرهه.

والثانية: يجوز. قال في رواية المروزي: لا بأس بشراء المصحف، ويكره بيعه. وقال في رواية الأثرم وإبراهيم بن الحارث: الشراء أسهل، ولم نر به بأساً. وقال في رواية ابن منصور في بيع المصاحف: لا أعلم فيه رخصة والشراء أهون. وقال في رواية ابن الحارث: بيع المصاحف لا يعجبني، وشراؤها أسهل. ثم ذكر ابن مفلح طرفاً من أقوال السلف نقلاً عن ابن أبي داود والأثرم، ثم ذكر قول أحمد في منع بيع الكتب. ثم قال ابن مفلح: (قال الشيخ تقي الدين - بعد أن ذكر الكلام في المصحف -: وكذلك في المعامضة على المنافع الدينية من العلم ونحوه، وكذلك الاستتجار هناك مثل الابتاع هنا وإبداله منفعة دينية بمنفعة دينية، إذ لا فرق بين الأعيان الدينية والمنافع كما هنا، ويتوجه في هذا وأمثاله: أنه يجوز للحاجة كالرواية المذكورة في التعليم فينبغي أن يفرق في الأعيان بين المحتاج وغيره، كما فرق في المنافع). وقارن بمجموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية ج ٣١ ص ٢١٢ وص ٢١٣.

وقال ابن مفلح أيضاً في فروعه ج ٤ ص ١٤ وص ١٥: (وفي جواز بيع المصحف «و»، وكراهته «وم ش»، وتحريمه روايات فإن حرم قطع بسرقة ولا يباع في دين ولو وصى ببيعه لم يبيع، نص عليهما). ثم ذكر طرفاً مما روي عن السلف في ذلك، قال المرداوي في تصحيح الفروع عن رواية نفي جواز بيع المصحف: (وهو الصحيح على ما اصطلمناه. قال الإمام أحمد: لا أعلم في بيعه رخصة) ..

وقال المرداوي أيضاً في الإنصاف ج ٤ ص ٢٧٨ وص ٢٧٩ وذكر الروايات الثلاث في المسألة: (إحداهما: أنه لا يجوز ولا يصح وهو المذهب، والرواية الثانية: الجواز مع الكراهة وهي من المفردات. والثالثة: الجواز مطلقاً). ثم ذكر قولاً بجواز بيعه إذا تعطلت منافعه قياساً على الوقف إذا كان كذلك لمسلم، وذكر أيضاً في شرائه روايتين الجواز من غير كراهة وهي المذهب. والرواية الثانية: الجواز مع الكراهة. ونبه المرداوي على أن الخلاف في بيع المصحف إذا كان لمسلم، وأما بيعه من الكافر فلا يجوز قولاً واحداً، بل لا يجوز أن يمكن الكافر من تملك المصحف بأي سبب، فإن ملكه يارث مثلاً أجبر على إزالة ملكه عنه.

وراجع في مسألة بيع المصحف والخلاف فيها كتاب الإفصاح لابن هبيرة ج ١ ص ٣٥٠ =

## تسمية المرخصين في شراء المصحف دون بيعه:

وقد رخص في شراء المصحف دون بيعه فريق من أهل العلم، وهو رواية عن ابن عباس<sup>(٥٧٠)</sup>، وابن عمر<sup>(٥٧١)</sup>، وجابر بن عبد الله<sup>(٥٧٢)</sup>، وسعيد بن المسيب<sup>(٥٧٣)</sup>،

= وص ٣٥٣، والمبدع للبرهان بن مفلح ج ٣ ص ٣٨٦، وشرح المفردات «منح شفاء الشافيات» للبهوتي ج ١ ص ٢٩٠ وص ٢٩١.

وجزم في الإقناع وشرحه ج ١ ص ١٥٤، ج ٣ ص ١٤٤ وص ١٤٥ بحرمة بيع المصحف وإن صح البيع، كما جزم بأنه لا يكره شراؤه لأنه استفاد له كسراء الأسير.

وكذا جزم بتحريم بيع المصحف في المنتهى وقدم في شرحه ج ٢ ص ١٤٣ الرواية المقتضية للتحريم مع ذكره بقية الروايات وجزمه بعدم كراهة الشراء استفاداً للمصحف.

(٥٧٠) أثر ابن عباس في الترخيص في الشراء دون البيع أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج ٨ ص ١١٢ ح ١٤٥٢١، وأبو عبيد في الفضائل ص ٢٣٧ ح [٢ - ٦٢]، وسعيد بن منصور في التفسير من سننه ج ٢ ص ٣٧٩ ح ١١٩ و ١٢٠، وابن أبي شيبه في مصنفه ج ٤ ص ٢٩٣ ح ٢٠٢١٥، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٩٧، والطحاوي في اختلاف العلماء على ما في مختصره ج ٣ ص ٨٧ وص ٨٨ م ١١٦٦، والبيهقي في السنن ج ٦ ص ١٦، وابن حزم في المحلى ج ٩ ص ٤٥، وابن قدامة في المغني ج ٤ ص ٣٠٦، والنووي في التبيان ص ٢٣٨ وص ٢٣٩، والإتقان ج ٢ ص ١٧٢، والإرواء ج ٥ ص ١٣٧، واللفظ لعبد الرزاق قال: (أخبرنا عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن ابن عباس قال في بيع المصاحف: «اشترها ولا تبعها»، قال: وقال ذلك ابن جريج عن عطاء أنه سمع ابن عباس يقول. قال النووي في المجموع ج ٩ ص ٢٥٢: إسناده ضعيف.

(٥٧١) أثر ابن عمر أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج ٨ ص ١١٢ ح ١٤٥٢٢ قال: (أخبرنا عبد القدوس ابن حبيب عن نافع عن ابن عمر مثله). أي بمثل حديث ابن عباس السابق.

(٥٧٢) أثر جابر رواه أبو عبيد في الفضائل ص ٢٣٧ ح [٣ - ٦٢]، وأخرجه البخاري في خلق أفعال العباد ٣٢، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٩٨، واللفظ لأبي عبيد قال: (حدثنا حجاج عن ابن جريج قال: أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول في بيع المصاحف: «أبتاعها أحب إلي من أن أبيعها»). وقارن بالمحلى ج ٩ ص ٤٥، والمغني ج ٤ ص ٣٠٦، وفي الأثر عن عبد الله بن شقيق: (كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون بيع المصاحف).

صححه في المجموع ج ٩ ص ٢٥٢.

(٥٧٣) الرواية عن ابن المسيب أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج ٨ ص ١١٠ وص ١١١ ح ١٤٥١٧، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٩٨، واللفظ لعبد الرزاق قال: (أخبرنا معمر عن قتادة عن ابن المسيب قال في بيع المصحف: ابتعه ولا تبعه، واكتبه ولا تكتبه بأجر).

وراجع المحلى ج ٩ ص ٤٦، والمغني ج ٤ ص ٣٠٦.

وسعيد بن جبير<sup>(٥٧٤)</sup>، وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف<sup>(٥٧٥)</sup>، والحكم بن عتيبة<sup>(٥٧٦)</sup>، ومحمد بن علي بن الحسين<sup>(٥٧٧)</sup>، وإبراهيم النخعي<sup>(٥٧٨)</sup> في رواية عنه، وهو رواية عن الإمامين الشافعي<sup>(٥٧٩)</sup> وأحمد<sup>(٥٨٠)</sup>، وهو أحد قولي إسحاق بن راهويه<sup>(٥٨١)</sup>.

(٥٧٤) الرواية عن سعيد ابن جبير (اشترها ولا تبعها) أخرجها أبو عبيد في الفضائل ص ٢٣٧ ح [٤] - [٦٢]، وسعيد بن منصور ج ٢ ص ٢٨٣ ح ١٢١، ١٢٢، وابن أبي شيبة في المصنف ج ٤ ص ٢٩٣ ح ٢٠٢١٤، والبيهقي في السنن ج ٦ ص ١٦، وابن حزم في المحلى ج ٩ ص ٦٨٤، وراجع المغني ج ٤ ص ٣٠٦، والمجموع للنووي ج ٩ ص ٣٠٣.

(٥٧٥) الرواية عن أبي سلمة أخرجها ابن حزم في المحلى ج ٩ ص ٤٦ من طريق ابن أبي شيبة ح ٢٠٢٢٠ نا عفان نا همام عن يحيى بن أبي كثير قال: سألت أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن بيع المصاحف؟ قال: (اشترها ولا تبعها).

(٥٧٦) حكى القول - بالترخيص في شراء المصاحف دون بيعها عن الحكم بن عتيبة - ابن حزم في المحلى ج ٩ ص ٤٦.

(٥٧٧) الرواية عن محمد بن علي أخرجها ابن أبي داود في المصاحف ص ٢٠٢، وابن حزم في المحلى ج ٩ ص ٤٦، واللفظ لابن أبي داود قال: (حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن حبيب، حدثنا حفص عن جعفر عن أبيه قال: لا بأس بشراء المصاحف وأن يعطى الأجر على كتابتها).

(٥٧٨) أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف ص ١٨٩ قال: (حدثنا محمد بن بشار، حدثنا يحيى، حدثنا سفيان عن منصور عن إبراهيم قال: كانوا يكرهون بيع المصاحف ويقولون: إن كنتم لابد فاعلين فمن يهودي أو نصراني [يعني الشراء] لأنه يكون حثيثاً استفاداً للمصحف). (٥٧٩) أسنى المطالب ج ٢ ص ٤١ وص ٤٢ وراجع الحاشية رقم (٥٦٨)، ومختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج ٣ ص ٨٧ وص ٨٨ م ١١٦٦.

(٥٨٠) قال في المغني ج ٤ ص ٣٠٦: (قال أحمد: لا أعلم في بيع المصاحف رخصة، ورخص في شرائها، وقال الشراء أهون). وفي النكت على المحرر ج ١ ص ٢٨٥ وص ٢٨٦ أن الإمام أحمد قال في رواية المروزي: (لا بأس بشراء المصحف ويكره بيعه). وقال في رواية الأثرم وإبراهيم بن الحارث: (الشراء أسهل ولم نر به بأساً). وقال في رواية ابن منصور في بيع المصاحف: (لا أعلم فيه رخصة والشراء أهون).

وقال في رواية ابن الحارث: (بيع المصاحف لا يعجبني، وشراؤها أسهل). وراجع الحاشية رقم (٥٦٩).

(٥٨١) حكى القول - في الترخيص بالشراء دون البيع عن إسحاق - ابن المنذر على ما في التبيين للنووي ص ٢٣٨ وص ٢٣٩، وراجع المغني مع الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٠٦ والشرح ج ٤ ص ١٢.

## المرخصون في بيع المصاحف وشرائها معاً:

روي القول بجواز بيع المصاحف وشرائها مطلقاً عن طائفة من أهل العلم، منهم ابن عباس<sup>(٥٨٢)</sup> في رواية عنه، وابن جبير<sup>(٥٨٣)</sup> في رواية عنه، وعكرمة<sup>(٥٨٤)</sup> ومجاهد<sup>(٥٨٥)</sup>، وابن الحنفية<sup>(٥٨٦)</sup>، والحكم<sup>(٥٨٧)</sup>، والشعبي<sup>(٥٨٨)</sup>، والحسن البصري<sup>(٥٨٩)</sup>.....

(٥٨٢) أخرج ابن أبي داود ص ١٤٧ عن ابن جبير قال: (سئل ابن عباس عن كتاب المصاحف فقال: إنما هو مصور). وأخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ١٩٩ رواية الترخيص في بيع المصاحف صريحة عن ابن عباس، قال ابن أبي داود: (حدثنا الحسن بن علي بن عفان، حدثنا ابن نمير عن الأعمش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه سئل عن بيع المصاحف فقال: (لا بأس، إنما يأخذون أجور أيديهم). راجع المحلى ج ٨ ص ١٩٣، والتبيان ص ٢٣٨ وص ٢٣٩، والفروع ج ٤ ص ١٦.

(٥٨٣) رواية الترخيص عن ابن جبير أخرجه أبو عبيد ص ٢٣٩ ح [١٢ - ٦٢]، وسعيد بن منصور ج ٢ ص ٣٨٣ ح ١٢١، ١٢٢، وابن أبي شيبة في المصنف ج ٦ ص ٦٣، وابن أبي داود ص ١٩٨، والبيهقي ج ٦ ص ١٦.

(٥٨٤) أثر بيع عكرمة للمصنف قد روي بسند صحيح عند سعيد بن منصور ج ٢ ص ٣٧٣، وابن أبي داود ص ٢٠٠، والبيهقي في السنن ج ٦ ص ١٧.

(٥٨٥) أخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ١٤٧: (أن مجاهداً دفع أجرة لمن كتب له مصحفاً). (٥٨٦) أخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ١٩٩ بسنده: (أن ابن الحنفية سئل عن بيع المصاحف؟ قال: لا بأس، إنما تباع الورق).

(٥٨٧) أخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ١٨٩ بسنده عن شعبة قال: (كان الحكم يقول لا بأس بشرائها - يعني المصاحف). وأخرج أيضاً في ص ٢٠٣ بسنده عن شعبة عن الحكم أنه كان لا يرى بأساً بشراء المصاحف وبيعها. وراجع المغني ج ٤ ص ٣٠٦، والتبيان ص ٢٣٨ وص ٢٣٩.

(٥٨٨) أخرج عبد الرزاق في المصنف ج ٨ ص ١١٣ ح ١٤٥٢٧، وأبو عبيد ص ٢٣٩ ح [١١ - ٦٢]، وابن أبي شيبة في المصنف ج ٤ ص ٢٩٣ ح ٢٠٢٢٢، وسعيد بن منصور في سننه ج ٢ ص ٣٧٧ ح ١١٧، ١١٨، والبخاري في خلق أفعال العباد ص ٧٧ رقم ٢٣٢، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٩٢ وص ٢٠٢، والبيهقي في السنن ج ٦ ص ١٧ جميعهم عن الشعبي أنه رخص في بيع المصاحف قال: (إنما يأخذ ثمن ورقة وأجر كتابته).

(٥٨٩) الرواية عن الحسن في الترخيص أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج ٨ ص ١١٣ ح ١٤٥٢٨، وأبو عبيد في الفضائل ص ٢٣٨ وص ٢٣٩ ح [٩ - ٦٢] [١٠ - ٦٢]، وابن أبي شيبة في المصنف ج ٤ ص ٢٩٣ ح ٢٠٢٢٣، ح ٢٠٢٢٠، وسعيد بن منصور في سننه ج ٢ ص ٣٧٦ ح ١١٦، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٤٧ وص ٢٠٠ وص ٢٠١، والبيهقي في السنن =



في رواية عنه، وأبو الشعثاء جابر بن زيد<sup>(٥٩٠)</sup>، ومالك بن دينار<sup>(٥٩١)</sup>، ومطر  
الوراق<sup>(٥٩٢)</sup>، وأبو حكيمة العبدى<sup>(٥٩٣)</sup>، وأصحاب الرأي وفيهم الحنفية<sup>(٥٩٤)</sup>، وهو

= ج ٦ ص ١٧، واللفظ لأبي عبيد، فبسند عن مطر الوراق: أنه سئل عن بيع المصاحف؟  
فقال: (كان حبراً أو خيراً هذه الأمة لا يريان يبيعها بأساً: الحسن والشعبي).  
(٥٩٠) وأما ما روي عن جابر بن زيد من الترخيص فقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ج ٨ ص ١١٣  
ح ١٤٥٢٨، وسعيد بن منصور ج ٢ ص ٣٧٠ ح ١١٣، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٤٦،  
والبيهقي في السنن ج ٦ ص ١٧، واللفظ لعبد الرزاق قال: (أخبرنا جعفر بن سليمان عن  
مالك بن دينار قال: دخل عليّ جابر بن زيد وأنا أكتب مصحفاً، فقال: نعم العمل عملك،  
هذا الكسب الطيب، تنقل كتاب الله من ورقة إلى ورقة. قال مالك: وسألت عنه الحسن  
والشعبي فلم يريا به بأساً).

(٥٩١) راجع الحاشية السابقة، وأخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ١٤٧ قال: (حدثنا عبد الله  
بن سعيد، حدثنا عيسى بن حنيفة قال: (كان مالك بن دينار يكتب المصاحف ولا يشارط،  
يكتب المصحف في بيته فإذا أتى بأجره أخذ ما يعلم أنه أجرته ويرد ما سوى ذلك).  
(٥٩٢) راجع الحاشية رقم (٥٨٩)، وأخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ١٤٧ قال: (حدثنا أحمد  
بن هاشم الرملي، حدثنا ضمرة عن ابن شاذب قال: (كان مطر ومالك بن دينار يكتبان  
المصاحف ولا يشارطان، فما أعطيا من شيء قبلاه).

وأخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ٢٠١ قال: (حدثنا يحيى بن حكيم ويونس بن حبيب  
قالا: حدثنا أبو داود، حدثنا الحارث بن عبيد أبو قدامة الأيادي قال: سمعت مطر الوراق  
يقول: ما أبالي من قال في بيع المصاحف شيئاً بعد قولي فقيهي العراق الحسن والشعبي،  
كانا لا يريان يبيعها ولا شرائها بأساً).

(٥٩٣) الرواية عن أبي حكيمة عند أبي عبيد ص ٥٦ ح [٩ - ١٠]، لكنه فيه أبو حكيمة بالتذكير وعند  
غيره بالتأنيث كمصنف ابن أبي شيبة في الفضائل ج ٢ ص ٤٩٨، ج ١٠ ص ٥٤٣ و ص ٥٤٤  
ح ١٠٢٧٥، وسعيد ابن منصور في التفسير من سننه ج ٢ ص ٢٩٤ ح ٨٠، وابن أبي داود في  
المصاحف ص ١٤٥ من عدة طرق، والحكيم الترمذي في نوادره ص ٣٣٤ وفيه: (أبو حليمة)  
ولعله سبق قلم من ناسخ، وأخرج خير أبي حكيمة البيهقي في الشعب ج ٥ ص ٥٩٣،  
والخطيب في الجامع ج ١ ص ٢٦٠ ح ٥٣٥، والقرطبي في تفسيره ج ١ ص ٢٩، وفي التذكار  
له ص ١٨٩، وقد مضى في مسألة إجادة المصاحف وتحسينها، وذكر ابن أبي داود في  
المصاحف: أن أبا حكيمة كان لا يشارط.

(٥٩٤) ذكر الجصاص في مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج ٣ ص ٨٧ و ص ٨٨ م ١١٦٦ قوله: (قال  
أصحابنا ومالك والثوري: لا بأس ببيع المصاحف وشرائها). قال أبو جعفر: (كما جاز بيع  
الدرهم والدنانير التي عليها آي من القرآن جاز بيع المصحف، لأن حكم الآية والجميع متفق،  
ألا ترى أن الجنب لا يقرأ آية كما لا يقرأ الجميع). بل صرح في المبسوط ج ١٣ ص ١٣٣ بصحة  
شراء الكافر للمصحف لكن يجبر على إخراجه عن ملكه، بيد أن كلام الكاساني في البدائع ج ٤ =

رواية ثانية عن الإمام مالك<sup>(٥٩٥)</sup>، ورواية ثالثة عن الإمام أحمد<sup>(٥٩٦)</sup>، وهو الذي نصره ابن حزم في المحلى<sup>(٥٩٧)</sup>، وعليه العمل في زماننا.

قال المرداوي في تصحيح الفروع عن القول بجواز بيع المصاحف: (قلت وعليه العمل، ولا يسع الناس غيره إلا أنه قد مال إلى القول بالجواز مع الكراهة وهو من المفردات).

---

= ص ١٧٥، ج ٧ ص ٦٨ في منع إجارة المصحف والقطع بسرقة يقتضي أنه يقول بمنع بيعه. وراجع المغني ج ٤ ص ٣٠٦ حيث ذكر القول بجواز بيع المصحف مطلقاً قولاً لأصحاب الرأي، ونسبه ابن مفلح في الفروع ج ٤ ص ١٦ إلى أبي حنيفة. وقد نص فقهاء الحنفية على القول بصحة شراء الكافر للمصحف مع قولهم بإجباره على إخراجه من ملكه.

راجع المبسوط ج ١٣ ص ١٣٣، وراجع البزازية ج ٤ ص ١٦٦ وص ٣٦٦ وص ٤٢٣، والدر بالحاشية ج ٣ ص ٢٣٢، ج ٤ ص ١٣٤ وص ٢١٥، والهندية ج ٥ ص ٢٩٢ وص ٢٩٣ وص ٢٩٦ في بيع المصحف في تجهيز الميت ووجوب الأضحية على من عنده مصحف لا يحسن القراءة فيه إذا وفى ثمنه.

(٥٩٥) البيان والتحصيل ج ١١ ص ٣٣، وراجع الحاشية رقم (٥٦٧)، وفي الخرشى ج ٢ ص ٢٨٥ جزم بيع المصحف في الحج الواجب قياساً على بيعه في دينه إذا أفلس. وصرح العدوي على الخرشى ج ٥ ص ١٥ بعدم صحة بيع مصحف كتب بدواة ماتت فيه فأرة، فظاهره جواز بيع ما كتب بمداد طاهر.

راجع ص ٤٨ في بيع المصحف المحلى، وراجع ص ١٣٧ وص ١٥١ في بيع المصحف المعيب، وجوز خليل بالخرشى ج ٧ ص ٢١ إجارة المصحف وقاسه الخرشى على جواز بيعه، وإن فرق ابن حبيب بين الإجارة والبيع فمنعه في الأول دون الثاني، وعلله العدوي بأن إجارته كأنها ثمن للقرآن وبيعه ثمن للورق والخط، فابن حبيب يوافق على جواز بيعه ويخالف في إجارته، فقد بيعت المصاحف في أيام عثمان رضي الله عنه فلم ينكر أحد من الصحابة ذلك فكان إجماعاً. كذا في العدوي على الخرشى.

(٥٩٦) قال ابن مفلح في الفروع ج ٤ ص ١٤ وص ١٥: (في جواز بيع المصحف «و»ه). وذكر المرداوي في تصحيح الفروع أن جواز بيع المصحف من غير كراهة رواية ثالثة عن الإمام أحمد، وذكرها في الإنصاف أيضاً ج ٤ ص ٢٧٨ وص ٢٧٩، وراجع الحاشية رقم (٥٦٩).

(٥٩٧) المحلى ج ٩ ص ٤٤ إلى ص ٤٧، وراجع المحلى ج ٨ ص ١٨٣ وص ١٩٣ م ١٣٠٧ حيث نصر هناك القول بجواز عقد الإجارة على كتابة المصاحف ورد أدلة المانعين.

## الاستدلال في مسألة بيع المصحف

وقد احتج كل فريق لما ذهب إليه بحجج من الأثر أو النظر:

### أ - حجة من لم يرخص في بيع المصاحف:

فقد احتج المانعون من بيع المصاحف بأنه إنما منع من بيعه بعوض أو بثمان لما فيه من أخذ العوض على القرآن، وقد وردت الأخبار بالنهي عن ذلك بقوله ﷺ: «لا تأكلوا به»<sup>(٥٩٨)</sup>.

وقوله: «من أخذ على القرآن أجراً فقد تعجل أجره في الدنيا»<sup>(٥٩٩)</sup>.

وقوله لأبي بن كعب: «إن أحببت أن يقوسك الله بقوس من نار فخذها»<sup>(٦٠٠)</sup>.

واحتجوا للمنع أيضاً بما روي عن جمع من الصحابة من كراهة بيع المصاحف

---

(٥٩٨) أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن ص ١٠٥ وص ١٠٦ ح [٢٩ - ١]، والإمام أحمد في المسند ج ٣ ص ٤٢٨، والطحاوي في شرح معاني الآثار ج ٣ ص ١٨، واللفظ لأبي عبيد قال: (حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن هشام الدستوائي عن يحيى بن كثير عن أبي راشد الجبراني عن عبد الرحمن بن شبل قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «افروا القرآن، ولا تغلوا فيه، ولا تجفوا عنه، ولا تأكلوا به، ولا تستكثروا به أو تستكبروا به». شك أبو عبيد. راجع سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ج ١ ص ١٢١ ح ٢٦٠.

(٥٩٩) حلية الأولياء ج ٤ ص ٢٠، ج ٧ ص ١٤٢، ومجمع الزوائد للهيتمي ج ٤ ص ٩٥، وكنز العمال ج ١ ص ٦١٦ ح ٢٨٤٢، ٢٨٦٩، والمحلى ج ٨ ص ١٩٥ من حديث أبي هريرة.

(٦٠٠) أخرج أبو عبيد في الفضائل ص ١٠٧ ح [٢٩ - ٧] [٢٩ - ٨]: (حدثنا هشام بن عمار عن عمر ابن واقد مولى قريش قال: حدثني إسماعيل بن عبيد الله قال: حدثني أم الدرداء عن أبي الدرداء أن أبي بن كعب أقرأ رجلاً من أهل اليمن سورة، فرأى عنده قوساً، فقال: بعنيها. فقال: لا، بل هي لك. فسأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: «إن كنت تريد أن تقلد قوساً من نار فخذها».

وشرائها، كالمروي عن عمر بن الخطاب<sup>(٦٠١)</sup>، وابنه عبد الله<sup>(٦٠٢)</sup>، وعبد الله بن مسعود<sup>(٦٠٣)</sup>، وأبي موسى الأشعري وأصحابه<sup>(٦٠٤)</sup>، وجابر بن عبد الله<sup>(٦٠٥)</sup>، وأبي هريرة<sup>(٦٠٦)</sup>، وعبد الله بن عباس<sup>(٦٠٧)</sup>، رضي الله عنهم أجمعين، قالوا ولا مخالف لهم من الصحابة حتى قال الإمام أحمد: (لا أعلم في بيع المصاحف رخصة)<sup>(٦٠٨)</sup>.

قال ابن قدامة في المغني وهو في معرض الاحتجاج للقول بالمنع: (ولنا قول الصحابة رضي الله عنهم ولم نعلم لهم مخالفاً في عصرهم، ولأنه يشتمل على كلام الله تعالى فتجب صيانتة عن البيع والابتذال)<sup>(٦٠٩)</sup>.

## ب - حجة مجوزي الشراء دون البيع:

واحتج أصحاب هذا الرأي بكونه مروياً عن بعض الصحابة كابن عباس<sup>(٦١٠)</sup> وابن عمر<sup>(٦١١)</sup> وجابر بن عبد الله<sup>(٦١٢)</sup> رضي الله عنهم أجمعين.

= وحدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن النبي ﷺ قال ذلك لأبي بن كعب إلا أنه قال: «لو تقوستها لتقوست قوساً من نار». وانظر في حديث أبي التبيان للنووي ص ٧٦ وص ٧٧، وسلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ج ١ ص ١١٣ وص ١١٧، والإرواء له أيضاً ج ٥ ص ٣١٦ ح ١٤٩٣ وراجع كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى ج ٣ ص ١٤٣، وراجع في الآثار الثلاثة المحلى ج ٨ ص ١٩٤ وص ١٩٥، والحواشي (٦١٩)، (٦٢٠)، (٦٢١) من هذا البحث. (٦٠١) راجع في المروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه الحاشيتين (٥٣٢)، (٥٣٣) من هذا البحث. (٦٠٢) راجع في المروي عن ابن عمر رضي الله عنهما الحواشي (٥٣٤)، (٥٣٥)، (٥٣٦)، (٥٣٧)، (٥٣٨).

(٦٠٣) راجع في الرواية عن ابن مسعود رضي الله عنه الحاشية (٥٣٩). (٦٠٤) راجع في المروي عن أبي موسى وأصحابه الحاشيتين (٥٤٠)، (٥٤١). (٦٠٥) راجع في الرواية عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما الحاشية (٥٤٢). (٦٠٦) راجع في المروي عن أبي هريرة رضي الله عنه الحاشية (٥٤٣). (٦٠٧) راجع في الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما المحلى ج ٩ ص ٤٤، والمغني ج ٤ ص ٣٠٦. (٦٠٨) راجع الحاشية (٥٦٩)، والروايتين والوجهين لأبي يعلى ج ٣ ص ١٤٣، والمغني ج ٤ ص ٣٠٦.

(٦٠٩) المغني ج ٤ ص ٣٠٦.

(٦١٠) راجع في المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما الحاشية (٥٧٠).

(٦١١) راجع في الرواية عن ابن عمر رضي الله عنهما الحاشية (٥٧١).

(٦١٢) راجع في الرواية عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما الحاشية (٥٧٢).

قالوا والشراء أسهل لأنه استنقاذ للمصحف وبذل لماله فيه، فجاز كما أجاز شراء رباع مكة واستئجار دورها من لا يرى بيعها ولا أخذ أجرتها، وكذلك أرض السواد ونحوها، وكذلك دفع الأجرة إلى الحجام لا يكره مع كراهة كسبه<sup>(٦١٣)</sup>.

### ج - حجة من رخص في بيع المصاحف وشرائها معاً:

احتج المرخصون على الإطلاق بعموم قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾<sup>(٦١٤)</sup>، وقوله عز وجل: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٦١٥)</sup>، فبيع المصاحف كلها حلال إذ لم يفصل لنا تحريمه ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾، ولو فصل تحريمه لحفظه الله تعالى حتى تقوم به الحجة على عباده<sup>(٦١٦)</sup>.

قالوا: وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه أقر أصحابه على أخذهم العوض عن الرقية بكتاب الله عز وجل وقال: «إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله»<sup>(٦١٧)</sup>، والخبر المشهور: «أن رسول الله ﷺ زوج امرأة من رجل بما معه من القرآن»<sup>(٦١٨)</sup> أي ليعلمها إياه. قالوا ولا نسلم بصحة الآثار المرفوعة إلى النبي ﷺ المقتضية لمنع المعاوضة على تعليم القرآن كحديث عبد الرحمن بن شبل: «لا تأكلوا به»<sup>(٦١٩)</sup>، وحديث أبي هريرة: «من أخذ على القرآن أجرأ فقد تعجل أجره في الدنيا»<sup>(٦٢٠)</sup>.

(٦١٣) المغني ج ٤ ص ٣٠٦، وحاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٢٥١.

(٦١٤) جزء من الآية ٢٧٥ من سورة البقرة.

(٦١٥) جزء من الآية ١١٩ من سورة الأنعام.

(٦١٦) المحلى ج ٩ ص ٤٧.

(٦١٧) حديث [إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله] متفق عليه من حديث أبي سعيد وابن عباس على ما في الفتح ج ١٠ ص ١٩٨ وص ٢٠٩، وشرح مسلم ج ٥ ص ٣٢ وما بعدها، وقارن بالمحلى لابن حزم ج ٨ ص ١٩٣ وص ١٩٤.

(٦١٨) الحديث متفق عليه من رواية سهل بن سعد رضي الله عنه في قصة الواهبة، وفيه: «زوجتكها بما معك من القرآن».

وراجع تخريجه في إرواء الغليل ج ٦ ص ٢٢٢ ح ١٨٢٣، ح ١٩٣٠. وقارن بالمحلى ج ٨ ص ١٩٤.

(٦١٩) راجع تخريجه في الحاشية رقم (٥٩٨) وقال عنه ابن حزم في المحلى ج ٨ ص ١٩٦: (وأما حديث عبد الرحمن بن شبل ففيه أبو راشد الجبراني وهو مجهول).

(٦٢٠) [من أخذ على القرآن أجرأ .....] أخرجه أبو نعيم في الحلية من حديث أبي هريرة - راجع الحاشية رقم (٥٨٩) - قال المعجلوني في كشف الخفاء ج ١ ص ٥٩: (روى أبو نعيم عن أبي =

وحديث أبي: «إن أحببت أن يقوسك بقوس من نار فخذها»<sup>(٦٢١)</sup>، فإن في أسانيدنا جميعاً من المقال ما يمنع الاحتجاج بها.

قالوا ولأن المبتذل ما لا يباع وأنفس الجواهر تباع وأن بيعه يسهل على الناس الانتفاع به وتعميم هدايته<sup>(٦٢٢)</sup>.

وقالوا ولأن ما يؤخذ في بيع المصاحف إنما هو ثمن للورق والخط والأنقاش والدفتين<sup>(٦٢٣)</sup>، ولأن العمل عليه في زماننا، وقد عمت البلوى به، ولا يسع الناس غيره، ولكون المنع من بيع المصاحف يفضي إلى انسداد باب الحصول عليها لكل أحد لا سيما مع ندرة المحتسبين وتمكن الكسل من نفوس الكثيرين وقصور الهمم لدى السواد الأعظم من المسلمين، ولكون الأخذ بالترخيص في بيع المصاحف رفعا للحرج وتيسيراً، وذلك مطلب من مطالب الشرع ومقصد من مقاصد الدين ... والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ..

= هريرة مرفوعاً بلفظ: «من أخذ أجراً على القرآن فذاك حظه من القرآن»، والدلمي وأبو نعيم أيضاً عن ابن عباس بلفظ: «فقد تعجل حسناته في الدنيا»، وقيل فيحمل إن ثبت على من تعين عليه التعليم فتدبر).

(٦٢١) حديث أبي في قصة القوس قد رده ابن حزم في المحلى ج ٨ ص ١٩٥ ونفى صحته، لكن الألباني قد صححه بشواهد على ما في سلسلة الأحاديث الصحيحة ج ١ ص ٢١٣ وما بعدها ح ٢٥٦، والإرواء ج ٥ ص ٣١٧ ح ١٤٩٣ حيث خلص إلى القول: (وجملة القول: أن الحديث بهذا الإسناد ضعيف، لكن له شاهدان من حديث عبادة بن الصامت وأبي الدرداء، يرتقي الحديث بهما إلى درجة الصحة، وقد كنت خرجتهما في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» فأغنى ذلك عن الإعادة). ولا يتسع المقام لذكر كلام الألباني في الصحيحة ج ١ ص ١١٣ إلى ص ١١٧ ح ٢٥٦، فليطالع فيها من رame.

(٦٢٢) ذكر ذلك الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله في تعليقه على الشرح الكبير بالمغني ج ٤ ص ١٢، وقارن بالمهذب في الفقه الشافعي لأبي إسحاق الشيرازي ج ١ ص ٢٦٢، وراجع المجموع في شرح المهذب للإمام النووي ج ٩ ص ٢٥٢.

(٦٢٣) أسنى المطالب في شرح روض الطالب لأبي زكريا الأنصاري الشافعي ج ٢ ص ٤١ وص ٤٢، وقارن بشرح الخرشي على مختصر خليل المالكي ومعه حاشية الشيخ العدوي ج ٧ ص ٢١، وقد حكى الأخير إجماع الصحابة على ذلك، قال: (فقد بيعت المصاحف في أيام عثمان رضي الله عنه فلم ينكر أحد من الصحابة ذلك فكان إجماعاً)، ولم أره لغيره ولا أدري ما مستنده في ذلك ومن هنا ضربت عن ذكره صفحاً في المتن، بيد أنني آثرت التنبيه عليه هنا ليعلم وليتسنى لي إضافة ما قد يجد إليه.

## تأريخ المصحف

مر في غير موضع من هذا البحث الكلام على مسألة تأريخ كتابة المصحف الأول في عهد أبي بكر الصديق، وقصة اختيار اسم المصحف، ويأتي أيضاً في مسألة جمع المصحف أن الصديق أول من جمعه بين لوحين، وأن عثمان رضي الله عنه أول من جمع الناس على مصحف واحد بعد أن كانت مصاحف الصحابة مختلفة في ترتيبها ورسمها، فوحد رضي الله عنه تلك المصاحف في المصحف الذي عرف فيما بعد بالمصحف الإمام، والذي اتفق على ترتيبه ورسمه سائر الصحابة رضي الله عنهم، كما اتفقوا أيضاً على إتلاف ما سواه. وقد مر ذلك كله مفصلاً عند الكلام على إتلاف المصاحف وإحراقها، ومسألة اسم المصحف، ومسألة جمع المصحف مما أغنى عن إعادته هنا<sup>(٦٢٤)</sup>.

---

(٦٢٤) راجع المقدمة وبخاصة الحاشيتين (٤)، (١٢) وما بينهما من المتن والحواشي، وراجع أيضاً الحاشية رقم (١٠٣) وما بعدها في مسألة إتلاف المصاحف، وراجع أيضاً الحاشية (١٩٣) وما بعدها في مسألة إحراق المصحف، والحاشية رقم (٢٩٣) ورقم (٣٠٠) وما بينهما من الحواشي في مسألة اسم المصحف، وراجع من مسألة جمع المصحف الفقرة الخاصة بتاريخ جمع المصحف الأول، والباعث عليه، وفترة تسمية المصحف وكيف تمت، والفقرة الخاصة بتاريخ جمع المصحف الإمام، والتوفيق بين الروايات المتعارضة في ذلك.

## التبرك بالمصحف

جرت عادة بعض الناس بأن يضع مصحفاً في مكتبه أو سيارته مثلاً على سبيل التبرك به لا لغرض القراءة فيه، وقد استشكل بعض الناس هذا وعده ضرباً من البدع وصورة من صور هجر المصحف واستعمالاً للقرآن في غير ما أنزل له<sup>(٦٢٥)</sup>. وقد أخرج الدارمي في سننه وابن أبي داود في المصاحف وعنه الحافظ في الفتح من حديث أبي أمامة قال: «اقرأوا القرآن ولا تغرنكم هذه المصاحف المعلقة فإن الله لا يعذب قلباً وعى القرآن»<sup>(٦٢٦)</sup>.

وأخرج ابن أبي داود بسنده عن سفيان أنه كره أن تعلق المصاحف<sup>(٦٢٧)</sup>.

وسياأتي في مسألة تعليق المصحف بيان الفرق بين ما كان تعليقه على طاهر وبين ما لم يكن كذلك، وحكم اتخاذ المصحف حرزاً، غير أن بعض فقهاء الحنفية قد سهل في إمساك المصحف على سبيل التبرك، فقد جاء في فتاوى قاضي خان وتابعه في الهندية وابن نجيم في الأشباه قال: (رجل أمسك المصحف في بيته ولا يقرأ؟ إن نوى الخير والبركة لا يأثم، ويرجى له الثواب)<sup>(٦٢٨)</sup>.

قال الحموي في شرح الأشباه: (هل يتأتى هذا في كتب العلم إذا أمسكها؟ لم

---

(٦٢٥) الإتيان للسيوطي ج ٢ ص ١٧٠ وص ١٧٢.

(٦٢٦) سنن الدارمي ج ٢ ص ٤٣٢، والمصاحف لابن أبي داود، وعنه الحافظ في فتح الباري ج ٩ ص ٧٩، وراجع مصنف بن أبي شيبة ج ٦ ص ١٣٤ ح ٣٠٠٧٠.

(٦٢٧) المصاحف لابن أبي داود ص ٢٠٤ وص ٢٠٥.

(٦٢٨) الفتاوى الخانية ج ٣ ص ٤٣٢، وفيه: (ويرجى به)، والهندية ج ٥ ص ٣٢٢، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٢٨.



أره. أقول الذي يظهر لي أنها ليست كالمصحف، لأن المصحف من شأنه أن يتبرك به وإن لم يقرأ فيه بخلاف كتب العلم، فإنه ليس من شأنها أن يتبرك بها دون قراءتها، وعلى هذا فيحرم حبسها خصوصاً إذا كانت وقفاً<sup>(٦٢٩)</sup> أ. هـ كلام الحموي.

وقال ابن الجوزي: (وينبغي لمن كان عنده مصحف أن يقرأ فيه كل يوم آيات يسيرة لئلا يكون مهجوراً). حكى ذلك عنه ابن مفلح في آدابه<sup>(٦٣٠)</sup>. وقد يأتي له مزيد بيان في مسألة هجر المصحف .. وراجع مسألة «اصطحاب المصحف» من هذا البحث أيضاً.

---

(٦٢٩) غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر ج ١ ص ١٠٠.

(٦٣٠) الآداب الشرعية لابن مفلح ج ٢ ص ٣٠٩، وراجع المدخل لابن الحاج ج ١ ص ٢٦٣ و ص ٣٠٨ في حكايته أن العلماء رحمة الله عليهم كرموا التمسح بالمصحف.

## تجريد المصحف

### ماهية التجريد:

قال أرباب اللغة: جرد الكتاب والمصحف: عراه من الضبط والزيادات والفواتح<sup>(٦٣١)</sup>.

### الأثر المروي في ذلك:

أخرج عبد الرزاق في المصنف<sup>(٦٣٢)</sup>، وأبو عبيد في فضائل القرآن<sup>(٦٣٣)</sup>، وغريب الحديث له<sup>(٦٣٤)</sup>، وسعيد بن منصور في سننه<sup>(٦٣٥)</sup>، وابن أبي شيبة في مصنفه<sup>(٦٣٦)</sup>، وابن أبي داود في المصاحف<sup>(٦٣٧)</sup>، وأبو عمرو الداني في المحكم<sup>(٦٣٨)</sup>، والحاكم في المستدرک<sup>(٦٣٩)</sup>، والبيهقي في شعب الإيمان<sup>(٦٤٠)</sup>، واللفظ لأبي عبيد قال: (حدثنا

---

(٦٣١) لسان العرب لابن منظور ج٢ ص ٢٣٦، وقارن بغريب الحديث لأبي عبيد ج٤ ص ٤٧، والفائق للزمخشري ج١ ص ١٨٦، وغريب الحديث لابن الجوزي ج١ ص ١٤٩، والنهاية لابن الأثير ج١ ص ٢٥٦.

(٦٣٢) مصنف عبد الرزاق ج٤ ص ٣٢٢ ح ٧٩٤١.

(٦٣٣) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٣٢ ح [١٦ - ٣].

(٦٣٤) وغريب الحديث لأبي عبيد أيضاً ج٤ ص ٤٦ وما بعدها.

(٦٣٥) التفسير من سنن سعيد بن منصور ج٢ ص ٢٩٩ وص ٣٠٤ ح ٨٢، ٨٣.

(٦٣٦) مصنف ابن أبي شيبة ج٢ ص ٢٤١ ح ٨٥٤٩، ج٦ ص ١٥٠ ح ٣٠٢٤٣.

(٦٣٧) كتاب المصاحف لأبي بكر بن أبي داود ص ١٥٤ إلى ص ١٥٦ وص ١٥٧.

(٦٣٨) المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني ص ١٠.

(٦٣٩) مستدرک الحاكم ج٢ ص ٢٦٠.

(٦٤٠) شعب الإيمان للبيهقي ج٥ ص ٥٩٨ ح ٢٤٢٤، وراجع أيضاً سنن الدارمي في فضائل القرآن، =

محمد بن جعفر عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي الأحوص<sup>(٦٤١)</sup> عن عبد الله - يعني ابن مسعود - قال: (جردوا القرآن ليربوا)<sup>(٦٤٢)</sup> فيه صغيركم، ولا ينأى<sup>(٦٤٣)</sup> عنه كبيركم، فإن الشيطان يفر من البيت يسمع فيه سورة البقرة).

وأخرجه أبو عبيد في غريب الحديث موقوفاً على عمر<sup>(٦٤٤)</sup>. وقد روي هذا الأثر بلفظ: (جردوا المصاحف).

أخرجه ابن أبي داود بهذا اللفظ من كلام إبراهيم النخعي<sup>(٦٤٥)</sup>، وذكره المرغيناني الحنفي في كتابه الهداية بصيغة التمریض (روي)، وتعبه العيني في البناية بأن هذه رواية غريبة ليس لها وجود في الكتب المشهورة<sup>(٦٤٦)</sup>.

## المراد بتجريد القرآن:

قال أبو عبيد: (قد اختلف الناس في تفسير قوله: «جردوا القرآن»، فكان

= وراجع البناية للعيني ج ١١ ص ٢٦٤ وما بعدها.  
(٦٤١) وأخرجه من طريق أبي الأحوص أيضاً ابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٥، وأخرج عبد الرزاق في المصنف ج ٤ ص ٣٢٢ وص ٣٢٣ ح ٧٩٤٤ عن الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء قال: قال ابن مسعود: «جردوا القرآن. يقول: لا تلبسوا به ما ليس منه».  
وأخرجه أيضاً من هذا الطريق ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٢ ص ٤٩٧ وص ٤٩٨، ج ١٠ ص ٥٤٩، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٤، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق آخر قال: (حدثنا وكيع عن سفيان عن الأعمش عن إبراهيم قال: قال عبد الله ... فذكره. وقال ابن أبي شيبة أيضاً: (حدثنا سهيل بن يوسف عن حميد الطويل عن معاوية بن قرة عن أبي المغيرة عن ابن مسعود ... فذكره.  
وأخرج ابن أبي داود أيضاً الأثر من طريق خامس قال: (حدثنا هارون بن إسحاق، حدثنا أبو خالد عن جوير عن الضحاك قال: قال عبد الله: «جردوا القرآن»). المصاحف ص ١٥٧.  
(٦٤٢) (٦٤٣) قال الزمخشري في الفائق ج ١ ص ١٨٦: (ومعناه: خصوا القرآن بأن ينشأ على تعلمه صغاركم، وبأن لا يتباعد عن تلاوته وتدبره كباركم، فإن الشيطان لا يقر في مكان يقرأ فيه القرآن).

(٦٤٤) غريب الحديث لأبي عبيد ج ٤ ص ٤٩.  
(٦٤٥) أخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٦ قال: (حدثنا أبو عبد الرحمن الأذرمي، حدثنا هشيم عن مغيرة عن إبراهيم قال: كان يقال جردوا المصحف ولا تخططوا فيه ما ليس منه).  
(٦٤٦) البناية في شرح الهداية للعيني ج ١١ ص ٢٦٤ وص ٢٦٥، وقال الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٢٦٩: (ورواية «جردوا المصاحف» غريبة). وراجع نصب الراية مع الهداية ج ٦ ص ١٧٤.

إبراهيم يذهب به إلى نقط المصاحف ويقول: جردوا القرآن ولا تخلطوا به غيره. قال أبو عبيد: وإنما نرى أن إبراهيم كره هذا مخافة أن ينشأ نشوء يدركون المصاحف منقوطة فيرى أن النقط من القرآن، ولهذا المعنى كره من كره الفواتح والعواشر، وقد ذهب به كثير من الناس إلى أن يتعلم وحده ويترك الأحاديث. قال أبو عبيد: وليس لهذا عندي وجه، وكيف يكون عبد الله أراد هذا وهو يحدث عن النبي ﷺ بحديث كثير ولكنه عندي ما ذهب إليه إبراهيم، وما ذهب إليه عبد الله نفسه، وفيه وجه آخر وهو عندي من أبين هذه الوجوه أنه أراد بقوله: جردوا القرآن، أنه حثهم على أن لا يتعلم شيء من كتب الله غيره لأن ما خلا القرآن من كتب الله إنما يؤخذ عن اليهود والنصارى وليسوا بمؤمنين عليها، وذلك بين في حديث آخر عن عبد الله نفسه عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال: أصبت أنا وعلقمة صحيفة فانطلقنا إلى عبد الله فقلنا: هذه صحيفة فيها حديث حسن. قال: فجعل عبد الله يمحوها بيده ويقول: ﴿تَحْنُ نَقْصٌ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾<sup>(٦٤٧)</sup>. ثم قال: إن هذه القلوب أوعية فأشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها بغيره. وكذلك حديثه الآخر: لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فعمسى أن يحدثوكم بحق فتكذبوا به، أو بباطل فتصدقوا به، وكيف يهدونكم وقد أضلوا أنفسهم. ومنه حديث النبي ﷺ حين أتاه عمر بصحيفة أخذها من بعض أهل الكتاب، فغضب فقال: «أمتهوكون»<sup>(٦٤٨)</sup> فيها يا ابن الخطاب». والحديث في كراهة هذا كثير.

فأما مذهب من ذهب إلى ترك أحاديث النبي عليه السلام فهذا باطل، لأن فيه إبطال السنن، ومما يبين ذلك حديث عمر حين وجه الناس إلى العراق فقال: «جردوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ وأنا شريككم»، ففي قوله: «أقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ» ما يبين لك أنه لم يرد بتجريد القرآن ترك الرواية عن رسول الله ﷺ، وقد رخص في القليل منه وهذا يبين لك أنه لم يأمر بترك حديث رسول الله ﷺ، ولكنه أراد عندنا علم أهل الكتب للحديث الذي سمع من النبي ﷺ فيه حين قال:

(٦٤٧) سورة يوسف الآية ٣.

(٦٤٨) أخرج البيهقي في شعب الإيمان ج ١ ص ١٣٢، وعنه الألباني في الإرواء في تخريج الحديث ح ١٥٨٩، ج ٦ ص ٣٤ إلى ص ٣٨ أن الحسن فسر المتهوكون بالمتحيرين، وقد أطال وأطاب الألباني في تخريجه وحسنه.

«أمتهوكون فيها يا ابن الخطاب؟» ومع هذا إنه كان يحدث عن النبي عليه السلام بحديث كثير<sup>(٦٤٩)</sup>. انتهى كلام أبي عبيد. وذكر الزيلعي في نصب الراية وتابعه العيني في البناية أن إبراهيم الحربي أخرج في غريب الحديث له أثر ابن مسعود السابق من طريق ابن أبي شيبة، وقال: «قوله «جردوا القرآن» يحتمل فيه أمران:

أحدهما: أي جردوه في التلاوة ولا تخلطوا به غيره.

والثاني: أي جردوه في الخط من النقط والتعشير.

قال الزيلعي: قلت التأويل الثاني أولى، لأن الطبراني أخرج في معجمه عن مسروق عن ابن مسعود أنه كان يكره التعشير في المصحف) أ.هـ<sup>(٦٥٠)</sup>.

### الرواية عن التابعين في تجريد القرآن:

وقد حكى القول بتجريد المصاحف عن جمع من التابعين كإبراهيم النخعي<sup>(٦٥١)</sup>، وابن سيرين<sup>(٦٥٢)</sup>، والحسن البصري<sup>(٦٥٣)</sup>، وأبي العالية<sup>(٦٥٤)</sup>، وأبي

---

(٦٤٩) غريب الحديث لأبي عبيد ج٤ ص٤٧ وما بعدها.

(٦٥٠) نصب الراية للزيلعي مع الهداية ج٦ ص١٧٤، والبناية في شرح الهداية ج١١ ص٢٦٤، وأخرجه في المصاحف من خمسة طرق عن عبد الله ص١٥٥ وص١٥٦، وعنه الكنز ج٢ ص٣٤٥ ح٤٢١٠ [يكره التفسير] ولعله تصحيف.

(٦٥١) أخرج ابن أبي داود في المصاحف ص١٥٦ قال: (حدثنا هارون بن إسحاق وعلي بن أبي الخصيب قالا: حدثنا وكيع عن سفيان عن الأعمش عن مغيرة عن إبراهيم قال: «جردوا القرآن».

(٦٥٢) وأخرج ابن أبي داود في المصاحف ص١٥٧ قال: (حدثنا محمد بن آدم، حدثنا مغلد بن حسين عن هشام عن ابن سيرين أنه كان يكره أن يكتب في المصاحف هذه العواشر والفواتح ويقول: «جردوا القرآن».

(٦٥٣) وأخرج ابن أبي داود في المصاحف ص١٥٧ قال: (حدثنا عبد الله بن محمد بن خلاد، حدثنا يزيد قال: أنبأنا مبارك عن الحسن أنه كان يكره التعشير والنقط، وقال: «جردوا القرآن ولا تلبسوه بشيء».

(٦٥٤) وأخرج ابن أبي داود في المصاحف ص١٥٧ قال: (حدثنا عبد الله بن محمد بن النعمان، حدثنا عارم، حدثنا حماد بن زيد عن شعيب يعني ابن الحبحاب عن أبي العالية أنه كره الجمل في القرآن، وكان يقول: «جردوا القرآن».

رزين<sup>(٦٥٥)</sup>، وأبي التياح<sup>(٦٥٦)</sup>، كلهم يقول جردوا القرآن ولا تخططوه بشيء.

## فترة بقاء المصحف مجرداً:

مر في مقدمة هذا البحث عن أبي أحمد العسكري<sup>(٦٥٧)</sup> وأبي عمرو الداني أن المصحف ظل بضعاً وأربعين سنة لم يطرأ عليه أي إضافة في رسمه، فكان خالياً عن النقط والشكل وكافة الرموز والعلامات، حتى جاء عهد عبد الملك بن مروان ومست الحاجة إلى إحداث شيء من ذلك بسبب زيادة العجمة ووقوع الناس في أخطاء لا تغتفر، غير أن الداني في المحكم قد ذكر من الروايات ما يدل على أن ذلك قد حدث في عهد معاوية رضي الله عنه، وأن الحامل عليه كثرة اللحن الذي سمعه من عبيد الله بن زياد حتى كتب معاوية بذلك كتاباً إلى أخيه زياد يتضمن معاتبته له على ما لمسه في ابنه عبيد الله من كثرة اللحن في القراءة، وأن زياداً قد احتال على أبي الأسود الدؤلي في إعراب المصحف، والذي كان يتمنع عن ذلك ويتحاشاه زمناً، وقد عقد أبو عمرو في مقدمة المحكم باباً في هذا الشأن أثرت إيراده في الحاشية هنا برمته نظراً لأهميته ونفاسته<sup>(٦٥٨)</sup>.

---

(٦٥٥) وأخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٤ قال: (حدثنا محمد بن بشار، حدثنا يحيى، حدثنا أبو بكر قال: قلت لأبي رزين: أكتب في مصحفي خاتمة سورة كذا وكذا؟ قال: أخشى أن ينشأ نشوء يحسبون أنه أنزل من السماء. [قال ابن أبي داود: أبو بكر هو الزبرقان السراج].)

(٦٥٦) وأخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٧ قال: (حدثنا إبراهيم بن الحسن المقسمي، حدثنا حجاج عن شعبة قال: قال أبو التياح وكان عربياً فصيحاً، قلت له: «أمر أن يجردوا القرآن. قال: لا تخططوا به غيره». وراجع في هذه المسألة مصنف ابن أبي شيبة ج ٢ ص ٢٤٠ وما بعدها ج ٦ ص ١٥٠ وما بعدها.

(٦٥٧) راجع الحاشية رقم (٢٥).

(٦٥٨) قال أبو عمرو الداني في المحكم ص ٢ وما بعدها: (باب في ذكر المصاحف، وكيف كانت عارية من النقط، وخالية من الشكل، ومن نقطتها أولاً من السلف، والسبب في ذلك:

كان القرآن مجرداً في المصاحف، فأول ما أحدثوا فيه النقط على الياء والتاء، وقالوا لا بأس به، هو نور له، ثم أحدثوا فيها نقطاً عند منتهى الآي، ثم أحدثوا الفواتح والخواتم. حدثنا فارس بن أحمد قال: ثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أبو بكر الرازي، قال: ثنا أبو العباس المقرئ، قال: حدثنا أحمد بن يزيد، قال: ثنا العباس ابن الوليد، قال: ثنا فديك من أهل =

وسياتي في غير موضع من هذا البحث ما يتعلق بالمنقول عن أهل العلم في شأن ما أضيف إلى المصحف الإمام من الرموز المتعلقة بإعرابه وفواتحه وخواتمه وعواشره ونحو ذلك، واختلافهم فيه بين مشدد ومرخص.

## حكم تجريد المصحف:

ظاهر ما مر أن تجريد المصحف واجب إلا أن من أهل العلم من صرح باستحبابه. قال الزركشي في البرهان: (ويستحب تجريد المصحف عما سواه، وكرهوا

= قيسارية، قال حدثنا الأوزاعي، قال: سمعت قتادة يقول: «بدؤوا فنقطوا، ثم خمسوا، ثم عشروا». قال أبو عمرو: هذا يدل على أن الصحابة وأكابر التابعين رضوان الله عليهم هم المبتدئون بالنقط ورسم الخموس والعشور، لأن حكاية قتادة لا تكون إلا عنهم، إذ هو من التابعين. وقوله: «بدؤوا، إلى آخره» دليل على أن ذلك كان عن اتفاق من جماعتهم. وما اتفقوا عليه أو أكثرهم فلا شكول في صحته، ولا حرج في استعماله. وإنما أدخل الصدر منهم المصاحف من ذلك ومن الشكل من حيث أرادوا الدلالة على بقاء السعة في اللغات، والفسحة في القراءات التي أذن الله تعالى لعباده في الأخذ بها والقراءة بما شاءت منها، فكان الأمر على ذلك إلى أن حدث في الناس ما أوجب نقطها وشكلها، وذلك ما حدثناه محمد بن أحمد بن علي البغدادي، قال: ثنا محمد بن القاسم الأنباري قال: ثنا أبي، قال: حدثنا أبو عكرمة، قال: قال العتيبي: كتب معاوية رضي الله عنه إلى زياد يطلب عبيد الله ابنه، فلما قدم عليه كلمه، فوجده يلحن، فردّه إلى زياد وكتب إليه كتاباً يلومه فيه، ويقول: أمثل عبيد الله يضيّع؟ فبعث زياد إلى أبي الأسود الدؤلي، فقال: يا أبا الأسود، إن هذه الحمراء قد كثرت، وأفسدت من ألسن العرب، فلو وضعت شيئاً يصلح به الناس كلامهم، ويعربون به كتاب الله تعالى. فأبى ذلك أبو الأسود، وكره إجابة زياد إلى ما سأل. فوجه زياد رجلاً، فقال له: أقعد في طريق أبي الأسود، فإذا مر بك فاقرأ شيئاً من القرآن، وتعمد اللحن فيه. ففعل ذلك فلما مر به أبو الأسود رفع الرجل صوته، فقال: أن الله بريء من المشركين ورسوله. فاستعظم ذلك أبو الأسود، وقال: عز وجه الله أن يبرأ من رسوله. ثم رجع من فوره إلى زياد، فقال: يا هذا قد أجبتك إلى ما سألت، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن، فابعث إليّ ثلاثين رجلاً. فأحضرهم زياد، فاختار منهم أبو الأسود عشرة، ثم لم يزل يختار منهم حتى اختار رجلاً من عبد القيس، فقال: خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي فأنقُط واحدة فوق الحرف، وإذا ضمنتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتها فاجعل النقطة في أسفله، فإن أتبع شيئاً من هذه الحركات غُثَّة فأنقط نقطتين. فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره، ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك) أ.هـ. كلام الداني في المحكم. وقد ذكر محققه أن أبا بكر ابن الأنباري قد أخرج في كتابه الإيضاح في الوقف والابتداء [١٦ - ١٧] الحكاية الآتفة الذكر.

الأعشار والأخماس معه، وأسماء السور وعدد الآيات، وكانوا يقولون: جردوا المصحف. وقال الحليني: «يجوز لأن النقط ليس له قراءة فيتوهم لأجلها ما ليس بقرآن قرآناً، وإنما هي دلالات على هيئة المقروء فلا يضر إثباتها لمن يحتاج إليها»<sup>(٦٥٩)</sup>.

ويأتي في مسألة تخميس المصحف مزيد من النقل عن أهل العلم وذكر اختلافهم في ذلك، فليطلب في موضعه<sup>(٦٦٠)</sup>.

---

(٦٥٩) البرهان للزركشي ج٢ ص ١٠٨ وص ١٠٩، وقارن بالمنهاج للحليمي ج٢ ص ٢٦٢.

(٦٦٠) راجع الحاشية رقم (٧٧٥) وما بعدها.



## تجليد المصحف

المراد بتجليد المصحف تغليفه بغلاف متصل به مشرز عليه يصونه ويحفظه ويكون بمثابة الدفتين له، ويتصل به حتى يتبعه في البيع ويأخذ حكمه عند جمهور الفقهاء، فلا يمس حال الحدث ولا يمكن منه كافر بحال حتى ولو كان ذلك التمكين لمصلحة المصحف على ما صرح به بعض فقهاء الشافعية.

قال الرملي في النهاية: (ويمنع الكافر من وضع يده على المصحف لتجليده كما قاله ابن عبد السلام وإن رجي إسلامه، بخلاف تمكينه من القراءة لما في تمكينه من الاستيلاء عليه من الإهانة).

قال الشبراملسي في حاشيته على النهاية: («قوله لتجليده» ظاهره وإن احتج للتجليد وانحصر في الكافر، وهو ظاهر لأن غاية ما يترتب على عدم تمكينه منه نقصان ورقه أو تلفه، ولم ينظروا له في غير هذه الصورة. «قوله بخلاف تمكينه من القراءة» إذا رجي إسلامه بأن فهم ذلك من حاله، أما إذا لم يرج إسلامه فإنه يمنع منها، والمخاطب بالمنع الحاكم لا الآحاد لما فيه من الفتنة»<sup>(٦٦١)</sup>.  
قالوا ويحرم مع عدم الحاجة ومعها يكره<sup>(٦٦٢)</sup>.

---

(٦٦١) فتاوى ابن عبد السلام ص ٤٧٥ تحقيق الكردي، ومغني المحتاج ج ٤ ص ٢٩٢، ونهاية المحتاج وحواشيه ج ٣ ص ٣٨٩، وحاشية الشرواني على التحفة ج ٤ ص ٢٣١، وترشيح المستفيدين ص ٢١٤ حيث حكيا نص النهاية وحواشيه.  
(٦٦٢) الترشيح ص ٢١٤.

## تجليد المصحف قرية:

عقد ابن الحاج في المدخل جملة فصول تختص من يتعاطى صناعة التجليد وما ينبغي فيها من مراعاة آدابها بكونها قرية من القرب بنيتها، وما يلزمه من التحرز واتخاذ الحيلة فيما يحل ويحرم في بابها، وقد استهل تلك الفصول بقوله: «فصل» في نية الصانع الذي يجلد المصاحف والكتب وغيرها. اعلم وفقنا الله وإياك أن هذه الصناعة من أهم الصنائع في الدين، إذ بها تصان المصاحف وكتب الأحاديث والعلوم الشرعية، فيحتاج في ذلك إلى النية المتقدم ذكرها في الناسخ لأنه معين بصنعيته على صيانة ما تعب فيه الناسخ وحصله، وفيه أيضاً جمال للكتاب وترفيه له واحترامه، وترفيهه متعين فإذا خرج الصانع من بيته أخذ من نيات العالم والمتعلم ما يعتوره ويحتاج إليه ثم مع ذلك ينوي إعانة إخوانه المسلمين بصناعته على صيانة مصاحفهم وكتبهم، ثم يصحب مع ذلك نية الإيمان والاحتساب<sup>(٦٦٣)</sup>. ثم مضى في بيان ذلك وسرد بقية الفصول المتعلقة بآداب التجليد مما لا يتسع المقام لذكره هنا وإن كانت فصوله نفيسة يحسن الرجوع إليها للاستفادة منها، وقد تأتي بتمامها في موضعها من تجليد الكتب في مصنف أفردته في أحكام الكتابة والكتب.

ويتعين أن يكون الجلد المتخذ للمصحف طاهر العين لم يطرأ عليه خبث ولا نجس وأن يكون خالياً عن كل ما لا يليق بالمصحف من تصاوير وكتابات أو نقوش محرمة، فإن كانت النقوش والكتابات مباحة فالظاهر من كلام أهل العلم أنه لا بأس بتغليف المصحف بمثلها على ما صرح به بعض فقهاء الحنفية. قال في الفتاوى الهندية: (سئل أبو حامد عن الكواغد من الأخبار ومن التعليقات يستعملها الوراقون في الغلاف؟ فقال: إن كان في المصحف أو في كتب الفقه أو في التفسير فلا بأس به، وإن كان في كتب الأدب والنجوم يكره لهم ذلك كذا في الغرائب)<sup>(٦٦٤)</sup>. إلى أن قال: (لا يجوز في المصحف الخلق الذي لا يصلح للقراءة أن يجلد به القرآن)<sup>(٦٦٥)</sup>.

(٦٦٣) المدخل لابن الحاج ج٤ ص ٨٧ وما بعدها.

(٦٦٤) الفتاوى الهندية ج٥ ص ٣٢٢، وقارن بالدر وحاشيته ج٥ ص ٢٤٧ حيث ذكر نحواً مما في الهندية، وزاد ابن عابدين فقال: (والظاهر أن المراد بالأخبار التواريخ دون الأحاديث).

(٦٦٥) الفتاوى الهندية ج٥ ص ٣٢٣.

ويأتي في مسألة جلد المصحف ما يتعلق بحكم الجلد والفرق بين المتصل منه والمنفصل، كما يأتي في مسألة تحلية المصحف ما يتعلق بالنقدين في جلده وتحليته بهما والكتابة عليه بالذهب مثلاً وتجليده بالحرير مفصلاً . . . .

## تحزيب المصحف

وقد مر في مسألة أحزاب المصحف بيان ماهية التحزيب، وأنه تقسيم القرآن إلى طوائف متقاربة ومقادير متماثلة، وأن تحديد تلك الطوائف والمقادير التي يصدق على كل واحد منها لفظة «حزب» تختلف بين السلف والخلف، وأن معنى الحزب في المصحف هو ما اصطلاح عليه نساخ المصاحف من وضع علامة بهذا المعنى عند كل وحدة من وحدات المصحف الستين الأمر الذي يعني أنهم قد قسموا المصحف الكامل إلى ستين حزباً، بمعنى أن في كل جزء من أجزاء المصحف الثلاثين حزبين اثنين على ما مر تفصيله. وقد مر أيضاً في مسألة أحزاب المصحف الخلاف في حكم التعبير بالحزب عن الطائفة من القرآن فليطلب هناك، وقد مر أيضاً في مسائل أتساع المصحف وأثمانه وأجزائه وأسباعه وأسداسه طرف من كلام أهل العلم في مشروعية ذلك كله، وماهية الرموز المتبعة في هذا الباب وكراهة بعضهم تقسيم المصحف إلى وحدات منفصلة، وكون ذلك تفريقاً للقرآن بعد أن جمعه الله، وأن دعوى التسهيل في التجزئة والتقسيم لا تكفي مسوغاً لتفريق المصحف . . . والله أعلم بالصواب.

## تحسين المصاحف

مر في مسألة إجادة المصاحف طرف من أقوال أهل العلم في هذا الباب والآثار الواردة عن بعض الصحابة المقتضية لتبجيل المصاحف وتعظيمها وتكبيرها وتفخيمها، وإجلال خطها وتبيينها وتجريدها عما سوى القرآن، وحثهم على تزيينها وإجادة صنعتها، وكراحتهم لضد ذلك كله، حتى روي عن عمر رضي الله عنه أنه عاقب بالضرب رجلاً كتب مصحفاً دقيقاً وعدّ ذلك نوعاً من امتهان القرآن ومنافياً لما يستحقه من التعظيم والإجلال. وقد مضى ذلك مفصلاً في الحواشي (١٣٤) وما بعدها.

وسياتي في مسألة تحلية المصاحف مزيد بيان لما يتعلق بمسألة التحسين والتعظيم، واختلاف أهل العلم في مسألة كتابة المصحف بالذهب وزخرفته بالنقدين والحرير مثلاً.

## تحشية المصاحف

مضى في مسألة تجريد المصحف جملة آثار عن السلف تقتضي المنع من إضافة ما ليس بقرآن إلى القرآن ولو على سبيل البيان، وأن المصحف الإمام قد ظل بضعاً وأربعين سنة خالياً عن النقط والشكل فضلاً عن الفواتح والخواتم وأسماء السور والعواشر إمعاناً منهم رضي الله عنهم في تجريد القرآن عما ليس بقرآن، حتى روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «ألا إن ناساً يقولون ما بال الرجم كذا، وإنما في كتاب الله الجلد وقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا معه، والله لولا أن يقول قائلون زاد عمر في كتاب الله لأثبتها كما أنزلت»<sup>(٦٦٦)</sup>.

وفي لفظ: «ولولا أنني أكره أن أزيد في كتاب الله لكتبته في المصحف»<sup>(٦٦٧)</sup>.

وفي لفظ: «والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبته بيدي: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة» وهذا لفظ الموطأ. قال مالك: (الشيخ والشيخة الثيب والثيبة)<sup>(٦٦٨)</sup>. وفي لفظ: «لكتبته في آخر القرآن»<sup>(٦٦٩)</sup>.

---

(٦٦٦) أثر عمر أخرجه أبو عبيد في الفضائل ص ١٩١ ح [٥ - ١٦] من طريق ابن عباس عن عمر، وأخرجه البخاري بالفتح ٦٨٢٩، ٦٨٣٠ ج ١٢ ص ١٤٣ وما بعدها، وأخرجه مسلم بشرح النووي ج ٤ ص ٢٦٧ وص ٢٦٨، وأخرجه الألباني في الإرواء ج ٨ ص ٣ ح ٢٣٣٨.

راجع في مرويات آية الرجم البرهان ج ٢ ص ١٦٣ حاشية رقم (٥)، والفتح ج ١٢ ص ١٤٣. (٦٦٧) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ج ٢ ص ٨٢٤، والترمذي في السنن ج ٢ ص ٤٤٢ ح ١٤٥٦، والفتح ج ١٢ ص ١٤٣.

(٦٦٨) موطأ الإمام مالك برواية محمد بن الحسن ج ٣ ص ٧٥ وص ٧٦ وص ٧٧ ح ٦٩٢.

(٦٦٩) ذكره الحافظ في الفتح ج ١٢ ص ١٤٣ وعزاه إلى الحلية.

قال صاحب الكوكب الدرّي عن قول عمر في رواية الترمذي «ولولا أني أكره أن أزيد في كتاب الله لكتبته في المصحف»: (ليس المراد أن أكتبه حيث تكتب آيات الكتاب لأنه حرام، فكيف يكتب بالكرهية، وإنما يعني أن أكتبه في حواشي المصاحف حتى ينظر إليه من يقرأ المصحف إلا أن الأمر بتجريد القرآن يمنعني عن ذلك لثلاث ينجر الأمر بالآخرة إلى إدخاله فيه)<sup>(٦٧٠)</sup>. قال في تحقيق التعليق الممجد: (قوله: لولا أن يقول ..... إلخ، قال الزركشي في «البرهان»: ظاهره أن كتابتها جائزة وإنما منعه قول الناس، والجائز في نفسه قد يقوم من خارج ما يمنعه، وإذا كانت جائزة لزم أن تكون ثابتة. وقد يقال: لو كانت التلاوة باقية لبادر عمر ولم يعرج على مقالة الناس، لأن مقالة الناس لا يصلح مانعاً. وبالجمله فهذه الملازمة مشككة، ولعله كان يعتقد أنه خبر واحد والقرآن لا يثبت به وإن ثبت الحكم، انتهى. ورده السيوطي في «الإتقان» بأن قوله لعله كان يعتقد أنه خبر واحد مردود، فقد صح أنه تلقاها من رسول الله ﷺ، انتهى. والأظهر في هذا المقام ما قاله الزرقاني وغيره أن مراد عمر من هذا الكلام المبالغة والحث على العمل بالرجم، لأن معنى الآية باق وإن لم يبق لفظها)<sup>(٦٧١)</sup>.

وأخرج ابن أبي شيبة عن عامر الشعبي قال: (كتب رجل مصحفاً وكتب عند كل آية تفسيرها، فدعا به عمر فقرضه بالمقراضين)<sup>(٦٧٢)</sup>.

وأخرج ابن أبي داود في المصاحف من عدة طرق عن مسروق قال: (كان عبد الله بن مسعود يكره التعشير في المصحف)<sup>(٦٧٣)</sup>. وقد مضى قول ابن مسعود رضي الله عنه: «جردوا القرآن ولا تخلطوه بشيء» مخرجاً في مسألة تجريد المصحف. وقال السيوطي في الإتقان: (قال الجرجاني من أصحابنا في الشافي: من

---

(٦٧٠) الكوكب الدرّي على جامع الترمذي للشيخ الجنجومي ج٢ ص ٣٧٦ وعنه التعليق الممجد ج٣ ص ٧٧.

(٦٧١) البرهان ج٢ ص ١٦٦، والإتقان ج٢ ص ٢٦ وص ٢٧، ومناهل العرفان ج٢ ص ٢٣٣ وص ٢٨٢ وعنه التعليق الممجد ج٣ ص ٧٧.

(٦٧٢) مصنف ابن أبي شيبة ج٦ ص ١٣٧ ح ٣٠٠٩٧، وعنه الكنز ج٢ ص ٣١٥ ح ٤١٠٥.

(٦٧٣) المصاحف لابن أبي داود ص ١٥٥ وص ١٥٦ وعنه الكنز ج٢ ص ٣٤٥ بلفظ: (كان يكره التفسير في المصحف)، وأحسبه خطأ من ناسخ صحف التعشير بالتفسير لا سيما وقد أخرجه الطبراني بلفظ ابن أبي داود في المصاحف ونقله عن الطبراني العيني في البناية ج١ ص ٢٦٤.

المذموم كتابة تفسير كلمات القرآن بين أسطوره<sup>(٦٧٤)</sup>.

وذكر السيوطي وغيره قول الحلبي: (تكره كتابة الأعشار والأخماس وأسماء السور وعدد الآيات فيه لقوله: «جردوا القرآن»)<sup>(٦٧٥)</sup>.

وقال الهيثمي في الفتاوى الحديثية: (وانه يجوز أن يحشى المصحف من التفسير والقراءات كما تحشى الكتب لكن ينبغي أخذاً مما مر في تحشية الكتب أن لا يكتب إلا المهم المتعلق بلفظ القرآن دون نحو القصص والأعاريب الغريبة، قال الحلبي: ومن الآداب أن لا يخلط به ما ليس بقرآن كعدد الآي والوقوف واختلاف القراءات ومعاني الآيات وأسماء السور والأعشار. قال البيهقي: لأنه ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان لم يفعلوا شيئاً من ذلك، وكتب الأحاديث المتعلقة بفضائل السور لا بأس به لمن علم أن لتلك الأحاديث أصلاً ككون الفاتحة تعدل ثلثي القرآن والإخلاص ثلث القرآن والكافرون وما بعدها ربعة، وإذا زلزلت والعاديات نصفه، وكون آية الكرسي أعظم آية في القرآن، وكون يسين قلب القرآن أو تعدله عشر مرات ونحو ذلك مما له أصل، وأما الأحاديث التي لا أصل لها كالمذكورة في تفسير الواحد والزمخشري والبيضاوي وغيرهم فلا يجوز روايتها ولا كتابتها لأنها كذب موضوعة مختلقة، بل الأحاديث التي لا يعلم أن مخرجها ممن يعتمد عليه في أن الحديث له أصل لا يجوز روايتها ولا كتابتها)<sup>(٦٧٦)</sup>.

---

(٦٧٤) الإتيان ج ٢ ص ١١.

(٦٧٥) نفس المرجع السابق، والبرهان ج ٢ ص ١٠٨، وقارن بالمنهاج ج ٢ ص ٢٦٢.

(٦٧٦) الفتاوى الحديثية للهيتمي ص ١٦٤.



## تحكيم المصحف

تطلق لفظة تحكيم المصحف ويراد بها دعوة المختلفين إلى الاحتكام إلى كتاب الله تعالى والرضا بما تقتضيه نصوص القرآن من الأحكام والنزول على حكم الله عز وجل في محل النزاع، وقد تتم الدعوة إلى تحكيم كتاب الله بالقول والفعل معاً، وذلك بتذكير المختلفين بضرورة الرجوع إلى حكم الله المبين في كتابه ومناشدتهم ذلك بالقول إن تيسر ذلك بأن أمكن إسماع المتنازعين هذه المناشدة أو برفع المصحف منشوراً على سبيل التذكير به في حق من لم يتأتى تذكيره بالقول لبعد أو لغلبة ضجيج كما هو الحال عند احتدام النزاع وتلاقي الصفوف في القتال بين الفئات المسلمة المتناحرة، وقد حكى المؤرخون وكتّاب السير أن المصاحف قد نشرت ورفعت لمثل هذه الغاية في موطنين، أحدهما يوم الجمل، والثاني يوم صفين.

### الموطن الأول:

وقد أخرج القاضي وكيع في كتابه أخبار القضاة في ترجمته لكعب بن سور الأزدي قاضي البصرة في عهدي عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما قال: (حدثنا محمد بن العباس، قال: حدثنا هلال بن يحيى، قال: حدثنا حصين بن نمير عن حصين عن عمرو بن جاوران، قال: لما التقوا يوم الجمل قام كعب بن سور ومعه المصحف ناشره بين الفريقين، يناشدهم الله والإسلام في دمائهم، فلم يزل بذلك التبرك حتى قتل وإنه هناك. قال عمرو: رأيت ومعه المصحف يناشدهم<sup>(٦٧٧)</sup>.

---

(٦٧٧) أخبار القضاة لمحمد بن خلف بن حيان المعروف بوكيع المتوفى سنة ٣٠٦ هـ ج١ ص ٢٨١، وراجع تاريخ الرسل والملوك للطبري ج٤ ص ٥٠٩ إلى ص ٥١٤. وأشار إلى ذلك ابن أبي شيبة =

وعبارة ابن الأثير في أسد الغابة: (أن كعب بن سور يوم الجمل خرج بين الصفيين معه مصحف فنشره، وجعل يناشد الناس في دمائهم، وقيل بل دعاهم إلى حكم القرآن فأتاه سهم غرب\*) فقتله.

قيل: كان المصحف معه وييده خطام الجمل، فأتاه سهم فقتله<sup>(٦٧٨)</sup>.

ونقل الحافظ بن حجر في الإصابة عن تاريخ يعقوب بن سفيان: أن كعب بن سور رفع المصحف وناشد الفريقين الله والإسلام فلم ينشب أن قتل وذلك يوم الجمل، ثم التقوا القوم فكان طلحة بن عبيد الله أول قتل<sup>(٦٧٩)</sup>.

### الموطن الثاني للتحكيم؛

والموطن الثاني الذي جرى فيه تحكيم المصحف يوم صفين، وقد اشتهر ذلك لدى عامة المؤرخين. وقد ذكر أبو منصور الثعالبي في كتابه الاقتباس قصة التحكيم هذه فقال: (ولما حمل أهل الشام المصاحف على رؤوس الرماح ودعوا إليها، تقدم رجل منهم على فرس أبلق في يده مصحف قد فتحه، ثم وقف بين الجمعين وجعل

---

= في المصنف ج ٧ ص ٥٤٠ ح ٣٧٧٨٧ ضمن أثر طويل في «كتاب الجمل».

(\*) قال الحافظ في الفتح ج ٦ ص ٢٦ وص ٢٧ عند قول البخاري [باب من أتاه سهم غزب فقتله] قال الحافظ: (قوله باب من أتاه سهم غرب، بتنوين سهم ويفتح المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة هذا هو الأشهر).

ثم قال الحافظ بعد ذلك بقليل ص ٢٧: (قوله أصابه سهم غرب، أي لا يعرف راميه أو لا يعرف من أين أتى أو جاء على غير قصد من راميه قاله أبو عبيد وغيره).

والثابت في الرواية بالتنوين وسكون الراء، وأنكره ابن قتيبة فقال: كذا تقوله العامة والأجود فتح الراء والإضافة، وحكى الهروي عن ابن زيد: إن جاء من حيث لا يعرف فهو بالتنوين والإسكان، وإن عرف راميه لكن أصاب من لم يقصد فهو بالإضافة وفتح الراء، قال: وذكره الأزهرى بفتح الراء لا غير. وحكى ابن دريد وابن فارس والقزاز وصاحب المنتهى وغيرهم الوجهين مطلقاً، وقال ابن سيده: أصابه سهم غزب وغزب إذا لم يدر من رماه، وقيل إذا أتاه من حيث لا يدري، وقيل إذا قصد غيره فأصابه، قال وقد يوصف به قلت: فحصلنا من هذا على أربعة أوجه. وقارن بلسان العرب لابن منظور ج ١٠ ص ٣٤.

(٦٧٨) أسد الغابة لابن الأثير ج ٤ ص ٤٧٩.

(٦٧٩) الإصابة لابن حجر القسم الأول حرف [ز] في ترجمة الزبير ج ٣ ص ٣١٤، وراجع في ترجمة كعب بن سور سير أعلام النبلاء للذهبي ج ٣ ص ٥٢٤ إلى ص ٥٢٥.

يَقْرَأُ: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِنْ يَكُنْ لَكُمْ لُحُوقٌ بِأُتَوَىٰ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَرْسَلٌ أَوْ رَافِقٌ أَمْ يَخْشَوْنَ أَنْ يَحْشِفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ أَوْ لَيْتَكَ هُمْ الْفَالِقُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾﴾ (٦٨٠). فكانما كانت تلك الحرب ناراً صبت عليها ماء. ثم اتفقوا على نصب الحكمين يتأولون قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ (٦٨١)، وقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ (٦٨٢). انتهى كلامه في الاقتباس (٦٨٣) وذكر ابن أبي شيبة في مصنفه رواية أخرى وفيها أن عمرو بن العاص رضي الله عنه قد أشار على معاوية رضي الله عنه بإرسال المصحف إلى علي رضي الله عنه طالباً تحكيم المصحف بين الفريقين يوم صفين (٦٨٤).

(٦٨٠) سورة النور الآيات رقم: ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١.

(٦٨١) سورة النساء الآية رقم: ٣٥.

(٦٨٢) سورة المائدة الآية رقم: ٩٥.

(٦٨٣) الاقتباس لأبي منصور الثعالبي ج ١ ص ١٣٢ وص ١٣٣.

(٦٨٤) مصنف ابن أبي شيبة ج ٧ ص ٥٥٧ باب «ما ذكر في الخوارج» ح ٣٧٩٠١.

## تحلية المصاحف

لا خلاف بين أهل العلم أحفظه في استحباب كون المصحف ساذجاً مجرداً عن أي حلية، خالياً من أي زخرفة، فهكذا كان المصحف الإمام ومصاحف الصحابة الكرام، وإنما الخلاف بين أهل العلم في كون تحلية المصاحف بالتقدين أمراً جائزاً أم محظوراً. وسبب الخلاف والله أعلم هو التعارض بين الأدلة نقلها وعقلها.

### حجة القائلين بجواز التحلية:

احتج من قال بجواز تحلية المصاحف بما ورد من الآثار الدالة على جواز التحلية في الجملة من مثل ما رواه أبو عبيد في الفضائل<sup>(٦٨٥)</sup>، وابن أبي داود في

---

(٦٨٥) قال أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٢٤٢ ح [١ - ٦٥]: (حدثنا وكيع وأبو معاوية عن الأعمش عن أبي وائل قال: مرّ على عبد الله بمصحف قد زين بالذهب فقال: إنّ أحسن ما زين به المصحف تلاوته بالحق). وأخرجه سعيد بن منصور في التفسير من سننه ج ٢ ص ٤٨٥ ح ١٦٤، قال: (نا سفيان وأبو معاوية عن الأعمش عن شقيق قال: أتى عبد الله بمصحف قد زين فقال: إنّ أحسن ما زين به المصحف تلاوته بالحق). قال محققه: (سنده صحيح، والأعمش وإن لم يصرح بالسماع هنا فإن هذا عن أحد كبار شيوخه الذين أكثر عنهم، وهو أبو وائل شقيق بن سلمة وهي محمولة على الاتصال، ومع هذا فقد روى هذا الحديث عن الأعمش شعبة كما سيأتي وروايته عنه محمولة على السماع وإن لم يصرح بالأعمش بالسماع، ورواه من طريق سعيد البهقي في الشعب ج ٥ ص ١٨١ وص ١٨٢، وابن أبي شيبة ج ٦ ص ١٤٩ ح ٣٠٢٢٦، والبخاري في خلق أفعال العباد ص ١٢٣ رقم ٣٨٩، وابن الضريس في الفضائل ص ٤٣ رقم ٤٦، وأبو نعيم في الحلية ج ٤ ص ١٠٥ جميعهم من طريق أبي معاوية، به نحوه، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف ج ٤ ص ٣٢٣ ح ٧٩٤٧ من طريق سفيان الثوري عن الأعمش بنحوه، والفريابي في فضائل القرآن ص ٢٣٦ رقم ١٦٤ من طريق أبي مسهر عن =

المصاحف بسنده عن ابن عون عن عبد الله بن مسعود أنه كان يسأل عن حلية المصاحف فيقول: لا أعلم به بأساً، وكان يحب أن يزين المصحف ويجاد علاقته وصنعتة وكل شيء من أمره<sup>(٦٨٦)</sup>.

وأخرج أبو عبيد في الفضائل وابن أبي داود في المصاحف واللفظ لأبي عبيد قال: (حدثنا يحيى ابن سعيد ومعاذ عن ابن عون عن ابن سيرين أنه كان لا يرى بأساً بأن يزين المصحف ويحلى)<sup>(٦٨٧)</sup>.

وأخرج البيهقي عن الوليد بن مسلم [سألت مالكا عن تفضيظ المصاحف فأخرج إلينا مصحفاً فقال: حدثني أبي عن جدي أنهم جمعوا القرآن في عهد عثمان وأنهم فضضوا المصاحف]<sup>(٦٨٨)</sup>.

وذكر ابن رشد نحوه في البيان عن ابن القاسم قال: [أخرج إلينا مالك مصحفاً لجده، فحدثنا أنه كتب على عهد عثمان بن عفان فوجد حليته فضة]<sup>(٦٨٩)</sup>، واحتجوا بالمعقول.

فقالوا: إن في تخلية المصحف تعظيماً له وتكريماً.

### حجة المانعين من تخلية المصاحف:

واحتج المانعون من تخلية المصاحف بحجج عقلية وعقالية أيضاً، ومن حججهم النقلية جملة من الآثار عن جمع من الصحابة كأبي الدرداء وأبي ذر وأبي بن كعب وأبي هريرة تتضمن الوعيد الشديد على تخلية المصاحف وزخرفتها.

= الأعمش به نحوه. أ.هـ. كلام محقق سنن سعيد بن منصور. راجع الشرح والإبانة لابن بطة ص ٣٦٧. وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف ج ٦ ص ١٤٩ ح ٣٠٢٣١ حكاية الترخيص عن محمد بن سيرين قال: [حدثنا معاذ عن ابن عون عن محمد قال: لا بأس أن يحلى المصحف].

(٦٨٦) المصاحف لابن أبي داود ص ١٧٠.

(٦٨٧) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٤٣ ح [٦٥ - ٦٦]، والمصاحف لابن أبي داود ص ١٦٩.

(٦٨٨) الإتيان ج ٢ ص ١٧٠، وكنز العمال ج ٢ ص ٢٣٨.

(٦٨٩) البيان والتحصيل لابن رشد ج ١٧ ص ٣٤ و ص ٣٥.

فقد أخرج ابن المبارك في الزهد وأبو عبيد في فضائل القرآن وسعيد بن منصور في التفسير من سننه وابن أبي الدنيا في المصاحف وابن أبي داود في المصاحف أيضاً والحكيم الترمذي في الأكياس والمغترين، وفي نوادر الأصول له أيضاً من حديث أبي الدرداء قال: «إذا حليتكم مصاحفكم وزخرفتكم مساجدكم فالدبار عليكم»، وفي لفظ: «فالدثار عليكم»، وفي لفظ: «فالدعاء عليكم»، وفي لفظ: «فالدمار عليكم»، وفي لفظ: «إذا زخرفتكم مساجدكم وحليتكم مصاحفكم فعليكم الدبار»<sup>(٦٩٠)</sup>. وأخرج أبو عبيد في فضائل القرآن عن أبي ذر قال: «إذا

(٦٩٠) أثر أبي الدرداء أخرجه عبد الله بن المبارك في «الزهد» رقم ٧٩٧: (أخبرنا يحيى بن أيوب عن عمرو بن الحارث عن بكر بن سودة به. ومن طريق ابن المبارك أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٢٤٢ ح [٤ - ٦٥]، وأخرجه سعيد بن منصور في التفسير من سننه ج ٢ ص ٤٩١، وابن أبي الدنيا في المصاحف، وعنه الكثر ج ١١ ص ٢٣٨ ح ٣١٣٧١، والعجلوني في كشف الخفا ج ١ ص ٩٠ ونصه: «إذا زخرفتكم مساجدكم وحليتكم مصاحفكم فالدمار عليكم»، ورواه الحكيم الترمذي في نوادر الأصول عن أبي الدرداء أ.هـ. كلام العجلوني. قال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ج ٣ ص ٣٣٦ في كراهة زخرفة المساجد والمصاحف ح ١٣٥١: «[إذا زوقتم مساجدكم وحليتكم مصاحفكم فالدمار عليكم] رواه ابن أبي شيبه في «المصنف» ٢/١٠٠/١ مخطوطة الظاهرية أبو خالد الأحمر عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد مرفوعاً. قلت وهذا إسناد مرسل حسن، وله شاهد موقوف برواية بكر بن سودة عن أبي الدرداء قال: فذكره مع تقديم وتأخير. وأخرجه عبد الله بن المبارك في «الزهد» رقم ٧٩٧ أخبرنا يحيى بن أيوب عن عمرو بن الحارث عن بكر بن سودة به. قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم، ولكن لا أدري إذا كان بكر بن سودة سمع من أبي الدرداء أم لا؟ ولكنه شاهد لا بأس به للمرسل وهو وإن كان موقوفاً فله حكم الرفع، لأنه لا يقال من قبل الرأي لا سيما وقد روي عنه مرفوعاً، ذكره كذلك الحكيم الترمذي في «كتاب الأكياس والمغترين» ص ٧٨ - مخطوطة الظاهرية»، وكذلك عزاه السيوطي في «الجامع» إلى الحكيم عنه يعني في «نوادر الأصول». وذكر المناوي أن إسناده ضعيف والله أعلم] وراجع فيض القدير للمناوي ج ١ ص ٢٣٦ وص ٢٣٧ ح ٦٥٨، وانظر في حديث أبي الدرداء أيضاً الكثر ج ١٤ ص ٢١٠ ح ٣٨٤٢٠ وعزاه إلى الحكيم الترمذي. وأخرجه أيضاً ابن أبي داود في المصاحف ص ١٦٨ عن أبي الدرداء قال: (حدثنا عبد الله بن سعيد، حدثنا المحاربي عن عمرو بن عامر البجلي عن صخر بن صدقة «أو عن من حدثه عنه» عن رجل من أهل الشام قال: قال أبو الدرداء: «إذا زخرفتكم مساجدكم وحليتكم مصاحفكم فعليكم الدثار» كذا بالمثلثة).

قال في النهاية ج ٢ ص ١٠٠: [دثر بمعنى صدأ ودرس وانمحي] وهو خبر أو دعاء عليه. وجاء في صحيح الجامع الصغير للألباني ج ١ ص ٢٢٠ ح ٥٩٩ ما نصه: («إذا زخرفتكم =

حليتم مصاحفكم وزوقتم مساجدكم فالدبار عليكم»<sup>(٦٩١)</sup>. وأخرج ابن أبي داود في المصاحف عن أبي بن كعب قال: «إذا حليتم مصاحفكم وزوقتم مساجدكم فعليكم الدثار»<sup>(٦٩٢)</sup>.

وأخرج أيضاً عن أبي هريرة قال: «إذا زوقتم مساجدكم وحليتم مصاحفكم فعليكم الدثار»<sup>(٦٩٣)</sup>.

= مساجدكم وحليتم مصاحفكم فالدمار عليكم» «الحكيم» عن أبي الدرداء. حسن، الأحاديث الصحيحة (١٣٥١). وقد تعقب عليه في هذا التحسين مع وصفه إياه بالإرسال وغفلته عن التصحيف الحاصل في السند من شعيب إلى سعيد. وكذا وصفه إياه بالرفع مع كونه موقوفاً، إذ أن شيخ ابن أبي شيبة في المواضع الثلاثة واحد. كذا في حواشي التفسير من سنن سعيد ابن منصور ج ٢ ص ٤٩١، وزاد في الحواشي المذكورة قائلاً: (ورواه ابن أبي داود في المصاحف ص ١٦٧ وص ١٦٨ من طريقين، أحدهما من طريق محمد بن آدم عن أبي خالد الأحمر عن بن عجلان عن سعيد ابن أبي سعيد، فهل تكرر التصحيف هنا؟ لا سيما والطريق الثاني عن عبد الله بن سعيد عن أبي خالد الأحمر عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي شعيب). قال أبو بكر ابن أبي داود: [قال عبيد الله سعيد بن أبي شعيب هكذا قال أبو خالد]. قال الشيخ الحميد في حاشيته المذكورة أعلاه بعد أن فصل في الكلام على أسانيد هذا الأثر وطرقه: (وبالجملة فالحديث بمجموع هذه الطرق يكون حسناً لغيره، لكنه موقوف على هؤلاء الصحابة الذين رووه، وهم: أبو هريرة وأبو الدرداء، وأبو ذر، وأما رفعه فلا يصح إلا أن يقال: إنه مما يدخل في عداد ما له حكم الرفع، لأنه لا مجال للرأي فيه والله أعلم). قلت: والذي وجدت ابن أبي شيبة قد أورده في مصنفه ج ١ ص ٢٧٤ ح ٣١٨٤ كالاتي: [حدثنا أبو خالد الأحمر عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد قال: قال أبي: إذا زوقتم مساجدكم وحليتم مصاحفكم فالدبار عليكم]

(٦٩١) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٤٢ ح [٣ - ٦٥]: (حدثنا بن بكير عن الليث بن سعد عن شعيب بن أبي سعيد مولى قريش قال أبو ذر - فذكره). وراجع مصنف بن أبي شيبة ج ٦ ص ١٤٩ ح ٣٠٢٢٨.

(٦٩٢) قال ابن أبي داود في المصاحف ص ١٦٧ وص ١٦٨: (حدثنا محمد بن آدم وعبد الله بن سعيد قالا: حدثنا أبو خالد عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي بن كعب: «إذا حليتم مصاحفكم وزوقتم مساجدكم فعليكم الدثار». وذكره في الكنز ج ٢ ص ٣٤٢ ح ٤١٩٥، عن أبي معزواً لابن أبي داود في المصاحف بلفظ: «إذا حليتم مصاحفكم وزوقتم مساجدكم فعليكم الدعاء» يعني الهلاك، أو العذاب على حد قوله تعالى: ﴿تَدْعُوا مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّى﴾ المعارج آية رقم: ١٧ أي تعذب وراجع مصنف بن أبي شيبة ج ١ ص ٢٧٤ ح ٣١٤٨، ج ٢ ص ٢٦٣ ح ٨٧٩٩، ج ٦ ص ١٤٨ ح ٣٠٢٢٣.

(٦٩٣) قال ابن أبي داود ص ١٦٨ في المصاحف: (حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد، حدثنا =

وأخرج ابن ماجة عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: «ما ساء عمل قوم قط إلا زخرفوا مساجدهم»<sup>(٦٩٤)</sup>.

وأخرج ابن أبي داود في المصاحف عن برد بن سنان قال: «ما أساءت أمة العمل إلا زينت مصاحفها ومساجدها»<sup>(٦٩٥)</sup>.

وأخرج ابن أبي داود في المصاحف: (عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان يكره أن يحلى المصحف قال: يغرون به السارق)<sup>(٦٩٦)</sup>.

وأخرج أبو عبيد وابن أبي داود في المصاحف واللفظ لأبي عبيد: (عن ابن عباس: أنه كان إذا رأى المصحف قد فُضِّضَ أو دُهِبَ قال: «أتغرون به السارق وزينته في جوفه»)<sup>(٦٩٧)</sup> وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف عن أبي أمامة [أنه كره أن يحلى المصحف] (\*) .

وأخرج أبو عبيد وسعيد بن منصور وابن أبي داود في المصاحف من طرق عن عبد الله بن مسعود: أنه مر عليه بمصحف قد زين بالذهب، فقال: «إن أحسن ما زين به المصحف تلاوته في الحق»<sup>(٦٩٨)</sup>، فظاھره إنكار التحلية.

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه بسنده عن الزبرقان قال: قلت لأبي رزين إن عندي مصحفاً أريد أن أختمه بالذهب، وأكتب عند أول سورة آية كذا وكذا. قال أبو رزين: «لا تزيدوا فيه شيئاً من الدنيا قل أو كثر» (\*).

---

= أبو داود، حدثنا فرح عن أبي سعيد، قال أبو هريرة .... فذكره).  
(٦٩٤) ابن ماجة ج١ ص ٢٤٤ وص ٢٤٥ ح ٧٤١، ونيل الأوطار ج٢ ص ١٧٠، وفي الزوائد في إسناده أبو إسحاق كان يدلس، وجبارة كذاب، وراجع تقريب التهذيب ص ١٩٤.  
(٦٩٥) المصاحف ص ١٦٨.

(٦٩٦) المصاحف ص ١٦٨ ومصنف بن أبي شيبة ج ٦ ص ١٤٨ ح ٣٠٢٢٤.  
(٦٩٧) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٤٢ ح [٢ - ٦٥]، والمصاحف لابن أبي داود ص ١٦٧ وص ١٦٨.

(\*) أثر أبي أمامة أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ج ٦ ص ١٤٩ ح ٣٠٢٢٩ قال: [حدثنا أبو أسامة عن الأحوص بن حكيم عن أبي الزاهرية عن أبي أمامة أنه كره أن يحلى المصحف].  
(٦٩٨) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٤٢ ح [١ - ٦٥]، وسعيد بن منصور في التفسير من سننه ج٢ ص ٤٨٥ ح ١٦٣، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٦٧.

(\*) أثر الزبرقان أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ج ٢ ص ٢٤٠ ح ٨٥٤١ قال: (حدثنا عبدة بن سليمان عن الزبرقان قال: قلت لأبي رزين فذكره، وراجع المصنف أيضاً ج ٦ ص ١٤٩ ح ٣٠٢٢٧).



## حجتهم من المعقول:

واحتج المانعون بالمعقول أيضاً فقالوا: إن تحليلية المصاحف تضييع للمال بدون غرض، لا نسلم بأن في تحليلتها تعظيماً وإكراماً لها إذ لو كان الأمر كذلك لجاء الشرع بمثله، كيف وقد ورد الذم لفاعله؟ لا يقال إن ما ورد في هذا الشأن لم يثبت رفعه إلى النبي ﷺ، لأن أقل أحوال المنقول أن يكون قولاً لصحابي في أمر ديني، وما هذا سبيله يأخذ حكم المرفوع، لأن الصحابي لن يقول ذلك من قبيل الرأي والاجتهاد المحض، ولا يقال أيضاً بأنه معارض بمثله احتجاجاً بما روي عن ابن مسعود إذ قد روي عنه قول: «يقتضي المنع من التحلية»<sup>(٦٩٩)</sup>، فلعله رجع عن قوله بنفي البأس، ووافق جملة القائلين بالمنع كما مر عن أبي الدرداء وأبي بن كعب وابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم أجمعين.

ولقائل أن يقول بالمنع من التحلية تغليياً لجانب الحظر، ولكون التحلية من زينة الدنيا فتصان عنها المصاحف قياساً على المساجد، ولكون زخرفتها ضرباً من التشبه باليهود والنصارى وقد أمرنا بمخالفتهم<sup>(٧٠٠)</sup>.

ثم لقائل أن يقول: إن ما طريقه القرب إذا لم يكن للقياس فيه مدخل لا يستحب فعله وإن كان فيه تعظيم، إلا بتوقيف. ولهذا قال عمر عن الحجر: «لولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك»<sup>(٧٠١)</sup>. ولما قبل معاوية الأركان كلها أنكر

---

(٦٩٩) أخرج سعيد بن منصور في سننه ج ٢ ص ٤٨٥ بسند صحيح، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٦٧ من عدة طرق عن عبد الله بن مسعود: أنه مر عليه بالمصحف وقد زين بالذهب، فقال: «إن أحسن ما زين به المصحف تلاوته في الحق»، فظاهره إنكار التحلية.

(٧٠٠) المذهب للشيرازي ج ١ ص ١٥٨، والمغني لابن قدامة ج ٢ ص ٦١١، والفروع لابن مفلح ج ١ ص ١٩٥، والآداب الشرعية له ج ٢ ص ٢٩٥، وتحفة المحتاج للهيتمي وحواشيها ج ٣ ص ٢٨١ وص ٢٨٢، وكشاف القناع للبهوتي ج ١ ص ١٥٦، وشرح المنتهى له ج ١ ص ٧٣.

(٧٠١) أثر عمر أخرجه الإمام أحمد في المسند ج ١ ص ١٧ وص ٢٦ وص ٣٤ وص ٣٥ وص ٤٥ وص ٤٦ وص ٥٣ وص ٥٤، والبخاري بالفتح ج ٣ ص ٤٦٢، ومسلم بشرح النووي ج ٣ ص ٤٠٥ وص ٤٠٧، وأبو داود في السنن ٤٦ المناسك، والنسائي في المناسك من السنن ص ١٤٦، والترمذي في الحج ٣٧، وابن ماجه في المناسك ٢٧، والدارمي في المناسك ٤٢، ٤٦.

عليه ابن عباس، فقال: «ليس شيء من البيت مهجوراً»، فقال: إنما هي السنة<sup>(٧٠٢)</sup>،  
فأنكر عليه الزيادة على فعل النبي ﷺ، وإن كان فيه تعظيم. ذكر ذلك القاضي أبو  
يعلى في الجامع الكبير، وحكاه عنه ابن مفلح في غير موضع من آدابه وفروعه<sup>(٧٠٣)</sup>.

---

(٧٠٢) أثر ابن عباس أخرجه الإمام أحمد في المسند ج١ ص ٣٣٢، والبخاري بالفتح ج٣ ص ٤٧٣  
باب من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين، وأخرجه أيضاً عبد الرزاق في المصنف ج٥ ص ٤٥،  
وراجع المغني ج٣ ص ٣٨٠، والمجموع ج٨ ص ٣٩، وعن موسوعة فقه عبد الله بن عباس  
ج١ ص ٣٧٠ وص ٣٧١ د/ قلمجي.

(٧٠٣) الآداب الشرعية لابن مفلح ج٢ ص ٢٩٥، والفروع له أيضاً ج١ ص ١٩٥.

## الخلافا في حكم تحلية المصاحف

### أ - القائلون بالمنع:

لقد ذهب إلى القول بحظر تحلية المصاحف بالنقدين جمهور أهل العلم على اختلاف بينهم في كون الحظر على سبيل التحريم أو على سبيل الكراهة، وهل يقتصر الحظر على التحلية بالذهب أم يشمل التحلية بالفضة أيضاً؟ وهل يختص المنع ما كان من المصاحف في حق الرجال أم يتناول مصاحف النساء كذلك؟ وهل الكتابة بالذهب تعطى حكم التحلية، أم أن لها حكماً يخصها؟ وهل للتمويه بالنقدين حكم التحلية بهما؟.

فقد صرح جماعة من أهل العلم بتحريم ذلك كله، ففي المذهب عد في محرم الاستعمال ما يحلّ به المصحف وأوجب فيه الزكاة، لأنه عدل به عن أصله بفعل غير مباح فسقط حكم فعله وبقي على حكم الأصل<sup>(٧٠٤)</sup>.

وعده في المجموع الأصح<sup>(٧٠٥)</sup>. وذكره في روضة الطالبين وجهاً من أربعة أوجه، ونقل التحريم عن نصه في سير الواقدي<sup>(٧٠٦)</sup>، وهو الذي جزم به ابن قدامة في المغني، وقال: [ لا يجوز تحلية المصاحف ولا المحاريب ]<sup>(٧٠٧)</sup>. وذكره في الآداب قولاً رابعاً لأصحاب أحمد، وعبر عنه بقيل إشارة إلى تضعيفه<sup>(٧٠٨)</sup>، وذكر في الفروع نحوه منه وعزاه إلى الموفق وغيره.

(٧٠٤) المذهب لأبي إسحاق الشيرازي ج١ ص ١٥٨.

(٧٠٥) المجموع للنووي ج٦ ص ٣٥ وص ٤٢.

(٧٠٦) روضة الطالبين للنووي ج٢ ص ٢٦٤.

(٧٠٧) المغني ج٢ ص ٦١١.

(٧٠٨) الآداب الشرعية ج٢ ص ٣٤٣ وص ٣٤٤.

قال: قال ابن الزاغوني: [يحرم كتبه بذهب لأنه من زخرفة المصحف، ويؤمر بحكه، فإن كان تجمع منه ما يتمول زكاه] (٧٠٩).

قلت: فظاهر كلام ابن الزاغوني تحريم التحلية مطلقاً قياساً على قوله بتحريم الكتابة بالذهب بل أولى، لأنه إذا قال بتحريم الكتابة بالذهب، والأمر فيها أوسع فلأن يقول بتحريم التحلية من طريق الأولى.

والقول بتحريم التحلية هو مقتضى الوعيد الذي انطوت عليه الآثار السالف ذكرها عن أبي الدرداء وأبي بن كعب وأبي هريرة وأبي ذر و عمر رضي الله عنهم أجمعين.

وذهب فريق من أهل العلم إلى القول بكراهة تحلية المصاحف، وهو مقتضى المروي عن ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما على ما مر في حجة المانعين، والقول بكراهة التحلية محكي عن أبي أمامة، وإبراهيم النخعي (\*) وأبي يوسف ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة (٧١٠)، ورواية ثانية عن الإمام مالك وهي في مقابل المشهور عنه (٧١١)، وهو وجه عند الشافعية (٧١٢)، وهو المذهب عند أصحابنا الحنابلة. وجزم في الإقناع وشرحه بالكراهة، قال البهوتي في الكشف: (وتكره تحليته بذهب أو فضة - نصاً لتضييق النكدين (٧١٣). وقال في موضع آخر من الكشف بكراهة حلية المصحف، وأوجب فيها الزكاة (٧١٤).

---

(٧٠٩) الفروع ج١ ص ١٩٢ وص ١٩٣، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب. تحقيق / هنري لاوست، وسامي الدهان، طبعة المعهد الفرنسي دمشق، ج١ ص ١٥٢.

(\*) الحكاية عن أبي أمامة وإبراهيم النخعي أخرجهما ابن أبي شيبة في مصنفه ج٦ ص ١٤٩ ح ٣٠٢٢٩ عن أبي أمامة، وج٦ ص ١٤٨ ح ٣٠٢٢٥ عن إبراهيم وراجع في الحكاية عن إبراهيم أيضاً المصاحف لابن أبي داود ص ١٦٧، ص ١٩٥، ١٩٦.

(٧١٠) بدائع الصنائع للكاساني ج٢ ص ١٦ وص ١٧، وفتح القدير لابن الهمام ج١ ص ٢٩٩، ج٧ ص ٢٤٤.

(٧١١) البيان والتحصيل لابن رشد ج١٧ ص ٣٤ وص ٣٥، والخرشي على خليل ج١ ص ٩٨ وص ٩٩.

(٧١٢) روضة الطالبين للنووي ج٢ ص ٢٦٤، وتحفة المحتاج للهيتمي بحاشيتي ابن قاسم العبادي والشرواني ج٣ ص ٢٨١ وص ٢٨٢.

(٧١٣) كشف القناع ج١ ص ١٥٥ للبهوتي.

(٧١٤) الكشف ج٢ ص ٢٧٣.

وجزم به أيضاً في شرح المنتهى، وحكى قول ابن الزاغوني في كتابة المصحف بالذهب وإنه يؤمر بحكه فإن تجمع منه ما يتمول زكاه<sup>(٧١٥)</sup>.

## ب - القائلون بالتفصيل:

وجوز قوم حلية المصحف إذا كانت من الفضة خاصة، وهو مذهب المالكية<sup>(٧١٦)</sup>، وقول مرجوح عند الشافعية<sup>(٧١٧)</sup>، والحنابلة<sup>(٧١٨)</sup>، والحنفية<sup>(٧١٩)</sup>، وفرق بعض الشافعية وبعض الحنابلة بين مصاحف الرجال ومصاحف النساء، فمنعوا تحلية مصاحف الرجال، ورخصوا في تحلية مصاحف النساء، واعتبره النووي في الروضة أصح الأوجه عند الأكثرين<sup>(٧٢٠)</sup>.

وجزم به الأنصاري في أسنى المطالب، وقال الزركشي: (ينبغي أن يلحق بالمصحف في ذلك اللوح المعد لكتابة القرآن)<sup>(٧٢١)</sup>.

وجزم الهيثمي في التحفة بجواز تحلية المصحف وما فيه قرآن ولو للتبرك للمرأة بذهب، كتخليها به مع إكرامه، وجعله العبادي شاملاً لما إذا كانت التحلية بالتمويه، ولما إذا كانت بإلصاق ورق الذهب بورقه «م. د».

قال: والطفل في ذلك كله كالمرأة شرح «م ر»، وألحق الشرواني بهما المجنون، واستقرب العبادي منع الرجل من القراءة في مصحف المرأة المحلى بالذهب، ولو كان ذلك على سبيل الإعارة أو الإجارة أو الشراء<sup>(٧٢٢)</sup>. «قوله تحلية ما ذكر» شامل لغلاف المصحف، لذا قال: «باعشن» يحل للمرأة تحلية ما فيه قرآن ولو

---

(٧١٥) شرح منتهى الإرادات للبهوتي أيضاً ج١ ص ٧٣.

(٧١٦) الخرشي ج١ ص ٩٨ وص ٩٩، حاشية الدسوقي ج١ ص ٦٣، وبلغه السالك ج١ ص ٤٨ وص ٤٩.

(٧١٧) الروضة ج٢ ص ٢٦٤، الإتنان للسيوطي ج٢ ص ١٧٠، والتحفة وحواشيها ج٣ ص ٢٨١ وص ٢٨٢.

(٧١٨) الآداب الشرعية ج٢ ص ٣٤٣ وص ٣٤٤، والفروع ج١ ص ١٩٢ وص ١٩٣.

(٧١٩) بدائع الصنائع ج٢ ص ١٦ وص ١٧، وفتح القدير ج١ ص ٢٩٩، ومجمع الأنهر ج٢ ص ٥٥٤، والهندية ج٥ ص ٣٢٣.

(٧٢٠) روضة الطالبين ج٢ ص ٢٦٤.

(٧٢١) أسنى المطالب شرح روض الطالب للأنصاري ج١ ص ٣٨٠.

(٧٢٢) تحفة المحتاج وحواشيها ج٣ ص ٢٨١ وص ٢٨٢.

لوحاً، ولو للتبرك، وغلافه بذهب. أ.هـ. لكن قضية كلام المغني أنه لا يجوز باتفاق، عبارته ويحل تحلية غلاف المصحف المنفصل عنه بالفضة للرجل والمرأة، وأما بالذهب قال المجموع: فحرام بلا خلاف نص عليه الشافعي والأصحاب، أي وإنما لم يجز للمرأة ذلك لأنه ليس حلية للمصحف. أ.هـ. فليراجع قول المتن<sup>(٧٢٣)</sup> آخر كلام التحفة وحواشيها.

وذكر موفق الدين بن قدامة في المغني أن القاضي قال بإباحة علاقة المصحف ذهباً أو فضة للنساء خاصة، قال: وليس بجيد، لأن حلية المرأة ما لبسته وتحلت به في بدنها أو ثيابها، وما عداه فحكمه حكم الأواني لا يباح للنساء منه إلا ما أبيح للرجال، ولو أبيح لها ذلك لأبيح علاقة الأواني والأدراج ونحوها. ذكره ابن عقيل<sup>(٧٢٤)</sup>.

وفي الآداب عبر عنه بصيغة التضعيف فقال: (وقيل يباح علاقته للنساء دون الرجال، وليس بصحيح لأن هذا جميعه لم ترد به السنة، ولا نقل عن السلف مع ما فيه من إضاعة المال)<sup>(٧٢٥)</sup>. وعبارته في الفروع: (وقيل لا يكره تحليته للنساء)<sup>(٧٢٦)</sup>.

## ج - القائلون بجواز تحلية المصاحف:

وذهب إلى القول بجواز تحلية المصاحف مطلقاً جمهور الحنفية، وهو اختيار أبي حنيفة، وأحد قولي محمد على ما ذكره قاضي خان<sup>(٧٢٧)</sup>، وحكاه الكاساني وابن البزاز رواية عن أبي يوسف<sup>(٧٢٨)</sup>، وهو الذي جزم به ابن الهمام<sup>(٧٢٩)</sup>، والعيني<sup>(٧٣٠)</sup>.

---

(٧٢٣) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ج٣ ص ٢٨١ وص ٢٨٢، وقارن بمغني المحتاج للخطيب الشربيني ج٢ ص ٩٩ ص ١٠٠.

(٧٢٤) المغني مع الشرح لابن قدامة ج٢ ص ٦١٢.

(٧٢٥) الآداب الشرعية لابن مفلح ج٢ ص ٣٤٣ وص ٣٤٤.

(٧٢٦) الفروع له أيضاً ج١ ص ١٩٢ وص ١٩٣.

(٧٢٧) الفتاوى الخانية بهامش الهنذية ج٣ ص ٤١٣.

(٧٢٨) بدائع الصنائع للكاساني ج٢ ص ١٦ وص ١٧، والفتاوى البزازية ج٦ ص ٣٦٩.

(٧٢٩) فتح القدير لابن الهمام ج١ ص ٢٩٩، ج٧ ص ٢٤٤ من تكملة فتح القدير لقاضي زاده.

(٧٣٠) البناية على الهداية للعيني ج٢ ص ٥٦٤، ج١١ ص ٢٦٩.

والحصكفي لما فيه من تعظيمه كما في نقش المسجد<sup>(٧٣١)</sup>، كذا قال.

وذكر ابن عابدين جواز تحلية المصحف بالنقدين خلافاً لأبي يوسف<sup>(٧٣٢)</sup>، وهو المشهور من مذهب مالك، بل قال في البيان: (قال الإمام القاضي: ولا اختلاف أحفظه في إجازة تحلية المصحف بالفضة، وأما تحليته بالذهب فأجيز وكره، وظاهر ما في الموطأ إجازته، وقد أقام إجازة ذلك بعض العلماء من حديث فرض الصلاة قوله فيه: «فنزل جبريل ففرج صدري ثم غسله بماء زمزم، ثم جاء بطست من ذهب ممتلئ حكمة وإيماناً فأفرغه في صدري ثم أطبقه»<sup>(٧٣٣)</sup>). والمعنى في إقامة ذلك منه خفي وقد نبه في موضعه<sup>(٧٣٤)</sup>..

وذكر الونشريسي في المعيار جواز التحلية بالنقدين على المشهور في مذهب مالك<sup>(٧٣٥)</sup>، وجزم به ابن جزى في قوانينه<sup>(٧٣٦)</sup>، وعده الخرشي المشهور في المذهب إذا كان على جلده الخارجي، ومال إلى جوازه من الداخل أيضاً دون تجزئته وتعشيره فيكره<sup>(٧٣٧)</sup>، وجوز البرزلي كتابة المصحف بالذهب على ما ذكره العدوي في حاشيته على الخرشي، وجزم الخرشي أيضاً بجواز تحلية المصحف بالذهب<sup>(٧٣٨)</sup>، وحكى

---

(٧٣١) الدر المختار للحصكفي بهامش رد المحتار لابن عابدين ج ٥ ص ٢٤٧.

(٧٣٢) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٢٤٧.

(٧٣٣) أخرج الإمام مسلم في صحيحه بشرح النووي ج ١ ص ٣٩٤ ح ٢٤٩ من كتاب الإيمان قال: (وحدثني حرمة بن يحيى التميمي، أخبرنا ابن وهب قال: أخبرني يونس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال: كان أبو ذر يحدث أن رسول الله ﷺ قال: «فرج سقف بيتي وأنا بمكة، فنزل جبريل صلى الله عليه وسلم ففرج صدري ثم غسله من ماء زمزم، ثم جاء بطست من ذهب ممتلئ حكمة وإيماناً فأفرغها في صدري ثم أطبقه، ثم أخذ بيدي فخرج بي إلى السماء»). الحديث بطوله، قال النووي في أثناء شرحه لهذا الحديث: (وليس في هذا ما يوهم جواز استعمال إناء الذهب لنا، فإن هذا فعل الملائكة واستعمالهم، وليس بلام أن يكون حكمهم حكماً، لأنه كان أول الأمر قبل تحريم النبي ﷺ أواني الذهب والفضة). قلت وينبغي أن يجري ذلك على مسألة التحلية بهما ..

(٧٣٤) البيان والتحصيل لمحمد بن رشد ج ١٧ ص ٣٤ و ص ٣٥.

(٧٣٥) المعيار المعرب ج ١١ ص ١٦٦ و ص ١٦٧.

(٧٣٦) القوانين الفقهية لابن جزى ص ٩١.

(٧٣٧) الخرشي على خليل ج ١ ص ٩٨ و ص ٩٩.

(٧٣٨) الخرشي والعدوي عليه ج ٢ ص ١٨٢.

الزرقاني الجواز في المصحف خاصة<sup>(٧٣٩)</sup>. وهو الذي اختاره خليل، وصرح به شراحه كالحطاب في المواهب<sup>(٧٤٠)</sup>، وصاحب الجواهر<sup>(٧٤١)</sup>، وذكره الدردير في الشرح الصغير، وتابعه الصاوي في حاشيته عليه<sup>(٧٤٢)</sup>.

وجوز النفراوي تحلية المصحف من الخارج بالنقدين، وكرهها من الداخل، وكذا كره كتابته وتعشيريه بهما<sup>(٧٤٣)</sup>، وذكر في الروضة الحل مطلقاً وجهاً ثالثاً عند الشافعية<sup>(٧٤٤)</sup>. وهو رواية ثانية عن الإمام أحمد على ما ذكره ابن مفلح في آدابه<sup>(٧٤٥)</sup> وفروعه وفقاً لأبي حنيفة قال: كتطيه، نص عليه ككيسه الحرير نقله الجماعة.

وقال القاضي وغيره: (المسألة محمولة على أن ذلك قدر يسير، ومثل ذلك لا يحرم، كالطراز، والذيل، والجيب. كذا قالوا)<sup>(٧٤٦)</sup>.

#### د - تمويه المصاحف بالنقدين:

ومنع جمهور أهل العلم التمويه بالنقدين، ولم يسلموا قياسه على التحلية خلافاً للحنفية<sup>(٧٤٧)</sup>، وبعض الشافعية في جواز التمويه<sup>(٧٤٨)</sup>.

قال ابن البزاز الحنفي: (وأما التمويه الذي لا يخلص منه شيء لا بأس إجماعاً)<sup>(٧٤٩)</sup>. والظاهر أنه أراد بالإجماع إجماع فقهاء الحنفية، لأن القائلين بمنع التحلية يقولون بمنع التمويه من طريق الأولى، بل قد صرح الهيثمي الشافعي بمنع

---

(٧٣٩) الزرقاني على خليل ج ١ ص ٣٦، ج ٢ ص ١٤٥.

(٧٤٠) مواهب الجليل للحطاب ج ١ ص ١٢٥ وص ١٢٦.

(٧٤١) جواهر الأكليل على خليل ج ١ ص ١٢٨.

(٧٤٢) الشرح الصغير على أقرب المسالك للدردير ومعه حاشية الصاوي ج ١ ص ٤٨ وص ٤٩.

(٧٤٣) الفواكة الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني ج ٢ ص ٤٠٤.

(٧٤٤) الروضة ج ٢ ص ٢٦٤.

(٧٤٥) الآداب الشرعية ج ٢ ص ٣٤٣ وص ٣٤٤.

(٧٤٦) الفروع ج ١ ص ١٩٢ وص ١٩٣.

(٧٤٧) الفتاوى البزازية ج ٦ ص ٣٦٩.

(٧٤٨) حواشي تحفة المحتاج ج ٣ ص ٢٨١.

(٧٤٩) الفتاوى البزازية ج ٦ ص ٣٦٩.



قياس التمويه على التحلية فقال: (تنبيه - يؤخذ من تعبيرهم بالتحلية المار الفرق بينها وبين التمويه، حرمة التمويه هنا بذهب أو فضة مطلقاً لما فيه من إضاعة المال، فإن قلت: العلة الإكرام وهو حاصل بكل، قلت: لكنه في التحلية لم يخلفه محذور بخلافه في التمويه لما فيه من إضاعة المال وإن حصل منه شيء، فإن قلت: يؤيد الإطلاق قول الغزالي: من كتب القرآن بالذهب فقد أحسن، ولا زكاة عليه. قلت: يفرق بأنه يغتفر في إكرام حروف القرآن ما لا يغتفر في نحو ورقه وجلده، على أنه لا يتأتى إكرامها إلا بذلك فكان مضطراً إليه فيه، بخلافه في غيرها يمكن الإكرام فيه بالتحلية فلم يحتج للتمويه فيه رأساً<sup>(٧٥٠)</sup>.

وقيد العبادي حرمة المموه في حق الرجل بما إذا كان يحصل منه شيء بالعرض على النار وإلا فلا يمكن غير الحل، لأنه لا يزيد على الإناء المموه الذي لا يحصل منه شيء بالعرض على النار مع أنه يحل استعماله للرجل كما تقدم في باب الاجتهاد كذا قال، وتعقب قول التحفة بحرمة التمويه فقال: (الوجه عدم الحرمة، وإضاعة المال لغرض جائزة «م ر»<sup>(٧٥١)</sup>.

## هـ - كتابة المصحف بالذهب:

حكى أبو عبيد في الفضائل وابن أبي داود في المصاحف عن إبراهيم النخعي أنه كان يكره أن تكتب المصاحف بالذهب<sup>(٧٥٢)</sup>.

وحكى الطرطوشي في الحوادث والبدع كراهة كتابة المصاحف بالذهب عن الإمام مالك<sup>(٧٥٣)</sup>، وهو الذي صرح به جمهور فقهاء المالكية خلافاً للبرزلي في عدم الكراهة<sup>(٧٥٤)</sup>.

(٧٥٠) تحفة المحتاج ج٣ ص ٢٨١ وص ٢٨٢.

(٧٥١) حاشية العبادي على التحفة ج٣ ص ٢٨١.

(٧٥٢) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٤٣ ح [٥ - ٦]، وأخرجه سعيد بن منصور في سننه ج٢ ص ٣٠٤ ح ٨٣، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٦٧، ص ١٩٥، ص ١٩٦.

(٧٥٣) الحوادث والبدع للطرطوشي ص ١٥٥.

(٧٥٤) على ما ذكره العدوي على الخرشي ج١ ص ٩٨ وص ٩٩ وج ٢ ص ١٨٢، والفواكه الدواني ج٢ ص ٤٠٤.

وقد صرح ابن الزاغوني من أصحابنا الحنابلة بتحريم كتابة المصحف بالذهب، حيث نقل غير واحد من الأصحاب قوله: (يحرم كتبه بذهب لأنه من زخرفة المصحف ويؤمر بحكه، فإن كان تجمع منه ما يتمول زكاه)، ولم يذكر أصحابنا ما يخالفه مما يشعر بموافقتهم له وإقرارهم لفتواه. وهو الذي نقله ابن القيم في بدائع الفوائد، وابن مفلح في الفروع<sup>(٧٥٥)</sup>، وابن رجب في طبقاته<sup>(٧٥٦)</sup>، وصاحب المبدع<sup>(٧٥٧)</sup>، والبهوتي في الكشف وشرح المنتهى<sup>(٧٥٨)</sup>.

ومع أن أبا حامد الغزالي في الإحياء<sup>(٧٥٩)</sup> قد استشهد بحديث أبي الدرداء في معرض الإنكار على المغترين، إلا أنه ذكر في فتاويه خلاف ذلك، حيث أفتى بأن من كتب القرآن بالذهب فقد أحسن، ولا زكاة عليه على ما نقله النووي في الروضة والأنصاري في أسنى المطالب<sup>(٧٦٠)</sup>، والهيتمي في التحفة، والعبادي والشرواني في حواشيهما عليها<sup>(٧٦١)</sup>. وتعقب العبادي نقل التحفة قول الغزالي من كتب القرآن بالذهب أي وإن لم يحصل بالكتابة شيء بالعرض على النار، وظاهره عدم الفرق في ذلك بين كتابته للرجل أو المرأة وهو كذلك، وإن نازع فيه الأذرعى شرح الرملي<sup>(٧٦٢)</sup>.

## و - زكاة حلية المصاحف:

ولأهل العلم في وجوب زكاة حلية المصحف قولان في الجملة:

أحدهما: الوجوب وهو مذهب الحنفية<sup>(٧٦٣)</sup>، .....

(٧٥٥) الفروع ج ١ ص ١٩٢ وص ١٩٣، وبدائع الفوائد ج ٤ ص ٤٤.

(٧٥٦) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ج ١ ص ١٥٢ طبعة المعهد الفرنسي ج ١ ص ١٢٥.

(٧٥٧) المبدع شرح المقنع لبرهان الدين بن مفلح ج ١ ص ١٧٥.

(٧٥٨) الكشف ج ١ ص ١٥٥، وشرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٧٣.

(٧٥٩) إحياء علوم الدين للغزالي ج ٣ ص ٤٣٠، وراجع حاشية رقم (٦٩٠) في حديث أبي الدرداء.

(٧٦٠) أسنى المطالب ج ١ ص ٣٨٠.

(٧٦١) التحفة وحواشيه ج ٣ ص ٢٨١ وص ٢٨٢.

(٧٦٢) حاشية العبادي على التحفة ج ٣ ص ٢٨١ وص ٢٨٢، وهي عبارة الشربيني في مغني المحتاج

ج ٢ ص ١٠٠.

(٧٦٣) ذكر الكاساني ج ٢ ص ١٦ وص ١٧ وجوب الزكاة في الحلية ولو كانت الكواكب في

المصاحف إذا كانت تخلص عند الإذابة إذا بلغت مائتي درهم، وتابعه ابن عابدين في

الحاشية ج ٢ ص ٣٠.

والشافعية<sup>(٧٦٤)</sup>، والحنابلة<sup>(٧٦٥)</sup>، وبه جزم ابن حزم في المحلي<sup>(٧٦٦)</sup>.

والقول الثاني: أن الزكاة غير واجبة في الحلية المذكورة، وهو مذهب المالكية<sup>(٧٦٧)</sup>، وبه أفتى الغزالي من الشافعية<sup>(٧٦٨)</sup>، وفرق قوم بين ما تباح تحليلته وبين ما تحرم، فأوجبوا الزكاة في الثاني دون الأول، وهو اختيار ابن جزي المالكي<sup>(٧٦٩)</sup>. وقد بحث مسألة تحليلية المصحف بنحو مما هاهنا مع بيان حكم تحليلية سائر الكتب وآلاتها في كتابي الموسوم بالمبسوط في أحكام الكتابة والكتب وحجية الخطوط.

---

(٧٦٤) جزم في المذهب ج١ ص ١٥٨ بوجوب الزكاة في حلية المصحف.

(٧٦٥) المغني ج٢ ص ٦١١ قال بوجوب زكاة حلية الدواة والمقلمة بناء على تحريمه فيها، وفي الفروع ج١ ص ١٩٢ وص ١٩٣ قال ابن الزاغوني: (إن تجمع منه بعد حكه ما يتمول زكاه). وقال أبو الخطاب: (يزكيه إن كان نصاباً، وله حكه وأخذه). وجزم في الكشف ج٢ ص ٢٧٣ بوجوب زكاة حلية الدواة والمقلمة.

(٧٦٦) جزم في المحلي ج٦ ص ٩٢ م ٦٨٤ بوجوب الزكاة في حلية المصحف، ونسب إلى مالك القول بعدم وجوب الزكاة في حلية المصحف.

(٧٦٧) الخرشي ج٢ ص ١٨٢.

(٧٦٨) أفتى الغزالي أنها لا تجب على ما نقله عنه في أسنى المطالب ج١ ص ٣٨٠.

(٧٦٩) ظاهر كلام ابن جزي في القوانين ص ٩١ عدم وجوب الزكاة في حلية المصحف وكل ما جاز تحليلته.

## تخطي المصحف

الظاهر من كلام أهل العلم المنع من تخطي المصحف مطلقاً، لما في ذلك من الامتهان ولو صورة، وقد قاس ابن مفلح في فروعه مسألة تخطي المصحف على مسألة توسده ومد الرجلين إليه واستدباره في الحكم، قال: (وفي معنى ذلك التخطي ورميه على الأرض بلا وضع، ولا حاجة تدعو إلى ذلك، بل هو بمسئلة التوسل<sup>(٧٧٠)</sup> أشبه<sup>(٧٧١)</sup>).

وفي توسد المصحف وجهان للأصحاب: أحدهما التحريم، والآخر الكراهة ما لم يخف سرقة، والعلة من منع التخطي كونه ابتداءً للمصحف وامتهاناً له فيجري عليه حكم نظائره الآتي تفصيل أحكامها في مواضعها<sup>(٧٧٢)</sup>.

وقال الهيتمي في الفتاوى الحديثية: (والأولى أن لا يستدبره ولا يتخطاه ولا يرميه بالأرض بالوضع ولا حاجة تدعو لذلك بل لو قيل بكراهة الأخير لم يبعد)<sup>(٧٧٣)</sup>.

واستقرب ابن مفلح في آدابه تحريم مد الرجلين إلى المصحف لما في المد المذكور من إساءة الأدب مع المصحف<sup>(٧٧٤)</sup>.

وينبغي أن يكون للتخطي الحكم ذاته بناء على قياسه السابق في الفروع.

---

(٧٧٠) كذا في الأصل، ولعل صوابه التوسد.

(٧٧١) الفروع ج١ ص١٩٢، والإنصاف ج١ ص٢٢٧.

(٧٧٢) المبدع ج١ ص١٧٥، وكشاف القناع ج١ ص١٥٥، وشرح المنتهى ج١ ص٧٣.

(٧٧٣) الفتاوى الحديثية للهيتمي ص١٦٤.

(٧٧٤) الآداب الشرعية ج٢ ص٢٩٧.

## تخميس المصحف

المراد بتخميس المصحف هو ما يجعله كتاب المصاحف من كلمة خمس أو رأس «الخاء» حرفها الأول عند نهاية كل خمس آيات<sup>(٧٧٥)</sup> وهو من المحدثات التي أنكرها العلماء أول الأمر، ثم انتهوا إلى إباحتها أو استحبابها أخيراً<sup>(٧٧٦)</sup>.

وقد عقد أبو عمرو الداني في كتابه المحكم باباً في ذكر ما جاء في تعشير المصاحف وتخميسها، ومن كره ذلك، ومن أجازها، فروى بسنده عن الأوزاعي قال: «سمعت قتادة يقول: «بدؤوا فنقطوا، ثم خمسوا، ثم عشروا». قال أبو عمرو الداني: وهذا يدل على الترخص في ذلك والسعة فيه<sup>(٧٧٧)</sup>. وكان قد ساق قبل هذا الأثر جملة آثار في كراهة التعشير عن عبد الله بن مسعود وعطاء ومجاهد وأبي العالية وابن سيرين، وقد تأتي بأسانيدها في مسألة تعشير المصحف إن شاء الله تعالى.

وقد ذكر أبو العباس بن تيمية ما يدل على أن كتابة الأخماس وما شاكلها في المصاحف معدودة في المحاذير التي يفضي الوقوع فيها إلى اختلاط القرآن بغيره والتباسه به ولو بعد حين، نظير ما حدث من أهل الكتب السابقة، وما كتبه الذين نسخوا الإنجيل من بعد وفاة الرسول عيسى عليه السلام ومقدار عمره ونحو ذلك ليس هو مما أنزل الله على الرسول ولا مما أمر به، ولا أخبر به قال أبو العباس: (وقد يقع

---

(٧٧٥) البرهان ج ١ ص ٣٤٩، ومناهل العرفان ج ١ ص ٤٠٨.

(٧٧٦) مباحث في علوم القرآن د / صبحي الصالح ص ٩٧ وص ٩٨.

(٧٧٧) المحكم في نقط المصاحف، تحقيق د / عزة حسن ص ١٤ وص ١٥. راجع كتاب التبيان

لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريقة الإتقان للشيخ طاهر الجزائري الدمشقي ص ٢١٥

وص ٢١٦ وص ٢١٧ في رموز الكوفيين والبصريين لأخماس المصحف وأعشاره.

مثل هذا في الكتب المصنفة، يصنف الشخص كتاباً فيذكر ناسخه في آخره عمر المصنف ونسبه وسنه ونحو ذلك مما ليس هو من كلام المصنف، ولهذا أمر الصحابة والعلماء بتجريد القرآن، وأن لا يكتب في المصحف غير القرآن، فلا يكتب أسماء السور ولا التخميس والتعشير ولا آمين ولا غير ذلك، والمصاحف القديمة كتبها أهل العلم على هذه الصفة، وفي المصاحف من قد كتب ناسخها أسماء السور والتخميس والتعشير والوقف والابتداء، وكتب في آخر المصحف تصديقه ودعا، وكتب اسمه ونحو ذلك، وليس هذا من القرآن<sup>(٧٧٨)</sup>.

وقد عقد ابن مفلح في آدابه فصلاً في كراهة نقط المصحف وشكله وكتابة الأخماس والأعشار وأسماء السور وعدد الآيات، وذكر فيه روايتين قال وعنه يستحب نقطه. وقال ابن حمدان ومثله شكله، ويكره التعشير فيه وعنه لا بأس به<sup>(٧٧٩)</sup>.

وذكر في الفروع نحوه منه، وعلل استحباب النقط بقول أحمد بأن فيه منفعة للناس<sup>(٧٨٠)</sup>، وصوب المرداوي في التصحيح رواية عدم الكراهة في المذكورات، قال وعليه عمل الناس في هذه الأزمنة وقبلها بكثير وإنما ترك ذلك في الصدر الأول.

قال: «والرواية الثانية» يكره لعدم فعله في الصدر الأول، ومنعهم من ذلك. قال الساموري في المستوعب: (ويكره أن يكتب في المصحف ما ليس من القرآن كالأخماس والأعشار وعدد آي السور)<sup>(٧٨١)</sup>.

قال السيوطي في الإتقان: (قال الحلبي: تكره كتابة الأعشار والأخماس وأسماء السور وعدد الآيات فيه لقوله: «جردوا القرآن». وأما النقط فيجوز لأنه ليس له صورة فيتوهم لأجلها ما ليس بقرآن قرأناً وإنما هي دلالات على هيئة المقروء فلا يضر إثباتها لمن يحتاج إليها)<sup>(٧٨٢)</sup>.

وقد مر في تجريد المصحف نص الحلبي في النقط، وقد ساقه الزركشي في

---

(٧٧٨) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ج١٣ ص ١٠٥.

(٧٧٩) الآداب الشرعية ج٢ ص ٢٩٥.

(٧٨٠) الفروع وتصحيحه ج١ ص ١٩٤ وص ١٩٥.

(٧٨١) تصحيح الفروع ج١ ص ١٩٤ وص ١٩٥.

(٧٨٢) الإتقان للسيوطي ج٢ ص ١٧١.

البرهان<sup>(٧٨٣)</sup>، وذكر القرطبي في مقدمة تفسيره روايتين عن الإمام مالك في المسألة:

إحداهما: الترخيص فيما كان منه بالحبر خاصة دون الحمرة والصفرة.

والرواية الثانية: المنع في الأمهات من المصاحف مطلقاً والتسهيل في المصاحف التي يتعلم منها الغلمان<sup>(٧٨٤)</sup>.

وقدم الكاساني والمرغيناني من فقهاء الحنفية القول بكراهة كتابة ما ذكر، وعبروا عن الترخيص بقيل إشارة إلى تضعيفه، قال الكاساني: (ويكره التعشير والنقط في المصحف لقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «جردوا مصاحفكم»، وذلك في ترك التعشير والنقط، ولأن ذلك يؤدي إلى الخلل في تحفظ القرآن لأنه يتكل عليه فلا يجتهد في التحفظ بل يتكاسل. لكن قيل هذا في بلادهم، فأما في بلاد العجم فلا يكره، لأن العجم لا يقدرّون على تعلم القرآن بدونه، ولهذا جرى التعارف به في عامة البلاد من غير تكبر، فكان مسنوناً لا مكروهاً<sup>(٧٨٥)</sup>).

## تاريخ التخميس:

ذكر القرطبي في مقدمة تفسيره طائفة من الآثار عن الصحابة والتابعين تتضمن النهي عن أن يكتب في المصاحف ما ليس بقرآن، وأن ابن مسعود رضي الله عنه كان يحك ما يجده من هذه الرموز في المصاحف مخافة أن ينشأ نشوء يخلطون بالقرآن ما ليس منه. ومع أن القرطبي رحمه الله قد حكى عن ابن عطية أنه قال: مر بي في بعض التواريخ أن المأمون العباسي أمر بذلك، وقيل: إن الحجاج فعل ذلك<sup>(٧٨٦)</sup>، إلا أنه قال إثر حكايته للآثار السابقة: (قال الداني رضي الله عنه: وهذه الأخبار كلها تؤذن بأن التعشير والتخميس وفواتح السور ورؤوس الآي من عمل الصحابة رضي الله

---

(٧٨٣) المنهاج للحليمي ج ٢ ص ٢٦٢، والبرهان للزركشي ج ٢ ص ١٠٨ وص ١٠٩.

(٧٨٤) مقدمة تفسير القرطبي ج ١ ص ٦٣، وقارن بالبيان والتحصيل لابن رشد ج ١ ص ٢٤٠، ج ١٧ ص ٤٠٣، ويأتي في تشكيل المصحف مفصلاً.

(٧٨٥) بدائع الصنائع للكاساني ج ٥ ص ١٢٧، والهداية مع البناية ج ١١ ص ٢٦٤ وص ٢٦٦، ومجمع الأنهر ج ٢ ص ٥٥٤، والفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣٢٣.

(٧٨٦) تفسير القرطبي ج ١ ص ٦٣، والزركشي في البرهان ج ١ ص ٣٤٩، وراجع الحاشية رقم (٢٥)، وتجريد المصحف «فترة بقاء المصحف مجرداً»، والحاشية رقم (٦٥٨).

عنهم، قادهم إلى عمله الاجتهاد، وأرى أن من كره ذلك منهم ومن غيرهم إنما كره أن يعمل بالألوان كالحمرة والصفرة وغيرها، على أن المسلمين في سائر الآفاق قد أطبقوا على جواز ذلك واستعماله في الأمهات وغيرها، والخرج والخطأ مرتفعان فيما أطبقوا عليه إن شاء الله<sup>(٧٨٧)</sup>....

## أثر إنزال القرآن خمساً خمساً

جاء في تنزيه الشريعة لابن عراق: («أثر» علي: [أنزل القرآن خمساً خمساً، ومن حفظه هكذا لم ينسه إلا سورة الأنعام فإنها نزلت جملة في ألف، فشيئها من كل سماء سبعون ملكاً حتى آووها إلى النبي ﷺ، ما قرئت على عليل قط إلا شفاه الله عز وجل]. «خط» من طريق سليم بن عيسى، قال الذهبي في الميزان: موضوع على سليم، وفيه بزيع بن عبيدة لا يعرف).

وقال الشوكاني في الفوائد المجموعة: (قول علي رضي الله عنه لأبي عبد الرحمن السلمي لما قرأ عليه القرآن فأخذ خمس آيات، فقال: «حسبك، هكذا أنزل القرآن خمساً خمساً»، ومن حفظه هكذا لم ينسه .... إلخ. قال في الميزان: موضوع)<sup>(٧٨٨)</sup>.

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي العالية قال: (تعلموا القرآن خمس آيات خمس آيات، فإن رسول الله ﷺ كان يأخذ خمساً خمساً)<sup>(٧٨٩)</sup>.

قال الشيخ طاهر الجزائري في التبيان: (وأما ما أخرجه ابن عساكر من طريق أبي نضرة أنه قال: «كان أبو سعيد الخدري يعلمنا خمس آيات بالغداة، وخمس آيات بالعشي، ويخبر أن جبريل نزل بالقرآن خمس آيات خمس آيات»، فإن معناه إن صح إلقاؤه إلى النبي ﷺ بهذا القدر حتى يحفظه، ثم يلقي إليه

---

(٧٨٧) تفسير القرطبي ج ١ ص ٦٣، وقد مر النص من المحكم بتمامه ص ٢ وص ٣ في الحاشية رقم (٦٥٨).

(٧٨٨) تنزيه الشريعة ج ١ ص ٣٠٠، وتذكرة الموضوعات للفتني ص ٧٨، والفوائد المجموعة للشوكاني ص ٣١١ ح ٤٠.

(٧٨٩) مصنف ابن أبي شيبة ج ١٠ ص ٤٦١، وعنه سنن القراء ومناهج المجودين د/ عبد العزيز القارئ ص ٢٩.



الباقى لإنزاله بهذا القدر خاصة، ويوضح ذلك ما أخرجه البيهقي عن خالد بن دينار قال: قال لنا أبو العالية: «علموا القرآن خمس آيات خمس آيات، فإن النبي ﷺ كان يأخذه من جبريل خمساً خمساً» (٧٩٠).

---

(٧٩٠) التبيان للشيخ طاهر الجزائري ص ٦٠، وقد صنف ابن المسبك الحراني من أصحابنا الحنابلة كتاباً سماه [صرف الالتباس عن بدعة قراءة الأخماس] على ما ذكره العليمي في الدر المنضد ج ١ ص ٣٦١، ولم تظهر لي طبيعة مضامين هذا المصنف.

## تذهيب المصحف

مرّ في مسألة تحلية المصحف من هذا البحث ذكر اختلاف العلماء في شأن استعمال الذهب في المصاحف وتبيّن ثم أن الجمهور على القول بالمنع من استعمال الذهب في المصحف مطلقاً(\*) لا فرق عندهم بين كون التذهيب في الحروف أو على سبيل الزخرفة أو التحلية كما يستوي في المنع كون التذهيب في داخل المصحف أو خارجه على جلده ولا فرق أيضاً عند الجمهور في المنع بين كون التذهيب في مصاحف الرجال أو النساء لأن الوعيد الذي تضمنته الآثار الواردة في هذا الشأن يتناول بعمومه ذلك كله، ولأن التذهيب لو كان مشروعاً لفعلته الصحابة في المصحف الإمام، ثم إن التذهيب من زينة الدنيا وما هذا سبيله تتعين صيانة المصحف عنه كالمسجد. والله أعلم بالصواب.

---

(\*) جاء في كتاب الحوادث والبدع للطبرطوشي. ما نصه [قال مالك في مختصر ما ليس في المختصر: ولا تكتب المصاحف بالذهب ولا تعشر به ولا تزوق].

# المتحف في الأحكام الضخمة

تأليف  
الدكتور صالح بن محمد الرشيد  
عضو هيئة التدريس بكلية المعلمين بمحافظة الرين

الجزء الثاني

ح) صالح محمد الرشيد، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الرشيد، صالح محمد

المنحرف في أحكام المصحف. - الرياض.

٢٨٤ ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٤ - ٦١٠ - ٣٨ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٠ - ٦١٢ - ٣٨ - ٩٩٦٠ (ج ٢)

١ - الفتاوي الشرعية ٢ - المصاحف أ - العنوان

٢١/٤٢٣٦

ديوي ٢٥٩

رقم الإيداع: ٢١/٤٢٣٦

ردمك: ٤ - ٦١٠ - ٣٨ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٠ - ٦١٢ - ٣٨ - ٩٩٦٠ (ج ٢)

## ترتيب المصحف

### أ - ترتيب الآيات:

صرح جمع من أهل العلم بأن ترتيب الآيات في سورها على ما هو مشاهد في المصاحف التي في أيدينا اليوم كان عن توقيف من النبي ﷺ وبنصه على ذلك، وأن كتابتها في المصحف على هذا الترتيب أمر متعين لا تحل مخالفته، ولا يجوز العدول عنه، لأن في ذلك إفساداً لنظم القرآن. قال أبو بكر ابن الأنباري: (ومن أفسد نظم القرآن فقد كفر به ورد على محمد ﷺ ما حكاه عن ربه تعالى) (٧٩١).

قال مكِّي (٧٩٢) وغيره: (ترتيب الآيات في السور هو من النبي ﷺ، ولما لم يأمر بذلك في أول براءة تركت بلا بسملة) (٧٩٣). ذكر ذلك مكِّي في تفسير براءة. قال القاضي عياض ونقله عنه الحافظ في الفتح: (لا خلاف أن ترتيب آيات كل سورة على ما هي عليه الآن في المصحف توقيف من الله تعالى، وعلى ذلك نقلته الأمة عن نبيها ﷺ) (٧٩٤).

قال الزركشي في البرهان: (فأما الآيات في كل سورة ووضع البسملة في أوائلها

---

(٧٩١) حكى كلام ابن الأنباري هذا غير واحد من أهل العلم كالقرطبي في تفسيره ج١ ص ٦٢، وفي التذكار له أيضاً ص ٣٣ وص ٣٤.

(٧٩٢) مكِّي ابن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) على ما في معرفة القراء الكبار للذهبي ج١ ص ٣٩٥

(٧٩٣) البرهان للزركشي ج١ ص ٣٥٣، وتفسير القرطبي ج١ ص ٥٩.

(٧٩٤) فتح الباري للحافظ بن حجر العسقلاني ج٩ ص ٤٠، والقاضي عياض هو: عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤ هـ).

فترتيبها توقيفي بلا شك، ولا خلاف فيه، ولهذا لا يجوز تعكيسها<sup>(٧٩٥)</sup>. وقال السيوطي في الإتيان: (الإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهة في ذلك، أما الإجماع فنقله غير واحد، منهم الزركشي في البرهان، وأبو جعفر بن الزبير في مناسباته<sup>(٧٩٦)</sup>، وعبارته ترتيب الآيات في سورها واقع بتوقيفه رحمه الله وأمره من غير خلاف في هذا بين المسلمين)<sup>(٧٩٧)</sup>. واستدل السيوطي على كون ترتيب الآيات توقيفياً بجملة من الآثار على ما سيأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى.

قال الشيخ الزرقاني في المناهل: (انعقد إجماع الأمة على أن ترتيب آيات القرآن الكريم على هذا النمط الذي نراه اليوم بالمصاحف كان بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى، وأنه لا مجال للرأي والاجتهاد فيه، بل كان جبريل ينزل بالآيات على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويرشده إلى موضع كل آية من سورتها، ثم يقرؤها النبي صلى الله عليه وسلم على أصحابه، ويأمر كتاب الوحي بكتابتها معيناً لهم السورة التي تكون فيها الآية، وموضع الآية من هذه السورة. وكان يتلوه عليهم مراراً وتكراراً في صلاته وعظاته وفي حكمه وأحكامه. وكان يعارض به جبريل كل عام مرة، وعارضه به في العام الأخير مرتين، كل ذلك كان على الترتيب المعروف لنا في المصاحف، وكذلك كان كل من حفظ القرآن أو شيئاً منه من الصحابة حفظه الآيات على هذا النمط، وشاع ذلك وذاع وملا البقاع والأسماع، يتدارسون فيما بينهم، ويقرأونه في صلاتهم، ويأخذ به بعضهم عن بعض، ويسمعه بعضهم من بعض بالترتيب القائم الآن، فليس لواحد من الصحابة والخلفاء الراشدين يد ولا تصرف في ترتيب شيء من آيات القرآن الكريم، بل الجمع الذي كان على عهد أبي بكر لم يتجاوز نقل القرآن من العصب والخاف وغيرها في صحف، والجمع الذي كان على عهد عثمان لم يتجاوز نقله من

---

(٧٩٥) البرهان في علوم القرآن للزركشي ج١ ص ٣٥٣، طبعة - المعرفة بيروت.

(٧٩٦) الإتيان في علوم القرآن للسيوطي ج١ ص ٦٠، طبعة - الثقافة ببيروت.

(٧٩٧) أبو جعفر الزبير هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير أبو جعفر الغرناطي على ما في «بغية الوعاة للسيوطي ج١ ص ٢٩١».

والمراد بمناسباته كتابه «البرهان في مناسبات ترتيب سور القرآن»، يقوم بتحقيقه شعباني محمد كرسالة ماجستير مسجلة في دار الحديث الحسنية بالرباط - المغرب عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، «نشرة أخبار التراث العربي - الكويت ع ١٣ ص ١٥ سنة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، وع ٢٥ ص ٢١ سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م»، وعنهما حاشية البرهان ج١ ص ١٣٠.

الصحف في مصاحف، وكلا هذين كان وفق الترتيب المحفوظ المستفيض عن النبي ﷺ عن الله تعالى. أجل؛ انعقد الإجماع على ذلك تاماً لا ريب فيه<sup>(٧٩٨)</sup>.

### مستند الإجماع على كون ترتيب الآيات توقيفياً؛

وقد استند هذا الإجماع إلى طائفة من الأحاديث القولية والفعلية، وجملة من الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. فمن الأحاديث القولية ما أخرجه الإمام أحمد في المسند عن عثمان بن أبي العاص، قال: كنت جالساً عند رسول الله ﷺ إذ شخض ببصره، ثم صوبه، ثم قال: «أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من السورة: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى﴾»<sup>(٧٩٩)</sup>،<sup>(٨٠٠)</sup>.

وأخرج أيضاً هو وغيره من حديث عمر رضي الله عنه وسؤاله النبي ﷺ عن الكلاله وفيه: «تكفيك آية الصيف التي نزلت في آخر سورة النساء»<sup>(٨٠١)</sup>.

وأخرج ابن الأنباري بسنده عن ابن عباس قال: «آخر ما أنزل من القرآن: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾»<sup>(٨٠٢)</sup>، فقال جبريل للنبي ﷺ: يا محمد ضعها في رأس ثمانين ومائتين من البقرة»<sup>(٨٠٣)</sup>.

---

(٧٩٨) مناهل العرفان لمحمد الزرقاني ج ١ ص ٣٤٦.

(٧٩٩) سورة النحل الآية ٩٠.

(٨٠٠) مسند الإمام أحمد ج ٤ ص ٢١٨.

(٨٠١) مسند الإمام أحمد ج ١ ص ١٥ وص ٢٦ وص ٣٨، ج ٤ ص ٢٩٣ وص ٢٩٥ وص ٣٠١، ومسند أبي عوانة ج ١ ص ٤٠٩، وتفسير الطبري ج ٦ ص ٣٠، والدر المنثور للسيوطي ج ٢ ص ٢٤٩ وص ٢٥٠.

(٨٠٢) سورة البقرة آية ٢٨١.

(٨٠٣) الحديث بهذا السياق أخرجه أبو بكر بن الأنباري في كتابه الرد على من خالف مصحف عثمان رضي الله عنه، قال: (حدثنا حسن بن الحباب، حدثنا أبو هاشم، حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي إسحاق عن البراء قال: «آخر ما أنزل من القرآن: ﴿يُنْفِثُكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾». قال أبو بكر بن عياش: وأخطأ أبو إسحاق، لأن محمد بن السائب حدثنا عن أبي السائب عن ابن عباس .... فذكره). ونقله عنه القرطبي في تفسيره ج ١ ص ٦٠ وص ٦١، ج ٣ ص ٣٧٥، وفي تذكره أيضاً ص ٣٦، وأخرجه الإمام أحمد في المسند ج ٤ ص ٢١٨ بلفظ: «أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية ...». وراجع أيضاً ابن كثير في تفسيره ج ٤ ص ٥١٦، والدر المنثور ج ١ ص ٣٦٩ وص ٣٧٠، ومجمع الزوائد ج ٧ ص ٤٨.

قال القرطبي في تفسيره: (وحكى مكي أن النبي ﷺ قال: «جاءني جبريل فقال: اجعلها على رأس مائتين وثمانين من البقرة»<sup>(٨٠٤)</sup>). قال القرطبي: (وروي أنها نزلت قبل موته بثلاث ساعات، وأنه قال: «اجعلوها بين آية الربا وآية الدين»<sup>(٨٠٥)</sup>).

وأخرج أحمد والشيخان من حديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه»<sup>(٨٠٦)</sup>.

## السنة الفعلية:

قال السيوطي في الإتقان: (ومن النصوص الدالة على ذلك إجمالاً ما ثبت من قراءته ﷺ لسور عديدة كسورة البقرة وآل عمران والنساء في حديث حذيفة<sup>(٨٠٧)</sup>، والأعراف في صحيح البخاري أنه قرأها في المغرب<sup>(٨٠٨)</sup>، وقد أفلح، روى النسائي أنه قرأها في الصبح حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أخذته سعدة فركع<sup>(٨٠٩)</sup>، والروم. روى الطبراني أنه قرأها في الصبح<sup>(٨١٠)</sup>، والم تنزيل، وهل أتى على الإنسان روى الشيخان أنه كان يقرأهما في صبح الجمعة<sup>(٨١١)</sup>، وق في صحيح مسلم

---

(٨٠٤) القرطبي ج ٣ ص ٣٧٥ في تفسيره.

(٨٠٥) المصدر السابق.

(٨٠٦) مسند الإمام أحمد ج ٤ ص ١٢١ و ص ١٢٢. وقال السيوطي في الدر المنثور ج ١ ص ٣٧٨: (وأخرج أبو عبيد وسعيد بن منصور وأحمد والدارمي والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة وابن الضريس والبيهقي في سننه عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه»).

(٨٠٧) أثر حذيفة أخرجه مسلم بشرح النووي ج ٢ ص ٤٣٠، وراجع نيل الأوطار ج ٢ ص ٢٥٥ و ص ٢٥٦.

(٨٠٨) أخرجه البخاري بالفتح ج ٢ ص ٢٤٦ ح ٧٦٤، وأهل السنن عن زيد، وأخرجه النسائي ج ٢ ص ١٧٠ عن عائشة.

(٨٠٩) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ح ٢٧٠٧، ومسلم ج ٢ ص ٣٩، والنسائي ج ١ ص ١٥٦ عن عبد الله بن السائب، وهو في الإرواء ج ٢ ص ١٢٥ ح ٣٩٧.

(٨١٠) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج ٢ ص ١١٦ و ص ١١٧ ح ٢٧٢٥، ٢٧٣٠، والبزار والهيثمي في المجمع ج ٢ ص ١١٤ و ص ١١٩ عن الأغر المزني.

(٨١١) وقرأ الم تنزيل، وهل أتى على الإنسان في صبح الجمعة أخرجه البخاري بالفتح ج ٢ ص ٣٧٧، ومسلم ج ٢ ص ٥٣١ عن ابن عمر.



أنه كان يقرأها في الخطبة<sup>(٨١٢)</sup>، والرحمن في المستدرك وغيره أنه قرأها على الجن<sup>(٨١٣)</sup>، والنجم في الصحيح أنه قرأها بمكة على الكفار وسجد في آخرها<sup>(٨١٤)</sup>، واقتربت عند مسلم أنه كان يقرأها مع ق في العيد<sup>(٨١٥)</sup>، والجمعة والمنافقون في مسلم أنه كان يقرأ بهما في صلاة الجمعة<sup>(٨١٦)</sup>، والصف في المستدرك عن عبد الله بن سلام أنه ﷺ قرأها عليهم حين أنزلت حتى ختمها<sup>(٨١٧)</sup>، في سور شتى من المفصل تدل قراءته ﷺ لها بمشهد من الصحابة أن ترتيب آياتها توقيفي، وما كان الصحابة ليرتبوا ترتيباً سمعوا النبي ﷺ يقرأ على خلافه فبلغ ذلك مبلغ التواتر<sup>(٨١٨)</sup>.

### شبهة وتفنيدها:

قال السيوطي في الإتيان: (نعم يشكل على ذلك ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف من طريق محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال: «أتى الحارث بن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة فقال: أشهد أني سمعتهما من رسول الله ﷺ، ووعيتهما. فقال عمر: وأنا أشهد، لقد سمعتهما. ثم قال: لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة، فانظروا آخر سورة من القرآن فالحقوها في آخرها»<sup>(٨١٩)</sup>).

(٨١٢) وأنه كان يقرأ ق في الخطبة على ما في مسلم بشرح النووي ج٢ ص ٥٢٤ ح ٥٣.  
(٨١٣) أخرجه الترمذي بالتحفة ج٩ ص ١٧٧ ح ٣٣٤٥، والحاكم في المستدرك ج٢ ص ٥١٥ ح ٣٧٦٦/٩٠٣ وصححه، والشوكاني في الفتح ج٥ ص ١٣٠ عن جابر.  
(٨١٤) وأنه قرأ النجم في مكة وسجد فيها على ما في النسائي ج٢ ص ١٦٠ عن جعفر بن المطلب بن أبي وداعة عن أبيه.

(٨١٥) وأخرج مسلم بشرح النووي ج٢ ص ٥٤٣ أنه عليه السلام قرأ اقتربت مع ق في العيد.  
(٨١٦) أخرج مسلم بشرح النووي ج٢ ص ٥٢٨ و ٥٢٩ أنه عليه السلام قرأ بالجمعة والمنافقون في الجمعة.

(٨١٧) أثر عبد الله بن سلام أخرجه الإمام أحمد في المسند ج٥ ص ٤٥٢، والترمذي بالتحفة ج٩ ص ٢٠٦ و ٢٠٧ ح ٣٣٦٣، والحاكم في المستدرك ج٢ ص ٤٨٦ و ٤٨٧ وصححه.  
(٨١٨) الإتيان للسيوطي ج١ ص ٦١.

(٨١٩) قال أبو بكر بن أبي داود في كتاب المصاحف ص ٣٨: (حدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا هارون بن معروف، حدثنا محمد بن سلمة قال: أخبرنا ابن إسحاق عن يحيى بن عباد عن أبيه عباد بن عبد الله بن الزبير قال: أتى الحارث بن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة =

براءة، «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَجِيمٌ» إلى قوله: «رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ» إلى عمر فقال: من معك على هذا؟ قال: لا أدري، والله إلا إنني أشهد أنني سمعتها من رسول الله ﷺ ووعيتها وحفظتها. فقال عمر: وأنا أشهد لسمعتها من رسول الله ﷺ ثم قال: لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة، فانظروا سورة من القرآن فالحقهما فيها. فالحقها في آخر براءة).

قال الحافظ في الفتح ج ٩ ص ١٥ في شرحه لحديث زيد في جمع القرآن عند قوله: «حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري» قال: (وقع في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن سعد «مع خزيمة بن ثابت» أخرجه أحمد والترمذي. ووقع في رواية شعيب عن الزهري كما تقدم في سورة التوبة «مع خزيمة الأنصاري»، وقد أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» من طريق أبي اليمان عن شعيب فقال فيه «خزيمة بن ثابت الأنصاري»، وكذا أخرجه ابن أبي داود من طريق يونس بن يزيد ص ٢٧ عن ابن شهاب، وقول من قال عن إبراهيم بن سعد «مع أبي خزيمة» أصح، وقد تقدم البحث فيه في تفسير سورة التوبة، وأن الذي وجد معه آخر سورة التوبة غير الذي وجد معه الآية التي في الأحزاب، فالأول اختلف الرواة فيه على الزهري، فمن قائل «مع خزيمة»، ومن قائل «مع أبي خزيمة»، ومن شك فيه يقول «خزيمة أو أبي خزيمة»، والأرجح أن الذي وجد معه آخر سورة التوبة أبو خزيمة بالكنية، والذي وجد معه الآية من الأحزاب خزيمة. وأبو خزيمة قيل هو ابن أوس بن يزيد بن أصرم مشهور بكنيته دون اسمه، وقيل هو الحارث بن خزيمة. وأما خزيمة فهو ابن ثابت ذو الشهادتين كما تقدم صريحاً في سورة الأحزاب). ثم ذكر الحافظ رواية ابن أبي داود السالفة، ثم قال: (فهذا إن كان محفوظاً احتمل أن يكون قول زيد بن ثابت «وجدتها مع أبي خزيمة لم أجدها مع غيره» أي أول ما كتبت، ثم جاء الحارث بن خزيمة بعد ذلك، أو أن أبا خزيمة هو الحارث بن خزيمة لا ابن أوس). ثم ذكر الحافظ مقتضى قول عمر رضي الله عنه، والذي ساقه السيوطي على ما هو في المتن.

قال الزرقاني في المناهل ج ١ ص ٣٤٩ وص ٣٥٠ تعقيباً على قول من استشكل رواية ابن أبي داود هذه، وجعل منها شبهة يفهم منها الدلالة على أن ترتيب الآيات لم يكن في القرآن كله بتوقيف، إنما كان عن هوى من الصحابة وعن تصرف منهم ولو في البعض، قال: (فتجيب عنها:

أولاً / بأن هذا الخبر معارض للمقاطع، وهو ما أجمعت عليه الأمة، ومعارض للقاطع ساقط عن درجة الاعتبار، فهذا خبر ساقط مردود على قائله.

ثانياً / أنه معارض لما لا يحصى من الأخبار الدالة على خلافه، وقد تقدم كثير منها، بل لابن أبي داود مخرجه خبر يعارضه، ذلك أنه أخرج أيضاً عن أبي أنهم جمعوا القرآن، فلما انتهوا إلى الآية التي في سورة براءة [الآية ١٢٧]: «ثُمَّ أَنْصَرَفُوا مَرْفَعاً قُلُوبُهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ» ظنوا أن هذا آخر ما أنزل، فقال أبي: «إن رسول الله ﷺ أقراني بعدها آيتين، =

==

وأخرج ابن أبي داود أيضاً في كتاب المصاحف ص ٢٦ من طريق الزهري عن خارجة بن زيد أن زيد بن ثابت قال: (فقدت آية من سورة الأحزاب كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأها [س ٣٣ ٢٣]: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتُنَادُوا عَلَى اللَّهِ عَذَابُ اللَّهِ الَّذِي يَكُونُ لِلْمُتَّقِينَ﴾) فالتصقت فوجدتها مع خزيمة بن ثابت [أو أبي خزيمة] وألحقها في سورتها).  
وأخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ٢٧ وص ٢٨ قال: (حدثنا أبو الربيع قال: أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس عن ابن شهاب، أخبرني ابن السباق أن زيد بن ثابت حدثه قال: «أرسل إليّ أبو بكر الصديق مقتل أهل اليمامة» ثم ذكر قصة جمع القرآن بطولها، وفيها: (قال فقلت أجمع القرآن من الرقاع والأكثاف والأقتاب والعصب وصدور الرجال حتى وجدت آخر سورة التوبة آيتين مع خزيمة بن ثابت الأنصاري لم أجدهما مع غيره [س ٩ ١٢٨]: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾)، إلى آخره.

المصاحف ص ١٧ وص ٣٩ قال: (حدثنا أبو الطاهر، حدثنا ابن وهب قال: أخبرني عمر بن =

قال ابن حجر: (ظاهر هذا أنهم كانوا يؤلفون آيات السور باجتهادهم، وسائر الأخبار تدل على أنهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلا بتوقيف)<sup>(٨٢٠)</sup>.

قال السيوطي: (قلت يعارضه ما أخرجه ابن أبي داود أيضاً من طريق أبي العالية عن أبي بن كعب أنهم جمعوا القرآن، فلما انتهوا إلى الآية التي في سورة براءة: ﴿ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَكُمُ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾<sup>(٨٢١)</sup> ظنوا أن هذا آخر ما أنزل، فقال أبي: «إن رسول الله ﷺ أقراني بعد هذا آيتين: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ...﴾ إلى آخر (السورة)<sup>(٨٢٢)</sup> فآثر أبي بن كعب هذا نصي على كون الآيتين المذكورتين قد وضعنا في

= محمد بن طلحة الليثي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: أراد عمر بن الخطاب أن يجمع القرآن، فقام في الناس فقال: «من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن فليأتنا به» وكانوا كتبوا ذلك في الصحف والألواح والعصب، وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد عليه شهيدان، فقتل وهو يجمع ذلك إليه، فقام عثمان بن عفان فقال: «من كان عنده من كتاب الله شيء فليأتنا به» وكان لا يقبل من ذلك شيئاً حتى يشهد عليه شهيدان، فجاء خزيمة بن ثابت فقال: إني قد رأيتكم آيتين لم تكتبوهما. قالوا: وما هما؟ قال: تلقيت من رسول الله ﷺ [س ٩ آ ١٢٨]: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ إلى آخر السورة. قال عثمان: «فأنا أشهد أنهما من عند الله، فأين ترى أن نجعلهما ؟». قال: اختتم بها آخر ما نزل من القرآن. فختمت بها براءة).

(٨٢٠) فتح الباري ج ٩ ص ١٥، وعنه الإتيان ج ١ ص ٦١.

(٨٢١) سورة التوبة آية ١٢٧.

(٨٢٢) أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف ص ١٥ وص ٣٨ قال: (حدثنا عبد الله بن محمد بن النعمان قال: حدثنا محمد قال: حدثنا أبو جعفر عن الربيع عن أبي العالية أنهم جمعوا القرآن في مصحف في خلافة أبي بكر، فكان رجال يكتبون ويملي عليهم أبي بن كعب، فلما انتهوا إلى هذه الآية من سورة براءة [س ٩ آ ١٢٧]: ﴿ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَكُمُ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ فظنوا أن هذا آخر ما أنزل من القرآن، فقال أبي: «إن رسول الله ﷺ قد أقراني بعد من آيتين: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [س ٢١ آ ٢٥]: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾. وراجع الحاشية رقم (٧٧٠)، وقارن بالسيوطي في الإتيان ج ١ ص ٦١، ومناهل العرفان للزرقاني ج ١ ص ٣٤٩، وراجع الحاشية (٨٠٣)، (٨٠٤) في آخر الآيات نزولاً، وقارن بفتح الباري ج ٨ ص ٢٠٥ في آية: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ البقرة ٢٨١، وآية الكلاله ص ٢٦٧، وآية: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ المائدة ٣ على ما في الفتح ج ١ ص ٤٣١، =

مكانهما من سورة «براءة» وأن هذا الوضع إنما كان توقيفاً لا اجتهاداً، وعلى مثله انعقد الإجماع، فيندفع الإشكال الناجم عما عارض الإجماع لكونه مضطرباً، ولأن ما عارض الإجماع معارض للقاطع، وما عارض القاطع كان ساقطاً.

### المأثور عن الصحابة في كون ترتيب الآيات توقيفياً؛

فقد روي عن عدد من الصحابة رضوان الله عليهم جملة من الآثار تدل على اعتبارهم التوقيف في ترتيب آيات القرآن عند كتابته، فمن ذلك ما أخرجه الإمام أحمد وغيره عن زيد بن ثابت رضي الله عنه في قصة جمع القرآن قال: (كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع . . . . . الحديث) (٨٢٣). قال البيهقي: (وهذا يشبه أن يكون المراد به تأليف ما نزل من الآيات المتفرقة في سورها، وجمعها فيها بإشارة النبي ﷺ) (٨٢٤).

وأخرج البخاري عن ابن الزبير قال: (قلت لعثمان: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ (٨٢٥) قد نسختها الآية الأخرى (٨٢٦) فلم تكتبها أو تدعها؟ قال: يا ابن أخي لا أغير شيئاً من مكانه) (٨٢٧). وذكره البخاري في موضع آخر بلفظ: (قال ابن

= ٨ ص ٢٧٠ وص ٢٧١، وآخر التوبة على ما في ٨ ص ٣٤٥، ٩ ص ١١. (٨٢٣) أثر زيد أخرجه الإمام أحمد في المسند ج ٥ ص ١٨٥، والترمذي في السنن ج ٥ ص ٧٣٤، والحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٢٢٩، والبيهقي في دلائل النبوة ج ٧ ص ١٤٧، وفي المدخل له أيضاً.

(٨٢٤) دلائل النبوة للبيهقي ج ٧ ص ١٤٧ وص ١٥٢، وعنه البرهان ج ١ ص ٣٥٤. قال محققه: (ولم نجده في القسم المطبوع من كتاب المدخل).

(٨٢٥) سورة البقرة آية ٢٤٠: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ الآية. (٨٢٦) أراد بالآخرى الآية ٢٣٤ من سورة البقرة: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرِثُنَّ بِأَشْهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ الآية.

(٨٢٧) البخاري مع الفتح ج ٨ ص ١٩٣ وص ١٩٤ ح ٤٥٣٠. قال الحافظ: (قوله [للم تكتبها أو تدعها] كذا في الأصول بصيغة الاستفهام الإنكاري، كأنه قال لم تكتبها وقد عرفت أنها منسوخة، أو قال لم تدعها أي تركها مكتوبة، وهو شك من الراوي أي اللفظين، قال: ووقع في الرواية الآتية بعد بابين [للم تكتبها؟ قال: تدعها يا ابن أخي]، وفي رواية الإسماعيلي [لم تكتبها وقد نسختها الآية الأخرى] وهو يؤيد التقدير الذي ذكرته. وله من رواية أخرى [قلت لعثمان: هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً

الزبير: قلت لعثمان هذه الآية في البقرة: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ إلى قوله: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾<sup>(٨٢٨)</sup> قد نسختها الأخرى فلم تكتبها؟ قال: تدعها يا ابن أخي، لا أغير شيئاً من مكانه<sup>(٨٢٩)</sup>. قال الحافظ بن حجر: (وفي جواب عثمان هذا دليل على أن ترتيب الآي توقيفي، وكأن عبد الله بن الزبير ظن أن الذي ينسخ حكمه لا يكتب، فأجابه عثمان بأن ذلك ليس بلازم والمتبع فيه التوقيف). إلى أن قال: (وهذا الموضع مما وقع فيه الناسخ مقدماً في ترتيب التلاوة على المنسوخ. وقد قيل أنه لم يقع نظير ذلك إلا هنا، وفي الأحزاب على قول من قال أن إحلال جميع النساء هو الناسخ، وسيأتي البحث فيه هناك إن شاء الله تعالى، وقد ظفرت بمواضع أخرى<sup>(٨٣٠)</sup>). ثم سرد الحافظ ذكر المواضع المشار إليها، وقد أثرت إثباتها في الحاشية ليطلع عليها من رامها<sup>(٨٣١)</sup>.

### تنبيه:

بث المستشرقون دعوة إلى إعادة ترتيب القرآن حسب نزول الآيات كخطوة منهم في سبيل إفساد النظم القرآني، ورغبة منهم في طمس معالم إعجازه، وما ذلك منهم بعجيب، إذ هم الأعداء الذين تكن صدورهم الضغينة للإسلام وأهله، وغاية ما يتمنون أن تقطع كل رابطة تربط المسلمين بقرآنهم إيقاناً منهم بأن عز المسلمين وتأخيرهم رهن ببقاء هذا القرآن كأعظم أصرة تربط بين أبناء الإسلام حتى إذا فشل المستشرقون في

= لِأَزْوَاجِهِمْ مَتْنًا إِلَى الْبَحْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ قال: نسختها الآية الأخرى. قلت: تكتبها أو تدعها؟ قال: يا ابن أخي لا أغير منها شيئاً عن مكانه. وهذا السياق أولى من الذي قبله، و (أو) للتخيير لا للشك.

(٨٢٨) سورة البقرة آية ٢٤٠.

(٨٢٩) البخاري مع الفتح ج ٨ ص ٢٠١ ح ٤٥٣٦.

(٨٣٠) الفتح ج ٨ ص ١٩٤.

(٨٣١) قال الحافظ في الفتح ج ٨ ص ١٩٤: (وقد ظفرت بمواضع أخرى منها في البقرة أيضاً قوله: ﴿فَأَنزِمْنَا قَوْلَهُ فَنَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾، فإنها محكمة في التطوع مخصصة لعموم قوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ كونها مقدمة في التلاوة، ومنها البقرة أيضاً قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ على قول من قال إن سبب نزولها أن اليهود طعنوا في تحويل القبلة فإنه يقتضي أن تكون مقدمة في التلاوة متأخرة في النزول، وقد تبعت من ذلك شيئاً كثيراً وذكرته في غير هذا الموضع، ويكفي هنا الإشارة إلى هذا القدر).

بلوغ مرامهم أو كادوا بسبب نظرة المسلمين إلى كل ما يصدر عنهم، وحذرهم البالغ من كل فكر يطبع بطابعهم كيف لا وهم العدو المتربص والحاقد المترصد، لجأوا إلى اتخاذ واسطة ممن ينتسب إلى الإسلام، أو يحسب عليه ليقوم بنقل سمومهم وتمرير أغراضهم الخبيثة من مثل صاحب كتاب ترتيب سور القرآن الكريم حسب التبليغ الإلهي بزعمه، والذي تصدت له غير جهة إسلامية كدار الإفتاء ببلنات، ورابطة العالم الإسلامي وغيرهما من كل جهة إسلامية رسمية كانت أو فردية نذرت نفسها للذود عن هذا الدين ومقوماته، والتصدي لكل مفسد، وإفشال كل مخطط يرمي إلى الإضرار بالإسلام وأهله<sup>(٨٣٢)</sup>.

### ب - ترتيب السور:

ذكر غير واحد من الكاتبيين في علوم القرآن أن لأهل العلم في ترتيب السور على ما هي عليه اليوم في المصاحف التي بين أيدينا ثلاثة أقوال في الجملة:

أحدها: أن ترتيب السور على ما هو عليه الآن لم يكن بتوقيف من النبي ﷺ، إنما كان باجتهاد من الصحابة رضوان الله عليهم.

وثانيها: أن ترتيب السور كلها توقيفي بتعليم الرسول ﷺ، كترتيب الآيات، وأنه لم توضع سورة في مكانها إلا بأمر منه ﷺ.

وثالث هذه الأقوال: أن ترتيب بعض السور كان بتوقيف من النبي ﷺ، وترتيب بعضها الآخر كان باجتهاد من الصحابة<sup>(٨٣٣)</sup>.

---

(٨٣٢) راجع في تفصيل هذه القضية كتاب [المستشرقون وترجمة القرآن الكريم] للدكتور محمد صالح البنداق ص ١١٢ وص ١١٣، ومجلة رابطة العالم الإسلامي العدد ٦ - السنة ٦ شعبان ١٣٨٨ هـ - أكتوبر «تشرين أول» ١٩٦٨ م ص ٨٦.

(٨٣٣) القرطبي في مقدمة تفسيره ج ١ ص ٥٩ وما بعدها، وفي التذكار له أيضاً ص ٣٤ وما بعدها، والزركشي في البرهان ج ١ ص ٣٥٣ وما بعدها، والسيوطي في الإتقان ج ١ ص ٦٢، والزرقاني في المناهل ج ١ ص ٣٥٣ وص ٣٥٤، وطاهر الجزائري في التبيان ص ١٠٩، وصبحي الصالح في مباحث في علوم القرآن ص ٧٠ وما بعدها.

## تسمية القائلين بالقول الأول:

وقد ذهب إلى القول بأن ترتيب السور في المصحف كان عن اجتهاد من الصحابة جمهور أهل العلم، وهو ظاهر ما حكى عن الإمام مالك رحمه الله<sup>(٨٣٤)</sup>.

وهو اختيار أبي الحسين بن فارس<sup>(٨٣٥)</sup> في كتابه المسائل الخمس<sup>(٨٣٦)</sup>، واعتمده أبو بكر الباقلاني في أرجح قوله<sup>(٨٣٧)</sup>.

(٨٣٤) أخرج الداني في المقنع ص ١٨ قال: (حدثنا خلف بن حمدان بن خاقان المالكي، قال: حدثنا محمد ابن عبد الله بن زكريا قال: حدثنا عمي يحيى بن زكريا قال: حدثنا يونس قال ابن وهب: سمعت مالكا يقول: (إنما ألف القرآن على ما كانوا يسمعون من قراءة رسول الله ﷺ) وساق ابن رشد في البيان والتحصيل ج ١٨ ص ٣٥٤ نحواً من قول مالك من سماع أشهب بن عبد العزيز من مالك من كتاب الجامع، وعبارته: (قيل له: أفرأيت تأليف القرآن كيف جاء هكذا وقد بدأ بالسور الكبار الأول فالأول، وبعضه نزل قبل بعض؟ فقال: أجل، قد نزل بمكة، ونزل عليه بالمدينة، ولكن أرى أنهم ألفوه على ما كانوا يتبعون من قراءة رسول الله ﷺ).

وعبارة القرطبي في تفسيره ج ١ ص ٦٠، روى يونس عن ابن وهب قال: سمعت مالكا يقول: (إنما ألف القرآن على ما كانوا يسمعون من رسول الله ﷺ). ويأتي في المتن كلام الزركشي في البرهان ج ١ ص ٣٥٤ وتأوله لكلام مالك هذا.

(٨٣٥) حكى الزركشي في البرهان ج ١ ص ٣٥٦ أن أبا الحسين أحمد بن فارس قال في كتابه المسائل الخمس: (جمع القرآن على ضربين: أحدهما تأليف السور، كتقديم السبع الطوال وتعقيها بالمئين، فهذا الضرب هو الذي تولاه الصحابة رضوان الله عليهم). إلى آخر كلامه.

(٨٣٦) كتاب المسائل الخمس لأبي الحسين أحمد بن فارس القزويني (ت ٣٩٥هـ) ذكره السيوطي في بغية الوعاة ص ٣٥١.

(٨٣٧) جاء في كتاب نكت الانتصار لأبي بكر الباقلاني - اختصار أبي عبد الله الصيرفي وترتيب عبد الجليل بن أبي بكر الصابوني ص ٨١ وص ٨٢: (أما اختلاف مصاحفهم في السور فهو الظاهر المشهور وما يقدر على دفعه، وإن كان من الناس من ينكر ذلك، لكننا نقول إنه لم يكن من النبي ﷺ توقيف على ترتيبها، بل إنما ألفوا سور المصحف على الاجتهاد وضم السور إلى مثلها وما يقاربها. ومن الناس من زعم أن تأليف السور كان بتوقيف من النبي ﷺ وهم لا يقولون مع ذلك أن تأليفه وترتيبه في الصلاة يجب أن يكون على ترتيبه في المصحف، والذي نختاره ما قدمناه، وفيه سقوط ما ظنوا به القدح، وليس بواجب تأليف السور في الكتابة ولا في الصلاة ولا في القراءة ولا في التلقين، والذي يدل على صحة ذلك أنه لو كان من النبي ﷺ توقيف على ذلك لظهر وفشا ونقل مثله. وفي العلم بعدم ذلك دليل على أنه لم يكن منه توقيف فيه، ويدل على ذلك قول عثمان رضي الله عنه في حديث طويل: «وكانت الأنفال =



وهو ظاهر المحكي عن مكّي بن أبي طالب<sup>(٨٣٨)</sup>، وهو اختيار أبي العباس بن تيمية على ما حكاه عنه غير واحد من أصحابنا الحنابلة. قال ابن مفلح في فروعه: (وعند شيخنا<sup>(٨٣٩)</sup>) ترتيب الآيات واجب، لأن ترتيبها بالنص «ع» وترتيب السور بالاجتهاد لا بالنص في قول جمهور العلماء، منهم المالكية والشافعية، قال شيخنا فيجوز قراءة هذه قبل هذه، وكذا في الكتابة، ولهذا تنوعت مصاحف الصحابة رضي الله عنهم في كتابتها، لكن لما اتفقوا على المصحف في زمن عثمان صار هذا مما سنه الخلفاء الراشدون، وقد دل الحديث على أن لهم سنة يجب اتباعها<sup>(٨٤٠)</sup>.

= من أول ما نزل بالمدينة، وكانت براءة من آخر ما نزل من القرآن، وكانت قصتها تشبه قصتها، فظننتها منها. وهذا منه تصريح بعدم التوقيف، وقد تضمن ذلك أنهما سورتان لأنه سمي كل واحدة باسمها) .أ.هـ كلام الباقلاني. وعبارة الزركشي في البرهان ج١ ص٣٥٤: (مذهب جمهور العلماء منهم مالك، والقاضي أبو بكر ابن الطيب - فيما اعتمده واستقر عليه رأيه من قوله .) وتابعه في المناهل ج١ ص٣٥٦، والجزائري في التبيان ص١٠٨ و١٠٩ عن الانتصار، لكن حكاه السيوطي في الإتيان ج١ ص٦٢ قولاً للباقلاني، وقال الحافظ في الفتح ج٩ ص٤٢: (وأما ترتيب المصحف على ما هو عليه الآن فقال القاضي أبو بكر الباقلاني: يحتمل أن يكون النبي ﷺ هو الذي أمر بترتيبه هكذا، ويحتمل أن يكون من اجتهاد الصحابة، ثم رجع الأول). وراجع نيل الأوطار ج٢ ص٢٥٦ وحكاية عياض عنه.

(٨٣٨) هو الإمام المقرئ مكّي بن أبي طالب حموش، أبو محمد القيرواني ثم الأندلسي المتوفى سنة ٤٣٧هـ على ما في معرفة القراء الكبار للذهبي، وراجع في اختياره هذا القرطبي في التفسير ج١ ص٥٩، والزركشي في البرهان ج١ ص٣٥٣ وص٣٥٤.

(٨٣٩) الفروع ج١ ص٤٢١ وص٤٢٢، وأراد بقوله عند شيخنا شيخ الإسلام أبي العباس بن تيمية. وراجع كشف القناع للبهوتي ج١ ص٤٠١ وص٤٠٢ ونصه في الحاشية (٨٤٠).

(٨٤٠) الفروع لابن مفلح ج١ ص٤٢١ وص٤٢٢، والمبدع لحفيده برهان الدين ج١ ص٤٨٦، وقارن بشرح المنتهى ج١ ص١٨١ للبهوتي، وكشاف القناع له أيضاً ج١ ص٤٠١ وص٤٠٢ وعبارته فيه: (قال الشيخ - يعني ابن تيمية -: ترتيب الآيات واجب، لأن ترتيبها بالنص إجماعاً، وترتيب السور بالاجتهاد لا بالنص في قول جمهور العلماء، منهم المالكية والشافعية، فتجوز قراءة هذه السورة قبل هذه السورة، واختاره صاحب المحرر وغيره، واحتج أحمد بأن النبي ﷺ تعلم كذلك «وكذا في الكتابة» أي تجوز كتابة هذه قبل هذه، ولهذا تنوعت مصاحف الصحابة في كتابتها لكن لما اتفقوا على المصحف في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه صار هذا مما سنه الخلفاء الراشدون، وقد دل الحديث أي حديث العرياض بن سارية الذي من جملته: «فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ» الحديث، على أن لهم سنة يجب اتباعها لقوله: «فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين») حديث العرياض أخرجه الإمام أحمد في المسند ج٤ ص١٢٦ وص١٢٧، وأبو داود =

والقول بأن ترتيب السور في المصحف اجتهادي محكي عن أبي جعفر بن الزبير<sup>(٨٤١)</sup>، وهو اختيار الزركشي في البرهان<sup>(٨٤٢)</sup>، وهو اختيار الحافظ بن حجر على ما في الفتح<sup>(٨٤٣)</sup>، وهو ظاهر كلام القاضي عياض على ما ذكره النووي والحافظ بن حجر<sup>(٨٤٤)</sup>. وإليه ميل

= في السنن ج ٥ ص ١٣ ح ٤٦٠٧٢، والترمذي ٢٦٧٦، وابن ماجه وابن حبان في صحيحه ١٠٢ وغيرهم عن العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة وجلت منها القلوب، وذرفت منها العيون، فقلنا: يا رسول الله، كأنها موعظة مودع، فأوصنا. قال: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن تأمر عليكم عبدٌ، وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة». قال الترمذي حديث حسن صحيح، وراجع صحيح الترغيب ج ١ ص ٢٠.

(٨٤١) قال أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الفرناطي (ت ٧٠٨هـ) صاحب كتاب البرهان في مناسبات ترتيب سور القرآن باختيار مذهب الاجتهاد في ترتيب سور القرآن، وذلك يفهم من تعقبه لمن قال بحصر الاجتهاد في بعض السور كابن عطية مثلاً على ما في البرهان للزركشي ج ١ ص ٣٥٥، والإتقان للسيوطي ج ١ ص ٦٢، والمناهل للزرقاني ج ١ ص ٣٥٤ و ص ٣٥٥.

(٨٤٢) قال الزركشي في البرهان ج ١ ص ٣٦٠: (وترتيب بعضها بعد بعض ليس هو أمر أوجبه الله، بل أمر راجع إلى اجتهادهم واختيارهم، ولهذا كان لكل مصحف ترتيب، ولكن ترتيب المصحف العثماني أكمل).

(٨٤٣) قال الحافظ في الفتح ج ٩ ص ١٥: (نعم ترتيب السور بعضها إثر بعض كان يقع بعضه منهم بالاجتهاد كما سيأتي في «باب تأليف القرآن»). ثم قال في ج ٩ ص ٤٠ إثر كلامه على حديث يوسف بن ماهك في سؤال العراقي لعائشة عن تأليف المصحف وترجيح الحافظ أن ذلك بعد بعث المصحف الإمام إلى الأمصار: (ولا شك أن تأليف المصحف العثماني أكثر مناسبة من غيره).

وقال الحافظ أيضاً في الفتح ج ٩ ص ٤٣ إثر ذكره لحديث حذيفة الثقفي في تحزيب القرآن: (قلت: فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان في عهد النبي ﷺ! ويحتمل أن الذي كان مرتباً حينئذ حزب المفصل خاصة بخلاف ما عدها فيحتمل أن يكون كان فيه تقديم وتأخير كما ثبت من حديث حذيفة: «أنه ﷺ قرأ النساء بعد البقرة قبل آل عمران»).

(٨٤٤) شرح مسلم ج ٢ ص ٤٣٠ و ص ٤٣١ في شرحه لحديث حذيفة ح ١٩٧ من كتاب صلاة المسافرين وقصرها، قال الحافظ في الفتح ج ٩ ص ٤٠: (قال القاضي عياض في شرح حديث حذيفة أن النبي ﷺ قرأ في صلاته في الليل بسورة النساء قبل آل عمران: هو كذلك في مصحف أبي بن كعب، وفيه حجة لمن يقول إن ترتيب السور اجتهاد وليس بتوقيف من النبي ﷺ! وهو قول جمهور العلماء، واختاره القاضي الباقلاني قال: وترتيب السور ليس بواجب في التلاوة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التعليم، فلذلك اختلفت =

## تسمية بعض القائلين بالقول الثاني:

والقول بأن ترتيب السور كما هو مشاهد في المصاحف اليوم توقيفي محكي عن ربيعة بن فروخ التيمي<sup>(٨٤٦)</sup> شيخ الإمام مالك رحمهما الله. قال القرطبي: (وذكر ابن

= المصاحف، فلما كتب مصحف عثمان رتبوه على ما هو عليه الآن، فلذلك اختلف ترتيب مصاحف الصحابة. ثم ذكر نحو كلام ابن بطال، ثم قال: ولا خلاف أن ترتيب آيات كل سورة على ما هي عليه الآن في المصحف توقيف من الله تعالى، وعلى ذلك نقلته الأمة عن نبيها ﷺ). قال الشوكاني في نيل الأوطار ج٢ ص ٢٥٦ عند شرح حديث حذيفة: (قوله: [ثم افتتح آل عمران] قال القاضي عياض: فيه دليل لمن يقول إن ترتيب السور اجتهاد من المسلمين حين كتبوا المصحف، وأنه لم يكن ذلك ترتيباً من النبي ﷺ بل وكله إلى أمته بعده. قال: وهذا قول مالك والجمهور، واختاره أبو بكر الباقلاني. قال ابن الباقلاني: هو أصح القولين مع احتمالهما، قال: والذي نقوله إن ترتيب السور ليس بواجب في الكتابة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التلقين والتعليم، وأنه لم يكن من النبي ﷺ في ذلك نص، ولا يحرم مخالفته، ولذلك اختلف ترتيب المصاحف قبل مصحف عثمان. قال: وأما من قال من أهل العلم إن ذلك بتوقيف من النبي ﷺ كما استقر في مصحف عثمان، وإنما اختلفت المصاحف قبل أن يبلغهم التوقيف، فيتأول قراءته ﷺ النساء ثم آل عمران هنا على أنه كان قبل التوقيف والترتيب. قال: ولا خلاف أنه يجوز للمصلي أن يقرأ في الركعة الثانية سورة قبل التي قرأها في الأولى، وإنما يكره ذلك في ركعة ولمن يتلو في غير الصلاة. قال: وقد أباح بعضهم وتأول نهي السلف عن قراءة القرآن منكوساً على من يقرأ من آخر السورة إلى أولها، ولا خلاف أن ترتيب آيات كل سورة بتوقيف من الله على ما بني عليه الآن في المصحف، وهكذا نقلته الأمة عن نبيها ﷺ أ.هـ.

(٨٤٥) ولأن كان كلام الزرقاني ج١ ص ٣٥٦ يشعر باختياره للقول الثالث بوصفه إياه بأنه أمثل الأقوال وتوجيهه له على ما سيأتي، إلا أنه قد صرح في ص ٣٥٨ بأنه ينبغي احترام الترتيب المجمع عليه في المصحف العثماني، قال: (وسواء أكان ترتيب السور توقيفياً أم اجتهادياً فإنه ينبغي احترامه خصوصاً في كتابة المصاحف، لأنه عن إجماع الصحابة والإجماع حجة، ولأن خلافه يجر إلى الفتنة ودرء الفتنة وسد ذرائع الفساد واجب، أما ترتيب السور في التلاوة فليس بواجب، إنما هو مندوب). ثم ساق نص النووي في التبيان في هذا الشأن، والذي سيأتي بتمامه في آخر هذه المسألة إن شاء الله تعالى.

(٨٤٦) وربيعة هو المعروف بربيعة الرأي أو ربيعة الراثي (ت ١٣٦هـ) وهو ربيعة بن فروخ التيمي بالولاء المدني، أبو عثمان إمام حافظ فقيه مجتهد، كان بصيراً بالرأي، وأصحاب الرأي عند أهل الحديث هم أصحاب القياس، لأنهم يقولون برأيهم فيما لم يجدوا فيه حديثاً أو أثراً، فلقب ربيعة الرأي. قال ابن الماجشون: ما رأيت أحداً أحفظ لسنة من ربيعة. وكان صاحب =

وهب في جامعه قال: سمعت سليمان بن بلال يقول: سمعت ربيعة يسأل: لما قدمت البقرة وآل عمران، وقد نزل قبلهما بضع وثمانون سورة، وإنما نزلنا بالمدينة؟ فقال ربيعة: «قد قدمنا وألف القرآن على علم ممن ألفه، وقد أجمعوا على العلم بذلك، فهذا مما تنتهي إليه ولا نسأل عنه»<sup>(٨٤٧)</sup>.

والقول بالتوقيف هو اختيار الحسن ومحمد وأبي عبيد<sup>(٨٤٨)</sup>، وهو اختيار أبي

= الفتوى بالمدينة، وبه تفقه الإمام مالك. راجع ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي ج١ ص ١٤٨، وميزان الاعتدال له أيضاً ج١ ص ١٣٦، وتهذيب التهذيب لابن حجر ج٣ ص ٢٥٨، والأعلام للزركلي ج٣ ص ٤٢ والترجمة منه.

(٨٤٧) تفسير القرطبي ج١ ص ٥٩، والتذكار له أيضاً ص ٣٧، والسيوطي في الإقتان ج١ ص ٦٣ عن ابن أشته في كتاب المصاحف من طريق ابن وهب بمثل سياق القرطبي.

(٨٤٨) قال أبو عبيد في غريب الحديث ج٤ ص ١٠٣ وص ١٠٤ وص ١٠٥: (وقال أبو عبيد في حديث عبد الله [رحمه الله] أنه قيل له: إن فلاناً يقرأ القرآن منكوساً؟ فقال: «ذلك منكوس القلب». قوله: يقرأ القرآن منكوساً، يتأوله كثير من الناس [أنه] أن يبدأ الرجل من آخر السورة فيقرأها إلى أولها، وهذا شيء ما أحسب أحداً يطيقه، ولا كان هذا في زمن عبد الله ولا أعرفه، ولكن وجهه عندي أن يبدأ من آخر القرآن من المعوذتين ثم يرتفع إلى البقرة، كنحو ما يتعلم الصبيان في الكتاب، لأن السنة خلاف هذا، يعلم ذلك بالحديث الذي يحدثه عثمان [رحمه الله] عن النبي ﷺ: «أنه كان إذا أنزلت عليه السورة أو الآية قال: ضعوها في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا». ألا ترى أن التأليف الآن في هذا الحديث من رسول الله ﷺ ثم كتبت المصاحف على هذا؟ ومما يبين لك أيضاً أنه ضم براءة إلى الأنفال فجعلها بعدها وهي أطول، وإنما ذلك التأليف، فكان أول القرآن فاتحة الكتاب ثم البقرة إلى آخر القرآن، [فإذا بدأ من المعوذتين صارت فاتحة الكتاب آخر القرآن] فكيف تسمى فاتحته؟ وقد جعلت خاتمته؟ وقد روي عن الحسن وابن سيرين من الكراهة فيما هو دون هذا. قال [أبو عبيد] حدثني ابن أبي عدي عن أشعث عن الحسن وابن سيرين: أنهما كانا يقرآن القرآن من أوله إلى آخره، ويكرهان الأوراد. وقال ابن سيرين: تأليف الله خير من تأليفكم. قال أبو عبيد: وتأويل الأوراد أنهم كانوا أحدثوا أن جعلوا القرآن أجزاء كل جزء منها فيه سور مختلفة من القرآن على غير التأليف، جعلوا السورة الطويلة مع أخرى دونها في الطول ثم يزيدون كذلك حتى يتم الجزء، ولا يكون فيه سورة منقطعة، ولكن تكون كلها سوراً تامة، فهذه الأوراد التي كرهها الحسن ومحمد، والنكس أكثر من هذا وأشد، وإنما جاءت الرخصة في تعلم الصبي والمعجمي من المفصل لصعوبة السور الطوال عليهما، فهذا عذر. فأما من قرأ القرآن وحفظه ثم تعمد أن يقرأه من آخره إلى أوله فهذا النكس المنهي عنه، وإذا كرهنا هذا فنحن للنكس من آخر السورة إلى أولها أشد كراهة إن كان ذلك يكون). أ.هـ.

بكر الأنباري<sup>(٨٤٩)</sup> حيث قال: (بأن اتساق السور كاتساق الآيات والحروف، فكله عن محمد خاتم النبيين عن رب العالمين). وتمام كلامه في الحاشية قبله.  
وقال أبو جعفر النحاس<sup>(٨٥٠)</sup>: (المختار أن تأليف السور على هذا الترتيب من

(٨٤٩) قال القرطبي في تفسيره ج ١ ص ٦٠ وتذكاره ص ٣٤ وما بعدها: (ذكر أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار ابن محمد الأنباري في كتاب الرد له على من خالف مصحف عثمان رضي الله عنه: أن الله الذي لا إله إلا هو تبارك وتعالى وتقدس وتنزه عن كل عيب، أنزل القرآن جملة إلى سماء الدنيا ثم فرق على النبي ﷺ عشرين سنة، وكانت السورة تنزل في أمر يحدث، والآية جواباً لمستخبر يسأل، ويوقف جبريل رسول الله ﷺ على موضع السورة والآية، فاتساق السور كاتساق الآيات والحروف، فكله عن محمد خاتم النبيين عن رب العالمين. فمن آخر سورة مقدمة أو قدم سورة مؤخرة فهو كمن أفسد نظم الآيات، وغير الحروف والكلمات ولا حجة على أهل الحق في تقديم البقرة على الأنعام، والأنعام نزلت قبل البقرة، لأن رسول الله ﷺ أخذ عنه هذا الترتيب، وهو كان يقول: «ضعوا هذه السورة موضع كذا وكذا من القرآن»، وكان جبريل عليه السلام يوقفه على مكان الآيات. حدثنا حسن بن الحباب، حدثنا أبو هاشم، حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي إسحاق عن البراء قال: «آخر ما نزل من القرآن: ﴿يُنَبِّئُكُمْ فِي الْكَلَّةِ﴾» [س ٤: ١٧٦]. قال أبو بكر بن عياش: وأخطأ أبو إسحاق، لأن محمد بن السائب حدثنا عن أبي السائب عن ابن عباس قال: «آخر ما نزل من القرآن: ﴿وَأَتَوْا يَوْمَ تُنْفَخُ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ قُوفُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾» [س ٢: ٢٨١]. فقال جبريل للنبي ﷺ يا محمد ضعها في رأس ثمانين ومائتين من البقرة). وقارن بالحاشية رقم (٨٠٣)، والبرهان للزركشي ج ١ ص ٣٥٨، وفيه: (قال أبو بكر الأنباري: أنزل الله القرآن كله إلى سماء الدنيا، ثم فرق في بضع وعشرين، فكانت السورة تنزل لأمر يحدث، والآية جواباً لمستخبر، ويقف جبريل النبي ﷺ على موضع السورة والآية، فاتساق السور كاتساق الآيات والحروف، كله عن النبي ﷺ فمن قدم سورة أو أخرها فقد أفسد نظم الآيات).

قال القاضي أبو بكر: (ومن نظم السور على المكي والمدني لم يدر أين يضع الفاتحة لاختلافهم في موضع نزولها، ويضطر إلى تأخير الآية في رأس خمس وثلاثين ومائتين من البقرة إلى رأس الأربعين، ومن أفسد نظم القرآن فقد كفر به). وقارن بالسيوطي في الإتيان ج ١ ص ٦٢، والزرقاني في المناهل ج ١ ص ٣٥٨.

(٨٥٠) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر النحاس المرادي المصري، رحل إلى العراق وسمع من الزجاج وأخذ عنه النحو، وأخذ عن علي بن سليمان الأخفش وغيرهم، اشتغل بالتصنيف في علوم القرآن، من كتبه «إعراب القرآن» ط (ت ٣٧٧هـ)، ترجم له الداودي في طبقات المفسرين ج ١ ص ٦٧، وعنه حاشية البرهان للزركشي ج ١ ص ٣٥٦.

رسول الله ﷺ)، ثم ذكر وجه اختياره هذا<sup>(٨٥١)</sup>. والقول بالتوقيف هو أحد قولَي الباقلاني، بل حكاه الحافظ في الفتح الراجح منهما<sup>(٨٥٢)</sup>.

وهو اختيار برهان الدين الكرمانی<sup>(٨٥٣)</sup> حيث قال في كتابه البرهان في توجيه متشابه القرآن<sup>(٨٥٤)</sup>: (ترتيب السور هكذا هو عند الله وفي اللوح المحفوظ، وهو على هذا الترتيب كان يعرض عليه السلام على جبريل كل سنة ما كان يجتمع عنده منه، وعرض عليه في السنة التي توفي فيها مرتين)<sup>(٨٥٥)</sup>.

وهو اختيار جماعة من المفسرين كالقرطبي<sup>(٨٥٦)</sup>، وحكاه السيوطي في الإتقان قولاً لأبي جعفر ابن الزبير الغرناطي<sup>(٨٥٧)</sup> صاحب كتاب «البرهان في مناسبة ترتيب

---

(٨٥١) قال الزركشي في البرهان ج١ ص٣٥٦: (قال أبو جعفر النحاس: المختار أن تأليف السور على هذا الترتيب من رسول الله ﷺ وروي ذلك عن علي بن أبي طالب. ثم ساق بإسناده إلى أبي داود الطيالسي: حدثنا عمران القطان عن قتادة عن أبي المليح الهذلي عن وائلة بن الأسقع أن النبي ﷺ قال: «أعطيت مكان التوراة السبع الطوال، وأعطيت مكان الزبور المئين، وأعطيت مكان الإنجيل المثاني، وفضلت بالمفصل»). ويأتي تخريج حديث وائلة هذا عند الاستدلال. قال الزركشي: (قال أبو جعفر: وهذا الحديث يدل على أن تأليف القرآن مأخوذ عن النبي ﷺ وأنه مؤلف من ذلك الوقت، وإنما جمع في المصحف على شيء واحد لأنه قد جاء هذا الحديث بلفظ رسول الله ﷺ على تأليف القرآن، وفيه أيضاً دليل على أن سورة الأنفال سورة على حدة، وليست من براءة).

(٨٥٢) راجع الحاشية رقم (٨٣٧)، وتفسير القرطبي ج١ ص٥٩، والزركشي في البرهان ج١ ص٣٥٧ وص٣٥٨، والسيوطي في الإتقان ج١ ص٦٢، وأسرار ترتيب القرآن له أيضاً ص٦٨، والفتح ج٩ ص٤٢.

(٨٥٣) هو محمود بن حمزة بن نصر الكرمانی تاج القراء، وأحد العلماء الفقهاء النبلاء، كان عجباً في دقة الفهم، وحسن الاستنباط، صاحب تصانيف جليلة أهمها «لباب التفسير» وغيره، توفي في حدود سنة ٥٠٠هـ. ياقوت معجم الأدباء ١٩ / ١٢٥. وعنه حاشية الزركشي ج١ ص٢٠٦.

(٨٥٤) وكتاب البرهان للكرمانی قد طبع باسم [أسرار التكرار في القرآن] بتحقيق عبد القادر أحمد عطا، ونشرته دار الاعتصام بالقاهرة عام ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، وأعيد طبعه باسم [البرهان] بدار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٨٥٥) البرهان للكرمانی أو أسرار التكرار في القرآن ص٢٣، وقارن بالبرهان للزركشي ج١ ص٣٥٧.

(٨٥٦) تفسير القرطبي ج١ ص٥٩ وما بعدها، والتذكار له ص٣٤ وما بعدها.

(٨٥٧) هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير أبو جعفر الغرناطي، كان محدث الأندلس بل المغرب =

وحكاه السيوطي أيضاً اختياراً لابن الحصار<sup>(٨٥٩)</sup> حيث قال: (ترتيب السور ووضع الآيات موضعها إنما كان بالوحي)<sup>(٨٦٠)</sup>. والقول بالتوقيف في ترتيب السور هو احتمال للحافظ بن حجر على ما في الفتح<sup>(٨٦١)</sup>، وحكاه السيوطي اختياراً للطبري أيضاً<sup>(٨٦٢)</sup>، وقطع به جمع من المعاصرين كالشيخ أحمد شاهر في تخريجه لمسند الإمام أحمد<sup>(٨٦٣)</sup>، وتابعه على اختياره هذا الشيخ صبحي الصالح في كتابه علوم القرآن<sup>(٨٦٤)</sup>.

### تسمية القائلين بالتفصيل:

وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى القول بأن ترتيب السور في القرآن

= في زمانه، وهو صاحب الذيل على الصلة، توفي سنة ٧٠٨هـ على ما في بغية الوعاة للسيوطي ج١ ص ٢٩١.

(٨٥٨) كتاب البرهان لأبي جعفر بن الزبير تحقيق شعباني محمد كرسالة ماجستير مسجلة في دار الحديث الحسنية بالرباط - المغرب عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م [نشرة أخبار التراث العربي] الكويت ع ١٣ ص ١٥ سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، وع ٢٥ ص ٢ سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، وعن حاشية البرهان للزركشي ج١ ص ١٣٠.

(٨٥٩) ابن الحصار وهو علي بن محمد بن محمد بن إبراهيم الخزرجي الأشيلي، له مؤلفات منها: أصول الفقه، والناسخ والمنسوخ .... توفي سنة ٦١١هـ. «التكملة لابن الأبار ٦٨٦» ومعجم المؤلفين لكحالة ج٧ ص ٢٢٨.

(٨٦٠) الإتيان للسيوطي ج١ ص ٦٣، وأسرار ترتيب القرآن له أيضاً ج١ ص ٦٩.

(٨٦١) فتح الباري ج٩ ص ١٥ وص ٤٢ وص ٤٣، والإتيان ج١ ص ٦٣.

(٨٦٢) الإتيان ج١ ص ٦٢، والطبري هو الحسين بن محمد بن عبد الله الطبري «شرف الدين» المتوفى ٧٤٣هـ، من آثاره الكاشف عن حقائق السنن النبوية، والتبيين في المعاني والبيان، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الرب في التفسير. معجم المؤلفين لعمر كحالة ج٤ ص ٥٣.

(٨٦٣) تعليق الشيخ أحمد شاهر على مسند الإمام أحمد ج١ ص ٣٢٩ ح ٣٩٩، وعن حاشية مشكل الآثار ج١ ص ١٢١، وراجع الحاشية رقم (١١٩) من هذا البحث.

(٨٦٤) قال الشيخ صبحي الصالح في مباحث في علوم القرآن ص ٧١: (وأما ترتيب السور فتوقيفي أيضاً، وقد عُلِمَ في حياته ﷺ وهو يشمل السور القرآنية جميعاً، ولسنا نملك دليلاً على العكس، فلا مسوغ للرأي القائل أن ترتيب السور اجتهادي من الصحابة، ولا للرأي الآخر الذي يفصل: فمن السور ما كان ترتيبه اجتهادياً، ومنه ما كان توقيفياً).

بعضه توقيفي وترتيب بعضها الآخر كان باجتهاد من الصحابة على اختلاف بينهم في قدر ما هو اجتهادي، فمنهم من قصر الاجتهادي على سورتي الأنفال وبراءة كالبیهقي<sup>(٨٦٥)</sup>، ومن تابعه كالسيوطي<sup>(٨٦٦)</sup>، ومنهم من خصه بما عدا السبع الطوال والحواميم والمفصل كعبد الحق بن عطية<sup>(٨٦٧)</sup>.

ومنهم من ذهب إلى أن الاجتهادي منحصر في الأقل من سور القرآن، لكنه يتعدى الأنفال وبراءة إلى غيرهما من سور القرآن كالزهرائين مع النساء، وهذا اختيار أبي جعفر بن الزبير<sup>(٨٦٨)</sup>.

---

(٨٦٥) قال البیهقي في المدخل وعنه السيوطي في الإتيان ج١ ص ٦٢، وأسرار ترتيب القرآن ص ٦٩: (كان القرآن على عهد النبي ﷺ مرتباً سورة وآياته على هذا الترتيب، إلا الأنفال وبراءة لحديث عثمان السابق). وقد مضى بتخريجه في الحاشية رقم (١١٩). وراجع مشكل الآثار ج١ ص ١٢١، ج٣ ص ٤٠٣ و ص ٤٠٤.

(٨٦٦) قال السيوطي في الإتيان ج١ ص ٦٣: (والذي ينشرح له الصدر ما ذهب إليه البیهقي وهو أن جميع السور ترتيبها توقيفي إلا براءة والأنفال، ولا ينبغي أن يستدل بقراءته ﷺ سوراً، ولا على أن ترتيبها كذلك، وحينئذ فلا يرد حديث قراءته النساء قبل آل عمران ؛ لأن ترتيب السور في القراءة ليس بواجب، ولعله فعل ذلك لبيان الجواز).

(٨٦٧) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن المعروف بابن عطية، صاحب الوجيز في التفسير توفي سنة ٥٤١هـ. الداودي طبقات المفسرين ج١ ص ٢٦٠.

(٨٦٨) قال ابن الزبير على ما في البرهان للزركشي ج١ ص ٣٥٥: (الآثار تشهد بأكثر مما نص عليه ابن عطية ؛ ويبقى منها قليل يمكن أن يجري فيه الخلاف كقوله: «اقرأوا الزهراوين البقرة وآل عمران». رواه مسلم في ج١ ص ٥٥٣ عن أبي أمامة الباهلي، ولحديث معبد بن خالد: «صلى رسول الله ﷺ بالسبع الطوال في ركعة» رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ج١ ص ٣٢٣ ح ٣٦٩٩، وفيه: أنه عليه الصلاة والسلام كان يجمع المفصل في ركعة.

أخرجه من حديث عائشة رضي الله عنها أحمد في المسند ج٦ ص ٢٠٤، وأبو داود في السنن ج١ ص ٥٨٦ كتاب الصلاة «٢» باب في صلاة القاعد «١٧٩» الحديث «٩٥٦».



## الاستدلال

### حجة القول الأول:

استدل القائلون بأن ترتيب السور في المصحف كان باجتهاد من الصحابة بدليلين:

- أحدهما: أن مصاحف الصحابة كانت مختلفة في ترتيب السور قبل أن يجمع القرآن في عهد عثمان، فلو كان هذا الترتيب توقيفياً منقولاً عن النبي ﷺ ما ساغ لهم أن يهملوه ويتجاوزوه ويختلفوا فيه ذلك الاختلاف الذي تصوره لنا الروايات. فهذا مصحف أبي بن كعب روي أنه كان مبدوءاً بالفاتحة، ثم البقرة، ثم النساء، ثم آل عمران ... إلخ، على اختلاف شديد. وهذا مصحف علي كان مرتباً على النزول فأوله «اقرأ» ثم «المدثر» ثم «ق» ثم «المزمل» ثم «تبت» ثم «التكوير» وهكذا إلى آخر المكي والمدني<sup>(٨٦٩)</sup>.

- والدليل الثاني: ما أخرجه ابن أشته في المصاحف من طريق إسماعيل بن عباس عن حبان بن يحيى عن أبي محمد القرشي قال: (أمرهم عثمان أن يتابعوا الطوال، فجعل سورة الأنفال وسورة التوبة في السبع ولم يفصل بينهما ببسم الله الرحمن الرحيم) أ.هـ.<sup>(٨٧٠)</sup>.

---

(٨٦٩) تفسير القرطبي ج١ ص ٥٩، وراجع كتاب نكت الانتصار لنقل القرآن تأليف أبي بكر الباقلاني واختصار عبد الجليل بن أبي بكر الصابوني ص ٨١ وص ٨٢.

(٨٧٠) أثر أبي محمد القرشي أن عثمان أمرهم أن يتابعوا الطوال .... إلخ، حكاها السيوطي عن كتاب المصاحف لابن أشته، وساقه في الإتيان ج١ ص ٦٢ بسند ابن أشته، وأورده السيوطي أيضاً في كتابه أسرار ترتيب القرآن ص ٦٨ وعزاه لابن أشته بدون سند، ولم أقف عليه عند غير =

## حجة القول الثاني:

واحتج القائلون بأن ترتيب السور توقيفي بجملة حجج:

إحداها: حديث واثلة بن الأسقع أنه عليه الصلاة والسلام قال: «أعطيت مكان التوراة السبع الطوال، وأعطيت مكان الإنجيل المثاني، وفضلت بالمفصل»<sup>(٨٧١)</sup>. قالوا: فهذا الحديث يدل على أن تأليف القرآن مأخوذ عن النبي ﷺ، وأنه من هذا الوقت هكذا<sup>(٨٧٢)</sup>.

الحجة الثانية: حديث أوس بن أبي أوس حذيفة الثقفي في تحزيب القرآن قال: (كنت في وفد ثقيف، فقال رسول الله ﷺ: «طراً عليّ حزبي من القرآن، فأردت ألا أخرج حتى أقضيه»). وقد مضى هذا الحديث بتمامه في مسألتني «أجزاء المصحف وأحزابه»<sup>(٨٧٣)</sup>، وفيه: (فقلنا لأصحاب رسول الله ﷺ أنه قد حدثنا أنه قد

= السيوطي، وحمله الزرقاني على أثر بن عباس مع عثمان رضي الله عنهما في تركه البسملة في أول براءة، وقد مضى هذا الأثر مع تخريجه في الحاشية رقم (١١٩) من هذا البحث. قال أبو الحسين أحمد بن فارس في كتاب المسائل الخمس: (جُعم القرآن على ضربين: أحدهما تأليف السور؛ كتقديم السبع الطوال وتعقيبها بالمئين، فهذا الضرب هو الذي تولاه الصحابة رضوان الله عليهم. وأما الجمع الآخر فضم الآي بعضها إلى بعض، وتعقيب القصة بالقصة، فذلك شيء تولاه رسول الله ﷺ كما أخبره جبريل عن أمر ربه عز وجل). حكى ذلك عنه الزركشي في البرهان ج١ ص ٣٥٦ وص ٣٥٧.

(٨٧١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ج٣ ص ١٢٤ عن واثلة بن الأسقع، وهو في مسند الطيالسي «١٠١٢»، ومن طريقه أحمد في المسند ج٤ ص ١٠٧، والطبراني في المعجم الكبير ٢٢ / «١٨٥» «١٨٦»، وذكره الطحاوي في مشكل الآثار ج٣ ص ٤٠٩ ح ١٣٧٩، وذكره الهيثمي في المجمع ج٧ ص ٤٦، وفي الباب عن أبي أمامة عند الطبراني ذكره الهيثمي في المجمع ج٧ ص ١٥٨.

(٨٧٢) أسرار ترتيب القرآن للسيوطي ص ٦٨ إلى ص ٧٠، والإنتقان ج١ ص ٦٣.

(٨٧٣) راجع الحاشيتين (١٨٤)، (٢٠٣) من هذا البحث، وأثر حذيفة الثقفي أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٩٢، والإمام أحمد في المسند ج٤ ص ٣٤٣. وقارن بالبرهان للزركشي ج١ ص ٣٤٥، وفتح الباري ج٩ ص ٤٢ وص ٤٣، والسيوطي في الإنتقان ج١ ص ٦٢. وراجع مشكل الآثار للطحاوي ج٣ ص ٣٩٩ وص ٤٠٠ ح ١٣٧١ ح ١٣٧٢ ح ١٣٧٣، وانظر ص ٤٠١ وص ٤٠٢ حيث سمى الطحاوي سور كل حزب، وذكرها أيضاً ابن رشد في البيان والتحصيل ج١٧ ص ٣٥ إلى ص ٣٩.

طراً عليه حزيه من القرآن فكيف تحزبون القرآن؟ قالوا: نحزيه ثلاث سور، وخمس سور، وسبع سور، وتسع سور، وإحدى عشرة سورة، وثلاث عشرة سورة، وحزب المفصل ما بين «ق» فأسفل<sup>(٨٧٤)</sup>.

قال الحافظ بن حجر في الفتح إثر هذا الحديث: (فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو عليه في المصحف الآن كان على عهد النبي ﷺ)<sup>(٨٧٥)</sup>.

واحتجوا ثالثاً: بحديث معبد بن خالد أنه ﷺ: «صلى بالسبع الطوال في ركعة، وأنه كان يجمع المفصل في ركعة»<sup>(٨٧٦)</sup>.

واستدلوا رابعاً: بحديث عائشة عند البخاري وغيره أنه ﷺ: «كان إذا أوى إلى فراشه قرأ قل هو الله أحد والمعوذتين»<sup>(٨٧٧)</sup>.

واحتجوا خامساً: بما أخرجه ابن أشته في كتاب المصاحف عن سليمان بن بلال قال: سمعت ربيعة يسأل: لما قدمت البقرة وآل عمران وقد نزل قبلهما بضع وثمانون سورة بمكة؛ وإنما أنزلتا في المدينة؟ فقال: قدمتا وألف القرآن على علم ممن ألفه، ومن كان معه فيه واجتماعهم على علمهم بذلك فهذا مما ينتهي إليه ولا يسأل عنه<sup>(٨٧٨)</sup>.

واستدلوا سادساً: بما روي عن ابن مسعود وابن عمر: «أنهما كرها أن يقرأ القرآن منكوساً، وقالوا: ذلك منكوس القلب»<sup>(٨٧٩)</sup>.

---

(٨٧٤) الأثر بهذا اللفظ عند أبي عبيد في فضائل القرآن ص ٩٢ وص ٩٣ ح [١ - ٢٤]، ح [٢ - ٢٤]، وراجع الحاشية السابقة، وللزيد في تخريجه يراجع مشكل الآثار للطحاوي ج ٣ ص ٣٩٩.

(٨٧٥) فتح الباري ج ٩ ص ٤٢ وص ٤٣.

(٨٧٦) حديث معبد بن خالد أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف ج ١ ص ٣٦٨، وعنه السيوطي في أسرار ترتيب القرآن ص ٧٠، والكثر ج ٨ ص ٢٨٤ ح ٢٢٩٣٠.

(٨٧٧) حديث عائشة أخرجه البخاري في التفسير ج ٦ ص ٢٣٣، والترمذي بتحفة الأحوذى ج ٩ ص ٣٤٧ وص ٣٤٨.

(٨٧٨) أثر ربيعة ذكره القرطبي في تفسيره ج ١ ص ٥٩ وص ٦٠ نقلاً عن جامع ابن وهب، وذكره السيوطي عن كتاب المصاحف لابن أشته من طريق ابن وهب أيضاً على ما في الإتيان ج ١ ص ٦٣، وذكره أيضاً السيوطي في أسرار ترتيب القرآن ص ٧١ من طريق ابن أبي شيبه، وأحسبه تصحيحاً عن ابن أشته.

(٨٧٩) أخرج عبد الرزاق في المصنف ج ٤ ص ٣٢٣ ح ٧٩٤٧، وأبو عبيد في فضائل القرآن =

واستدلوا سابعاً: بتوالي الحواميم، وذوات «الر»، والفصل بين المسبحات، وتقديم «طس» على القصص مفصلاً بها بين النظيرتين «طسم الشعراء، وطسم القصص» في المطلع والطول، وكذا الفصل بين الانقطاع والانشقاق بالمطففين؛ وهما نظيرتان في المطلع والمقصد، وهما أطول منها، فلولا أنه توقيفي لحكمة لتوالت المسبحات وأخرت «طس» عن القصص، وأخرت «المطففين» أو قدمت ولم يفصل بين «الر» و «الر»<sup>(٨٨٠)</sup>.

واستدلوا ثامناً: على التوقيف في ترتيب المصحف بكون ذلك مقتضى نظم القرآن ومخالفة الترتيب تفضي إلى إفساد ذلك النظم، وقد ذكر أبو بكر بن الأنباري في كتابه الرد على من خالف مصحف عثمان رضي الله عنه بأن جبريل كان يوقف رسول الله ﷺ على موضع السورة والآية. قال ابن الأنباري: (فاتساق السور كاتساق الآيات والحروف، فكله عن محمد خاتم النبيين عليه السلام، عن رب العالمين، فمن آخر سورة مقدمة أو قدم أخرى مؤخرة فهو كمن أفسد نظم الآيات وغير الحروف والكلمات)<sup>(٨٨١)</sup>. إلى أن قال: (فمن عمل على ترك الأثر والإعراض عن الإجماع، ونظم السور على منازلها بمكة والمدينة لم يدر أين تقع الفاتحة؛ لاختلاف الناس في

= ص ٥٦، والغريب له ج ٤ ص ١٠٣، وابن أبي شيبة في الفضائل ص ٥٦٤، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٦٩، نكت الانتصار لنقل القرآن لأبي بكر الباقلائي ص ٨٢، والحوادث والبدع للطبرطوشي ص ١٥٥ حيث قال: (ومن قرأ منكوساً أدب، والذي يقرأ السورة من آخرها إلى أولها يؤدب. قال أبو وائل: «جاء رجل إلى ابن مسعود فقال: إن رجلاً يقرأ القرآن منكوساً. فقال: ذلك منكوس القلب»). وراجع فتاوى العز ابن عبد السلام ص ٣٥٢ حيث ذكر أن التنكير إن وقع في آيات سورة واحدة فهو حرام، وإن وقع في السور في الصلاة أو غيرها كره.

وذكره القرطبي في تفسيره ج ١ ص ٦١، واللفظ لعبد الرزاق [في المصنف ج ٤ ص ٣٢٣ ح ٧٩٤٧ عن الثوري عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود قال: «يا أيها الناس تعلموا القرآن، فإن أحدكم لا يدري متى يخيل إليه. قال فجاءه رجل فقال: يا أبا عبد الرحمن رأيت رجلاً يقرأ القرآن منكوساً؟ قال: ذلك منكوس القلب.]. وأخرجه الهيثمي في المجمع ج ٧ ص ١٦٨ [رواه الطبراني ورجاله ثقات]، وقد مر في الحاشية رقم (٨٤٨) تفسير التنكير من غريب أبي عبيد.

(٨٨٠) أسرار ترتيب القرآن للسيوطي ص ٧٢، والإتقان له ص ٦٣، والمناهل للزرقاني ج ١ ص ٣٥٥.

(٨٨١) تفسير القرطبي ج ١ ص ٦٠، والتذكار له ص ٣٤ وص ٣٥ وص ٣٦، والزركشي في البرهان ج ١ ص ٣٥٨، والسيوطي في الإتقان ج ١ ص ٦٢.

موضع نزولها، ويضطر إلى تأخير الآية التي في رأس خمس وثلاثين ومائتين من البقرة إلى رأس الأربعين، ومن أفسد نظم القرآن فقد كفر به، ورد على محمد ﷺ ما حكاه عن ربه تعالى<sup>(٨٨٢)</sup>.

واستدلوا تاسعاً: بعدم الدليل على كون الترتيب اجتهادياً، قالوا: ولسنا نملك دليلاً على عدم التوقيف، فلا مسوغ للرأي القائل إن ترتيب السور اجتهادي من الصحابة، ولا للرأي الآخر الذي يفصل: فمن السور ما كان ترتيبه اجتهادياً، ومنه ما كان توقيفياً لكون مستند كل واحد من هذين المذهبين غير مسلم؛ إذ منه ما هو غير محفوظ ولا وجود له في كتب السنن والآثار المعتمدة، ومنه ما في سنده مجهول لا يجوز التعويل على مرويه في ما هو أدنى من محل النزاع<sup>(٨٨٣)</sup>. على ما سيأتي بيانه عند مناقشة الأدلة.

واستدلوا عاشراً: بكون احترام ترتيب المصحف الإمام أمراً مطلوباً ومحل وفاق بين الجميع. قال الحافظ بن حجر: (ولا شك أن تأليف المصحف العثماني أكثر مناسبة من غيره)<sup>(٨٨٤)</sup>. ثم هو أمر حصل عليه من الصحابة إجماع أو شبه إجماع فصار مما سنه الخلفاء الراشدون، وقد دل الحديث على أن لهم سنة يجب اتباعها، كقوله عليه الصلاة والسلام في حديث العرباض بن سارية: «فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ»<sup>(٨٨٥)</sup>.

---

(٨٨٢) تفسير القرطبي ج ١ ص ٦٠ وص ٦٢، والتذكار له ص ٣٤ وص ٣٥ وص ٣٦، والبرهان للزركشي ج ١ ص ٣٥٨، والإتقان ج ١ ص ٦٢.

(٨٨٣) تعليق الشيخ أحمد شاکر على الحديث رقم ٣٩٩ من مسند الإمام أحمد ج ١ ص ٣٢٩، ومشكل الآثار ج ١ ص ١٢١ وص ١٢٢، ج ٣ ص ٤٠٣ ح ١٣٧٤، وعلوم القرآن لصبحي الصالح ص ١٧.

(٨٨٤) الفتح ج ٩ ص ٤٠.

(٨٨٥) حديث العرباض عند الإمام أحمد في المسند ج ٤ ص ١٢٦ وص ١٢٧، وأبي داود ج ٥ ص ١٣ ح ٤٦٠٧، والترمذي ح ٢٦٧٦، وابن ماجه ٤٢، وابن أبي عاصم في السنة ج ١ ص ٢٩ وص ٣٠، وابن حبان ١٠٢، وابن المنذر في الترغيب على ما في صحيح الترغيب للألباني ج ١ ص ٢٠ والنص منه: عن العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون. فقلنا: يا رسول الله كأنها موعظة مودع فأوصنا. قال: «أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن تأمر عليكم عبد، وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة».

وعن قتادة قال: قال ابن مسعود: «من كان منكم متأسياً فليتأس بأصحاب رسول الله ﷺ، فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً، اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»<sup>(٨٨٦)</sup>.

## مآل الخلاف في رأي الزركشي؛

ومع أن الزركشي في البرهان قد مال إلى كون ترتيب السور اجتهادياً<sup>(٨٨٧)</sup>، إلا أنه قد قال في موضع من البرهان أيضاً: (والخلاف يرجع إلى اللفظ لأن القائل بالثاني - أي أن الترتيب متروك لاجتهاد الصحابة - يقول: إنه رمز إليهم بذلك لعلمهم بأسباب نزوله ومواقع كلماته، ولهذا قال الإمام مالك: إنما [ألفوا] القرآن على ما كانوا يسمعون من النبي ﷺ مع قوله بأن ترتيب السور اجتهاد منهم. فآل الخلاف إلى أنه هل ذلك بتوقيف قولي أم بمجرد استناد فعلي، وبحيث بقي لهم فيه مجال للنظر. فإن قيل: فإذا كانوا قد سمعوه منه كما استقر عليه ترتيبه ففي ماذا أعملوا الأفكار، وأي مجال بقي لهم بعد هذا الاعتبار؟ قيل: قد روى مسلم في «صحيحه» عن حذيفة قال: «صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة فافتتح سورة البقرة، فقلت يركع عند المائة، ثم مضى فقلت يصلي بها في ركعة فمضى، فقلت يركع بها ثم افتتح النساء فقرأها، ثم افتتح آل عمران ...» الحديث<sup>(٨٨٨)</sup>. فلما كان النبي ﷺ ربما فعل هذا إرادة للتوسعة على الأمة، وتبياناً لجليل تلك النعمة كان محلاً للتوقف، حتى استقر النظر على رأي ما كان من فعله الأكثر فهذا محل اجتهادهم في المسألة.

(٨٨٦) القرطبي ج ١ ص ٦٠، وقد ذكر سنيد قال: (حدثنا معتمر عن سلام بن مسكين عن قتادة عن ابن مسعود) به.

(٨٨٧) قال الزركشي في البرهان ج ١ ص ٣٦٠: (وترتيب بعضها بعد بعض ليس هو أمر أوجبه الله ؛ بل أمر راجع إلى اجتهادهم واختيارهم، ولهذا كان لكل مصحف ترتيب، ولكن ترتيب المصحف العثماني أكمل). وقد سبق للزركشي أن قال في ص ٣٥٤ بأن الخلاف يرجع إلى اللفظ.

(٨٨٨) حديث حذيفة رضي الله عنه أخرجه مسلم في صحيحه بشرح النووي ج ٢ ص ٤٣٠ كتاب صلاة المسافرين وقصرها ج ١٩٧، وقارن بنيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٥٥ وص ٢٥٦، قال في الفتح ج ٣ ص ٢٠: (وإنما لم يخرج البخاري لكونه على غير شرطه).

## حجة القول الثالث:

واحتج القائلون بالتفصيل، وأن القرآن قد رتب بعض سوره بتوقيف من النبي ﷺ، وأن بعضها الآخر قد ترك ترتيبه لاجتهاد الصحابة بحديث عثمان، فقد أخرج أبو عبيد والإمام أحمد وأصحاب السنن وغيرهم عن يزيد الفارسي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «قلت لعثمان ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المثين فقرنتم بينهما ولم تكتبوا بينهما بسم الله الرحمن الرحيم، ووضعتوها في السبع الطول، ما حملكم على ذلك؟ فقال عثمان: إن رسول الله ﷺ كان مما يأتي عليه الزمان وهو ينزل عليه من السور ذوات العدد، فكان إذا نزلت عليه سورة يدعو بعض من يكتب فيقول: «ضعوا هذه السورة في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا»، وكانت براءة من آخر القرآن نزولاً، وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة، وكانت قصتها شبيهة بقصتها، فظننتها منها، وقبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أمرها. قال: فلذلك قرنت بينهما ولم أجعل بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم ووضعتها في السبع الطول»<sup>(٨٨٩)</sup>.

قال البيهقي في المدخل: (كان القرآن على عهد النبي ﷺ مرتباً سوره وآياته على هذا الترتيب إلا الأنفال وبراءة لحديث عثمان السابق)<sup>(٨٩٠)</sup>.

## مناقشة الأدلة:

وقد نوقشت بعض الأدلة التي استدل بها كل فريق بمناقشات قد لا تكون مقنعة بالضرورة، لأن أكثرها يمكن للمخالف رده والجواب عنه، لكنني مع ذلك كله أجدني مضطراً إلى إيرادها هنا على سبيل الاحتياط للموضوع، وإعمالاً لقاعدة ما لا يدرك

---

(٨٨٩) أثر ابن عباس مع عثمان رضي الله عنهما أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص ١٥٨ ح [١٦] - [٤٩]، والإمام أحمد في المسند بتعليق أحمد شاكر ج ١ ص ٣٢٩ ح ٣٩٩، وأبو داود ج ١ ص ٢٠٦، والترمذي ج ٥ ص ٢٥٤، والنسائي في فضائل القرآن «٣٢»، وابن أبي داود في المصاحف ص ٣٩ و ص ٤٠، والطحاوي في مشكل الآثار ج ١ ص ١٢٠ و ص ١٢١، ج ٣ ص ٤٠٣ ح ١٣٧٤، والحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٣٣٠، وصححه ووافقه الذهبي، وقد مضى تخريجه بأبسط من هذا في الحاشية رقم (١١٩) من هذا البحث.

(٨٩٠) الإتيان ج ١ ص ٦٢، وأسرار ترتيب القرآن للسيوطي أيضاً ص ٦٩.

كله لا يترك جله، وقد نوقشت أدلة القول الأول بأن احتجاجهم باختلاف مصاحف الصحابة من حيث الترتيب وتنوعها ابتداءً وانتهاءً، وأن الترتيب لو كان توقيفياً لم يقع بينها اختلاف كما لم يقع في ترتيب الآيات بأن هذا الاختلاف محمول على ما كان مكتوباً من المصاحف قبل أن يستقر الترتيب في العرضة الأخيرة<sup>(٨٩١)</sup>. قال السيوطي في كتابه أسرار ترتيب القرآن: (وليس هنا شيء أعارض به سوى اختلاف مصحف أبي وابن مسعود، ولو كان توقيفياً لم يقع فيهما اختلاف، كما لم يقع في «ترتيب» الآيات، وقد من الله علي بجواب نفيس وهو أن القرآن وقع فيه النسخ كثيراً للرسم، حتى لسور كاملة، وآيات كثيرة، فلا بدع أن يكون الترتيب العثماني هو الذي استقر في العرضة الأخيرة، كالقراءات التي في مصحفه، ولم يبلغ ذلك أبياً وابن مسعود، كما لم يبلغهما نسخ ما وضعاه في مصاحفهما من القراءات التي تخالف المصحف العثماني، ولذلك كتب أبي في مصحفه سورتي الحقد والخلع، وهما منسوختان<sup>(٨٩٢)</sup>).

فالحاصل أنني أقول ترتيب كل المصاحف بتوقيف، واستقر التوقيف في العرضة الأخيرة على القراءات العثمانية، ورتب أولئك على ما كان عندهم ولم يبلغهم ما

---

(٨٩١) تفسير القرطبي ج١ ص ٥٩ وص ٦٠، والتذكار له ص ٣٤ وما بعدها، والإتقان للسيوطي ج١ ص ٦٢، وأسرار ترتيب القرآن له ص ٧٣، والمناهل للزرقاني ج١ ص ٣٦٠.

(٨٩٢) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف ج٢ ص ١٠٧ ح ٧٠٢٦ وما بعده، عن عمر وابن مسعود وعلي: أنهم دعوا في قنوتهم بسورتي الحقد والخلع وهما: (بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم إنا نستعينك، ونؤمن بك، ونتوكل عليك، ونثني عليك الخير، ولا نكفرك. ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم. اللهم إياك نعبد ولك نصلّي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك، ونخشى عذابك، إن عذابك الجد بالكفار ملحق، اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك). وراجع في هاتين السورتين سنن البيهقي ج٢ ص ٢١٠، ونصب الراية للزيلعي ج٢ ص ١٣٥ وص ١٣٦، وتلخيص الحبير للحافظ بن حجر ج٢ ص ٢١٠، وإرواء الغليل للألباني ج٢ ص ١٧٠ ح ٤٢٨، وكتاب الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني مع شرحه لأبي الوفاء الأفعاني ج١ ص ٥٨٧، وراجع فيما يتعلق بقرآنيتهما مراسيل أبي داود ص ١٢، ص ١٣ وعنه تخريج العدة ص ١٠٩، وكتاب نكت الانتصار للباقلاني ص ٨٠ وما بعدها، وانظر في أثر عمر أيضاً كتاب الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني بشرح الأفعاني ج١ ص ٥٨٧ في رواية القنوت بسورتي أبي عن ابن مسعود، وانظر أيضاً كتاب مختصر قيام رمضان لمحمد ابن نصر المروزي، والحاكم في المستدرک ج٢ ص ١٧٢، ومختصر الخلافات للبيهقي ج٢ ص ٢٨٦ وص ٢٨٧.



استقر كما كتبوا القراءات المنسوخة المثبتة في مصاحفهم بتوقيف، واستقر التوقيف في العرضة الأخيرة على القراءات المنسوخات ولم يبلغهم النسخ<sup>(٨٩٣)</sup>.

وأجمل الزرقاني الاختلاف بين مصاحف الصحابة بنحو مما ذكره السيوطي قال: (الجواب عنهم بأنهم اختلفوا فيما اختلفوا قبل أن يعلموا التوقيف فيه، ولما جمع عثمان القرآن على هذا الترتيب علموا ما لم يكونوا يعلمونه، ولذلك تركوا ترتيب مصاحفهم وأخذوا بترتيب عثمان. ويهون الأمر في اختلاف مصاحفهم أنها كانت مصاحف فردية، لم يكونوا يكتبونها للناس إنما كانوا يكتبونها لأنفسهم، فبديهي أن الواحد منهم لم يثبت فيها إلا ما وصل إليه بمجهوده الفردي، وقد يفوته ما لم يفت سواه من تحقيق أدق أو علم أوسع. ولهذا كان يوجد بتلك المصاحف الفردية بعض آيات قد تكون منسوخة، وربما لم يبلغ صاحب ذاك المصحف نسخها، وقد يهمل صاحب المصحف إثبات سورة لشهرتها وغناها بهذه الشهرة عن الإثبات، كما ورد أن مصحف ابن مسعود لم تكن به الفاتحة. وقد يكتب صاحب المصحف ما يرى أنه بحاجة إليه من غير القرآن في نفس المصحف، كما تقدم ذلك في قنوت الحنفية<sup>(٨٩٤)</sup> الذي روي أن بعض الصحابة كان قد كتبه بمصحفه وسماه سورة الخلع والحفد<sup>(٨٩٥)</sup>.

ولقائل أن يقول إن دعوى عدم العلم باستقرار الترتيب توقيفياً في العرضة الأخيرة ما جاء في رواية يوسف بن ماهك عن سؤال العراقي عائشة أن تريه مصحفها ليؤلف عليه مصحفه، فإنه يقرأ غير مؤلف، لأن يوسف بن ماهك لم يدرك زمان أرسل عثمان المصاحف إلى الآفاق، فقد ذكر المزي أن روايته عن أبي بن كعب مرسلة، وأبي عاش بعد إرسال المصاحف على الصحيح، وقد صرح يوسف في هذا

---

(٨٩٣) كتاب أسرار ترتيب القرآن للسيوطي ص ٧٣، وذكر القاضي أبو بكر بن الباقلاني في كتابه الانتصار لنقل القرآن ما ينفي قرآنية سورتي الخلع والحفد، وأن أبيتاً رضي الله عنه ما كان بعدهما قرآنًا.

قال الباقلاني: (قال الشيخ أبو الحسن الأشعري رحمه الله: قد رأيت أنا مصحف أنس بالبصرة عند قوم من ولده فوجدته مساوياً لمصحف الجماعة، وكان ولد أنس يروي أنه روى أنه خط أنس وإملاء أبي). راجع نكت الانتصار ص ٨١.

(٨٩٤) راجع كتاب الآثار لمحمد بن حسن الشيباني مع شرحه لأبي الوفاء الأفعاني ج ١ ص ٥٨٧، وانظر في سورتي الخلع والحفد الحاشية رقم (٨٩٢).

(٨٩٥) مناهل العرفان ج ١ ص ٣٦٠.

الحديث أنه كان عند عائشة حين سألها هذا العراقي. ذكر ذلك الحافظ بن حجر في الفتح قال: (والذي يظهر لي أن هذا العراقي كان ممن يأخذ بقراءة ابن مسعود، وكان ابن مسعود لما حضر مصحف عثمان إلى الكوفة لم يوافق على الرجوع عن قراءته ولا على إعدام مصحفه، فكان تأليف مصحفه مغايراً لتأليف مصحف عثمان، ولا شك أن تأليف المصحف العثماني أكثر مناسبة من غيره، فلهذا أطلق العراقي أنه غير مؤلف. وهذا كله على أن السؤال إنما وقع عن ترتيب السور، ويدل على ذلك قولها له «وما يضرك أیه قرأت قبل»<sup>(٨٩٦)</sup>. ثم ذكر الحافظ بقية الاحتمالات، وقد نوقش أيضاً دليل القائلين بالتفصيل والمتمثل في قصة سؤال ابن عباس لعثمان رضي الله عنهما عن سبب قرنه سورة براءة بسورة الأنفال من غير أن يفصل بينهما بسطر بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(٨٩٧)</sup>. وهو أثر لا يعرف إلا من طريق عوف بن أبي جميلة الأعرابي<sup>(٨٩٨)</sup> عن يزيد الفارسي<sup>(٨٩٩)</sup>، وفي كل واحد منهما كلام لأئمة الجرح والتعديل، فالأول مبتدع

(٨٩٦) فتح الباري ج ٩ ص ٣٩ و ص ٤٠. قال الحافظ: (ويحتمل أن يكون أراد تفصيل آيات كل سورة لقوله في آخر الحديث: «فأملت عليه آي السور» أي آيات كل سورة كأن تقول له سورة كذا مثلاً كذا وكذا آية، الأولى كذا الثانية .... إلخ. وهذا يرجع إلى اختلاف عدد الآيات، وفيه اختلاف بين المدني والشامي والبصري، وقد اعتنى أئمة القراء بجمع ذلك وبيان الخلاف فيه، والأول أظهر، ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأمرين والله أعلم).

(٨٩٧) أثر ابن عباس قد مضى بتمامه في غير موضع من هذا البحث، وقد سبق في حجة القائلين بالتفصيل قريباً بتخرجه في الحاشية رقم (٨٩٤)، وراجع أيضاً الحاشية رقم (١١٩) من هذا البحث، وراجع أيضاً مشكل الآثار للطحاوي مع تخرجه للأرنؤوط ج ١ ص ١٢١ و ص ١٢٢، ج ٣ ص ٤٠٣ ح ١٣٧٤.

(٨٩٨) قال البخاري في التاريخ الكبير ج ٧ ص ٥٨: (عوف بن أبي جميلة أبو سهل العبيدي الهجري، ويقال الأعرابي ولم يكن بالأعرابي، واسم أبي جميلة بندوقيه. قال أحمد بن سليمان: عن أبي عبيدة الحداد قال: سمعت عوفاً يقول: أنا أكبر من قتادة بستين. قال يحيى القطان: مات سنة ست وأربعين ومائة).

قال ابن سعد في الطبقات: وكان ثقة كثير الحديث. ونقل عنه بعضهم يرفع أمره: أنه ليحيى عن الحسن بشيء ما يحيى به أحد، وكان يتشيع. وقال محمد عبد الله الأنصاري: (رأيت داود بن أبي هند يضرب عوفاً الأعرابي ويقول: ويلك يا قدرى). وقال بندار: (والله لقد كان عوفاً قدرياً رافضياً شيطاناً). وقال النسائي: ثقة. كذا في هامش رقم [١] من ص ٨٠ و ص ٨١ ج ٢ من التاريخ الصغير. وانظر في ترجمة عوف الخلاصة للخزرجي ص ٢٩٨.

(٨٩٩) قال البخاري في التاريخ الكبير ج ٨ ص ٣٦٧: (يزيد بن هرمز مولى بني ليث المدني عن أبي هريرة قال علي: قال عبد الرحمن: يزيد الفارسي هو ابن هرمز. قال: فذكرناه ليحيى فلم =

يعرفه. قال: وكان يكون مع الأمراء. قال لنا موسى بن إسماعيل عن أبي هلال عن مالك بن دينار عن يزيد الفارسي كاتب عبيد الله بن زياد. وروى عوف عن يزيد الفارسي سمع ابن عباس قلت لعثمان: كيف لم تجعلوا في سورة براءة بسم الله الرحمن الرحيم. وقال لي إبراهيم بن موسى أرنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال: أخبرني عمرو بن دينار عن يزيد بن هرمز الذي كان أمير الموالي بالمدينة في الفتنة قال: أخبرني أبان بن عثمان قال: كنا نصلي يوم الجمعة مع عثمان فخرج فنقيل).

وفي حاشية التاريخ الكبير: (وفي كتاب ابن أبي حاتم «قال عبد الرحمن بن مهدي فيما سمعت أبي يحكي عن علي بن المديني عنه أنه قال يزيد الفارسي هو يزيد بن هرمز .....»). وفي التهذيب ج ١١ ص ٣٧٤: «قال علي بن المديني: ذكرت ليحيى بن سعيد قول بن مهدي أن يزيد الفارسي هو ابن هرمز فلم يعرفه». قال أبو حاتم محمد بن حبان البستي في كتابه مشاهير علماء الأمصار ص ٧٦ رقم الترجمة ٥٤٢: (يزيد بن هرمز مولى بني ليث أبو عبد الرحمن، كان أمير الموالي يوم الحرة، وهو الذي يروي عنه عوف الأعرابي ويقول: حدثنا يزيد الفارسي عن ابن عباس، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز).

قال الخرجي في الخلاصة ص ٤٣٥: (يزيد بن هرمز المدني عن أبي هريرة وابن عباس وعنه سعيد المقرئ والزهرى، وثقه ابن معين، وتوفي في خلافة عمر بن عبد العزيز). قال الأرئوط في تخريج مشكل الآثار للطحاوي ج ١ ص ١٢١ وص ١٢٢ هامش رقم [١] تعليقا على أثر ابن عباس: (إسناده ضعيف من أجل يزيد الفارسي، قال عنه الحافظ «مقبول» أي: إذا توبع وإلا فليكن). ورواه أبو داود «٧٨٦» «٧٨٧»، والترمذي «٣٠٨٦»، وأحمد ٥٧/١، والنسائي في فضائل القرآن «٣٢» من طرق عن عوف الأعرابي بهذا الإسناد، ومع كون يزيد الفارسي قد تفرد به فقد صححه الحاكم ج ٢ ص ٣٣٠، ووافقه الذهبي. وقال الترمذي: «حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث عوف ابن أبي جميلة عن يزيد الفارسي عن ابن عباس».

وقد قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على المسند «٣٩٩» بعد أن نقل كلام أئمة الجرح والتعديل في يزيد: (فهذا يزيد الفارسي الذي انفرد برواية هذا الحديث يكاد يكون مجهولاً حتى شبه على مثل ابن مهدي وأحمد والبخاري أن يكون هو ابن هرمز أو غيره، ويذكره البخاري في «الضعفاء» فلا يقبل منه مثل هذا الحديث ينفرد به، وفيه تشكيك في معرفة سور القرآن الثابتة بالتواتر القطعي قراءةً وسماعاً وكتابةً في المصاحف، وفيه تشكيك في إثبات البسملة في أوائل السور كأن عثمان كان يشبها برأيه، وينفيها برأيه، وحاشاه من ذلك، فلا علينا إذا قلنا: إنه حديث لا أصل له تطبيقاً للقواعد الصحيحة التي لا خلاف فيها بين أئمة الحديث).

قال السيوطي في «تدريب الراوي» ص ٩٩ في الكلام على أمارات الحديث الموضوع: (أن يكون منافياً لدلالة الكتاب القطعية، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي).

والثاني مشتبه اشتباهاً يصيره في عداد المجاهيل، ثم على تقدير صحة هذا الأثر فإن عثمان رضي الله عنه لم يقل ذلك رأياً، إذ كان مثله لا يقال بالرأي، وأنه إنما قاله توقيفاً، لأن مثله لا يؤخذ إلا بالتوقيف<sup>(٩٠٠)</sup>...

## الترتيب حال القراءة وحكم التنكيس؛

لا خلاف بين علماء السلف في وجوب مراعاة ترتيب الآيات في الكتابة والقراءة، وأن تنكيسها أمر محرم، فقد جاء النص بترتيب الآيات فصار ذلك الترتيب توقيفاً، وقد صرح غير واحد من أهل العلم بوجوب مراعاة الترتيب في الآيات وحرمة تنكيسها.

قال النووي في التبيان: (وأما قراءة السورة من آخرها إلى أولها فممنوع منعاً مؤكداً، فإنه يذهب بعض ضروب الإعجاز، ويزيل حكمة ترتيب الآيات. وقد روى ابن أبي داود عن إبراهيم النخعي الإمام التابعي الجليل، والإمام مالك بن أنس أنهما كرها ذلك، وأن مالكا كان يعيبه، ويقول هذا عظيم)<sup>(٩٠١)</sup>.

وحكى أصحابنا الحنابلة نحوه من ذلك عن الإمام أحمد، فقد سأله حرب<sup>(٩٠٢)</sup> عن يقرأ أو يكتب من آخر السورة إلى أولها فكرهه شديداً. وقال القاضي في التعليق: (موضع الآي كالأبي أنفسها، ألا ترى أن من رام إزالة ترتيبها كمن رام إسقاطها، وإثبات الآي لا يجوز إلا بالتواتر كذلك مواضعها)<sup>(٩٠٣)</sup>.

---

= وقال الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ٤٣٢: (ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل، وحكم القرآن الثابت المحكم، والسنة المعلومة، والفعل الجاري مجرى السنة، وكل دليل مقطوع به ....). وراجع مشكل الآثار أيضاً ج ٣ ص ٤٠٣ هامش رقم [١]، وانظر رأي أبي جعفر الطحاوي في هذا الحديث ج ٣ ص ٥٠٥ من نفس الكتاب إثر الحديث رقم ١٣٧٤، وقارن بمسند الإمام أحمد تحقيق أحمد شاكر ج ١ ص ٣٢٩ ح ٣٩٩، وراجع الحاشية (١١٩) من هذا البحث.

(٩٠٠) مشكل الآثار لأبي جعفر الطحاوي ج ٣ ص ٤٠٣.

(٩٠١) التبيان للنووي ص ١٢٦.

(٩٠٢) حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرماني أبو محمد، وقيل أبو عبد الله، نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة. كذا في الدر المنضد للعليمي ج ١ ص ٧٦ رقم الترجمة ١٠٧.

(٩٠٣) الفروع لابن مفلح ج ١ ص ٤٢١ و ص ٤٢٢.

وقال القرطبي وهو بصدد الكلام عن حرمة القرآن ووجوب صيانه: (من حرمة أن لا يتلى منكوساً كفعل معلم الصبيان يلتمس بذلك أحدهم أن يرى الحذق من نفسه والمهارة، وذلك محرم ومجانة من فاعله، فإن فيه إخراج القرآن عن وضعه ونظمه وإبطالاً لإعجازه)<sup>(٩٠٤)</sup>.

وذكر القرطبي أيضاً كلاماً لأبي الحسن بن بطلال<sup>(٩٠٥)</sup> وحمل فيه المروي عن السلف من النهي عن تنكيس القرآن على تنكيس الآيات خاصة، قال: (وأما ما روي عن ابن مسعود وابن عمر أنهما كرهما أن يقرأ القرآن منكوساً، وقالوا: ذلك منكوس القلب)<sup>(٩٠٦)</sup>، فإنما عنياً بذلك من يقرأ السورة منكوسة، ويتبدى من آخرها إلى أولها، لأن ذلك حرام محظور، ومن الناس من يتعاطى هذا في القرآن والشعر ليذلل لسانه بذلك ويقدر على الحفظ، وهذا حظره الله تعالى ومنعه في القرآن لأنه إفساد لسوره ومخالفة لما قصد بها)<sup>(٩٠٧)</sup>.

وقد مر في أول الكلام على هذه المسألة غير نص عن علماء السلف في هذا المعنى، ومر قول أبي بكر بن الأنباري: (ومن أفسد نظم القرآن فقد كفر به ورد على محمد ﷺ ما حكاه عن ربه تعالى)<sup>(٩٠٨)</sup>.

---

(٩٠٤) تفسير القرطبي ج١ ص ٢٩، والتذكار له ص ١٨٣ والنص منه.

(٩٠٥) هو علي بن خلف بن عبد الملك بن بطلال البكري القرطبي المالكي، ويعرف بابن اللجام «أبو الحسن» محدث فقيه وهو من شراح صحيح البخاري، وكثيراً ما يعول على شرحه من جاء بعده من الشراح. راجع في ترجمته ومصادرها معجم المؤلفين ج ٧ ص ٨٧ وقد قامت بطابعته أخيراً مكتبة الرشد بالرياض بتاريخ ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م في عشر مجلدات.

(٩٠٦) راجع في هذا الأثر وتخريجه الحاشية رقم (٨٧٩)، وراجع في معنى التنكيس غريب الحديث لأبي عبيد ج ٤ ص ١٠٣، وراجع الحوادث والبدع للطبرطوشي ص ١٥٥ في تأديب المنكس، وعبارته فيه: (قال مالك في [مختصر ما ليس في المختصر]: «ولا تُكتب المصاحف بالذهب ولا تعشر به ولا تزوق»). قال: «ومن قرأ منكوساً أدب، والذي يقرأ السورة من آخرها إلى أولها يؤدب». قال أبو وائل: جاء رجل إلى ابن مسعود فقال: إن رجلاً يقرأ القرآن منكوساً. فقال: «ذلك منكوس القلب». وراجع الحاشية (٨٤٨) حيث سقنا هناك كلام أبي عبيد في معنى التنكيس.

(٩٠٧) تفسير القرطبي ج١ ص ٦١، وحمله أبو عبيد في غريبه ج ٤ ص ١٠٣ على تنكيس السور لكون الأول غير معروف في عهد ابن مسعود.

(٩٠٨) راجع الحاشية رقم (٧٩١) من هذا البحث.

وقد نص على وجوب ترتيب الآيات في الكتابة والقراءة معاً جمع من أهل العلم كأبي بكر الباقلاني، ومكي بن أبي طالب، والقاضي عياض، وأبي العباس بن تيمية، وابن كثير، وغيرهم على ما مر بيانه في أول المسألة.

وقد ذكر الشيخ تقي الدين بن تيمية أن كتابة الآيات أو السور مقلوبة الحروف إنما هو من صنيع الكهنة المشركين يلتمسون به ما يرضي الشياطين<sup>(٩٠٩)</sup>.

قال في الفروع وغيره: (وتنكيس الكلمات محرم مبطل)<sup>(٩١٠)</sup>. قالوا: لما فيه من مخالفة النص وتغير المعنى<sup>(٩١١)</sup>.

### الترتيب بين السور في الصلاة والقراءة وحكم تنكيسها؛

صرح غير واحد من أهل العلم كابن بطال والقاضي عياض بكون القول بعدم وجوب الترتيب بين السور في الصلاة والتلاوة محل وفاق بين العلماء<sup>(٩١٢)</sup>، إلا أن المأثور عن السلف من النهي عن تنكيس القرآن والإنكار على من نكسه يشعر بأن القول بالاتفاق على عدم الوجوب محل نظر، نعم قد حمل بعض أهل العلم النهي المذكور على تنكيس الآيات دون السور كما مر، وتأول ذلك بأن يقرأ السورة من آخرها إلى أولها<sup>(٩١٣)</sup>، لكن أبا عبيد في غريبه لم يقبل هذا التأويل لكونه غير معروف في زمن من نقل عنهم النهي كابن مسعود مثلاً حين سئل عن رجل يقرأ القرآن منكوساً فقال: «ذلك منكوس القلب»<sup>(٩١٤)</sup>. وفسره أبو عبيد بأن يقرأ في الركعة الأولى سورة

---

(٩٠٩) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ج٩ ص ٣٥.

(٩١٠) الفروع ج١ ص ٤٢٣، والتنقيح ص ٤٨، وكشاف القناع ج١ ص ٤٠١.

(٩١١) المراجع السابقة.

(٩١٢) تفسير القرطبي ج١ ص ٦٠ وص ٦١، والفتح ج٩ ص ٣٩ وص ٤٠، ونيل الأوطار ج٢ ص ٢٥٥ وص ٢٥٦.

(٩١٣) القرطبي ج١ ص ٢٩ وص ٣٠، والتذكار له ص ١٨٣، ونيل الأوطار ج٢ ص ٢٥٥ وص ٢٥٦، وراجع أيضاً نكت الانتصار لنقل القرآن للقاضي الباقلاني ص ٨٢.

(٩١٤) غريب الحديث لأبي عبيد ج٤ ص ١٠٣، وراجع الحاشية رقم (٨٤٨) في نص أبي عبيد في هذا الشأن، والحاشية رقم (٨٧٩) في تخريج أثر ابن مسعود.

ثم يقرأ في الثانية سورة قبلها في ترتيب المصحف<sup>(٩١٥)</sup>. وقد حكى أبو عبيد عن الحسن وابن سيرين التشديد في أمر التنكيس، واختاره وخص الرخصة في ذلك بحال تعليم الصبيان للحاجة<sup>(٩١٦)</sup>.

قال النووي في التبيان: (وروى ابن أبي داود عن الحسن: «أنه كان يكره أن يقرأ القرآن إلا على تأليفه في المصحف»، وبإسناده الصحيح عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قيل له: إن فلاناً يقرأ القرآن منكوساً؟ فقال: «ذلك منكوس القلب»)<sup>(٩١٧)</sup>. والقول بكرهه التنكيس في القراءة والصلاة هو مذهب الحنفية<sup>(٩١٨)</sup>، والمالكية<sup>(٩١٩)</sup>، .....

---

(٩١٥) غريب الحديث لأبي عبيد ج٤ ص ١٠٣.

(٩١٦) المصدر السابق. بل حكى عن ابن سيرين القول بالتحريم على ما في تحفة المحتاج ج٢ ص ٥٧. (٩١٧) المصاحف لابن أبي داود ص ١٦٩، وعنه التبيان للنووي ص ١٢٥ وص ١٢٦. وحكى أبو بكر الباقلاني في الانتصار القول بكرهه التنكيس موقوفاً على ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما، وأن ابن عمر قال: «لو رآه السلطان لأدبه»، كذا في نكت الانتصار ص ٨٢. وراجع الحوادث والبدع للطروشني ص ٥٥.

(٩١٨) فتح القدير لابن الهمام ج١ ص ٢٤٣، والبنية للعيني ج٢ ص ٣٦٥ وص ٣٦٦، والدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ج١ ص ٣٦٦ وص ٣٦٧، وعبارة ابن الهمام في الفتح: (وإن قرأ في ركعة سورة وفي الثانية ما فوقها أو فعل ذلك في ركعة فهو مكروه، وإن وقع هذا من غير قصد بأن قرأ في الأولى «بقل أعوذ برب الناس» يقرأ في الثانية هذه السورة أيضاً).

قال في الخلاصة: هذا كله في الفرائض أما في النوافل فلا يكره، وعندني في الكلية نظر، فإنه ﷺ نهى بطلاً عن الانتقال من سورة إلى سورة وقال له: «إذا ابتدأت بسورة فأتبها على نحوها» حين سمعه ينتقل من سورة إلى سورة في التهجد، ولو قصد سورة وافتتح غيرها فأراد تركها إلى المقصود كره ذلك، ولو كان حرفاً واحداً).

وعبارة العيني في البنية: (ويكره أن يقرأ سورة أو آية في ركعة ثم يقرأ في الثانية ما فوقها، وعليه جمهور الفقهاء). قال ابن بطال في شرح البخاري: (وعن عبد الله أنه سئل عمن يقرأ القرآن منكوساً؟ قال: «ذلك منكوس القلب». وفسر بأن يقرأ سورة ثم يقرأ بعدها سورة قبلها في النظم، وبه قال أحمد، ولم يكرهه مالك). وراجع إعلاء السنن ج٤ ص ٣٣. وقد مر في الحاشية رقم (٩٠٦) نقل الطروشني في الحوادث والبدع كراهة مالك للتنكيس.

(٩١٩) راجع الذخيرة للقرافي ج٢ ص ٢٠٩ وعبارته فيها: (وإذا قرأ سورة قرأ ما بعدها اتباعاً لترتيب =

= المصحف، فلو قرأ ما قبلها جاز).

وعبارة الزرقاني في شرحه على خليل ج ١ ص ٢٠٣ وص ٢٠٤: (وكره تنكيس سورتين أو سور بصلاة وغيرها إن قصد القرآن، فإن قصد الذكر المجرد كالجمع بين تهليل القرآن أو تسبيحه فخلافاً الأولى فقط، والأولى ترتيبه على ما في القرآن). وراجع العدوي على الخرخشي ج ١ ص ٣٥٥.

(٩٢٠) قال القاضي أبو يعلى في كتابه الروايتين والوجهين «المسائل الفقهية منه»: (قال أبو حفص: إن قرأ سورة من المفصل وآخر سورة آل عمران والفرقان أكرهه لما فيه من تنكيس القرآن) إلى أن قال: (وقال أبو عبد الله الصنابحي: قدمت المدينة في خلافة أبي بكر رضي الله عنه فصليت وراء أبي بكر رضوان الله عليه المغرب، فقرأ بالأولى بأم القرآن وسورة من المفصل، ثم قرأ في الثانية بأم الكتاب وبهذه الآية، ربنا لا تزغ قلوبنا). آل عمران آية ٨.

وقال الموفق في المغني: (والمستحب أن يقرأ في الركعة الثانية بسورة بعد السورة التي قرأها في الركعة الأولى في النظم، لأن ذلك هو المنقول عن النبي ﷺ وقد روي عن ابن مسعود أنه سئل عمن يقرأ القرآن منكوساً؟ قال: «ذلك منكوس القلب». وفسره أبو عبيد بأن يقرأ سورة ثم يقرأ بعدها أخرى هي قبلها في النظم، فإن قرأ بخلاف ذلك فلا بأس.

قال أحمد لما سئل عن هذه المسئلة: لا بأس به، ليس يعلم الصبي على هذا؟ وقال في رواية مهنا: أعجب إلى أن يقرأ من البقرة إلى أسفل، وقد روي أن الأحنف قرأ الكهف في الأولى وفي الثانية بيوسف، وذكر أنه صلى مع عمر الصبح بهما، استشهد به البخاري). راجع الروايتين والوجهين لأبي يعلى ج ١ ص ١١٩ وص ١٢١، والمغني بالشرح الكبير ج ١ ص ٥٣٦ وص ٥٣٧، والفروع ج ١ ص ٤٢١ وص ٤٢٢، والإنصاف ج ٢ ص ٢٢٧، والتنقيح ص ٤٨، وكشاف القناع ج ١ ص ٤٠١ وص ٤٠٢.

(٩٢١) وقد مر كلام النووي في التبيان قريباً، وقال في المجموع ج ٣ ص ٣١٩: (قال أصحابنا: والسنة أن يقرأ على ترتيب المصحف متوالياً، فإذا قرأ في الركعة الأولى سورة قرأ في الثانية التي بعدها متصلة بها. قال المتولي: حتى لو قرأ في الأولى، قل أعوذ برب الناس - يقرأ في الثانية من أول البقرة، ولو قرأ سورة ثم قرأ في الثانية التي قبلها فقد خالف الأولى، ولا شيء عليه والله أعلم).

وقد جاء في فتاوى العز بن عبد السلام ص ٣٥٢ وص ٣٥٣: (بحث في حكم قراءة القرآن بالتنكيس. وفيه الجواب: أما جمع التهليل إن قصد به القراءة، فإن رتبته على السور فلا بأس به، وإن نكسه كره، لأن التنكيس إن وقع في آيات سورة واحدة فهو حرام، وإن وقع في السور في الصلاة أو غيرها كره، وإن قصد الذكر المجرد عن القراءة فلا بأس بذلك، غير أن مثل هذا لا يفعله إلا العامة، والافتداء بالسلف أولى من إحداث البدع). وراجع تحفة المحتاج وحواشيه ج ٢ ص ٤٤ وص ٥٧ وص ٤٦٣، والفتاوى الكبرى للهيتمي ج ١ ص ٣٨ ص ١٤٠ وص ١٥٣، ونهاية المحتاج للرملي ج ١ ص ٤٩٥ وحاشية قليوبي ج ١ ص ١٥٤.



فقد نقل البيهقي في مناقب الإمام الشافعي أن القراءة على غير تأليف المصحف خلاف الأولى (٩٢٢).

وذهب فريق من أهل العلم إلى القول بجواز القراءة على غير ترتيب المصحف وهو رواية عن الإمام أحمد (٩٢٣) لما ثبت في الصحيح من حديث حذيفة رضي الله عنه أنه عليه السلام في تنفله ذات، ليلة فقرأ البقرة ثم النساء ثم آل عمران (٩٢٤). وقرأ عمر رضي الله عنه في صلاة الصبح بالكهف في الأولى وفي الثانية بيوسف أو هود (٩٢٥).

وقرأ عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ في أول ركعتي الفجر، وقرأ في الثانية بالكوثر (٩٢٦). وحكي أيضاً عن إبراهيم النخعي

---

(٩٢٢) وعنه ابن حجر في فتح الباري ج ٢ ص ٢٥٧.

(٩٢٣) المغني مع الشرح الكبير ج ١ ص ٥٣٦.

(٩٢٤) الحديث أخرجه مسلم عن حذيفة رضي الله عنه في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ح ١٩٧ على ما في شرح مسلم للنووي ج ٢ ص ٤٣٠ ولم يخرج البخاري لكونه على غير شرطه على ما في الفتح ج ٣ ص ٢٠، ونيل الأوطار ج ٢ ص ٢٥٥ وص ٢٥٦.

(٩٢٥) أثر عمر ذكره البخاري تعليقاً على ما في الفتح ج ٢ ص ٢٥٥ باب الجمع بين السورتين في الركعة والقراءة بالخواتيم ويسورة قبل سورة وبأول سورة، وقال: (وقرأ الأحنف بالكهف في الأولى وفي الثانية بيوسف أو يونس، وذكر أنه صلى مع عمر رضي الله عنه الصبح بهما). قال الحافظ: (وأما تقديم السورة على السورة على ما في ترتيب المصحف فمن حديث أنس أيضاً، ومن فعل عمر في رواية الأحنف عنه). وقال الحافظ أيضاً: (قوله «وقرأ الأحنف» وصله جعفر الفريابي في «كتاب الصلاة» له من طريق عبد الله ابن شقيق قال: «صلى بنا الأحنف» فذكره. وقال: «في الثانية يونس» ولم يشك. قال: «وزعم أنه صلى خلف عمر كذلك» ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم في المستخرج، وراجع أيضاً تغليق التعليق ج ٢ ص ٣١٣ ص ٣١٤.

وأخرج عبد الرزاق في المصنف ج ٢ ص ١١٣ ح ٢٧١٠ قال: (عن معمر عن أيوب عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد: «أن عمر قرأ في صلاة الفجر بالكهف ويوسف أو يوسف وهود» قال: فتردد في يوسف، فلما تردد رجع إلى أول السورة فقرأ، ثم مضى فيها كلها). وذكره في الكثر ج ٨ ص ١٠٨ ح ٢٢١١٧ عن عبد الرزاق.

(٩٢٦) أثر عبد الرحمن بن عوف أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج ٢ ص ١٢٠ ح ٢٧٤٠ عن الثوري عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون قال: «صليت يوم قتل عمر الصبح فما منعني أن أقوم مع الصف الأول إلا هيبة عمر، قال: فماج الناس، فقدموا عبد الرحمن بن عوف فقرأ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ و﴿إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾». وأخرجه البيهقي من طريق زيد بن الحباب عن سفيان الثوري.

أنه قرأ بالزلزلة والقدر<sup>(٩٢٧)</sup>.

واحتج بعضهم بقول أبي عبد الله الصنابحي: (قدمت المدينة في خلافة أبي بكر رضي الله عنه فصليت وراء أبي بكر رضوان الله عليه المغرب فقرأ بالأولى بأم القرآن وسورة من المفصل، ثم قرأ في الثانية بأم الكتاب وبهذه الآية ﴿رَبَّنَا لَا تُخِزْ قُلُوبَنَا...﴾<sup>(٩٢٨)</sup><sup>(٩٢٩)</sup>. لكن لا حجة في هذا، لأن الروايات الصحيحة تفيد أن قراءته للآية المذكورة إنما كانت في الركعة الثالثة وهي محمولة على الدعاء<sup>(٩٣٠)</sup>.

(٩٢٧) والأثر عن النخعي أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج ٢ ص ١١٩ ح ٢٧٣٨ عن الثوري وابن عيينة عن الصلت بن بهران: «أن إبراهيم النخعي أمهم في السفر، فقرأ في صلاة الغداة: [إذا زلزلت] و [إنا أنزلناه في ليلة القدر]».

(٩٢٨) سورة آل عمران آية ٨.

(٩٢٩) وأثر أبي عبد الله الصنابحي بهذه الصيغة أورده القاضي أبو يعلى في كتابه الروايتين والوجهين على ما في المسائل الفقهية منه ج ١ ص ١١٩ وص ١٢١ وهي صيغة لا تتفق مع الرواية عن الصنابحي التي أخرجها عنه الإمام مالك ومن تابعه، فهل حصل في صيغة أبي يعلى سبق قلم من ناسخ أو طابع؟.

فقد أخرج الإمام مالك في الموطأ ص ٦٢ باب القراءة في المغرب والعشاء ح ١٧٠ عن أبي عبد الله الصنابحي قال: (قدمت المدينة في خلافة أبي بكر الصديق، فصليت وراءه المغرب، فقرأ في الركعتين الأوليين بأم القرآن وسورة من قصار المفصل، ثم قام في الثالثة، فدنوت منه حتى إن ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه، فسمعتة قرأ بأم القرآن وبهذه الآية: ﴿رَبَّنَا لَا تُخِزْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾).

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف ج ٢ ص ١٠٩ ح ٢٦٩٨ عن مالك عن أبي عبيد مولى سليمان ابن عبد الملك أن عبادة بن نسي أخبره أنه سمع القيس بن الحارث يقول: أخبرني أبو عبد الله الصنابحي أنه: «صلى وراء أبي بكر الصديق المغرب، فقرأ في الركعتين الأوليين بأم القرآن وسورتين من قصار المفصل، ثم قام في الركعة الثالثة قال: فدنوت منه حتى إن ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه، فسمعتة قرأ بأم القرآن وبهذه الآية: ﴿رَبَّنَا لَا تُخِزْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ حتى: ﴿الْوَهَّابُ﴾».

قال أبو عبيدة: وأخبرني عبادة أنه كان عند عمر بن عبد العزيز في خلافته، فقال عمر لقيس: «كيف أخبرني عن أبي عبد الله فحدثه فقال عمر: ما تركناها منذ سمعناها، وإن كنت قبل ذلك لعلني غير ذلك، فقال رجل: وعلى أي شيء كان أمير المؤمنين قبل ذلك؟ قال: كنت أقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾». وأخرجه البيهقي أيضاً في السنن ج ٣ ص ٣٩١ و ٦٤ من طريق مالك.

وروى أثر عمر بن عبد العزيز أيضاً ابن أبي شيبة عن ابن المبارك وكيع عن ابن عون عن رجاء بن حيوة عن محمود بن الربيع عن الصنابحي، وانظر الحاشية التالية.

(٩٣٠) أخرج عبد الرزاق في المصنف ج ٢ ص ١١٠ ح ٢٦٩٩ عن إسماعيل بن عبد الله أبي الوليد =

قال الإمام أحمد لما سئل عن مسألة التنكيس وقراءة المصحف من آخره إلى أوله: (لا بأس به، أليس يعلم الصبي على هذا؟).

وقال في رواية مهنا: (أعجب إليّ أن يقرأ من البقرة إلى أسفل<sup>(٩٣١)</sup>).

### تتمة:

والم تأمل في كلام أهل العلم على مسألة مراعاة ترتيب المصحف حال الصلاة والقراءة يلحظ اتفاقهم على أولوية مراعاة الترتيب المذكور، لكونه يتفق مع غالب قراءته ﷺ ومواظبته على ذلك، وهكذا كانت قراءة أصحابه رضوان الله عليهم في الغالب الأعم من أحوالهم، نعم قد روي عن النبي ﷺ وعن أصحابه خلاف ذلك لكنه في النادر من قراءتهم، وهو محمول على بيان الجواز.

وقد يستدل به على نفي كراهة التنكيس بين السور، ولهذا مال فريق من أهل العلم إلى القول بسنية القراءة على ترتيب المصحف<sup>(٩٣٢)</sup>.

وعبر فريق آخر عن ذلك بالاستحباب<sup>(٩٣٣)</sup>، وما هذا سبيله لا ينبغي العدول عنه .... والله أعلم بالصواب.

---

= عن ابن عون عن رجاء بن حيوة عن محمود بن ربيع أن الصنابحي قال: «صليت خلف أبي بكر المغرب، حيث يمس ثيابي ثيابه، فلما كان في الركعة الأخيرة قرأ فاتحة الكتاب، ثم قرأ: ﴿رَبَّنَا لَا تُخِزْ قَلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ إلى: ﴿الْأَوَّابُ﴾».

قال أبو بكر: (وأخبرني محمد بن رشد قال: سمعت رجلاً يحدث به مكحولاً عن سهل بن سعد الساعدي: أنه سمع أبا بكر قرأها في الركعة الثالثة، فقال له مكحول: إنه لم يكن من أبي بكر قراءة، إنما كان دعاء منه).

(٩٣١) المغني مع الشرح الكبير ج١ ص ٥٣٧، والفروع ج١ ص ٤٢١ وص ٤٢٢، والمبدع ج١ ص ٤٨٦، والإنصاف ج٢ ص ٢٢٧، والتنقيح ص ٤٨، وشرح المنتهى ج١ ص ١٨١، والكشاف ج١ ص ٤٠١ وص ٤٠٢، ومختصر الإنصاف ج١ ص ٨٠.

(٩٣٢) وهو الذي جزم به الهيثمي في تحفة المحتاج بحاشية العبادي والشرواني ج٢ ص ٥٧، ونهاية المحتاج للرملي ج١ ص ٤٩٥ وعبارته: (وسن له أن يقرأ على ترتيب المصحف، لأنه إن كان توقيفاً وهو ما عليه جماعة فواضح، أو اجتهدياً وهو ما عليه الجمهور فقد وقع إجماع الصحابة ومن بعدهم عليه، وقراءته ﷺ خلاف ذلك لبيان الجواز).

(٩٣٣) قال القاضي أبو الحسين بن أبي يعلى في كتابه التمام ج١ ص ١٦٠: (المستحب أن يقرأ =

= السور في الصلاة على الترتيب، فإن خالف جاز في إحدى الروايتين). وفيه رواية أخرى: (يكره) اختارها أبو حفص العكبري.

وجه الأول: ما روى أحمد بإسناده قال: «صلى أنس بن مالك المغرب فقرأ في الأولى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وفي الأخرى ب: ﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكُفْرُونَ﴾».

وجه الثانية: أن فيه مخالفة لترتيب القرآن الذي رتبته الصحابة، فهو كما لو خالف ترتيب السورة الواحدة. أ.هـ.

قال محققاه: (لم نعثر على أثر أنس في المسند رغم البحث، فلعله في غيره من كتبه التي لم تقع في أيدينا).

وقد مر في الحاشية رقم (٩٢٥) كلام الحافظ بن حجر في الفتح ج٢ ص ٢٥٥ على أثر عمر رضي الله عنه، وقال: (وأما تقديم السورة على السورة على ما في ترتيب المصحف فمن حديث أنس أيضاً ومن فعل عمر في رواية الأحنف عنه). فهل أراد الحافظ بحديث أنس الأثر الذي ساقه أبو الحسين في التمام؟ أم أنه أراد حديثاً مرفوعاً؟ ....

## الترجمة في المصحف

الكلام على قضية الترجمة في المصحف يتناول مسائل:

● إحداهما: ماهية الترجمة على وجه العموم، والترجمة في المصحف على وجه الخصوص.

● المسألة الثانية: تتعلق بالأثر الوارد في ابن عباس رضي الله عنهما، وتسميته بترجمان القرآن.

● والمسألة الثالثة: في مدى إمكان ترجمة القرآن، وموقف العلماء من ذلك، وما الذي يثبت لتلك الترجمة من أحكام القرآن على تقدير إمكانها وجوازها.

● والمسألة الرابعة: التعرف على أول ترجمة للقرآن وجدت في تاريخ الإسلام، ومدى صحة المروي عن سلمان الفارسي رضي الله عنه في ذلك، وكيف تأولها أهل العلم على تقدير ثبوتها.

● والمسألة الخامسة: في الفرق بين قراءة القرآن بغير العربية وبين كتابته بالأعجمية.

● والمسألة السادسة: في ذكر طائفة من النقول عن أهل العلم المقتضية لمنع الترجمة للقرآن مطلقاً، وحكم تعاطيها، وأثرها على صحة الصلاة ونحوها.

● المسألة السابعة: في ذكر طائفة من النقول عمن رخص في الترجمة من أهل العلم، وحدود القدر المرخص فيه، وحال من يرخص له، ومستندهم في ذلك.

● والمسألة الثامنة: في كتابة القرآن بالأعجمية وبشكل يمكن معه قراءة القرآن بالعربية، مع التنويه عن شبهة مروجي هذا التوجه وتفنيد تلك الشبهة.

● **المسألة التاسعة:** التمييز بين ترجمة القرآن وبين ترجمة تفسيره ومعانيه، وكون ذلك في حدود ضرورات التبليغ، وتقدير تلك الضرورات بقدرها، وبيان التدابير التي يتعين اتخاذها في هذا الباب رعاية لوحدة المسلمين وحذراً من مكائيد الساعين للتفريق بين المؤمنين من مستشرقين أو مغتر بهم ممن قصر نظره من المسلمين أو انطلت عليه أراجيف الزنادقة والملحدين.

### ماهية الترجمة:

الترجمة: مصدر ترجم، ويقال: ترجم كلامه إذا بينه، ويقال: ترجم كلام غيره إذا عبر عنه بلسان آخر، ومنه التَرْجُمان والتَرْجُمان وهو المفسر للسان، وهو بالضم والفتح هو الذي يترجم الكلام أي ينقله من لغة إلى لغة أخرى<sup>(٩٣٤)</sup>. قال ابن الأثير في النهاية «ترجم» هـ في حديث هرقل «أنه قال لترجمانه»<sup>(٩٣٥)</sup> الترجمان بالضم والفتح: هو الذي يترجم الكلام، أي ينقله من لغة إلى لغة أخرى، والجمع التراجم. والتاء والنون زائدتان<sup>(٩٣٦)</sup>.

**قال الذهبي:** (والترجمة في اللغة تطلق على معنيين:

الأول / نقل الكلام من لغة إلى لغة أخرى بدون بيان لمعنى الأصل المترجم، وذلك كوضع رديف مكان رديف من لغة واحدة.

---

(٩٣٤) لسان العرب ج٢ ص٢٦، وتهذيب الصحاح ج٢ ص٧٣٧، والمصباح المنير (مادة ترجمة)، ومتن اللغة (مادة ترجمة)، وكشاف القناع ج٦ ص٣٥٢.

(٩٣٥) راجع في قصة هرقل البخاري بالفتح ج١ ص٣١ وص٣٢ ح٧ أطرافه في: ٥١ - ٢٦٨١ - ٢٨٠٤ - ٢٩٤١ - ٢٩٧٨ - ٣١٧٤ - ٤٥٥٣ - ٥٩٨٠ - ٦٢٦٠ - ٧١٩٦ - ٧٥٤١. فقد أخرج البخاري الحديث بطوله في الموضع الأول، قال: (حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع قال: أخبرنا شعيب عن الزهري قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس أخبره أن أبا سفيان بن حرب أخبر أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش، وكانوا تجاراً بالشام في المدة التي كان رسول الله ﷺ فيها أبا سفيان وكفار قريش، فاتوه وهم بإيلياء، فدعاهم في مجلسه وحوله عظماء الروم، ثم دعاهم ودعا لترجمانه فقال: أيكم أقرب نسباً بهذا الرجل الذي يزعم أنه نبي؟ فقال أبو سفيان: فقلت أنا أقربهم نسباً. فقال: أدنوه مني، وقربوا أصحابه فاجعلوهم عند ظهره. ثم قال لترجمانه: قل لهم إني سائل هذا الرجل فإن كذبني فكذبوه .....). إلى آخر القصة.

(٩٣٦) نهاية الخبر في غريب الحديث والأثر لمجد الدين بن الأثير ج١ ص١٨٦.

## والثاني / تفسير الكلام وبيان معناه بلغة أخرى.

قال في تاج العروس: «والترجمان المفسر للسان، وقد ترجمه وترجم عنه إذا فسر كلامه بلسان آخر». قال الجوهري: «وقيل نقله من لغة إلى لغة أخرى»<sup>(٩٣٧)</sup>. وعلى هذا فالترجمة تنقسم إلى قسمين: ترجمة حرفية، وترجمة معنوية أو تفسيرية.

أما الترجمة الحرفية: فهي نقل الكلام من لغة إلى لغة أخرى مع مراعاة الموافقة في النظم والترتيب، والمحافظة على جميع معاني الأصل المترجم.

وأما الترجمة التفسيرية: فهي شرح الكلام وبيان معناه بلغة أخرى بدون مراعاة لنظم الأصل وترتيبه وبدون المحافظة على جميع معانيه المرادة منه<sup>(٩٣٨)</sup>.

وذكر الزرقاني أن الترجمة في اللغة العربية وضعت لتدل على أحد معاني أربعة:

«أولها»: تبليغ الكلام لمن لم يبلغه، ومنه قول الشاعر:

إن الثمانين - وبلغتها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان<sup>(٩٣٩)</sup>

«ثانيها»: تفسير الكلام بلغته التي جاء بها، ومنه قيل في ابن عباس: إنه ترجمان القرآن<sup>(٩٤٠)</sup>. ولعل الزمخشري في كتابه أساس البلاغة يقصد هذا المعنى إذ يقول: «كل ما ترجم عن حال شيء فهو تفسرته».

«ثالثها»: تفسير الكلام بلغة غير لغته. ثم ذكر كلام صاحب اللسان وصاحب التاج بنحو مما مر، وذكر أن رابع معاني الترجمة هو نقل الكلام من لغة إلى أخرى،

---

(٩٣٧) تاج العروس في جواهر القاموس للزبيدي ج ٨ ص ٢١١، وعنه التفسير والمفسرون للذهبي.

(٩٣٨) التفسير والمفسرون للدكتور محمد حسين الذهبي ج ١ ص ٢٣ وص ٢٤.

(٩٣٩) هذا البيت من قصيدة لأبي المنهال عوف بن محلم الخزاعي الشيباني، يقولها في مدح عبد الله ابن طاهر، وكان قد دخل عليه فسلم وأجابه عبد الله فلم يسمع، فلما أعلم بذلك دنا منه وارتجل قصيدة أولها:

يابن الذي دان له المشرقان طراً، وقد دان له المغربان

وبعده البيت المذكور أعلاه، وانظر الترجمة رقم ٣٤٠ من فوات الوفيات بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، وراجع أيضاً منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لنفس المحقق ص ٤٥، ففي البيت المذكور يعتذر الشاعر عن عدم سماعه تحية الممدوح بأنه قد طعن في السن وطال به العمر، ويدعو للمدح بأن ينسأ الله له في أجله ويطلق بقاءه.

(٩٤٠) راجع الحاشية رقم (٩٤٧).

واستشهد بكلام ابن منظور والزبيدي السالف ذكره، ثم قال: ولكون هذه المعاني الأربعة فيها بيان جاز على سبيل التوسع إطلاق الترجمة على كل ما فيه بيان مما عدا هذه الأربعة، فقل ترجم لهذا الباب بكذا أي عنوان له، وترجم لفلان أي بين تاريخه، وترجم حياته أي بين ما كان فيها، وترجمة هذا الباب أي بيان المقصود منه، وهلم جرا. ثم مضى رحمه الله في الكلام عن الترجمة في العرف، وبيان المراد بالعرف هنا، وأنه عرف التخاطب العام لا عرف طائفة خاصة ولا أمة معينة، إلى أن قال ويمكننا أن نعرف الترجمة في هذا العرف العام بعبارة مبسطة فنقول: هي التعبير من معنى كلام في لغة بكلام آخر من لغة أخرى مع الوفاء بجميع معانيه ومقاصده، ثم شرح محترزات هذا التعريف، وذكر أقسام الترجمة العرفية، وأنها تنقسم بهذا المعنى العرفي إلى قسمين: حرفية وتفسيرية. فالترجمة الحرفية هي التي تراعى فيها محاكاة الأصل في نظمه وترتيبه، فهي تشبه وضع المرادف مكان مرادفه، وبعض الناس يسمي هذه الترجمة ترجمة لفظية، وبعضهم يسميها مساوية.

والترجمة التفسيرية: هي التي لا تراعى فيها تلك المحاكاة أي محاكاة الأصل في نظمه وترتيبه، بل المهم فيها حسن تصوير المعاني والأغراض كاملة، لهذا تسمى أيضاً بالترجمة المعنوية، وسميت تفسيرية، لأن حسن تصوير المعاني والأغراض جعلها تشبه التفسير، وما هي بتفسير كما يتبين لك بعد، فالمرجم ترجمة حرفية يقصد إلى كل كلمة في الأصل فيفهمها، ثم يستبدل بها كلمة تساويها في اللغة الأخرى مع وضعها موضعها وإحلالها محلها، وإن أدى ذلك إلى خفاء المعنى المراد من الأصل بسبب اختلاف اللغتين في مواقع استعمال الكلام في المعاني المرادة إلخاً واستحساناً، أما المترجم ترجمة تفسيرية فإنه يعتمد إلى المعنى الذي يدل عليه تركيب الأصل فيفهمه، ثم يصبه في قالب يؤديه من اللغة الأخرى، موافقاً لمراد صاحب الأصل من غير أن يكلف نفسه عناء الوقوف عند كل مفرد ولا استبدال غيره في موضعه<sup>(٩٤١)</sup>.

### اعتراض على تعريف الترجمة الحرفية:

وقد تعقب الزرقاني ومن تابعه في تعريف الترجمة الحرفية بأنها ليست كما ذكروا آنفاً، وإنما هي الترجمة التي تعنى بالضبط الدقيق عند إيراد النص الأصلي، وليس

---

(٩٤١) مناهل العرفان للزرقاني ج ٢ ص ١١٩ وص ١٢٢.



معنى ذلك أن يعتمد المترجم إلى كل كلمة أو حرف فيضع مقابلها من اللغة الأخرى بلا مراعاة لأصول اللغة المنقول إليها، لأن هذا يولد الاضطراب فعلاً. ومضى صاحب الاعتراض قائلاً: ولم أورد ذلك لأن الترجمة الحرفية ممكنة في نظري، ولكني أوردته للتنبيه على أن معالجة استحالة الترجمة بهذه الكيفية قد يوقعنا في متناول النقد من الآخرين، وقد يلزمنا الحجة في النهاية لعدم تعرفنا على الترجمة الحرفية فنكون قد سلمنا سلاح الانتصار علينا بأيدينا إلى أعدائنا؛ وهذا أمر غير مراد للكاتبين، ولو كان كذلك لمنعنا الترجمة بهذا المفهوم من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية لعدم الوفاء بالشروط التي ذكروها والضوابط التي ارتضوها، وليس لها في الواقع المعاش وجود، لأن الترجمة الحرفية بالمعنى المتعارف عليه عند علماء اللغات أمر يجري عليه العمل في كل زمان، وما ترجمة المعاهدات، والوثائق إلا مثال لذلك<sup>(٩٤٢)</sup>، والظاهر أن كلام الزرقاني ومن وافقه في بيان حد الترجمة ينسجم مع المنقول عن أسلافهم من علماء هذه الأمة كالإمام الشافعي في الرسالة، وابن قتيبة في مشكل القرآن، وابن تيمية في غير موضع من كتبه، والشاطبي في موافقاته<sup>(٩٤٣)</sup>.

## ١ - ماهية الترجمة المتعلقة بالقرآن على وجه الخصوص؛

وترجمة القرآن أو الترجمة في المصحف مشترك لفظي يصدق على عدة معاني: أحدها: الترجمة بمعنى التبليغ، وذلك بإيصال ألفاظه ومعانيه إلى من يقع عليه البلاغ، وقد مر قريباً قول الشاعر:

إن الثمانين - وبلغتها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان<sup>(٩٤٤)</sup>  
أي: مبلغ.

(٩٤٢) راجع مجلة كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية في الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية العدد الأول ١٤٠٢/١٤٠٣ هـ ص ١٦٣ وما بعدها ترجمة القرآن الكريم بين واقعنا المعاش ومستقبلنا المنشود. د / عبد العزيز محمد عثمان.

(٩٤٣) الرسالة ص ١٦٨، ومشكل القرآن ص ٢٠ و ص ٢١، واقتضاء الصراط المستقيم ص ٢٠٣، والرد على المنطقيين ص ٤٨، ومنهاج السنة ج ١ ص ٥٤٢، ونقض المنطق ج ١ ص ٩٧، ومنجموع الفتاوى ج ٤ ص ١١٥ و ص ١١٦، ج ٦ ص ٦٣ إلى ٦٥ و ص ٥٤٢ و ص ٥٤٣، والموافقات ج ٢ ص ٤٤ و ص ٥٤ و ص ٦٣.

(٩٤٤) راجع الحاشية رقم (٩٣٩).

وثاني هذه المعاني النقل: أي نقل الألفاظ من لغة إلى لغة، ومن لسان إلى لسان.

وثالثها: التفسير والبيان، ومنه تسمية ابن عباس بترجمان القرآن<sup>(٩٤٥)</sup>.

ورابعها: ترجمة التفسير بمعنى نقل معانيه من لغة إلى لغة.

وخامسها: كتابة القرآن بغير العربية مع المحافظة على نظمه وترتيبه والاعتياض برموز ومصطلحات عما يترتب على مثل هذه الترجمة من فوات لحروف وحركات ليس لها نظير في رسم اللغة المنقول إليها، وبعض هذه المعاني غير مسلمة؛ بل يكاد ينعقد الإجماع على استحالتها وتعذرها<sup>(٩٤٦)</sup> على ما سيأتي موضحاً قريباً.

## ٢ - أثر تسمية ابن عباس بترجمان القرآن؛

وقد ورد الأثر بتسمية ابن عباس بترجمان القرآن مرفوعاً وموقوفاً، فقد أخرج المرفوع أبو نعيم في الحلية قال: (حدثنا أبو بكر الطلحي قال: حدثنا جعفر بن أحمد بن عمران قال: حدثنا إبراهيم ابن يوسف الصيرفي الكوفي قال: حدثنا عبد الله بن خراش عن العوام بن حوشب عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «دعا لي رسول الله ﷺ بخير كثير، وقال: نعم ترجمان القرآن أنت»<sup>(٩٤٧)</sup>. وأما الموقوف فقد أخرجه ابن سعد في طبقاته<sup>(٩٤٨)</sup>، ويعقوب الفسوي في تاريخه<sup>(٩٤٩)</sup>، والحاكم في المستدرک<sup>(٩٥٠)</sup> أن عبد الله بن مسعود قال:

---

(٩٤٥) راجع الحاشية رقم (٨٩٣).

(٩٤٦) راجع الحاشية رقم (٨٩٠)، والزرقاني في المناهل ج٢ ص ١١٩ وما بعدها ص ١٤٢ إلى ص ١٤٤ وص ١٨٦ وص ١٨٧.

(٩٤٧) حلية الأولياء لأبي نعيم ج١ ص ٣١٦ لكن في سند أبي نعيم هذا عبد الله بن حوشب قال عنه الحافظ في التقريب ص ٣٠١ رقم الترجمة ٣٢٩٣: (عبد الله بن خراش بالخاء المعجمة ابن حوشب الشيباني أبو جعفر الكوفي ضعيف، وأطلق عليه ابن عمار الكذب، مات بعد الستين). وأخرجه أيضاً الطبراني في الكبير ج ١١ ص ٨٠ وراجع مجمع الزوائد ج ٩ ص ٢٧٦، والكنز ج ٣٣٥٨٢ (٩٤٨) طبقات ابن سعد ج ٢ ص ٣٦٦.

(٩٤٩) تاريخ يعقوب الفسوي ج ١ ص ٤٩٥، وعنه الحافظ في الفتح ج ٧ ص ١٠٠.

(٩٥٠) المستدرک للحاكم ج ٣ ص ٥٣٧، وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي في التلخيص.

«ولنعم ترجمان القرآن ابن عباس» (٩٥١).

## مدى إمكان ترجمة القرآن الكريم:

المنقول عن المحققين من أهل العلم وفيهم الأئمة الثلاثة مالك (٩٥٢)،  
والشافعي (٩٥٣)، وأحمد (٩٥٤) أن ترجمة القرآن متعذرة مستحيلة، وأن الإقدام عليها

(٩٥١) راجع أيضاً في الأثر الموقوف عن ابن مسعود سير أعلام النبلاء للذهبي ج٣ ص ٣٤٧،  
وراجع أيضاً الهامش رقم ٢ من ص ٣٣٧ من نفس الجزء، وراجع أيضاً في دعاء النبي ﷺ  
لابن عباس: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل» الفتح ج١ ص ١٧٠، ج٧ ص ١٠٠،  
ومجمع الزوائد ج٩ ص ٢٧٦.

(٩٥٢) جاء في المدونة الكبرى ج١ ص ٦٢: (سألت ابن القاسم عن افتتاح الصلاة بالأعجمية وهو  
لا يعرف العربية، ما قول مالك فيه؟ فقال: سئل مالك عن الرجل يحلف بالعجمية فكره ذلك  
وقال: أما يقرأ؟ أما يصلي؟ إنكاراً لذلك أي ليتكلم بالعربية لا العجمية، وقال: وما يدرى  
الذي قال؟ أهو كما قال؟ أي الذي حلف به أنه هو الله، وما يدرى أنه هو أم لا؟ قال: قال  
مالك: أكره أن يدعو الرجل بالعجمية في الصلاة، ولقد رأيت مالكا يكره العجمي أن يحلف  
ويستثقله. قال ابن القاسم: وأخبرني مالك: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى عن  
رطانة الأعاجم، وقال: إنها خب، أي خبث وغش).

وقال البيهقي في شعب الإيمان ج٢ ص ٢٢٩ وص ٤٢٥: (سمعت أبا القاسم حيث يقول:  
سمعت أبا عبد الله الميداني الخطيب يقول: سمعت أبا قريش الحافظ يقول: سمعت يحيى  
بن سليمان بن نضلة يقول: سمعت مالك بن أنس يقول: لا أوتى برجل غير عالم بلغات  
العرب يفسر ذلك إلا جعلته نكالا).

وعبارة الزركشي في البرهان ج١ ص ٣٩٦: (قال يحيى بن نضلة المدني: سمعت مالك بن أنس  
يقول: لا أوتى برجل يفسر كتاب الله غير عالم بلغة العرب إلا جعلته نكالا. وقال مجاهد: لا  
يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب).

وقارن بالإتقان للسيوطي ج٤ ص ١٨٢، وراجع في أصل المسألة تفسير آيات الأحكام لابن  
العربي ج٤ ص ١٦٦٥، وتفسير القرطبي ج١ ص ١٢٦، ج١٣ ص ١٣٨، ج١٥ ص ٣٦٨،  
والذخيرة للقرافي ج٢ ص ١٨٦ وص ١٨٧، والمدخل لابن الحاج ج٤ ص ٨٦ وص ٨٧،  
ومناهل العرفان للزرقاني ج٢ ص ١٧٤.

(٩٥٣) الرسالة ص ١٦٨ للإمام الشافعي، وراجع أيضاً الحاوي الكبير للماوردي ج٢ ص ١٤٥  
وص ١٤٦، والتبيان للنووي ١٢٢، والمجموع له ج٣ ص ٣٧٩ وص ٣٨٠، والبحر المحيط  
للزركشي ج٢ ص ؟، وعنه المناهل للزرقاني ج٢ ص ١٧٦ وص ١٧٧.

(٩٥٤) الانتصار ج٢ ص ١٨٨ م لأبي الخطاب الكلوذاني، والمغني مع الشرح الكبير لابن قدامة  
ج١ ص ٥٢٦، ومنهاج السنة لأبي العباس بن تيمية ج١ ص ٥٤٢، واقتضاء الصراط المستقيم =

أمر محرم؛ لكون القرآن معجزاً بلفظه ومعناه، فالترجمة إخراج للقرآن عن إعجازه، وإفساد لنظمه وترتيبه وإخلال بمقاصده ومعانيه، وانتهاك لحرمة وقديسه (٩٥٥). قال ابن قتيبة (٩٥٦) وهو بصدد الكلام عن خصائص اللغة العربية: (وللعرب «المجازات» في الكلام ومعناها: طرق القول ومآخذه، ففيها الاستعارة، والتمثيل، والقلب، والتقديم، والتأخير، والحذف، والتكرار، والإخفاء والإظهار، والتعريض، والإفصاح، والكناية، والإيضاح، ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع، والجميع خطاب الواحد، والواحد والجميع خطاب الاثنين، والقصد بلفظ الخصوص لمعنى العموم، وبلفظ العموم لمعنى الخصوص، وبكل «هذه المذاهب» نزل القرآن، ولذلك لا يقدر أحد من التراجم على أن ينقله إلى شيء من الألسنة، كما نقل الإنجيل عن السريانية إلى الحبشية والرومية، وترجمة التوراة والزبور، وسائر كتب الله تعالى بالعربية؛ لأن «العجم» لم تتسع في «المجاز» اتساع العرب، ألا ترى أنك لو أردت أن تنقل قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَخَافَتْ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَأَيَّدَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ (٩٥٧)، لم تستطع أن تأتي بهذه الألفاظ مؤدية عن المعنى الذي أودعته حتى تبسط مجموعها وتصل مقطوعها،

= ص ٢٠٣، والرد على المنطقيين ج ١ ص ٩٧، ومجموع فتاوى ابن تيمية أيضاً ج ٤ ص ١١٥ وص ١١٦، ج ٦ ص ٦٣ وص ٦٥ وص ٥٤٢ وص ٥٤٣، والفروع لابن مفلح ج ١ ص ٤١٧. (٩٥٥) وراجع في هذا المعنى أيضاً تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٢٠ وص ٢١ وص ٢٢، والصاحبى لابن فارس ص ١٢ وص ١٣، والمحلى لابن حزم ج ٣ ص ٢٥٤ م ٣٩٦، ج ٤ ص ١٥٩ م ٤٦٦، ج ٨ ص ٤١٠ وص ٤١١ م ١٤٤٤، وتفسير الفخر الرازى ج ١ ص ٢١٤ إلى ص ٢١٨، والموافقات للشاطبي ج ٢ ص ٤٤ وص ٤٥ وص ٦٣، والبحر الزخار للمهدي حيث حكى الإجماع على تحريم قراءة القرآن بالمعنى. وراجع أيضاً كتاب القول الفصل في ترجمة القرآن إلى اللغات الأجنبية للشيخ محمد شاكر وكيل الأزهر سابقاً، وراجع أيضاً مجلة الأزهر ج ٣ ص ٣٢ وص ٣٣ وص ٦٦ وص ٦٧ في إجماع الأئمة على أنه لا تجوز قراءة القرآن بغير العربية خارج الصلاة، ويمنع فاعل ذلك أشد المنع، لأن قراءته بغيرها من قبيل التصرف في قراءة القرآن بما يخرج عنه إعجازه؛ بل بما يوجب الركاة ..... إلخ. وراجع فتاوى اللجنة الدائمة بالمملكة العربية السعودية فتوى رقم ٨٣٣، ١٦٠١ في السؤال الثاني منها. وراجع أيضاً مجلة البحوث ج ٦ ص ٢٧٤، ج ١٠ ص ٢١١ وص ٢٥٩، وقارن أيضاً بمناهل العرفان للزرقاني ج ٢ ص ١٧٦ وص ١٧٧، ومباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح ص ١٠٧، وراجع الحاشية رقم (١٠٢٦) من هذا البحث. (٩٥٦) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٢٠ وص ٢١ وص ٢٢. (٩٥٧) سورة الأنفال آية ٥٨.

وتظهر مستورها، فتقول: إن كان بينك وبين قوم هدنة وعهد فحفت منهم خيانة ونقضاً، فأعلمهم أنك قد نقضت ما شرطت لهم، وأذنهم بالحرب لتكون أنت وهم في العلم بالنقض على استواء. وكذلك قوله تعالى: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰ آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾<sup>(٩٥٨)</sup>، إن أردت أن تنقله بلفظه لم يفهمه المنقول إليه، فإن قلت أنماهم سنين عدداً، لكنت مترجماً للمعنى دون اللفظ. وكذلك قوله: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا دُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾<sup>(٩٥٩)</sup> إن ترجمته بمثل لفظه استغلق، وإن قلت لم يتغافلوا أدبت المعنى بلفظ آخر<sup>(٩٦٠)</sup>. وذكر ابن فارس طرفاً من كلام ابن قتيبة هذا في كتاب فقه اللغة المعروف بالصاحبي<sup>(٩٦١)</sup>، وصدره بقوله: قال بعض علمائنا. وكان ابن فارس شافعي المذهب، ثم تحول إلى المذهب المالكي<sup>(٩٦٢)</sup>.

وقال أبو العباس بن تيمية في غير موضع من كتبه: (فأما القرآن فلا يقرؤه بغير

(٩٥٨) سورة الكهف آية ١١.

(٩٥٩) سورة الفرقان آية ٧٣.

(٩٦٠) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٢٠ وص ٢١ وص ٢٢، وقارن بالموافقات للشاطبي ج ٢ ص ٤٤ وص ٤٥، والصاحبي لابن فارس ص ١٢ وص ١٣.

(٩٦١) والصاحبي لابن فارس هو كتاب في فقه اللغة، صنفه للصاحب بن عباد فسمي بالصاحبي، وقد عني بنشره محب الدين الخطيب بمطبعة المؤيد بالقاهرة سنة ١٣٢٨هـ، وقد اقتبس الثعالبي اسم هذا الكتاب «فقه اللغة» كما اقتبس كثيراً من فصوله الأخيرة في «سر العربية»، وإن كان الثعالبي قد أربى على ابن فارس. ذكر ذلك الأستاذ عبد السلام هارون في مقدمة تحقيقه لكتاب معجم مقاييس اللغة لابن فارس ج ١ ص ٣١ وص ٣٢.

(٩٦٢) قال الأستاذ عبد السلام هارون في مقدمة معجم مقاييس اللغة ج ١ ص ٧ ح ٢: (مما هو جدير بالذكر أن ابن فارس ظل دهرأ شافعي المذهب، ولكنه في آخر أمره حين استقر به المقام في مدينة الري، تحول إلى مذهب المالكية، ولما سئل في ذلك قال: أخذتني الحمية لهذا الإمام أن يخلو مثل هذا البلد عن مذهبه، فعمرت مشهد الانتساب إليه حتى يكمل لهذا البلد فخره، فإن الري أجمع البلاد للمقالات والاختلافات في المذاهب على تضادها وكثرتها. انظر نزهة الألباء ٣٩٣).

وقد عده ابن فرحون في فقهاء المالكية على ما في الديباج ص ٣٥، وانظر في ترجمة ابن فارس ومصادرها أيضاً معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ج ٢ ص ٤٠ غير أن تاريخ وفاته قد طرأ عليه شيء من الاضطراب، فابن فرحون يعده في وفيات إحدى وتسعين ومائتين، بينما تذكر أكثر المصادر أن وفاته سنة ثلاث مائة وخمس وتسعين.

العربية، سواء قدر عليها أو لم يقدر عند الجمهور، وهو الصواب الذي لا ريب فيه؛ بل قد قال غير واحد: إنه يمتنع أن يترجم سورة أو ما يقوم به الإعجاز).

وقال الزركشي في كتابه البحر المحيط وعنه الزرقاني في المناهل<sup>(٩٦٣)</sup>: «مسألة» لا يجوز ترجمة القرآن بالفارسية وغيرها؛ بل يجب قراءته على هيئته التي يتعلق بها الإعجاز، لتقصير الترجمة عنه، ولتقصير غيره من الألسن عن البيان الذي خص به دون سائر الألسن. قال الله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾<sup>(١٥٠)</sup>، هذا لو لم يكن متحدى بنظمه وأسلوبه، وإذا لم تجز قراءته بالتفسير العربي المتحدى بنظمه فأحرى ألا تجوز بالترجمة بلسان غيره، ومن هنا قال القفال في فتاويه: «عندي أنه لا يقدر أحد أن يأتي بالقرآن بالفارسية. قيل له: فإذا لا يقدر أحد أن يفسر القرآن؟ قال: ليس كذلك لأن هناك يجوز أن يأتي ببعض مراد الله ويعجز عن البعض، أما إذا أراد أن يقرأه بالفارسية فلا يمكن أن يأتي بجميع مراد الله».

وفرق غيره بين الترجمة والتفسير فقال: «يجوز تفسير الألسن بعضها ببعض، لأن التفسير عبارة عما قام في النفس من المعنى للحاجة والضرورة، والترجمة هي إبدال اللفظة بلفظة تقوم مقامها في مفهوم المعنى للسامع المعتبر لتلك الألفاظ، فكأن الترجمة إحالة فهم السامع على الاعتبار، والتفسير تعريف السامع بما فهم المترجم، وهذا فرق حسن»<sup>(٩٦٥)</sup> أ.هـ.

---

(٩٦٣) البحر المحيط للزركشي، وعنه مناهل العرفان للزرقاني ج٢ ص ١٨٦ وص ١٨٧.

(٩٦٤) سورة الشعراء آية ١٩٥.

(٩٦٥) البحر المحيط للزركشي وعنه مناهل العرفان للزرقاني ج٢ ص ١٨٦ وص ١٨٧، وراجع المناهل أيضاً ص ١٥٥ الحكم على هذه الترجمة بالاستحالة العادية، ص ١٥٨ الحكم على هذه الترجمة بالاستحالة الشرعية.

## النقول عن أهل العلم في ترجمة القرآن وحكمها

### أولاً / النقول عن المانعين:

ذهب الجمهور من أهل العلم إلى أن ترجمة القرآن غير جائزة، وأن الصلاة تبطل بها، وأن المترجم على تقدير جواز الترجمة لا يكون قرآناً ولا يثبت له شيء من أحكام القرآن؛ إذ هو كلام آدميين كسائر كلامهم، والنقول بمنع ترجمة القرآن يتناول كافة ضروب الترجمة عند أكثر أهل العلم، ولم يجر فيه خلاف بينهم في الصدر الأول، ولم ينقل تجويز الترجمة عن أحد من فقهاء السلف قبل أبي حنيفة وأصحابه، ولذا اشتد نكير أهل العلم عليه، واعتبروا القول بجواز الترجمة بدعة من البدع.. وهاك طائفة من النقول في هذا الباب يتجلى من خلالها موقف المانعين ومستندهم في هذا المنع، وردهم لحجج المجوزين، وتفنيدهم لكافة شبه المروجين للترجمة:

١ / قال ابن المنذر في الأوسط: (اختلفوا فيمن قرأ في صلاته بالفارسية وهو يحسن العربية، ففي مذهب الشافعي لا يجوز، وكذلك نقول).

وكذلك قال يعقوب ومحمد إذا كان يحسن العربية، وإن كان لا يحسن العربية أجزأ في قول النعمان ويعقوب ومحمد. وقال النعمان: «تجزيه القراءة بالفارسية وإن أحسن العربية».

قال أبو بكر: وليس كما قال: لا يكون المرء قارئاً إلا أن يقرأ كما أنزله الله جل ثناؤه، فمن قرأ على غير ما أنزل الله فغير مجزي عنه صلاته؛ إذ قارئه قارئ خلاف ما أنزله الله في كتابه، وقرأ رسول الله ﷺ (أهـ) (٩٦٦).

---

(٩٦٦) الأوسط لابن المنذر ج٣ ص ١١٦ وص ١١٧ م ٣٩٦، وراجع الشافعي في الأم ج١ ص ٢٩٤ وص ٢٩٥.

وقد بحث القاضي أبو بكر الباقلاني في كتابه الانتصار لنقل القرآن مسألتي قراءة القرآن على المعنى دون اللفظ، وقراءة القرآن بالفارسية، وفصل في تفنيد وإبطال القول بجواز كل منهما<sup>(٩٦٧)</sup>. وقد أجمل أبو عبد الله الصيرفي في نكت الانتصار كلام القاضي واختصره، بيد أنه لم يكن في اختصاره له مبالغاً؛ فقد وقع البحث عنده في اثنتين وثلاثين صحيفة تقريباً.

٢ / قال الإمام أبو الحسن الماوردي في كتاب الحاوي الكبير: (فصل: فإذا ثبت ما وصفنا من وجوب الفاتحة واستحباب السورة فلا يجوز أن يقرأ بالفارسية ولا بلغة غير العربية، وأجازه أبو حنيفة إن أحسن العربية أو لا يحسنها، وأجازه أبو يوسف ومحمد لمن لا يحسن العربية دون من يحسنها. واستدلوا بقوله تعالى: ﴿هَذَا لِيَیَ الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ ﴿صُحُفٍ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾<sup>(٩٦٨)</sup>، ويقولون: ﴿وَلَئِنْ لَمْ یُزِیْرِ الْأُولَى﴾<sup>(٩٦٩)</sup>، فأخبر أنه كان في صحفهم وزبرهم. ومعلوم أنها لم تكن بالعربية، وإنما كانت بلغتهم، فبعضها عبراني، وبعضها سرياني. وقال تعالى: ﴿وَأَرْحَى لَیَّ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأَنْذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَيْمُكُمْ﴾<sup>(٩٧٠)</sup> فأخبر أنه إنذار للكافة من العرب والعجم، ولا يمكن إنذار العجم إلا بلسانهم<sup>(٩٧١)</sup>.

٣ / قال ابن حزم في المحلى: (ومن قرأ أم القرآن أو شيئاً منها أو شيئاً من القرآن في صلاته مترجماً بغير العربية؛ أو بالفاظ عربية غير الألفاظ التي أنزل الله تعالى؛ عامداً لذلك، أو قدم كلمة أو آخرها عامداً لذلك بطلت صلاته وهو فاسق، لأن الله تعالى قال: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾<sup>(٩٧٢)</sup>، وغير العربي ليس عربياً، فليس قرآنًا، وإحالة رتبة القرآن تحريف كلام الله تعالى، وقد ذم الله تعالى قوماً فعلوا ذلك فقال: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾<sup>(٩٧٣)</sup>.

(٩٦٧) النكت ص ٣٢١ في المسألة الأولى، وص ٣٣٧ في المسألة الثانية - أي من ص ٣٢١ إلى ص ٣٥٢.

(٩٦٨) سورة الأعلى آية ١٨ و ١٩.

(٩٦٩) سورة الشعراء آية ١٩٦.

(٩٧٠) سورة الأنعام آية ١٩.

(٩٧١) الحاوي الكبير لأبي الحسن الماوردي ج ٢ ص ١٤٥ وص ١٤٦.

(٩٧٢) سورة الزمر آية ٢٨.

(٩٧٣) سورة المائدة آية ١٣.



وقال أبو حنيفة: «تجزيه صلاته»، واحتج له من قلده بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾<sup>(٩٧٤)</sup>. قال علي: لا حجة لهم في هذا، لأن القرآن المنزل علينا على لسان نبينا ﷺ لم ينزل على الأولين؛ وإنما في زبر الأولين ذكره والإقرار به فقط، ولو أنزل على غيره عليه السلام لما كان آية له، ولا فضيلة له، وهذا لا يقوله مسلم ..

ومن كان لا يحسن العربية فليذكر الله تعالى بلغته، لقول الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾<sup>(٩٧٥)</sup>، ولا يحل له أن يقرأ أم القرآن ولا شيئاً من القرآن مترجماً على أنه الذي افترض عليه أن يقرأه، لأنه غير الذي افترض عليه كما ذكرنا، فيكون مفترياً على الله تعالى) أ.هـ<sup>(٩٧٦)</sup>.

وقال في موضع من المحلى أيضاً: (ومن أحال القرآن متعمداً فقد كفر، وهذا ما لا خلاف فيه، ومن كانت لغته غير العربية جاز له أن يدعو بها في صلاته، ولا يجوز له أن يقرأ بها، ومن قرأ بغير العربية فلا صلاة له).

وقال أبو حنيفة: (من قرأ بالفارسية في صلاته جازت صلاته. قال علي: قال رسول الله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأَمِ الْقُرْآنِ»<sup>(٩٧٧)</sup>، وقال الله تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ﴾<sup>(٩٧٨)</sup>، فصح أن غير العربية لم يرسل به الله تعالى محمداً عليه السلام، ولا أنزل به عليه القرآن، فمن قرأ بغير العربية؛ فلم يقرأ ما أرسل الله تعالى به نبيه عليه السلام، ولا قرأ القرآن؛ بل لعب بصلاته فلا صلاة له إذ لم يصل كما أمر.

فإن ذكروا قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾<sup>(٩٧٩)</sup>، قلنا: نعم .. ذكر القرآن والإنذار به في زبر الأولين، وأما أن يكون الله تعالى أنزل هذا القرآن على أحد قبل رسول الله ﷺ فباطل وكذب ممن ادعى ذلك، ولو كان هذا ما كان فضيلة لرسول الله ﷺ، ولا معجزة له، وما نعلم أحداً قال هذا قبل أبي حنيفة.

(٩٧٤) سورة الشعراء آية ١٩٦.

(٩٧٥) سورة البقرة آية ٢٨٦.

(٩٧٦) المحلى لابن حزم ج ٣ ص ٢٥٤ م ٣٩٦.

(٩٧٧) الحديث متفق عليه من رواية عبادة بن الصامت رضي الله عنه. راجع الإرواء ج ٢ ص ١٠

ح ٣٠٢

(٩٧٨) سورة إبراهيم آية ٤.

ومن لم يحفظ أم القرآن صلى كما هو، وعليه أن يتعلمها، لقول الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ فهو غير مكلف ما لم يقدر عليه، فإن حفظ شيئاً من القرآن غيرها لزمه فرضاً أن يصلي به، ويتعلم أم القرآن لقول رسول الله ﷺ: «لا صلاة إلا بقراءة»، ولقول الله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَنْزِلُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ (أ.هـ - (٩٧٩)(٩٨٠).

بل إن ابن حزم في موضع من المحلى قد قال بوجوب الالتزام بالألفاظ الشرعية الواردة في العبادات والمعاملات والبراءة ممن تعمد ترك ذلك، ومثله كتابة المصحف بغير رسمه المأثور (٩٨١).

٤/ قال أبو الخطاب الكلوزاني (٩٨٢) في كتاب الانتصار في المسائل الكبار (٩٨٣):

(٩٧٩) سورة المزمل آية ٢٠.

(٩٨٠) المحلى ج٤ ص ١٥٩ م ٤٦٦.

(٩٨١) المحلى ج٨ ص ٤١٠ وص ٤١١ م ١٤٤٤.

(٩٨٢) هو أحد أئمة الحنابلة في عصره، وهو محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني الحنبلي ٤٣٢ هـ - ٥١٠ هـ، والكلوزاني نسبة إلى كلوزان بفتح الكاف وسكون اللام وفتح الواو والذال المعجمة بين ألفين وآخره نون كذا في الأنساب للسمعاني «٤٦٠/١٠»، وفي بعض نسخ الأنساب إلى «كلواذي» آخره ألف مقصورة بعد المعجمة، وهي قرية في جنوب بغداد على الجانب الشرقي لنهر دجلة أدركها الخراب. وقد بسط ترجمته كل من د/ سليمان بن عبد الله العمير، و د/ عبد العزيز سليمان البعيمي، و د/ عوض ابن رجاء بن فريح العوفي الأعضاء في هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية، وذلك في المقدمات التي كتبها كل واحد منهم لحصته في التحقيق لكتاب الانتصار القطعة الموجودة منه والتي تمثل الطهارة والصلاة والزكاة على ما هو موضح في الحاشية التالية.

وراجع في ترجمة أبي الخطاب ابن الجوزي في المنتظم ج٩ ص ١٩٠ وص ١٩٣، ومناقب الإمام أحمد ص ٦٣٥، وياقوت الحموي في معجم البلدان ج٤ ص ٤٧٧ وص ٤٧٨، وابن الأثير في اللباب ج٣ ص ١٠٧ وص ١٠٨، والذهبي في سير أعلام النبلاء ج٩ ص ٣٤٨ وص ٣٥٠، وابن رجب في الذيل على طبقات الحنابلة ج١ ص ١١٦ وص ١٢٧، والبغدادي في هدية العارفين ج٢ ص ٦، والمراغي في الفتح المبين في طبقات الأصوليين ج٢ ص ١١، وكحالة في معجم المؤلفين ج٨ ص ١٨٨.

(٩٨٣) وكتاب الانتصار في المسائل الكبار لأبي الخطاب، وقد يسمى بالخلاف الكبير، كذا ذكره ابن رجب وغيره، وهكذا سماه ناسخه فهماً من قول المؤلف في المقدمة: (..... رغب إلي أصحابي .. في أفراد المسائل الكبار من الخلاف بين الأئمة رضي الله عنهم والانتصار فيها لمذهب إمامنا الأفضل...). والموجود من هذا الكتاب هو المجلد الأول منه فقط، وعدد أوراقه ٣٤٤ ورقة، جزئت ثمانية عشر جزءاً، عدة أوراق كل جزء ١٦ ورقة تقريباً، وقد =

(لا تصح الصلاة بترجمة القرآن بالفارسية وغيرها، قال في رواية إسماعيل بن سعيد: فمن يقرأ بالفارسية وهو يحسن العربية لا يجزئه، وإذا كان لا يحسن العربية لا يدعو في الصلاة بالفارسية .. وبه قال مالك، والشافعي، وأبو يوسف ومحمد.

قال أبو حنيفة: «تصح الصلاة بذلك». لنا: انعقاد الإجماع على أن الواجب في الصلاة قراءة القرآن، قال تعالى: ﴿فَأَقْرَءُوا مَا يَنْصَرِّحُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾، وقال عليه الصلاة والسلام: «صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الأدميين إنما هي التسييح والتكبير وقراءة القرآن»، وترجمة القرآن ليست قرآناً، لأن القرآن نزل بلسان العرب على نظم مخصوص، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾<sup>(٩٨٤)</sup>، وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾<sup>(٩٨٥)</sup>، فدل على أنه لم يجعله أعجمياً.

فإن قيل فهذا يدل على أنه لو جعله بلغة أخرى لكان قرآناً؟ قلنا: نعم .. ولكن لم يجعله.

فإن قيل فقد قال: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾<sup>(٩٨٦)</sup>، ولم يدل على أنه لا يكون أعجمياً؟.

= اشتمل هذا المجلد على مائة واثنين عشرة مسألة ١١٢ من أمهات المسائل الشهيرة، والتي يذكر أهل العلم أن جملتها أربعمائة مسألة، وعليه يكون هذا المجلد قد تضمن ربع المسائل الأمهات أو زاد عليه قليلاً، ومن هنا يتبين للناظر في الانتصار أنه من مطلوبات الفقه الإسلامي على وجه العموم، والفقه الحنبلي على وجه الخصوص، وأنه من مظان الترجيح ومصادر الفقه المقارن، وقد نوه عن أهميته غير واحد من أهل العلم كأبي العباس بن تيمية في كتابه الاستقامة ج١ ص ٦٢ وص ٦٤ وغيره من مصنفاته كما هو منقول عنه في مجموع فتاويه ج٢٠ ص ٢٢٧، وفي الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ج١ ص ١٨، وقد قام بتحقيق هذا المجلد ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية كما هو مبين في الحاشية السابقة، فكان من نصيب الدكتور العمير مسائل الطهارة وعدتها ٤٧ مسألة، وكان من نصيب الدكتور العوفي مسائل الصلاة وعدتها اثنتان وخمسون مسألة ٥٢، أما حصة الدكتور البعيمي قد كانت بعض مسائل الزكاة الموجود منها في المجلد المذكور وعددها ثلاثة عشرة مسألة ١٣، وقد أفردت حصة كل واحد من المحققين الثلاثة في مجلدة مستقلة، وقد طبعت المجلدات الثلاثة مكتبة العيكان بالرياض وذلك بتاريخ ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

(٩٨٤) سورة الزخرف آية ٢٣.

(٩٨٥) سورة فصلت آية ٤٤.

(٩٨٦) سورة الرعد آية ٣٧.

قلنا: يحتمل إنا أنزلناه حكماً بلفظ عربي، ويحتمل حكماً أي محكماً عربياً، ولم يرد به القضاء والله أعلم، فإن ذلك لا يتغير بالعجمية والعربية أن يكون حكماً، لأنه معنى مفهوم، فأما القرآن فلا يكون بالترجمة قرآناً، ولهذا تفسير القرآن لا يسمى قرآناً، وترجمة الشعر لا تسمى شعراً، ولهذا تحدى الله سبحانه بالقرآن في نظمه دون حكمه، ولهذا قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسْتَرْزَنُ بِلسَانِكَ﴾<sup>(٩٨٧)</sup>، والحكم الذي هو المعنى ميسر بلسان كل أحد، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: «حبوا العرب لأنني عربي، ولأن القرآن عربي»<sup>(٩٨٨)</sup>.

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَ الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾<sup>(٩٨٩)</sup>، فدل على أنهم يأتون بقرآن لا مثله وفيهم العجم.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَنِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾<sup>(٩٩٠)</sup>، وقال: ﴿وَلَئِنْ لَّمْ يَنْتَهِ الْأَوَّلِينَ﴾<sup>(٩٩١)</sup>، ومعلوم أن الصحف والزبر لم تكن بالعربية.

قلنا: الله تعالى نفى الإتيان بالمثل، وكذا لم يكن مثله لم يكن قرآناً. وقوله: إنه في الصحف والزبر أراد به الأحكام والمعاني مثل قوله: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾<sup>(٩٩٢)</sup>، إذ لو أراد اللفظ لما جاز أن يؤمر نبينا عليه

(٩٨٧) سورة الدخان آية ٥٨.

(٩٨٨) روي عن ابن عباس بلفظ: «أحبوا العرب لثلاث: لأنني عربي، والقرآن عربي، وكلام أهل الجنة عربي». وروي عن أبي هريرة بلفظ: «أنا عربي، والقرآن عربي، ولسان أهل الجنة عربي» وكلاهما ضعيف أو موضوع. وممن رجع ضعفهما ابن عراق الكناني في تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٣٠ وص ٣١، وممن جزم بوضعهما الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة «ج ١ ص ١٨٩ وص ١٩٣ ح ١٦٠» وأطال في تخريجهما بما تغني مراجعته عن غيره. كذا في حاشية كتاب الانتصار ج ٢ ص ١٨٩ حاشية ٥. راجع تذكرة الموضوعات ص ١١٢، وانظر حديث أبي هريرة في هذا المعنى الحاشية رقم (١٠٨٧) من هذا البحث. وقد أخرج الطبراني في الأوسط ج ٩ ص ٦٩ ح ٩١٤٧ حديث أبي هريرة على النحو التالي: (حدثنا مسعدة بن سعد نا إبراهيم بن المنذر نا عبد العزيز بن عمران ثنا شبل بن العلاء عن أبيه عن جده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «أنا عربي» والقرآن عربي، ولسان أهل الجنة عربي»).

(٩٨٩) سورة الإسراء آية ٨٨.

(٩٩٠) سورة الأعلى آية ١٨، ١٩.

(٩٩١) سورة الشعراء آية ١٩٦.

(٩٩٢) سورة الأعلى آية ١٧، ١٨.

السلام بالتحدي، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ (٩٩٣)، ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ مُقْتَرِنِينَ﴾ (٩٩٤). وقد قيل المراد به صفة نبينا والإخبار ببعثه.

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ لِأَتَذْكُرَ بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾ (٩٩٥)، ومعلوم أن من بلغه من غير العرب لا يمكنه أن ينذره به إلا بلغته، وقد فهمت الصحابة رضي الله عنهم ذلك، فإنه روي عن سلمان: «أنه كتب إلى قوم من الفرس فاتحة الكتاب بالفارسية» (٩٩٦).

وقرأ ابن مسعود: ﴿طَعَامُ الْأَثِيمِ﴾ (٩٩٧) «طعام الفاجر» (٩٩٨).

(٩٩٣) سورة يونس آية ٣٨.

(٩٩٤) سورة هود آية ١٣.

(٩٩٥) سورة الأنعام آية ١٩.

(٩٩٦) أثر سلمان لم أقف عليه في شيء من دواوين السنة، وقد تناقلته مطولات الفقه الحنفي، وسبق فيها بصيغة التمريض على ما أورده السرخسي في المبسوط ج١ ص ٣٧، وتاج الشريعة في كتابه النهاية على الهداية ج١ ص ٨٦، والشربلالي في النفحة القدسية في أحكام قراءة القرآن وكتابته بالفارسية. وقد نوقش استدلالهم بأثر سلمان هذا بجملته مناقشات تأتي مفصلة في موضعها من هذا البحث عند الكلام على الخلاف في كتابة القرآن بالأعجمية. وراجع المجلة العربية عدد ٤ ص ٣٥ تراجم القرآن الكريم إلى اللغات الأجنبية بقلم الدكتور محمد حميد الله، وفيها: (وفي رواية تاج الشريعة الحنفي زيادة إذ يقول: أن يكتب لهم الفاتحة بالفارسية. فكتب «بسم الله الرحمن الرحيم» «بنام يزدان بخشاوند» إلخ، وبعد ما كتب ذلك عرضه على النبي ﷺ ثم بعثه إليهم ولم ينكر عليه النبي ﷺ النهاية حاشية الهداية لتاج الشريعة، طبع دهلي ١٩١٥م ج١ ص ٨٦، حاشية رقم ١، والمجلة العربية العدد ٤ بتاريخ ١٩ جمادي الأولى، ١٩ جمادي الآخرة ١٣٩٧هـ، ٧ أيار - ٧ حزيران ١٩٧٧م. وسيأتي لهذا مزيد بيان في الحاشية رقم (١١١٠) من هذا البحث.

(٩٩٧) سورة الدخان آية ٤٤.

(٩٩٨) ذكر ابن عبد البر في التمهيد ج٨ ص ٢٩٢ قال: (وذكر ابن وهب في كتاب الترغيب من جامعه . . . . . وأخبرني مالك قال: أقرأ عبد الله بن مسعود رجلاً: ﴿إِنَّكَ سَجَرَتٌ أَلْقُومٌ﴾ (٩٩) طَعَامُ الْأَثِيمِ (١٠٠) الدخان: «٤٣ و ٤٤» فجعل الرجل يقول: طعام اليتيم. فقال: «طعام الفاجر». فقلت لمالك: أترى أن يقرأ بذلك؟ قال: نعم .. أرى أن ذلك واسعاً).

وأخرجه أبو يوسف في كتاب الآثار له ص ٤٤ ح ٢٢٣، ومحمد بن الحسن ص ٥٥ ح ٢٧٤ كلاهما: (من طريق أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً كان يقرئه ابن مسعود، وكان أعجمياً، فجعل يقول: ﴿إِنَّكَ سَجَرَتٌ أَلْقُومٌ﴾ (٩٩) طَعَامُ الْأَثِيمِ (١٠٠)، فجعل الرجل يقول: «طعام اليتيم»، فرد عليه كل ذلك يقول «طعام اليتيم». فقال ابن مسعود: =

وقرأ أنس: ﴿وَأَقُومُوا قِيْلًا﴾<sup>(٩٩٩)</sup> «وأصوب قِيْلًا»<sup>(١٠٠٠)</sup>.

قلنا: أما النذارة فقال ابن عباس: «ومن بلغ»، فالنبي عليه الصلاة والسلام نذيره بدعائه له، لأنه لا يكلف ما لا يحسن، ولم يكن يحسن بغير العربية، ولأن النذارة تقع بالعلم بالترغيب والترهيب وما شرع من مكارم الأخلاق ومحاسنها وتعريف التوحيد، وذلك يقع بتفهم المعاني، وكلامنا فيما جعل شرطاً في الصلاة من القرآن، وأن معناه لا يسمى قرآنًا، لأن التسمية توقيف، وأما الصحابة فأرادوا بما ذكروا

= قل طعام الفاجر). وهذا كلام أبي يوسف، ويأتي بتمامه في الحاشية رقم (١٠٢٦). وقد روي عن أبي الدرداء نظير المروي عن ابن مسعود، فقد جاء في نكت الانتصار للقاضي أبي بكر الباقلائي ص ٣٢٥ ما نصه: (وأما ما روي عن أبي الدرداء أنه أقرأ رجلاً: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾ طَعَامُ الْإِثْمِ ﴿١﴾ فجعل الرجل لا يقدر يقرأها للكنة به إلا اليتيم، فلما طال أمره عليه قال له أقرأ «طعام الفاجر»، فإنه إنما ضجر منه فقال له ذلك وهو لا يعتقد أن يجيز له القراءة، فذلك على وجه البيان؛ أخبره أنه طعام الفاجر ليظهر له أنه الإثم، فكأنه يقول اعقل ما يقال لك، إنما هو الفاجر الإثم ليس هو اليتيم.. وإن كانت اللغة لا تؤدي إلى اليتيم موضع الإثم، والأحرى أن يكون الحديث لا يصح، وإن صح فمعناه ما ذكرناه). قال في الحاشية رقم ٢ من ص ١٩١ من كتاب الانتصار: (روي أن ابن مسعود رضي الله عنه أقرأ رجلاً: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾ طَعَامُ الْإِثْمِ ﴿١﴾، فقال الرجل «طعام اليتيم»، فرددها عليه فلم يستقم بها لسانه، فقال: أفستطيع أن تقول «طعام الفاجر»؟ قال: نعم. قال: فافعل). ونحوه عن أبي الدرداء رضي الله عنه أخرجه الحاكم وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ج ٢ ص ٤٥١، وانظر الدر المنثور أيضاً ٧/٤١٨، لكنه في المستدرک قال: «طعام اليتيم» أي بالمثلثة وهذا أقرب لأصل الكلمة. وانظر في الأثر عن أبي الدرداء تفسير ابن جرير الطبري ج ٢٥ ص ١٣١ طبعة الحلبي ١٣٨٨هـ. وراجع الحاشية رقم (١٠٢٨) من هذا البحث.

(٩٩٩) سورة المزمل آية ٦.

(١٠٠٠) ولم يسلم القاضي الباقلائي في نكت الانتصار ص ٣٢٤ القول بأن الصحابة قد جوزت القراءة على المعنى، وفنده من عدة وجوه.. إلى أن قال: (وكذلك جوابنا عن أنس لما قرأ: «إن ناشئة الليل هي أشد وطناً وأصوب قِيْلًا» فقليل له: إنما هو وأقوم. فقال: وأقوم وأصوب وأهنا سواء، فإنه لا يقول ذلك إلا بعد توقيف عليه بأنه أنزل على الثلاثة أوجه، والجواب عنه والخلاف فيه حسب ما تقدم، ويحتمل أن يكون أنس فهم من الأخذ عليه أنه استصعب غلظه وشنع عليه، فأخبره أن هذا ليس بالسديد، وأن أصوب وأقوم وأهنا سواء، وإلا لم تجز القراءة عنده إلا بأقوم، لأن القراءة عبادة، وليس هو كغلط من بدل القرآن بما لا ينبئ عن معناه). وراجع الدر المنثور ج ٨ ص ٣١٣.

التفسير، ولهذا قال عمر: «إن الله تعالى أنزل القرآن عربياً بلغة هذا الحي من قريش، لا بلغة هذيل» لما بلغه أن ابن مسعود أقرأ رجلاً «ليسجنته عتي حين»<sup>(١٠٠١)</sup>. وكذلك قال عثمان لما اختلفوا في «التابوت والتابوه»<sup>(١٠٠٢)</sup>: «اكتبوه بالتاء، فإنه نزل بلغة قريش»<sup>(١٠٠٣)</sup>.

واحتج بما تقدم في مسألة التكبير أن المستحق عمل على اللسان يتأدى به معنى القرآن واللفظ ليس بمقصود على ما يعرف في سائر الأذكار من الخطبة والتسبيح والتسمية وغير ذلك.

قلنا: بل المستحق قراءة القرآن وهو هذا اللفظ المخصوص بالنظم المعجز، والبلاغة الباهرة، وهو الذي تحدى الله به، فأما التفسير فمستحقه للحكم، ولهذا لا يحرم على المحدث مس التفسير ولا قراءته ولا يسمى قرآناً، ولأنه تعالى أمر في الصلاة بالقرآن، وهذا هو المنزل بعينه، ولأن حفظه بهذا النظم المخصوص واجب في الجملة، لأنه حجة النبوة كما أن معناه مقصود للحكم فكان بنظمه ومعناه هو الركن لا غير، وأما سائر الأذكار فقد تقدم الجواب فيها في المسألة قبلها بما فيه كفاية، والله أعلم بالصواب). آخر كلام أبي الخطاب<sup>(١٠٠٤)</sup>.

---

(١٠٠١) سورة يوسف آية ٣٥.

(١٠٠٢) وردت كلمة «التابوت» في موضعين من القرآن الكريم، أولهما في سورة البقرة آية ٢٤٨ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ الآية، وثانيهما في سورة طه آية ٣٩ في قوله تعالى: ﴿أَنْ أَقْدِرَ فِي أَكْثَابِي﴾.

(١٠٠٣) روى أصله البخاري من طريق الزهري عن أنس رضي الله عنه: «أن عثمان دعا زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم. ففعلوا ذلك». البخاري بالفتح ج٦ ص ٥٣٧، ج ٩ ص ٩، ص ١١.

ورواه الترمذي مطولاً ج ٥ ص ٢٨٤ وص ٢٨٥ وفيه ذكر اختلافهم في كلمة «التابوت» مرسلًا من قول الزهري عن عثمان رضي الله عنه، وقد نبه على ذلك الحافظ في الفتح ج ٩ ص ٢٠، وانظر مزيداً من تخريجه وشواهد في الدر المنثور ج ١ ص ٧٥٦ وص ٧٥٧، كذا في الحاشيتين رقم (١) و (٢) من ص ١٩٢ من ج ٢ من كتاب الانتصار، وسيكرر تخريج هذا الأثر في موضعه من مسألة جمع القرآن وجمع عثمان الناس على مصحف واحد.

(١٠٠٤) كتاب الانتصار في المسائل الكبار لأبي الخطاب الكلوزاني ج ٢ ص ١٨٨ إلى ص ١٩٢ م ٨ من مسائل الصلاة، تحقيق الدكتور عوض بن رجاء بن فريح العوفي. راجع الحاشية رقم (٩٨٢).

٥ / قال الفخر الرازي في تفسيره وهو بصدد ذكر المسائل الفقهية المستنبطة من الفاتحة: (المسألة الحادية عشرة: قال الشافعي: ترجمة القرآن لا تكفي في صحة الصلاة، لا في حق من يحسن القراءة، ولا في حق من لا يحسنها<sup>(١٠٠٥)</sup>). وقال أبو حنيفة: «أنها كافية في حق القادر والعاجز». وقال أبو يوسف ومحمد: «أنها كافية في حق العاجز وغير كافية في حق القادر، واعلم أن مذهب أبي حنيفة في هذه المسألة بعيد جداً، ولهذا السبب فإن الفقيه أبا الليث السمرقندي والقاضي أبا زيد الدبوسي صرحا بتركه. لنا حجج ووجوه:

الحجة الأولى: أنه ﷺ إنما صلى بالقرآن المنزل من عند الله تعالى باللفظ العربي وواظب عليه طوال عمره فوجب أن يجب علينا مثله، لقوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾، والعجب أنه احتج بأنه عليه السلام مسح على ناصيته مرة على كونه شرطاً في صحة الوضوء، ولم يلتفت إلى مواظبته طول عمره على قراءة القرآن باللسان العربي.

الحجة الثانية: أن الخلفاء الراشدين صلوا بالقرآن العربي، فوجب أن يجب علينا ذلك لقوله عليه السلام: «اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر»<sup>(١٠٠٦)</sup>. ولقوله عليه السلام: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ»<sup>(١٠٠٧)</sup>.

الحجة الثالثة: أن الرسول وجميع الصحابة ما قرؤا في الصلاة إلا هذا القرآن العربي، فوجب أن يجب عليه ذلك لقوله عليه السلام: «ستفترق أمتي على نيف وسبعين فرقة، كلهم في النار إلا فرقة واحدة. قيل: ومن هم يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي»<sup>(١٠٠٨)</sup>. وجه الدليل أنه عليه السلام هو وجميع أصحابه كانوا متفقين

---

(١٠٠٥) وقارن بالتبيان للنووي ص ١٢٢.

(١٠٠٦) حديث اقتدوا باللذين من بعدي صحيح، روي من حديث عبد الله بن مسعود، وحذيفة بن اليمان، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمر. راجع الصحيحة ج ٣ ص ٢٣٣ ح ١٢٣٣.

(١٠٠٧) الحديث عن العرياض بن سارية، أخرجه حم ج ٤ ص ١٢٦ وص ١٢٧، د السنة ب ٥، ت ٢٦٧٦، وقد مضى بتمامه في الحاشية (٨٤٠).

(١٠٠٨) قوله عليه السلام: «ستفترق أمتي على نيف وسبعين فرقة ....» أخرجه الإمام أحمد في المسند ج ٢ ص ٣٣٢، وأبو داود في السنن ج ٥ ص ٤ من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه قال: «قام فينا رسول الله ﷺ فقال: ألا إن من كان قبلكم من أهل الكتاب افترقوا =



على القراءة في الصلاة بهذا القرآن العربي فوجب أن يكون القارئ بالفارسية من أهل النار.

الحجة الرابعة: أن أهل ديار الإسلام مطبقون بالكلية على قراءة القرآن في الصلاة كما أنزل الله تعالى، فمن عدل عن هذا الطريق دخل تحت قوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١٠٠٩)</sup>.

الحجة الخامسة: أن الرجل أمر بقراءة القرآن في الصلاة، ومن قرأ بالفارسية لم يقرأ القرآن، فوجب أن لا يخرج عن العهدة، إنما قولنا إنه أمر بقراءة القرآن لقوله تعالى: ﴿فَاقْرَأْ مَا تَنَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾<sup>(١٠١٠)</sup>، ولقوله عليه السلام للأعرابي: «ثم اقرأ بما تيسر معك من القرآن». وإنما قلنا إن الكلام المرتب بالفارسية ليس بقرآن لوجوه:

[الأول] قوله تعالى: ﴿وَلَهُ لَنَزَّلَ رَبِّي الْعَالَمِينَ﴾<sup>(١٠١١)</sup>، إلى قوله: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾<sup>(١٠١٢)</sup>.

[الثاني] قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾<sup>(١٠١٣)</sup>.

[الثالث] قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا﴾<sup>(١٠١٤)</sup>، وكلمة «لو» تفيد انتفاء الشيء لانتهاء غيره، وهذا يدل على أنه تعالى ما جعله قرآنًا أعجميًا، فيلزم أن يقال أن كل ما كان أعجميًا فهو ليس بقرآن.

[الرابع] قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُوا بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾<sup>(١٠١٥)</sup>، فهذا الكلام المنظوم بالفارسية إما

= على اثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين، ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة وهي الجماعة». راجع صحيح الترغيب ج ١ ص ٢٥.

(١٠٠٩) سورة النساء آية ١١٥.

(١٠١٠) سورة المزمل آية ٢٠.

(١٠١١) سورة الشعراء آية ١٩٣.

(١٠١٢) سورة الشعراء آية ١٩٥.

(١٠١٣) سورة إبراهيم آية ٤.

(١٠١٤) سورة فصلت آية ٤٤.

(١٠١٥) سورة الإسراء آية ٨٨.

أن يقال إنه عين الكلام العربي أو مثله، أو لا عينه ولا مثله، والأول معلوم البطلان بالضرورة، والثاني باطل إذ لو كان هذا النظم الفارسي مثلاً لذلك الكلام العربي لكان الآتي به آتياً بمثل القرآن، وذلك يوجب تكذيب الله سبحانه في قوله: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾، ولما ثبت أن هذا الكلام المنظوم بالفارسية ليس عين القرآن ولا مثله ثبت أن قارئه لم يكن قارئاً للقرآن وهو المطلوب، فثبت أن المكلف أمر بقراءة القرآن، ولم يأت به، فوجب أن يبقى في العهدة.

**الحجة السادسة:** ما رواه ابن المنذر عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تجزي صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب»، فنقول: هذه الكلمات المنظومة بالفارسية إما أن يقول أبو حنيفة إنها قرآن، أو يقول إنها ليست بقرآن، والأول جهل عظيم وخروج عن الإجماع، وبيانه من وجوه:

[الأول] أن أحداً من العقلاء لا يجوز في عقله ودينه أن يقول إن قول القائل: «دوستان در بهشت»<sup>(١٠١٦)</sup> قرآن.

[الثاني] يلزم أن يكون القادر على ترجمة القرآن آتياً بقرآن مثل الأول، وذلك باطل.

**الحجة السابعة:** روى عبد الله بن أبي أوفى أن رجلاً قال: يا رسول الله، إني لا أستطيع أن أحفظ القرآن كما يحسن في الصلاة. فقال رسول الله ﷺ: «قل سبحان الله والحمد لله...» إلى آخر هذا الذكر. وجه الدليل: أن الرجل لما سأله عما يجزيه في الصلاة عند العجز عن قراءة القرآن العربي أمره الرسول عليه السلام بالتسبيح، وذلك يبطل قول من يقول إنه يكفي أن يقول: «دوستان در بهشت».

**الحجة الثامنة:** يقال أن أول الإنجيل هو قوله: «بسم الاها رحمانا ومر حيانا» وهذا هو عين ترجمة بسم الله الرحمن الرحيم، فلو كانت ترجمة القرآن نفس القرآن لقاتل النصراني أن هذا القرآن إنما أخذه من عين الإنجيل، ولما لم يقل أحد هذا علمنا أن ترجمة القرآن لا تكون قرآناً.

**الحجة التاسعة:** أنا إذا ترجمنا قوله تعالى: ﴿فَاتَّبَعُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ﴾

(١٠١٦) العبارة فارسية.

إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ»<sup>(١٠١٧)</sup> كان ترجمته: «بفرستيديكي أزشمابا نقره بشهر بس بنكردكه كدام طعام بهترست باره ازان بياورد»، ومعلوم أن هذا الكلام من جنس كلام الناس لفظاً ومعنى فوجب أن لا تجوز الصلاة به لقوله عليه الصلاة والسلام: «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس»<sup>(١٠١٨)</sup>، وإذا لم تنعقد الصلاة بترجمة هذه الآية فكذا بترجمة سائر الآيات، لأنه لا قائل بالفرق، وأيضاً فهذه الحجة جارية في ترجمة قوله تعالى: ﴿هَآؤُلَاءِ مَثَلٌ لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ إلى قوله: ﴿عَتَلُوا بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيْرًا﴾<sup>(١٠١٩)</sup>، فإن ترجمتها لا تكون شتماً من جنس كلام الناس في اللفظ والمعنى، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَادْعُوا لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقِيْلَها وَفَسَّآئِها﴾<sup>(١٠٢٠)</sup>، فإن ترجمة هذه الآية تكون من جنس كلام الناس لفظاً ومعنى، وهذا بخلاف ما إذا قرأنا عين هذه الآيات بهذه الألفاظ، لأنها بحسب تركيبها المعجز ونظمها البديع تمتاز عن كلام الناس، والعجيب من الخصوم أنهم قالوا إنه لو ذكر في آخر التشهد دعاء يكون من جنس كلام الناس فسدت صلاته. ثم قالوا: تصح الصلاة بترجمة هذه الآيات مع أن ترجمتها عين كلام الناس لفظاً ومعنى.

**الحجة العاشرة:** قوله عليه الصلاة والسلام: «أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف»، ولو كانت ترجمة القرآن بحسب كل لغة قرآناً لكان قد أنزل القرآن على أكثر من سبعة أحرف، لأن على مذهبه قد حصل بحسب كل لغة قرآن على حدة، وحينئذ لا يصح حصر حروف القرآن في السبعة.

**الحجة الحادية عشرة:** أن عند أبي حنيفة تصح الصلاة بجميع الآيات، ولا شك أنه قد حصل في التوراة آيات كثيرة مطابقة لما في القرآن من الثناء على الله ومن تعظيم أمر الآخرة وتقبيح الدنيا، فعلى قول الخصم تكون الصلاة صحيحة بقراءة

(١٠١٧) سورة الكهف آية ١٩.

(١٠١٨) الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ج ٥ ص ٤٤٧ وص ٤٤٨، ومسلم في صحيحه ج ٢ ص ٧٠ وص ٧١ وغيرهما من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه، وراجع الإرواء ح ٣٩٠ ج ١ ص ١١١ وص ١١٢.

(١٠١٩) سورة القلم آية ١١، ١٢، ١٣.

(١٠٢٠) سورة البقرة آية ٦١.

الإنجيل والتوراة، وبقراءة زيد وإنسان ولو أنه دخل الدنيا وعاش مائة سنة ولم يقرأ حرفاً من القرآن بل كان مواظباً على قراءة زيد وإنسان، فإنه يلقي الله تعالى مطيعاً، ومعلوم بالضرورة أن هذا الكلام لا يليق بدين المسلمين.

**الحجة الثانية عشرة:** أنه لا ترجمة للفاتحة، ألا نقول الثناء لله رب العالمين ورحمان المحتاجين، والقادر على يوم الدين، أنت المعبود وأنت المستعان، إهدنا إلى طريق أهل العرفان لا إلى طريق أهل الخذلان، وإذا ثبت أن ترجمة الفاتحة ليست إلا هذا القدر أو ما يقرب منه، فمعلوم أنه لا خطبة إلا وقد حصل فيها هذا القدر فوجب أن يقال الصلاة صحيحة بقراءة جميع الخطب، ولما كان باطلاً علمنا فساد هذا القول.

**الحجة الثالثة عشرة:** لو كان هذا جائزاً لكان قد أذن رسول الله ﷺ لسلمان الفارسي في أن يقرأ القرآن بالفارسية ويصلي بها، ولكان قد أذن لصهيب في أن يقرأ بالرومية، ولبلال في أن يقرأ بالحشية، ولو كان هذا الأمر مشروعاً لاشتهر جوازه في الخلق، فإنه يعظم في أسماع أرباب اللغات بهذا الطريق، لأن ذلك يزيل عنهم أتعاب النفس في تعلم اللغة العربية، ويحصل لكل قوم فخر عظيم في أن يحصل لهم قرآن بلغتهم الخاصة، ومعلوم أن تجويزه يفضي إلى اندراس القرآن بالكلية، وذلك لا يقوله مسلم.

**الحجة الرابعة عشرة:** لو جازت الصلاة بالقراءة بالفارسية لما جازت بالقراءة بالعربية، وهذا جائز وذاك غير جائز، بيان الملازمة أن الفارسي الذي لا يفهم من العربية شيئاً لم يفهم من القرآن شيئاً البتة، أما إذا قرأ القرآن بالفارسية فهم المعنى وأحاط بالمقصود، وعرف ما فيه من الثناء على الله ومن الترغيب في الآخرة، والتنفير عن الدنيا، ومعلوم أن المقصد الأقصى من إقامة الصلوات حصول هذه المعاني.

قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾<sup>(١٠٢١)</sup>، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلْفُرْقَانِ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾<sup>(١٠٢٢)</sup>، فثبت أن قراءة الترجمة تفيد هذه الفوائد العظيمة، وقراءة القرآن باللفظ العربي تمنع من حصول هذه الفوائد، فلو كانت القراءة بالفارسية قائمة مقام القراءة بالعربية في الصحة ثم إن القراءة بالفارسية تفيد هذه الفوائد العظيمة

(١٠٢١) سورة طه آية ١٤.

(١٠٢٢) سورة محمد آية ٢٤.

والقراءة بالعربية مانعة منها لوجب أن تكون القراءة بالعربية محرمة، وحيث لم يكن الأمر كذلك علمنا أن القراءة بالفارسية غير جائزة.

الحجة الخامسة عشرة: المقتضي لبقاء الأمر بالصلاة قائم، والفارق ظاهر، أما المقتضي فلأن التكليف كان ثانياً، والأصل في الثابت البقاء، وأما الفارق فهو أن القرآن العربي كما أنه يطلب قراءة لمعناه كذلك تطلب قراءته لأجل لفظه، وذلك من وجهين:

[الأول] أن الإعجاز في فصاحته، وفصاحته في لفظه.

[ والثاني ] أن توقيف صحة الصلاة على قراءة لفظه يوجب حفظ تلك الألفاظ، وكثرة الحفظ من الخلق العظيم يوجب بقاءه على وجه الدهر مصوناً عن التحريف، وذلك يوجب تحقيق ما وعد الله تعالى بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (١٠٢٣). أما إذا قلنا إنه لا يتوقف صحة الصلاة على قراءة هذا النظم العربي فإنه يختل هذا المقصود، فثبت أن المقتضي قائم، والفارق ظاهر.

واحتمج المخالف على صحة مذهبه بأنه أمر بقراءة القرآن، وقراءة الترجمة قراءة القرآن، ويدل عليه وجوه:

[الأول] روي أن عبد الله بن مسعود كان يعلم رجلاً القرآن فقال: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقْوَرِ ۖ طَعَامُ الْيَتِيمِ ۖ﴾ (١٠٢٤)، وكان الرجل عجمياً، فكان يقول: «طعام اليتيم». فقال: قل طعام الفاجر (١٠٢٥).

ثم قال عبد الله: «إنه ليس الخطأ في القرآن أن يقرأ مكان العليم الحكيم؛ بل أن يضع آية الرحمة مكان آية العذاب» (١٠٢٦).

(١٠٢٣) سورة الحجر آية ٩.

(١٠٢٤) سورة الدخان آية ٤٣، ٤٤.

(١٠٢٥) الأثر مروى عن أبي الدرداء، أخرجه الطبري في تفسيره ج ٢٥ ص ١٣١، والحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٤٥١ وصححه، ووافقه الذهبي، وروي نحوه عنه عن ابن مسعود على ما في الدر المنثور ج ٧ ص ٤١٨. راجع الحاشية رقم (٩٩٨) من هذا البحث.

(١٠٢٦) أثر ابن مسعود أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ج ٥ ص ٢٢٢ وص ٢٢٣ رقم ٢٠٧٦، حدثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن همام قال: قال عبد الله: «ليس الخطأ أن يقرأ [غفور رحيم] مكان [عزيز حكيم]، ولكن الخطأ أن يقرأ ما ليس منه، أو يختم آية رحمة بآية عذاب أو آية عذاب بآية رحمة».

= وأخرج أثر ابن مسعود هذا أبو عبيد وابن أبي شيبة في فضائل القرآن لهما واللفظ لأبي عبيد ص ٢١٣ ح [١٦ - ٥٤] قال: (حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال: قال عبد الله: «ليس الخطأ أن تدخل بعض السورة في الأخرى، ولا أن تختتم الآية [بحكيم عليم] أو [عليم حكيم] أو [غفور رحيم]، ولكن الخطأ أن تجعل فيه ما ليس منه، أو أن تختتم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة». قال أبو عبيد: إن عبد الله إنما أراد بهذا أنه إن سمع السامع من يقرأ هذه الحروف من الله عز وجل لم يجز له أن يقول أخطاء، لأنها كلها من نعوت الله، ولكن يقول هو كذا وكذا على ما قال أبو العالية، وليس وجهه أن يضع كل حرف من هذا في موضع الآخر وهو عامد لذلك، فإذا سمع رجلاً ختم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة فهناك يجوز أن يقول أخطاء، لأنه خلاف الحكاية عن الله عز وجل، فهذا عندنا مذهب عبد الله في الخطأ). انتهى كلام أبي عبيد. وأخرج أثر ابن مسعود هذا أيضاً عبد الرزاق في المصنف ج ٣ ص ٣٦٤ ح ٥٩٨٥ من طريق سفيان الثوري عن الأعمش به.

وراجع أيضاً الآثار لأبي يوسف ص ٤٤ ح ٢٢٣، والآثار لمحمد بن الحسن ص ٥٥ ح ٢٧٤ كلاهما من طريق أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً كان يقرئه ابن مسعود، وكان أعجمياً، فجعل يقول: ﴿إِنَّ سَجَرَتِ الرَّقُومِ ﴿١٢﴾ طَعَامُ الْيَتِيمِ ﴿١٣﴾﴾ فجعل الرجل يقول: «طعام اليتيم»، فرد عليه كل ذلك يقول: «طعام اليتيم»، فقال ابن مسعود: «قل طعام الفاجر». ثم قال ابن مسعود: «إن الخطأ في القرآن ليس أن تقول [الغفور الرحيم] [العزیز الحكيم]، إنما الخطأ أن تقرأ آية الرحمة آية العذاب، وآية العذاب آية الرحمة، وأن يزداد في كتاب الله ما ليس فيه». هذا لفظ رواية أبي يوسف ونحوه رواية محمد بن الحسن. وأخرجه الطبراني في الكبير ج ٩ ص ١٥٠ ح ٨٦٨٣ من طريق زائدة عن منصور عن إبراهيم به بلفظ: «ليس الخطأ أن يقرأ بعضه في بعض، ولكن الخطأ أن تلحقوا به ما ليس منه».

وللمزيد راجع تعليق الشيخ سعد الحميد على الحديث رقم ١٣٩ من فضائل القرآن لسعيد بن منصور ج ٢ ص ٤٣٠، وقد روي هذا المعنى مرفوعاً، فقد أخرج الإمام أحمد في المسند ج ٤ ص ٣٠، والمتقي في الكنز ج ١ ص ٦١٩ ح ٢٨٥٧ عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «يا عمر، إن القرآن كله صواب ما لم تجعل رحمة عذاباً أو عذاباً رحمة». وأخرج الطبري في تفسيره ج ١ ص ١٥، وابن النحاس في «القطع والإتشاف» ص ٨٩: باب ذكر قراءة النبي ﷺ وقاسم بن أصبغ في مصنفه وعنه الزركشي في البرهان ج ١ ص ٣٠٣ من حديث المقبري عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ولا حرج، ولكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة». وأخرج البغوي وعنه المتقي في الكنز ج ١ ص ٦١٨ ح ٢٨٥٦ عن إسحاق بن حارثة - أو ابن جارية - الأنصاري عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «أنفر الشيطان، أنفر الشيطان، أنفر الشيطان يا عمر القرآن، كله صواب ما لم يجعل المغفرة عذاباً والعذاب مغفرة». وقد استشكل الشيخ صبحي الصالح في كتابه مباحث في علوم القرآن ص ١٠٧ المروي في هذا =

[الثاني] قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبْرِ الْأَوَّلِينَ﴾ (١٠٢٧)، فأخبر أن القرآن في زبر الأولين. وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ (١٠٢٨). ثم أجمعنا على أنه ما كان القرآن في زبر الأولين بهذا اللفظ؛ لكن كان بالعبرانية والسريانية.

[الثالث] أنه تعالى قال: ﴿وَأَرْجَى إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأَتَدْرُكَ بِهِ﴾، ثم إن العجم لا يفهمون اللفظ العربي إلا إذا ذكر تلك المعاني لهم بلسانهم، ثم إنه تعالى سماه قرآناً فثبت أن هذا المنظوم بالفارسية قرآن.

والجواب عن الأول: أن نقول إن أحوال هؤلاء عجيبة جداً، فإن ابن مسعود نقل عنه أنه كان يقول: «أنا مؤمن إن شاء الله»، ولم ينقل عن أحد من الصحابة المبالغة في نصرة هذا المذهب كما نقل عن ابن مسعود، ثم إن الحنفية لا تلتفت إلى هذا؛ بل تقول: إن القائل به شاك في دينه، والشاك لا يكون مؤمناً، فإن كان قول ابن مسعود حجة فَلِمَ لم يقبلوا قوله في تلك المسألة؟ وإن لم يكن حجة فَلِمَ عُوِّلَ عليه في هذه المسألة؟

= الباب لما قد يفهم منه من جواز قراءة القرآن بالمعنى، وإن لم يكن مراداً؛ بل قد أجمع أهل العلم من المسلمين على أن قراءة القرآن بالمعنى غير جائزة، لأن القرآن لفظه ومعناه منزل من عند الله عز وجل، وقد تواتر نقله، وتعبداً الله بتلاوته، وصار الإعجاز منوطاً بالمعنى واللفظ معاً، وما نظرية قراءة القرآن بالمعنى إلا دسيئة دسها المستشرقون في الفكر الإسلامي، راموا من ورائها التغيير في القرآن، والتحريف في ألفاظه والتبديل والتقديم والتأخير أملاً منهم في نزع أيدي المسلمين عن حبل الله المتين الذي اعتصموا به جميعاً، وصار سبباً في قوتهم وجمع كلمتهم وتراص صفوفهم في وجه عدو الله وعدوهم، بيد أن صنيع المستشرقين لا يعدوا أن يكون ضرباً من كيد الشيطان، وكان كيد الشيطان ضعيفاً، وكان كيد الشيطان كان ضعيفاً.

وراجع كلام القاضي أبي بكر الباقلاني في نكت الانتصار ص ٣٢٦ على أثر ابن مسعود حيث قال إثر إيراده له: (فإنه إن صح إنما أراد ليس الخطأ الفاحش أن يجعل عزيزاً حكيماً مكان غفوراً رحيماً، إنما الخطأ الفاحش أن يختم آية رحمة بعذاب، ومحال أن يذهب ذلك على أعرابي سمع قارئاً يقرأ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾..... الآية، فختمها بقوله: «وكان الله غفوراً رحيماً». فاشمأز الأعرابي من ذلك وأنكره، فقليل له: «و الله عزيز حكيم»، فرجع واطمأنت نفسه. وكيف يذهب على ابن مسعود وهو من هذيل ومكانه من اللسان مكانه). وراجع الحاشية (٩٩٨) من هذا البحث.

(١٠٢٧) سورة الشعراء آية ١٩٦.

(١٠٢٨) سورة الأعلى آية ١٨، ١٩.

ولعمري هذه المناقضات عجيبة، وأيضاً فقد نقل عن ابن مسعود حذف المعوذتين، وحذف الفاتحة عن القرآن، ويجب علينا إحسان الظن به، وأن نقول: إنه رجع عن هذه المذاهب. وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لِيَ زُبُرَ الْأَوَّلِينَ﴾ (١٠٢٩)، فالمعنى: أن هذه القصص موجودة في زبر الأولين، وقوله تعالى: ﴿لَا تُنذِرُكُمْ﴾، فالمعنى لأنذركم معناه. وهذا القدر القليل من المجاز يجوز تحمله لأجل الدلائل الغامرة القاطعة التي ذكرناها<sup>(١٠٣٠)</sup>. أ.هـ كلام الفخر الرازي.

٦ / قال الكيا الهراسي<sup>(١٠٣١)</sup> في أحكام القرآن: (قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَجْمِيًّا﴾ وإذا فيه دليل على أن القرآن بلغة العرب، وأنه ليس أعجمياً... وإذا نقل عن اللسان العربي إلى غيره لم يكن قرآنًا)<sup>(١٠٣٢)</sup>.

٧ / وقال أبو بكر بن العربي في أحكام القرآن عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَجْمِيًّا﴾<sup>(١٠٣٣)</sup>: (قال علماؤنا: هذا يبطل قول أبي حنيفة في قوله: «إن ترجمة القرآن بإبدال اللغة العربية بالفارسية جائز، لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَجْمِيًّا لَقَالُوا﴾ كذا، لنفى أن يكون للعجمة إليه طريق، فكيف يصرف إلى ما نهى الله عنه، فأخبر أنه لم ينزل به، وقد بيناه في مسألة الخلاف<sup>(١٠٣٤)</sup>، وأوضحنا أن التبيان

---

(١٠٢٩) سورة الشعراء آية ١٩٦.

(١٠٣٠) تفسير الفخر الرازي المسمى بالتفسير الكبير ج١ من ص ٢١٤ إلى ص ٢١٨. المسألة الحادية عشرة من المسائل الفقهية المستنبطة من الفاتحة. وقد طبع هذا الكتاب لأول مرة عام ١٢٨٩هـ بالمطبعة الأميرية بمصر تحت اسم مفاتيح الغيب، وهو العنوان الذي وسمه به مؤلفه، ثم أعادت نشره دار الفكر ببيروت عام ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ومصنفه الفخر الرازي هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الطبري الأصل، الرازي المولد، الفقيه الشافعي، المتوفى سنة ٦٠٦هـ على ما في طبقات ابن كثير ج٢ ص ٧٧٨ وص ٧٨٤، وفيه أن له تمكن من الوعظ باللسانين العربي والتركي.

(١٠٣١) هو عماد الدين أبو الحسن علي بن محمد بن علي الطبري المعروف بالكيا الهراسي، شيخ الشافعية في بغداد، ولد في ذي القعدة سنة ٤٥٠هـ، وتوفي سنة ٥٠٤هـ. الكيا: بكسر الكاف وفتح الياء المخففة معناه في لغة العجم: الكبير القدر بين الناس. أ.هـ. طبقات الشافعية للسبكي ج٤ ص ٢٨، وطبقات الشافعية للأسنوي ج٢ ص ٥٢٠، ووفيات الأعيان ج١ ص ٥٩٠.

(١٠٣٢) أحكام القرآن للكيا الهراسي ج٤ ص ٣٦٣، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(١٠٣٣) سورة فصلت آية ٤٤.

(١٠٣٤) ذكر الزركلي في الأعلام ج٧ ص ١٠٦ الإنصاف في مسائل الخلاف في الفقه لابن العربي =



والإعجاز إنما يكون بلغة العرب، فلو قلب إلى غير هذا لما كان قرآنًا، ولا بيانًا، ولا اقتضى إعجازاً، فلينظر هنالك على التمام إن شاء الله لا رب غيره، ولا خير إلا خيره<sup>(١٠٣٥)</sup>.

٨ / وقال أبو عبد الله القرطبي في تفسيره عند ذكره للمسائل المتعلقة بأحكام الفاتحة: (الثامنة عشرة: من لم يواته لسانه إلى التكلم بالعربية من الأعجميين وغيرهم تُرجم له الدعاء العربي بلسانه الذي يفقه لإقامة صلاته، فإن ذلك يجزئه إن شاء الله تعالى.

التاسعة عشرة: لا تجزئ صلاة من قرأ بالفارسية وهو يحسن العربية في قول الجمهور. وقال أبو حنيفة: تجزئه القراءة بالفارسية وإن أحسن العربية، لأن المقصود إصابة المعنى. قال ابن المنذر: لا يجزئه ذلك، لأنه خلاف ما أمر الله به، وخلاف ما علم النبي ﷺ، وخلاف جماعات المسلمين، ولا نعلم أحداً وافقه على ما قال<sup>(١٠٣٦)</sup>.

وقال القرطبي في موضع من تفسيره أيضاً عند قوله تعالى: ﴿وَإِنَّمَا لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾<sup>(١٠٣٧)</sup>: (أي وإن ذكر نزوله لفِي كتب الأولين يعني الأنبياء. وقيل أي إن ذكر محمد عليه السلام في كتب الأولين، كما قال تعالى: ﴿يُحَدِّثُكَ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾<sup>(١٠٣٨)</sup>، والزبر: الكتب الواحد، زبور كرسول، ورسول، وقد تقدم<sup>(١٠٣٩)</sup>).

وقال القرطبي في موضع ثالث من تفسيره عند كلامه على قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا﴾ قال: (فيها ثلاث مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا﴾ أي بلغة غير العرب ﴿لَقَالُوا لَوْلَا

= وأنه عشرون مجلداً، وسماء كحالة في المعجم ج ١٠ ص ٢٤٢: الأصناف في مسائل الخلاف. (١٠٣٥) أحكام القرآن لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المتوفى سنة ٥٤٣هـ، طبعة دار المعرفة - بيروت سنة ١٣٩٢هـ ج ٤ ص ١٦٦٥.

(١٠٣٦) تفسير القرطبي المعروف بالجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ١٢٦.

(١٠٣٧) سورة الشعراء آية ١٩٦.

(١٠٣٨) سورة الأعراف آية ١٥٧.

(١٠٣٩) تفسير القرطبي ج ١٣ ص ١٣٨.

فُصِّلَتْ ءَايَاتُهُ ﴿١٠٤٠﴾ أي بينت بلغتنا فإننا عرب لا نفهم الأعجمية. فبين أنه أنزله بلسانهم ليتقرر به معنى الإعجاز، إذ هم أعلم الناس بأنواع الكلام نظماً ونثراً، وإذا عجزوا عن معارضته كان من أدل الدليل على أنه من عند الله، ولو كان بلسان العجم لقالوا لا علم لنا بهذا اللسان.

الثانية: وإذا ثبت هذا ففيه دليل على أن القرآن عربي، وأنه نزل بلغة العرب، وأنه ليس أعجمياً، وأنه إذا نقل عنها إلى غيرها لم يكن قرآناً ﴿١٠٤٠﴾.

٩ / قال القرافي في الذخيرة: (قلو كان لا يقدر على القراءة إلا بالعجمية لم يجز له، خلافاً لـ «ح» ﴿١٠٤١﴾ محتجاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ ﴿١٠٤٢﴾ ﴿وَلَكُمْ فِي زُيْرِ الْأَوَّلِينَ﴾ ﴿١٠٤٣﴾، ولم تكن فيها عربية، ولأن الإعجاز يراد لإقامة الحجة وليس ذلك مقصوداً في الصلاة؛ بل الشاء على الله تعالى والاتعاظ وهما حاصلان.

وجوابه: أن الأول معارض بقوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَنْشُرُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ ﴿١٠٤٤﴾، والقرآن في عرف الشرع: «العربي».

وعن الثاني: أن الإعجاز مراد في حق المصلي لاستصحاب الإيمان الذي هو شرط في الصلاة، وهو منقوض بما لو نظم للشاء على الله تعالى شعراً، وبالشاء على الله تعالى بغير القرآن ﴿١٠٤٥﴾.

١٠ / وقال النووي في التبيان: (ولا تجوز قراءة القرآن بالعجمية سواء أحسن العربية أو لم يحسنها، سواء كان في الصلاة أم في غيرها، فإن قرأ بها في الصلاة لم تصح صلاته، هذا مذهبنا ومذهب مالك وأحمد وداود وأبي بكر بن المنذر).

(١٠٤٠) تفسير القرطبي ج ١٥ ص ٣٦٨.

(١٠٤١) رمز بحرف الحاء إلى الإمام أبي حنيفة.

(١٠٤٢) سورة الأعلى آية ١٨.

(١٠٤٣) سورة الشعراء آية ١٩٦.

(١٠٤٤) سورة المزمل آية ٢٠.

(١٠٤٥) الذخيرة لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي ج ٢ ص ١٨٦ وص ١٨٧، طبعة دار الغرب الإسلامي.

وقال أبو حنيفة: يجوز ذلك وتصح به الصلاة. وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز ذلك لمن لم يحسن العربية، ولا يجوز لمن يحسنها<sup>(١٠٤٦)</sup>.

وقال في موضع من التبيان أيضاً: (ولو قرأ آية السجدة بالفارسية لا يسجد عندنا، كما لو فسر آية سجدة. وقال أبو حنيفة: يسجد)<sup>(١٠٤٧)</sup>.

وذكر في المجموع نحوه مما مر، وقال: (وأما ما نقل عن سلمان رضي الله عنه «أن قوماً من الفرس سألوه أن يكتب لهم شيئاً من القرآن، فكتب لهم فاتحة الكتاب بالفارسية» فأجاب عنه أصحابنا بأنه كتب تفسير الفاتحة لا حقيقتها)<sup>(١٠٤٨)</sup>.

وجزم في الروضة بعدم جواز الترجمة<sup>(١٠٤٩)</sup>.

١١ / وقال أبو العباس بن تيمية في اقتضاء الصراط: (وقد اختلف الفقهاء في أذكار الصلاة هل تقال بغير العربية؟ وهي ثلاث درجات، أعلاها القرآن، ثم الذكر الواجب غير القرآن، كالتحرمة بالإجماع، وكالتحليل والتشهد عند من أوجبه، ثم الذكر غير الواجب من دعاء أو تسييح أو تكبير وغير ذلك.

فأما القرآن: فلا يقرؤه بغير العربية، سواء قدر عليها أو لم يقدر عند الجمهور، وهو الصواب الذي لا ريب فيه، بل قال غير واحد أنه يمتنع أن يترجم سورة أو ما يقوم به الإعجاز.

واختلف أبو حنيفة وأصحابه في القادر على العربية<sup>(١٠٥٠)</sup>، ثم تكلم عن ترجمة الأذكار والعقود بما يطول شرحه).

لكن ابن تيمية قد مال في غير موضع من كتبه إلى القول بجواز ترجمة معاني القرآن لضرورة التبليغ على أن تقدر تلك الضرورة بقدرها، وأن يكون المترجم مستوفياً لشروط المفسر والمترجم معاً. قال وهو بصدد الكلام عن الانتفاع بكتب الكفار والأمم السابقة وترجمتها: (...). والترجمة والتفسير ثلاث طبقات:

---

(١٠٤٦) التبيان ص ١٢٢.

(١٠٤٧) التبيان ص ١٨٢.

(١٠٤٨) المجموع ج ٣ ص ٣٧٩ وص ٣٨٠.

(١٠٤٩) روضة الطالبين للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، طبعة المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ج ١ ص ٢٤٤.

(١٠٥٠) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٢٠٣.

أحدها: ترجمة مجرد اللفظ، مثل نقل اللفظ بلفظ مرادف، ففي هذه الترجمة تريد أن تعرف أن الذي يُعنى بهذا اللفظ عند هؤلاء هو بعينه الذي يعنى باللفظ عند هؤلاء، فهذا علم نافع، إذ كثير من الناس يقيد المعنى باللفظ فلا يجرده عن اللفظين جميعاً.

والثاني: ترجمة المعنى وبيانه، بأن يصور المعنى للمخاطب، فتصوير المعنى له وتفهمه إياه قدر زائد على ترجمة اللفظ، كما يشرح للعربي كتاباً عربياً قد سمع ألفاظه العربية، لكنه لم يتصور معانيه ولا فهمها، وتصوير المعنى يكون بذكر عينه أو نظيره، إذ هو تركيب صفات من مفردات يفهمها المخاطب، يكون ذلك المركب صور ذلك المعنى، إما تحديداً وإما تقريباً.

والدرجة الثالثة: بيان صحة ذلك وتحقيقه بذكر الدليل والقياس الذي يحقق ذلك المعنى، إما بدليل مجرد، وإما بدليل يبين علة وجوده، وهنا قد يحتاج إلى ضرب أمثلة ومقاييس تفيد التصديق بذلك المعنى، كما يحتاج في الدرجة الثانية إلى أمثلة تصور له ذلك المعنى و قد يكون نفس تصوره مفيداً للعلم بصدقه. وإذا كفى تصور معناه في التصديق به لم يحتج إلى قياس ومثل ودليل آخر). إلى أن قال: (ومعلوم أن الأمة مأمورة بتبليغ القرآن لفظه ومعناه، كما أمر بذلك الرسول، ولا يكون تبليغ رسالة الله إلا كذلك، وأن تبليغه إلى العجم قد يحتاج إلى ترجمة لهم، فيترجم لهم بحسب الإمكان، والترجمة قد تحتاج إلى ضرب أمثال لتصوير المعاني، فيكون ذلك من تمام الترجمة)<sup>(١٠٥١)</sup>.

١٢ / وقال شمس الدين بن مفلح في فروعه فيمن لم يحسن شيئاً من القرآن قال: (ومن جهله حرم ترجمته عنه بغير العربية في المنصوص «و م ش»<sup>(١٠٥٢)</sup> كعالم

---

(١٠٥١) راجع نقض المنطق ص ٩٧ طبعة دار المعرفة، تصحيح محمد حامد الفقي سنة ١٣٥٨هـ، ومنهاج السنة ج ١ ص ٥٤٢، ومجموع فتاوى ابن تيمية ج ٤ ص ١١٦ وما بعدها ج ٦ ص ٦٣ و ص ٦٥ و ص ٥٤٢، والأخبار العلمية في اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية للبعلي ص ٥٢، أو الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ص ٥٢، طبعة السنة المحمدية ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م. قال البعلي فيها: (ويحسن ترجمة القرآن لمن يحتاج إلى تفهمه إياه بالترجمة. قلت: وذكر غيره هذا المعنى والله أعلم). وقال شمس الدين بن مفلح في فروعه ج ١ ص ٤١٨ منوهاً عن اختيار شيخه ابن تيمية: (قال شيخنا: يحسن للحاجة ترجمته لمن يحتاج إلى تفهمه إياه بالترجمة، وذكر غيره هذا المعنى).

(١٠٥٢) أي وفقاً لمالك والشافعي.

«ه» (١٠٥٣) وخالفه أصحابه، مع أن عندهم يمنع من اعتياد القراءة وكتابة المصحف بغيرها، لا من فعله في آيتين. قال أصحابنا: ترجمته بالفارسية لا تسمى قرآناً، فلا تحرم على الجنب، ولا يحنث بها من حلف لا يقرأ. قال أحمد: القرآن معجز بنفسه، فدل على أن الإعجاز في اللفظ والمعنى، وفي بعض آيه، ذكره القاضي وغيره، وفي كلامه في التمهيد في النسخ وكلام أبي المعالي لا. وهو في كلام الحنفية، وزاد بعضهم والآية. قال ابن حامد في أصوله: الأظهر في جواب أحمد بقاء الإعجاز في الحروف المقطعة، وقيل للقاضي: لا نسلم أن الإعجاز في اللفظ بل في المعنى فقال: الدلالة على أن الإعجاز في اللفظ والنظم دون المعنى أشياء، منها أن المعنى يقدر على مثله كل أحد، يبين صحة هذا قوله: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِمِثْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيْنَ﴾ (١٠٥٤)، وهذا يقتضي أن التحدي بالفاظها، ولأنه قال مثله مفتريات، والكذب لا يكون مثل الصدق، فدل على أن المراد به مثله في اللفظ والنظم. قال شيخنا (١٠٥٥): يحسن للحاجة ترجمته لمن يحتاج إلى تفهمه إياه بالترجمة، وذكر غيره هذا المعنى. وحصل الإنذار بالقرآن دون تلك اللغة كترجمة الشهادة (١٠٥٦).

١٣ / وقال ابن الحاج (١٠٥٧) في المدخل وهو بصدد الكلام على ما يتعن على الناسخ مراعاته، قال: (وينبغي له؛ بل يتعين عليه أن لا ينسخ الختمة بلسان العجم، لأن الله عز وجل أنزله بلسان عربي مبين ولم ينزله بلسان العجم).

وقد كره مالك رحمه الله نسخ المصحف في أجزاء متفرقة، وقال إن الله عز وجل قال: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ﴾ وهؤلاء يفرقونه، فإذا كره هذا في الأجزاء فما بالك بتغييره عن اللسان العربي المبين، ولقد سرى هذا لبعض الناس في هذا الزمان حتى أنهم ليعدون قراءة القرآن بالعجمية ونسخ الختمة بها من الفضيلة، وبعضهم يجمع في

(١٠٥٣) «ه» رمز به إلى أبي حنيفة.

(١٠٥٤) سورة هود آية ١١.

(١٠٥٥) قوله: «قال شيخنا» أراد به شيخ الإسلام أبا العباس بن تيمية.

(١٠٥٦) الفروع لابن مفلح ج ١ ص ٤١٧.

(١٠٥٧) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج المتوفى بالقاهرة سنة ٧٣٧هـ. راجع في ترجمته ومصادرها معجم المؤلفين لعمر كحالة ج ١ ص ٢٨٤.

الختمة الواحدة بين كتبها باللسان العربي واللسان العجمي، فيكتب الآيتين والثلاث باللسان العربي ثم يكتبها بعدها باللسان العجمي، وهذا مخالف لما أجمع عليه الصدر الأول والسلف الصالح، والعلماء رضي الله عنهم، وإذا كان ذلك كذلك فيتعين عليه أن لا يعرج على قول من أجاز ذلك فليحذر من ذلك والله الموفق (١٠٥٨).

١٤ / وقال الزركشي في البرهان: (هل يجوز كتابة القرآن بقلم غير العربي؟ هذا مما لم أر للعلماء فيه كلاماً، ويحتمل الجواز لأنه قد يحسنه من يقرأ بالعربية، والأقرب المنع، كما تحرم قراءته بغير لسان العرب ولقولهم: القلم أحد اللسانين، والعرب لا تعرف قلماً غير العربي [وقد] قال تعالى: ﴿يَلْسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (١٠٥٩) (١٠٦٠).

ونقل السيوطي في الإتيان قول الزركشي هذا ولم يعقب عليه بشيء (١٠٦١).

وقد مضى في مسألة مدى إمكان ترجمة القرآن كلام للزركشي في البحر المحيط، ونقله عنه الزرقاني في المناهل، فليراجعه في موضعه من رame.

١٥ / وقال ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الكبرى، وقد سئل رحمه الله هل تحرم كتابة القرآن الكريم بالعجمية كقراءته؟ فأجاب: (بقوله قضية ما في المجموع عن الأصحاب التحريم، وذلك لأنه قال وأما ما نقل عن سلمان رضي الله عنه أن قوماً من الفرس سألوه أن يكتب لهم شيئاً من القرآن، فكتب لهم فاتحة الكتاب بالفارسية (١٠٦٢). فأجاب عنه أصحابنا بأنه كتب تفسير الفاتحة لا حقيقتها. أ.هـ. فهو ظاهر أو صريح في تحريم كتابتها بالعجمية، فإن قلت كلام الأصحاب إنما هو جواب عن حرمة قراءتها

---

(١٠٥٨) المدخل لابن الحاج ج٤ ص ٨٦ وص ٨٧، قال ابن حجر في الدرر الكامنة ج٤ ص ٢٣٧: (هو كثير الفوائد كشف فيه عن معائب وبدع يفعلها الناس ويتساهلون فيها، وأكثرها مما ينكر، وبعضها مما يحتمل، وذكر فيه أن شيخه أبا محمد عبد الله بن أبي جمرة أشار إلى تعليم الناس مقاصدهم، فكتبه وسماه المدخل إلى تمة الأعمال بتحسين النيات ... إلخ).

(١٠٥٩) سورة الشعراء آية ١٩٥.

(١٠٦٠) البرهان للزركشي ج٢ ص ١٥.

(١٠٦١) الإتيان للسيوطي ج٢ ص ١٧١.

(١٠٦٢) أثر سلمان لا يثبت، وقد مضى الكلام عنه في الحاشية رقم (٩٩٦)، ويأتي في الحاشية رقم (١١١٠) من هذا البحث.

بالعجمية المترتبة على الكتابة بها فلا دليل لكم فيه، قلت بل هو جواب عن الأمرين، وزعم أن القراءة بالعجمية مترتبة على الكتابة بها ممنوع بإطلاقه، فقد يكتب بالعجمية ويقرأ بالعربية وعكسه، فلا تلازم بينهما كما هو واضح، وإذا لم يكن بينهما تلازم كان الجواب عما فعله سلمان رضي الله عنه في ذلك ظاهراً فيما قلناه، على أن مما يصرح به أيضاً أن مالكا رضي الله عنه سئل هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ فقال: «لا .. إلا على الكتابة الأولى» أي كتبه الإمام وهو المصحف العثماني. قال بعض أئمة القراء: ونسبته إلى مالك لأنه المسؤول عن المسألة، وإلا فهو مذهب الأئمة الأربعة. قال أبو عمرو: «ولا مخالف له في ذلك من علماء الأمة». وقال بعضهم: والذي ذهب إليه مالك هو الحق، إذ فيه بقاء الحالة الأولى إلى أن يتعلمها الآخرون، وفي خلافها تجهيل آخر الأمة أولهم، وإذا وقع الإجماع كما ترى على منع ما أحدث الناس اليوم من مثل كتابة الربو بالألف مع أنه موافق للفظ الهجاء، فمنع ما ليس من جنس الهجاء أولى، وأيضاً ففي كتابته بالعجمية تصرف في اللفظ المعجز الذي حصل التحدي به بما لم يرد؛ بل بما يوهم عدم الإعجاز؛ بل الركافة لأن الألفاظ العجمية فيها تقديم المضاف إليه على المضاف ونحو ذلك مما يخل بالنظم ويشوش الفهم. وقد صرحوا بأن الترتيب من مناهج الإعجاز وهو ظاهر في حرمة تقديم آية على آية كما يحرم ذلك قراءة، فقد صرحوا بأن القراءة بعكس السور مكروهة، وبعكس الآيات محرمة، وفرقوا بأن ترتيب السور على النظم المصحفي مظنون، وترتيب الآيات قطعي، وزعم أن كتابته بالعجمية فيها سهولة للتعليم كذب مخالف للواقع والمشاهدة فلا يلتفت لذلك على أنه لو سلم صدقه لم يكن مبيحاً لإخراج ألفاظ القرآن كما كتبت عليه، وأجمع عليها السلف والخلف<sup>(١٠٦٣)</sup>.

١٦ / وقد جزم جمع من أئمة الفقهاء بعدم جواز قراءته بغير العربية. قال ابن قدامة في المغني: («فصل» ولا تجزئه القراءة بغير العربية، ولا إبدال لفظها بلفظ

(١٠٦٣) الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيتمي ج ١ ص ٣٧ وص ٣٨ طبعة دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م. وسئل الهيتمي أيضاً في ج ١ ص ٥٢ هل يحرم كتابة القرآن بغير العربية؟ («فأجاب» بقوله أفنى بعضهم بحرمة ذلك وأطال في الاستدلال له، لكن بما في دلالاته لما أفنى به نظر ظاهر). وقد جزم الهيتمي في التحفة ج ٢ ص ٤٤ بعدم جواز ترجمة القرآن.

عربي، سواء أحسن قراءتها بالعربية أو لم يحسن، وبه قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد. وقال أبو حنيفة: «يجوز ذلك». وقال بعض أصحابه إنما يجوز لمن لم يحسن العربية، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ لِأَتَذْكُرَ بِهِ وَمَنُ بَلَغَ﴾<sup>(١٠٦٤)</sup>، ولا ينذر كل قوم إلا بلسانهم.

ولنا: قول الله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾<sup>(١٠٦٥)</sup>، وقوله تعالى: ﴿يَلِسَانِي عَرَبِيًّا مُّثِينًا﴾<sup>(١٠٦٦)</sup>، ولأن القرآن معجزة لفظه ومعناه، فإذا غير خرج عن نظمه فلم يكن قرآنًا ولا مثله، وإنما يكون تفسيراً له، ولو كان تفسيره مثله لما عجزوا عنه لما تحداهم بالإتيان بسورة مثله.

أما الإنذار فإنه إذا فسرهم لهم كان الإنذار بالمفسر دون التفسير .. «فصل» فإن لم يحسن القراءة بالعربية لزمه التعلم، فإن لم يفعل مع القدرة عليه لم تصح صلاته .....»<sup>(١٠٦٧)</sup>.

والقول بعدم جواز قراءة القرآن بغير العربية هو الذي جزم به الأنصاري الشافعي في شرح الروض<sup>(١٠٦٨)</sup>، والتاج المحلي في منهاج الطالبين<sup>(١٠٦٩)</sup>، والشمس الرملي في النهاية<sup>(١٠٧٠)</sup>، وهو الذي رجحه العلاء المرداوي في الإنصاف<sup>(١٠٧١)</sup>، وجزم به في الإقناع وشرحه<sup>(١٠٧٢)</sup>، وعبارة ابن جزي المالكي

(١٠٦٤) سورة الأنعام آية ١٩.

(١٠٦٥) سورة الزمر آية ٢٨.

(١٠٦٦) سورة الشعراء آية ١٩٥.

(١٠٦٧) المغني مع الشرح الكبير ج١ ص ٥٢٦، وقارن بالشرح الكبير بهامشه ج١ ص ٥٣٠.

(١٠٦٨) شرح روض الطالب من أسنى المطالب للإمام أبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي، طبعة المكتبة الإسلامية ج١ ص ١٣١ وص ١٥٢.

(١٠٦٩) منهاج الطالبين ج١ ص ١٥١.

(١٠٧٠) نهاية المحتاج للشمس الرملي ج١ ص ٤٦٢.

(١٠٧١) الإنصاف للمرداوي ج٢ ص ٥٣، وعبارته فيه: «قوله فإن لم يحسن شيئاً من القرآن لم يجز أن يترجم عنه بلغة أخرى» وهو المذهب نص عليه، وعليه الأصحاب. وقطع به أكثرهم، وقيل: يجوز الترجمة عنه بغير العربية إذا لم يحسن شيئاً من القرآن.

(١٠٧٢) كشاف القناع ج١ ص ٣٩٧، وعبارته فيه: «فإن لم يحسن شيئاً من القرآن حرم أن يترجم عنه» أي أن يقوله «بلغة أخرى» غير العربية «كعالم» بالعربية، لأن الترجمة عنه تفسير لا =



في كتابه القوانين الفقهية تدل على أن القول بمنع الترجمة محل وفاق عندهم. قال: (لا يجوز ترجمتها خلافاً لأبي حنيفة) أي الفاتحة ..

#### ١٧ / بحوث معاصرة في ترجمة القرآن الكريم:

وقد أثيرت قضية ترجمة القرآن على نطاق واسع في منتصف القرن الماضي، وظهرت في تلك الآونة دراسات تحرم ترجمة القرآن الكريم، ومن هذه الدراسات:

أ - واحدة للشيخ محمد رشيد رضا بعنوان «ترجمة القرآن وما فيها من المفساد ومنافاة الإسلام» أقام فيها البراهين على حرمة ترجمة القرآن في الإسلام، وعلى عدم إمكانها وعلى سوء أغراض بعض الجانحين إلى هذا العمل من الترك وغيرهم، ورد جميع الشبه التي قد تخطر على البال في هذا الباب.

ب - وكذلك فقد نشر محمد سعيد الباني دراسة بهذا المعنى بعنوان «الفرقدان النيران في بعض المباحث المتعلقة بالقرآن» حيث ضمنها البراهين على حظر ترجمة القرآن.

ج - وأصدر الشيخ محمد سليمان القاضي بالمحكمة الشرعية العليا بمصر كتاباً في هذا الموضوع بعنوان «حادث الأحداث في الإقدام على ترجمة القرآن» سنة ١٣٥٥هـ طبعة جريدة مصر الحرة.

د - وأصدر الشيخ محمد مصطفى الشاطر القاضي للمحكمة الشرعية لشبين الكوم كتاباً حول قضية ترجمة القرآن الكريم بعنوان «القول السديد في حكم ترجمة القرآن المجيد» بمصر سنة ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.

= قرآن، لأن القرآن هو اللفظ العربي المنزل على سيدنا محمد ﷺ قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾، وقال تعالى: ﴿يَلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ «وترجمته» أي القرآن «بالفارسية أو غيرها لا تسمى قرآناً، فلا تحرم على الجنب، ولا يحث بها من حلف لا يقرأ» لما تقدم.

قال أحمد: القرآن معجز بنفسه، أي بخلاف ترجمته بلغة أخرى، فإنه لا إعجاز فيها. فدل أن الإعجاز في اللفظ والمعنى، وفي بعض آية إعجاز، ذكره القاضي وغيره، وفي كلامه في التمهيد في النسخ وكلام أبي المعالي: لا «وتحسن للحاجة ترجمته» أي القرآن «إذا احتاج إلى تفهمه إياه بالترجمة» وتكون تلك الترجمة عبارة عن معنى القرآن، وتفسيراً له بتلك اللغة لا قرآناً ولا معجزاً كما تقدم «و» على هذا فإنما «حصل الإنذار بالقرآن» أي المعبر عن معناه بتلك اللغة «دون تلك اللغة كترجمة الشهادة» أي كما لو ترجمت الشهادة للحاكم، فإن حكمه يقع بالشهادة لا بالترجمة).

هـ - وأصدر الشيخ محمد مصطفى المراغي بحثاً في ترجمة القرآن الكريم وأحكامها نشرت سنة ١٩٣٤م طبعة الرغائب، ثم نشرته مجلة الأزهر في السنة السابعة عام ١٣٥٥هـ.

و - ونشر الشيخ محمود شلتوت دراسة بعنوان «ترجمة القرآن ونصوص العلماء فيها» نشرتها أيضاً مجلة الأزهر في السنة السابعة عام ١٣٥٥هـ، هذا بالإضافة إلى مجموعة من المقالات التي نشرت في الصحف اليومية والمجلات العربية والإسلامية من قبل عدد من المفكرين حول هذا الموضوع الذي انقسموا فيه إلى فئتين، فئة تدافع عن وجهة نظرها القاضية بإمكانية ترجمة القرآن الكريم، وفئة تدافع عن وجهة نظرها القاضية بترجمة معاني القرآن الكريم، ذكر ذلك بنداقي في كتابه «المستشرقون وترجمة القرآن الكريم» .

وقارن أيضاً بمقالة الدكتور عبد العزيز محمد عثمان في مجلة القرآن بالجامعة الإسلامية العدد الأول ص ١٦٣ وما بعدها بعنوان «ترجمة القرآن الكريم بين واقعنا المعاش ومستقبلنا المنشود» وتعقيب هيئة التحرير على المقالة المذكورة ص ٢٠٠ وما بعدها.

ومن الكتب التي عانيت بدراسة الجدل الدائر حول ترجمة القرآن، أو ترجمة معانيه، أو كتابته بالأعجمية كتاب «دراسات حول ترجمة القرآن الكريم» للدكتور أحمد إبراهيم مهنا.

## ثانياً / النقول عن مجوزي ترجمة القرآن؛

والقول بجواز ترجمة القرآن في الجملة محكي عن أبي حنيفة وأصحابه على اختلاف بينهم في كون الترجمة مرهونة بالعجز عن القراءة بالعربية، كما هو رأي الصاحبين، أم أن الجواز على إطلاقه وهو القديم من قول أبي حنيفة، على أن المحققين من فقهاء الحنفية قد حكوا رجوع أبي حنيفة عن قوله هذا وموافقة لصاحبيه في قصر الجواز في حق من لا يحسن القراءة بالعربية.

١ / قال السرخسي في المبسوط: (إذا قرأ في صلاته بالفارسية جاز عند أبي حنيفة رحمه الله ويكره، وعندهما لا يجوز إذا كان يحسن العربية، وإذا كان لا يحسنها يجوز، وعند الشافعي رضي الله عنه لا تجوز القراءة بالفارسية بحال، ولكنه إن كان لا يحسن العربية وهو أُمِّي يصلي بغير قراءة، وكذلك الخلاف فيما إذا تشهد بالفارسية أو

خطب الإمام يوم الجمعة بالفارسية، فالشافعي رحمه الله يقول إن الفارسية غير القرآن، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾<sup>(١٠٧٣)</sup>، وقال الله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا﴾<sup>(١٠٧٤)</sup> الآية، فالواجب قراءة القرآن فلا يتأدى بغيره بالفارسية، والفارسية من كلام الناس فتفسد الصلاة، وأبو يوسف ومحمد رحمهما الله قالوا: القرآن معجز والإعجاز في النظم والمعنى، فإذا قدر عليهما فلا يتأدى الواجب إلا بهما، وإذا عجز عن النظم أتى بما قدر عليه، كمن عجز عن الركوع والسجود يصلي بالإيماء، وأبو حنيفة رحمه الله استدل بما روي: «أن الفرس كتبوا إلى سلمان رضي الله عنه أن يكتب لهم الفاتحة بالفارسية، فكانوا يقرؤون ذلك في الصلاة حتى لانت ألسنتهم للعربية»<sup>(١٠٧٥)</sup>.

ثم الواجب عليه قراءة المعجز، والإعجاز في المعنى. فإن القرآن حجة على الناس كافة، وعجز الفرس عن الإتيان بمثله إنما يظهر بلسانهم، والقرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ولا محدث، واللغات كلها محدثة، فعرفنا أنه لا يجوز أن يقال أنه قرآن بلسان مخصوص، كيف وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَئِنْ لَفِيَ زُبُرُ الْأَوَّلِينَ﴾<sup>(١٠٧٦)</sup> وقد كان بلسانهم. ولو آمن بالفارسية كان مؤمناً، وكذلك لو سمي عند الذبح بالفارسية أو لبي بالفارسية، فكذلك إذا كبر وقرأ بالفارسية، «وروى الحسن» عن أبي حنيفة رحمهما الله أنه إذا أذن بالفارسية والناس يعلمون أنه أذان جاز، وإن كانوا لا يعلمون ذلك لم يجز، لأن المقصود الإعلام ولم يحصل به. ثم عند أبي حنيفة رحمه الله إنما يجوز إذا قرأ بالفارسية إذا كان يتيقن بأنه معنى العربية، فأما إذا صلى بتفسير القرآن لا يجوز، لأنه غير مقطوع به<sup>(١٠٧٧)</sup>.

٢ / قال الزمخشري في رؤوس المسائل: (إذا عبر فاتحة الكتاب أو القرآن بالفارسية أو بالعجمية فقرأها في الصلاة، فإنه تصح صلاته عندنا، وعند الشافعي لا تصح. دليلنا في ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾<sup>(١٠٧٨)</sup> صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ

(١٠٧٣) سورة الزخرف آية ٣.

(١٠٧٤) سورة فصلت آية ٤٤.

(١٠٧٥) الأثر المنسوب إلى سلمان رضي الله عنه غير ثابت، وقد مضى الكلام عنه في الحاشية رقم (٩٩٦)، ويأتي في الحاشية رقم (١١١٠) مفصلاً.

(١٠٧٦) سورة الشعراء آية ١٩٦.

(١٠٧٧) المبسوط للسرخسي ج ١ ص ٣٧.

وَمُوسَى ﴿١٠٧٨﴾، وصحف إبراهيم وموسى ليست على لسان العرب.

وروي عن عبد الله بن مسعود أنه كان يلقن الرجل هذه الآية قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزُّقُومِ ﴿٥٢﴾ طَعَامُ الْأَثِيرِ ﴿٥٣﴾﴾، وكان لسان الرجل لا يقدر أن يقول هذه الكلمة، فعجز عن الإتيان في لفظه، فقال له: «قل طعام الفاجر»<sup>(١٠٨٠)</sup>، فدل على أنه يجوز بلغة أخرى. والدليل عليه وهو أن النبي ﷺ مبعوث إلى العرب والعجم، وأمره بالإنذار فكان ينذر العرب بلغته وبلسانه، وينذر العجم بلسانه دل على أنه يجوز.

احتج الشافعي وقال: لأن الله تعالى قال في كتابه: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾<sup>(١٠٨١)</sup> فدل أن القرآن عربي، فإذا عبر بعبارة أخرى لم تجز صلاته، لأنه لم يقرأ القرآن، وقراءة القرآن شرط لجواز الصلاة<sup>(١٠٨٢)</sup>.

٣ / قال الكاساني في البدائع<sup>(١٠٨٣)</sup> عند كلامه عن القدر المجزئ في الصلاة قال: (ثم الجواز كما يثبت بالقراءة بالعربية يثبت بالقراءة بالفارسية عند أبي حنيفة، سواء كان يحسن العربية أو لا يحسن. وقال أبو يوسف ومحمد: إن كان يحسن لا يجوز، وإن كان لا يحسن يجوز. وقال الشافعي: لا يجوز أحسن أو لم يحسن. وإذا لم يحسن العربية يسبح ويهمل عنده، ولا يقرأ بالفارسية وأصله قوله تعالى: ﴿فَأَقْرَأُوا مَا يَنْشُرُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ أمر بقراءة القرآن في الصلاة، فهم قالوا إن القرآن هو المنزل بلغة العرب، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ فلا يكون الفارسي قرآنًا، فلا يخرج به عن عهدة الأمر، ولأن القرآن معجز والإعجاز من حيث اللفظ يزول بزوال النظم العربي فلا يكون الفارسي قرآنًا لانعدام الإعجاز، ولهذا لم تحرم قراءته على الجنب

(١٠٧٨) سورة الأعلى آية ١٨، ١٩.

(١٠٧٩) سورة الدخان آية ٤٣، ٤٤.

(١٠٨٠) راجع الحاشية رقم (٩٩٨)، (١٠٢٦)، وراجع التمهيد لابن عبد البر ج ٨ ص ٣٩٢، والزركشي في البرهان ج ١ ص ٢١٥.

(١٠٨١) سورة يوسف آية ٢.

(١٠٨٢) رؤوس المسائل «المسائل الخلافية بين الحنفية والشافعية» للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق عبد الله نذير أحمد ص ١٥٧، ١٥٨ م ٦٢ طبعة دار البشائر الإسلامية - بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(١٠٨٣) البدائع للكاساني ج ١ ص ١١٢ وص ١١٣.

والحائض، إلا أنه إذا لم يحسن العربية فقد عجز عن مراعاة لفظه فيجب عليه مراعاة معناه ليكون التكليف بحسب الإمكان، وعند الشافعي هذا ليس بقرآن فلا يؤمر بقراءته، وأبو حنيفة يقول إن الواجب في الصلاة قراءة القرآن من حيث هو لفظ دال على كلام الله تعالى الذي هو صفة قائمة به لما يتضمن من العبر والمواعظ والترغيب والترهيب والثناء والتعظيم، لا من حيث هو لفظ عربي، ومعنى الدلالة عليه لا يختلف بين لفظ ولفظ، قال الله: ﴿وَإِنَّكُمْ لَفِي زُجْرٍ الْأَوَّلِينَ﴾، وقال: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأَوَّلَى﴾ (٣٦) ﴿صُحُفٍ إِتْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾، ومعلوم أنه ما كان في كتبهم بهذا اللفظ بل بهذا المعنى «وأما قولهم إن القرآن هو المنزل بلغة العرب» فالجواب «عنه من وجهين:

أحدهما: أن كون العربية قرآناً لا ينفي أن يكون غيرها قرآناً، وليس في الآية نفيه، وهذا لأن العربية سميت قرآناً لكونها دليلاً على ما هو القرآن، وهي الصفة التي هي حقيقة الكلام، ولهذا قلنا إن القرآن غير مخلوق على إرادة تلك الصفة دون العبارات العربية، ومعنى الدلالة يوجد في الفارسية، فجاز تسميتها قرآناً دل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَجَبِيًّا﴾ أخبر أنه لو عبر عنه بلسان العجم كان قرآناً.

والثاني: إن كان لا يسمى غير العربية قرآناً، لكن قراءة العربية ما وجبت لأنها تسمى قرآناً؛ بل لكونها دليلاً على ما هو القرآن الذي هو صفة قائمة بالله، بدليل أنه لو قرأ عربية لا يتأدى بها كلام الله تفسد صلاته فضلاً من أن تكون قرآناً واجباً، ومعنى الدلالة لا يختلف فلا يختلف الحكم المتعلق به، والدليل على أن عندهما تفترض القراءة بالفارسية على غير القادر على العربية وعذرهما غير مستقيم، لأن الوجوب متعلق بالقرآن، وأنه قرآن عندهما باعتبار اللفظ دون المعنى، فإذا زال اللفظ لم يكن المعنى قرآناً فلا معنى للإيجاب، ومع ذلك وجب فدل أن الصحيح ما ذهب إليه أبو حنيفة، ولأن غير العربية إذا لم يكن قرآناً لم يكن من كلام الله تعالى، فصار من كلام الناس وهو يفسد الصلاة.

والقول بتعلق الوجوب بما هو مفسد غير سديد «وأما قولهم أن الإعجاز من حيث اللفظ لا يحصل بالفارسية فنعم، لكن قراءة ما هو معجز النظم عنده ليس بشرط لأن التكليف ورد بمطلق القراءة لا بقراءة ما هو معجز، ولهذا جوز قراءة آية قصيرة وإن لم تكن هي معجزة ما لم تبلغ ثلاث آيات، وفصل الجنب والحائض ممنوع، ولو قرأ شيئاً من التوراة أو الإنجيل أو الزبور في الصلاة إن تيقن أنه غير محرف يجوز عند أبي حنيفة لما قلت، وإن لم يتيقن لا يجوز، لأن الله تعالى أخبر عن تحريفهم

بقوله: ﴿يُحَرِّقُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ فيحتمل أن المقروء محرف فيكون من كلام الناس فلا يحكم بالجواز بالشك والاحتمال، وعلى هذا الخلاف إذا تشهد، أو خطب يوم الجمعة بالفارسية، ولو أمن بالفارسية، أو سمى عند الذبح بالفارسية، أو لبي عند الإحرام بالفارسية، أو بأي لسان كان يجوز بالإجماع، ولو أذن بالفارسية قيل إنه على هذا الخلاف، وقيل لا يجوز بالاتفاق، لأنه لا يقع به الإعلام حتى لو وقع به الإعلام يجوز والله أعلم). أهـ<sup>(١٠٨٤)</sup> كلام الكاساني.

٤ / وقال صاحب الفتاوى التاتارخانية<sup>(١٠٨٥)</sup>: (وإذا قرأ في الصلاة بالفارسية جازت قراءته سواء كان يحسن العربية أو لا، أما إذا كان يحسن «يجوز ويكره عند أبي حنيفة، وعندهما لا يجوز إن كان يحسن» ويجوز إن كان لا يحسن، وذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الصلاة وشمس الأئمة السرخسي في شرح الجامع الصغير رجوع أبي حنيفة رحمه الله إلى قولهما، وفي النصاب والخلاصة: هو الصحيح، وعليه الاعتماد. وفي الخلاصة الخانية: وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل<sup>(١٠٨٦)</sup> يقول: الخلاف فيما إذا جرى على لسانه من غير قصده، أما من تعدد ذلك يكون زنديقاً أو مجنوناً، فالمجنون يداوى، والزنديق يقتل. م.

وقال الشافعي رحمه الله: «لا يجوز قراءته على كل حال، وأجمعوا على أنه لا يفسد صلاته بالقراءة بالفارسية، إنما الخلاف في الجواز». قال الشيخ الإمام شمس

(١٠٨٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج١ ص ١١٢ وص ١١٣ طبعة أولى القاهرة ١٣٢٧ هـ لأبي بكر ابن مسعود الكاساني علاء الدين (ت ٥٨٧ هـ) بحلب.

(١٠٨٥) وهو العلامة عالم بن العلاء الأنصاري الأندلسي الدهلوي الهندي الحنفي (ت ٧٨٦ هـ) خلافاً لمن قال بأنها سنة ٢٨٦ هـ كحاجي خليفة إذ هو سهو منه أو من ناسخ على ما ذكره، ذكره عبد الحي اللكنوي في كتابه نزهة الخواطر ج٢ ص ٦٧ وص ٦٨، والتاتارخانية كتاب جمع فيه مؤلفه مسائل المحيط البرهاني، والذخيرة والخانية، والظهيرية، وذلك بإشارة من الأمير تاتارخان الأمير في بلاط محمد تغلق الثاني، ثم سار في آخر أيامه حاكماً لمدينة «تجارة» في ولاية راجهستان بالهند، وكان تاريخ تصنيف الفتاوى التاتارخانية سنة ٧٧٧ هـ وهو من منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، أشرف منزل د/٤٣٧ كاردن أليست، كراتشي، باكستان. بتحقيق القاضي سجاد حسين ط - ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م.

(١٠٨٦) وعبارة العيني في البناية ج١١ ص ٢٦٨: (قال الرازي «ره» أخاف أن يكون زنديقاً، أو مجنوناً فالمجنون يشد والزنديق يقتل). راجع الفوائد البهية ص ١٨٤ وص ١٨٥ في ترجمة أبي بكر محمد بن الفضل الكماري (ت ٣٧١ هـ) أو (٣٨١ هـ).

الأئمة الحلواني رحمه الله: إن أبا حنيفة إنما جوز قراءة القرآن بالفارسية إذا قرأ آية قصيرة، يعني قرأ ترجمة آية قصيرة، ثم ذكر الشيخ الفقيه أبو سعيد البردعي أن أبا حنيفة إنما جوز القراءة بالفارسية خاصة دون غيرها من الألسن لقربها من العربية على ما جاء في الحديث: «لسان أهل الجنة العربية والفارسية الدرية»<sup>(١٠٨٧)</sup>. والأصح أن الاختلاف في جميع الألسنة واللغات نحو التركية والرومية والهندية.

ثم إنما يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله إذا كان مقطوع القول بأن ما أتى به هو المعنى، ويكون على نظم القرآن نحو قوله تعالى: ﴿فَجَزَّأُوهُ جَهَنَّمَ﴾<sup>(١٠٨٨)</sup> «سزائ وٲ دوزخ»، وقوله: ﴿فَجَمَعْنَهُمْ جَمْعًا﴾<sup>(١٠٨٩)</sup> «فجمعناهم عندا» كذا. وقوله تعالى: ﴿مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾<sup>(١٠٩٠)</sup> فقال: «معيشت تنكا»، فأما إذا لم يكن على نظم القرآن فلا يجوز. قال الشيخ الإمام الصفار: «يجوز كيف ما كان».

وقال بعضهم: «إنما يجوز إذا كان ثناء كسورة الإخلاص، فأما إذا كان من القصص فإنه لا يجوز، كقوله تعالى: ﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ﴾<sup>(١٠٩١)</sup> فقال: «بكشيد يوسف را»، تفسد صلاته. والصحيح أنه يجوز في الكل، وإن اعتاد القراءة بالفارسية، أو أراد

---

(١٠٨٧) لم أجده بهذا اللفظ، لكن قد أخرج الطبراني في الأوسط ج٩ ص ٦٩ ح ٩١٤٧، ومن طريقه السيوطي في اللآلئ ج١ ص ٤٤٢، والهيثمي في مجمع الزوائد ج١٠ ص ٥٢ وص ٥٣، والعراقي في المحجة ج١ ص ٥٦، والفتني في تذكرة الموضوعات ص ١١٢، والألباني في الضعيفة ح ١٦١ ج١ ص ١٩٢ واللفظ للطبراني قال: (حدثنا مسعدة بن سعد، حدثنا إبراهيم بن المنذر، حدثنا عبد العزيز بن عمران، حدثنا شبل بن العلاء عن أبيه عن جده عن أبي هريرة مرفوعاً: «أنا عربي، والقرآن عربي، ولسان أهل الجنة عربي»). وهكذا ساقه السيوطي في اللآلئ، ثم تعقبه بقوله: (قال الذهبي في المغني: شبل بن العلاء، قال ابن عدي: له مناكير). قال الألباني: (وأعله الهيثمي في «المجمع» بالراوي عنه، فقال: «وفيه عبد العزيز بن عمران وهو متروك». قلت: وقال ابن معين فيه: «ليس بثقة»، فالحمل في هذا الحديث عليه أولى، ولهذا قال الحافظ العراقي في «المحجة»: «لكن عبد العزيز بن عمران الزهري متروك، قاله النسائي وغيره، وقال البخاري: لا يكتب حديثه. وعلى هذا فلا يصح هذا الحديث» وأقره ابن عراق في تنزيه الشريعة «٢٠٩» ..... إلى آخر كلام الألباني ور مجمع البحرين ح ٣٩٩١ ج٧ ص ٣٧، وتراجع الحاشية (٩٨٨) من هذا البحث في حديث: «أحبوا العرب ثلاث».

(١٠٨٨) جزء من الآية ٩٣ من سورة النساء.

(١٠٨٩) سورة الكهف آية ١٠١.

(١٠٩٠) سورة طه آية ١٢٤.

(١٠٩١) سورة يوسف آية ٩.

أن يكتب المصحف بالفارسية منع من ذلك على أشد المنع، وإن فعل ذلك في آية أو آيتين لا يمنع من ذلك<sup>(١٠٩٢)</sup>.

ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي في شرح الجامع الصغير: (وإن كتب القرآن وتفسير كل حرف وترجمته تحته، روي عن الشيخ الفقيه أبي جعفر أنه لا بأس به في ديارنا، وإنما يكره في ديارهم لأن القرآن نزل بلغتهم)<sup>(١٠٩٣)</sup>.

هـ / وجاء في مناهل العرفان<sup>(١٠٩٤)</sup> ما نصه: (اختلفت نقول الحنفية في هذا المقام، واضطرب النقل بنوع خاص عن الإمام، ونحن نختصر لك الطريق بإيراد كلمة فيها تلخيص للموضوع، وتوفيق بين النقول اقتطفناها من مجلة الأزهر ص ٣٢ و ٣٣

---

(١٠٩٢) قال ابن الهمام في الفتح في ج ١ ص ٢٠١: (وفي الكافي إن اعتاد القراءة بالفارسية أو أراد أن يكتب مصحفاً بها يمنع، وإن فعل في آية أو آيتين لا، فإن كتب القرآن وتفسير كل حرف وترجمته جاز).

وعبارة العيني في البناية ج ١١ ص ٢٦٨: (ويجوز كتابة الآية والآيتين بالفارسية، والأكثر منها لا يجوز. وقال الرازي «ره» أخاف أن يكون زنديقاً أو مجنوناً، فالمجنون يشد، والزنديق يقتل، ويكره كتابة التعشير بالفارسية في المصحف كما يعتاده البعض. ورخص فيه الهندواني «ره» وما كتب سلمان رضي الله تعالى عنه الفاتحة بالفارسية كان للضرورة لأهل فارس).

وراجع في مسألة القراءة بالفارسية التنف لأبي الحسن السغدّي ج ١ ص ٥١، ومجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر لداماد افندي ج ١ ص ٩٣، والدر بحاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣٢٥، لكن البزدوي في أصوله ج ١ ص ٢٣ و ص ٢٥ طبعة الآستانة قد أنكر نسبة القول بجواز قراءة القرآن بالفارسية إلى الإمام أبي حنيفة.

(١٠٩٣) الفتاوى التتارخانية ج ١ ص ٤٥٧.

(١٠٩٤) من ذلك ما رواه الإمام السرخسي في المبسوط قال: (وإذا قرأ في صلاته بالفارسية جاز عند أبي حنيفة ..... وأبو حنيفة رحمه الله استدل بما روي أن الفرس كتبوا إلى سلمان رضي الله عنه أن يكتب لهم الفاتحة بالفارسية، فكانوا يقرأون ذلك في الصلاة حتى لانت ألسنتهم للعربية، ثم الواجب عليه قراءة المعجز والإعجاز في المعنى، فإن القرآن حجة على الناس كافة، وعجز الفرس عن الإتيان بمثله إنما يظهر بلسانهم، والقرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ولا محدث، واللغات كلها محدثة، فعرفنا أنه لا يجوز أن يقال إنه قرآن بلسان مخصوص، كيف وقد قال تعالى: ﴿وَلَمَّا لَفِيَ زُبُرَ الْأَوَّلِينَ﴾، وقد كان بلسانهم؟ ثم عند أبي حنيفة رحمه الله إنما يجوز بالفارسية إذا كان يتقن بأنه معنى العربية).

انظر المبسوط ج ١ ص ٣٧، مثل هذا حكاه أيضاً صاحب البدائع علاء الدين الكاساني عن أبي حنيفة، وساق الأدلة التي ساقها السرخسي. انظر بدائع الصنائع ج ١ ص ١١٢ و ص ١١٣ الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هـ.



و ٦٦ و ٦٧ من المجلد الثالث» بقلم عالم كبير من علماء الأحناف إذ جاء فيها باختصار وتصرف ما يلي:

أجمع الأئمة على أنه لا تجوز قراءة القرآن بغير العربية خارج الصلاة، ويمنع فاعل ذلك أشد المنع، لأن قراءته بغيرها من قبيل التصرف في قراءة القرآن بما يخرجها عن إعجازه؛ بل يوجب الركاة.

وأما القراءة في الصلاة بغير العربية فتحرم إجماعاً للمعنى المتقدم، لكن لو فرض وقراً المصلي بغير العربية أتصح صلاته أم تفسد؟ ذكر الحنفية في كتبهم أن الإمام أبا حنيفة كان يقول أولاً: إذا قرأ المصلي بغير العربية مع قدرته عليها اكتفى بتلك القراءة. ثم رجع عن ذلك<sup>(١٠٩٥)</sup>، وقال متى كان قادراً على العربية ففرضه قراءة النظم العربي، ولو قرأ بغيرها فسدت صلاته لخلوها من القراءة مع قدرته عليها، والإتيان بما هو من جنس كلام الناس حيث لم يكن المقروء قرأناً. ورواية رجوع الإمام هذه تعزى إلى الأقطاب في المذهب، ومنهم نوح بن مريم<sup>(١٠٩٦)</sup> وهو من أصحاب أبي حنيفة، ومنهم علي بن الجعد وهو من أصحاب أبي يوسف، ومنهم أبو بكر الرازي وهو شيخ علماء الحنفية في عصره بالقرن الرابع، ولا يخفى أن المجتهد إذا رجع عن قوله لا يعد ذلك المرجوع عنه قولاً له، لأنه لم يرجع عنه إلا بعد أن ظهر له أنه ليس بصواب، وحينئذ لا يكون في مذهب الحنفية قول بكفاية القراءة بغير العربية في الصلاة للمقارء عليها، فلا يصح التمسك به، ولا النظر إليه، لاسيما أن إجماع الأئمة ومنهم أبو حنيفة صريح في أن القرآن اسم للفظ المخصوص الدال على المعنى، لا للمعنى وحده، أما العاجز عن قراءة القرآن بالعربية فهو كالأمي في أنه لا قراءة عليه، ولكن إذا فرض أنه خالف وأدى القرآن بلغة أخرى، فإن كان ما يؤديه قصة أو أمراً أو نهياً فسدت صلاته، لأنه متكلم بكلام وليس

---

(١٠٩٥) جاء في الهداية: ويروي رجوعه في أصل المسألة إلى قولهما «أي إلى قول صاحبيه محمد وأبي يوسف» وعليه الاعتماد فلا تصح القراءة بالفارسية للمقارء على العربية «ج١ ص ٢٠١ الطبعة الأميرية التي مع فتح القدير». وجاء في كشف الأسرار «ج١ ص ٢٥ طبع الآستانة»: وقد صح رجوعه إلى قول العامة. رواه نوح بن أبي مريم عنه، ذكره المصنف في شرح المبسوط، وهو اختيار القاضي أبي زيد وعامة المحققين. وجاء في «العناية على هامش فتح القدير ج١ ص ٢٠١ المطبعة الأميرية»: [روى أبو بكر الرازي أن أبا حنيفة رجع إلى قولهما].

(١٠٩٦) كذا بالأصل المطبوع، والصواب نوح بن أبي مريم.

ذكراً، وإن كان ما يؤديه ذكراً أو تنزيهاً لا تفسد صلاته، لأن الذكر بأي لسان لا يفسد الصلاة، لا لأن القراءة بترجمة القرآن جائزة؛ فقد مضى القول بأن القراءة بالترجمة محظورة شرعاً على كل حال.

٦ / وقد عقد الإمام البخاري في صحيحه باباً في ما يجوز من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله بالعربية وغيرها<sup>(١٠٩٧)</sup> ذكر فيه ثلاثة أحاديث، أحدها حديث ابن عباس وقصته مع أبي سفيان<sup>(١٠٩٨)</sup>، والثاني حديث أبي هريرة في قراءة أهل الكتاب التوراة بالعبرانية وتفسيرها بالعربية<sup>(١٠٩٩)</sup>، والثالث حديث ابن عمر في رجم اليهوديين للذين زنياً، وأن حكم الرجم ثابت في التوراة<sup>(١١٠٠)</sup>. وقد فهم بعض الناس من ذلك ميل البخاري إلى القول بجواز ترجمة القرآن، وأن وجه الدلالة من حديث ابن عباس أن فيه: أن النبي ﷺ كتب إلى هرقل باللسان العربي، ولسان هرقل رومي، ففيه إشعار بأنه اعتمد في إبلاغه ما في الكتاب على من يترجم عنه بلسان المبعوث إليه ليفهمه، والمترجم المذكور هو الترجمان، وكذا وقع. ووجه الدلالة من حديث أبي هريرة أنه إذا جاز تفسير التوراة التي هي بالعبرانية إلى العربية وهي كتاب من كتب الله فالذي بالعربية من كتب الله مثلاً يجوز التعبير عنه بالعبرانية وبالعكس، لكن الأكثر من أهل العلم قد قيد الجواز بمن لا يفقه ذلك اللسان. ووجه الدلالة من حديث ابن عمر أن فيه قوله تعالى: ﴿قُلْ قَاتِلُوا بِالتَّوْرَةِ فَآتُوهَا إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>(١١٠١)</sup>، فالتوراة بالعبرانية، وقد أمر الله تعالى أن تتلى على العرب وهم لا يعرفون العبرانية فقضية ذلك الإذن في التعبير عنها باللغة العربية قال الحافظ في الفتح: في كلامه على حديث أبي هريرة هذا (قال ابن بطال: في هذا الحديث أي حديث أبي هريرة استدلل بهذا الحديث من قال تجوز قراءة القرآن بالفارسية، وأيد ذلك بأن الله تعالى حكى قول الأنبياء

(١٠٩٧) البخاري بالفتح ج ١٣ ص ٥١٦ كتاب التوحيد باب ٥١.

(١٠٩٨) الحديث رقم ٧٥٤١، وقد مضى بطوله مقروناً بذكر أطرافه في الحاشية رقم (٩٣٥).

(١٠٩٩) الحديث رقم ٧٥٤٢، وقد مر في الفتح تحت رقم ٤٤٨٥ ج ٨ ص ١٧٠، وتكرر في ٧٣٦٢ ج ١٣ ص ٣٣٣.

(١١٠٠) الحديث رقم ٧٥٤٣، وقد مر في الفتح تحت ح ٣٦٣٥ ج ٦ ص ٦٣١، ح ٤٥٥٦ ج ٨ ص ٣٢٤، ح ٦٨١٩ ج ١٢ ص ١٢٨ و ص ١٢٩، ح ٦٨٤١ ج ١٢ ص ١٦٦ و ص ١٦٧، ح ٧٣٣٢ ج ١٣ ص ٣٠٤ و ص ٣٠٩.

(١١٠١) سورة آل عمران آية ٩٣.

عليهم السلام كنوح عليه السلام وغيره ممن ليس عربياً بلسان القرآن وهو عربي مبين، ويقول تعالى: ﴿لَا تُذِرْكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾<sup>(١١٠٢)</sup>، والإنذار إنما يكون بما يفهمونه من لسانهم، فقراءة أهل كل لغة بلسانهم حتى يقع لهم الإنذار به. قال: وأجاب من منع بأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ما نطقوا إلا بما حكى الله عنهم في القرآن سلمنا، ولكن يجوز أن يحكي الله قولهم بلسان العرب، ثم يتعبدنا بتلاوته على ما أنزله، ثم نقل الاختلاف في أجزاء صلاة من قرأ فيها بالفارسي، ومن أجاز ذلك عند العجز دون الإمكان، وعمم وأطال في ذلك.

والذي يظهر التفصيل، فإن كان القارئ قادراً على التلاوة باللسان العربي فلا يجوز له العدول عنه، ولا تجزئ صلاته، وإن كان عاجزاً، وإن كان(\*) خارج الصلاة فلا يمتنع عليه القراءة بلسانه لأنه معذور، وبه حاجة إلى حفظ ما يجب عليه فعلاً وتركاً، وإن كان داخل الصلاة، فقد جعل الشارع له بدلاً وهو الذكر، وكل كلمة من الذكر لا يعجز عن النطق بها من ليس بعربي فيقولها ويكررها فتجزئ عن الذي يجب عليه قراءته في الصلاة حتى يتعلم، وعلى هذا فمن دخل في الإسلام أو أراد الدخول فيه فقرأ عليه القرآن فلم يفهمه فلا بأس أن يعرب له<sup>(١١٠٣)</sup> لتعريف أحكامه، أو لتقوم عليه الحجة فيدخل فيه، وأما الاستدلال لهذه المسئلة بهذا الحديث وهو قوله «إذا حدثكم أهل الكتاب» فهو وإن كان ظاهره أن ذلك بلسانهم فيحتمل أن يكون بلسان العرب فلا يكون نصاً في الدلالة، ثم المراد بإيراد هذا الحديث في هذا الباب ليس ما تشاغل به ابن بطال، وإنما المراد منه كما قال البيهقي فيه دليل على أن أهل الكتاب إن صدقوا فيما فسروا من كتابهم بالعربية كان ذلك مما أنزل إليهم على طريق التعبير عما أنزل، وكلام الله واحد لا يختلف باختلاف اللغات، فبأي لسان قرئ فهو كلام الله، ثم أسند عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿لَا تُذِرْكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾<sup>(١١٠٤)</sup> يعني ومن أسلم من العجم وغيرهم.

(١١٠٢) سورة الأنعام آية ١٩.

(\*) كذا في الأصل ولعل خلافاً ما قد طرأ على العبارة.

(١١٠٣) كذا ولعل صوابه فيعبر له.

(١١٠٤) سورة الأنعام آية ١٩.

قال البيهقي: (وقد يكون لا يعرف العربية فإذا بلغه معناه بلسانه فهو له نذير) (١١٠٥).

### ثالثاً: كتابة القرآن بالأعجمية، وكونها ضرباً من ترجمته:

فجمهور أهل العلم على المنع من ذلك مطلقاً، بل صرحوا بالمنع من مخالفة رسم المصحف الإمام وقالوا بوجوب التزام ذلك الرسم على ما سيأتي بيانه في مسألة رسم المصحف في موضعها من هذا البحث إن شاء الله تعالى. بيد أن طائفة من أهل العلم قد رخصت في مخالفة رسم المصحف الإمام، واعتبرت الرسم مجرد نقوش واصطلاحات وضعت للدلالة على المراد منها، فإذا قامت مقام تلك النقوش والاصطلاحات نقوش واصطلاحات أخرى يتأدى بها الغرض المطلوب لم يكن في الشرع ما يمنع من اعتبارها والاعتداد بها والاعتماد عليها لا فرق في ذلك في أن تكون تلك النقوش والاصطلاحات موضوعة من قبل عرب أو عجم يستوي في ذلك كون اللغة فارسية أو تركية أو عربية أو هندية، وهكذا لا ضير عندهم في اختلاف الأقلام والرسوم والاصطلاحات ما دام أنها تدل في آخر المطاف على مراد الشرع، ويتحقق بها نقل القرآن، ويمكن بواسطتها تلاوته تلاوة صحيحة. وقد فرقت طائفة من أهل العلم بين الألسن، فجوزت القراءة بالفارسية الدرية خاصة لقربها من العربية، وقصرت طائفة من متأخري أهل العلم جواز كتابة القرآن على ما كان بالقلم العربي والهندي خاصة، وألحقت طائفة أخرى القلم التركي بالهندي، ولا يخفى ما في مخالفة الجمهور في مسألة الرسم من المجازفات والتغريب بالدين، والفتح لباب الدس والتحريف على أوسع مصراعيه، ناهيك عما يترتب على الأخذ بمثل هذه الأقوال من التفريق بين المؤمنين والتمزيق لوحدة المسلمين والتي يعتبر فيها رسم المصحف الإمام والتزام الأمة به أعظم الدعائم لتلك الوحدة، وأقوى الأواصر الجامعة لشمل الأمة.

ثم إن المستقرى لتاريخ التوجه إلى ترجمة القرآن يخرج بنتيجة محصلها أن فكرة الترجمة في أصلها ومبتدأ نشأتها كانت مكيدة كادها الكفار، وبخاصة الرهبان والأخبار من أهل الكتاب، فقد كانت البيع والكنائس منبأً لفكرة الترجمة، ومنشأً لذلك التوجه حتى يكون ذلك ثغرة ينفذ منها الرهبان والأخبار إلى أغراضهم من الطعن في الدين

---

(١١٠٥) فتح الباري ج ١٣ ص ٥١٦ وص ٥١٧، وراجع عمدة القارئ للعيني ج ٢٥ ص ١٩١.

الإسلامي والتحريف في القرآن إن استطاعوا، فإن لم يكن هذا ولا ذاك قنعوا بما يترتب على الترجمة من التفريق بين المسلمين والحيلولة دون اجتماعهم على قرآن برسم موحد ولغة واحدة، ولما أدرك أولئك الكفار أن مكيدتهم المذكورة لن تلقى رواجاً بين المسلمين إن كان الكفرة هم حملة لوائها بادروا إلى اصطناع فئات من المحسوسين على الإسلام، ليقوموا بالترويج للترجمة في أوساط المسلمين غير عابئين بأخطارها، ولا مكترئين لأضرارها، قد أعماهم حب الشهرة عن ذلك كله، أو أغراهم الطمع والحرص على الدنيا في المضي في سبيل الشيطان، وخدمة أعداء الدين. أضف إلى ذلك وجود فئات من الزنادقة والملحددين، وزمر من الباطنية والمنافقين الذين يتربصون بأهل الإيمان الدوائر، عليهم دائرة السوء، وغضب الله عليهم ولعنهم، وأعد لهم جهنم وساءت مصيراً.

### الخلاف في كتابة المصحف بالأعجمية:

إن أقدم نص وقفت عليه يتطرق لحكم كتابة المصحف بغير العربية هو كلام الحاكم الشهيد الحنفي (ت ٣٣٤هـ) في كتابه الكافي على ما نقله عنه ابن الهمام في الفتح<sup>(١١٠٦)</sup>، حيث قال وهو بصدد النقل من الكتاب المذكور، وفيه: (إن اعتاد القراءة بالفارسية، أو أراد أن يكتب مصحفاً بها يمنع، وإن فعل في آية أو آيتين لا، فإن كتب القرآن وتفسير كل حرف وترجمته جاز). ولم يتعقب ابن الهمام كلام صاحب الكافي بشيء مما يدل على موافقته إياه.

وقد جزم صاحب الفتاوى التتارخانية (ت ٧٨٦هـ) بمثل كلام الحاكم المتقدم معزواً لشمس الأئمة السرخسي في شرحه على الجامع الصغير، وهاك نص الفتاوى التتارخانية: (وإن اعتاد القراءة بالفارسية، أو أراد أن يكتب المصحف بالفارسية منع من ذلك على أشد المنع، وإن فعل ذلك في آية أو آيتين لا يمنع من ذلك).

ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي في شرح الجامع الصغير: (وإن كتب القرآن وتفسير كل حرف وترجمته تحته، روي عن الشيخ الفقيه أبي جعفر<sup>(\*)</sup> أنه لا

---

(١١٠٦) فتح القدير لابن الهمام (ت ٦٨١هـ) ج ١ ص ٢٠١.

(\*) أراد بأبي جعفر محمد بن عبد الله الهندواي ت ٣٦٢هـ على ما في الفوائد البهية ص ١٧٩ وقارن برد المختار ج ١ ص ٣٢٧.

بأس به في ديارنا، وإنما يكره في ديارهم، لأن القرآن نزل بلغتهم<sup>(١١٠٧)</sup>.

وعبارة العيني (ت ٨٥٥هـ) في كتابه البناية<sup>(١١٠٨)</sup>: (ويجوز كتابة الآية والآيتين بالفارسية، والأكثر منها لا يجوز. وقال الرازي<sup>(١١٠٩)</sup> «ره» أخاف أن يكون زنديقاً أو مجنوناً، فالمجنون يشد والزنديق يقتل، ويكره كتابة التعشير بالفارسية في المصحف كما يعتاده البعض، ورخص فيه الهندواني «ره» وما كتب سلمان<sup>(١١١٠)</sup> رضي الله تعالى عنه الفاتحة بالفارسية كان للضرورة لأهل فارس).

---

(١١٠٧) الفتاوى التارخانية لعالم ابن العلاء الأندريتي (ت ٧٨٦هـ) ج ١ ص ٤٥٨.

(١١٠٨) البناية في شرح الهداية ج ١١ ص ٢٦٨ لبدر الدين أبي محمد محمود بن محمد العيني (ت ٨٥٥هـ). طبعة دار الفكر - بيروت.

(١١٠٩) والرازي هو أبو بكر محمد بن الفضل الكماري المتوفى سنة ٣٧١هـ أو ٣٨١هـ. راجع الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي ص ١٨٤ و ص ١٨٥. طبعة دار المعرفة - بيروت.

(١١١٠) أثر سلمان لم أجده في شيء من دواوين السنة، وإنما أوردته بعض المصنفات الفقهية، كالمبسوط لشمس الأئمة السرخسي الحنفي، وأبي الخطاب الكلوزاني الحنبلي في انتصاره ج ٢ ص ١٨٨ م ٨، والنووي في مجموعه ج ٣ ص ٣٧٩ و ص ٣٨٠، وتاج الشريعة الحنفي في نهايته ج ١ ص ٨٦ ح ١، وإن اختلفت هذه المصنفات ولا سيما مصنفات فقهاء الحنفية في صيغة هذا الأثر على ما سيوضح من سياق نصوصهم الآتية، وقد بات هذا الاضطراب في الروايات سبباً بين جملة أسباب اقتضت رد هذا الأثر على ما سيأتي بيانه عند ذكر مناقشة أثر سلمان رضي الله عنه.

#### أ - رواية المبسوط:

جاء في كتاب المبسوط لشمس الأئمة أبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي المتوفى سنة ٤٨٨هـ ما نصه: (وأبو حنيفة رحمه الله استدلل بما روي: «أن الفرس كتبوا إلى سلمان رضي الله عنه أن يكتب لهم الفاتحة بالفارسية، فكانوا يقرؤون ذلك في الصلاة حتى لانت ألسنتهم للعربية»).

#### ب - رواية النهاية:

وجاء في كتاب النهاية حاشية الهداية ج ١ ص ٨٦ ح ١، طبعة دهلي سنة ١٩١٥م لتاج الشريعة عمر بن صدر الشريعة المحجوبي الحنفي (ت ٦٧٢هـ) ما نصه: (إن أهل فارس كتبوا إلى سلمان الفارسي بأن يكتب لهم الفاتحة بالفارسية، فكتب [بسم الله الرحمن الرحيم]: «بنام يزدان بخشاوند» فكانوا يقرأون ما كتب في الصلاة حتى لانت ألسنتهم، وقد عرض ذلك على النبي ﷺ ولم ينكر عليه). وقد نوقش الاستدلال بأثر سلمان هذا بجملة مناقشات: إحداها مناقشة الشيخ محمد رشيد رضا في مجلة المنار عدد ٦ ص ٢٧٤ و ص ٢٧٧، وعنهما مجلة البحوث الإسلامية عدد ١٠ ص ٥٢ وما بعدها، حيث قال: (فأثر سلمان إن إريد به أنه كتب لهم ترجمة الفاتحة بلغة الفرس فكيف يكون ذلك وسيلة للين ألسنتهم وهم لم يقرأوا =

= إلا بلغتهم؟ وإن أريد به أنه كتبها بالخط الفارسي فالخط الفارسي قريب من العربي، ولا دخل له أيضاً بدين الألسنة. والصواب أن الأثر غير صحيح). ثانياً هذه المناقشات مناقشة الشيخ محمود أبو دقيقة في مقال له نشرته مجلة نور الإسلام جـ ٣ ص ٢٩ سنة ١٣٥١ هـ - ١٩٣٣ م، وعن كتاب المستشرقون وترجمة القرآن الكريم للدكتور محمد صالح بندق ص ٦٣، حيث قال: (إن هذا الأثر لا يصح التمسك به، ولا الاحتجاج به على جواز ترجمة القرآن لأمر:

[أولاً] أن رواة الحديث الذين احتاطوا في تمييز الحديث الصحيح من الضعيف من الموضوع مثل البخاري ومسلم، والإمام مالك، والإمام أحمد، لم يذكروا ذلك الحديث في كتبهم مع وجود الداعي إلى نقله لو كان صحيحاً وهو تعلق حكم شرعي به - من جواز الصلاة بغير العربية - وجواز ترجمة القرآن ومن ذلك المترجم، وغير ذلك من الأحكام.

[ثانياً] أنه حصل اختلاف في لفظه بالزيادة والنقص كما سمعته، وهذا يوجب الاضطراب.

[ثالثاً] أنه مخالف للمجمع عليه من عدم جواز الترجمة، وحينئذ فلا يصلح التمسك بهذا الأثر ولا النظر إليه).

ثالثة هذه المناقشات مناقشة الشيخ الزرقاني في المناهل حيث قال في كتابه مناهل العرفان جـ ٢ ص ١٧٢ وهو بصدد ذكر شبه مروجي الترجمة وتفنيدها، قال: (الشبهة السادسة ودفعها: يقولون جاء في صريح السنة ما يؤيد القول بجواز ترجمة القرآن، فقد قال الشرنبلالي في كتابه «النفحة القدسية» ما نصه: «روي أن أهل فارس كتبوا إلى سلمان الفارسي أن يكتب لهم الفاتحة بالفارسية، فكتب لهم: بسم الله الرحمن الرحيم - بنام يزدان بخشاينده. فكانوا يقرأون ذلك في الصلاة حتى لانت ألسنتهم، وبعدما كتبه عرضه على النبي ﷺ كذا في المبسوط قاله في النهاية والدراية».

ونجيب على هذا من وجوه:

[أولها] أن هذا خبر مجهول الأصل، لا يعرف له سند، فلا يجوز العمل به.

[ثانيها] أن هذا الخبر لو كان لنقل وتواتر، لأنه مما تتوافر الدواعي على نقله وتواتره.

[ثالثها] أنه يحمل دليل وهنه فيه، ذلك أنهم سألوه أن يكتب لهم ترجمة الفاتحة فلم يكتبها لهم إنما كتب لهم ترجمة البسملة، ولو كانت الترجمة ممكنة وجائزة لأجابههم إلى ما طلبوا وجوباً وإلا كان كاتماً، وكاتم العلم ملعون.

[رابعها] أن المتأمل في الخبر يدرك أن البسملة نفسها لم تترجم لهم كاملة، لأن هذه الألفاظ التي ساقها الرواية على أنها ترجمة للبسملة لم يوت فيها بلفظ مقابل للفظ «الرحمن»، وكان ذلك لعجز اللغة الفارسية عن وجود نظير فيها لهذا الاسم الكريم. وهذا دليل مادي على أن المراد بالترجمة هنا الترجمة اللغوية لا العرفية على فرض ثبوت الرواية.

[خامسها] أنه قد وقع اختلاف في لفظ هذا الخبر بالزيادة والنقص، وذلك موجب لاضطرابه ورده، والدليل على هذا الاضطراب أن النووي في المجموع نقله بلفظ آخر هذا نصه: «أن قوماً من أهل فارس طلبوا من سلمان أن يكتب لهم شيئاً من القرآن، فكتب لهم الفاتحة =

قال الحصكفي في الدر<sup>(١١١١)</sup> عن تجويز كتابة القرآن بغير العربية: (وخصه البردعي بالفارسية لمزيتها بحديث لسان أهل الجنة العربية والفارسية الدرية<sup>(١١١٢)</sup>) بتشديد الراء، يعني الفصيحة، وهي إحدى اللغات الخمس للفرس).

قال ابن عابدين: («قوله وخصه البردعي . . . إلخ» ضعيف<sup>(١١١٣)</sup>، والظاهر أن كلام البردعي لا يتناول الكتابة، فقد جاء في نقل الفتاوى التاتارخانية<sup>(١١١٤)</sup> ما نصه: «ذكر الشيخ الفقيه أبو سعيد البردعي أن أبا حنيفة إنما جوز القراءة بالفارسية خاصة دون غيرها من الألسنة لقربها من العربية على ما جاء في الحديث: «لسان أهل الجنة العربية والفارسية الدرية»).

وقال ابن الحاج<sup>(١١١٥)</sup> (ت ٧٣٧هـ) في كتابه المدخل وهو بصدد الكلام عما يلزم الناسخ: (وينبغي له؛ بل يتعين عليه أن لا ينسخ الختمه بلسان العجم، لأن الله عز وجل أنزله بلسان عربي مبين، ولم ينزله بلسان العجم. وقد كره مالك رحمه الله نسخ المصحف في أجزاء متفرقة، وقال: «إن الله عز وجل قال: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ﴾ وهؤلاء يفرقونه»، فإذا كره هذا في الأجزاء فما بالك بتغييره عن اللسان العربي المبين، ولقد سرى هذا لبعض الناس في هذا الزمان حتى أنهم ليعدون قراءة القرآن بالعجمية ونسخ الختمه بها من الفضيلة، وبعضهم يجمع في الختمه الواحدة بين كتبها باللسان العربي واللسان العجمي، فيكتب الآيتين والثلاث باللسان العربي، ثم

= بالفارسية». وبين هذه الرواية وتلك مخالفة ظاهرة، إذ أن هذه ذكرت الفاتحة وتلك ذكرت البسملة؛ بل بعض البسملة. ثم إنها لم تعرض لحكاية العرض على النبي ﷺ أما تلك فعرضت له.

[سادسها] أن هذه الرواية على فرض صحتها معارضة للقاطع من الأدلة السابقة القائمة على استحالة الترجمة وحرمتها، ومعارض القاطع ساقط). أ.هـ كلام الشيخ الزرقاني. قلت: ولو سلم ثبوت الأثر المذكور عن سلمان لكان محمولاً على التفسير كما ذكر ذلك النووي في مجموعه ج ٣ ص ٣٧٩ نقلاً عن أصحابه الشافعية. وقارن بالفتاوى الكبرى ج ١ ص ٣٧.

(١١١١) الدر المختار بحاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣٢٥.

(١١١٢) راجع الحاشية رقم (٩٨٨)، (١٠٨٧) من هذا البحث.

(١١١٣) حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣٢٥.

(١١١٤) الفتاوى التاتارخانية للأندرتي ج ١ ص ٤٥٧.

(١١١٥) هو أبو عبد الرحمن محمد بن محمد بن محمد البغدادي الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج المتوفى بالقاهرة سنة ٧٣٧هـ. راجع في ترجمته ومصادرها معجم المؤلفين لعمر كحالة ج ١١ ص ٢٨٤.



يكتبها بعدها باللسان العجمي، وهذا مخالف لما أجمع عليه الصدر الأول والسلف الصالح والعلماء رضي الله عنهم.

وإذا كان ذلك كذلك فيتعين عليه أن لا يعرج على قول من أجاز ذلك، فليحذر من ذلك والله الموفق (١١١٦).

وقال الزركشي (ت ٧٩٤هـ) في كتابه البرهان: (هل يجوز كتابة القرآن بقلم غير العربي؟ هذا مما لم أر للعلماء فيه كلاماً، ويحتمل الجواز لأنه قد يحسنه من يقرأه بالعربية، والأقرب المنع. كما تحرم قراءته بغير لسان العرب، ولقولهم: القلم أحد اللسانين، والعرب لا تعرف قلماً غير العربي [وقد] قال تعالى: ﴿لِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (١١١٧) (١١١٨).

ونقل السيوطي في الإتيان قول الزركشي هذا، ولم يعقب عليه بشيء (١١١٩). وقد مضى في مسألة مدى إمكان ترجمة القرآن كلام للزركشي في البحر المحيط، ونقله عنه الزرقاني في المناهل فليراجعه في موضعه من رамه.

وقال ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٣هـ) في الفتاوى الكبرى وقد سئل رحمه الله هل تحرم كتابة القرآن الكريم بالعجمية كقراءته؟ «فأجاب» بقوله: (قضية ما في المجموع (١١٢٠) عن الأصحاب التحريم، وذلك لأنه قال وأما ما نقل عن سلمان رضي الله عنه: «أن قوماً من الفرس سألوه أن يكتب لهم شيئاً من القرآن، فكتب لهم فاتحة الكتاب بالفارسية» فأجاب عنه أصحابنا بأنه كتب تفسير الفاتحة لا حقيقتها. أ.هـ. فهو ظاهر أو صريح في تحريم كتابتها بالعجمية، فإن قلت كلام الأصحاب إنما هو جواب عن حرمة قراءتها بالعجمية المترتبة على الكتابة بها فلا دليل لكم فيه. قلت: بل هو جواب عن الأمرين، وزعم أن القراءة بالعجمية مترتبة على الكتابة بها ممنوع بإطلاقه،

---

(١١١٦) المدخل لابن الحاج ج٤ ص ٨٦ وص ٨٧. قال ابن حجر في الدرر الكامنة ج٤ ص ٢٣٧: (هو كثير الفوائد كشف فيه عن معائب وبدع يفعلها الناس ويتساهلون فيها، وأكثرها مما ينكر وبعضها مما يحتمل، وذكر فيه أن شيخه أبا محمد بن عبد الله بن أبي جمرة أشار إلى تعليم الناس مقاصدهم فكتبه وسماه المدخل إلى تمة الأعمال بتحسين النيات).

(١١١٧) سورة الشعراء آية ١٩٥.

(١١١٨) البرهان للزركشي ج٢ ص ١٥.

(١١١٩) الإتيان للسيوطي ج٢ ص ١٧١.

(١١٢٠) أثر سلمان لا يثبت، وقد مضى الكلام عنه في الحاشية رقم (١١١٠) من هذا البحث.

فقد يكتب بالعجمية ويقرأ بالعربية وعكسه، فلا تلازم بينهما كما هو واضح، وإذا لم يكن بينهما تلازم كان الجواب عما فعله سلمان رضي الله عنه في ذلك ظاهراً فيما قلناه، على أن مما يصرح به أيضاً أن مالكا رضي الله عنه سئل هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ فقال: «لا إلا على الكتابة الأولى» أي كتبه الإمام وهو المصحف العثماني. قال بعض أئمة القراء: ونسبته إلى مالك لأنه المسؤول عن المسئلة وإلا فهو مذهب الأئمة الأربعة. قال أبو عمرو: ولا مخالف له في ذلك من علماء الأمة. وقال بعضهم: والذي ذهب إليه مالك هو الحق إذ فيه بقاء الحالة الأولى إلى أن يتعلمها الآخرون، وفي خلافها تجهيل آخر الأمة أولهم، وإذا وقع الإجماع كما ترى على منع ما أحدثه الناس اليوم من مثل كتابة الربو بالألف مع أنه موافق للفظ الهجاء فمنع ما ليس من جنس الهجاء أولى، وأيضاً ففي كتابته بالعجمية تصرف في اللفظ المعجز الذي حصل التحدي به بما لم يرد بل بما يوهم عدم الإعجاز؛ بل الركافة لأن الألفاظ العجمية فيها تقديم المضاف إليه على المضاف ونحو ذلك مما يخل بالنظم ويشوش الفهم، وقد صرحوا بأن الترتيب من مناهج الإعجاز وهو ظاهر في حرمة تقديم آية على آية، كما يحرم ذلك قراءة، فقد صرحوا بأن القراءة بعكس السور مكروهة، وبالعكس الآيات محرمة، وفرقوا بأن ترتيب السور على النظم المصحفي مظنون، وترتيب الآيات قطعي، وزعم أن كتابته بالعجمية فيها سهولة للتعليم كذب مخالف للواقع والمشاهدة، فلا يلتفت لذلك على أنه لو سلم صدقه لم يكن مبيحاً لإخراج ألفاظ القرآن عما كتبت عليه، وأجمع عليها السلف والخلف<sup>(١١٢١)</sup>.

وسئل الهيتمي أيضاً هل يحرم كتابة القرآن بغير العربية؟ «فأجاب» بقوله: أفتى بعضهم بحرمة ذلك، وأطال في الاستدلال له، لكن بما في دلالته لما أفتى به نظر ظاهر<sup>(١١٢٢)</sup>.

وسئل الشمس الرملي الشافعي: (هل تحرم كتابة القرآن العزيز بالقلم الهندي أو نحوه؟ «فأجاب» بأنه لا يحرم، لأنها دالة على لفظه العربي وليس فيها تغيير

(١١٢١) الفتاوى الكبرى للشيخ ابن حجر الهيتمي ج ١ ص ٣٧ وص ٣٨، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م. وقد جزم الهيتمي في تحفة المحتاج ج ٢ ص ٤٤ بعدم جواز ترجمة القرآن.

(١١٢٢) الفتاوى للهيتمي ج ١ ص ٥٢.

له، بخلاف ترجمته بغير العربية لأن فيها تغييراً له<sup>(١١٢٣)</sup>.

وقال ابن قاسم العبادي الشافعي في حواشيه على تحفة المحتاج<sup>(١١٢٤)</sup> للهيتمي:  
(أفتى شيخنا المذكور - يعني الشهاب الرملي - بجواز كتابة القرآن بالقلم الهندي،  
وقياسه جوازه بنحو التركي أيضاً). وتعقبه الشرواني فقال: «قوله بالقلم الهندي ...  
إلخ» فيه تأمل فإن المكتوب بالقلم الهندي ونحوه إنما هو ترجمة القرآن لا نفسه).

وكان الشرواني في حاشيته على التحفة<sup>(١١٢٥)</sup> قد حكى قول العبادي السالف  
الذكر، ونقله عن حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج<sup>(١١٢٦)</sup>.

فتوى الشيخ بكري الصدفي<sup>(١١٢٧)</sup> ... سئل الشيخ الصدفي في ذي الحجة  
١٣٢٥هـ هل يجوز ترجمة القرآن الكريم باللغات المتداولة بين المسلمين؟ فأجاب  
بما نصه: (في الدر المختار ما نصه: ويجوز كتابة آية أو آيتين بالفارسية لا أكثر،  
ويكره كتب تفسيره تحته بها. انتهى. وفي رد المحتار ما نصه: في الفتح عن الكافي إن  
اعتاد القراءة بالفارسية أو أراد أن يكتب مصحفاً بها يمنع، وإن فعل في آية أو آيتين  
لا، فإن كتب القرآن وتفسير كل حرف وترجمته جاز. انتهى. ومنه يعلم الجواب عن  
المسألة الأولى في السؤال، وأن كتابة القرآن جميعه بغير العربية ممنوعة إذ الفارسية  
غير قيد كما صرحوا به)<sup>(١١٢٨)</sup>.

فتوى الشيخ محمد بخيت المطيعي<sup>(١١٢٩)</sup> مفتي الديار المصرية (ت ١٣٥٤هـ)،

---

(١١٢٣) فتاوى الرملي بهامش الكبرى ج ١ ص ٢٣.

(١١٢٤) حواشي ابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج ج ٦ ص ١٦٠.

(١١٢٥) حواشي الشرواني على التحفة ج ١ ص ١٥٤.

(١١٢٦) حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج للرملي ج ٥ ص ٢٩٤.

(١١٢٧) بكري الصدفي هو بكري محمد عاشور، مفتي الديار المصرية، ولد في سنة ١٢٦٥هـ في  
صدفا التابعة لمديرية مدينة أسيوط، له عدة رسائل فلسفية في اللغة العربية. كذا في معجم  
المؤلفين لعمر رضا كحالة ج ٣ ص ١٧٨.

(١١٢٨) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، صادرة عن وزارة الأوقاف المصرية، طبعة  
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ج ١ ص ٤٤ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

(١١٢٩) مجلة المنار ج ٦ ص ٢٧٤ وص ٢٧٦، وعن مجلة البحوث الإسلامية عدد ١٠ ص ٥٢ وما =

وقد سئل الشيخ بخيت: (ما قولكم علماء الإسلام ومصاييح الظلام - أدام الله وجودكم - هل يجوز كتابة القرآن الكريم بالحروف الإنكليزية والفرنسية مع أن الحروف الإنكليزية ناقصة عن الحروف العربية، ومعلوم أن القرآن الكريم أنزل على لسان قريش، فالإنكليزي مثلاً إذا أراد أن يكتب «مصر» بالإنكليزية تقرأ «مسر» أو «أحمد» تكتب «أهمد» ويكتب «شيك» يعنى «شيخ» لاسيما وإخواننا المسلمون في مصر يعرفون اللغة الإنكليزية وغيرها، وبعض المسلمين في جنوبي أفريقية في جدال عنيف منهم من يجوز ومنهم من يقول غير جائز، أفيدونا ولكم الأجر والثواب من الله تعالى؟

«فأجاب»: اعلم أن القرآن هو النظم أي اللفظ الدال، لأنه الموصوف بالإنزال والإعجاز وغير ذلك من الأوصاف التي لا تكون إلا للفظ، وأما المعنى وحده فليس بقرآن حقيقة، وقيل إن القرآن حقيقة هو المعنى ويطلق على اللفظ مجازاً، والحق هو الأول. وعليه فلا يجوز قراءة القرآن بغير العربية لقادر عليها، وتجوز القراءة والكتابة بغير العربية للعاجز عنها بشرط أن لا يختل اللفظ ولا المعنى. فقد كان تاج المحدثين الحسن البصري<sup>(١١٣٠)</sup> يقرأ القرآن في الصلاة بالفارسية؛ لعدم انطلاق لسانه باللغة العربية، وفي النهاية والدرية أن أهل فارس كتبوا إلى سلمان الفارسي بأن يكتب لهم الفاتحة بالفارسية، فكتب فكانوا يقرأون ما كتب في الصلاة حتى لانت ألسنتهم، وقد عرض ذلك على النبي ﷺ ولم ينكر عليه. وفي النفحة القدسية في «أحكام قراءة القرآن وكتابه بالفارسية»<sup>(١١٣١)</sup> ما يؤخذ منه حرمة كتابة

= بعدها، وقد نوه عن هذه الفتوى الشيخ شلتوت في مقالة له في الجزء الثاني من المجلد السابع من مجلة الأزهر «صفر ١٣٥٥هـ». وراجع دراسة حول ترجمة القرآن الكريم للدكتور أحمد إبراهيم منها ص ٢٤.

(١١٣٠) الحسن البصري الذي ذكره ليس هو الحسن التابعي المشهور، وكأنه أحد الفرس الحنفية ولا حجة في قوله، فكيف يحتج بعمله! كذا في مجلة المنار ج ٦ ص ٢٧٤ وص ٢٧٧، وعن مجلة البحوث ج ١٠ ص ٥٢.

(١١٣١) النفحة القدسية للشرنبلالي، وهو أبو الإخلاص حسن بن عمار بن يوسف الوفاي المصري الشرنبلالي «بضم الشين والراء وسكون النون والباء الموحدة» نسبة إلى شبرى بلولة، الفقيه الحنفي المدرس بالأزهر، ولد سنة ٩٤٤هـ، وتوفي بمصر سنة ١٠٦٩هـ. ومن تصانيفه التحقيقات القدسية، والنفحات الرحمانية الحسنية في مذهب السادة الحنفية، وهو عبارة عن ستين رسالة منها النفحة القدسية في أحكام قراءة القرآن وكتابه بالفارسية.

القرآن بالفارسية، إلا أن يكتب بالعربية ويكتب تفسير كل حرف وترجمته، ويحرم  
مسه لغير الطاهر اتفاقاً<sup>(١١٣٢)</sup>.

وفي كتب المالكية أن ما كتب بغير العربية ليس بقرآن؛ بل يعتبر تفسيراً له. وفي  
الإتقان للسيوطي عن الزركشي أنه لم ير كلاماً لعلماء مذهبه في كتابة القرآن بالقلم  
الأعجمي، وأنه يحتمل الجواز، لأنه قد يحسنه من يقرؤه بالعربية، والأقرب المنع،  
كما تحرم قراءته بغير العربية، ولقولهم القلم أحد اللسانين، والعرب لا تعرف قلاماً  
غير العربي، وقد قال تعالى: ﴿لِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾.

فتلخص من ذلك أن المنصوص عند الحنفية جواز القراءة والكتابة بغير العربية  
للعاجز عنها بالشروط المار ذكرها، وأن الأحوط أن يكتب بالعربية، ثم يكتب تفسير  
كل حرف وترجمته بغيرها كالإنكليزية<sup>(١١٣٣)</sup>. انتهى كلام الشيخ المطيعي.

وقد نقل الشيخ محمد رشيد رضا في مجلة المنار فتوى الشيخ بخيت في  
معرض جواب له على أسئلة وردت إلى المجلة، ثم تعقب جواب الشيخ بخيت هذا  
وناقشه من وجوه عدة، وتأتي قريباً عند إيراد رأي الشيخ محمد رشيد رضا في ترجمة  
القرآن وكتابته بالأعجمية.

### رأي الشيخ محمد رشيد رضا<sup>(١١٣٤)</sup>:

ذكر الشيخ محمد رشيد رضا في مجلة المنار أن بعض المسلمين في الترنسفال  
كتب إلى جريدة في مصر ثلاثة أسئلة لعرضها على بعض علماء الأزهر، فعرضتها على  
الشيخ محمد بخيت فأجاب عنها ونشرت الجريدة أجوبته.

---

= راجع هدية العارفين للبغدادي ج ١ ص ٢٩٢ وما بعدها، ومعجم المؤلفين ج ٣ ص ٢٦٥،  
والأعلام ج ٢ ص ٢٢٥.

(١١٣٢) أراد بقوله [اتفاقاً] أي عند فقهاء الحنفية.

(١١٣٣) راجع مجلة المنار ج ٦ ص ٢٧٤ وص ٢٧٦، وعنها مجلة البحوث الإسلامية عدد ١٠ ص ٥٢  
وما بعدها. وقد نقل الشيخ شلتوت في مقالة له في الجزء الثاني من المجلد السابع من مجلة  
الأزهر «صفر ١٣٥٥ هـ» فتوى الشيخ بخيت المذكورة. وراجع في ذلك ص ٢٤ من كتاب  
دراسة حول ترجمة القرآن الكريم للدكتور أحمد إبراهيم مهنا أحد منسوبي إدارة البحوث  
والثقافة بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، طبعة دار الشعب بتاريخ ١٩٧٧ م.

(١١٣٤) مجلة البحوث الإسلامية ج ١٠ ص ٥٣ وص ٥٤ وص ٥٥.

وذكر الشيخ رضا أن السؤال المهم هو ما جعلناه عنواناً لهذه النبذة - أي كتابة القرآن بالحروف الإنكليزية -.. ثم ذكر جواب الشيخ بخيت عن هذا السؤال، ثم بين الشيخ رضا رأيه في السؤال، وجواب الشيخ بخيت عليه، ثم قال تعقيباً على جواب الشيخ بخيت ما نصه: (عندنا مسألتان، إحداهما ترجمة القرآن إلى لغة أعجمية، أي التعبير عن معانيه بالفاظ أعجمية يفهمها الأعجمي دون العربي، وهذه هي التي سألنا عنها الفاضل الروسي، ونشرنا السؤال والجواب في هذا الجزء. والثانية كتابة القرآن العربي بحروف غير عربية، وهذه هي التي يسأل عنها السائل الترنسفالي. وقد رأى القراء أن جواب المجيب عنها مضطرب، والنقول التي نقلها مضطربة، لذلك رأينا أن ننقله ونحرر القول في المسألة تحريراً.

المقصود من الكتابة أداء الكلام بالقراءة، فإذا كانت الحروف الأعجمية التي يراد كتابة القرآن بها لا تغني غناء الحروف العربية لنقصها، كحروف اللغة الإنكليزية فلا شك أنه يمتنع كتابة القرآن بها، لما فيها من تحريف كلمه، ومن رضي بتغيير كلام القرآن اختياراً فهو كافر. وإذا كان الأعجمي الداخل في الإسلام لا يستقيم لسانه بلفظ محمد فينطق بها «مهمد»، ولفظ خاتم النبيين فيقول «كاتم النبيين» فالواجب أن يجتهد بتمرين لسانه حتى يستقيم، وإذا كتبنا له أمثال هذه الكلمات بحروف لغته فقرأها كما ذكر فلن يستقيم لسانه أبد الدهر، ولو أجاز المسلمون هذا للرومان والفرس والقبط والبربر والإفرنج وغيرهم من الشعوب التي دخلت في الإسلام لعله العجز لكان لنا اليوم أنواع من القرآن كثيرة، ولكان كل شعب من المسلمين لا يفهم قرآن الشعب الآخر.

وإذا كانت الحروف الأعجمية التي يراد كتابة القرآن بها مما تتأدى بها القراءة على وجهها من غير تحريف ولا تبديل كحروف اللغة الفارسية مثلاً، ففي المسألة تفصيل، والذي نقطع به بأن الكتابة بخطها لا تكون إخلالاً بأصل الدين، ولا تلاعباً به، وإن هو خالف الخط العربي فالفرق بين الخط العربي والخط الكوفي أبعد من الفرق بين الخطين العربي والفارسي، ونرى علماء المذاهب متفقين على هذه الخطوط كلها، ولكنهم يعتقدونها عربية، وإذا قيل إنها مختلفة اختلافاً لا يكفي لمتعلم أحدها أن يقرأ الآخر كالكوفي والفارسي، نقول قصارى ما يدل عليه ذلك أن كل خط جائز بشرطه، ولكن عندنا ما يدل على أنه ينبغي الاتفاق على خط واحد، فهم المسلمون

هذا من روح الإسلام، فكانوا متحدين في كل عصر على كتابة القرآن بخط واحد يتبع فيه رسم المصحف الإمام لا يتعدى إلا إلى زيادة في التحسين والإتقان. ذلك من آيات حفظ الله له، وهو عندي واجب، فإن القرآن هو الصلة العامة بين المسلمين، والعروة الوثقى التي يستمسك بها جميع المؤمنين، ومن التفريط فيه أن يفد المسلم القارئ على مصر قادماً من الصين فلا يستطيع قراءة مصاحفها، وكذا يقال في سائر الشعوب، وتصريح كثير من الأئمة بأن خط المصحف توقيفي<sup>(١١٣٥)</sup>، وأنه لا يجوز التصرف فيه يؤيد ما ذهبنا إليه. ولقائل أن يقول: إن في هذا الرأي تضيقاً على نشر القرآن، وتوسيع دائرة الدعوة إلى الإسلام، وإننا نرى النصارى قد ترجموا أناجيلهم إلى كل لغة، وكتبوها بكل قلم، حتى إنهم ترجموا بعضها بلغة البرابرة، فما بال المسلمين يضيّقون، وغيرهم يتوسعون، ولنا أن نقول في الجواب إننا جاوزنا ترجمة القرآن لأجل الدعوة عند الحاجة إلى ذلك، ولا شك أن الترجمة تكتب باللغة التي هي بها، ولكن المسلم الذي يقرأ القرآن بالعربية لا يحتاج إلى كتابته بحروف أعجمية، إلا في حالة واحدة وهي تسهيل تعليم العربية على أهل اللسان الأعجمي الذين يدخلون في الإسلام، وهم قارئون كاتبون بحروف ليست من جنس الحروف العربية. وإذا وجد للإسلام دعاة يعملون بجد ونظام كالدعاة من النصارى فلهم أن يعملوا بقواعد الضرورات ككونها تبيح المحظورات، وكونها تقدر بقدرها، فإذا رأوا أنه لا ذريعة إلى نشر القرآن واللغة العربية إلا بكتابة الكلام العربي بحروف لغة القوم الذين يدعونهم إلى الإسلام ويدخلونهم فيه فليكتبوه ما داموا في حاجة إليه، ثم ليجتهدوا في تعليم من يحسن إسلامهم الخط العربي بعد ذلك ليقووا رابطتهم بسائر المسلمين.

وكما يعتبر هذا القائل بترجمة القوم لكتبهم فليعتبر بحرص الأمم الحية منهم على لغاتهم وخطوطهم، فاللغة الإنكليزية أكثر اللغات شذوذاً في كلمها وخطها، ونرى أهلها يحاولون أن يجعلوها لغة جميع العالمين وهم يبذلون في ذلك العناية العظيمة، والأموال الكثيرة، فما لنا لا نعتبر بهذا) أ. هـ كلام صاحب المنار.

### **بحث اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية:**

وقد أعدت اللجنة المذكورة بحثاً في حكم كتابة المصحف بالأحرف اللاتينية

---

(١١٣٥) وقد جرى الكلام على هذه القضية في مسألة رسم المصحف في موضعها من هذا البحث.

نشرته في مجلة البحوث الإسلامية<sup>(١١٣٦)</sup>، وقد تضمن هذا البحث:

أ - مقدمة في تكييف الموضوع وتصويره.

ب - مبررات كتابة القرآن بالأحرف اللاتينية في نظر من فعل ذلك ومناقشتها.

ج - بيان الموانع التي تمنع شرعاً كتابة المصحف بحروف لاتينية ونحوها، وبيان ما فيها من الخطر.

د - خلاصة البحث، وتتضمن سرداً لمبررات كتابة القرآن باللغة اللاتينية ونحوها في نظر القائلين بذلك، ومناقشة تلك المبررات، وذكر الموانع الشرعية المقتضية لعدم الترخيص في كتابة القرآن بالأعجمية، وبيان جانب من المخاطر والمحاذير التي يوقع فيها القول بالترخيص في كتابة القرآن بالأعجمية. وقد أوصت اللجنة حكام المسلمين باتخاذ كافة الأسباب المؤدية إلى حفظ كتاب الله من كل تحريف أو عبث أو تلاعب، والتصدي لكافة المحاولات الرامية إلى الإساءة إليه تحت أي دعوى أو تبرير<sup>(١١٣٧)</sup>.

### **مبررات كتابة المصاحف باللاتينية ونحوها عند المنادين بها، ومناقشتها:**

احتج المنادون بتجوير كتابة القرآن باللاتينية ونحوها بجملة من الحجج العقلية وطائفة من المبررات النظرية، فمن ذلك قولهم: بأن القرآن هو الأصل الذي يرجع المسلمون إليه في عقائدهم وعباداتهم ومعاملاتهم، وقد حث الله تعالى على تلاوته وتدبر آياته واستنباط الأحكام منه، وأمر بتحكيمة في جميع الشؤون والأحوال، وبينت السنة النبوية فضائله، وحثت على تعلمه وتعليمه والتعبد بتلاوته والعمل بما فيه من أحكام، وقد عرف العرب ومن خالطهم وعاش بين أظهرهم الحروف العربية وما يتألف منها من كلمات، ومرنوا على قراءتها فسهل عليهم أن يقرأوا بها القرآن ويتعبدوا بتلاوته ويتدبروا آياته ويتعرفوا أحكامه ليعملوا بها.

أما من لغتهم غير عربية وكتابتهم وقراءتهم وتعلمهم بغير الحروف العربية وما يتألف منها من الكلام فيشق عليهم قراءة القرآن بالحروف العربية، فلكي تسهل عليهم

---

(١١٣٦) مجلة البحوث الإسلامية جـ ١٠ ص ١١ إلى ص ٥٩، رجب - شعبان - رمضان - شوال ١٤٠٤هـ، تصدر عن الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض.

(١١٣٧) مجلة البحوث الإسلامية جـ ١٠ ص ٤٦.



قراءة القرآن، وتتضح أمامهم أبواب فهمه وتدبر آياته ومعرفة أحكامه يرخص لهم في كتابة القرآن بالحروف التي عهدوا الكتابة بها في بلادهم كالاتينية إن لم يكن ذلك واجباً لكونه وسيلة إلى واجب، فإن التيسير من مقاصد الشريعة، وقد جاءت به نصوص الكتاب والسنة، قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(١١٣٨)</sup>، وقال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾<sup>(١١٣٩)</sup>، وقال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾<sup>(١١٤٠)</sup>. وثبت عن الرسول ﷺ أنه قال: «يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا» رواه أحمد والبخاري ومسلم والنسائي، وثبت عنه أنه قال: «إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فسددوا وقاربوا...» رواه البخاري والنسائي. ولا شك أن كتابة القرآن بحروف اللغة التي يتكلم بها الأعاجم فيه تيسير لتلاوة القرآن عليهم، ورفع للحرَج عنهم، وتعميم للبلاغ، وإقامة الحجة عليهم.

وليس ذلك بدعاً؛ بل هو المناسب لمقاصد الشريعة وله نظائر، فقد جمع أبو بكر الصديق رضي الله عنه القرآن خشية ضياعه بموت القراء، وجمع عثمان رضي الله عنه الناس على حرف واحد من الحروف السبعة التي بها نزل القرآن منعاً للاختلاف، ونقط المصحف وشكل في عهد بني أمية حينما أسلم كثير من الأعاجم واختلطوا بمسلمي العرب، فاستعجم كثير من ألسنة أبناء العرب وخيف عليهم اللحن في التلاوة، فمحافظة على القرآن وعليهم من اللحن نقط القرآن وشكل، ولم يكن ذلك منكراً بل انتهى الأمر فيه إلى الإجماع، لما فيه من تحقيق مقاصد الشريعة والعمل بمقتضاها، فليس ببعيد في حكمة المشرع أن يرخص لغير العرب في كتابة القرآن بحروف لغتهم وكلماتها رحمة بهم أن القرآن لم ينزل مكتوباً بالعربية أو بغيرها حتى نلتزم الحروف التي نزل مكتوباً بها، وإنما نزل وحياً متلوّاً، فأملاه النبي ﷺ على كتبه وكان أمياً فكتبوه بما كان معهوداً لديهم من الحروف، ولم يكن هناك نص من الكتاب أو السنة يلزمهم بذلك، إنما هو واقع لغتهم الذي التزموا من أجله كتابة القرآن بحروف لسانهم مع اختلاف منهم في رسم بعض الحروف، وإذا كان الأمر كذلك فلم لا يجوز أن يكتب المصحف

(١١٣٨) سورة الحج آية ٧٨.

(١١٣٩) سورة البقرة آية ١٨٥.

(١١٤٠) سورة النساء آية ٢٨.

بحروف غير عربية كاللاتينية، لوجود الداعي إلى ذلك مع عدم الضرر<sup>(١١٤١)</sup>.

## مناقشة مبررات كتابة القرآن باللاتينية:

وقد ناقشت اللجنة الدائمة في بحثها المذكور تلك المبررات بالمناقشات التالية:

**الأول:** أن تعلم الإنسان للغة غير لغته نطقاً وقراءة وكتابة أمر عادي معهود عند الناس قد درجوا عليه قديماً وحديثاً، إشباعاً لغزية حب الاستطلاع ونهمة العلم، ورغبة في نيل الشهادات، وحرصاً على تبادل المنافع وتعرف الصناعات إلى غير هذا من الدواعي التي تحفز الناس إلى تعلم غير لغتهم فلا حرج على الأعاجم في أن يتعلموا اللغة العربية كتابة وقراءة، فإن ذلك في متناول الأيدي ومستوى الطاقة البشرية؛ بل يجب على المسلمين أن يتعلموها ليقروا بها القرآن، ويطلعوا على السنة النبوية، ويأخذوا منها أحكام الإسلام، بل هذا أحق من تعلم الإنسان غير لغته لنيل شهادة أو تعلم طب أو صناعة أو ما شابه ذلك من الأغراض الدنيوية، ومن رجع إلى ماضي المسلمين وجد من أسلم من الأعاجم قد تعلموا اللغة العربية، وأسهموا كثيراً في خدمة العلوم الدينية والعربية، وألفوا فيها كثيراً باللغة العربية، فألفوا في تفسير القرآن وتدوين الحديث وشرحه، بل في علم البلاغة والنحو والصرف ومعاجم اللغة وفقهها.

**الثاني:** أن الحاجة إلى كتابة القرآن بالحروف اللاتينية ونحوها إذا ارتفعت، أمكن الأعاجم تعلم اللغة العربية وانتفى الحرج عنهم والمشقة بذلك، فلا تكون كتابة القرآن، ولا جمع عثمان رضي الله عنه المسلمين على القراءة بحرف واحد من الحروف السبعة التي بها نزل القرآن، فإن الحاجة إلى كتابته بغير اللغة العربية<sup>(\*)</sup> وذلك في متناول البشر، بخلاف ما قام به أبو بكر وعثمان رضي الله عنهما فإن الضرورة التي ألجأت كلاً منهما إلى ما قام به لحفظ القرآن، ومنع الاختلاف فيه لا تذهب إلا بما فعلاه، وكذا القول في نقط القرآن وشكله، فلم يكن هناك مناص من الجمع والنقط والشكل لعدم وجود البديل عن ذلك.

---

(١١٤١) كذا أوردت هذه المبررات في بحث الهيئة الدائمة المنشور في مجلة البحوث الإسلامية ج ١٠ ص ٤٦ وص ٤٧.

(\*) كذا في الأصل ولعل سقطاً ما قد حصل تقديره «لا تبلغ حد الضرورة إذ تعلم العربية أمراً ميسوراً».

الثالث: أنه كان من أصحاب النبي ﷺ من يعرف غير اللسان العربي، ويعرف الكتابة بغير اللغة العربية، والرسالة عامة للبشر عربهم وعجمهم، ولم يأمر النبي ﷺ أحداً منهم أن يكتب الوحي حين ينزل بلغة غير العربية ليسهل على من أسلم ومن سيسلم من الأعاجم قراءته، ولا اتخذ كاتباً للوحي منهم؛ بل اتخذ من الكتاب من يكتبه باللغة العربية التي بها نزل، وسار الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه على هذا المنهج القويم فاختار من يكتبه باللغة العربية؛ بل بلغة قريش، ووافقه على ذلك الصحابة رضي الله عنهم، فكانت كتابته باللغة العربية سنة متبعة، وقد قال النبي ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي . . . .».

الرابع: أن الذين كتبوا القرآن بالحروف اللاتينية أحسوا بأن الذين يعرفون الحروف اللاتينية واعتادوا القراءة بها يشق عليهم أن يقرأوا القرآن بها لوجود حروف في اللغة العربية ليس لها نظير في اللاتينية، فاضطروا أن يضعوا لها مقابلاً، واضطروا لذلك أن يضعوا تعليمات تتكون من عشر صفحات جعلوها مقدمة لما كتبه من القرآن بالحروف اللاتينية لتسهيل قراءته بها على من يعرف تلك الحروف وتعود القراءة بها، وهذه التعليمات يحتاج تعلمها والمران عليها إلى مدة وجهد إن لم يزد ذلك على تعلم الحروف العربية والقراءة بها فهو لا ينقص عنه، وعلى ذلك تكون كتابة القرآن باللغة العربية أرجح وأسلم، لكونها اللغة التي بها نزل، ولبعدها عن مظان التحريف والتبديل.

الخامس: أن التجزئة في كتابة كلمات الآية، وضم جزء من حروفها إلى ما سبق، وآخر إلى ما لحق تشبه تقطيع كلمات البيت من الشعر حسب الأوزان المعروفة عند علماء العروض ليعرف البحر الذي منه، ويتبع ذلك صفة نطق للقارئ. وتشبه أيضاً النوتة الموسيقية التي يراعى فيها مطابقة الصوت للمقطع والسلم الموسيقي، وهذه من البدع التي تسيء إلى القرآن الكريم (١١٤٢).

(١١٤٢) والمراد بالتجزئة المحذورة ما اقترحه البعض في كتابة القرآن بالحروف اللاتينية، فإن الكاتب في محاولته لضبط القراءة وتسهيل النطق بالكلمات قد جزأ بعض الكلمات العربية إلى مقطعين بينهما خط أفقي كالفتحة، وجعل حروف المقطع الأول مع حروف الكلمة السابقة أو بعضها، وحروف المقطع الثاني مع الكلمة اللاحقة أو بعضها، مثال ذلك: ما اقترحه في كتابة قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبِ﴾ الآية ٥٠ من سورة الأنعام. فإنه كتبها بالحروف اللاتينية على النحو الآتي:

السادس: أن كاتب القرآن بالحروف اللاتينية لم يلتزم ما تعهد به في تعليماته في كيفية الرسم الكتابي. فمثلاً نجده أحياناً يثبت الحرف اللاتيني الذي جعله عوضاً عن الحركة في الكتابة العربية، وأحياناً يتركه. ونجده أحياناً يثبت خطأ أفقياً بين حرفي المضعف وأحياناً يتركه، من ذلك ما وقع منه في كتابة سورة الناس بالحروف اللاتينية في النسخة الهندية والنسخة الأندونيسية الثانية، إلى غير ذلك مما ينذر بالخطر، ويفضي إلى التلاعب بالقرآن الكريم وتحريفه والإلحاد فيه، ويفتح باباً لأهل الزيغ والزندقة والكفر يدخلون منه للطعن في كتاب الله، ويشبهون على المسلمين، ويصيب القرآن بما أصيبت به التوراة والإنجيل من قبل من التغير والتبديل، وتحريف الكلم عن مواضعه<sup>(١١٤٣)</sup>.

### اختيار اللجنة الدائمة:

وقد اختارت اللجنة الدائمة القول بامتناع مشروعية كتابة القرآن بالأعجمية، مستندة إلى الموانع التي تمنع شرعاً كتابة المصحف بحروف لاتينية ونحوها، لما فيها من الخطر .. بيان ذلك:

أ - ثبت أن كتابة المصحف في عهد النبي ﷺ، وفي جمعه في عهد أبي بكر، وجمعه في عهد عثمان رضي الله عنهما كانت بالحروف العربية، بل قصد عثمان رضي الله عنه رسماً معيناً أمر بكتابته عند اختلاف كتبة المصحف من الأنصار والقرشيين في رسم الحروف، ووافقه على ذلك الصحابة رضي الله عنهم، وأجمع عليه التابعون ومن بعدهم إلى عصرنا رغم وجود لغات وحروف غير عربية، ووجود كتبة مسلمين من غير العرب، ووجود من يحتاج إلى تسهيل القراءة في المصحف بحروف غير عربية. وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي»، فكانت المحافظة على كتابة المصحف بالحروف العربية واجبة عملاً بما كان في عهد النبي ﷺ وخلفائه الراشدين، وسائر الصحابة رضي الله عنهم والقرون المشهود لها بالخير، وعملاً بإجماع الأمة.

= ٥٠ - Qul - laaa 'aquulu lakum 'indii khazaaa - 'inul - laahi wa laaa a - lamul - gayba wa laaa -  
aquulu lakum innii malak. 'In'attabi'u'llaa maa youha 'ilayy. Qul hal yasts - wil - 'a'maa wal basiir?

'Afalaa tatafak - karuun ? (Section 6).

مجلة البحوث الإسلامية ج ١٠ ص ٤٦.

(١١٤٣) مجلة البحوث الإسلامية ج ١٠ ص ٤٧ وص ٤٨ وص ٤٩.

ب - أن الحروف اللاتينية نوع من الحروف المصطلح على الكتابة بها عند أهلها، فهي قابلة للتغير والتبديل بحروف لغة أخرى، بل حروف لغات أخرى مرة بعد مرة، فإذا فتح هذا الباب تسهلاً للقراءة فقد يفضي ذلك إلى التغير كلما تغيرت اللغة، واختلف الاصطلاح في الكتابة لنفس العلة، وقد يؤدي ذلك إلى تحريف القرآن بتبديل بعض الحروف من بعض والزيادة عليها والنقص منها، ويخشى أن تختلف القراءة تبعاً لذلك، ويقع فيها الخلط على مر الأيام والسنين، ويجد عدو الإسلام مدخلاً للطعن في القرآن بالاختلاف والاضطراب بين نسخه، وهذا من جنس البلاء الذي أصيبت به الكتب الإلهية الأولى حينما عبثت بها الأيدي والأفكار، وقد جاءت شريعة الإسلام بسد ذرائع الشر والقضاء عليها محافظة على الدين ومنعاً للشر والفساد.

ج - يخشى إذا رخص في ذلك أو أقر أن يصير كتاب الله - القرآن - ألعوبة بأيدي الناس، كلما عَنَ لإنسان فكرة في كتابة القرآن اقترح تطبيقها فيه، فيقترح بعضهم كتابته بالعبرية، وآخرون كتابته بالسريانية وهكذا مستندين في ذلك إلى ما استند إليه من كتبه بالحروف اللاتينية من التيسير ورفع الحرج والتوسع في الاطلاع والبلاغ، وإقامة الحجة، وفي هذا ما فيه من الخطر العظيم، وقد نصح مالك بن أنس الرشيد أو جده المنصور ألا يهدم بناء الكعبة الذي أقامه عبد الملك بن مروان ليعيدها إلى بنائها الذي بناه عبد الله بن الزبير رضي الله عنه على قواعد إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام خشية أن تصير الكعبة ألعوبة بأيدي الولاة.

قال تقي الدين الفاسي في كتابه شفاء الغرام: (ويروى أن الخليفة الرشيد أو جده المنصور أراد أن يغير ما صنعه الحجاج بالكعبة، وأن يردها إلى ما صنعه ابن الزبير، فنهاه عن ذلك الإمام مالك بن أنس رحمه الله، وقال له: «نشدتك الله لا تجعل بيت الله ملعباً للملوك، لا يشاء أحد منهم أن يغيره إلا غيره، فتذهب هيئته من قلوب الناس» انتهى بالمعنى. ثم قال: وكأنه في ذلك لحظ أن درء المفساد أولى من جلب المصالح، وهي قاعدة مشهورة معتمدة<sup>(١١٤٤)</sup> أ.هـ.

ثم أورد بحث اللجنة الدائمة جملة من أقوال العلماء المعاصرين في حكم كتابة القرآن بالأعجمية، كالشيخ محمد بخيت، والشيخ محمد رشيد رضا على ما مضى إيضاحه في غير موضع من هذا البحث.

(١١٤٤) مجلة البحوث الإسلامية ج ١٠ ص ٤٩ وص ٥٠ وص ٥١.

وقد حكى الشيخ محمد شاکر وکیل الأزهر سابقاً في كتابه «القول الفصل في ترجمة القرآن الكريم إلى اللغات الأعجمية» إجماع علماء المسلمين على تحريم كتابه المصحف بالأعجمية، كما أجمعوا على تحريم ترجمة القرآن إلى اللغات الأجنبية، وعليه يكون القول بتجويد كتابة القرآن بالأعجمية قولاً محدثاً خارقاً للإجماع، فالقول به متابعة للمستشرقين والزنادقة، ومن اغتر بأقوالهم من المسلمين.

## رابعاً: ترجمة معاني القرآن:

وإذ تقرر أن ترجمة القرآن ترجمة حرفية على تقدير إمكانها - حرام بإجماع علماء المسلمين وأن الدعوة إلى الترجمة المذكورة مكيدة كفرية بيقين لهت في الترويج لها طغمة من زنادقة المنافقين ولقيف ممن كانوا صدىً لصيحات المستشرقين المتأسين ببليس اللعين يوم وسوس بالمعصية لأبويننا وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين فالمستشرقون طامعون في التفريق بين المؤمنين وجاهدون في تمزيق وحدة المسلمين وذلك بإيهامهم أن ترجمة القرآن بلسان كل قوم أيسر لفهمهم وأمكن لهم من اكتشاف كنوزه - بزعمهم - وكأنهم لا يعلمون أن أئمة المعارف العربية وأساطين العلوم الشرعية ما كانوا في الغالب الأعم من أصول عربية ومع ذلك فقد فاقوا فيه أقرانهم ممن نزل القرآن بلسانهم، فقد كان حبههم لدينهم أعظم حافز على إتقان لغته لديهم فما راموا للقرآن ترجمة ولابد منهم في هذا الشأن أية رغبة أو توجه غير مشروع من أصله فقد اعتيض عنه بتوجه نحو ترجمة معاني القرآن وتفسيره، وهذا التوجه الأخير على ما فيه من محاذير يبدو من حيث الحكم أقل وأخف خطراً، وحظه من المشروعية أقرب وأحرى وقد طرح هذا التوجه للنقاش العلمي في أوائل النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري فاحتدم الجدل إذ ذاك في شأنه واختلفت الآراء وتباينت الفتاوى بخصوصه إلى أن تصدت للبت فيه لجنة علمية ذات صفة رسمية على ما هو مبين في الفقرة التالية ولواحقها من هذا البحث.

## الذي استقرت عليه الفتوى في أصل المسألة:

أعني الترجمة ومصادر ذلك:

وقد أثيرت مسألة ترجمة معاني القرآن بشكل واسع في أواخر النصف الأول من

القرن الرابع عشر الهجري، وكثر حولها الجدل، وألفت فيها الرسائل<sup>(١١٤٥)</sup>، وكتب

(١١٤٥) فمن تلك الرسائل:

(أ) التي نحت منحى تحريم الترجمة وتضمنت إقامة البراهين على حرمة ترجمة القرآن في الإسلام، وعلى عدم إمكانها، وعلى سوء أغراض بعض الجانحين إلى هذا العمل من الترك وغيرهم، ورد جميع الشبه التي قد تخطر على البال في هذا الباب.

١ - كرسالة ترجمة القرآن وما فيها من المفاسد ومنافاة الإسلام للشيخ محمد رشيد رضا، طبعة المنار.

٢ - ومنها رسالة «الفرقدان النيران في بعض المباحث المتعلقة بالقرآن» لمحمد سعيد الباني.

٣ - ورسالة «حادث الأحداث في الإقدام على ترجمة القرآن» للقاضي محمد سليمان، طبعة مطبعة جريدة مصر الحرة سنة ١٣٥٥هـ.

٤ - مسألة ترجمة القرآن لشيخ الإسلام بالدولة العثمانية الشيخ مصطفى صبري، وفيه الرد على فريد وجدي. راجع مجلة كلية القرآن، الجامعة الإسلامية، العدد الأول ص ١٩١، ١٤٠٢ - ١٤٠٣هـ.

٥ - رسالة «القول السديد في حكم ترجمة القرآن المجيد» للقاضي محمد مصطفى الشاطر.

(ب) رسائل نحت منحى التسهيل في ترجمة معاني القرآن وتجويزها، ومنها:

١ - بحث في ترجمة القرآن الكريم وأحكامها للشيخ محمد مصطفى المراغي، نشرة سنة ١٩٣٢م، طبعة الرغائب. ثم نشرته مجلة الأزهر في السنة السابعة عام ١٣٥٥هـ.

٢ - «الأدلة العلمية على جواز ترجمة معاني القرآن» لمحمد فريد وجدي، طبعة الرغائب ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.

٣ - «ترجمة القرآن ونصوص العلماء فيها» لمحمود شلتوت، نشرته مجلة الأزهر في السنة السابعة عام ١٣٥٥هـ.

على أن أول من أفرد مسألة ترجمة القرآن بالتصنيف هو الشيخ حسن بن عمران الشرنبلالي مفتي مصر في القرن الحادي عشر الهجري المتوفى سنة ١٠٦٩هـ في رسالة سماها «النفحة القدسية في أحكام قراءة القرآن وكتابته بالفارسية»، وقد سبقت الإشارة إليها في غير موضع من هذا البحث.

(ج) وقد تعددت المقالات المنشورة في الكتب والمجلات، وتوالت الدراسات ذات العلاقة بترجمات القرآن أو ترجمات معانيه فمن ذلك:

١ - مقالة الصحفي التركي أحمد «أفندي» أغايف في جريدة «جون تورك» الشيبية التركية - أو كما سموها «تركيا الفتاة» ١٩٠٨م.

٢ - مقالة الداعي النصراني صمويل زويمر عن تاريخ ترجمات القرآن، نشرته مجلة المقتطف - مجلد ٤٦ ص ٥٢٩ وما بعدها بتاريخ ١٩١٥م.

٣ - مجلة المنار العدد السادس ص ٢٧٤ إلى ص ٢٧٧.

٤ - مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مجلد ١٢ سنة ١٩٣١م ص ١٢٠، شفيق جبري، =

في شأنها العديد من المقالات على صفحات الجرائد والمجلات بين مؤيد ومعارض ومنكر لذلك الاتجاه أو منتصر، حتى إذا طال النقاش تصدت لحسمه أكثر من جهة

- = ومجلد ١٩ ص ٤١٦ وص ٤٨٨ سنة ١٣٦٣ هـ - ١٩٤٤ م، الفيكونت فيليب دو طرازي.
- ٥ - مجلة نور الإسلام - مجلد ٢ ص ١٢٢ سنة ١٣٥٠ هـ - ١٩٣٢ م لمحمد خضر حسين، ج ٣ ص ٢٩ للشيخ محمود أبو دققة، ص ٥٧ إبراهيم الجبالي.
- ٦ - مجلة الأزهر في السنة السابعة ص ٦٤٨ وص ٦٤٩ عام ١٣٥٥ هـ مصطفى المراغي.
- ٧ - مجلة المنار العدد ١٧ ص ٧٩٥ لجنة الأزهر.
- ٨ - جريدة الأهرام عدد ١٨٤٤١ - ١٨٤٤٢ سنة ٦٢ تاريخ ١٦، ١٧ أبريل ١٩٣٦ م ص ١ وص ٦ وص ٢٤ وص ٢٥.
- ٩ - المجلة العربية عدد ٤ ص ٣٦ جمادى الآخرة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م محمد حميد الله.
- ١٠ - مجلة العربي عدد ٢٣٧ شهر شعبان ١٣٩٨ هـ، د. محمد أحمد خلف الله.
- ١١ - مجلة البحوث الإسلامية العدد ٦ ص ٢٧٤ للجنة الدائمة، والعدد ٨ ص ٢٠٦ وص ٢٢٢، د. محمد تقي الدين الهلالي، والعدد ١٠ ص ١١ وص ٥٩ اللجنة الدائمة، ص ٣٢٧ من نفس العدد، د. محمد النبهان، والعدد الثاني عشر ١٢ ص ٣٠٥ وص ٣١٤ أحمد عوض الله. والعدد ٣٠ ص ٢٥٧ السيد أحمد أبو الفضل عوض الله.
- ١٢ - منبر الإسلام، بعض أعداد من السنوات ٢٩، ٣٢، ٣٣، ٣٧.
- ١٣ - الهلال، ديسمبر ١٩٧٠.
- ١٤ - الملحق بترجمة القرآن، الكريم بالفرنسية لمحمد حميد الله.
- ١٥ - مجلة الجامعة الإسلامية عدد ١ سنة ٢٨ جمادى الآخرة ١٣٩٥ هـ يونيه ١٩٧٥ م محمد الأنصاري
- ١٦ - أخبار العالم الإسلامي عدد ٦٤٣ سنة ١٤، ١٩ شوال ١٣٩٩ هـ، ١٠ سبتمبر ١٩٧٩ م، تصوير تراجم معاني القرآن الكريم عن أصولها المملوكة للدكتور محمد حميد الله، وعنهما بندق ص ١٥٤.
- ١٧ - مجلة كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية للجامعة الإسلامية، العدد الأول بتاريخ ١٤٠٢ - ١٤٠٣ هـ ص ١٦٣ وما بعدها بعنوان «ترجمة القرآن الكريم بين واقعنا المعاش ومستقبلنا المنشود» بقلم د. عبد العزيز محمد عثمان.
- ١٨ - كتاب «المستشرقون وترجمة القرآن الكريم» للدكتور محمد صالح البندق طبعة منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت. والطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ١٩ - موسوعة البحوث الإسلامية اسطانبول عام ١٩٨٦ م، وعنهما مجلة البيان العدد ٩٤ السنة العاشرة جمادى الآخرة سنة ١٤١٦ هـ نوفمبر ١٩٩٥ م ص ٤٠ وص ٤٣ بقلم د. فهد بن محمد المالك.
- ٢٠ - وراجع أيضاً كتاب «دراسة حول ترجمة القرآن الكريم» بقلم الدكتور أحمد إبراهيم مهنا من إدارة البحوث والثقافة بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر.



شرعية فأصدرت في شأن ذلك البيانات والقرارات، ووضعت لتلك المسألة جملة من القواعد والضوابط التي متى ما روعيت عند ترجمة معاني القرآن أمكن معها أن توصف تلك الترجمة بالصفة الشرعية.

### فتوى جماعة كبار العلماء بمصر<sup>(١١٤٦)</sup>؛

فمن ذلك تلك الفتوى الصادرة في شأن ترجمة معاني القرآن، والمبنية على سؤال وجهه إلى جماعة كبار العلماء بمصر شيخ الجامع الأزهر ورئيس جماعة كبار العلماء بمصر الشيخ محمد مصطفى

المراغي «محرم سنة ١٣٥٥هـ»، وفيما يلي نص ذلك:

( بسم الله الرحمن الرحيم .. ما قول السادة حضرات أصحاب الفضيلة العلماء في السؤال الآتي بعد ملاحظة المقدمات الآتية:

١ - لا شبهة في أن القرآن الكريم اسم للنظم العربي الذي أنزل على سيدنا محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، ولا شبهة أيضاً في أنه إذا عبر عن معاني القرآن الكريم بعد فهمها من النص العربي بأية لغة من اللغات لا تسمى هذه المعاني ولا العبارات التي تؤدي هذه المعاني قرآناً.

٢ - ومما لا محل للخلاف فيه أيضاً أن الترجمة اللفظية بمعنى نقل المعاني مع خصائص النظم العربي المعجز مستحيلة.

٣ - وضع الناس تراجم للقرآن الكريم بلغات مختلفة اشتملت على أخطاء كثيرة، واعتمد على هذه التراجم بعض المسلمين الذين لا يعرفون اللغة العربية، وبعض العلماء من غير المسلمين ممن يريد الوقوف على معاني القرآن الكريم.

٤ - وقد دعا هذا التفكير في نقل معاني القرآن الكريم إلى اللغات الأخرى

---

(١١٤٦) وقد نشرت ذلك في جريدة الأهرام عدد ١٨٤٤١ ص ١، ١٨٤٤٢ ص ٦ بتاريخ ١٦، ١٧ أبريل سنة ١٩٣٦م الموافق ٢٤، ٢٥ المحرم ١٣٥٥هـ، وعنها محمد صالح بن داق في كتابه المستشرقون وترجمة القرآن الكريم ص ٨٠ وما بعدها. وراجع أيضاً كتاب دراسة حول ترجمة القرآن الكريم بقلم الدكتور أحمد إبراهيم مهنا في ص ٥٠ إلى ص ٥٤ نقلاً عن كتاب حدث الأحداث للقاضي محمد سليمان ص ٣٣ وما بعدها.

على الوجه التالي: يراد أولاً فهم معاني القرآن الكريم بواسطة رجال من خيرة علماء الأزهر الشريف بعد الرجوع لآراء أئمة المفسرين، وصوغ هذه المعاني بعبارات دقيقة محدودة، ثم نقل هذه المعاني التي فهمها العلماء إلى اللغات الأخرى بواسطة رجال موثوق بأمانتهم واقتدارهم في تلك اللغات بحيث يكون ما يفهم من تلك اللغات من المعاني هو ما تؤديه العبارات العربية التي يضعها العلماء.

فهل الإقدام على هذا العمل جائز شرعاً أو غير جائز؟ هذا مع العلم بأنه سيوضع تعريف شامل يتضمن أن الترجمة ليست قرآناً، وليس لها خصائص القرآن، وليست هي ترجمة كل المعاني التي فهمها العلماء، وأنه ستوضع ترجمة وحدها بجوار النص العربي للقرآن الكريم.

## الفتوى

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد ..

فقد اطلعنا على جميع ما ذكر بالاستفتاء المدون بباطن هذا، ونفيد بأن الإقدام على الترجمة على الوجه المذكور تفصيلاً في السؤال جائز شرعاً، والله سبحانه وتعالى أعلم.

## إمضات

- محمود الديناري - عضو جماعة كبار العلماء وشيخ معهد طنطا.  
عبد المجيد اللبان - شيخ كلية أصول الدين وعضو جماعة كبار العلماء.  
إبراهيم حمروش - شيخ كلية اللغة العربية وعضو جماعة كبار العلماء.  
محمد مأمون الشناوي - شيخ كلية الشريعة وعضو جماعة كبار العلماء.  
عبد المجيد سليم - مفتي الديار المصرية وعضو جماعة كبار العلماء.  
محمد عبد اللطيف اللحام - وكيل الجامع الأزهر وعضو جماعة كبار العلماء.  
دسوقي عبد الله البدوي - «ختم» عضو جماعة كبار العلماء.  
أحمد الدبلشاني - «ختم» عضو جماعة كبار العلماء.  
يوسف الرجوي - «ختم» عضو جماعة كبار العلماء.  
محمد سبع الذهبي شيخ الحنابلة - عضو جماعة كبار العلماء.  
عبد المعطي الشرشيمي - عضو جماعة كبار العلماء.

عبد الرحمن قراة - «ختم» عضو هيئة كبار العلماء.

أحمد نصر - عضو هيئة كبار العلماء.

محمد الشافعي الظواهري - عضو هيئة كبار العلماء.

\* حيث أن الترجمة المرادة هي ترجمة لمعاني التفسير الذي يضعه العلماء، فهي جائزة شرعاً بشرط طبع التفسير المذكور بجوار الترجمة المذكورة والله أعلم.

كتبه بيده الفانية

عبد الرحمن عlish الحنفي

من جماعة كبار العلماء<sup>(١١٤٧)</sup>

رأي فضيلة الأستاذ الأكبر:

بسم الله الرحمن الرحيم

وجهت هذا السؤال إلى حضرات أصحاب الفضيلة جماعة كبار العلماء، وإني أوافقهم على ما رأوه، ولا أرى داعياً للتحفظ الذي أبداه فضيلة الشيخ عبد الرحمن عlish وهو طبع التفسير مع الترجمة لعدم الحاجة إلى ذلك مع مراعاة الشروط المدونة في السؤال.

رئيس جماعة كبار العلماء

محمد مصطفى المراغي<sup>(١١٤٨)</sup>

---

(١١٤٧) والشرط الذي ذكره الشيخ عبد الرحمن عlish قد اعتمده الدكتور محمد حسين الذهبي في كتابه التفسير والمفسرون ج١ ص ٣٠ كرايع شروط أربعة التي يجب أن تتوفر وتراعى لتكون الترجمة التفسيرية ترجمة صحيحة مقبولة، قال: (رابعاً: أن يكتب القرآن أولاً، ثم يؤتى بعده بتفسيره، ثم يتبع هذا بترجمته التفسيرية حتى لا يتوهم متوهم أن هذه الترجمة ترجمة حرفية للقرآن). ثم أحال على المدخل المنير ص ٤١ إلى النهاية، ومجلة نور الإسلام «الأزهر» السنة الثالثة ص ٥٧ إلى ص ٦٥، ومنهج الفرقان ج٢ ص ٧١ وص ٩٠، وراجع أيضاً كتاب «المستشرقون وترجمة القرآن الكريم» لمحمد صالح البنداق ص ٨٠.

(١١٤٨) انظر المراجع السابقة.

## القواعد التي تجب مراعاتها عند ترجمة معاني القرآن:

قررت مشيخة الأزهر الجليلة ترجمة تفسير القرآن، وتألفت بالفعل لجنة من خيرة علمائه ورجالات وزارة المعارف لوضع تفسير عربي دقيق للقرآن تمهيداً لترجمته ترجمة دقيقة بواسطة لجنة فنية مختارة. وقد اجتمعت لجنة التفسير بضع مرات برئاسة العلامة الباحث مفتي مصر الأكبر، وكان من أثر هذه الاجتماعات أن وضعت دستوراً تلتزمه في عملها العظيم، ثم بعثت بهذا الدستور العظيم إلى كبار العلماء والجماعات الإسلامية في الأقطار الأخرى لتستطلعهم آراءهم في هذا الدستور؛ رغبة منها في أن يخرج هذا التفسير العربي في صورة ما أجمع عليه.

ذكر ذلك الشيخ الزرقاني في المناهل، ثم قال: (وبما أن هذا الدستور قد حوى من ألوان الحيلة والحذر ما يتفق وجلال الغاية، فإننا نعرض عليك هنا مواده وقواعده لتضيفها أنت إلى ما أبديناه من التحفظات السابقة، وهامي تلك القواعد كما جاءت في مجلة الأزهر<sup>(١١٤٩)</sup>:

١ - أن يكون التفسير خالياً ما أمكن من المصطلحات والمباحث العلمية إلا ما استدعاه فهم الآية.

٢ - ألا يتعرض فيه للنظريات العلمية، فلا يذكر مثلاً التفسير العلمي للرعْد والبرق عند آية فيها رعد وبرق، ولا رأي الفلكيين في السماء والنجوم عند آية فيها سماء ونجوم، إنما تفسر الآية بما يدل عليه اللفظ العربي، ويوضح موضع العبرة والهداية فيها.

٣ - إذا مست الحاجة إلى التوسع في تحقيق بعض المسائل وضعت اللجنة في حاشية التفسير.

٤ - ألا تخضع اللجنة إلا لما تدل عليه الآية الكريمة، فلا تنقيد بمذهب معين من المذاهب الفقهية، ولا مذهب معين من المذاهب الكلامية وغيرها، ولا تتعسف في تأويل آيات المعجزات وأمور الآخرة ونحو ذلك.

---

(١١٤٩) مجلة الأزهر ص ٦٤٨ وص ٦٤٩ من المجلد السابع، وعن الزرقاني في مناهل العرفان ج ٢

ص ١٨٣ وص ١٨٤، والمستشرقون للدكتور محمد صالح البنداق ص ٧٥.

٥ - أن يفسر القرآن بقراءة حفص، ولا يتعرض لتفسير قراءات أخرى إلا عند الحاجة إليها.

٦ - أن يجتنب التكلف في ربط الآيات والسور بعضها ببعض.

٧ - أن يذكر من أسباب النزول ما صح بعد البحث وأعان على فهم الآية.

٨ - عند التفسير تذكر الآية كاملة أو الآيات إذا كانت مرتبطة بموضوع واحد، ثم تحرر معاني الكلمات في دقة، ثم تفسر معاني الآية أو الآيات مسلسلة في عبارة واضحة قوية، ويوضع سبب النزول والربط وما يؤخذ من الآيات في الوضع المناسب.

٩ - ألا يصار إلى النسخ إلا عند تعذر الجمع بين الآيات.

١٠ - يوضع في أوائل كل سورة ما تصل إليه اللجنة من بحثها في السورة أمكية هي أم مدنية؟ وماذا في السورة المكية من آيات مدنية، والعكس.

١١ - توضع للتفسير مقدمة في التعريف بالقرآن، وبيان مسلكه في كل ما يحتويه من فنونه، كالدعوة إلى الله، وكالتشريع، والقصص، والجدل، ونحو ذلك، كما يذكر فيها منهج اللجنة في تفسيرها<sup>(١١٥٠)</sup>.

### طريقة التفسير والقواعد المتبعة في ذلك

ومضى الزرقاني في نص مجلة الأزهر قائلاً: ورأت اللجنة بعد ذلك أن تضع قواعد خاصة بالطريقة التي تتبعها في تفسير معاني القرآن الكريم، ننشرها فيما يلي:

١ - تبحث أسباب النزول والتفسير بالمأثور، فتفحص مروياتها وتنقد، ويدون الصحيح منها

بالتفسير، مع بيان وجه قوة القوي وضعف الضعيف من ذلك.

٢ - تبحث مفردات القرآن الكريم بحثاً لغوياً، وخصائص التراكيب القرآنية بحثاً بلاغياً وتدون.

---

(١١٥٠) مناهل العرفان ج ٢ ص ١٨٤ وص ١٨٥.

٣ - تبحث آراء المفسرين بالرأي والتفسير بالمأثور، ويختار ما تفسر الآية به، مع بيان وجه رد المردود وقبول المقبول.

٤ - وبعد ذلك كله يصاغ التفسير مستوفياً ما نص على استيفائه في الفقرة الثانية من القواعد السابقة، وتكون هذه الصياغة بأسلوب مناسب لأفهام جمهور المتعلمين، خالٍ من الإغراب والصنعة<sup>(١١٥١)</sup>.

### فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء - في الرياض - :

ورد إلى الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد السؤال التالي:

«قرأت في مجلة العربي العدد ٢٣٧ شهر شعبان لعام ١٣٩٨هـ مقالاً حول موضوع دراسات قرآنية طرح جديد لموقف المعارضة للدكتور محمد أحمد خلف الله، الرجاء الاطلاع على المقال المذكور، وخاصة ترجمة القرآن والتي يريد منها حسب ظاهر كلامه الترجمة الحرفية، وما رأيكم في الأسباب التي أوردها ضمن مقالة في تبريره لترجمة القرآن؟ أفيدونا جزاكم الله خيراً، وجعلكم من الذائدين عن شرعه وسنة نبيه محمد ﷺ» ..

وأجابت بما يلي: (يتضح من مقال الدكتور المذكور أنه يريد ترجمة معاني القرآن والتعبير عنها باللغات الأخرى غير العربية، وترجمة معاني القرآن جائزة إذا فهم المعنى فهماً صحيحاً، وعبر عنه من عالم بما يحيل المعاني باللغات الأخرى تعبيراً دقيقاً يفيد المعنى المقصود من نصوص القرآن، وذلك أداء لواجب البلاغ لمن لا يعرف اللغة العربية. قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله: «وأما مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه إذا احتيج إلى ذلك، وكانت المعاني صحيحة كمخاطبة العجم من الروم والفرس والترك بلغتهم وعرفهم، فإن هذا جائز حسن للحاجة، وإنما كرهه الأئمة إذا لم يحتج إليه، ولهذا قال النبي ﷺ لأم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص، وكانت صغيرة فولدت بأرض الحبشة، لأن أباه كان

---

(١١٥١) كذا في مناهل العرفان للزرقاني ج٢ ص ١٨٥ وص ١٨٦، وراجع أيضاً كتاب «المستشرقون وترجمة القرآن الكريم» لمحمد صالح البنداق ص ٧٥ وما بعدها.

من المهاجرين إليها، قال لها: (يا أم خالد) هذا سنا<sup>(١١٥٢)</sup>. والسنا بلسان الحبشة الحسن، لأنها كانت من أهل هذه اللغة، ولذلك يترجم القرآن والحديث لمن يحتاج إلى تفهمه إياه بالترجمة، وكذلك يقرأ المعلم ما يحتاج إليه من كتب الأمم وكلامهم بلغتهم، و يترجم بالعربية كما أمر النبي ﷺ زيد بن ثابت: «أن يتعلم كتاب اليهود ليقرأ له ويكتب له ذلك»<sup>(١١٥٣)</sup> حيث لم يأتمن اليهود عليه.

أما الترجمة الصوتية فهي غير جائزة، وسبق أن أصدر مجلس هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية قراراً في ذلك نرفق لك صورته لمزيد من الفائدة .. وبالله التوفيق وصلى الله على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه<sup>(١١٥٤)</sup>.

#### اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عضو	نائب رئيس اللجنة	رئيس
عبد الله بن قعود	عبد الله بن غديان	عبد الرزاق عفيفي	عبد العزيز بن عبد الله بن باز

#### ما يشترط في المترجم لمعاني القرآن:

قال البيهقي في شعب الإيمان: (سمعت أبا القاسم حيث يقول: سمعت أبا

(١١٥٢) حديث أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص أخرجه البخاري في صحيحه في باب الخميصة السوداء ح ٥٨٢٣ على ما في الفتح ج ١٠ ص ٢٧٩ وص ٢٨٠، وأخرجه البخاري أيضاً في صحيحه باب ما يدعى لمن لبس ثوباً جديداً ح ٥٨٤٥ على ما في الفتح أيضاً ج ١٠ ص ٣٠٣، وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٦٣، ج ٤ ص ١٨٨.

(١١٥٣) أمره ﷺ لزيد بتعلم كتاب اليهود أخرجه الإمام أحمد في المسند ج ٥ ص ١٨٢ وص ١٨٦، والبخاري في صحيحه تعليقاً على ما في الفتح ج ١٣ ص ١٨٥ وص ١٨٦ ح ٧١٩٥، وذكره البخاري في التاريخ ج ٣ ص ٣٨٠ موصولاً، وأخرجه أيضاً أبو داود في سننه ج ٤ ص ٦٠ ح ٣٦٤٥، والترمذي ج ٢ ص ١١٩ ح ٢٧١٦، وابن أبي داود في المصاحف ص ٧، والحاكم في المستدرک ج ١ ص ٧٥، ج ٣ ص ٤٢٢، والبيهقي في السنن ج ٦ ص ٢١١، وأخرجه الألباني في الصحيحة ج ١ ص ١٥٤ ح ١٨٧ واللفظ للبخاري قال: (وقال خارجة ابن زيد بن ثابت عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ أمره أن يتعلم كتاب اليهود حتى كتبت للنبي ﷺ كتبه، وأقرأته كتبهم إذا كتبوا إليه).

(١١٥٤) مجلة البحوث الإسلامية العدد السادس ص ٢٧٤ وص ٢٧٥ فتاوى اللجنة الدائمة، فتوى رقم ٢٧٩٢ و ٢٨٨٢.

عبد الله الميداني الخطيبي يقول: سمعت أبا قريش الحافظ يقول: سمعت يحيى بن سليمان بن نضلة يقول: سمعت مالك بن أنس يقول: «لا أوتى برجل غير عالم بلغات العرب يفسر ذلك»<sup>(١١٥٥)</sup> إلا جعلته نكالا»<sup>(١١٥٦)</sup>.

---

(١١٥٥) وعبرة الزركشي في البرهان: (وزوى البيهقي في شعب الإيمان عن مالك بن أنس قال: «لا أوتى برجل غير عالم بلغات العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا».)  
(١١٥٦) شعب الإيمان للبيهقي ج٢ ص ٢٢٩ وص ٤٢٥، ومن طريقه الزركشي في البرهان ج٢ ص ٣٠٢، والإتقان للسيوطي ج٢ ص ١٧٩، وقد تقدم في الحاشية رقم (٩٥٢).



## الخلاصة

المتمعن في القول عن أهل العلم في مسألة الترجمة في المصاحف يلحظ أن الإجماع منعقد على تحريم الترجمة الحرفية للمصاحف وللقرآن مطلقاً، لكون الإعجاز متحققاً في لفظه ومعناه، وبهما يكون التحدي للعرب والعجم معاً، وأن ما يبدو من خلاف بين العلماء في هذا الشأن لا يعدو من أن يكون خلافاً لفظياً، وأن من جواز الترجمة إنما أراد ترجمة المعاني فحسب، ثم هل تجوز الصلاة بهذه المعاني المترجمة أم لا؟ كما وقد انعقد الإجماع على تحريم كتابة القرآن بالأعجمية، فلا عبرة بمن خرق هذا الإجماع، ولا اعتداد بصنيعه، لأن من أقدم على هذا الصنيع لا يخرج عن كونه متبعاً في دينه لمن لا يجوز اتباعه من كافر رام من ترجمته للقرآن التحريف والدس والطعن، أو كان زنديقاً ملحداً مبطناً للكفر وإن أظهر الإسلام ينادي بجواز الترجمة للقرآن، ويناصر التوجه إليها مجاملة لأخبار اليهود وrehبان النصارى، غير مكترث بما تجره هذه المجاملة وتفضي إليه تلك المناصرة من تفريق بين المؤمنين وتمزيق لأقوى رابطة بين المسلمين. وثمة طائفة ثالثة ناصرت التوجه المذكور عن جهل بالحكم لقلة بضاعتها في ميادين الشرع، وشدة اغترارها ببهرج الدعايات المشبوهة، وبريق الشعارات المرفوعة، ولكون ديدنها اللهث وراء كل ما هو استشراقي متلقفة له دون وعي لما يترتب عليه من وخيم العواقب، وأليم المصائب، بيد أن الله عز وجل قد تعهد بحفظ كتابه وهو بالمرصاد لكل مريد لإطفاء نوره، وهو حسبنا ونعم الوكيل ..

## ترقيم المصحف

مر في مسألة تجريد المصحف إشارة إلى هذه المسألة، وقد يعبر عنها بعض الفقهاء بعد الآيات، ويذكر في المسألة ونظائرها أقوالاً ثلاثة:

أحدها: القول بالكراهة لعدم فعله في الصدر الأول.

وثانيها: القول بالجواز لمسيس الحاجة إليه، ولأن عمل الناس عليه.

والقول الثالث: التوقف.

قال شمس الدين بن مفلح من أصحابنا الحنابلة في كتابه الفروع، وهو بصدد الكلام عن بعض أحكام المصحف: (وفي كراهة نقطه وشكله وكتابة الأعشار فيه، وأسماء السور وعدد الآيات روايتان، وعنه يستحب نقطه، وعلله أحمد بأن فيه منفعة للناس، واختاره أبو الحسين بن المنادي، ومعنى كلامه وكلام القاضي أن شكله كنقطه، وعليه تعليل أحمد. قال ابن منصور لأحمد: تكره أن يقال سورة كذا وكذا؟ قال: «لا أدري ما هو؟».

قال الخلال: يعني لا أدري كراهتهم لذلك ما هو؟ لا أن أبا عبد الله كره أن يقال ذلك، واحتج الخلال على جواز ذلك بالأخبار الصحيحة المشهورة. وقال القاضي: ظاهره التوقف عن جوازه وكراهته. وقد روى خلف بن هشام البزار وهو إمام مشهور بإسناده في فضائل القرآن عن أنس مرفوعاً: «لا تقولوا سورة البقرة، ولا سورة آل عمران، ولا سورة النساء، وكذلك القرآن كله، ولكن قولوا السورة التي يذكر فيها البقرة، والتي يذكر فيها آل عمران، وكذلك القرآن كله»<sup>(١١٥٧)</sup>. قال القاضي: وظاهره

---

(١١٥٧) أخرج حديث أنس الطبراني في الأوسط ج٦ ص ٤٧ وص ٤٨ ح ٥٧٥٥ بسنده، ثم قال: (لم =

كراهته وهو أشبه، لأن القرآن يعضده، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ تُحْكَمُ  
وَذُكِرَ فِيهَا أَفْتَالٌ﴾ [س٤٧ آ٢٠]. قال في شرح مسلم: جواز ذلك قول عامة العلماء  
سلفاً وخلفاً، وكرهه بعض المتقدمين) أهـ كلام صاحب الفروع (١١٥٨).

وذكر في كتابه الآداب الشرعية نحواً من ذلك (١١٥٩)، و صوب المرداوي في  
تصحيح الفروع القول بعدم الكراهة، قال: (قلت وهو الصواب، وعليه عمل الناس  
في هذه الأزمنة وقبلها بكثير، وإنما ترك ذلك في الصدر الأول) (١١٦٠).

وجاء في الفتاوى الهندية للفيث من فقهاء الحنفية ما نصه: (لا بأس بكتابة  
أسماء السور، وعدد الآي، وهو وإن كان إحداثاً فهو بدعة حسنة، وكم من شيء كان  
إحداثاً وهو بدعة حسنة، وكم من شيء يختلف باختلاف الزمان والمكان كذا. في  
جواهر الأخلاطي، وكان أبو الحسن يقول: لا بأس أن يكتب من تراجم السور ما

= يرو هذا الحديث عن موسى بن أنس إلا عبيس بن ميمون، تفرد به: خلف بن هشام، ولا  
يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد).

وحديث أنس: «لا تقولوا سورة البقرة ولا سورة آل عمران ...» إلخ قال عنه الحافظ في  
الفتح ج٩ ص٨٨: (أخرجه أبو الحسين بن قانع في فوائده، والطبراني في الأوسط، وفي  
سنده عبيس بن ميمون العطار وهو ضعيف، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، ونقل عن  
أحمد أنه قال: هو حديث منكر).

وقال الحافظ أيضاً: (وحديث أنس إن ثبت محمول على أنه خلاف الأولى والله أعلم).  
وراجع في حديث أنس الموضوعات لابن الجوزي ج١ ص٢٥٠، وتنزيه الشريعة ج١  
ص٢٩١، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني ص٣٠٤، ومسنود الفردوس  
للدبلي ج٥ ص٤٨ ح٧٤٢٢، ويراجع تحقيقه.

وراجع مجمع الزوائد للهيثم ج٧ ص١٥٧ قال: (وفيه عبيس بن ميمون، وهو متروك).  
وقارن بمجمع البحرين له أيضاً ج٦ ص١٠٤ ح٣٤٥٠، وعزاه إلى الأوسط بهذا السند:  
(حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا خلف بن هشام البزار، ثنا عبيس بن ميمون عن  
موسى بن أنس بن مالك عن أبيه فذكره).

(١١٥٨) الفروع لشمس الدين بن مفلح الحنبلي ج١ ص١٩٤ وص١٩٥.

(١١٥٩) الآداب الشرعية لابن مفلح أيضاً ج٢ ص٢٩٦.

(١١٦٠) تصحيح الفروع لعلاء الدين المرداوي ج١ ص١٩٤ وص١٩٥ وكان في عبارته نقصاً، ولعل  
صوابه: (وإنما ترك ذلك في الصدر الأول للاستغناء عنه وعدم الحاجة إليه)، وراجع ما بين  
الحاشيتين ١٢٠٠، ١٢٠١ من هذا البحث وتعليل صاحب المحكم لذلك.

جرت به العادة، كما يكتب بسم الله الرحمن الرحيم في أوائلها للفصل. كذا في السراج الوهاج<sup>(١١٦١)</sup>.

قال السيوطي في الإتقان: (قال الحلبي: تكره كتابة الأعشار والأخماس وأسماء السور، وعدد الآيات فيه، لقوله جردوا القرآن، وأما النقط فيجوز لأنه ليس له صورة فيتوهم لأجلها ما ليس بقرآن قرآنًا، وإنما هي دلالات على هيئة المقروء فلا يضر إثباتها لمن يحتاج إليها)<sup>(١١٦٢)</sup>. وقد مر في مسألتي تجريد المصحف وتخمينه طائفة من النقول عن أهل العلم في هذا الشأن مما أغنى عن إعادته هنا.

وقال الشيخ صبحي الصالح في كتابه مباحث في علوم القرآن: (ومن المحدثات التي كرهها العلماء أول الأمر، ثم انتهوا إلى إباحتها أو استحبابها أخيراً بدعة كتابة العناوين في رأس كل سورة، ووضع رموز فاصلة عند رؤوس الآي، وتقسيم القرآن إلى أجزاء، والأجزاء إلى أحزاب، والأحزاب إلى أرباع، والإشارة إلى ذلك كله برسوم خاصة.

والرموز المشيرة إلى رؤوس الآي سارع الناس إلى تلقيها بالقبول قبل سواها، لاحتياجهم إلى معرفة تقسيم الآيات، ولا سيما بعد أن انعقد الإجماع على أن ترتيب الآيات توقيفي، وقد تباينت طرائق رمزهم إليها، فقد يذكرون عند رأس كل آية رقم عددها من السورة، وقد يغفلون ذلك، وأحياناً يضعون كلمة عشر أو رأس «العين» حرفها الأول عند نهاية كل عشر آيات من السورة أو كلمة خمس، أو رأس «الخاء» حرفها الأول عند نهاية كل خمس آيات، ولا يجدون في شيء من ذلك بأساً)<sup>(١١٦٣)</sup>. وقد يأتي في مسألة تشكيل المصحف مزيد بيان فلتعاود.

---

(١١٦١) الفتاوى الهندية ج٥ ص ٣٢٣.

(١١٦٢) الإتقان ج٢ ص ١٧١، وقارن بالمنهاج للحلبي ج٢ ص ٢٦٢، وراجع في عد أي القرآن البرهان ج١ ص ٣٤٧.

(١١٦٣) مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح ص ٩٧. وراجع في أصل المسألة بدائع الصنائع للكاساني ج٥ ص ١٢٧، ومجموع فتاوى ابن تيمية ج١٢ ص ١٠٠ وص ١٠١ وص ١٠٢ وص ٤٤٩ وص ٥٧٦ وص ٥٧٧ وص ٥٧٨ وص ٥٨٦ وص ٥٨٧، ج١٣ ص ٤٠٢.

## ترك المصحف على الأرض

لا خلاف بين أهل العلم في القول بحرمة ترك المصحف على الأرض على سبيل الإهمال له؛ بل صرح بعضهم بتكفير من فعل ذلك استخفافاً<sup>(١١٦٤)</sup>، وإنما الخلاف في ترك المصحف على الأرض لحاجة كوضعه عليها منشوراً من غير أن يكون بينه وبين الأرض حائل عند القراءة فيه مثلاً، حيث أباحه قوم وكرهه آخرون، وقال بتحريمه فريق ثالث لما فيه من صورة الامتهان وإن لم يكن امتهانه مقصوداً، وهاك نصوصهم في ذلك:

قال القرطبي في تذكره: (من صور صيانة المصحف أن يضعه في حجره إذا قرأه أو على شيء بين يديه، ولا يضعه في الأرض)<sup>(١١٦٥)</sup>.

قال الهيثمي في الفتاوى الحديثية في معرض ذكره للأدب مع الكتب أنه إذا نسخ من الكتاب أو طالع فيه فلا يضعه في الأرض مفروشاً منشوراً، بل يجعله بين شيئين أو على كرسي لئلا ينقطع حبه، وإذا وضعها بمكان فليجعل بينها وبين الأرض حائلاً، فإذا كان ذلك مطلوباً في الكتب ففي المصاحف من طريق الأولى<sup>(١١٦٦)</sup>.... إلى أن قال: (ويجوز وضع المصحف في كوة طاهرة من غير فرش، لكن الأولى بفرش، وأولى منه وأفضل كما مر تعليقه)<sup>(١١٦٧)</sup>. وقال أيضاً: (والأولى أن لا يستديره

---

(١١٦٤) الخريشي والعدوي عليه ج ٨ ص ٦٢ وص ٦٣.

(١١٦٥) التذكار ص ١٧٧.

(١١٦٦) الفتاوى الحديثية ص ١٦٣.

(١١٦٧) الفتاوى الحديثية ص ١٦٤ وص ١٦٥.

ولا يتخطاه ولا يرميه على الأرض بالوضع، ولا حاجة تدعوا لذلك بل لو قيل بكراهة الأخير لم يبعد<sup>(١١٦٨)</sup>.

وقال الشيخ عlish في فتح العلي المالك<sup>(١١٦٩)</sup>: (يجب رفع نحو ورقة عليها بسم الله عن مكان الامتهان، ويكره تقبيلها). وقال الشيخ عlish في موضع آخر من الفتح: (قول الفقهاء وضع المصحف على الأرض الطاهرة استخفافاً به ردة، فعلم منه أن وضعه عليها بلا استخفاف ممنوع)<sup>(١١٧٠)</sup>. وقال العدوي بالخرشي: (ومما يرتد به وضعه بالأرض مع قصد الاستخفاف)<sup>(١١٧١)</sup>.

وجاء في الفتاوى الهندية: (وينبغي للمتعلم أن يوقر العلم، ولا ينبغي أن يضع الكتاب على التراب)<sup>(١١٧٢)</sup>. فظاهره المنع في المصحف من طريق الأولى.

وجزم الهيثمي في تحفة المحتاج بحرمة ترك رفعه عن الأرض، قال: (وينبغي أن لا يجعله في شق، لأنه قد يسقط فيمتهن). وقال الشرواني في حاشيته على التحفة: («قوله وترك رفعه... إلخ» المراد منه إذا رأى ورقة مطروحة على الأرض حرم عليه تركها بقرينة قوله بعد وينبغي... إلخ، وليس المراد كما هو ظاهر أنه يحرم عليه وضع المصحف على الأرض والقراءة فيه ع ش. «قوله ورقة... إلخ» أي فيها شيء من نحو القرآن. «قوله وينبغي أن لا يجعله... إلخ» وطريقه أن يغسله بالماء أو يحرقه بالنار صيانة لاسم الله تعالى عن تعرضه للامتهان شرح الروض، وانظر هل المراد بالانبغاء هنا النذب أو الوجوب، والأقرب الأول)<sup>(١١٧٣)</sup>. وعبارة الشبراملسي في حاشيته على نهاية المحتاج عند ذكره ما جزم به صاحب التحفة من حرمة ترك رفع المصحف من على الأرض، قال: («قوله وترك رفعه» المراد منه أنه إذا رأى ورقة مطروحة على الأرض حرم عليه تركها، والقرينة عليه قوله عقب ذلك «وينبغي...

---

(١١٦٨) الفتاوى الحديثة ص ١٦٥.

(١١٦٩) فتح العلي المالك ج ١ ص ٢٠٨.

(١١٧٠) فتح العلي المالك ج ٢ ص ٣٦٠.

(١١٧١) العدوي بالخرشي ج ٨ ص ٦٢ وص ٦٣.

(١١٧٢) الفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣٧٨.

(١١٧٣) حاشية الشرواني على التحفة ج ١ ص ١٥٤ وص ١٥٥.

إلخ»، وليس المراد كما هو ظاهر أنه يحرم عليه وضع المصحف على الأرض، والقراءة فيه خلافاً لبعض ضعفة الطلبة<sup>(١١٧٤)</sup>.

وجزم غير واحد من أصحابنا الحنابلة بإباحة ترك المصحف على الأرض بغير قصد الاستخفاف، وهو الذي صرح به ابن مفلح في الآداب الشرعية<sup>(١١٧٥)</sup>، وابن عبد الهادي في مغني ذوي الأفهام<sup>(١١٧٦)</sup>.

والظاهر أن الذين شددوا في مسألة ترك المصحف على الأرض إنما راعوا ما في الترك من صورة الامتهان، وربما احتجوا بما ورد من النهي عن الكتابة على الأرض أو الحيطان، فقد روى ابن المبارك عن سفيان عن محمد بن الزبير قال: سمعت عمر بن عبد العزيز يحدث عن رسول الله ﷺ قال: «مر رسول الله ﷺ بكتاب في الأرض، فقال لشاب من هذيل: «ما هذا؟» قال: «من كتاب كتبه يهودي. قال: «لعن الله من فعل هذا، لا تضعوا كتاب الله إلا موضعه». قال محمد بن الزبير: «ورأى عمر بن عبد العزيز ابناً له يكتب القرآن على حائط فضربه». كذا في التذكار للقرطبي<sup>(١١٧٧)</sup>، وأخرجه الحكيم الترمذي في النوادر<sup>(١١٧٨)</sup>.

وأخرجه ابن أبي داود في المصاحف قال: (حدثنا أبو طاهر قال: أنبأنا ابن وهب، أخبرني سفيان الثوري عن محمد بن الزبير عن عمر بن عبد العزيز أن رسول الله ﷺ رأى كتاباً من ذكر الله في الأرض، فقال: «من وضع هذا؟» ف قيل له: هشام. فقال: «لعن الله من فعل هذا، لا تضعوا ذكر الله في غير موضعه». قال محمد بن الزبير: «ورأى عمر بن عبد العزيز ابناً له يكتب في حائط فضربه»<sup>(١١٧٩)</sup>.

وقد يأتي لهذه المسألة مزيد بيان عند الكلام على رمي المصحف على الأرض ووضعه عليها، ومسألة تعليق المصحف<sup>(١١٨٠)</sup>.

---

(١١٧٤) حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج ج١ ص ١٢٨.

(١١٧٥) الآداب الشرعية لابن مفلح ج٢ ص ٣٤٣.

(١١٧٦) مغني ذوي الأفهام لابن عبد الهادي ص ٢٥.

(١١٧٧) التذكار للقرطبي ص ١٨٧.

(١١٧٨) نوادر الأصول للحكيم الترمذي ص ٣٣٤.

(١١٧٩) المصاحف لابن أبي داود ص ٢١٧.

(١١٨٠) راجع أيضاً الخرشبي ج١ ص ٢٩٤ في وضعه في المحراب، وكذا الآداب الشرعية ج٢ ص ٣٩٤ في عدم كراهة وضعه على الأرض في المسجد.

## التزوح بالمصحف

لأهل العلم في مسألة التزوح بالمصحف قولان:

أحدهما: التحريم لما فيه من ابتذال المصحف وامتهانه واستعماله في غير المقصود به، فهو بالتوسد أشبه.

والقول الثاني: أن التزوح بالمصحف لا يحرم لعدم الامتهان.

قال الشرواني في حاشيته على التحفة نقلاً عن البيجرمي ما نصه: (ولو جعله مروحة لم يحرم لقلة الامتهان قال ابن حج ولو قيل بالحرمة لم يبعد أ. هـ كلام البيجرمي<sup>(١١٨١)</sup>: . فظاهره أن المشهور عند فقهاء الشافعية هو الأول، لكن الشرواني قد نقل عن الشبراملسي ما يشعر بأن الثاني هو المشهور، حيث قال في حاشيته على التحفة أيضاً<sup>(١١٨٢)</sup> عند كلامه على رمي الأولاد بالواهم: (وينبغي حرمة لإشعاره بعدم التعظيم كما قالوه فيما لو روح بالكراسة على وجهه أ. هـ ع ش).

وقد سئل الشمس الرملي: (عن شخص صنع مروحة لجلب الهواء، ولزق بها ورقة مذهبة مكتوباً فيها آية من القرآن بسبب التفاخر بها، فهل يحرم عليه فعل ذلك أم لا؟ «فأجاب» بأنه لا يحرم عليه فعلها، ولا جلب الهواء بها إذ لا امتهان بها فيهما<sup>(١١٨٣)</sup>).

(١١٨١) حواشي الشرواني على تحفة المحتاج ج١ ص ١٥٥، والفتاوى الحديثية ص ١٦٣.

(١١٨٢) حواشي الشرواني على التحفة ج٩ ص ٩٠ وص ٩١، وترشيح المستفيدين ص ٣٧٥.

(١١٨٣) فتاوى شمس الدين الرملي بهامش الفتاوى الكبرى لابن حجر الهيتمي ج١ ص ٢٥ وص ٢٩.



## التشبيه بالمصحف أو ورقته

أخرج الإمام أحمد<sup>(١١٨٤)</sup> والبخاري<sup>(١١٨٥)</sup> ومسلم<sup>(١١٨٦)</sup> والدارمي<sup>(١١٨٧)</sup>، واللفظ للبخاري قال: (حدثنا أبو اليمان قال: أخبرنا شعيب عن الزهري: قال أخبرني أنس بن مالك الأنصاري - وكان تبع النبي ﷺ وخدمه وصحبه - أن أبا بكر كان يصلي لهم في وجع النبي ﷺ الذي توفي فيه، حتى إذا كان يوم الإثنين وهم صفوف في الصلاة، فكشف النبي ﷺ ستر الحجرة ينظر إلينا وهو قائم كأن وجهه ورقة مصحف، ثم تبسم يضحك، فهممنا أن نفتتن من الفرح برؤية النبي ﷺ، فنكص أبو بكر على عقبه ليصل الصف، وظن أن النبي ﷺ خارج إلى الصلاة، فأشار إلينا النبي ﷺ أن أتموا صلاتكم، وأرخى الستر، فتوفي من يومه).

قال النووي في شرح مسلم عند روايته لهذا الحديث: (قوله: [كأن وجهه ورقة مصحف] عبارة عن الجمال البارع، وحسن البشارة، وصفاء الوجه واستنارته).

قال الشيخ بكر أبو زيد في معجم المناهي: ([كأن وجهه مصحف] تجد في كتب الجرح والتعديل من عبارتهم في التوثيق مثل ورقة المصحف، أو كأنه المصحف، أو كان يسمى المصحف. وهذه العبارة موجودة عند صلحاء ديارنا في نجد، لكن لا يقولونها فيما عهدنا إلا في حق الصالحين من العلماء والعباد، والتوقي من استعمالها أسلم .. والله أعلم<sup>(١١٨٨)</sup>).

---

(١١٨٤) مسند الإمام أحمد ج ٣ ص ١١٠ وص ١٦٣ وص ١٩٦.

(١١٨٥) صحيح البخاري بالفتح ج ٢ ص ١٦٤ ح ٦٨٠.

(١١٨٦) صحيح الإمام مسلم بشرح النووي ج ٢ ص ٦٤ ح ٨٠ في باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر.

(١١٨٧) سنن الدارمي في المقدمة ٤٢، وراجع ابن ماجة ج ٢ ص ٢٤.

(١١٨٨) معجم المناهي اللفظية لبكر أبو زيد ص ٤٥٠، وأحال على تذكرة الحفاظ للذهبي ج ١ ص ١٥٤ في ترجمة سليمان الأعمش، وتهذيب التهذيب ج ١٠ ص ١١٤ وص ١١٥، ج ١٢ ص ٥٨.

## تشكيل المصحف

### ماهية التشكيل:

جاء في لسان العرب<sup>(١١٨٩)</sup> مادة شكل: (وَشَكَلَ الكتاب يشكله شكلاً، وأشكله: أعجمه. أبو حاتم: شكلت الكتاب أشكله فهو مشكول إذا قيدته بالإعراب، وأعجمت الكتاب إذا نقطته. ويقال أيضاً أشكلت الكتاب بالألف كأنك أزلت به عنه الإشكال والالتباس. قال الجوهري: وهذا نقلته من كتاب من غير سماع، وحرف مشكل: مشته ملتبس). ثم ذكر ابن منظور أصل اشتقاق الكلمة بما يطول شرحه فليطلب في اللسان.

وشكل الكلمة هو تقييدها بالحركات، وقد مر في مسألة تجريد المصحف أن المصحف الإمام بقي مجرداً عن الشكل ونظائره بضعاً وأربعين سنة.

### أول من شكل المصحف:

ذكر غير واحد من أهل العلم أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع الشكل في المصحف على اختلاف بين الكاتبين في تسمية من أمر أبا الأسود بذلك، وهل كان عمر بن الخطاب<sup>(١١٩٠)</sup>، أم زياد بن أبي سفيان، أم عبد الملك بن مروان، فقد أخرج أبو عمرو الداني في محكمه<sup>(١١٩١)</sup> قال: (وذلك ما حدثناه محمد بن أحمد بن عليّ البغدادي قال: ثنا محمد بن القاسم الأنباري قال: ثنا أبي قال: حدثنا أبو عكرمة

(١١٨٩) لسان العرب ج٧ ص ١٧٧.

(١١٩٠) ذكره ابن الأنباري في الوقف والابتداء، وعنه الكنز ج٢ ص ٣٢٩ ح ٤١٥٧، وفيه ذكر السبب.

(١١٩١) المحكم لأبي عمرو الداني ص ٣.

قال: قال العتبي: كتب معاوية رضي الله عنه إلى زياد يطلب عبيد الله ابته، فلما قدم عليه كلمه، فوجده يلحن، فرده إلى زياد، وكتب إليه كتاباً يلومه فيه ويقول: «أمثل عبيد الله يضيع؟». فبعث زياد إلى أبي الأسود فقال: «يا أبا الأسود، إن هذه الحمراء قد كثرن، وأفسدت من ألسن العرب، فلو وضعت شيئاً يصلح به الناس كلامهم، ويعربون به كتاب الله تعالى». فأبى ذلك، وكره إجابة زياد إلى ما سأل.

فوجه زياد رجلاً فقال له: «أقعد في طريق أبي الأسود، فإذا مر بك فاقراً شيئاً من القرآن، وتعمد اللحن فيه»<sup>(١١٩٢)</sup>. ففعل ذلك، فلما مر به أبو الأسود رفع الرجل صوته فقال: أن الله برئ من المشركين ورسوله<sup>(١١٩٣)</sup>. فاستعظم ذلك أبو الأسود الدؤلي، وقال: «عز وجه الله أن يبرأ من رسوله». ثم رجع من فوره إلى زياد فقال: «يا هذا، قد أجبتك إلى ما سألت، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن، فابعث إليّ ثلاثين رجلاً» فأحضرهم زياد، فاختر منهم أبو الأسود عشرة. ثم لم يزل يختار منهم حتى اختار رجلاً من عبد القيس فقال: «خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي / فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله، فإن أتبع شيئاً من هذه الحركات غنةً فانقط نقطتين». فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره، ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك).

وذكر أبو عمرو أن أبا الأسود كان السابق إلى التشكيل ونظائره، وهو المبتدئ به، وهو الذي جعل الحركات والتنوين لا غير على ما تقدم في الخبر عنه<sup>(١١٩٤)</sup>.

وقال القرطبي في مقدمة تفسيره: (وأما شكل المصحف ونقطه فروي أن عبد الملك بن مروان أمر به وعمله، فتجرد لذلك الحجاج بواسط وجد فيه وزاد تحزيبه، وأمر وهو والي العراق الحسن ويحيى بن يعمر بذلك، وألف إثر ذلك بواسط كتاباً في القراءات جمع فيه ما روي من اختلاف الناس فيما وافق الخط ومشى الناس على ذلك زماناً طويلاً، إلى أن ألف ابن مجاهد كتابه في القراءات، وأسند الزبيدي في كتاب

---

(١١٩٢) جاء في المحلى لابن حزم ج ٣ ص ٢٥٤: (ومن أحال القرآن متعمداً فقد كفر، وهذا ما لا خلاف فيه).

(١١٩٣) جزء من الآية ٣ من سورة التوبة.

(١١٩٤) المحكم للداني من ص ٣ إلى ص ٦.

الطبقات إلى المبرد أن أول من نقط المصحف أبو الأسود الدؤلي، وذكر أيضاً أن ابن سيرين كان له مصحف نقطه له يحيى بن يعمر<sup>(١١٩٥)</sup>.

ويأتي في مسألة التنقيط ومن هو أول من نقط المصحف بأبسط من هذا.

## حكم تشكيل المصحف:

وقد اختلفت كلمة أهل العلم في مسألة تشكيل المصحف، فمنهم من استحَب ذلك<sup>(١١٩٦)</sup> لكونه يقي من اللحن ويعين على صحة القراءة، ومنهم من منع من التشكيل<sup>(١١٩٧)</sup> ورأى فيه بدعة لم تفعل في الصدر الأول، ومنهم من فصل وفرق بين الأمهات من المصاحف ومصاحف الأولاد التي يتعلمون بها، فجوز التشكيل في مصاحف الصغار، ومنعه في الأمهات من المصاحف<sup>(١١٩٨)</sup>.

قال النووي في التبيان: (قال العلماء: ويستحب نقط المصحف وشكله، فإنه صيانة من اللحن فيه والتصحيح، وأما كراهة الشعبي والنخعي النقط فإنما كرهاه في ذلك الزمان خوفاً من التغيير فيه، وقد أمن ذلك اليوم فلا منع، ولا يمتنع من ذلك لكونه محدثاً، فإنه من المحدثات الحسنة فلم يمنع منه كنفائره مثل تصنيف العلم، وبناء المدارس والرباطات وغير ذلك والله أعلم)<sup>(١١٩٩)</sup>.

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن من أسباب ترك الصحابة المصاحف أول ما كتبت غير مشكولة ولا منقوطة لتكون صورة الرسم محتملة للأمرين كالتاء والياء والفتح والضم. أ.هـ<sup>(١٢٠٠)</sup>. وقد سبقه إلى نحو ذلك أبو عمرو الداني في المحكم حيث قال: (وإنما أخلى الصدر منهم المصاحف من ذلك ومن الشكل من حيث أرادوا

---

(١١٩٥) مقدمة تفسير القرطبي ص ٦٣، وراجع الإتيان للسيوطي ج ٢ ص ١٧١.

(١١٩٦) وهم جمهور الخلف. راجع التبيان ص ٢٣١، والفروع ج ١ ص ١٩٤ وص ١٩٥، ومجمع الأنهر ج ٢ ص ٥٥٤، وحاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٢٤٧.

(١١٩٧) كالشعبي والنخعي وأبي حنيفة ومالك في الأمهات خاصة، وأحمد في رواية عنه على ما في المراجع السابقة.

(١١٩٨) كالإمام مالك على ما في المحكم ص ١١، والبيان والتحصيل ج ١ ص ٢٤٠، ج ١٧ ص ٤٠٣، والإتيان ج ٢ ص ١٧١.

(١١٩٩) التبيان للنووي ص ٢٣١.

(١٢٠٠) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٣ ص ٤٠٢.

الدلالة على بقاء السعة في اللغات، والفسحة في القراءات التي أذن الله تعالى لعباده في الأخذ بها والقراءة بما شاءت منها، فكان الأمر على ذلك إلى أن حدث في الناس ما أوجب نقطها وشكلها<sup>(١٢٠١)</sup>.

وقال أبو العباس بن تيمية أيضاً: (الصحابة كتبوا المصاحف بغير شكل ولا نقط لأنهم لا يلحنون)<sup>(١٢٠٢)</sup>. وقال في موضع آخر: (وإن كتبت بنقط وشكل أو بدونهما جاز)<sup>(١٢٠٣)</sup>. وقال في موضع آخر: (لما حدث اللحن في زمن التابعين صار بعضهم يشكل المصاحف وينقطها بالحمرة)<sup>(١٢٠٤)</sup>. وقال في موضع: (حكم الشكل والنقط حكم الحروف المكتوبة من كلام الله، الشكل يبين إعراب القرآن، والنقط يبين الحروف، الصحابة لم يشكلوها ولم ينقطوها لأنهم لا يلحنون)<sup>(١٢٠٥)</sup>. وقال في موضع آخر: (يجب احترام المصاحف واحترام الشكل والنقط إذا كانت مشكولة ومنقوطة لامتيازها عما سواها في المعاني والمتكلم بها)<sup>(١٢٠٦)</sup>.

### رأي الإمام مالك في التشكيل:

أخرج أبو عمرو الداني في محكمه بسنده عن عبد الله بن الحكم قال [ : سمعت مالكا، وسئل عن شكل المصاحف؟ فقال: «أما الأمهات فلا أراه، وأما المصاحف التي يتعلم فيها الغلمان فلا بأس» ]<sup>(١٢٠٧)</sup>.

وذكر ابن رشد في البيان أن مالكا قال: (إني لأكره لأمهات المصاحف أن

---

(١٢٠١) المحكم لأبي عمرو الداني ص ٣.

(١٢٠٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٢ ص ٥٨٦، ج ١٣ ص ٤٠٢.

(١٢٠٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ١٢ ص ٥٨٦.

(١٢٠٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٢ ص ١٠١ وص ٢٠٢ وص ٥٨٦.

(١٢٠٥) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٢ ص ٥٧٦ وص ٥٨٦ وص ٥٨٧ وص ١٠٠ وص ١٠٢.

(١٢٠٦) مجموع الفتاوى ج ١٢ ص ٥٧٧ وص ٥٧٨ وص ٤٤٩.

(١٢٠٧) المحكم لأبي عمرو الداني ص ١١، والبيان والتحصيل لابن رشد ج ١ ص ٢٤٠، ج ١٧

ص ٤٠٣، وقد مضى في مسألة تجريد المصحف وجه القول المانع من التشكيل ونظائره مما أغنى عن إعادته هنا. وراجع مصنف عبد الرزاق ج ٤ ص ٣٢٢ ح ٧٩٤٠ في أن ابن سيرين كان يكره أن يشكل المصحف أو يزداد فيه شيء، وراجع أيضاً كتاب المصاحف لابن أبي داود ص ١٦١ حيث روى فيه بسنده عن نافع بن أبي نعيم القارئ قال: سألت ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن شكل القرآن في المصاحف فقال لا بأس به .

تشكل، وإنما أرخص فيما يتعلم فيه الغلمان، فأما الأمهات فإني أكرهه). قال محمد بن رشد: (وأما كراهيته لشكل أمهات المصاحف فالمعنى في ذلك أن الشكل مما قد اختلف القراء في كثير منه إذ لم يجئ مجيئاً متواتراً فلا يحصل العلم بأي الشكلين أنزل، وقد يختلف المعنى باختلافه، فكره أن يثبت في أمهات المصاحف ما فيه اختلاف وبالله التوفيق)(١٢٠٨).

وقد مضى في مسألة ترقيم المصحف ذكر الروايات عن الإمام أحمد في هذه المسألة، وكلام صاحب تصحيح الفروع في ترجيح رواية استحباب الشكل ونظائره مما أغنى عن إعادته هنا، وسيأتي في مسألة تعشير المصحف النقل عن فقهاء الحنفية في التعشير والنقط ونظائرهما، وأن كراهة ذلك هو مذهب متقدميهم، وأن المتأخرين منهم قد ذهبوا إلى القول باستحبابه، ولا سيما في بلاد العجم، وهو الذي صرح به الكاساني في بدائعه، والميرغناني في الهداية وشروحها وبخاصة شرح العيني ومن تابعهم كالحصكفي في الدر المختار، وابن عابدين في حاشيته عليه، فليطلب ذلك كله في مسألة التعشير الآتية قريباً إن شاء الله تعالى.

= وراجع في مسألة تشكيل المصحف الآداب الشرعية لابن مفلح ج٢ ص ٢٩٥، وأسنى المطالب للأصاري ج١ ص ٦٢، وتحفة المحتاج للهيتمي مع حواشيه ج١ ص ٥٤، ج٢ ص ٣٥ وما بعدها، والخرشي على خليل ج١ ص ٩٨ وص ٩٩، والعدوي عليه، ومناهل العرفان للزرقاني ج١ ص ٤٠٤، والبرهان للزركشي ج١ ص ٤٧٩، والإتقان للسيوطي ج٢ ص ١٧١، وراجع البيان والتحصيل لابن رشد ج١ ص ٢٤٠، ج١٧ ص ٤٠٣، ج١٨ ص ٣٥٤.

(١٢٠٨) البيان والتحصيل ج١ ص ٢٤٠، ج١٧ ص ٤٠٣، ج١٨ ص ٣٥٤.

## تصغير المصحف

### الكلام عن مسألة تصغير المصحف يتناول أمرين:

أحدهما: تصغير حجم المصحف وخطه.

وثانيهما: تصغير اسمه تصغيراً لفظياً كقولهم «مصحف».

وقد اتفق أهل العلم على المنع من الأمرين معاً لما في التصغير من منافاة للتعظيم الواجب للمصحف، ولكون التصغير مشعراً بالاحتقار أحياناً<sup>(١٢٠٩)</sup>؛ بل قد صرح بعض العلماء بتكفير من صغر اسم المصحف استخفافاً<sup>(١٢١٠)</sup>، فإن لم يكن التصغير على سبيل الاستخفاف فقد اختلفت كلمة العلماء في درجة الحظر فيه، فمن قائل بالتحريم لتضمن التصغير صورة الامتهان ولو لم يكن مقصوداً، إلى قائل بالكراهة لعدم قصد الامتهان على أن من أهل العلم من يعبر عن الكراهة بالتحريم، ومنهم من يعبر بها عن التنزيه.

وقد صرح بعض فقهاء الشافعية بعدم التحريم، وإن لم يقتض تصريحه هذا، القول بالإباحة وانتفاء البأس<sup>(١٢١١)</sup>.

---

(١٢٠٩) قال ابن الحاج في المدخل ج١ ص ٢٦٣ وهو بصدد الكلام على بعض البدع: (ومن هذا الباب أيضاً قول بعضهم في المصحف مصحف، وفي الكتاب كتيب). وراجع تفسير القرطبي ج١ ص ٢٩، والتذكار له ص ١٨٥، والبرهان للزركشي ج٢ ص ١٠٨، والإتقان ج٢ ص ١٧٠، والفتاوى الخانية ج٣ ص ٤٢٣، والهندية ج٥ ص ٣٢٣، وابن عابدين ج٥ ص ٢٤٧، ومجمع الأنهر ج٢ ص ٥٥٤، والعدوي على الخرخشي ج٨ ص ٦٢ وص ٦٣.

(١٢١٠) قال العدوي بالخرشي ج٨ ص ٦٢ وص ٦٣: (وتصغير المصحف كفر إن قصد استهزاء وإلا فلا).

(١٢١١) قال الشبراملسي الشافعي في حاشيته على نهاية المحتاج ج١ ص ١٢٣: («فرع» هل يحرم =

## المأثور في منع تصغير المصحف تصغيراً فعلياً:

تضافرت الآثار المقتضية للمنع من تصغير المصحف وكتابته بخط دقيق عن طائفة من الصحابة والتابعين، فمن ذلك:

١ / ما أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن قال: (حدثنا عبد الغفار بن داود الحراني عن ابن لهيعة عن أبي الأسود: «أن عمر بن الخطاب وجد مع رجل مصحفاً قد كتبه بقلم دقيق، فقال: ما هذا؟ قال: القرآن كله. فكره ذلك وضربه، وقال: عظموا كتاب الله». قال: وكان عمر إذا رأى مصحفاً عظيماً سر به)<sup>(١٢١٢)</sup>.

٢ / وما أخرجه عبد الرزاق في المصنف وأبو عبيد في الفضائل وابن أبي داود في المصاحف واللفظ لعبد الرزاق قال: (عن الثوري عن الأعمش عن إبراهيم أن علياً كان يكره أن تتخذ المصاحف صغاراً)<sup>(١٢١٣)</sup>.

٣ / وما أخرجه عبد الرزاق في المصنف وأبو عبيد في الفضائل وابن أبي داود في المصاحف والحكيم الترمذي في النوادر واللفظ لأبي عبيد قال: (حدثنا حجاج عن عبد الله ابن شداد الجدلي عن عبد الله بن سليمان العبدي عن أبي حكيمة العبدي قال: «كنت أكتب المصاحف، فبينما أنا أكتب مصحفاً إذ مر بي علي رضي الله عنه، فقام ينظر إلى كتابي فقال: أجلل قلمك. قال: فقضمت من قلمي قضة ثم

---

= تصغير المصحف بأن يقال «مصحف»؟ فيه نظر، والأقرب عدم الحرمة، لأن التصغير إنما هو من حيث الخط مثلاً لا من حيث كونه كلام الله. وذكر الشرواني في حاشيته على تحفة المحتاج ج ١ ص ١٤٦ كلام الشيرازي، ثم قال: (وقال شيخنا يحرم تصغير المصحف والسورة لما فيه من إيهام النقص، وإن قصد به التعظيم. أ.هـ ولعل الأقرب الأول).

(١٢١٢) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٤٣ ح [١ - ٦٦]، وقد أخرج أثر عمر أيضاً البيهقي في الشعب ج ٥ ص ٥٩٤، والقرطبي في تفسيره ج ١ ص ٢٩، والتذكار له أيضاً ص ١٨٥، وراجع الإتيان للسيوطي ج ٢ ص ١٧٠، والكنز ج ٢ ص ٣٣٢.

(١٢١٣) المصنف لعبد الرزاق ج ٤ ص ٣٢٣ ح ٧٩٤٥، وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٢٤٤ ح [٣ - ٦٦] ولفظه: (حدثنا أبو معاوية وعلي بن هشام كلاهما عن الأعمش عن إبراهيم أن علياً رضي الله عنه كان يكره أن يكتب القرآن في الشيء الصغير). وأخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن علي أنه كره أن يكتب القرآن في المصاحف الصغار). وراجع مصنف ابن أبي شيبة ج ٢ ص ٢٤١ ح ٨٥٥٢، ٨٥٥٦، والمصاحف لابن أبي داود ص ١٥٢.



جعلت أكتب، فقال: نعم .. هكذا نوره كما نوره الله عز وجل» (١٢١٤).

٤ / ومنها ما أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن أبي داود في المصاحف واللفظ لعبد الرزاق قال: (عن الثوري عن مغيرة عن إبراهيم قال: كان يقال: «عظموا القرآن يعني المصاحف ولا تتخذوها صغاراً» (١٢١٥).

### التصغير اللفظي لاسم المصحف (مصحف):

ورد النهي عن تصغير اسم المصحف، كأن يقال «مصحف»، فقد أخرج ابن عدي في الكامل (١٢١٦)، .....

(١٢١٤) أثر أبي حكيمة عن علي أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج٤ ص ٣٢٣، وأبو عبيد في الفضائل ص ٢٤٣ وص ٢٤٤، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٢، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول ص ٣٢٤. وراجع مصنف ابن أبي شيبة ج٢ ص ٢٤١ ح ٨٥٥٥.

(١٢١٥) أثر إبراهيم النخعي أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج٤ ص ٣٢٣ ح ٧٩٤٦، وسعيد بن منصور في سننه ج٢ ص ٣٠٤ ح ٨٣، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٥١، ولفظه عند ابن أبي داود عن إبراهيم قال: (كانوا يكرهون تصغير المصحف والتعشير والفواتح). وفي لفظ لابن أبي داود أيضاً عن إبراهيم: (كانوا يكرهون أن يكتبوا المصاحف في الشيء الصغير يقول عظموا القرآن). وأخرجه ابن أبي شيبة عن إبراهيم بلفظ: (عظموا القرآن، يعني كبروا المصاحف). وراجع مصنف ابن أبي شيبة ج٢ ص ٢٤١ ح ٨٥٥٣.

(١٢١٦) الكامل لابن عدي ج١ ص ٣٢٥. وساقه الذهبي بسنده من طريق ابن عدي في ترجمته له في سير أعلام النبلاء ج٤ ص ٥٤٦ قال: (أخبرنا أحمد بن هبة الله عن عبد المعز، أخبرنا زاهر، أخبرنا أبو سعيد الكنجرودي، أخبرنا أبو الحسين أحمد بن محمد البحيري، حدثنا أبو نعيم عبد الملك بن محمد، حدثنا محمد بن عوف، حدثنا عثمان بن سعد الحمصي، أخبرنا عيسى بن إبراهيم القرشي عن زهير بن محمد عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا تقولن أحدكم للمسجد مسيجد، فإنه بيت الله، يذكر الله فيه، ولا تقولن أحدكم مصحيف، فإن كتاب الله أعظم من أن يصغر، ولا تقولن أحدكم عبدي وأمتي، كلكم عباد وإماء، ولا تقولن للرجل رويجل، ولا للمرأة مرية». قال الذهبي إثر روايته هذا الحديث: (هذا حديث منكر شبه موضوع، ولا يحتمله زهير التميمي، وإن كان كثير المناكير، بل آفته عيسى فإنه غير ثقة). وقال الذهبي في ميزان الاعتدال أيضاً ج٣ ص ٣٠٨ وص ٣٠٩ في ترجمته لعيسى المذكور نحواً من كلامه في السير، ونقل عن البخاري والنسائي أنه منكر الحديث، وعن يحيى بن معين أنه ليس بشيء، وعن أبي حاتم والنسائي أنه متروك، وأورد له هذا الحديث في جملة منكراته.

والديلمي في الفردوس<sup>(١٢١٧)</sup> واللفظ له عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا يقولن أحدكم للمسجد مسيجد، فإنه بيت يذكر الله فيه، ولا يقولن أحدكم مصيحف فإن كتاب الله أعظم من أن يصغر، ولا يقولن للرجل رويجل ولا للمرأة مرية» وساقه الذهبي في السير<sup>(١٢١٨)</sup> في ترجمة ابن عدي، وأسنده الذهبي من طريق بن عدي، لكن مداره على عيسى بن إبراهيم الهاشمي وهو معدود في منكراته<sup>(١٢١٩)</sup>. وقد ساق الذهبي في الميزان<sup>(١٢٢٠)</sup> حديث أبي هريرة هذا في ترجمة إسحاق بن نجيح الملطي، وعده من موضوعاته.

### المأثور عن التابعين في المنع من لفظة مصيحف:

١ / أخرج ابن سعد في طبقاته<sup>(١٢٢١)</sup>، وابن أبي داود في المصاحف<sup>(١٢٢٢)</sup>،

= وساق الذهبي في الميزان أيضاً ج١ ص ٢٠٢ رقم ٦٩٥ في ترجمة إسحاق بن نجيح الملطي من موضوعاته: (وعن عبادة عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا تقولوا مسيجد ولا مصيحف، ونهى عن تصغير الأسماء، وأن يسمى حمدون أو علوان أو نعموش» أ.هـ. وراجع معجم المناهي لأبي زيد ص ١٤٩ ط ١).

(١٢١٧) الفردوس للديلمي ج ٥ ص ١٢٠ ح ٧٦٧٨، قال محققه: (إسناد هذا الحديث في زهر الفردوس ٢٣١/٤ قال: أخبرنا محمد بن طاهر بن ممان، أخبرنا أبو منصور عبد الله بن عيسى المالكي، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن نصر التاجر، حدثنا عبد الملك بن محمد بن عدي أبو نعيم، حدثنا محمد بن عوف، حدثنا عثمان بن سعيد بن كثير، حدثنا عيسى بن إبراهيم عن زهير بن محمد عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً. تنزيه الشريعة ٢٢٦/١ [الديلمي] من حديث أبي هريرة قال ابن عراق فيه: «عيسى بن إبراهيم الهاشمي». وفي ترجمته في الميزان أورد الذهبي هذا الحديث .. والله أعلم). وقد مر في الحاشية السابقة ذكر ما نقله الذهبي في الميزان من كلام أهل الجرح والتعديل في شأن عيسى المذكور.

(١٢١٨) سير أعلام النبلاء ج ١٤ ص ٥٤٦ في ترجمة ابن عدي، وقد مر في الحاشية رقم (١٢١٦).

(١٢١٩) راجع الحاشية رقم (١٢١٦) من هذا البحث.

(١٢٢٠) ميزان الاعتدال ج ١ ص ٢٠٢ رقم ٦٩٥، وراجع المصنوع للقاري ص ٢٥٠، والفوائد المجموعة للشوكاني ص ٤٧٢، وكشف الخفا للمجلوني ج ٢ ص ٥٥٢، وتنزيه الشريعة ج ١ ص ١٧٤ و ص ٢٢٦، ومعجم المناهي لأبي زيد ص ٣٠٥ و ص ٣٢٤.

(١٢٢١) طبقات ابن سعد ج ٥ ص ١٣٧.

(١٢٢٢) المصاحف لابن أبي داود ص ١٧١ كذا بالرفع.

والذهبي في السير<sup>(١٢٢٣)</sup>، واللفظ لابن أبي داود قال: (حدثنا سليمان بن داود بن حماد أبو الربيع المهري، حدثنا ابن وهب قال: حدثني العطف بن خالد عن عبد الرحمن بن حرملة قال: كان ابن المسيب يقول: «لا يقول أحدكم مصيحف ولا مسيجد، ما كان لله فهو عظيم حسن جميل»).

٢ / وأخرج سعيد بن منصور في سننه<sup>(١٢٢٤)</sup>، وابن أبي شيبة في مصنفه<sup>(١٢٢٥)</sup>، وابن أبي داود في المصاحف<sup>(١٢٢٦)</sup>، والبيهقي في الشعب<sup>(١٢٢٧)</sup>، واللفظ لسعيد بن منصور قال: (نا فضيل عن ليث عن مجاهد أنه كره أن يصغر المصحف والمسجد يقال: مصيحف ومسيجد).

٣ / وأخرج ابن أبي داود في المصاحف قال: (حدثنا إسماعيل بن أسد، حدثنا شعبة، حدثنا الحسام عن أبي معشر عن إبراهيم: أنه كان يكره أن يقال مسيجد أو مصيحف أو رويجل)<sup>(١٢٢٨)</sup>.

فهذه طائفة من النصوص الماثورة قد تضمنت النهي عن تصغير اسم المصحف لكون ذلك مشعراً بعدم التعظيم اللازم لكتاب الله.

قال القرطبي في مقدمة تفسيره<sup>(١٢٢٩)</sup>، والتذكار له أيضاً<sup>(١٢٣٠)</sup>، وهو بصدد الكلام على صور حرمة القرآن: (ومن حرمة أن لا يصغر المصحف بكتابة ولا باسم). وروى الأعمش عن إبراهيم عن علي رضي الله عنه قال: «لا يصغر المصحف»<sup>(١٢٣١)</sup>. وذكر ابن الأنباري عن عمر رضي الله عنه أنه رأى مصحفاً صغيراً فقال: «من كتب

---

(١٢٢٣) السير للذهبي ج٤ ص٢٣٨.

(١٢٢٤) سنن سعيد بن منصور ج٢ ص٣٠٩ ح٨٥.

(١٢٢٥) مصنف ابن أبي شيبة ج٢ ص٢٤١ ح٨٥٥٧، ج١٠ ص٥٤٤ ح١٠٢٧٧.

(١٢٢٦) ابن أبي داود في المصاحف ص١٤٥ وص١٥٢ وص١٧٠ وص١٧١.

(١٢٢٧) الشعب للبيهقي ج٥ ص٥٩٤.

(١٢٢٨) المصاحف لابن أبي داود ص١٧٠ وص١٧١.

(١٢٢٩) القرطبي في مقدمة تفسيره ج١ ص٢٩ وص٣٠.

(١٢٣٠) والتذكار له أيضاً ص١٨٥ وص١٨٦.

(١٢٣١) أثر علي رضي الله عنه تقدم تخريجه في الحاشية رقم (١٢١٣).

هذا؟ قال رجل: أنا. فضربه بالدرة، وقال: عظموا القرآن» (١٢٣٢).

قال العلماء: (ومن المساهلة فيه وترك الحفل به أن يصغر، فيكون عرضة للأيدي الخاطئة وذوي الأمانات المختلفة الناقصة، ولن يفعل هذا أحد بما عنده إلا إذا قل مقداره عنده، وخف على قلبه أمره، وروي عن النبي ﷺ أنه نهى أن يقال مسيجد ومصيحف) (١٢٣٣).

وجاء في معجم المناهي اللفظية لأبي زيد: (وقاعدة الباب كما ذكرها أبو حيان - رحمه الله تعالى -: «لا تصغر الاسم الواقع على من يجب تعظيمه شرعاً نحو أسماء الباري تعالى، وأسماء الأنبياء - صلوات الله عليهم - وما جرى مجرى ذلك، لأن تصغير ذلك غرض لا يصدر إلا عن كافر أو جاهل» انتهى ..... إلى أن قال: «وتصغير التعظيم لم يثبت من كلامهم» (\*)).

---

(١٢٣٢) أثر عمر تقدم تخريجه في الحاشية رقم (١٢١٢).

(١٢٣٣) عبر عن الأثر المرفوع بعبارة روي إشارة إلى تضعيفه، وأحسبه قد قصد حديث أبي هريرة الذي تقدم تخريجه والحكم عليه في الحاشية رقم (١٢١٧) وما بعدها.

(\*) معجم المناهي اللفظية للشيخ بكر أبو زيد ص ٥١٢ ط ٢، وعزاه إلى تذكرة النحلة لأبي حيان ص ٦٧٦.

## تصنيف المصاحف بين سائر الكتب

صرح غير واحد من أهل العلم بمراعاة حرمة المصحف عند وضعه مع غيره من الكتب، وأنه يعلو ولا يعلى عليه، فقد جاء في التذكار للقرطبي<sup>(١٢٣٤)</sup> أن من صور صيانة المصحف أن لا يضع فوقه شيئاً من الكتب، ولا ثوباً، ولا شيئاً خطيراً ولا حقيراً، حتى يكون بهذا محفوظاً مكنوناً عالياً لسائر الكتب وغيرها، وقد وصفه الله بأنه: ﴿فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ۝ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ۝﴾، فإذا كان فوق السموات مكنوناً محفوظاً، وليس هناك إلا الملائكة المطهرون فلأن يكون بيننا محفوظاً أولى، ألا ترى أنه منهي ألا يمسه إلا طاهر، فأولى أن ينهى أن يعرضه للإهانة. قال إلا أن يكون مصحفان فيوضع أحدهما فوق الآخر فيجوز.

وجاء في الفتاوى الحديثية<sup>(١٢٣٥)</sup> وهو بصدد الكلام عن الآداب مع الكتب قال: (ويراعي الأدب في وضعها باعتبار شرفها وجلالة مصنفها، فيضع الأشرف أعلاها، والمصحف أعلى الكل، وجعله بمسمار معلق بنحو وتد في حائط طاهر نظيف في صدر المجلس أولى، ثم كتب الحديث الصحيح الصرف كصحيح مسلم، أي لكن ينبغي تقديم البخاري عليه لأنه مع كونه أصح أكثر قرآناً، وسيأتي أن الأكثر قرآناً من المستويين في علم يقدم، ثم تفسير القرآن، ثم شرح الحديث، فأصول الدين، فأصول الفقه، فالفقه، فالنحو، فالصرف، وعلوم المعاني والبيان والبدیع ونحوها، وأشعار العرب، فالعروض، وعند استواء كتابين في فن يعلى الأكثر قرآناً، فحديثاً، فجلالة المصنف، فقدمه، فأكثرهما وقوعاً في أيدي العلماء والصالحين، فأصحهما، والأولى

(١٢٣٤) التذكار للقرطبي ص ١٧٧.

(١٢٣٥) الفتاوى الحديثية للمهتني ص ١٦٣.

في وضع الكتب أن يكون أوله المفتتح بنحو البسملة إلى فوق<sup>(١٢٣٦)</sup>. وقال الهيثمي في موضع من الفتاوى الحديثية: (قال البيهقي كالحليمي والأولى أن لا يجعل فوق المصحف غير مثله من نحو كتاب أو ثوب، وألحق به الحليمي جوامع السنن أيضاً، وبحث ابن العماد أنه يحرم أن يضع عليه نعلاً جديداً، أو يضعه فيه، لأن فيه نوع امتهان وقلة احترام)<sup>(١٢٣٧)</sup>. قال الهيثمي: (ويجوز وضع المصحف على مصحف)<sup>(١٢٣٨)</sup>.

وجاء في الفتاوى الهندية في معرض الكلام عن تصنيف الكتب: (اللغة والنحو نوع واحد، فيوضع بعضها فوق بعض، والتعبير فوقهما، والكلام فوق ذلك، والفقه فوق ذلك، والأخبار والمواظ والدعوات المروية فوق ذلك، والتفسير فوق ذلك والتفسير فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراء)<sup>(١٢٣٩)</sup>.

---

(١٢٣٦) الفتاوى الحديثية للهيتمي ص ١٦٣.

(١٢٣٧) المرجع السابق ص ١٦٤.

(١٢٣٨) المرجع السابق.

(١٢٣٩) راجع الفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣٢٣ وص ٣٢٤، وراجع حاشية ابن عابدين ج ١ ص ١١٩.

## تطهير المصحف إذا تنجس

لا خلاف بين أهل العلم في وجوب تطهير المصحف إذا تنجس وأمكن تطهيره، ولم يترتب على ذلك نقص في ماليته، لأن صيانته عن النجاسات واجبة، بل تجب صيانته عن كل ما يعد نوع امتهان، وإزاء به كتلويثه بمستقذر ولو كان طاهراً كالبزاق مثلاً على ما مر في مسألة بل الأصبع بالريق عند تقليب ورق المصحف، ومسألة إلقاء المصحف في قاذورة، واستعمال المواد النجسة في كتابة المصاحف، ومسألة إتلاف المصاحف.

بيد أن أهل العلم قد اختلفوا في وجوب تطهير ما تنجس من المصحف أو مكتوب القرآن إذا ترتب على تطهيره نقص في ماليته، أو كان ذلك مفضياً إلى إتلافها بالكلية، ولاسيما إن تعلق الأمر بحق محجور كمصحف ليتيم، أو كان وقفاً، أو كان المصحف من الأمهات المعتبرة التي يرجع إليها، أو يعتمد في صحة غيرها عليها، أو لا يكون ثمة مصحف غير الذي وقعت فيه النجاسة مثلاً.

فالجمهور من أهل العلم يقولون بوجوب تطهير ما تنجس من المصحف، أو مكتوب القرآن، ولو بغسله بالماء، أو دفنه، أو حرقه مطلقاً، بغض النظر عن بقاء ماليته أو فنائها، لأن إبقاء المصحف متنجساً استدامة لأسباب امتهانه، وإسقاط لحرمة، وفي تطهيره صيانة له، ومراعاة لحرمة، وإن أدى ذلك إلى نقص ماليته أو تلفها بالكلية، فغلب حق الله في هذا الموطن على حق العبد، لأن الخطر في بقاء النجاسة هنا أعظم من خطر فوات المالية على أن فواتها لأجل تعظيم ما أمرنا به من تعظيم المصحف لا خطر فيه، ألا ترى أن قن اليتيم يجب قتله بنحو ترك الصلاة تقديماً لحق الله تعالى على حق الآدمي، وكذلك القن الموقوف، فعلمنا أن

حقوق الله تعالى التي لا بدل لها ولا تستدرك مفسدتها تقدم على حقوق  
الآدمي<sup>(١٢٤٠)</sup>، وإعمالاً لقاعدة درء أعظم المفسدين بارتكاب أخفهما<sup>(١٢٤١)</sup>.

وذهبت طائفة من أهل العلم إلى القول بمراعاة المالية، لاسيما إذا كانت لحق  
محبور، فإنه لا يفتات عليه في ماله إلا بما هو أحظ له، ولأن حق الله أوسع، وفي  
إتلاف المالية تضييع للمال، وقد نهينا عن ذلك، ولأن المصحف لا تعبد عليه، فبقاء  
النجاسة عليه لهذا العذر وهو بقاء المالية لليتيم، والانتفاع للموقوف عليهم لا يبعد أن  
يكون جائزاً<sup>(١٢٤٢)</sup>.

قالوا ويستفاد به كذلك كما أجاز لبس الثوب المتنجنس في غير الصلاة، وذكر الله  
طاهر لا يدركه شيء من الواقعات.

وفرقت طائفة ثالثة بين ما مست النجاسة فيه المكتوب، وبين ما كان في الحواشي  
أو بين الأسطر أو كانت على الجلد مثلاً، وقيده قوم بما تنجس بغير معفو عنه<sup>(١٢٤٣)</sup>.

---

(١٢٤٠) الفتاوى الكبرى لابن حجر الهيتمي ج ١ ص ٣٩.

(١٢٤١) وراجع للجمهور في مسألة وجوب تطهير المصحف إذا تنجس، المعيار المعرب للنشرسي  
ج ١ ص ٢٩ وص ٣٠، والخرشي ج ١ ص ١٠١، والدسوقي ج ١ ص ٦١، وبلغه السالك ج ١  
ص ٤٧، ومنح الجليل ج ١ ص ٥٦، والزرقاني على خليل ج ١ ص ٣٥، وفتاوى ابن حجر  
الهيتمي ج ١ ص ٣٩، وتحفة المحتاج له وحواشيه ج ١ ص ١٥٥ إلى ص ٣٢٣، والشبراملسي  
على نهاية المحتاج ج ١ ص ١٢٦، وقلبيوبي وعميرة ج ١ ص ٣٦، والآداب الشرعية لابن مفلح  
ج ٢ ص ٢٩٦، والفروع له ج ١ ص ١٩٣ وص ١٩٤، والبرهان للزركشي ج ٢ ص ١٠٨،  
ومطالب أولي النهى ج ١ ص ١٥٦.

(١٢٤٢) المعيار للنشرسي ج ١ ص ٢٩ وص ٣٠، وتحفة المحتاج للهيتمي ج ١ ص ١٥٥ وص ٣٢٣،  
والفتاوى الكبرى له ج ١ ص ٣٩.

(١٢٤٣) قال الهيتمي في تحفة المحتاج ج ١ ص ١٥٥: (ويحرم مسه ككل اسم معظم بمتنجس بغير  
معفو عنه، وجزم بعضهم بأنه لا فرق تعظيماً له). قال الشرواني في حاشيته على التحفة:  
(«قوله بغير معفو عنه» قضية التقييد به أنه يجوز المس بموضع المعفو عنه سم، ويأتي فيه.  
«قوله بأنه لا فرق» أي بين المعفو عنه وغيره عبارة البجيرمي على المنهج. «قوله ومسه بعضو  
نجس» وفي حاشية شرح الروض ولو بمعفو عنه ع ش. وقال سم: بغير معفو عنه، وعبرة  
الحلبي أي ولو بمعفو عنه حيث كان عيناً لا أثراً، أو يحتمل الأخذ بالإطلاق، ثم رأيت في  
شرح الإرشاد الصغير ومسه بعضو متنجس برطب مطلقاً ويجاف غير معفو عنه انتهى). أ.هـ.  
وقال الهيتمي في التحفة أيضاً ج ١ ص ٣٢٣: (وأفتى بعضهم في مصحف تنجس بغير معفو  
عنه بوجوب غسله، وإن أدى إلى تلفه ولو كان ليتيم، ويتعين فرضه على ما فيه فيما إذا =



وذهب قوم إلى التفريق بين ما كان من الأمهات المعتبرة التي يرجع إليها أو يعتمد في صحة غيرها عليها، أو لا يكون ثمة نسخة من المصحف سوى ما وقعت فيه النجاسة، وبين ما ليس كذلك مما يمكن الاستغناء عنه لو أفضى التطهير إلى إتلافه جزئياً أو كلياً، فالحكم في الأول منها أن يُزال من جرم النجاسة ما استطيع عليه، ولا إثم للأثر، فإن الصحابة رضوان الله عليهم تركوا مصحف عثمان رضي الله عنه وعليه الدم<sup>(١٢٤٤)</sup>، ولم يمحوه بالماء، ولا أتلّفوا موضع الدم لكونه عمدة الإسلام، وأما إن لم يكن المصحف كذلك ينبغي أن يغسل الموضع ويجبر إن كان مما يجبر أو يستغنى عنه بغيره<sup>(١٢٤٥)</sup>.

= مست النجاسة شيئاً من القرآن بخلاف ما إذا كانت في نحو الجلد أو الحواشي). قال الشرواني في حاشيته على التحفة: «قوله ولو كان ليتيم» أي والغاسل له الولي، وهل للأجنبي فعل ذلك في مصحف اليتيم؛ بل وفي غيره، لأن ذلك من إزالة المنكر أو لا؟ فيه نظر، والأقرب عدم الجواز لعدم علمنا بأن إزالة النجاسة منه مجمع عليه ع ش، سيما وقد قال الشارح م ر على ما فيه المشعر بالتوقف في حكمه من أصله. «قوله على ما فيه» أي من النظر ع ش. «قوله في نحو الجلد» ومنه ما بين السطور ع ش. وقارن بنهاية المحتاج وحواشيه ج١ ص ١٢٦، وحواشي قلوبوي وعميرة ج١ ص ٣٦.

(١٢٤٤) جاء في بدائع الفوائد ج٣ ص ٢٦٢ وص ٢٦٣: (وعمرة قالت: خرجت مع عائشة سنة قتل عثمان إلى مكة، فمررنا بالمدينة، وأرنا المصحف الذي قتل وهو في حجره، فكانت أول قطرة قطرت على هذه الآية: ﴿لَيَكْفِيَنَّكُمْ اللَّهُ﴾ [س٢ - ١٣٧]. قالت عمره: فما مات منهم رجل سوياً). وراجع في الدم على المصحف الإمام البداية والنهاية لابن كثير ج٧ ص ١٨٥، وعنهما الوثائق السياسية لمحمد حميد الله ص ٥٣٥ وص ٥٣٦، وكنز العمال ج١٣ ص ٨١ ح ٣٦٢٨٩، ويأتي في مسألة النظر في المصحف مزيد بيان لهذا.

(١٢٤٥) ذكر ذلك الونشريسي في المعيار ج١ ص ٢٩ حيث قال: (سئل الشيخ أبو إسحاق الشاطبي عن كتاب أو مصحف تحل فيه نجاسة؟ فأجاب: إن كانت نسخة المصحف أو الكتاب من الأمهات المعتبرة التي يرجع إليها أو يعتمد في صحة غيرها عليها، أو لا يكون ثم نسخة من الكتاب سوى ما وقعت فيه النجاسة، فالحكم أن يزال من جرم النجاسة ما استطيع عليه، ولا إثم للأثر، فإن الصحابة رضوان الله عليهم تركوا مصحف عثمان رضي الله عنه وعليه الدم ولم يمحوه بالماء، ولا أتلّفوا موضع الدم لكونه عمدة الإسلام. وأما إن لم يكن الكتاب أو المصحف كذلك ينبغي أن يغسل الموضع ويجبر إن كان مما يجبر، أو يستغنى عنه بغيره والله أعلم، فهذا ما ظهر من الجواب)، وراجع في انتضاح الدم على المصحف الإمام المصنف لابن أبي شيبه ج٧ ص ٥٢٠ ح ٣٧٦٧٩ «كتاب الفتن» حيث ساق القصة بطولها.

## تطبيب المصحف

اختلفت كلمة أهل العلم في مسألة تطبيب المصحف، أو جعل الورد بين أوراقه. فقال بكراهته قوم، وقال بإباحته قوم آخرون، وذهب فريق ثالث إلى القول باستحبابه. فقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه<sup>(١٢٤٦)</sup>، وأبو عبيد في فضائل القرآن<sup>(١٢٤٧)</sup>، وابن أبي داود في المصاحف<sup>(١٢٤٨)</sup>، وأبو عمرو الداني في المحكم<sup>(١٢٤٩)</sup>، واللفظ لعبد الرزاق قال: (عن الثوري عن ليث عن مجاهد قال: «كان يُكره أن يجعل في المصحف الطيب والتعشير»). واللفظ عند غيره عن مجاهد: «أنه كان يكره الطيب والتعشير في المصحف».

فعلى رواية عبد الرزاق يكون مجاهد حاكياً لكراهة تطبيب المصحف عن السلف، وعلى رواية الباقرين يكون مجاهد هو القائل بالكراهة المذكورة. قال ابن مفلح في الآداب الشرعية: (لا يكره تطبيب المصحف، ولا جعله على كرسي أو كيس حرير نص عليه)<sup>(١٢٥٠)</sup>.

وذكر ابن مفلح في الفروع القول بجواز تطبيب المصحف رواية عن الإمام

---

(١٢٤٦) مصنف عبد الرزاق ج٤ ص ٣٢٢.

(١٢٤٧) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٤١ ح [٢ - ٦٤].

(١٢٤٨) المصاحف لابن أبي داود ص ١٧٠، وفيه أن مجاهداً كان يكره المسك والطيب في المصحف.

(١٢٤٩) المحكم لأبي عمرو الداني ص ١٥، وحكاه القرطبي في تفسيره ج١ ص ٦٣ عن الداني في البيان.

(١٢٥٠) الآداب الشرعية لابن مفلح ج٢ ص ٣٤٣، وراجع مغني ذوي الأنفهام لابن عبد الهادي ص ٢٥، وكشاف القناع للبهوتي ج١ ص ١٥٥، وشرح المنتهى له ج١ ص ٧٣، ومطالب أولى النهى ج١ ص ١٥٧.

أحمد، وقال: (واستحب الآمدي تطيبه لأنه عليه السلام طيب الكعبة، وهي دونه، وهو ظاهر كلام القاضي لأمره عليه السلام بتطيب المساجد، والمصحف أولى) (١٢٥١).

### وجزم السيوطي في الاتقان باستحباب تطيب المصحف (١٢٥٢)

قال الهيثمي في الفتاوى الحديثية: (قال الزركشي: ويسن تطيبه وجعله على كرسي وتقيله انتهى) (١٢٥٣). كذا عزى القول بسنية تطيب المصحف إلى الزركشي، وعبارته في البرهان: (ويستحب تطيب المصحف وجعله على كرسي) (١٢٥٤). ولعل الهيثمي رأى القول بالسنية للزركشي في غير البرهان والله أعلم بالصواب.

---

(١٢٥١) الفروع لابن مفلح ج ١ ص ١٩٢ وص ١٩٣.

(١٢٥٢) الاتقان ج ٢ ص ١٧٢، وفي مفتاح السعادة لطاش كبرى زادة ج ٢ ص ٣٤٠: (فرع - ويستحب تطيب المصحف).

(١٢٥٣) الفتاوى الحديثية للهيتمي ص ١٦٣.

(١٢٥٤) البرهان للزركشي ج ٢ ص ١٠٧.

## تعاهد المصحف

أخرج ابن أبي شيبة في المصنف، ومسلم في صحيحه، واللفظ له قال: (حدثنا ابن نمير، حدثنا أبي وأبو معاوية ح، وحدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال: أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق قال: قال عبد الله: «تعاهدوا هذه المصاحف، وربما قال القرآن، فلهو أشد تفصيلاً من صدور الرجال من النعم من عُقْلِهِ»<sup>(١٢٥٥)</sup>).

---

(١٢٥٥) أثر ابن مسعود أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ج٢ ص ٢٤٢ ح ٨٥٦٨، وأحمد في المسند ج١ ص ٢٨٢، وراجع المسند أيضاً بتحقيق شاكِر ج٥ ص ٢٢٠ ح ٣٦٢٠، وراجع أيضاً صحيح مسلم بشرح النووي ج٢ ص ٤٤٥.

## تعشير المصحف

والبحث في هذه المسألة يتناول ثلاثة أمور:

أحدها: ماهية التعشير.

والثاني: تاريخه.

والثالث: حكم التعشير والآثار الواردة فيه.

### أ - ماهية التعشير:

قال العيني في البناية على الهداية: (قال في الجامع الصغير: والتعشير جمع العواشر في المصحف وهو كتابة العلامة عند منتهى عشر آيات)<sup>(١٢٥٦)</sup>. وهذه العلامة عبارة عن كلمة «عشر»، أو رأس «العين» حرفها الأول عند نهاية كل عشر آيات من السورة، ويقال إن في القرآن ستمائة عشرة وثلاث وعشرون عشرة، وحكاها في الفتاوى الهندية<sup>(١٢٥٧)</sup> عن السراج الوهاج.

### ب - تاريخ التعشير:

قال القرطبي في مقدمة تفسيره<sup>(١٢٥٨)</sup>: (وأما وضع الأعشار فقال ابن عطية مر بي في بعض التواريخ أن المأمون العباسي أمر بذلك، وقيل الحجاج فعل ذلك).

---

(١٢٥٦) البناية على الهداية للعيني ج ١١ ص ٢٦٤ و ص ٢٦٦.

(١٢٥٧) الفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣٢٣، وعنهما مجمع الأنهر ج ٢ ص ٥٥٤، وراجع حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٢٤٧، وانظر في تعريف العاشرة أيضاً مناهل العرفان للزرقاني ج ١ ص ٤٠٨.

(١٢٥٨) تفسير القرطبي ج ١ ص ٦٣.

لكن أبا عمرو الداني قد أخرج في المحكم بسنده عن الأوزاعي قال: (سمعت قتادة يقول: بدأوا فنقطوا، ثم خمسوا ثم عشروا.

قال أبو عمرو: وهذا يدل على الترخيص في ذلك والسعة فيه<sup>(١٢٥٩)</sup>. وذكر القرطبي عن أبي عمرو الداني أنه قال في كتاب البيان له إثر ذكره للأخبار الواردة في التعشير: (قال وهذه الأخبار كلها تؤذن بأن التعشير والتخميس وفواتح السور ورؤوس الآي من عمل الصحابة رضي الله عنهم، قادهم إلى عمله الاجتهاد، وأرى أن من كره ذلك منهم ومن غيرهم إنما كره أن يعمل بالألوان كالحمرة والصفرة وغيرها، على أن المسلمين في سائر الآفاق قد أطبقوا على جواز ذلك واستعماله في الأمهات وغيرها، والحرَج والخطأ مرتفعان عنهم فيما أطبقوا عليه إن شاء الله)<sup>(١٢٦٠)</sup>.

### ج - حكم التعشير والآثار الواردة فيه:

١ - أخرج عبد الرزاق في المصنف<sup>(١٢٦١)</sup>، وأبو عبيد في فضائل القرآن<sup>(١٢٦٢)</sup>، وابن أبي داود في المصاحف<sup>(١٢٦٣)</sup>، والداني في المحكم<sup>(١٢٦٤)</sup> عن مسروق أن عبد الله بن مسعود كان يكره التعشير في المصحف.

٢ - وأخرج أبو عبيد، ومن طريقه الداني في المحكم عن مسروق أيضاً عن عبد الله أنه كان يحك التعشير من المصحف<sup>(١٢٦٥)</sup>.

٣ - وروى أبو عبيد بسنده عن ليث عن مجاهد أنه كره التعشير والطيب في المصحف<sup>(١٢٦٦)</sup>.

---

(١٢٥٩) المحكم لأبي عمرو الداني ص ١٥.

(١٢٦٠) مقدمة تفسير القرطبي ج ١ ص ٦٣.

(١٢٦١) مصنف عبد الرزاق ج ٤ ص ٣٢٢ ح ٧٩٤٢، وابن أبي شيبة ج ٢ ص ٢٤٠ ح ٨٥٣٦، ٨٥٤٣.

(١٢٦٢) أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٢٤٠ ح [١ - ٦٤].

(١٢٦٣) المصاحف لابن أبي داود ص ١٥٥.

(١٢٦٤) المحكم لأبي عمرو الداني ص ١٤.

(١٢٦٥) فضائل القرآن ص ٢٤١ ح [٢ - ٦٤]، والمحكم ص ١٤.

(١٢٦٦) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٤١ ح [٣ - ٦٤]، وراجع ابن أبي شيبة ج ٢ ص ٢٤٠

وص ٢٤١ ح ٨٥٣٩، ٨٥٤٥.

٤ - وروى عبد الرزاق، وابن أبي داود في المصاحف عن إبراهيم أنه كان يكره في المصحف النقط والتعشير.

قال عبد الرزاق: قال سفيان: أراه نقط العربية<sup>(١٢٦٧)</sup>.

٥ - روى أبو عبيد والداني في المحكم عن ابن سيرين أنه كان يكره الفواتح والعواشر التي فيها قاف وكاف<sup>(١٢٦٨)</sup>.

٦ - وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف، والداني في محكمه بسنده عن عطاء أنه كره التعشير في المصحف، أو يكتب فيه شيء من غيره<sup>(١٢٦٩)</sup>.

٧ - وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف، وابن أبي داود في المصاحف، والداني في المحكم أن أبا العالية كان يكره العواشر<sup>(١٢٧٠)</sup>.

٨ - وحكى أبو عمرو الداني في المحكم عن عبد الله بن الحكم قال: سمعت مالكا وسئل عن العشور التي تكون في المصحف بالحمرة وغيرها من الألوان فكره ذلك، وقال: «تعشير المصحف بالحبر لا بأس به»<sup>(١٢٧١)</sup>.

٩ - وذكر الداني في بيانه وعنه القرطبي في تفسيره عن أشهب قال: [سمعت مالكا وسئل عن العشور التي تكون في المصحف بالحمرة وغيرها من الألوان فكره ذلك، وقال: «تعشير المصحف بالحبر لا بأس به»] <sup>(١٢٧٢)</sup>.

١٠ - وقال ابن رشد في كتاب البيان والتحصيل: (قال ابن القاسم: سئل مالك

---

(١٢٦٧) مصنف عبد الرزاق ج٤ ص ٣٢٢ ح ٧٩٤١، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٣ وص ١٩٦. وأخرجه ابن أبي شيبة ج٢ ص ٢٤٠ وص ٢٤١ ح ٨٥٤٤، ٨٥٤٦.

(١٢٦٨) أبو عبيد في الفضائل ص ٢٤١ ح [٤ - ٦٤]، والمصاحف لابن أبي داود ص ١٥٧، والمحكم لأبي عمرو الداني ص ١٥، وراجع ابن أبي شيبة ج٢ ص ٢٤٠ ح ٨٥٤٢.

(١٢٦٩) مصنف ابن أبي شيبة ج٢ ص ٢٤٠ ح ٨٥٣٧، ٨٥٤٠، وراجع المحكم للداني ص ١٤.

(١٢٧٠) مصنف ابن أبي شيبة ج٢ ص ٢٤١ ح ٨٥٥١، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٧، والداني في المحكم ص ١٥.

(١٢٧١) المحكم ص ١٥.

(١٢٧٢) مقدمة تفسير القرطبي ج١ ص ٦٣، وقارن بالبيان والتحصيل لابن رشد ج١ ص ٢٤٠، ج١٧ ص ٤٠٣، ج١٨ ص ٣٥٤.

عن عشور المصحف؟ فقال: «يعشر بالسواد، وأكره الحمرة»<sup>(١٢٧٣)</sup>. قال ابن رشد إثر ذكره للرواية عن مالك في كراهة التعشير بالحمرة ونظائره: (ووجه كراهيته لتزيين داخله بالخواتم وتعشير بالحمرة بيّن، ذلك أن القارئ فيه ينظر إلى ذلك فيلبيه ويشغله عن اعتباره وتدبر آياته. وقد جعل رسول الله ﷺ في نعله شراكين جديدين، ثم نزعهما ورد فيهما الخلقين وقال: «إني نظرت إليهما في الصلاة»، وصلى عليه السلام في خميصة شامية لها علم، فلما انصرف من الصلاة ردها إلى مهديها إليه أبي جهم وقال: «إني نظرت إلى علمها في الصلاة فكاد يفتنني»، وإذا كان عليه السلام خشي على نفسه الفتنة في صلاته فهي على من سواه متيقنة غير مأمونة، وفي هذا بيان، ولهذا المعنى كره تزويق المسجد)<sup>(١٢٧٤)</sup>.

وقد ذهب إلى القول بكراهة التعشير أبو حنيفة وأحمد في رواية عنه على ما هو منقول في كتب فقه أصحابهما. قال الكاساني الحنفي في كتابه بدائع الصنائع: (ويكره التعشير والنقط في المصحف لقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «جردوا مصاحفكم»<sup>(١٢٧٥)</sup>)، وذلك في ترك التعشير والنقط، ولأن ذلك يؤدي إلى الخلل في تحفظ القرآن، لأنه يتكل عليه فلا يجتهد في التحفظ؛ بل يتكاسل لكن قيل هذا في بلادهم، فأما في بلاد العجم فلا يكره لأن العجم لا يقدرّون على تعلم القرآن بدونه، ولهذا جرى التعارف به في عامة البلاد من غير تكبر، فكان مسنوناً لا مكروهاً)<sup>(١٢٧٦)</sup>.

وذكر الميرغاني في الهداية نحواً من كلام الكاساني<sup>(١٢٧٧)</sup>.

وقال العيني في البناية على الهداية: (وإنما كره أبو حنيفة التعشير والنقط لأحد الوجوه التي ذهب إليها إبراهيم في حديث ابن مسعود «رض»، ولأن التعشير أمر غير

(١٢٧٣) البيان والتحصيل لابن رشد ج ١ ص ٢٤٠، ج ١٧ ص ٤٠٣.

(١٢٧٤) المرجع السابق.

(١٢٧٥) تقدم الكلام على هذا الأثر في مسألة تجريد المصحف في الحاشية رقم (٦٤٥).

(١٢٧٦) بدائع الصنائع للكاساني ج ٥ ص ١٢٧.

(١٢٧٧) الهداية بالبناية للعيني ج ١١ ص ٢٦٤ وص ٢٦٦، وقارن بالعناية للبايرتي مع تكملة فتح القدير [نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار] لقاضي زاده ج ٨ ص ١٣٠، وراجع مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر لداماد أفندي ج ٢ ص ٥٥٤، والفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣٢٣.



مفيد إلا للتقصير في حفظ الآيات ومعرفته اعتماداً على الخط، وىروى: «جردوا المصاحف» هذه رواية غريبة ليس لها وجود في الكتب المشهورة، «وفي التعشير والنقط ترك التجريد، ولأن التعشير يخل بحفظ الآي» حيث يعتمد عليه، «والنقط يحفظ الإعراب اتكالاً عليه» أي لأجل الاتكال على النقط «فيكره» أي إذا كان كذلك يكره كل واحد من التعشير والنقط، ثم ذكر القول باستحسانهما عن متأخري المشايخ واختاره<sup>(١٢٧٨)</sup>. قال الحصكفي في الدر مع الحاشية: (وإجاز تعشير المصحف ونقطه أي إظهار إعرابه، وبه يحصل الرفق جداً، خصوصاً للعجم فيحسن، وعلى هذا لا بأس بكتابة أسامي السور وعدد الآي وعلامات الوقف ونحوها فيه بدعة حسنة درر وقنية)<sup>(١٢٧٩)</sup>. وقال الحلبي الشافعي وعنه السيوطي في الإقتان: (تكره كتابة الأعشار والأخماس وأسماء السور وعدد الآيات فيه، لقوله: «جردوا القرآن»، وأما النقط فيجوز لأنه ليس صورة فيتوهم لأجلها ما ليس بقرآن قرآنًا، وإنما هي دلالات على هيئة المقروء فلا يضر إثباتها لمن يحتاج إليها ... إلخ)<sup>(١٢٨٠)</sup>.

وجاء في كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى الحنبلي: (مسألة: هل يكره نقط المصحف وتعشير أم لا؟ فيه ثلاث روايات:

إحداها: الكراهة، رواه صالح وبكر بن محمد، وقد سئل عن قول ابن مسعود: «جردوا القرآن» قال: يقول لا يعشر ولا ينقط، كرهوا أن يكون فيه شيء غيره، فظاهر هذا الكراهة. ونقل ابن منصور عنه: لا بأس أن يعشر المصحف وينقط، ونقل حرب ويعقوب بن بختان: يكره العشور ونحو ذلك، إلا النقط فإن فيه منفعة.

«وجه الأولي»: ما روى ابن مسعود أنه قال: «جردوا القرآن»، وقد فسرته أحمد على أنه مجرد عن النقط والعشور، ولأن هذا لم يفعل في وقت الصحابة، ففعله محدث فلم يجز.

«وجه الثانية»: أن في ذلك عوناً في ضبط القرآن، ولأن الصحابة وإن لم تفعل

(١٢٧٨) البناية ج١ ص ٢٦٤ وص ٢٦٦.

(١٢٧٩) الدر المختار للحصكفي مع رد المحتار لابن عابدين ج٥ ص ٢٤٧.

(١٢٨٠) المنتهاج في شعب الإيمان للحليمي ج٢ ص ٢٦٢ طبعة دار الفكر، بيروت سنة ١٣٩٩ هـ،

والإقتان للسيوطي ج٢ ص ١٧١، والبرهان للزركشي ج٢ ص ١٠٨ وص ١٠٩.

ذلك فلم تنه عنه<sup>(١٢٨١)</sup>، وقد وجد ذلك بعدهم عصباً بعد عصر من غير نكير من أحد، فدل على جوازه.

«وجه الثالثة» أن النقط مما تدعو الحاجة إليه لبيان الحروف، وليس كذلك العشور، لأنه يمكن معرفتها من غير المصحف من كتاب آخر، فلم يجوز أن يخلط بالمصحف غيره مما ليس بقرآن<sup>(١٢٨٢)</sup>.

---

(١٢٨١) كيف وقد كان ابن مسعود رضي الله عنه يحك التعشير من المصحف كما مر في الآثار السابقة، ومع كون القول بكراهة التعشير محكياً عن جماعة من السلف كابن مسعود وإبراهيم ومجاهد وعطاء وابن سيرين والحسن البصري وغيرهم فإن القول بالجواز لم ينقل عن أحد من أقرانهم فيما أعلم ... والله أعلم.

(١٢٨٢) كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى أول المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى تحقيق الدكتور عبد الكريم بن محمد اللاحم ج ٣ ص ١٤٢ طبعة مكتبة المعارف بالرياض سنة ١٤٠٥هـ، وراجع في مسألة التعشير أيضاً المدخل لابن الحاج المالكي ج ١ ص ٧٧ وص ٧٨، والآداب الشرعية لابن مفلح الحنبلي ج ٢ ص ٢٩٥ وما بعدها [فصل في التعشير والتخميس]، وراجع مغني ذوي الأفهام لابن عبد الهادي ص ٢٤ حيث جزم بجواز التعشير، وراجع الخرخشي أيضاً على خليل ج ١، وراجع التبيان لطاهر الجزائري ص ٢١٥ في رموز الكوفيين والبصريين للآي والأخماس والأعشار، وقارن بمباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح ص ٩٥ وقد قيل بأن الأصل في جواز التعشير ما رواه ابن سعد في الطبقات ج ٦ ص ١٧٢، وابن أبي شيبه في المصنف ج ١٠ ص ٤٦٠ عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: إنا أخذنا هذا القرآن عن قوم أخبرونا أنهم كانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يجاوزوهن إلى العشر الآخر حتى يعلموا ما فيهن فكنا نتعلم القرآن والعمل به، وإنه سيرث القرآن بعدنا قوم ليشربونه شرالماء لا يجاوز تراقيهم؛ بل يجاوزها هنا - ووضع يده على حلقه -. وراجع سنن القراء للدكتور عبد العزيز قاري ص ٢٩ وص ٣٠.

## تعليق المصحف

يتوقف القول في حكم تعليق المصحف على القصد من ذلك التعليق، وعلى المكان الذي يعلق فيه المصحف، فإن كان الغرض من تعليق المصحف صيانته وحفظه، ولم يكن المكان الذي علق فيه قبلة للمصلي، أو مكاناً ممتهنأً، ولم يكن التعليق للمصحف ضرباً من الزينة أو سبيلاً إلى هجره، فالظاهر من كلام جمهور أهل العلم أنه لا حرج في ذلك التعليق؛ بل لعله أولى من وضعه على الأرض أو على خزانة مثلاً ..

قال الهيتمي في الفتاوى الحديثية عند كلامه على المصحف: (وينبغي جعله بمسمار معلق بنحو وتد في حائط طاهر نظيف، وفي صدر المجلس أولى)<sup>(١٢٨٣)</sup>. لكن قد أخرج الدارمي في سننه<sup>(١٢٨٤)</sup>، وابن أبي داود في المصاحف<sup>(١٢٨٥)</sup>، وعنه الحافظ في الفتح<sup>(١٢٨٦)</sup> من حديث أبي أمامة قال: «اقرأوا القرآن ولا تغرنكم هذه المصاحف المعلقة، فإن الله لا يعذب قلباً وعى القرآن» فظاهره التحذير من الاكتفاء بمجرد تعليق المصاحف والتزين بها واقتنائها كسائر المتاع دون تعاهدها والنظر فيها.

وقد عقد ابن أبي داود في كتاب المصاحف باباً سماه باب تعليق المصاحف قال في مستهله: (حدثنا هارون بن إسحاق قال: حدثني محمد بن عبد الوهاب قال: ذكر سفيان أنه كره أن نعلق المصاحف)<sup>(١٢٨٧)</sup>. ولعل القول بكراهة التعليق محمول

---

(١٢٨٣) الفتاوى الحديثية ص ١٦٣.

(١٢٨٤) سنن الدارمي ج ٢ ص ٤٣٢.

(١٢٨٥) عزاه الحافظ في الفتح ج ٩ ص ٧٩ إلى ابن أبي داود في المصاحف، ولكن لم أجده في النسخة التي بين يدي من كتاب المصاحف.

(١٢٨٦) فتح البازي لابن حجر العسقلاني ج ٩ ص ٧٩.

(١٢٨٧) كتاب المصاحف لابن أبي داود ص ٢٠٤ و ص ٢٠٥.

على ما قصد به التبرك أو التحرز أو الزينة كما هو صنيع بعض الناس في زماننا ممن يعلق المصحف في سيارته أو مكتبه ، أو كان التعليق على سبيل التحصن من العين أو الجان مثلاً، فإن ذلك كله استعمال للمصحف في غير ما قصد به شرعاً. وقال السيوطي في الإتيقان: (يكراه تعليق المصحف)<sup>(١٢٨٨)</sup>. كذا ذكر الكراهة وأطلق. وقد ذكر القرطبي في تفسيره عن أنس رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «من تعلم القرآن وعلق مصحفه لم يتعاهده ولم ينظر فيه جاء يوم القيامة متعلقاً به يقول: يا رب العالمين إن عبدك هذا اتخذني مهجوراً، فاقضي بيني وبينه». وعزاه القرطبي إلى الثعلبي. وقال محقق تفسير القرطبي: (في الأصول: «من تعلم القرآن وعلمه وعلق مصحفاً . . . » وتصحيح هذا الأثر من روح المعاني والبيضاوي والشهاب على أنهم تكلموا في صحته إذ في سنده أبو هذبة وهو كذاب)<sup>(١٢٨٩)</sup>. قال في تذكرة الموضوعات: (أبو هذبة كذبه يحيى)<sup>(١٢٩٠)</sup>.

### تعليق المصحف حجاباً وحرزاً:

قال ابن مفلح في الآداب الشرعية: (فإن علق شيئاً من القرآن ونحوه على حيوان، ولم أجد لأحد في هذه المسألة كلاماً، وينبغي أن يقال: إن كان الحيوان طاهراً كره ذلك، وفي التحريم نظر لأنه فعل غير مأمور، ولما فيه من الامتهان وملابسة الأنجاس والأقذار، والصبيان ونحوهم لهم من يصونهم ويمنعهم من ذلك بخلاف الحيوان، وإن كان الحيوان نجساً كالكلب ونحوه فلا إشكال في التحريم والله أعلم)<sup>(١٢٩١)</sup>.

قلت فإذا كان تعليق بعض القرآن محظوراً للمحاذير المذكورة فلأن يكون المنع

(١٢٨٨) الإتيقان للسيوطي ج ٢ ص ١٧١.

(١٢٨٩) تفسير القرطبي ج ١٣ ص ٢٧. وقارن بتفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ج ٩٥، وتفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ج ٤٧٩٨ لناصر الدين عبد الله عمر بن محمد البيضاوي (ت ٦٩١هـ)، وقيل ٦٨٥هـ، وتفسير الألوسي (روح المعاني) ج ١٩ ص ١٣ وص ١٤.

(١٢٩٠) تذكرة الموضوعات ص ٣١٠.

(١٢٩١) الآداب الشرعية لابن مفلح ج ٣ ص ٧١، ومغني ذوي الأفهام لابن عبد الهادي ص ٣٠ حيث نقل كلام ابن مفلح بتصرف. وراجع فتاوى ابن عبد السلام ص ٥٠٧، ومعجم البدع ص ٥٢١.

من تعليق المصحف الكامل أولى، فإذا انضاف إلى تلك المحاذير ما يستلزمه التعليق من تصغير لحجم المصحف ودقة في خطه المشعر بعدم التعظيم للمصحف كان الحظر أشد والمنع فيه أظهر. وقد صرح غير واحد من أهل العلم بتحريم تعليق المصحف كتميمة، فقد جاء في الشرح الكبير للدردير المالكي أن تعليق المصحف الكامل على هيئة حرز لا يجوز في أحد القولين عند فقهاء المالكية<sup>(١٢٩٢)</sup>.

وجاء في حاشية الشرواني الشافعي على تحفة المحتاج للهيتمي أنه لو جعل المصحف كله أو قريباً من الكل تميمة حرم لأنه لا يقال حيثئذ تميمة عرفاً<sup>(١٢٩٣)</sup>، على أن تعليق الحروز من القرآن في الجملة أمر قد اختلفت فيه كلمة أهل العلم، فمنهم من قال بالجواز مع الكراهة، ومنهم من قال بالتحريم، ومنهم من فصل بين الحروز المكشوفة وبين الحروز المكنونة، فرخص في الثانية دون الأولى. وقد أفردت هذه المسألة بمصنف سمّيته «الرقى الخطية ومدى حظها من المشروعية» كما عرضت لهذه المسألة على سبيل الاختصار في المبسوط في أحكام الكتابة والكتب وحجية الخطوط<sup>(١٢٩٤)</sup>.

## تعليق المصحف في قبلة المصلي:

### لأهل العلم في مسألة وضع المصحف في القبلة قولان:

المنع والجواز. وقد ذهب إلى المنع جمهور السلف والخلف. فقد روى ابن أبي داود بسنده عن مجاهد قال: «كان ابن عمر يكره أن يصلي وبين يديه سيف أو مصحف».

وعن خصيف قال: «كان ابن عمر إذا دخل بيتاً لم ير شيئاً معلقاً في قبلة المسجد مصحفاً أو غيره إلا نزع، وإن كان عن يمينه أو شماله تركه».

وعن إبراهيم النخعي: أنه كره أن يكون في مصلى الرجل حيث يصلي في قبلته مصحف أو غيره.

(١٢٩٢) الشرح الكبير للدردير بحاشية الدسوقي ج ١ ص ١٢٦.

(١٢٩٣) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ج ١ ص ١٤٩.

(١٢٩٤) قارن بالمبسوط في أحكام الكتابة والكتب وحجية الخطوط ج ١ ورقة ٦٢ إلى ٦٧ وما بعدها للمؤلف

وروي عن إبراهيم أيضاً قال: «كانوا يكرهون أن يصلوا وبين أيديهم شيء حتى المصحف». وعنه قال: «كانوا يكرهون أن يجلسوا في قبلة المسجد شيئاً حتى المصحف يكرهونه». وعنه أيضاً: «أنه كان يكره أن يصلي الرجل وفي قبلته المصحف أو غيره»، وعنه

أيضاً: «أنه كان يكره أن يصلي وبين يديه المصحف أو شيء معلق»<sup>(١٢٩٥)</sup>.

وقال مالك: «أكره أن يوضع المصحف في القبلة ليصلي إليه». قال مالك: «وإنما بنى عمر ابن عبد العزيز القبر هذا البناء حين كان الناس يصلون إليه، وجعلوه مصلى، فأنا أكره أن يجعل المصحف في القبلة ليصلي إليه، ولا أحب ذلك، وأما إذا كان موضعه أو ذلك الموضع أحفظ له ومعلق له ليس يجعل لمكان الصلاة إليه، فلا أرى بذلك بأساً».

قال ابن رشد عن المصحف: (كره القصد بالصلاة إليه على ما قاله في هذه الرواية، ومثله في المدونة سواء، لأن ذلك بدعة)<sup>(١٢٩٦)</sup>.

ونقل ابن قدامة قول أحمد: «كانوا يكرهون أن يجعلوا شيئاً في القبلة حتى المصحف». قال أحمد: «يكره أن يكون في القبلة شيء معلق مصحف أو غيره، ولا بأس أن يكون موضوعاً بالأرض».

وقد روى مجاهد قال: «ولم يكن عبد الله بن عمر يدع شيئاً بينه وبين القبلة إلا نزعه ولا سيفاً ولا مصحفاً». رواه الخلال بإسناده<sup>(١٢٩٧)</sup>.

وفي الآداب<sup>(١٢٩٨)</sup>: (ويصان عن تعليق مصحف أو غيره في قبلته دون وضعه بالأرض. قال جعفر بن محمد أبو عبد الله الكوفي: سمعت أحمد يقول: «يكره أن يعلق في القبلة شيء يحول بينه وبين القبلة، ولم يكره أن يوضع في المسجد المصحف أو نحوه»).

---

(١٢٩٥) المصاحف لابن أبي داود ص ٢٠٤ وص ٢٠٥، والاستذكار لابن عبد البر ج ٢ ص ٢٥٨.

(١٢٩٦) البيان والتحصيل ج ١٧ ص ٦٢٥ وص ٦٢٦.

(١٢٩٧) المغني لابن قدامة ج ٢ ص ٧٢ وص ٧٣.

(١٢٩٨) الآداب الشرعية لابن مفلح ج ٣ ص ٣٩٤.

وذكر في الفروع<sup>(١٢٩٩)</sup> معناه، ثم قال: (ولم يكره ذلك الحنفية، قال بعضهم: وهو قول الجمهور).

ونقل الجراعي الحنبلي<sup>(١٣٠٠)</sup> نحواً مما في المغني والآداب، واقتصر عليه.

وذكر الغزالي<sup>(١٣٠١)</sup> تنحية ابن عمر المصحف عن قبلة المسجد، واقتصر عليه.

القول الثاني: الترخيص في وضع المصحف في القبلة، وهو مذهب الحنفية، وعليه الفتوى عندهم. قالوا: لا بأس بأن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه المصحف أو سيف معلق أو ما أشبه ذلك<sup>(١٣٠٢)</sup>. وفي الدر<sup>(١٣٠٣)</sup>: لا يكره الصلاة إلى مصحف أو سيف، وعلله في الحاشية عن شرح المنية: أن وجه عدم الكراهة أن كراهة استقبال بعض الأشياء باعتبار التشبه بعبادها، والمصحف والسيف لم يعبدتهما أحد، واستقبال أهل الكتاب للمصحف للقراءة فيه لا للعبادة. وعند أبي حنيفة: يكره استقباله للقراءة، ولذا قيد بكونه معلقاً. وذكر ابن الهمام والبابرتي نحواً مما نقله ابن عابدين واقتصر عليه<sup>(١٣٠٤)</sup>. وقد يأتي لهذه المسألة مزيد بيان في غير موضع من هذا البحث إن شاء الله تعالى .

---

(١٢٩٩) الفروع لابن مفلح ج ١ ص ٤٨٤.

(١٣٠٠) تحفة الراكع والساجد ص ٢١٧ وص ٢١٨.

(١٣٠١) إحياء علوم الدين للإمام الغزالي ج ١ ص ١٩٣.

(١٣٠٢) الفتاوى الخانية ج ٣ ص ٤٢٤، والفتاوى الهندية ج ١ ص ١٠٨، والفتاوى البزازية ج ٦ ص ٣٧٣.

(١٣٠٣) الدر بحاشية ابن عابدين ج ١ ص ٦٥١ وص ٦٥٢.

(١٣٠٤) فتح القدير مع العناية ج ١ ص ٢٩٤.

## التفسير في المصحف

صرح غير واحد من أهل العلم بالمنع من كتابة التفسير في المصحف إعمالاً لعموم الأمر بتجريد القرآن والمصاحف عما ليس بقرآن على ما مر بيانه في مسألة تجريد المصحف، ولأثر هو نص في المطلوب أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه عن عامر الشعبي قال: (كتب رجل مصحفاً وكتب عند كل آية تفسيرها، فدعا به عمر فقرضه بالمقراضين)<sup>(١٣٠٥)</sup>. [وذكر ابن الباقلاني في كتابه الانتصار لنقل القرآن ص ٧١ القول بکراهة السلف أن يثبت في المصحف ما ليس منه من ذكر أفتاح السور، وذكر خواتيمها وأعشارها وغير ذلك من تزيين المصحف، وأن قوماً من التابعين قد أجازوا كتب التفسير وخاتمة السورة كذا وكذا، فأنكر عليهم فلم يحتجوا بصواب فعلهم].

وقال السيوطي في الإتقان: (قال الجرجاني من أصحابنا في الشافي: «من المذموم كتابة تفسير كلمات القرآن بين أسطره»)<sup>(١٣٠٦)</sup>.

وقال الحلبي في كتابه المنهاج في شعب الإيمان: (تكره كتابة الأعشار والأخماس وأسماء السور وعدد الآيات فيه لقوله: «جردوا القرآن»<sup>(١٣٠٧)</sup>، ولأنه قد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه: «أنه كان يحك التعشير من المصحف»<sup>(١٣٠٨)</sup> إمعاناً منه رضي الله عنه في التأكيد على تجريد المصحف عن كل ما ليس بقرآن،

---

(١٣٠٥) مصنف ابن أبي شيبه ج ٦ ص ١٣٧ ح ٣٠٩٧، وعنه الكنز ج ٢ ص ٣١٥ ح ٤١٠٥. قال ابن أبي شيبه: (حدثنا وكيع عن إسرائيل عن جابر عن عامر ....) فذكره

(١٣٠٦) الإتقان ج ٢ ص ١٧١.

(١٣٠٧) المنهاج في شعب الإيمان للحلبي ج ٢ ص ٢٦٢، وعنه الزركشي في البرهان ج ٢ ص ١٠٨، والسيوطي في الإتقان ج ٢ ص ١٧١.

(١٣٠٨) الفتاوى الحديثية ص ١٦٤.



وحذراً من أن يختلط القرآن بغيره في نظر من لا دراية له به. لكن فريقاً من أهل العلم قد رخص في كتابة التفسير في المصحف إذا احتيط للقرآن، واقتصر على ما تمس الحاجة إليه من التفسير، ولذا صرح الهيتمي في الفتاوى الحديثية بأنه يجوز أن يحشى المصحف من التفسير والقراءات كما تحشى الكتب، لكن ينبغي أخذاً مما مر في تحشية الكتب أن لا يكتب إلا المهم المتعلق بلفظ القرآن دون نحو القصص والأعاريب الغريبة.

قال الحلিমى: (ومن الآداب أن لا يخلط به ما ليس بقرآن كعدد الآي، والوقوف، واختلاف القراءات، ومعاني الآيات، وأسماء السور والأعشار. قال البيهقي: لأنه ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان لم يفعلوا شيئاً من ذلك).

وقد مر في مسألتي تجريد المصحف وتحشيته طرف من هذا، ويأتي في مسألة جمع قراءات شتى في مصحف واحد مزيد بيان<sup>(١٣٠٩)</sup>.

---

(١٣٠٩) وراجع المراجع السابقة.

## تقبيل المصحف

لأهل العلم في مسألة تقبيل المصحف أقوال أربعة:

أحدها: الاستحباب. وثانيها: الإباحة. وثالثها: الكراهة. ورابعها: التوقف.

أ - وقد ذهب إلى القول باستحباب تقبيل المصحف جمع من أهل العلم، وهو رواية ثانية عن الإمام أحمد<sup>(١٣١٠)</sup>، واختاره جمعاً من فقهاء الشافعية كالغزالي<sup>(١٣١١)</sup>، والسبكي<sup>(١٣١٢)</sup>، والزرکشي<sup>(١٣١٣)</sup>، والسيوطي<sup>(١٣١٤)</sup>، والهيتمي<sup>(١٣١٥)</sup>، وغيرهم. واحتجوا بما روي عن بعض الصحابة من تقبيل المصحف، فقد روى الإمام أحمد: «أن عكرمة ابن أبي جهل فعله»<sup>(١٣١٦)</sup> (١٣١٧).

---

(١٣١٠) الآداب الشرعية لابن مفلح ج ٢ ص ٢٩٥، والفروع له ج ١ ص ١٩٥.

(١٣١١) قال في الإحياء ج ٤ ص ٣٧ وص ٣٨: (تقبيل المصحف كفارة للمعصية بمسه حال الحدث).

(١٣١٢) حكاة في حاشية الشرواني على التحفة ج ١ ص ١٥٥، وعبر عنه ب (يسن).

(١٣١٣) البرهان للزرکشي ج ٢ ص ١٠٧، ونسب إليه في الفتاوى الحديثية ص ١٦٤ القول بالسنية، ولعله قال ذلك في غير البرهان.

(١٣١٤) الإتيان ج ٢ ص ١٧٢.

(١٣١٥) الفتاوى الحديثية ص ١٦٤.

(١٣١٦) أثر عكرمة في هذا المعنى رواه أحمد وأبو بكر عبد العزيز على ما ذكره ابن مفلح، وقد أخرج الدارمي في سننه ج ٢ ص ٤٤٠ أثر عكرمة بلفظ آخر قال: (قال أخبرنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن ابن أبي مليكة: «أن عكرمة بن أبي جهل كان يضع المصحف على وجهه ويقول: كتاب ربي كتاب ربي». وفي التبيان للنووي، ص ٢٣٣ قال: (روينا في مسند الدارمي بإسناد صحيح عن ابن أبي مليكة أن عكرمة) فذكره. قال محققه: (ورجالة ثقات إلا أنه منقطع بين ابن أبي مليكة وعكرمة فإنه لم يدركه). وراجع الآداب الشرعية ج ٢ ص ٢٩٥، وراجع مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٢٣ ص ٦٥ والمستدرك عليه ج ١ =

وروى بعض فقهاء الحنفية<sup>(١٣١٨)</sup>: (أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يأخذ المصحف كل غداة ويقبله، ويقول: «عهد ربي، ومنشور ربي عز وجل»). قالوا: (وكان عثمان رضي الله عنه يقبل المصحف ويمسحه على وجهه)<sup>(١٣١٩)</sup>.

وذكر الحافظ في الفتح في فوائد حديث ابن عمر رضي الله عنهما في اقتصار النبي ﷺ على استلام الركنين اليمانيين<sup>(١٣٢٠)</sup>، قال: («فائدة أخرى»: استنبط بعضهم من مشروعية تقبيل الأركان جواز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره، فأما تقبيل يد الآدمي فيأتي في كتاب الأدب، وأما غيره فنقل عن الإمام أحمد أنه سئل عن تقبيل منبر النبي ﷺ وتقبيل قبره فلم ير به بأساً، واستبعد بعض أتباعه صحة ذلك<sup>(١٣٢١)</sup>).

ونقل عن ابن أبي الصيف اليماني أحد علماء مكة من الشافعية<sup>(١٣٢٢)</sup> جواز تقبيل

= ص ١٧٣ حيث نقل قول ابن تيمية [وأما القيام للمصحف وتقبيله فلا نعلم فيه شيئاً عن السلف] وحكى في المتسدر ج ٤ ص ٢١١ أن كلام الإمام أحمد رحمه الله في مسألة تقبيل المصحف يدل على عدم التقبيل وهو ظاهر كلام الشيخ تقي الدين، فإن ذكر أنه لا يشرع تقبيل الجمادات إلا ما استثناه الشرع، وراجع الآداب ج ٣ ص ٢٣١.

(١٣١٧) الآداب الشرعية ج ٢ ص ٢٩٥، والفروع ج ١ ص ١٩٥.

(١٣١٨) مجمع الأنهر ج ٢ ص ٥٥٤، وعزاه إلى القنية.

(١٣١٩) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٢٤٦ وشرح الأحاديث الأربعين للشمس محمد بن مصطفى الكرمانى الحنفى ص ١٠٦ وعنه التراتيب الإدارية للكتاني ج ٢ ص ٢٨٩.

(١٣٢٠) البخاري بالفتح ج ٣ ص ٤٧٣ ح ١٦٠٩.

(١٣٢١) راجع التلبيس لابن الجوزي ص ٤٠٠، واقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ص ٣٦٧

وص ٣٦٨، والرد على البكري له أيضاً، والصارم المنكي، ومجموع فتاوى ابن تيمية ج ٢٧

ص ٧٩ وص ٨٠، وراجع أيضاً الحوادث والبدع للطروشى ص ١٥٦، والشفاء للقاضي عياض

ج ٢ ص ٨٦ وشرحه لعللي ملا القاري ج ٢ ص ١٥٣، وإغاثة اللهفان لابن القيم ج ١ ص ١٩٤،

والمدخل لابن الحاج ج ١ ص ٢٦٣ وص ٣٠٨، ووفاء الوفاء للسهمودي ج ٤ ص ١٤٠١

وص ١٤٠٦، وراجع أيضاً طبقات ابن سعد، وسير أعلام النبلاء للذهبي ج ١١ ص ٢١٢.

(١٣٢٢) ابن أبي الصيف هو محمد بن إسماعيل بن أبي الصيف اليماني «أبو عبد الله» محدث من

أهل زبيد، سكن مكة، وتوفي بها سنة ٦٠٩ هـ. راجع في ترجمته هدية العارفين للبغدادي ج ٢

ص ١٠٨، وفي طبقات الشافعية للأسنوي ج ٢ ص ١٤٤ وص ١٤٥ ذكر أن وفاته سنة سبع

عشرة وستمائة، وذكر المحقق أن في الأصول الأخرى سنة تسع وستمائة، وراجع معجم

المؤلفين ج ٩ ص ٥٧.

المصحف وأجزاء الحديث وقبور الصالحين وبالله التوفيق<sup>(١٣٢٣)</sup>. انتهى كلام الحافظ في الفتح، ونقله الشوكاني عنه في شرح المنتقى<sup>(١٣٢٤)</sup>، ولم يعقبا على هذا النقل الأخير بشيء. وحكاه بعضهم عن عمر رضي الله عنه<sup>(١٣٢٥)</sup>، وقال بعضهم: (كان عثمان رضي الله عنه يقبل المصحف ويمسحه على وجهه)<sup>(١٣٢٦)</sup>.

ومما يستأنس به في هذا الباب ما روي عن بعض السلف من تقبيلهم لكتب النبي ﷺ، فمن ذلك ما أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال قال: (حدثنا سعيد بن أبي مريم، حدثنا السري بن يحيى، حدثنا حميد بن هلال أن رجلاً من بني شيبان أتى رسول الله ﷺ فقال: اكتب لي بابتة بقبيلة عظيم الحيرة. فقال: «يا فلان أترجو أن يفتحها الله لنا؟». فقال: والذي بعثك بالحق ليفتحها الله لنا. قال: فكتب له بها في أديم أحمر. فقال: فغزاهم خالد بن الوليد بعد وفاة رسول الله ﷺ، وخرج معه ذلك الشيباني، قال فصالح أهل الحيرة ولم يقاتلوا، فجاء الشيباني بكتاب رسول الله ﷺ إلى خالد، فلما أخذه قبله ثم قال: دونكها)<sup>(١٣٢٧)</sup> إلى آخر القصة.

وروي أن عمر بن عبد العزيز قبل الكتاب الذي فيه قطيعة النبي ﷺ لبلال بن الحارث<sup>(١٣٢٨)</sup>، فقد أخرج البلاذري أثر عمر هذا في الفتح فقال: (حدثني عمرو الناقد وابن سهم الأنطاكي قالاً: حدثنا الهيثم بن جميل الأنطاكي قال: حدثنا حماد بن سلمة عن أبي مكين عن أبي عكرمة مولى بلال بن الحارث المزني قال: «أقطع رسول الله ﷺ بلالاً أرضاً فيها جبل ومعدن، فباع بنو بلال عمر بن عبد العزيز أرضاً

---

(١٣٢٣) فتح الباري ج ٣ ص ٤٧٥ وقاسه ابن عبد السلام البناني على تقبيل الحجر الأسود، راجع التراتيب ج ٢ ص ٢٨٩.

(١٣٢٤) نيل الأوطار ج ٥ ص ٤٨.

(١٣٢٥) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٢٤٦، وعزاه إلى القنية أيضاً.

(١٣٢٦) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٢٤٦، وشرح الأربعين للكرماني ص ١٠٦.

(١٣٢٧) الأموال لأبي عبيد ص ٢٣٧ وص ٢٣٨، وقارن بكتاب الأموال لابن زنجويه فقرة ٧١٠، ٧١١ وتخريجهما ج ٢ ص ٤٣٧ وص ٤٣٨.

(١٣٢٨) الأموال لأبي عبيد ص ٤٢٣ من طرق عن حماد بن سلمة عن أبي مكين. وراجع الأموال لابن زنجويه فقرة ١٢٦٧ ج ٢ ص ٧٤١ وص ٧٤٢. [والحديث مرسل، وعكرمة هذا أو أبو عكرمة لم أجد له ترجمة، وأبو مكين اسمه نوح بن ربيعة تقدم أنه صدوق.] كذا في حاشية الأموال لابن زنجويه وراجع المغني ج ٤ ص ٧٠ م ٢٨٩٥.

منها، فظهر فيها معدن، أو قال معدنان، فقالوا: إنما بعناك أرض حرث ولم نبعك المعادن، وجاؤا بكتاب النبي ﷺ لهم في جريدة فقبلها عمر ومسح بها عينه، وقال لقيمه: انظر ما خرج منها وما أنفقت وقاصهم بالنفقة ورد عليهم الفضل<sup>(١٣٢٩)</sup>. وأخرجه أبو عبيد في الأموال<sup>(١٣٣٠)</sup>، وابن زنجويه في الأموال أيضاً<sup>(١٣٣١)</sup> من طريق حماد بن سلمة عن أبي مكين عن أبي عكرمة - مولى بلال بن الحرث المزني - بنحوه، وفيه: (وجاؤا بكتاب القطيعة التي أقطعها رسول الله ﷺ لأبيهم في جريدة. قال: فجعل عمر يمسحها على عينه)<sup>(١٣٣٢)</sup>.

واستدل السبكي الشافعي على جواز تقبيل المصحف بالقياس على تقبيل الحجر الأسود ويد العالم والصالح والوالد، إذ من المعلوم أنه أفضل منهم<sup>(١٣٣٣)</sup> أ.هـ.

وذكر الزركشي نحواً من كلام السبكي وزاد في تعليل الحكم كونه هدية من الله لعباده، فشرع تقبيله، كما يستحب تقبيل الولد الصغير<sup>(١٣٣٤)</sup>.

ب - وذهب فريق ثانٍ من أهل العلم إلى القول بإباحة تقبيل المصحف وهو رواية عن الإمام أحمد قدمها أكثر أصحابه<sup>(١٣٣٥)</sup>، وهو اختيار جمع من فقهاء الحنفية<sup>(١٣٣٦)</sup>.

(١٣٢٩) فتوح البلدان للبلاذري ص ٢٧، والأموال لابن زنجويه ج ٢ ص ٧٤١ وص ٧٤٢ ف ١٢٦٧، وعنده عن عكرمة أو أبي عكرمة - قال محققه [الحديث مرسل. وعكرمة هذا لم أجد له ترجمة، وأبو مكين اسمه نوح بن ربيعة تقدم أنه صدوق]. وراجع المغني ج ٤ ص ٧٠. (١٣٣٠) الأموال لأبي عبيد ص ٤٢٣ فقرة ٨٦٧، قال أبو عبيد: (حدثنا محمد بن كثير عن حماد بن سلمة فذكره).

(١٣٣١) الأموال لابن زنجويه ج ٢ ص ٧٤١ وص ٧٤٢ فقرة ١٢٦٧ قال: (ثنا حميد، حدثني معاذ بن خالد، أخبرنا حماد بن سلمة عن أبي مكين عن عكرمة أو أبي عكرمة .... فذكره).

(١٣٣٢) المراجع السابقة، وراجع في أبي مكين الكنى للدولابي ج ٢ ص ١٢٩.

(١٣٣٣) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ج ١ ص ١٥٥، وعبر عنها بـ (يسن).

(١٣٣٤) البرهان للزركشي ج ٢ ص ١٠٧، وراجع التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٨٩.

(١٣٣٥) الآداب لابن مفلح ج ٢ ص ٢٩٥، والفروع له ج ١ ص ١٩٥، وكشاف القناع للبهوتي ج ١ ص ١٥٦، وشرح المنتهى له ج ١ ص ٧٣، ومطالب أولي النهى للرحيبي ج ١ ص ١٥٧، ومغني ذوي الأفهام ص ٢٤.

(١٣٣٦) مجمع الأنهر ج ٢ ص ٥٥٤، وحاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٢٤٦.

ج - وقال فريق ثالث من أهل العلم بالكراهة وعليه جمع من فقهاء المالكية كابن الحاج في المدخل<sup>(١٣٣٧)</sup>، وكالخرشي<sup>(١٣٣٨)</sup>، والقاضي عlish<sup>(١٣٣٩)</sup>، وحكاها عن علماء المالكية ثم قال: (تعظيم المصحف قراءته والعمل بما فيه لا تقبيله ولا القيام إليه كما يفعل بعضهم في هذا الزمان. وقال: وكذلك الورقة يجدها الإنسان في الطريق فيها اسم من أسماء الله تعالى أو اسم نبي من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ترفيعه إزالة الورقة من موضع المهنة إلى موضع ترفع فيه لا تقبيلها). وعلل الكراهة بعض فقهاء الحنفية بكون التقبيل بدعة<sup>(١٣٤٠)</sup>، ويرده المأثور من فعل الصحابة، ولم ينقل عنهم خلافه فسلم من المعارض.

د - وذهب فريق من أهل العلم إلى القول بالتوقف في مسألة تقبيل المصحف وهي رواية ثالثة عن الإمام أحمد حكاه عنها الأصحاب، ونقلها عنه الجماعة لعدم التوقيف<sup>(١٣٤١)</sup>.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى المصرية: (وقد سئل أحمد عن تقبيله؟ فقال: ما سمعت فيه شيئاً، ولكن روي عن عكرمة بن أبي جهل: أنه كان يفتح

---

(١٣٣٧) قال ابن الحاج في المدخل ج١ ص ٢٦٣ بعد أن ذكر جملة من البدع المحدثّة بدعوى التبرك ببعض الآثار منوهاً عن كون ذلك باباً من أبواب الشرك أو ذريعة من الذرائع الموصلة إليه، قال: (ولأجل ذلك كره علماؤنا رحمة الله عليهم التمسح بجدار الكعبة أو بجدران المسجد أو بالمصحف إلى غير ذلك مما يتبرك به سداً لهذا الباب، ولمخالفة السنة، لأن صفة التعظيم موقوفة عليه ﷺ فكل ما عظمه رسول الله ﷺ نعظمه ونتبعه فيه، فتعظيم المصحف قراءته والعمل بما فيه لا تقبيله، ولا القيام إليه كما يفعل بعضهم في هذا الزمان، وكذلك المسجد تعظيمه الصلاة فيه لا التمسح بجدرانه، وكذلك الورقة يجدها الإنسان في الطريق فيها اسم من اسمائه تعالى، أو اسم نبي من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ترفيعه إزالة الورقة من موضع المهنة إلى موضع ترفع فيه لا تقبيلها). أ.هـ [كلام ابن الحاج وذكر الشيخ تقي الدين أنه لا يشرع تقبيل الجمادات إلا ما استثناه الشرع] وراجع الآداب الشرعية ج ٣ ص ٢٣١ وعنه المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ج ٤ ص ٢١١ لمحمد بن عبد الرحمن بن قاسم.

(١٣٣٨) الخرشي على خليل ج ٢ ص ٣٢٦.

(١٣٣٩) فتح العلي المالك للشيخ محمد عlish ج ١ ص ٢٠٨.

(١٣٤٠) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٢٤٦.

(١٣٤١) الآداب الشرعية ج ٢ ص ٢٩٥، والفروع ج ١ ص ١٩٥، وكشاف القناع ج ١ ص ١٥٦.

المصحف ويضع وجهه عليه ويقول: «كلام ربي كلام ربي» (١٣٤٢).

قال ابن مفلح في الآداب الشرعية: (ويجوز تقبيل المصحف، قدمه في الرعاية وغيرها. وعنه يستحب لأن عكرمة بن أبي جهل كان يفعل ذلك رواه جماعة منهم الدارمي وأبو بكر عبد العزيز، وعنه التوقف فيه وفي جعله على عينيه. قال القاضي في الجامع الكبير: إنما توقف عن ذلك وإن كان فيه رفعة وإكرام لأن ما طريقه القرب إذا لم يكن للقياس فيه مدخل لا يستحب فعله، وإن كان فيه تعظيم إلا بتوقيف، ألا ترى أن عمر لما رأى الحجر قال: «لا تضر ولا تنفع، ولولا أن رسول الله ﷺ قبلك ما قبلك» (١٣٤٣)، وكذلك «معاوية لما طاف فقبل الأركان كلها أنكر عليه ابن عباس فقال: ليس في البيت شيء مهجور. فقال: إنما هي السنة» (١٣٤٤) فأنكر عليه الزيادة على فعل النبي ﷺ (١٣٤٥).

---

(١٣٤٢) مختصر الفتاوى المصرية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٢٦٥.

(١٣٤٣) أثر عمر أخرجه البخاري في صحيحه بالفتح ج ٣ ص ٤٦٢ ح ١٥٩٧ وطرفاه في ١٦٠٥، ١٦١٠.

(١٣٤٤) أثر معاوية وابن عباس متفق عليه، أخرجه البخاري بالفتح ج ٣ ص ٤٧٣ ح ١٦٠٨، ومسلم بشرح النووي ج ٣ ص ٤٠٣ وص ٤٠٤.

(١٣٤٥) الآداب الشرعية لابن مفلح ج ٢ ص ٢٩٥.

## تقليب ورق المصحف بواسطة

اختلف القائلون بمنع المحدث من مس المصحف وهم الجمهور كما مر في موضعه من هذا البحث، أقول اختلفوا في حكم تقليب المحدث لأوراق المصحف بواسطة كقضيبي أو قلم أو سكين أو من وراء كفه مثلاً، وألحق بعضهم بمسألة التقليب بواسطة ما لو قلب ورق المصحف بعضو صناعي كأصبع من ذهب، أو يد من ذهب أو فضة. وفرق جمع من أهل العلم بين التقليب بواسطة مستقلة وبين التقليب بواسطة تابعة للمصحف أو تابعة للشخص المقلب.

فذهب فريق من أهل العلم إلى المنع من ذلك كله، وسوى بين المس المباشر للمصحف وبين المس من وراء حائل في المنع.

وذهب فريق آخر إلى القول بجواز تقليب المحدث لورق المصحف بواسطة مطلقاً.

قال القاضي أبو يعلى الحنبلي في كتابه الروايتين والوجهين : (مسألة : لا يختلف المذهب أنه يجوز حمل المصحف بالعلاقة والغلاف، وكذلك لا تختلف الرواية أنه يجوز التصفيح بالعود، واختلفت في جواز تقليب الورق بكفه، فروى عنه أبو طالب أنه قال : «يقلب» الورقة بعود أو بشيء. قيل له : فكيف؟ قال : لا، هو يمسه.

وكذلك نقل إبراهيم بن الحارث عنه، وقد سئل هل يدخل يده في كفه ويتصفحه وبينه الثوب؟ فقال : أما أنا فيعجبني أن يتصفحه بشيء. فظاهر هذا المنع.

وروى عنه إسحاق بن إبراهيم والحسن بن ثواب : لا بأس أن يقلب الورق ويتصفحه بعود أو بطرف كفه. فظاهر هذا الجواز وهو أصح، لأن الكم لا يتبع المصحف في البيع فجاز أن يحول بينه وبين المصحف كالعود والعلاقة والغلاف، ويفارق الجلد لأنه يتبع المصحف في البيع فهو منه، فلهذا لم يجز أن يحول بينه وبينه.

وجه الرواية الأولى مع ضعفها أنه تصفح الورقة بكفه فكأنه باشره بيده وإن لم



تكن مباشرة فوجب أن يكره لقرب مجاورة اليد له كما يقول في مصافحة المرأة<sup>(١٣٤٦)</sup>.

وقال الماوردي في الحاوي: (فأما المحدث إذا أراد أن يتصفح أوراق المصحف بيده لم يجز، ولو تصفحها بعود في يده جاز، ولو تصفحها بكمه الملفوف على يده لم يجز، والفرق بين كمه والعود أنه لا بس لكمه واضح ليده، فجرى مجرى المباشرة، والعود بائن منه، وهو غير منسوب إلى مماسته به)<sup>(١٣٤٧)</sup>.

قال النووي في التبيان: (وإذا تصفح المحدث أو الجنب أو الحائض أوراق المصحف بعود أو شبهه ففي جوازه وجهان لأصحابنا. أظهرهما جوازه، وبه قطع العراقيون من أصحابنا، لأنه غير ماس ولا حامل، والثاني تحريمه لأنه يعد حاملاً للورقة والورقة كالجميع، وأما إذا لف كمه على يده وقلب الورقة به فحرام بلا خلاف، وغلط بعض أصحابنا فحكى فيه وجهين، والصواب القطع بالتحريم، لأن القلب يقع باليد لا بالكم)<sup>(١٣٤٨)</sup>.

وذكر الهيثمي في تحفة المحتاج نفي حل قلب ورقة أو ورقة منه بعود مثلاً من جانب إلى آخر ولو قائمة كما شمله إطلاقه في الأصح لا تنقله بفعله فصار كأنه حامله<sup>(١٣٤٩)</sup>. وقال أيضاً: (قلت الأصح حل قلب ورقة مطلقاً بعود أو نحوه، وبه قطع العراقيون والله أعلم، لأنه ليس بحمل ولا في معناه، ومن ثم لو انفصلت الورقة على العود حرم اتفاقاً كما هو ظاهر، لأنه حمل كما لو لف على يده وقلب بها ورقة منه وإن لم تنفصل)<sup>(١٣٥٠)</sup>.

وقال الشرواني في حاوشيه على التحفة: (ولو قطعت أصبعه مثلاً واتخذ أصبعاً من ذهب نقل بالدرس عن بسط الأنوار للأشموني أنه استظهر عدم حرمة مس المصحف به، والمعتمد خلافه كما نقله الشارح م ر في شرح العباب عن والده ع

---

(١٣٤٦) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى ج ٣ ص ١٤٤ وص ١٤٥، تحقيق د. عبدالكريم بن محمد اللاحم. قال في الفروع ج ٤ ص ١٩: (ويجوز للمحدث قلب الورق بعود نقله الجماعة). وذكر في الفروع ج ١ ص ١٨٨ وص ١٨٩ في المس من وراء حائل ثلاث روايات، أحدها: الجواز على الإطلاق. والثانية: المنع على الإطلاق. والثالثة: يجوز ذلك للوراق دون غيره. وراجع كشاف القناع ج ١ ص ١٥٣ في تصفحه بعود ونحوه.

(١٣٤٧) الحاوي الكبير للماوردي ج ١ ص ١٧٧.

(١٣٤٨) التبيان للنووي ص ٢٣٤.

(١٣٤٩) تحفة المحتاج للهيتمي ج ١ ص ١٥٢.

(١٣٥٠) تحفة المحتاج أيضاً ج ١ ص ١٥٤.

ش). (قوله ولو لبياض ولو بغير أعضاء الوضوء ولو من وراء حائل كثوب رقيق لا يمنع وصول اليد إليه مغني) (١٣٥١). وقال الشرواني أيضاً في موضع آخر: (ويحرم مسه بالسن والظفر أيضاً حال الحدث بخلاف اليد المتخذة من الذهب أو الفضة) (١٣٥٢). ولم يظهر لي وجه التفريق بين الأصبع الصناعية وبين اليد، فكيف حرم مس المصحف حال الحدث بالأولى دون الثانية على المعتمد؟.

والظاهر من كلام فقهاء المالكية أن القول بالمنع من تقليب ورق المصحف بواسطة حال الحدث محل وفاق عندهم إذ لم يحكوا فيه خلافاً، فقد ذكر خليل في مختصره فيما يمتنع بالحدث مس المصحف وإن بقضيب. قال الخرشي: (أي وكما يمنع الحدث مس المصحف يمنع ما في حكمه كمسه بعود أو تقليب أوراقه به) (١٣٥٣). والقول بجواز تقليب ورق المصحف بواسطة حال الحدث هو المفتى به عند فقهاء الحنفية، ففي الهندية ما نصه: (المحدث إذا كان يقرأ القرآن بتقليب الأوراق بقلم أو بسكين لا بأس به كذا في الغرائب) (١٣٥٤). على أن بعض فقهاء الحنفية قد علل منع المحدث من كتابة القرآن بكون الكتابة مساً للمكتوب بواسطة وهي القلم على ما سيأتي بيانه في مسألة الطهارة لكتابة المصحف.

وذهبت طائفة من فقهاء الحنفية إلى القول بكراهة المس من وراء الكم وكل ما هو متصل بالماس وهو أظهر الروايتين عن محمد بن الحسن، وإن فرق البعض كابن الهمام في المتصل بالماس بين ما يتحرك بحركته وبين ما لا يتحرك اجتهداً من عنده (١٣٥٥). وتأتي نصوصهم في ذلك في مسألتي الطهارة لكتابة المصحف، ومس المصحف من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

---

(١٣٥١) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج للهيتمي ج١ ص ١٤٦.

(١٣٥٢) الشرواني على التحفة ج١ ص ١٥٥.

(١٣٥٣) شرح الخرشي على خليل ج١ ص ١٦٠، والشرح الكبير للدردير بحاشية الدسوقي ج١ ص ١٢٥، وبلغت السالك للصاوي ج١ ص ١١٨، ومنح الجليل لعليش ج١ ص ١١٨.

(١٣٥٤) الفتاوى الهندية ج٥ ص ٣١٧ وص ٣٢٣، وقارن بالهداية بفتح القدير ج١ ص ١١٧، والبنية للعين ج١ ص ٦٤٨، والفتاوى التتارخانية ج١ ص ٣٣٢ وص ٣٣٣، ومجمع الأنهر ج١ ص ١٢٦، وحاشية ابن عابدين ج١ ص ١١٧.

(١٣٥٥) المراجع السابقة وفي بعضها التصريح بأن المراد بكراهة مس المصحف بالكم كراهة تحريم، وأن القول بمنع المس بواسطة هو اختيار فقهاء سمرقند.

## التلقي من المصحف

المستقرى، لكلام أهل العلم في مسألة تلقي القرآن من المصحف فقط والتعويل عليه دون الأخذ عن شيخ متقن يلحظ أن ثمة فرقاً في الحكم بين حال الاختيار وبين حال العجز والضرورة، حيث شددوا في الأولى وسهّلوا في الثانية، وقد ألف ابن بطة الحنبلي مصنفاً في الإنكار على من أخذ القرآن من المصحف<sup>(١٣٥٦)</sup>.

وقد نقل أبو عمرو الداني وغيره آثاراً كثيرة عن السلف في النهي عن أخذ القراءة عن مصحفي. وقال أبو الحسن السخاوي: (ليست معرفة القرآن راجعة إلى المصحف المجموع والأصل المذكور) يعني أصل الرسوم<sup>(١٣٥٧)</sup>.

وقد قال أبو العباس بن تيمية: (والاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب لا على المصاحف)<sup>(١٣٥٨)</sup>. وصرح ابن الحاج في المدخل بمنع التلقي من المصحف في حق من لا يعرف مرسوم المصحف، قال لأن من لا يعرف المرسوم من الأمة يجب عليه أن لا يقرأ في المصحف إلا بعد أن يتعلم القراءة على وجهها، أو يتعلم مرسوم المصحف، فإن فعل غير ذلك فقد خالف ما اجتمعت عليه الأمة، وحكمه معلوم في الشرع الشريف<sup>(١٣٥٩)</sup>.

وفي فضائل القرآن لابن كثير عند كلامه عن المفاضلة بين القراءة عن ظهر

---

(١٣٥٦) ذكر ابن أبي يعلى في طبقاته ج٢ ص ١٥٢ من مصنفات ابن بطة. الإنكار على من قصر بكتب الصحف الأولى. الإنكار على من أخذ القرآن من الصحف.

(١٣٥٧) راجع المعيار المعرب للونشريسي ج٢ ص ١٤٢ وص ١٤٣.

(١٣٥٨) مجموع فتاوى ابن تيمية ج١٣ ص ٤٠٠.

(١٣٥٩) المدخل لابن الحاج ج٤ ص ٨٦.

قلب، والقراءة نظراً في المصحف قال: (فأما تلقين القرآن فمن فم الملقن أحسن، لأن الكتابة لا تدل على الأداء كما أن المشاهد من كثير ممن يحفظ من الكتابة فقط يكثّر تصحيفه وغلطه، وإذا أدى الحال إلى هذا منع منه إذا وجد شيخاً يوقفه على ألفاظ القرآن، فأما عند العجز عما يلقن فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها، فيجوز عند الضرورة ما لا يجوز عند الرفاهية، فإذا قرأ في المصحف والحالة هذه فلا حرج عليه، ولو فرض أنه قد يحرف بعض الكلمات عن لفظها على لغته ولفظه، فقد قال الإمام أبو عبيد: حدثني هشام بن إسماعيل الدمشقي عن محمد بن شعيب عن الأوزاعي: أن رجلاً صحبهم في سفر قال: فحدثنا حديثاً ما أعلمه إلا رفعه إلى رسول الله ﷺ قال: «إن العبد إذا قرأ فحرف أو أخطأ كتبه الملك كما أنزل»<sup>(١٣٦٠)</sup>. وحدثنا حفص بن أبي غياث عن الشيباني عن بكير بن الأخنس قال: «كان يقال إذا قرأ الأعجمي والذي لا يقيم القرآن كتبه الملك كما أنزل»<sup>(١٣٦١)</sup> أ.هـ. وقال السيوطي في الإتقان: (ويحصل الأمن من تحريف ألفاظ القرآن بالتلقي من أفواه الرجال العالمين بالقراءة، ولا ينبغي الاكتفاء بمجرد النظر في المصحف)<sup>(١٣٦٢)</sup>.

قال الزرقاني في المناهل: قال المحقق ابن الجزري: (ثم إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على حفظ المصاحف والكتب وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة، ففي الحديث الذي رواه مسلم أن النبي ﷺ قال «إن ربي قال لي: قم في قریش فأنذرهم. فقلت له: أي رب إذا يثلغوا»<sup>(١٣٦٣)</sup> رأسي

(١٣٦٠) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٤٧ ح [٧ - ٧]، قال محققه: (ورواه أبو سعيد السمان في مشيخته، والرافعي في تاريخه. قال السيوطي رحمه الله تعالى: هو ضعيف).

(١٣٦١) فضائل القرآن لابن كثير ص ١٣٧، وقد قال بعد ذكره للأثر الواردة في فضل النظر في المصحف: (فهذه الآثار تدل على أن هذا أمر مطلوب لئلا يعطل المصحف فلا يقرأ منه، ولعله قد يقع لبعض الحفظة نسيان فيستذكر منه، أو تحريف كلمة أو آية، أو تقديم أو تأخير، فلا استنبات أولى، والرجوع إلى المصحف أثبت من أفواه الرجال) أ.هـ. كلام ابن كثير، وراجع الحاشية رقم (٢٣٣٢).

(١٣٦٢) الإتقان للسيوطي ج ٢ ص ١٧٥ وما بعدها، وراجع موسوعة الفقه الإسلامي الكويتية ج ١٠ ص ٢٠٢.

(١٣٦٣) يثلغوا: ثلغ رأسه وثلغته: شدخه، راجع النهاية لابن الأثير ج ١ ص ٢٢٠، واللسان ج ٢ ص ١٢٢ مادة ثلغ، ج ١٠ ص ٣٢٠ مادة ثلغ.

حتى يدعو خبزة. فقال إني مبتليك ومبتل بك ومنزل عليك كتاباً لا يغسله الماء، تقرؤه نائماً ويقظان، فأبعث جنداً أبعث مثلهم، وقاتل بمن أطاعك من عصاك، وأنفق ينفق عليك» (١٣٦٤). كذا في المناهل (١٣٦٥).

قال الزرقاني في موضع من المناهل أيضاً وعنه الشيخ صبحي الصالح: (ولكي يزيد عثمان من إقبال الناس على تلقي القرآن من صدور الرجال واعتمادهم على الحفظ وعدم اتكالهم على النسخ والكتابة راح يرسل في الأكثر الأغلب مع المصحف الخاص بكل إقليم حافظاً يوافق قراءته، فكان زيد بن ثابت مقرئ المصحف المدني، وعبد الله بن السائب مقرئ المكي، والمغيرة بن شهاب مقرئ الشامي، وأبو عبد الرحمن السلمي مقرئ الكوفي، وعامر بن عبد القيس مقرئ البصري) (١٣٦٦). فتبين مما مضى أن التعويل قبل كل شيء كان على الحفظ والاستظهار، ولا يزال التعويل حتى الآن على التلقي من صدور الرجال ثقة عن ثقة، وإماماً عن إمام إلى النبي ﷺ (١٣٦٧). وقد وردت آثار عديدة تتضمن هذا المعنى.

### الآثار الواردة في تلقي القرآن عن القراء:

أخرج الإمام أحمد والشيخان وغيرهما من حديث ابن عمر واللفظ للبخاري بسنده عن مسروق قال: (ذكر عبد الله عند عبد الله بن عمر فقال: ذاك رجل لا أزال أحبه بعدما سمعت رسول الله ﷺ يقول: «استقرئوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود فبدأ به، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل». قال: لا أدري بدأ بأبي أو بمعاذ) (١٣٦٨). وفي لفظ: «خذوا القرآن من أربعة . . . . .». وأخرج

(١٣٦٤) راجع صحيح مسلم بشرح النووي ج ٥ ص ٧١٧، وأخرجه الإمام أحمد من المسند ج ٤ ص ١٦٢.

(١٣٦٥) مناهل العرفان ج ١ ص ٢٤٣.

(١٣٦٦) مناهل العرفان للزرقاني ج ١ ص ٢٩٢، وعلوم القرآن لصبحي الصالح ص ٨٦.

(١٣٦٧) حديث ابن عمر أخرجه الإمام أحمد في المسند ج ٢ ص ١٨٩ وص ١٩٥، وأخرجه البخاري بالفتح ج ٧ ص ١٠١ ح ٣٧٥٨، وأطرافه في ٣٧٦٠، ٣٨٠٦، ٣٨٠٨، ٤٩٩٩، وأخرجه مسلم أيضاً في فضائل الصحابة ج ١٦ ص ٢٤٧ ح ٢٤٦٤، والترمذي في المناقب ج ٥ ص ٦٣٢ ح ٣٨١٠، والنسائي في الكبرى فضائل القرآن ص ٣٣ ح ٢٦.

(١٣٦٨) البخاري بالفتح ج ٧ ص ١٢٦ ح ٣٨٠٨، ج ٩ ص ٤٦ ح ٤٩٩٩.

البرزار<sup>(١٣٦٩)</sup> وعنه الهيثمي في المجمع عن عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قال: «خذوا القرآن من أربعة من أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وسالم مولى أبي حذيفة». قال الهيثمي: رجاله ثقات<sup>(١٣٧٠)</sup>. وأخرج أبو عبيد في فضائل القرآن في باب عرض القراء للقرآن وما يستحب لهم من أخذه عن أهل القراءة واتباع السلف فيها والتمسك بما يعلم منها، قال: (حدثنا ابن أبي مريم وحجاج عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران عن عروة بن الزبير قال: «إن قراءة القرآن سنة من السنن، فاقروه كما أقرتموه»<sup>(١٣٧١)</sup>). وقال أبو عبيد أيضاً: (حدثنا حجاج عن بن أبي الزناد عن أبيه قال: قال لي خارجة بن زيد: قال لي زيد بن ثابت: «القراءة سنة»<sup>(١٣٧٢)</sup>).

وأخرج أبو عبيد في الفضائل أيضاً قال: (حدثني هوزة بن خليفة عن عوف بن أبي جميلة عن خليل العصري قال: لما ورد علينا سلمان أتياه نستقرئه القرآن، فقال: «إن القرآن عربي فاستقرؤه رجلاً عربياً». قال: فكان زيد بن صوحان يقرئنا، ويأخذ عليه سلمان فإذا أخطأ غير عليه، وإذا أصاب قال: نعم إيم الإله)<sup>(١٣٧٣)</sup>.

(١٣٦٩) البرز ج ٣ ص ٢٥٨ ح ٢٧٠٣.

(١٣٧٠) مجمع الزوائد للهيتمي ج ٩ ص ٣١١.

(١٣٧١) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢١٨ ح [١٣ - ٥٥].

(١٣٧٢) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢١٨ ح [١٤ - ٥٥]، وأخرجه سعيد بن منصور ج ٢ ص ٢٦٠ ح ٦٧، والطبراني في الكبير ج ٥ ص ١٤٥ و ١٤٦، والحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٢٢٤، والبيهقي في الشعب ج ٢ ص ٣٨٥، والخطيب في الجامع ج ٢ ص ١٩٦، وراجع ابن الجزري في النشر ج ١ ص ١٧، وذكر أبو عبيد ص ٢١٤ إلى ص ٢١٨ باباً في عرض القراء للقرآن وما يستحب لهم من أخذه عن أهل القرآن واتباع السلف فيها والتمسك بما يعلم به منها، وأورد فيه خمسة عشر أثراً إلى أن قال ص ٢١٧: (وإنما نرى القراء عرضوا القراءة على أهل المعرفة بها، ثم تمسكوا بما علموا منها مخافة أن يزيغوا عن ما بين اللوحين بزيادة أو نقصان، ولهذا تركوا سائر القراءات التي تخالف الكتاب، ولم يلتفتوا إلى مذاهب العربية فيها إذا خالف ذلك خط المصحف، وإذا كانت العربية فيها أظهر بياناً من الخط، ورأوا تتبع حروف المصاحف وحفظها عندهم كالسنن القائمة التي لا يجوز لأحد أن يتعدها، وقد وجدنا هذا المعنى في حديث مرفوع وغير مرفوع). ويأتي في رسم المصحف لهذا مزيد بيان.

(١٣٧٣) أثر سلمان أخرجه أبو عبيد في الفضائل ص ٢١٠ ح [١٢ - ٥٣]، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ج ١٠ ص ٤٦ وفيه: (أصاب إيم الله). وقد عقد أبو عبيد في كتابه فضائل القرآن ص ٢٢٤ باباً في ذكر قراء القرآن، ومن كانت القراءة تؤخذ عنه من الصحابة والتابعين بعدهم.

## تلويث المصحف

لا خلاف بين أهل العلم في تحريم تلويث المصحف بأي نوع من أنواع الملوثات؛ بل صرح بعض أهل العلم بأنه لا يحل تلويث المصحف بما هو مستقذر ولو كان ذلك طاهراً كالريق أو البزاق مثلاً، ولقد اشتهر نكير بعض أهل العلم على من اعتاد بل إبهامه بريقه عند تقليب ورق المصحف ليسهل عليه ذلك، ولو لم يكن بصنيعه هذا قاصداً لتلويث المصحف فإن توفر قصد التلويث فالظاهر أن القول بتكفيره محل وفاق بين أهل العلم وموجباً لقتله إن تعمد تنجيس المصحف على ما مر تفصيله في غير موضع من هذا البحث كمسائل الاستخفاف بالمصحف، واستعمال المواد النجسة في كتابته، وإلقاؤه في قاذورة، وبله بالريق. وقد يأتي في مسألة تنجيس المصحف بأبسط من هذا.

## تمزيق المصحف

لا يخلو الباعث على تمزيق المصحف من أن يكون لمصلحة شرعية اقتضت إتلافه كرداءة خطه رداءة لا يمكن معها الانتفاع به، أو حصول تحريف فيه لا يمكن تداركه، أو تلوته بنجاسة لا يتأتى معها تطهيره فيجوز حينئذ إتلافه بأي نوع من أنواع الإتلاف ارتكاباً لأخف المفسدتين في سبيل درء أعظمهما، وقد مر في مسألة إتلاف المصاحف مفصلاً.

أو أن يكون الباعث على تمزيق المصحف استخفافاً وعبثاً، وقد مر في مسألة الاستخفاف بالمصحف طرف من هذا. وكيف أن بعض أهل العلم قد بالغ في التشديد في مسألة الاستخفاف وصرح باعتباره باباً من أبواب الردة وضرباً من ضروب الكفر، بيد أن طائفة من أهل العلم قد عبرت بحرمة هذا الصنيع لكونه ازدراءً بالمصحف، وهذا التعليل يقتضي القول بالتكفير.

وقد قال الحلبي الشافعي<sup>(١٣٧٤)</sup>، وحكاه عنه الزركشي<sup>(١٣٧٥)</sup>، والسيوطي<sup>(١٣٧٦)</sup>: (وإذا احتيج لتعطيل بعض أوراق المصحف لبلاء ونحوه فلا يجوز وضعه في شق أو غيره ليحفظ، لأنه قد يسقط ويوطأ، ولا يجوز تمزيقها لما فيه من تقطيع الحروف وتفرقة الكلم، وفي ذلك إزراء بالمكتوب).

وجزم الهيتمي بتحريم تمزيق المصحف عبثاً لأنه إزراء به<sup>(١٣٧٧)</sup>. قال الشبرايملي

---

(١٣٧٤) المنهاج لشعب الإيمان للحلي ج ٢ ص ٢٦٢.

(١٣٧٥) الزركشي في البرهان ج ٢ ص ١٠٦.

(١٣٧٦) والإتقان للسيوطي ج ٢ ص ١٧٢.

(١٣٧٧) تحفة المحتاج ج ١ ص ١٥٥.



في حاشيته على النهاية: (وفي حج: ويحرم تمزيق المصحف عبثاً لأنه إزراء به) (١٣٧٨).

### الآثار الواردة في جواز تمزيق المصاحف لمصلحة شرعية:

أخرج أبو عبيد في كتابه فضائل القرآن قال: (حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن أبي إسحاق عن مصعب بن سعد قال: «أدركت الناس حين شقق عثمان المصاحف فأعجبهم ذلك، أو قال: لم يعجب ذلك أحد» (١٣٧٩). وأخرج أبو عبيد أيضاً وابن شبة في تاريخ المدينة المنورة عن سالم بن عبد الله أنه: (لما توفيت حفصة أرسل مروان إلى عبد الله بن عمر ساعة رجعوا من جنازة حفصة بعزيمة: ليرسلنها [يعني الصحف التي كانت عند حفصة]. فأرسل بها ابن عمر إلى مروان فمزقها مخافة أن يكون في شيء من ذلك خلاف لما نسخ عثمان) (١٣٨٠).

قال أبو عبيد: (لم يسمع في شيء من الحديث أن مروان هو الذي مزق الصحف إلا في هذا الحديث) (١٣٨١).

---

(١٣٧٨) حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج ج١ ص ١٢٨.

(١٣٧٩) أثر مصعب أخرجه أبو عبيد في الفضائل ص ١٥٦ وص ١٥٧ ح [١٢ - ٤٩]، ورواه ابن شبة في تاريخ المدينة في ترجمة عثمان ج ٣ ص ١٠٠٤، وفي الطريق الثاني: (سمعت رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: لقد أحسن). وراجع كتاب المصاحف لابن أبي داود ص ٣٢. (١٣٨٠) أبو عبيد في الفضائل ص ١٥٦ وص ١٥٧، وابن أبي داود في المصاحف ص ٣٢، وراجع فتح الباري ج ٩ ص ٢٠.

(١٣٨١) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ١٥٦ وص ١٥٧، وراجع البيان والتحصيل لابن رشد ج ١ ص ٢٤٠، ج ١٧ ص ٤٠٣، ج ١٨ ص ٣٥٤.

## تمكين الصغير من المصحف

### أ - غير المميز:

والصغير لا يخلو من أن يكون مميزاً أو غير مميز، فإن كان غير مميز فجمهور أهل العلم على القول بعدم تمكينه من مس المصحف اعتباراً بالمجنون، ولدخوله تحت العمومات السابقة لعدم صحة الطهارة منه، ولعدم الأمن من انتهاكه لحرمة المصحف، فلربما عرضه للنجاسة أو القذر، أو امتنه بنحو رميه على الأرض، أو وطئه برجل، أو تمزيقه عبثاً، وهذه مفسد لا تعارض بتوهم مصالح قد لا تسلم كحفظ القرآن مثلاً، ولو سلمت لكان إعمال قاعدة تقديم درء المفسد على جلب المصالح أمراً متعيناً.

وقد صرح بالمنع من تمكين غير المميز من المصحف جمع من أهل العلم كالماوردي<sup>(١٣٨٢)</sup>، والنووي<sup>(١٣٨٣)</sup>، وابن نجيم<sup>(١٣٨٤)</sup>، والبهوتي<sup>(١٣٨٥)</sup>، وهو وجه عند كل من الشافعية<sup>(١٣٨٦)</sup> والحنابلة<sup>(١٣٨٧)</sup>؛ بل عده بعض الحنابلة رواية عن الإمام

---

(١٣٨٢) الحاوي الكبير للماوردي ج ١ ص ١٧٧.

(١٣٨٣) التبيان للنووي ص ١٥٨.

(١٣٨٤) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٠٧.

(١٣٨٥) كشف القناع ج ١ ص ١٥٣.

(١٣٨٦) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٢٢.

(١٣٨٧) شرح العمدة لابن تيمية ج ١ ص ٣٨٦، والفروع وتصحيحه ج ١ ص ١٨٩ وص ١٩٠، وشرح الزركشي ج ١ ص ٢١٢، والمبدع ج ١ ص ١٧٤، والإنصاف ج ١ ص ٢٢٣، وهداية الراغب ص ٦٢، والروض الندي ص ٤٢، وكشف المخدرات ص ٣٣.

أحمد<sup>(١٣٨٨)</sup>؛ بل هو الصحيح من المذهب، وهو وجه عند المالكية<sup>(١٣٨٩)</sup> على ما ذكره القرطبي؛ بل هو مقتضى مذهبهم في غير مقام التعليم<sup>(١٣٩٠)</sup>.

**والقول الثاني:** أنه يجوز دفع المصحف للصغير وتمكينه منه إذا اقتضت حاجة التعليم ذلك، وكان ممن يتأتى منه التعليم شريطة أن يكون تمكينه من المصحف بحضرة وليه أو من يقوم مقامه وتحت ملاحظته ليمنعه من انتهاكه على ما ذكره صاحب الإيعاب من الشافعية<sup>(١٣٩١)</sup>.

وذهب فريق ثالث من الفقهاء إلى جواز تمكين الصغير من المصحف مطلقاً ولو لم تتأتى طهارته إعمالاً لقاعدة المشقة تجلب التيسير<sup>(١٣٩٢)</sup>، ولأن في تمكينه من ذلك مصلحة دينية، ولأنه غير مكلف فلا يتناوله النهي عن مس المصحف على غير طهارة<sup>(١٣٩٣)</sup>، ولعدم الدليل الخاص في منعه؛ بل لو قيل بالمنع للحق الأولياء منه حرج عظيم، والخرج مرفوع عن هذه الأمة، فلا ينبغي القول بما يقتضيه من غير برهان. وقد رد العيني قياس هذه المسألة على مسائل منع الولي من إلباس الذكر من الصغار الحرير، وتوجيهه إلى القبلة حال التخلي، وسقيه الخمر بأنه قياس مع الفارق لتعلق مسألتنا بأمر ديني.

وقد ذهب إلى هذا القول أكثر الحنفية<sup>(١٣٩٤)</sup>، وهو وجه عند الشافعية<sup>(١٣٩٥)</sup> والمالكية<sup>(١٣٩٦)</sup>؛ بل هو مقتضى مذهبهم حال التعلم، وهو رواية عن الإمام أحمد

---

(١٣٨٨) المراجع السابقة.

(١٣٨٩) تفسير الإمام القرطبي ج ١٧ ص ٢٢٥ وص ٢٢٧.

(١٣٩٠) الخرشي ج ١ ص ١٦٠ وص ١٦١، وحاشية الدسوقي ج ١ ص ١٢٥، وبلغه السالك ج ١ ص ١١٨، ومنح الجليل ج ١ ص ١١٨.

(١٣٩١) تحفة المحتاج وحواشيها ج ١ ص ١٥٢.

(١٣٩٢) الأشباه للسيوطي ص ٧٨، والأشباه لابن نجيم ص ٧٧.

(١٣٩٣) وقد مر في مسألة اشتراط الطهارة لمس المصحف دليل ذلك مفصلاً.

(١٣٩٤) الجامع لأحكام الصغار للأسروشنى ج ١ ص ١٣٣ وص ١٣٤ عن المحيط ورقة ١٧/١، والبنية ج ١ ص ٦٥٠، وحاشية ابن عابدين ج ١ ص ١١٩ ولم يذكر خلافاً.

(١٣٩٥) الحاوي الكبير للماوردي ج ١ ص ١٧٧، وحلية العلماء للشاشي ج ١ ص ٢٠١، وروضة الطالبين ج ١ ص ٨٠، والمجموع ج ٢ ص ٧١، وأسنى المطالب ج ١ ص ٦١.

(١٣٩٦) تفسير القرطبي ج ١٧ ص ٢٢٥ وص ٢٢٧.

وذكرها بعض الأصحاب وجهاً<sup>(١٣٩٧)</sup>.

## ب - الصغير المميز:

فإن كان الصغير مميزاً فلا يخلو من أن يكون متطهراً أو محدثاً، فإن كان متطهراً فالظاهر أنه لا خلاف بين أهل العلم في جواز دفع المصحف إليه لعدم المانع ولوجود المقتضي، وقياساً على البالغ الملّكف من المسلمين.

فإن كان الصغير المميز محدثاً<sup>(١٣٩٨)</sup> جاز تمكينه من المصحف أيضاً في مقام التعليم خاصة<sup>(١٣٩٩)</sup>، لأن في المنع من دفع المصحف إليهم تضييع حفظ القرآن، وفي الأمر بالتطهر حرج بهم ومشقة وكلفة تلحقهم أو تلحق أوليائهم ومعلميهم، فالترخيص أولى إعمالاً لقاعدة المشقة تجلب التيسير، ولأن تكليفهم بالطهارة كلما راموا مس المصحف يتضمن تنفيراً للصغار عن قراءة القرآن، لاسيما في أوقات المكاره كالبرد الشديد مثلاً، ولأنه لم ينقل دليل صحيح صريح خاص بالصغار يمنع من مسهم المصاحف حال الحدث، ومعلوم أن طهارتهم لا تحفظ، فصار القول بالجواز هنا أولى من القول بالمنع.

وقد ذهب إلى هذا القول جمهور الحنفية<sup>(١٤٠٠)</sup>، والمالكية<sup>(١٤٠١)</sup>، والشافعية<sup>(١٤٠٢)</sup>،

---

(١٣٩٧) المغني ج ١ ص ١٣٨، والفروع وتصحيحه ج ١ ص ١٨٩ وص ١٩٠، والإنصاف ج ١ ص ٢٢٣.

(١٣٩٨) صرح النووي في فتاويه بأنه لا فرق في كون الصغير المحدث مجنباً أو غير مجنب، وجزم به السبكي في معيد النعم، غير أن الأسنوي قد فرق بين الجنابة وسائر الأحداث لكون الأولى من الصغير نادرة، وحكمها أغلظ. فمقتضى القياس عنده منع الجنب، وذكر بأنه لم يقف على تصريح بذلك، والظاهر أنه لم يطلع على ما صرح به النووي في فتاويه من عدم التفريق. راجع أسنى المطالب للأنصاري ج ١ ص ٦٢، ومعيد النعم للسبكي ص ١٠١.

(١٣٩٩) خلافاً لابن العماد من الشافعية في الجواز مطلقاً على القول بالإباحة للتعليم، وادعى بأنه ظاهر ما صرح به الأصحاب ولم يسلمه الأنصاري. أسنى المطالب ج ١ ص ٦٢.

(١٤٠٠) فتح القدير ج ١ ص ١١٧، والبنية ج ١ ص ٦٥٠، وحاشية ابن عابدين ج ١ ص ١١٩.

(١٤٠١) الخرشي ج ١ ص ١٦٠ وص ١٦١، والشرح الكبير بالدسوقي ج ١ ص ١٢٥.

(١٤٠٢) الحاوي للماوردي ج ١ ص ١٧٧، وأسنى المطالب ج ١ ص ٦١، وتحفة المحتاج ج ١ ص ١٥٢.

وهو وجه عند الحنابلة<sup>(١٤٠٣)</sup>، وذكره بعضهم رواية عن الإمام أحمد قياساً على جوازه في حق غير المميز؛ بل أولى، لأن حاجة المميز إلى التعليم أمس، واحتمال حصول انتهاك حرمة المصحف منه أبعد، ولأن التعليم في الصغر كالنقش في الحجر.

**والقول الثاني:** أنه لا يجوز مس المحدث للمصحف، ولو كان الماس صغيراً قياساً على البالغ، ولأن تكليفه بالطهارة لمس المصحف فيه مصلحة له ليعتاد تعظيم المصحف، والتطهر كلما أراد مسه حتى إذا بلغ صار ذلك أمراً مألوفاً لديه، واحترام المصحف راسخاً عنده، وهذا هو المذهب عند الحنابلة، وقول عند المالكية، والحنفية، والشافعية.

**والقول الثالث:** أنه يجوز أن يمكن الصغير من مس بعض المصحف دون الكامل، وهو اختيار ابن بشير من المالكية.

قال القاضي أبو يعلى في مستدركه على ما في الإنصاف أو في شرحه على ما في التصحيح: (لا بأس بمسه لبعض القرآن، ويمنع من جملته).

وقال في مجمع البحرين: (ويحتمل أن يمنع من له عشر فصاعداً، بناءً على وجوب الصلاة عليه).

وقال قوم بجواز مس المميز للمصحف ما لم يكن مجنباً فيمنع من مسه حينئذ في القياس، لأن الجنابة نادرة في حقه، وحكمها أغلظ وهو اختيار الأسنوي من الشافعية، واستحسنه الأنصاري والرملي.

وذهب بعضهم إلى القول بجواز مس الصغير للمكتوب في الألواح خاصة، لأنه الذي تتعلق به حاجة تعليمه، ولأن اللوح لا يسمى مصحفاً.

وقال قوم: لا يُمكن من مس المكتوب في اللوح، وإن جاز له مس الخالي من الكتابة.

---

(١٤٠٣) الفروع وتصحيحه ج١ ص ١٨٩ وص ١٩٠، والإنصاف ج١ ص ٢٢٣، وكشاف القناع ج١ ص ١٥٣.

وقال آخرون: يمنع الصغير من مس اللوح أو حمله ما لم يتطهر تعظيماً للقرآن أينما كتب، لأن حكم المصحف يثبت لبعضه فلا دليل على التفريق بين الكامل وغير الكامل في الحكم، اللهم إلا الآية والآيتان في الرسائل على سبيل الدعوة للدليل يخصصها.

والأقوال الثلاثة الأخيرة محكية عن الإمام أحمد، والمذهب هو الثاني منها على ما صرح به أكثر الأصحاب<sup>(١٤٠٤)</sup>، وقد جرى بسط هذه المسألة في موضعها من مصنف أفرده في أحكام الصغار(\*) .

---

(١٤٠٤) المغني ج١ ص١٣٨، والكافي ج١ ص٦٠، وشرح العمدة ج١ ص٣٨٦، والفروع ج١ ص١٨٩ وص١٩٠، والزرکشي ج١ ص٢١٢، والإنصاف ج١ ص٢٢٣ وص٢٢٤، والمراجع السابقة في غير المميز.

(\*) إزهار الأزهار في أحكام الصغار للمؤلف .

## تمكين الكافر من المصحف

وفي جواز تمكين غير المسلم من مس المصحف، وما في حكمه أقوال ثلاثة:  
أحدها: المنع مطلقاً لقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (٧٨) (١٤٠٥)، ولقوله عليه السلام: «لا يمس القرآن إلا طاهر» (١٤٠٦)، وقياساً على المحدث من المسلمين بل أولى لأن الكافر ليس من أهل الطهارة، ولا يمكن تصورها منه، إذ لا تصح إلا بنية وهو ليس من أهلها؛ بل هو نجس بنص القرآن لقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ (١٤٠٧).

وقد استقر في أذهان الصحابة رضوان الله عليهم حكم منع الكافر من مس القرآن منذ الأيام الأولى لظهور الإسلام كما في أثر عمر رضي الله عنه مع أخته قبل أن يُسلم حين رام الاطلاع على صحيفة معها فيها قرآن، فأبت عليه ذلك قائلة: «إنك رجس ولا يمسه إلا المطهرون» حتى إذا طمعت في إسلامه قالت: «قم فاغتسل، أو توضأ». وقد رواه البلاذري والدارقطني وابن إسحاق مطولاً (١٤٠٨).

---

(١٤٠٥) سورة الواقعة آية ٧٩، وقد مضى بيان وجه الدلالة منها في مسألة اشتراط الطهارة لمس المصحف من هذا البحث.

(١٤٠٦) تقدم تخريجه في مسألة اشتراط الطهارة أيضاً، وانظر إرواء الغليل ج ١ ص ١٥٨ ح ١٢٢.  
(١٤٠٧) سورة التوبة آية ٢٨.

(١٤٠٨) انظر القصة برواية البلاذري في أنساب الأشراف، والشيخان أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وولدهما برواية البلاذري في أنساب الأشراف تحقيق إحسان صدقي العمدة، مؤسسة الشراع العربي - الكويت ١٩٨٩م ص ١٣٧ وما بعدها.

وراجع في القصة أيضاً الدارقطني في سننه ج ١ ص ١٢٣، والقرطبي ج ١ ص ١٦٣ وص ١٦٤، والروض الأنف للسيهلي ج ١ ص ٢١٧، ونصب الراية للزيلعي ج ١ ص ١٩٩، والدراية لابن حجر ج ١ ص ٨٦، وتلخيص الحبير له أيضاً ج ١ ص ١٣١ وص ١٣٢، ونيل الأوطار للشوكاني ج ١ ص ٢٥٩ إلى ص ٢٦١، وقد مر تخريج القصة في مسألة اشتراط الطهارة مبسوطاً.

«وكان ابن عباس ينهى أن يمكن أحد من اليهود والنصارى من قراءة القرآن»<sup>(١٤٠٩)</sup>، ولأن في تمكين الكافر من مسه تعريضاً له بالامتهان والانتهاك، يستثنى من ذلك الآية والآيتان في الرسائل على سبيل الدعوة لكتابته إياهما عليه السلام في كتبه إلى ملوك الكفار كهرقل عظيم الروم مثلاً<sup>(١٤١٠)</sup> بل كره بعضهم مبايعة الكفار بالنقود التي تتضمن قرآناً أو ذكراً لله تعالى، أو أن يبيع منهم الثياب المطرزة بالقرآن، أو الذكر، ومثلها الدور التي كتب القرآن على أسكف أبوابها أو حيطانها وسقوفها. وكذا سائر ما يتضمن قرآناً أو ذكراً شرعياً<sup>(١٤١١)</sup>، ولنهيه عليه السلام عن المسافرة بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن تناله أيديهم<sup>(١٤١٢)</sup>،

القول الثاني: أنه يجوز تمكين الكافر من مس المصحف إذا اغتسل ورُجِيَ إسلامه لأثر عمر السابق ولأن نجاسة بدنة قد خففت بالغسل فلم يبق إلا نجاسة اعتقاده وهي في قلبه.

القول الثالث: أنه يجوز أن يمكن الكافر من حمل القرآن ومسه لعدم الدليل الصريح الصحيح على منعه من ذلك.

وقد ذهب إلى القول الأول المقتضي لمنع الكافر من مس القرآن وحمله جماهير أهل العلم من السلف والخلف، وفيهم المالكية<sup>(١٤١٣)</sup>، والشافعية<sup>(١٤١٤)</sup>، .....

(١٤٠٩) تفسير القرطبي ج ١٧ ص ٢٢٥ وص ٢٢٧.

(١٤١٠) البخاري بالفتح ج ١ ص ١٣٤، ج ٦ ص ٨١، وعمدة القاري ج ٤ ص ٢٠٧، وراجع المتقى للباقي ج ٣ ص ١٦٥.

(١٤١١) أحكام أهل الملل للخلال ص ٣٩٥ رقم ١١٢٤، ١١٢٥، ومختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج ٣ ص ٤٩٢، والمغني ج ١ ص ١٣٨، ج ١٠ ص ٦٢٤، والتحفة وحواشيها ج ٤ ص ٢٣٠، والبيان والتحصيل لابن رشد ج ١٨ ص ٣١، والمعيار المعرب للونشريسي ج ٨ ص ٣١٨ في معاملة الكفار بسكة المسلمين، وبدائع الفوائد ج ٤ ص ٩٦ الشراء بها، والفروع ج ٤ ص ٢٣٩، ج ٦ ص ٢٨٩.

(١٤١٢) الحديث رواه الشيخان وغيرهما، وسيأتي تخريجه مفصلاً في مسألة السفر بالمصحف إلى بلاد الكفار، وراجع إرواء الغليل ج ٨ ص ١٨٥ ح ٢٥٥٨.

(١٤١٣) الخرشي ج ١ ص ١٦٠ وص ١٦١، والزرقاني على الموطأ ج ١ ص ١٠، والزرقاني على خليل ج ١ ص ٩٤.

(١٤١٤) المجموع للنووي ج ٢ ص ٧٨، وروضة الطالبين له أيضاً ج ١ ص ٨٠، وأسنى المطالب ج ١ ص ٦٢، والنهاية ج ١ ص ١٢٣، والتحفة وحواشيها ج ١ ص ١٥٥ وص ٢٧٢.



والحنابلة<sup>(١٤١٥)</sup>، وهو قول عند الحنفية<sup>(١٤١٦)</sup> اختاره أبو يوسف صاحب أبي حنيفة مستدلين بالآيات والآثار السابق ذكرها في مسألة اشتراط الطهارة لمس المصحف.

وذهب إلى القول الثاني أبو حنيفة وصاحبه محمد بن الحسن، وجزم به قاضي خان في فتاويه ولم يحك فيه خلافاً<sup>(١٤١٧)</sup>.

وقد ذهب إلى القول الثالث طائفة من أهل العلم كابن جبير على ما حكاه عنه جماعة كابن أبي داود<sup>(١٤١٨)</sup>، وابن أبي شيبة<sup>(١٤١٩)</sup>، والعيني<sup>(١٤٢٠)</sup>، وهو مروي عن الحكم وحماد بن سليمان وداود بن علي وأتباعه<sup>(١٤٢١)</sup> وجمع ممن لا يقول باشتراط الطهارة أصلاً.

وقد مضى ذكر طرف من حججهم في غير موضع من هذا البحث، فلا نطيل بتكراره هنا. وسيأتي لهذه المسائل مزيد بيان في مواضعها من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

---

(١٤١٥) المغني مع الشرح ج١ ص ١٣٨، ج١٠ ص ٦٢٤ و ص ٦٢٥، والفروع ج٤ ص ١٧، والإنصاف ج١ ص ٢٢٦، وكشاف القناع ج١ ص ١٥٤.

(١٤١٦) مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج٣ ص ٤٩٢، وتحفة الفقهاء ج١ ص ٣١، وبدائع الصنائع ج١ ص ٣٧، وفتح القدير ج١ ص ١٧، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٥٠.

(١٤١٧) الفتاوى الخانية ج١ ص ١٦٣، والفتاوى الهندية ج٥ ص ٣٢٣، وحاشية ابن عابدين ج١ ص ١١٩.

(١٤١٨) كتاب المصاحف لابن أبي داود ص ٢١٠.

(١٤١٩) مصنف ابن أبي شيبة ج١ ص ١١٣.

(١٤٢٠) البناية للعيني ج١ ص ٦٥٠.

(١٤٢١) المحلى لابن حزم ج١ ص ٨٤، وقد مر تفصيل رأيهم في مسألة اشتراط الطهارة من هذا البحث، وقد يأتي لهذه المسألة مزيد بيان عند الكلام على الكافر وكتابه للقرآن.

## تمكين المجنون من المصحف

صرح بعض الفقهاء كالنوي في تبيانه<sup>(١٤٢٢)</sup> بأنه لا يجوز تمكين المجنون من مس المصحف لانتفاء الطهارة فيه؛ بل وعدم تصورهما منه إذ أن العقل شرط لصحتها؛ بل لا تصح من المجنون عبادة أصلاً على ما صرح به جمع كالسيوطي وابن نجيم في أشباههما<sup>(١٤٢٣)</sup>.

وبطلان الطهارة بزوال العقل محل وفاق بين أهل العلم<sup>(١٤٢٤)</sup>، فإذا كان زوال العقل مبطلاً للطهارة بالاجماع، وابتدائها حال الجنون لا يصح فإن منعه من مس المصحف داخل تحت عموم قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾<sup>(١٤٢٥)</sup>، وقوله عليه السلام: «لا يمس القرآن إلا طاهر»<sup>(١٤٢٦)</sup>، ثم إن عدم الأمن من حصول انتهاك المجنون لحرمة المصحف يتتبع دليلاً إضافياً للمنع من تمكينه من المصحف مطلقاً.

لا يقال إن احتمال تحقق مصلحة المجنون في تمكينه من المصحف يتوجه معه قول بتجوز تمكينه من ذلك، لأننا نقول إن احتمال حصول الانتهاك منه مفسدة عظيمة توجب المنع من تمكينه من مس المصحف إعمالاً لقاعدة أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح كما هو مقرر في الأصول... والله أعلم بالصواب.

---

(١٤٢٢) التبيان للنوي ص ١٥٨، وتحفة المحتاج للهيتمي وحواشيه ج ١ ص ١٥٢.

(١٤٢٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣٦ وص ٢١٥، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٥٠.

(١٤٢٤) المغني لابن قدامة ج ١ ص ١٧٢، وروضة الطالبين للنوي ج ١ ص ٧٤، والقوانين الفقهية لابن جزي، ص ٢٩، وحاشية ابن عابدين ج ١ ص ٩٧، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ج ١ ص ١١٨.

(١٤٢٥) سورة الواقعة آية ٧٩.

(١٤٢٦) تقدم تخريجه في مسألة اشتراط الطهارة من هذا البحث.

## التنازع في المصحف

لا يخلو التنازع في المصحف من أن يكون بين الورثة أو أن يكون بين الزوجين ضمن تنازعهما في متاع البيت، أو أن يكون التنازع في المصحف بين الشريكين، أو أن يكون بين صاحب الدار والمكتري.

فإن كان التنازع في المصحف بين الورثة فقد مر تفصيله في مسألة إرث المصحف فلا معنى لإعادته هنا.

وإن كان التنازع في المصحف بين الزوجين حال اختلافهما في متاع البيت فلا يخلو من أن يكون قارئين أو أن يكون الزوج قارئاً والزوجة غير قارئة، فإن كان الزوج قارئاً دون الزوجة فالمصحف من نصيبه على ما صرح به بعض أصحابنا الحنابلة<sup>(١٤٢٧)</sup>، وهو ظاهر المنقول عن الأئمة الثلاثة خلافاً للإمام الشافعي الذي يجعل المصحف بينهما بكل حال بناءً على مذهبه في كون متاع البيت بين الزوجين مناصفة حال التنازع، فقد ذكر ابن القيم في بدائع الفوائد أن الأئمة الثلاثة جعلوا كتب العلم حال التنازع بين الزوجين في نصيب الرجل، وخلافاً للشافعي الذي يقسم الكتاب الذي يقرأ فيه بينهما<sup>(١٤٢٨)</sup>.

وذكر ابن عبد السلام في قواعد الأحكام في تعارض الظاهرين أن الزوجين إذا اختلفا في متاع البيت وكان الزوج فقيهاً فنازعته في كتب الفقه، أو مقرئاً فنازعته في كتب القراءة، أو طبيباً فنازعته في كتب الطب، أو محدثاً فنازعته في كتب الحديث،

---

(١٤٢٧) جاء في الإقناع وشرحه للبهوتي ج٦ ص ٣٨٣: (ولو تنازع الزوجان في المصحف فهو له إذا كانت لا تقرأ، فإن كانت تقرأ فهو لهما. قلت وكذا ينبغي في كتب العلم).

(١٤٢٨) بدائع الفوائد لابن القيم ج٤ ص ١٥.

فإن الشافعي رحمه الله يسوي بينهما نظراً إلى الظاهر المستفاد من اليد. وبعض العلماء يخصص كل واحد منهما بما يليق به نظراً إلى الظاهر المستفاد من العادة الغالبة، وهذا مذهب ظاهر متجه.

فإن كل واحد يجد في نفسه ظناً لا يمكنه دفعه عن نفسه بأن ما يختص بالأزواج المذكورين لهم وما يختص بالنساء لهن، وما أبعد المشاركة بين الفقيه وزوجته في حقيهما<sup>(١٤٢٩)</sup>.

وقد عقد السمناني الحنفي في كتابه روضة القضاة باباً في اختلاف الزوجين في متاع البيت، وذكر فيه لأهل العلم سبعة أقوال، قال: (فقال أبو حنيفة: ما كان للرجل فهو للرجل، وما كان للنساء فهو للنساء، وما كان مشكلاً فهو للباقي منهما، وفي الموت والطلاق سواء. وأما في قول أبي يوسف تعطى المرأة جهاز مثلها، والباقي للزوج في الطلاق والموت. وأما في قول محمد بن الحسن ما كان للرجال فهو للرجل، وما كان للنساء فهو للمرأة، وما كان مشكلاً فهو للرجل أو ورثته، والطلاق والموت سواء. والرابع قول زفر أنه ما كان للرجال فهو للرجال، وما كان للنساء فهو للمرأة، وما كان مشكلاً فهو بينهما نصفان. والخامس قول مالك أن المتاع كله بينهما نصفان، وهو قول الشافعي، والموت والطلاق سواء، وقد روي عن زفر مثله ذكره في اختلاف زفر. والسادس قول ابن أبي ليلى أن المتاع كله للزوج إلا الثياب التي على بدن المرأة فإنها أحق بها. والسابع أن المتاع كله للمرأة لأن البيت لها، وهو قول الحسن البصري<sup>(١٤٣٠)</sup>).

### التنازع في المصحف بين الشريكين:

جاء في الفتاوى الهندية: (وفي مختصر خواهر زاده ولا تقسم القوس والسرّج ولا المصحف، كذا في التتارخانية)<sup>(١٤٣١)</sup>. وجاء في موضع من الهندية أيضاً: (لا

---

(١٤٢٩) قواعد الأحكام لابن عبد السلام ج٢ ص٤٧، وراجع تحفة المحتاج للمهيّمي وحواشيه للشرواني والعبادي ج١٠ ص٣٣٠، وروضة القضاة للسمناني ج٣ ص١٠٦٨ وص١٠٦٩.

(١٤٣٠) روضة القضاة للسمناني ج٣ ص١٠٦٨ وص١٠٦٩، وراجع فتاوى ابن رشد المالكي ج٢ ص١٢٣١ وص١٢٣٢ في التنازع بين الزوجة وورثة زوجها.

(١٤٣١) الفتاوى الهندية ج٥ ص٢٠٨.

تقسم الكتب بين الورثة، ولكن ينتفع بها كل واحد بالمهاياة، ولو أراد واحد من الورثة أن يقسم بالأوراق ليس له ذلك، ولا يسمع هذا الكلام منه، ولا تقسم بوجه من الوجوه، ولو كان صندوق قرآن ليس له ذلك أيضاً، وإن تراضوا جميعاً فالقاضي لا يأمر بذلك، ولو كان مصحف لواحد وسهم من ثلاثة وثلاثين سهماً منه للآخر فإنه يعطى يوماً من ثلاثة وثلاثين يوماً حتى ينتفع، ولو كان كتاباً ذا مجلدات كثيرة كشرح المبسوط فإنه لا يقسم أيضاً، ولا سبيل إلى القسمة في ذلك، وكذا في كل جنس مختلف، ولا يأمر الحاكم بذلك، ولو تراضوا أن تقوم الكتب ويأخذ كل واحد بعضها بالقيمة بالتراضي يجوز وإلا فلا، كذا في جواهر الفتاوى (١٤٣٢).

لكن البهوتي من أصحابنا الحنابلة قد ذكر في شرحه على الإقناع أن الشريك في الكتاب يجبر على البيع إذا طلب شريكه ذلك ليتخلص الطالب من ضرر الشركة فإن أبى الممتنع البيع «بيع» أي باعه الحاكم عليهما، لأنه حق عليه كما بيع الرهن إذا امتنع الراهن، وقسم الثمن بينهما بحسب الملك، لأنه عوضه، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد رحمهم الله (١٤٣٣).

### التنازع بين مكتري الدار ومالكها:

جاء في الإقناع وشرحه أنه إذا تنازع رب البيت والمكتري في الكتب فهي للمكتري، لأن العادة أن الإنسان يكرى داره فارغة (١٤٣٤).

---

(١٤٣٢) الفتاوى الهندية ج ٥ ص ٢١٤، وراجع في معنى المهاياة الحاشية رقم (٤٢٤)، والمغني ج ١١ ص ٥١٢ وص ٥١٣.

(١٤٣٣) كشف القناع ج ٦ ص ٣٦٥.

(١٤٣٤) كشف القناع ج ٦ ص ٣٨٣.

## تنجس المصحف وتنجيسه

مضى في مسألة تطهير المصحف ذكر القول عن أهل العلم في وجوب صيانه وتعين تطهيره إذا تعرض لنجاسة، واتفقهم على القول بوجوب تطهير المصحف في الجملة، وإن خالفت قلة منهم في صور محددة على ما مر بيانه وتفصيله.

ثم إن أهل العلم قد اتفقوا على القول بوجوب صيانة المصحف عن أماكن القاذورات ومظانها، وأنه يحرم تعريضه للنجاسة ولو لم يتلوث بها لجفافها، أو وجود حائل بينه وبينها<sup>(١٤٣٥)</sup>، وقد مضى طرف من هذا عند الكلام عن مسألة

---

(١٤٣٥) الأوسط لابن المنذر ج١ ص٣٤٢، والهداية لأبي الخطاب ج١ ص٨، والتذكرة لأبي الوفاء بن عقيل ورقة ٤ب، والمغني ج١ ص١٣٧ وص١٣٨ وص١٥٨، والشرح الكبير ج١ ص١٨ وص١٩٦، والبيان والتحصيل لابن رشد ج٢ ص٥٩٧ وص٥٩٨، والهداية للمرغيناني بفتح القدير ج١ ص٢٤ وص١١٧، والبيان للنووي ص٢٣٢، وروضة الطالبين له ج١ ص٦٦، والمححر لمجد الدين ابن تيمية ج١ ص٨، والنكت عليه لابن مفلح، وشرح العمدة لابن تيمية ج١ ص١٤٠ وص١٤١، والتذكار للقرطبي ص١٧٧، والفروع لشمس الدين ابن مفلح مع التصحيح للمرداوي ج١ ص١١٣ وص١٨٨ وما بعدها، وأسنى المطالب للأنصاري ج١ ص٤٥ وص٦٢، والمعيار المعرب للونشريسي ج١ ص٥٨، والمبدع لبرهان الدين بن مفلح ج١ ص٨٠، والإنصاف للمرداوي ج١ ص٩٤ ص٢٢٣، وتحفة المحتاج للهيتمي وحواشيه ج١ ص١٥٩ إلى ص١٦١، ومجمع الأنهر لداماد أفندي ج١ ص٢٦ وص٦٧، وكشاف القناع للبهوتي ج١ ص٦٤، وشرح المنتهى له ج١ ص٣٠، ونهاية المحتاج للرملي وحواشيه ج١ ص١٣٢ وص١٣٣، ومطالب أولى النهى للرحبياني ج١ ص٧٠، والخرشي على خليل ج١ ص١٤٥ وص١٥٠، والعدوي عليه، وبلغه السالك للصاوي ج١ ص٧٤، ومنح الجليل للقاضي عيش ج١ ص١٠٠ وص١٠١، والهندية ج١ ص٥٠، وحاشية ابن عابدين ج١ ص١٤٠، والفتاوى البزازية ج٤ ص٤١، ج٦ ص٣٨٠، والآداب الشرعية لابن مفلح ج٣ ص٥٣٨.

استعمال المواد النجسة في كتابة المصحف، ومسألة إلقائه في قاذورة، والاستخفاف به، وأقوال الفقهاء في حكم من تعمد شيئاً من هذا، وأن ذلك باب من أبواب الردة، وأنه موجب لقتل من قصد امتهان المصحف بشيء مما ذكر.

ثم إن حرمة تعريض المصحف للنجاسة يستوي فيها حال قصد الامتهان وعدمه كما لو ألقى المصحف في قاذورة خوفاً عليه من الوقوع في يد كافر يتدين بامتهان المصحف.

والقول بتحريم تعريض المصحف للنجاسة يتناول المصحف الكامل أو بعضه أو أي قدر منه كتب على هيئة المصحفية أو لا، حتى أن بعض الفقهاء قد صرح بتحريم القتال بسيف كتب عليه قرآن، أو ذكر شرعي<sup>(١٤٣٦)</sup>، والظاهر أن ذلك محل وفاق حتى على القول بعدم نجاسة الدم<sup>(١٤٣٧)</sup>. ولا يخفى على اللبيب أن تلويث المكتوب بما هو أفحش من الدم نجاسة، وما نجاسته مجمع عليها كالبول وما شاكلة أشنع وأبشع وأشد تحريماً<sup>(١٤٣٨)</sup>، وأنه لا يقدم على مثل هذا من له أدنى حظ من العلم والإيمان، وأن من تعمد ذلك يكون داخلاً في عداد الكفرة والمرتدين، أعاذنا الله من ذلك.

---

(١٤٣٦) البيان والتحصيل لابن رشد ج٢ ص ٥٩٧ وص ٥٩٨، والشرواني على تحفة المحتاج ج١ ص ١٦١. وراجع الشبراملسي على نهاية المحتاج ج١ ص ١٣٣.

(١٤٣٧) مسائل أحمد برواية ابنه عبد الله ج١ ص ٢١٧ م ٢٨٩، والمستوعب للسامري ج١ ص ١٨٧ وص ١٩٨، وشرح العمدة لابن تيمية ج١ ص ١٠٤ وص ٢٩٥، ومجموع الفتاوى له ج١ ص ٣٥، والآداب الشرعية لابن مفلح ج٢ ص ٤٧٨، والانصاف ج١ ص ٣٢٥، وشرح الممتع ج١ ص ٢٢٣ وص ٢٢٤ وص ٣٧٤ إلى ص ٣٧٩، وموسوعة الفقه الكويتية ج١ ص ١٢، وبداية المجتهد لابن رشد مع تخريجها [الهداية] ج١ ص ٣٢٠، ج٢ ص ١٩٠، والسيل الجرار ج١ ص ٤٤ وص ٤٥ وص ٩٧ وص ٩٩، ونيل الأوطار ج١ ص ٢٢١، والضراري المضية ج١ ص ٢٦، والروضة الندية ج١ ص ١٧ وص ١٨، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ج٢ ص ٤٣، وتمام المنة ج١ ص ٥٠ وص ٥٢، وعزا في البحر الزخار ج٢ ص ١٦ القول بعدم نجاسة الدم السافح باستثناء الحيض إلى الحسن بن صالح ورمز إليه «لح». وراجع القرطبي في تفسيره ج٢ ص ٢٢١ وص ٢٢٢ حيث حكى الاتفاق على نجاسة الدم المسفوح مما تحرم ميتته، وراجع المحلى لابن حزم ج١ ص ١٠٢ م ١٢٤، والكافي لابن قدامة ج١ ص ١١٠، والمجموع للنووي ج٢ ص ٥١١، والفروع لابن مفلح ج١ ص ٣٥٣، وشرح الممتع ج١ ص ٣٧٥ وص ٣٧٦، وراجع الحاشيتين (٢٧٩)، (٢٨٧) من هذا البحث.

(١٤٣٨) كشف القناع للبهوتي ج١ ص ٦٤، وشرح منتهى الإرادات له ج١ ص ٣١.

وقد مر في مسألة اشتراط الطهارة لمس المصحف ما يشبه الإجماع بين أهل العلم على منع المحدث من مس المصحف، كما صرح بعضهم باشتراط الطهارة من الحدث والخبث معاً، وإن كان الجمهور يشترط في مسألة الطهارة من الخبث طهارة العضو الذي يحصل به مس المصحف، بيان ذلك أنه إذا كان على موضع من بدن المتطهر نجاسة مطلقاً، وقيدها بعضهم بغير المعفو عنها فإنه يحرم عليه مس المصحف بموضع النجاسة بغير خلاف على ما ذكره النووي في تبيانه<sup>(١٤٣٩)</sup>. وقال ابن مفلح في الفروع: (ويحرم مسه بعضو نجس لا بغيره في الأصح فيهما، وكذا مس ذكر الله تعالى بنجس)<sup>(١٤٤٠)</sup>.

وذكر المرداوي في الإنصاف تحريم مس المصحف بعضو عليه نجاسة. وقال على الصحيح من المذهب قال: (وقيل لا يحرم. قلت: هذا خطأ قطعاً، ولا يحرم مس المصحف بعضو طاهر إذا كان على غيره نجاسة)<sup>(١٤٤١)</sup>.

والقول بتحريم مس المصحف بعضو متنجس لا بعضو طاهر وإن كان على غيره من بدن الماس نجاسة هو المذهب عند جماهير أهل العلم.

وذهب الصيمري إلى القول بحرمة المس في الصورتين معاً. قال النووي: (ولا يحرم بغيره، يعني المس بغير العضو المتنجس على المذهب الصحيح المشهور الذي قاله جماهير أصحابنا وغيرهم من العلماء).

وقال أبو القاسم الصيمري من أصحابنا [يحرم]، وغلطه أصحابنا، قال القاضي أبو الطيب: (هذا الذي قاله مردود بالإجماع، ثم على المشهور قال بعض أصحابنا أنه مكروه، والمختار أنه ليس بمكروه)<sup>(١٤٤٢)</sup>.

وذكر المرداوي القول بمنع من على بدنه نجاسة من مس المصحف مطلقاً، وعبر عنه بقليل إشارة إلى تضعيفه، وجعله في مقابل الصحيح من المذهب<sup>(١٤٤٣)</sup>.

---

(١٤٣٩) التبيان للنووي ص ١٦٠.

(١٤٤٠) الفروع لابن مفلح ج ١ ص ١٩١.

(١٤٤١) الإنصاف للمرداوي ج ١ ص ٢٢٥.

(١٤٤٢) التبيان ص ١٦٠.

(١٤٤٣) الإنصاف ج ١ ص ٢٢٥.



قال الزركشي الحنبلي: (أما طهارة الخبث فلا يشترط انتفاؤها، نعم العضو المتنجس يمنع من المس به على المذهب) (١٤٤٤).

وقال الهيثمي في التحفة: (ويحرم مسه ككل اسم معظم بمتنجس بغير معفو عنه، وجزم بعضهم بأنه لا فرق تعظيماً له) (١٤٤٥). قال الشرواني في حاشيته على التحفة: («قوله بغير معفو عنه» قضية التقيد به أنه يجوز المس بموضع المعفو عنه سم، ويأتي فيه «قوله بأنه لا فرق» أي بين المعفو عنه وغيره، عبارة البجرمي على المنهج. «قوله ومسه بعضو نجس» وفي حاشية شرح الروض ولو بمعفو عنه ع ش. وقال سم: بغير معفو عنه. وعبارة الحلبي أي ولو بمعفو عنه حيث كان عيناً لا أثر، أو يحتمل الأخذ بالإطلاق، ثم رأيت في شرح الإرشاد الصغير ومسه بعضو متنجس برطب مطلقاً وبجاف غير معفو عنه) (١٤٤٦).

---

(١٤٤٤) شرح الزركشي على الخرقى ج١ ص ٢١٢

(١٤٤٥) تحفة المحتاج ج١ ص ١٥٥.

(١٤٤٦) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ج١ ص ١٥٥.

## تنكيس المصحف

### ماهية التنكيس؛

قال ابن فارس: (النون والكاف والسين أصل يدل على قلب الشيء، منه النكس قلبك شيئاً على رأسه)<sup>(١٤٤٧)</sup>.

وقال ابن الأثير في النهاية نحواً من ذلك<sup>(١٤٤٨)</sup>.

وقال ابن منظور في اللسان: (نكس: النكس قلب الشيء على رأسه، نكسه ينكسه نكساً فانتكس. ونكس رأسه: أماله، ونكسه تنكيساً، وفي التنزيل: ﴿تَاكُسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾<sup>(١٤٤٩)</sup>، والناكس المطأطئ رأسه، ونكس رأسه إذا طأطأه من ذل). إلى أن قال: (النكس في الأشياء معنى يرجع إلى قلب الشيء ورده وجعل أعلاه أسفله ومقدمه مؤخره). إلى أن قال: (وقراءة القرآن منكوساً أن يبدأ بالمعوذتين ثم يرتفع إلى البقرة، والسنة خلاف ذلك، وفي الحديث أنه قيل لابن مسعود: إن فلاناً يقرأ القرآن منكوساً. قال: «ذلك منكوس القلب»<sup>(١٤٥٠)</sup>).

قال أبو عبيد: «يتأوله كثير من الناس أنه يبدأ الرجل من آخر السورة فيقرأها

---

(١٤٤٧) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ج ٥ ص ٤٧٧.

(١٤٤٨) نهاية الخبر في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ج ٥ ص ١١٥.

(١٤٤٩) جزء من الآية ١٢ من سورة السجدة.

(١٤٥٠) حديث ابن مسعود أخرجه عبد الرزاق في المصنف، وأبو عبيد في الفضائل، وفي الغريب له، وابن أبي شيبة، وابن أبي داود في المصاحف، والطبراني في الكبير، والهيثمي في المجمع قال: ورجاله ثقات. وراجع الحاشية رقم (٨٧٩) حيث سبق هناك تخريجه ونصه كاملاً.

إلى أولها. قال: وهذا شيء ما أحسب أحداً يطيقه ولا كان هذا في زمن عبد الله. قال: ولا أعرفه. قال: ولكن وجهه عندي أن يبدأ من آخر القرآن من المعوذتين ثم يرتفع إلى البقرة كنحو ما يتعلم الصبيان في الكتاب، لأن السنة خلاف هذا، يعلم ذلك بالحديث الذي يحدثه عثمان عن النبي ﷺ: أنه كان إذا أنزلت عليه السورة أو الآية قال: «ضعوها في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا»<sup>(١٤٥١)</sup>، ألا ترى أن التأليف الآن في هذا الحديث من رسول الله ﷺ، ثم كتبت المصاحف على هذا؟ قال: وإنما جاءت الرخصة في تعلم الصبي والعجمي المفصل لصعوبة السور الطوال عليهم، فأما من قرأ القرآن وحفظه ثم تعمد أن يقرأه من آخره إلى أوله فهذا النكس المنهي عنه، وإذا كرهنا هذا فنحن للنكس من آخر السورة إلى أولها أشد كراهة إن كان ذلك يكون»<sup>(١٤٥٢)</sup>.

وقد نقل ابن منظور مقالة أبي عبيد وتفسيره لأثر ابن مسعود مع شيء من التصرف، وقد مر نص أبي عبيد المذكور بتمامه في موضع من هذا البحث<sup>(١٤٥٣)</sup>، كما مر ذكر المذاهب في التنكيس في آخر الكلام على مسألة ترتيب المصحف<sup>(١٤٥٤)</sup> مما أغنى عن إعادته هنا. وقد عرض القاضي أبو بكر بن الباقلاني لذكر مسألة التنكيس وهو بصدد مناقشة أدلة القائلين بوجوب مراعاة الترتيب، وذلك في كتابه الانتصار لنقل القرآن، حيث قال: (وقد استدل قوم على وجود التوقيف في ترتيب السور بقول ابن مسعود وابن عمر أنهما كرها أن يقرأ القرآن منكوساً وأن ابن مسعود قال في رجل يقرؤه منكوساً: «ذلك منكوس القلب». وقال ابن عمر: «لو رآه السلطان لأدبه». وهذا لا حجة فيه، لأنهم إنما عنوا بذلك من يقرأ السورة منكوسة ولم يريدوا اختلاف السور، وكيف يريدون ذلك وهم يعلمون اختلاف المصاحف. وقول ابن مسعود: «ذلك منكوس القلب» إنما خرج على وجه الذم، ولا ذم لمن قرأ النحل ثم ثنى بالبقرة، ولا أدب على من قرأ البقرة ثم ثنى بسورة الحجر»<sup>(١٤٥٥)</sup>.

(١٤٥١) أثر عثمان رواه عنه ابن عباس رضي الله عنه، وقد سبق نصه بتمامه مخرجاً في الحاشيتين رقم (١١٩)، (٨٨٩) من هذا البحث.

(١٤٥٢) لسان العرب لابن منظور ج٤ ص ٢٨٣ وص ٢٨٤، وراجع غريب الحديث لأبي عبيد ج٤ ص ١٠٣، والحاشية (٨٤٨).

(١٤٥٣) راجع الحاشية رقم (٨٤٨) من هذا البحث.

(١٤٥٤) راجع الحاشيتين (٩٠١)، (٩٣٣) وما بينهما.

(١٤٥٥) نكت الانتصار لنقل القرآن للباقلاني - اختصار أبي عبد الله الصيرفي وترتيب الصابوني - ص ٨٢ وص ٨٣.

## توسد المصحف

### ماهية التوسد:

قال ابن الأثير في النهاية: («وسد» الوساد والوسادة: المخدة. والجمع وسائد، وقد وسدته الشيء فتوسده إذا جعلته تحت رأسه، فكنى بالوساد عن النوم لأنه مظته»<sup>(١٤٥٦)</sup>).

### الأثار الواردة في النهي عن توسد القرآن:

أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن<sup>(١٤٥٧)</sup>، والبخاري في التاريخ الكبير<sup>(١٤٥٨)</sup>، والطبراني في الكبير<sup>(١٤٥٩)</sup>، والبيهقي في الشعب<sup>(١٤٦٠)</sup>، والديلمي في الفردوس<sup>(١٤٦١)</sup>، وابن كثير في فضائل القرآن<sup>(١٤٦٢)</sup>، والتبريزي في المشكاة<sup>(١٤٦٣)</sup>، واللفظ لأبي عبيد قال: (حدثنا أبو اليمان عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم عن

---

(١٤٥٦) النهاية لابن الأثير ج ٥ ص ١٨٢ وص ١٨٣.

(١٤٥٧) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٩ ح [٧ - ٣].

(١٤٥٨) جاء في التاريخ الكبير للبخاري ج ٦ ص ٨٣ وص ٨٤: (محمد قال: ح أحمد بن أبي شعيب قال: ح موسى بن أعين عن أبي بكر بن عبد الله عن مهاجر بن حبيب عن عبيدة المليكي صاحب رسول الله ﷺ «لا توسدوا القرآن»).

(١٤٥٩) الطبراني في المعجم الكبير وعنه مجمع الزوائد ج ٢ ص ٢٥٢، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٢ ص ٢٥٢: (وفيه أبو بكر بن أبي مريم، هو ضعيف).

(١٤٦٠) البيهقي في الشعب ج ٤ ص ٥٧٣ ح ١٨٥٢.

(١٤٦١) الديلمي في الفردوس ج ٥ ص ٢٩٨ ح ٨٢٤١، وفيه [عينة المليكي].

(١٤٦٢) فضائل القرآن لابن كثير ص ١١٨ وص ١١٩ من طريق أبي عبيد قال: (وهذا مرسل).

(١٤٦٣) مشكاة المصابيح للتبريزي ج ١ ح ٢٢١٠، والمرعاة ج ٥ ص ١٣ وص ١٤، والمرعاة ج ٧ ص ٢٩٤ ح ٢٢٣٢، والكنز ح ٢٨٠٣ من طريق أبي نعيم.

المهاجر بن حبيب قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أهل القرآن لا توسدوا القرآن، واتلوه حق تلاوته آناء الليل والنهار، وتغنوه وتغنوه، واذكروا ما فيه لعلكم تفلحون» (١٤٦٤).

وأخرج عبد الرزاق في المصنف عن هشام بن حسان عن الحسن قال: «لا توسدوا القرآن» (١٤٦٥)، وأعل بالإرسال، لكن قد وصل البخاري حديث المهاجر من طريق عبيدة المليكي وذكر بأن له صحة (١٤٦٦).

ولأن كان أكثر الشراح قد فسروا توسد القرآن بالنوم عنه والغفلة عن تدبر معانيه إلا أن منهم من جعل النهي عن توسد القرآن متناولاً لتوسد المصحف، وجعله تحت الرأس عند النوم، أو تحت الوساد لما في ذلك من ابتذال المصحف وامتهانه (١٤٦٧).

### مذاهب العلماء في حكم توسد المصحف:

المستقرئ لنصوص الفقهاء في هذا الشأن يخلص إلى أن القول بتحريم توسد المصحف على سبيل الامتهان محل وفاق بينهم؛ بل صرح بعضهم باعتبار قصد الامتهان للقرآن كفر وردة من فاعله، برهان ذلك قول الحق سبحانه في سورة التوبة: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ سَاهُونَ ۚ وَلَا تَمْدَرُوا فَوَ دَكَّرْتُمْ بَعْدَ إيمَانِكُمْ﴾ (١٤٦٨).

(١٤٦٤) قال أبو عبيد في الفضائل ص ٢٩: «تغنوه» يقول: اجعلوه غناكم من الفقر، ولا تعدو الإقلال معه فقراً. وقوله «وتغنوه» يقول: اقتنوه كما تقتنوا الأموال اجعلوه مالكم. وقال الهيثمي في المجمع ج ٢ ص ٢٥٢: (فيه أبو بكر بن أبي مريم) وهو ضعيف.

(١٤٦٥) مصنف عبد الرزاق ج ٣ ص ٣٥٨ ح ٥٩٦٥.

(١٤٦٦) التاريخ الكبير للبخاري ج ٦ ص ٨٣ و ص ٨٤، وفيه: (عبيدة الأملوكي أو عبيدة المليكي) وقد مر سند البخاري في الحاشية رقم (١٣٥٩).

(١٤٦٧) راجع شروح المشكاة الطيبي ج ٥ ص، والقاري في المرقاة ج ٥ ص ١٣ و ص ١٤، والمباركفوري في المراجعة ج ٧ ص ٢٩٤ ح ٢٢٣٢. لكن هذا المعنى مردود بما أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٢ ص ٢٧٠ باب فيمن قرأ القرآن في النهار وبيت بالليل قال: (عن عبد الله بن عمرو أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ بابن له فقال: يا رسول الله إن ابني يقرأ المصحف بالنهار وبيت بالليل فقال رسول الله ﷺ «ما تنقم أن ابنك يصبح ذاكراً وبيت سالماً». رواه أحمد، وفيه ابن لهيعة وفيه كلام). وفيه أن المصحف لم يجمع في عهده عليه السلام.

(١٤٦٨) سورة التوبة آية ٦٥، ٦٦.

أما إذا انتفى عن التوسد قصد الامتهان والابتذال فلاهل العلم في حكمه ثلاثة أقوال :

أحدها: أن توسد المصحف محرم على الإطلاق، لأن صورة الامتهان في التوسد حاصلة، ومعرفة الإرادة الحاملة على هذا التوسد متعذرة، وفي القول بالتحريم حسماً لمادة الامتهان والانتقاص المحذور، وسداً لذرائع الابتذال المحذور، يستثنى من ذلك حال الضرورات لكونها تبيح المحظورات؛ بل قد تجعل فعل ما كان محظوراً واجباً متعيناً كالفرق على المصحف من الفرق، ووقوعه بيد كافر أو نجس، أو الخوف عليه من سرقة أو حرق دفعاً لأعظم المفسدتين بارتكاب أخفهما. وقد صرح بمثل هذا القول جمع من أهل العلم كالنووي<sup>(١٤٦٩)</sup>، والزركشي<sup>(١٤٧٠)</sup>، والأنصاري<sup>(١٤٧١)</sup>، والهيتمي<sup>(١٤٧٢)</sup> من الشافعية، وهو وجه عند أصحابنا الحنابلة قطع به منهم الموفق<sup>(١٤٧٣)</sup>، والشارح<sup>(١٤٧٤)</sup>، وابن حمدان، وابن عبد القوي، ورجحه المرداوي<sup>(١٤٧٥)</sup>، وجزم به ابن عبد الهادي<sup>(١٤٧٦)</sup>، واقتصر عليه البهوتي<sup>(١٤٧٧)</sup>.

والقول الثاني: من أقوال أهل العلم القول بكراهة وضع المصحف تحت الرأس مطلقاً إلا ما كان بقصد حفظ المصحف من سارق ونحوه فلا بأس بوضعه تحت الرأس لهذا الغرض لكونه نوع صيانة للمصحف، والظاهر أن القول بكراهة توسد المصحف هذا إنما يراد به الكراهة التحريمية، وهو الذي جرى عليه فقهاء الحنفية في كل ما كان النهي فيه بحجة ظنية<sup>(١٤٧٨)</sup>. وقد صرح بكراهة توسد المصحف جماعة من أهل العلم كإبراهيم النخعي<sup>(١٤٧٩)</sup>، والإمام أحمد بن حنبل<sup>(١٤٨٠)</sup>، وجماعة من أصحابه

---

(١٤٦٩) التبيان للنووي ص ٢٣٢.

(١٤٧٠) البرهان للزركشي ج ٢ ص ١٠٧، وقارن بالإتقان للسيوطي ج ٢ ص ١٧٢.

(١٤٧١) أسنى المطالب للأنصاري ج ١ ص ٦٢.

(١٤٧٢) الفتاوى الحديثية للهيتمي ص ١٦٣، وتحفة المحتاج له ج ١ ص ١٤٧.

(١٤٧٣) المغني لموفق الدين بن قدامة ج ٣ ص ١٥٠.

(١٤٧٤) الشرح الكبير لابن أبي عمر مع المغني ج ٣ ص ١٥٠.

(١٤٧٥) الإنصاف لعلاء الدين المرداوي ج ١ ص ٢٢٧، وتصحيح الفروع له ج ١ ص ١٩١.

(١٤٧٦) مغني ذوي الأفهام لابن عبد الهادي ص ٢٥.

(١٤٧٧) كشف القناع للبهوتي ج ١ ص ١٥٤، وشرح المنتهى له ج ١ ص ٧٢.

(١٤٧٨) راجع الحاشية رقم (١٤٧٩) إلى (١٤٨٨) من هذا البحث.

(١٤٧٩) التبيان ص ٢٣٢، والبرهان للزركشي ج ٢ ص ١٠٧، والإتقان للسيوطي ج ٢ ص ١٧٢.

(١٤٨٠) الآداب الشرعية لابن مفلح ج ٢ ص ٢٩٦، والفروع له ج ١ ص ١٩١.

كالقاضي أبي يعلى، وأبي الوفاء بن عقيل<sup>(١٤٨١)</sup> وابن مفلح.  
وهو اختيار طائفة من فقهاء الحنفية كقاضي خان<sup>(١٤٨٢)</sup>، وابن البزاز<sup>(١٤٨٣)</sup>،  
وجزم به في الفتاوى الهندية<sup>(١٤٨٤)</sup>، والحصكفي في الدر<sup>(١٤٨٥)</sup>، وابن نجيم في  
الأشباه<sup>(١٤٨٦)</sup>، والحموي في شرحها<sup>(١٤٨٧)</sup>، وصرح به ابن عابدين في حاشيته<sup>(١٤٨٨)</sup>،  
وهو مقتضى كلام القرطبي في تفسيره وتذكاره. قالوا يكره التوسد لتنافيه مع حرمة  
المصحف وما ينبغي له من التعظيم، ولأن توسده يتضمن نوع امتهان وانتقاص له ولو  
صورة، ولأن في توسده تسوية له بسائر المتاع. قالوا ولأن توسد المصحف منه  
عنه ولو احتمالاً، أعني أن النهي عن توسد القرآن يتناول توسد المصحف لكون  
التوسد لفظاً مشتركاً بين معاني متعددة هذا أحدها<sup>(١٤٨٩)</sup>.

**والثالث من أقوال أهل العلم: أن توسد المصحف الخالي عن قصد الامتهان**  
والابتذال، والذي تكون الحاجة إليه داعية مباح لعدم الحجة النقلية المقتضية للمنع، واستناداً  
إلى البراءة الأصلية، ولو كان التوسد محظوراً لبينه صاحب الشرع في حينه إذ أن تأخير البيان  
عن وقت الحاجة لا يجوز، ولأن التحريم والكراهة أحكام شرعية تحتاج في إثباتها إلى أدلة  
ناقلة عن البراءة الأصلية، ولا وجود لمثل هذه الأدلة، نعم القول بأن توسد المصحف  
خلاف الأولى قول مسلم ينبغي المصير إليه رعاية لحرمة المصحف وضرورة صيانه.

---

(١٤٨١) المرجعين السابقين والإنصاف ج ١ ص ٢٢٧، غير أن بعض الأصحاب قد حكى أن ابن  
عقيل جزم بأن اعتبار توسد المصحف معصية، لأن هذا القرآن العزيز أنزل في بيان أحكام  
شرعية فلا يستعمل في أغراض دنيوية، قال ذلك في معرض إنكاره على من جعل القرآن  
بدلاً من الكلام، واعتبر أبو الوفاء ذلك بمثابة صر الصدر والأشنان في ورق المصحف، أو  
توسد المصحف. وقد نقل عنه ذلك غير واحد من الأصحاب كابن الجوزي في التلبس  
ص ١٥٢، والمتنظم ج ٩ ص ٩٨ و ص ٩٩، والموفق في الكافي ج ١ ص ٥٠٧، وابن مفلح في  
الفروع ج ٣ ص ١٩٤، والآداب ج ٢ ص ٣٠٠.

(١٤٨٢) الفتاوى الخانية ج ٣ ص ٤٢٣.

(١٤٨٣) الفتاوى البزازية ج ٦ ص ٣٥٤.

(١٤٨٤) الفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣٢٢، وعزاه إلى خزائن المفتين.

(١٤٨٥) الدر المختار للحصكفي بحاشية ابن عابدين ج ١ ص ١١٩.

(١٤٨٦) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٧١.

(١٤٨٧) غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر ج ٢ ص ٤٦.

(١٤٨٨) حاشية ابن عابدين ج ١ ص ١١٩.

(١٤٨٩) تفسير القرطبي ج ١ ص ٢٩، والتذكار له ص ١٨٥.

## التيامن في تناول المصحف

صرح بعض الفقهاء بأن شرف المصحف يقتضي تناوله باليمين تشريفاً له وتكريماً، والظاهر أن هذا محل وفاق بين أهل العلم، وأنه مراد لمن لم يصرح. قال الغزالي: (أحوجك من أعطاك اليمين إلى أعمال بعضها شريف كأخذ المصحف، وبعضها خسيس كإزالة النجاسة، فإذا أخذت المصحف باليسار وأزلت النجاسة باليمين فقد خصصت الشريف بما هو خسيس، فغضضت من حقه، وظلمته، وعدلت عن العدل) (١٤٩٠).

وقال ابن مفلح في الآداب: (وتناول الشيء من يد غيره باليمين ذكره ابن عقيل من المستحبات، وكذلك ذكره القاضي والشيخ عبد القادر، وقال: وإذا أراد أن يتناول إنسان توقيعاً أو كتاباً فليقصد يمينه). واستدل بحديث أبي هريرة عند أحمد وغيره: «ليأكل أحدكم بيمينه» (١٤٩١) الحديث (١٤٩٢).

---

(١٤٩٠) إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي ج٤ ص ٩٨.  
(١٤٩١) حديث: «ليأكل أحدكم بيمينه، وليشرب بيمينه، وليأخذ بيمينه، وليعط بيمينه، فإن الشيطان يأكل بشماله، ويشرب بشماله، ويعطي بشماله، ويأخذ بشماله». عزاه في الآداب ج٣ ص ١٥٨ إلى الإمام أحمد من حديث أبي هريرة، ولم أجده في المسند ولا في ترتيبه للساعاتي، وحديث الأمر بالأكل باليمين قد أخرجه الإمام أحمد من رواية عبد الله بن أبي طلحة على ما في المسند ج٥ ص ٣١١، ج٤ ص ٣٨٣، وعن ابن عمر على ما في ج٢ ص ٨ وص ٣٣ وص ٨٠ وص ١٠٦ وص ١٢٨ وص ١٣٥، وعن جابر ج٣ ص ٣٣٤ وص ٣٨٧.. الفتح الرباني ج١٧ ص ٩٤ وص ٩٥ وص ٩٦ حيث ذكر الروايات مجتمعة. وقد أخرج حديث أبي هريرة ابن ماجة ج٢ ص ٣٠٣، والبصيري في زوائده ج١ ص ١٩٧ وقال هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، وأخرجه الألباني في الصحيحة ج٣ ص ٢٣٨، وأخرجه الإمام أحمد في المسند ج٢ ص ٣٢٥ وص ٣٤٩ بلفظ: «إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه ويشرب بيمينه، فإن الشيطان يأكل بشماله، ويشرب بشماله».  
(١٤٩٢) الآداب الشرعية لابن مفلح ج٣ ص ١٥٨.



فإذا قالوا باستحباب أخذ التوقيع أو الكتاب باليمين فلأن يقال بالوجوب في أخذ كتاب الله تعالى باليمين من طريق الأولى، والله أعلم بالصواب.

### تتمة:

ذكر ابن الحاج في المدخل وهو بصدد الكلام عن طائفة من البدع والمحدثات بدعة تتعلق بدعوة تذكر عند مناولة المصحف حيث قال: (ومثل ذلك قولهم حين مناولتهم المصحف والكتاب لفظة حاشاك).

وقد مر في مسألة الدعاء عند أخذ المصحف طرف من هذا.

## التيمم لمس المصحف

لأهل العلم في جواز التيمم بنية مس المصحف قولان في الجملة:  
أحدهما: الجواز، لأن التيمم طهارة كاملة يرتفع بها الحدث لكون التراب يقوم مقام الماء عند فقدة حقيقة أو حكماً.

والقول الثاني: أنه لا يجوز التيمم بقصد مس المصحف، لأنها طهارة ضرورة، فلا يستباح بها غير الواجبات، ولأنها لا ترفع الحدث<sup>(١٤٩٣)</sup>.  
وقد ذهب إلى القول الأول - أعنى صحة التيمم بنية مس المصحف - جمهور أهل العلم، وهو مذهب الحنفية<sup>(١٤٩٤)</sup>، والمالكية<sup>(١٤٩٥)</sup>، والشافعية<sup>(١٤٩٦)</sup>، .....

---

(١٤٩٣) وراجع في مسألة كون التيمم رافعاً للحدث أو مبيحاً لفعل ما تشترط له الطهارة عند فقد الماء المحلي لابن حزم ج٢ ص ١٢٨ م ٢٣٦، والحاوي الكبير للماوردي ج١ ص ٢٩٥، والإشراف للقاضي عبد الوهاب ج١ ص ٣٤، والإفصاح للوزير ابن هبيرة ج١ ص ٨٦، والمغني لابن قدامة ج١ ص ٢٥٣، وابن رشد في بداية المجتهد ج١ ص ٧٤ وص ٧٥، والميرغيناني في الهداية بالفتح ج٢ ص ١٦٦ وص ٢٧٩، والقرطبي في تفسيره ج٥ ص ٢٣٤، والنووي في روضة الطالبين ج١ ص ١١٠ وص ١١١، والمجموع له ج٢ ص ٢٥٨، ٣٢٢، والبحر الزخار للمهدي ج٢ ص ١٢٠ .. وعدة البروق للونشريسي ص ١٠٢ وص ١٠٣ الفرق ٣٦: (لأن التيمم طهارة ضرورة سوغها الشرع لاستباحة الصلاة احتياطاً لها أن تفوت). والهداية في تخريج أحاديث البداية ج٢ ص ١٥٧.

(١٤٩٤) المبسوط ج١ ص ١١٨، وبدائع الصنائع ج١ ص ٥٢، والهداية مع الفتح ج١ ص ٩٠، ومجمع الأنهر ج١ ص ٣٩، والدرد بحاشية ابن عابدين ج١ ص ١٦٢ وص ١٦٣.  
(١٤٩٥) بداية المجتهد ج١ ص ٧٤ وص ٧٥، وتفسير القرطبي ج٥ ص ٢٣٤، والخرشي ج١ ص ١٨٧، وشرح الزرقاني على خليل ج١ ص ١١٧.  
(١٤٩٦) الحاوي الكبير للماوردي ج١ ص ٢٩٨، والتبيان للنووي ص ٢٣٧، وأسنى المطالب للأنصاري ج١ ص ٦٢، وتحفة المحتاج للهيتمي مع حواشيتها ج١ ص ٣٦١.

وذهب قوم إلى القول بعدم جواز التيمم بقصد مس المصحف، وهو مقتضى مذهب أبي مخرمة وأصحابه(١٤٩٨) في نفي صحة التيمم إلا للمكتوبة. وكره الأوزاعي أن يمس التيمم مصحفاً حتى ذلك عنهم ابن المنذر في الأوسط(١٤٩٩)، وابن قدامة في المغني(١٥٠٠).

ثم إن القائلين بصحة التيمم لمس المصحف وهم الجمهور قد أطلقوا الجواز ولم يقيدوه بالحاجة إلى مس المصحف، بيد أن الموفق بن قدامة في المغني قد قال: (وإن احتاج المحدث إلى مس المصحف عند عدم الماء تيمم وجاز مسه)(١٥٠١)، إلا أن الموفق في موضع من المغني قد أغفل ذكر هذا القيد(١٥٠٢). وقد عبر المرداوي عن القول بتقييد الجواز بالحاجة بـ(١٥٠٣) وذكر ابن مفلح والمرداوي القول بتقييد جواز التيمم بالحاجة اختياراً للموفق(١٥٠٤).

وقد اختلفت كلمة الفقهاء فيما يجوز فعله من القرب بتيمم نوي به مس المصحف(١٥٠٥).

فمنهم من اعتبره طهارة مطلقة يفعل بها كل ما كانت الطهارة شرطاً في

---

(١٤٩٧) المغني مع الشرح ج١ ص١٣٩ وص٢٧٣، ومجموع فتاوى ابن تيمية ج٢١ ص٤٥٩، والإنصاف ج١ ص٢٢٦ وص٢٦٣، وكشاف القناع ج١ ص٢٨ وص١٥٣ وص١٨٤ وص٢٠١ وص٢٠٢.

(١٤٩٨) أبو مخرمة هو عبد الله بن مخرمة السعدي، ذكره ابن سعد ج٧ ص٤٥٧ في الطبقة الثالثة من التابعين بالشام، وراجع ترجمته في الثقات لابن حبان ج٥ ص١٢، وعنهما حاشية الأوسط ج٢ ص٦٠ تحت الترجمة ٣٠٩ [١٦٢].

(١٤٩٩) الأوسط ج٢ ص٥٩ وص٦٠.

(١٥٠٠) المغني لابن قدامة ج١ ص٢٧٣.

(١٥٠١) المغني ج١ ص١٣٩ وص٢٥٥، وكشاف القناع ج١ ص١٨٤ وص٢٠١ وص٢٠٢.

(١٥٠٢) المغني ج١ ص٢٧٣.

(١٥٠٣) الإنصاف ج١ ص٢٢٦.

(١٥٠٤) الفروع ج١ ص٢٠٩، والإنصاف ج١ ص٢٢٦ وص٢٦٣.

(١٥٠٥) الحاوي للماوردي ج١ ص٢٩٨، والمغني لابن قدامة ج١ ص٢٥٥ وص٢٥٦، وبداية المجتهد لابن رشد ج١ ص٧٥، والمبسوط للسرخسي ج١ ص١١٨، والفروع ج١ ص٢٢٧ وص٢٢٨.

صحته<sup>(١٥٠٦)</sup>، ومنهم من قصر الجواز على مس المصحف وما في درجته من القرب كالطواف والقراءة مثلاً<sup>(١٥٠٧)</sup>، ومنهم من جوز فعل سائر النوافل بالتيمم بنية مس المصحف، ومنهم من قصر الجواز على ما كان قرية غير مقصودة أصالة، وإن قصدت ضمناً كمس المصحف واللبث في المسجد<sup>(١٥٠٨)</sup>.. وهذا الاختلاف ينبني على كون التيمم مبيحاً أو رافعاً، فمن قال بأنه رافع جعله كطهارة الماء سواء، وهذا مذهب داود<sup>(١٥٠٩)</sup>، واختيار أبي سعيد البلخي<sup>(١٥١٠)</sup> من الحنفية، وحكاه في البحر عن بعض المالكية والشافعية<sup>(١٥١١)</sup>.

وأما من قصر الجواز على ما دون الفرائض فقد نظر إلى كون الفرائض متبوعة لا تابعة، وأن قصد مس المصحف بالتيمم أضعف من قصد الفريضة<sup>(١٥١٢)</sup>، وهكذا يكون تعليل من راع الدرجة بين النوافل فجوز بالتيمم لمس المصحف فعل ما كان في درجته دون ما هو أعلى منه في الدرجة من النوافل.

وأما من منع الصلاة بالتيمم للمصحف فقد راعى افتقارها لطهارتي الحدث والخبث بخلاف مس المصحف فإن طهارة الخبث لا تشترط له<sup>(١٥١٣)</sup>، أما من قصر الجواز على ما كان قرية غير مقصودة كدخول المسجد على ما صرح به جمع من فقهاء الحنفية، وإن استشكله صاحب الفرائض منهم على ما ذكره شارح الملتقى مردفاً بالجواب عنه<sup>(١٥١٤)</sup>.

---

(١٥٠٦) المحلى ج٢ ص ١٢٨ م ٢٣٦ وعزاه في فتح القدير ج١ ص ٩٠ إلى أبي بكر البلخي وشذذه، وحكاه المهدي في البحر ج٢ ص ١٢٠ عن داود الظاهري وبعض أصحاب مالك وبعض أصحاب الشافعي.

(١٥٠٧) الفروع ج١ ص ٢٢٧ وص ٢٢٨، وحكى فيه عن الأصحاب وجهين.

(١٥٠٨) بدائع الصنائع ج١ ص ٥٢، وفتح القدير ج١ ص ٩٠، ج٣ ص ١٦٦ وص ١٦٧ وص ٢٧٩، ورد المختار ج١ ص ١٦٢.

(١٥٠٩) المحلى ج٢ ص ١٢٨، والإشراف ج١ ص ٣٤ للقاظمي عبد الوهاب، والبحر الزخار ج٢ ص ١٢٠.

(١٥١٠) فتح القدير ج١ ص ٩٠، والدر بحاشية ابن عابدين ج١ ص ١٦٢ وص ١٦٣.

(١٥١١) البحر الزخار ج٢ ص ١٢٠.

(١٥١٢) الحاوي للماوردي ج١ ص ٢٩٨.

(١٥١٣) شرح الزركشي الحنبلي ج١ ص ٢١٢، والفروع لابن مفلح ج١ ص ٢٢٨.

(١٥١٤) جاء في مجمع الأنهر ج١ ص ٣٩: (ولو تيمم لقراءة القرآن فالصحيح أنه لا تجوز الصلاة، =

فقد قال الكاساني عن هذه المسألة: (فأما إذا تيمم لدخول المسجد أو لمس المصحف لا يجوز له أن يصلي به، لأن دخول المسجد ومس المصحف ليس بعبادة مقصودة بنفسه، ولا هو من جنس أجزاء الصلاة فيقع طهوراً لما أوقعه لا غير)<sup>(١٥١٥)</sup>.

والجمهور على أن التيمم بنية مس المصحف لا يصح إلا إذا توفرت له الشروط المعتبرة في صحة التيمم أصلاً، لكن بعض فقهاء الحنفية قد قال بصحة التيمم لمس المصحف مع وجود الماء، وجزم به في التارخانية<sup>(١٥١٦)</sup>، ووهن صاحب المنية من فقهاء الحنفية هذا القول.

قال الحصكفي في الدر: (وفي المنية وشرحها تيممه لدخول مسجد ومس مصحف مع وجود الماء ليس بشيء؛ بل هو عدم لأنه ليس لعبادة يخاف فوتها)<sup>(١٥١٧)</sup>.

والطهارة معتبرة لدخول المسجد حال الجنابة وما شاكلها، وكذا تعتبر الطهارة لدخول المسجد لأداء تحيته مثلاً، وقد يأتي في مسألة نية الوضوء لمس المصحف ما يوضح هذا المعنى.

= وكذا لمس المصحف ودخول المسجد لا تصح به الصلاة، لأنه لم ينو به قرينة مقصودة، لكن يحل له مس المصحف ودخول المسجد كذا في صدر الشريعة. وقال صاحب الفرائض فيه إشكال، لأن علة عدم صحة الصلاة بمثل هذا التيمم على ما ذكره في الهداية هو أن التراب ما جعل طهوراً إلا في حال إرادة قرينة مقصودة البتة، فمقتضى ذلك أن التراب في التيمم لمس المصحف ودخول المسجد غير طهور فما حل مس المصحف ودخول المسجد باستعمال تراب غير طهور. انتهى، لكن لا إشكال فيه، لأن مراد صدر الشريعة بقوله لم ينو به قرينة مقصودة لم يكن القصد إليها أصالة؛ بل ضمناً لأن المس والدخول ليس بقرينة مقصودة أصالة؛ بل المقصود منها التلاوة والصلاة غالباً وهما مقصودان ضمناً، وبهذا القدر يكفي لمس المصحف ودخول المسجد كما لو اغتسل وقدماء في مستنقع الماء المستعمل لا تجوز به الصلاة ولكن يجوز به مس المصحف ولا يتجاوز إلى الصلاة، لأنه لا بد لها من طهارة كاملة وكما لها أن ينوي قرينة مقصودة بنفسها لا في ضمن شيء آخر تدبر).

(١٥١٥) بدائع الصنائع للكاساني ج ١ ص ٥٢.

(١٥١٦) الفتاوى التارخانية ج ١ ص ٢٤٨.

(١٥١٧) الدر بحاشية ابن عابدين ج ١ ص ١٦٢ وص ١٦٣.

## ثوب المصحف

قد يعبر عن ثوب المصحف بالخريطة أو الغلاف أو الكيس، والكلام عن ثوب المصحف يتناول مادته وحكم مسه حال الحدث، واتباعه للمصحف في البيع على القول بجواز بيع المصحف.

فلا خلاف بين أهل العلم في القول بجواز اتخاذ الثوب للمصحف صيانة له وتعظيماً، ولا خلاف بينهم أيضاً في جواز كون ثوب المصحف من أديم أو نسيج حتى ولو كان هذا النسيج حريراً ما دامت مادة الثوب طاهرة.

وقد صرح أكثر الفقهاء بإباحة ثوب المصحف من الحرير. قال ابن مفلح في الآداب الشرعية: (لا يكره تطيب المصحف، ولا جعله على كرسي، أو كيس حرير نص عليه؛ بل يباح ذلك وتركه بالأرض، وعلله الآمدي فقال: إنه معفو عن يسيره في ذلك، وتعظيم له كلبسه في الحرب)<sup>(١٥١٨)</sup>. وقال في موضع من الآداب أيضاً: (وذكر غير واحد من أصحابنا أن الإمام أحمد رضي الله عنه نص على أن إباحة جعل المصحف في كيس حرير واتخاذ له، ولو أبيح جعل غير المصحف فيه واتخاذ له لما خص المصحف بالذكر، وعلل الآمدي مسألة المصحف بأنه يسير، وفي ذلك تعظيم له، وهذا من الآمدي يدل على تحريم الكثير لغير المصحف، وتعليقه صريح في إباحة اليسير المفرد كما هو مذهب إسحاق)<sup>(١٥١٩)</sup>.

---

(١٥١٨) الآداب الشرعية لابن مفلح ج٢ ص ٣٤٣.

(١٥١٩) الآداب الشرعية ج٣ ص ٥٠٤، وراجع الفروع ج١ ص ١٨٨، والإنصاف ج١ ص ٢٢٦ وص ٤٨٠، ومغني ذري الأفهام ج٢٥، وكشاف القناع ج١ ص ١٥٥، ومطالب أولي النهى ج١ ص ٣٥٩.

وقال ابن البزاز الحنفي: (وستر الكعبة من الحرير والديباج لم يجوز الشافعي في أصح وجهيه، وجوز كون خريطة المصحف من الحرير وجهاً واحداً)<sup>(١٥٢٠)</sup>.  
وقال الشرواني في حاشيته على التحفة: (يجوز منه أي الحرير كيس المصحف للرجل مغني ونهاية)<sup>(١٥٢١)</sup>. ثم قال: (وكذا علاقته)<sup>(١٥٢٢)</sup>.

### مسه حال الحدث:

ولا يخلو مس ثوب المصحف من أن يكون والمصحف بداخله، أو أن يكون منفصلاً عنه، فإن كان المصحف بداخله فلا يجوز مس الخريطة حال الحدث في المشهور عند كل من المالكية<sup>(١٥٢٣)</sup>، والشافعية<sup>(١٥٢٤)</sup>، وهو رواية عن الإمام أحمد حكاهما عنه بعض الأصحاب<sup>(١٥٢٥)</sup>، وهو الذي مال إليه متأخروا الحنفية<sup>(١٥٢٦)</sup>، على أن جمهور أهل العلم قد قالوا بجواز مس المحدث لخريطة المصحف حتى لو كان بداخلها؛ بل جوز حمل المصحف بخريطته وعلاقته، وهذا هو المذهب عند متقدمي الحنفية<sup>(١٥٢٧)</sup>، وهو المذهب عند الحنابلة؛ بل قد قال القاضي أبو يعلى في كتابه الروايتين والوجهين: (لا يختلف المذهب أنه يجوز حمل المصحف بالعلاقة والغلاف).  
وجزم به ابن مفلح في الفروع قال: (لأن غلافه ليس بمصحف بدليل البيع)<sup>(١٥٢٨)</sup> وذكره النووي قولاً للشافعية وضعفه<sup>(١٥٢٩)</sup>.  
قال في التبيان: (ويحرم مس الخريطة والغلاف والصندوق إذا كان فيهن

(١٥٢٠) الفتاوى البزازية ج ٦ ص ٣٧٦.

(١٥٢١) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ج ٣ ص ٢٦.

(١٥٢٢) الشرواني ج ٣ ص ٢٩.

(١٥٢٣) الشرح الكبير على خليل بالدسوقي ج ١ ص ١٢٥، والخرشي ج ١ ص ١٦٠، والقرطبي ج ١٧ ص ٢٢٧.

(١٥٢٤) روضة الطالبين ج ١ ص ٨٠، والمجموع ج ٢ ص ٦٧، والتبيان ص ١٥٨، وتحفة المحتاج ج ١ ص ١٤٦.

(١٥٢٥) الفروع ج ١ ص ١٨٨، والإنصاف ج ١ ص ٢٢٤.

(١٥٢٦) البناء ج ١ ص ٦٤٨، وفتح القدير ج ١ ص ١١٧، وحاشية ابن عابدين ج ١ ص ١١٧.

(١٥٢٧) تحفة الفقهاء ج ١ ص ٣١، ويدائع الصنائع ج ١ ص ٣٤.

(١٥٢٨) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى ج ٣ ص ١٤٤، والفروع ج ١ ص ١٨٩، والإنصاف ج ١ ص ٢٢٤، وكشاف القناع ج ١ ص ١٥٥.

(١٥٢٩) روضة الطالبين ج ١ ص ٨٠، وذكره وجهاً، والمجموع ج ٢ ص ٢٦٧، والتبيان ص ١٥٨.

المصحف، هذا هو المذهب المختار، وقيل لا تحرم هذه الثلاثة وهو ضعيف<sup>(١٥٣٠)</sup>.  
ويأتي في مسألتي جلد المصحف وحمله لذلك مزيد بيان.

---

(١٥٣٠) التبيان ص ١٥٨.



## جحد شيء من المصحف

أخرج عبد الرزاق في مصنفه بسنده عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (من كفر بحرف من القرآن فقد كفر به أجمع، ومن حلف بالقرآن فعلية بكل آية يمين) (١٥٣١).

وقال أبو عبيد في كتابه فضائل القرآن بعد أن ساق باب الزوائد من الحروف التي خولف بها الخط في القرآن، وباب ذكر ما رفع من القرآن بعد نزوله، ولم يثبت في المصاحف، قال أبو عبيد:

(هذه الحروف التي ذكرناها في هذين البابين من الزوائد لم يروها العلماء ولم يجعلوها من جحدها كافراً، إنما تقرأ في الصلاة ونحكم بالكفر على الجاحد لهذا الذي بين اللوحين خاصة، وهو ما ثبت في الإمام الذي نسخه عثمان بإجماع من المهاجرين والأنصار، وإسقاط لما سواه، ثم أطبقت عليه الأمة، فلم يختلف في شيء منه يعرفه جاهلهم كما يعرفه عالمهم، وتوارثه القرون بعضها عن بعض، ويتعلمه الولدان في المكتب، وكانت هذه إحدى مناقب عثمان العظام، وقد كان بعض أهل الزيغ طعن فيه ثم تبين للناس ضلالهم في ذلك) (١٥٣٢).

---

(١٥٣١) أثر ابن مسعود أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج٨ ص ٤٧٢ ح ١٥٩٤٦ على النحو التالي: (عبد الرزاق عن الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن ابن مسعود قال: قال (\*)....) فذكره (\*\*).

(١٥٣٢) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ١٩٣ وص ١٩٤.

---

(\*) قال محققه: كذا في السادس، وقد سقط منه: «عن ابن مسعود».  
(\*\*) قال محققه: أخرجه «هق» من طريق إسماعيل بن زكريا عن الأعمش ٤٣: ١٠، وأخرجه «ش» عن أبي معاوية عن الأعمش إلا أنه اقتصر على الشطر الأخير منه ص ١٧٦ ط.

وقال النووي في التبيان وعنه ابن مفلح في الآداب<sup>(١٥٣٣)</sup>: (أجمع المسلمون على وجوب تعظيم القرآن العزيز على الإطلاق وتنزيهه وصيانيته. وأجمعوا على أن من جحد منه حرفاً مما أجمع عليه، أو زاد حرفاً لم يقرأ به أحد وهو عالم بذلك فهو كافر).

قال الإمام الحافظ أبو الفضل القاضي عياض رحمه الله: «اعلم أن من استخف بالقرآن أو بالمصحف، أو بشيء منه أو سبهما، أو جحد حرفاً منه، أو كذب بشيء مما صرح به فيه من حكم أو خبر، أو أثبت ما نفاه، أو نفى ما أثبتته وهو عالم بذلك، أو شك في شيء من ذلك فهو كافر بإجماع المسلمين، وكذلك إن جحد التوراة والإنجيل، أو كتب الله المنزلة، أو كفر بها أو سبها، أو استخف بها فهو كافر. قال: وقد أجمع المسلمون على أن القرآن المتلو في جميع الأقطار، المكتوب في المصحف، الذي بأيدي المسلمين مما جمعه الدفتان<sup>(١٥٣٤)</sup> من أول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إلى آخر: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ﴿١﴾ كلام الله ووحيه المنزل على نبيه محمد ﷺ، وأن جميع ما فيه حق، وأن من نقص منه حرفاً قاصداً لذلك أو بدله بحرف آخر مكانه، أو زاد فيه حرفاً مما لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع عليه الإجماع وأجمع عليه أنه ليس بقرآن عامداً لكل هذا فهو كافر». وقال أبو عثمان بن الحداد: «جميع من يتحلل التوحيد متفقون على أن الجحد بحرف من القرآن كفر، وقد اتفق فقهاء بغداد على استتابة ابن شنبوذ المقرئ<sup>(١٥٣٥)</sup> أحد أئمة المقرئين المتصدرين بها مع ابن مجاهد لقراءته وإقراءه بشواذ من الحروف مما ليس في

(١٥٣٣) التبيان للنووي ص ٢٠٢، والآداب الشرعية لابن مفلح ج ٢ ص ٢٩٧ وص ٢٩٨، وقد اعترى النص في الآداب بعض الخلل فليتنبه إليه.

(١٥٣٤) قال في لسان العرب ج ٤ ص ٣٧١: (دفتا المصحف جانباه وضماماته من جانبيه). ويأتي في مسألة دفتا المصحف مزيد بيان.

(١٥٣٥) وابن شنبوذ هو محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت أبو الحسن المقرئ المعروف بابن شنبوذ المتوفى سنة ٣٢٨هـ، وقد ذكر ابن الجوزي في موضعين من المنتظم ج ٦ ص ٢٧٥ وص ٣٠٧ وص ٣٠٨ في حوادث سنتي ٣٢٣، ٣٢٨ قصة استتابته وتعزيره في هذا الشأن، وذكره الذهبي في معرفة القراء الكبار ج ١ ص ٢٢٢، سير أعلام النبلاء له أيضاً ج ١٥ ص ٢٦٤ وص ٢٦٥، ونقل عن أبي شامة ما يدل على استنكار المبالغة في تعزيره لكونه من أهل القرآن، ولكونه مسبقاً إلى ما قال به، ولم يكن بدعاً فيه. وتراجع الحاشية (٢٦٨) وما بعدها.

المصحف، وعقدوا عليه للرجوع عنه والتوبة منه، [وكتبوا فيه] سجلاً أشهد فيه على نفسه في مجلس الوزير أبي علي بن مقله سنة ثلاث وعشرين وثلثمائة<sup>(١٥٣٦)</sup> انتهى كلام القاضي عياض.

---

(١٥٣٦) الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي أبي الفضل عياض ج٢ ص ٣٠٤ إلى ص ٣٠٧، وشرحه للملا علي القاري ج٢ ص ٥٤٩، وقد مر في مسألة الاستخفاف بالمصحف بأبسط من هذا، وراجع التبيان للنووي ص ٢٠٢، والآداب الشرعية ج٢ ص ٢٩٧ وص ٢٩٨.

## جلد المصحف

الكلام على جلد المصحف يتناول ماهية الجلد ومادته، وبيان حرمة، وحكم مسه حال الحدث أو الكفر، والفرق بين حكم الجلد المتصل بالمصحف والمنفصل عنه، والمنسوب إليه بعد الانفصال، وما انقطعت نسبته عنه، وحكم جلد المصحف وزخرفته.

### ماهية جلد المصحف:

من أهل العلم من لا يفرق بين جلد المصحف وبين غلافه في الماهية، ومنهم من يميز بينهما ويعتبر الغلاف شيئاً منفصلاً عن المصحف كالخريطة مثلاً على ما مر بيانه في الكلام على ثوب المصحف.

وقد مر في مسألة تجليد المصحف أن المراد بجلد المصحف على المشهور هو غلافه المتصل به المشرز عليه ليصونه ويحفظه ويكون بمثابة الدفتين له، ويتصل به يتبعه حتى في البيع، ويأخذ حكمه عند جمهور الفقهاء، ومن هنا قال غير واحد من فقهاء الحنفية: (وغلافه ما يكون متجافياً عنه دون ما هو متصل به كالجلد المشرز هو الصحيح)<sup>(١٥٣٧)</sup>.

قال العيني: (واختلف المشايخ فيه فقال بعضهم هو الجلد الذي عليه. وقال بعضهم هو الكم وقال بعضهم هو الخريطة التي<sup>(\*)</sup> يعني الكيس الذي يوضع فيه

---

(١٥٣٧) الهداية بالبنية ج١ ص ٦٤٩، وراجع تحفة الفقهاء للسمرقندي ج١ ص ٣١، وبدائع الصنائع ج١ ص ٣٤، وفتح القدير ج١ ص ١١٧، وحاشية ابن عابدين ج١ ص ١١٧.

(\*) كذا في الأصل، ولعله سبق قلم.

المصحف وهو الصحيح، أشار إليه بقوله: وغلافه «ما يكون متجافاً عنه» أي متباعداً عن المصحف وهو الكيس، وأصل مادته من الجفائف بالمد من جفا يجفو، وأصل معناه البعد والرفع، ومنه: ﴿نَتَجَافَى جُنُوبَهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾<sup>(١٥٣٨)</sup>، أي بعدت عن مضاجعهم «دون ما هو متصل به» أي المصحف «كالجلد المشرز» أي اللصوق به، فيقال مصحف مشرز أي مضموم مشرز أجزاءه، أي مسدود<sup>(١٥٣٩)</sup> بعضها من الشيرازة وليست بعربية، وفي العباب مصحف مشرز أي مضموم الكراريس والأجزاء بعضها إلى بعض مضموم الطرفين، فإن لم يضم طرفاه فهو مشرش بشينين وليس مشرز مشتق من الشيرازة وهو فارسية، والشيراز الذي يؤكل المستجد من اللبن، وأصله شراز بالتشديد قلبت أحد الراءين ياء آخر الحروف كما في قيراط وديباج أصلها قيراط ودباج بالتشديد<sup>(١٥٤٠)</sup>.

ومال الحصكفي إلى التفريق بين الجلد والغلاف، واعتبر أن الغلاف هو المتجافي عن المصحف لا المشرز به. قال ابن عابدين في حاشيته على الدر: «قوله غير مشرز» أي غير مخيط به، وهو تفسير للمتجافي، قال في المغرب مصحف مشرز أجزاءه مشدود بعضها إلى بعض من الشيرازة وليست بعربية أ.هـ. فالمراد بالغلاف ما كان منفصلاً كالخريطة وهي الكيس ونحوها، لأن المتصل بالمصحف منه حتى يدخل في بيعه بلا ذكر. وقيل المراد به الجلد المشرز، وصححه في المحيط والكافي، وصحح الأول في الهداية وكثير من الكتب، وزاد السراج أن عليه الفتوى، وفي البحر أنه أقرب إلى التعظيم<sup>(١٥٤١)</sup>.

والظاهر من كلام فقهاء بقية المذاهب أن المراد بجلد المصحف وغلافه شيء واحد<sup>(١٥٤٢)</sup>.

(١٥٣٨) سورة السجدة آية ١٦.

(١٥٣٩) كذا في الأصل، ولعل الصواب مسدود بعضها ببعض.

(١٥٤٠) البناية في شرح الهداية للعيني ج ١ ص ٦٤٩.

(١٥٤١) الدر المختار حاشية ابن عابدين ج ١ ص ١١٧.

(١٥٤٢) الخرشي ج ١ ص ١٦٠، الدسوقي ج ١ ص ١٢٥، بلغة السالك ج ١ ص ١١٨، المغني ج ١ ص ١٣٧، ١٣٨ تحفة المحتاج ج ١ ص ١٤٦، ونهاية المحتاج ج ٣ ص ٣٨٩.

## مادة جلد المصحف:

لا خلاف بين أهل العلم في أنه ينبغي أن يكون جلد المصحف طاهراً في عينه محترماً في مادته خالياً من كل ما هو مظنة ابتذال وامتهان، وأن يكون نظيفاً وخالياً عن أي تصاوير أو كتابات غير لائقة بالمصحف.

ثم اختلفوا في تذهيب الجلد ونقشه بالنقدين على ما مر في مسألة تحليلية المصحف<sup>(١٥٤٣)</sup>.

## حكم الجلد:

جمهور الفقهاء على أن لجلد المصحف المتصل به حكمه في الحرمة، وأنه لا يحل للمحدث أن يمسّه<sup>(١٥٤٤)</sup>، وأن جلد المصحف إنما اكتسب هذه الحرمة بسبب مجاورته للمصحف<sup>(١٥٤٥)</sup>. وذهب فريق من الفقهاء إلى القول بأن حكم المصحف لا يثبت لجلده، وإن كان متصلاً به، وهو الذي حكاه غير واحد من أهل العلم عن الإمام أبي حنيفة<sup>(١٥٤٦)</sup>، وهو اختيار الخراسانيين من أصحابه<sup>(١٥٤٧)</sup>، وحكاه الدارمي الشافعي وجهاً، وشذذه النووي<sup>(١٥٤٨)</sup>، وهو مقتضى اختيار أبي الوفاء بن عقيل الحنبلي في فنونه، وهو ظاهر كلام ابن حمدان في الرعاية حيث قال غير واحد من الأصحاب: (وظاهر الرعاية لا يحرم عليه مس الجلد، فإنه قال: لا يمس المحدث مصحفاً، وقيل ولا جلده)<sup>(١٥٤٩)</sup>.

---

(١٥٤٣) راجع مسألتي تجليد المصحف وتحليته.

(١٥٤٤) تحفة الفقهاء ج١ ص١٣١، وبدائع الصنائع ج١ ص٣٤، وفتح القدير ج١ ص١١٧، والخرشي ج١ ص١٦٠، وتحفة المحتاج ج١ ص١٤٦، والفروع ج١ ص١٨٨، وكشاف القناع ج١ ص١٥٣.

(١٥٤٥) الفروق للقرافي ج١ ص١٤٦ في حرمة مس الجلد حال الحدث ولو كان منفصلاً عنه، ج٢ ص٢١٩ تفضيل جلد المصحف للمجاورة.

(١٥٤٦) تفسير ابن العربي ج٤ ص١٧٣٩، وتفسير القرطبي ج١٧ ص٢٢٥ وص٢٢٦، والبنية للعيني ج١ ص٦٤٨.

(١٥٤٧) حلية العلماء للشاشي ج١ ص٢٠١.

(١٥٤٨) روضة الطالبين للنووي ج١ ص٨٠، والتبيان له ص١٥٨.

(١٥٤٩) الفروع ج١ ص١٨٨، والإنصاف ج١ ص٢٢٣.

## جلد المصحف المنفصل عنه:

صرح بعض الفقهاء بأن حرمة المصحف تثبت لجلده، حتى وإن كان منفصلاً عنه، وهو الذي صرح به القرافي<sup>(١٥٥٠)</sup>، وذكره العدوي في حاشيته على الخرشي مقابلاً للظاهر<sup>(١٥٥١)</sup>، ونقل الزركشي عن عصارة المختصر للغزالي التصريح بتحريم مس جلد المصحف حتى وإن كان منفصلاً عنه.

وقال ابن العماد أنه الأصح، زاد في شرح الروض، وظاهر أن محله إذا لم تنقطع نسبته عن المصحف، فإن انقطعت كأن جعل جلد كتاب لم يحرم مسه قطعاً أ.هـ<sup>(١٥٥٢)</sup>.

## جلد المصحف الجامع معه غيره:

بحث جمع من فقهاء الشافعية حكم مس جلد المصحف الجامع للمصحف وغيره، وكذا حكم مس الكعب واللسان المنطبق على جهة المصحف. قال الهيثمي في التحفة إثر كلامه على حرمة مس جلد المصحف المتصل به حال الحدث قال: (ويؤخذ منه أنه لو جلد مع المصحف غيره حرم مس الجلد الجامع لهما من سائر جهاته، لأن وجود غيره معه لا يمنع نسبة الجلد إليه، وبتسليم أنه منسوب إليهما فتغليب المصحف متعين نظير ما يأتي في تفسير وقرآن استويا، فإن قلت وجود غيره معه فيه يمنع إعداده له، قلت الإعداد إنما هو قيد في غيره مما يأتي ليتضح قياسه عليه، وأما هو فكالجزء كما تقرر فلا يشترط فيه إعداده)<sup>(١٥٥٣)</sup>.

وعبارة الرملي في النهاية: (ولو حمل مصحفاً مع كتاب في جلد واحد فحكمه حكم المصحف مع المتاع في التفصيل، وأما مس الجلد فيحرم مع مس الساتر للمصحف دون ما عداه كما أفنى به الوالد رحمه الله)<sup>(١٥٥٤)</sup>.

---

(١٥٥٠) الفروق للقرافي ج ١ ص ١٤٦.

(١٥٥١) حاشية العدوي على الخرشي ج ١ ص ١٦٠.

(١٥٥٢) أسنى المطالب شرح روض الطالب للأنصاري ج ١ ص ٦١، وحواشي العبادي والشرواني

على تحفة المحتاج للهيتمي ج ١ ص ١٤٦ وص ١٤٧.

(١٥٥٣) تحفة المحتاج وحواشيها ج ١ ص ١٤٦ وص ١٤٧.

(١٥٥٤) نهاية المحتاج للرملي ج ١ ص ١٢٥.

وقال الشبراملسي في حاشيته على النهاية: («قوله مس الجلد» مثل الجلد اللسان والكعب أي فيحرم من كل منهما ما حاذى المصحف، وفي سم على حج ويبقى الكلام في الكعب فهل يحرم مسه مطلقاً أو الجزء منه المحاذي للمصحف؟ وهل اللسان المتصل بجهة غير المصحف إذا انطبق في جهة المصحف كذلك؟ فيه نظر أ.هـ. قلت: ولا يبعد تخصيص الحرمة بالجزء المحاذي للمصحف.

«فرع» جمع مصحف وكتاب في جلد واحد. قال م ر: ففي حمله تفصيل حمل المصحف في أمتعة، وأما مسه فهو حرام إن كان من جهة المصحف لا من الجهة الأخرى أ.هـ. أفاد بحثاً أن كعب الجلد يلحق منه بالمصحف ما جاوره<sup>(١٥٥٥)</sup>.

وقد يأتي في مسألتي كعب المصحف ولسانه مزيد بيان ...

---

(١٥٥٥) حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج ج١ ص ١٢٥.



## الجلوس على المصحف أو على شيء فيه مصحف

لا خلاف بين أهل العلم في حرمة الجلوس على المصحف مباشرة لما فيه من ابتذال المصحف وامتهانه، وأن من فعل ذلك استخفافاً بالمصحف يكون كافراً. وقد مضى في مسألة الاستخفاف بالمصحف بأبسط من هذا.

أما إن كان الجلوس على شيء فيه مصحف كصندوق مثلاً فقد اختلف أهل العلم في جوازه، لأن الحاجة قد تدعوا إليه. فقد جاء في الفتاوى البزازية ما نصه: (وضع القرطاس الذي عليه اسم الله تعالى تحت الطنفسة<sup>(١٥٥٦)</sup> لا بأس به، لأنه يجوز النوم والقيود على سطح بيت فيه المصاحف. وقال القاضي: ويكره إلا في موضع وهو الركوب على جوالق<sup>(١٥٥٧)</sup> فيه مصحف للضرورة، والأول أوسع<sup>(١٥٥٨)</sup>).

وجاء في الفتاوى الهندية ما نصه: (إذا كان للرجل جوالق وفيها دراهم مكتوب فيها شيء من القرآن، أو كان في الجوالق كتب الفقه أو كتب التفسير أو المصحف فجلس عليها أو نام فإن كان من قصده الحفظ فلا بأس به كذا في الذخيرة<sup>(١٥٥٩)</sup>). وجاء في حاشية الشرواني على التحفة ما نصه: (فائدة وقع السؤال في الدرس عما لو جعل المصحف في خرج<sup>(١٥٦٠)</sup> أو غيره وركب عليه هل يجوز أم لا؟ فأجبت عنه بأن

---

(١٥٥٦) جاء في اللسان ج ٨ ص ٢٠٨: (الطنفسة والطنفسة بضم الفاء الأخيرة عن كراع النمرقة فوق الرجل، وجمعها طنائف. وقيل هي البساط الذي له خمل رقيق).

(١٥٥٧) والجوالق والجوالق بكسر اللام وفتحها، الأخيرة عن ابن الأعرابي وعاء من الأوعية معروف معرب. قال سيويه: (والجمع جوالق بفتح الجيم، وجوالق). راجع اللسان ج ٢ ص ٣٣٣.

(١٥٥٨) الفتاوى البزازية ج ٦ ص ٣٨٠.

(١٥٥٩) الفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣٢٢.

(١٥٦٠) وفي اللسان ج ٤ ص ٥٤: (والخرج من الأوعية معروف غربي وهو هذا الوعاء، وهو جوالق ذو أوتنين، والجمع أخراج).

الظاهر أنه إن كان على وجه يعد إزرأ به، كأن وضعه تحته بينه وبين البرذعة، أو كان ملاقياً لا على الخرج مثلاً من غير حائل بين المصحف وبين الخرج، وعد ذلك إزرأ له ككون الفخذ صار موضوعاً عليه حرم، وإلا فلا، فتنبه له فإنه يقع كثيراً<sup>(١٥٦١)</sup>. والظاهر أن الخلاف المار في مسألة توسد المصحف يجري هنا؛ بل لو قال قائل بمنع الجلوس على شيء فيه مصحف حال الاختيار لما أبعد.

#### تنبيه:

روي: «من جلس فوق عالم بغير إذنه فكأنما جلس على المصحف». قال في الفتاوى الحديثية<sup>(١٥٦٢)</sup>، وعنه كشف الخفا نقلاً عن السيوطي لا أصل له.

---

(١٥٦١) حاشية الشرواني على التحفة ج١ ص ١٥٣.  
(١٥٦٢) الفتاوى الحديثية ص ١١٥، وكشف الخفا ج٢ ص ٢٤٤.

## الجماع في بيت فيه مصحف

المتتبع لأقوال أهل العلم يلحظ أن مسألة الجماع في بيت فيه مصحف محل خلاف بينهم لما يقتضيه تعظيم المصحف وإكرامه من الاحتياط له عن كل ما من شأنه حصول الابتدال للمصحف أو امتهانه ولو صورة، وإن من أهل العلم من كان يحمله تعظيم المصحف على عدم النوم في بيت فيه مصحف حذراً من حصول حدث منه لم يشعر به.

ومن أهل العلم من فرق بين المصحف المستور وغير المستور لما في الستر من المبالغة في الصيانة بخلاف المكشوف نظير ما قالوه في مسألة دخول الخلاء بشيء فيه مكتوب القرآن كالحرز مثلاً، ومن أهل العلم من سهل في مسألة الجماع في بيت فيه مصحف مطلقاً لعدم قصد الامتهان، ولما روي عن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم من التسهيل في وضع المصحف على فراش الجماع، ولأن بيوت المسلمين لا تخلوا من وجود مصحف، وقد لا تكون تلك البيوت واسعة بالضرورة مما يجعل القول بالمنع محرراً، وبخاصة أن المنع لا يستند إلى دليل سمعي، وهاك طرفاً من النصوص المأثورة عن أهل العلم في هذا الشأن.

أخرج عبد الرزاق في المصنف<sup>(١٥٦٣)</sup>، وأبو عبيد في فضائل القرآن<sup>(١٥٦٤)</sup>، وابن أبي داود في المصاحف<sup>(١٥٦٥)</sup>، واللفظ لعبد الرزاق بسنده عن ابن جريج عن عطاء:

---

(١٥٦٣) مصنف عبد الرزاق ج ١ ص ٣٤٢ ح ١٣٣١، وذكره في الكنز ج ٢ ص ٣٤٥ ح ٤٢٠٤ وعزه إلى عبد الرزاق.

(١٥٦٤) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٤٥ ح [٦ - ٦٧].

(١٥٦٥) المصاحف لابن أبي داود ص ٢١٦ وص ٢١٧.

أن رجلاً قال لابن عباس: أضع المصحف على فراش أجامع عليه، وأحتلم فيه، وأعرق عليه؟ قال: نعم (١٥٦٦).

ولفظ أبي عبيد قال: (حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن عطاء قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال: أأضع المصحف على الثوب الذي أجامع عليه؟ قال: نعم) (١٥٦٧).

وأخرج ابن أبي داود بسنده عن عبيد بن عمير قال: أرسل إلى عائشة قال: رأيت المقرمة التي يجامع عليها، أقرأ عليها المصحف؟ قالت: وما يمنعه؟ قالت: إن رأيت شيئاً فاغسله، وإن شئت فحكه، وإن رأيت «أو إن رابك» فارششه. قال أبو بكر: «هذا أراه أن عبيد الله أرسل إلى عائشة» (١٥٦٨). فهذان الأثران يشعران بعدم الحرج في وجود المصحف في بيت الجماع، لكن قد ذكر القرطبي في التذكار ما يدل على تحرج بعض السلف من مجرد النوم في بيت فيه مصحف قال: (قال بعض السلف: «ما دخلت بيتاً منذ ثلاثين سنة وفيه مصحف إلا وأنا على وضوء»). وكان بعضهم إذا كان في بيت فيه المصحف لم ينم تلك الليلة مخافة أن يخرج منه ريح في بيت فيه مصحف (١٥٦٩). ولا يخفى ما في مثل هذا المذهب من التضيق من غير حجة.

وقد قال السرخسي في شرح السير الكبير إثر قول محمد عن جواز سمة الدابة بما فيه ذكر ولو كانت السمة في موضع تتمرغ بها الدابة فلا بأس، ذلك لأن قصد صاحبها بالسمة هو المعرفة لا التهاون باسم الله تعالى فلم يكن به بأس.

قال السرخسي: (وهذا يبين لك الجواب في مسألة أخرى وهو أن الرجل إذا كان له خاتم مكتوب عليه اسم من أسماء الله تعالى، فإن جواب العلماء أنه يكره له أن يدخل الخلاء والخاتم في أصبعه، أو يأتي أهله معه؛ بل الواجب عليه أن ينزعه من أصبعه تعظيماً لاسم الله تعالى، وفيما ذكره هاهنا دليل على أنه لا يكره أن يدخل

(١٥٦٦) مصنف عبد الرزاق ج ١ ص ٣٤٢ ح ١٣٣١.

(١٥٦٧) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٤٥ ح [٦ - ٦٧].

(١٥٦٨) المصاحف لابن أبي داود ص ٢١٦ و ص ٢١٧.

(١٥٦٩) التذكار للقرطبي ص ١٧١، وقد ذكر مقدم مشكل الحديث وبيانه لابن فورك أن أبا بكر بن فورك ما نام في بيت فيه مصحف.

الخلاء، أو يأتي أهله وهو متختم بذلك الخاتم، ولكن جواب العلماء على ما بيناه<sup>(١٥٧٠)</sup>.

وقال في الفتاوى الخانية: (ولا بأس بالخلة والمجامعة في بيت فيه مصحف، لأن بيوت المسلمين لا تخلوا عن ذلك)<sup>(١٥٧١)</sup>.

وجاء في الفتاوى الهندية: (ويجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستور كذا في القنية)<sup>(١٥٧٢)</sup>.

وعبارة الدر: (لا بأس بالجماع في بيت فيه مصحف للبلوى قيده في القنية بكونه مستوراً، وإن حمل ما فيها على الأولوية زال التنافي ط)<sup>(١٥٧٣)</sup>.

---

(١٥٧٠) شرح السرخسي عن السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني ج ٥ ص ٢٠٨٦.

(١٥٧١) الفتاوى الخانية ج ١ ص ١٦٤، وعن حاشية ابن عابدين ج ١ ص ١٢٠.

(١٥٧٢) الفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣٢٢.

(١٥٧٣) الدر المختار بحاشية ابن عابدين ج ١ ص ١٢٠، ج ٥ ص ٢٧١.

## جمع قراءات شتى وروايات مختلفة في مصحف واحد

عقد أبو عمرو الداني في المحكم<sup>(١٥٧٤)</sup> باباً في جامع القول في النقط، وعلى ما يبني من الوصل والوقف، وما يستعمل له من الألوان، وما يكره من جمع قراءات شتى وروايات مختلفة في مصحف واحد، وما يتصل بذلك من المعاني اللطيفة، والنكت الخفية. ثم مضى في تفصيل جزئيات هذا الباب إلى أن قال: (وأكره من ذلك وأقبح منه ما استعمله ناس من القراء، وجهلة من النقاط في جمع قراءات شتى، وحروف مختلفة في مصحف واحد، وجعلهم لكل قراءة وحرف لوناً من الألوان المخالفة للسواد كالحمرة والخضرة والصفرة واللازورد، وتنبههم على ذلك في أول المصحف، وداللتهم عليه هناك لكي تعرف القراءات، وتميز الحروف، إذ ذلك من أعظم التخليط وأشد التغير للمرسوم. ومن الدلالة على كراهة ذلك والمنع منه سوى ما قدمناه من الأخبار عن ابن مسعود والحسن وغيرهما<sup>(١٥٧٥)</sup> ما حدثناه خلف بن إبراهيم بن محمد قال: نا أحمد بن محمد قال: نا علي بن عبد العزيز قال: نا القاسم بن سلام قال: نا هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قرأ: (عباد الرحمن)<sup>(١٥٧٦)</sup>، قال سعيد: فقلت لابن عباس: إن في مصحفي «عند الرحمن». فقال: أمحها واكتبها «عباد الرحمن». ألا ترى ابن عباس رحمه الله قد أمر سعيد بن جبير بمحو إحدى القراءتين وإثبات الثانية، مع علمه بصحة القراءتين في ذلك، وأنهما منزلتان من عند الله تعالى، وأن رسول الله ﷺ قرأ بهما جميعاً، وأقرأ

(١٥٧٤) المحكم لأبي عمرو الداني ص ١٨.

(١٥٧٥) المحكم ص ٢٠.

(١٥٧٦) سورة الزخرف آية ١٩، وهو جزء من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا أَلَمَّتِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِنْتًا، وراجع المحكم ص ٢١.

بهما أصحابه، غير أن التي أمره بإثباتها منهما كانت اختياره إما لكثرة القارئين بها من الصحابة، وإما لشيء صح عنه عن النبي ﷺ، أو أمر شاهده من عليّة الصحابة. فلو كان جمع القراءات وإثبات الروايات والوجوه واللغات في مصحف واحد جائزاً لأمر ابن عباس سعيداً بإثباتهما معاً في مصحفه بنقطة يجعلها فوق الحرف الذي بعد العين، وضمة أمام الدال دون ألف مرسومة بينهما، إذ قد تسقط من الرسم في نحو ذلك كثيراً لخفتها، وترك النقطة التي فوق ذلك الحرف، والفتحة التي على الدال، فتجتمع بذلك القراءتان في الكلمة المتقدمة، ولم يأمره بتغيير إحداهما ومحوها وإثبات الثانية خاصة، فبان بذلك صحة ما قلناه، وما ذهب إليه العلماء من كراهة ذلك، لأجل التخليط على القارئين، والتغيير للمرسوم، على أن أبا الحسين بن المنادي قد أشار إلى إجازة ذلك فقال في كتابه في النقط: «وإذا نقطت ما يقرأ على الوجهين فأكثر فارسم في رقعة غير مُلصقة بالمصحف أسماء الألوان، وأسماء القراء ليعرف ذلك الذي يقرأ فيه، ولتكن الأصباغ صوافي لامعات، والأقلام بين الشدة واللين». قال: «وإن شئت أن تجعل النقط مدوراً فلا بأس بذلك، وإن جعلت بعضه مدوراً، وبعضه بشكل الشعر فغير ضائر بعد أن تعطي الحروف ذوات الاختلاف حقوقها». قال: «وكان بعض الكتاب لا يغير رسم المصحف الأول، وإذا مر بحرف يعلم أن النقط والشكل لا يضبطه كتب ما يريد من القراءات المختلفة تعليقاً بالألوان مختلفة، وهذا كله موجود في المصاحف».

قال أبو عمرو: وترك استعمال شكل الشعر، وهو الشكل الذي في الكتب الذي اخترعه الخليل في المصاحف الجامعة من الأمهات وغيرها أولى وأحق اقتداءً بمن ابتدأ النقط من التابعين، واتباعاً للأئمة السالفين(\*).

(\*) المحكم من ص ١٨ إلى ص ٢٢.

## جمع المصحف

الكلام على مسألة جمع المصحف يتناول جملة من القضايا نعرض لذكر خمس عشرة قضية منها:

إحداها: ماهية الجمع المنشود.

الثانية: سبب ترك جمع المصحف في عهد النبوة.

الثالثة: أول من جمع المصحف.

الرابعة: تاريخ هذا الجمع والباعث عليه.

الخامسة: حكم هذا الجمع المذكور والدليل عليه.

السادسة: كيفية الجمع المذكور، والاحتياجات المتبعة لهذه الغاية.

السابعة: تسمية المصحف وكيف تمت.

الثامنة: مآل هذا المصحف بعد جمعه.

التاسعة: جمع المصحف الإمام في عهد عثمان، والفرق بين هذا الجمع وبين جمع المصحف الأول.

العاشرة: تاريخ جمع المصحف الإمام، والتوفيق بين الروايات المتعارضة في ذلك.

الحادية عشرة: الأسباب الحاملة على جمع المصحف الإمام.

الثانية عشرة: الكيفية التي تم بها هذا الجمع، وذكر الهيئة المكلفة بذلك.

الثالثة عشرة: موقف الصحابة من جمع المصحف الإمام وجمع الناس عليه وإتلاف ما سواه.



الرابعة عشرة: عدد نسخ المصحف الإمام، وذكر الأقطار التي وجه بتلك النسخ إليها.

الخامسة عشر: مصير نسخ المصحف الإمام.

## ماهية جمع المصحف:

قد مرت الإشارة في غير موضع من هذا البحث إلى أن القرآن لم ينزل على النبي جملة واحدة، وإنما نزل عليه منجماً في بضع وعشرين سنة، وأن الرسول ﷺ كان إذا نزل عليه الشيء من القرآن دعا بعض الكاتبين من أصحابه فأملأه عليهم فكتبوه فيما كان يتيسر لهم من أوعية الكتابة في تلك الآونة كالرقاع<sup>(١٥٧٧)</sup> والعسب<sup>(١٥٧٨)</sup> واللخاف<sup>(١٥٧٩)</sup> والأكتاف<sup>(١٥٨٠)</sup> والأقتاب<sup>(١٥٨١)</sup>، ثم إن هذا المكتوب في تلك الأوعية كان يجمع في بيت النبي ﷺ، حتى إذا كمل نزول القرآن وانقطع الوحي بوفاة الرسول ﷺ كان القرآن بتمامه مدوناً، إلا أن هذا التدوين في الأوعية المذكورة قد لا يتأتى ترتيبه إلا بعسر ومشقة نظراً للتباين بين تلك الأوعية من حيث الحجم والتناسق فضلاً عما تشكله تلك الأدوات من كم يخشى معه فقدان جزء من القرآن، ولا سيما عند نقله من مكان إلى مكان، وقد يكون الخطب في فوات شيء من القرآن أعظم إذا تناقص حفاظه وقل مع الزمن عدد متقنيه. ومن هنا عمد الصحابة إلى كتابة القرآن في صحف مجتمعة يضمها لوحان حرصاً منهم على صيانة القرآن وتيسير تلاوته مجتمعاً، وحتى يكون تتبعه ميسوراً فتتسد بذلك كل ثغرة يمكن أن يلج منها المبطلون.

وقد تواتر أن هذا الجمع من الصحابة للقرآن يعني أن ما بين دفتي المصحف هو القرآن كله من غير زيادة ولا نقص، وقد نقل غير واحد ممن صنف في علوم

---

(١٥٧٧) الرقاع جمع رقعة وقد تكون من جلد أو ورق أو كاغد. راجع الحاشية رقم (٦) من هذا البحث.

(١٥٧٨) العُسْب جمع عسيب وهو جريد النخل. راجع الحاشية رقم (٨) من هذا البحث.

(١٥٧٩) اللخاف جمع لخفة وهي حجارة بيض رقاق، وقيل هي الخزف. راجع الحاشية رقم (١٠).

(١٥٨٠) الأكتاف جمع كتف وهي عظم عريض يكون في أصل كتف الحيوان. راجع الحاشية رقم (٧).

(١٥٨١) الأقتاب جمع قتب بفتحيتين، وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه، وللزمزيد راجع الحاشية رقم (٩) من هذا البحث.

القرآن كالزركشي في برهانه<sup>(١٥٨٢)</sup>، والسيوطي في إتقانه<sup>(١٥٨٣)</sup>، والزرقاني في المناهل<sup>(١٥٨٤)</sup>. قول الحارث المحاسبي<sup>(١٥٨٥)</sup> في كتابه فهم السنن<sup>(١٥٨٦)</sup>: (كتابة القرآن ليست محدثة، فإنه ﷺ كان يأمر بكتابتها، ولكنه كان مفرقاً في الرقاع والأكتاف والعصب، وإنما أمر الصديق بنسخها من مكان إلى مكان «مجتمعا»، وكان ذلك بمنزلة أوراق وجدت في بيت رسول الله ﷺ فيها القرآن منتشر فجمعها جامع وربطها بخيط حتى لا يضيع منها شيء)<sup>(١٥٨٧)</sup>. إلى آخر كلام المحاسبي.

## سبب ترك جمع المصحف في عهد النبوة:

قال المحاسبي: (فإن قيل: كيف لم يفعل رسول الله ﷺ ذلك؟ قيل: لأن الله تعالى كان قد أمته من النسيان بقوله: (سنقرئك فلا تنسى، إلا ما شاء الله)<sup>(١٥٨٨)</sup> أن يرفع حكمه بالنسخ، فحين وقع الخوف من نسيان الخلق حدث ما لم يكن، فأخذت بضبطه ما لم يُحتج إليه قبل ذلك)<sup>(١٥٨٩)</sup>. وقال الزركشي: (وإنما ترك جمعه في مصحف واحد لأن النسخ كان يرد على بعض، فلو جمعه ثم رفعت تلاوة بعض لأدى إلى الاختلاف واختلاط الدين، فحفظه الله في القلوب إلى انقضاء زمان النسخ، ثم وفق لجمعه الخلفاء الراشدون)<sup>(١٥٩٠)</sup>.

(١٥٨٢) البرهان للزركشي ج١ ص ٣٣٢.

(١٥٨٣) الإتقان للسيوطي ج١ ص ٥٨.

(١٥٨٤) مناهل العرفان للزرقاني ج١ ص ٢٤٦، وقارن بعلوم القرآن لصبيحي الصالح ص ٧٤.

(١٥٨٥) المحاسبي هو الحارث بن أسد أبو عبد الله المحاسبي، كان عالماً فهماً، وله مصنفات في أصول الديانات وكتب في الزهد، ذكر أنه من أصحاب الشافعي، توفي سنة ٢٤٣ هـ. راجع

تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ج٢ ص ١٣٤، وعنه حاشية البرهان ج١ ص ٣٣٢.

(١٥٨٦) جاء في حاشية البرهان ج١ ص ٣٣٢ طبعة المعرفة بيروت: (لم نجد في كتب الحارث

كتاب «فهم السنن»، ولعله تصحيف من «فهم القرآن»، إذ سياق النقل عنه في القرآن، وهو

مطبوع بعنوان «رسالتا العقل وفهم القرآن» بتحقيق حسين القوتلي بيروت - دار الفكر، سنة

١٣٩١ هـ معجم المنجد ج٤ ص ١٣٦.

(١٥٨٧) البرهان للزركشي ج١ ص ٣٣٢ وما بعدها، وراجع الحاشية رقم (٣) من هذا البحث.

(١٥٨٨) سورة الأعلى آية ٦، ٧.

(١٥٨٩) البرهان للزركشي ج١ ص ٣٣٢.

(١٥٩٠) البرهان ج١ ص ٣٢٩.

وقال الزركشي أيضاً: (وإنما لم يكتب في عهد النبي ﷺ مصحف لثلاثين يفضي إلى تغييره كل وقت، فلهذا تأخرت كتابته إلى أن كمل نزول القرآن بموته ﷺ، فكتب أبو بكر والصحابة بعده، ثم نسخ عثمان المصاحف التي بعث بها إلى الأمصار)<sup>(١٥٩١)</sup>.

## أول من جمع المصحف:

أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن قال: (حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن السدي عن عبد خير عن علي قال: «رحم الله أبا بكر، كان أول من جمع القرآن»)<sup>(١٥٩٢)</sup>.

وأخرجه ابن أبي داود في المصاحف قال: (حدثنا أحمد بن الحسين بن حفص قال: حدثنا خلاد قال: حدثنا سفيان عن السدي عن عبد خير عن علي قال: «رحمة الله على أبي بكر، كان أعظم الناس أجراً في جمع المصاحف وهو أول من جمع بين اللوحين»)<sup>(١٥٩٣)</sup>. وأخرجه من طرق خمس عن السدي عن عبد خير عن علي رضي الله عنه.

قال ابن كثير في الفضائل: (هذا إسناد صحيح). وحسنه الحافظ بن حجر في الفتح<sup>(١٥٩٤)</sup>. وأخرج أبو عبيد في الفضائل أيضاً، وابن أبي داود في المصاحف، واللفظ لأبي عبيد قال: (حدثنا المطلب بن زياد عن السدي عن عبد خير قال: «أول من جمع القرآن بين اللوحين أبو بكر»)<sup>(١٥٩٥)</sup>.

وذكر أبو هلال العسكري في كتابه الأوائل بسنده عن ابن شهاب قال: (لما أصيب المسلمون باليمامة خاف أبو بكر أن يهلك طائفة من أهل القرآن، وإنما كان في العصب والرقاع، فأمر الناس فأتوه بما كان عندهم، فأمر به فكتب في الورق). إلى أن

---

(١٥٩١) البرهان ج ١ ص ٣٦٠.

(١٥٩٢) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ١٥٥ إلى ص ١٥٦ ح [٩ - ٤٩]، وقارن بالمصاحف لابن أبي داود ص ١١، وفضائل القرآن لابن كثير ص ٣٣، والإتقان ج ١ ص ٥٧ وص ٥٨.

(١٥٩٣) المصاحف لابن أبي داود ص ١١ وص ١٢.

(١٥٩٤) فضائل القرآن لابن كثير ص ٣٣، وفتح الباري ج ٩ ص ١٢.

(١٥٩٥) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ١٥٢ ح [٢ - ٤٩]، وابن أبي داود في المصاحف ص ١١ وص ١٢.

قال: (فأبو بكر أول من جمع القرآن)<sup>(١٥٩٦)</sup>. وأخرج ابن أبي داود في المصاحف قال: (حدثنا هارون بن إسحاق قال: حدثنا عبدة عن هشام عن أبيه: أن أبا بكر هو الذي جمع القرآن بعد النبي ﷺ يقول ختمه)<sup>(١٥٩٧)</sup>.

وأخرج ابن أبي داود أيضاً في المصاحف قال: (حدثنا أبو الطاهر قال: أخبرنا ابن وهب، وأخبرني ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه قال: (لما استحر القتل؟ بالقراء يومئذ فرق أبو بكر على القرآن أن يضيع، فقال لعمر بن الخطاب ولزيد بن ثابت: «أقعدوا على باب المسجد فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه»)<sup>(١٥٩٨)</sup>.

### الجمع المنسوب إلى علي وعمر رضي الله عنهما؛

فإن قيل قد أخرج البلاذري في أنساب الأشراف<sup>(١٥٩٩)</sup>، وابن أبي داود في المصاحف<sup>(١٦٠٠)</sup>، وابن كثير في فضائل القرآن<sup>(١٦٠١)</sup>، والحافظ في الفتح<sup>(١٦٠٢)</sup>: أن عمر رضي الله عنه هو أول من جمع القرآن. أجيب بأن الروايات الواردة في أولية أبي بكر أصح، لما في الروايات المخالفة من انقطاع على ما صرح به غير واحد من أهل العلم.

قال الحافظ في الفتح بعد رواية موسى بن عقبة في المغازي، وأن أبا بكر أول من جمع القرآن في الصحف، قال الحافظ: (وهذا كله أصح مما وقع في رواية عمارة

---

(١٥٩٦) الأوائيل لأبي هلال العسكري ص ٩٨ وص ٩٩. وراجع كتاب نكت الانتصار لنقل القرآن لأبي بكر الباقلائي إملاء الشيخ عبد الله الصيرفي وترتيب عبد الجليل بن أبي بكر الصابوني، دراسة وتحقيق د/ محمد زغلول سلام، طبعة منشأة المعارف باسكندرية ص ٣١٥ وص ٣٥٣. (١٥٩٧) المصاحف لابن أبي داود ص ١٢، وفضائل القرآن لابن كثير ص ٣٣ وص ٣٤، وقال صحيح أيضاً.

(١٥٩٨) المصاحف لابن أبي داود ص ١٢، كذا [أقعدوا]، وأخرجه ابن كثير في الفضائل ص ٣٥ بدونها، وقال: (منقطع).

(١٥٩٩) أنساب الأشراف «الشيخان أبو بكر وعمر وولدهما برواية البلاذري» ص ١٩١، تحقيق د/ إحسان العمدة.

(١٦٠٠) المصاحف لابن أبي داود ص ١٦ وص ١٧.

(١٦٠١) فضائل القرآن لابن كثير ص ٣٤ وص ٣٥.

(١٦٠٢) فتح الباري ج ٩ ص ١٦.

ابن غزية: أن زيد بن ثابت قال: «فأمرني أبو بكر فكتبت في قطع الأديم والعصب، فلما هلك أبو بكر وكان عمر كتبت ذلك في صحيفة واحدة فكانت عنده»، وإنما كان في الأديم والعصب أولاً قبل أن يجمع في عهد أبي بكر، ثم جمع في الصحف في عهد أبي بكر كما دلت عليه الأخبار الصحيحة المترادفة<sup>(١٦٠٣)</sup>.

وقال ابن كثير في فضائل القرآن: (حدثنا يزيد بن مبارك، عن فضالة عن الحسن: أن عمر بن الخطاب سأل عن آية من كتاب الله، فقيل كانت مع فلان فقتل يوم اليمامة، فقال: «إنا لله»، ثم أمر بالقرآن فجمع، فكان أول من جمعه في المصحف.

وهذا منقطع فإن الحسن لم يدرك عمر، ومعناه أنه أشار بجمعه فجمع، ولهذا كان مهيمناً على حفظه وجمعه<sup>(١٦٠٤)</sup>.

وهكذا يجاب بنحو مما مر عن الروايات التي تنسب الجمع الأول إلى علي رضي الله عنه، فقد قال الحافظ في الفتح: (وأما ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف<sup>(١٦٠٥)</sup> من طريق ابن سيرين قال: قال علي: «لما مات رسول الله ﷺ آليت أن لا آخذ عليّ ردائي إلا للصلاة جمعة»<sup>(١٦٠٦)</sup> حتى أجمع القرآن فجمعه .. فإسناده ضعيف لانقطاعه، وعلى تقدير أن يكون محفوظاً فمراده بجمعه حفظه في صدره.

قال: والذي وقع في بعض طرقه: «حتى جمعته بين اللوحين» وهم من راويه. قلت: وما تقدم من رواية عبد خير عن علي أصبح فهو المعتمد<sup>(١٦٠٧)</sup>.

---

(١٦٠٣) فتح الباري ج ٩ ص ١٦.

(١٦٠٤) فضائل القرآن لابن كثير ص ٣٤ و ص ٣٥.

(١٦٠٥) قال أبو بكر بن أبي داود في المصاحف ص ١٦: (حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي قال: حدثنا ابن فضيل عن أشعث عن محمد بن سيرين قال: لما توفي النبي ﷺ أقسم علي أن لا يرتدي برداء إلا لجمعة حتى يجمع القرآن في مصحف ففعل. فأرسل إليه أبو بكر بعد أيام: «أكرهت إمارتي يا أبا الحسن؟» قال: «لا والله، إلا أنني أقسمت أن لا أرتدي برداء إلا لجمعة». فبايعه ثم رجع. قال أبو بكر: لم يذكر المصحف أحد إلا أشعث، وهو لين الحديث، وإنما روى: «حتى أجمع القرآن» يعني أتم حفظه، فإنه يقال للذي يحفظ القرآن قد جمع القرآن، وراجع في الجمع المنسوب لعلي مصنف ابن أبي شيبة ج ٦ ص ١٤٨ ج ٣٠٢٢١ وفيه [جعلت علي أن لا أرتدي إلا إلى الصلاة حتى أجمعه الخ].

(١٦٠٦) كيف وأصحاب النبي ﷺ يواظبون على الجماعة في المسجد ولا يتخلفون عنها إلا من عذر؟، و راجع لفظ ابن أبي شيبة في الحاشية السابقة.

(١٦٠٧) فتح الباري ج ٩ ص ١٢، ولقائل أن يقول إن الجمع المنسوب لطائفة من الصحابة كعمر =

## تاريخ جمع المصحف الأول والباعث عليه:

مضت الإشارة في غير موضع من هذا البحث إلى التاريخ الذي تم فيه جمع المصحف الأول، وأن ذلك كان في عهد الصديق رضي الله عنه إثر مقتل عدد كبير من القراء في موقعة اليمامة<sup>(١٦٠٨)</sup>، والتي جرت بين جيش المسلمين بقيادة خالد بن الوليد وبين المرتدين بزعماء مسيلمة الكذاب وأصحابه من بني حنيفة في أرض اليمامة، وكان ذلك في ربيع الأول سنة ١٢هـ، وقد قتل من القراء يومئذ قريب من خمسمائة رضي الله عنهم<sup>(١٦٠٩)</sup>، فشعر أبو بكر وعمر وبقية الصحابة رضي الله عنهم بالخوف على القرآن أن يضيع منه شيء بموت حفاظه، فعزموا على جمعه مدوناً في صحف بين لوحين ليظهر المسطور ما هو محفوظ في الصدور.

فقد أخرج أئمة المحدثين وكتاب السير جملة من الآثار التي تروي قصة الجمع هذا، والبواعث عليه<sup>(١٦١٠)</sup>، وتسمي الأشخاص الذين أشاروا أو أمروا به، والأشخاص

---

= وعلي وعبد الله بن مسعود ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وسالم مولى حذيفة وأبي بن كعب رضي الله عنهم أجمعين محمول على أنهم جمعوه في الصدور والسطور، إلا أن جمعهم لم يكن كجمع أبي بكر في صحف بين اللوحين، وإنما كان في أدوات مختلفة ولم يكن في قراطيس متماثلة. راجع البرهان ج١ ص ٣٣٢ وص ٣٣٣.

(١٦٠٨) جاء في معجم اليمامة للشيخ عبد الله بن خميس ج٢ ص ٤٧١: (اليمامة بفتح الياء والميم ممدودة فميم مفتوحة فهاء .... قلب جزيرة العرب). ثم مضى في تحديدها، وذكر أنها حاضرة طسم وجديس من الأمم البائدة، ثم صارت حاضرة بني حنيفة قبيل الإسلام، وذكر أن عواصم اليمامة منذ العهود البائدة تتأرجح بين «حجر والحضرة» ومدن كبيرة أخرى كـ «عقرباء وقران» وغيرهما.

(١٦٠٩) ذكر ذلك ابن كثير في كتابه فضائل القرآن ص ٣٥. قال الشيخ عبد الله بن خميس في كتابه معجم اليمامة ج٢ ص ٦١٣: (وقعة عقرباء «الشهيرة»: من أعظم المعارك في الإسلام، قيل إنه قتل من بني حنيفة في هذه الوقعة ما يزيد على سبعة آلاف من بينهم مسيلمة الكذاب، ومن المسلمين ألف ومائتا قتيل، من بينهم زيد بن الخطاب، والقراء السبعون).

وذكر الذهبي في ترجمة زيد بن الخطاب من كتابه السير ج١ ص ٢٩٨ أن من استشهد يومئذ نحو من ست مئة. وقارن بتاريخ الإسلام للذهبي أيضاً ج١ ص ٢٦٧، والعبر ج١ ص ١٤، وذكر غيره أن شهداء المسلمين في تلك الوقعة نحو سبعمائة.

(١٦١٠) راجع في قصة جمع المصحف في عهد أبي بكر والباعث عليه فضائل القرآن لأبي عبيد ص ١٥٢ ح [٣ - ٤٩]، ومسند الإمام أحمد ج١ ص ٧١ وص ٧٩ وص ٤١٩، ج٥ ص ١٨٨ وص ١٨٩، وصحيح البخاري مع فتح الباري ج٦ ص ٢١ وص ٢٢ ح ٢٨٠٧ وأطرافه في =

الذين وكلت إليهم مهمة تنفيذه، والتدابير التي اتخذت لضبطه وإتقانه، منها ما أخرجه أبو عبيد والإمام أحمد والبخاري والنسائي وابن أبي داود في المصاحف وغيرهم من طريق الزهري عن عبيد بن السباق: أن زيد بن ثابت الأنصاري حدثه قال: أرسل إلي أبو بكر مقتل أهل اليمامة، فإذا عنده عمر، فقال أبو بكر: «إن عمر أتاني فقال: إن القتل استحر»<sup>(١٦١١)</sup> بقراء القرآن يوم اليمامة، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء في المواطن كلها، فيذهب قرآن كثير، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن» قال: فقلت له: كيف أفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ فقال لي: «هو - والله - خير». فلم يزل عمر يراجعني في ذلك حتى شرح الله صدري له، ورأيت فيه الذي رأى عمر. قال: قال زيد: وقال أبو بكر: «إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك، قد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبع القرآن فاجمعه». قال زيد: فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي من ذلك. فقلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله؟ فقال أبو بكر: «هو - والله - خير». فلم يزل يراجعني في ذلك أبو بكر وعمر حتى شرح الله صدري للذي شرح صدورهما، فتنبت القرآن أجمعه من الرقاع<sup>(١٦١٢)</sup> والعصب<sup>(١٦١٣)</sup> ومن اللخاف<sup>(١٦١٤)</sup>، ومن صدور الرجال، فوجدت

= ٤٠٤٩، ٤٦٧٩، ٤٧٨٤، ٤٩٨٦، ٤٩٨٨، ٤٩٨٩، ٧١٩١، ٧٤٢٥، وقد استوفى الحافظ شرحه في الفتح ج ٩ ص ١٠ وما بعدها، وأخرجه النسائي، والترمذي في التفسير ج ٣ ص ٣٥٧، والطبراني في مسند الشاميين ح ٤٩٠١، وابن أبي داود في المصاحف ص ١١ وص ١٢ وص ١٦، وأخرجه الطبري في تفسيره، والقرطبي في تفسيره أيضاً ج ١ ص ٥٠، وابن كثير في فضائل القرآن ص ٣٤ وص ٣٥، والذهبي في السير ج ٢ ص ٤٣١، والزركشي في البرهان ج ١ ص ٢٣٦ وما بعدها في النوع الثالث عشر، وقد حشد محققوه في حاشيته جملة من المصادر القديمة والحديثة يحسن الرجوع إليها. وراجع نكت الانتصار لنقل القرآن للباقلاني ص ٣١٤ وص ٣٥٣.

(١٦١١) قال الحافظ في الفتح ج ٩ ص ١٢: (قوله «قد استحر» بسين مهملة ساكنة ومثناة مفتوحة بعدها حاء مهملة مفتوحة ثم راء ثقيلة، أي اشتد وكثر، وهو استفعل من الحر، لأن المكروه غالباً يضاف إلى الحر، كما أن المحبوب يضاف إلى البرد، يقولون: أسخن الله عينه، وأقر عينه).  
(١٦١٢) الرقاع جمع رقعة، وقد تكون من جلد أو ورق أو كاغد. راجع للمزيد الحاشية رقم (٦) من هذا البحث.

(١٦١٣) العصب جمع عسيب، وهو جريد النخل. راجع للمزيد الحاشية رقم (٨) من هذا البحث.  
(١٦١٤) اللخاف جمع لخفة، وهي حجارة بيض رقاق، وقيل هي الخزف. راجع للمزيد الحاشية رقم (١٠) من هذا البحث.

آخر سورة براءة مع خزيمة بن ثابت<sup>(١٦١٥)</sup>: (لقد جاءكم رسول من أنفسكم  
...)<sup>(١٦١٦)</sup> إلى آخره حتى ختم السورة<sup>(٢)</sup>. وهذا لفظ أبي عبيد<sup>(١٦١٧)</sup>، وقد مضى  
لفظ البخاري في غير موضع من هذا البحث<sup>(١٦١٨)</sup>.

قال أبو عبد الله المحاسبي: (فأما قوله: «وجدت آخر براءة مع خزيمة بن ثابت  
ولم أجدها مع غيره» يعني ممن كانوا في طبقة خزيمة ممن لم يجمع القرآن. وأما أبي  
بن كعب، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل فبغير شك جمعوا القرآن والدلائل  
عليه متظاهرة). قال: (ولهذا المعنى لم يجمعوا السنن في كتاب إذا لم يكن ضبطها  
كما ضبط القرآن). حكى ذلك عنه الزركشي في البرهان<sup>(١٦١٩)</sup>، ولا يخفى ما في  
عبارته من غموض ولا سيما تعليقه مما أحسبه خطأ من ناسخ أو طابع.

### حكم جمع المصحف والدليل عليه:

تكررت الإشارة في غير موضع من هذا البحث إلى حكم جمع المصحف، بيد  
أنني أؤثر أن أذكر هنا كلاماً للحافظ بن حجر ذكره في الفتح وضمنه أكثر النقول عن  
أهل العلم في هذا الشأن حيث قال: (وقد تسول لبعض الروافض أنه يتوجه الاعتراض  
على أبي بكر بما فعله من جمع القرآن في المصحف، فقال: كيف جاز أن يفعل شيئاً  
لم يفعله الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام؟ الجواب: أنه لم يفعل ذلك إلا بطريق

---

(١٦١٥) قال الحافظ في الفتح ج٩ ص١٥: (إن الذي وجد معه آخر سورة التوبة غير الذي وجد  
معه الآية التي في الأحزاب، فالأول اختلف الرواة فيه على الزهري، فمن قائل «مع خزيمة»،  
ومن قائل «مع أبي خزيمة»، ومن شاك فيه يقول «خزيمة أو أبي خزيمة»، والأرجح أن الذي  
وجد معه آخر سورة التوبة أبو خزيمة بالكنية، والذي وجد معه الآية من الأحزاب خزيمة.  
وأبو خزيمة هو ابن أوس بن يزيد بن أصرم مشهور بكنيته دون اسمه، وقيل هو الحارث بن  
خزيمة. وأما خزيمة فهو ابن ثابت ذو الشهادتين كما تقدم صريحاً في سورة الأحزاب).  
وراجع أيضاً الفتح ج٨ ص٣٤٤ وص٥١٨.

(١٦١٦) سورة التوبة آية ١٢٩.

(١٦١٧) فضائل القرآن لأبي عبيد ص١٥٢ ح[٣ - ٤٩].

(١٦١٨) راجع الحاشية رقم (١١)، (١٢)، (١٦١٦) من هذا البحث، وراجع نكت الانتصار لنقل  
القرآن للقاضي الباقلاني ص٣٣١ وص٣٣٥، وقوله بشذوذ الرواية في هذا المعنى لاضطراب  
المروي عن زيد.

(١٦١٩) البرهان للزركشي ج١ ص٣٣٢ وص٣٣٣.



الاجتهاد السائغ الناشئ عن النصح منه الله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم، وقد كان النبي ﷺ أذن في كتابة القرآن، ونهى أن يكتب معه غيره، فلم يأمر أبو بكر إلا بكتابة ما كان مكتوباً، ولذلك توقف عن كتابة الآية من آخر سورة براءة حتى وجدها مكتوبة، مع أنه كان يستحضرها هو ومن ذكر معه، وإذا تأمل المنصف ما فعله أبو بكر من ذلك جزم بأنه يعد في فضائله، وبنوه بعظيم مناقبه لثبوت قوله ﷺ: «من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها»<sup>(١٦٢٠)</sup>، فما جمع القرآن أحد بعده إلا كان له مثل أجره إلى يوم القيامة.

وقد كان لأبي بكر من الاعتناء بقراءة القرآن ما اختار معه أن يرد على ابن الدغنة<sup>(١٦٢١)</sup> جواره ويرضى بجوار الله ورسوله، وقد تقدمت القصة مبسطة في فضائله. وقد أعلم الله تعالى في القرآن بأنه مجموع في الصحف في قوله: (يتلوا صحفاً مطهرة)<sup>(١٦٢٢)</sup>، وكان القرآن مكتوباً في الصحف، لكن كانت مفرقة فجمعها أبو بكر في مكان واحد، ثم كانت بعده محفوظة إلى أن أمر عثمان بالنسخ منها، فنسخ منها عدة مصاحف، وأرسل بها إلى الأمصار كما سيأتي بيان ذلك<sup>(١٦٢٣)</sup>.

قال الحافظ: (وفي رواية عمارة بن غزية: فقال لي أبو بكر: «إن هذا دعائي

---

(١٦٢٠) الحديث لم أجده بهذا اللفظ وهو عند الإمام أحمد ومسلم وغيرهما بلفظ: «من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء»، ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء». راجع صحيح الجامع ج ٢ ص ٣٠٤ ح ٦١٨١، وأحكام الجنائز ص ١٧٦، وراجع المرويات في هذا الشأن في موسوعة أطراف الحديث ج ٨ ص ٣١٨ و ص ٣١٩.

(١٦٢١) ابن الدغنة: بضم المهملة والمعجمة وتشديد النون عند أهل اللغة، وعند الرواة بفتح أوله وكسر ثانيه وتخفيف النون. والدغنة أمه، وقيل أم أبيه، وقيل دابته، ومعنى الدغنة المسترخية، وأصلها الغمامة الكثيرة المطر، وابن الدغنة هو «سيد القارة» بالقاف وتخفيف الراء، وهي قبيلة مشهورة من بني الهون بالضم والتخفيف ابن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر، وكانوا حلفاء بني زهرة من قريش، وكانوا يضرب بهم المثل في قوة الرمي. وقد اختلف في اسم ابن الدغنة على ثلاثة أقوال أرجحها أنه الحارث بن يزيد على ما ذكره الحافظ في الفتح ج ٧ ص ٢٣٣ ح ٣٩٠٥.

(١٦٢٢) سورة البينة آية ٣.

(١٦٢٣) الفتح ج ٩ ص ١٣.

إلى أمر، وأنت كاتب الوحي، فإن تك معه اتبعتكما، وإن توافقتي لا أفعل» فاقترضى قول عمر فنفرت من ذلك، فقال عمر: «كلمه وما عليكما لو فعلتما». قال: فنظرنا فقلنا: لا شيء والله، ما علينا ..

قال ابن بطال: إنما نفر أبو بكر أولاً ثم زيد بن ثابت ثانياً لأنهما لم يجدا رسول الله ﷺ فعله، فكرها أن يحلا أنفسهما محل من يزيد احتياطه للدين على احتياط الرسول، فلما نبههما عمر على فائدة ذلك، وأنه خشية أن يتغير الحال في المستقبل إذا لم يجمع القرآن فيصير إلي حالة الخفاء بعد الشهرة، رجعا إليه. قال: ودل ذلك على أن فعل الرسول إذا تجرد عن القرائن - وكذا تركه - لا يدل على وجوب ولا تحريم انتهى. وليس ذلك من الزيادة على احتياط الرسول؛ بل هو مستمد من القواعد التي مهدها الرسول ﷺ.

قال ابن الباقلاني: كان الذي فعله أبو بكر من ذلك فرض كفاية بدلالة قوله ﷺ: «لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن»<sup>(١٦٢٤)</sup>، مع قوله تعالى: (إنا علينا جمعه وقرآنه)<sup>(١٦٢٥)</sup>، وقوله: (إن هذا لفي الصحف الأولى)<sup>(١٦٢٦)</sup>، وقوله: (رسول من الله يتلو صحفاً مطهرة)<sup>(١٦٢٧)</sup>. قال فكل أمر يرجع لإحصائه وحفظه فهو واجب على الكفاية، وكان ذلك من النصيحة لله ورسوله وكتابه وأئمة المسلمين وعامتهم. قال: وقد فهم عمر أن ترك النبي ﷺ جمعه لا دلالة فيه على المنع، ورجع إليه أبو بكر لما رأى وجه الإصابة في ذلك، وأنه ليس في المنقول ولا في المعقول ما ينافيه، وما يترتب على ترك جمعه من ضياع بعضه، ثم تابعهما زيد بن ثابت وسائر الصحابة على تصويب ذلك<sup>(١٦٢٨)</sup>. وقد مضى النقل عن علي رضي الله عنه في تصويب صنيع أبي

---

(١٦٢٤) الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ج٣ ص٥٦، وأخرجه أيضاً مسلم بالنووي الزهد ٦٩، وابن أبي عاصم في السنة ج١ ص٢٩٤. راجع الفتح ج١ ص٢٠٨، ج٩ ص٤١٢، وشرح مسلم للنووي ج٥ ص٨٤٧ الزهد ح٦٩.

(١٦٢٥) سورة القيامة آية ١٧.

(١٦٢٦) سورة الأعلى آية ١٨.

(١٦٢٧) سورة البينة آية ٢.

(١٦٢٨) نكت الانتصار لنقل القرآن للقاضي أبي بكر بن الباقلاني ص٣٥٥، وعنه الحافظ في الفتح ج٩ ص١٢ إلى ص١٤.

بكر هذا، وترحمه عليه أن كان أول من جمع القرآن بين لوحين<sup>(١٦٢٩)</sup>. كما وقد مر عند الكلام على ماهية الجمع قول أبي عبد الله الحارث المحاسبي في هذا الشأن على ما نقله عنه الزركشي وغيره<sup>(١٦٣٠)</sup>.

### كيفية الجمع المذكور والاحتياطات المتبعة لهذه الغاية:

قد مضى في غير موضع من هذا البحث ذكر قصة جمع القرآن الذي قام به زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه بأمر من الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وقد تضمنت تلك القصة، المروي عن زيد من طريق كل من ابنه خارجة بن زيد، وسالم بن عبد الله، وعبيد بن السباق، وفيها أن زيداً رضي الله عنه قام بتتبع القرآن من أوعيته المختلفة، ومن صدور الرجال؛ بل كان التعويل على الحفظ أعظم، وكان أبو بكر رضي الله عنه قد أوصى باتخاذ كافة التدابير الكفيلة بالتوثق في مسألة الجمع، وقدمضى طرف من ذلك في الحاشية الرابعة عشرة من هذا البحث، وقد فصل الحافظ بن حجر في الفتح في بيان تلك التدابير عند شرحه لأثر زيد في قصة الجمع حيث قال ما نصه: (قوله «فتتبع القرآن أجمعه» أي من الأشياء التي عندي وعند غيري)<sup>(١٦٣١)</sup>. قال الحافظ: (وعند ابن أبي داود أيضاً في المصاحف<sup>(١٦٣٢)</sup> من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: «قام عمر فقال: من تلقى من رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن فليأت به. وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألواح والعسب». قال: «وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شاهدان» وهذا يدل على أن زيداً كان لا يكتفي بمجرد وجدانه مكتوباً حتى يشهد به من تلقاه سماعاً، مع كون زيد كان يحفظه، وكان يفعل ذلك مبالغة في الاحتياط، وعند ابن أبي داود<sup>(١٦٣٣)</sup> أيضاً من طريق هشام بن عروة عن

---

(١٦٢٩) راجع الحاشية رقم (١٥٩٣) من هذا البحث.

(١٦٣٠) راجع الحاشية رقم (١٥٨٥) من هذا البحث، وراجع أيضاً كلام أبي إسحاق الشاطبي في كتابه الاعتصام بالسنة ج٢ ص ١١٥ إلى ص ١١٧ في كون جمع المصحف من المصالح المرسل.

(١٦٣١) راجع الحاشية رقم (١١)، (١٢)، (١٦١٠).

(١٦٣٢) المصاحف لابن أبي داود ص ١٧، وفتح الباري ج ٩ ص ١٢ و ص ١٤.

(١٦٣٣) المصاحف لابن أبي داود ص ١٢، وفضائل القرآن لابن كثير ص ٣٣، وفتح الباري ج ٩ ص ١٤ و ص ١٥، ونكت الانتصار لنقل القرآن للقاضي الباقلاني ص ٣١٦ و ص ٣١٩ و ص ٣٢٠. وراجع الحاشية رقم (١٦) من هذا البحث.

أبيه: «أن أبا بكر قال لعمر ولزيد: اقعدا على باب المسجد، فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه»، ورجاله ثقات مع انقطاعه، وكأن المراد بالشاهدين الحفظ والكتاب، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله ﷺ، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن. وكان غرضهم أن لا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدي النبي ﷺ لا من مجرد الحفظ.

قوله «وصدور الرجال» أي حيث لا أجد ذلك مكتوباً، أو الواو بمعنى مع، أي أكتبه من المكتوب الموافق للمحفوظ في الصدر). ثم مضى الحافظ بن حجر في ذكر الخلاف في اسم الذي وجدت معه خواتيم التوبة، وهل كان أبا خزيمة أم خزيمة الأنصاري على ما مر تفصيله عند ذكر نص قصة الجمع بتمامه، إلى أن قال في معرض شرحه للأثر المذكور، ووجدان خاتمة التوبة مع أبي خزيمة، قال: «لم أجدها مع أحد غيره» أي مكتوبة لما تقدم من أنه كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة، ولا يلزم من عدم وجدانه إياها حينئذ أن لا تكون تواترت عند من لم يتلقها من النبي ﷺ، وإنما كان زيد يطلب الثبوت عن تلقاها بغير واسطة، ولعلمهم لما وجدها زيد عند أبي خزيمة تذكروها كما تذكرها زيد<sup>(١٦٣٤)</sup>. وفائدة التتبع المبالغة في الاستظهار، والوقوف عند ما كتب بين يدي النبي ﷺ. قال الخطابي: هذا مما يخفى معناه، ويوهم أنه كان يكتفي في إثبات الآية بخبر الشخص الواحد، وليس كذلك، فقد اجتمع في هذه الآية زيد بن ثابت وأبو خزيمة وعمر. وحكى ابن التين عن الداودي قال: لم يتفرد بها أبو خزيمة؛ بل شاركه زيد بن ثابت، فعلى هذا تثبت برجلين أ.هـ. وكأنه ظن أن قولهم لا يثبت القرآن بخبر الواحد أي الشخص الواحد، وليس كما ظن؛ بل المراد بخبر الواحد خلاف الخبر المتواتر، فلو بلغت رواية الخبر عدداً كثيراً وفقد شيئاً من شروط المتواتر لم يخرج عن كونه خبر الواحد، والحق أن المراد بالنفي نفي وجودها مكتوبة لا نفي كونها محفوظة. وقد وقع عند ابن أبي داود<sup>(١٦٣٥)</sup> من رواية يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب: «فجاء خزيمة بن ثابت فقال: إني رأيتمكم تركتم آيتين فلم تكتبوهما. قالوا: وما هما؟ قال: تلقيت من رسول الله ﷺ: (لقد جاءكم رسول من أنفسكم) إلى آخر السورة. فقال عثمان: وأنا أشهد،

(١٦٣٤) فتح الباري لابن حجر ج ٩ ص ١٥.

(١٦٣٥) المصاحف لابن أبي داود ص ١٧.

فكيف ترى أن تجعلهما؟ قال: أختم بهما آخر ما نزل من القرآن». ومن طريق أبي العالية: «أنهم لما جمعوا القرآن في خلافة أبي بكر كان الذي يملئ عليهم أبي بن كعب، فلما انتهوا من براءة إلى قوله: (لا يفقهون) ظنوا أن هذا آخر ما نزل منها، فقال أبي بن كعب: أقرأني رسول الله ﷺ آيتين بعدهن: (لقد جاءكم رسول من أنفسكم) إلى آخر السورة» (١٦٣٦).

### تسمية المصحف وكيف تمت:

مضى في مسألة اسم المصحف من هذا البحث أن بعض الأحاديث قد وردت فيها تسمية القرآن باسم «المصحف»، كقوله عليه السلام: «لا تسافروا بالمصحف إلى أرض العدو»، وكقوله: «لا تمس المصحف إلا وأنت طاهر»، وقد مضى تخريجهما.

وذكر الكاتبون في تاريخ المصحف: (أنه لما جمع أبو بكر القرآن قال: سموه. فقال بعضهم: سموه إنجيلاً، فكرهوه. وقال بعضهم: سموه السفر، فكرهوه من يهود. فقال ابن مسعود: رأيت للحبشة كتاباً يدعونه المصحف، فسموه به). وقد مر ذلك كله مفصلاً في مسألة اسم المصحف، فليراجعه من رآه.

### مال مصحف أبي بكر:

ذكرت الروايات المتعلقة بجمع القرآن في عهد أبي بكر الصديق (١٦٣٧) أن القرآن لما جمع في الصحف بقيت تلك الصحف عند أبي بكر مدة حياته، ثم عند عمر بن الخطاب مدة حياته، ثم عند حفصة بنت عمر أم المؤمنين رضي الله عنها، وإنما كانت عند حفصة رضي الله عنها بعد وفاة أبيها لأنه أوصى بذلك إليها لمكانتها من النبي ﷺ، ولكونها كاتبة قارئة يمكنها أن تصون تلك الصحف وتحافظ عليها، حتى طلب منها الصحف الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه لما شرع في كتابة المصحف الإمام، فأعطته إياها لعلها بأن له طلب ذلك منها، ولكونه رضي الله عنه قد تعهد لها

(١٦٣٦) الفتح ج ٩ ص ١٥ و ص ١٦، وراجع نكت الانتصار ص ٣١٥ و ص ٣٥٣ في قصة جمع الصحف في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

(١٦٣٧) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ١٥٦، والمصاحف لابن أبي داود ص ١٢، والفتح ج ٩ ص ١٦ و ص ٢٠.

برد تلك الصحف إليها بعد أن يفرغ من نقل مضامينها في المصحف الإمام، وقد وفى رضي الله عنه بوعده هذا فرد الصحف إلى حفصة رضي الله عنها، حتى إذا كان مروان بن الحكم أميراً للمدينة في عهد معاوية، أرسل إلى أم المؤمنين رضي الله عنها يسألها الصحف ليمزقها، وخشي أن يخالف الكتاب بعضه بعضاً، فمنعته إياها، حتى إذا توفيت حفصة رضي الله عنها، أرسل مروان إلى عبد الله بن عمر ساعة رجعوا من جنازة حفصة بعزيمة: ليرسلنها. فأرسل بها ابن عمر إلى مروان فمزقها مخافة أن يكون في شيء من ذلك خلاف لما نسخ عثمان. ذكر نحواً من ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه فضائل القرآن، ثم قال: (قال أبو عبيد: لم يسمع في شيء من الحديث أن مروان هو الذي مزق الصحف إلا في هذا الحديث) يعني حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر، وقد مر في مسألتي إحراق المصحف وتمزيقه بأبسط من هذا<sup>(١٦٣٨)</sup>.

### جمع المصحف في عهد عثمان، والفرق بينه وبين الجمع الأول:

تعددت مصاحف الصحابة، ولا سيما بعد الجمع الأول، واشتملت تلك المصاحف على ضروب من الرسم واختلاف في الترتيب وعدد السور، بالإضافة إلى تضمن بعض المصاحف لزيادات تفسيرية ربما سببت شيئاً من اللبس عندما يقرأ فيها غير أصحابها، الأمر الذي قد يفضي إلى قدر من الاختلاف بين الناس ولو بعد حين، لذا بات من الضروري توحيد تلك المصاحف وجمع الناس على مصحف واحد يحصل الاتفاق بينهم على رسمه وترتيبه وعدة سوره وآياته، ويتم تجريده عما ليس بقرآن ليكون للناس إماماً يعتمدون عليه ويعولون في مصاحفهم المستقبلية عليه، وهذا هو الذي تم في عهد الخليفة عثمان بن عفان، وأجمع عليه الصحابة في عصره، وقد مرت الإشارة إليه في غير موضع من هذا البحث<sup>(١٦٣٩)</sup> ..

(١٦٣٨) راجع في مسألة مصير مصحف أبي بكر [المصحف] فضائل القرآن لأبي عبيد ص ١٥٢ وص ١٥٦ ح [١٠ - ٤٩]، [١١ - ٤٩]، وتاريخ المدينة لابن شبة ج ٣ ص ١٠٠٣ وص ١٠٠٤، والمصاحف لابن أبي داود ص ٢٤، فضائل القرآن لابن كثير ص ٣٩ إلى ص ٤٣، والبرهان للزركشي ج ١ ص ٣٢٩ وما بعدها، وفتح الباري للحافظ بن حجر ج ٩ ص ١٦ وص ٢٠، والإتقان للسيوطي ج ١ ص ٥٩، ومناهل العرفان للزرقاني ج ١ ص ٢٥٥.

(١٦٣٩) راجع نكت الانتصار لنقل القرآن لأبي بكر الباقلاني ص ٣٥٨ وما بعدها.

ويمكن استجلاء الفرق بين جمع القرآن في عهد أبي بكر وبين جمع القرآن في عهد عثمان رضي الله عنهما بأن يقال إن جمع أبي بكر كان هو الجمع الحقيقي، حيث ضم ما كان في أوعية متفرقة متفاوتة الحجم في وعاء واحد أو في صحف متماثلة يجمعها لوحان وتضمنها دفتان، في حين كان الجمع في عهد عثمان بمثابة الترتيب للمصحف الأول وفقاً لما جرت عليه العروضة الأخيرة، ثم تم إتلاف ما سواه، فهو إذاً توحيد للمصاحف التي كانت متباينة، وجمع للناس على إمام لا تختلف نسخته ولا يحصل بعده تباين في المصاحف، فتتحقق بذلك وحدة المسلمين، وتسد كل ثغرة قد يلج الاختلاف على الأمة منها<sup>(١٦٤٠)</sup> وقد حكى الزركشي وغيره كلاماً لأبي عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي حول جمع كل من أبي بكر وعثمان للقرآن، والفرق بين هذين الجمعين، أورده هنا بنصه إتماماً للفائدة .. قال الزركشي: (قال الإمام أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي<sup>(١٦٤١)</sup> في كتابه «فهم السنن»<sup>(١٦٤٢)</sup>: «كتابة القرآن ليست محدثة، فإنه ﷺ كان يأمر بكتابه، ولكنه كان مفرقاً في الرقاع والأكتاف والعسب، وإنما أمر الصديق بنسخها من مكان إلى مكان مجتمعاً، وكان ذلك بمنزلة أوراق وجدت في بيت رسول الله ﷺ فيها القرآن منتشر، فجمعها جامع، وربطها بخيط حتى لا يضيع منها شيء».

فإن قيل: كيف وقعت الثقة بأصحاب الرقاع وصدور الرجال؟ قيل: لأنهم كانوا يُبدون عن تأليف معجز، ونظم معروف، وقد شاهدوا تلاوته من النبي ﷺ عشرين سنة، فكان تزويد ما ليس منه مأموناً، وإنما كان الخوف من ذهاب شيء من صحفه.

فإن قيل: كيف لم يفعل رسول الله ﷺ ذلك؟ قيل: لأن الله تعالى كان قد أمنه من

---

(١٦٤٠) أخرج أبو عمرو الداني في المقنع ص ١٨ بسنده عن هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر الصديق أول من جمع القرآن في المصاحف حين قتل أصحاب اليمامة، وعثمان الذي جمع المصاحف على مصحف واحد، وفي ص ١٦ عن قتادة: المصحف كتب على حرف زيد. قال الزرقاني في المناهل ج ١ ص ٣٤٦: (الجمع الذي كان على عهد أبي بكر لم يتجاوز نقل القرآن من العسب واللخاف وغيرها في صحف، والجمع الذي كان على عهد عثمان لم يتجاوز نقله من الصحف في مصاحف، وكلا هذين كان وفق الترتيب المحفوظ المستفيض عن النبي ﷺ عن الله تعالى).

(١٦٤١) مروت ترجمته في الحاشية رقم (١٥٨٥) من هذا البحث.

(١٦٤٢) مر الكلام عليه في الحاشية رقم (١٥٨٥) من هذا البحث.

النسيان بقوله: (سنقرئك فلا تنسى، إلا ما شاء الله)<sup>(١٦٤٣)</sup> أن يرفع حكمه بالنسخ، فحين وقع الخوف من نسيان الخلق حدث ما لم يكن، فأحدث بضبطه ما لم يحتج إليه قبل ذلك.

وفي قول زيد بن ثابت: [فجمعتهم من الرقاع والأكتاف وصدور الرجال] ما أوهم بعض الناس أن أحداً لم يجمع القرآن في عهد رسول الله ﷺ، وأن من قال أنه جمع القرآن أبي بن كعب وزيد ليس بمحفوظ<sup>(١٦٤٤)</sup>. وليس الأمر على ما أوهم، وإنما طلب القرآن متفرقاً ليعارض بالمجتمع عند من بقي ممن جمع القرآن ليشارك الجميع في علم ما جمع، فلا يغيب عن جمع القرآن أحد عنده منه شيء، ولا يرتاب أحد فيما يودع المصحف، ولا يشكو<sup>(١٦٤٥)</sup> في أنه جمع عن ملائمتهم.

فأما قوله: [وجدت آخر براءة مع خزيمة بن ثابت، ولم أجدها] يعني ممن كانوا في طبقة خزيمة ممن لم يجمع القرآن. وأما أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل فبغير شك جمعوا القرآن، والدلائل عليه متظاهرة - قال - ولهذا المعنى لم يجمعوا السنن في كتاب إذا لم يكن ضبطها كما ضبط القرآن - قال - ومن الدليل على ذلك أن تلك المصاحف<sup>(\*)</sup> التي كتب منها القرآن كانت عند الصديق لتكون إماماً، ولم تفارق الصديق في حياته، ولا عمر أيامه، ثم كانت عند حفصة لا تمكن منها. ولما احتيج إلى جمع الناس على قراءة واحدة، وقع الاختيار عليها في أيام عثمان، فأخذ ذلك الإمام ونسخ في المصاحف التي بعث بها إلى الكوفة، وكان الناس متروكين على قراءة ما يحفظون من قراءتهم المختلفة، حتى خيف الفساد، فجمعوا على القراءة التي نحن عليها. قال: والمشهور عند الناس أن جامع القرآن عثمان رضي الله عنه وليس كذلك، إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد على اختيار وقع بينه وبين من شاهده من المهاجرين والأنصار لما خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات والقرآن، وأما قبل ذلك فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي أنزل بها القرآن،

(١٦٤٣) سورة الأعلى آية ٦، ٧.

(١٦٤٤) لم أقف على تسمية من قال بذلك.

(١٦٤٥) كذا في الأصل بدون ألف بعد واو الجماعة.

(\*) كذا ولعل صوابه المصحف.



فأما السابق إلى جمع الجملة فهو الصديق. روي عن علي أنه قال: [رحم الله أبا بكر الصديق هو أول من جمع بين اللوحين]<sup>(١٦٤٦)</sup>، ولم يحتج الصحابة في أيام أبي بكر وعمر إلى جمعه على وجه ما جمعه عثمان، لأنه لم يحدث في أيامهما من الخلاف فيه ما حدث في زمن عثمان، ولقد وُفق لأمر عظيم، ورفع الاختلاف، وجمع الكلمة، وأراح الأمة<sup>(١٦٤٧)</sup>.

## تاريخ جمع المصحف الإمام والتوفيق بين الروايات المتعارضة في ذلك:

ذكر أهل العلم في تاريخ كتابة المصحف الإمام ثلاثة أقوال:

أحدها: أن كتابته كانت سنة ثلاث وعشرين للهجرة.

والقول الثاني: أن ذلك كان سنة خمس وعشرين.

والقول الثالث: أن كتابة المصحف الإمام كانت سنة ثلاثين للهجرة، وقد عده بعض أهل العلم غفلة من قائله.

فقد أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف قال: (حدثنا عمي «يعني يعقوب بن سفيان» قال: حدثنا أبو رجاء قال: أخبرنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن مصعب بن سعد قال: قام عثمان فخطب الناس فقال: «أيها الناس عهدكم بنبيكم منذ ثلاث عشرة، وأنتم تمترون في القرآن، وتقولون قراءة أبي، وقراءة عبد الله. يقول الرجل: والله ما نقيم قراءتك. فأعزم على كل رجل منكم ما كان معه من كتاب الله لما جاء به». وكان الرجل يجيء بالورقة والأديم فيه القرآن، حتى جمع من ذلك كثرة، ثم دخل عثمان فدعاهم رجلاً رجلاً، فناشدهم لسمعت رسول الله ﷺ وهو أملاه عليك؟ فيقول: نعم، فلما فرغ من ذلك عثمان قال: «من أكتب الناس؟ قالوا: كاتب

---

(١٦٤٦) مر تخريجه في الحاشية رقم (١٥٩٣).

(١٦٤٧) وذكر الزرقاني في مناهل العرفان ج١ ص ٢٦٢ كلاماً في المقارنة بين الجمعيتين يتفق في جملته مع ما ذكره الزركشي في البرهان ج١ ص ٣٣٢. وقارن بكلام القاضي الباقلاني في الانتصار لنقل القرآن، وراجع نكت الانتصار ص ٣٥٨ وما بعدها، وراجع تاريخ المصحف لعبد الفتاح القاضي ص ٢٧ وص ٢٨.

رسول الله زيد بن ثابت. قال: فأبي الناس أعرب؟ قالوا سعيد بن العاص. قال عثمان: فليمل سعيد، وليكتب زيد» فكتب زيد وكتب مصاحف ففرقها في الناس، فسمعت بعض أصحاب محمد يقول: قد أحسن<sup>(١٦٤٨)</sup>.

وأخرج ابن أبي داود في المصاحف أيضاً قال: (حدثنا إسماعيل بن عبد الله بن مسعود قال: حدثنا يحيى - يعني ابن يعلى بن الحارث - قال: حدثنا أبي قال: حدثنا غيلان عن أبي إسحاق عن مصعب بن سعد قال: سمع عثمان قراءة أبي عبد الله ومعاذ، فخطب الناس ثم قال: «إنما قبض نبيكم منذ خمس عشرة سنة، وقد اختلفتم في القرآن، عزمت على من عنده شيء من القرآن سمعه من رسول الله ﷺ لما أتاني به»، فجعل الرجل يأتيه باللوح والكتف والعصب فيه الكتاب، فمن أتاه بشيء قال: «أنت سمعت من رسول الله ﷺ؟». ثم قال: «أي الناس أفصح؟ قالوا: سعيد ابن العاص. ثم قال: أي الناس أكتب؟ قالوا: زيد بن ثابت. قال: فليكتب زيد، وليمل سعيد». قال: وكتب مصاحف فقسمها في الأمصار، فما رأيت أحداً عاب ذلك عليه<sup>(١٦٤٩)</sup>.

### التوفيق بين الروايات:

قال الحافظ في الفتح بعد أن ساق روايتي ابن أبي داود السالفتين: (وكانت هذه القصة سنة خمس وعشرين في السنة الثالثة أو الثانية من خلافة عثمان). ثم ذكر قول عثمان في إحدى الروايتين: («إنما قبض نبيكم منذ خمس عشرة سنة»، وقوله في الرواية الثانية: «منذ ثلاث عشرة سنة» فيجمع بينهما بإلغاء الكسر في هذه وجبره في الأولى، فيكون ذلك بعد مضي سنة واحدة من خلافته، فيكون ذلك في أواخر سنة أربع وعشرين، وأوائل سنة خمس وعشرين، وهو الوقت الذي ذكر أهل التاريخ أن أرمينية فتحت فيه، وذلك في أول ولاية الوليد بن عقبة بن أبي معيط على الكوفة من قبل عثمان، وغفل بعض من أدركناه فزعم أن ذلك كان في حدود سنة ثلاثين ولم يذكر لذلك مستنداً<sup>(١٦٥٠)</sup>. أ.هـ كلام الحافظ بن حجر.

(١٦٤٨) المصاحف لابن أبي داود ص ٣١ وص ٣٢.

(١٦٤٩) المصاحف لابن أبي داود ص ٣٢.

(١٦٥٠) الفتح ج ٩ ص ١٧، وقارن بالبرهان ج ١ ص ٣٣٠، ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٥٥، وصبحي الصالح ص ٨٣.

## الأسباب الحاملة على جمع المصحف الإمام:

تعددت الروايات في البواعث على جمع المصحف الإمام، فقد أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن<sup>(١٦٥١)</sup>، والبخاري في صحيحه<sup>(١٦٥٢)</sup>، وابن أبي داود في المصاحف، واللفظ لأبي عبيد قال: (قال عبد الرحمن «يعني ابن مهدي» حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن أنس بن مالك أن حذيفة بن اليمان كان يغازي أهل الشام مع أهل العراق في فتح أرمينية<sup>(١٦٥٣)</sup> وأذربيجان<sup>(١٦٥٤)</sup>، فأفزعهم اختلافهم في القرآن، فقال لعثمان: يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب كما اختلفت اليهود والنصارى. فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلني إلينا بالمصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها عليك، فأرسلت حفصة بالمصحف إلى عثمان، فأرسل عثمان إلى زيد بن ثابت وإلى عبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فأمرهم أن ينسخوا المصحف في المصاحف، ثم قال للرهط القرشيين الثلاثة: «ما اختلفتم فيه أنتم وزيد فاكتبوه بلسان قريش، فإنه نزل بلسانهم». قال: ففعلوا حتى إذا نسخوا المصحف في المصاحف بعث عثمان في كل أفق بمصحف من تلك المصاحف التي نسخوها، ثم أمر بما سوى ذلك من القراءة في كل صحيفة أو مصحف أن يمزق أو يحرق<sup>(١٦٥٥)</sup>. وقد ذكر ابن أبي داود في كتاب المصاحف في سبب فزع حذيفة جملة آثار، منها اختلاف أهل الكوفة والبصرة في القراءة، فمنهم من يقرأ بقراءة أبي موسى الأشعري، ومنهم من يقرأ بقراءة عبد الله بن مسعود؛ بل قد يشتد الخلاف بين الناس في البلد الواحد، فمن هذه الآثار ما أخرجه ابن أبي داود بسنده عن يزيد بن معاوية<sup>(١٦٥٦)</sup> وأبي الشعثاء المحاربي، ومرة في كراهية حذيفة رضي الله عنه: «كره أن يقال قراءة أبي موسى

---

(١٦٥١) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ١٥٣ ح [٤ - ٤٩].

(١٦٥٢) البخاري بالفتح ج ٩ ص ١١، وشرحه ص ١٧.

(١٦٥٣) أرمينية بثلاث الهمزة، وتسمى اليوم أرمينيا وعاصمتها يارفان، وراجع الفتح ج ٩ ص ١٧.

(١٦٥٤) أذربيجان بفتح الهمزة والذال المعجمة وسكون الراء، بلاد معروفة تطل على بحر قزوين، وعاصمتها باكو.

(١٦٥٥) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ١٥٣ ح [٤ - ٤٩].

(١٦٥٦) المصاحف لابن أبي داود ص ١٨.

وأخرج ابن أبي داود في المصاحف أيضاً قال: (حدثنا زياد بن أيوب قال: حدثنا إسماعيل قال: أيوب عن أبي قلابة قال: لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل، والمعلم يعلم قراءة الرجل، فجعل الغلمان يلتقون فيختلفون حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين. قال أيوب: لا أعلمه إلا قال حتى كفر بعضهم بقراءة بعض، فبلغ ذلك عثمان فقام خطيباً فقال: «أنتم عندي تختلفون فيه فتلحنون، فمن نأى عني من الأمصار أشد فيه اختلافاً، وأشد لحناً، اجتمعوا يا أصحاب محمد واكتبوا للناس إماماً». قال أبو قلابة: فحدثني مالك بن أنس [قال أبو بكر: هذا مالك بن أنس جد مالك بن أنس] قال: كنت فيمن أملئ عليهم، فربما اختلفوا في الآية فيذكرون الرجل قد تلقاها من رسول الله ﷺ، ولعله أن يكون غائباً أو في بعض البوادي، فيكتبون ما قبلها وما بعدها ويدعون موضعها حتى يجيء أو يرسل إليه، فلما فرغ من المصحف كتب إلى أهل الأمصار أنني قد صنعت كذا، محوت ما عندي فامحوا ما عندكم» (١٦٥٨).

وقد مر ذكر روايتي مصعب بن سعد في هذا الشأن عند الكلام عن تاريخ الجمع.

### الكيفية التي تم بها الجمع، وذكر الهيئة المكلفة بذلك:

تضمنت الآثار السالف ذكرها وصفاً للكيفية التي تمت بها كتابة المصحف الإمام والتدابير المتخذة لهذه الغاية كالرجوع إلى الصحف التي جمعت في عهد الصديق والتعويل في الكتابة على صحابي جليل كتب الوحي بين يدي النبي ﷺ بل لعله كان الكاتب الأول للوحي، ووقع عليه الاختيار في الجمع الأول في عهد الصديق رضي الله عنه، ثم وقع عليه الاختيار ثانية في عهد عثمان، ذلكم زيد بن ثابت إمعاناً منهم رضي الله عنهم في الاحتياط لكتاب الله عز وجل، ولما كان للإملاء أثر بالغ في دقة المکتوب أختير لهذه المهمة أفصح الناس في تلك الآونة، وأشبههم لهجة بالنبي ﷺ، فكان سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية، وقد أدرك سعيد بن العاص هذا

---

(١٦٥٧) أخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ٢٠، وأخرجه الداني في المقنع ص ١٤ من طريق ابن شهاب عن أنس وفيه: (فأرسل عثمان إلى زيد بن ثابت، وإلى عبد الله بن عمرو بن العاص، وإلى عبد الله بن الزبير، وإلى ابن عباس، وإلى عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فقال: «انسخوا هذه الصحف في مصحف واحد»).

(١٦٥٨) المصاحف لابن أبي داود ص ٢٨.

من حياة النبي ﷺ تسع سنين. قال ابن سعد: (وعدوه لذلك في الصحابة). وذكر ذلك الحافظ في الفتح<sup>(١٦٥٩)</sup>، وقد ضم إلى هذين الصحابين الجليلين طائفة من الكتاب فيهم عبد الله بن الزبير، وعبد الرحمن بن هشام على ما في رواية أنس في الصحيح<sup>(١٦٦٠)</sup>، وفيهم أيضاً أبي بن كعب وأنس ابن مالك وعبد الله بن عباس، ومنهم مالك بن أبي عامر جد الإمام مالك بن أنس، وكثير بن أفلح على ما ذكره ابن أبي داود في المصاحف<sup>(١٦٦١)</sup>، وعنه الحافظ في الفتح<sup>(١٦٦٢)</sup>، فهؤلاء تسعة ما بين كاتب ومملي، وذكر ابن أبي داود في بعض الروايات أن عدة الذين تولوا كتابة المصحف اثنا عشر رجلاً<sup>(١٦٦٣)</sup>.

وذكر أبو عمرو الداني في المقنع أسماء ثلاثة آخرين تتم بهم العدة هم عبد الله بن عمرو بن العاص، وأنس بن مالك القشيري، وصعصعة بن صوحان<sup>(١٦٦٤)</sup>. وقد استشكل البعض هذا الاختلاف بين الروايات في عدة هيئة الكتبة للمصحف الإمام، فيجاب عنه بأن ابتداء الأمر كان لزيد وسعيد للمعنى المذكور فيهما في رواية مصعب، ثم احتاجوا إلى من يساعد في الكتابة بحسب الحاجة إلى عدد المصاحف التي ترسل إلى الآفاق، فأضافوا إلى زيد من ذكر، ثم استظهروا بأبي بن كعب في الإملاء. ذكر ذلك الحافظ بن حجر في الفتح<sup>(١٦٦٥)</sup>.

(١٦٥٩) المصاحف لابن أبي داود ص ٣٢ وص ٣٣، وفتح الباري ج ٩ ص ١٩. قال الذهبي في السير ج ٢ ص ٤٤١: (ومن جلاله زيد أن الصديق اعتمد عليه في كتابة القرآن العظيم في صحف، وجمعه من أفواه الرجال، ومن الأكتاف والرقاع، واحتفظوا بتلك الصحف مدة فكانت عند الصديق، ثم تسلمها الفاروق، ثم كانت بعد عند أم المؤمنين حفصة إلى أن ندب عثمان زيد بن ثابت ونفراً من قريش إلى كتاب هذا المصحف العثماني الذي به الآن في الأرض أزيد من ألفي ألف نسخة، ولم يبق بأيدي الأمة قرآن سواه، والله الحمد).

(١٦٦٠) البخاري بالفتح ج ٩ ص ١١ ح ٤٩٨٧.

(١٦٦١) المصاحف لابن أبي داود ص ٣٢ وص ٣٣.

(١٦٦٢) فتح الباري ج ٩ ص ١٩.

(١٦٦٣) المصاحف لابن أبي داود ص ٣٣.

(١٦٦٤) المقنع لأبي عمرو الداني ص ١٤ في ابن عمرو، وص ١٦ في القشيري، وص ١٨ في صعصعة.

(١٦٦٥) فتح الباري ج ٩ ص ١٩، وراجع البرهان ج ١ ص ٣٣٠، والإتقان ج ١ ص ١٠٤، ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٥٥ وما بعدها، وعلوم القرآن لصبيحي الصالح ص ٨٣، وقد تحامل الأخير على ابن أبي داود في ذكره الروايات الزائدة عما في الصحيح مع أن الحافظ بن حجر لم يستشكل ذلك.

## الحرف الذي كتب به المصحف الإمام:

وقد بين الحافظ بن حجر في موضع من الفتح الراجح من الأقوال في الحرف الذي كتب به المصحف الإمام من بين الحروف السبعة فقال: (قال أبو شامة<sup>(١٦٦٦)</sup>): وقد اختلف السلف في الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، هل هي مجموعة في المصحف الذي بأيدي الناس اليوم أو ليس فيه إلا حرف واحد منها؟ مال ابن الباقلائي إلى الأول<sup>(١٦٦٧)</sup>، وصرح الطبري وجماعة بالثاني وهو المعتمد.

وقد أخرج ابن أبي داود في المصاحف<sup>(١٦٦٨)</sup> عن أبي الطاهر بن أبي السرح قال: سألت ابن عيينة عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين هل هي الأحرف السبعة؟ قال: لا، وإنما الأحرف السبعة مثل هَلُمَّ وتعال وأقبل، أي ذلك أجزأك. قال: وقال لي ابن وهب مثله).

والحق أن الذي جمع في المصحف هو المتفق على إنزاله المقطوع به المكتوب بأمر النبي ﷺ، وفيه بعض ما اختلف فيه الأحرف السبعة لا جميعها<sup>(١٦٦٩)</sup> كما وقع في المصحف المكي: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾<sup>(١٦٧٠)</sup> في آخر سورة براءة، وفي غيره بحذف «من»، وكذا ما وقع من اختلاف مصاحف الأمصار من عدة واوات ثابتة في بعضها دون بعض، وعدة هاءات، وعدة لامات ونحو ذلك... وهو محمول على أنه نزل بالأمرين معاً وأمر النبي ﷺ بكتابه لشخصين، أو أعلم بذلك شخصاً واحداً وأمره بإثباتهما على الوجهين، وما عدا ذلك من القراءات مما لا يوافق الرسم فهو مما كانت القراءة جوزت به توسعة على الناس وتسهيلاً، فلما آل الحال إلى ما وقع من الاختلاف في زمن عثمان وكفر بعضهم بعضاً، اختاروا الاقتصار على اللفظ المأذون في كتابته وتركوا الباقي.

---

(١٦٦٦) المرشد الوجيز لأبي شامة ص ٧٧ وص ١٤٥.

(١٦٦٧) نكت الانتصار ص ٣٧٦.

(١٦٦٨) عزاه في الفتح ج ٩ ص ٣١ إلى المصاحف لابن أبي داود ولم أجده في نسختنا.

(١٦٦٩) الفتح ج ٩ ص ٣١، وراجع تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه ص ١١١ لمحمد طاهر الكردي.

(١٦٧٠) سورة التوبة آية ١٠٠.

قال الطبري<sup>(١٦٧١)</sup>: (وصار ما اتفق عليه الصحابة من الاختصار كمن اقتصر مما خير فيه على خصلة واحدة، لأن أمرهم بالقراءة على الأوجه المذكورة لم يكن على سبيل الإيجاب؛ بل على سبيل الرخصة. قلت ويدل عليه قوله ﷺ في حديث الباب: «فاقرءوا ما تيسر منه»<sup>(١٦٧٢)</sup>).

وقد قرر الطبري ذلك تقريراً وأطنب فيه، ووهمى من قال بخلافه، ووافقه على ذلك جماعة منهم أبو العباس ابن عمار في «شرح الهداية»<sup>(١٦٧٣)</sup>، وقال: (أصح ما عليه الحذاق أن الذي يقرأ الآن بعض الحروف السبعة المأذون في قراءتها لا كلها، وضابطه ما وافق رسم المصحف، فأما ما خالفه مثل: «أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج»<sup>(١٦٧٤)</sup>، ومثل: «إذا جاء فتح الله والنصر»<sup>(١٦٧٥)</sup>، فهو من تلك القرآت التي تركت إن صح السند بها، ولا يكفي صحة سندها في إثبات كونها قرآناً، ولا سيما والكثير منها مما يحتمل أن يكون من التأويل الذي قرن إلى التنزيل فصار يظن أنه منه.

وقال البغوي في «شرح السنة»<sup>(١٦٧٦)</sup>: المصحف الذي استقر عليه الأمر هو آخر العروض على رسول الله ﷺ، فأمر عثمان بنسخه في المصاحف وجمع الناس عليه، وأذهب ما سوى ذلك قطعاً لمادة الخلاف فصار ما يخالف خط المصحف في حكم المنسوخ والمرفوع كسائر ما نسخ ورفع، فليس لأحد أن يعدو في اللفظ إلى ما هو خارج عن الرسم.

(١٦٧١) مقدمة تفسير الطبري ج ١ ص ٩، والقرطبي ج ١ ص ٤١.

(١٦٧٢) البخاري بالفتح ج ٩ ص ٢٣ ح ٤٩٩٢: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه».

(١٦٧٣) شرح الهداية في القراءات لأبي العباس المهدي أحمد بن عمار ت سنة ٤٤٠ هـ على ما في الأعلام للزركلي ج ١ ص ١٨٥، وعنه حاشية البرهان ج ١ ص ٤٣٤.

(١٦٧٤) سورة البقرة آية ١٩٨، وقد قرأها ابن عباس كذلك، وراجع فضائل القرآن لأبي عبيد ص ١٦٤ ح [٧ - ٥٠]، والبرهان للزركشي ج ١ ص ٤٨٦، وأخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ٦٤ أن ابن مسعود قرأها كذلك، وأخرج ص ٨٤ أن ابن عباس قرأها كذلك، وأخرج أيضاً ص ٩٢ أن عبد الله بن الزبير قرأها كذلك.

(١٦٧٥) أخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ٩١ وص ٩٢ بسنده عن نوفل بن عقرب قال: سمعت ابن عباس يقرأ في المغرب «س ١١٠ أ ١»: «إذا جاء فتح الله والنصر».

(١٦٧٦) شرح السنة للبغوي ج ص.

وقال أبو شامة<sup>(١٦٧٧)</sup>: ظن قوم أن القرآت السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل<sup>(١٦٧٨)</sup>. انتهى المقصود من كلام الحافظ بن حجر<sup>(١٦٧٩)</sup>. وقد بسط الزركشي في البرهان القول في هذه المسألة فليراجعه من رآه.

### موقف الصحابة من جمع المصحف الإمام وجمع الناس عليه وإتلاف ما سواه:

وقد ذكر غير واحد من أهل العلم كابن كثير أن كتابة المصحف الإمام معدودة في مناقب عثمان رضي الله عنه، ومدعومة بموافقة الصحابة على ذلك واستحسانهم إياه.. قال ابن كثير: (وهذا أيضاً من أكبر مناقب أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه، فإن الشيخين سبقاه إلى حفظ القرآن أن يذهب منه شيء، وهو جمع الناس على قراءة واحدة لثلا يختلفوا في القرآن، ووافقه على ذلك جميع الصحابة، وإنما روي عن عبد الله بن مسعود شيء من التغضب بسبب أنه لم يكن ممن كتب المصاحف، وأمر أصحابه بغل مصاحفهم لما أمر عثمان بحرق ما عدا المصحف الإمام، ثم رجع ابن مسعود إلى الوفاق حتى قال علي بن أبي طالب: «لو لم يفعل ذلك عثمان لفعلته أنا»<sup>(١٦٨٠)</sup>. فاتفق الأئمة الأربعة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي على أن ذلك من مصالح الدين، وهم الخلفاء الذين قال رسول الله ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي»<sup>(١٦٨١)</sup>.

---

(١٦٧٧) المرشد الوجيز لأبي شامة ص ٧٧ وص ١٤٥.

(١٦٧٨) فتح الباري ج ٩ ص ٢٩ وص ٣١.

(١٦٧٩) البرهان ج ١ ص ٣٠٤، وللمزيد راجع البرهان أيضاً ج ١ ص ٣٠١ وص ٣٠٢ مراجع التحقيق ومنها شرح حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف لأبي العباس بن تيمية - طبع بمطبعة الزهراء بالقاهرة عام ١٣٢٣ هـ ١٩٠٦ م، وراجع مجموع الفتاوى له ج ١٢ ص ٣٧ وما بعدها وص ١١٧ إلى ص ١٦٢ في أن الحروف غير مخلوقة، وانظر أيضاً مسألة الحرف الذي كتب عليه المصحف من الحروف السبعة، وحاشية رقم (١٧٨٥).

(١٦٨٠) وقد مر في مسائل إتلاف المصحف وإحراقه وترتيبه النقل عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما.

(١٦٨١) الحديث تقدم تخريجه في الحاشية رقم (٨٤٠)، وراجع نكت الانتصار لنقل القرآن للقاضي الباقلاني ص ٣٧٥، وفضائل القرآن لابن كثير ص ٤٠.



وقد ذكر الحافظ بن حجر في الفتح وهو بصدد الكلام عن سبب ما قيل عن كراهة ابن مسعود لأمر عثمان بإتلاف المصاحف المخالفة للمصحف الإمام، وعن عدم إشراك ابن مسعود في مسألة الجمع هذا، قال: (والعذر لعثمان في ذلك أنه فعله بالمدينة وعبد الله بالكوفة، ولم يؤخر ما عزم عليه من ذلك إلى أن يرسل إليه ويحضر، وأيضاً فإن عثمان إنما أراد نسخ الصحف التي كانت جمعت في عهد أبي بكر وأن يجعلها مصحفاً واحداً، وكان الذي نسخ ذلك في عهد أبي بكر هو زيد بن ثابت كما تقدم، لكونه كاتب الوحي، فكانت له في ذلك أولية ليست لغيره) (١٦٨٢).

وقد مضى في إتلاف المصاحف وحرقتها وجه إتلاف عثمان رضي الله عنه ما خالف المصحف الإمام، وإقرار الصحابة رضي الله عنهم له على ذلك، لذا يحسن الاكتفاء هنا بما ذكره الحافظ في الفتح بهذا الصدد حيث قال: (قوله «وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق» في رواية «أن يخرق» بالخاء المعجمة، وللمروزي بالمهمل، ورواه الأصيلي بالوجهين والمعجمة أثبت. وفي رواية الإسماعيلي أن تمحى أو تحرق، وقد وقع في رواية شعيب عند ابن أبي داود والطبراني وغيرهما: «وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف المصحف الذي أرسل به». قال: فذلك زمان حرقت المصاحف بالعراق بالنار.

وفي رواية سويد بن غفلة عن علي قال: «لا تقولوا لعثمان في إحراق المصاحف إلا خيراً» (١٦٨٣). وفي رواية بكير بن الأشج: «فأمر بجمع المصاحف فأحرقها، ثم بث في الأجناد التي كتب». ومن طريق مصعب بن سعد قال: «أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف، فأعجبهم ذلك - أو قال - لم ينكر ذلك منهم أحد». وفي رواية أبي قلابة: «فلما فرغ عثمان من المصحف كتب إلى أهل الأمصار: إني قد صنعت كذا وكذا، ومحو ما عندي فامحوا ما عندكم». والمحو أعم من أن يكون بالغسل أو التحريق، وأكثر الروايات صريح في التحريق فهو الذي وقع، ويحتمل وقوع كل منهما بحسب ما رأى من كان بيده شيء من ذلك، وقد جزم

---

(١٦٨٢) فتح الباري ج ٩ ص ١٩.

(١٦٨٣) وأخرجه أبو عبيد في الفضائل ص ١٥٧ ح [١٣ - ٤٩]، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٩ وص ٢٩ وص ٣٠، وابن الأنباري ولفظه: (يا معشر الناس اتقوا الله، وإياكم والغلو في عثمان وقولكم حراق المصاحف، فوالله ما حرقها إلا على ملأ منا أصحاب رسول الله ﷺ وقال: لو كنت الوالي لفعلت الذي فعل عثمان).

عياض بأنهم غسلوها بالماء ثم أحرقوها مبالغة في إذهابها<sup>(١٦٨٤)</sup>.

## عدد نسخ المصحف الإمام، وذكر الأقطار التي وجه بتلك النسخ إليها؛

اختلفت الروايات في عدة نسخ المصحف الإمام، فمن قائل بأنها أربع، ومن قائل بأنها خمس، ومن قائل بأنها سبع، والأكثر على أنها أربع ..

فقد أخرج ابن أبي داود في المصاحف قال: (حدثنا علي بن محمد الثقفي، حدثنا المنجاب بن الحارث قال: حدثني قبيصة بن عقبة قال: سمعت حمزة الزيات يقول: كتب عثمان أربعة مصاحف، فبعث بمصحف منها إلى الكوفة، فوضع عند رجل من مراد فبقي حتى كتبت مصحفي عليه. وحمزة القائل كتبت مصحفي عليه). وأخرج ابن أبي داود في المصاحف أيضاً قال: (سمعت أبا حاتم السجستاني قال: لما كتب عثمان المصاحف حين جمع القرآن كتب سبعة مصاحف، فبعث واحداً إلى مكة، وآخر إلى الشام، وآخر إلى اليمن، وآخر إلى البحرين، وآخر إلى البصرة، وآخر إلى الكوفة، وحبس بالمدينة واحداً)<sup>(١٦٨٥)</sup>.

وقال أبو عمرو الداني في المقنع: (أكثر العلماء على أن عثمان بن عفان رضي

---

(١٦٨٤) فتح الباري ج ٩ ص ٢٠ و ص ٢١، وتاريخ المدينة لابن شبة ج ٣ ص ١٠٠٣ و ص ١٠٠٤، لكن ذكر ابن شبة رواية أخرى وفيها أن عثمان رضي الله عنه جعل ما جمعه من القرآن من الناس فجعله في صندوق ثم جمع جماعة الصحابة فاستشارهم فيه، فقال بعضهم: حرقه. فكره ذلك، وحفر تحت درجة منبر النبي ﷺ فدفنه فيه وسوى عليه أ.هـ. كلام ابن شبة في تاريخ المدينة ج ٣ ص ١٠٠٣، وعنه محقق الفضائل لأبي عبيد ص ١٥٦.

وقد ذكر ابن أبي داود في كتاب المصاحف ص ٤٣ تحت عنوان انتزاع عثمان رضي الله عنه المصاحف رواية مقاربة لرواية ابن شبة، حيث قال: (حدثنا علي بن محمد الثقفي، حدثنا منجاب بن الحارث قال: قال إبراهيم: حدثني أبو المحياة عن بعض أهل طلحة بن مصرف قال: دفن عثمان المصاحف بين القبر والمنبر. [قال أبو بكر هذا إبراهيم بن يوسف السعدي من ولد سعد بن أبي وقاص، روى عنه المنجاب كتاب المبتدأ عن زياد وهو لا بأس به]) أ.هـ. كلام ابن أبي داود في المصاحف.

وقد حكاه ابن مفلح في كتابه الفروع ج ١ ص ١٩٣ عن القاضي، وعزاه إلى ابن أبي داود عن طلحة بن منصور فذكره، والظاهر أن ابن مصرف تصحف إلى ابن منصور ... والله أعلم.

(١٦٨٥) المصاحف لابن أبي داود ص ٤٣، وقارن بنكت الانتصار لنقل القرآن لأبي بكر الباقلائي ص ٣٥٩، وفتح الباري ج ٩ ص ٣٢، وعقيلة أتراب القصائد في رسم المصحف للشاطبي ص ٩١.

الله عنه لما كتب المصحف جعله على أربع نسخ، وبعث إلى كل ناحية من النواحي بواحدة منهن، فوجه إلى الكوفة إحداهن، وإلى البصرة أخرى، وإلى الشام الثالثة، وأمسك عند نفسه واحدة. وقد قيل إنه جعله سبع نسخ، ووجه من ذلك أيضاً نسخة إلى مكة، ونسخة إلى اليمن، ونسخة إلى البحرين، والأول أصح وعليه الأئمة<sup>(١٦٨٦)</sup>.

وذكر الحافظ في الفتح أن النسخ كانت خمساً، نسخة مكة، ونسخة المدينة، ونسخة البصرة، ونسخة الكوفة، ونسخة الشام. قال: (ويقال إنه وجه بسبعة هذه الخمسة، ومصحفاً إلى اليمن، ومصحفاً إلى البحرين، لكن لم نسمع لهذين المصحفين خبراً)<sup>(١٦٨٧)</sup>. ومع أن أكثر الروايات قد ذكرت أن عثمان رضي الله عنه قد أرسل إلى كل أفق بنسخة إلا أنه لم يقع لي فيها أنه وجه إلى القطر المصري بشيء منها مع أن فتح مصر قد سبق جمع الناس على المصحف الإمام بزمان.

### مصير نسخ المصحف الإمام:

أخرج ابن أبي داود في المصاحف قال: (حدثنا أبو الطاهر، حدثنا ابن وهب قال: «سألت مالكا عن مصحف عثمان رضي الله عنه فقال لي: ذهب»)<sup>(١٦٨٨)</sup>.

وذكر ابن قتيبة في غير موضع من كتبه أن المصحف الإمام بعد مقتل عثمان رضي الله عنه وهو في حجره - ورثه عنه ابنه خالد<sup>(\*)</sup>، وعن خالد أبنائه، وقد درجوا. قال: وقد قال لي بعض المشايخ من أهل الشام إن ذلك المصحف الآن في أرض طوس<sup>(١٦٨٩)</sup>.

---

(١٦٨٦) المقنع في رسم المصحف مع كتاب النقط لأبي عمرو الداني، طبعة مكتبة الكليات الأزهرية، وحكي في البرهان ج١ ص ٣٣٤ قول الداني في المقنع واقتصر عليه، وراجع أيضاً الإتيان للسيوطي ج١ ص ١٠٤، وعلوم القرآن لصبحي الصالح ص ٨٣ وص ٨٤.  
(١٦٨٧) فتح الباري ج٩ ص ٣٢، قال الشاطبي في عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم الرسم ص ٩١ طبعة الحجر الكستلية بمصر سنة ١٠٨٢هـ:

وسار في نسخ منها مع المدني	كوف وشام وبصر تملأ البصرة
وقيل مكة والبحرين مع يمن	ضاعت بها نسخ في نشرها قُطرا
(١٦٨٨) المصاحف لابن أبي داود ص ٤٤، والتمهيد لابن عبد البر ج ٨ ص ٢٩٢ وص ٢٩٣، والبرهان للزركشي ج ١ ص ٣١٥.	

(\*) كذا ومراده حفيده خالد بن عمرو بن عثمان .

(١٦٨٩) راجع كتاب المعارف لابن قتيبة ص ٢٠١، ووفاء الوفاء للسهمودي ج ٢ ص ٦٦٩، ويأتي =

وقال ابن كثير في الفضائل إثر حكايته لرواية ابن وهب عن مالك: (يحتمل أنه سأله عن المصحف الذي كتبه بيده، ويحتمل أن يكون سأله عن المصحف الذي تركه في المدينة، والله أعلم)<sup>(١٦٩٠)</sup>.

وقال ابن كثير أيضاً عن مصير نسخ المصحف الإمام: (وأما المصاحف العثمانية الأئمة فأشهرها اليوم الذي في الشام بجامع دمشق عند الركن شرقي المقصورة المعمورة بذكر الله، وقد كان قديماً بمدينة طبرية، ثم نقل منها إلى دمشق في حدود ثمانى عشرة وخمسائة، وقد رأيت كتاباً عزيزاً جليلاً عظيماً ضخماً بخط حسن مبين قوي بحبر محكم في رق أظنه من جلود الإبل، والله أعلم . . . . زاده الله تشريفاً وتعظيماً وتكريماً)<sup>(١٦٩١)</sup>.

وقال الشاطبي في قصيدته الرائية الموسومة بعقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم الرسم والمطبوعة بمطبعة الحجر الكستلية بمصر ضمن مجموع قصائد في علوم القرآن:

وقال<sup>(١٦٩٢)</sup> مصحف عثمان تغيب لم نجد له بين أشياخ الهدى خبراً  
أبو عبيد<sup>(١٦٩٣)</sup> أولوا بعض الخزائن لي استخرجوه فأبصرت الدما أثراً

= نصه بتمامه. وراجع مقال الدكتور خالد محمد نعيم [مصحف عثمان في طشقند الآن] في جريدة المدينة المنورة بتاريخ ١٧ / ١ / ١٤١٦هـ، ويأتي قريباً.

(١٦٩٠) فضائل القرآن لابن كثير ص ٥١ وص ٥٢.

(١٦٩١) فضائل القرآن لابن كثير ص ٥١ وص ٥٢.

(١٦٩٢) والقاتل مالك رحمه الله تعالى، وكان الناظم قد ذكره في بيت قبل هذه الأبيات في قوله:

وقال مالك القرآن يكتب بالكتاب الأول لا مستحدثاً سطرًا

(١٦٩٣) جاء في وفاء الوفاء للسمهودي ج ٢ ص ٦٦٩: (وقال أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه في القراءات: رأيت المصحف الذي يقال له الإمام مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه، استخرج لي من بعض خزائن الأمراء، وهو المصحف الذي كان في حجره حين أصيب، ورأيت آثار دمه في مواضع منه).

وذكر السمهودي في كتاب وفاء الوفاء ج ٢ ص ٥٩٨ وهو يصدد الكلام عن الحريق الأول الذي حصل في المسجد النبوي ليلة الجمعة بالأول من شهر رمضان في سنة ٦٥٤هـ . . . . . قال: (قال المؤرخون: ولم يسلم سوى القبة التي أحدثها الناصر لدين الله لحفظ ذخائر الحرم مثل المصحف الكريم العثماني، وعدة صناديق كبار متقدمة التاريخ صنعت - يعني تلك الصناديق - بعد الثلاثمائة، وهي باقية إلى اليوم - يعني في زمانهم - وذلك لكون القبة =

ورده ولد النحاس معتمدا ما قبله وأباه منصف نظرا  
إذ لم يقل مالك لاحت مهالكه ما لا يفوت فيرجى طال أو قصرا<sup>(١٦٩٤)</sup>

وفي كلام السهمودي الذي كان نزيل دار الهجرة في أواخر القرن التاسع وأوائل  
العاشر نوع جمع بين الروايات المتضاربة في شأن مآل المصحف الإمام، أسوقه هنا  
بتمامه ليطلع عليه القارئ اطلاع المتأمل، ثم يقارنه بما قبله وبما بعده ليخرج بأقرب  
النتائج وأحراها بالصواب .. قال السهمودي وهو بصدد الكلام عن القراءة في  
المصحف بالمسجد قال: وقد روى ابن شبة<sup>(١٦٩٥)</sup> عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة  
قال: إن أول من جمع القرآن في مصحف وكتبه عثمان بن عفان رضي الله عنه، ثم  
وضعه في المسجد فأمر به يقرأ كل غداة. وعن معمر بن ثابت مولى سلمة بن عبد  
الملك عن أبيه قال: كنت في حرس الحجاج بن يوسف، فكتب الحجاج المصاحف  
ثم بعث بها إلى الأمصار، وبعث بمصحف إلى المدينة، فكره ذلك آل عثمان، فقبل  
لهم: أخرجوا مصحف عثمان يقرأ. فقالوا: أصيب المصحف يوم مقتل عثمان. قال  
معمر: وبلغني أن مصحف عثمان صار إلى خالد بن عمرو بن عثمان، قال: فلما  
استخلف المهدي بعث بمصحف إلى المدينة، فهو الذي يقرأ فيه اليوم، وعزل  
مصحف الحجاج فهو في الصندوق الذي دون المنبر .. انتهى.

### بعث المصاحف إلى المساجد:

وقال ابن زبالة<sup>(١٦٩٦)</sup>: (حدثني مالك بن أنس قال: أرسل الحجاج بن  
يوسف إلى أمهات القرى بمصاحف، فأرسل إلى المدينة بمصحف منها كبير، وهو

---

= المذكورة بوسط صحن المسجد، وببركة المصحف الشريف العثماني، وكانت عمارة القبة  
المذكورة على ما ذكره ابن فرحون سنة ست وسبعين وخمسائة).

(١٦٩٤) عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم الرسم والمعروفة بالرائية للشاطبي ضمن  
مجموع مشتمل على متن الشاطبية، والدرة والطيبة والرائية والجزرية وخلافهم ص ٩١، طبعة  
مطبعة الحجر الكستلية الكائنة بمصر المحمية في عشرين مضت من محرم الحرام عام اثنين  
وثمانين بعد الألف من هجرة صاحب العز والشرف رحمته.

(١٦٩٥) ابن شبة هو عمر بن شبة البصري توفي سنة ٢٦٢هـ من آثاره أمراء المدينة، وراجع في  
ترجمته ومصادر معجم المؤلفين لكحالة ج ٧ ص ٢٨٦.

(١٦٩٦) ابن زبالة هو محمد بن الحسن بن زبالة من أصحاب مالك توفي سنة ٢٠٠هـ تقريباً، من  
آثاره كتاب أخبار المدينة. راجع في ترجمته ومصادر معجم المؤلفين ج ٩ ص ١٩١.

أول من أرسل بالمصاحف إلى القرى، وكان هذا المصحف في صندوق عن يمين الاسطوانة التي عملت علماً لمقام النبي ﷺ، وكان يفتح في يوم الجمعة والخميس ويقرأ فيه إذا صليت الصبح، فبعث المهدي بمصاحف لها أثمان فجعلت في صندوق، ونحى عنها مصحف الحجاج، فوضعت عن يسار السارية، ووضعت منابر لها كانت تقرأ عليه، وحمل مصحف الحجاج في صندوقه فجعل عند الاسطوانة التي عن يمين المنبر). انتهى.

قلت «والقائل هو السهمودي»، ولا ذكر لهذا المصحف الموجود اليوم بالقبة التي بوسط المسجد المنسوب لعثمان رضي الله عنه في كلام أحد من متقدمي المؤرخين؛ بل فيما قدمناه ما يقتضي أنه لم يكن بالمسجد حينئذ؛ بل ولا ذكره في كلام ابن النجار<sup>(١٦٩٧)</sup> وهو أول من أرخ من المتأخرين، وقد ترجم لذكر المصاحف التي كانت في المسجد، ثم ذكر ما قدمناه عن ابن زباله ثم قال: (وأكثر ذلك دثر على طول الزمان وتفرقت أوراقه. قال: وهو مجموع في يومنا هذا في جلال في المقصورة - أي المحترقة - إلى جانب باب مروان). ثم ذكر أن بالمسجد عدة مصاحف بخطوط ملاح موقوفة مخزونة في خزائن ساج بين يدي المقصورة خلف مقام النبي ﷺ.

قال: (وهناك كرسي كبير فيه مصحف مقفل عليه نفذ به من مصر، وهو عند الاسطوانة التي في صف مقام النبي ﷺ، وإلى جانبه مصحفان على كرسيين يقرأ الناس فيهما، وليس في المسجد ظاهر سواهما). ولم أر نسبة المصحف الموجود اليوم لعثمان رضي الله عنه إلا في كلام المطري<sup>(١٦٩٨)</sup> ومن بعده عند ذكر سلامة القبة التي بوسط المسجد من الحريق كما قدمناه، نعم ذكر ابن جبير<sup>(١٦٩٩)</sup> في رحلته ما حصله أن أمام مقام النبي ﷺ - وقد عبر عنه بالروضة الصغيرة - صندوقاً، وأن بين المقام

---

(١٦٩٧) ابن النجار هو محب الدين محمد بن محمود المعروف بابن النجار البغدادي توفي سنة ٦٤٣هـ، من آثاره كتاب الدرة الثمينة في أخبار المدينة على ما في كشف الظنون لحاجي خليفة ج١ ص ٣٠٢، وراجع في ترجمته معجم المؤلفين لكحالة ج١١ ص ٣١٧.

(١٦٩٨) المطري هو جمال الدين محمد بن أحمد المطري المدني توفي سنة ٧٤١هـ، ومن آثاره الذيل على الدرة الثمينة في تاريخ المدينة «التعريف بما أسست الهجرة من معالم دار الهجرة». راجع في ترجمته ومصادرها معجم المؤلفين ج٨ ص ٢٥٧.

(١٦٩٩) ابن جبير هو محمد بن أحمد بن جبير بن محمد بن جبير الكناني توفي سنة ٦١٤هـ، من آثاره رحلة ابن جبير. راجع في ترجمته ومصادرها معجم المؤلفين ج٨ ص ٢٤٥ وص ٢٤٦.

وبين الحجرة - أي بجانب المقام من جهة المشرق - محمل كبير عليه مصحف كبير في غشاء مقفل عليه، هو أحد المصاحف الأربعة التي وجه بها عثمان بن عفان رضي الله عنه إلى البلاد. انتهى (١٧٠٠).

وهذا المصحف الذي أشار إليه ينطبق في الوصف على المصحف الذي ذكر ابن النجار أنه نفذ به من مصر، ولم يصفه بما ذكره ابن جبير من نسبته لعثمان، مع أن ابن جبير مصرح بأنه من المصاحف التي بعث بها عثمان إلى الآفاق، لا أنه الذي قتل وهو في حجره. وقد قال ابن قتيبة: (كان مصحف عثمان الذي قتل وهو في حجره عند ابنه خالد، ثم صار مع أولاده وقد درجوا). قال: (وقال لي بعض مشايخ أهل الشام: إنه بأرض طوس).

وقال الشاطبي ما حاصله: (إن مالكا رحمه الله قال: إنما يكتب المصحف على الكتابة الأولى لا على ما استحدثه الناس). قال: (وقال: إن مصحف عثمان رضي الله عنه تغيب فلم يجد له خبراً بين الأشياء).

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه في القراءات: (رأيت المصحف الذي يقال له الإمام مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه، استخرج أي من بعض خزائن الأمراء، وهو المصحف الذي كان في حجره حين أصيب، ورأيت آثار دمه في مواضع منه). ورده أبو جعفر النحاس بما تقدم من كلام مالك. قال الشاطبي: (وأباه المنصفون، لأنه ليس في قول مالك «تغيب» ما يدل على عدم المصحف بالكلية بحيث لا يوجد، لأن ما تغيب يرجى ظهوره).

قلت «والقائل هو السهمودي»: فيحتمل أنه بعد ظهوره نقل إلى المدينة وجعل في المسجد النبوي، لكن يوهن هذا الاحتمال أن بالقاهرة مصحفاً عليه أثر الدم عند قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ (\*) الآية، كما هو بالمصحف الشريف الموجود اليوم بالمدينة، ويذكرون أنه المصحف العثماني، وكذلك بمكة، والمصحف الإمام الذي قتل عثمان رضي الله عنه وهو بين يديه لم يكن إلا واحد، والذي يظهر أن بعضهم وضع خلوقاً

---

(١٧٠٠) وفاة الوفاء للسهمودي ج٢ ص ٦٠٠ وص ٦٦٩ وما بعدها.

(\*) سورة البقرة آية ١٣٧.

على تلك الآية تشبيهاً بالمصحف الإمام، ولعل هذه المصاحف التي قدمنا ذكرها مما بعث به عثمان رضي الله عنه إلى الآفاق كما هو مقتضى كلام ابن جبير في المصحف الموجود بالمدينة، وفي الصحيح من حديث أنس في قصة كتابة عثمان رضي الله عنه للقرآن من الصحف التي كانت عند حفصة: «وأنه أمر بذلك زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف، وأنه أرسل إلى كل أفق بمصحف كما نسخوا» (\*)... ثم ذكر السهمودي عدة المصاحف التي أرسل بها عثمان إلى الآفاق نقلاً عن ابن أبي داود في كتاب المصاحف، وابن حجر في الفتح على ما مضى بيانه في غير موضع من هذا البحث (\*\*).

ثم قال السهمودي: وليس معنا في أمر المصحف الموجود اليوم سوى مجرد احتمال، والله أعلم. أهـ كلام السهمودي (١٧٠١).

(\*) كذا في الأصل.

(\*\*) راجع الحاشية رقم (٢٢) من هذا البحث.

(١٧٠١) وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، تأليف نور الدين علي بن أحمد السهمودي نزيل دار الهجرة توفي سنة ٩١١هـ، ج ٢ من ص ٦٦٧ إلى ص ٦٧٠، طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وجاء في كتاب تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه لمحمد طاهر الكردي خطاط أول مصحف مكّي مطبوع بمكة بتاريخ ١٣٦٦هـ ص ١١٩ وص ١٢٠ ما نصه: (وقد بحثنا كثيراً في دور الكتب «الكتبخانات» بالحجاز ومصر عن نفس المصاحف العثمانية فلم نقف على خبر موثوق نطمئن إليه بوجودها، ولقد جاء في خلاصة الوفاء بأخبار دار المصطفى للسهمودي أنه في الحريق الأول الذي حصل للمسجد النبوي سنة ستمائة وأربع وخمسين للهجرة، كان من جملة ما احترق الكتب والمصاحف، ولم يسلم من الحريق سوى بعض أشياء منها المصحف الشريف العثماني ..... إلخ. فعلى هذا كان المصحف العثماني موجود بالحرم النبوي بالمدينة المنورة إلى التاريخ المذكور، ثم لا يعلم أحد أين ذهب، ويقول بعض من نعاصرهم أنه كان موجوداً بالمدينة المنورة إلى أن خرج الأتراك من الحجاز عام ألف وثلاثمائة وأربع وثلاثين، وأنه ربما نقل إلى الأستانة.

ولقد رأينا في «مجلة الدنيا وكل شيء» التي تصدر بمصر في كل أسبوع مرة واحدة بتاريخ ٢٨ / جمادى الثانية عام ١٣٥٧هـ الموافق ٢٤ أغسطس عام ١٩٣٨م أن حكومة ألمانيا ستعيد في ستة أشهر من تنفيذ المعاهدة الحالية إلى حكومة ملك الحجاز النسخة الأصلية لمصحف الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، والتي أخذت من المدينة المنورة بواسطة القوات الأتراك، وثبت أنها سلمت للإمبراطور السابق غليوم الثاني، هذا ما وقفنا عليه في هذا الشأن).



وقال الدكتور صبحي الصالح بعد أن ساق نص ابن كثير المتقدم آنفاً: (ويميل بعض الباحثين إلى أن هذا المصحف أمسى زمناً ما في حوزة قياصرة الروس في دار الكتب في لينجراد، ثم نقل إلى إنجلترا، بينما يرى آخرون أن هذا المصحف بقي في مسجد دمشق حتى احترق فيه سنة ١٣١٠هـ). وأحال على خطط الشام لمحمد كرد علي(\*) .

وحكى الدكتور الصالح رحمه الله أن الدكتور يوسف العشبي ذكر له أن القاضي عبد المحسن الأسطواني أخبره بأنه قد رأى المصحف الشامي قبل احتراقه، وكان محفوظاً بالمقصورة وله بيت خشب(\*\*) .

وفي مقال للدكتور خالد محمد نعيم نشرته جريدة المدينة المنورة(\*\*\*) حول مصحف عثمان رضي الله عنه، والذي كان موجوداً في أوائل القرن العشرين الميلادي في مكتبة بطرسبورج «لينجراد» وكيف وصل إليها ثم كيف نقلت هذه النسخة من (بطرسبورج) إلى (أوفا) ثم إلى (طشقند). وأن هذا المصحف لم يكن ضمن محفوظات مكتبة بطرسبورج إبان الحريق الذي حل بها في منتصف فبراير ١٩٨٨م، وأن النسخة الأصلية لمصحف عثمان قد تم نقلها عام ١٩٢٣م، أم ١٩٢٤م من مكتبة بطرسبورج - لينجراد سابقاً - إلى «طشقند» عاصمة أوزبكستان الإسلامية، وأن هناك نسخة أخرى قد أخذت عن النسخة الأصلية المذكورة بواسطة رجال «جمعة الآثار» في سان بطرسبورج - لينجراد - في ٢٦ مايو ١٩٠٤م ١٣٢٢هـ، وهذه النسخة الفريدة كتب عليها مدير الجمعية إمضاءه لاعتمادها، وأن هناك أيضاً خمسين نسخة طبق الأصل «مصورة» عن المخطوطة الأصلية لمصحف عثمان محفوظة عند أناس يعيشون الآن في قلب عالمنا العربي في المغرب، وفي ليبيا وغيرهما في العالم الإسلامي في الهند

---

(\*) خطط الشام لمحمد كرد علي توفي سنة ١٣٧٢هـ. راجع معجم المؤلفين لعمر كحالة ج ١٠ ص ١٦٢ وص ١٦٣.

(\*\*) مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح ص ٨٧.

(\*\*\*) راجع جريدة المدينة المنورة العدد ..... بتاريخ ٥ ذي الحجة سنة ١٤١٥هـ تحت عنوان «العدوان على المخطوطات العربية بمكتبة بطرسبورج» - لينجراد سابقاً .. وانظر المدينة أيضاً بتاريخ الخميس ١٧ من شهر محرم ١٤١٦هـ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٩٥م السنة التاسعة عشرة العدد الرابع عشر تحت عنوان «مصحف عثمان في طشقند الآن» للدكتور خالد محمد نعيم.

وباكستان(\*)). وقد فصل الكاتب في المقال المذكور تفصيلاً يحسن الرجوع إليه، ويجدر بالقارئ الأريب الوقوف عليه، ولأن كان الرحالة ابن بطوطة المتوفى سنة ٧٧٧هـ قد ذكر أنه رأى في مسجد علي بن أبي طالب في البصرة المصحف الكريم الذي كان عثمان رضي الله عنه يقرأ فيه لما قتل، وأن هذا المصحف قد سلب من المسجد المذكور ونقل إلى سمرقند، ومنها إلى روسيا وأودع في مكتبة بطرسبورج على ما ذكره محمد أمين الخانجي، أو أن المصحف المذكور قد وجد في مدينة طوس في القرن الثالث الهجري، أي قبل وجود ابن بطوطة بثلاثة قرون ونيف حسب رواية ابن قتيبة، إلا أن لفيفاً من المؤرخين كالنويري وابن تغري بردي قد ذكروا أن السلطان الملك الظاهر بيبرس البندقداري من سلاطين المماليك المتوفى سنة ٦٧٦هـ كان على علاقة طيبة مع الملك «بركة خان» الذي كان أبوه «جوجي» ابن «جنكيز خان»، وكان بركة خان يميل إلى المسلمين ميلاً زائداً ويعظم أهل العلم، وكان يود السلطان الملك الظاهر، ويعظم رسله، ومما يذكر أن السلطان الملك الظاهر بيبرس رسم بتجهيز الهدايا إلى الملك «بركة خان» بعد تحريره رسالة قرئت عليه، وكانت الهدايا عبارة عن ختمة - أي مصحف كامل - ذكر أنها من خط عثمان بن عفان رضي الله عنه، وذكر أنها من المصاحف العثمانية، وأن الروس حين استولوا على مدينة سمرقند في عام ١٢٨٥هـ قد حملوا هذا المصحف إلى مدينة بطرسبورج (١٧٠٢).

وقد قال الشيخ صبحي الصالح في كتابه علوم القرآن: (وإن الباحث ليتسائل أين أصبحت المصاحف العثمانية الآن؟ ولن يظفر بجواب شاف على هذا السؤال، فإن الزركشة والنقوش الفاصلة بين السور أو المبينة لأعشار القرآن تنفي أن تكون المصاحف الأثرية في دار الكتب بالقاهرة عثمانية، لأن المصاحف العثمانية كانت مجردة من كل هذا) (١٧٠٣).

(\*) راجع الحاشية السابقة.

(١٧٠٢) جريدة المدينة العدد الرابع عشر بتاريخ ١٧ من شهر محرم سنة ١٤١٦هـ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٩٥م.

(١٧٠٣) مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح ص ٨٧، ونشرت مجلة آخر ساعة القاهرة في عددها رقم ٢٨٩٥ بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٩٠م، ٢٢ رمضان ١٤١٠هـ لقاء مع الباحثة الأثرية د/ سعاد ماهر تحت عنوان «حكاية المصحف الشريف ورحلة الخط العربي» جاء فيه:

( ..... ويروى أن عبد العزيز بن مروان كان والياً على مصر عام ٨٣ - ٨٤هـ، وقد أراد أن =

وقد مر في الحاشية الخامسة والعشرين من هذا البحث ذكر التاريخ الذي بقيت عليه المصاحف مجردة، وفي عهد من بدأ تنقيط المصاحف وتشكيلها ...

= يضع مصحفاً في جامع عمرو بن العاص، وعندما جاءوا له بمصحف ذي أحرف منقوطة رفضها وقال: أأعجمي أنا حتى ينقط لي القرآن؟. فحذفوا النقط وكتبوا له مصحفاً غير منقوط وهو أقدم مصحف موجود في مصر، ولا يزال في حجرة المخلفات النبوية بمسجد سيدنا الحسين رضي الله عنه.

● ولماذا نسبة هذا المصحف لعثمان بن عفان؟.

قالت: هذا النسب خطأ، فقبل أبي الأسود الدؤلي سنة ٦٨ للهجرة لم يكن هناك لا نقطة ولا شرطة ولا شيء من هذا القبيل، كما لم يكتب على ورق؛ بل على رق غزال، وظل المصحف خالياً من هذه الإضافات في عصور الخلفاء الراشدين حتى عصر عبد العزيز بن مروان رغم ظهورها قبله على يد أبي الأسود الدؤلي، حتى جاء ولده عمر بن عبد العزيز، وأمر بأن تنقط جميع المصاحف، لأنه كان خليفة على المسلمين وليس والياً على مصر فقط مثل أبيه .. ولأنه كان خليفة على أجناس مختلفة من المسلمين مثل الإيرانيين وجزء من الأتراك، فكان لابد من تعميم كتابة المصحف، ومن ثم نقطت جميع المصاحف، وبعد ذلك بدأ ما عرف بالإعراب). وجزمت الباحثة بأن مصحف عبد العزيز بن مروان الآنف الذكر هو أقدم مصحف موجود، وأن عمره يزيد على ١٣ قرناً، وأنه ظل في مسجد عمرو بن العاص فترة ثم انتقل إلى مدن إسلامية عديدة منها المدينة المنورة، حتى كان القرن الثاني للهجرة فقامت حفيدته لابنه بشرائه ليعرف باسم مصحف أسماء حفيدة عبد العزيز بن مروان، لكنه في الحقيقة كان لجدها وليس لها .. انتهى المقصود من كلام الباحثة.

## الحائض ومس المصحف

قد مضى في مسألة اشتراط الطهارة لمس المصحف من هذا «البحث ذكر المذاهب في اعتبار هذا الشرط أو إلغائه، وحجة كل مذهب مع قدر من البسط، بيد أن تخرج النساء ولا سيما المنتسبات منهن إلى التعليم من ملابسة الكتب المتضمنة لشيء من القرآن فضلاً عما تقتضيه مقامات التعليم من حاجة إلى مس المصحف، ولا سيما في مواسم الاختبارات، حيث لا يجدن بداً من ذلك، رأيت من المناسب أن أخص مسألة مس الحائض والنفساء للمصحف بمبحث مستقل يسهل معه الوقوف على أقوال أهل العلم في هذه المسألة بعينها بغض النظر عن كونها فرداً من أفراد مبحث اشتراط الطهارة لمس المصحف .. فأقول وبالله التوفيق:

تتلخص أقوال أهل العلم في مسألة مس الحائض والنفساء للمصحف في أربعة مذاهب:

أحدها: الجواز مطلقاً لعدم الدليل<sup>(١٧٠٤)</sup> على اشتراط الطهارة لمس المصحف أصلاً.  
والثاني: مقابله، فلا يجوز على هذا المذهب مس المصحف للحائض والنفساء مطلقاً<sup>(١٧٠٥)</sup>، لقوله تعالى عن القرآن: (لا يمسه إلا المطهرون)، ولقوله

---

(١٧٠٤) وهو رواية مرجوحة عن الأئمة أبي حنيفة ومالك وأحمد، وهو مذهب داود الظاهري وأصحابه. راجع المحلى لابن حزم ج١ ص ٨١ إلى ص ٨٤ م ١١٦، وبداية المجتهد لابن رشد مع تخريجها «الهداية» ج١ ص ٤٣٥، ص ٤٣٦، ج٢ ص ٣٠، ص ٣١ والإفصاح لابن هبيرة ج١ ص ٧٦، وتفسير القرطبي ج١٧ ص ٢٢٤، والذخيرة للقرافي ج١ ص ٣١٥، والفروع لابن مفلح ج١ ص ٢٦١، والإنصاف للمرداوي ج١ ص ٣٤٧، ونيل الأوطار للشوكاني ج١ ص ٢٤٣، والسيوطي ج١ ص ١٠٨، والدراري المضية له ج١ ص ٢٦، والروضة الندية لصديق خان ج١ ص ٦٥ في ممنوعات الحيض  
(١٧٠٥) وهو مذهب الأئمة الأربعة في مقام التعبد .. المبسوط للسرخسي ج٣ ص ١٥٢، وبدائع =

عليه السلام: «لا يمس القرآن إلا طاهر»<sup>(١٧٠٦)</sup>، وقوله: «لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن»<sup>(١٧٠٧)</sup>، وهذا هو الذي عليه جماهير أهل العلم بما فيهم أتباع المذاهب

= الصنائع للكاساني ج١ ص ٣٣ وص ٤٤، والبنابة مع الهداية ج٢ ص ٣٣ وص ٤٤، والفتاوى التارخانية للأندرتي ج١ ص ٣٣٢ وص ٣٣٣، والدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ج١ ص ١١٧ للحنفية، والإشراف للقاضي عبد الوهاب المالكي ج١ ص ١٢ وص ١٣، والمعونة له أيضاً ج١ ص ٧٤، والبيان والتحصيل لابن رشد ج١ ص ٤٣ إلى ص ٤٤ وص ١٤٠ وص ٢١٣ وص ٢٤١، والخرشي ج١ ص ١٦١، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج١ ص ١٢٥ وص ١٢٦ وص ١٧٤ من المالكية، والحاوي الكبير للماوردي ج١ ص ١٧٤ وص ٤٧١، وشرح المذهب للنووي ج٢ ص ٧٩ وص ٣٥٦، وروضة الطالبين له أيضاً ج١ ص ٨٥ إلى ص ٨٦ وص ١٣٥، وتحفة المحتاج للهيتمي ج١ ص ١٤٦، ج١ ص ٢٧١ وص ٣٨٦، ونهاية المحتاج للرملي ج١ ص ١٢٤ وص ٢١٧ وص ٣٢٧ من الشافعية، والإفصاح لابن هبيرة ج١ ص ٧٦، والمغني مع الشرح الكبير لابن قدامة ج١ ص ١٣٨ وص ٣١٥، وشرح العمدة لابن تيمية ج١ ص ٣٨١ وص ٤٦٠، والفروع لابن مفلح ج١ ص ١٨٨ وص ٢٦١، والإنصاف للمرداوي ج١ ص ٢٢٣ وص ٣٤٧، وكشاف القناع للبهوتي ج١ ص ٩٣ وص ١٥٤ وص ٢٢٦ من الحنابلة.

وراجع المصنفات الحديثية إضافة إلى ما مر في مسألة اشتراط الطهارة لمس المصحف في الحاشية رقم (٣١٩) وما بعدها من هذا البحث، ومصنف ابن أبي شيبة ج٢ ص ١٤٢ ح ٧٤٣١. (١٧٠٦) تقدم تخريج هذا الحديث مبسوطاً في مسألة اشتراط الطهارة لمس المصحف، راجع الحاشية (٣٤٤) من هذا البحث.

(١٧٠٧) حديث ابن عمر: «لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن» أخرجه الترمذي ج١ ص ٢٣٦ ح ١٣١، والدارقطني في السنن ج١ ص ١١٧، وابن ماجه في السنن ج١ ص ١٩٥ ح ٥٩٥، والطحاوي في شرح معاني الآثار ج١ ص ٨٨، وعبد الله بن أحمد في العلل ج٢ ص ٣٨١ ح ٥٦٧٥، وابن عدي في الكامل ج١ ص ٢٩٤، والبيهقي في الخلافيات ج٢ ص ٢٠ إلى ص ٢٦ ح ٣١٧، ٣١٨، ومعرفة السنن له أيضاً ج١ ص ٣٢٥ وص ٣٢٦ فقرة ٧٨٦، ٧٨٧، والسنن الكبرى له ج١ ص ٨٩ من طرق، بيد أن مدارها على إسماعيل بن عياش وموسى بن عقبة، وقد تكلم فيهما.

قال البيهقي في الخلافيات بعد أن ساق الحديث المذكور: (وهذا حديث تفرد به إسماعيل بن عياش من هذا الإسناد، وإسماعيل فيما روى عن أهل الحجاز وأهل العراق غيره أوثق منه).

قال يحيى بن معين: (إسماعيل كان ثقة فيما روى عن أصحابه أهل الشام، وما روى عن غيرهم فخلط فيه. وبلغني عن محمد بن إسماعيل البخاري أنه قال: إنما روى هذا الإسناد إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة ولا أعرفه من حديث غيره، وإسماعيل بن عياش منكر الحديث عن أهل الحجاز وأهل العراق). وراجع أيضاً مختصر الخلافيات للبيهقي ج١ ص ٢٢٠، وذكر ابن عدي في الكامل ج١ ص ٢٩٤ نحواً من كلام البيهقي، بيد أن القلعجي =

الأربعة وغيرهم (١٧٠٨).

**والقول الثالث:** أن مس المصحف زمن الحيض أو النفاس جائز إذا احتاجت المرأة إليه لتعلم أو لتعليم أو خافت النسيان؛ بل إن من القائلين بهذا المذهب من أوجب على الحائض ذلك إن ظنت نسياناً ولم يكن بد لها من استذكار القرآن إلا به (١٧٠٩).

قالوا: وقد كان النساء يحضن على عهد رسول الله ﷺ، فلو كانت القراءة محرمة عليهن كالصلاة لكان هذا مما بينه النبي ﷺ لأمته، وتعلمه أمهات المؤمنين، وكان ذلك مما ينقلونه إلى الناس، فلما لم ينقل أحد عن النبي ﷺ في ذلك نهياً لم يجز أن تجعل حراماً مع العلم أنه لم ينه عن ذلك، وإذا لم ينه عنه مع كثرة الحيض في زمنه علم أنه ليس بمحرم (١٧١٠)، وإذا لم يثبت في تحريم قراءة القرآن زمن الحيض دليل، وكانت القراءة لا تتأتى إلا بالمصحف لم يكن مس المصحف محرماً لكونه وسيلة لذلك، وللوسائل حكم المقاصد.

= في حاشيته على معرفة السنن للبيهقي ج ١ ص ٣٢٦ حين عرف بإسماعيل بن عياش قال: (هو إسماعيل بن عياش الحمصي، أبو عتبة، أخرج له أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجة والبخاري في «جزء رفع اليدين»، وثقه ابن معين ٢: ٣٦ في تاريخه برواية الدوري، وقال الخزرجي في تهذيب تهذيب الكمال (\*) ١: ٩٢ عالم الشام، وأحد مشايخ الإسلام، ونقل توثيقه عن الإمام أحمد وابن معين ودحيم والبخاري في التاريخ الكبير ١: ١: ٣٦٩ ذكر جملة موجزة فقال: «ما روى عن الشاميين فهو أصح»، فعلى هذه الجملة بنى معظم نقاد الحديث رأيهم فيه، حتى ابن حبان الذي أورده في المجروحين قال عنه: كان من الحفاظ المتقين، وهو ما نقله العقيلي في الضعفاء الكبير ١: ٨٨ من تحقيقنا، حيث قال: إذا حدث عن غير أهل الشام اضطرب وأخطأ، وهو ما ذكره ابن عساكر في تاريخ دمشق. وما أحسن قول الأوزاعي فيه: «ما حدثك إسماعيل عمن يعرف فخذ منه» تهذيب تاريخ دمشق ٣: ٤٢.

(١٧٠٨) بل أغرب صاحب البحر الزخار ج ٢ ص ١٠٣ وص ١٣٦ فنقل الإجماع على تحريم مس المصحف على الحائض والنفاء، ولم يوافق غيره. راجع الروض النضير ج ١ ص ٥٠٢ للسياعي.

(١٧٠٩) وهو اختيار أبي العباس بن تيمية على ما في مجموع فتاويه ج ٢٦ ص ١٨٤ وص ١٩١ وص ٢٠٠، والفروع ج ١ ص ٢٦١.

(١٧١٠) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٢٦ ص ١٩١.

(\*) كذا نسب تهذيب التهذيب إلى الخزرجي، وصوابه للذهبي، إلا أن يريد خلاصة تهذيب تهذيب الكمال فهي للخزرجي، وترجمة ابن عياش فيها في الصفحة رقم ٣٥ إلى ٣٦، وراجع الحاشيتين (١٧١٩)، (١٧٢٦) من هذا البحث، وراجع الإرواء ج ١ ص ٢٠٦ ح ١٩٢.

ورابع هذه المذاهب: أنه يجوز للحائض والنفساء أن تمس المصحف من وراء الحوائل إذا احتاجت إلى مسه، وقلنا بأنه يجوز لها أن تقرأ القرآن زمن حيضها أو نفاسها، على أن من أصحاب هذا المذهب من فرق بين الحائض والنفساء، فرأى بأن الحيض يتكرر والنفاس يندر<sup>(١٧١١)</sup>، فجوز القراءة فيما يتكرر دون ما يندر ..

ثم إن القائلين بجواز مس المصحف من وراء الحوائل قد اختلفوا في ماهية هذه الحوائل، فمنهم من اشترط أن تكون الحوائل منفصلة عن المصحف وعن بدن القارئ، ومنهم من جوز المس من وراء الكم والقفاز وما شاكلهما وإن كان متصلاً ببدن الماس، ومنهم من اعتبر غلاف المصحف كافياً لجواز المس حال الحدث على ما مضى تفصيله في غير موضع من هذا البحث، وعلى ما هو مبين في النصوص التالية في هذا الشأن.

وقد عقد ابن المنذر باباً في ذكر مس الجنب والحائض المصحف والدنانير والدرهم المنقوش عليها قرآناً، ثم قال: (اختلف أهل العلم في مس الحائض والجنب المصحف، فكره كثير منهم ذلك، منهم ابن عمر)<sup>(١٧١٢)</sup>. ثم مضى في ذكر الروايات بأسانيدها، وحكى المنع من مس المصحف عن الحسن والشعبي وطاؤس والقاسم وعطاء والحكم وحماد، وهو مذهب النخعي والزهري. قال ابن المنذر: (وكره مالك أن يحمل المصحف بعلاقته أو على وسادة أحد إلا وهو طاهر. قال: ولا بأس أن يجعله في الخرج والتابوت والغرارة ونحو ذلك من على غير وضوء، ويحمل النصراني واليهودي المصحف في الغرارة والتابوت في مذهبه). وقال الأوزاعي والشافعي: (لا يحمل المصحف الجنب والحائض). وقال أحمد وإسحاق: (لا يقرأ في المصحف إلا متوضئ. قال إسحاق: لما صح قول النبي ﷺ: «لا يمس القرآن إلا طاهر»<sup>(١٧١٣)</sup>، وكذلك كان فعل أصحاب النبي ﷺ، وكره أحمد أن يمس المصحف أحد على غير طهارة، إلا أن يتصفحه بعود أو بشيء).

وقال أبو ثور: (لا يمس المصحف جنب ولا حائض ولا غير متوضئ. قال: وذلك

---

(١٧١١) عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق لأبي العباس أحمد بن يحيى  
الونشريسي.

(١٧١٢) الأوسط ج ٢ ص ١٠١، وراجع حكاية المذهب في المسألة الإفصاح لابن هبيرة ج ١ ص ٧٦،  
وبداية المجتهد لابن رشد مع تخريجها [الهداية] ج ١ ص ٤٣٥، ج ٢ ص ٣٠ و ص ٣١.

(١٧١٣) مضى تخريجه في مسألة اشتراط الطهارة لمس المصحف في الحاشية رقم (٣٤٤) وما بعدها.

أن الله تعالى يقول: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾<sup>(١٧١٤)</sup>. قال: وهذا قول مالك وأبي عبد الله.

وحكى يعقوب عن النعمان أنه قال في الرجل الجنب يأخذ الصرة فيها دراهم فيها السورة من القرآن أو المصحف بعلاقته، قال: (لا بأس. وقال: لا يأخذ الدراهم إذا كان جنباً وفيها السورة من القرآن في غير صرة، وكذلك المصحف في غير علاقته).

وقال أبو يوسف ومحمد: (لا يأخذ ذلك وهو على غير وضوء إلا في صرة أو في علاقة)<sup>(١٧١٥)</sup>. ثم ذكر حجة المانعين على نحو مما مر في مسألة اشتراط الطهارة لمس المصحف، ثم قال: (ورخص بعض من كان في عصرنا للجنب والحائض في مس المصحف ولبس التعاويذ ومس الدراهم والدنانير التي فيها ذكر الله تعالى على غير طهارة)<sup>(١٧١٦)</sup>. ثم ذكر جواب المرخصين على أدلة المانعين، ثم قال ابن المنذر: (والأكثر من أهل العلم على القول الأول)<sup>(١٧١٧)</sup>. ثم ذكر ابن المنذر حجة المرخصين على ما سيأتي بيانه عند الاستدلال.

### الاستدلال:

المتتبع لنصوص الفقهاء في مسألة مس المصحف وقراءة القرآن زمن الحيض أو النفاس يلحظ أن جمهور الفقهاء قد عول فيما ذهب إليه من منع الحائض والنفاس من مس المصحف أو قراءة القرآن على الأدلة التي اعتمدها في اشتراط الطهارة من الحديثين على ما مر تفصيله في المسألة المذكورة، فلا معنى لإعادته هنا، إلا أن السرخسي في المبسوط قد ذكر في منع الحائض من مس القرآن دليلاً خاصاً في محل النزاع، حيث قال في معرض الاحتجاج لمذهب المانعين: (وكتب رسول الله ﷺ إلى بعض القبائل لا يمس القرآن حائض ولا جنب)<sup>(١٧١٨)</sup>. بيد أن السرخسي حين ذكر هذا الأثر لم يسنده ولم يسم راويه ولم يعزه إلى شيء من دواوين السنة؛ بل لا أجد

(١٧١٤) سورة الواقعة آية ٧٩.

(١٧١٥) الأوسط ج ٢ ص ١٠١ وص ١٠٢.

(١٧١٦) الأوسط ج ٢ ص ١٠٣.

(١٧١٧) نفس المرجع السابق.

(١٧١٨) المبسوط للسرخسي ج ٣ ص ١٥٢.



لهذا الأثر بهذا اللفظ ذكراً فيما وقفت عليه من كتب فقهاء المذهب الحنفي السابقين على السرخسي أو اللاحقين له، ولم أجد لهذا اللفظ ذكراً في كافة دواوين السنة التي تيسر لي الوقوف عليها، نعم قد روي الحديث بلفظ: «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن» مرفوعاً وموقوفاً عن ابن عمر<sup>(١٧١٩)</sup>. وعن جابر<sup>(١٧٢٠)</sup> رضي الله عنهما، لكن جمهور نقاد الحديث قد أطبقوا على تضعيفه مرفوعاً وموقوفاً<sup>(١٧٢١)</sup>. وقد

(١٧١٩) راجع الحاشية رقم (١٧٠٧) من هذا البحث.

(١٧٢٠) حديث جابر أخرجه الدارقطني مرفوعاً وموقوفاً، فقد أخرج المرفوع في الجزء الثاني من سننه ص ٨٧ ح ٧ باب تخفيف القراءة لحاجة، قال: (حدثنا عبد الصمد بن علي، ثنا إبراهيم بن أحمد بن مروان، ثنا عمر ابن عثمان بن عاصم، ثنا محمد بن الفضل عن أبيه عن طاووس عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ «لا يقرأ الحائض ولا النفساء من القرآن شيئاً»).

وقد أخرج الموقوف ابن المنذر في الأوسط ج ٢ ص ٩٧، والدارقطني في السنن ج ١ ص ١٢١، والبيهقي في الخلافيات ج ٢ ص ٤٢، واللفظ لابن المنذر قال: (أخبرنا ابن عبد الحكم، أنا ابن وهب، أخبرني ابن لهيعة عن أبي الزبير أنه سأل جابراً عن المرأة الحائض والنفساء هل تقرأ شيئاً من القرآن؟ فقال جابر: لا).

قال الألباني في الإرواء ج ١ ص ٢٠٩: (وأما حديث جابر فرواه ابن عدي في «الكامل» ١/٢٩٥)، والدارقطني «ص ١٩٧»، وأبو نعيم في «الحلية» ٤/٢٢ من طريق محمد بن الفضل عن أبيه عن طاووس عنه مرفوعاً به. وفي رواية الأولين «النفساء بدل «الجنب». وقال ابن عدي: «لا يروى إلا عن محمد ابن الفضل». قلت: وهو كذاب. وفي «التقريب»: «كذبوه». وفي «التلخيص» «ص ٥١»: «متروك». وروي موقوفاً وفيه يحيى بن أبي أنيسة وهو كذاب. وقد أشار إلى هذا الموقوف البيهقي ج ١ ص ٣٠٩، قال: «وروي عن جابر بن عبد الله من قوله في الجنب والحائض والنفساء وليس بالقوي». أ.هـ كلام الألباني في الإرواء، ولم ينتبه إلى رواية ابن المنذر في الأوسط المبينة أعلاه، وقد مال محقق الخلافيات إلى تصحيح رواية ابن المنذر في الأوسط، قال: (إسناده صحيح، رواه عن ابن لهيعة عبد الله بن وهب، ولم يعنعن أبو الزبير، ولم أر أحداً نبه على هذا الطريق والله الحمد والمنة). حاشية الخلافيات للبيهقي ج ٢ ص ٢٩.

وجاء في مختصر الخلافيات ج ١ ص ٢٢٣: (وروي عن أبي الزبير عن جابر قال: «ولا تقرأ الحائض ولا الجنب ولا النفساء القرآن»). وجاء في حاشيته: (أخرجه الدارقطني ١/١٢١)، وقال يحيى بن أبي أنيسة ضعيف، وذكره في السنن الكبرى ١/٨٩، وقال: هو من قول جابر وليس بالقوي).

(١٧٢١) نصب الراية ج ١ ص ١٩٥، وتلخيص الحبير ج ١ ص ١٣٠ وص ١٣٨، وفتح الباري ج ١ ص ٤٠٨، وراجع التمهيد لابن عبد البر ج ١٧ ص ٣٩٨ وص ٣٩٩ وص ٤٠٠، ومعرفة السنن للبيهقي، والخلافيات له ج ٢ ص ٢٨ وص ٤٢، والتنقيح لابن عبد الهادي ج ١ ص ٤١٨ م ٤٤، =

بسط الألباني الكلام على ذلك في الإرواء<sup>(١٧٢٢)</sup>، وتابعه محقق الخلافات للبيهقي<sup>(١٧٢٣)</sup>، إلا أن الأخير قد مال إلى تصحيح رواية موقوفة على جابر رضي الله عنه ذكرها ابن المنذر في الأوسط<sup>(١٧٢٤)</sup> قال: (أخبرنا ابن عبد الحكم، أنا ابن وهب، أخبرني ابن لهيعة عن أبي الزبير: «أنه سأل جابراً عن المرأة الحائض والنفساء هل تقرأ شيئاً من القرآن؟ فقال جابر: لا»). قال محقق الخلافات: (وإسناده صحيح، رواه عن ابن لهيعة عبد الله بن وهب ولم يعنعن أبو الزبير، ولم أر أحداً نبه على هذا الطريق والله الحمد والمنة)<sup>(١٧٢٥)</sup>. ثم وجدت الهيثمي في شرح المنهاج قد حسن الحديث<sup>(١٧٢٦)</sup>، ثم وجدت مرسلاً لأبي الشعثاء جابر بن زيد الأزدي ذكره الربيع بن حبيب البصري في مسنده من طريق أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي عن جابر بن زيد الأزدي قال: قال رسول الله ﷺ في الجنب والحائض والذين لم يكونوا على طهارة: «لا يقرآن القرآن ولا يطؤون(\*) مصحفاً بأيديهم حتى يكونون متوضئين»(\*\*)...

### مناقشة الجمهور لأدلة المرخصين:

وقد أجمال الماوردي في الحاوي أدلة المرخصين للحائض والنفساء في مس المصحف، ثم ناقشها دليلاً دليلاً، ويأتي نصه بتمامه عند عرض نصوص الشافعية قريباً.

- 
- = والإرواء للألباني ج ١ ص ٢٠٦ إلى ص ٢١٠، وراجع الحاشية (١٧٠٧) من هذا البحث.
- (١٧٢٢) إرواء الغليل ج ١ ص ٢٠٦ إلى ص ٢١٠.
- (١٧٢٣) تحقيق الخلافات للبيهقي ج ٢ ص ٢٨ وص ٢٩ الحاشية رقم ٢ ص ٢٨.
- (١٧٢٤) الأوسط لابن المنذر ج ٢ ص ٩٧ ث ٦٢١.
- (١٧٢٥) الخلافات للبيهقي ج ٢ ص ٢٩ حاشية (٢).
- (١٧٢٦) قال الهيثمي في تحفة المحتاج ج ١ ص ٢٧١: (للحديث الحسن «لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن»، ويقرأ بكسر الهمزة نهي، وبضمها خبر بمعناه). ولم يبين الهيثمي وجه تحسينه لهذا الحديث، ولم يسم راويه، ولم يعزه إلى شيء من دواوين السنة، وراجع الحاشية (١٧٠٧) وراجع الإرواء أيضاً ج ١ ص ٢٠٦ ح ١٩٢.
- (\*) كذا، ولعله خطأ من ناسخ، وصوابه: «ولا يطؤون مصحفاً ..... إلخ».
- (\*\*) الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب، ترتيب أبي يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني الإياضي، طبعة المطبعة العمومية بدمشق ١٣٨٨ هـ ج ١ ص ٩ ح ١١.

## حجة المرخصين:

قال ابن المنذر: (واحتجت هذه الفرقة بقول النبي ﷺ لعائشة: «أعطيني الخمرة»<sup>(١٧٢٧)</sup>. قالت: إني حائض. قال: إن حيضتك ليست بيدك<sup>(١٧٢٨)</sup>). ويقول عائشة: «كنت أغسل رأس النبي ﷺ وأنا حائض»<sup>(١٧٢٩)</sup>.

قال: وفي هذا دليل على أن الحائض لا تنجس ما تمس، إذ ليس جميع بدنها نجس، وإذا ثبت أن بدنها غير نجس إلا الفرج ثبت أن النجس في الفرج لكون الدم فيه، وسائر البدن طاهر<sup>(١٧٣٠)</sup>.

وقد حكى ابن المنذر في الأوسط القول بمنع الحائض من مس القرآن وتلاوته عن طائفة من السلف، فذكر القول بكرهية القراءة للحائض عن عمر وعلي وجابر والحسن وإبراهيم والزهري وقتادة وعبيدة وعطاء وأبي العالية وابن جبير وجابر بن زيد. قال ابن المنذر: (واختلف في قراءة الحائض عن الشافعي، فحكى أبو ثور عنه أنه قال: لا بأس أن تقرأ. وحكى الربيع عنه أنه قال: لا يقرأ الجنب ولا الحائض، ولا يحملان المصحف. وكان أحمد يكره أن تقرأ الحائض، وذكر الجنب فقال: «أما حديث علي فقال: ولا حرف، الأثرم عنه». وحكى إسحاق بن منصور عنه أنه قال: يقرأ طرف الآية، والشيء كذلك، وكذلك قال إسحاق. وحكى أبو ثور عن الكوفي أنه قال: لا تقرأ الحائض. وقال أبو ثور: لا تقرأ الحائض ولا الجنب القرآن).

وقال مالك: (لا يقرأ الجنب القرآن إلا أن يتعوذ بالآية والآيتين عند منامه، ولا يدخل المسجد إلا عابر سبيل، وكذلك الحائض)<sup>(١٧٣١)</sup>. وحكى ابن المنذر في الأوسط الترخيص للحائض في قراءة القرآن عن طائفة من أهل العلم، قال: (قال

(١٧٢٧) الخمرة: حصير صغير يتخذ للصلاة عليه.

(١٧٢٨) حديث عائشة: «ناوليني .....» أخرجه الإمام أحمد في المسند ج٢ ص٤٥ وص٧٠ وص٨٦ وص١١٢ وص٢٤٥، ج٦ ص١٠١ وص١٠٦ وص١١٠ وص١١٤ وص١٦٠ وص١٧٩ وص٢١٤، ومسلم ج١ ص٢٠٩ وص٢٤٥، وأبو داود ٢٦١، والترمذي ١٣٤، وابن ماجه ٦٣٢، وابن المنذر في الأوسط ج١ ص٢٩٨، ج٢ ص٢٠٣، والبيهقي في السنن ج١ ص١٨٩.

(١٧٢٩) حديث: «كنت أغسل - أو أرجل - رأس النبي ﷺ متفق عليه، أخرجه البخاري ج١ ص٤٠١، ومسلم ج٣ ص٢٠٨ وص٢٠٩، وابن المنذر في الأوسط ج٢ ص٢٠٤.

(١٧٣٠) الأوسط ج٢ ص١٠٤.

(١٧٣١) الأوسط لابن المنذر ج٢ ص٩٦ وص٩٧ وص٩٨.

محمد بن مسلمة: «كره للجنب أن يقرأ القرآن حتى يغتسل». قال: وقد أُرخص في الشيء الخفيف مثل الآية والآيتين يتعوذ بهما، وأما الحائض ومن سواها فلا يكره لها أن تقرأ القرآن، لأن أمرها يطول فلا تدع القرآن، والجنب ليس كحالها<sup>(١٧٣٢)</sup>.

### جملّة من نصوص الفقهاء في مسألة مس الحائض للمصحف، وقراءتها للقرآن:

وإتماماً للفائدة، ولكي يكون القارئ على بينة مما قيل في هذا الشأن، أسوق هنا طائفة من نصوص فقهاء كل مذهب من المذاهب الأربعة المعتبرة، يتبين من خلالها موقف كل فقيه من هذه المسألة، ومستنده فيما اختاره وذهب إليه، مراعيّاً في ذكر هذه النصوص وترتيبها الاعتبار الزمني والسبق التاريخي لإمام كل مذهب منها طبقاً لما هو معتاد في مثل هذا الباب، ووفقاً لما جرى عليه جمهور الكاتبين في الفقه المقارن من تقديم المذهب الحنفي فالمالكي فالشافعي فالحنبلي.

### نصوص فقهاء الحنفية:

قال السرخسي في المبسوط وهو بصدد تعداد الأشياء التي يمنعها الحيض، قال: (ومنها أنها لا تمس المصحف ولا اللوح المكتوب عليه آية تامة من القرآن لقوله تعالى: (لا يمسه إلا المطهرون) وهذا وإن قيل في تأويله لا ينزله إلا السفارة الكرام البررة فظاهره يفيد منع غير الطاهر من مسه، وكتب رسول الله ﷺ إلى بعض القبائل: «لا يمس القرآن حائض ولا جنب»، ومنها أنها لا تقرأ القرآن إلا على قول مالك رحمه الله تعالى، فإنه كان يُجَوِّز للحائض قراءة القرآن دون الجنب، قال لأن الجنب قادر على تحصيل صفة الطهارة بالاعتسال، فيلزمه تقديمه على القراءة، والحائض عاجزة عن ذلك فكان لها أن تقرأ.

«ولنا» حديث ابن عمر أن النبي ﷺ كان ينهى الحائض والجنب عن قراءة القرآن<sup>(١٧٣٣)</sup>، ثم عجزها عن تحصيل صفة الطهارة يدل على تغلظ ما بها من الحدث، فلا يدل على إطلاق القراءة لها. وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أنها إنما تمنع عن

(١٧٣٢) الأوسط ج ٢ ص ٩٩.

(١٧٣٣) المبسوط ج ٣ ص ١٥٢.

قراءة آية تامة، ولا تمنع عن قراءة ما دون ذلك. قال الكرخي رحمه الله تعالى: تمنع عن قراءة ما دون الآية أيضاً على قصد قراءة القرآن، كما تمنع عن قراءة الآية التامة، لأن الكل قرآن.

وجه قول الطحاوي رحمه الله: أن المتعلق بالقرآن حكمان: جواز الصلاة ومنع الحائض عن قراءته ثم في حق أحد الحكمين يفصل بين الآية وما دونها، وكذلك في الحكم الآخر<sup>(١٧٣٤)</sup>. وجزم الكاساني في البدائع<sup>(١٧٣٥)</sup> بمنع الحائض والنفساء من قراءة القرآن ومس المصحف إلا بغلافه.

وقال الأندريتي في الفتاوى التتارخانية<sup>(١٧٣٦)</sup> وهو في معرض ذكر الأشياء التي يمنعها الحيض، قال: (ومنها أن لا تمس المصحف ولا الدرهم المكتوب عليه آية تامة من القرآن، ولا اللوح المكتوب عليه آية تامة من القرآن. وهل يكره لها مس المصحف بكمها أو ذيلها؟ قال بعض مشايخنا رحمهم الله: يكره، وعامتهم على أنه لا يكره، لأن المحرم هو المس، وأنه اسم للمباشرة باليد من غير حائل، ألا ترى أن المرأة إذا وقعت في ردغة حل للأجنبي أن يأخذ بيدها بحائل ثوب، وكذا حرمة المصاهرة لا تثبت بالمس بحائل، وفي الصيرفية: ﴿يَسْمِ اللَّهُ الرَّكَزَ النَّجِسَ﴾ ① قرآن تمنع من مسها، وفي الذخيرة قال محمد رحمه الله في رواية: لا بأس بمسه بالكم. ويكره للحائض مس كتب الفقه وما هو من كتب الشريعة، ولا بأس بالكم. وفي فتاوى أهل سمرقند: ويكره للجنب والحائض أن يكتب الكتاب الذي في بعض سطوره آية من القرآن، وإن كان لا يقرءان ولا ينبغي. وفي التهذيب ويكره للحائض أن تقرأ التوراة والإنجيل والزبور.

م: ولا بأس لها أن تمس المصحف بغلاف، والغلاف هو الجلد الذي عليه في أصح القولين. وقيل هو المنفصل كالخريطة ونحوها. ولا بأس لها بكتابة القرآن عند أبي يوسف رحمه الله إذا كانت الصحيفة على الأرض، لأنها لا تحمل المصحف، والكتابة تقع حرفاً حرفاً، وليس الحرف الواحد بقرآن. وقال محمد رحمه الله: أحب إلي أن

---

(١٧٣٤) المبسوط للسرخسي ج ٣ ص ١٥٢، وراجع مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج ٣ ص ٨٨. ١١١٦م.

(١٧٣٥) بدائع الصنائع للكاساني ج ١ ص ٤٤.

(١٧٣٦) الفتاوى التتارخانية للأندريتي ج ١ ص ٣٣٢ وص ٣٣٣.

لأنكتب. ومنها ألا تقرأ القرآن عندنا، والآية وما دونها في تحريم القراءة سواء، هكذا ذكر الكرخي رحمه الله في كتابه. وفي الخلاصة والنصاب: هو الصحيح، وقيد الطحاوي رحمه الله في حرمة القراءة بآية تامة، وفي المنظومة في باب مالك رحمه الله:

وتقرأ القرآن في الحيض اعلمن

م: وهذا إذا قصدت القراءة فإن لم تقصد بها نحو أن تقرأ: «الحمد لله» شكراً للنعمة فلا بأس به، وذكر الصدر الشهيد رحمه الله في مختصر كتاب الحيض أن الآية إذا كانت طويلة فقراءتها حرام عليها، وإن كانت قصيرة إن كانت تجري على اللسان عند الكلام كقوله: (بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين) يحرم أيضاً، وإن كانت لا تجري على اللسان عند الكلام كقوله: (ثم نظر)، وكقوله: (ولم يولد) فلا بأس به. وفي الحجة: وقراءته بالفارسية أيضاً على قول أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز، وإذا حاضت المعلمة فينبغي لها أن تعلم الصبيان كلمة كلمة وتقطع بين الكلمتين على قول الكرخي رحمه الله، وعلى قول الطحاوي رحمه الله تعلم نصف آية وتقطع، ثم تعلم نصف آية، ولا يكره لها التهجي بالقرآن، وكذلك لا يكره لها قراءة دعاء القنوت: اللهم إنا نستعينك. وفي السنغاق: النظر إلى المصحف لا يكره للجنب (والحائض). انتهى كلام التارخانية<sup>(١٧٣٧)</sup>.

واختلف قول فقهاء الحنفية في تعليل جواز نظر المحدث في المصحف، فقال بعضهم: لأن الجنابة لا تحل العين<sup>(١٧٣٨)</sup>.

وقال ابن عابدين في حاشيته: (تقدم ما يفيد أن الجنابة تحلها وسقط غسلها.....؟

للحرج ط الأولى أن يعلل بعدم المس كما قال ح، لأنه لم يوجد في النظر إلا المحاذاة. قال ومثل الجنب في عدم كراهة النظر من غير مس الحائض والنفساء<sup>(١٧٣٩)</sup>.

(١٧٣٧) الفتاوى التارخانية للأندريتي ج١ ص ٣٣٢ وص ٣٣٣.

(١٧٣٨) فتح القدير لابن الهمام ج١ ص ١١٧، والبنابة للعيني ج١ ص ٦٥٠، ومجمع الأنهر لداماد أفندي ج١ ص ٢٦.

(١٧٣٩) حاشية ابن عابدين ج١ ص ١١٧.

قال لكن الوضوء لمطلق الذكر مندوب وتركه خلاف الأولى<sup>(١٧٤٠)</sup>.

وذكر الحصكفي في الدر في أصل المسألة أن الحيض يمنع قراءة قرآن بقصده ومسه ولو مكتوباً بالفارسية في الأصح إلا بغلافه المنفصل كما مر، وكذا يمنع حمله كلوح وورق فيه آية. قال ولا يكره تحريماً مس قرآن بكم عند الجمهور تيسيراً، وصحح في الهداية الكراهة وهو الأحوط<sup>(١٧٤١)</sup>.

وقال ابن عابدين في الحاشية: (قوله بقصده فلو قرأت الفاتحة على وجه الدعاء أو شيئاً من الآيات التي فيها معنى الدعاء ولم ترد القراءة لا بأس به كما قدمناه عن العيون لأبي الليث، وأن مفهومه أن ما ليس فيه معنى الدعاء كسورة أبي لهب لا يؤثر فيه قصد غير القرآنية. قوله ومسه أي القرآن ولو في لوح أو درهم أو حائط، لكن لا يمنع إلا من مس المكتوب بخلاف المصحف، فلا يجوز مس الجلد وموضع البياض منه. وقال بعضهم يجوز وهذا أقرب إلى القياس، والمنع أقرب إلى التعظيم كما في البحر، أي والصحيح المنع كما نذكره، ومثل القرآن سائر الكتب السماوية كما قدمناه عن القهستاني وغيره، وفي التفسير والكتب الشرعية خلاف مر. وقوله إلا بغلافه المنفصل أي كالجراب والخريطة دون المتصل كالجلد المشرز هو الصحيح، وعليه الفتوى، لأن الجلد تبع له سراج، وقدمنا أن الخريطة الكيس أقول ومثلها صندوق الربعة، وهل مثلها كرسي المصحف إذا سمر به يراجع. قوله وكذا يمنع حمله تبع فيه صاحب البحر حيث ذكره عند تعداد أحكام الحيض، وفيه أنه إن أراد به حمله استقلالاً أغنى عنه ذكر المس أو تبعاً فلا يمنع منه، ففي الحلية عن المحيط لو كان المصحف في صندوق فلا بأس للجنب أن يحمله، وفيها قالوا لا بأس بأن يحمل خرجاً فيه مصحف، وقال بعضهم يكره. وقال آخر يكره أخذ زمام الإبل التي عليها المصحف. قال المحبوبي: ولكنه بعيد وهو كما قال أ.هـ. أقول وقد يقال يمكن تصوير الحمل بدون مس وتبعيه كحمله مربوطاً بخيط مثلاً، لكن الظاهر جوازه تأمل). انتهى كلام ابن عابدين<sup>(١٧٤٢)</sup>.

---

(١٧٤٠) المرجع السابق.

(١٧٤١) الدر بحاشية ابن عابدين ج ١ ص ١٩٥.

(١٧٤٢) حاشية ابن عابدين ج ١ ص ١٩٥.

والم تأمل في نصوص فقهاء الحنفية يلحظ أنهم يعطون الكتب السماوية السابقة حرمة كحرمة القرآن في حين أنهم يترددون في إثبات هذه الحرمة للقرآن إذا كان مختلطاً بالتفسير أو غيره من العلوم الشرعية، وهو عجيب منهم لا يوافقهم عليه غيرهم من فقهاء المذاهب الثلاثة، لأن الكتب السماوية السابقة قد بدلت وحرفت من قبل أهل الكتاب، والقدر الذي لم يبدل منها على تقدير وجوده مجهول وليس بأعلى حرمة من منسوخ التلاوة، فضلاً عن ثابته مما ليس بمجرد عن غيره.

## نصوص فقهاء المالكية:

اختلفت نصوص فقهاء المالكية في مسألة مس الحائض والجنب للمصحف، فمنهم من صرح باختلاف الرواية فيها عن مالك رحمه الله، كالقاضي سند بن عنان الأسدي(\*) صاحب الطراز في شرح المدونة، ومنهم من أنكر اختلاف الرواية فيها، وجعل المنع من مس المصحف للحائض والجنب قولاً واحداً وهو المأخوذ من كلام ابن رشد في المقدمات، على أن كلامه في البيان والتحصيل مشعر بموافقه للقاضي سند، حيث حكى رواية بالتخفيف عن الحائض، لكن في مقام التعليم خاصة، وهو الذي صرح به متأخروا المالكية كخليل وشراحه .. وهاك نصوصهم في هذا الشأن:

قال القرافي في الذخيرة<sup>(١٧٤٣)</sup> في باب الغسل منها: (في الطراز: يفارق الجنب الحائض في جواز قراءة القرآن ظاهراً، ومس المصحف للقراءة على المشهور في الحائض لحاجة التعليم وخوف النسيان). إلى أن قال: (والأصل في المنع حديث الترمذي: قال عليه السلام: «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن»<sup>(١٧٤٤)</sup>).

قال ابن رشد في المقدمات بعد أن بين أن الأشياء التي يمنعها الحيض خمسة عشر، عشرة منها متفق عليها، وخمسة مختلف فيها، ثم أخذ في تفصيل العشرة المتفق عليها إلى أن قال: (والخامس مس المصحف، وفي ذلك اختلاف شاذ في غير

---

(\*) هو أبو الدعائم القاضي المصري سند بن عنان بن إبراهيم الأسدي على ما في المعيار للونشريسي ج١ ص ٤٤٠، أو أبو علي على ما في شجرة النور الزكية ص ١٢٥ رقم الترجمة ٣٦١، وكتابه الطراز كتاب حسن مفيد شرح به المدونة نحو الثلاثين سقراً، وتوفي قبل إكماله سنة ٥٤١هـ.

(١٧٤٣) الذخيرة للقرافي ج١ ص ٣١٥.

(١٧٤٤) راجع الحاشية رقم (٧٢٠) من هذا البحث.



المذهب<sup>(١٧٤٥)</sup>. ثم ذكر الخمسة المختلف فيها إلى أن قال: (والثاني قراءة القرآن ظاهراً اختلف فيه قول مالك، والثالث رفع الحدث من غيرهما قيل أنهما يمتنعان فلا يكون للمرأة إذا أجنبت ثم حاضت أن ترفع حكم الجنابة عنها بالاغتسال لتقرأ القرآن ظاهراً، وقيل أن حكم الجنابة مرتفع مع الحيض، فيكون لها أن تقرأ القرآن ظاهراً، وإن لم تغتسل للجنابة وهو الصواب، وقيل أنهما لا يمتنعان فيكون لها إذا أجنبت ثم حاضت أن ترفع حدث الجنابة بالغسل، فتقرأ القرآن ظاهراً لبقاء حدث الحيضة عليها خاصة، فيأتي في المرأة تجنب ثم حيض ثلاثة أقوال: أحدها أن لها أن تقرأ القرآن ظاهراً وإن لم تغتسل للجنابة، والثاني أنه ليس لها أن تقرأ القرآن ظاهراً وإن اغتسلت للجنابة، والثالث أنه ليس لها أن تقرأ القرآن ظاهراً إلا أن تغتسل للجنابة<sup>(١٧٤٦)</sup>).

وعلل القاضي عبد الوهاب في الإشراف جواز القراءة للحائض بقوله: (ووجه الجواز قوله عليه السلام: «اقرأوا القرآن»، وأقل أحوال هذا اللفظ الإباحة، ولأنه حدث لا يؤمر معه بالوضوء عند النوم كالحدث الأصغر، ولأن بها ضرورة إلى ذلك كضرورة المحدث، لأن الحيض عادة مألوفة تدوم بها الأيام ولا يقدر على رفعه فيشق عليها الامتناع من القراءة أياماً تباعاً، فجاز لهذه الضرورة أن يعفى لها عن المنع كما جاز ذلك للمحدث<sup>(١٧٤٧)</sup> أ.هـ كلام القاضي عبد الوهاب في الإشراف، ولم يذكر في منع كل من الحائض والجنب من مس المصحف خلافاً<sup>(١٧٤٨)</sup> لغير داود الظاهري، وجزم في المعونة أيضاً بمنع المحدث حدثاً أعلى أو أدنى من مس المصحف، وذكر في حكم القراءة للحائض روايتين، وبين وجه كل منهما بنحو مما مر<sup>(١٧٤٩)</sup>.

وقال ابن رشد في البيان والتحصيل في سماع ابن القاسم عن مالك رحمه الله قال: (وسئل عن الحائض تكتب القرآن في اللوح وتمسك اللوح فتقرأ فيه؟ قال: لا بأس به على وجه التعليم).

قال محمد بن رشد: قد مضى في رسم شك في طوافه من سماع ابن القاسم

(١٧٤٥) المقدمات الممهدة لابن رشد ج ١ ص ٩٦.

(١٧٤٦) المقدمات لابن رشد ج ١ ص ٩٧.

(١٧٤٧) الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي ج ١ ص ١٣ وص ١٤.

(١٧٤٨) المرجع السابق.

(١٧٤٩) المعونة للقاضي عبد الوهاب المالكي ج ١ ص ١٦١ وص ١٦٣ ف ٢٤ ف ٢٨ والتلقين له ج ١ ص ٧٤.

وجه القول في هذه المسألة، والمعنى الذي من أجله وقع التخفيف فيها، فمن أراد الوقوف عليه تأمله هناك وبالله التوفيق<sup>(١٧٥٠)</sup>.

والكلام الذي أشار إليه ابن رشد وأحال عليه قد مضى بعضه في مسألة اشتراط الطهارة لمس المصحف، ومسألة تمكين الصغير منه. قال ابن رشد: (إنما خفف مالك رحمه الله للرجل الذي يتعلم القرآن أن يمس اللوح فيه القرآن، وخفف ذلك ابن القاسم أيضاً للمعلم يشكل ألواح الصبيان، لأن النهي إنما ورد أن لا يمس القرآن إلا طاهر، وحقيقة لفظ القرآن إذا أطلق أن يقع على جملة، وإن كان قد يطلق ويراد به بعضه على ضرب من التجوز، فتقول سمعت فلاناً يقرأ القرآن، وإن كنت لم تسمعه يقرأ منه إلا سورة واحدة أو آية واحدة، فتكون صادقاً في قولك، فلما كان لفظ القرآن يقع على كله، وقد يقع على بعضه لم يتحقق ورود النهي في مس بعضه على غير طهارة، فمن أجل ذلك خفف للذي يتعلم القرآن أو يشكل ألواح الصبيان أن يمس اللوح فيه القرآن على غير وضوء لما يلحقه من المشقة في أن يتوضأ كلما أحدث، ولعل ذلك يكون في الأحيان التي يثقل فيها مس الماء، فيكون ذلك سبباً إلى المنع من تعلمه، وهذه هي العلة في تخفيف ذلك للصبيان، لأنهم وإن كانوا غير متعبدين فأبأؤهم فيهم متعبدون بمنعهم مما لا يحل كشرب الخمر وأكل الخنزير وما أشبه ذلك، ألا ترى أنه خفف لهم التضاريس يتعلمون فيها في الكتاب، وكره أن يمسوا فيها المصحف الجامع للقرآن إلا على وضوء، ومن الدليل على ما قلناه من الفرق بين جملة القرآن وبعضه أن رسول الله ﷺ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو، وكتب إلى هرقل عظيم الروم: «بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم، أما بعد فأني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم، وأسلم يؤتك الله عز وجل أجرك مرتين، فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين (ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم) إلى قوله: (فلما مسلمون)». لهذا جاز للرجل أن يكتب في الكتاب الآية والآيتين على غير وضوء في سماع أشهب من كتاب الصلاة، ومن هذا

---

(١٧٥٠) البيان والتحصيل لابن رشد ج ١ ص ٢١٣ وص ٢١٤، وراجع بداية المجتهد لحفيد ابن رشد ومعها الهداية ج ١ ص ٤٣٥ وص ٤٣٦ حيث ذكر الخلاف في المسألة، وصرح بأن مالكاً قد رخص للصبيان في مس المصحف على غير طهر، لأنهم غير مكلفين، وراجع ج ٢ من البداية أيضاً ص ٣١ في مس الجنب والحائض للمصحف وقراءتهما للقرآن.

الكتاب في بعض الروايات أن الرجل لا يمس اللوح إذا قرأ فيه على غير وضوء، فإن لم يكن معناه على غير التعلم فهو معارض لهذه الرواية، فتأمل ذلك تجده صحيحاً والله أعلم<sup>(١٧٥١)</sup>.

وقال ابن رشد في موضع من البيان أيضاً في سماع أشهب عن الإمام مالك قال: (وسئل عن الرجل يقرأ القرآن في اللوح وهو غير متوضئ؟ فقال: لا أرى أن يمسّه. قال محمد بن رشد: معناه إذا كان يقرأ فيه على غير وجه التعليم لأنه قد خففه في رسم شك في طوافه من سماع ابن القاسم من كتاب الوضوء إذا كان على وجه التعليم، ومضى هناك القول على وجه تخفيفه وحمل كلامه على أن بعضه مفسر لبعض أولى من حمله على الخلاف ما أمكن ذلك، وبالله التوفيق<sup>(١٧٥٢)</sup>).

ولا يخفى ميل ابن رشد إلى إنكار الرواية المقتضية لجواز مس المصحف للحائض ومن في حكمها في مقام التعليم خاصة على ما رجحه المتأخرون من أصحاب مالك أو على الإطلاق كما في نقل صاحب الطراز، وقد مر، على أن خليل في باب الحيض قد جزم بمنع الحائض من مس المصحف قال في أثناء تعداده لما يمنعه الحيض: (ومس مصحف لا قراءة). قال الخرشي: أي إن الحيض يمنع مس المصحف ولا يمنع من القراءة ظاهراً أو في المصحف دون مس خافت النسيان أم لا لعدم تمكنها من الغسل، ولذا تمتنع من الوضوء للنوم فلو طهرت منعت من القراءة ولا تنام حتى تتوضأ كالجنب).

قال العدوي في حاشيته عليه: («قوله منعت من القراءة» اعتمد عج خلاف هذا، وهو أن الحائض تقرأ في حال السيلان مطلقاً، خافت النسيان أم لا، كانت جنباً أم لا، وبعد انقطاعه تقرأ أيضاً، إلا أن تكون جنباً فلا تقرأ، والنفساء كالحائض، واعتمده بعض الشيوخ<sup>(١٧٥٣)</sup>).

فظاهر كلامهم في باب الحيض مشعر بمنع الحائض من مس المصحف الكامل، ومس ما يقع عليه اسم المصحف مطلقاً، لكن كلامهم في باب الوضوء يتضمن

---

(١٧٥١) البيان والتحصيل ج١ ص ٤٣ وص ٤٤.

(١٧٥٢) البيان والتحصيل ج١ ص ٤٤١.

(١٧٥٣) الخرشي وحاشية العدوي عليه ج١ ص ٢٠٩.

تفصيلاً. قال خليل في باب الوضوء فيما يستثنى مما يمنع مسه حال الحدث قال: (ولوح لمعلم ومتعلم وإن حائضاً). قال الخرشي: (أي ولا يمنع مس لوح لمعلم يصلحه، ومتعلم صبي أو رجل على غير وضوء، وإن امرأة حائضاً من معلم ومتعلم، والمراد بالمعلم من يريد إصلاح اللوح كان جالساً للتعليم أو لا، وقوله لمعلم ومتعلم أي حال التعلم أو التعليم وما يتعلق بذلك كما هو ظاهر كلام ابن حبيب).

قال خليل: (وجزء لمتعلم وإن بلغ). قال الخرشي: (أي وجاز مس جزء لمتعلم صبي؛ بل ولو بلغ، والمراد بالجزء ما قابل الكامل، لكن جزء له بال، ثم إن المعتمد أن للمتعلم مس الكامل لأن ابن بشير حكى الاتفاق على جواز مس الكامل).

قال العدوي في حاشيته: («قوله ولوح... إلخ» المراد جنس اللوح بالنسبة للمعلم والواحد بالنسبة للمتعلم، ومثل المتعلم المعلم. «قوله وإن حائضاً» قال في ك: وتخصيص الحائض بالذكر يخرج الجنب، وهو ظاهر لأن رفع حدثه بيده ولا يشق كالوضوء. وقال عج: أي ولو كان حائضاً وجنباً كما هو ظاهر إطلاقهم انتهى. «أقول» والأظهر كلام الشارح في ك، وقال أيضاً في ك: ومثل المتعلم المحتاج إلى الكشف عن آية توقف فيها. «قوله وما يتعلق به» كحال الذهاب به إلى وضعه في محله. «قوله وإن بلغ» وإن حائضاً. «قوله ما قابل الكامل» لما كان يتوهم منه أنه يشمل، ولو تسعة أعشاره مثلاً، وهذا لا يجوز افادك أن المراد جزء له بال عرفاً، كأن يكون خمسة أحزاب مثلاً، والحاصل أنه لو لم يقل ما قابل الكامل لتوهم أن المراد به أحد أجزاء الثلاثين، وليس مراد فقال ما قابل الكامل، ولما كان يتوهم شموله لتسعة أعشاره مثلاً، قال لكن جزء له بال في العرف فلا يشمل ما إذا كان تسعة أعشاره، هذا ملخص كلام الشيخ إبراهيم اللقاني، وهذا كله مراعاة لقول المصنف جزء، وإلا فالمعتمد أنه يجوز مس الكامل. «قوله ثم إن المعتمد... إلخ» وأفاد ابن مرزوق أن المعلم كالمتعلم في جواز ابن القاسم عن مالك. «قوله لأن مس الكامل على ما رواه ابن بشير» أي فأقل مراتبه أن يكون هو الراجح<sup>(١٧٥٤)</sup>.

وعبارة الدردير في شرحه الكبير على خليل: (ولا لوح لمعلم ومتعلم حال التعليم والتعلم، وما ألحق بهما مما يضطر إليه كحمله لبيت مثلاً، فيجوز للمشقة، وإن كان كل من المعلم والمتعلم حائضاً لا جنباً لقدرته على إزالة مانعه بخلاف

(١٧٥٤) الخرشي والعدوي عليه ج ١ ص ١٦١.

الحائض، ولا يمنع مس أو حمل جزء؛ بل ولا كامل على المعتمد لمتعلم وكذا معلم على المعتمد وإن بلغ، أو حائضاً لا جنباً). وقال الدسوقي في حاشيته عليه: «قوله ومتعلم» أي وإن كان متذكراً يراجع بنية الحفظ). قال الشيخ عlish: لا مجرد التعبد بالتلاوة فيتوضأ. أ.هـ. ضوء.

قال الدسوقي أيضاً: «قوله وما ألحق بهما إلخ» أي على ما يفيد إطلاق المصنف كابن حبيب خلافاً لظاهر العتبية من قصر الجواز على حالة التعلم والتعليم. «قوله لا جنباً إلخ» المعتمد الجواز له كالحائض كما في حاشية شيخنا على عقب، وكما في بن نقلاً عن المقرئ وعن سيدي عبد القادر الفاسي. وقال عج: ظاهر إطلاقهم أن الجنب كالحائض. وفي كبير الخرشي تخصيص الحائض بالذكر يخرج الجنب، وهو ظاهر لأن رفع حدثه بيده، ولا يشق كالوضوء، وارتضاه شيخنا في حاشيته على صغيره، لكنه قد رجع عنه كما علمت. «قوله ولا يمنع» أي الحدث. «قوله على المعتمد» أي لحكاية ابن بشير الاتفاق على جواز مس الكامل المتعلم، وقول التوضيح أن كلام ابن بشير ليس بجيد حيث حكى الاتفاق مع وجود الخلاف، رده ابن مرزوق بأن أقل أحواله أن يكون هو المعتمد. «قوله لمتعلم» مثله من كان يغلط في القرآن ويضع المصحف عنده، وهو يقرأ أو كلما غلط راجعه كما قاله شيخنا. «قوله وكذا معلم على المعتمد» أي كما هو رواية ابن القاسم عن مالك، لأن حاجة المعلم كحاجة المتعلم خلافاً لابن حبيب قائلًا إن حاجة المعلم صناعة وتكسب لا الحفظ كحاجة المتعلم<sup>(١٧٥٥)</sup>.

### نصوص فقهاء الشافعية:

قال المزني في مختصره، وعنه الماوردي في الحاوي: (قال الشافعي رحمه الله: «ولا يحمل المصحف ولا يمسه إلا طاهر»). قال الماوردي: وهذا كما قال، والطهارة واجبة لحمل المصحف ومسه، ولا يجوز أن يحمله من ليس بطاهر<sup>(١٧٥٦)</sup>. وقال البيهقي في معرفة السنن: (قال الشافعي رحمه الله في «سنن حرمة»: قال

---

(١٧٥٥) الشرح الكبير للدردير بحاشية الدسوقي ج ١ ص ١٢٦ وص ١٧٤، وقارن بالشرح الصغير للدردير مع بلغة السالك للصاوي ج ١ ص ١١٨، ومنح الجليل لمحمد عlish ج ١ ص ١١٨.  
(١٧٥٦) الحاوي الكبير للماوردي ج ١ ص ١٧٣، وقارن بمختصر المزني مع الأم ج ٩ ص ٥.

الله عز وجل: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾، فاختلف فيها بعض أهل التفسير، فقال بعضهم: فرض لا يمس إلا مطهر. يعني متطهر تجوز له الصلاة<sup>(١٧٥٧)</sup>. قال البيهقي: (قال الشافعي: وهذا المعنى تحتمله الآية .. والله أعلم)<sup>(١٧٥٨)</sup>.

وقال الماوردي بعد أن ذكر المذاهب في مسألة اشتراط الطهارة لمس المصحف، وحجة كل مذهب ومناقشة تلك الحجج، قال: (فإذا ثبت أن الطهارة مستحقة في حمل المصحف فلا يجوز للجنب والمحدث والحائض والنفساء حمله) .. إلى أن قال: (فإذا تقرر ما وصفنا فكل هؤلاء لا يجوز لهم حمل المصحف، ولا سبغاً منه، ولا جزءاً وإن قل، وسواء حملوه مباشرة له بأيديهم أو وضعوه في أكمامهم أو أخذوه بعلاقه، كل ذلك ممنوع منه. وقال أبو حنيفة: التحريم مقصور على مسه دون حمله. كما يحرم على المحرم مس الطيب، ولا يحرم عليه حمله، وهذا غير صحيح، لأن حمل المصحف أبلغ في الاستيلاء عليه من مسه، فلما حرم الأدنى من المس كان تحريم الأغلظ من الحمل أولى، فأما الطيب في المحرم فالتحريم فيه مقصور على الاستمتاع به، وليس في حمله استمتاع به، وفي حمله إن كان رطباً استمتاع به يحرم يمنع منه، وليس فيه إن كان يابساً استمتاع به فلم يحرم، وتحريم المصحف لحرمته فاستوى فيه مسه وحمله.

**فصل:** وكذلك لا يجوز لهم مسه ولا مس ما لا كتابة فيه من جلده وورقه، وأجاز أبو حنيفة للمحدث دون الجنب أن يمس من المصحف ما لا كتابة فيه من جلد وورق، وأن يحمله بعلاقته استدلالاً بأن الحرمة إنما تختص بالكتابة المتلوة دون الجلد والورق، وهذا خطأ لأن الجلد والورق الذي لا كتابة فيه من جملة المصحف، بدليل أن من حلف لا يمس المصحف حث بمس جلده وبياضه كما يحث بمس كتابته، فوجب أن يحرم عليه مس جلده، كما يحرم عليه مس كتابته كالجنب، وقد تحرر من هذا الاستدلال قياسان:

أحدهما: أن ما حرم أن يمس الجنب حرم أن يمس المحدث كالكتابة.

والثاني: أن من حرم عليه من المصحف مس ما فيه من الكتابة حرم عليه أن

(١٧٥٧) معرفة السنن للبيهقي ج ١ ص ٣١٧ ف ٧٥٨.

(١٧٥٨) المعرفة ج ١ ص ٣١٨ ف ٧٦١.

يمس ما ليس فيه كتابة كالجنب<sup>(١٧٥٩)</sup>. ثم ذكر الماوردي ما يتعلق بحمل الدراهم المكتوب عليها القرآن، وحمل كتب العلم الشرعي المتضمنة لشيء من القرآن إلى أن قال: (فأما حمل المصحف مع قماش هو في جملة، فإن كان المقصود منه القرآن لم يجز لهم حمله، وإن كان جملة القماش مقصوداً ففي جواز حملهم له وجهان:

أحدهما: لا يجوز تغليفاً لحرمة القرآن.

والثاني: يجوز اعتباراً بالأغلب، وقد حكاه حرمة عن الشافعي<sup>(١٧٦٠)</sup>.

ثم ذكر ما يتعلق بمس الصغار للمصحف، وتقليب المحدث لورق المصحف بواسطة، ثم قال: (فأما إن كتب مصحفاً، فإن كان حاملاً لما يكتب منه لم يجز محدثاً كان أو جنباً، وإن كان غير حامل له فإن كان محدثاً جاز لأنه ليس كتابته بأكثر من تلاوته، وللمحدث أن يتلو القرآن، وإن كان جنباً ففيه وجهان:

أحدهما: لا يجوز، لأنه بمثابة التالي له، ولا يجوز للجنب أن يتلو القرآن.

والوجه الثاني: يجوز، لأن التلاوة أغلظ حالاً من الكتابة، ألا ترى أن المصلي لو كتب الفاتحة لم يجزه عن تلاوتها، فجاز للجنب أن يكتب القرآن، وإن لم يتله .. والله أعلم<sup>(١٧٦١)</sup>.

وعن قراءة الحائض والنفساء والجنب قال الماوردي: (قال المزني: قال الشافعي رحمه الله: «ولا يمنع من قراءة القرآن إلا الجنب». وقال الماوردي: وهذا كما قال، لا يجوز للجنب والحائض والنفساء أن يقرأوا القرآن، ولا شيئاً منه. وجوز لهم داود في قراءة القرآن. وقال مالك: يجوز للحائض أن تقرأ دون الجنب. واستدل داود بقوله تعالى: (فاقرءوا ما تيسر منه)<sup>(١٧٦٢)</sup>، فكان على عمومها، ورواية عائشة أن النبي ﷺ كان يذكر الله على كل أحيانه<sup>(١٧٦٣)</sup>، وبما روي عن النبي ﷺ أنه

---

(١٧٥٩) الحاوي للماوردي ج ١ ص ١٧٤ وص ١٧٥.

(١٧٦٠) الحاوي ج ١ ص ١٧٦.

(١٧٦١) الحاوي للماوردي ج ١ ص ١٧٧ وص ١٧٨.

(١٧٦٢) سورة المزمل آية ٢٠.

(١٧٦٣) من حديث عائشة أخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم، كتاب الحيض باب تقضي الحائض المناسك كلها ج ١ ص ١١٥، ومسلم موصولاً كتاب الحيض باب ذكر الله تعالى حال الجنابة ج ١ ص ٢٨٤ كذا في حاشية الممتع ج ١ ص ٢٦٣.

قال: «لا حسد إلا في اثنتين، رجل آتاه الله مالا فهو يتفقه في سبيل الله، ورجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل وأطراف النهار»<sup>(١٧٦٤)</sup>.

ودليلنا: رواية عبد الله بن سلمة عن علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ لم يكن يحجبه عن قراءة القرآن إلا أن يكون جنباً<sup>(١٧٦٥)</sup>. وروى موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «لا يقرأ الجنب والحائض شيئاً من القرآن»<sup>(١٧٦٦)</sup>.

وروي عن عمر بن الخطاب أنه قال: يا رسول الله إنك تأكل وتشرب وأنت جنب. فقال النبي ﷺ: «إني آكل وأشرب وأنا جنب ولا أقرأ وأنا جنب»<sup>(١٧٦٧)</sup>. ولأن تحريم القراءة على الجنب قد كان مشهوراً في الصحابة، منتشراً عند الكافة، حتى لا يخفى على رجالهم ونسائهم<sup>(١٧٦٨)</sup>. ثم ذكر قصة عبد الله بن رواحة مع امرأته ثم قال: (فثبت أن ذلك إجماع).

فأما مالك فإنه قال: (إن الحائض إن لم تقرأ نسيت لتطاول الحيض بها، وأنه قد ربما استوعب شطر زمانها، وليس كذلك الجنب). وهذا خطأ لورود النص بنهي الجنب والحائض، ولأن حدث الحيض أغلظ من حدث الجنابة، ولأنه يمنع من الصيام والوطء ولا يمنع منهما الجنابة، فلما كان الجنب ممنوعاً فأولى أن تكون الحائض ممنوعة، ثم من الدليل عليهما أن حرمة القرآن أعظم من حرمة المسجد، فلما كان المسجد ممنوعاً من الحائض فأولى أن يكون ممنوعين من القرآن، وأما الجواب عن الآية فمن وجهين:

أحدهما: أن المراد بها فصلوا ما تيسر من الصلاة، فعبر عن الصلاة بالقرآن لما يتضمنها منه.

والثاني: أنه عام خص منه الجنب والحائض بدليل. وأما حديث عائشة: «أنه كان يذكر الله على كل حال» فمحمول على الأذكار التي ليست قرآناً، والحديث الآخر مخصوص.

---

(١٧٦٤) متفق عليه من حديث ابن مسعود.

(١٧٦٥) راجع في أثر علي الإرواء ج ١ ص ١٦١ ح ١٢٣، ج ٢ ص ٢٤١ إلى ص ٢٤٥ ح ٤٨٥، وبداية المجتهد لابن رشد مع تخريجها (الهداية) ج ٢ ص ٣١.

(١٧٦٦) راجع الحاشية رقم (٧٢٠) من هذا البحث.

(١٧٦٧) راجع تخريجه في الحاوي ج ١ ص ١٧٨ هامش رقم ٦.

(١٧٦٨) الحاوي للماوردي ج ١ ص ١٧٨ وص ١٧٩.



قال الماوردي: («فصل» فإذا ثبت أن الجنب والحائض والنفساء ممنوعون من قراءة القرآن فلا يجوز لهم أن يقرأوا منه آية ولا حرفاً. وقال مالك وأحمد والأوزاعي: يجوز لهم أن يقرأوا الآية والآيتين تعوداً وتبركاً. وقال أبو حنيفة: يجوز أن يقرأوا صدر الآية، ولا يجوز أن يقرأوا باقيةا، وكلا المذهبين خطأ، لأن حرمة يسيره كحرمة كثيره فوجب أن يستويا في الحظر، ولأن ما منعت الجنابة من كثيره منعت من يسيره كالصلاة.

«فصل» ويجوز للمحدث أن يقرأ «لأن النبي ﷺ لم يكن يحجبه شيء عن قراءة القرآن إلا أن يكون جنباً» فدل على أن الحدث لم يمنعه، وكذلك المستحاضة يجوز أن تقرأ لأنها كالمحدث،

فلو أراد الجنب والحائض أن يقرأ بقلوبهما من غير أن يتلفظا به بلسانهما جاز، وهكذا لو نظرا في المصحف أو قرأ عليهما القرآن كان جائزاً لهما، لأنهما ينسبان(\*) إلى القراءة في هذه الأحوال، فأما القراءة سرّاً باللسان فلا يجوز، لأن الإسرار بالقرآن كالجهر في صحة الصلاة .. والله أعلم). أ.هـ كلام الماوردي في الحاوي (١٧٦٩). ومع أن الماوردي لم يذكر في منع الحائض من قراءة القرآن عند الشافعية خلافاً، إلا أن الوزير ابن هبيرة الحنبلي قد ذكر في إفصاحه أن للشافعي قولاً آخر أنه يجوز للحائض أن تقرأ، حكاه أبو ثور عنه. قال الوزير: (قال صاحب الشامل وأصحابه لا يعرفون هذا القول) (١٧٧٠).

---

(\*) كذا في الأصل، ولعل صوابه (لا ينسبان).

(١٧٦٩) الحاوي ج ١ ص ١٧٩ وص ١٨٠، وقارن بالمجموع للنووي ج ٢ ص ٣٥٦، والروضة له ج ١ ص ٨٥ وص ٨٦ وص ١٣٥، وأسنى المطالب للأنصاري ج ١ ص ٦٧ وص ١٠٠، وتحفة المحتاج للهيتمي ج ١ ص ٢٧١ وص ٣٨٦، ونهاية المحتاج للرملي ج ١ ص ٢١٧ وص ٣٢٧. قال الرملي في حاشيته على شرح الروض عن تفريق الشافعية بين مس المصحف والقراءة في حق الجنب والحائض ونحوهما، قال: (والفرق بينه وبين مس المصحف أنه يتوسع في القراءة ما لا يتوسع في مس المصحف بدليل جواز قراءة المحدث بخلاف مسه المصحف).

(١٧٧٠) الإفصاح للوزير ابن هبيرة ج ١ ص ٧٦، وعبارته فيه: (وأجمعوا على أنه لا يجوز للجنب والحائض قراءة آية كاملة إلا مالكا فإنه قال يجوز للجنب أن يقرأ آيات يسيرة تعوداً، واختلف عنه في الحائض فروي أنها كالجنب، وروي أنها تقرأ على الإطلاق، وللشافعي قولاً آخر أنه يجوز للحائض أن تقرأ، حكاه أبو ثور عنه. قال صاحب الشامل: وأصحابه لا يعرفون هذا القول).

## نصوص فقهاء الحنابلة:

قال الخرقى: (ولا يمس المصحف إلا طاهر). قال الموفق في المغني: (يعني طاهراً من الحدثين جميعاً، وروي هذا عن ابن عمر والحسن وعطاء وطاوس والشعبي والقاسم بن محمد، وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي، ولا نعلم مخالفاً لهم إلا داود، فإنه أباح مسه)<sup>(١٧٧١)</sup>. ثم ذكر حجج الفريقين على نحو مما تقدم في مسألة اشتراط الطهارة لمس المصحف.

وقال الخرقى أيضاً: (ولا يقرأ القرآن جنب ولا حائض ولا نفساء). قال الموفق بعد أن ذكر مسألة الخرقى هذه: (رويت الكراهة لذلك عن عمر وعلي والحسن والنخعي والزهري وقتادة والشافعي وأصحاب الرأي).

وقال الأوزاعي: لا يقرأ إلا آية الركوب والنزول: (سبحان الذي سخر لنا هذا)، (وقل رب أنزلني منزلاً مباركاً). وقال ابن عباس: يقرأ ورده. وقال سعيد بن المسيب: يقرأ القرآن، أليس هو في جوفه؟ وحكي عن مالك للحائض القراءة دون الجنب، لأن أيامها تطول، فإن منعناها من القراءة نسيت، ولنا ما روي عن علي رضي الله عنه «أن النبي ﷺ لم يكن يحجبه - أو قال - يحجزه عن قراءة القرآن شيء ليس الجنب» رواه أبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح.

وعن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن» رواه أبو داود والترمذي وقال يرويه إسماعيل بن عياش عن نافع، وقد ضعف البخاري روايته عن أهل الحجاز وقال: إنما روايته عن أهل الشام.

وإذا ثبت هذا في الجنب ففي الحائض أولى، لأن حدثها أكد، ولذلك حرم الوطء ومنع الصيام وأسقط الصلاة وساواها في سائر أحكامها.

«فصل» ويحرم عليهم قراءة آية، فأما بعض آية فإن كان مما لا يتميز به القرآن عن غيره كالسمية والحمد لله وسائر الذكر فإن لم يقصد به القرآن فلا بأس، فإنه لا خلاف في أن لهم ذكر الله تعالى ويحتاجون إلى التسمية عند اغتسالهم، ولا يمكنهم التحرز من هذا، وإن قصدوا به القراءة أو كان ما قرأوه شيئاً يتميز به القرآن عن غيره من الكلام ففيه روايتان:

«إحدهما» لا يجوز .. وروي عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن الجنب يقرأ

(١٧٧١) المغني لابن قدامة مع الشرح الكبير ج١ ص ١٣٧.

القرآن؟ فقال: ولا حرفاً. وهذا مذهب الشافعي لعموم الخبر في النهي، ولأنه قرآن، فمنع من قراءته كآلية.

«والثانية»: لا يمنع منه، وهو قول أبي حنيفة، لأنه لا يحصل به الإعجاز ولا يجزئ في الخطبة، ويجوز إذا لم يقصد به القرآن، وكذلك إذا قصد<sup>(١٧٧٢)</sup>.

قال شمس الدين ابن قدامة في الشرح الكبير وهو بصدد ذكر الأشياء التي يمنعها الحيض، قال: («والخامس» مس المصحف لقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾، ولقول النبي ﷺ في كتاب عمرو بن حزم: «لا تمس القرآن إلا وأنت طاهر» رواه الأثرم<sup>(١٧٧٣)</sup>.

وقال الشيخ تقي الدين بن تيمية في شرح العمدة: (الفصل الثالث: أنه لا يجوز لها قراءة القرآن ومس المصحف واللبث في المسجد، لأن حدثها كحدث الجنب وأغلظ لقيام سبب الحدث، وسواء في ذلك ما قبل الانقطاع وما بعده لأن أحسن أحوالها أن تكون كالجنب)<sup>(١٧٧٤)</sup>.

بيد أن أبا العباس بن تيمية قد أفتى بجواز مس الحائض للمصحف إذا احتاجت إلى ذلك، فقد جاء في غير موضع من مجموع فتاوى الشيخ التصريح بمثل هذا.

قال أبو العباس بن تيمية وهو بصدد الكلام عن الحائض: (ولو كان لها مصحف ولم يمكنها حفظه إلا بمسه مثل أن يريد أن يأخذه لص أو كافر، أو ينهبه أحد، أو يتهبه<sup>(١٧٧٥)</sup> منها ولم يمكنها منعه إلا بمسه لكان ذلك جائزاً لها مع أن المحدث لا يمس المصحف)<sup>(١٧٧٦)</sup>.

وقال أبو العباس أيضاً: (ثم مس المصحف يشترط له الطهارة الكبرى والصغرى عند جماهير العلماء، وكما دل عليه الكتاب والسنة، وهو ثابت عن سلمان وسعد وغيرهم من الصحابة، وحرمة المصحف أعظم من حرمة المساجد، ومع هذا إذا

(١٧٧٢) المغني لابن قدامة ج ١ ص ١٣٤ وص ١٣٥.

(١٧٧٣) الشرح الكبير مع المغني لشمس الدين بن أبي عمر بن قدامة ج ١ ص ٣١٥.

(١٧٧٤) شرح العمدة لشيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية ج ١ ص ٤٦٠.

(١٧٧٥) كذا، ولغله سبق قلم من ناسخ أو طابع.

(١٧٧٦) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٢ ص ١٨٤.

اضطر الجنب والمحدث والحائض إلى مسه مسه). قال أبو العباس: (ومس المصحف قد يجب في بعض الأحوال، إذا احتيج إليه لصيانته الواجبة، والقراءة الواجبة، أو الحمل الواجب، إذا لم يمكن أداء الواجب إلا بمسه)<sup>(١٧٧٧)</sup>. وذكر أبو العباس في موضع آخر أنه يحرم على الحائض مس المصحف عند عامة العلماء، وكذلك قراءة القرآن في أحد قولي العلماء. قال: (والذين حرّموا عليها القراءة كأحمد في المشهور عنه، وكذلك الشافعي مع أبي حنيفة، تنازعوا في إباحة قراءة القرآن لها وللنساء قبل الغسل وبعد انقطاع الدم على ثلاثة أقوال:

أحدها: إباحتها للحائض والنساء، وهو اختيار القاضي أبي يعلى، وقال هو ظاهر كلام أحمد.

والثاني: منع الحائض والنساء.

والثالث: إباحتها للنساء دون الحائض، اختاره الخلال من أصحاب أحمد)<sup>(١٧٧٨)</sup>. وقال أبو العباس في موضع آخر: (وإنما تنازعوا في قراءة القرآن، وليس في منعها من القرآن سنة أصلاً، فإن قوله: «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن» حديث ضعيف باتفاق أهل المعرفة بالحديث، رواه إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر، وأحاديثه عن أهل الحجاز يغلط فيها كثيراً، وليس لهذا أصل عن النبي ﷺ، ولا حدث به عن ابن عمر، ولا نافع، ولا عن موسى بن عقبة أصحابهم المعروفون بنقل السنن عنهم. وقد كان النساء يحضن على عهد رسول الله ﷺ، فلو كانت القراءة محرمة عليهن كالصلاة لكان هذا مما بينه النبي ﷺ لأُمَّته، وتعلمه أمهات المؤمنين، وكان ذلك مما ينقلونه إلى الناس، فلما لم ينقل أحد عن النبي ﷺ في ذلك نهياً لم يجز أن تجعل حراماً، مع العلم أنه لم ينه عن ذلك، وإذا لم ينه عنه مع كثرة الحيض في زمنه علم منه أنه ليس بمحرم)<sup>(١٧٧٩)</sup>.

وحكى أبو العباس في موضع مذهب أهل الظاهر في مسألتي مس المصحف وقراءة القرآن حال الحيض، وعدم اشتراطهم الطهارة لذلك، وذكر كلام ابن حزم في

(١٧٧٧) المصدر السابق ج٢٦ ص ٢٠٠.

(١٧٧٨) مجموع فتاوى ابن تيمية ج٢٦ ص ١٧٦ وص ١٧٧.

(١٧٧٩) مجموع فتاوى ابن تيمية ج٢٦ ص ١٩١.

هذا الشأن، قال: (فيجوز عنده للجنب والمحدث والحائض قراءة القرآن، والسجود فيه، ومس المصحف، قال: لأن هذه الأفعال خير مندوب إليها، فمن ادعى منع هؤلاء منها فعليه الدليل) (١٧٨٠).

وقال أبو العباس في موضع آخر وهو بصدد الكلام عن النفساء: (وأما قراءتها القرآن، فإن لم تخف النسيان فلا تقرأه، وأما إذا خافت النسيان فإنها تقرأه في أحد قولي العلماء، وإذا انقطع الدم واغتسلت قرأت القرآن وصلت بالاتفاق، فإن تعذر اغتسالها لعدم الماء أو لخوف ضرر لمرض فإنها تيمم وتفعل بالتيمم ما تفعل بالاغتسال والله أعلم) (١٧٨١).

وقال ابن مفلح في الفروع في أصل المسألة، وهو بصدد ذكر الأشياء التي يمنعها الحيض، قال: (ومس المصحف «و» وقيل: لا وحكي رواية، اختاره شيخنا، قال: إن ظنت نسيانه وجبت، ونقل الشالنجي كراهتها [القراءة] لها ولجنب، وعنه لا يقرآن وهي أشد، ونقل إبراهيم بن الحرث فيها أحاديث كراهية ليست قوية، وكرهها لها) (١٧٨٢).

وقال المرداوي في الإنصاف عند قول الموفق بمنع الحائض من قراءة القرآن، قال: (قوله «وقراءة القرآن» تمنع الحائض من قراءة القرآن مطلقاً على الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به كثير منهم. وقيل: لا تمنع منه، وحكي رواية. قال في الرعاية: وهو بعيد الأثر. واختاره الشيخ تقي الدين، ومنع من قراءة الجنب، وقال: إن ظنت نسيانه وجبت القراءة. واختاره أيضاً في الفائق، ونقل الشالنجي: كراهة القراءة لها وللجنب، وعنه لا يقرآن، وهي أشد. فعلى المذهب: تقدم تفاصيل ما يقرأ من لزمه الغسل، وهي منهم في أثناء بابه، فليعاود) (١٧٨٣).

وقال البهوتي في شرح الإقناع عند ذكره للأشياء التي يمنعها الحيض قال:

---

(١٧٨٠) المرجع السابق ج ٢١ ص ١٦٩.

(١٧٨١) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٢١ ص ٦٣٦.

(١٧٨٢) الفروع لابن مفلح ج ١ ص ٢٦١.

(١٧٨٣) الإنصاف للمرداوي ج ١ ص ٣٤٧.

(والثالث «قراءة القرآن» لما تقدم في الغسل من قوله ﷺ: «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن». والرابع: «مس المصحف» لما تقدم)<sup>(١٧٨٤)</sup>.

---

(١٧٨٤) كشف القناع للبهوتي ج١ ص ٢٢٦.

# الْمُتَحَفُّ فِي الْأَحْكَامِ الْمَصْحُفِ

تَأَلَّفَ  
الدُّكْتُورُ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّشِيدِ  
عَضُوهُيَّةُ التَّدْرِيسِ بِكَلْبَةِ الْعُلَمَاءِ بِمَحَافِظَةِ الرَّيْسِ

الْجُزْءُ الثَّالِثُ

ح) صالح محمد الرشيد، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الرشيد، صالح محمد

المتحف في أحكام المصحف. - الرياض.

٢٥٠ ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٤ - ٦١٠ - ٣٨ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٩ - ٦١٣ - ٣٨ - ٩٩٦٠ (ج ٣)

١ - الفتاوي الشرعية ٢ - المصاحف أ - العنوان

٢١/٤٢٣٦

ديوي ٢٥٩

رقم الإيداع: ٢١/٤٢٣٦

ردمك: ٤ - ٦١٠ - ٣٨ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٩ - ٦١٣ - ٣٨ - ٩٩٦٠ (ج ٣)



## حاشية المصحف

قد مر في مسألتي تجريد المصحف وتحشيته أن للحاشية حكم الأصل، وأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يشدد في المنع من أن يكتب في حاشية المصحف ما ليس بقرآن؛ بل وإن كان قرآناً منسوخاً، وأنه رضي الله عنه قد عمد إلى مصحف كتب صاحبه عند كل آية تفسيرها فقرضه بالمقراضين. وكان رضي الله عنه حريصاً على عدم الزيادة في المصحف حتى روي عنه أنه قال وهو بصدد الكلام عن آية الرجم المنسوخة: (ألا إن ناساً يقولون ما بال الرجم كذا؟ وإنما في كتاب الله الجلد، وقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا معه، والله لولا أن يقول قائلون زاد عمر في كتاب الله لأثبتها كما أنزلت) .. وفي لفظ: (لولا أنني أكره أن أزيد في كتاب الله لكتبته في المصحف). وفي لفظ: (والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبته بيدي: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة). وهذا لفظ الموطأ.

قال مالك: (الشيخ والشيخة، الثيب والثيبة). وقد مضى في مسألة تحشية المصحف مخرجاً.

## الحرف الذي كتب عليه المصحف من الألف السبعة

اشتهر عند الكاتبين أن عثمان رضي الله عنه قد اختار حرف زيد لما رام كتابة المصحف الإمام لكون زيد من أحسنهم خطاً وضبطاً، وأحضرهم فهماً، وأكثرهم كتابة للوحي بين يدي النبي ﷺ، وأقربهم عهداً بالعرضة الأخيرة، ولوقوع اختيار الشيخين عليه في كتابة المصحف الأول وتعليقهم هذا الاختيار بكون زيد شاباً عاقلاً لا يتهم قد كتب الوحي للرسول ﷺ فكانت هذه الخصال من أهم البواعث لعثمان رضي الله عنه على اختيار زيد لكتابة المصحف الإمام، وقد صوب الصحابة صنيعه ووافقوه على اختياره.

وقد عقد القاضي أبو بكر الباقلاني في الانتصار لنقل القرآن باباً في ذكر الأدلة على صواب عثمان رضي الله عنه في اختيار حرف زيد دون غيره<sup>(١٧٨٥)</sup>.

---

(١٧٨٥) جاء في كتاب نكت الانتصار لنقل القرآن لأبي بكر الباقلاني إملاء أبي عبد الله الصيرفي وترتيب عبد الجليل بن أبي بكر الصابوني طبعة منشأة المعارف بالإسكندرية ص ٣٧٥ إلى ص ٣٧٨ ما نصه: (باب ذكر الأدلة على صواب عثمان رضي الله عنه في اختيار حرف زيد دون غيره).

قراءة زيد باتفاق السلف كانت أشهر في الخاصة والعامة، وهي المشهورة ..... ثم بسط القول في هذه المسألة وذكر ما أثير حولها من شبه .. ودعوى مخالفة مصحف أبي وابن مسعود للمصحف الإمام إلى أن قال ص ٣٨٣: (على أننا نقول بعد هذا كله إنه إن ثبت أن بين عبد الله وزيد وأبي خلاف في القراءة، وأن لهما مصحفين يخالفان مصحف عثمان مع إطباقهم على تصحيح مصحف عثمان، وأنه يحتمل أن يكون عثمان لم يثبت في مصحفه إلا ما تيقنه عن النبي ﷺ وأسقط ما وراء ذلك مما (لم) يثبت، وأبي وعبد الله من مصاحفهما ما (لم) يثبت عن النبي ﷺ وأثبتوا فيها قراءات وأحرف وردت مورد الآحاد، وأداهما الاجتهاد إلى القراءة بها إما لأن الرسول ﷺ قرأ بها قطعاً أو على التجويز. ولم ير عثمان رضي الله =

وقد مر نقل الحافظ بن حجر في الفتح لكلام أهل العلم في هذه المسألة، وقد أثبتّه بنصه في مسألة جمع المصحف من هذا البحث مما أغنى عن إعادته هنا.

= عنه هذا الرأي، ويمكن أن يكون هذا اختلاف موضع مصاحفهم، وفي عصرنا اليوم من يرى القراءة بالشواذ من ضعفة القراء والمنحرفين عن الدين هذا مع حراسة عثمان رضي الله عنه لهذا الباب وتشدده فيه، فكيف به لو سوغه وأطلقه؟ فعثمان رضي الله عنه على هذا التأويل خالفهم في مصاحفهم ولم يخالفوه في مصحفه ... ويمكن أن يكون أبي وعبد الله أثبتا في مصاحفهما ما نسخت تلاوته حسب ما قدمناه، وظنّا أن ذلك مما يجوز كتبه في الإمام، وكذلك القنوت والتأويل مع التنزيل، فلأجل هذه الأمور اختلفت مصاحفهم لا أن منهم من أنكر قرآناً أو رده).

وراجع الفتح ج ٩ ص ٣٠ وص ٣١، وتاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه لمحمد طاهر الكردي ص ١١٠ وص ١١١ وص ١١٢، وسماء حرف قريش ووافقه عبد الفتاح القاضي في كتابه تاريخ المصحف الشريف ص ٢٩. وراجع الحاشية رقم ١٦٦٦ - ١٦٧٩ من مسألة جمع المصحف وما بينهما من المتن.

## الحلف بالمصحف والحلف عليه

الكلام على هذه المسألة ينتظم أموراً عدة:

أحدها: الحلف بالمصحف حكمه وانعقاده يميناً مكفرة، ومقدار الكفارة الواجبة بالحنث فيه.

والأمر الثاني: الحلف على المصحف وحكم ذلك وكيفيته.

الأمر الثالث: من حلف بحق المصحف ومدى انعقاد ذلك يميناً.

الأمر الرابع: الحلف بالبراءة من المصحف، وتكييف هذا اليمين من الناحية الفقهية.

الأمر الخامس: الحلف بقوله محوت المصحف ومدى انعقاد ذلك يميناً ووجه انعقاده.

### أولاً: الحلف بالمصحف:

لأهل العلم في مسألة الحلف بالمصحف وكونه يميناً منعقدة قولان في الجملة:

أحدهما: أن الحلف بالمصحف جائز ويكون يميناً منعقدة والحنث فيها موجباً للكفارة، لأن الحالف بالمصحف إنما قصد المكتوب فيه وهو القرآن، فإنه عبارة عما بين الدفتين بالإجماع، والقرآن كلام الله وهو صفة من صفاته تعالى الذاتية، والحلف بصفاته تعالى جائز كالحلف بأسمائه تعالى، وهذا مذهب جمهور أهل العلم؛ بل إن ابن عبد البر في التمهيد<sup>(١٧٨٦)</sup>، والوزير ابن هبيرة في الإفصاح<sup>(١٧٨٧)</sup>، قد ذهبوا إلى

(١٧٨٦) التمهيد لابن عبد البر ج٢١ ص ٢٤٣.

(١٧٨٧) الإفصاح عن معاني الصحاح لعون الدين أبي المظفر الوزير يحيى بن هبيرة ج٢ ص ٣٢٣.

القول بأن جواز الحلف بالمصحف واعتباره يميناً منعقدة محل إجماع بين علماء المسلمين، وأنه لم يخالف في ذلك إلا من لا يعتد بقوله ..

قال الوزير: (قلت إن من خالف هذا لا يعتد بقوله لكوني أعلم أنه ليس بقول صحيح، لكن لم أعلم أنني سبقت إليه حتى رأيت بعد ذلك في كتاب «التمهيد» لابن عبد البر هذه المسألة بعينها، وقد حكى فيها أقوال الصحابة والتابعين واختلافهم في قدر الكفارة مع اتفاقهم على إيجابها، ثم قال: ولا مخالف لهذا الأمر إلا من لا يعتد بقوله. وذكر كلاماً كثيراً على عادته في البسط، وأشار إلى توهين المخالفين لذلك بما هو مسطور في كتابه، لمن أثر الوقوف عليه فالحمد لله على التوفيق) (١٧٨٨).

والقول بجواز الحلف بالمصحف هو مشهور مذهب الإمام مالك (١٧٨٩)، وهو مذهب الشافعية (١٧٩٠) .....

---

(١٧٨٨) الإفصاح ج٢ ص ٣٢٣، وقد حكى قول الإفصاح هذا المنهاجي الأسيوطي في جواهر العقود ج٢ ص ٣٢٣.

(١٧٨٩) الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب ج٢ ص ٢٣٠، وفيه: (إذا حلف بالمصحف فحنث فعليه الكفارة خلافاً لأصحاب أبي حنيفة والشافعي، أما أصحاب أبي حنيفة فبنوه على أصلهم في القول بخلق القرآن من قال ذلك منهم، وأما أصحاب الشافعي فقالوا إن المصحف هو الورق والجبر والجلد وكل ذلك مخلوق. فدلينا أن المفهوم من إطلاق ذلك الحلف بالقرآن المكتوب في المصحف، والقرآن غير مخلوق فوجب أن يكون يميناً). وراجع أيضاً البيان والتحصيل ج٣ ص ١٧٥، (خليل بالخرشي ج٣ ص ٥١ وص ٦٤ وص ٦٥، والفواكه الدواني ج٢ ص ١٤، وتفسير القرطبي ج٦ ص ٢٧٠، والقوانين الفقهية ص ٣٣٧).

(١٧٩٠) قال في المذهب ج٢ ص ٣٢٢: (وإن حلف بالمصحف وما فيه من القرآن فقد حكى الشافعي رحمه الله عن مطرف أن ابن الزبير كان يحلف على المصحف، قال: ورأيت مطرفاً بصنعاء يحلف على المصحف. قال الشافعي: وهو حسن، ولأن القرآن من صفات الذات ولهذا يجب بالحنث فيه كفارة). وقال الأنصاري في شرح الروض ج٤ ص ٢٤٤: (وقوله وكلام الله وكتابه وقرآنه يمين كما لو حلف بالعلم والقدرة، وكذا قوله والمصحف ولو أطلق بأن لم يرد به حرمة أو حرمة ما هو مكتوب فيه أو القرآن لأنه إنما يقصد به الحلف بالقرآن المكتوب، فكان هو المتبادر عند الإطلاق لا إن أراد به الرق والجلد أو أحدهما فلا يكون يميناً).

قال الرملي في حاشيته على شرح الروض: («قوله وكذا والمصحف» أي القرآن .....). إلى أن قال: (ويؤيده أن الشافعي استحسّن التحليف بالمصحف واتفق الأصحاب عليه ولو لم تتعقد به اليمين عند الإطلاق لم يحلف به). وراجع فتح الوهاب للأنصاري ج٢ ص ١٩٧، والتحفة للهيتمي ج١٠ ص ٨، والشرواني على التحفة ج١ ص ٩ عن صاحب الأنوار وجواهر =

وذهب فريق من أهل العلم إلى القول بأنه لا يجوز الحلف بالمصحف، وأن الحلف به لا ينعقد يميناً، وهذا مذهب أبي حنيفة ومتقدمي أصحابه<sup>(١٧٩٣)</sup>، وهو رواية عن الإمام مالك نقلها عنه علي بن زياد، وشذذها ابن رشد في موضع من كتبه، وحملها على جسم المصحف ومادته وما لا يجوز الحلف به<sup>(١٧٩٤)</sup>.

= العقود للأسيوطي المنهاجي ج٢ ص ٣٢٣.

(١٧٩١) قال ابن عقيل في التذكرة ٨٩: (وإذا حلف بالمصحف كان يميناً). وقال الوزير ابن هبيرة في الإفصاح ج٢ ص ٣٢٣: (واختلفوا فيما إذا حلف بالمصحف فقال مالك وأحمد: تنعقد يمينه، فإن حث فعلية الكفارة، وهو مذهب الشافعي أيضاً). وقال الموفق في المغني ج١١ ص ١٩٤: (وإن حلف بالمصحف انعقدت يمينه، وكان قتادة يحلف بالمصحف ولم يكره ذلك إمامنا وإسحاق، لأن الحلف بالمصحف إنما قصد الحلف بالمكتوب فيه وهو القرآن فإنه بين دفتي المصحف بإجماع المسلمين). وقال ابن مفلح في الفروع ج٦ ص ٣٣٩: (وإن حلف بكلام الله أو المصحف أو القرآن أو آية فكفارة، ومنصوصه: بكل آية إن قدر. وعنه: أو لا وفي الفصول وجه: بكل حرف، وفي الروضة: أما بالمصحف فكفارة واحدة رواية واحدة). وقارن بالإنصاف للمرداوي ج١١ ص ٧، وكشاف القناع للبهوتي ج٦ ص ٢٢٩، ولم يذكروا في أصل المسألة خلافاً في المذهب.

(١٧٩٢) قال العيني وعنه ابن عابدين في الحاشية ج٣ ص ٥٢: (لو حلف بالمصحف أو وضع يده عليه، وقال وحق هذا فهي يمين، ولا سيما في هذا الزمان الذي كثرت فيه الأيمان الفاجرة، ورغبة العوام في الحلف بالمصحف). قال ابن عابدين: (وأقره في النهر وفيه نظر ظاهر إذ المصحف ليس صفة الله تعالى حتى يعتبر العرف وإلا لكان الحلف بالنبي والكعبة يميناً لأنه متعارف، وكذا بحياة رأسك ونحوه، ولم يقل به أحد على أن قول الحالف وحق الله ليس بيمين كما يأتي تحقيقه، وحق المصحف مثله بالأولى، وكذا وحق كلام الله، لأن حقه تعظيمه والعمل به، وذلك صفة العبد.. نعم لو قال أقسم بما في هذا المصحف من كلام الله تعالى ينبغي أن يكون يميناً). وحكى في مجمع الأنهر ج١ ص ٥٤٤ عن الفتح والعيني اعتبار الحلف بالمصحف يميناً، وعلمه بنحو من كلام العيني السالف.

(١٧٩٣) قال الكاساني في البدائع ج٣ ص ٨: (ولو قال بالقرآن أو المصحف أو بسورة كذا من القرآن فليس بيمين، لأنه حلف بغير الله تعالى، وأما المصحف فلا شك فيه، وأما القرآن وسورة كذا فلان المتعارف من اسم القرآن الحروف المنظومة والأصوات المقطعة بتقطيع خاص لا كلام الله الذي هو صفة أزلية قائمة بذاته تنافي السكوت والآفة).

(١٧٩٤) قال ابن رشد في البيان والتحصيل ج٣ ص ١٧٥: («مسألة» وقال في الذي يحلف بالقرآن أو بالكتاب أو بالمصحف أو بما أنزل الله أفترى ذلك كله يميناً واحدة؟ فقال: أحسن ما سمعت والذي تكلمنا فيه أن يكون يميناً كل ما سمي من ذلك. قال سحنون عن علي بن زياد عن =

= مالک في قوله لا والقرآن لا والمصحف ليست يمين ولا كفارة فيه على من حلف به فحنث. قال محمد بن أحمد: في كتاب ابن المواز عن عطاء مثل رواية علي بن زياد في غير كتاب ابن المواز أن الناقل عن عطاء شك فقال: سئل عن اليمين بالكعبة أو بكتاب الله، قال بعض أهل النظر: وهذا أشبه أن يكون شكاً عن الناقل عن عطاء. وقال أبو محمد بن أبي زيد في رواية علي بن زياد عن مالك يحتمل إن صحت الرواية أن يريد جسم المصحف دون المفهوم منه والله أعلم. والذي كان يمضي لنا فيها عند من أدركنا من الشيوخ أنها رواية ضعيفة شاذة خارجة عن الأصول مضاهية لقول أهل القدر القائلين بخلق القرآن، لأنه قد جمع فيها بين القرآن والمصحف، فإن تأول في المصحف ما قال ابن أبي زيد بقي القرآن لا وجه له من التأويل وهو الذي أقول به إن له وجهاً صحيحاً من التأويل يصح عليه، وهو أن القرآن قد يطلق على كلام الله القديم الذي هو صفة من صفات ذاته المتلو في المحارب المكتوب في المصاحف، قال تعالى: (إنه لقرآن كريم، في كتاب مكنون) الآية س ٧٧ - ٧٨ وقد يطلق أيضاً على ما هو مخلوق من ذلك أنه يطلق بإجماع على المصاحف من أجل أنه مكتوب ومفهوم فيها، والدليل على ذلك ما في كتاب رسول الله ﷺ لعمر بن حزم من أن لا يمس القرآن إلا طاهر يريد المصحف بإجماع لاستحالة مس ما ليس بمخلوق، ونهيه ﷺ عن أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو، ويريد المصحف أيضاً بإجماع لاستحالة السفر بما ليس بمخلوق، وقد يطلق أيضاً على القراءة المخلوقة المتعبد بها لأنها مصدر قرأت قراءة وقرآنًا قال عز وجل: (فإذا قرأناه فاتبع قرآنه) س ١٨١ - أي قراءته. وقال الشاعر: ضحوا بأشمط عنوان السجود به يقطع الليل تسبيحاً وقرآنًا

وقد يطلق أيضاً على السور المجموعة المؤلفة المختلفة في الطول والقصر من قولهم قرئت الماء في الحوض إذا جمعته، فإذا حلف الرجل بالقرآن وأراد به كلام الله تعالى القديم فلا اختلاف بين أحد من أهل السنة في أن ذلك يمين يجب فيها كفارة اليمين، وإذا حلف بالقرآن ولم يرد به كلام الله وأراد به ما لا اختلاف في جواز إطلاقه عليه مما هو مخلوق كالمصحف دون المكتوب فيه والقراءة دون المفهوم منها أو السور المجموعة المؤلفة المختلفة بالطول والقصر دون المفهوم منها من الأمر والنهي والوعد والوعيد والاستخبار والخبر، فلا اختلاف بين أحد من الأمة في أن ذلك ليس بيمين، وإذا حلف به ولم تكن نية فحمله مالك في رواية ابن القاسم عنه وهو المشهور عنه على كلام الله القديم، فراه يميناً أوجب فيها كفارة اليمين، وحمله في رواية علي بن زياد عنه على ما جاز إطلاقه عليه مما سوى كلام الله تعالى، فلم ير ذلك يميناً ولا أوجب فيه كفارة يمين، وهذا على القول بأن القرآن اسم لغوي من قولهم قرئت الماء في الحوض إذا جمعته فيه، فقد يطلق على نفس كلام الله تعالى، فلم ير ذلك يميناً، ولا أوجب فيه كفارة يمين [كلام (\*) الله تعالى، ويطلق] على ما هو أصل موضوعه في =

(\*) كذا في الأصل والظاهر أن صوابه: وكلام الله تعالى يطلق ....

اللغة، والقول الأول أظهر .. إذاً قد بان أن القرآن اسم ديني لكلام الله القديم يقع عليه حقيقة ولا يقع على ما سواه إلا مجازاً، والعدول بالكلام عن الحقيقة إلى المجاز لا يجوز إلا بدليل.

وجه القول الثاني: إن القرآن لما كان يجوز أن يطلق على كلام الله القديم الذي ليس بمخلوق وعلى ما سواه مما هو مخلوق على ما ذكرناه وجب أن يحمل إذا لم يعلم المراد به على ما يصح إطلاقه عليه مما هو مخلوق، لأن الأصل براءة الذمة فلا نوجب فيها الكفارة إلا بيقين، وكذلك الذي يحلف بالمصحف ولا نية له حمله ابن القاسم وهو المعلوم من مذهب مالك على المكتوب في المصحف المفهوم منه، فرأى ذلك يميناً أوجب فيها الكفارة. وحمله مالك في رواية علي بن زياد عنه على نفس المصحف دون المكتوب فيه المفهوم عنه، فلم ير ذلك يميناً ولا أوجب فيه كفارة، والقول الأول أظهر أيضاً لأن الحلف بنفس المصحف دون المكتوب فيه المفهوم عنه لا يجوز لقول النبي عليه السلام: «من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت»، فحمل يمين الحالف على ما يجوز له الحلف به أولى من حملها على ما لا يجوز له الحلف به. وقول ابن القاسم أحسن ما سمع وتكلم فيه في الذي يحلف بالقرآن أو بالكتاب أو بالمصحف أن يكون يميناً كل ما سمي من ذلك ظاهره أنه إذا جمعها في يمين واحدة فقال وحق القرآن والكتاب والمصحف لا فعلت كذا وكذا أو لأفعلن فحنت أن عليه ثلاث كفارات لاختلاف التسميات، وإن كان المحلوف به واحداً وهو كلام الله تعالى القديم، وهو خلاف قول سحنون في نوازه من حلف بالتوراة والإنجيل في كلمة واحدة أن عليه كفارة واحدة ويلزم على ظاهر قول ابن القاسم هذا أن يلزم الرجل إذا قال والله والرحمن والسميع والعليم لا فعلت كذا فحنت أربع كفارات لاختلاف التسميات أيضاً، وإن كان المحلوف به واحداً وهو الله عز وجل وليس في المدونة في هذا بيان، وذهب أبو إسحاق التونسي إلى أنه لا يجب في ذلك إلا كفارة واحدة، لأن المحلوف به واحد قال: وكذلك الصفات إذا كان معناها واحداً مثل العظمة والجلال والكبرياء، وأما إن كانت معانيها مختلفة كالقدرة والعلم والإرادة فعليه إذا جمعها في يمين واحدة كفارة لكل ما سمي منها، لأن كل واحدة منها تفيد معنى في الموصوف بخلاف معنى الآخر، وليس بين الصفات المختلفة المعاني والأسماء المشتقة منها فرق بين لأن اسم المشتق من الصفة يفيد معناها فإذا أوجبت في الحلف بعلم الله وقدرته وإرادته في يمين واحدة ثلاث كفارات من أجل أن كل صفة تفيد في الموصوف صفة تخالف الصفة الأخرى وجب أيضاً في الحلف بالعالم والقادر والمريد في يمين واحد ثلاث كفارات من أجل أن كل اسم منها يفيد في المحلوف به صفة تخالف ما يفيد الاسم الآخر من الصفة، فإن قال قائل إن العالم هو المريد وهو القادر وليس العلم هو الإرادة ولا الإرادة هي القدرة قيل وإن لم يكن العلم هو الإرادة ولا الإرادة هي القدرة فليس هي غيرها إلا في المحدث لا في القديم، فليس من أوجب في العلم والإرادة كفارتين من أجل أن العلم ليس هو الإرادة بأظهر قول ممن لم يوجب فيهما إلا كفارة واحدة من أجل أن العلم ليس هو غير الإرادة .. والله أعلم.



لكن القرافي قد حكى رواية منع الحلف بالمصحف عن الإمام مالك على إطلاقها، وصرح بموافقة مالك لأبي حنيفة في هذه الرواية واختارها وانتصر لها<sup>(١٧٩٥)</sup>.  
وقد حكى ابن حزم في المحلى القول بعدم جواز الحلف بالمصحف عن عطاء وأبي حنيفة واختاره وانتصر له<sup>(١٧٩٦)</sup>.

(١٧٩٥) حكى القرافي في الفروق ج ٣ ص ٢٧ عن مالك أن الحلف بالقرآن والمصحف ليس يمين ولا كفارة فيه إلى أن قال ص ٢٨ وص ٢٩: (فإن قلت إذا قلنا بالحلف بصفات الله تعالى المعنوية كالعلم والكلام ونحوهما فهل القرآن من هذا القبيل، وكذلك التوراة والإنجيل والزيور وسائر الكتب المنزلة أم ليس كذلك؟ قلت: قال أبو حنيفة رحمه الله هذه الأشياء ليست منها وأن كلام الله تعالى النفسي منها لاشتهار لفظ القرآن في الأصوات المسموعة عرفاً، وأنه لا يفهم من إطلاق لفظ القرآن إلا هذه الأصوات والحروف والأصوات والحروف مخلوقة فعند الإطلاق ينصرف اللفظ إليها والحلف بالمخلوق منهي عنه، والمنهي عنه لا يوجب كفارة فلا يجب بالحلف بالقرآن كفارة، وكذلك بقية الكتب. وقال مالك: يجب عليه الكفارة إذا حلف بالقرآن لانصرافه عنده للكلام القديم النفسي، والظاهر ما قاله أبو حنيفة رضي الله عنه فإننا لا نفهم من قول القائل القرآن وهو يحفظ القرآن وكتب القرآن إلا هذه الأصوات والرسوم المكتوبة بين الدفتين، وهو الذي يفهم من نهي عليه الصلاة والسلام عن أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو، فإن المسافرة متعذرة بالقديم، وروي عن مالك مثل ما قاله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنهم أجمعين. وفي ص ٣٩ وص ٤٠ قال: (إذا حلف بالقرآن قلنا نحن نجب به الكفارة لأنه منصرف للكلام القديم. وقال أبو حنيفة لا تجب به الكفارة لأنه ظاهر في الكلام المخلوق الذي هو الأصوات، فالكلام في تحقيق مناط هل فيه عرف أم لا؟ ولما قال رسول الله ﷺ «لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو» لم يفهم أحد إلا القرآن الذي هو الأصوات، وإذا قيل في مجرى العادة القرآن إنما يسبق إلى الفهم الكلام العربي المعجز، والعربي المعجز محدث وهو مروي عن مالك رحمه الله كما قاله أبو حنيفة رضي الله عنه، والأول المشهور عن مالك حملاً للقرآن على القديم. قال صاحب الخصال ابن زرب الأندلسي: ويحلف بالقرآن عند مالك إذا حلف بالمصحف أو بما أنزل الله أو بالتوراة أو بالإنجيل، واعلم أن هذه أيضاً ظاهرة في العرف في المحدث فإن الناس لا يفهمون من المصحف إلا الأوراق المرقومة المجلدة بالجلد وهذه محدثة، وكذلك التنزيل والإنزال إنما يتصور في الحادث فإن الصفات القديمة لا تفارق موصوفها وما يستحيل مفارقتها يستحيل نزوله وطلوعه ومطلق الحركة عليه، وأما التوراة والإنجيل فهما كالألفاظ القرآن لا يفهم منهما إلا الكلمات الخاصة التي نزلت باللغة العبرانية وما يوصف باللغة العربية أو العبرانية فهو محدث بالصورة، وكذلك قلنا القرآن لكونه موصوفاً بكونه عربياً في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ محدث، فإن العربية والعجمية من عوارض الألفاظ، والكلام النفسي كان قديماً أو محدثاً لا يوصف بكونه عربياً ولا عجمياً، وجزم القرافي في الذخيرة ج ٤ ص ٦ بعدم الانعقاد).

(١٧٩٦) المحلى لابن حزم ج ٨ ص ٣٣ م ١١٢٩: (ورويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج =

وقد اختلف تعليل المنع من الحلف بالمصحف عند القائلين به، فمنهم من علله بكونه حلفاً بمخلوق، والحلف بالمخلوق لا يجوز، وفرق بين الحلف بالمصحف وبين الحلف بالقرآن، وهذا هو تعليل ابن رشد لرواية المنع<sup>(١٧٩٧)</sup>.

ومنهم من سوى بينهما ولم يُسَلَّم بكون القرآن المكتوب في المصاحف صفة ذاتية لله عز وجل، وقصر ذلك على المعنى القائم في نفسه تعالى، وهذا مذهب القائلين بخلق القرآن<sup>(١٧٩٨)</sup>.

ومنهم من علل عدم جواز الحلف بالمصحف بعدم ورود النص في جوازه، وأن الحلف لا يجوز إلا بما ورد به النص، وهذا هو الذي صرح به ابن حزم في المحلى<sup>(١٧٩٩)</sup>.

ومنهم من علل منع الحلف بالمصحف بكونه غير متعارف، وهذا هو الذي تناقله متأخرو الحنفية<sup>(١٨٠٠)</sup>.

## مقدار الكفارة:

ثم إن الجمهور حين قالوا بجواز الحلف بالمصحف وكونه يميناً منعقدة موجبة

---

= سمعت عطاء - وقد سأله رجل - فقال: قلت: والبيت وكتاب الله فقال عطاء: ليس لك برب ليس يميناً. وبه يقول أبو حنيفة، وقد كان يلزم الحنفيين والمالكيين أن يقولوا بقول ابن مسعود لأنه لا يعلم له في ذلك مخالف من الصحابة). مشيراً إلى ما روي عن ابن مسعود في مقدار كفارة الحنث في اليمين بالقرآن على ما سيأتي بيانه عند الكلام على مقدار الكفارة. (١٧٩٧) البيان والتحصيل لابن رشد ج٣ ص ١٧٥.

(١٧٩٨) والقول بخلق القرآن هو مذهب الجهمية والمعتزلة راجع في ذلك السنة لعبد الله بن الإمام أحمد والرد على من يقول القرآن مخلوق للنجاد واعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي وجزء في الأصول لأبي الوفاء بن عقيل وبيان تلبيس الجهمية لابن تيمية - معجم المناهي ص ٢٣٨ إلى ص ٢٤٢.

(١٧٩٩) المحلى لابن حزم ج٨ ص ٣٠ إلى ص ٣٣م ١١٢٦، ١١٢٩ .. قال في المحلى: (ومن حلف بالقرآن أو بكلام الله عز وجل فإن نوى في نفسه المصحف أو الصوت المسموع أو المحفوظ في الصدور فليس يميناً). ويأتي في تعليقه لمنع الحلف بحق المصحف مزيد بيان. (١٨٠٠) المبسوط للسرخسي ج٧ ص ٢٤، ويدائع الصنائع ج٣ ص ٨، وفتح القدير ج٤ ص ١٠، ومجمع الأنهر ج١ ص ٥٤٤، وحاشية ابن عابدين ج٣ ص ٥٢.

للكفارة حال الحنث فيها قد اختلفوا في مقدار تلك الكفارة. قال الوزير ابن هبيرة في إفصاحه: (واختلفوا فيما إذا حلف بالمصحف. فقال مالك وأحمد: تنعقد يمينه، فإن حنث فعليه الكفارة. وهو مذهب الشافعي أيضاً<sup>(١٨٠١)</sup>). وأشار إلى حكاية ابن عبد البر في التمهيد<sup>(١٨٠٢)</sup> لأقوال الصحابة والتابعين واختلافهم في قدر الكفارة مع اتفاقهم على إيجابها. قال الوزير: (واختلف مالك وأحمد في قدر الكفارة إذا حنث، وكان حالاً بالمصحف. فقال مالك: كفارة واحدة، وهو كمذهب الشافعي. وعن أحمد روايتان: أحدهما كمذهب مالك في إيجاب كفارة واحدة، والأخرى يلزمه بكل آية كفارة)<sup>(١٨٠٣)</sup>.

قال ابن مفلح في الفروع: (وإن حلف بكلام الله أو المصحف أو القرآن أو آية فكفارة، ومنصوصه: بكل آية إن قدر. وعنه: أولاً. وفي الفصول وجه: بكل حرف. وفي الروضة: أما بالمصحف فكفارته واحدة، رواية واحدة)<sup>(١٨٠٤)</sup>.

وذكر المرداوي في الإنصاف قول المقنع: (وإن حلف بكلام الله أو بالمصحف أو بالقرآن فهي يمين فيها كفارة واحدة، وكذا لو حلف بسورة منه أو آية، هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب. وعنه: عليه بكل آية كفارة).

قال الزركشي: (نص عليه في رواية حرب وغيره، وحمله الموفق على الاستحباب). قال الزركشي: (وقول الإمام أحمد للوجوب أقرب، لأن أحمد رحمه الله إنما نقله لكفارة واحدة عند العجز انتهى. وعنه عليه بكل آية كفارة، وإن لم يقدر. وذكر في الفصول وجهاً: عليه بكل حرف كفارة. وقال في الروضة: أما إذا حلف بالمصحف فعليه كفارة واحدة، رواية واحدة)<sup>(١٨٠٥)</sup>.

ووجه إيجاب كفارة واحدة على من حلف بالمصحف ثم حنث أن الحلف بالمصحف حلف بما تضمنه من قرآن، وهو صفة من صفاته تعالى الذاتية، ولأنه لو

---

(١٨٠١) الإفصاح للوزير ابن هبيرة ج٢ ص ٣٢٣.

(١٨٠٢) التمهيد لابن عبد البر ج١ ص ٢٤٣.

(١٨٠٣) الإفصاح ج٢ ص ٣٢٣، ونقله الأسيوطي في جواهر العقود ج٢ ص ٣٢٣.

(١٨٠٤) الفروع لابن مفلح ج٢ ص ٣٣٩.

(١٨٠٥) الإنصاف للمرداوي ج١ ص ٧.

تكررت اليمين بصفة من صفاته تعالى وجبت كفارة واحدة، فإذا كانت اليمين واحدة كان أولى (١٨٠٦).

ووجه القول بإيجاب كفارات بعدد الآيات ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «عليه بكل آية يمين»، وبه قال الحسن البصري وابن المبارك.

وقال أحمد: ما أعلم شيئاً يدفعه (١٨٠٧) .....

---

(١٨٠٦) كشف القناع للبهوتي ج٦ ص ٢٢٩ .

(١٨٠٧) الأثر عن ابن مسعود أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج٨ ص ٤٧٢ ح ١٥٩٤٦، قال: (عن الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن ابن مسعود [قال: قال]: «من كفر بحرف من القرآن فقد كفر به أجمع، ومن حلف بالقرآن فعليه بكل آية منه يمين»). وأخرج عبد الرزاق في المصنف أيضاً ج٨ ص ٤٧٢ ح ١٥٩٤٧ قال: (عن الثوري عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن أبي كنف أن ابن مسعود مَرَّ برجل وهو يقول: وسورة البقرة، فقال: «أتراه مكفراً؟ أما إن عليه بكل آية منها يميناً». وأخرج عبد الرزاق في المصنف أيضاً ج٨ ص ٤٧٣ ح ١٥٩٤٨ نحوه من حديث ابن مسعود مرفوعاً. قال عبد الرزاق: (عن الثوري عن ليث عن مجاهد قال: قال النبي ﷺ «من حلف بسورة من القرآن فعليه بكل آية يمين صَبْرٍ، فمن شاء برَّه ومن شاء فجره»). وأخرج أثر مجاهد ابن أبي شيبه في مصنفه ج٣ ص ٧٦ ح ١٢٢٢٦ قال: (حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن ليث عن مجاهد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «من حلف بسورة من القرآن .....» فذكر الحديث). وأخرج ابن أبي شيبه أيضاً ح ١٢٢٢٩ عن حفص عن ليث عن مجاهد قال: من حلف بسورة «من» القرآن فعليه بكل آية منها يمين، ومن كفر بآية منه كفر به كله).

وأخرج ابن أبي شيبه أيضاً أثري ابن مسعود الآتفي الذكر تحت رقم ١٢٢٢٧ - ١٢٢٣٠ قال في الأول: (حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عبد الله عن أبي كريب فقال عبد الله: أما إن عليه بكل آية يمين). وقال ابن أبي شيبه أيضاً ح ١٢٢٣٠: (حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال: قال عبد الله: من حلف بالقرآن فعليه بكل آية يمين).

وأما الأثر عن الحسن فقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ج٨ ص ٤٧٣ ح ١٥٩٤٩ قال: (عن معمر قال: أخبرني من سمع الحسن يقول: من حلف بسورة من القرآن فعليه بكل آية منها يمين صبر). وفي مسائل أحمد برواية صالح ج١ ص ٢٨٣ م ٢٢٥: (وسمعت أبي يقول: إذا حلف الرجل بالقرآن فقد روى عن الحسن عن النبي ﷺ أنه قال: «من حلف بسورة من القرآن فبكل آية منها يمين صبر»). وروي ذلك عن عبد الله بن مسعود وإبراهيم النخعي. وراجع في المروعي عن ابن مسعود في كفارة الحلف بالقرآن المحلى ج٨ ص ٣٣ م ١١٢٩، وتفسير القرطبي ج٦ ص ٢٧٠. قال ابن حزم: (وروي عن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي سنان عن عبد الله بن أبي الهذيل عن عبد الله بن حنظلة قال: أتيت مع =

## ثانياً: الحلف على المصحف:

وقد يعتمد بعض القضاة إلى شخص توجهت عليه يمين رام تغليظها فيحلفه على المصحف كوجه من وجوه تغليظ اليمين وتأكيدهما، وقد اختلف أهل العلم في مشروعية ذلك، وحكى الإمام الشافعي التحليف على المصحف على سبيل التغليظ عن بعض حكام الآفاق واستحسنه<sup>(١٨٠٨)</sup>، وذكر أنه رأى قضاة اليمن يحلفون على المصحف وسمى منهم قاضي صنعاء في زمانه مطرف بن مازن الصنعاني<sup>(١٨٠٩)</sup>، وكان

= عبد الله ابن مسعود السوق فسمع رجلاً يحلف بسورة البقرة فقال ابن مسعود: أما إن عليه بكل آية يميناً. ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود قال: من كفر بحرف من القرآن فقد كفر به أجمع، ومن حلف بالقرآن فعليه بكل آية يمين. وهو قول الحسن البصري وأحمد بن حنبل، وروينا عن سهم بن منجاب: من حلف بالقرآن فعليه بكل آية خطيئة. وراجع في أثر ابن مسعود السنن الكبرى للبيهقي ج ١٠ ص ٤٣.

(١٨٠٨) قال الإمام الشافعي في الأم ج ٦ ص ٣٦٠: (وقد كان من حكام الآفاق من يستحلف على المصحف وذلك عندي حسن). وراجع أدب القاضي لابن القاص ج ١ ص ٢٣٥، والمهذب للشيرازي ج ٢ ص ٣٢٢.

وجاء في كتاب أدب القضاء لابن أبي الدم ص ١٨٨ ما نصه: (ومما تغلظ به اليمين التحليف بالمصحف قال الشافعي رضي الله عنه: كان ابن الزبير يستحلف به، ورأيت مطرفاً قاضي صنعاء يستحلف به، وهو حسن. وقال الماوردي: هو جائز وليس بمستحب. قال أصحابنا: ومعناه أنه يوضع المصحف في حجره ليكون أزجر له. قال الشيخ أبو علي: فلو أراد القاضي تحليفه بالمصحف وأن يضعه في حجره فامتنع هل يصير ناكلاً؟ فيه وجهان). ثم قال: (لا يحلفه بالمصحف فيقول: وحق المصحف، لأنه تحليف بغير الله، وإنما يحلفه بمن أنزل القرآن، هكذا قاله الشيخ أبو علي).

قال: وقال الشيخ أبو زيد: ولو حلفه بما في هذا المصحف لا يكون يميناً لأن في المصحف سواداً وبياضاً، ولو حلفه بما في المصحف من القرآن أو بما هو مكتوب في المصحف أو حلفه بالقرآن فهو يمين. وهل يحلفه بالله الذي أنزل القرآن على محمد؟ فيه وجهان حكاهما الشيخ أبو علي في شرحه الكبير، والشيخ أبو عاصم في فتاويه، ولم يختاراً شيئاً).

(١٨٠٩) مطرف بن مازن الصنعاني اليماني قال عنه البخاري في التاريخ الكبير ج ٧ ص ٣٩٨:

(مطرف بن مازن الكنانى عن يعلى بن مقسم ومغيرة روى عنه بقية وهو اليماني). وقال في التاريخ الصغير ج ٢ ص ٢٤٠: (مطرف بن مازن الكنانى، قال يحيى: قال لي هشام: سمع مني كتاب معمر وابن جريج، حدث به عن معمر وابن جريج. قال يحيى: هو كذاب، هو قاضي اليمن يحدث عن معمر ويعلى بن مقسم).

مطرف يحلف على المصحف ويحكي ذلك عن ابن عباس وابن الزبير<sup>(١٨١٠)</sup>، بيد أن ابن العربي لم يسلم صحة الرواية عن ابن عباس<sup>(١٨١١)</sup>.

والقول بمشروعية التحليف على المصحف هو مقتضى صنيع كعب بن سور الأزدي قاضي البصرة في عهد عمر حيث كان كعب يحلف أهل الذمة بحضرة كتبهم التي يعظمونها<sup>(١٨١٢)</sup>. وحكى ابن المنذر مشروعية التحليف على المصحف عن قتادة

---

= وجاء في حاشيته ما نصه من نفس الصفحة: (ومطرف بن مازن الكنانى الصنعاني كذبه يحيى ابن معين، وقال النسائي: ليس بثقة. وقال آخر: وإي. وأما ابن عدي فقال: لم أر له شيئاً منكراً، وسمعت عمر بن سنان يقول: سمعت حاجب بن سليمان: كان مطرف بن مازن قاضي صنعاء، وكان رجلاً صالحاً). وراجع الكامل في الضعفاء لابن عدي ج٦ ص ٣٧٦ وص ٣٧٧ رقم ١٨٥٩/٢٣٨ في مطرف بن مازن الصنعاني اليمني، وراجع أيضاً طبقات فقهاء اليمن للجعدي ص ١٣٨.

(١٨١٠) راجع في الرواية عن ابن الزبير سنن البيهقي ج ١٠ ص ١٧٨، والمهذب للشيرازي ج ٢ ص ٣٢٢، وأدب القضاء لابن أبي الدم ص ١٨٨، وتفسير القرطبي ج ٦ ص ٢٧٠ وص ٣٥٤، وتحفة المحتاج ج ١٠ ص ٢١٣، وحاشية الشرواني عليها ج ١٠ ص ٢١٣، والرملي على شرح الروض ج ٤ ص ٢٤٤.

(١٨١١) قال ابن العربي في تفسيره آيات الأحكام ج ٢ ص ٧٢٤ وص ٧٢٥: (وزعم الشافعي أنه رأى ابن مازن قاضي صنعاء يحلف بالمصحف ويؤثر أصحابه ذلك عن ابن عباس ولم يصح). ويؤثر أصحابه: ينقلون. قاله محققه. وعبارة القرطبي ج ٦ ص ٣٥٤ على النحو التالي: (وزعم الشافعي أنه رأى ابن مازن قاضي صنعاء يحلف بالمصحف ويأمر أصحابه بذلك ويرويه عن ابن عباس، ولم يصح).

(١٨١٢) أثر كعب بن سور أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج ٦ ص ١٣٠ ح ١٠٢٣٥ قال: (أخبرنا معمر والثوري عن أيوب عن محمد بن سيرين قال: كان كعب بن سور يحلف أهل الكتاب، يضع على رأسه الإنجيل ثم يأتي به إلى المذبح فيحلف بالله). وجاء في كتاب أخبار القضاة للقاضي محمد بن خلف بن حيان ج ١ ص ٢٧٨ المعروف بوكيع في أثناء ترجمته لكعب بن سور الأزدي ما نصه: (حدثنا جعفر بن محمد الصائغ قال: حدثنا قبيصة قال: حدثنا سفيان عن أيوب وابن عون عن محمد بن سيرين أن كعب بن سور كان يأتي به «يعني الذمي» المذبح ويضع على رأسه الإنجيل ويستحلفه بالله. وأخبرنا حميد بن الربيع قال: حدثنا هشيم قال: أخبرنا يونس وابن عون عن ابن سيرين عن كعب بن سور أنه استحلف رجلاً من أهل الكتاب فقال: اذهبوا به إلى البيعة واجمعوا التوراة في حجره والإنجيل على رأسه واستحلفوه بالله).

أخبرنا عبد الله بن الحسن عن النميري قال: حدثنا موسى بن إسماعيل قال: حدثنا حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين وحبيب، وعن ابن سيرين عن كعب بن سور أنه استحلف يهودياً فقال: أدخلوه الكنيسة وضعوا التوراة على رأسه، واستحلفوه بالله الذي أنزل التوراة =

والحسن البصري وأحمد وإسحاق<sup>(١٨١٣)</sup>، وذكر ابن العربي أن التغليظ في اليمين عند المالكية يكون بستة أوجه الثالث منها بالمصحف<sup>(١٨١٤)</sup>.

قال ابن فرحون في التبصرة: (وكان ابن لبابة يفتي في المريضة تجب عليها اليمين في مقطع الحق أنها تحلف في بيتها على المصحف)<sup>(١٨١٥)</sup>.

غير أن جمهور أهل العلم بما فيهم الحنفية والمالكية والحنابلة لا يقولون بمشروعية الحلف على المصحف، وقال ابن المنذر: (وأجمعوا على أنه لا ينبغي للحاكم أن يستحلف بالطلاق والعناق والمصحف)<sup>(١٨١٦)</sup>.

---

= (على موسى). وقد استشهد كعب بن سور في موقعة الجمل على ما مر في مسألة تحكيم المصحف، وراجع في ترجمة كعب بن سور أسد الغابة ج٤ ص٤٧٩، وسير أعلام النبلاء ج٣ ص٥٢٤ وص٥٢٥، وراجع أيضاً في قصة استشهاده الإصابة لابن حجر القسم الأول حرف ز في ترجمة الزبير.

(١٨١٣) قال القرطبي في تفسيره ج٦ ص٢٧٠ وص٣٥٤: (وكان قتادة يحلف بالمصحف، وقال أحمد وإسحاق لا يكره ذلك، وحكاه عنهما ابن المنذر). كذا ولم يصرح القرطبي بمكان حكاية ابن المنذر هذه من كتبه مع أنه قد ذكر قول ابن المنذر المناقض لهذه الحكاية تماماً في نفس الموضع من تفسيره قال: (قال ابن المنذر وأجمعوا على أنه لا ينبغي للحاكم أن يستحلف بالطلاق والعناق والمصحف).

وعبارة ابن المنذر في الإشراف ج٢ ص٢٣٦: (وكان قتادة يكره أن يحلف بالمصحف، وقال أحمد وإسحاق: لا يكره ذلك). وقد جاء في المغني لابن قدامة ج١١ ص١٩٤ ما يشعر بحصول وهم في نص القرطبي حيث قال: (وإن حلف بالمصحف انعقدت يمينه، وكان قتادة يحلف بالمصحف ولم يكره ذلك أماناً وإسحاق، لأن الحالف بالمصحف إنما قصد الحلف بالمكتوب فيه وهو القرآن فإنه بين دفتي المصحف بإجماع المسلمين). ثم قال ابن قدامة في ج١٢ ص١١٨: (قال ابن المنذر ولم نجد أحداً يوجب اليمين بالمصحف، وقال الشافعي رأيتهم يؤكدون بالمصحف، ورأيت ابن مازن وهو قاضي بصنعاء يغلف اليمين بالمصحف قال أصحابه: فيغلف عليه بإحضار المصحف لأنه يشتمل على كلام الله تعالى وأسمائه، وهذا زيادة على ما أمر به رسول الله ﷺ في اليمين وفعله الخلفاء الراشدون وقضاتهم من غير دليل ولا حجة يستند إليها، ولا يترك فعل رسول الله ﷺ وأصحابه لفعل ابن مازن ولا غيره).

(١٨١٤) تفسير آيات الأحكام لابن العربي ج٢ ص٧٢٤ وص٧٢٥.

(١٨١٥) تبصرة الحاكم لابن فرحون ج١ ص١٥٠.

(١٨١٦) قول ابن المنذر قد حكاه غير واحد من أهل العلم كالقرطبي في تفسيره ج٦ ص٣٥٤، وابن قدامة في المغني ج١٢ ص١١٨، وقال ابن المنذر في الإقناع ج٢ ص٥١٧: (وليس للحاكم أن يستحلف المدعى عليه بالطلاق والعناق والحج والسبيل وما أشبه ذلك، ولا يستحلف على المصحف).

ووصف ابن العربي في تفسيره التغليظ بالتحليف على المصحف بكونه بدعة ما ذكرها أحد قط من الصحابة<sup>(١٨١٧)</sup> وذكر ابن قدامة في المغني عن ابن المنذر أنه قال لم نجد أحداً يوجب اليمين بالمصحف قال: وقال الشافعي رأيتهم يؤكدون بالمصحف، ورأيت ابن مازن وهو قاضي بصنعاء يغلظ اليمين بالمصحف قال أصحابه: فيغلظ عليه بإحضار المصحف لأنه يشتمل على كلام الله تعالى وأسمائه، وهذه زيادة على ما أمر به رسول الله ﷺ في اليمين وفعله الخلفاء الراشدون وقضاتهم من غير دليل ولا حجة يستند إليها ولا يترك فعل رسول الله ﷺ وأصحابه لفعل ابن مازن ولا غيره<sup>(١٨١٨)</sup> .. وقد مضى ذكر كيفية التحليف على المصحف عند القائلين به<sup>(١٨١٩)</sup>.

### الحلف بحق المصحف:

واختلف أهل العلم أيضاً في قول الحالف وحق المصحف، فاعتبره جمهور المالكية<sup>(١٨٢٠)</sup> يمينا، وهو ظاهر كلام أصحابنا الحنابلة<sup>(١٨٢١)</sup>، وذهب أكثر أهل العلم إلى عدم اعتباره يمينا، وهو مذهب القائلين بمنع الحلف بالمصحف قاطبة كجمهور الحنفية<sup>(١٨٢٢)</sup>.

(١٨١٧) تفسير آيات الأحكام لابن العربي ج٢ ص ٧٢٤ وص ٧٢٥ وص ٧٢٦، والمغني ج١٢ ص ١١٨، وتبصرة الحكام ج١ ص ١٥٠.

(١٨١٨) المغني مع الشرح الكبير لابن قدامة ج١٢ ص ١١٨.

(١٨١٩) راجع الحاشية رقم (١٨٠٨) وما بعدها.

(١٨٢٠) البيان والتحصيل لابن رشد ج٣ ص ١٧٧ وص ١٧٨.

(١٨٢١) كشف القناع للبهوتي ج٢ ص ٢٢٩.

(١٨٢٢) قال العيني وعنه ابن عابدين في حاشيته على الدر ج٣ ص ٥٢: (لو حلف بالمصحف أو وضع يده عليه وقال وحق هذا فهو يمين، ولا سيما في هذا الزمان الذي كثرت فيه الأيمان الفاجرة، ورغبة العوام في الحلف بالمصحف). قال ابن عابدين: (وأقره في النهر وفيه نظر ظاهر، إذ المصحف ليس صفة لله تعالى حتى يعتبر فيه العرف، وإلا لكان الحلف بالنبي والكعبة يمينا لأنه متعارف، وكذا بحياة رأسك ونحوه، ولم يقل به أحد، على أن قول الحالف وحق الله ليس بيمين كما يأتي تحقيقه، وحق المصحف مثله بالأولى، وكذا وحق كلام الله لأن حقه تعظيمه والعمل به، وذلك صفة العبد، نعم لو قال أقسم بما في هذا المصحف من كلام الله تعالى ينبغي أن يكون يمينا).



وذهب أكثر أهل العلم إلى عدم اعتباره يميناً وهو مذهب القائلين بمنع الحلف بالمصحف قاطبة كجمهور الحنفية<sup>(١٨٢٣)</sup>، وهو اختيار أبي علي الطبري من فقهاء الشافعية<sup>(١٨٢٤)</sup>، وهو الذي نصره ابن حزم في المحلى<sup>(١٨٢٥)</sup>.

### الحلف بالبراءة من المصحف:

ذهب فريق من أهل العلم إلى القول باعتبار قول الحالف أنا برئ من المصحف يميناً موجباً للكفارة، لأنه ضربٌ من الإلزامات، وهو مقتضى أشهر الروايتين عن الإمام أحمد في من قال أنا برئ من القرآن على سبيل الحلف، وأن ذلك يكون منه يميناً تجب الكفارة في الحنث فيه<sup>(١٨٢٦)</sup>، وفرق بعض فقهاء الحنفية بين قول الحالف أنا برئ من المصحف وبين أنا برئ مما في المصحف، فاعتبروا الثانية يميناً دون الأولى<sup>(١٨٢٧)</sup>، وروي عن الإمام أحمد أن ذلك لا يعتبر يميناً، وحكي عنه رواية ثالثة بالتوقف<sup>(١٨٢٨)</sup>.

### الحلف بمحو المصحف:

قال أبو الوفاء بن عقيل الحنبلي في تذكرته: (قال أصحابنا: فإن قال محوت المصحف لم يكن يميناً، وروي عن أحمد مثله. وعندي أنه يمين، لأن الحالف لم يقصد بقوله محوته إلا لإسقاط الحرمة والإهانة فصار يميناً كقوله هو يهودي، لأن من

---

(١٨٢٣) الفتاوى الخانية ج ٢ ص ٥، وحاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٥٢.

(١٨٢٤) أدب القضاء لابن أبي الدم ص ١٨٨.

(١٨٢٥) المحلى لابن حزم ج ٨ ص ٣٠ إلى ص ٣٢ م ١١٢٦، والمسألة رقم ١١٢٨ ص ٣٢، قال ابن حزم: (وحق المصحف ليس يميناً، واليمين بها معصية ليس فيها إلا التوبة والاستغفار لأنه كله غير الله ولا يجوز الحلف إلا بالله).

(١٨٢٦) الإنصاف للمرداوي ج ١١ ص ٣٢.

(١٨٢٧) البناية للعيني ج ٢ ص ٥٣ قال العيني: (وقال في فتاوى الولواجي رجل رفع كتاباً من كتب الفقه أو دفتر حساب فيها مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم قال أنا برئ مما فيه إن دخلت فدخل نلزمه الكفارة لأنه يمين بالله تعالى، ولو قال أنا برئ من المصحف لا يكون يميناً لأن المصحف جلد وأوراق ولو قال أنا برئ مما في المصحف يكون يميناً لأن ما في المصحف قرآن).

(١٨٢٨) الإنصاف للمرداوي ج ١١ ص ٣٢.

أسقط حرمة كان كافراً<sup>(١٨٢٩)</sup>.

وقد ذكر بعض الأصحاب أيضاً أن أبا الوفاء قد أجرى الروایتين في قوله: محوت المصحف لإسقاط حرمة، وعصيت الله في كل ما أمرني به، واختار وجوب الكفارة في قوله محوت المصحف كذا في الإنصاف<sup>(١٨٣٠)</sup>، بيد أن عبارة الفروع تشعر بأن أبا الوفاء قد تفرد باعتبار ذلك يميناً، حيث قال ابن مفلح: (وكذا عند ابن عقيل وحده «محوت المصحف لإسقاط حرمة»)<sup>(١٨٣١)</sup>.

---

(١٨٢٩) التذكرة في الفقه لأبي الوفاء علي بن عقيل الحنبلي ق ٨٩أ.

(١٨٣٠) الإنصاف للمرداوي ج ١ ص ٣٣.

(١٨٣١) الفروع لابن مفلح ج ٦ ص ٣٤١ وص ٣٤٢.

## حمل المصحف حال الحدث

لا يخلو حمل المصحف حال الحدث من أن يكون حملاً معه مس مباشر للمصحف، أو أن يكون حملاً بواسطة كعلاقته وخريطته، أو حملة على وسادة مثلاً، فإن كان الحمل للمصحف مصحوباً بمسه مباشرة جرى فيه الخلاف السالف في مسألة الطهارة لمس المصحف، وإن كان الحمل مجرداً عن المس بأن كان حملاً بواسطة فجمهور أهل العلم على القول بإباحته في حق المحدث مطلقاً، وسواء كان حدثه أصغر أو أكبر، أو كان جنباً أو حائضاً، لأنه لا يعد ماساً للمصحف ما دام حملة له بواسطة.

وذهب فريق من أهل العلم إلى القول بمنع المحدث من حمل المصحف حال الحدث ولو كان الحمل بواسطة، إلا أن يكون مضطراً إلى حملة، كالخوف عليه من غرق أو حرق، أو وقوع في نجاسة أو يد كافر أو طفل أو مجنون، فيلزمه حين إذ حملة ولو كان محدثاً.

والقول بجواز حمل المحدث للمصحف بواسطة محكي عن طائفة من السلف كالحسن البصري<sup>(١٨٣٢)</sup>، وعطاء<sup>(١٨٣٣)</sup>، وسعيد بن جبير<sup>(١٨٣٤)</sup>، .....

---

(١٨٣٢) أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف ص ٢١٠ وص ٢١١ بسنده عن الحسن أنه كان لا يرى بأساً أن يتعلق الجنب بالمصحف، أو يجوز به من مكان إلى مكان آخر. وراجع المصنف لابن أبي شيبة ج ٢ ص ١٤٢ ح ٧٤٢٢ بلفظ: (حدثنا حفص عن أشعث عن الحسن قال: «لا بأس أن يتناول الرجل المصحف إذا كان في وعائه أو علاقته»).

(١٨٣٣) الأثر عن عطاء أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٢ ص ١٤٢ ح ٧٤٢٤، وابن أبي داود في المصاحف ص ٢١١، وابن المنذر في الأوسط ج ٢ ص ١٠١ بأسانيدهم عن عطاء قال: «لا بأس أن تأخذ الطامث بعلاقة المصحف».

(١٨٣٤) الأثر عن سعيد أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٢١٠ ح [٥ - ٢٧]، وابن أبي شيبة =

وأبي وائل<sup>(١٨٣٥)</sup>، وأبي رزين<sup>(١٨٣٦)</sup>، وسفيان الثوري<sup>(١٨٣٧)</sup>، وهو مذهب أبي حنيفة<sup>(١٨٣٨)</sup>، وأحمد ابن حنبل<sup>(١٨٣٩)</sup>.

وهو قول مرجوح عند الشافعية ضعفه النووي<sup>(١٨٤٠)</sup>، وهو المعتمد عند متأخري

= ج ٢ ص ١٤٢ ح ٧٤٢٣، وابن أبي داود في المصاحف ص ٢١٠ واللفظ لابن أبي داود عن القاسم ابن محمد قال: «رأيت سعيد بن جبير قرأ في مصحف، ثم ناوله غلاماً مجوسياً بعلاقته». (١٨٣٥) أثر أبي وائل ذكره البخاري في صحيحه تعليقاً قال: (باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض: وكان أبو وائل يرسل خادمه وهي حائض إلى أبي رزين، فتأتيه بالمصحف فتمسكه بعلاقته). قال الحافظ في الفتح ج ١ ص ٤٠١ وص ٤٠٢: (وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة عنه بإسناد صحيح).

قال الحافظ: (قوله «يرسل خادمه» أي جاريته، والخادم يطلق على الذكر والأنثى). قال الحافظ: (قوله «بعلاقته» بكسر العين أي الخيط الذي يربط به كيسه، وذلك مصير منهما إلى جواز حمل الحائض المصحف لكن من غير مسه). وراجع في الأثر أيضاً عمدة القاري للعيني ج ٣ ص ١٥٩، ومصنف ابن أبي شيبة ج ٢ ص ١٤٢ ح ٧٤٢١ حيث: (أورد أثر أبي وائل موصولاً).

(١٨٣٦) أبو وائل وأبو رزين تابعيان مشهوران من علماء التابعين، فأبو وائل هو شقيق ابن سلمة الأسدي الكوفي المتوفي سنة ٨٣هـ على ما ذكره محمد بن حبان البستي في كتابه مشاهير علماء الأمصار ص ٩٩ ترجمة ٧٣٢، وراجع في ترجمته أيضاً الدولابي في الكنى ج ١ ص ١٧٦، ج ٢ ص ١٤٥، والخلاصة للخزرجي ص ١٦٧.

وأما أبو رزين فهو مسعود بن مالك الأسدي مولى أبي وائل شقيق ابن سلمة السالف ذكره على ما ذكر الدولابي في الكنى ج ١ ص ١٧٦، والخزرجي في الخلاصة ص ٣٧٤.

(١٨٣٧) راجع في النقل عن سفيان كتاب المصاحف لابن أبي داود ص ٢١١.

(١٨٣٨) جاء في مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج ١ ص ١٥٦ م ٦٩ ما نصه: (قال أصحابنا والثوري والأوزاعي والحسن بن حي: «لا يمس الجنب ولا المحدث المصحف»، وهو قول الشافعي رضي الله عنه. وقال أصحابنا: «لا بأس بأن يأخذه بعلاقة أو غلاف». وقال مالك: «لا يأخذه بعلاقة ولا على وسادة». وقال الليث: «لا يحمله بعلاقة إلا أن يريد نقله من موضع إلى موضع، فيأخذه بعلاقته». وقالوا جميعاً: «لا بأس بأن يحمل خرجاً فيه مصحف»). وقارن بتحفة الفقهاء للسمرقندي ج ١ ص ٣١، وبدائع الصنائع للكاساني ج ١ ص ٣٣، وفتح القدير لابن الهمام ج ١ ص ١١٧، والبنية للعيني ج ١ ص ٦٤٨، وحاشية ابن عابدين ج ١ ص ١٩٥، ويأتي نصه في الحاشية (١٨٤٢).

(١٨٣٩) كتاب الروايتين والوجهين لأبي يعلى «المسائل الفقهية منه» ج ٣ ص ١٤٤، والإفصاح لابن هبيرة ج ١ ص ٧٦، والمغني ج ١ ص ١٣٨، والفروع ج ١ ص ١٨٨ وص ١٨٩، والإنصاف ج ١ ص ٢٢٣ وص ٢٢٤، وكشاف القناع للبهوتي ج ١ ص ١٥٣.

(١٨٤٠) التبيان للنووي ص ٢٣٣ إلى ص ٢٣٥.

المالكية في حق المتعلم والمعلم خاصة<sup>(١٨٤١)</sup> على ما مر بيانه في غير موضع من هذا البحث.

وقد ذهب إلى القول بمنع المحدث من حمل المصحف بعلاقته أو خريطة أو نحوهما من الوسائط جمهور الحنفية؛ وخاصة المتأخرون منهم<sup>(١٨٤٢)</sup>، وهو المشهور عند المالكية في غير مقام التعلم والتعليم<sup>(١٨٤٣)</sup>، كما ذهب إلى القول بمنع المحدث من حمل المصحف ولو بواسطة جمهور الشافعية<sup>(١٨٤٤)</sup>؛ بل ضعف بعضهم الوجه المحكي بالجواز...

والقول بمنع المحدث من حمل المصحف ولو بواسطة رواية ثانية عن الإمام أحمد، حكاه ابن هبيرة وابن مفلح<sup>(١٨٤٥)</sup>، على أن القاضي في الروايتين والوجهين قد قال بأنه لا يختلف المذهب أنه يجوز حمل المصحف بالعلاقة والغلاف<sup>(١٨٤٦)</sup>.

---

(١٨٤١) الخرشي ج١ ص ١٦٠ وص ١٦١، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ج١ ص ١٢٥، وشرح الزرقاني على خليل ج١ ص ٩٣ وص ٩٤.

(١٨٤٢) حاشية ابن عابدين ج١ ص ١٩٥ س ١٦، وفيه عزا القول بالمنع إلى الدر والبحر، إلى أن قال: (ففي الحلية عن المحيط لو كان المصحف في صندوق فلا بأس للجنب أن يحمله، وفيها قالوا: لا بأس بأن يحمل خرجاً فيه مصحف. وقال بعضهم: يكره. وقال آخر: يكره أخذ زمام الإبل التي عليها المصحف. قال المجبوبي: ولكنه بعيد.. وهو كما قال) أ.هـ. كلام ابن عابدين.

(١٨٤٣) البيان والتحصيل ج١ ص ٢٤٣ وص ٢٤٤، والخرشي ج١ ص ١٦١، وروى ابن أبي داود في المصاحف ص ٢١٥ بسنده عن ابن وهب قال: قال مالك: «لا يحمل المصحف بعلاقته، ولا على وسادة أحد إلا وهو طاهر». وعن ابن وهب أيضاً ص ٢١٧ نحواً منه، وقد مر في اشتراط الطهارة من هذا البحث.

(١٨٤٤) الحاوي للماوردي ج١ ص ١٧٣ وص ١٧٤، وفيه: (قال المزني: قال الشافعي رحمه الله: «ولا يحمل المصحف ولا يمسه إلا طاهراً». وراجع فتاوى النووي ص ٢١، والفتاوى الحديثية للهيتمي ص ١٢٥).

(١٨٤٥) قال الوزير ابن هبيرة في الإفصاح ج١ ص ٧٦: (وأجمعوا على أنه لا يجوز للمحدث مس المصحف، ثم اختلفوا في حمله بعلاقته، أو في غلافه، فقال مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه: لا يجوز. وقال أبو حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى يجوز). وقال ابن مفلح في الفروع ج١ ص ١٨٨ وص ١٨٩ بعد أن ذكر رواية المنع: (وقيل إلا لوراق). (١٨٤٦) كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى «المسائل الفقهية منه» ج٣ ص ١٤٤.

## أثر القصد في حكم حمل المصحف:

قال الهيثمي في التحفة بعد أن تكلم عن منع المحدث من حمل المصحف: (ومثله حمل حامل المصحف بقصده، لأن المصحف تابع حيثنذ، أي بالنسبة للقصد فلا فرق بين كبر جرم المتاع وصغره، كما شمله إطلاقهم أو مطلقاً على ما اقتضاه كلام الرافعي، وجرى عليه شيخنا وغيره، لكن قضية ما في المجموع عن الماوردي الحرمة، وهي قياس ما يأتي في استواء التفسير والقرآن، وفي بطلان الصلاة إذا أطلق فلم يقصد تفهيماً ولا قراءة، ويؤيده تعليلهم الحل في الأولى بأنه لم يخل بالتعظيم إذ حمله هنا يخل لعدم قصد يصرفه عنه، فإن قصد المصحف حرم، وإن قصدهما فقضية عبارة سليم؛ بل صريحها الحرمة خلافاً للأذرعى، وجرى عليها غير واحد من المتأخرين، وهو القياس، وجرى آخرون أخذاً من العزيز على الحل)<sup>(١٨٤٧)</sup>.

وقال الرملي في النهاية: (ولو حمل حامل المصحف لم يحرم، لأنه غير حامل له عرفاً)<sup>(١٨٤٨)</sup>.

قال الشبراملسي في حاشيته على النهاية: («قوله ولو حمل حامل المصحف» أي ولو كان بقصد حمل المصحف، ثم ظاهر عبارته أنه لا فرق في الحامل للمصحف بين الكبير والصغير الذي لا ينسب إليه حمل، وأنه لا فرق بين الآدمي وغيره، ويؤيده ما علل به من العرف، ووجه التأيد أنه في العرف يقال هو حامل للطفل، لكن بهامش عن بعضهم تقييده بما إذا كان الحامل ينسب إليه الحمل: أي بحيث، يستقل بحمله لو انفرد أ.هـ. وينبغي عدم التقييد بذلك. «قوله لم يحرم» وإن قصد المصحف خلافاً لحج حيث قال بالحرمة، إذا قصد المصحف)<sup>(١٨٤٩)</sup>. وقال العبادي في حاشيته على التحفة: («قوله ومثله حمل حامله» قضيته أنه يجري فيه تفصيل المتاع في القصد وعدمه، وهو كما قال في شرح العباب أنه لا يبعد. وقد يقال: المتجه الحل مطلقاً، لأن حمل حامله لا يعد حملاً له، فلا اعتبار بقصده)<sup>(١٨٥٠)</sup>.

(١٨٤٧) تحفة المحتاج بحواشي الشرواني وابن قاسم العبادي ج١ ص ١٥٠ وص ١٥١.

(١٨٤٨) نهاية المحتاج للرملي ج١ ص ١٢٥.

(١٨٤٩) حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج ج١ ص ١٢٥.

(١٨٥٠) حاشية العبادي على تحفة المحتاج ج١ ص ١٥٠ وص ١٥١.

وذكر الشرواني في حاشيته على التحفة أيضاً نحواً مما مر، إلى أن قال: (وعبارة شيخنا ولا يحرم حمل حامله مطلقاً عند العلامة الرملي. وقال العلامة ابن حجر: فيه تفصيل الأمتعة. وقال الطبلاوي: إن نسب الحمل إليه بأن كان الحامل للمصحف صغيراً وإلا فلا)<sup>(١٨٥١)</sup>.

ولم يظهر لي وجه القول بمنع المحدث من حمل المصحف بواسطة، لا سيما مع الأخذ بعين الاعتبار كون المنع من مس المصحف تعديداً، وما هذا سبيله يقتصر فيه على مورد النص، وهو المس المباشر. فأما الحمل بواسطة فليس بمس، فلا يكون داخلاً في مورد النص المانع من المس، ثم وجدت محقق الخلافات للبيهقي<sup>(١٨٥٢)</sup> قد ذكر قول ابن الملقن في خلاصة البدر المنير<sup>(١٨٥٣)</sup> عن حديث حكيم بن حزام: «لا تمس القرآن إلا وأنت طاهر».

قال الرافعي: (ويروى أنه قال: «لا يحمل المصحف ولا يمسه إلا طاهر». قال: قلت غريبة).

وقال ابن حجر في تلخيص الحبير<sup>(١٨٥٤)</sup>: (هذا اللفظ لا يعرف في شيء من كتب الحديث، ولا يوجد ذكر حمل المصحف في شيء من الروايات، وأما المس ففيه الأحاديث الماضية)<sup>(١٨٥٥)</sup>.

---

(١٨٥١) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ج١ ص ١٥٠ وص ١٥١.

(١٨٥٢) تحقيق الخلافات للبيهقي بقلم / مشهور حسن ج١ ص ٥١٢.

(١٨٥٣) خلاصة البدر المنير ج١ ص ٥٧.

(١٨٥٤) التلخيص الحبير ج٢ ص ١٣٢.

(١٨٥٥) قد مر تخريج أحاديث: لا يمسه القرآن إلا طاهر في مسألة اشتراط الطهارة لمس المصحف من هذا البحث على ما في الحاشية رقم (٣٤٤) وما بعدها.

## ختم المصحف

درج بعض طابعي المصاحف على إلحاق دعاء ختم القرآن في آخر المصحف، ولا ريب أن هذا الصنيع بدعة يتعين إنكارها، وزيادة في المصحف لا يجوز إقرارها، ولقد تنبّهت الجهات المختصة في مجمع خدام الحرمين الشريفين الملك فهد لطباعة المصحف الشريف إلى هذا الأمر، فجردت طبعتها عنه، لأن إضافة الدعاء المذكور إلى المصحف قد يوهم كونه منه، ويفضي إلى التعبد بهذا الدعاء، كالتعبد بتلاوة ما بين دفتي المصحف من القرآن، حتى اعتقد بعض العوام أن دعاء ختم القرآن جزء من القرآن تتعين تلاوته، ويتأكد التعبد به في نظرهم، وهذا مما لا يجوز اعتقاده قطعاً<sup>(١٨٥٦)</sup>.

وقد مر في مسألة تجريد المصحف وتخميسه وتشكيله وتحشيته والتفسير فيه طرف من هذا، وليس لكتابة دعاء الختم في آخر المصحف أصل فيما أعلم، لا في المأثور عن الصحابة، ولا في المأثور عن التابعين وتابعيهم، ولا في المنقول عن أئمة المجتهدين؛ بل لم ينقل ترخيص في هذا المعنى عن أحد من علماء المتقدمين أو

---

(١٨٥٦) راجع كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ج١٣ ص ١٠٥ فيما يتعلق بتخميس المصحف وتعشيره، وقد مر نصه في مسألة تخميس المصحف من هذا البحث. وراجع أيضاً مسألة الزيادة في المصحف الآتية، وكيف أن عمر رضي الله عنه قد أحجم عن إثبات آية الرجم في حاشية المصحف، كما أحجم عن إلحاقها في آخر المصحف مخافة أن تنسب إليه زيادة في المصحف إذ كانت آية الرجم مما نسخت تلاوته دون حكمه مع شعوره رضي الله عنه بمسئس الحاجة إلى تذكير الناس بها. وروي أن ابن عباس سئل عن القرآن أيزاد فيه أو ينقص منه؟ فقال: «قال رسول الله ﷺ «لعن الله الزائد في كتاب الله». قال: «ومن كفر بحرف فقد كفر بالقرآن أجمع»». وللمزيد راجع الحاشية رقم (١٩٥٥) من هذا البحث، وراجع في أصل المسألة السنن والمبتدعات للشقيري ص ٢١٦، وعنه معجم البدع لرائد بن علفة ص ٢١٦ «الدعاء الذي في آخر المصحف لا يجوز التعبد به قطعاً».



المتأخرين .. نعم قد ورد في مطلق الدعاء المجرد بعد الفراغ من ختم القرآن جملة آثار مرفوعة<sup>(١٨٥٧)</sup> وموقوفة، بيد أن أهل التحقيق لم يسلموا بثبوت شيء من

(١٨٥٧) فمن الآثار المرفوعة ما أخرجه سعيد بن منصور في سننه ج١ ص ١٤٠ ح ٢٧، والدارمي في سننه ج٢ ص ٣٣٦ ح ٣٤٧٦، ٣٤٧٧، والفريابي في فضائل القرآن ص ١٨٧ ح ٨٣، وابن الضريس في الفضائل أيضاً ص ٥١ ح ٧٨، والطبراني في الكبير ج١ ص ٢١٣ ح ٦٧٤، والبيهقي في الشعب ج٥ ص ٣٣، وأبو زيد في مرويّات دعاء ختم القرآن ص ١٤ و ص ٤٠، واللفظ لسعيد ابن منصور قال: (نا جعفر ابن سليمان الضبعي عن ثابت البناني عن أنس: أنه كان إذا ختم القرآن جمع أهله فدعا). وروي عن أنس مرفوعاً ولم يثبت، والصحيح وقفه على أنس.

ومنها حديث جابر عند ابن مردويه في تفسيره، وعنه السيوطي كما في الجامع الصغير مع فيض القدير ج٢ ص ٥٠٦، والألباني في ضعيف الجامع ج٢ ص ١٧١ ح ١٩١٨، وقال عنه: ضعيف. وقال أبو زيد في مرويّات دعاء ختم القرآن ص ٢٠: (وتفسير ابن مردويه في حكم المفقود، لكن الحديث في «الكامل» لابن عدي بإسناده، وفيه مقاتل بن سليمان كذبوه وهجروه). ومنها حديث العرياض عند الطبراني في الكبير ج٨ ص ٢٥٩ ح ٦٤٧، وقال عنه الهيثمي في المجمع ج٧ ص ١٧٢: (وفيه عبد الحميد بن سليمان وهو ضعيف).

وأخرجه السيوطي في الجامع الصغير ح ٨٨١٨، والألباني في ضعيفه ح ٥٦٧٨، وللمزيد راجع مرويّات دعاء ختم القرآن لأبي زيد ص ٢١، ومنها حديث ابن مسعود، ومنها حديث أبي أمامة عند الحاكم في تاريخه، ومن طريقه الديلمي، وعنه السيوطي في الجامع الصغير ح ٥٧١ ورمز لضعفه، والمناوي في فيض القدير ج١ ص ٣٣٣، والفنّني في التذكرة ص ٧٧، وابن عراق في التنزيه ج١ ص ٢٩٩، والشوكاني في الفوائد المجموعة ص ٣١٠، والمتقي في الكنز ٣٧٨٤، والألباني في ضعيف الجامع ح ٥٦٧، وقال: موضوع .. وراجع مرويّات ختم القرآن ص ٢٦، ومنها حديث عليّ عند ابن النجار، وعنه السيوطي في جمع الجوامع، والمتقي في الكنز ج٢ ص ٣٥١ و ص ٣٥٢ ح ٤٢٢١، ومرويّات دعاء ختم القرآن ص ٣٠، ومنها حديث أبي هريرة عند ابن مردويه والسيوطي في الدر ج٦ ص ٤٢٢، والغافقي في فضائل القرآن، وعنها مرويّات دعاء ختم القرآن ص ٣٢، ومنها مرسل عليّ بن الحسين عند البيهقي في الشعب ج١ ص ٣٥٤، والسيوطي في عمل اليوم والليلة ص ٨١، والدر ج٦ ص ٤٢٢، والمتقي في الكنز ج٢ ص ٣٤٩ ح ٤٢٢٠، ومرويّات دعاء ختم القرآن. وقال: (رواه البيهقي في شعب الإيمان بسنده إلى عليّ بن الحسين يرسله إلى النبي ﷺ ثم قال: (وهذا حديث منقطع، وإسناده ضعيف، وقد تساهل أهل الحديث في قبول ما روي من الدعوات وفضائل الأعمال ما لم يكن من رواية من يعرف بوضع الحديث، والكذب في الرواية). وفي سنده عمرو بن شمر زُيِّم بالكذب والرفض، وفيه أيضاً جابر الجعفي شيعي، والكلام فيه مشهور أ.هـ. ومنها معضل داود بن قيس.

قال العراقي في تخريج الإحياء ج١ ص ٣٧٨: (رواه أبو منصور المظفر بن الحسين الأرجاني في فضائل القرآن، وأبو بكر بن الضحاك في الشمايل كلاهما من طريق أبي ذر الهروي، ومن رواية داود بن قيس معضلاً). وعزاه الزركشي في البرهان ج٢ ص ١٠٥ إلى البيهقي في =

المرفوعات، كما لم يسلموا بثبوت شيء من الموقوفات<sup>(١٨٥٨)</sup>، باستثناء أثر موقوف على أنس بن مالك رضي الله عنه، فقد أخرج غير واحد من أهل العلم عن ثابت البناني وقتادة وابن عطية وغيرهم أن أنس بن مالك رضي الله عنه: «كان إذا ختم القرآن جمع أهله وولده فدعا لهم»<sup>(١٨٥٩)</sup>. وقد أثير الترغيب في الاجتماع للدعاء عند الفراغ من عرض المصاحف إذا كتبت عن بعض التابعين، فقد أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن قال: (حدثنا جرير عن منصور عن الحكم بن عتيبة: كان مجاهد وعبد بن أبي أمامة<sup>(١٨٦٠)</sup> وناس يعرضون المصاحف، فلما كان اليوم الذي أرادوا أن يخطموا فيه أرسلوا إلى وإلى سلمة، فقالوا: «إنا كنا نعرض المصاحف، فلما أردنا أن نختم أحببنا أن تشهدوا، لأنه كان يقال إذا ختم القرآن نزلت الرحمة عند خاتمتها، أو حضرت الرحمة عند خاتمتها»<sup>(١٨٦١)</sup>.

= الدلائل والشعب، ولم يسم الزركشي أحداً من رجال سنده، وللمزيد راجع مرويات دعاء ختم القرآن لأبي زيد ص ٣٣ وص ٣٤.

(١٨٥٨) فمن الآثار الموقوفة أثر ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٤٨ ح [٣ - ٨]، وابن الضريس في فضائل القرآن، وابن أبي داود في الشريعة، والدارمي في سننه ج ٢ ص ٤٦٨، والقرطبي في التذكار ص ٧٩، والصدقي في الفتوحات ج ٣ ص ٢٤٣، واللفظ لأبي عبيد عن حجاج: (قال: وقال المري عن قتادة: كان بالمدينة رجل يقرأ القرآن من أوله إلى آخره على أصحاب له، فكان ابن عباس يضع عليه الرقباء، فإذا كان عند الختم جاء ابن عباس فشده). ورواه في مرويات دعاء ختم القرآن ص ٤١ وص ٤٢، وقال: (وفي سنده عند من أخرجه صالح بن بشير المري، وهو متروك الحديث كما تقدم، ورواية قتادة عن ابن عباس منقطعة .. والله أعلم). ومنها أثر ابن مسعود عند أبي عبيد قال: (وحدثنا هشيم قال: وأخبرنا العوام - قال هشيم: أحسبه عن إبراهيم التيمي - قال: قال عبد الله بن مسعود: «من ختم القرآن فله دعوة مستجابة». قال: فكان عبد الله إذا ختم القرآن جمع أهله ثم دعا وأمنوا على دعائه). قال الحافظ بن حجر، وعنه أبو زيد في مرويات دعاء ختم القرآن ص ٢٦ وص ٢٧: (أخرجه أبو عبيد وابن الضريس بسند فيه انقطاع).

(١٨٥٩) أثر أنس سبق تخريجه في الحاشية (١٨٥٧)، وإنْ وَقَّعُ أصبح .. قال الهيثمي في المجمع ج ٧ ص ١٧٢: (ورواه الطبراني ورجاله ثقات).

(١٨٦٠) كذا سماه ابن أبي أمامة، وهو في بقية المظان ابن أبي لبابة.

(١٨٦١) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٤٧ وص ٤٨ ح [٨ - ١]، وقد أخرج أثر الحكم بن عتيبة ابن أبي شيبه في مصنفه ج ٦ ص ١٢٩ ح ٣٠٠٣١، ٣٠٠٣٣، والدارمي في سننه ج ٢ ص ٤٧٠، وابن الضريس في فضائل القرآن ص ٤٤ ح ٤٩، والفريابي في فضائل القرآن ص ١٩٠ ح ٩٠، ٩١، ٩٢، والبيهقي في شعب الإيمان ج ٥ ص ٣٥ ح ١٩٠٩، والقرطبي في تفسيره ج ١ ص ٣٠، =

وأخرج عبد الله بن الإمام أحمد في مسائله قال: (قال أبي: «وكان المعتمر بن سليمان إذا أراد أن يختم اجتمع إليه جماعة» أراه قال: يدعو أو يدعون يعني إذا ختم) (١٨٦٢).

وقد تتبع مرويات دعاء ختم القرآن الشيخ بكر أبو زيد في جزء مفرد له، وخرج فيه من المرفوعات الموصولة سبعة أحاديث عن أنس وجابر وابن عباس وأبي أمامة والعرباض بن سارية وعلي وأبي هريرة، ثم مرسل علي بن الحسن، ومعضل داود بن قيس (١٨٦٣). حتى إذا فصل في نقضها جميعاً، وساق أقوال أهل التحقيق فيها فذلك لها بخلاصة نفيسة هاك نصها: (يتنقح مما تقدم أن الأحاديث المرفوعة والآثار عن الصحابة رضي الله عنهم في دعاء ختم القرآن على ما يلي:

أولاً: أحاديث وآثار تفيد أن الدعاء عند ختم القرآن من مواطن الإجابة، وهو من رواية أنس رضي الله عنه من طريقين، في كل منهما «وضاع»، وعطاء عن ابن عباس وإسناده وإوه، وعن جابر وفي سنده من كذبوه، والعرباض وفي سنده متروك الحديث، وآخر مجهول مع إعلاله بالانقطاع.

وقول ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً عليه، وفي سنده انقطاع. وقول التابعي: مجاهد بن جبر رحمه الله تعالى «الرحمة تنزل عند ختم القرآن» وهو أثر مقطوع من

---

= والنووي في التبيان ص ١٢٥، والأذكار بالفتوحات ج ٣ ص ٣٤٥، وأشار الحافظان النووي وابن حجر إلى أن أسانيده صحيحة موقوفة والله أعلم. وللمزيد راجع مرويات دعاء ختم القرآن لأبي زيد ص ٢٧ وص ٢٨، وراجع مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ج ٢ ص ٢٩٩ وص ٣٠٠ طبعة مكتبة الدار بالمدينة المنورة تحقيق دكتور علي بن سليمان المهنا، وأحال في الروايات عن الإمام أحمد في الدعاء بعد ختم القرآن مسائل أبي داود ص ٦٣ وص ٦٤، والمغني ج ٢ ص ١٢٦، وبدائع الفوائد ج ٤ ص ٦٤، والطبقات لأبي يعلى ج ١ ص ٩١ وص ٢٢٥، والإنصاف ج ٢ ص ١٨٥، وراجع أيضاً مختصر قيام الليل ص ٨٨ لابن نصر المروزي، والسيوطي في الإتقان ج ١ ص ١١٢.

(١٨٦٢) مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ج ٢ ص ٢٩٩ وص ٣٠٠.

(١٨٦٣) مرويات دعاء ختم القرآن للدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار طيبة للنشر والتوزيع ص ٣٤ في أثر أنس، وص ٢٠ في أثر جابر، وص ١٩ في أثر ابن عباس، وص ٢٨ في أثر أبي أمامة، وص ٢١ في أثر العرباض، وص ٣٠ في أثر علي، وص ٣١ في أثر أبي هريرة، وص ٣٢ في مرسل علي بن الحسين، وص ٣٣ في معضل داود بن قيس.

قوله بأسانيد صحيحة. وعليه فليس منها حديث يصح عن النبي ﷺ، فهي ما بين موضوع، أو ما يتقاعد عن الجابر، ولم يصح سوى قول مجاهد رحمه الله تعالى.

ثانياً: أحاديث أفادت أدعية نبوية عقب الختم، وهي حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وفي سنده وضاع، وحديث أبي هريرة لم يعلم مخرجه، وحديث علي بن الحسين مرسل مع ما فيه ممن رمي بالكذب والرفض، وحديث داود بن قيس معضل، وحديث زر بن حبیش عن علي رواه ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» ولم نره في المطبوع منه، والعزو إليه معلّم بالضعف كما تقدم.

ثالثاً: الرواية في حضور الأهل والأولاد للختم ثابتة من فعل الصحابي الجليل أنس رضي الله عنه وروايته له مرفوعاً لا تصح، وأثر ابن عباس رضي الله عنهما مُعلٌّ بالانقطاع، وفي سنده متروك، ولعله لما كانت الرواية في هذا الباب لا يثبت منها شيء في المرفوع إلى النبي ﷺ، وقد خلت منها دواوين الإسلام المشهورة كالسته، والموطأ، ومسند أحمد، تنكب المؤلفون في الأحكام، ذكر هذا الباب بالكلية، أمثال ابن دقيق العيد في «الإمام»، والمجد في «المنتقى»، وابن حجر في «البلوغ»، وغيرهم لا يعرجون على شيء من ذلك .. والله أعلم<sup>(١٨٦٤)</sup>.

---

(١٨٦٤) مرويات دعاء ختم القرآن لأبي زيد ص ٤٣ وص ٤٤.

## الدعاء عند أخذ المصحف والنظر فيه وختمه

ذكر أبو منصور الثعالبي في الاقتباس: (الدعاء عند أخذ المصحف: ﴿رَبَّنَا  
ءَامِنَا بِمَا آتَيْتَنَا وَاتَّبَعْنَا أَلْسُوءَ مَا كُتِبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ (١٨٦٥) ﴿١٨٦٦﴾.

وقال أبو عبد الله القرطبي في التذكار: (وقال نافع: «كان ابن عمر إذا نظر في  
المصحف ليقرأ بدأ، فقال: اللهم أنت هديتي ولو شئت لم أهدت، لا تزغ قلبي بعد إذ  
هديتني، وهب لي من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب» (١٨٦٧).

وقد مر في ختم المصحف النقل في استحباب الدعاء عند ختمه، وينبغي التحرز  
من الأدعية المبتدعة.

وقد ذكر ابن الحاج في المدخل نموذج منها، حيث قال: (ومثل ذلك قولهم  
حين تناولتهم المصحف والكتاب لفظة: «حاشاك» (\*).

---

(١٨٦٥) سورة آل عمران آية ٥٣.

(١٨٦٦) الاقتباس لأبي منصور الثعالبي ج ٢ ص ٢٥٢.

(١٨٦٧) التذكار للقرطبي ص ١٨١.

(\*) المدخل لابن الحاج ج ١ ص ٢٦٣.

## دفتا المصحف

دفتا المصحف بالفاء تثنية دفة بفتح أوله وهو اللوح<sup>(١٨٦٨)</sup>.

جاء في لسان العرب لابن منظور: (دفتا المصحف جانباه وضاماته من جانبيه. قال محققه: «ضاماته» كذا في الأصل بضاد معجمة، وفي القاموس بمهملة، وعبرة الأساس ضماماه بالإعجام والتذكير. والضمام بالكسر كما في الصحاح ما تضم به شيئاً إلى شيء)<sup>(١٨٦٩)</sup>.

وفي المصباح لأحمد بن محمد الفيومي: (الجنب من كل شيء والجمع دفوف مثل فلس وفلوس، وقد يؤنث بالهاء، ومنه دفتا المصحف للوجهين من الجانبين)<sup>(١٨٧٠)</sup>.

وقد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «ما بين دفتي المصحف كلام الله»<sup>(١٨٧١)</sup>.

---

(١٨٦٨) فتح الباري ج٩ ص٦٥، ولسان العرب ج٤ ص٣٧١.

(١٨٦٩) لسان العرب لابن منظور ج٣ ص٣٧١.

(١٨٧٠) المصباح المنير للفيومي ج ص.

(١٨٧١) حديث عائشة: «ما بين دفتي المصحف كلام الله» قال في الإرواء ج٨ ص١٨٦: (لم أقف على إسناده الآن). ح٢٥٥٩.

وقد عقد البخاري باباً وسمه بقوله: (باب من قال: لم يترك النبي ﷺ إلا ما بين الدفتين) ثم ساق أثراً في هذا المعنى عن ابن عباس ومحمد بن الحنفية رضي الله عنهما .. راجع البخاري بالفتح ج٩ ص٦٤ وص٦٥ ح٥٠١٩، ونقله ابن كثير في فضائل القرآن ص١٠٧ واقتصر عليه.

## دفن المصحف

مر في مسألتني إتلاف المصاحف وإحراقها الإشارة إلى دفن المصحف كوسيلة من وسائل الإتلاف عند قيام ما يبرره، والأصل في دفن المصاحف بشرطه ما أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف قال: (حدثنا علي بن محمد الثقفي، حدثنا منجاب بن الحارث قال: قال إبراهيم: حدثني أبو المحياة عن بعض أهل طلحة بن مصرف قال: دفن عثمان المصاحف بين القبر والمنبر «قال أبو بكر هذا إبراهيم بن يوسف السعدي من ولد سعد بن أبي وقاص روى عنه المنجاب كتاب المبتدأ عن زياد، وهو لا بأس به» (١٨٧٢).

والمصاحف التي جرى دفنها هي تلك التي جمعها عثمان بن عفان رضي الله عنه من الناس حين اتفق الصحابة على كتابة المصحف الإمام، وإتلاف ما سواه كما هو مبين في موضعه من هذا البحث، وقد جاء في تاريخ المدينة لابن شبة أن عثمان رضي الله عنه جعل ما جمعه من القرآن من الناس فجعله في صندوق ثم جمع جماعة من الصحابة فاستشارهم فيه، فقال بعضهم: «حرقه». فكره ذلك، وحفر تحت درجة منبر رسول الله ﷺ فدفنه فيه وسوى عليه (١٨٧٣).

---

(١٨٧٢) كتاب المصاحف لابن أبي داود ص ٤٣، وفي الفروع لابن مفلح ج ١ ص ١٩٣: (وذكر القاضي أن أبا بكر بن أبي داود روى بإسناده عن طلحة بن منصور قال: دفن عثمان المصاحف بين القبر والمنبر)، وهذا مخالف لنص المصاحف أعلاه من ناحيتين: أولهما: سياق الخبر عن طلحة نفسه بينما هو عن بعض أهله. والثانية: التصحيف في ابن مصرف إلى ابن منصور، إلا أن تكون رواية أخرى وهذا بعيد. وراجع في ترجمة طلحة بن مصرف تهذيب الأسماء للنووي ج ١ ص ٢٥٣. (١٨٧٣) تاريخ المدينة المنورة لابن شبة ج ٣ ص ١٠٠٣، وعنه تحقيق فضائل القرآن لأبي عبيد ص ١٥٦.

وقد مرت رواية التحريق مخرجة في صحيح البخاري وغيره على ما سبق بيانه في مسألة إحراق المصاحف في موضعه من هذا البحث ... فلتطلب هناك.

وقال ابن مفلح: (وذكر أحمد أن أبا الجوزاء بلي مصحف له، فحفر له في مسجده فدفنه).

ثم ذكر ابن مفلح دفن الكتب وعبر عنه بقليل كما لو بلي المصحف أو اندرس نص عليه<sup>(١٨٧٤)</sup>. وقد صرح غير واحد من أهل العلم بأن جواز الدفن خاص بالدائر من المصاحف<sup>(١٨٧٥)</sup> العتيق البالي أو ما قام فيه سبب يقتضي إتلافه على ما مر بيانه في مسألة إتلاف المصاحف، أما لو كان المصحف صحيحاً فإنه لا يجوز دفنه أو إتلافه ... قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية في الفتاوى المصرية: (المصحف العتيق والذي تخرق وصار بحيث لا ينتفع به بالقراءة فيه فإنه يدفن في مكان يسان فيه كما أن كرامة بدن المؤمن دفنه في موضع يسان فيه)<sup>(١٨٧٦)</sup>.

وقال ابن عبد الهادي في مغني ذوي الأفهام: (ويجوز دفن دائر مصحف وكتب علم وحديث وغسلها ولا تحرق)<sup>(١٨٧٧)</sup> بنار، ولا يجوز دفن مصحف صحيح ولا غسله<sup>(١٨٧٨)</sup>.

وعن كيفية الدفن والتدابير التي ينبغي اتخاذها لهذه الغاية، جاء في الفتاوى الهندية ما نصه: (المصحف إذا صار خلقاً لا يقرأ منه ويخاف أن يضيع يجعل في خرقة طاهرة ويدفن، ودفنه أولى من وضعه موضعاً يخاف أن يقع عليه النجاسة أو نحو ذلك، ويلحد له لأنه لو شق ودفن يحتاج إلى إهالة التراب عليه، وفي ذلك نوع تحقير، إلا إذا جعل فوقه سقف بحيث لا يصل التراب إليه فهو حسن، أيضاً كذا في الغرائب)<sup>(١٨٧٩)</sup>.

(١٨٧٤) الفروع ج١ ص١٩٣، والآداب الشرعية ج٢ ص٢٩٦.

(١٨٧٥) مغني ذوي الأفهام لابن عبد الهادي ص٢٥.

(١٨٧٦) الفتاوى المصرية لشيخ الإسلام ابن تيمية ج١ ص٣٠٤، وقارن بمجموع الفتاوى ج١٢ ص٥٩٩ وص٦٠٠.

(١٨٧٧) راجع الخلاف في تحريق المصاحف في مسألة إحراق المصحف من هذا البحث.

(١٨٧٨) مغني ذوي الأفهام لابن عبد الهادي ص٢٥.

(١٨٧٩) الفتاوى الهندية ج٥ ص٣٢٣، وقارن بالبرازية ج٦ ص٣٨٠، وابن عابدين ج١ ص١١٩.



وقال السيوطي في الإتقان: (إن في بعض كتب الحنفية أن المصحف إذا بلي لا يحرق؛ بل يحفر له في الأرض ويدفن، وفيه وقفة لتعرضه للوطء بالأقدام)<sup>(١٨٨٠)</sup>.

---

(١٨٨٠) الإتقان للسيوطي ج ٢ ص ١٧٢. وقد مضى النص بتمامه في مسألة إحراق المصحف.

## دوس المصحف

صرح غير واحد من أهل العلم بحرمة دوس المصحف، والذكر الشرعي، وأن من فعله امتهاناً للمصحف قتل وحكم بكفره .. ويأتي في مسألة وضع الرجل على المصحف والوطء عليه بأبسط من هذا<sup>(١٨٨١)</sup>.

---

(١٨٨١) كشف القناع ج١ ص١٥٦، وشرح منتهى الإرادات ج١ ص٧٢، ومطالب أولي النهى ج١ ص١٥٦ و١٥٧، وراجع مسألة وضع الرجل على المصحف والوطء عليه.

## رسم المصحف الإمام وحكم الالتزام به

الكلام على رسم المصحف يتناول ماهية الرسم المقصود، وحكم الالتزام به، والمذاهب في ذلك، وذكر الشبه التي تعلق بها مخالفوا الجمهور وتفنيدها.

### ماهية الرسم المقصود:

رسم المصحف يراد به الوضع الذي ارتضاه عثمان رضي الله عنه في كتابة كلمات القرآن وحروفه. والأصل في المكتوب أن يكون موافقاً تمام الموافقة للمنطوق، ومن غير زيادة ولا نقص ولا تبديل ولا تغيير، لكن المصاحف العثمانية قد أهمل فيها هذا الأصل، فوجدت بها حروف كثيرة جاء رسمها مخالفاً لأداء النطق، وذلك لأغراض شريفة ظهرت وتظهر لك فيما بعد.

فالمقصود برسم المصحف أن يكتب طبقاً للمصطلح الإملائي الذي اتبعه زيد بن ثابت رضي الله عنه وصحبه حين كُتِبَ المصحف الإمام في عهد عثمان رضي الله عنه ووافقهم عليه<sup>(١٨٨٢)</sup>. وقد عني العلماء بالكلام على رسم القرآن، وحصر تلك الكلمات التي جاء خطها على غير مقياس لفظها، وقد عقد بعضهم له باباً في غير مصنف من مصنفاته كما هو صنيع ابن أبي داود في كتاب المصاحف<sup>(١٨٨٣)</sup>، وربما أفرده بعض أهل العلم في مصنفات خاصة، كالداني في المقنع وغيره، وآخرون سماهم الزركشي

---

(١٨٨٢) البرهان للزركشي ج٢ ص ٥ وما بعدها النوع الخامس والعشرون، والإتقان للسيوطي ج٢ ص ١٦٦، ومناهل العرفان للزرقاني ج١ ص ٢٩٣، وعلوم القرآن لصبحي الصالح ص ٢٧٥، وراجع كلام أبي عبيد في الحاشية رقم (١٣٧٢).

(١٨٨٣) المصاحف لابن أبي داود ص ١١٧ وما بعدها.

في البرهان<sup>(١٨٨٤)</sup>، والسيوطي في الإتيقان<sup>(١٨٨٥)</sup>، والزرقاني في المناهل<sup>(١٨٨٦)</sup>، حيث عدوا فيما أفردوا رسم المصحف بمصحف أبا عمرو الداني إذ ألف فيه كتابه المسمى «المقنع في رسم مصاحف الأمصار».

ومنهم أبو العباس المراكشي الشهير بابن البناء في كتابه «عنوان الدليل في مرسوم خط التنزيل». ومنهم الشيخ محمد بن أحمد الشهير بالمتولي، إذ نظم أرجوزة سماها «اللؤلؤ المنظوم في ذكر جملة المرسوم»، وقد شرح هذه الأرجوزة الشيخ محمد خلف الحسيني شيخ المقارئ بالديار المصرية، وذيل الشرح بكتاب سماه «مرشد الحيران إلى معرفة ما يجب اتباعه في رسم القرآن»<sup>(١٨٨٧)</sup>.

### قواعد رسم المصحف:

وقد ذكر الكاتبون في علوم القرآن أن قواعد رسم المصحف تنحصر في ست قواعد، الحذف والزيادة، والهمز والبدل، والوصل والفصل، وما فيه قراءتان فكتب على إحداهما<sup>(١٨٨٨)</sup>.

### مذاهب العلماء في التزام رسم المصحف:

لقد كان الالتزام برسم المصحف الإمام محل إجماع بين علماء القرون الثلاثة المفضلة، ثم حدث الخلاف بعد ذلك وصار من الناس من يقول بعدم وجوب الالتزام برسم المصحف، ثم اختلف هؤلاء بين قائل بالترخيص بمخالفة الرسم مطلقاً، وبين قائل بالتفريق بين الأمهات من المصاحف، وبين المصاحف التي يتعلم بها الناس على ما سيأتي بيانه عند ذكر أقوالهم في هذا الشأن وشبههم التي تعلقوا بها.

---

(١٨٨٤) البرهان للزركشي ج ٢ ص ٥ وما بعدها.

(١٨٨٥) الإتيقان للسيوطي ج ٢ ص ١٦٦.

(١٨٨٦) مناهل العرفان للزرقاني ج ١ ص ٣٧٧ وما بعدها.

(١٨٨٧) البرهان ج ٢ ص ٥ إلى ص ١٥، والإتيقان ج ٢ ص ١٦٦ وما بعدها، ومناهل العرفان ج ١ ص ٣٧٧ وما بعدها، ومجلة البحوث الإسلامية عدد ٦ ص ١١ وما بعدها.

(١٨٨٨) الإتيقان للسيوطي ج ٢ ص ٢ ص ١٦٦، وعنه الزرقاني في مناهل العرفان ج ١ ص ٣٦٩ وما بعدها.

## القول بالتزام رسم المصحف:

أجمع سلف هذه الأمة من لدن الصحابة رضوان الله عليهم وحتى أوان أئمة المجتهدين على وجوب التزام رسم المصحف العثماني وحرمة مخالفته، وممن حكى الإجماع على ذلك أبو عمرو الداني في كتابه المقنع، إذ يروي بإسناده إلى مصعب بن سعد قال: (أدركت الناس حين شقق عثمان رضي الله عنه المصاحف، فأعجبهم ذلك ولم يعبه أحد) (١٨٨٩).

وكذلك ما رواه علم الدين السخاوي في شرحه على العقيلة عن أنس بن مالك رضي الله عنه: «أن عثمان أرسل إلى كل جند من أجناد المسلمين مصحفاً، وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف الذي أرسل إليهم»، ولم يعرف أن أحداً خالف في رسم هذه المصاحف العثمانية (١٨٩٠).

وذكر أبو عمرو الداني في المقنع (١٨٩١)، وابن رشد في البيان والتحصيل (١٨٩٢)، وأبو بكر الطرطوشي في الحوادث والبدع (١٨٩٣) أن مالكا سئل هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ فقال: «لا .. إلا على الكتبة الأولى» رواه الداني في المقنع، ثم قال: (ولا مخالف له من علماء الأمة) (١٨٩٤).

---

(١٨٨٩) المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط لأبي عمرو الداني ص ١٨ طبعة الكليات الأزهرية، وقارن بالمصاحف لابن أبي داود ص ٣١ وص ٣٢.

(١٨٩٠) قال الشاطبي في عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم الرسم ص ٩١ مطبعة الحجر الكستيلية بمصر سنة ١٠٨٢هـ:

فجردوه كما يهوى كتابته  
إلى أن قال:

وقال مالك القرآن يكتب  
بالكتاب الأول لا مستحدثاً سطراً

وراجع شرح علم الدين السخاوي على العقيلة، وعنه مجلة البحوث الإسلامية ج ٦ ص ٢٦.

(١٨٩١) المقنع ص ١٩.

(١٨٩٢) البيان والتحصيل لابن رشد ج ١٨ ص ٣٥٤.

(١٨٩٣) الحوادث والبدع لأبي بكر الطرطوشي ص ١٠٢، وقارن بالمعيار للونشريسي ج ١١ ص ٢٩٣، ج ١٢ ص ٧٩.

(١٨٩٤) المقنع للداني ص ١٩.

وقال في موضع آخر: (سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والألف، أترى أن يغير من المصحف إذا وجد فيه كذلك؟ قال: «لا». قال أبو عمرو: يعني الواو والألف المزيديتين في الرسم المعدومتين في اللفظ نحو: «أولوا»<sup>(١٨٩٥)</sup>). وقال الإمام أحمد يحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك، ذكره ابن مفلح في الآداب الشرعية<sup>(١٨٩٦)</sup>. وقال في الفروع أيضاً: (قال أحمد: نفس ما في المصحف يكتب كما في المصحف يعني لا يخالف حروفه. وقال القاضي: لا يجوز. وقال بعد كلام أحمد: إنما اختار ذلك لأنهم أجمعوا على كتبه بهذه الحروف فلم تحسن مخالفته)<sup>(١٨٩٧)</sup>.

وقال البيهقي في شعب الإيمان: (من يكتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على حروف الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحف، ولا يخالفهم فيها ولا يغير مما كتبه شيئاً، فإنهم كانوا أكثر علماً، وأصدق قلباً ولساناً، وأعظم أمانة منا، فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكاً عليهم)<sup>(١٨٩٨)</sup>.

وقال ابن الحاج في المدخل في باب نية الناسخ وكيفيتها: (ويتعين عليه أن يترك ما أحدثه بعض الناس في هذا الزمان، وهو أن ينسخ الختمة على غير مرسوم المصحف الذي اجتمعت عليه الأمة على ما وجدته بخط عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقد قال مالك رحمه الله: القرآن يكتب بالكتاب الأول. فلا يجوز غير ذلك، ولا يلتفت إلى اعتلال من خالف بقوله أن العامة لا تعرف مرسوم المصحف، ويدخل عليهم الخلل في قراءتهم في المصحف إذا كتب على المرسوم)، (فأنى يصرفون)، فإنهم يقرءون ذلك وما أشبهه بإظهار الياء، إما ساكنة وإما مفتوحة، وكذلك قوله تعالى: (وقالوا مال هذا الرسول) مرسوم المصحف فيها بلام منفصلة عن الهاء، فإذا وقف عليها التالي وقف على اللام، وكذلك قوله تعالى: (لا أذبحنه)، (ولا أوضعوا خلالكم) مرسومها بألف بعد لا، فإذا قرأها من لا يعرف قرأها بمدة بينهما .. إلى غير ذلك وهو كثير، وهذا ليس بشيء لأن من لا يعرف المرسوم من الأمة يجب عليه

(١٨٩٥) المقنع للداني ص ٢٨.

(١٨٩٦) الآداب الشرعية لابن مفلح ج ٢ ص ١٩٥.

(١٨٩٧) الفروع لابن مفلح ج ٤ ص ١٩.

(١٨٩٨) شعب الإيمان للبيهقي، وعنه البرهان ج ٢ ص ١٤ وص ١٥.

أن لا يقرأ في المصحف إلا بعد أن يتعلم القراءة على وجهها، أو يتعلم مرسوم المصحف، فإن فعل غير ذلك فقد خالف ما اجتمعت عليه الأمة، وحكمه معلوم في الشرع الشريف، فالتعليل المتقدم ذكره مردود على صاحبه لمخالفته للإجماع المتقدم. وقد تعدت هذه المفسدة إلى خلق كثير من الناس في هذا الزمان، فليتحفظ من ذلك في حق نفسه وحق غيره .. والله الموفق<sup>(١٨٩٩)</sup>.

وجزم الونشريسي في المعيار بأن الصواب أن يقال في خط المصحف السلفي إنه إجماع وتواتر في أصله وجملته دون جميع تفاصيله، لأن ذلك الرسم الملغى في الكلمات أنفسها في إثبات الحروف وحذفها في الكلمة الواحدة وزيادتها ونقصانها، وتعويض في بعضها لا يعرفها إلا الأفراد من الناس .. وقد اختلفت في ذلك مصاحف الأمصار اختلافاً كثيراً حسبما يظهر في التواليف الموضوعة في ذلك<sup>(١٩٠٠)</sup>. ثم ذكر لذلك أمثلة تطلب فيه.

وقال الهيتمي في التحفة: (يعتبر في القرآن رسمه بالنسبة لخط المصحف الإمام، وإن خرج عن مصطلح علم الرسم، لأنه ورد له رسم لا يقاس عليه فتعين اعتباره به)<sup>(١٩٠١)</sup>. ذكر الهيتمي ذلك في معرض ذكر الفرق بين القرآن والتفسير، وحكم مس كل منهما حال الحدث.

والقول بالتزام الرسم هو المفتى به لدى فقهاء الحنفية، ففي الهندية: (ولا ينبغي له أن يخالف اللذين اتفقوا وكتبوا المصاحف التي في أيدي الناس)<sup>(١٩٠٢)</sup>. وفي المحيط البرهاني: (أنه ينبغي ألا يكتب المصحف بغير الرسم العثماني)<sup>(١٩٠٣)</sup>.

### الترخيص بمخالفة رسم المصحف الإمام؛

بيد أن فريقاً من علماء الخلف قد قالوا بخلاف الإجماع المحكي آنفاً، وجوزوا

---

(١٨٩٩) المدخل لابن الحاج ج٤ ص٨٦.

(١٩٠٠) المعيار المعرب للونشريسي ج١٢ ص٧٩.

(١٩٠١) تحفة المحتاج للهيتمي ج١ ص١٥٢، ج٢ ص٤٧، وحواشي قليوبي ج٣ ص١٤٠، وعنه الزرقاني في المناهل ج١ ص٣٨٠.

(١٩٠٢) الفتاوى الهندية ج٥ ص٣١٦.

(١٩٠٣) المحيط البرهاني ج ص.

مخالفة رسم المصحف الإمام، وقد كان القاضي أبو بكر الباقلائي من أوائل المصرحين بذلك في كتابه الانتصار<sup>(١٩٠٤)</sup>، ثم تابعه على ذلك جمع من أهل العلم الذين جاؤا بعده كالعز بن عبد السلام<sup>(١٩٠٥)</sup>، وابن خلدون<sup>(١٩٠٦)</sup>، وأبي العباس ابن تيمية<sup>(١٩٠٧)</sup>، والبدر الزركشي<sup>(١٩٠٨)</sup>، والقاضي الشوكاني<sup>(١٩٠٩)</sup> .. وهاك نصوصهم في هذا الشأن:

قال الباقلائي في كتابه الانتصار بنقل القرآن: (وأما الكتابة فلم يفرض الله على الأمة فيها شيئاً، إذ لم يأخذ على كتاب القرآن وخطاط المصاحف رسماً بعينه دون غيره أوجبه عليهم، وترك ما عده إذ وجوب ذلك لا يدرك إلا بالسمع والتوقيف، وليس في نصوص الكتاب ولا مفهومه أن رسم القرآن وضبطه لا يجوز إلا على مخصوص وحد محدود لا يجوز تجاوزه، ولا في نص السنة ما يوجب ذلك، ولا دلت عليه القياسات الشرعية؛ بل السنة دلت على جواز رسمه بأي وجه سهل، لأن رسول الله ﷺ كان يأمر برسمه ولم يبين لهم وجهاً معيناً، ولا نهى أحداً عن كتابته، ولذلك اختلفت خطوط المصاحف، فمنهم من كان يكتب الكلمة على مخرج اللفظ، ومنهم من كان يزيد وينقص لعلمه بأن ذلك اصطلاح وأن الناس لا يخفى عليهم الحال ولأجل هذا بعينه جاز أن يكتب بالحروف الكوفية والخط الأول، وأن يجعل اللام على صورة الكاف، وأن تعوج الألفات، وأن يكتب على غير هذه الوجوه، وجاز أن يكتب المصحف بالخط والهجاء القديمين، وجاز أن يكتب بالخطوط والهجاء المحدثه، وجاز أن يكتب بين ذلك، وإذا كانت خطوط المصاحف وكثير من حروفها

---

(١٩٠٤) الانتصار لنقل القرآن لأبي بكر ابن الباقلائي، وعنه مناهل العرفان للزرقاني ج ١ ص ٣، وراجع نكت الانتصار لأبي عبد الله الصيرفي ترتيب الصابوني ص ١٢٩، وقد مر كلام أبي عبيد في مراعاة رسم المصحف وكون ذلك سنة عند الكلام على مسألة التلقي من المصحف، وقد سقته بتمامه في الحاشية رقم (١٣٧٢) من هذا البحث، فليطلب هناك.

(١٩٠٥) راجع رأي العز بن عبد السلام في البرهان للزركشي وما تعقبه به ج ٢ ص ١٣ و ص ١٤ وعنه صبحي الصالح في مباحث في علوم القرآن ص ٢٧٨، ٢٧٩، الموسوعة الفقهية ج ٣٨ ص ١٣.

(١٩٠٦) مقدمة ابن خلدون ج ١ ص ٤٦٤.

(١٩٠٧) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١ ص ٢٤٧، ج ١٣ ص ٢٤٠ و ص ٤٢١، ج ٣٧ ص ٢٠٧.

(١٩٠٨) البرهان للزركشي ج ٢ ص ١٣ وما بعدها.

(١٩٠٩) تفسير فتح القدير للشوكاني ج ١ ص ٢٩٤.



مختلفة متغايرة الصورة، وكان الناس قد أجازوا ذلك وأجازوا أن يكتب كل واحد منهم بما هو عادته وما هو أسهل وأشهر وأولى من غير تأثيم ولا تناكر على أنه لم يؤخذ في ذلك على الناس حد محدود مخصوص، كما أخذ عليهم في القراءة والآذان، والسبب في ذلك أن الخطوط إنما هي علامات ورسوم تجري مجرى الإشارات والعقود والرموز، فكل رسم دال على الكلمة مفيد لوجه قراءتها تجب صحته وتصويب الكاتب به على أي صورة كانت.

وبالجملة فكل من ادعى أنه يجب على الناس رسم مخصوص وجب عليه أن يقيم الحجة على دعواه، وأنى له ذلك؟<sup>(١)</sup> هـ بتلخيص ذكره الزرقاني في المناهل عن كتاب الانتصار<sup>(١٩١٠)</sup>.

وقال الزركشي في البرهان إثر حكايته النقول عن الأئمة في وجوب التزام الرسم العثماني، قال: (قلت: وكان هذا في الصدر الأول، والعلم حي غض، وأما الآن فقد يخشى الإلباس، ولهذا قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: «لا تجوز كتابة المصحف الآن على الرسوم الأولى باصطلاح الأئمة، لئلا يوقع في تغيير من الجهال»، ولكن لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه، لئلا يؤدي إلى دروس العلم، وشيء أحكمته القدماء لا يترك مراعاته لجهل الجاهلين، ولن تخلو الأرض من قائم لله بالحجة)<sup>(١٩١١)</sup>.

وسئل أبو العباس ابن تيمية رحمه الله عن المروي عن الإمام مالك أنه قال: «من كتب مصحفاً على غير رسم المصحف العثماني فقد أثم»، أو قال: «كفر». فهل هذا صحيح؟ وأكثر المصاحف اليوم على غير المصحف العثماني، فهل يحل لأحد كتابته على غير المصحف العثماني بشرط ألا يبدل لفظاً ولا يغير معنى، أم لا؟

فأجاب: أما هذا النقل عن الإمام مالك في تكفير من فعل ذلك فهو كذب على

---

(١٩١٠) كتاب الانتصار لنقل القرآن مخطوط في مكتبة قره مصطفى بإيزيد، ويوجد منها نسخة مصورة على الميكروفيلم في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة رقم (٢٩) تفسير. راجع تحقيق البرهان للزركشي ج ١ ص ٢٧٨ وص ٢٧٩ طبعة دار المعرفة - بيروت ١٤١٠ هـ، وراجع في أصل المسألة نكت الانتصار ص ١٢٩ طبعة منشأة المعارف بالإسكندرية، بتحقيق دكتور محمد زغلول سلام، والنص من مناهل العرفان للزرقاني ج ١ ص ٣٨٠، ص ٣٨١.

(١٩١١) البرهان ج ٢ ص ١٤، والموسوعة الفقهية ج ٣٨ ص ١٣ ومباحث في علوم القرآن لصبيحي الصالح ٢٧٨، ٢٧٩ واختار عدم وجوب الالتزام بالرسم.

مالك، سواء أريد به رسم الخط أو رسم اللفظ، فإن مالكا كان يقول عن أهل الشورى إن لكل منهم مصحفاً يخالف رسم مصحف عثمان، وهم أجل من أن يقال فيهم مثل هذا الكلام وهم علي بن أبي طالب، والزبير، وطلحة، وسعد، وعبد الرحمن بن عوف مع عثمان.

وأيضاً فلو قرأ رجل بحرف من حروفهم التي تخرج عن مصحف عثمان في رواية عن مالك وأحمد، وأكثر العلماء يحتجون بما ثبت من ذلك عنهم، فكيف يكفر فاعل ذلك؟

وأما اتباع رسم الخط بحيث يكتبه بالكوفي فلا يجب عند أحد من المسلمين، وكذلك اتباعه فيما كتبه بالواو والألف هو حسن لفظ رسم خط الصحابة.

وأما تكفير من كتب ألفاظ المصحف بالخط الذي اعتاده فلا أعلم أحداً قال بتكفير من فعل ذلك، لكن متابعة خطهم أحسن هكذا نقل عن مالك وغيره .. والله أعلم<sup>(١٩١٢)</sup>.

وقال الشوكاني في تفسير فتح القدير عند تفسيره لآية الربا: (وقياس كتابة الربا بالياء للكسرة في أوله، وقد كتبه في المصحف بالواو. وقال في الكشاف: على لغة من يفخم كما كتبت الصلاة والزكاة، وزيدت الألف بعدها تشبيهاً بواو الجمع انتهى. قلت: وهذا مجرد اصطلاح لا يلزم المشي عليه، فإن هذه النقوش الكتابية أمور اصطلاحية لا يشاح في مثلها إلا فيما كان يدل به منها على الحرف الذي كان في أصل الكلمة ونحوه، كما هو مقرر في مباحث الخط من علم الصرف، وعلى كل حال فرسم الكلمة وجعل نقشها الكتابي على ما يقتضيه اللفظ بها هو الأولى، فما كان في النطق ألفاً كالصلاة والزكاة ونحوهما كان الأولى في رسمه أن يكون كذلك، وكون أصل هذه الألف واواً أو ياء لا يخفى على من يعرف علم الصرف، وهذه النقوش ليست إلا لفهم اللفظ الذي يدل بها عليه كيف هو في نطق من ينطق به لا لتفهم أن أصل الكلمة كذا مما لا يجري به النطق، فاعرف هذا ولا تشتغل بما يعتبره كثير من أهل العلم في هذه النقوش ويلزمون به أنفسهم، ويعيرون من خالفه، فإن ذلك من المشاحنة في الأمور الاصطلاحية التي لا تلزم أحد أن يتقيد بها، فعليك بأن ترسم هذه النقوش على ما يلفظ به اللفظ عند قراءتها، فإنه الأمر المطلوب من وضعها

(١٩١٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ج١٣ ص ٤٢٠ و ص ٤٢١.

والتواضع عليها، وليس الأمر المطلوب منها أن تكون دالة على ما هو أصل الكلمة التي يتلفظ بها المتلفظ مما لا يجري في لفظه الآن، فلا تغتر بما يروى عن سيبويه ونحاة البصرة أن يكتب الربا بالواو، لأنه يقول في تشنيته ربوان.

وقال الكوفيون: يكتب بالياء، وتشنيته ربيان. قال الزجاج: ما رأيت خطأ أقبح من هذا ولا أشنع، لا يكفيهم الخطأ في الخط حتى يخطئوا في التشنية وهم يقرءون: (وما آتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو)<sup>(١٩١٣)</sup> اهـ كلام الشوكاني في الفتح.

### التفريق بين المصاحف الأمهات وغيرها:

وفرق قوم في مسألة التزام الرسم بين الأمهات من المصاحف، وبين المصاحف التي يتعلم فيها الغلمان .. فأوجبوه في الأولى دون الثانية. وقد نسب الشيخ محمد رشيد رضا القول بالتفريق المذكور إلى الإمام مالك، فقد جاء في حاشية فضائل القرآن لابن كثير عند قوله حكاية عن الإمام مالك: (وأكره تعداد آي السور في أولها في المصاحف الأمهات، فأما ما يتعلم فيه الغلمان فلا أرى به بأساً).

قال الشيخ محمد رشيد رضا تعليقاً على هذا النص: (ومثل هذا قوله بوجوب اتباع رسم الصحابة في المصاحف التي تكتب للتلاوة، وإباحة الرسم المستحدث في مصاحف التعليم فقط لتسهيله. وغرضه أن مصاحف التلاوة يجب أن تكون كالمصحف الإمام الذي أجمع عليه الصحابة حفظاً للأصل)<sup>(١٩١٤)</sup>.

وقد سئل الشيخ محمد رشيد رضا عن حكم مخالفة رسم المصحف الإمام فأجاب على السؤال في مجلة المنار قائلاً: (إن ديننا يمتاز على جميع الأديان بحفظ أصله منذ الصدر الأول، فالذين تلقوا القرآن عمن جاء به من عند الله، ﷺ حفظوه وكتبوه، وتلقاه عنهم الألوفاً من المؤمنين، وتسلسل ذلك جيلاً بعد جيل. وقد أحسن التابعون وتابعوهم وأئمة العلم في اتباع الصحابة في رسم المصحف وعدم تجويز كتابته بما استحدث الناس من فن الرسم، وكان أرقى مما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم، لأنه صنعة ترتقي بارتقاء المدنية إذ لو فعلوا لجاز أن يحدث اشتباه في

---

(١٩١٣) تفسير فتح القدير للشوكاني ج١ ص ٢٩٤.

(١٩١٤) فضائل القرآن لابن كثير ص ٩٠ مطبعة المنار «الحاشية».

بعض الكلمات باختلاف رسمها وجهل أصلها، فالاتباع في رسم المصحف يفيد مزيد ثقة واطمئنان في حفظه، كما هو يبعد الشبهات أن تحوم حوله، وفيه فائدة أخرى وهي حفظ شيء من تاريخ الملة وسلف الأمة كما هو.

نعم إن تغير الرسم واختلاف الإملاء يجعل قراءة المصحف على وجه الصواب خاصة بمن يتلقاه عن القراء، ولذلك أحدثوا فيه النقط والشكل وهي زيادة لا تمنع معرفة الأصل على ما كان عليه في عهد الصحابة، ثم إنه يجعل تعليم الصغار عسراً، ولذلك أفتى الإمام مالك بجواز كتابة الألواح ومصاحف التعليم بالرسم المعتاد كما نقل.

قال علم الدين السخاوي في شرحه لعقيلة الشاطبي: قال أشهب رحمه الله: «سئل مالك رضي الله عنه أرايت من استكتبته مصحفاً أترى أن يكتب على ما أحدثه الناس من الهجاء اليوم؟»

فقال: لا أرى ذلك، ولكن يكتب على الكتابة الأولى. قال مالك: ولا يزال الإنسان يسألني عن نقط القرآن فأقول له: أما الإمام من المصاحف فلا أرى أن ينقط، ولا يزداد في المصاحف ما لم يكن فيها، وأما المصاحف الصغار التي يتعلم فيها الصبيان والألواح فلا أرى بأساً. ثم قال أشهب: والذي ذهب إليه مالك هو الحق، إذ فيه بقاء الحال الأولى إلى أن يعلمها الآخر، وفي خلاف ذلك تجهيل الناس بأوليئهم.

وقال أبو عمرو الداني في كتابه المسمى المحكم في النقط عقب قول مالك هذا: «ولا مخالف لمالك في ذلك من علماء الأمة».

فالذي أراه هو أن تطبع المصاحف التي تتخذ لأجل التلاوة برسم المصحف الإمام الذي كتبه الصحابة عليهم الرضوان حفظاً لهذا الأثر التاريخي العظيم الذي هو أصل ديننا كما هو، لكن مع النقط والشكل للضبط. ولو كان لمثل الأمة الإنكليزية هذا الأثر لما استبدلت به ملك كسرى وقيصر، ولا أسطول الألمان الجديد الذي هو شغلها الشاغل اليوم. وأما الألواح والأجزاء وكذا المصاحف التي تطبع لأجل تعليم الصغار بها في الكتاتيب فلتطبع بالرسم المصطلح عليه اليوم من كل وجه تسهيلاً للتعليم، ومتى كبر الصغير وكان متعلماً للقرآن بالرسم المشهور لا يغلط إذا قرأ المصاحف المطبوعة برسم الصحابة مع زيادة النقط والشكل، وكذلك يكتب القرآن في أثناء كتب التفسير وغيرها بالرسم الاصطلاحي ليقراها كل أحد على وجه الصواب، وبهذا تجمع

بين حفظ أهم شيء في تاريخ ديننا وبين تسهيل التعليم وعدم اشتباه القارئين.

أما ما احتج به العز بن عبد السلام على رأيه فليس بشيء، لأن الاتباع إذا لم يكن واجباً من الأصل، فإن فرق بين الآن الذي قال فيه ما قال وبين ما قبله وما بعده؛ بل يكتب الناس القرآن في كل زمن بما يتعارفون من الرسم، وإذا كان واجباً في الأصل وهو ما لا ينكره فترك الناس له لا يجعله حراماً أو غير جائز لما ذكره من الالتباس؛ بل يزال هذا الالتباس في أنه لا يسلم له.

وأما ما طبعه المسلمون من المصاحف في الآستانة وقزان ومصر وغيرها من البلاد غير متبعين فيه رسم المصحف الإمام في كل الكلمات، فسببه التهاون والجهل والاعتماد على بعض المصاحف الخطية التي كُتبت قبل عهد الطباعة، فرسم فيها بالرسم المعتاد الكلمات التي يظن أنه يقع الاشتباه فيها إذا هم كتبوها كما كتبها الصحابة كلفظ «الكتاب» بالألف بعد التاء، وهو في المصحف الإمام بغير ألف ليوافق في بعض الآيات قراءة الجمع فكتبوه بالألف، ولم أر مصحفاً كتب أو طبع كله بالرسم المعتاد.

ونحمد الله تعالى أن وفق بعض الناس إلى طبع ألوف من المصاحف برسم الصحابة المتبع، وأحسن المصاحف التي طبعت في أيامنا هذه ضبطاً وموافقةً للمصحف الإمام المتبع هو المصحف المطبوع في مطبعة محمد بن زيد بمصر سنة ١٣٠٨، إذ وقف على تصحيحه وضبطه الشيخ رضوان ابن محمد المخملاتي أحد علماء هذا الشأن وصاحب المصنفات فيه، وقد وضع له مقدمة بين فيها ما يحتاج إليه في ذلك، فالذي أراه أنه ينبغي للجنة القرآنية أن تراجع هذا المصحف، فإنها تجد فيه حل عقد المشكلات كلها إن شاء الله تعالى ككلمة «الأقلام» وأمثالها، وهي بغير ألف، وكلمة «أتاني» التي رسمت في المصحف الإمام «اتني»، فيرون أن هذا المصحف وضع فوق «النون» «ياء» صغيرة مفتوحة هي من قبيل الشكل لتوافق قراءة حفص فهي فيه هكذا «اتني».

وجملة القول أننا نرى أن الصواب الذي ينبغي أن يتبع ولا يعدل عنه هو أن تطبع الأجزاء والمصاحف التي يعلم فيها المبتدئون بالرسم الاصطلاحي لتسهيل التعليم، وهي ما جرت عليه الجمعية الخيرية الإسلامية هنا بإذن الأستاذ الإمام رحمه الله تعالى، فهي تطبع أجزاء القرآن كل جزء على حدته بالرسم الاصطلاحي وتوزيعها

على التلاميذ في مدارسها، وأما سائر المصاحف فيتبع في طبعها رسم المصحف الإمام كالمصحف الذي ذكرناه آنفاً، وإذا جرى المسلمون على هذا في الآستانة ومصر وقزان والقريم وسائر البلاد الإسلامية فلا يمضي جيل أو جيلان إلا وتنقرض المصاحف التي طبع بعض كلماتها بالرسم الاصطلاحي، وبعضها برسم الصحابة، ولا ضرر من وجودها الآن إذ هي مضبوطة بالشكل كغيرها، فلاشتباه والخطأ مأمونان في جميع المصاحف والله الحمد<sup>(١٩١٥)</sup>.

على أن الشيخ رضا قد اختار في جواب له في مجلة المنار أيضاً القول بأن رسم المصحف الإمام سماعي توقيفي، وادعى اتفاق العلماء على ذلك<sup>(١٩١٦)</sup>... ولم أقف على من صرح بذلك من أهل العلم، ولا وجه القول بتوقيفية الرسم؛ بل صرح بعض الكتّابين في علوم القرآن بأنه لا حجة مع القائلين بأن رسم المصحف توقيفي وهو قول بعض متأخري الصوفية ولا يستند إلى برهان؛ بل إنهم احتكموا في ذلك إلى عواطفهم، واستسلموا استسلاماً شعرياً صوفياً إلى مذاويقهم ومواجيدهم والأذواق نسبية لا دخل لها في الدين، ولا يستنبط منها حقيقة شرعية<sup>(١٩١٧)</sup>.

وقد حكى الزرقاني في المناهل<sup>(١٩١٨)</sup> القول بأن رسم المصحف الإمام توقيفي عن عبد العزيز الدباغ<sup>(١٩١٩)</sup> أحد صوفية القرن الثاني عشر طبقاً لما نقله عنه تلميذه ابن المبارك السلجماسي في كتابه الأبريز<sup>(١٩٢٠)</sup> ولا أعلم له في ذلك سلفاً.

### التزام رسم المصحف هو مقتضى التحقيق؛

قد اتفقت كلمة أهل التحقيق على وجوب التزام رسم المصحف الإمام وعدم

---

(١٩١٥) مجلة المنار ج٦ ص ٢٥١٤ وما بعدها، وعنها مجلة البحوث الإسلامية عدد ٦ ص ٢٥ إلى ص ٢٨. وقارن بالمحكم لأبي عمرو الداني ص ١١ والبيان والتحصيل ج١ ص ٢٤٠، ج ١٧ ص ٤٠٣، ج ١٨ ص ٣٥٤.

(١٩١٦) مجلة المنار ج٦ ص ٢٥١٤.

(١٩١٧) مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح ص ٢٧٦ إلى ص ٢٧٩.

(١٩١٨) مناهل العرفان للزرقاني ج١ ص ٣٨٢.

(١٩١٩) عبد العزيز الدباغ صوفي متأخر توفي سنة ١١٣٢ هـ.

(١٩٢٠) أحمد بن المبارك السلجماسي تلميذ الدباغ، وكتابه الأبريز من كلام سيدي عبد العزيز في التصوف طبع على ما ذكره كحالة في معجم المؤلفين ج٥ ص ٢٦٢ - ٢٦٣.

التعريض على ما يخالفه نظراً إلى المخاطر المترتبة على القول بجواز المخالفة، فضلاً عن ضعف المبررات التي تعلق بها مجوزو مخالفة الرسم، وعلى فرض صحتها فهي أمور وقتية ومصالح جزئية. وقد تقرر في الأصول أن المصالح الجزئية يغتفر إهمالها تقديماً للمصالح الكلية، ثم إن المفاسد المترتبة على مخالفة رسم المصحف الإمام أكبر، ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح.

ولقد بحثت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية مسألة كتابة المصحف حسب قواعد الإملاء وإن خالف ذلك الرسم العثماني، وعرضت في ذلك البحث النقول الواردة في هذا الشأن عن ذوي الاختصاص من السلف والخلف، وخلصت اللجنة إلى النتيجة التالية:

أولاً... ثبت أن كتابة المصحف بالرسم العثماني كانت في خلافة عثمان رضي الله عنه بأمره، وأنه أمر كتبة المصحف أن يكتبوا ما اختلفوا فيه بلغة قریش، وذلك مما يدل على القصد إلى رسم معين، ووافقه على ذلك الصحابة رضوان الله عنهم، وأجمع عليه التابعون ومن بعدهم إلى عصرنا رغم وضع قواعد الإملاء والعمل بمقتضاها في التأليف والقراءة وكتابة الرسائل، وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي» فكانت المحافظة على كتابة المصحف بهذا الرسم واجبة أو سنة متبعة اقتداء بعثمان وعلي وسائر الصحابة رضي الله عنهم، وعملاً بالإجماع.

ثانياً... إن الرسم الإملائي نوع من الاصطلاح في الخط، فهو قابل للتغيير والتبديل باصطلاح آخر مرة بعد أخرى كسائر رسوم الخطوط في اللغة العربية وغيرها، فإذا عدلنا عن الرسم العثماني إلى الرسم الإملائي الموجود حالياً تسهياً للقراءة فقد يفضي ذلك إلى التغيير كلما تغير الاصطلاح في الكتابة لنفس العلة، وقد يؤدي ذلك إلى تحريف القرآن بتبديل بعض الحروف من بعض، والزيادة فيها، والنقص فيها، ويخشى أن تختلف القراءة تبعاً لذلك ويقع فيها التخليط على مر الأيام والسنين، ويجد عدو الإسلام مدخلاً للطعن في القرآن بالاختلاف والاضطراب بين نسخه، وهذا من جنس البلاء الذي أصيبت به الكتب الأولى حينما عبث بها الأيدي والأفكار، وقد جاءت شريعة الإسلام بسد الذرائع والقضاء عليها محافظة على الدين ومنعاً للشر والفساد.

ثالثاً ... يخشى إذا وقع ذلك أن يصير كتاب الله - القرآن - ألعوبة بأيدي الناس، كلما عنَّ لإنسان فكرة في كتابة القرآن اقترح تطبيقها فيه، فيقترح بعضهم كتابته باللاتينية، وآخرون كتابته بالعبرانية .. وهكذا مستندين في ذلك إلى ما استند إليه من اقترح كتابته حسب قواعد الإملاء من التيسير ورفع الحرج والتوسع في الاطلاع وإقامة الحجة، وفي هذا ما فيه من الخطر، وقد نصح مالك بن أنس الرشيد أو جده المنصور ألا يهدم الكعبة ليعيدها إلى بنائها الذي قام به عبد الله بن الزبير حيث بناها على قواعد إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام خشية أن تصير الكعبة ألعوبة بين أيدي الولاة. قال تقي الدين الفاسي في كتابه شفاء الغرام<sup>(١٩٢١)</sup>: «ويروى أن الخليفة الرشيد أوجده المنصور أراد أن يغير ما صنعه الحجاج بالكعبة، وأن يردها إلى ما صنعه ابن الزبير، فنهاه عن ذلك الإمام مالك ابن أنس رحمه الله، وقال له: نشدتك الله لا تجعل بيت الله ملعباً للملوك، لا يشاء أحد منهم أن يغيره إلا غيره، فتذهب هيئته من قلوب الناس» انتهى بالمعنى.

ثم قال: «وكان مالك لحظ في ذلك أن درء المفساد أولى من جلب المصالح وهي قاعدة مشهورة معتمدة» انتهى.

خلاصة القول: أن لكل من القول بجواز كتابة المصحف - القرآن - على مقتضى قواعد الإملاء والمنع من ذلك وحرمة وجهه نظر، غير أن مبررات الجواز فيها مأخذ ومناقشات تقدم بيانها، وقد لا تنهض معها لدعم القول بالجواز، ومع ذلك قد عارضها ما تقدم ذكره من الموانع، وجرياً على القاعدة المعروفة من تقديم الحظر على الإباحة.

وترجيح جانب درء المفساد على جلب المصالح عند التعادل أو رجحان جانب المفسدة. قد يقال: إن البقاء على ما كان عليه المصحف من الرسم العثماني أولى وأحوط على الأقل، وعلى كل حال فالمسألة محل نظر واجتهاد، والخير في اتباع ما كان عليه الصحابة وأئمة السلف رضي الله عنهم ... والله الموفق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه<sup>(١٩٢٢)</sup>.

(١٩٢١) كتاب شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام ج١ ص ١٠٠.

(١٩٢٢) مجلة البحوث الإسلامية ج٦ ص ٤٨ وما بعدها، وقارن بمناهل العرفان للزرقاني ج١ ص ٣٩٦ وص ٣٩٧.



## رهي المصحف على الأرض

لا خلاف بين أهل العلم في تحريم رمي المصحف على الأرض على سبيل الاستخفاف به والامتهان له؛ بل قد صرح بعضهم باعتبار ذلك ردة من فاعله لما فيه من الانتقاص لحرمة المصحف على ما مر بيانه في مسألة الاستخفاف بالمصحف.

فإن كان رمي المصحف على الأرض لم يقصد به الاستخفاف وإنما حمل عليه نحو استعجال أو كسل أو ماشابه ذلك مما ينتفي معه قصد الامتهان، فقد اختلفت في ذلك كلمة أهل العلم .. فمنهم من صرح بالتحريم هنا أيضاً لمنافاته لما تقتضيه حرمة المصحف، ولأن رمية على الأرض قد تضمن امتهانه ولو صورة وأشعر بعدم التعظيم اللازم للمصحف.

ومنهم من فرق بين رمي دعت الحاجة إليه كبعد الرامي عن الأرض كما لو كان على سلم مثلاً، وبين رمي لم تدع الحاجة إليه؛ بل كان الكسل أو التساهل هو الحامل عليه، فقال بحرمة الرمي في الثانية وكراهته في الأولى.

ومنهم من عدل عن القول بالكراهة واعتبره خلاف الأولى. وكان الذين سهلوا في مسألة الرمي إذا تجرد عن قصد الامتهان قد احتجوا بإلقاء موسى عليه السلام بالألواح لما ناله من الغم بسبب اتخاذ قومه من بعده العجل إلهاً<sup>(١٩٢٣)</sup>.

قال القرطبي في غير موضع من كتبه وهو بصدد الكلام على المصحف: (من حرمة ألا يرمي به إلى صاحبه إذا أراد أن يناوله إياه)<sup>(١٩٢٤)</sup>.

وفي حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ما نصه: (وقع السؤال عن الفقيه مثلاً

---

(١٩٢٣) راجع تفسير الآيتين ١٤٥ - ١٥٠ من سورة الأعراف في القرطبي ج ٧ ص ٢٨٠ و ص ٢٨٦، وراجع نقد العلم لابن الجوزي ص ٢٥٢، وكتاب أوراق مجموعة من حياة شيخ الإسلام ابن تيمية للشيباني ص ٣٣.

(١٩٢٤) تفسير القرطبي ج ١ ص ٢٩، والتذكار له ص ١٨٥.

يضرب الأولاد الذين يتعلمون منه بالواحهم هل ذلك كفر أم لا؟ وإن رماهم بالواح من بعد؟ فيه نظر، والجواب عنه أن الظاهر الثاني، لأن الظاهر من حاله أنه لا يريد الاستخفاف بالقرآن .. نعم ينبغي حرمة لإشعاره بعدم التعظيم، كما قالوه فيما لو روح بالكراسة على وجهه) ١- هـ ع ش (١٩٢٥).

وقد صرح ابن مفلح من أصحابنا الحنابلة في غير موضع من كتبه بإلحاق مسألة رمي المصحف على الأرض؛ بلا وضع ولا حاجة بمسألة توسد المصحف وذكر في تحريم ذلك وجهين (١٩٢٦). وحكى عن إسحاق بن إبراهيم أنه قال: (دخلت على أبي عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - ومعى كتاب له، فرميت به من قامتي فانتهرني وقال: ترمي بكلام الأبرار) (١٩٢٧). وعبارته في الفروع وغيره: (وقد رمى رجل بكتاب عند أحمد فغضب، وقال: هكذا يفعل بكلام الأبرار) (١٩٢٨).

قال البهوتي - وقد ذكر نحوه مما مر - : (فكيف بكتاب الله تعالى وما هو فيه؟) (١٩٢٩).

على أن الأكثرين قد قالوا بكرهية رمي المصحف على الأرض لتنافيه مع الأدب اللازم للمصحف والظاهر أنهم أرادوا بالكرهية الكراهة التحريمية، وقد قال الهيثمي في الفتاوى الحديثية وهو بصدد ذكر الآداب مع المصحف: (والأولى أن لا يستدبره ولا يتخطاه ولا يرميه على الأرض بالوضع ولا حاجة تدعو لذلك؛ بل لو قيل بكرهية الأخير لم يبعد) (١٩٣٠).

وقد مر في مسألة ترك المصحف على الأرض أن من أهل العلم من يقول بمنع ذلك مطلقاً؛ بل قد صرح بعضهم بوجوب رفع نحو ورقة عليها بسم الله عن مكان الامتهان (١٩٣١).

---

(١٩٢٥) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج للهيتمي ج ٩ ص ٩١.

(١٩٢٦) الفروع لابن مفلح ج ١ ص ١٩٢، والآداب الشرعية له ج ٢ ص ٤٤، وراجع المبدع ج ١ ص ١٧٥، وكشاف القناع ج ١ ص ١٥٥.

(١٩٢٧) الآداب الشرعية لابن مفلح ج ٢ ص ٤٤.

(١٩٢٨) الفروع لابن مفلح ج ١ ص ١٩٢، والمبدع لحفيده ج ١ ص ١٧٥، والكشاف ج ١ ص ١٥٥.

(١٩٢٩) كشاف القناع ج ١ ص ١٥٥، وشرح المنتهى أيضاً ج ١ ص ٧٣.

(١٩٣٠) الفتاوى الحديثية للهيتمي ص ١٦٤.

(١٩٣١) فتح العلي المالك للقاضي عlish ج ١ ص ٢٠٨.

## رهن المصحف، وحكم القراءة في المصحف المرهون

لأهل العلم في مسألة رهن المصحف قولان في الجملة:

أحدهما: الجواز بناءً على القول بجواز بيعه كما مر في موضعه من هذا البحث، بل صرح قوم بجواز رهن المصحف حتى على القول بعدم جواز بيعه<sup>(١٩٣٢)</sup>.  
وذهب فريق آخر من أهل العلم إلى القول بأن رهن المصحف محظور على اختلاف في ماهية هذا الحظر ودرجته، فمنهم من قال بتحريم الرهن، ومنهم من قال بكراهته.  
والقول بجواز رهن المصحف هو الذي عليه جماهير أهل العلم، وفيهم الحنفية<sup>(١٩٣٣)</sup>، والمالكية<sup>(١٩٣٤)</sup>، والشافعية<sup>(١٩٣٥)</sup>، وهو رواية ثانية عن الإمام أحمد<sup>(١٩٣٦)</sup>.

قال القاضي أبو يعلى في كتابه الروايتين والوجهين: (نقل حرب وجعفر بن

---

(١٩٣٢) قال السيوطي في الأشباه والنظائر ص ٤٥٧: (قاعدة: ما جاز بيعه جاز رهنه وما لا فلا ....

ويستثنى من الثاني رهن المصحف، والعبد المسلم من الكافر، والسلاح من الحربي).

(١٩٣٣) بدائع الصنائع للكاساني ج ٦ ص ١٤٦، والفتاوى الخانية ج ٣ ص ٦٠٢، والفتاوى البزازية ج ٦ ص ٦٧، والفتاوى الهندية ج ٥ ص ٤٦٦.

(١٩٣٤) المدونة ج ٥ ص ٢٣٧٥ بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٣٠٤، والبيان والتحصيل لجده ج ١١ ص ٣٣، والمعيار المعرب للونشريسي ج ٥ ص ٢٥٨.

(١٩٣٥) الأم للشافعي ج ٣ ص ١٧٧، وحلية العلماء للشاشي ج ٤ ص ٤٢٧ وص ٤٢٨، وأسنى المطالب للأنصاري ج ٢ ص ٧ وص ١٤٥.

(١٩٣٦) الروايتين والوجهين لأبي يعلى ج ١ ص ٣٧١، والفصول لأبي الوفاء ابن عقيل ج ٣ ورقة ٩٠ أ/ب، والمغني ج ٤ ص ٣٨٠، والنكت على المحرر ج ١ ص ٢٨٦، والفروع له ج ٤ ص ١٥ إلى ص ١٦، والإنصاف ج ٤ ص ٢٧٩، ج ٥ ص ١٤٦ وص ١٤٧، والإقناع وشرحه ج ٣ ص ١٤٤ حيث جزم بحرمة رهن المصحف ص ٣١٤ لا يصح رهنه ولو صح بيعه.

محمد ويعقوب بن بختان وابن مشيش بعضهم يقول: لا أرخص في رهن المصحف، وبعضهم يقول: أكرهه .. فظاهر هذا أنه لا يصح رهنه وهو قياس المذهب، لأنه يمنع من بيعه. والقصد من الرهن وثيقة بالحق حتى إن امتنع من الإيفاء بيع في الدين، فإذا لم يجز بيعه لم يصح رهنه.

ونقل مهنا وعبد الله وابن إبراهيم إذا رهن عنده مصحفاً فلا يقرأ فيه إلا بإذن، فظاهر هذا جواز رهنه، ووجهه أن المنع من بيعه مختلف فيه، وكثير من الفقهاء يجيزه ونحن نمنع منه. ويجوز أن يرفع إلى حاكم يرى بيعه، فإذا ليس يقطع على منع البيع ومثل هذا لا يمنع الرهن كالمدبر يجوز رهنه، وإن جاز أن يموت السيد فيتعذر بيعه، وكذلك المعتق لصفة يجوز أن توجد الصفة قبل بيعه فيتعذر بيعه بالعق كذا (هنا) (١٩٣٧).

وقال ابن عقيل في الفصول: (فصل: نقل جماعة من أصحابنا حرب وجعفر بن محمد ويعقوب ابن بختان وابن مشيش لا أرخص في رهن المصحف. وظاهر هذا يقتضي المنع، لأن المقصود من الرهن الوثيقة بالحق، وأنه متى امتنع عليه الرهن بيع الرهن في الديون والمصحف لا يجوز بيعه عندنا فلا يحصل مقصود الرهن الأقصى.

فصل: ونقل مهنا وعبد الله وابن إبراهيم إذا رهن مصحفاً لا يقرأ فيه إلا بإذن فظاهر هذا يقتضي جواز رهنه ومنع القراءة فيه بغير إذن صاحبه، لأن القراءة فيه تصرف في مصالح الرهن وليس للمرتهن ذلك ووجه هذه الرواية أن في المصحف مالية تقبل الشرى فقبلت البيع كسائر الكتب، ولأن البيع يقع على الجلد والورق كما يقع الضمان بالأعواض على ذلك عند إتلافه دون ما فيه من كلام الله تعالى) (١٩٣٨).

وقال الموفق في المغني: (وفي رهن المصحف روايتان .. «إحدهما» لا يصح رهنه، نقل الجماعة عنه لا أرخص في رهن المصحف، وذلك لأن المقصود من الرهن واستيفاء الدين من ثمنه، ولا يحصل ذلك إلا ببيعه وبيعه غير جائز.

«الثانية» يصح رهنه وهو قول مالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي بناء على أنه يصح بيعه فصح رهنه كغيره) (١٩٣٩).

---

(١٩٣٧) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى ج١ ص ٣٧١.

(١٩٣٨) الفصول لأبي الوفاء ابن عقيل ج٣ ورقة ٩٠ أ/ب.

(١٩٣٩) المغني لموفق الدين بن قدامة ج٤ ص ٣٨٠.

## رهن المصحف عند ذمي:

ثم إن القائلين بجواز رهن المصحف للمسلم قد اختلفوا في جواز رهنه لذمي بشرط أن يكون ذلك على يد مسلم، إذ لا يجوز وضع المصحف تحت يد كافر أبداً فلا يمكن منه بأي عقد من العقود علي ما سيأتي تفصيله في مواضعه من هذا البحث. أما رهن المصحف للذمي بشرطه المذكور فقد قال عنه في الفروع ما نصه: (وعبد مسلم ومصحف لكافر في يد مسلم وجهان).

قال المرداوي في تصحيح الفروع: (وهل يصح رهن المصحف لكافر أم لا؟ أطلق الخلاف:

«أحدهما» يصح، صححه في الرعاية الكبرى. «قلت»: وهو الصواب ويكون بيد عدل مسلم إن جوزنا بيعه، وهو ظاهر كلامه في التلخيص والمحرم وغيرهم كما تقدم في التي قبلها.

«والوجه الثاني» لا يصح رهنه، وهو المذهب على ما اصططحناه .. جزم به في الكافي والفاائق، وهو ظاهر ما قدمه في الرعاية الصغرى والحاويين، فإنهما قدما عدم الصحة في رهن العبد المسلم لكافر ثم قالوا: وكذا المصحف إن جاز بيعه<sup>(١٩٤٠)</sup>.

## القراءة في المصحف المرهون:

والذين قالوا بجواز رهن المصحف من مسلم اختلفوا في جواز قراءة المرتهن فيه، فمنهم من منع ذلك على الإطلاق بناءً على أن الرهن لا ينتفع به، ومنهم من جوز القراءة في المصحف المرهون مطلقاً بناءً على القول بلزوم بذله لمن يحتاج إلى النظر فيه، ومنهم من قيد الجواز بإذن الراهن، ومنهم من فرق بين ما كان مرهون على قرض وبين ما كان مرهون على بيع، فمنع القراءة في الأول لئلا يكون قرضاً جر نفعاً، ومنهم من جوز القراءة في المصحف المرهون مع الكراهة.

وقد أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف بسنده عن هشام بن عروة قال: قلت [أو قيل له]: الرجل يرتهن المصحف فيقرأ فيه قال: قال الحسن: ذاك الذي

(١٩٤٠) الفروع وتصحيحه ج٤ ص ٢١١ وص ٢١٢.

ينتفع به<sup>(١٩٤١)</sup>. وبسنده عن هشام أيضاً عن الحسن في الرهن إذا كان في البيع فأذن له صاحبه فلا بأس به<sup>(١٩٤٢)</sup>. وبسنده عن هشام أيضاً أن محمد بن سيرين قال له: إن كان في بيع أذن له صاحبه قرأ فيه، وإن لم يأذن له لم يقرأ فيه<sup>(١٩٤٣)</sup>. وبسنده عن هشام أيضاً عن محمد: في الرجل يرتهن المصحف في القرض قال: (لا يقرأ فيه وإن أذن له صاحبه)<sup>(١٩٤٤)</sup>.

قال ابن رشد في البيان والتحصيل: (وقال مالك في رجل ارتهن في حقه مصحفاً أو كتباً فيها علم أو سلاحاً، ثم احتاج أن يقرأ في المصحف أو الكتاب، أو نزل به عدو فاحتاج إلى السلاح. فقال: لا ينتفع بشيء من الرهن.

قال الإمام القاضي: هذه الرواية تدل على جواز بيع كتب العلم، خلاف ما في المدونة من أنه كره بيعها، إذ لا يصح أن يرهن ما لا يجوز بيعه بحال، وهو قد أجاز رهنها إذ لم يمنع إلا من الانتفاع بها بقدر رهنها. وقوله: ثم احتاج أن يقرأ في المصحف أو في الكتب أو يقاتل بالسلاح، ثم احتاج الراهن إلى ذلك فقال: أنه لا ينتفع بشيء من الرهن، ولم يبين إن فعل هل يبطل الرهن بذلك أو لا؟ وفي هذا تفصيل .. أما المصحف والكتب فإن قرأ فيها عند المرتهن دون أن يخرجها من يده فلا يبطل الرهن فيها بذلك أذن المرتهن أو لم يأذن، إلا أن يكون رهنه إياهما على ذلك. وأما إن أخذها من عنده فقرأ عند نفسه فإن كان بغير إذن المرتهن لم يبطل الرهن بذلك، وإن كان بإذنه كان ذلك حكم المرتهن لغير الرهن؟ إن قام عليه الغرماء قبل أن يرده كان أسوة الغرماء)<sup>(١٩٤٥)</sup>.

وجاء في المعيار المعرب للونشريسي: (سئل ابن لبابه عمن باع سلعة إلى أجل وارتهن المصحف وشرط أن يقرأ فيه إلى ذلك الأجل؟ فأجاب: هذا غير جائز لأنه سلف جر منفعة وقد نهى عن ذلك)<sup>(١٩٤٦)</sup>.

---

(١٩٤١) المصاحف لابن أبي داود ص ٢٠٣.

(١٩٤٢) نفس المرجع السابق.

(١٩٤٣) نفس المرجع السابق.

(١٩٤٤) المصاحف لابن أبي داود ص ٢٢٤.

(١٩٤٥) البيان والتحصيل لابن رشد ج ١١ ص ٣٣.

(١٩٤٦) المعيار المعرب للونشريسي ج ٥ ص ٢٥٨.

وقال الكاساني في البدائع: (وإن كان مصحفاً ليس له أن يقرأ فيه، لأن عقد الرهن يفيد ملك الحبس لا ملك الانتفاع، فإن انتفع به فهلك في حال الاستعمال يضمن كل قيمته لأنه صار غاصباً) (١٩٤٧).

وقال قاض خان: (ولو كان الرهن مصحفاً فأذن له الراهن بالقراءة فيه فهلك قبل أن يفرغ من القراءة لا يضمن المرتهن والدين على حاله، وإن هلك بعد فراغه من القراءة يهلك بالدين) (١٩٤٨). وقال ابن البزاز: (رهن مصحفاً وأمر بقراءته منه، إن هلك حال قراءته لا يسقط الدين، لأن حكم الرهن الحبس فإذا استعمل بإذنه بغير (١٩٤٩) حكمه بطل الرهن، وإن هلك بعد الفراغ من القراءة هلك بالدين) (١٩٥٠).

وعبارة الهندية: (ولو كان الرهن مصحفاً أو كتاباً ليس له أن يقرأ فيه بغير إذنه، فإن كان بإذنه فما دام يقرأ فيه كان عارية فإذا فرغ عنها عاد رهنًا كذا في السراجية، رهن مصحفاً وأمره بقراءته منه إن هلك حال قراءته لا يسقط الدين، لأن حكم الرهن الحبس فإذا استعمله بإنه تغير حكمه وبطل الرهن، وإن هلك بعد الفراغ من القراءة هلك بالدين كذا في الوجيز للكردي) (١٩٥١).

وقد اختلفت الرواية عن الإمام أحمد في القراءة في المصحف المرهون .. فنقل عنه ابنه عبد الله: (لا يعجبني أن يقرأ فيه إلا بإذن صاحبه. قال عبد الله: قلت لأبي: فإن لم يأذن له صاحبه؟ قال: لا يقرأ إلا بإذنه) (١٩٥٢).

قال ابن مفلح في الآداب: (وقال أحمد في رواية مهنا في رجل رهن مصحفاً هل يقرأ فيه؟ قال: أكره أن ينتفع من الرهن بشيء. وقال في رواية عبد الله في الرجل يكون عنده مصحف رهن: لا يقرأ فيه إلا بإذنه. وقال في رواية إسحاق بن إبراهيم في الرجل رهن عنده المصحف: يستأذنه في القراءة فيه، فإن أذن له قرأ فيه.

---

(١٩٤٧) بدائع الصنائع للكاساني ج٦ ص١٤٦.

(١٩٤٨) الفتاوى الخانية ج٣ ص٦٠٢.

(١٩٤٩) كذا في الأصل .. ولعل صوابه: (تغير حكمه وبطل الرهن).

(١٩٥٠) الفتاوى البزازية ج٦ ص٦٧.

(١٩٥١) الفتاوى الهندية ج٥ ص٤٦٦.

(١٩٥٢) مسائل أحمد برواية ابنه عبد الله، تحقيق الدكتور علي بن سليمان المهنا ج٣ ص٩٤٥

وص ٩٤٦م ١٢٧٨.

قال القاضي في الجامع الكبير: أما منعه من القراءة إلا بإذن صاحبه مع قولنا إنه يلزمه بذله إذا طلبه الغير للقراءة فهو محمول على أنه كان يجد مصحفاً غيره، وإنما يلزمه بذله عند الحاجة.

وقال في الرعاية عند مسئلة رهن المصحف: ولا يقرأ أحد في المصحف بلا إذن ربه، وقيل: بلى إن لم يضر ماليته، وإن طالبه أحد ليقراً فيه لم يجب بذله، وقيل يجب، وقيل عند الحاجة إليه<sup>(١٩٥٣)</sup>. وعبارة ابن مفلح في الفروع: (وفي القراءة فيه بلا إذن ولا ضرر وجهان، وجوزه أحمد لمرتهن، وعنه فيه يكره. ونقل عبد الله: لا يعجبني بلا إذنه)<sup>(١٩٥٤)</sup>.

---

(١٩٥٣) الآداب الشرعية لابن مفلح ج ٢ ص ١٧٦.

(١٩٥٤) الفروع له ج ٤ ص ١٥ و ص ١٦. وقارن بالإنصاف للمرداوي ج ٥ ص ١٤٧.



## الزيادة في المصحف

أخرج الترمذي بسنده من حديث عائشة رضي الله عنها أن الرسول ﷺ قال: «سنة لعنتهم ولعنهم الله وكل نبي كان، الزائد في كتاب الله...» الحديث، وأخرجه ابن حبان في صحيحه والطبراني في معجمه (\*).

فلا خلاف بين أهل العلم في أنه لا يجوز لأحد أن يزيد في المصحف حرفاً واحداً، وأن من تعدد ذلك يكون كافراً، وقد جرى التنويه عن مثل هذا مشفوعاً بما يؤيده من الآثار وأقوال السلف في مواطن كثيرة من هذا البحث كمسائل تجريد

---

(\*) أخرجه الترمذي في سننه (٤٧٥/٤ ح ٢١٥٤) وصحح كونه عن علي زين العابدين مرسلًا - وابن حبان في صحيحه (١٣/٦٠ ح ٥٧٤٩) والطبراني في الكبير (٣/١٢٦) والأوسط (٢/١٨٦) والدعاء ص ٥٧٨ وابن أبي عاصم في السنة (١/٢٤) والحاكم في المستدرک (٢/٥٧٢ و ١٠١/٤) وقال صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه وتعقبه الذهبي بقوله منكر بمرّة والبيهقي في شعب الإيمان (٣/٤٤٣) كلهم من حديث عائشة رضي الله عنها وقال المنذري في الترغيب (١/٤٤) صحيح الإسناد ولا عرف له علة . وقال ابن حجر الهيثمي في الصواعق (٢/٥٠٦) صحيح وذكر الهيثمي في مجمع الزوائد (١/١٧٦) أن في إسناده ضعفاً وقال في (٧/٢٠٥) رجاله ثقات وصححه ابن حبان. وقد روي من حديث علي رضي الله عنه أخرجه الحاكم في المستدرک (٢/٥٧١) وابن الجوزي في العلل (١/١٥٠) وروي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه ابن حبان في المجروحين (١/١٥٤) والديلمى في مسند الفردوس (١/٣٧٨) وابن عدي في الكامل (١/٢٠٤) وروي من حديث عمرو بن شعواء اليافعي رضي الله عنه أخرجه الطبراني في الكبير (١٧/٤٣) وقال الهيثمي في المجمع (١/١٧٦) وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف وقد ورد بلفظ أربعة ولفظ ستة ولفظ سبعة وكذلك جاء بلفظ كل نبي مجاب بدلاً من كل نبي كان وأورده الألباني في ضعيف الجامع (٢/٣٢٣٧).

المصحف وتخمينه، وجدد شيء منه، وحاشيته، والتفسير فيه، وتعشيره، وتشكيله ونقطه، مما أغنى عن إعادته هنا.

وقد مر أيضاً الأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حول آية الرجم المنسوخة التلاوة وقوله: «والله لولا أن يقول قائلون زاد عمر في كتاب الله لأثبتها كما أنزلت» (١٩٥٥).

---

(١٩٥٥) هذا طرف من لفظ أبي عبيد في الفضائل ص ١٩١ ح [٥ - ٥١] من حديث ابن عباس. وراجع في أثر عمر في الجملة موطأ الإمام مالك ص ٥٩٢ رقم ١٥٠١، والبخاري بالفتح ص ١٣٧ وما بعدها ح ٦٨٢٩، والترمذي في السنن ج ٢ ص ٤٤٢ ح ١٤٥٦، والتحفة عليه ج ٤ ص ٧٠٠ وص ٧٠١ تحت رقم ١٤٥٣، ١٤٥٤، وقد أخرج الحافظ في الفتح ج ١٢ ص ١٤٣ من طريق الحلية الأثر عن عمر قال: (ووقع في الحلية في ترجمة داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب عن عمر: «لكتبتها في آخر القرآن»). ثم وجدت في مسند الربيع بن حبيب البصري ج ٣ ص ٢٠٩ ح ٨٠٩ عن جابر بن زيد قال: سئل ابن عباس عن القرآن أيزاد فيه أو ينقص منه؟ فقال: قال رسول الله ﷺ «لعن الله الزائد في كتاب الله». قال: «ومن كفر بحرف فقد كفر بالقرآن أجمع».

## سب المصحف

صرح غير واحد من أهل العلم بأن سب المصحف إسقاط لحرمة، وإسقاط حرمة المصحف على وجه الاختيار كفر، قال سبحانه في سورة التوبة: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ لِيَقُولُوا إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِإِلَهِكُمْ وَأَعْيُنُكُمْ وَأَنُفُسُكُمْ فَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّكُمْ وَاسْتَسْأَلُوهُ عَن تَوْبَتِكُمْ فَهُوَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (١٩٥٦).

وجزم أبو الوفاء ابن عقيل: (بأن من وجد منه امتهان للقرآن أو خمص منه أو طلب تناقضه أو دعوى أنه مختلف أو مختلق أو مقدور على مثله أو إسقاط لحرمة كل ذلك دليل على كفره فيقتل بعد التوبة) (١٩٥٧).

قال الإمام الحافظ أبو الفضل القاضي عياض رحمه الله في كتابه الشفا: (اعلم أن من استخف بالقرآن أو بالمصحف أو بشيء منه، أو سبهما أو جحد حرفاً منه، أو كذب بشيء مما صرح به فيه من حكم أو خبر، أو أثبت ما نفاه، أو نفى ما أثبته وهو عالم بذلك، أو شك في شيء من ذلك فهو كافر بإجماع المسلمين) (١٩٥٨) ... إلى أن قال: (وأفتى أبو محمد بن أبي زيد<sup>(١٩٥٩)</sup> فيمن قال لصبي: لعن الله معلمك وما علمك؟ وقال: أردت سوء الأدب ولم أرد القرآن. قال: يؤدب القائل. قال: وأما من لعن المصحف فإنه يقتل) (١٩٦٠).

(١٩٥٦) سورة التوبة آية ٦٥، ٦٦، وراجع في تفسيرها في القرطبي ج ٨ ص ١٩٦ وما بعدها.

(١٩٥٧) حكاهما عنه ابن مفلح في الفروع ج ٦ ص ١٦٨ وص ١٦٩.

(١٩٥٨) الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض ج ٢ ص ٣٠٤ إلى ص ٣٠٧، والبيان للنووي ص ٢٠٢ طبعة الدعوة الكويت، والآداب الشرعية ج ٢ ص ٢٩٨.

(١٩٥٩) في الآداب الشرعية ج ٢ ص ٢٩٨ ابن أبي بكر مكان ابن أبي زيد.

(١٩٦٠) الشفا للقاضي عياض ج ٢ ص ٣٠٤ إلى ص ٣٠٧، وشرحه للقاري ج ٢ ص ٥٤٩ وما بعدها، وراجع الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٥٩.

هذا فيما لو كان السب المذكور صادراً عن مسلم فإن حصل السب لكتاب الله أو التعرض له بسوء من كافر ذمي أو معاهد انتقض بذلك عهده في أحد قولي أهل العلم سواء شرط عليه الكف عن ذلك أم لم يكن مشروطاً، وهو المذهب عند أصحابنا الحنابلة، وإحدى الروایتين عن الإمام أحمد<sup>(١٩٦١)</sup>، وأحد القولين عند الشافعية، وقدمه الماوردي في الحاوي الكبير<sup>(١٩٦٢)</sup>.

وقيل لا ينتقض عهده بذلك ما لم يشترط عليهم، لكن يعزر بما ينكف به أمثاله عن فعله، وهو رواية ثانية عن الإمام أحمد وقول عند الشافعية<sup>(١٩٦٣)</sup>.

---

(١٩٦١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٥٩، والمغني مع الشرح ج ١٠ ص ٦٠٨، والفروع ج ٦ ص ١٦٨ وص ٢٨٤، والإنصاف ج ٤ ص ٢٥٣ وص ٢٥٤.

(١٩٦٢) مختصر المزني ص ٢٧٧، والحاوي الكبير للماوردي ج ١٨ ص ٣٦٥ وص ٣٦٦.

(١٩٦٣) المصادر السابقة، وراجع أيضاً مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج ٣ ص ٥٠٤ وص ٥٠٥ م ١٦٥٢م.

## سرقة المصحف والقطع بسرقة

لا تخلو سرقة المصحف من أن تكون من مسلم أو كافر، وإن كان السارق مسلماً فلا يخلو من أن يكون قارئاً أو غير قارئ، ثم لا يخلو المصحف المسروق من أن يكون طلقاً أو وقفاً، وأن يكون ساذجاً أو محلي، فلكل حال مما ذكر نصيب من النظر.

والمستقرى لأقوال أهل العلم يلحظ أن القول بتحريم سرقة المصحف محل وفاق بينهم، بيد أنهم قد اختلفوا في كون سرقة المصحف موجبة لقطع يد سارقه أم - لا؟.

فذهب الجمهور وفيهم الأئمة مالك<sup>(١٩٦٤)</sup>، والشافعي<sup>(١٩٦٥)</sup>، وأحمد<sup>(١٩٦٦)</sup> في رواية عنه، وأبو يوسف<sup>(١٩٦٧)</sup>، وأبو ثور<sup>(١٩٦٨)</sup>، وابن المنذر<sup>(١٩٦٩)</sup>، إلى القول بأن سارق المصحف يقطع بسرقة إذا بلغت قيمته نصاباً مطلقاً لعموم قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا...﴾<sup>(١٩٧٠)</sup>، فالآية عامة في كل سارق، ولأن

---

(١٩٦٤) المدونة ج ٦ ص ٢٨٦٥ بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٨٤، والقوانين الفقهية لابن جزي ص ٣٠٨.

(١٩٦٥) مختصر المزني بهامش الأم ج ٥ ص ١٧٠، والإشراف لابن المنذر ج ٢ ص ٢٩٧، وأدب القاضي لابن القاص ج ٢ ص ٥٠٠، والحاوي للماوردي ج ١٧ ص ١٧٢.

(١٩٦٦) الإفصاح ج ٢ ص ٢٥٤، والمغني مع الشرح ج ١٠ ص ٢٤٩، والفروع ج ٤ ص ١٤، والإنصاف ج ١٠ ص ٢٥٩.

(١٩٦٧) المبسوط ج ٩ ص ١٥٢ إلى ص ١٥٣، وتحفة الفقهاء ج ٣ ص ١٥٤، وفتح القدير ج ٤ ص ٢٢٩، ج ٥ ص ١٣٣، والبنية ج ٦ ص ٣٩٤ و ٣٩٥، وحاشية ابن عابدين ج ٣ ص ١٩٩.

(١٩٦٨) المغني مع الشرح ج ١٠ ص ٢٤٩، وفقه أبي ثور ص ٧٣٢، وأدب القاضي لابن القاص ج ٢ ص ٥٠٠.

(١٩٦٩) الإشراف لابن المنذر ج ٢ ص ٢٩٧.

(١٩٧٠) سورة المائدة آية ٣٨.

المصحف متقوم تبلغ قيمته نصاباً فوجب القطع بسرقة ككتب الفقه والحديث وسائر العلوم الشرعية والعلوم المباحة، ولأن سارق المصحف قد سرق مالاً متقوماً من حرز لا شبهة فيه، فإن الجلد والبياض مال متقوم قبل أن يكتب فيه القرآن يجب القطع بسرقة، فكذلك بعد ما كتب فيه .. ألا ترى أنه يجوز بيعه وشراؤه، وأنه لو كان المكتوب فيه شيئاً آخر لم تنتقص ماليته، فإذا كتب فيه القرآن أولى، لأن ثمنه أزيد والرغبة فيه أكد، فلا يجوز أن يقطع فيه قبل الزيادة ويسقط القطع مع الزيادة، ولأن القطع يجب في الأموال المرغوب فيها لينزجر عن سرقتها فتحفظ على مالكها. وقد تكون الرغبة في المصاحف والكتب أكثر فكانت بوجوب القطع أحق<sup>(١٩٧١)</sup>.

وذهب فريق من أهل العلم إلى القول بأنه لا يقطع بسرقة المصحف مطلقاً، ثم اختلفوا في تعليل منع القطع، فمنهم من علل المنع بكون المصحف مما لا يجوز بيعه ولا أخذ العوض عليه، لأن المقصود منه ما فيه من كلام الله، وهو مما لا يجوز أخذ العوض عنه. ومنهم من علل قوله لا يقطع بسرقة المصحف بأن له فيه حق النظر لاستخراج أحكام الشرع إذا خفيت عليه، وعلى صاحبه بذله لذلك، ولأن المصحف الكريم يدخر لا للتمول بل للقراءة والوقوف على ما يتعلق به مصلحة الدين والدنيا والعمل به. فقامت شبهة تأول أن له الأخذ دائرة لحد القطع عنه إذ الناس لا يظنون ببذل المصاحف الشريفة لقراءة القرآن العظيم عادة فأخذه الآخذ متأولاً.

قالوا ولا يقطع بسرقة مصحف عليه حلي لأنه تابع لما لا قطع فيه، ولأن المقصود ما في المصحف من القرآن دون ما على جلده من الحلي، وإذا لم يمكن إيجاب القطع باعتبار ما هو المقصود يعتبر ذلك شبهة في درء الحد، كمن سرق ثوباً خلقاً قد صر في الثوب دينار ولم يعلم السارق لا يلزمه القطع، لأن ما هو المقصود ليس بنصاب فلا يلزمه القطع باعتبار غيره.

وقد ذهب إلى القول بنفي وجوب القطع بسرقة المصحف الإمام أبو حنيفة، وجماهير أصحابه خلافاً لأبي يوسف في رواية عنه<sup>(١٩٧٢)</sup>، وهو قول لأصحابنا الحنابلة

---

(١٩٧١) الحاوي الكبير للماوردي ج٧ ص ١٧٢ وص ١٧٣، والمبسوط للسرخسي ج٩ ص ١٥٢ وص ١٥٣، والمغني مع الشرح الكبير ج١٠ ص ٢٤٩.

(١٩٧٢) الجامع الصغير لمحمد بن الحسن الشيباني مع شرحه النافع الكبير للكنوي ص ٢٤١، والكتاب للقدوري مع اللباب ج٣ ص ٢٠٣، والمبسوط للسرخسي ج٩ ص ١٥٢ إلى ص ١٥٣، =

اختاره أبو بكر الخلال والقاضي أبو يعلى وطائفة من أصحابه<sup>(١٩٧٣)</sup>، وذكره في الإنصاف وجهاً للأصحاب، وجعله في مقابل المذهب<sup>(١٩٧٤)</sup>، لكن ابن هبيرة في الإفصاح قد حكى القول بعدم القطع عن الإمام أحمد وأبي حنيفة، ولم يذكر فيه عن أحمد خلافاً<sup>(١٩٧٥)</sup>، في حين أن أبا الخطاب قد اعتبر القول بوجوب القطع ظاهر كلام الإمام أحمد على ما نقله عنه الموفق وغيره<sup>(١٩٧٦)</sup>.

وقال فريق ثالث بوجوب القطع في سرقة المصحف إذا كان عليه حلية تبلغ قيمتها نصاباً، لأن ما عليه من الجلد ليس من المصحف في شيء فهو كالمنفصل يتعلق القطع بسرقة، وهو رواية عن أبي يوسف<sup>(١٩٧٧)</sup>، ووجه عند أصحابنا الحنبلة. قال في الإنصاف: (وإن كان عليه حلية قطع في أحد الوجهين. صححه الناظم. قال في الفصول: هو قول أصحابنا)<sup>(١٩٧٨)</sup>.

وقد صرح غير واحد من أهل العلم بوجوب قطع الكافر بسرقة المصحف مطلقاً لانتفاء الشبهة فيه وعدم حقه بالنظر فيه<sup>(١٩٧٩)</sup>.

كما صرحت طائفة من أهل العلم بكون إطلاق النصوص المقتضية لقطع السارق تتناول سرقة المصحف الموقوف للقراءة فيه في المسجد مثلاً، وتتناول أيضاً من لم يكن قارئاً على أحد الاحتمالين ..

---

= ورؤوس المسائل للزمخشري ص ٤٩٨ م ٣٦١ وعبارته: (إذا سرق المصحف لا يجب عليه القطع عندنا، وعند الشافعي يقطع إذا بلغ نصاباً، دليلنا في المسألة: وهو أن القطع إنما يجب بسرقة المال والمكتوب في المصحف كلام الله تعالى لا يوصف بمال فأورث الشبهة فيه، والقطع لا يستوفى مع الشبهة). وقارن بالبدائع للكاساني ج ٧ ص ٦٨ إلى ص ٧٢، وفتح القدير لابن الهمام ج ٤ ص ٢٢٩، والبنية ج ٦ ص ٣٩٤ إلى ص ٣٩٥.

(١٩٧٣) التذكرة لأبي الوفاء ابن عقيل ورقة ١٨٥، والمغني مع الشرح الكبير ج ١٠ ص ٢٤٩، والكافي ج ٣ ص ١٧٨.

(١٩٧٤) الإنصاف ج ١٠ ص ٢٥٩.

(١٩٧٥) قال ابن هبيرة في الإفصاح ج ٢ ص ٢٥٤: (واختلفوا فيمن سرق المصحف، فقال أبو حنيفة وأحمد: لا يقطع. وقال مالك والشافعي: يقطع).

(١٩٧٦) المغني ج ١٠ ص ١٠ و ص ٢٤٩.

(١٩٧٧) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٦٨ و ص ٧٢، والبنية ج ٦ ص ٣٩٤ و ص ٣٩٥.

(١٩٧٨) الإنصاف ج ١٠ ص ٢٥٩.

(١٩٧٩) الفتاوى الكبرى للهيتمي ج ٤ ص ٢٤٣، وحاشية ابن عابدين ج ٣ ص ١٩٩.

وقد سئل الهيتمي عن سرق من مسجد مصحفاً موقوفاً للقراءة فيه؟ فأجاب بأنه لا يقطع قياساً على قول الأصحاب في عدم قطع سارق القناديل. ولا بن العمد احتمالاً في المصحف الموقوف في المسجد: «أحدهما» يقطع إن لم يكن قارئاً إذ لا حق له. «والثاني» لا لأنه قد يدفعه إلى من يقرأ فيه أو يتعلم ويقرأ، والذي يظهر الثاني وإن كان للأول وجه وجيه لأنهم قالوا يقطع الذمي بذلك، واحتمال تعلم هذا كاحتمال إسلام ذاك، لكن الفرق على الثاني أن للمسلم في حال عدم قراءته حقاً بخلاف الذمي فإنه حال كفره لا حق له في ذلك البتة، ولو وقف على من يقرأ فيه لإسماع الحاضرين لم يقطع قطعاً، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب<sup>(١٩٨٠)</sup>.

وقال الهيتمي أيضاً في التحفة: (وتردد الزركشي في سرقة مصحف موقوف للقراءة فيه في المسجد، والأوجه عدم القطع ولو غير قارئ لشبهة الانتفاع به بالاستماع للقارئ)<sup>(١٩٨١)</sup>.

وفي فتاوى الرملي بهامش الكبرى بأن الأقرب عدم قطع المسلم مطلقاً بسرقه المصحف كان موقوفاً أو طلقاً وقف على قراء أو غيرهم<sup>(١٩٨٢)</sup>، وهو ما رجحه الهيتمي آنفاً<sup>(١٩٨٣)</sup>. بيد أن ابن عابدين في حاشيته على الدر قد قال: (والإطلاق يشمل الكافر وغير القارئ)<sup>(١٩٨٤)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

(١٩٨٠) الفتاوى الكبرى للهيتمي ج٤ ص ٢٤٣.

(١٩٨١) تحفة المحتاج للهيتمي ج٩ ص ١٣٢.

(١٩٨٢) فتاوى الرملي بهامش الكبرى ج٤ ص ٣٥.

(١٩٨٣) تحفة المحتاج للهيتمي ج٩ ص ١٣٢، والفتاوى الكبرى له ج٤ ص ٢٤٣.

(١٩٨٤) حاشية ابن عابدين ج٣ ص ١٩٩.



## السفر بالمصحف إلى بلاد الكفر

أخرج الأئمة مالك<sup>(١٩٨٥)</sup>، والشافعي<sup>(١٩٨٦)</sup>، وأحمد<sup>(١٩٨٧)</sup>، والبخاري<sup>(١٩٨٨)</sup>، ومسلم<sup>(١٩٨٩)</sup> واللفظ له قال: (حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك عن نافع عن عبد الله ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو». وحدثنا قتيبة، حدثنا ليث ح، وحدثنا ابن رمح، أخبرنا الليث عن نافع عن عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ: «أنه كان ينهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو».

---

(١٩٨٥) أخرجه مالك في الموطأ كتاب الجهاد رقم «٧» باب «النهي أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو» [٢: ٤٤٦]، وراجع التمهيد لابن عبد البر ج ١٥ ص ٢٥٣ إلى ص ٢٥٤، وشرح الزرقاني على الموطأ ج ٣ ص ١٠.

(١٩٨٦) معرفة السنن للبيهقي ج ١ ص ٣١٩ ف ٧٦٧، ج ١٣ ص ٢٧٨ ف ١٨١٧٣، وبدائع المنن ص ١١٤٩.

(١٩٨٧) مسند الإمام أحمد ج ٢ ص ٦ إلى ص ١٠ وص ٢٥٥، ج ٣ ص ٧٦.

(١٩٨٨) صحيح البخاري كتاب الجهاد الحديث ٢٠٩٩ باب «كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو». وراجع فتح الباري ج ٦ ص ١٣٣.

(١٩٨٩) صحيح مسلم كتاب الإمارة باب «النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم». وراجع شرح مسلم للنووي ج ٤ ص ٥٣٣ وص ٥٣٤ دار الشعب.

وقد أخرج الحديث أيضاً عبد الرزاق في مصنفه ج ٥ ص ٢١٢ ح ٩٤١٠، ٩٤١١، والحميدي في مسنده ج ٢ ص ٦٩٩، وأبو عبيد في فضائل القرآن ص ٥٧ ح [١١ - ١٠]، وسعيد بن منصور في سننه ج ٢ ص ١٧٥ وص ١٧٦ طبعة دار الكتب العلمية، والطحاوي في مشكل الآثار ج ٥ ص ١٦٢ إلى ص ١٦٧ ح ١٩٠٤ وما بعدها، وابن أبي داود في المصاحف ص ٢٠٥ إلى ص ٢١٠، والبيهقي في معرفة السنن ج ١ ص ٣١٩ ح ٧٦٧، ٧٦٨، ج ١٣ ص ٢٧٨ وص ٢٧٩ ح ١٨١٧٣، ١٨١٧٤، وراجع تخريج الحديث على وجه استيفاء في إرواء الغليل ج ٨ ص ١٨٥ ح ٢٥٥٨.

وحدثنا أبو الربيع العتكي وأبو كامل قالا: حدثنا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسافروا بالقرآن فإني لا آمن أن يناله العدو». قال أيوب: فقد ناله العدو وخاصموكم به» (١٩٩٠).

وقد روي حديث ابن عمر من طرق كثيرة لدى طائفة من المصنفين في الحديث وبألفاظ مختلفة تتضمن النهي عن السفر بالقرآن تارة، أو شيء منه تارة أخرى، أو المصاحف تارة ثالثة.

وقد استقصى أبو بكر ابن أبي داود في كتاب المصاحف تلك الطرق، وأورد النهي عن السفر بالقرآن والمصاحف إلى أرض العدو مرفوعاً وموقوفاً (١٩٩١).

---

(١٩٩٠) صحيح مسلم مع شرح النووي ج٤ ص ٥٣٣ وص ٥٣٤ كتاب الإمارة باب «النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض العدو إذا خيف وقوعه في أيديهم».

(١٩٩١) (أ) أخرج ابن أبي داود بسنده عن ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو. وقال: «إني أخاف أن يناله العدو».

(ب) ويسنده عن ابن عمر أيضاً أن النبي ﷺ قال: «لا تحملوا شيئاً من القرآن إلى بلاد العدو».

(ج) ويسنده عن ابن عمر أيضاً قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالمصاحف إلى أرض العدو مخافة أن ينالوها».

(د) ويسنده عن ابن عمر أيضاً: «أن رسول الله ﷺ نهى أن يسافر بالمصاحف إلى أرض الشرك مخافة أن يتناول منه شيء».

(هـ) ويسنده عن ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو خشية أن يناله العدو».

(و) ويسنده عن ابن عمر أيضاً قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالمصحف إلى أرض العدو، فإني أخاف أن يناله أحد منهم».

(ز) أما الموقوف فقد أخرجه سعيد بن منصور في سننه ج٢ ص ١٧٥ وص ١٧٦، والبلاذري في أنساب الأشراف - الشيخان أبو بكر وعمر وولديهما - ص ٢٧٤، وابن أبي داود في المصاحف بسنده عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن ينالوا منه شيئاً». قال: وكتب به عمر إلى الأمصار.

(ح) ويسنده عن ابن عمر مثله وفيه: «فإني أخشى أن يناله رجل منهم».

(ط) ويسنده عن ابن عمر: «لا تسافروا .. إلخ»، وفيه: «فإني أخشى أن يصيبه أحد منهم».

(ي) ويسنده عن الحسن قال: كان يكره أن يسافر بالمصحف إلى أرض الروم.

(ك) ويسنده عن الأوزاعي قال: كان النبي ﷺ ينهى أن يغزى بالمصاحف إلى أرض العدو لكيلا ينالها الكفار. المصاحف لابن أبي داود من ص ٢٠٥ إلى ص ٢١٠.

## الخلاف في المسافرة بالمصحف إلى أرض الكفر:

ظاهر الآثار السالفة الذكر يقتضي منع المسافرة بالمصحف إلى دار الكفر مطلقاً سواء كانت دار حرب أو دار عهد، وهو الذي صرح به غير واحد من أهل العلم، فقد حكى الأنصاري في شرح الروض أنهم اتفقوا على أنه يحرم السفر به إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه في أيديهم<sup>(١٩٩٢)</sup>.

وأفتى الهيثمي بأن الذي صرح به أصحابنا يحرم بالاتفاق السفر بالقرآن إلى أرض الكفر، سواء كان أهلها ذميين أم حربيين. قال في المجموع: ومحلّه إذا خيف وقوعه بأيديهم لما فيه من تعريضه للامتهان. وفي شرح مسلم إن أمن ذلك كدخوله في الجيش الظاهر عليهم فلا منع ولا كراهة. وقال جماعة من أصحابنا بالنهي مطلقاً لظاهر الحديث، وخشية من أن تناله الأيدي. قال الأذرعى: وهو المختار الأحوط. اهـ كلام الهيثمي<sup>(١٩٩٣)</sup>.

والقول بمنع السفر بالمصحف إلى أرض الكفر مطلقاً هو مقتضى كلام ابن الماجشون على ما في التمهيد، وهو اختيار ابن حزم في المحلى<sup>(١٩٩٤)</sup>.

قال ابن عبد البر في التمهيد: (وذكر أحمد بن المعدل عن عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون أنه سئل عن الرجل يدخل بالمصحف أرض العدو لما له في ذلك من استذكار القرآن والتعليم، ولما يخشى أن يطول به السفر فينسى؟ فقال عبد الملك: لا يدخل أرض العدو بالمصحف، لما يخشى من التبعث بالقرآن والامتهان له مع أنهم أنجاس ومع ما جاء في ذلك من النهي الذي لا ينبغي أن يتعدى)<sup>(١٩٩٥)</sup>.

وقال ابن حزم في المحلى: (مسألة: ولا يحل السفر بالمصحف إلى أرض الحرب، لا في عسكر ولا في غير عسكر، رويانا من طريق معمر عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو

---

(١٩٩٢) أسنى المطالب للأنصاري ج١ ص ٦٢، وقارن بحاشية الشرواني على تحفة المحتاج ج١ ص ١٥٤.

(١٩٩٣) الفتاوى الكبرى للهيتمي ج١ ص ٣٧.

(١٩٩٤) التمهيد ج٥ ص ٢٥٥ إلى ص ٢٥٦، والمحلى ج٧ ص ٣٤٩ م ٩٦١.

(١٩٩٥) التمهيد ج٥ ص ٢٥٥ وص ٢٥٦، وراجع المسألة في الذخيرة للقرافي ج١٣ ص ٢٧٧.

مخافة أن يناله العدو». وقال مالك: إن كان عسكر مأمون فلا بأس به.

قال أبو محمد: وهذا خطأ، وقد يهزم العسكر المأمون ولا يجوز أن يعترض أمر رسول الله ﷺ فيخص بلا نص<sup>(١٩٩٦)</sup>.

وقال الخرشي في شرحه على خليل: (يحرم علينا أن نسافر بالمصحف إلى أرض الكفر، ولو كان الجيش آمناً خيفة أن يسقط منا ولا نشعر به فتنااله الإهانة وتصغير ما عظم الله)<sup>(١٩٩٧)</sup>.

وقال العدوي في حاشيته على الخرشي: («قوله خشية الإهانة» أي: بوضعه في الأرض والمشى عليه بنعالهم. «قوله فيه الآيات» يتعارض معنى الجزء من القرآن، إلا أن في شرح عب أن المراد بالمصحف ما قابل الكتاب الذي فيه كالأية، وينبغي تحريم السفر بكتب الحديث كالبخاري لاشتماله على آيات كثيرة، وحرمة ما ذكر ولو طلبه الملك ليتدبره خشية الإهانة. «قوله والمصحف قد يسقط ولا نشعر به فيأخذونه فتحصل منهم إهانتهم»<sup>(١٩٩٨)</sup>).

وفي الدردير مع الدسوقي ومثله في المنع: (وحرّم إرسال مصحف لهم ولو طلبوه ليتدبروه خشية إهانتهم له، وأراد بالمصحف ما قابل الكتاب الذي فيه الآية ونحوها، وحرّم سفر به - أي بالمصحف - لأرضهم ولو مع جيش كبير، ومثل المصحف كتب الحديث فيما يظهر)<sup>(١٩٩٩)</sup>.

وصرح الدسوقي: (بتحريم السفر بالمصحف إلى أرض الكفر مطلقاً ولو كان الجيش آمناً)<sup>(٢٠٠٠)</sup>.

وجزم غير واحد من أصحابنا الحنابلة بحمل النهي عن السفر بالمصحف إلى أرض العدو على التحريم وهو الذي جزم به الموفق في المغني كما مر<sup>(٢٠٠١)</sup>.

---

(١٩٩٦) المحلى ج ٧ ص ٣٤٩ م ٩٦١.

(١٩٩٧) الخرشي ج ٣ ص ١١٥.

(١٩٩٨) حاشية العدوي على الخرشي ج ٣ ص ١١٥.

(١٩٩٩) الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ج ٢ ص ١٧٨، ومنح الجليل للشيخ عlish ج ٣ ص ١٥٢.

(٢٠٠٠) حاشية الدسوقي ج ٢ ص ١٧٨.

(٢٠٠١) المغني مع الشرح الكبير ج ١ ص ١٣٩، ج ١٠ ص ٦٢٥، والفروع ج ١ ص ١٩٦، والإنصاف ج ١ ص ٢٢٧، وكشاف القناع ج ١ ص ١٥٥، ج ٣ ص ٦٦.

قال ابن مفلح في الفروع: (ويحرم السفر به إلى دار الحرب «و م ش» نقل إبراهيم بن الحرث لا يجوز للرجل أن يغزو ومعه مصحف. وقيل: إلا مع غلبة السلامة. وفي المستوعب يكره بدونها «و هـ»)(٢٠٠٢).

والقول بتقييد المنع بحال الخوف على المصحف هو الذي جزم به النووي في تبيانه حيث قال: (تحرم المسافرة بالمصحف إلى أرض العدو إذا خيف وقوعه في أيديهم للحديث المشهور في «الصحيحين»: أن رسول الله ﷺ «نهى أن يسافر بالمصحف إلى أرض العدو». ويحرم بيعه من الذمي فإن باعه ففي صحة البيع قولان للشافعي أحدهما لا يصح، والثاني يصح، ويؤمر في الحال بإزالة ملكه عنه)(٢٠٠٣).

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح: (قال ابن عبد البر: أجمع الفقهاء أن لا يسافر بالمصحف في السرايا والعسكر الصغير المخوف عليه، واختلفوا في الكبير المأمون عليه: فمنع مالك أيضاً مطلقاً، وفصل أبو حنيفة، وأدار الشافعية الكراهة مع الخوف وجوداً وعدماً. وقال بعضهم كالمالكية، واستدل به على منع بيع المصحف من الكافر لوجود المعنى المذكور فيه وهو التمكن من الاستهانة به، ولا خلاف في تحريم ذلك وإنما وقع الاختلاف هل يصح لو وقع ويؤمر بإزالة ملكه عنه أم لا؟ واستدل به على منع تعلم الكافر القرآن: فمنع مالك مطلقاً، وأجاز الحنفية مطلقاً، وعن الشافعي قولان، وفصل بعض المالكية بين القليل لأجل مصلحة قيام الحجة عليهم فأجازه، وبين الكثير فمنعه. ويؤيده قصة هرقل حيث كتب إليه النبي ﷺ بعض الآيات، وقد سبق في «باب هل يرشد» بشيء من هذا، وقد نقل النووي الاتفاق على جواز الكتابة إليهم بمثل ذلك)(٢٠٠٤).

وقال الطحاوي في مشكل الآثار: (وقد اختلف أهل العلم في السفر به إلى أرض العدو، فذهب بعضهم إلى إباحة ذلك منهم: أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن.

---

(٢٠٠٢) الفروع ج ١ ص ١٩٦، والإنصاف ج ١ ص ٢٢٧، والكشاف ج ١ ص ١٥٥، ج ٣ ص ٦٦، وراجع المستوعب للسامري ج ٣ ص ٢٢٤.

(٢٠٠٣) التبيان للنووي ص ٢٢٣.

(٢٠٠٤) فتح الباري ج ٦ ص ١٣٤، وراجع شرح مسلم للنووي ج ٤ ص ٥٣٣ و ص ٥٣٤، والتبيان له ص ٢٣٣، وراجع التمهيد لابن عبد البر ج ١٥ ص ٢٥٣ و ص ٢٥٤، وشرح الزرقاني على الموطأ ج ٣ ص ١٠.

كما حدثنا محمد بن العباس قال: حدثنا علي بن معبد عن محمد بن الحسن عن يعقوب عن أبي حنيفة ولم يحك خلافاً بينهم. وذهب محمد بن الحسن بأخرة في «سيره الكبير» إلى أنه إن كان مأموناً عليه من العدو فلا بأس بالسفر إلى أرضهم، وإن كان مخوفاً عليه منهم فلا ينبغي السفر به إلى أرضهم، ولم يحك هناك خلافاً في ذلك بينه وبين أحد من أصحابه.

فاحتمل أن يكون ما في الرواية الأولى التي رويناهما من إباحة السفر به إلى أرض العدو عند الأمان عليه من العدو، وهذا القول أحسن ما قيل في هذا الباب والله تعالى نسأله التوفيق<sup>(٢٠٠٥)</sup>.

وقد جاء في كتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن مع شرحه للسرخسي ما نصه: (ولا بأس بإدخال المصاحف في أرض العدو لقراءة القرآن في مثل هذا العسكر العظيم، ولا يستحب له ذلك إذا كان يخرج في سرية، لأن الغازي ربما يحتاج إلى القراءة من المصحف إذا كان لا يحسن القراءة عن ظهر قلبه، أو يتبرك بحمل المصحف، أو يستنصر به. فالقرآن حبل الله المتين من اعتصم به نجا إلا أنه منهي عن تعريض المصحف لاستخفاف العدو به، ولهذا لو اشتراه ذمي أجبر على بيعه، والظاهر أنه في العسكر العظيم يأمن هذا لقوتهم، وفي السرية ربما يتلى به لقلة عددهم، فمن هذا الوجه يقع الفرق، والذي روي عن النبي ﷺ: «نهى أن يسافر بالقرآن في أرض العدو» تأويله هذا أن يكون سفره مع جريدة خيل<sup>(٢٠٠٦)</sup> لا شوكة لهم، هكذا ذكره محمد. وذكر الطحاوي أن هذا النهي كان في ذلك الوقت، لأن المصاحف لم تكثر في أيدي المسلمين، وكان لا يؤمن إذا وقعت المصاحف

---

(٢٠٠٥) مشكل الآثار للطحاوي ج ٥ ص ١٦٦ وص ١٦٧، وجاء في مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج ٣ ص ٤٣٥ وص ٤٣٦ ما نصه: (قال أصحابنا: يكره أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو، ولا يكره في العسكر العظيم).

وقال مالك: لا يسافر بالقرآن إلى أرض العدو وروى مالك عن نافع عن ابن عمر قال: لا يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو. وروى أيوب وليث بن أبي سليم عن نافع عن ابن عمر قال: لا يسافر بالقرآن إلى أرض العدو، فإني أخاف أن يناله العدو.

(٢٠٠٦) والجريدة قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات قسم ٢ ج ١: (ويقال جريدة من خيل للجماعة جردت عن باقي الجيش لوجه). وقارن باللسان ج ٢ ص ٢٣٧، وجردت بمعنى خرجت.

في أيدي العدو أن يفوت شيء من القرآن من أيدي المسلمين، ويؤمن من مثله في زماننا لكثرة المصاحف وكثرة القراء.

قال الطحاوي: لو وقع مصحف في يدهم لم يستخفوا به، لأنهم وإن كانوا لا يقرؤون بأنه كلام الله فهم يقرؤون بأنه أفصح الكلام بأوجز العبارات، وأبلغ المعاني فلا يستخفون به كما لا يستخفون بسائر الكتب، لكن ما ذكره محمد أصح فإنهم يفعلون ذلك مغايطة للمسلمين، وقد ظهر ذلك من القرامطة حين ظهرُوا على مكة جعلوا يستنجون بالمصاحف إلى أن قطع الله دابرهم، ولهذا منع الذمي من شري المصحف، وأجبر على بيعه كما أجبر على بيع العبد المسلم. وكذلك كتب الفقه بمنزلة المصحف في هذا الحكم، فأما كتب الشعر فلا بأس بأن يحملها مع نفسه، وكذلك إن اشتراه الكافر لا يجبر على بيعه.

وإن دخل إليهم مسلم بأمان فلا بأس بأن يدخل معه المصحف إذا كانوا قومًا يوفون بالعهد، لأن الظاهر هو الأمن من تعرض العدو لما في يده، فأما إذا كانوا ربما لا يوفون بالعهد فلا ينبغي له أن يحمل المصحف مع نفسه إذا دخل دارهم بأمان<sup>(٢٠٠٧)</sup>.

ولما تعرض السرخسي في المبسوط لذكر حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ: «نهى أن تدخل المصاحف أرض العدو» قال: (المشهور فيه ما روي عن النبي ﷺ قال: «لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو» وإنما نهى عن ذلك مخافة أن تناله أيدي العدو ويستخفوا به، فعلى هذا في سرية ليست لهم منعة قوية، فأما إذا كانوا جنداً عظيماً «كالصائفة»<sup>(٢٠٠٨)</sup> فلا بأس بأن يتبرك الرجل منهم بحمل المصحف مع نفسه ليقراً فيه لأنهم يأمنون من ذلك لقوتهم وشوكتهم «فإن قيل» أهل الشرك وإن كانوا يزعمون أن القرآن ليس بكلام الله تعالى فيقرؤون أنه كلام حكيم فصيح فكيف يستخفون به؟.

«قلنا» إنما يفعلون ذلك مغايطة للمسلمين، وقد ظهر ذلك من فعل القرامطة في

---

(٢٠٠٧) السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني مع شرحه للسرخسي ج١ ص ٢٠٥ وص ٢٠٦، وراجع بدائع الصنائع للكاساني ج٧ ص ١٠٢.

(٢٠٠٨) الصائفة: الغزوة في الصيف كذا في اللسان ج٧ ص ٤٥٥، وقال في ص ٤٥٦: سميت غزوة الروم الصائفة لأن ستهم أن يغزوا صيفاً ويقفل عنهم قبل الشتاء - لمكان البرد والثلج.

الموضع الذي أظهروا فيه اعتقادهم على ما ذكره ابن رزام في كتابه أنهم كانوا يستنجون بالمصاحف. وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى في مشكل الآثار<sup>(٢٠٠٩)</sup> أن هذا النهي كان في ذلك الوقت، لأنه يخاف فوت شيء من القرآن من أيدي المسلمين، فأما في زماننا فقد كثرت المصاحف، وكثر الحافظون للقرآن عن ظهر قلب، فلا بأس بحمل المصحف إلى أرض العدو لأنه لا يخاف فوت شيء من القرآن وإن وقع بعض المصاحف في أيديهم<sup>(٢٠١٠)</sup>.

وحمل النهي عن الزمن الأول لقلّة المصاحف مخافة أن يفوت على المسلمين شيء منها في أرض العدو، منسوب إلى الطحاوي وابن الحسن القمي<sup>(٢٠١١)</sup> على ما ذكره الكمال في الفتح<sup>(٢٠١٢)</sup>، والعيني في البناية<sup>(٢٠١٣)</sup>، وذكر نحواً مما مر في نص السير والمبسوط.

## محمل الخلاف:

والتأمل للنصوص السالفة الذكر في مسألة السفر بالمصاحف إلى أرض الكفر يخلص إلى أن لأهل العلم في هذه المسألة أقوالاً ثلاثة:

«أحدها» أن السفر بالمصحف إلى دار الكفر محظور مطلقاً، لا فرق في ذلك بين أن تكون دار حرب أو دار عهد لعموم النهي الوارد في هذا الشأن، وللتعليل الذي تضمنته بعض ألفاظه والمتمثل في الخوف من أن يناله الكفار بأيديهم وهو محتمل للامتهان والاستخفاف بالمصحف وحصول تحريف فيه ووضع أيديهم عليه .. وكل هذه المحاذير يتعين اتقاؤها.

«القول الثاني» أن محل النهي إذا خيف على المصحف وهو منتف مع الجيش العظيم والعسكر الكبير ذي الشوكة والمنعة.

---

(٢٠٠٩) مشكل الآثار ج٥ ص ١٦٦ - ١٦٧.

(٢٠١٠) المبسوط للسرخسي ج١٠ ص ٢٩.

(٢٠١١) القمي هو علي بن موسى بن يزاد القمي، إمام الحنفية في عصره ت ٣٠٥هـ. الجواهر

المضيئة ج١ ص ٣٨٠، وعنهما الأعلام ج٥ ص ١٧٨.

(٢٠١٢) فتح القدير للكمال بن الهمام ج٤ ص ٢٨٨ وص ٢٨٩.

(٢٠١٣) البناية للعيني ج١ ص ٦٤٨، ج٦ ص ٥٠٦.



**«والقول الثالث»** أن السفر بالمصحف إلى دار الكفر مباح سواء كانت دار حرب دخلها بأمان، أو كانت دار عهد وعرف عن أهلها أنهم يوفون بالعهد، وقد نسب إلى أبي جعفر الطحاوي وأبي الحسن القمي من فقهاء الحنفية قول بأن النهي محمول على الزمن الأول حين كانت المصاحف قليلة مخافة أن يفوت شيء من القرآن في دار الكفر، فيتأثر المسلمون بفواته.

## عدد السور والآي في المصحف

قال ابن كثير في فضائل القرآن: (قال مالك: وأكره تعداد آي السور في أولها في المصاحف الأمهات، فأما ما يتعلم فيه الغلمان فلا أرى به بأساً)<sup>(٢٠١٤)</sup>.

---

(٢٠١٤) فضائل القرآن لابن كثير ص ٨٩ وص ٩٠، مطبعة المنار بمصر ١٣٤٧هـ، وراجع في ترقيم المصحف بصائر ذوي التمييز ج ١ ص ٩٧ وص ٥٥٨، والبرهان للزركشي ج ١ ص ٢٥١ وص ٢٥٢، وراجع أيضاً في عدد الآيات والكلمات والحروف المصاحف لابن أبي داود ص ١٣٢ إلى ص ١٤٤، وفنون الأفتان في عجائب علوم القرآن للمحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي من ص ٧٠ وما بعدها، الإتيقان للسيوطي ج ١ ص ٦٤ إلى ص ٧٠، وراجع أيضاً تخميس المصحف من هذا البحث.

## غصب المصحف

قال الكاساني في البدائع: (ولو غصب مصحفاً فنقطه روي عن أبي يوسف رحمه الله أن لصاحبه أخذه ولا شيء عليه. وقال محمد رحمه الله صاحبه بالخيار إن شاء أعطاه ما زاد النقط فيه، وإن شاء ضمنه قيمته غير منقوط. «وجه» قوله: أن النقط زيادة في المصحف فأشبهه الصبغ في الثوب. «وجه» ما روي عن أبي يوسف أن النقط أعيان لا قيمة لها فلم يكن للغاصب فيه عين مال متقوم قائم بقي مجرد عمله وهو النقط، ومجرد العمل لا يتقوم إلا بالعقد ولم يوجد، ولأن النقط في المصحف مكروه .. ألا ترى إلى ما روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «جردوا القرآن»<sup>(٢٠١٥)</sup>، وإذا كان التجريد مندوباً إليه كان النقط مكروهاً فلم يكن زيادة، فكان لصاحب المصحف أخذه)<sup>(٢٠١٦)</sup>.

---

(٢٠١٥) قد مضى مخرجاً في تجريد المصاحف، وأن الصحيح وقفه على ابن مسعود، وسيأتي في مسألة نقط المصاحف الكلام على حكم النقط، ومذاهب العلماء فيه مفصلاً إن شاء الله.

(٢٠١٦) بدائع الصنائع للكاساني ج٧ ص١٦٢، وقارن بالفتاوى البزازية بهامش الهندية ج٦ ص١٩٠، وراجع المسألة أيضاً في الفتاوى الهندية ج٥ ص١٢٤.

## الغلط في المصحف

مر في مسألة إصلاح الخطأ في المصحف طرف مما يتعلق بحكم تصويب الخطأ فيه، كما مر في المسألة ذاتها تفنيد دعوى اللحن في المصحف الإمام، وبقي هنا الكلام على مسألة المصحف إذا حصل فيه غلط من كاتبه وترتب الإثم على ذلك، وحكم بيع المصحف إذا كان ملحوناً على أنه تقدم في مسألة إتلاف المصاحف الكلام على وجوب إتلاف المصحف متى كثرت الأخطاء فيه وتعدّر إصلاحه، أو كان مكتوباً بخط ردي لا يتأتى معه الانتفاع به، أو كان ظاهر المخالفة لما عليه رسم المصحف الإمام.

وقد سئل أبو الوليد ابن رشد رحمه الله عن رجل اشترى مصحفاً أو كتاباً فوجده ملحوناً كثير الخطأ غير صحيح، ويريد أن يبيعه هل عليه أن يبين؟ وإن بين لم يشتري منه؟ فأجاب على ذلك بأن قال: لا يجوز أن يبيع حتى يبين ذلك<sup>(٢٠١٧)</sup>.

وسئل ابن رشد أيضاً عن الرجل يكتب القرآن يكتسب به، فربما غلط في بعض المواضع، أو ضبطه ملحوناً، فهل إذا قرأه كذلك من يعتمد على ذلك الضبط يأثم بذلك الكاتب أم لا؟.

فأجاب: (لا يجوز لمن لا يعرف ضبط القرآن أن يضبط لما في ذلك من تضليل

---

(٢٠١٧) فتاوى ابن رشد ج٢ ص ٩٢٢ م ٢٤٦. قال محققه: ذكر هذه المسألة الونشريسي في المعيار: ج٦ ص ٥٩، وعنون لها المخرجون: من اشترى مصحفاً ووجد به أخطاء كثيرة. وكررها بنفس الجزء ص ٢٠٣، وعنون لها المخرجون: لا يجوز بيع مصحف أو كتاب كثير الأخطاء إلا بعد البيان. وذكرها البرزلي: النوازل: مسائل من العيوب والتدليس والرد بها: ٢: ٥٩ ب «ك»، وعنونت بالطرة: قف: من اشترى مصحفاً أو كتاباً من كتب الفقه فوجده ملحوناً أو ناقصاً. وذكرها الخطاب: مواهب الجليل: ج٤ ص ٣٤٣.

الجهال، وإذا كان عالماً فصدر منه ما لا شعور له به لم يأثم إذ لا يخلو من مثل هذا أحد إلا المتبحرين في علم العربية، والأولى به أن يتفقد ما كتبه ليصلح ما عساه أن يتفق فيه من لحن واختلال<sup>(٢٠١٨)</sup>. وقد يأتي لهذه المسألة مزيد بيان في مسألة النقص في المصحف.

---

(٢٠١٨) فتاوى ابن رشد ج٣ ص ١٦٢٩ و ص ١٦٣٠ م ٦٤٣، قال محققه: هذه المسألة من الونشريسي: المعيار: نوازل الجامع: ج٢ ص ١٢٠، ٣٢٠، عنوان لها المخرجون: من يكتب القرآن يكتسب به ويغلط في بعض المواضع.

## غلاف المصحف

اختلف الفقهاء في ماهية غلاف المصحف فمنهم من قال أنه الجلد المتصل بالمصحف، ومنهم من قال هو الخريطة التي يجعل فيها المصحف، ومنهم من قال هو الكم .. وقد مرت الإشارة إلى حكم الغلاف عند الكلام على مسألة جلد المصحف.

قال الكاساني في البدائع في شرحه لكلام صاحب التحفة: (ثم ذكر الغلاف ولم يذكر تفسيره، واختلف المشايخ في تفسيره فقال بعضهم هو الجلد المتصل بالمصحف، وقال بعضهم هو الكم، والصحيح أنه الغلاف المنفصل عن المصحف وهو الذي يجعل فيه المصحف، وقد يكون من الجلد، وقد يكون من الثوب وهو الخريطة، لأن المتصل به تبع له فكان مسه مساً للقرآن، ولهذا لو بيع المصحف دخل المتصل به في البيع، والكم تبع للحامل، فأما المنفصل فليس يتبع حتى لا يدخل في بيع المصحف من غير شرط)<sup>(٢٠١٩)</sup>.

---

(٢٠١٩) بدائع الصنائع للكاساني ج١ ص ٣٤، وراجع تحفة الفقهاء للسمرقندي ج١ ص ٣١، والبنية

للعيني ج١ ص ٦٤٨.

## القراءة من المصحف في الصلاة

القارئ من المصحف في الصلاة لا يخلو من أن يكون إماماً أو أن يكون منفرداً أو أن يكون مأموماً، ثم لا يخلو من أن يكون حافظاً أو أن يكون غير حافظ، ولا تخلو الصلاة التي يقرأ فيها من المصحف من أن تكون فرضاً أو أن تكون نفلاً، ثم لا يخلو المصحف الذي يقرأ منه المصلي من أن يكون منشوراً على شيء أمام المصلي القارئ فيه، أو أن يكون في يدي المصلي يحمله إذا قام ويضعه إذا ركع وسجد، ويقلب أوراقه أحياناً، ولكل حال من هذه الأحوال عند أهل العلم حظ من النظر.

### مذاهب العلماء في القراءة من المصحف في الصلاة:

إن المتتبع لأقوال أهل العلم في هذه المسألة يتحصل له فيها مذهبان رئيسان في الجملة أحدهما الترخيص و ثانيهما الحظر.

ثم إن المرخصين قد اختلفوا في محل ذلك الترخيص فمنهم من أطلق ليتناول الفرض والنفل وحال الإمامة وحال الانفراد وحال الاضطراب وحال الاختيار، ومنهم من أناط الحكم بحال الانفراد ومنهم من فرق بين حال الحافظ وحال غير الحافظ فرخص للأول دون الثاني لثلا يكون كالمعتمد على غيره في صلاته وأما القائلون بالحظر فقد اختلفوا أيضاً في درجة ذلك الحظر فمنهم من وصفه بالكراهة ولم يفسد به الصلاة ومنهم من وصفه بالحرمة وقطع معه بفساد الصلاة.

وسبب اختلافهم والله أعلم تعارض الآثار في هذا الباب على ما سيجري بيانه وإيضاحه وهاك التفصيل بعد الإجمال.

## المجوزون:

فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى القول بجواز القراءة من المصحف في الصلاة على اختلاف بينهم في كون الجواز على إطلاقه أم أن ذلك يكون مرهوناً بحال الاضطرار إليه بأن لم يكن معه من القرآن ما يردده ويكتفي به.

والجمهور أيضاً على القول بوجوب القراءة في المصحف إذا عجز عن قراءة الفاتحة عن ظهر قلب وكان يحسنها فيه<sup>(٢٠٢٠)</sup>. أما غير العاجز عن قراءة الفاتحة عن ظهر قلب فقد جوز له فريق من أهل العلم القراءة من المصحف في صلاته مطلقاً من غير كراهة، سواء كان القارئ حافظاً أو غير حافظ، احتاج إلى حمله ووضعه وتقليب أوراقه أم كان منشوراً أمامه، وسواء كانت الصلاة فرضاً أم نفلاً، وهذا هو المذهب عند الشافعية<sup>(٢٠٢١)</sup>، والحنابلة<sup>(٢٠٢٢)</sup>... قالوا لأن القراءة عبادة والنظر في المصحف عبادة أخرى، فإذا انضمت إحدى العبادتين إلى الأخرى فليس في الشرع ما يمنع من ذلك لا سيما أنه قد روي عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: أنها كانت تقرأ بالمصحف في صلاتها في رمضان وفي غيره<sup>(٢٠٢٣)</sup>.

---

(٢٠٢٠) روضة الطالبين ج١ ص ٩٤، وأسنى المطالب ج١ ص ١٨٣، وحكاه عن الشافعي وأبو يوسف ومحمد، وهو مقتضى ما في الظهيرية على ما ذكره ابن عابدين في الحاشية ج١ ص ٤١٩، وقال بوجوب القراءة في المصحف حال العجز عنها عن ظهر قلب، والعدوي على الخرخشي ج٢ ص ١١، والزرقاني على خليل ج١ ص ٢٨٦، وراجع الإفصاح ج١ ص ١٤١.

(٢٠٢١) الحاوي للماوردي ج٢ ص ٢٣٩، وحلية العلماء للقفال الشاشي ج٢ ص ١٠٦، وفتح العزيز للرافعي بالمجموع ج٣ ص ٣٤٦، والمجموع للنووي ج٣ ص ٣٣٤ وما بعدها ج٣ ص ٣٧٩، ج٤ ص ٩٥، وروضة الطالبين له ج١ ص ٢٩٤، وأسنى المطالب للأنصاري ج١ ص ١٨٣، ونهاية المحتاج للمرمل ج٢ ص ٥١، وحاشية الشرواني على تحفة المحتاج ج٢ ص ١٥٢.

(٢٠٢٢) الإفصاح للوزير ابن هبيرة ج١ ص ١٤٠ إلى ص ١٤١، والمغني مع الشرح الكبير ج١ ص ٦١٢ وص ٦١٣، والهادي «عمدة الحازم» لابن قدامة ص ٢٥، والشرح الكبير بالمغني لابن أبي عمر ج١ ص ٦٣٧، والمحرم لمجد الدين ابن تيمية ج١ ص ٧٩، والفروع لشمس الدين بن مفلح ج١ ص ٤٧٩، والمبدع لبرهان الدين بن مفلح، والإنصاف للمرداوي ج٢ ص ١٠٩، وكشاف القناع للبهوتي ج١ ص ٤٤٩، وشرح منتهى الإرادات له ج١ ص ١٨٠ وص ٢٠٠ وص ٢٩٩.

(٢٠٢٣) أخرج عبد الرزاق في المصنف ج٢ ص ٤٢٠ ح ٣٩٣٠: (عن ابن التيمي عن أبيه أن عائشة =



وروي عنها أنها أمرت مولاهما ذكوان أن يؤمها في رمضان بالمصحف<sup>(٢٠٢٤)</sup>،  
ولأن القراءة من المصحف في الصلاة في قيام رمضان مروية عن أنس وجمع من  
التابعين كابن سيرين وعطاء والحسن البصري وعائشة بنت طلحة<sup>(٢٠٢٥)</sup>، ولأن الزهري

= كانت تقرأ في المصحف وهي تصلي). وقد ضعف ابن معين موسى بن محمد ابن التيمي  
ت ١٥١هـ على ما ذكره الخزرجي في الخلاصة ص ٣٩٢، وراجع الكامل لابن عدي ج ٦  
ص ١٣١ ترجمة ١٢/١٦٣٣، والسير ج ٥ ص ٢٩٤ في محمد بن إبراهيم التيمي، وأنه يرسل  
عن عائشة، وراجع الخلاصة ص ٣٢٤.

وقد أخرج أثر عائشة أيضاً ابن أبي داود في كتاب المصاحف ص ٢٢٠ من طريقين عن القاسم  
بن محمد عن عائشة رضي الله عنها، ونصه في الطريق الأول قال أبو بكر بن أبي داود:  
(حدثنا يحيى بن محمد بن السكن، حدثنا عثمان بن عمر، أخبرنا يونس عن الزهري عن  
القاسم: «أن عائشة كانت تقرأ في المصحف فتصلي في رمضان أو غيره».

ونصه في الطريق الثاني: (حدثنا محمد بن سلمة المرادي، حدثنا ابن وهب عن يونس عن  
ابن شهاب عن القاسم: «أن عائشة كانت تقرأ في المصحف فتصلي في رمضان».

(٢٠٢٤) أثر عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٢ ص ١٢٤  
ح ٧٢١٥، ٧٢١٦، قال في الموضع الأول: (حدثنا ابن علي عن أيوب قال: سمعت القاسم  
يقول: كان يوم عائشة عبد يقرأ في المصحف). وقال في الموضع الثاني: (حدثنا وكيع قال:  
حدثنا هشام بن عروة عن أبي بكر بن أبي مليكة أن عائشة أعتقت غلاماً لها عن دبر، فكان  
يؤمها في رمضان في المصحف).

وراجع أيضاً الحديث ٦١٠٢ من مصنف ابن أبي شيبة أيضاً ج ٢ ص ٣٠ حيث قال: (حدثنا  
وكيع قال: حدثنا هشام بن عروة عن أبي بكر بن أبي مليكة عن عائشة أنها كان يؤمها مدبر  
لها). والأثر في أمر عائشة رضي الله عنها لمولاهما ذكوان بأن يؤمها في المصحف أخرجه  
الأثرم على ما في المغني مع الشرح الكبير ج ١ ص ٦١٢ وص ٦١٣، وذكره البخاري أيضاً في  
صحيحه تعليقاً على ما في الفتح ج ٢ ص ١٨٤ وص ١٨٥، وأخرجه أيضاً ابن أبي داود في  
المصاحف ص ٢٢٠ وما بعدها من سبعة طرق، والبيهقي في السنن الكبرى ج ٢ ص ٢٥٣،  
ومختصر الخلافات له ج ٢ ص ١٨٧ م ١١٠.

وقال الحافظ في تغليق التعليق ج ٢ ص ٢٩١ بعد أن ساق الأثر عن عائشة وإمامة مولاهما لها  
بالمصحف في رمضان وذكره بعدة طرق قال: (هو أثر صحيح). وقد أورد العيني في العمدة ج ٥  
ص ٢٢٥ أثر عائشة هذا وعزاه إلى ابن أبي شيبة وابن أبي داود، ولم يتعرض للحكم عليه مع أنه في  
البنية ج ٢ ص ٥٠٢ قد علق العمل به على صحته، الأمر الذي يشعر بأنه يميل إلى عدم تصحيحه.  
وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٢ ص ١٢٤ ح ٤٧٢١٧ نحواً من الأثر أعلاه عن عائشة بنت  
طلحة قال: (حدثنا أزهر عن ابن عون عن ابن سيرين عن عائشة ابنة طلحة أنها كانت تأمر  
غلاماً أو إنساناً يقرأ في المصحف يؤمها في رمضان).

(٢٠٢٥) مصنف ابن أبي شيبة ج ٢ ص ١٢٤ وص ١٢٥ ح ٧٢٢٢ قال: (حدثنا يحيى بن آدم قال: =

حين سئل عن الرجل يصلي لنفسه أو يؤم قوماً هل يقرأ بالمصحف؟ قال: «نعم، لم يزل الناس يفعلون ذلك منذ كان الإسلام». وفي لفظ: «كان خيارنا يقرءون في المصاحف»<sup>(٢٠٢٦)</sup>. وعن عطاء: «أنه كان لا يرى بأساً أن يؤم الرجل القوم بالمصحف»<sup>(٢٠٢٧)</sup>، وهو إحدى الروايات عنه وعن يحيى بن سعيد الأنصاري قال: «لا أرى بالقراءة من المصحف في رمضان بأساً»<sup>(٢٠٢٨)</sup>. قالوا ولأن القراءة في المصحف وحمله وتقليب أوراقه أحياناً عمل يسير لمصلحة الصلاة ولا يشعر الإعراض<sup>(٢٠٢٩)</sup>.

وذهب فريق من أهل العلم إلى تقييد القول بجواز قراءة المصلي من المصحف في صلاته في حال الاضطراب وهو، إحدى الروايات عن الحسن البصري، وبه قال الإمام مالك فيما رواه عنه ابن وهب قال: سمعت مالكا وسئل عمن يؤم الناس في رمضان في المصحف فقال: «لا بأس بذلك إذا اضطروا إلى ذلك»<sup>(٢٠٣٠)</sup>. وهو رواية عن الإمام أحمد نقلها علي بن سعيد وصالح<sup>(٢٠٣١)</sup>. وحكاها إسحاق بن منصور الكوسج عن أحمد أيضاً في مسائله قال: (قلت: هل يؤم في المصحف في شهر رمضان؟ قال: ما يعجبني إلا أن يضطروا إلى ذلك فلا بأس)<sup>(٢٠٣٢)</sup>.

= حدثنا عيسى بن طهمان قال: حدثني ثابت البناني قال: كان أنس يصلي وغلماه يمسك المصحف خلفه فإذا تعايأ في آية فتح عليه). وهذا في المأموم ينظر في المصحف لحاجة الإمام، وانظر في المروي عن الحسن وابن سيرين ح ٧٢١٩، ٧٢٢٠، وعن عطاء ح ٧٢٢٠، وعن الحكم ٧١١٨، وعن عائشة بنت طلحة ح ٧٢١٧، وقد مر الأثر عنها بتمامه في آخر الحاشية السابقة، وراجع مصنف عبد الرزاق ح ٣٩٢٩ عن الحسن، وح ٣٩٣١ عن ابن سيرين، وأخرجه عنهما أيضاً ابن أبي داود في غير موضع من كتاب المصاحف.

(٢٠٢٦) المصاحف لابن أبي داود ص ٢١٩ وص ٢٢٠، والمغني مع الشرح ج ١ ص ٦١٢ وص ٦١٣.

(٢٠٢٧) مصنف ابن أبي شيبة ج ٢ ص ١٢٤ ح ٧٢٢٠، والمصاحف ص ٢٢٢.

(٢٠٢٨) المصاحف ص ٢٢٢، والمغني ج ٢ ص ٦١٣.

(٢٠٢٩) المغني ج ١ ص ٦١٣، والمجموع ج ٣ ص ٣٣٤ وص ٣٧٩، ج ٤ ص ٩٥.

(٢٠٣٠) المصاحف ص ٢٢٢، والإشراف للقاضي عبد الوهاب البغدادي ج ١ ص ٩٢، وراجع

المدونة ج ١ ص ٢٢٣ وفي المدونة أيضاً ج ١ ص ٢٢٦ [وقال مالك: لا بأس بقيام الإمام

بالناس في رمضان في المصحف] وفيها أيضاً ج ١ ص ٢٢٦ [وقال مالك: لا بأس بأن يؤم

الإمام بالناس في المصحف في رمضان وفي النافلة. قال ابن القاسم: أكره ذلك في الفريضة.

(٢٠٣١) المغني ج ١ ص ٦١٢ إلى ص ٦١٣، قال محمد بن نصر المروزي في اختلاف العلماء

ص ٤٧: (وأما أحمد فإنه قال: لا يعجبني ذلك إلا أن يضطروا إليه فإذا اضطروا فلا بأس).

(٢٠٣٢) مسائل إسحاق بن منصور الكوسج عن أحمد وإسحاق بن راهوية تحقيق دكتور محمد الزاحم ص ٤٦٧.

وحكى ابن منصور أيضاً عن إسحاق بن راهوية أنه قال بنحو قول أحمد<sup>(٢٠٣٣)</sup>، وذكر ابن منصور في موضع آخر من مسائله أن إسحاق قال: «وأما المصلي وحده وهو ينظر في المصحف أو يقلب الورق له، وكل ما كان من ذلك حين إرادة أن يختم القرآن أو يؤم قوماً ليسوا ممن يقرؤون فهو سنة، كان أهل العلم عليه، وقد فعلته عائشة رضي الله عنها، ومن بعدها من التابعين اقتدوا بفعالها، ولم يجيء ضده عن أهل العلم، وإن قلب له الورق كان أفضل، وإن لم يكن له قلب هو لنفسه»<sup>(٢٠٣٤)</sup>. وظاهر من كلام إسحاق المتقدم أن من أهل العلم من يفرق في مسألة جواز القراءة من المصحف في الصلاة بين حال الانفراد وبين حال إمامة الجماعة فيجوزها في الأول ويمنعها في الثاني إلا أن تكون الجماعة أمية ليس فيها من يقرأ. واختار جمع من أهل العلم القول بقصر جواز القراءة من المصحف في الصلاة على صلاة النفل خاصة، وهو أشهر الروايتين عن الإمام مالك<sup>(٢٠٣٥)</sup>، ورواية ثانية عن الإمام أحمد، قال القاضي أبو يعلى في المجرد: إن قرأ في التطوع في المصحف لم تبطل صلاته، وإن فعل ذلك في الفريضة فهل يجوز؟ على روايتين. وقال أحمد: لا بأس أن يصلي بالناس القيام وهو يقرأ في المصحف. قيل له: الفريضة؟ قال: لم أسمع فيها بشيء<sup>(٢٠٣٦)</sup>.

إلا أن الإمام مالكا وأصحابه قد قيدوا القراءة بالمصحف في النفل بما كان في أول الصلاة لا في أثنائها لكثرة الشغل في ذلك، ولأنه يغتفر في النفل ما لا يغتفر في الفرض<sup>(٢٠٣٧)</sup>. وقيد قوم بما إذا تعايا في صلاته فعن جرير بن حازم قال: «رأيت محمد

---

(٢٠٣٣) نفس المرجع السابق.

(٢٠٣٤) مسائل إسحاق بن منصور ص ٥٣٣ وص ٥٣٤ م ٤٩٤م، وقال ابن نصر في اختلاف العلماء ص ٤٧: (وقال إسحاق: لا بأس أن يؤمهم في المصحف، واحتج بحديث عائشة: «كان لها إمام يؤمها في المصحف».

(٢٠٣٥) البيان والتحصيل لابن رشد ج ١ ص ٤٦٣، والحوادث والبدع للطرطوشي ص ٦٠ وص ٦١، والعدوي على الخرشي ج ٢ ص ١١، والدردير بحاشية الدسوقي ج ١ ص ٣١٦، والإنصاف لابن هبيرة ج ١ ص ١٤١.

(٢٠٣٦) المغني مع الشرح الكبير ج ١ ص ٦١٢ وص ٦١٣، والشرح ج ١ ص ٦٣٨، والفروع ج ١ ص ٤٧٩، والإنصاف ج ٢ ص ٢٠٩، والمبدع ج ١ ص ٤٩٢ وص ٤٩٣.

(٢٠٣٧) المدونة ج ١ ص ٢٢٣، والإشراف للقاضي عبد الوهاب المالكي ج ١ ص ٩٢، والبيان والتحصيل لابن رشد ج ١ ص ٤٦٣، والذخيرة ج ٢ ص ١٤٠، والخرشي والعدوي عليه ج ٢ ص ١١، والشرح الكبير بحاشية الدسوقي ج ١ ص ٣١٦ وجاء في المدونة ج ١ ص ٢٢٦ (قال =

ابن سيرين يصلي متربعا والمصحف إلى جنبه فإذا تعايا في شيء أخذته فنظر فيه». وعن هشام عن محمد بن سيرين مثله، وفي لفظ: «كان محمد ينشر المصحف فيضعه في جانبه، فإذا شك في شيء نظر فيه وهو في صلاة التطوع». وفي رواية: «أنه دخل على ابن سيرين وهو يصلي قاعداً يقرأ في المصحف» (٢٠٣٨).

وخص قوم الترخيص في حق من كان حافظاً وهو مروى عن الإمامين أبي حنيفة وأحمد لأنه إذا لم يكن حافظاً وقرأ في المصحف كان كالمعتمد على غيره في صلاته، وكان بمثابة من يلقي القرآن تلقيناً (٢٠٣٩).

واشترط فريق من أهل العلم عكس المسألة الأولى فجوزوا القراءة من المصحف في الصلاة لغير الحافظ وكرهوا ذلك للحافظ، وقالوا: يردد ما معه من القرآن ولا ينظر في المصحف (٢٠٤٠).

وهو محكي عن جمع من السلف، فعن قتادة عن سعيد بن المسيب: أنه كان يكره أن يقرأ الرجل في المصحف في صلاته إذا كان معه ما يقوم به ليله، وقال: يكرر أحب إليّ.

= ابن القاسم: قلت لمالك في الرجل يصلي النافلة يشك في الحرف وهو يقرأ وبين يديه مصحف منشور، أينظر في المصحف ليعرف ذلك الحرف؟ فقال: لا ينظر في ذلك الحرف ولكن يتم صلاته ثم ينظر في ذلك الحرف، قال: وقال مالك: (لا بأس بقيام الإمام بالناس في رمضان في المصحف) (قال سحنون في نفس الصفحة (قلت لابن القاسم: لِمَ وسع مالك في هذا وكره للذي ينظر في الحرف؟ قال: لأن هذا ابتداء النظر في أول ما قام به).

(٢٠٣٨) مصنف عبد الرزاق ج٢ ص ٤٢٠، ومصنف ابن أبي شيبة ج٢ ص ٣٣٩، والمصاحف لابن أبي داود ص ٢٢٢، والحوادث والبدع للطبرطوشي ص ٦٠ وص ٦١، وابن رشد في البيان والتحصيل ج١ ص ٤٦٣.

(٢٠٣٩) الأصل للشيباني ج١ ص ٢٠٦، ومختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج١ ص ٢٠٧ وص ٢٠٨ م ١٤٥، والمبسوط للسرخسي ج١ ص ٢٠١ وص ٢٠٢، وبدائع الصنائع للكاساني ج١ ص ٢٣٣، والفتاوى التتارخانية للأندريتي ج١ ص ٥٨٢، والبنية على الهداية للعيني ج٢ ص ٥٠٢ وما بعدها، وتبيين الحقائق للزيلعي، والفروع لابن مفلح ج١ ص ٤١٨ وص ٤٧٨ وص ٤٧٩.

(٢٠٤٠) مصنف ابن أبي شيبة ج٢ ص ١٢٥ ح ٧٢٢٨، والمصاحف لابن أبي داود ص ٢١٧ وما بعدها، والمغني ج١ ص ٦١٢ وص ٦١٣، والفروع ج١ ص ٤٧٨ وص ٤٧٩.

ومثله عن الحسن البصري<sup>(٢٠٤١)</sup>، وهو قول عند أصحاب أبي حنيفة على ما ذكره العيني<sup>(٢٠٤٢)</sup>، وهو اختيار القاضي أبي يعلى من أصحابنا الحنابلة<sup>(٢٠٤٣)</sup>.

ونقل عن أبي حنيفة التفريق بين من يحمل المصحف في صلاته ليقراً فيه وبين من كان المصحف منشوراً بين يديه يقرأ فيه من غير حمل، فرخص له في الثانية دون الأولى<sup>(٢٠٤٤)</sup>.

## المانعون:

وذهب جمع من أهل العلم إلى القول بمنع القراءة من المصحف في الصلاة مطلقاً، ثم اختلفوا في درجة هذا المنع وأثر القراءة من المصحف في الصلاة على صحتها، فقالت طائفة بالكراهة مع الصحة، وبالغت طائفة أخرى فأبطلت الصلاة إذا قرأ المصلي فيها من المصحف.

وقد ذهب إلى القول بكراهة القراءة من المصحف في الصلاة جمع من علماء السلف والخلف، وهو محكي عن عمر بن الخطاب، وابن عباس، وسويد بن حنظلة البكري، ومجاهد، والحسن البصري في رواية عنه، والنخعي، وابن المسيب، وأبي عبد الرحمن السلمي، والشعبي وسفيان والليث والربيع والحكم وحمام<sup>(٢٠٤٥)</sup>.

---

(٢٠٤١) مصنف ابن أبي شيبة ج٢ ص ١٢٥، والمصاحف لابن أبي داود ص ٢١٧ وص ٢١٨، والمحلى لابن حزم ج٤ ص ٦٤ م ٤٠١، ص ٢٢٣ م ٤٩٣، والمغني ج١ ص ٦١٢ وص ٦١٣، والمجموع للنووي ج٣ ص ٣٧٩، ج٤ ص ٩٥، وفقه ابن المسيب إعداد الدكتور هاشم جميل عبد الله ج١ ص ٢٣٨، ومعجم فقه السلف للأستاذ محمد المتنصر الكتاني ج٢ ص ١٤٣ وص ١٤٤.

(٢٠٤٢) البناية شرح الهداية للعيني ج٢ ص ٥٠٢ وما بعدها.

(٢٠٤٣) المغني مع الشرح الكبير ج١ ص ٦١٢ وص ٦١٣، والفروع ج١ ص ٤٧٨ وص ٤٧٩، والإنصاف ج٢ ص ٢٠٩، وكشاف القناع للبهوتي ج١ ص ٤٤٩، والإفصاح لابن هبيرة ج١ ص ١٤٠ وص ١٤١.

(٢٠٤٤) المبسوط للرخسي ج١ ص ٢٠١ وص ٢٠٢، وبدائع الصنائع للكاساني ج١ ص ٢٣٦.

(٢٠٤٥) مصنف عبد الرزاق ج٢ ص ٤١٩، ومصنف ابن أبي شيبة ج٢ ص ١٢٥، والمصاحف لابن أبي داود ص ٢١٧ وص ٢١٨، والمحلى لابن حزم ج٤ ص ٤٦ م ٤٠١، والمغني ج١ ص ٦١٢ إلى ص ٦١٣، والحوادث والبدع للطرطوشي ص ٦٠ إلى ص ٦١، والمجموع للنووي ج٣ ص ٣٧٩، ج٤ ص ٩٥، ومعجم فقه السلف ج٢ ص ١٤٣ وص ١٤٤، وهو اختيار أبي يوسف =

وهو محكي عن الأئمة أبي حنيفة<sup>(٢٠٤٦)</sup>، ومالك<sup>(٢٠٤٧)</sup>، والشافعي<sup>(٢٠٤٨)</sup>، ....

= ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة على ما في المبسوط ج١ ص ٢٠١، ويدائع الصنائع ج١ ص ٢٣٦، وفتح القدير ج١ ص ٢٨٦، واختلاف العلماء لمحمد ابن نصر المروزي ص ٤٦ وعبارته: (قال سفيان: ويكره أن يؤم الرجل القوم في رمضان في المصحف أو غير رمضان). وراجع مشاهير علماء الأمصار ص ٩٩ في ترجمة الربيع بن خثيم الثوري التميمي ت ٦٣ هـ، وص ١٠٢ في ترجمة أبي عبد الرحمن السلمي - هو عبد الله بن حبيب الكوفي أحد التابعين ت ٧٤ هـ، وص ١١١ في ترجمة الحكم بن عتيبة بن النهاس الكوفي ت ١١٥ هـ، وص ١١١ في ترجمة حماد بن سليمان مولى آل أبي موسى الأشعري، واسم أبيه مسلم ت ١٢٠ هـ وهو كوفي.

(٢٠٤٦) جاء في مختصر اختلاف العلماء لأبي جعفر الطحاوي ج١ ص ٢٠٧ وص ٢٠٨ م ١٤٥ ما نصه: قال أبو حنيفة: صلاته فاسدة. وقال أبو يوسف ومحمد والثوري والحسن بن حي: يكره. وقال مالك: لا بأس به للإمام في رمضان. قال أبو جعفر: احتج من أجاز به بحديث علقمة بن أبي علقمة، عن أمه عن عائشة قالت: أهدى أبو الجهم بن حذيفة لرسول الله ﷺ خميصاً شامية لها علم، فشهد بها الصلاة، فلما انصرف قال: «ردى هذه الخميصة إلى أبي جهم فإني نظرت إلى علمها في الصلاة فكاد يفتنني». فلما لم يفسد نظره إلى الخميصة صلاته كذلك النظر إلى المصحف. فيقال له: إن نظير ذلك أن ينظر إلى المصحف من غير قراءة فلا، ونظير القراءة في المصحف أن ينظر إلى كتاب فيه حساب أو كلام غير القرآن، فيأخذ بقلبه فهذا مما لا خلاف فيه أنه يفسد صلاته<sup>(\*)</sup>.

وقالوا: إن أخذه ما في المصحف بقلبه كنطقه بلسانه، ولو نطق بالقرآن لم يفسد كذلك أخذه بقلبه، ولو نطق بالحساب أفسد، كذلك أخذه بقلبه. فيقال له: لو كان كذلك لوجب أن يكون نظره إلى ما في المصحف، وأخذه له بقلبه كنطقه بلسانه، فكان يجب أن يجزئ من تلاوته وهو لا يقول ذلك، فثبت بذلك أن صلاة غير<sup>(\*\*)</sup> متأمل غير القرآن إذا أخذه بقلبه إنما بطلت، لأن ذلك عمل كسائر الأعمال المنافية للصلاة، فوجب أن يكون أخذه القرآن بقلبه من المصحف بنظره كعمله بيده يكتبه إياه فيفسد صلاته.

(٢٠٤٧) البيان والتحصيل ج١ ص ٤٦٣، والذخيرة للقرافي ج٢ ص ٤٠٨، والخرشي على خليل ج٢ ص ١١.

(٢٠٤٨) تفرد بحكاية هذا القول عن الإمام الشافعي ابن حزم في المحلى ج٤ ص ٤٦ وغلطه المحققون إلا أن يحمل على ما افتقر إلى تقليب كثير متوالي ففي مختصر الخلافات للبيهقي =

(\*) كذا في الأصل، وأحسبه خطأ من ناسخ أو طابع، ولعل صوابه: «وهذا مما لا خلاف فيه أنه لا يفسد صلاته»، وقد اعترى العبارة في مجملها بعض الخلل والاضطراب.

(\*) كذا في الأصل ولعلها زيادة من ناسخ أو طابع.

وأحمد<sup>(٢٠٤٩)</sup> في روايات عنهم، إلا أن الحكاية عن الشافعي في هذا الشأن قد تفرد بها ابن حزم، وقد أنكرها بعض المحققين<sup>(٢٠٥٠)</sup>.

والقول بكراهة القراءة من المصحف في الصلاة محكي عن أبي يوسف ومحمد ابن الحسن الشيباني.

وبالغ فريق من أهل العلم وطائفة ممن مر ذكرهم أنفاً فقالوا ببطان صلاة من قرأ من المصحف وهو يصلي، وأفسدوا بذلك صلاته مطلقاً، وهو مروى عن أبي حنيفة، وحمله أبو بكر الرازي من أصحابه على غير الحافظ. والقول ببطان صلاة من قرأ فيها من المصحف هو مذهب أهل الظاهر، وقول عند أصحابنا الحنابلة، وحكاها بعضهم رواية عن الإمام أحمد وعزاه ابن حزم إلى الشافعي، بيد أن بعض أهل التحقيق قد غلطه كما مر.

واختلف عن أبي حنيفة في القدر المبطل فالمشهور عنه أنها تبطل بالقليل والكثير، وقيل بالآية، وقيل بقدر الفاتحة<sup>(٢٠٥١)</sup>.

### حجة المانعين:

واحتج القائلون بمنع القراءة من المصحف في الصلاة بحجج عقلية وعقلية. فمن

= ج ٢ ص ١٨٧ م ١١٠: ( وإذا أخذ المصحف في صلاته فقرأ منه فإن كان يتصفح الأوراق متوالياً وزاد على ثلاثة أوراق بطلت صلاته، وإن كان يتصفح ورقه ولم يوال ذلك أو والى ولكن كانت ثلاثاً فما دونها لم تبطل صلاته). وراجع السنن الكبرى له ج ٢ ص ٢٥٣. قال العيني في العمدة ج ٥ ص ٢٢٥ بعد حكاية كلام ابن حزم وروايته عن الشافعي قال: (قال صاحب التوضيح: وهو غريب لم أره من غيره).

(٢٠٤٩) الفروع لابن مفلح ج ١ ص ٤١٨، ج ١ ص ٤٧٩.

(٢٠٥٠) قال محقق المحلى لابن حزم ج ٤ ص ٤٦ م ٤٠١: (هنا بحاشية النسخة رقم ١٦ ما نصه: «نقله عن الشافعي غلط لا شك فيه، ولا يعرف هذا في مذهبه؛ بل مذهبه يلزمه أن يقرأ في الصلاة من المصحف لو عجز عن الاستظهار»، وهذا نقد صحيح). انظر المجموع للنووي ج ٣ ص ٣٧٩، ج ٤ ص ٩٥، والعزیز للرافعي ج ٣ ص ٣٤٦.

(٢٠٥١) راجع المحلى لابن حزم ج ٤ ص ٤٦ م ٤٠١، وص ٢٢٣ م ٤٩٣، والمبسوط للسرخسي ج ١ ص ٢٠١ وص ٢٠٢، وبدائع الصنائع للكاساني ج ١ ص ٢٢٦، وفتح القدير لابن الهمام ج ١ ص ٢٨٦، والبنية للعيني ج ٢ ص ٥٠٢، والفروع لابن مفلح ج ١ ص ٤٧٩.

المتقول عموم قوله عليه السلام في الحديث المتفق عليه: «إن في الصلاة شغلاً» (٢٠٥٢).

وبما روي عن ابن عباس أنه قال: «نهانا أمير المؤمنين عمر أن يؤم الناس بالمصاحف» (٢٠٥٣)، وما روي عن عمار بن ياسر أنه كان يكره أن يؤم الرجل الناس بالليل في شهر رمضان في المصحف، قال هو من فعل أهل الكتاب (٢٠٥٤).

وروي أن سويد بن حنظلة البكري مر على رجل يؤم قوماً في مصحف فضربه برجله. وفي لفظ أن سويد بن حنظلة مر بقوم يؤمهم رجل في المصحف فكره ذلك في رمضان ونحا المصحف (٢٠٥٥).

---

(٢٠٥٢) الحديث أخرجه البخاري في باب ما ينهى من الكلام في الصلاة ح ١١٩٩ على ما في الفتح ج ٣ ص ٧٢، وأطرافه في ١٢١٦، ٣٨٧٥، وأخرجه أيضاً مسلم بشرح النووي في باب تحريم الكلام في الصلاة ج ٢ ص ١٧٥ من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢٠٥٣) أثر ابن عباس أخرجه أبو بكر بن أبي داود في المصاحف ص ٢١٧ قال: (حدثنا محمد بن عامر بن إبراهيم عن أبيه عامر بن إبراهيم قال: سمعت نهشل بن سعيد يحدث عن الضحاك عن ابن عباس قال: «نهانا أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه أن يؤم الناس في المصحف، ونهانا أن يؤمنا إلا محتلم»). وراجع المغني ج ١ ص ٦١٢ و ص ٦١٣ وفي سنده نهشل كذبه إسحاق بن راهويه على ما في التقريب ص ١٠٠٩ ت ٧٢٤٦.

(٢٠٥٤) أخرجه الخطيب في تاريخه ج ٩ ص ١٣٠ قال: (أخبرني محمد بن جعفر بن علان، حدثنا أبو إسحاق سعد بن محمد بن إسحاق الصيرفي، حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، حدثنا أبو بلال الأشعري، حدثنا عبد السلام بن حرب عن سفيان الثوري عن عباس بن عمرو العامري عن نعيم بن حنظلة البكري عن عمار بن ياسر فذكره وفي سنده أبو بلال الأشعري ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة ضعفيهما غير واحد من أهل العلم، راجع في الأول سير أعلام النبلاء ج ١٠ ص ٥٨٢ ت ٢٠٥ وراجع في الثاني الكامل في الضعفاء ج ٦ ص ٢٩٥ ت ١٦٦ / ١٧٨٢.

(٢٠٥٥) أخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ٢١٩ قال: (حدثنا علي بن محمد بن أبي الخصيب، حدثنا وكيع عن سفيان عن عياش العامري عن سويد بن حنظلة البكري: أنه مر على رجل يؤم قوماً في مصحف فضربه برجله .. وحدثنا محمد بن مسكين، حدثنا الفريابي محمد بن يوسف، حدثنا سفيان عن عياش العامري عن سويد ابن حنظلة أنه مر بقوم يؤمهم رجل في المصحف فكره ذلك في رمضان ونحا المصحف. وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ج ٢ ص ١٢٥ ح ٧٢٢٣، إلا أن ابن أبي شيبة في المصنف قد ذكر سليمان بن حنظلة مكان سويد، وهاك نصه: (حدثنا وكيع قال: حدثنا سفيان عن العياش العامري عن سليمان بن حنظلة البكري أنه مر على رجل يؤم قوماً في المصحف فضربه برجله).

وجاء في مختصر كتاب قيام رمضان لمحمد بن نصر المروزي ص ٧٧ ما نصه: (ومر سليمان =



وبما روي عن إبراهيم النخعي أنه قال: «كانوا يكرهون أن يؤمهم وهو يقرأ في المصحف فيتشبهون بأهل الكتاب». وفي لفظ عنه أيضاً قال: «كانوا يكرهون أن يؤم الرجل في المصحف كراهية شديدة أن يتشبهوا بأهل الكتاب» (٢٠٥٦).

وبما روي عن الحسن البصري: «أنه كره أن يؤم الرجل في المصحف قال: كما تفعل النصاري» (٢٠٥٧).

كما رويت الكراهة عن مجاهد وسعيد بن المسيب وأبي عبد الرحمن السلمي وقتادة وحماد وغيرهم (\*).

فهذه النقول تعلل كراهة القراءة من المصحف في الصلاة بكونها عملاً يخل بالخشوع فيها، ويتنافى مع وجوب التفرغ لها، ويشغل عن بعض سننها وهيئاتها فيفوت سنة النظر في موضع السجود، ووضع اليمنى على الشمال، ويفضي إلى التشبه بأهل الكتاب، فضلاً عن كونه إحدائاً في الدين لم يرد الشرع بإباحته... قالوا: ونظير القراءة في المصحف أن ينظر إلى كتاب فيه حساب أو كلام غير القرآن فيأخذ بقلبه، فهذا مما لا خلاف فيه أنه لا يفسد الصلاة (٢٠٥٨)، ذكر ذلك الجصاص في كتابه

---

= ابن حنظلة يقوم يؤمهم رجل في مصحف في رمضان على مشجب فرمى به)، وكتاب محمد بن نصر قد اختصره أحمد بن علي المقرئ طبعة المنار، وقد أخرج الأثر المزني في تهذيب الكمال ج ٨ ص ٢٠٤ رقم الترجمة بالسند ذاته عن سويد ابن حنظلة البكري، ولم أقف على ترجمة لسليمان بن حنظلة فهل كان سليمان بن حنظلة قد تصحف عن سويد ابن حنظلة؟

(٢٠٥٦) الأثر عن إبراهيم في مصنف عبد الرزاق ج ٢ ص ٤١٩ ح ٣٩٢٧، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٢ ص ١٢٥ ح ٧٢٢٥ بلفظه الأخير، وراجع المصاحف لابن أبي داود ص ٢١٨.

(٢٠٥٧) الأثر عن الحسن أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ج ٢ ص ١٢٥ ح ٧٢٢٩، وأخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ٢١٩ قال: (حدثنا علي بن أبي الخصيب، حدثنا وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن الحسن: «أنه كره أن يؤم الرجل في المصحف قال: كما تفعل النصاري». وراجع الحوادث والبدع ص ٦٠.

(\*) الأثر عن مجاهد أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ج ٢ ص ١٢٥ ح ٧٢٢٧، وأما الأثر عن سعيد فقد أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً ج ٢ ص ١٢٥ ح ٧٢٢٨، وأما الأثر عن أبي عبد الرحمن فقد أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة ج ٢ ص ١٢٥ ح ٧٢٢٤، وأخرج ابن أبي شيبة الأثر عن قتادة وحماد في ج ٢ ص ١٢٥ ح ٧٢٣٠.

(٢٠٥٨) الكتابة أثناء الصلاة وأثرها على صحتها مسألة قد جرى تفصيل الكلام فيها في مصنف أفردته في أحكام الكتابة في العبادة والمعاملات ووسمته «المبسوط في أحكام الكتابة والكتب وحجية الخطوط». وخلاصة المسألة أن من أهل العلم من أعطى الكتابة حكم الكلام، ومنهم =

مختصر اختلاف العلماء للطحاوي في معرض مناقشة أبي جعفر الطحاوي لدليل مجوزي القراءة من المصحف في الصلاة، قال: (وقالوا: إن أخذه ما في المصحف بقلبه كنطقه بلسانه، ولو نطق بالقرآن لم يفسد كذلك أخذه بقلبه، ولو نطق بالحساب أفسد، كذلك أخذه بقلبه. فيقال له: لو كان كذلك لوجب أن يكون نظره إلى ما في المصحف، وأخذه له بقلبه كنطقه بلسانه، فكان يجب أن يجزئ من تلاوته وهو لا يقول ذلك فثبت بذلك أن صلاة غير<sup>(٢٠٥٩)</sup> متأمل غير القرآن إذا أخذه بقلبه إنما بطلت، لأن ذلك عمل كسائر الأعمال المنافية للصلاة فوجب أن يكون أخذه القرآن بقلبه من المصحف بنظره، كعمله بيده يكتبه إياه فيفسد صلاته<sup>(٢٠٦٠)</sup>).

قال ابن حزم: (ولا يحل لأحد أن يؤم وهو ينظر ما يقرأ به في المصحف لا في فريضة ولا نافلة، فإن فعل عالماً بأن ذلك لا يجوز بطلت صلاته وصلاة من ائتم به عالماً بحاله عالماً بأن ذلك لا يجوز. قال علي: من لا يحفظ القرآن فلم يكلفه الله تعالى قراءة ما لا يحفظ، لأنه ليس ذلك في وسعه، قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، فإذا لم يكن مكلفاً ذلك فتكلفه ما سقط عنه باطل، ونظره في المصحف عمل لم يأت بإباحته في الصلاة نص، وقد قال عليه السلام: «إن في الصلاة لشغلاً»<sup>(\*)</sup>(٢٠٦١) اهـ كلام ابن حزم.

وقال السرخسي في المبسوط<sup>(٢٠٦٢)</sup>: (ولأبي حنيفة - رحمه الله تعالى - طريقان أحدهما: أن حمل المصحف وتقليب الأوراق والنظر فيه والتفكير فيه ليفهم عمل كثير، وهو مفسد للصلاة كالرمي بالقوس<sup>(٢٠٦٣)</sup> في صلاته، وعلى هذا الطريق يقول:

- 
- = من جعلها كالإشارة، ومنهم من جعلها كالعمل من غير جنس الصلاة.
- (٢٠٥٩) الظاهر أن كلمة غير زيادة من ناسخ، وصوابه: أن صلاة متأمل غير القرآن .....
- (٢٠٦٠) اختصار الجصاص لاختلاف العلماء لأبي جعفر الطحاوي ج١ ص ٢٠٧ وص ٢٠٨ م ١٤٥.
- وقد مر النص بتمامه في الحاشية رقم (٢٠٤٦).
- (\*) الحديث متفق عليه من رواية عبد الله بن مسعود. راجع الحاشية (٢٠٥٢).
- (٢٠٦١) المحلى لابن حزم ج٤ ص ٢٢٣ م ٤٩٣، وقد ذكر طائفة ممن كره القراءة من المصحف في الصلاة في المسألة ٤٠١ في ج٤ ص ٤٦ من المحلى أيضاً، وراجع مصنف عبد الرزاق ج٢ ص ١١٩ وص ١٢٠، ومصنف ابن أبي شيبة ج٢ ص ١٢٥، والمصاحف ص ٢١٧ وما بعدها.
- (٢٠٦٢) المبسوط ج١ ص ٢٠١ وص ٢٠٢.
- (٢٠٦٣) لقاتل أن يقول بأن هذا قياس مع الفارق، إذ المقيس هنا لمصلحة الصلاة بخلاف المقيس عليه فافترقا.

إذا كان المصحف موضوعاً بين يديه أو قرأ بما هو مكتوب على المحراب لم تفسد صلاته، والأصح أن يقول: إنه يلحق من المصحف فكأنه تعلم من معلم، وذلك مفسد لصلاته. ألا ترى أن من يأخذ من المصحف يسمى صحفياً، ومن لا يحسن قراءة شيء عن ظهر قلب يكون أمياً يصلي بغير قراءة، فدل أنه متعلم من المصحف. وعلى هذا الطريق لا فرق بين أن يكون موضوعاً بين يديه أو في يديه، وليس المراد بحديث ذكوان: «أنه كان يقرأ من المصحف في الصلاة» إنما كان المراد بيان حاله أنه كان لا يقرأ جميع القرآن عن ظهر القلب، والمقصود بيان أن قراءة جميع القرآن في قيام رمضان ليس بفرض<sup>(٢٠٦٤)</sup> ١. هـ كلام السرخسي.

قال العيني: (أثر ذكوان إن صح فهو محمول على أنه كان يقرأ من المصحف قبل شروعه في الصلاة، أي ينظر فيه ويتلقن منه ثم يقوم فيصلي، وقيل ما دل فإنه كان يفعل بين كل شفيعين فيحفظ مقدار ما يقرأ من الركعتين، فظن الراوي أنه كان يقرأ من المصحف، فنقل ما ظن ليؤيد ما ذكرناه أن القراءة في المصحف مكروهة، ولا نظن بعائشة رضي الله عنها - أنها كانت ترضى بالمكروه وتصلي خلف من يصلي بصلاة مكروهة<sup>(٢٠٦٥)</sup> ١. هـ كلام العيني.

وعبارة الكاساني في البدائع: (وأما حديث ذكوان فيحتمل أن عائشة ومن كان من أهل الفتوى من الصحابة لم يعلموا بذلك، وهذا هو الظاهر بدليل أن هذا الصنيع مكروه بلا خلاف، ولو علموا بذلك لما مكروه من عمل المكروه في جميع شهر رمضان من غير حاجة. ويحتمل أن يكون قول الراوي: «كان يؤم الناس في رمضان، وكان يقرأ فيه من المصحف» اخباراً عن حالتين مختلفتين أي كان يؤم الناس في رمضان، وكان يقرأ من المصحف في غير حالة الصلاة إشعاراً منه أنه لم يكن يقرأ القرآن ظاهره، فكان يؤم ببعض سور القرآن دون أن يختم، أو كان يستظهر كل يوم ورد كل ليلة ليعلم أن قراءة جميع القرآن في قيام رمضان ليست بفرض<sup>(٢٠٦٦)</sup> ١. هـ كلام الكاساني.

(٢٠٦٤) المبسوط للسرخسي ج ١ ص ٢٠١ وص ٢٠٢، وانظر أيضاً بدائع الصنائع للكاساني ج ١ ص ٢٣٦، والهداية مع الفتوح ج ١ ص ٢٨٦، والبنية ج ٢ ص ٥٠٢، ومجمع الأنهر ج ١ ص ١٢٠، والفتاوى الهندية ج ١ ص ١٠١، والأشباه لابن نجيم ص ٤١٨.

(٢٠٦٥) البنية للعيني ج ٢ ص ٥٠٤.

(٢٠٦٦) بدائع الصنائع للكاساني ج ١ ص ٢٣٦.

## كلام ابن نصر:

ذكر ابن نصر مسألة القراءة من المصحف في الصلاة في كتابه قيام رمضان متعرضاً لذكر الخلاف فيها إلى أن قال: (قال محمد بن نصر: ولا نعلم أحداً قبل أبي حنيفة أفسد صلاته، إنما كره ذلك قوم لأنه من فعل أهل الكتاب، فكرهوا لأهل الإسلام أن يتشبهوا بهم. فأما إفساد صلاته فليس لذلك وجه نعلمه، لأن قراءة القرآن هي من عمل الصلاة، ونظره في المصحف كنظره إلى سائر الأشياء التي ينظر إليها في صلاته، ثم لا يفسد صلاته بذلك في قول أبي حنيفة وغيره، فشبه ذلك بعض من يحتج لأبي حنيفة بالرجل يعترض كتب حسابه أو كتباً وردت عليه فيقرأها في صلاته، وإن لم يلفظ بها فإن ذلك يفسد صلاته فيما زعم.

قال محمد بن نصر: وقراءة القرآن بعيدة الشبه من قراءة كتب الحساب والكتب الواردة، لأن قراءة القرآن من عمل الصلاة، وليست قراءة كتب الحساب من عمل الصلاة في شيء، فمن فعل ذلك فهو كرجل عمل في صلاته عملاً ليس من أعمال الصلاة، فما كان من ذلك خفيفاً يشبه ما روي عن النبي ﷺ أنه فعله في صلاته مما ليس هو من أعمال الصلاة أو كان يقارب ذلك جازت الصلاة، وما جاوز ذلك فسدت صلاته) (٢٠٦٧).

## خلاصة القول في القراءة من المصحف في الصلاة:

وقد تحصل مما مر أن الأقوال في مسألة قراءة المصلي من المصحف قد تعددت فمنها المرخص بإطلاق ومنها المانع بإطلاق ومنها ما خص الجواز بما كان من الصلاة نفلاً ومنها ما قيده بقيام رمضان بخصوصه ومنها ما جعله رهناً بحال الاضطرار ومنها ما فرق بين حال الانفراد وحال الاجتماع فجعل الجواز خاصاً بالأول دون الثاني على أن من أهل العلم من قال بالجواز مع الكراهة لمكان التشبه بأهل الكتاب وهو محكي عن فريق كبير من أهل العلم وقد بالغت طائفة منهم فقالت ببطلان الصلاة بالقراءة من المصحف لكونه إحداثاً في الدين مردوداً على محدثه ولا يسع المتأمل في

---

(٢٠٦٧) مختصر كتاب قيام رمضان لأبي عبد الله محمد بن نصر المروزي ص ٧٨، واختصره أحمد بن علي المقرئ - طبعة المنار.

هذه الأقوال جميعاً والمتمعن في حجج كل قول إلا أن يميل إلى جانب المنع ولو على سبيل الكراهة لما تقرر في الأصول من أن العبادات مبنها على التوقيف والأصل فيها الحظر ما لم يرد دليل صحيح صريح على مشروعيتها، وإعمالاً لقوله عليه السلام «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» ولما يترتب على الترخيص في القراءة من المصحف في الصلاة من العزوف عن حفظ القرآن، اتكالاً على إمكان الاعتياض بالقراءة من المصحف نظراً في المواطن التي يحتاج فيها إلى قراءة القرآن والرغبة في الإتيان على جميعه كقيام رمضان مثلاً<sup>(\*)</sup> ولا يخفى ما في ظاهرة الاتكال على القراءة نظراً في المصحف من تضييع لسنة حفظه في الصدور وهذا التضييع بعينه مفسدة كبيرة لا تعارض بمصلحة التيسير على الناس بالترخيص لهم في القراءة من المصحف في صلاتهم إذ قد تقرر في الأصول أيضاً أن «درء المفاسد مقدم على جلب المصالح» والله أعلم بالصواب.

---

(\*) جاء في المدونة ج ١ ص ٢٢٦ ما نصه [وقال مالك: ليس ختم القرآن في رمضان بسنة للقيام]، وفي المدونة أيضاً ج ١ ص ٢٢٦ [وقال ربيعة في ختم القرآن في رمضان لقيام الناس: ليست بسنة ولو أن الرجل أم الناس بسورة حتى ينقضي الشهر لأجزأ ذلك عنه فإني لأرى أن قد كان يؤم الناس من لم يجمع القرآن].

## قيام قارئ المصحف لغيره

جاء في الفتاوى الخانية ما نصه : (قوم يقرؤون القرآن من المصاحف أو يقرأ رجل واحد، فدخل عليهم واحد من الأجلة والأشراف فقام القارئ لأجله قالوا: إن دخل عالم أو أبوه أو استاذة الذي علمه العلم جاز له أن يقوم لأجله وما سوى ذلك لا يجوز) (٢٠٦٨).

---

(٢٠٦٨) الفتاوى الخانية بهامش الهندية ج ٣ ص ٤٢٢ ، وعنه الفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣١٦ حرفاً بحرف.

## القيام للمصحف

### لأهل العلم في مسألة القيام للمصحف أقوال أربعة:

أحدها: أن ذلك بدعة.

والثاني: أن ترك القيام للمصحف خلاف الأولى.

الثالث: إن القيام للمصحف مستحب.

الرابع: أن ذلك سنة.

### وهاك نصوص أهل العلم في ذلك:

قال الزركشي في البرهان: («مسألة» وقال الشيخ<sup>(٢٠٦٩)</sup> أيضاً في «القواعد»<sup>(٢٠٧٠)</sup>: القيام للمصاحف بدعة لم تعهد في الصدر الأول، والصواب ما قاله النووي في «التيان»<sup>(٢٠٧١)</sup> من استحباب ذلك، والأمر به لما فيه من التعظيم وعدم التهاون به. وسئل العماد بن يونس الموصلي<sup>(٢٠٧٢)</sup> عن ذلك: هل يستحب للتعظيم أو

---

(٢٠٦٩) أراد بالشيخ العز بن عبد السلام.

(٢٠٧٠) قواعد الأحكام في مصالح الأنام لابن عبد السلام.

(٢٠٧١) التبيان للنووي ج٢ ص ٢٣٢.

(٢٠٧٢) والموصلي هو محمد بن يونس بن محمد عماد الدين أبو حامد الموصلي، أحد أئمة الشافعية، تفقه بالموصل، ثم رحل إلى بغداد وسمع الحديث وعاد إلى الموصل، ودرس بها في عدة مدارس وعلا صيته وشاع ذكره، كان إمام وقته، له من التصانيف «المحيط» و «الوسيط» و «التحصيل» وغيرها. توفي ٦٠٨ هـ «السبكي، طبقات الشافعية ٤٥/٥، وعنهما حاشية البرهان ج٢ ص ١٠٦ طبعة دار المعرفة - بيروت ١٤١٠ هـ».

يكره خوف الفتنة؟ فأجاب: لم يرد في ذلك نقل مسموع والكل جائز، ولكل نيته وقصده (٢٠٧٣).

وعبارة النووي في التبيان: (ويستحب أن يقوم للمصحف إذا قدم به عليه، لأن القيام مستحب للفضلاء من العلماء والأخيار، فالمصحف أولى، وقد قررت دلائل استحباب القيام في الجزء الذي جمعته فيه) (٢٠٧٤).

وجاء في مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية ما نصه: (لا نعلم في القيام للمصحف شيئاً مأثوراً عن السلف).

وقد سئل أحمد عن تقيله؟ فقال: ما سمعت فيه شيئاً، ولكن روي عن عكرمة بن أبي جهل أنه كان يفتح المصحف ويضع وجهه عليه ويقول: «كلام ربي، كلام ربي» (٢٠٧٥).

والسلف وإن لم يكن من عاداتهم قيام بعضهم لبعض إلا لمثل القادم من غيبته ونحو ذلك، ولم يكن أحد أحب إليهم من رسول الله ﷺ، ولم يكونوا يقومون له لما يرون في وجهه من كراهته لذلك. والأفضل للناس اتباع السلف في كل شيء.

فأما إذا اعتادوا القيام لبعضهم بعضاً، فقد يقال: إن تركوا القيام للمصحف مع تعود القيام لبعضهم: لم يكونوا محسنين؛ بل هم إلى الذم أقرب، حيث يجب للمصحف من احترامه وتعظيمه ما لا يجب لغيره، وفي ذلك تعظيم حرمان الله وشعائره.

وقد ذكر بعض الفقهاء الكبار قيام الناس للمصحف، ذكر مقررأ له غير منكر (٢٠٧٦). وعبارته في الاختيارات: (والناس إذا عتادوا القيام وإن لم يقيم لأحدهم أفضى إلى مفسدة، فالقيام دفعاً لها خير من تركه. وينبغي للإنسان أن يسعى في سنة

---

(٢٠٧٣) البرهان للزركشي ج٢ ص ١٠٦، وراجع الإتقان ج٢ ص ١٧٢ حيث اقتصر على ذكر قولي العز والنووي.

(٢٠٧٤) الإكرام بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام على جهة البر والتوقير والاحترام لا على جهة الرياء والإعظام. طبعة دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م، وراجع في أصل المسألة التبيان للنووي ص ٢٣٢.

(٢٠٧٥) راجع مسألتي: تقبيل المصحف ووضعه على الوجه والعينين من هذا البحث.

(٢٠٧٦) مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، تأليف بدر الدين محمد بن علي البعلبي طبعة السنة المحمدية ص ٢٦٥.



رسول الله ﷺ وأصحابه وعادتهم واتباع هديهم والقيام لكتاب الله أولى<sup>(٢٠٧٧)</sup>.

ولما ذكر ابن مفلح في الفروع أثر ابن عباس المتضمن لإنكاره استلام أركان البيت جميعاً لكون ذلك زيادة على ما جاءت به السنة<sup>(٢٠٧٨)</sup>. قال: (وظاهر ذلك أنه لا يقام للمصحف لعدم التوقيف، وذكر الحافظ ابن أبي الأخضر من أصحابنا فيمن روى عن أحمد في ترجمة أبي زرعة الرازي: سمعت أحمد بن حنبل وذكر عنده إبراهيم بن طهمان وكان متكئاً من علة فاستوى جالساً، وقال: لا ينبغي أنه تجري ذكرى الصالحين ونحن مستندون.

قال ابن عقيل: فأخذت من هذا حسن الأدب فيما يفعله الناس عند ذكر إمام العصر من النهوض لسماع توقيعاته، ومعلوم أن مسئلتنا أولى وقال شيخنا<sup>(٢٠٧٩)</sup>: إذا اعتاد الناس قيام بعضهم لبعض فهو أحق<sup>(٢٠٨٠)</sup>.

وقال الهيثمي في التحفة وهو بصدد الكلام عن المصحف: (ويسن القيام له كالعالم؛ بل أولى. وصح عنه أنه ﷺ قام للتوراة<sup>(٢٠٨١)</sup> وكأنه لعلمه بعدم تبديلها)<sup>(٢٠٨٢)</sup>.

قال العبادي في حاشيته على التحفة: (ينبغي ولتفسير حيث حرم مسه وحمله م ر)<sup>(٢٠٨٣)</sup>.

---

(٢٠٧٧) الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية اختيار علاء الدين علي بن محمد البجلي، طبعة السنة المحمدية ص ١٧.

(٢٠٧٨) أثر ابن عباس سبق تخريجه في الحاشية رقم (١٣٤٤)، والبخاري بالفتح ج ٣ ص ٤٧٣ ح ١٦٠٨.

(٢٠٧٩) أراد بشيخه أبا العباس بن تيمية.

(٢٠٨٠) الفروع لابن مفلح ج ١ ص ١٩٥، وراجع الآداب الشرعية له ج ٢ ص ٢٦ وص ٢٩٦، وكشاف القناع ج ١ ص ١٥٧.

(٢٠٨١) أثر قيامه عليه الصلاة والسلام للتوراة لم أقف عليه في شيء من دواوين السنة.

(٢٠٨٢) تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي ج ١ ص ١٥٥، وقد أشار الرملي في حاشيته على أسنى المطالب إلى نقل التحفة هذا في قوله: (قال ابن عبد السلام: القيام للمصحف بدعة لأنه لم يعهد في الصدر الأول، وفي فتاوى النووي والتبيان أنه مستحب لأنه مستحب للفضلاء من العلماء والأخيار، فالمصحف أولى. وقال بعض المتأخرين صح أنه عليه الصلاة والسلام قام للتوراة، فالمصحف أولى لأنه أشرف الكتب). حاشية الرملي على أسنى المطالب ج ١ ص ٦٠ وص ٦١.

(٢٠٨٣) حاشية العبادي على تحفة المحتاج ج ١ ص ١٥٥.

وقال الشرواني في حاشيته على التحفة أيضاً: (ويؤخذ منه بالأولى ندب القيام للتفسير مطلقاً أي قل أو كثر، نظراً لوجود القرآن في ضمنه؛ بل لو قيل بندبه لكتاب مشتمل على نحو آية لم يكن بعيداً، ولم أر نقلاً في جميع ذلك)<sup>(٢٠٨٤)</sup>.

وقد أفتى الشيخ عlish المالكي بمنع القيام للمصحف قال: (تعظيم المصحف قراءته والعمل بما فيه، لا تقبيله ولا القيام إليه كما يفعل بعضهم في هذا الزمان)<sup>(٢٠٨٥)</sup>. وفتوى الشيخ عlish هذه قد بنيت على كلام ابن الحاج في المدخل، وقد مضى في مسألة تقبيل المصحف منقولاً منه.

---

(٢٠٨٤) الشرواني على التحفة ج١ ص ١٥٥.

(٢٠٨٥) فتح العلي المالكي في الفتوى على مذهب الإمام مالك للشيخ عlish ج١ ص ٢٠٨، وراجع عبارة ابن الحاج في المدخل في الحاشية رقم (١٣٣٧) من هذا البحث.

## كاتب المصحف

لا خلاف بين أهل العلم في أنه ينبغي أن يكون كاتب المصحف مسلماً أميناً ورعاً حسن الخط بصيراً بالكتابة فصيحاً بارعاً في العربية، وأن يكون حال مباشرته للكتابة على طهارة كاملة، حسن الهيئة، طيب الرائحة، بالغ التعظيم للقرآن، محتسباً في عمله لا يأخذ عليه أجراً.

ثم اختلفوا فيما لو اختلفت خصلة من هذه الخصال، أو تخلفت خلة من تلك الخلال، فهل يجوز حينئذ أن يتولى كتابة المصحف من لم يستوف تلك الخصال المذكورة بناء على أن هذا العمل قرينة من القرب، وأمانة من الأمانات تتضمن معنى الولاية، وقد مضى في غير موضع من هذا البحث ذكر لعديد من هذه الجوانب، بيد أن ذلك كان على سبيل الإشارة والإيجاز أو على سبيل العموم لا الخصوص كما هو الحال في بحث مسألة اشتراط الطهارة لمس المصحف ومكتوب القرآن مثلاً، ومسألة أخذ الأجرة على كتابة القرآن والاستئجار لهذه الغاية، ومسألة مس الحائض للمصحف، والسفر به إلى أرض الكفر، وتمكين الصغار والمجانين والكفار من المصاحف ومكتوب القرآن.

### الكافر لا يكتب المصحف؛

يتعين النظر في حكم تولى غير المسلمين كتابة القرآن، ولا سيما بعد تفشي الطباعة وظهور الآلات الحديثة الخاصة بهذا الشأن وما يكتنفها من تعقيدات فنية يحتاج معها العمل عليها إلى خبرة في التقنية الحديثة، وتدريب طويل قد يضطر الجهات المسؤولة عن تلك المطابع إلى الاستعانة بالشركات المنتجة لها لتزويدها بالخبراء المختصين والذين قد لا يكونون بالضرورة من أبناء الإسلام كما هو حال الصناعة والتقنية الحديثة في عصرنا الحاضر.

ولما كانت طباعة المصاحف من الأولويات الملحة لحاجة العالم الإسلامي في النوع والكم كثر السؤال بل والتحرج من وجود بعض العاملين من غير المسلمين في المطابع المشار إليها، باتت الحاجة داعية إلى بيان مذاهب أهل العلم في قيام غير المسلم بكتابة القرآن، وهل يجوز ذلك بحال؟ وما وجه القول بالجواز أو المنع؟ فأقول وبالله التوفيق:

منع الكافر من كتابة القرآن إذا لم تكن الحاجة ماسة إلى ذلك محل وفاق بين أهل العلم، وإنما الخلاف فيما إذا انحصرت الكتابة فيه ومست الحاجة في النسخ إليه، إذ يتضح من استقرار مذاهب العلماء وتتبع نصوص الفقهاء أن لهم في هذه المسألة قولين:

أحدهما: المنع مطلقاً. والثاني: الجواز مع الكراهة.

وهما روايتان في مذهب الإمام أحمد على ما حكاه طائفة من متأخري أصحابه<sup>(٢٠٨٦)</sup>. وسبب الخلاف فيما يظهر يرجع إلى كون كتابة القرآن من الأمانات والولايات والأمر التي يختص أن يكون فاعلها من أهل القرية، أو هو تعارض العمومات المانعة من موالة الكفار مع الآثار الدالة على استكتاب النصاري ونسخهم للمصاحف، ولا سيما نصارى الحيرة، واشتهار ذلك في الصدر الأول على ما سيأتي بيانه.

وقد ذهب إلى القول بمنع الكافر من كتابة القرآن جمهور أهل العلم، وفيهم الحنفية<sup>(٢٠٨٧)</sup>، والمالكية<sup>(٢٠٨٨)</sup>، .....

---

(٢٠٨٦) بدائع الفوائد لابن القيم ج٤ ص ٦١، والآداب الشرعية لابن مفلح ج٢ ص ٢٩٩، والفروع له ج٤ ص ١٧ إلى ص ١٨، وشرح الزركشي ج١ ص ٢١٢ وص ٢١٣، والإنصاف ج١ ص ٢٢٦. قال الزركشي: (.....) وقد ذكر أحمد أن نصارى الحيرة كانوا يكتبون المصاحف لقلّة من يكتبها، قيل له: يعجبك هذا؟ قال: لا يعجبني). فأخذ من ذلك ابن حمدان والله أعلم رواية بالمنع. وقال القاضي في تعليقه: (يمكن حملها على أنهم حملوا المصاحف حال كتابتها).

(٢٠٨٧) ولا سيما على رأي أبي يوسف حيث يمنع من مس الكافر للقرآن مطلقاً، خلافاً لأبي حنيفة ومحمد حيث جوزا له المس بعد الاغتسال وخاصة إذا رجي إسلامه. بدائع الصنائع ج١ ص ٣٧، والبنية ج١ ص ٦٥٠، والأشباه لابن نجيم ص ٥٠، وحاشية ابن عابدين ج١ ص ١١٩، والفتاوى التارخانية ص ٣٣٣ وفيها: (ويمنع الكافر من مس المصحف).

(٢٠٨٨) البيان والتحصيل ج٩ ص ٣٤٣، ج١٧ ص ٣٧٨ وفيه: (وسئل مالك عن النصرائي أيستكتب؟ فقال: لا أرى ذلك. ومن ذلك أن الكاتب يستشار، أفيستشار النصرائي في أمر المسلمين وغير ذلك؟ فما يعجبني أن يستكتب).

والشافعية<sup>(٢٠٨٩)</sup>، وهو رواية عن أحمد<sup>(٢٠٩٠)</sup>، مستدلين بعموم آي القرآن الكريم من مثل قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ...﴾<sup>(٢٠٩١)</sup>، وقوله: ﴿يَتَّخِذُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّنْ دُونِكُمْ...﴾<sup>(٢٠٩٢)</sup>، ويدخل في هذه الآية الكريمة استكتاب أهل الكتاب وتصريفهم في البيع والشراء على ما حكاه بعض المفسرين<sup>(٢٠٩٣)</sup>.

واستدلوا أيضاً بعموم الأحاديث المانعة من الاستعانة بالكفار أو الركون إليهم أو موالاتهم من مثل قوله عليه السلام: «إنا لا نستعين بمشرك»<sup>(٢٠٩٤)</sup>، وقوله عليه السلام: «لا تستضيئوا بنار المشركين»<sup>(٢٠٩٥)</sup>، وقوله عليه السلام: «أنا بريء من كل

---

(٢٠٨٩) قال الماوردي في الحاوي ج٩ ص ٢٥٠: (النوع الثاني: ما منع منه حظراً مثل كتب المصاحف لأن الكافر ممنوع من مس المصحف، فإن لم يعلم بحاله حتى كتبه فله أجره مثله دون المسمى، لأن العمل المعقود عليه قد كمل لمستأجره عن عقد حكم بفساده). نهاية المحتاج للرملي ج١ ص ٢٢١، وحاشية الشبراملسي عليها، وراجع حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ج١ ص ٢٧٢.

قال الشبراملسي وتابعه الشرواني: (والقياس منع الكافر من كتابة القرآن، حيث منع من قراءته). وفي حواشي تحفة المحتاج أيضاً ج٤ ص ٢٣٠ وص ٢٣١ ما يفيد منع الكافر من نسخ القرآن أو تجليد المصحف ولو انحصرت الحاجة فيه، وراجع فتاوى ابن عبد السلام ص ٤٧٥.

(٢٠٩٠) شرح الزركشي على الخرقى ج١ ص ٢١٢ وص ٢١٣، والإنصاف للمرداوي ج١ ص ٢٢٦، ج٦ ص ٢٧.

(٢٠٩١) سورة آل عمران آية ٢٨.

(٢٠٩٢) سورة آل عمران آية ١١٨.

(٢٠٩٣) تفسير آيات الأحكام لابن عربي ج١ ص ١١٢، ج٢ ص ١٢٣، وأحكام القرآن للكنيا الهراسي ج٢ ص ٦٨، والقرطبي ج٤ ص ١٧٨.

(٢٠٩٤) حديث: «إنا لا نستعين بمشرك» جزء من حديث عائشة المرفوع عند مسلم وغيره على ما في شرح مسلم للنووي ج٤ ص ٤٧٨ وص ٤٧٩، وذكر الحديث أيضاً خلال في أحكام أهل الملل ص ١١٥ وص ١١٦، والحديث في مسند أحمد ج٦ ص ٦٨ وص ١٤٩، وأخرجه الترمذي في الجامع «١٥٥٨»، والبيهقي في السنن الكبرى ج٩ ص ٣٧، والزيلي في نصب الراية ج٣ ص ٤٢٣، والسيوطي في الدر المنثور ج٥ ص ٣٣٠، وانظر أيضاً مصنف ابن أبي شيبة ج١٢ ص ٣٩٥، وأبي نعيم في تاريخ أصبهان ج٢ ص ٢٧٢، وقارن بفتح الباري لابن حجر ج٤ ص ٤٤٢، ج٧ ص ٤٧٤.

(٢٠٩٥) قوله عليه السلام: «لا تستضيئوا بنار المشركين» أخرجه أحمد في المسند ج٣ ص ٩٩ من حديث أنس رضي الله عنه، وأخرجه أيضاً النسائي ج٨ ص ١٧٧، وفي إسناده مجهول، وضعفه الألباني على ما في ضعيف الجامع ح ٦٢٢٧، وفسر الحسن قوله: «لا تستضيئوا بنار =

مسلم يقيم بين أظهر المشركين، لا تراءى نارهما» (٢٠٩٦).

واحتج الجمهور أيضاً بالآثار المروية عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم المتضمنة للمنع من استكتاب الكفار واستثمانهم، والزجر عن تمكينهم من كل ما فيه ولاية على المسلمين، من مثل ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتعنيفه لبعض عماله حين اتخذ كاتباً من الكفار أو أراد اتخاذه مستشيراً أمير المؤمنين في ذلك متعللاً بمسئس الحاجة إلى اتخاذه، وكون حساب ذلك الإقليم لا يقوم إلا به متأولاً جواز استكتاب ذلك الكافر بأن لنا حسابه وكتابته، وله دينه واعتقاده حتى إذا أكثروا في مراجعة عمر حسم رضي الله عنه تلك المراجعة بقوله: «لا تكرمهم إذ أهانهم الله، ولا تأمنوهم إذ خونهم الله، ولا تدنوهم إذ أقصاهم الله» (٢٠٩٧).

قالوا: ثم إن كتابة المصاحف من الأعمال التي يختص أن يكون فاعلها من أهل القرية، ولكونها من الأمانات؛ بل إن فيها نوع ولاية والكافر ليس من أهل ذلك ..

قالوا: ولأن في الكتابة نوع مس للمكتوب وهو مما يفتقر إلى الطهارة، فإذا كان

---

= المشركين» أي لا تشاورهم في شيء على ما في أحكام القرآن لابن العربي ج١ ص ٢٦٧ وص ٢٦٨، وتفسير القرطبي ج٤ ص ١٧٩ وما بعدها.

(٢٠٩٦) قوله عليه السلام: «أنا بريء .... إلخ» أخرجه أبو داود «ح ٢٦٤٥»، والترمذي ج١ ص ٣٠٣، وغيرهما من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه، وصححه الألباني في الإرواء «ح ١٢٠٧» ج٥ ص ٢٩، وذكر له عدة طرق، وأعل بعضهما بالإرسال لكن الشواهد له كثيرة، وقد بسط الألباني ذكرها في الإرواء فليطالعها من رامها.

(٢٠٩٧) أحكام أهل الملل للخلال ص ١١٧ رقم ٣٢٧، ٣٢٨، وأحكام القرآن لابن العربي ج١ ص ٢٦٧ وص ٢٦٨ وص ٦٣٤، وتفسير القرطبي ج٤ ص ١٧٩، والمبسوط للسرخسي ج١٦ ص ٩٣ وص ٩٤، والفروق للقرافي ج٣ ص ١٦، واقتضاء الصراط المستقيم لأبي العباس ابن تيمية ص ٥٠، ومجموع فتاوى ابن تيمية ج٢٨ ص ٦٤٣، وأحكام أهل الذمة لابن القيم ص ٢٠٨ وص ٢١١، وتفسير ابن كثير ج١ ص ٩٨، وراجع رسالة منهاج الصواب في قبح استكتاب أهل الكتاب لمؤلف مغربي مجهول في القرن الحادي عشر الهجري تحقيق داود على الفاضل أستاذ بكلية الشريعة بفاس، طبعة دار الغرب الإسلامي.

وقد اختلف في ماهية عامل عمر المراجع له في شأن استكتاب الكافر وهل هو خالد بن الوليد، أم معاوية ابن أبي سفيان، أم هو أبو موسى الأشعري، وقد تكون المراجعة قد حدثت من كل منهم، وقد ذكرت ذلك على وجه التفصيل في مسألة استكتاب الكافر من البحث الذي أفردته في أحكام الكتابة والموسوم بالمبسوط في أحكام الكتابة والكتب وحجية الخطوط.

الحدث يمنع من ذلك حال الإسلام فلأن يمنع الكافر منه من طريق الأولى، فالكافر نجس بنص القرآن لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾<sup>(٢٠٩٨)</sup>، ولأنهم ممنوعون من مس القرآن لقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾<sup>(٢٠٩٩)</sup>، ولقوله عليه السلام: «لا يمس القرآن إلا طاهر»<sup>(٢١٠٠)</sup>، وقوله: «لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو، خشية أن تناله أيديهم»<sup>(٢١٠١)</sup>، وقد مر في مسألة اشتراط الطهارة لمس المصحف، ومسألة السفر بالمصحف إلى أرض الكفر بسط الخلاف في ذلك كله، وذكر أدلته على وجه الاستيفاء في موضعيهما من هذا البحث مما أغنى عن إعادته هنا.

### القائلون بالجواز مع الكراهة؛

ذهب فريق من أهل العلم إلى القول بجواز كتابة الكافر للقرآن؛ بل للمصاحف. وقد حكاه ابن تيمية في شرح العمدة عن الصحابة<sup>(٢١٠٢)</sup>، بيد أنه لم يسم منهم أحداً. وروى ابن أبي داود في المصاحف بسنده أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه استكتب رجلاً من أهل الحيرة نصرانياً مصحفاً، فأعطاه ستين درهماً<sup>(٢١٠٣)</sup>. وروى عبد الرزاق في المصنف<sup>(٢١٠٤)</sup>، وابن أبي داود في المصاحف<sup>(٢١٠٥)</sup> أيضاً

(٢٠٩٨) سورة التوبة آية ٢٨.

(٢٠٩٩) سورة الواقعة آية ٧٩.

(٢١٠٠) سبق تخريجه في الحاشية رقم (٣٤٤) إلى الحاشية (٣٥٦) من هذا البحث بمروياته الست عن عمرو بن حزم، وابن عمر، وحكيم بن حزام، وعثمان بن أبي العاص، وثوبان، ومعاذ ابن جبل رضي الله عنهم أجمعين.

(٢١٠١) سبق تخريجه في الحاشية رقم (١٩٨٩) وما بعدها من مسألة السفر بالمصحف من هذا البحث.

(٢١٠٢) شرح العمدة لأبي العباس ابن تيمية تحقيق د/ سعود العطيشان، طبعة العبيكان ج١ ص ٣٨٥ وص ٣٨٦.

(٢١٠٣) أخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ١٤٨ قال: (حدثنا عبد الله بن سعيد، حدثنا عبد السلام، حدثنا ابن أبي ليلى «أو سفيان عن ابن أبي ليلى» أن عبد الرحمن بن عوف استكتب رجلاً من أهل الحيرة نصرانياً مصحفاً فأعطاه ستين درهماً).

(٢١٠٤) أخرج عبد الرزاق في المصنف ج ٨ ص ١١٤ ح ١٤٥٣٠ قال: (أخبرنا الثوري عن ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى أن عبد الرحمن بن أبي ليلى كتب له نصراني من أهل الحيرة مصحفاً بسبعين درهماً).

(٢١٠٥) وأخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ١٤٨ وص ١٤٩ من طريق محمد بن إسماعيل عن وكيع بمثل سند عبد الرزاق.

أن عبد الرحمن ابن أبي ليلي كتب له نصراني من أهل الحيرة مصحفاً بسبعين درهماً.

وأخرج أبو عبيد في فضائل القرآن<sup>(٢١٠٦)</sup>، وابن أبي داود في المصاحف<sup>(٢١٠٧)</sup>، وابن حزم في المحلى<sup>(٢١٠٨)</sup> عن علقمة بن قيس أنه أراد أن يتخذ مصحفاً فأعطاه نصرانياً فكتبه له<sup>(٢١٠٩)</sup>.

والقول بجواز كتابة الكافر للقرآن هو مذهب أحمد على ما ذكره المحققون من أصحابه<sup>(٢١١٠)</sup>. قال ابن مفلح بعد ذكره الروایتين في جواز نسخ المصحف للمحدث والكافر من غير مس: (وقال أبو بكر: لا يختلف قول أبي عبد الله أن المصاحف يكتبها النصراني على ما روي عن ابن عباس<sup>(٢١١١)</sup>)، ويأخذ الأجرة من كتبها من المسلمين والنصارى. وروى الخلال في كتاب المصحف عن البغوي عن أحمد أنه قال: نصارى الحيرة كانوا يكتبونها لقلّة من كان يكتبها، قيل له: يعجبك هذا؟ قال: لا، ما يعجبني. قال في الخلاف: يمكن حمله على أنهم يحملونه في كتابتهم. وقال في الجامع: ظاهره كراهته لذلك، وكرهه للخلاف. وقال: ويحمل قول أبي بكر يكتبه بين يديه لا يحمله وهو قياس المذهب أنه يجوز، لأن مس القلم للحرف كمس العود للحرف<sup>(٢١١٢)</sup>.

---

(٢١٠٦) أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن ص ١٠٢ ح [٤ - ٢٧] وص ٢٤٥ ح [٧ - ٦٧] قال: (حدثنا حجاج عن شعبة عن منصور عن إبراهيم عن علقمة أنه أراد أن يتخذ مصحفاً فأعطاه نصرانياً فكتبه له).

(٢١٠٧) أخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ١٤٩ قال: (حدثنا عبد الله بن سعيد، حدثنا ابن علية عن شعبة عن منصور عن إبراهيم أن علقمة كتب له نصراني مصحفاً).

(٢١٠٨) أخرج ابن حزم في المحلى ج ١ ص ٨٤ قال: (حدثنا محمد بن سعيد بن نبات، ثنا أحمد بن عبد البصير، ثنا قاسم بن أصبغ، ثنا محمد بن عبد السلام الخشني، ثنا محمد بن بشار، ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة بن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس أنه كان إذا أراد أن يتخذ مصحفاً أمر نصرانياً فنسخه له).

(٢١٠٩) راجع المراجع السابقة.

(٢١١٠) الفروع ج ٤ ص ١٨، وبدائع الفوائد ج ٤ ص ٦١، والإنصاف ج ١ ص ٢٢٦.

(٢١١١) لم أقف على أثر ابن عباس في ذلك، وقد حكى القرطبي في تفسيره ج ١٧ ص ٢٢٦ أن ابن عباس كان ينهى أن يمكن أحد من اليهود والنصارى من قراءة القرآن.

(٢١١٢) الفروع لابن مفلح ج ٤ ص ١٧ وص ١٨، وتصحيح الفروع للمرداوي ج ٤ ص ١٨ وص ١٩، والإنصاف له ج ١ ص ٢٢٦ وص ٢٢٧، وشرح الزركشي ج ١ ص ٢١٢، والمبدع ج ١ ص ٢٧٣.



وقال ابن عقيل في التذكرة: (يجوز استئجار الكافر على كتابة المصحف إذا لم يحمله) (٢١١٣).

وفي الآداب والفروع: (ويجوز للمسلم والذمي أخذ الأجرة على نسخ المصحف نص عليه) (٢١١٤).

والقول بجواز استئجار الكافر لكتابة القرآن هو ظاهر كلام السرخسي من أئمة الحنفية، حيث جاء في مبسوطه: (ولو استأجر رجلاً يكتب له مصحفاً أو فقهاً معلوماً كان جائزاً، لأن الكتابة عمل معلوم وهو يتحقق من المسلم والكافر، لأن الاستئجار عليه متعارف) (٢١١٥).

### الخلاصة:

والمأمل فيما مضى يجد أن لمانعي الكافر من كتابة القرآن ثلاثة مسالك: أحدها: أن الطهارة شرط في المسلم الناسخ للقرآن، فاشتراطها في الناسخ الكافر أولى، وهي غير متصورة منه، لأن الطهارة نوع عبادة تفتقر إلى نية عند الجمهور، والنية من الكافر لا تصح.

والمسلك الثاني: أن في الكتابة نوع مس للمكتوب، ولا يجوز عند الجمهور أن يمس الكافر القرآن بحال، خلافاً لأبي حنيفة ومحمد بن الحسن في جواز ذلك له إذا اغتسل تخفيفاً لنجاسته البدنية، وحينئذ لا يبقى إلا نجاسته الاعتقادية وهي في قلبه، وإنما أثر الغسل في تخفيف نجاسته بناءً على أن النية ليست شرطاً في الطهارة عند الحنفية.

المسلك الثالث: للقائلين بمنع الكافر من كتابة القرآن وهو أظهر المسالك كون الكتابة المذكورة ضرباً من الولاية، وليس الكافر من أهلها، ولما فيها من مقتضيات الأمانة، وهي منتفية في غير المسلم، ولأنها عمل يستلزم أن يكون فاعله من أهل القرية، كالأذان مثلاً، وهو لا يصح من الكافر.

---

(٢١١٣) التذكرة في الفقه لأبي الوفاء ابن عقيل ورقة ١٧٨.

(٢١١٤) الآداب الشرعية لابن مفلح ج ٢ ص ١٩٩، والفروع له ج ٤ ص ١٧ و ص ١٨، وقارن بالإنصاف ج ١ ص ٢٢٦ و ص ٢٢٧، ج ٦ ص ٢٧، وكشاف القناع ج ١ ص ١٥٤، وشرح المنتهى ج ١ ص ٧٤، ومطالب أولي النهى ج ١ ص ١٥٥، وحاشية الروض المربع ج ١ ص ٢٦٣.

(٢١١٥) المبسوط للسرخسي ج ١٦ ص ٤٢.

وأما القول بجواز كتابة الكافر للقرآن فإنه مشكل حتى على مذهب من لم يشترط الطهارة لمس القرآن، وإلغائه لدلالة الأدلة التي يحتج بها مشرطوا الطهارة على ما مر تفصيله في موضعه من هذا البحث، لكن يبقى كون كتابة المصاحف تتضمن نوع ولاية وهي لا تكون إلا من مسلم، ناهيك عما تتطلبه الكتابة المذكورة من أمانة ليس الكافر محللاً لها.

نعم إذا دعت الضرورة إلى استكتاب الكافر فالقول بالجواز متصور إعمالاً لقاعدة الضرورات تبيح المحظورات. والله أعلم بالصواب

### الكافر لا يمكن من المصحف بحال؛

صرح الفقهاء بأنه لا يحل لمسلم أن يمكن كافراً من المصحف أو بعضه أو ما يتضمن قرآناً من كتب الشرع لا بيع ولا بقرض ولا برهن ولا بإعارة ولا بإجارة ولا بوقف ولا بهبة ولا بوصية ولا بإرث ولا بأي سبب أو عقد يفضي إلى وضع يد الكافر على المصحف أو بعضه، أو كتب الشرع حقيقة أو حكماً<sup>(٢١٦)</sup>، وقد مر تفصيل ذلك في موضعه من هذا البحث مما أغنى عن إعادته هنا.

---

(٢١٦) السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني مع شرحه للسرخسي ج١ ص ٢٠٥ وص ٢٠٦، وراجع مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج٣ ص ٨٧ وص ٨٨ م ١١٦٦، والمبسوط ج١٣ ص ١٣٣، والفتاوى التتارخانية ج١ ص ٣٣٣، وأحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل للإمام أبي بكر أحمد بن محمد خلال ت ٢١١هـ، تحقيق سيد كسروي حسن طبعة دار الكتب العلمية - بيروت ص ٥٠ وص ٣٩٤، وراجع كتاب المغني لابن قدامة ج١ ص ١٣٩، ج ١٠ ص ٦٢٤، وبدائع الصنائع للكاساني ج١ ص ٣٧، والبيان والتحصيل لابن رشد ج١٨ ص ٣١ وص ٣٢، والتبيان للنووي ص ٢٣٣، والمجموع له أيضاً ج٢ ص ١٧٧، وشرح العمدة لابن تيمية ج١ ص ٣٨٥ إلى ص ٣٨٦، والفروع لابن مفلح ج٤ ص ١٧ إلى ص ١٨ وص ٢١١ إلى ص ٢١٢، ج٦ ص ٢٨٩، والآداب الشرعية له أيضاً ج٢ ص ٢٩٩، وأسنى المطالب للأنصاري ج٢ ص ٧، والفتاوى الكبرى للهيتمي ج١ ص ٣٧، وراجع أيضاً فتح القدير لابن الهمام ج١ ص ١١٧، والبنية للعيني ج١ ص ٦٥٠، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٥٠ وص ٢٦٩، والفروق للكرابيسي ج١ ص ٦٣، والفتاوى الهندية ج٥ ص ٣٢٣، والمبدع للبرهان ابن مفلح ج١ ص ١٧٦، والإنصاف للمرداوي ج١ ص ٢٢٥ وص ٢٢٦، وص ٢٢٧، وكشاف القناع للبهوتي ج١ ص ١٥٤، ج٣ ص ٦٦ وص ١٤٤ وص ١٧٢، ونهاية المحتاج للرمل ج١ ص ٢٢١، والخرشي على خليل ج١ ص ١٦١، والزرقاني على خليل ج١ ص ٨٣، والمعيار ج٧ ص ٢١٨، ومنح الجليل على خليل ج٣ ص ١٥٢.

## كتابة المصاحف ومشروعية ذلك

قد مر في غير موضع من هذا البحث الكلام على فضيلة الاحتساب في كتابة المصاحف<sup>(٢١١٧)</sup>، وذكر القواعد التي اتبعت عند إملاء نسخ المصحف الإمام<sup>(٢١١٨)</sup>، وأن كتابة المصحف الأول في عهد أبي بكر كانت معدودة في مناقبه رضي الله عنه<sup>(٢١١٩)</sup>، كما كانت كتابة المصحف الإمام في زمن عثمان رضي الله عنه الذي جمع الناس على مصحف واحد بعد إتلاف ما كان من المصاحف مخالفاً له حسماً لمادة الفرقة ورغبة في جمع كلمة الأمة وإجماع الصحابة على ذلك منقبة لذي النورين أيضاً<sup>(٢١٢٠)</sup>.. وهكذا أضحت كتابة المصاحف عملاً مشروعاً وباباً من أبواب الثواب وقربة من القرب.

وقد اتفق العلماء على استحباب كتابة المصاحف وتحسين كتابتها<sup>(٢١٢١)</sup>؛ بل صرح غير واحد من أهل العلم بأن كتابة المصاحف من أعظم القرب<sup>(٢١٢٢)</sup> قال: (وكذلك: إذا كتبها ليعها: «إن الله يدخل بالسهم الواحد الجنة ثلاثة صانعه والرامي به والممد به»<sup>(٢١٢٣)</sup>).

---

(٢١١٧) راجع مسألة الأجرة على كتابة المصاحف، ومسألة الاحتساب في كتابتها .

(٢١١٨) راجع مسألتي إملاء المصاحف وجمع المصحف .

(٢١١٩) راجع الحاشية (١٥٩٢) وما بعدها في مسألة جمع المصحف من هذا البحث والتمن الخاص بها .

(٢١٢٠) راجع الحاشية (١٦٣٩) وما بعدها من مسألة جمع المصحف والتمن الخاص بها .

(٢١٢١) التبيان للنووي ص ٢٣١ .

(٢١٢٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٣ ص ٣٨٥، ج ١٨ ص ٧٥ .

(٢١٢٣) حديث: إن الله يدخل بالسهم الواحد الجنة ثلاثة .. أخرجه الإمام أحمد في المسند ج ٤ ص ١٤٤ وص ١٤٦ وص ١٤٨ وص ١٥٤ وغيره من حديث عقبة بن عامر وطائفة من الصحابة، وقد أخرجه أبو داود ج ٣ ص ٢٨ ح ٢٥١٣ وفيه: [وُثِّلَهُ] مكان: [وَالْمُيَذَّ بِهِ] والمعنى متفق. وراجع نصب الراية مع الهداية ج ٦ ص ١٧٩ ح ٤/٢٧٣ .. وقد مضى الكلام عنه في الحاشية رقم (١٩٢) من هذا البحث ..

فالكتابه كذلك: لينتفع به أو لينتفع به غيره، كلاهما يثاب عليه<sup>(٢١٢٤)</sup>.

وقد صرح أبو إسحاق الشاطبي في غير موضع من كتابه الاعتصام<sup>(٢١٢٥)</sup> بكون كتابة المصاحف من المصالح المرسله، ورد قول من قال بأن كتابة المصاحف من البدع الواجبه<sup>(٢١٢٦)</sup>.

قال أبو إسحاق: (فنقول إن هنا أصلاً لهذه المسأله لعل الله ينفع به من أنصف نفسه، وذلك أن سكوت الشارع عن الحكم في مسأله ما أو تركه لأمر ما على ضربين:

أحدهما: أن يسكت عنه أو يتركه لأنه لا داعية له تقتضيه، ولا موجب يقرر لأجله، ولا وقع سبب تقريره كالنوازل الحادثة بعد وفاة النبي ﷺ فإنها لم تكن موجودة ثم سكت عنها مع وجودها إنما حدثت بعد ذلك فاحتاج أهل الشريعة إلى النظر فيها وإجرائها على ما تبين في الكليات التي كمل بها الدين، وإلى هذا الضرب يرجع جميع ما نظر فيه السلف الصالح مما لم يسنه رسول الله ﷺ على الخصوص مما هو معقول المعنى كتضمن الصناعات ومسأله الحرام؟ والجد مع الأخوة وعول الفرائض، ومنه جمع المصحف ثم تدوين الشرائع وما أشبه ذلك مما لم يحتج في زمانه عليه السلام إلى تقريره للتقديم<sup>(٢١٢٧)</sup> كلياته التي تستنبط بها منها، إذا لم تقع أسباب الحكم فيها ولا الفتوى بها منه عليه الصلاة والسلام فلم يذكر لها حكم مخصوص<sup>(٢١٢٨)</sup>.

وفرق أبو إسحاق في موضع من الاعتصام بين البدع والمصالح المرسله والاستحسان، فليطالع من رآه إلى أن قال في تعريف المصلحه المرسله: (فإن المراد بالمصلحه المرسله عندنا ما فهم رعايته في حق الخلق من جلب المصالح ودرء المفاسد على وجه لا يستقل العقل بدركه على حال)<sup>(٢١٢٩)</sup>.

---

(٢١٢٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٣ ص ٣٨٥، ج ١٨ ص ٧٥ وص ٧٦، وقد مر كلام الغزالي في فضل كتابة المصاحف في الحاشية رقم (١٩٢).

(٢١٢٥) الاعتصام لأبي إسحاق الشاطبي ج ١ ص ٣٦٠ وص ٣٦١، ج ٢ ص ١١١ وص ١٣٤.

(٢١٢٦) المدخل لابن الحاج ج ٢ ص ٢٥٧.

(٢١٢٧) كذا في الأصل.

(٢١٢٨) الاعتصام ج ١ ص ٣٦٠.

(٢١٢٩) الاعتصام ج ٢ ص ١١١ وص ١١٥ إلى ص ١١٧، وأيضاً ص ١٣٤ في نفس الجزء.

## كتابة المصاحف على عوض:

مضى في مسألة الأجرة على نسخ المصاحف والاحتساب في ذلك وبيع المصاحف وشرائها ذكر الخلاف في المعاوضة في هذا الباب، وموقف السلف والخلف من ذلك، فليعاود في تلك المظان من هذا البحث<sup>(٢١٣٠)</sup>.

وقد عقد ابن أبي داود في كتاب المصاحف باباً في أخذ الأجرة على كتابة المصاحف، وذكر ممن رخص في ذلك علياً<sup>(٢١٣١)</sup> وابن عباس<sup>(٢١٣٢)</sup> وجابر بن زيد<sup>(٢١٣٣)</sup> والحسن<sup>(٢١٣٤)</sup>، وعن مجاهد أن رجلاً كتب له مصحفاً فأعطاه أجره<sup>(٢١٣٥)</sup>.

وقال أبو جعفر: (لا بأس بكتاب المصاحف بالأجر)<sup>(٢١٣٦)</sup>.

وهو قول أبي حكيمة<sup>(٢١٣٧)</sup> ومالك بن دينار<sup>(٢١٣٨)</sup> ومطر الوراق<sup>(٢١٣٩)</sup>.

وحكي كراهة أخذ الأجرة على كتابة المصاحف عن جماعة منهم ابن سيرين<sup>(٢١٤٠)</sup>

---

(٢١٣٠) راجع مسألة الأجرة على كتابة المصاحف من هذا البحث الحاشية رقم (١٧٠)، والاحتساب حاشية رقم (١٩٠) وما بعدها، ومسألة بيع المصحف والحواشي من (٥٣٢) إلى (٦٢٣).

(٢١٣١) كتاب المصاحف لابن أبي داود ص ١٤٥ في إقرار علي رضي الله عنه أبا حكيمة العبدى على التكسب بنسخ المصاحف في الحاشية رقم (٥٩٣) من هذا البحث.

(٢١٣٢) كتاب المصاحف لابن أبي داود ص ١٤٧ وص ١٩٩، والمحلى ج ٨ ص ١٩٣، والتهيان ص ٢٣٨ وص ٢٣٩، وراجع الحاشية رقم (٥٨٢) من هذا البحث، وراجع مسألة الاتجار في المصاحف.

(٢١٣٣) الرواية عن جابر بن زيد في إقراره لمالك بن دينار على التكسب في كتابة المصاحف ص ١٤٦، وراجع الحاشية رقم (٥٩٠) من هذا البحث.

(٢١٣٤) الرواية عن الحسن البصري في الترخيص أخرجها ابن أبي داود في المصاحف ص ١٤٧ وص ٢٠٠ إلى ص ٢٠١، وراجع الحاشية رقم (٥٨٩) من هذا البحث.

(٢١٣٥) أخرج سعيد بن منصور في سننه ج ٢ ص ٣٤٨ ح ١٠٢ قال: (نا فضيل بن عياض عن مسلم الأعور قال: كتب رجلاً يقال له عبد الرحمن لمجاهد مصحفاً فأعطاه خمسمائة درهم). وراجع المصاحف لابن أبي داود ص ١٤٧.

(٢١٣٦) روى ابن أبي داود في المصاحف ص ١٤٧ بسنده عن معمر بن سليمان عن أبي جعفر فذكره .. وراجع الحاشية رقم (٥٧٧).

(٢١٣٧) المصاحف لابن أبي داود ص ١٤٥، وراجع الحاشية (٥٩٣) من هذا البحث.

(٢١٣٨) المصاحف لابن أبي داود ص ١٤٦، وراجع الحاشية رقم (٥٩٠) من هذا البحث.

(٢١٣٩) المصاحف لابن أبي داود ص ١٤٧ وص ٢٠١، وراجع الحاشية (٥٩٣) من هذا البحث.

(٢١٤٠) المصاحف لابن أبي داود ص ١٤٨ وص ١٩٢ وص ١٩٣، والإشراف لابن المنذر ج ٢ =

قال : (نكره لكاتب المصاحف أن يأخذ على كتابها أجراً). وهو مروي عن علقمة<sup>(٢١٤١)</sup> وإبراهيم<sup>(٢١٤٢)</sup> والحسن البصري على ما روى أيوب السخيتاني قال عن رواية الترخيص المنسوبة إلى الحسن: (ما هو إلا شيء خدعا الشيخ عنه - يعني مطر ومالك ابن دينار)<sup>(٢١٤٣)</sup>.

وحكى الماوردي المنع من الإجارة على كتابة المصاحف عن بعض العراقيين وأهل المدينة<sup>(٢١٤٤)</sup>.

وقد ذهب إلى القول بجواز أخذ العوض على كتابة المصاحف جماهير أهل العلم، وهو مذهب الحنفية<sup>(٢١٤٥)</sup> والمالكية<sup>(٢١٤٦)</sup>. والشافعية<sup>(٢١٤٧)</sup> والحنابلة<sup>(٢١٤٨)</sup>، وهو الذي نصره ابن حزم الظاهري<sup>(٢١٤٩)</sup> مستدلين بالآثار السالف ذكرها عن الصحابة

- = ص ١٢٦، وراجع الحاشية رقم (٥٥١) من هذا البحث .
- (٢١٤١) أخرج سعيد بن منصور في سننه ج ٢ ص ٣٧٢ ح ١١٤ قال: (نا جرير عن منصور عن إبراهيم قال: أراد علقمة أن يكتب مصحفاً فكره أن يعطي على كتابته أجراً، فاشتري ورقه ومداده وما ينبغي، وأعطاه أصحابه فكتبوه له). وراجع المصاحف لابن أبي داود ص ١٤٨ وص ١٩١، وراجع الحاشية رقم (٥٤٨) من هذا البحث.
- (٢١٤٢) المصاحف لابن أبي داود ص ١٤٨، وراجع الحاشية رقم (٥٤٩) من هذا البحث .
- (٢١٤٣) المصاحف لابن أبي داود ص ٢٠١، وقارن بالمحلى ج ٨ ص ١٩٥ م ١٣٠٧.
- (٢١٤٤) الحاوي الكبير للماوردي ج ٩ ص ٢٧٩.
- (٢١٤٥) مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج ٤ ص ١٣٣ م ١٨٣١، والمبسوط ج ١٦ ص ٤٢، وهو مقتضى كلامهم في جواز بيع المصحف .. راجع الحاشية رقم (٥٩٤) من هذا البحث.
- (٢١٤٦) بداية المجتهد لابن رشد مع الهداية في تخريج أحاديث البداية ج ٥ ص ٢٧٥، والمعيار للنشرسي ج ١٢ ص ٣٢٠، والخرشي ج ٧ ص ١٧.
- (٢١٤٧) الحاوي للماوردي ج ٩ ص ٢٧٩.
- (٢١٤٨) التذكرة في الفقه لأبي الوفاء ابن عقيل ورقة ١٧٨، والفروع لابن مفلح ج ٤ ص ١٦ وص ١٧، والإنصاف ج ١ ص ٢٢٦، ج ٦ ص ٢٧، وكشاف القناع ج ١ ص ١٥٤، ج ٣ ص ١٤٤، وراجع الآداب الشرعية لابن مفلح ج ٢ ص ٢٩٩.
- (٢١٤٩) المحلى لابن حزم ج ٨ ص ١٩٣ م ١٣٠٧، حيث نصر القول بجواز عقد الإجارة على كتابة المصاحف ورد أدلة المانعين المحتجين بالأخبار المانعة من أخذ العوض على تعليم القرآن، وجزم ابن حزم بأنه لا يصح منها شيء ؛ بل الثابت في الصحيح جواز أخذ العوض عن الرقية بالقرآن وجعله صداقاً .. أما ما روي عن بعض السلف من منع المعاوضة على كتابة المصاحف فهو معارض بتجويز ذلك المروي عن طائفة منهم.

والتابعين، ويكون ذلك في مقابل عمل اليد وليس ثمناً للقرآن، لكن لا يشارط في ذلك؛ بل يأخذ ما يعطاه من غير مشارطه .. قالوا ولأننا إذا جوزنا بيع المصاحف فلأن نقول بجواز المعاوضة على كتابتها من طريق الأولى، ولأن ما أبيح من الأعمال المعلومة جاز لمن لم يتعين الفرض عليه أن يعتاض عنه كالإجارة على كتب الفقه والحديث، ولأنه لم يأت في النهي عن ذلك نص.

وذهب فريق ثالث إلى القول بمنع المؤاجرة على كتابة المصاحف والتعاقد على ذلك، وقالوا يمكن لمن أراد كتابة مصحف أن يستكتب شخصاً مدة معلومة كشهر مثلاً بأجرة معلومة ثم يستكتبه في هذه المدة مصحفاً أو أكثر إن شاء.

قال أبو بكر ابن المنذر في الإشراف: (كره علقمة وابن سيرين كتاب المصاحف بالأجر). وقال ابن سيرين: (لا بأس أن يستأجر الرجل شهراً ثم يستكتبه مصحفاً). وبه قال مالك وأبو ثور والنعمان. قال أبو بكر: (كل ذلك جائز) (٢١٥٠).

وحكى مذهب ابن سيرين أيضاً ابن أبي داود في المصاحف (٢١٥١)، وفي النكت لابن مفلح على المحرر: (قال في رواية حنبل: أكره بيع المصاحف وشرائها فإذا أراد الرجل مصحفاً استكتب وأعطى الأجرة) (٢١٥٢).

---

(٢١٥٠) الإشراف لابن المنذر ج٢ ص ١٢٦، والحاوي للماوردي ج٩ ص ٢٧٩، والمحلّى لابن حزم ج٨ ص ١٩٣ م ١٣٠٧ وص ١٨٣ م ١٢٨٨.

(٢١٥١) ابن أبي داود في المصاحف ص ١٤٨ وص ١٤٩ وص ١٩٢ وص ١٩٣.

(٢١٥٢) النكت على المحرر ج١ ص ٢٨٦.

## كتابة المصاحف بالحروف الأعجمية

لا ريب أن القول بوجوب التزام رسم المصحف الإمام كما هو مذهب السلف يقتضي وبطريق الأولى القول بمنع كتابة المصاحف بالرسوم الأعجمية لكونه ضرباً من ترجمة القرآن .. وقد مر في مسألة الترجمة في المصحف من هذا البحث ذكر النقول المختلفة في هذا الشأن مما أغنى عن إعادتها هنا، وقد تحصيل من استقراء تلك النقول؛ بل من التصريح في أكثرها أن علماء السلف والخلف مجمعون على القول بتحريم كتابة المصاحف بالحروف الأعجمية<sup>(٢١٥٣)</sup>.

لا يقال بأن فقهاء الحنفية قد جوزوا كتابة القرآن بالفارسية فتتخرم بذلك دعوى الإجماع، لأن فقهاء الحنفية وإن جوزوا كتابة القرآن بالفارسية فإنهم قد قصرُوا التجويز المذكور على الآية والآيتين، وصرحوا بأن كتابة المصحف الكامل بالفارسية لا تجوز باتفاق مشائخهم.

قال غير واحد من فقهاء الحنفية: (وإن اعتاد القراءة بالفارسية، أو أراد أن يكتب

---

(٢١٥٣) الأوسط لابن المنذر ج٣ ص ١١٦ وص ١١٧ م ٣٩٦، والحاوي الكبير لأبي الحسن الماوردي ج٢ ص ١٤٥ وص ١٤٦، والمحلى لابن حزم ج٣ ص ٢٥٤ م ٣٩٦، ج٤ ص ١٥٩ م ٤٦٦، ج٨ ص ٤١٠ م ١٤٤٤..

وقد صرح ابن حزم بوجوب التزام رسم المصحف الإمام، بل صرح بالبراءة ممن تعمد ترك ذلك.

راجع أيضاً كتاب الانتصار في المسائل الكبار لأبي الخطاب الكلوذاني ج٢ ق ٢١٣ م ٨ من مسائل الصلاة، وتفسير الفخر الرازي (التفسير الكبير ج١ ص ٢١٤ إلى ص ٢١٨) المسألة الحادية عشرة من المسائل الفقهية المستنبطة من الفاتحة، وأحكام القرآن لابن العربي ج٤ ص ١٦٦٥، وتفسير القرطبي ج١ ص ١٢٦، والذخيرة للقرافي ج٢ ص ١٨٦ وص ١٨٧.



المصحف بالفارسية منع من ذلك على أشد المنع، وإن فعل ذلك في آية أو آيتين لا يمنع من ذلك<sup>(٢١٥٤)</sup>.

وقال العيني في البناية: (ويجوز كتابة الآية والآيتين بالفارسية، والأكثر منها لا يجوز).

وقال الرازي «ره» أخاف أن يكون زنديقاً أو مجنوناً، فالمجنون يشد والزنديق يقتل<sup>(٢١٥٥)</sup>.

وحجة الحنفية في هذا القول - أعني جواز كتابة الآية والآيتين بالفارسية -: (ما روي عن سلمان رضي الله عنه أن الفرس كتبوا إليه أن يكتب لهم الفاتحة بالفارسية فكتبها لهم، فكانوا يقرؤون ذلك في الصلاة حتى لانت ألسنتهم للعربية) .. لكن أهل التحقيق في هذا الشأن لا يسلمون بثبوت المروي عن سلمان رضي الله عنه، ويردونه من وجوه عدة على ما مر بيانه في موضعه من هذا البحث<sup>(٢١٥٦)</sup>.

بيد أن المتأمل في كلام متقدمي أهل العلم يحتاج إلى تحرير محل النزاع بينهم في هذا الشأن، وفي هذه المسألة بخصوصها، إذ من المعلوم أن الفارسية تكتب بحروف عربية وإنما الاختلاف في ألفاظها وعليه تكون الكتابة بالفارسية نقلاً للألفاظ العربية إلى لغة أخرى، وذلك أمر زائد عن محل النزاع الذي هو الرسم الأعجمي فحسب، ومن هنا قال الزركشي في البرهان: (هل يجوز كتابة القرآن بقلم غير العربي؟ هذا مما لم أر للعلماء فيه كلاماً، ويحتمل الجواز لأنه قد يحسنه من يقرأه بالعربية، والأقرب المنع. كما تحرم قراءته بغير لسان العرب، ولقولهم: القلم أحد اللسانين. والعرب لا تعرف قلماً غير العربي «وقد» قال تعالى: ﴿يَلْسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾<sup>(٢١٥٧)</sup> أ. هـ<sup>(٢١٥٨)</sup>.

وقد نقل السيوطي في الإتيان قول الزركشي هذا واقتصر عليه<sup>(٢١٥٩)</sup>. وقد مر

---

(٢١٥٤) فتح القدير ج ١ ص ٢٠١، والفتاوى التتارخانية ج ١ ص ٤٥٧، وجاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣٢٥.

(٢١٥٥) البناية للعيني ج ١١ ص ٢٦٨.

(٢١٥٦) راجع الكلام على أثر سلمان رضي الله عنه في الحاشية رقم (٩٩٦)، (١١١٠)، وراجع أيضاً في نصه المبسوط للسرخسي ج ١ ص ٣٧، والنهاية لتاج الشريعة ج ١ ص ٨٦.

(٢١٥٧) الشعراء آية ١٩٥.

(٢١٥٨) البرهان ج ٢ ص ١٥.

(٢١٥٩) الإتيان للسيوطي ج ٢ ص ١٧١.

تصريح ابن حزم في المحلى بوجوب التزام الرسم عند كتابة المصحف، وقوله بالبراءة ممن تعدد ترك ذلك<sup>(٢١٦٠)</sup>.

وقد مضى في مسألة رسم المصحف من هذا البحث ذكر المنقول عن الأئمة مالك وأحمد بن حنبل وغيرهما في وجوب التزام رسم المصحف الإمام، حتى أن بعض أهل العلم قد حكاه إجماعاً ولم أقف على تصريح بجواز مخالفة رسم المصحف الإمام باستثناء كلام لأبي بكر الباقلاني من علماء القرن الرابع الهجري<sup>(٢١٦١)</sup>، وقد تابعه في ذلك طائفة من علماء الخلف كالشوكاني<sup>(٢١٦٢)</sup>، وهو ظاهر ما جاء في الفتاوى الحديثية للهيتمي حيث قال: (وبحث الزركشي أيضاً حرمة كتابته بقلم غير العربي، وفيه نظر أيضاً، ويفرق بينه وبين حرمة قراءته بغير العربية بأن هذا يذهب إعجازه بخلاف الثاني)<sup>(٢١٦٣)</sup>.

وسئل الهيتمي أيضاً هل يحرم كتابة القرآن بغير العربية «فأجاب» بقوله: أفتى بعضهم بحرمة ذلك، وأطال في الاستدلال، لكن بما في دلالة لما أفتى به نظر ظاهر<sup>(٢١٦٤)</sup>. وقد تُشكل إجابة الهيتمي السالفة في الموضوعين السابقين إذا ما قورنت بفتوى له أخرى تتضمن التصريح بالتحريم، فقد سئل في موضع من فتاواه<sup>(٢١٦٥)</sup>: (هل تحرم كتابة القرآن الكريم بالعجمية كقراءته) فأجاب بقوله: (قضية ما في المجموع عن الأصحاب التحريم وذلك لأنه قال: وأما ما نقل عن سلمان رضي الله عنه أن قوماً من الفرس سألوه أن يكتب لهم شيئاً من القرآن فكتب لهم فاتحة الكتاب بالفارسية فأجاب عنه أصحابنا بأنه كتب تفسير الفاتحة لا حقيقتها أ.هـ فهو ظاهر أو صريح في تحريم كتابتها بالعجمية، فإن قلت كلام الأصحاب إنما هو جواب عن حرمة قراءتها بالعجمية المترتبة على الكتابة بها فلا دليل لكم فيه قلت:

---

(٢١٦٠) المحلى لابن حزم ج ٨ ص ٤١٠ وص ٤١١ م ١٤٤٤.

(٢١٦١) والباقلاني هو محمد بن الطيب المشهور بابن الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣هـ، وانظر كلامه في المسألة في كتاب نكت الانتصار لنقل القرآن ص ١٢٩، وقد مضى نصه بتمامه في مسألة رسم المصحف من هذا البحث، فليطلب منها.

(٢١٦٢) راجع تفسير فتح القدير للشوكاني ج ١ ص ٢٩٤ وانظر نصه في مسألة رسم المصحف أيضاً.

(٢١٦٣) الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي ص ١٦٤.

(٢١٦٤) الفتاوى الكبرى لابن حجر الهيتمي ج ١ ص ٥٣.

(٢١٦٥) الفتاوى الكبرى لابن حجر الهيتمي ج ١ ص ٣٧ وص ٣٨.

بل هو جواب عن الأمرين، وزعم أن القراءة بالعجمية مترتبة على الكتابة بها ممنوع بإطلاقه، فقد يكتب بالعجمية ويقرأ بالعربية وعكسه فلا تلازم بينهما كما هو واضح، وإذا لم يكن بينهما تلازم كان الجواب عما فعله سلمان رضي الله عنه في ذلك ظاهر فيما قلناه على أن مما يصرح به أيضاً أن مالكا رضي الله عنه سئل هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء فقال: لا إلا على الكتابة الأولى - أي كتبة الإمام وهو المصحف العثماني - قال بعض أئمة القراء: ونسبته إلى مالك لأنه المسؤول عن المسألة وإلا فهو مذهب الأئمة الأربعة. قال أبو عمرو: ولا مخالف له في ذلك من علماء الأمة. وقال بعضهم: والذي ذهب إليه مالك هو الحق إذ فيه بقاء الحالة الأولى إلى أن يتعلمها الآخرون، وفي خلافها تجهيل آخر الأمة أولهم، وإذا وقع الإجماع كما ترى على منع ما أحدث الناس اليوم من مثل كتابة الربو بالألف مع أنه موافق للفظ الهجاء فمنع ما ليس من جنس الهجاء أولى، وأيضاً ففي كتابته بالعجمية تصرف في اللفظ المعجز الذي حصل التحدي به بما لم يرد، بل بما يوهم عدم الإعجاز؛ بل الركافة لأن الألفاظ بالعجمية فيها تقديم المضاف إليه على المضاف ونحو ذلك مما يخل بالنظم ويشوش الفهم، وقد صرحوا بأن الترتيب من مناط الإعجاز وهو ظاهر في حرمة تقديم آية على آية كتابة كما يحرم ذلك قراءة، فقد صرحوا بأن القراءة بعكس السور مكروهة، وبعكس الآيات محرمة، وفرقوا بأن ترتيب السور على النظم المصحفي مظنون وترتيب الآيات قطعي، وزعم أن كتابته بالعجمية فيها سهولة للتعليم كذب مخالف للواقع والملاحظة فلا يلتفت لذلك على أنه لو سلم صدقه لم يكن مبيحاً لإخراج ألفاظ القرآن عما كتبت عليه، وأجمع عليها السلف والخلف<sup>(٢١٦٦)</sup>.

لكن قد أفتى الشمس الرملي: (بأنه لا يحرم كتابة القرآن بالقلم الهندي ونحوه لأنها دالة على لفظه العربي، وليس فيها تغيير له بخلاف ترجمته بغير العربية لأن فيها تغييراً له)<sup>(٢١٦٧)</sup>.

وعبارة العبادي في حاشيته على التحفة: (أفتى شيخنا المذكور - يعني الرملي -

(٢١٦٦) الفتاوى الكبرى لابن حجر الهيتمي ج ١ ص ٣٧ وص ٣٨.

(٢١٦٧) فتاوى الرملي بهامش الفتاوى الكبرى للهيتمي ج ١ ص ٢٣.

بجواز كتابة القرآن بالقلم الهندي، وقياسه جوازه بنحو التركي أيضاً<sup>(٢١٦٨)</sup>.

وتعقبه الشرواني فقال: «قوله بالقلم الهندي» فيه تأمل، فإن المكتوب بالقلم الهندي ونحوه إنما هو ترجمة القرآن لا نفسه<sup>(٢١٦٩)</sup>.

فالظاهر أنهم لا يختلفون في تحريم كتابة المصاحف بالأعجمية وإنما اختلافهم في رسم يمكن لعربي أن يقرأه إلا أنه يكون مخالفاً لرسم المصحف الإمام وتسمية ذلك الرسم بالقلم الهندي أو الفارسي أو التركي مثلاً لا تخرجه عن كونه رسماً بحرف عربي، فهو كالرسم الكوفي مثلاً، وبهذا يرتفع وهم التناقض في أقوالهم، ويتضح مرادهم ولا يكون في المنقول عنهم مخالفة للإجماع .. والله أعلم بالصواب.

---

(٢١٦٨) حاشية ابن القاسم العبادي على تحفة المحتاج للهيتمي ج٦ ص ١٦٠، وقارن بحاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج للرملي ج٥ ص ٢٩٤.

(٢١٦٩) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ج١ ص ١٥٤، ج٦ ص ١٦٠.

## كتابة المصاحف حال الاعتكاف

لا ريب أن كتابة المصاحف عمل من أعمال البر ويا ب من أبواب القرب وضرب من ضروب العبادات لا سيما إذا قام بها فاعلها محتسباً، لكن لما كان الاعتكاف مقتضياً لترك الاشتغال بغير العبادات المختصة به فقد اختلف أهل العلم في مسألة الاشتغال بكتابة المصاحف حال الاعتكاف، فمنهم من منع ذلك مطلقاً، ومنهم من قيد المنع بما كان حرفة وتكسباً، ومنهم من لم ير بكتابة المصاحف حال الاعتكاف بأساً ولو كان ذلك على سبيل الاحتراف والتكسب لكون النفع في كتابة المصاحف متعدداً وجانب التعبد فيه غالباً، ومنهم من صرح بكون ذلك مستحباً. وقد ذهب إلى القول الأول الإمام مالك في المشهور عنه، وذكره بعض أصحابنا الحنابلة تخريجاً.

وذهب إلى القول الثاني جمهور الحنفية، وهو اختيار طائفة من الشافعية منهم الغزالي والرافعي، وهو رواية عن الإمام أحمد، وهو مقتضى قول أبي بكر الخلال من أصحابنا الحنابلة.

وذهب إلى القول الثالث جمهور الشافعية والحنابلة، وهو أشهر الروايتين عن الإمام أحمد .. وهاك بيان ما كان مجملاً.

صرح غير واحد من شراح الهداية للمرغيناني الحنفي: أن للمعتكف أن يكتب الأمور الدينية وليس له كتابة المصحف بأجر<sup>(٢١٧٠)</sup>. وقال الإمام مالك عن المعتكف: يكتب المصحف إن أحب. قال ابن رشد: «قوله ويكتب المصحف إن أحب» معناه ويكتب المصاحف قبل أن يدخل إن أحب، وهذا على مذهب ابن القاسم، وروايته

---

(٢١٧٠) فتح القدير لابن الهمام ج٢ ص٢١٣، والبنية للعيني ج٣ ص٧٥٣ وص٧٥٤، وراجع الدر بحاشية ابن عابدين ج٢ ص٤٥.

عن مالك الذي يرى أن الاعتكاف يختص من أعمال البر بذكر الله تعالى وقراءته القرآن والصلاة، وأما على مذهب ابن وهب الذي يبيح للمعتكف جميع أعمال البر المختصة بالآخرة، فيجوز له أن يكتب المصاحف للثواب لا ليتمولها، ولا على أجرة يأخذها، إلا ليقراً فيها ويتنفع بها من احتاج إليها<sup>(٢١٧١)</sup>.

وعد خليل في مكروهات الاعتكاف: اشتغاله بعلم، وكتابته مصحفاً إن كثر. قال الخرشي: (أما اليسير من العلم والكتابة فلا بأس به لكن الأولى الترك، وبالغ على المصحف لئلا يتوهم أن كتابته كتلاوته).

وقيد العدوي الكراهة بما لم يكن لمعاشه<sup>(٢١٧٢)</sup>، ووافقه الزرقاني<sup>(٢١٧٣)</sup>.

ونقل المناوي نحواً مما ذكر ابن رشد ثم قال: (وهو يدل على أن كتب المصحف لا يباح للمعتكف على المشهور)<sup>(٢١٧٤)</sup>.

وفي الإفصاح للوزير ابن هبيرة عن الإمام مالك: (لا بأس أن يكتب المعتكف)<sup>(٢١٧٥)</sup>.

وعند الشافعية يباح للمعتكف كتابة العلم ولو حرفة، وله المطالعة في مباح على ما اختاره النووي<sup>(٢١٧٦)</sup>، والأنصاري<sup>(٢١٧٧)</sup>، والسيوطي<sup>(٢١٧٨)</sup>، والهيتمي<sup>(٢١٧٩)</sup>، خلافاً لما ذكره الغزالي<sup>(٢١٨٠)</sup> والرافعي<sup>(٢١٨١)</sup>.

---

(٢١٧١) البيان والتحصيل لابن رشد ج٢ ص٣٠٦.

(٢١٧٢) الخرشي على خليل، والعدوي عليه ج٢ ص٢٧٤.

(٢١٧٣) (٩) شرح الزرقاني على خليل ج٢ ص٢٢٥.

(٢١٧٤) (١٠) المرجع السابق، وقارن بالفواكه الدواني ج١ ص٣٧٢ وص٣٧٧، وبلغة السالك ج١ ص٥٤٤ وص٥٤٥.

(٢١٧٥) الإفصاح لابن هبيرة ج١ ص٢٦٠.

(٢١٧٦) الروضة للنووي ج٢ ص٣٩٢.

(٢١٧٧) أسنى المطالب للأنصاري ج١ ص٤٣٤.

(٢١٧٨) الأشباه والنظائر للسيوطي ص٤٥١.

(٢١٧٩) تحفة المحتاج للهيتمي ج٣ ص٤٦٨ وص٤٦٩.

(٢١٨٠) إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي ج٤ ص٢٥٣، وقارن بمغني المحتاج ج١ ص٤٥٢،

وفتح الوهاب ج١ ص١٢٦.

(٢١٨١) انظر رأي الرافعي في إعلام الساجد للزركشي ص٣٢٥ وص٣٢٦.

وعند الحنابلة تجوز الكتابة للمعتكف على الصحيح من المذهب، وقيده بعضهم بما لم يكن تكسباً.

قال حرب: (سئل الإمام أحمد عن العمل في المسجد نحو الخياط وغيره، فكأنه كرهه ليس بذلك التشديد).

وقال المروزي: (سألته عن الرجل يكتب بالأجرة فيه؟ قال: أما الخياط وشبهه فلا يعجبني، إنما بني لذكر الله تعالى. وقال في رواية الأثرم: ما يعجبني مثل الخياط والإسكاف وشبهه، وسهل في الكتابة. قال الحارثي: خص الكتابة لأنه نوع تحصيل علم، فهي في معنى الدراسة، وهذا يوجب التقيد بما لا يكون تكسباً، وإليه أشار بقوله: فليس ذلك كل يوم<sup>(٢١٨٢)</sup>.

قال المرداوي: (وظاهر ما نقل الأثرم - وقد قطع المصنف في باب الاعتكاف أنه لا يجوز للمعتكف أن يتكسب بالصنعة - التسهيل في الكتابة مطلقاً)<sup>(٢١٨٣)</sup>. ونقل ابن مفلح في الاعتكاف قول أبي بكر: (لا يقرأ ولا يكتب الحديث واقتصر عليه)<sup>(٢١٨٤)</sup>.

وحكاه المرداوي في الإنصاف، ثم نقل قول أبي الخطاب: (يستحب إذا قصد به الطاعة). واختاره المجد وغيره.

وذكر الآمدي وغيره في استحباب ذلك روايتين، فعلى المذهب: فعله لذلك أفضل من الاعتكاف لتعدي نفعه ..

قال المجد بن تيمية: (ويتخرج على أصلنا في كراهة أن يقضي القاضي بين الناس وهو معتكف إذا كان يسيراً: وجهان، بناء على الإقراء، وتدریس العلم فإنه في معناه)<sup>(٢١٨٥)</sup>.

وجزم البهوتي بعدم استحباب كتابة الحديث للمعتكف، لأنه ﷺ كان يعتكف

---

(٢١٨٢) الآداب الشرعية لابن مفلح ج ٣ ص ٣٩٥.

(٢١٨٣) تصحيح الفروع للمرداوي ج ٤ ص ٦٣٤.

(٢١٨٤) الفروع لابن مفلح ج ٣ ص ١٩٦.

(٢١٨٥) الإنصاف للمرداوي ج ٣ ص ٣٨٣ وص ٣٨٤.

فلم ينقل عنه الاشتغال بغير العبادات المختصة به، ولأن الاعتكاف عبادة من شروطها المسجد فلم يستحب فيها ذلك كالطواف.. ثم ذكر اختيار أبي الخطاب السابق ووجهه<sup>(٢١٨٦)</sup>.. والله أعلم بالصواب.

---

(٢١٨٦) كشف القناع للبهوتي ج٢ ص ٤٢٣.



## كرسي المصحف

الكلام على هذه المسألة يتناول ثلاثة أمور:

أحدها: ماهية الكرسي المذكور.

وثانيها: حكم اتخاذه لجعل المصحف عليه، والفرق بين الكرسي الصغير والكبير.

وثالثها: حكم مس كرسي المصحف إذا كان المصحف موضوعاً عليه وكان الماس له ممنوعاً من مس المصحف.

### أولاً: ماهية الكرسي المذكور:

كرسي المصحف أو وسادته أو متكأته عيدان يوضع عليها المصحف عند نشره للقراءة، الغرض منه إمساك المصحف واعتماده عليه<sup>(٢١٨٧)</sup>.

قال النووي في تهذيب الأسماء: (الكرسي معروف هو بضم الكاف وكسرهما لغتان الضم أفصح وأشهر. قال الجوهري: هو مضموم وربما كسروه، وجمعه كراسي بتشديد الياء وتخفيفها لغتان ذكرهما ابن السكيت في كل ما كان من هذا القبيل مفردة مشدداً كالسراري والبخاتي والعواري)<sup>(٢١٨٨)</sup>.

وقال ابن منظور في اللسان: (والكرسي في اللغة والكراسة إنما هو الشيء الذي قد ثبت ولزم بعضه بعضاً. وعن الزجاج أن الذي نعرفه من الكرسي في اللغة الشيء الذي يعتمد عليه ويجلس عليه)<sup>(٢١٨٩)</sup>.

---

(٢١٨٧) حاشية العدوي على الخرشى ج١ ص ١٦٠.

(٢١٨٨) تهذيب الأسماء واللغات للنووي ج٢ ص ١١٤.

(٢١٨٩) لسان العرب لابن منظور ج١٢ ص ٦٨.

وقد يكون الكرسي للمصحف من الخشب أو الجريد أو ما يقوم مقامهما.

### ثانياً: اتخاذ الكرسي للمصحف:

صرح غير واحد من أهل العلم بأنه لا يكره اتخاذ كرسي للمصحف يوضع عليه عند نشره للقراءة فيه؛ بل يباح ذلك ما دام الكرسي المذكور في حدود الحاجة ولائقاً بالمصحف<sup>(٢١٩٠)</sup>، فإن كان الكرسي كبيراً خارجاً عن حدود المؤلف فقد ذكر ابن الحاج في المدخل أنه معدود في البدع التي أحدثت في المساجد، قال: (ومن هذا الباب الكرسي الكبير الذي يعملونه في الجامع ويؤبدونه وعليه المصحف لكي يقرأ على الناس ولا ضرورة تدعو إلى ذلك لوجهين:

الأول: أنه يمسك به من المسجد موضع كبير وهو وقف على المصلين، فمنهم المصلي، ومنهم التالي، ومنهم الذاكر، ومنهم المفكر، فإذا قرأ القارئ إذ ذاك قطع عليهم ما هم فيه. وقد نهى عليه الصلاة والسلام عن رفع الصوت بالقراءة في المسجد بقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن»<sup>(٢١٩١)</sup>، وهو نص في عين المسألة ولا التفات إلى من فرق بين أن يكون المستمعون أكثر ممن يتشوش من المشتغلين بالصلاة وغيرها مما تقدم ذكره<sup>(٢١٩٢)</sup>. ثم ذكر أن هذه البدعة من بدع الحجاج بن يوسف فقط .. وقد يأتي بأبسط من هذا في مسألة وضع المصحف في المسجد من هذا البحث إن شاء الله.

### ثالثاً: حكم مس الكرسي في حق الممنوع من مس المصحف:

وقد أعطى فريق من أهل العلم حكم المصحف لكرسيه إذا كان عليه المصحف

---

(٢١٩٠) الآداب الشرعية لابن مفلح ج٢ ص ٣٤٣، ومغني ذوي الأفهام لابن عبد الهادي ص ٢٥، وحاشية العدوي على الخرشي ج١ ص ١٦٠.

(٢١٩١) أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٨٢ ح [١ - ١٩] بسنده عن البياضي قال: (خرج رسول الله ﷺ على الناس وهم يصلون وقد علت أصواتهم فقال ﷺ: «إن المصلي يناجي ربه فلينظر بما يناجي، ولا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن»).

قال الحافظ بن حجر: (وهو صحيح من حديث البياضي في الموطأ وأبي داود وغيرهما). راجع كشف الخفا ج٢ ص ١٧٩ ح ٢١٨١، وراجع موسوعة أطراف الحديث ج٣ ص ٢٥١، ج٧ ص ٣٤٢.

(٢١٩٢) المدخل لابن الحاج ج٢ ص ٢٠٦ وص ٢٠٧.

في باب المس والحمل، وهذا الذي عليه جمهور الشافعية<sup>(٢١٩٣)</sup>.

أما المالكية فقد سهلوا في باب المس ومنعوا من حمل الكرسي وعليه المصحف في حق من منع من حمل المصحف<sup>(٢١٩٤)</sup>، وجوز الحنفية والحنابلة مس وحمل كرسي المصحف في حق الممنوع من مس المصحف قياساً على جواز مس المصحف من وراء الحوائل؛ بل أولى<sup>(٢١٩٥)</sup>... والله أعلم بالصواب.

---

(٢١٩٣) قال الهيثمي في التحفة عطفاً على مس خريطة المصحف وصندوقه حال الحدث: (ومثله كرسي وضع عليه كما هو ظاهر).

قال الشرواني: (قوله ومثله كرسي ... إلخ « وكذا في الزيادي ومال إليه في الإيعاب اضطرب النقل فيه عن الجمال الرملي فقال القليوبي: الكرسي كالصندوق فيحرم مس جميعه قاله شيخنا - أي الزيادي - ونقله عن شيخنا الرملي أيضاً، وقال سم لا يحرم مس شيء منه ونقله عن شيخنا الرملي أيضاً، ولي به أسوة، وخرج بكرسي المصحف كرسي القارئ فيه فالكراسي الكبار المشتملة على الخزائن لا يحرم مس شيء منها. نعم الدفتان المنطقتان على المصحف يحرم مسهما لأنهما من الصندوق المتقدم .. انتهى. وفي سم على التحفة قد يقال بل الكراسي من قبيل المتاع أ.هـ. فكان للجمال الرملي ثلاثة آراء في الكرسي - كردي).

(٢١٩٤) جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ١٢٥: (وقد حرم الشافعية مس كرسيه وهو عليه، ومذهبنا وسط وهو منع حمله بالكرسي لا مس الكرسي كما يقول الشافعية، ولا جواز مس الكرسي وحمله به كما يقول الحنفية). وراجع أيضاً الخرخشي ج ١ ص ١٦٠، وبلغه السالك ج ١ ص ١١٨، والزرقاني ج ١ ص ٩٤.

(٢١٩٥) راجع في إباحة مس المصحف من وراء الحوائل فتح القدير ج ١ ص ١١٧، والبناية ج ١ ص ٦٤٨، وحاشية ابن عابدين ج ١ ص ١١٧، والآداب الشرعية ج ٢ ص ٣٤٣، ومغني ذوي الأفهام ص ٢٥، والفروع ج ١ ص ١٨٨ و ص ١٨٩، والإنصاف ج ١ ص ٢٢٤.

## محو المصحف

لا يخلو محو المصحف من أن يكون لمصلحة دينية اقتضتها صيانتها، أو أن يكون محوه على سبيل الاستخفاف به والإسقاط لحرمة، فإن كان الغرض من محوه صيانة القرآن كإتلاف ما كان مخالفاً للمصحف الإمام أو المتضمن لتحريف أو كثير لحن، أو كان خطه بالغ الرداءة بحيث لا يمكن الانتفاع به فلا ريب بوجود إتلافه بحرقه أو غسله أو محوه، وقد فعل الخليفة الراشد عثمان ذلك بالمصاحف المخالفة للمصحف الإمام في حضرة الصحابة رضوان الله عليهم ووافقوه عليه، وقد مر ذلك مفصلاً في مسألة إتلاف المصحف ومسألة إحراق المصاحف في موضعهما من هذا البحث.

فقد أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف في قصة جمع الناس على المصحف الإمام من رواية أبي قلابة عن مالك بن أنس جد الإمام مالك بن أنس قال: (كنت فيمن أملى عليهم - يعني حين كتب المصحف الإمام في عهد عثمان رضي الله عنه - فلما فرغ من المصحف كتب إلى أهل الأمصار إني قد صنعت كذا محوت ما عندي فامحوا ما عندكم) (٢١٩٦).

وأما إن كان محو المصحف من مستخف به مسقط لحرمة فلا شك في كفره وردته على ما مر بيانه في مسألة الاستخفاف بالمصحف في موضعها من هذا البحث.

قال أبو الوفاء بن عقيل في تذكرته: (قال أصحابنا: فإن قال: محوت المصحف لم يكن يميناً، وروي عن أحمد مثله. وعندي أنه يمين، لأن الحالف لم يقصد بقوله محوته إلا لإسقاط الحرمة والإهانة فصار يميناً به كقوله هو يهودي

---

(٢١٩٦) المصاحف لابن أبي داود ص ٢٩.

لأن من أسقط حرمة كان كافراً<sup>(٢١٩٧)</sup>.

وقد ذكر بعض الأصحاب أيضاً أن أبا الوفاء قد أجرى الروايتين في قوله: محوت المصحف لإسقاط حرمة وعصيت الله في كل ما أمرني به، واختار وجوب الكفارة في قوله محوت المصحف كذا في الإنصاف<sup>(٢١٩٨)</sup>. وقد مر في مسألة الحلف بالمصحف طرف من هذا فليعاود في موضعه من هذا البحث والله أعلم بالصواب.

---

(٢١٩٧) التذكرة في الفقه لأبي الوفاء علي بن عقيل الحنبلي ق ١٨٩.

(٢١٩٨) الإنصاف للمرداوي ج ١١ ص ٣٣.

## مد الرجلين إلى المصحف

لأهل العلم في مسألة مد الرجلين إلى جهة المصحف أقوال ثلاثة في الجملة:

أحدها: التحريم، وهو اختيار الزركشي<sup>(٢١٩٩)</sup> الشافعي، واستقر به ابن مفلح الحنبلي<sup>(٢٢٠٠)</sup>، وهو ظاهر كلام فقهاء الحنفية في ما كان محاذياً للمصحف وإن عبروا عنه بالكراهة إلا أنهم أرادوا الكراهة التحريمية على ما صرح به غير واحد منهم كشارح الملتقى<sup>(٢٢٠١)</sup>.

والقول الثاني: أن هذا مكروه ما لم يفعله استخفافاً فيحرم قطعاً ولعله مراد من لم يصرح به<sup>(٢٢٠٢)</sup>.

والقول الثالث: أن تركه أولى وهو الذي ذكره في الفروع ومن تابعه<sup>(٢٢٠٣)</sup>، وهو محمول على عدم قصد الامتهان، وإلا فالقول بالتحريم حينئذ متعين، وقد فرق فقهاء الأحناف في حكم مد الرجل إلى جهة المصحف فمنعوه فيما كان مسامتاً للمصحف دون ما كان منخفضاً عنه لانتفاء حصول الامتهان والحالة هذه.

وهاك طرفاً من نصوص الفقهاء في مسألة مد الرجلين إلى المصحف .. قال ابن الهمام في الفتح: (قالوا يكره أن يمد رجله في النوم وغيره إلى القبلة أو المصحف أو

---

(٢١٩٩) البرهان للزركشي ج٢ ص ١٠٧، وقارن بالإتقان للسيوطي ج٢ ص ١٧٢.

(٢٢٠٠) الآداب الشرعية لابن مفلح ج٢ ص ٢٩٧.

(٢٢٠١) مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ج١ ص ٦٧.

(٢٢٠٢) الفتاوى الحديثية للهيتمي ص ١٦٤ وص ١٦٥.

(٢٢٠٣) الفروع لابن مفلح ج١ ص ١٩٢، والإنصاف ج١ ص ٢٢٧، وكشاف القناع ج١ ص ١٥٥.

كتب الفقه إلا أن تكون على مكان مرتفع عن المحاذاة<sup>(٢٢٠٤)</sup>.

وقال ابن البزاز الحنفي: (ومد الرجل إلى المصحف لو لم يكن بحذاء الرجل لا يكره، وكذا لو معلقاً من وتد ومد إلى الأسفل لأنه على العلو فلم يحاذه)<sup>(٢٢٠٥)</sup>.

قال الزركشي في البرهان: (ويحرم مد الرجلين إلى شيء من القرآن أو كتب العلم)<sup>(٢٢٠٦)</sup>، وعلمه بأن فيه إذلالاً وامتهاناً للمصحف.

وقال ابن مفلح في الآداب بحرمة مد الرجلين إلى المصحف قياساً على توسد المصحف والاتكاء عليه لما في ذلك من الابتذال لأسماء الله وإساءة الأدب<sup>(٢٢٠٧)</sup>.

وقال ابن مفلح في الفروع: (ولم يذكر أصحابنا مد الرجلين إلى جهة ذلك وتركه أولى، وكرهه الحنفية)<sup>(٢٢٠٨)</sup>.

قال الهيتمي في الفتاوى الحديثية: (قال الزركشي ويحرم مد الرجل إلى شيء من القرآن أو كتب العلم انتهى. وفي إطلاق الحرمة وقفة؛ بل الأوجه عدمها إذ لم يقصد بذلك ما ينافي تعظيمه) إلى أن قال: (وإذا قلنا بحرمة المد فحمله كما هو ظاهر حيث قرب منه بأن كان ينسب المد إليه ويعد مخللاً بتعظيمه)<sup>(٢٢٠٩)</sup>.

وفي التحفة وحواشيها: (وظاهر كلام الزركشي حرمة مد الرجل إلى المصحف. قال الشرواني عبارة البجرمي وفي النهاية ويحرم مد الرجل إلى جهة المصحف)<sup>(٢٢١٠)</sup>.

---

(٢٢٠٤) فتح القدير لابن الهمام ج١ ص٢٩٨، وراجع البنائة ج١١ ص٢٦٨، ومجمع الأنهر ج١ ص٦٧، وحاشية ابن عابدين ج١ ص٤٤١.

(٢٢٠٥) الفتاوى البزازية بهامش الهندية ج٦ ص٣٨٠، وحكى مثله في الهندية ج٥ ص٣٢٢ عن الغرائب.

(٢٢٠٦) البرهان للزركشي ج٢ ص١٠٧، وتابعه السيوطي في الإتقان ج٢ ص١٧٢.

(٢٢٠٧) الآداب الشرعية لابن مفلح ج٢ ص٢٩٧.

(٢٢٠٨) الفروع لابن مفلح ج١ ص١٩٢، وراجع الإنصاف ج١ ص٢٢٧، والكشاف ج١ ص١٥٥.

(٢٢٠٩) الفتاوى الحديثية للهيتمي ص١٦٤ وص١٦٥.

(٢٢١٠) التحفة وحواشيها للهيتمي أيضاً ج١ ص١٥٥.

## مس المصحف من وراء الحوائل

مر في مسألة اشتراط الطهارة لمس المصحف أن جمهور العلماء من السلف والخلف يقولون باعتبار هذا الشرط في مس المصحف مساً مباشراً، ثم اختلفوا في كون شرط الطهارة معتبراً لمس المصحف من وراء الحوائل، فذهب جمهورهم إلى أنه يجوز للمحدث أن يمس المصحف من وراء الحوائل كمس المصحف من وراء خريطته أو مسه من وراء الكم أو كان بيدي الماس قفزان مثلاً، لأن الماس بحائل لا يقال له ماس للمصحف، فالنهي غير متناول له فلا يحرم عليه لا سيما وأن نهى غير الطاهر عن مس المصحف نهى تعبدى لا يعقل معناه، وما هذا سبيله يقتصر فيه على مورده.

والقول بإباحة مس المصحف من وراء الحوائل هو المذهب عند متقدمي الحنفية<sup>(٢٢١١)</sup> والحنابلة<sup>(٢٢١٢)</sup>، ووجه عند الشافعية، وذكره النووي في الروضة<sup>(٢٢١٣)</sup>، وأنكره في غيرها من كتبه وغلط قائله<sup>(٢٢١٤)</sup>.

---

(٢٢١١) مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج١ ص ١٥٦ م ٦٩. نقل العيني في البناية ج١ ص ٦٤٨ عن المحيط أن ذلك مذهب جمهور أصحابه - لكن متأخريهم قد قالوا بكراهة المس من وراء الكم وكل ما هو متصل بالماس، وهو أظهر الروايتين عن محمد بن الحسن، وإن فرق البعض كابن الهمام في الفتح ج١ ص ١١٧ في المتصل بالماس بين ما يتحرك بحركته وبين ما لا يتحرك اجتهداً من عنده .. وراجع ابن عابدين في الحاشية ج١ ص ١١٧.

(٢٢١٢) المغني مع الشرح ج١ ص ١٣٨، والفروع ج١ ص ١٨٨ وص ١٨٩، وذكر عن الإمام أحمد ثلاث روايات الأولى جواز، والثانية للوراق خاصة لشدة حاجته، والثالثة المنع مطلقاً .. وراجع الإنصاف ج١ ص ٢٢٢ وص ٢٢٣.

(٢٢١٣) روضة الطالبين للنووي ج١ ص ٨٠.

(٢٢١٤) قال النووي في التبيان ص ٢٣٣ وص ٢٣٤: (التصريح بمنع المحدث من مس المصحف من وراء الحوائل على المذهب الصحيح، أما إن تصفح المحدث أو الجنب أو الحائض أوراق =



وذهبت المالكية<sup>(٢٢١٥)</sup> والشافعية<sup>(٢٢١٦)</sup> وأحمد<sup>(٢٢١٧)</sup> في رواية عنه، وجمع من متأخري الحنفية<sup>(٢٢١٨)</sup> إلى القول بالمنع من مس المصحف ولو من وراء الحوائل في حق من يمنع من مس المصحف مساً مباشراً.

واشترط فريق ثالث لجواز المس من وراء الحوائل ألا تكون متصلة بالماس ولا بالمصحف، وقد مضى تفصيل ذلك عند الكلام على مسألتي جلد المصحف وغلافه.

وقد مر في غير موضع من هذا البحث أيضاً الرواية عن جمع من السلف في التسهيل في ذلك كالمروى عن أبي وائل من أنه كان يرسل خادماً وهي حائض إلى أبي رزين فتأتيه بالمصحف فتمسكه بعلاقته، ذكره البخاري تعليقاً، ووصله ابن أبي شيبة<sup>(٢٢١٩)</sup>. ومنها ما روي عن الحسن أنه كان لا يرى بأساً أن يتعلق الجنب بالمصحف أو يجوز به من مكان إلى آخر .. وعن القاسم الأعرج قال: (كان لسعيد بن جبيرة بأصبهان غلام مجوسي يخدمه، فكان يأتيه بالمصحف في علاقته). وعن عطاء

---

= المصحف يعود أو شبهه فهو جائز في أظهر الوجهين لأصحاب الشافعي، وبه قطع العراقيون منهم لأنه غير ماس ولا حامل. والوجه الثاني تحريمه لأنه يعد حاملاً للورقة، والورقة كالجميع، وأما إذا لف كمه على يده وقلب الورقة به فحرام بلا خلاف، وغلط بعض أصحاب الشافعي فحكى فيه وجهين. قال النووي: والصواب القطع بالتحريم، لأن القلب يقع باليد لا بالكُم) أ.هـ. كلامه في التبيان، وراجع أيضاً المجموع له ج ٢ ص ٦٧.

(٢٢١٥) الخروشي ج ١ ص ١٦٠، والدسوقي ج ١ ص ١٢٥، ومنح الجليل ج ١ ص ١١٨.  
(٢٢١٦) تحفة المحتاج وحواشيه ج ١ ص ١٤٦ وما بعدها، وراجع أيضاً الروضة ج ١ ص ٨٠، والمجموع ج ٢ ص ٢٦٧.

(٢٢١٧) المغني ج ١ ص ١٣٨، والفروع ج ١ ص ١٨٨، والإنصاف ج ١ ص ٢٢٧، والكشاف ج ١ ص ١٥٣.

(٢٢١٨) فتح القدير ج ١ ص ١١٦ وص ١١٧، والبنية ج ١ ص ٦٤٨، والفتاوى التتارخانية ج ١ ص ٣٣٢، وابن عابدين ج ١ ص ١١٧.

(٢٢١٩) راجع البخاري بالفتح ج ١ ص ٤٠١ وص ٤٠٢، وبعمدة القاري للعيني ج ٣ ص ١٥٩ .. وهذا الأثر المعلق في البخاري قد وصله ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٢ ص ١٤٢ ح ٧٤٢١ حيث قال: (ثنا جرير عن مغيرة قال: كان أبو وائل يرسل خادماً وهي حائض إلى أبي رزين فتأتيه بالمصحف من عنده فتمسك بعلاقته). وقال الحافظان ابن حجر والعيني عن أثر أبي وائل: (وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة عنه بإسناد صحيح) وراجع أيضاً تغليق التعليق لابن حجر ج ٢ ص ١٦٨.

قال: (لا بأس أن تأخذ الطامث بعلاقة المصحف). وعن سفيان قال: (لا بأس أن يأخذ الجنب والحائض والصبي بعلاقة المصحف)، أخرجهن ابن أبي داود وغيره<sup>(٢٢٢٠)</sup> على ما جرى بسطه في غير موضع من هذا البحث .. والله أعلم بالصواب.

---

(٢٢٢٠) المصاحف لابن أبي داود ص ٢١٠ وص ٢١١.

## المصحف في رحل الغال

لا خلاف بين أهل العلم في أن المصحف في رحل الغال<sup>(٢٢٢١)</sup> لا يحرق حتى على القول بإحراق رحل الغال<sup>(٢٢٢٢)</sup>.

(٢٢٢١) جاء في النهاية لابن الأثير ج ٣ ص ٣٨٠: (الغلول هو الخيانة في المغنم والسرقة من الغنيمة قبل القسمة. يقال: غُلّ في المغنم يغُلُّ غلولاً فهو غال. وكل من خان في شيء خفية فقد غل أ.هـ. فالغال هو الذي يكتسب ما يأخذه من الغنيمة فلا يطلع الإمام عليه، ولا يضمه إلى الغنيمة. وفي شرح حدود ابن عرفة للرصاع ج ١ ص ٢٣٤ هو عرفاً أخذ مالم يبيع الانتفاع به من الغنيمة قبل حوزها. قال ابن الرصاع: واحترز مما أبيع فيها للضرورة فإنه ليس بغلول كالطعام مطلقاً، ولا يحتاج إلى إذن الإمام. وقول الشيخ رحمه الله: عرفاً، أشار به إلى مخالفة لما وقع لابن العربي حيث قال: الغلول الخيانة بأخذ الشيء للغير على الاختفاء. قلت إنما هو في اللغة وفي العرف ما أشار إليه الشيخ رحمه الله في عرف الفقهاء، وقد يطلق العرف على غير عرف الفقهاء كما وقع في الوقت.

(٢٢٢٢) وقد ذهب إلى القول بإحراق رحل الغال باستثناء الحيوان والمصحف فيه جماعة من أهل العلم كالإمام أحمد في المشهور عنه، والحسن وفقهاء الشام منهم مكحول والأوزاعي والوليد بن هشام ويزيد بن يزيد بن جابر، وهو ظاهر ما نقل عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، ومقتضى سكوت عمر بن عبد العزيز حين حضر إحراق متاع الغال بين يدي مسلمة بن عبد الملك على ما رواه سعيد بن منصور في سننه، ونقله عنه غير واحد من فقهاء الحنابلة على ما في الإفصاح ج ٢ ص ٢٩٠، وحكاه عن الإمام أحمد رواية واحدة وفي السير من الفصول ورقة ٦٣، ٦٤: (فقد نقل عن أحمد جماعة من أصحابه أنه يحرق رحل الغال من الغنيمة، وذكروا أن الرحل الذي يحرق هو ما كان معه في تلك الغزاة، وهذا بناء على أصلنا وأن عقوبات الشرع بإتلاف الأموال لم تنسخ كتغريم سارق الثمار المعلقة قيمة مثليها، والأخذ من الممتنع من دفع الزكاة شطر ماله، وقد كان تحريق الرحل شرعاً، ولم يثبت عندنا نسخه ونحن على حكم الأصل).

وكذا في المغني ج ١٠ ص ٥٣٢، والفروع ج ٦ ص ٢٣٧ في عدم تحريق المصحف، والأصح: وكتب علم وفي الإنصاف ج ٤ ص ١٨٥ وتحريق رحل الغال واجب على المذهب، =

وذلك لحرمة المصحف ولما روى أبو واقد الليثي<sup>(٢٢٢٣)</sup> صالح بن محمد بن زائدة قال: (دخلت مع مسلمة بن عبد الملك أرض الروم، فأتي برجل قد غل، فسأل سالماً عنه فقال: سمعت أبي يحدث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا وجدتم الرجل قد غل فأحرقوا متاعه واضربوه»<sup>(٢٢٢٤)</sup>. قال: فوجدنا في متاعه مصحفاً، فسأل سالماً عنه فقال: بهه وتصدق بئمه)<sup>(٢٢٢٥)</sup>.

وذكر الإمام محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة في كتابه السير الكبير أثراً آخر في المسألة قال: (فأما أهل الشام كانوا يقولون يحرق رحل الغال، ويروون

= واختار الشيخ تقي الدين وبعض الأصحاب المتأخرين أن تحريق رحل الغال من باب التعزير لا الحد، فيجتهد الإمام بحسب المصلحة. قال في الفروع: وهذا أظهر. قلت وهو الصواب. وانظر شرح المفردات ج١ ص ٢٦٢ وص ٢٦٣، والكشاف ج٣ ص ٨٥.. واكتفى الحنفية والمالكية والشافعية بالقول بأنه يؤدب، وقال الإمام الشافعي: (لا يرسل الغال عن دابته فيحرق سرجه ومتاعه لأن الرجل لا يعاقب في ماله، وإنما يعاقب في بدنه وإنما جعل الله الحدود على الأبدان، وكذلك العقوبات، وأما المال فلا يوقع العقوبة عليه). يراجع في ذلك كله شرح السير الكبير ص ١٢٠٦ إلى ص ١٢١١، والمبسوط ج١٠ ص ٥٠ وص ٥١، والتبيين ج٣ ص ٢٤٤، والبحر الرائق ج٥ ص ٨٣، ومواهب الجليل ج٣ ص ٣٥٤، وجواهر الإكليل ج١ ص ٢٥٥ وص ٢٩١، والأم ج٤ ص ٢٥١، والحاوي الكبير للماوردي ج١٨ ص ٢٣٨ وما بعدها، لكن لم يتعرض لتحريق الرحل.

(٢٢٢٣) قال الدارقطني في المؤتلف والمختلف ج٤ ص ٢٢٨٣ وص ٢٢٨٤ بعد أن ذكر أبا واقد الصحابي قال: (أبو واقد الليثي آخر اسمه صالح بن محمد بن زائدة، يروي عن أنس بن مالك وأبي سلمة بن عبد الرحمن وسالم بن عبد الله بن عمر). وراجع الهامش رقم ٧ ص من ص ٢٢٨٣ منه في مراجع ترجمته.

(٢٢٢٤) وصالح بن أبي زائدة ضعيف قال الترمذي ح ١٤٨٦: (سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: إنما روى هذا صالح بن محمد بن زائدة الليثي وهو منكر الحديث). قال المنذري: (وصالح بن محمد بن زائدة تكلم فيه غير واحد من الأئمة، وقد قيل إنه تفرد به). وقال البخاري: (عامة أصحابنا يحتجون بهذا في الغلول، وهو باطل ليس بشيء). وقال الدارقطني: (أنكروا هذا الحديث على صالح بن محمد. قال: وهذا حديث لم يتابع عليه، ولا أصل لهذا الحديث عن رسول الله ﷺ! والمحموظ أن سالماً أمر بذلك وصحح أبو داود وقفه). وراجع تحفة الأحوذى ج٥ ص ٢٩ وص ٣٠ باب ما جاء في الغال ما يصنع به، وراجع تلخيص الحبير ج٤ ص ١١٤، ونيل الأوطار ج٧ ص ٣٤٢ وص ٣٤٣.

(٢٢٢٥) أثر سالم أخرجه الإمام أحمد في المسند ج١ ص ٢٢، وأبو داود في سننه ج٣ ص ١٥٧ ح ٢٧١٣ باب ١٤٥ في عقوبة الغال، وصحح وقفه. وراجع في تخريجه الحاشية السابقة.

فيه حديثاً عن الحسن رضي الله عنه قال: «يؤخذ الغلول من رحله ثم يحرق رحله إلا أن يكون فيه مصحف»، وأصحاب الحسن يروونه عنه موقوفاً. وقد ذكر الأوزاعي عن الحسن هذا الحديث مرفوعاً، ولكن الفقهاء لم يصححوا هذا الحديث لأنه شاذ يرويه مجهول لا يعرف، فإن الأوزاعي لم يذكر اسم الرجل الذي بينه وبين الحسن، ثم هو مخالف للأثار المشهورة<sup>(٢٢٢٦)</sup>.

وقد أشار بعض المحدثين إلى هذه الرواية حيث قال: (وعن الحسن: «يحرق متاعه كله إلا الحيوان والمصحف»). وقال الطحاوي: (لو صح الحديث لاحتمل أن يكون حين كانت العقوبة بالمال انتهى)<sup>(٢٢٢٧)</sup>.

### مآل مصحف الغال:

قال أبو الرفاء بن عقيل في كتابه السير من الفصول: (قال أصحابنا ويحتمل أن يباع ما لا يحرق ويتصدق بثمنه لتعم<sup>(\*)</sup> العقوبة أمواله، ويحترم الحيوان والمصحف بحسب ما أمكن، وتدخل العقوبة عليه بحسب ما أمكن).

ووجهه أنه لما تعذر في حقه العقوبة استوفيناها بنوع ولم يسقط أصلها كالعدول في حق المرضى إلى أطراف الثياب ولم يسقط أصل الحد. وهذا عندي ليس بصحيح؛

---

(٢٢٢٦) الأثر عن الحسن أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج٥ ص٢٤٦ ح٩٥٠٨ وفيه: عبد الرزاق عن معمر عن عمرو عن الحسن قال: «كان يؤمر بالرجل إذا غل فيحرق رحله ويحرم نصيبه من الغنيمة»، وروى عبد الله بن أحمد بن حنبل في مسائله عن أبيه قال: (حدثني وحدثني ابن معمر قال: أخبرنا هشيم قال: أخبرنا منصور عن الحسن في الغال - يعني الذي يغل -: يحرق رحله إلا أن يكون فيه مصحف .. سمعت أبي يقول: وكذلك يعني أقول: أو حيوان يعني لا يحرق). وراجع مسائل أحمد برواية ابنه عبد الله - تحقيق الدكتور المهنا ج٢ ص٨٥٣ فقرة ١١٤٤، وراجع أيضاً معالم السنن للخطابي ج٤ ص٣٩، وكتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني مع شرحه للسرخسي ج٤ ص١٢٠٦ وص ١٢٠٧ فقرة ٢٢٦١.

(٢٢٢٧) سنن أبي داود ج٣ ص١٥٧ باب عقوبة الغال، والترمذي بتحفة الأحوزي ج٥ ص٢٩ وص ٣٠ باب ما جاء في الغال وما يصنع به، وراجع الفتح ج٦ ص١٨٧، ونيل الأوطار ج٧ ص٣٤٣.

(\*) في الأصل [لتمتع] ولعل الصواب ما أثبتناه.

بل يسقط ذلك(\*)، ويعتصم الحيوان والمصحف لحرمتهما عن التبع(\*\*) وإبدال الإتلاف سعة لأن التحريق عقوبة ليس يقتضيها القياس، لأن القياس في كل مال أنه يترك على ما هو من الانتفاع به ويحرم ماله عنه بنقلها إلى غيره وحرمانه في نفسه.

فأما إتلاف الأعيان فلا يقع إلا ردعاً إذا كان الإتلاف مما يردع كالقود الواجب عن القتل. فأما إذا كان الضرر ناشئاً من غير المال كدفع الصائل من الحيوان بهيمة وأدمية، فأما مال ينتفع به وليس الضرر الذي نشأ منه؛ بل من ماله.. فالقياس حرمان ماله نفعه، فإذا كان التحريق على غير القياس، فإذا اعتصم بعض أمواله بمعنى فيه وحرمة له في نفسه بقيت المالية التي فيه معصومة من تلك العقوبة، فلا يقاس عليها عقوبة أخرى هي تفويت يخصص المالك<sup>(٢٢٢٨)</sup>.

وذكر ابن مفلح في الفروع: أن كتب العلم كالمصحف في الأصح<sup>(٢٢٢٩)</sup>. ولم أقف على إيضاح لمقابل الأصح أو من قال به من الأصحاب.

وقال الموفق في المغني: (فالمصحف لا يحرق إذا غل، وكذلك لا ينبغي أن تحرق كتب العلم والحديث. قال: وهذا لا خلاف فيه، وكذا ما كان تابعاً للمصحف كجلد المصحف وكيسه حيث ثبت لهما الحرمة تبعاً)<sup>(٢٢٣٠)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

(\*) في الأصل [بل يسقط ذاي] ولعل الصواب ما أثبتناه.

(\*\*) في الأصل [عن البيع] ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢٢٢٨) السير من الفصول لأبي الوفاء بن عقيل ورقة ٦٤، ٦٥.

(٢٢٢٩) الفروع ج٦ ص ٢٣٧.

(٢٢٣٠) المغني ج ١٠ ص ٥٣٢.

## المصحف في الغنيمة

لا تخلو المصاحف في الغنائم من أن تكون مصاحف قرآنية قد كتبت بالرسم المعتبر شرعاً وأمن فيها التحريف والتغيير أو أن تكون من مصاحف أهل الكتاب المتضمنة للتوراة والإنجيل مثلاً مما يعد من الكتب المنسوخة والشرائع المبدلة.

فإن كانت المصاحف من النوع الأول أعني المصاحف الإسلامية وكان التحريف فيها مأموناً فإن أهل العلم قد اختلفوا في هذه المصاحف متى وجدت في الغنائم؛ وقد حكى موفق الدين بن قدامة في المغني عن الثوري والأوزاعي أنهما قالاً في المصحف يحصل في الغنائم بيع. وقال الشافعي: يوقف حتى يجيء صاحبه (٢٢٣١).

وإن كانت المصاحف من النوع الثاني بأن كانت قد تعرضت لتحريف وتبديل أو كانت من الكتب السماوية السابقة على القرآن كاللغة والإنجيل ونحوهما أو كانت كتباً لأهل الكفر تتعلق بمللهم وتحكي معتقداتهم أو تتضمن ما ينافي الإسلام فإن إتلافها يكون متعيناً حينئذ إما بمحوها وغسلها أو بتخريقها رعاية لماليتها فإن تعذر ذلك تعين إحراقها. وقد جرى بسط هذه المسألة في موضعها من مصنف أفردته في أحكام الخط (٢٢٣٢).

---

(٢٢٣١) المغني مع الشرح الكبير ج ١٠ ص ٤٨١.

(٢٢٣٢) المبسوط في أحكام الكتابة والكتب وحجية الخطوط للمؤلف ج ١ ص ٢٣٨ وراجع في الكتب المغنومة على وجه العموم شرح السير الكبير لمحمد بن الحسن ج ٣ ص ١٠٤٩ ص ١٠٥٠ والسير في الفصول لابن عقيل ورقة ٣١ والبيان والتحصيل لابن رشد ج ٤ ص ١٧٥ والفروع ج ٦ ص ٢١٠ الإنصاف ج ٤ ص ١٢٧ وأسنى المطالب للأنصاري ج ٤ ص ١٩٦.

## المصحف في قبلة المصلي

مر في مسألة تعليق المصحف كلام طائفة من أهل العلم في حكم تعليق المصحف في قبلة المصلي أو وضع المصحف فيها أن جمهور السلف كانوا يكرهون أن يعلق المصلي بينه وبين القبلة شيئاً [وكان ابن عمر رضي الله عنه إذا دخل بيتاً لم ير شيئاً معلقاً في قبلة المسجد مصحفاً أو غيره إلا نزعه وإن كان عن يمينه أو شماله تركه] (٢٢٣٣).

وعن إبراهيم النخعي [أنه: كره أن يكون في مصلى الرجل حيث يصلي في قبلته مصحف أو غيره و قال: كانوا يكرهون أن يصلوا وبين أيديهم شيء حتى المصحف] (٢٢٣٤).

وقال الإمام مالك: أكره أن يوضع المصحف في القبلة ليصلي إليه. وقال: فأنا أكره أن يجعل المصحف في القبلة ليصلي إليه؛ ولا أحب ذلك؛ وأما إذا كان موضعه؛ أو ذلك الموضع أحفظ له ومعلق له ليس يجعل لمكان الصلاة إليه؛ فلا أرى بذلك بأساً (٢٢٣٥).

قال ابن رشد عن المصحف: (كره القصد بالصلاة إليه على ما قاله في هذه الرواية، ومثله في المدونة سواء، لأن ذلك بدعة) (٢٢٣٦).

---

(٢٢٣٣) المصاحف لابن أبي داود ص ٢٠٤ ص ٢٠٥ والاستذكار لابن عبد البر ج ٢ ص ٢٥٨.  
(٢٢٣٤) المصاحف ص ٢٠٤ ص ٢٠٥ وإحياء علوم الدين للغزالي ج ١ ص ١٩٣ والمغني لابن قدامة ج ٢ ص ٧٢ ص ٧٣ ؛ وإعلام الساجد للزركشي ؛ تحفة الراكع والساجد للجراعي ص ٢١٧ ص ٢١٨.

(٢٢٣٥) البيان والتحصيل لابن رشد ج ١٧ ص ٦٢٥ ص ٦٢٦ ؛ والخرشي على خليل ح ١ ص ٢٩٤.  
(٢٢٣٦) البيان والتحصيل ج ١٧ ص ٦٢٥ ص ٦٢٦.



وذكر إسحاق بن منصور الكوسج في مسائله عن الإمامين أحمد وإسحاق بن راهويه قال: [قلت ما يكره للمصلي أن يكون بين يديه؟ قال كل شيء في القبلة فهو مكروه حتى المصحف].

قال إسحاق: كما قال «قال»: (وعن يمينه وعن شماله لا بأس) (٢٢٣٧).

وذكر الموفق في المغني عن الإمام أحمد أنه قال أكره كل شيء يعني بين المصلي والقبلة قال حتى [كانوا يكرهون أن يجعلوا شيئاً في القبلة حتى المصحف].

وقال يكره أن يكون في القبلة شيء معلق مصحف أو غيره ولا بأس أن يكون موضوعاً بالأرض. قال أحمد ولا يكتب في القبلة شيء لأنه يشغل قلب المصلي وربما اشتغل بقراءته عن صلاته (٢٢٣٨).

وقال ابن مفلح في الآداب الشرعية وهو بصدد الكلام عن المسجد [ويصان عن تعليق مصحف أو غيره في قبلته دون وضعه بالأرض].

قال جعفر بن محمد أبو عبد الله الكوفي: سمعت أحمد يقول: يكره أن يعلق في القبلة شيء يحول بينه وبين القبلة، ولم يكره أن يوضع في المسجد المصحف أو نحوه (٢٢٣٩).

وذكر في الفروع معناه، ثم قال: ولم يكره ذلك الحنفية، قال بعضهم: وهو قول الجمهور (٢٢٤٠).

ونقل الجراعي الحنبلي نحوه مما في المغني والآداب واقتصر عليه (٢٢٤١).

ورخص قوم من أهل العلم في وضع المصحف في قبلة المسجد وهو مذهب الحنفية وعليه الفتوى عندهم. قالوا: لا بأس بأن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه

---

(٢٢٣٧) كتاب المسائل عن أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل وأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي تأليف إسحاق بن منصور الكوسج - تحقيق دكتور محمد بن عبد الله الزاحم ط - دار المنار - القاهرة ١٤١٢ هـ.

(٢٢٣٨) المغني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٧٢ ص ٧٣.

(٢٢٣٩) الآداب الشرعية لابن مفلح ج ٣ ص ٣٩٤.

(٢٢٤٠) الفروع لابن مفلح ج ١ ص ٤٨٤.

(٢٢٤١) تحفة الراكع والساجد في أحكام المساجد للجراعي ص ٢١٧ ص ٢١٨.

المصحف أو سيف معلق أو ما أشبه ذلك<sup>(٢٢٤٢)</sup>.

وفي الدر لا يكره الصلاة إلى مصحف أو سيف، وعلله في الحاشية عن شرح المنية: بأن وجه عدم الكراهة. أن كراهة استقبال بعض الأشياء باعتبار التشبه بعبادها، والمصحف والسيف لم يعبدتهما أحد واستقبال أهل الكتاب للمصحف للقراءة فيه لا للعبادة.

وعند أبي حنيفة: يكره استقباله للقراءة، ولذا قيد بكونه معلقاً<sup>(٢٢٤٣)</sup>.

وذكر ابن الهمام والبايرتي نحوه معاً نقله ابن عابدين واقتصر عليه<sup>(٢٢٤٤)</sup>.

فتلخص مما مر أن لأهل العلم في مسألة وضع المصحف في قبلة المصلي أقوالاً ثلاثة:

أحدها: المنع مطلقاً معلقاً كان المصحف أو موضوعاً على الأرض.

وثانيها: المنع من التعليق في القبلة والترخيص فيما كان على الأرض.

وثالثها: الترخيص في ذلك كله.

ثم إن القائلين بالمنع قد اختلفوا في تعليل ذلك فمنهم من علله بكونه بدعة ومنهم من علله بكونه مشغلاً للمصلي ومنهم من علله بكونه تشبهاً بأهل الكتاب ومنهم من علله بكونه قصداً للمصحف في الصلاة يشبه عبادته ولو صورة فيكون التوقي من ذلك كله مرعياً على سبيل الاستبراء للدين والله أعلم بالصواب.

---

(٢٢٤٢) الفتاوى الخانية ج ٣ ص ٤٢٤ والفتاوى البزازية ج ٦ ص ٣٧٣ والفتاوى الهندية ج ١ ص ١٠٨

(٢٢٤٣) الدر المختار بحاشية ابن عابدين ج ١ ص ٦٥١ ص ٦٥٢

(٢٢٤٤) فتح القدير لابن الهمام مع العناية للبايرتي ج ١ ص ٢٩٤ .

## مقابلة المصاحف [عرضها إذا كتبت]

أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف جملة من الآثار تتناول مسألة عرض المصاحف إذا كتبت فمن ذلك ما أخرجه بسنده عن أبي نضرة قال: [أتينا عمرو بن العاص ليعرض مصحفه على مصاحفنا يوم الجمعة، فلما حضرت الجمعة أمر لنا بماء فاغتسلنا ثم تطيبنا ورحنا].

ومنها ما أخرجه عن سفيان قال [كان زبيد(\*)] إذا حضر شهر رمضان عرض القرآن فاجتمعوا إليه بالمصاحف].

ومنها ما أخرجه عن أبي ظبيان قال [كنا نعرض المصاحف عند علقمة]. ومنها ما أخرجه عن موسى بن نافع أبي شهاب قال: [دخلت على سعيد بن جبير وبين يديه مصحف قد عرضه فقال: إن كنت مشترياً مصحفاً فاشتره فإن أهله قد احتاجوا إلى بيعه].

وذكر ابن أبي داود في الباب آثاراً أخرى أوردت منها ما ظنته كافياً. وأخرج أبو عبيد في كتابه فضائل القرآن قال: حدثنا جرير عن منصور عن الحكم بن عتيبة: كان مجاهد وعبد بن أبي أمامة وناس يعرضون المصاحف فلما كان اليوم الذي أرادوا أن يختموا فيه أرسلوا إلي و إلى سلمة فقالوا: [إنا كنا نعرض المصاحف فلما أردنا أن نختم أحببنا أن تشهدوا، لأنه كان يقال: إذا ختم القرآن نزلت الرحمة عند خاتمته، أو حضرت الرحمة عند خاتمته] (٢٢٤٥).

---

(\*) زيد: في الأصل «زبيد» ولعل الصواب زيد يعني زيد بن ثابت .

(٢٢٤٥) المصاحف لابن أبي داود من ص ١٧٤ إلى ص ١٧٥ وفضائل القرآن لأبي عبيد ص ٤٧ ح [١ - ٨] ومن باب قياس الأولى راجع الكفاية للخطيب ص ٣٥٠ في المقابلة وتصحيح الكتاب وأخرجه ابن أبي شيبة بالسند الذي ذكره أبو عبيد على ما في المصنف ج ٦ ص ١٢٩ ح ٣٠٠٣١ في المروي عن مجاهد .

## نزع القرآن من المصاحف

أخرج عبد الرزاق في مصنفه [عن الثوري عن أبيه عن المسيب ابن رافع عن شداد بن معقل قال الثوري: وحدثني عبد العزيز بن ربيع عن شداد أن ابن مسعود قال: [لينتزعن هذا القرآن من بين أظهركم، قال: قلت: يا أبا عبد الرحمن، كيف ينتزع وقد أثبتناه في صدورنا وأثبتناه في مصاحفنا؟ قال: يسرى عليه في ليلة فلا يبقى في قلب عبد منه ولا مصحف منه شيء ويصبح الناس فقراء كالبهائم ثم قرأ عبد الله ﴿وَلَيْنَ شِئْنَا لَنُدْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا يَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا﴾ (٢٢٤٦)(٢٢٤٧).

وأخرج عبد الرزاق أيضاً [عن إسرائيل عن عبد العزيز بن ربيع عن شداد بن معقل قال: سمعت ابن مسعود يقول: [إن أول ما تفقدون من دينكم الأمانة، وإن آخر ما يبقى من دينكم الصلاة، وليصلين القوم الذين لا دين لهم ولينتزعن القرآن من بين أظهركم، قالوا يا أبا عبد الرحمن، ألسنا نقرأ القرآن وقد أثبتناه في مصاحفنا؟ قال يسرى عليه ليلاً فيذهب من أجواف الرجال فلا يبقى منه شيء] (٢٢٤٨).

(٢٢٤٦) الآية ٨٦ من سورة الإسراء

(٢٢٤٧) مصنف عبد الرزاق ج ٣ ص ٣٦٢ ح ٥٩٨٠

(٢٢٤٨) مصنف عبد الرزاق ج ٣ ص ٣٦٣ ح ٥٩٨١ وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٦ ص ١٤٤ وص ١٤٥ باب في رفع القرآن والإسراء به ج ٣ ص ٣٠١٨٣ ح ٧ ص ٥٠٥ ح ٣٧٥٧٤ باب «ما ذكر في فتنة الدجال». قال أبو بكر بن أبي شيبة: [حدثنا أبو الأحوص عن عبد العزيز بن ربيع عن شداد بن معقل الأسدي قال: سمعت ابن مسعود يقول: أول ما تفقدون من دينكم الأمانة وآخر ما تفقدون منه الصلاة، وسيصلي قوم ولا دين لهم، وإن هذا القرآن الذي بين أظهركم كأنه قد نزع منكم قال: قلت: كيف يا عبد الله وقد أثبتناه في قلوبنا؟ قال: يسري عليه في ليلة فترفع المصاحف وينزع ما في القلوب، ثم تلا [ولئن شئنا لنذهبن بالذي أوحينا إليك] [١٧ / ٨٦] إلى آخر الآية.

وأثر ابن مسعود هذا قد أخرجه أيضاً الدارمي في سننه من طريق حماد بن سلمة عن عاصم عن زر عن ابن مسعود [ليسرين على القرآن ذات ليلة ولا يترك آية في مصحف ولا في قلب أحد إلا رفعتا] (٢٢٤٩).

وأخرجه أيضاً من حديث ناجية بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن ابن مسعود وفيه [يسرى عليه ليلاً فيصبحون منه فقراء] (٢٢٥٠).

وأخرج الديلمي في الفردوس عن أبي هريرة مرفوعاً [يسرى على كتاب الله عز وجل ليل فيصبح الناس ليس منه آية ولا حرف في جوف مسلم إلا نسخت] (٢٢٥١).

وقد ساق السيوطي في الدر المنثور في هذا المعنى بضعة عشر أثراً ما بين مرفوع وموقوف معزوة إلى جملة من المصنفات الحديثية فذكر من المرفوع حديث حذيفة عند الحاكم (٢٢٥٢) والبيهقي وصححه. وحديث أبي هريرة عند ابن عدي والديلمي وأبي الشيخ وابن مردويه. وحديث معاذ بن جبل عند الديلمي أيضاً وحديث جابر بن عبد الله عند ابن مردويه، وحديثي ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم عند ابن مردويه (٢٢٥٣).

---

(٢٢٤٩) سنن الدارمي ج ٢ ص ٤٣٨.

(٢٢٥٠) سنن الدارمي ج ٢ ص ٤٣٨.

(٢٢٥١) الفردوس بمأثور الخطاب للديلمي ج ٥ ص ٤٨٨ ح ٨٨٤٨ قال محققه إسناد هذا الحديث في زهر الفردوس ج ٤ ص ٤٢٨: قال أخبرنا الحسن بن أحمد أخبرنا أبو طاهر عبد الرحيم حدثنا محمد بن حيان حدثنا عبد الله بن محمد بن زكريا أبو مسعود حدثنا معلى بن أسد حدثنا الفضيل بن سليمان عن أبي مالك عن ربعي عن حذيفة وعن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً. تسديد القوس وأسنده عن أبي هريرة وأعاده وزاد عن حذيفة.

جمع الجوامع ١ / ١٠٠١ «الديلمي عن حذيفة».

(٢٢٥٢) المستدرك للحاكم ج ٤ ص ٤٧٣ ص ٥٠٦ ص ٥٤٥.

(٢٢٥٣) الدر المنثور للسيوطي ج ٤ ص ٢٠١ ص ٢٠٢.

## نشر المصحف

المراد بنشر المصحف فتحه إما للتلاوة فيه وإما على سبيل الدعوة إلى تحكيمه وإما أن يكون فتحه رمزاً لإعطاء الأمان وإما على أن يراد بنشر المصحف مجرد التبرك به والنظر فيه على سبيل التبرك وبنية التعبد وإما أن يكون المراد بنشره تركه على الأرض مفتوحاً على سبيل الإهمال والتفريط.

وقد مر في غير موضع من هذا البحث بيان حكم معظم تلك المسائل كمسألة اتخاذ فال منه ومسألة تحكيمه ومسألة التبرك به ومسألة القراءة منه في الصلاة ومسألة تركه على الأرض منشوراً وأما مسألة نشره للنظر فيه وتعهده فسيأتي لها مزيد بيان في موضعها من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

## النظر في المصحف

الكلام على مسألة النظر في المصحف يتناول أموراً ثلاثة أحدها: فضل النظر في المصحف وكونه عبادة مقصودة.

والثاني: المفاضلة بين القراءة نظراً في المصحف وبين القراءة عن ظهر قلب وإيراد الآثار المروية في ذلك مرفوعها وموقوفها وبيان الصحيح والسقيم منها.

والأمر الثالث: حكم النظر في المصحف من غير مس له في حق من كان ممنوعاً من مسه مساً مباشراً لقيام حدث في الماس أو لكونه كافراً ممنوعاً من مس المصحف.

### فضل النظر في المصحف وكونه عبادة مقصودة:

لا خلاف بين أهل العلم في فضل تعهد المصحف والنظر فيه لغرض التلاوة منه لما في القراءة فيه من فائدة الاستنبات فلا يخلط بزيادة حرف ولا إسقاط حرف، أو تقديم آية أو تأخيرها<sup>(٢٢٥٤)</sup>.

واستثنى بعض أهل العلم من إطلاق الفضل مسألتين:

أولاهما: مسألة نظر المصلي في المصحف أثناء صلاته، وقد مضى بسط الكلام

---

(٢٢٥٤) تفسير القرطبي ج ١ إلى ص ٢٨، والتذكار له من ص ١٧٩ إلى ص ١٨١، والتبيان للنووي من ص ١٢٦ إلى ص ١٢٧ والبرهان للزركشي ج ٢ ص ٩٣ وما بعدها، راجع إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي ج ١ ص ٣٢٩، والآداب الشرعية لابن مفلح ج ٢ ص ٣٠٨ إلى ٣٠٩ وفضائل القرآن لابن كثير ص ١٣٨، وفتح الباري لابن حجر من ص ٩ إلى ص ٧٨، والإتقان للسيوطي ج ١ إلى ص ١٠٨.

فيها في مسألة القراءة من المصحف في الصلاة، فلتطلب في موضعها من هذا البحث.

وثانيتها: مسألة القراءة من مصحف موضوع في المسجد في أوقات خاصة وعلى كيفية معينة

لكون ذلك محدثاً قد عده الإمام مالك وأصحابه من بدع الحجاج بن يوسف<sup>(٢٢٥٥)</sup>، وإن لم يسلم غيرهم بوجه المنع هنا على ما سيأتي تفصيله في مسألة وضع المصحف في المسجد ثم إن أهل العلم حين صرحوا بفضل النظر في المصحف قد اختلفوا في التعبير عن درجة هذا الفضل فمنهم من وصفه بالاستحباب<sup>(٢٢٥٦)</sup>، ومنهم من وصفه بالسنية<sup>(٢٢٥٧)</sup>. والظاهر أن الوصف الأول: قد بني على اعتبار اجتهادي.

**والوصف الثاني:** قد عول على حجج نقلية تتمثل في جملة من الآثار المرفوعة والموقوفة وهي آثار قد ضرب عنها أهل التحقيق صفحاً لعل تمس متونها وأسانيدها علي ما سيأتي بيانه عند الكلام علي هاتيك الآثار وقد يقول قائل أي فائدة ترجى من إيراد ما لا حجة في إيراده أصلاً؟ فأقول إنما آثرت ذكرها لتعلم وليكون القارئ على بينة منها ولأن طال البحث بذكر هذه وأمثالها مما لا ضرورة لذكره فإن اختصاص هذا البحث بتناول الأحكام المتعلقة بالمصحف والآداب المرعية في حقه ينتصب شافعاً لهذه الإطالة ومسوغاً لطلب اتساع صدر القارئ لها.

---

(٢٢٥٥) البيان والتحصيل لابن رشد ج ١٨ ص ١٢٩ إلى ص ١٣٠، والحوادث والبدع للطرطوشي ص ١٥٠، والاعتصام للشاطبي ج ١ ص ١٧٢، والمعيار للونشريسي ج ١١ ص ١١٢، والعدوى في حاشيته على الخرشي ج ٢ ص ١١ والزركشي في أحكام المساجد ص ٣٦٩ والفتاوى الكبرى للهيتمي ج ١ ص ٦١

(٢٢٥٦) قواعد الأحكام لابن عبد السلام ج ١ ص ١٩٧ حيث جزم باستحباب القراءة نظراً في المصحف. والفروع لابن مفلح ج ١ ص ٥٥١ (ويستحب في المصحف ذكره الأمدي وغيره) وقارن بالآداب له ج ١ ص ٣٠٨، ج ٢ ص ١١١ ص ٣٠٨ ص ٣٠٩، ج ٣ ص ١٣٩. كشاف القناع ج ١ ص ٥٠٦ للبهوتي والفتاوى البزازية ج ٦ ص ٣٨٠.

(٢٢٥٧) قال البهوتي في شرح المنتهى ج ١ ص ٢٤١: (تسن القراءة في المصحف لاشتغال حاسة البصر بالعبادة). وقارن بمطالب أولي النهى ج ١ ص ٦٠٢.



## الآثار الواردة في فضل النظر في المصحف:

وهاك جملة من الآثار المرفوعة والموقوفة المروية في فضل النظر في المصحف وفضل تعهده.

### أ - الآثار المرفوعة:

١ - [(أدم النظر في المصحف)] قاله لمن رمد، ذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة غفلاً عن راويه ومخرجه<sup>(٢٢٥٨)</sup> قال: (وفي إسناده من لا يحتج به). وذكر الفتني في تذكرته في هذا المعنى ما نصه: [رمدت فشكوت ذلك إلى جبرائيل فقال لي أدم النظر في المصحف] هو مسلسل منكر<sup>(٢٢٥٩)</sup>، وأورده ابن عراق في التنزيه على النحو التالي «٨١» (حديث) عبد الله بن مسعود رمدت فشكوت ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي: أدم النظر في المصحف [البيهقي] في الشعب مسلسلاً هكذا بشكاية الرمد والأمر بإدامة النظر إلى المصحف. وقال هذا منكر، ولعل البلاء فيه من محمد بن حميد الرازي (قلت) هذا عجب من السيوطي الشافعي، هو يتعقب كثيراً على أحاديث ذكرها ابن الجوزي في الموضوعات بأن البيهقي أخرجها في الشعب أو في غيره. وأنه التزم أن لا يذكر في كتبه حديثاً يعلمه موضوعاً، وهذا قد أخرجه البيهقي واقتصر على وصفه بالنكارة، ومحمد بن حميد مختلف فيه، لكن لوائح الوضع ظاهرة على الحديث، فأين كان في العهد النبوي مصحف حتى يؤمر ويأمر بإدامة النظر فيه، والله أعلم. أه كلام ابن عراق في التنزيه<sup>(٢٢٦٠)</sup>، وأورد الذهبي في الطب النبوي (\*) نحواً من هذا الأثر بما نصه: (ويقال إن رجلاً شكى وجع عينيه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له أنظر في المصحف).

٢ - [أديموا النظر في المصحف] أخرجه عبد الرزاق في المصنف<sup>(٢٢٦١)</sup>، وأبو

---

(٢٢٥٨) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني ص ٣١٠ ح ٣٦

(٢٢٥٩) تذكرة الموضوعات للفتني ص ٧٨ .

(٢٢٦٠) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الموضوعة لابن عراق ج ١ ص ٣٠٨ ذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة ص ٣١٠ ح ٣٦ وفي إسناده من لا يحتج به.

(\*) الطب النبوي للمحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي

(٢٢٦١) مصنف عبد الرزاق ج ٣ ص ٣٦٢ ح ٥٩٧٩ وراجع هامش فضائل القرآن لسعيد بن منصور ج ٢ ص ٢٥٥، ومصنف ابن أبي شيبة ج ٦ ص ١٤٣ ح ٣٠١٦٨.

عبيد في فضائل القرآن<sup>(٢٢٦٢)</sup>، والطبراني في الكبير<sup>(٢٢٦٣)</sup>، وأبن أبي شيبه في فضائل القرآن من مصنفه<sup>(٢٢٦٤)</sup>، وأبن أبي داود في المصاحف<sup>(٢٢٦٥)</sup>، واللفظ لعبد الرزاق قال: (أخبرنا الثوري عن عاصم بن بهدلة عن زر ابن حبيش قال: قال عبد الله بن مسعود: (أديموا النظر في المصحف فإذا اختلفتم في ياء وتاء فاجعلوها ياء، ذكروا القرآن) (\*).....

وذكر الحافظ في الفتح صدره وعزاه إلى أبي عبيد وصحح إسناده<sup>(٢٢٦٦)</sup>.

٣ - «أعطوا أعينكم حظها من العبادة، قالوا يا رسول الله وما حظها من العبادة؟ قال: النظر في المصحف والتفكر فيه والاعتبار عند عجائبه». من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً وقد أخرجه أبن أبي الدنيا ومن طريقه أبو الشيخ ابن حبان في كتاب

---

(٢٢٦٢) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٤٦ ح (٢ - ٧) وفيه (حدثنا أبو عبيد وحدثنا زيد أبي الحباب، عن سفيان، عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش قال: قال عبد الله: (أديموا النظر في المصحف).

(٢٢٦٣) المعجم الكبير للطبراني ج ٩ ص ١٥٢ ح ٨٦٩٦.

(٢٢٦٤) المصنف لابن أبي شيبه ج ٢ ص ٢٤١ ح ٢٤٢ ح ٨٥٥٨ ج ٦ ص ١٤٣ ح ٣٠١٦٨.

(٢٢٦٥) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف على ما في الكنز ج ٢ ص ٣٢٣ ح ٤١٣٦ وليس موجوداً في النسخة المطبوعة من كتاب المصاحف لابن أبي داود.

(\*) راجع مصنف ابن أبي شيبه أيضاً ج ٦ ص ١٥٢ في القرآن يختلف على الياء والتاء ح ٣٠٦٦ (حدثنا علي بن مسهر عن داود عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله قال: إذا شكتم في الياء والتاء فاجعلوها ياء فإن القرآن ذكر فذكروه). - ح ٣٠٢٦٧ (حدثنا معاوية بن هشام قال حدثنا المرادي عن عمرو بن ميسرة عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: إذا اختلفتم في القرآن في ياء أو تاء فاجعلوها ياء فإن القرآن نزل على الياء).

- ح ٣٠٢٨٦ (حدثنا معاوية بن عمرو عن زائدة عن عاصم عن زر عن عبد الله قال: إذا تماريتم في القرآن في ياء أو تاء فاجعلوها ياء وذكروا القرآن فإنه مذكر)

ح ٣٠٢٦٩ (حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن يحيى بن جعدة عن ابن مسعود قال: القرآن ذكر فذكروه).

(٢٢٦٦) وقد ذكر الحافظ في الفتح ج ٩ ص ٧٨ أثر ((أديموا النظر في المصحف وعزاه لأبي عبيد و قال: (ومن طريق ابن مسعود موقوفاً «أديموا النظر في المصحف، وإسناده صحيح» وقال الطبراني في الكبير ج ٩ ص ١٥٢ ح ٨٦٩٦ حدثنا اسحق بن إبراهيم الديري أنا عبد الرزاق أنا الثوري عن عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش قال ابن مسعود «أديموا النظر في المصحف الخ» وأخرجه عبد الرزاق في المصنف ح ٥٩٧٩. وابن أبي شيبه في مصنفه ج ٢ ص ٢٤١ و ص ٢٤٢ ح ٨٥٥٨.

العظمة بإسناد ضعيف على ما ذكره العراقي في تخريج الإحياء<sup>(٢٢٦٧)</sup> وأخرجه الحكيم الترمذي في النوادر<sup>(٢٢٦٨)</sup> و البيهقي في الشعب<sup>(٢٢٦٩)</sup> والقرطبي في التذكار<sup>(٢٢٧٠)</sup> من طريق زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أعطوا أعينكم حظها من العبادة .) فذكره وأخرجه العجلوني في كشف الخفا<sup>(٢٢٧١)</sup> من طريق الحكيم الترمذي والبيهقي بلفظ (أعطوا العين حظها من العبادة) الحديث، قال العجلوني (رواه الحكيم الترمذي في النوادر والبيهقي عن أبي سعيد بسند ضعيف).

٤ - (أفضل عبادة أمتي قراءة القرآن نظراً) أخرجه الحكيم الترمذي في نوادر الأصول<sup>(٢٢٧٢)</sup> والقرطبي في التذكار<sup>(٢٢٧٣)</sup> عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه مرفوعاً.

٥ - (من أدام النظر في المصحف متع ببصره) أخرج القرطبي في التذكار قال: (وروى ابن جريج، عن أبي مليكة عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من أدام النظر في المصحف متع ببصره)<sup>(٢٢٧٤)</sup> وذكره ابن عراق في التنزيه من قول سفيان وعبارته (وعن سفيان قال: (من أدام النظر في المصحف متع ببصره وخفف عن والديه العذاب)<sup>(٢٢٧٥)</sup> وكان يقال أربعة تزيد في النظر أو في البصر، النظر إلى الوجه الحسن وإلى الخضرة وإلى الماء، والنظر في المصحف)<sup>(٢٢٧٦)</sup>.

---

(٢٢٦٧) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار للعراقي في ج ٤ ص ٤٥٠.

(٢٢٦٨) نوادر الأصول للحكيم الترمذي ص ٣٣٣.

(٢٢٦٩) شعب الإيمان للبيهقي ج ٤ ص ٥٨١.

(٢٢٧٠) التذكار للقرطبي ص ١٨٠ ص ١٨١.

(٢٢٧١) كشف الخفا ج ١ ص ١٤٥ ح ٤٢١ وراجع كنز العمال ج ١ ص ٥١٠ ح ٥١١ ج ٢ ص ٢٢٦٢  
٢٢٦٣ وضعيف الجامع ج ١ ص ١٣٤ ح ٩٤٢، والضعيفة ١٥٨٦.

(٢٢٧٢) نوادر الأصول للحكيم الترمذي ص ٣٣٣ ص ٣٣٤.

(٢٢٧٣) التذكار للقرطبي ص ١٨١ - وراجع الكنز ج ١ ص ٥١١ ح ٢٢٦٥ ج ١ ص ٥٢٦ ح ٢٣٥٨ من طريق الحكيم الترمذي.

(٢٢٧٤) التذكار للقرطبي ص ١٨٠ - ١٨١ - وراجع الكنز ج ١ ص ٥٣٦ ح ٢٤٠٦ ج ٢ ص ٢٤٠٧.

(٢٢٧٥) تنزيه الشريعة ج ١ ص ٢٩٤.

(٢٢٧٦) الآداب الشرعية لابن مفلح ج ٣ ص ١٣٩.

٦ - (من حفظ القرآن نظراً خفف عن أبو يه العذاب، وإن كانا كافرين) ذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة<sup>(٢٢٧٧)</sup> من غير ذكر لراوييه أو مخرجه وذكره ابن عراق في التنزيه<sup>(٢٢٧٨)</sup> باللفظ المذكور أعلاه ورمز إليه بـ (حب) من حديث ابن عمر، وفيه محمد بن المهاجر الطالقاني<sup>(٢٢٧٩)</sup> «تعقب» بأن له شاهد من حديث أبي الدرداء: (ومن قرأ مائتي آية في كل يوم نظراً، شفع في سبع قبور حول قبره وخفف الله العذاب عن والديه، وإن كانا مشركين) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف. «قلت» هو من طريق خلف بن يحيى أحد الكذابين فلا يصح شاهداً والله أعلم.

وأخرج ابن أبي داود عن الليث بن سعد عن بعض شيوخ أهل المدينة، قال كان يقال: كلما قرأ الرجل في المصحف خفف عن أبو يه في قبورهما) أ هـ كلام بن عراق.

وذكره القاضي أبو يعلى في جملة أخبار للدلالة على فضل القراءة نظراً في المصحف فقال (فروى ابن أبي داود بإسناده عن أبي داود<sup>(٢٢٨٠)</sup> مرفوعاً (من قرأ مائتي آية كل يوم نظراً شفع في سبعة قبور حول قبره وخفف العذاب عن والديه وإن كانا مشركين). وحكاها عن القاضي، ابن مفلح في آدابه<sup>(٢٢٨١)</sup>).

وأورده الزركشي في البرهان<sup>(٢٢٨٢)</sup> وعزاه إلى ابن أبي داود في المصاحف أيضاً

من حديث أبي الدرداء مرفوعاً وباللفظ المذكور آنفاً و مثله في الكنز<sup>(٢٢٨٣)</sup> وأورده القرطبي في التذكار من طريق ابن شاهين حيث أخرج من حديث إسماعيل بن عياش، عن يحيى بن سعيد، عن خالد بن سعدان، عن أبي الدرداء، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من قرأ مائتي آية في المصحف كل يوم نظراً شفع في

(٢٢٧٧) الفوائد المجموعة للشوكاني ص ٣٠٨ ح ٢٣.

(٢٢٧٨) تنزيه الشريعة لابن عراق ج ١ ص ٢٩٣ ص ٢٩٤.

(٢٢٧٩) هو محمد بن مهاجر الطالقاني البغدادي عن وكيع وأبي معاوية كذ به صالح جزرة وغيره، قال ابن حبان و الجوزقاني: يضع الحديث. راجع التنزيه ج ١ ص ١١٤ .

(٢٢٨٠) كذا والظاهر أنه قد تصحف عن أبي الدرداء كما في سائر المظان.

(٢٢٨١) الآداب الشرعية لابن مفلح ج ٢ ص ٣٠٨ ، ٣٠٩.

(٢٢٨٢) البرهان للزركشي ج ٢ ص ٩٤.

(٢٢٨٣) كنز العمال ج ١ ص ٥٣٧ ح ٢٤٠٨ عزاه إلى ابن أبي داود في المصاحف، والديلمي عن أبي الدرداء وفيه إسماعيل بن عياش عن يحيى بن سعد وفي المنتخب يحيى بن سعيد.

سبع قبور حول قبره، وخفف الله عز وجل - عن والديه وإن كانا مشركين (٢٢٨٤).

٧ - (من سره أن يحبه الله عز وجل فليقرأ في المصحف) أخرجه الديلمي في الفردوس (٢٢٨٥) وابن شاهين على ما في التذكار من رواية أبي الأحوص عن ابن مسعود (٢٢٨٦) وأورده في الكنز (٢٢٨٧) وعزاه إلى أبي نعيم في الحلية (٢٢٨٨) والبيهقي في الشعب (٢٢٨٩) وأخرجه ابن عدي أيضاً (٢٢٩٠) وقال في الفتوحات الربانية (وأخرج الحافظ عن ابن مسعود قال رسول الله صلي الله عليه وسلم: (من سره أن يحبه الله ورسوله فليقرأ في المصحف) وأشار إلى أنه منكر السند (٢٢٩١).

٨ - (من قرأ مائتي آية في المصحف كل يوم نظراً شفع في سبع قبور حول قبره وخفف الله - عز وجل عن والديه وإن كانا مشركين). وقد مر الكلام عليه في تخريج حديث من حفظ القرآن نظراً فليعاود (٢٢٩٢).

٩ - (النظر في المصحف عبادة) وقد روي مرفوعاً عن جماعة من الصحابة منهم عائشة (٢٢٩٣) عند ابن أبي داود في المصاحف وأبي الشيخ وأبي نعيم في الحلية والديلمي في الفردوس.

---

(٢٢٨٤) التذكار لأبي عبد الله القرطبي ص ١٨٠ ص ١٨١.

(٢٢٨٥) الفردوس بمأثور الخطاب للديلمي ج ٣ ص ٥٣٨ ح ٥٦٧٧.

(٢٢٨٦) التذكار للقرطبي ص ١٨٠.

(٢٢٨٧) كنز العمال ج ١ ص ٦٠٤ ح ٢٧٦٠.

(٢٢٨٨) حلية الأولياء لأبي نعيم ج ٧ ص ٢٠٩.

(٢٢٨٩) شعب الإيمان للبيهقي ج ٤ ص ٥٨١ ح ١٨٦١.

(٢٢٩٠) ابن عدي في الكامل ج ٢ ص ٨٥٥.

(٢٢٩١) الفتوحات الربانية على الأذكار النووية لابن علان ج ٣ ص ٢٦٣ وأخرجه أيضاً الطبراني في الكبير ج ٩ ص ١٤٢ ج ٨٦٥٧ وذكره المروزي في قيام الليل (١٢٤) وقال الهيثمي في المجمع ص ٧ ص ١٦٥ رجاله ثقات.

(٢٢٩٢) وهو موضوع على ما ذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة ص ٣٠٨ ح ٢٣.

(٢٢٩٣) وحديث عائشة قد عزاه إلى ابن أبي داود في المصاحف غير واحد من أهل العلم كالقاضي أبي يعلى على ما ذكره ابن مفلح في آدابه ج ٢ ص ٣٠٨ - ٣٠٩ والزرکشي في البرهان ج ٢ ص ٩٤ والمتقي الهندي في الكنز ح ٣٤٦٤٧/٣٤٧١٤ وليس في النسخة المطبوعة من كتاب المصاحف لابن أبي داود فيما أعلم. كما أخرج حديث عائشة المذكور أبو الشيخ وأبو نعيم في الحلية ج ٢ ص ١٨٣، والديلمي في الفردوس ج ٤ ص ٢٩٣ ح ٦٨٦٤ واللفظ له وإسناده في =

وروي أيضاً من حديث جابر (٢٢٩٤) وأبي هريرة (٢٢٩٥) .....

= زهر الفردوس ج ٤ ص ١٢٦ (قال أبو الشيخ حدثنا عبد الله بن محمد بن زكريا حدثنا سعيد بن يحيى حدثنا زافر عن أبي عثمان عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن عائشة مرفوعاً [النظر إلى الكعبة عبادة والنظر إلى وجه الوالدين عبادة والنظر في كتاب الله عز وجل عبادة] ورواه في زهر الفردوس من طريق أبي نعيم عن عبد الله بن محمد بن جعفر بالسند المذكور أعلاه ولفظه في الفردوس عن عائشة (النظر في ثلاثة أشياء عبادة النظر في وجه الأبوين وفي المصحف وفي البحر) ج ٤ ص ٢٩٧ ح ٦٨٧٣ وفي سنده زافر بن سليمان قال ابن عدي في الكامل ج ٣ ص ٢٣٢ ترجمة ٧٢٥/٤٠ لا يتابع على حديثه وفي التقريب ص ٣٣٣ ت ١٩٩٠ زافر بالفاء ابن سليمان الإيادي ... صدوق كثير الأوهام، من التاسعة .

(٢٢٩٤) ورد من رواية جابر بلفظ (النظر إلى المصحف) عن ابن الفراتي في جزئه كما في اللإلى ج ١ ص ٣٤٦ وفيه محمد بن زكريا الغلابي متهم.

(٢٢٩٥) رواية أبي هريرة بلفظ (النظر إلى المصحف) - رواه ابن الجوزي في العلل المتناهية ج ٢ ص ٣٤٤ ح ١٣٨٦ قال ابن الجوزي عقبه تفرد به همام عن ابن جريج. ولم يروه عنه غير سليمان ابن الربيع قال بن حبان همام يسرق الحديث ويروي عن الثقات مالميس من حديثهم فبطل الإحتجاج به قال الدار قطني: وسليمان بن الربيع ضعيف غير أسماء مشائخ وروى عنهم مناكير. أ هـ كلام بن الجوزي. و أورده في الكنز ج ١٥ ص ٨٨٠ ح ٤٣٤٩٤ .. وقد أورد الألباني هذا الحديث في جملة أخبار في سلسلة الأحاديث الضعيفة وفي غير موضع منها فعند كلامه على الحديث رقم ٣٥٦ ج ١ ص ٣٥٩ من الضعيفة قال: (النظر في المصحف عبادة، ونظر الولد إلى الوالدين عبادة، والنظر إلى علي ابن أبي طالب عبادة) قال والحديث موضوع أخرجه ابن الفراتي من طريق محمد بن زكريا بن دينار، حدثنا العباس ابن بكار، حدثنا عباد ابن كثير عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً. ذكره السيوطي في (اللآلي) (٣٤٦/١) شاهداً وسكت عليه وهو موضوع فإن محمد بن زكريا هو الغلابي وهو معروف بالوضع. والجملة الأخيرة منه أوردها ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية جماعة من الصحابة وأعلها كلها، وتعقبه السيوطي في «اللإلى» (١/ ٣٤١ - ٣٤٦) بمتابعات وشواهد كثيرة ذكرها، ولذلك أورده في «الجامع الصغير» وقد صحح الذهبي في «تلخيص المستدرک» (٣/ ١٤١) أحد شواهد، وفيه نظر، سافرغ لبيانه إن شاء الله تعالى أ. هـ.

وقال في الضعيفة أيضاً ج ٤ ص ٢٠١ ح ١٧١٠ عن حديث أبي هريرة السابق (ضعيف جداً رواه عفيف الدين أبو المعالي في فضل العلم «١/١١٥» وإسناده ضعيف جداً سليمان بن الربيع تركه الدار قطني ومثله شيخه همام بن مسلم). وورد من حديث صحابي لم يسم بلفظ (خمس من العبادة - النظر في المصحف) عند الدار قطني والنسائي على ما في ضعيف الجامع ج ١ ص ٤٢٠ ح ٢٨٥٤ وأورده السيوطي في الدر المنثور ج ٣ ص ٢٢٣ قال: «أخرج الدارقطني عن النبي صلي الله عليه وسلم قال : (خمس من العبادة النظر إلى المصحف والنظر إلى الكعبة والنظر إلى الوالدين والنظر في زمزم وهي تحط الخطايا والنظر في وجه =

وصحابي لم يسم<sup>(٢٢٩٦)</sup> بيد أن هذه الروايات جميعاً قد وردت من طرق وأسانيد لا يحتج بمثلها.

١٠ - (من علم ابنه القرآن نظراً غفر له ما تقدم وما تأخر) أخرجه الطبراني في الأوسط<sup>(٢٢٩٧)</sup> من حديث أنس رضي الله عنه وقال الهيثمي في المجمع في باب:

= (العالم) هكذا ذكره السيوطي غفلاً عن راويه ومظنته من كتب الدار قطني. وأخرجه في الدر أيضاً ج ١ ص ١١٢ والجامع الصغير ح ٢٨٥٤ وعزاه إلى الفردوس عن أبي هريرة ولفظه في الفردوس ج ٢ ص ١٩٥ ح ٢٩٦٩ أبو هريرة: خمس من العبادة قلة الطعم والقعود في المساجد والنظر إلى الكعبة والنظر في المصحف من غير أن يقرأه والنظر في وجه العالم. وفي حاشية الفردوس والكنز ٤٣٤٩٣ «الديلمى عن أبي هريرة رضي الله عنه» فيض القدير ٣٩٦٦ وقال المناوي وفيه سليمان بن الربيع الفهري قال الذهبي ج ١ ص ٢٠٧ تركه الدار قطني فهو ضعيف. تاريخ بغداد ٤٣٨/٥ - الدر المنثور ١١٢/١ - المصنف لعبد الرزاق ٢٠٢٤٣ - وراجع في الحديث جملة الكنز ج ١٢ ص ١٩٧ ح ٣٤٦٤٧، ج ١٢ ص ٢١٢ ح ٣٤٧١٤، ج ١٥ ص ٨٨٠ ح ٤٣٤٩٤ ج ١٦ ص ٤٧٨ ح ٤٥٥٣٦ وراجع موسوعة أطراف الحديث ج ١٠ ص ١٠٢ - ١٠٣. وفي تذكرة الموضوعات آخر صفحة ٢٦٠ (سليمان بن الربيع ضعيف غير أسماء وروى عنهم مناكير).

(٢٢٩٦) أورده السيوطي في الجامع الصغير وعزاه إلى النسائي والدار قطني وضعفه وأورده الألباني في ضعيف الجامع ص ٤٢٠ ح ٢٨٥٤.

(٢٢٩٧) المعجم الأوسط للطبراني ج ٢ ص ٢٦٤ ح ١٩٣٥ وأورده الهيثمي في مجمع البحرين ج ٦ ص ١١٧ ١١٨، ح ٣٤٧٠ باب من «من علم ولده القرآن» قال: (حدثنا أحمد بن محمد بن نافع، ثنا عبيد الله بن عبد الله المنكدر، ثنا أبي فديك، عن عمر بن سهل، عن الحسن، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم ابنه القرآن نظراً، غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ومن علمه إياه ظاهراً، بعثه الله يوم القيامة على صورة القمر ليلة البدر ويقال لابنه أقرأ فكلما قرأ آية رفع الله عز وجل بها الأب درجة حتى يتتبي إلى آخر ما معه من القرآن ولم يروه عن الحسن إلا عمر تفرد ابن أبي فديك) قال محققه (تراجم رجال الإسناد\*) أحمد بن محمد بن نافع الطحان المصري لم أجده (\*\*). عبيد الله بن عبد الله المنكدر ثقة تقدم حديث ١٤٦١.

(\*) عمر بن سهل بعري كان بمكة مجهول راجع اللسان ج ٤ ص ٣١١، ٣٦٦.

(\*) تخريجه أخرجه الطبراني في الأوسط (ال ١٠٥) وقال الهيثمي في المجمع ج ٧ ص ١٦٥، ١٦٦ وفيه من لم أعرفه. قلت لعله يقصد عمر بن سهل. إسناده ضعيف بجهالة عمر بن سهل.

«فيمن علم ولده القرآن» إثر إيراده لحديث أنس المذكور: (رواه الطبراني في الأوسط وفيه من لم أعرفه) (٢٢٩٨).

١١ - (من قرأ القرآن ظاهراً أو ناظراً حتى يختمه غرس الله له به شجرة في الجنة) الخ أخرجه الحاكم في المستدرک (٢٢٩٩) وابن عدي في الكامل (٢٣٠٠) والطبراني في الكبير (٢٣٠١)، والبيهقي في الشعب (٢٣٠٢) وأورده في الكنز (٢٣٠٣) بما نصه: (من قرأ القرآن ظاهراً أو ناظراً حتى يختمه غرس الله له به شجرة في الجنة ولو أن غراباً أفرخ في ورقة منها ثم نهض يطير لأدركه الهرم قبل أن يقطع تلك الورقة من تلك الشجرة) «الرافعي عن حذيفة» «طب ك وتعقب هب وابن مردويه» عن ابن الزبير.

### (ب) الآثار الموقوفة في فضل النظر في المصحف:

١ - قال عبد الله بن حسان (٢٣٠٤) (اجتمع اثنا عشر من أصحاب رسول الله صلي الله عليه وسلم على أن أفضل العبادات قراءة القرآن نظراً) (٢٣٠٥).

٢ - وكان عثمان رضي الله عنه يقول: (ما أحب أن يأتي عليّ يوم ولا ليلة إلا أنظر في كتاب الله يعني القراءة في المصحف) أخرجه عنه بهذا اللفظ الإمام أحمد في الزهد (٢٣٠٦).

وذكره القرطبي بلفظ (والله إني لأكره أن يأتي عليّ يوم لا أنظر في عهد الله عز

---

(٢٢٩٨) مجمع الزوائد للهيتمي ج ٧ ص ١٦٥ ص ١٦٦ راجع الموسوعة ج ٨ ص ٤٠٠ واقتصر على عزوه للمجمع.

(٢٢٩٩) المستدرک للحاكم ج ١ ص ٥٥٢ .

(٢٣٠٠) الكامل لابن عدي ج ٣ ص ١٢٣٥ ج ٦ ص ٢٢٢٦.

(٢٣٠١) الطبراني في الكبير وعنه مجمع الزوائد ج ٧ ص ١٦٥، الكنز ج ١ ص ٥٣٨ ح ٢٤١٥.

(٢٣٠٢) البيهقي في الشعب ج ٤ ص ٥٧٠ ح ١٨٤٩ عن عبد الله بن الزبير.

(٢٣٠٣) كنز العمال ج ١ ص ٥٣٨ ح ٢٤١٥ والحديث في الأوسط أيضاً ج ٣ ص ٣٤٤ ح ٣٣٥١ عن ابن الزبير وخطاً في مجمع البحرين ج ٦ ص ١١٥ ح ٣٤٦٦ نسبت إلى ابن مسعود في الكبير.

(٢٣٠٤) الخلاصة ص ١٩٤ س ٣١ س ٣٢.

(٢٣٠٥) التذكار للقرطبي ص ١٨٠ ص ١٨١.

(٢٣٠٦) كتاب الزهد للإمام أحمد وعنه الكنز ج ٢ ص ٣١٦ ح ٤١١٠ وعزاه إلى ابن عساكر أيضاً.



وجل<sup>(٢٣٠٧)</sup>. وذكر أبو حامد الغزالي: أن عثمان رضي الله عنه خرق مصحفين لكثرة قراءته منهما<sup>(٢٣٠٨)</sup>.

٣ - قال أبو حامد وكان كثير من الصحابة يقرءون في المصاحف ويكرهون أن يخرج يوم ولم ينظروا في المصحف.

٤ - (أديموا النظر في المصحف): وقد مر تخريجه في المرفوعات وأن وقفه على عبد الله بن مسعود أصح<sup>(٢٣٠٩)</sup>، وقد روي عن عبد الله بن مسعود أيضاً أنه كان يقول: «تعاهدوا هذه المصاحف»<sup>(٢٣١٠)</sup>، «وكان ابن مسعود إذا أصبح أمر غلامه فنشر المصحف فقرأه عليه».

«وروي أن مصحف عبد الله كان منشوراً في بيته»<sup>(٢٣١١)</sup>، وكان إذا اجتمع إليه إخوانه نشروا المصحف فقرؤوا وفسر لهم». كذا في فضائل القرآن لأبي عبيد<sup>(٢٣١٢)</sup>، والطبري في تفسيره<sup>(٢٣١٣)</sup> وابن كثير في فضائل القرآن، وقال صحيح<sup>(٢٣١٤)</sup>.

٥ - [«إذا رجع أحدكم من سوقه فليُنشر المصحف فليقرأ» .. أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن<sup>(٢٣١٥)</sup>] قال: (حدثنا حجاج عن حماد بن سلمة عن حجاج بن أرطاة

---

(٢٣٠٧) تفسير القرطبي ج ١ ص ٢٨ والتذكار له أيضاً ص ١٧٩ ص ١٨٠.  
(٢٣٠٨) إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي ج ١ ص ٣٢٩ وراجع الكنتز ج ٢ ص ٥٩٠ ح ٤٧٩٩ في ختمه وقد جاء في الكنتز أيضاً ج ١٣ ص ٨١ ج ٣٦٢٨٩ عن أبي سعيد مولى بني أسد قال: لما دخل المصريون على عثمان والمصحف في حجره يقرأ فيه ضربه بالسيف على يده فوقعت يده على (فسيكفيهم الله وهو السميع العليم) فمد يده وقال: (والله إنها لأول يد خطت المفصل) «ابن راهوية وابن أبي داود في المصاحف وأبو القاسم ابن بشران في أماليه وأبو نعيم في المعرفة» وقال محمد حميد الله في الوثائق السياسية ص ٥٣٦ عن ابن كثير ج ٧ ص ١٨٥ في الدم على مصحف عثمان (وقتل رضي الله عنه والمصحف بين يديه منشوراً يقرأ فيه).

راجع في القصة بطولها مصنف ابن أبي شيبة ج ٧ ص ٥٢٠ ص ٥٢١ ح ٣٧٦٧٩ ح ٣٧٦٨٠.  
(٢٣٠٩) راجع الحاشية رقم ٢٢٦٦ والكنتز ج ٢ ص ٣٢٣ ح ٤١٣٦ عن ابن أبي داود في المصاحف .  
(٢٣١٠) شرح مسلم للنووي ج ٢ ص ٤٤٥.  
(٢٣١١) التذكار للقرطبي ص ١٧٩ ص ١٨٠.  
(٢٣١٢) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٤٧ ح (٥ - ٧).  
(٢٣١٣) تفسير الطبري ج ٢ ص ٨١.  
(٢٣١٤) فضائل القرآن لابن كثير ص ٦٦ .  
(٢٣١٥) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٤٦ ح [٤ - ٧] وراجع في الكنتز ج ٢ ص ٢٩١ ص ٢٩٢ ح ٤٠٣٤.

عن ثوير بن أبي فاختة، عن ابن عمر، أنه قال: [(إذا رجع . . . . .)] فذكره. وأخرجه أيضاً ابن كثير في فضائل القرآن<sup>(٢٣١٦)</sup>.

٦ - (وكان ابن عمر إذا نظر في المصحف ليقرأ بدأ فقال: اللهم أنت هديتني ولو شئت لم أهدت، لا تزغ قلبي بعد إذ هديتني، وهب لي من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب<sup>(٢٣١٧)</sup>) وقد مر في مسألة الدعاء عند أخذ المصحف بأبسط من هذا.

٧ - (أفضل العبادة قراءة مائتي آية في المصحف) أخرجه في التذكار<sup>(٢٣١٨)</sup> من قول عائشة رضي الله عنها.

٨ - وروي (أنها كانت تقرأ في المصحف فإذا انتهت إلى السجدة قامت فسجدت) ذكره غير واحد من الأصحاب عن إسحاق ابن راهويه بإسناده عنها<sup>(٢٣١٩)</sup>.

٩ - (إني لأستحي أن لا أنظر كل يوم في عهد ربي عز وجل مرة)<sup>(٢٣٢٠)</sup> حكاه في التذكار عن أبي موسى بلفظ (وكان أبو موسى يقول: (إني لأستحي أن لا أنظر كل يوم في عهد ربي عز وجل مرة)<sup>(٢٣٢١)</sup> وقد مر مثله عن عثمان رضي الله عنه من ذات المصدرين.

١٠ - «وكان عمر بن الخطاب إذا دخل بيته نشر المصحف وقرأ فيه» أخرجه أبو

---

(٢٣١٦) فضائل القرآن لابن كثير ص ١٣٧.

(٢٣١٧) أثر ابن عمر أخرجه القرطبي في التذكار ص ١٨١، وجاء في الكنز ج ٢ ص ٢٩١ ص ٢٩٢ ج ٤ ص ٤٠٣ عن ابن عمر قال: (من صلى على النبي صلى الله عليه وسلم كتبت له عشر حسنات. وقال: إذا رجع أحدكم من سوقه إلى منزله فليشر المصحف، فليقرأ القرآن فإن له بكل حرف عشر حسنات) ابن أبي داود، وفيه ثور مولى جعده بن هبيرة. وأخرج ابن سعد في طبقاته ج ٤ ص ١٧٠، والذهبي في السير ج ٣ ص ٢١٥ (قال: قال حبيب بن الشهيد: قيل لنافع ما كان يصنع ابن عمر في منزله؟ قال: لا تطيقون الوضوء لكل صلاة. والمصحف فيما بينهما) ورواه أبو شهاب الحنات عن حبيب.

(٢٣١٨) التذكار للقرطبي ص ١٧٩ ص ١٨٠.

(٢٣١٩) كشف القناع للبهوتي ج ١ ص ٥٢٦، وشرح منتهى الإرادات له أيضاً.

(٢٣٢٠) أنظر الحاشية التالية .

(٢٣٢١) التذكار للقرطبي ص ١٧٩ ص ١٨٠ ومقدمة التفسير له أيضاً ج ١ ص ٢٧ ص ٢٨ .

عبيد في فضائل القرآن<sup>(٢٣٢٢)</sup> وابن أبي داود في المصاحف<sup>(٢٣٢٣)</sup> والزرکشي في البرهان<sup>(٢٣٢٤)</sup>.

وابن كثير في فضائل القرآن<sup>(٢٣٢٥)</sup> واللفظ لأبي عبيد قال: (حدثنا حجاج، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، عن عمر كرم الله وجهه، أنه: «كان إذا دخل بيته نشر المصحف فقرأ فيه»<sup>(٢٣٢٦)</sup>. وأخرجه أيضاً القرطبي في تفسيره وتذكاره<sup>(٢٣٢٧)</sup>:

١١ - «ليس من العبادات أشد على الشيطان من قراءة القرآن نظراً»<sup>(٢٣٢٨)</sup> حكاها القرطبي في التذكار عن شداد ابن أوس موقوفاً<sup>(٢٣٢٩)</sup>.

١٢ - وكان عبد الله بن عمرو بن العاص يقرأ حزبه في المصحف كل ليلة .. فقد أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن الأثر عنه في هذا قال: (حدثنا قبيصة عن سفيان عن الأعمش عن خيثمة قال: (دخلت على عبد الله بن عمرو وهو يقرأ في المصحف فقال: («هذا حزبي الذي أقرأ به الليلة»)<sup>(٢٣٣٠)</sup>.

وأخرج ابن أبي شيبة في فضائل القرآن نحوه<sup>(٢٣٣١)</sup>.

قال ابن كثير في فضائل القرآن: (فهذه الآثار تدل علي أن هذا أمر مطلوب لثلا

---

(٢٣٢٢) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٤٦ ج (٣ - ٧).

(٢٣٢٣) عزاه في الكنز ج ٢ ص ٣١٦ ح ٤١٠٨ إلى ابن أبي داود في المصاحف وليس في النسخة التي بين أيدينا من المصاحف.

(٢٣٢٤) البرهان للزرکشي ج ١ ص ٤٦٢.

(٢٣٢٥) فضائل القرآن لابن كثير ص ٦٦ ص ١٣٧.

(٢٣٢٦) كذا عند أبي عبيد في الفضائل «عن عمر كرم الله وجهه» وهذا خلاف المعهود وقد جرت عادة الكاتبين أن يستعملوا هذا التعبير عند ذكر علي رضي الله عنه.

(٢٣٢٧) تفسير القرطبي ج ١ ص ٢٨ والتذكار ص ١٧٩ ص ١٨٠ وذكره ابن مفلح في الآداب الشرعية ج ٢ ص ٣٠٨ من طريق أبي عبيد .

(٢٣٢٨) انظر الحاشية التالية.

(٢٣٢٩) التذكار للقرطبي ص ١٨٠.

(٢٣٣٠) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٤٧ ج (٦ - ٧).

(٢٣٣١) فضائل القرآن من مصنف ابن أبي شيبة ج ٦ ص ١٤٣ ح ٣٠١٦٧ وراجع فضائل القرآن لابن كثير ص ٦٧.

يعطل المصحف فلا يقرأ منه ولعله قد يقع لبعض الحفظة نسيان فيستذكر منه، أو تحريف كلمة أو آية أو تقديم أو تأخير فالأستثبات أولى والرجوع إلى المصحف أثبت من أفواه الرجال<sup>(٢٣٣٢)</sup>.

## النقول عن السلف في فضل القراءة و النظر في المصحف:

١ - ذكر القاضي أبو يعلى أن ابن أبي داود قد ذكر بإسناده عن الأوزاعي قال: (كان يعجبهم النظر في المصحف بعد القراءة هيئة)<sup>(٢٣٣٣)</sup> كذا في الآداب<sup>(٢٣٣٤)</sup>، وعبارة الزركشي في البرهان وعن الأوزاعي: (كان يعجبهم النظر في المصحف بعد القراءة هنيهة)<sup>(٢٣٣٥)</sup>.

٢ - وقد قيل: (الختمه في المصحف بسبع). ذكره الغزالي في الإحياء<sup>(٢٣٣٦)</sup>.

٣ - قال أبو حامد: (ودخل بعض فقهاء مصر على الشافعي رضي الله عنه في السحر وبين يديه مصحف فقال له الشافعي: شغلكم الفكر<sup>(٢٣٣٧)</sup> عن القرآن إني لأصلي العتمه وأضع المصحف بين يدي فما أبطقه حتي أصبح<sup>(٢٣٣٨)</sup>).

٤ - وقال عبد الله ابن الإمام أحمد كان أبي يقرأ كل يوم سبعاً لا يكاد يتركه نظراً<sup>(٢٣٣٩)</sup>.

٥ - وقال ابن الجوزي (وينبغي لمن كان عنده مصحف أن يقرأ فيه كل يوم آيات

---

(٢٣٣٢) فضال القرآن لابن كثير ص ١٣٧ .

(٢٣٣٣) في البرهان هنيهة ولعله أصوب ومعناه الزمن القليل على ما في لسان العرب ج ١٥ ص ١٥٠ .

(٢٣٣٤) الآداب الشرعية لابن مفلح ج ٢ ص ٣٠٨ ص ٣٠٩ .

(٢٣٣٥) البرهان ج ٢ ص ٩٤ وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف ج ٧ ص ٢٤٩ ح ٣٥٧٥٠ [حدثنا

اسماعيل بن إبراهيم ابن علي عن يونس قال: كان من خلق الأولين النظر في المصحف].

(٢٣٣٦) إحياء علوم الدين ج ١ ص ٣٢٩ لأبي حامد الغزالي .

(٢٣٣٧) في البرهان (شغلكم الفقه).

(٢٣٣٨) إحياء علوم الدين ج ٣٢٩ للغزالي وقارن بالبرهان للزركشي ج ٢ ص ٩٣ نقلاً عن مناقب

الشافعي للبيهقي ج ١ ص ٢٨١ .

(٢٣٣٩) الآداب الشرعية ج ٢ ص ٣٠٨، ٣٠٩، والفروع ج ١ ص ٥٥١ وكشاف القناع ج ١ ص ٥٠٣،

ص ٥٠٦.

يسيرة لثلا يكون مهجوراً<sup>(٢٣٤٠)</sup>.

- ٦ - وقال القرطبي وهو بصدد الكلام عن حقوق المصحف (أن لا يخلي يوماً من أيامه من النظر في المصحف مرة أو مرتين)<sup>(٢٣٤١)</sup> واستدل بالآثار السالف ذكرها.
- ٧ - وقال ابن مفلح في الفروع - عن القراءة -: (ويستحب في المصحف ذكره الآمدي وغيره)<sup>(٢٣٤٢)</sup>.
- ٨ - وقال شارح المنتهى (وتسن القراءة في المصحف لاشتغال حاسة البصر بالعبادة)<sup>(٢٣٤٣)</sup> .. وجزم به في مطالب أولي النهى<sup>(٢٣٤٤)</sup>.
- ٩ - وقد صرح غير واحد من فقهاء الأحناف بفضل القراءة في المصحف قال في البزازية (والقراءة في الأسبوع جائزة لكن الأفضل القراءة من المصحف لكون الأسبوع محدثة)<sup>(٢٣٤٥)</sup>.

### المفاضلة بين القراءة نظراً في المصحف وبين القراءة عن ظهر قلب:

لأهل العلم في مسألة المفاضلة بين القراءة نظراً في المصحف وبين القراءة عن ظهر قلب أقوال ثلاثة:  
أحدها: أنها من المصحف أفضل.  
والثاني: أن القراءة عن ظهر قلب أفضل.

والثالث: أن ذلك يختلف باختلاف القارئ، فإن كان القارئ من حفظه يحصل له من التدبر والتفكير وجمع القلب أكثر مما يحصل له من المصحف فالقراءة من الحفظ أفضل وإن استويا فمن المصحف أفضل<sup>(٢٣٤٦)</sup>.

وقد ذهب إلى القول الأول جمهور أهل العلم وهو ظاهر الأخبار والآثار السالف

---

(٢٣٤٠) الآداب الشرعية ج ٢ ص ٣٠٩.

(٢٣٤١) تفسير القرطبي ج ١ ص ٢٢ والتذكار له ص ١٧٩ ص ١٨٠.

(٢٣٤٢) الفروع لابن مفلح ج ١ ص ٥٥١.

(٢٣٤٣) شرح منتهى الإرادات للبهوتي ج ١ ص ٢٤١.

(٢٣٤٤) مطالب أولي النهى للرحبياني ج ١ ص ٢٠٦.

(٢٣٤٥) الفتاوى البزازية لابن البزاز الحنفي بهامش الهندية ج ٦ ص ٣٨٠.

(٢٣٤٦) البرهان ج ٢ ص ٩٣ إلى ٩٥ ومعتزك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ج ٢ ص ١٩٥.

ذكرها الدالة على أن أفضل العبادات النظر في المصحف، يؤيده حرص الصحابة رضوان الله عليهم ومواظبتهم على تعاهد المصاحف والنظر فيها كل يوم مرة أو مرتين وعدم ورود ما يعارض تلك الآثار ولأن القراءة في المصحف تجتمع فيها القراءة والنظر، قالو ولأن كانت فائدة القراءة من الحفظ قوة الحفظ، وثبات الذكر، وهى أمكن للتفكر فيه. ففائدة القراءة في المصحف الاستثبات، لا يخلط بزيادة حرف ولا إسقاط حرف، أو تقديم آية أو تأخيرها. وأيضاً فإنه يعطي عينه حظها منه فإن العين تؤدي للنفس، وبين النفس والصدر حجاب، والقرآن في الصدر فإذا قرأه عن ظهر قلبه، فإنه يسمع أذنه فيؤدي إلى النفس، وإذا نظر في الخط كانت العين والأذن قد اشتركتا في الأداء، وذلك أوفى للأداء، وكانت العين قد أخذت حظها كالأذن، ويقضي حق المصحف، لأن المصحف لم يتخذ ليهمل وله على الانفراد حق فلا يقرأ إلا على طهارة، ألا ترى أن المحدث منهي عن مسه فكانت القراءة في المصحف أولى وأفضل<sup>(٢٣٤٧)</sup> قالوا ويتأكد هذا التفضيل بما ورد من الآثار التي تعتبر نصاً في المطلوب، بيد أن المخالف لم يسلم بثبوت الآثار المشار إليها لأنها آثار قد تكلم في أسانيدها ومتونها حتى عدت في الموضوعات ووصفت بالنعارة على ما مر بيأنه عند تخريج هاتيك الآثار .. وسيأتي لذلك مزيد بيان.

قالوا واسم المصحف لم يكن معهوداً في زمن النبوة وإنما حدث في عهد أبي بكر على ما سبق بيأنه في موضعه من هذا البحث<sup>(٢٣٤٨)</sup> نهايك عن أن القول بتفضيل القراءة نظراً على القراءة حفظاً يقتضي أن تكون قراءة النبي عليه الصلاة والسلام مفضولة لكونه عليه السلام أمياً ولا قائل بذلك بل ولا جائز أن يقال به.

## رأي ابن عبد السلام:

ولهذا قال أبو محمد بن عبد السلام الشافعي في «أماليه»<sup>(٢٣٤٩)</sup>: (قيل القراءة في

(٢٣٤٧) التذكار للقرطبي ص ١٨١ وراجع الحاشية (٢٢٥٤) من هذا البحث.

(٢٣٤٨) راجع مسألة (اسم المصحف) من هذا البحث .

(٢٣٤٩) كتاب الأمالي للعز بن عبد السلام ق ٢٩ ذكر ذلك عنه الزركشي في البرهان ج ٢ ص ٩٥ وذكر المحقق في حاشية البرهان أن كتاب الأمالي للعز بن عبد السلام مخطوط وفي نسخ متعددة في خمس من خزائن الكتب تحت عناوين مختلفة وقد ذكر مواطنها وأرقامها فليراجع تلك الحاشية من رامها.

المصحف أفضل لأنه يجمع فعل الجارحتين وهما اللسان والعين، والأجر على قدر المشقة، وهذا باطل لأن المقصود من القراءة التدبر لقوله تعالى: ﴿لِتَذَكَّرُوا أَيَّتَنِي﴾ والعادة تشهد أن النظر في المصحف يخل بهذا المقصود، فكان مرجوحاً<sup>(٢٣٥٠)</sup>.

## رأي النووي؛

ومع أن النووي قد قدم في غير موضع من كتبه قول الجمهور في تفضيل القراءة نظراً في المصحف على القراءة عن ظهر قلب<sup>(٢٣٥١)</sup> إلا أنه اختار القول بالتفصيل فقال في التبيان (ولو قيل: إنه يختلف باختلاف الأشخاص فيختار القراءة في المصحف لمن استوى خشوعه وتدبره في حالتي القراءة من المصحف وعن ظهر القلب ويختار القراءة عن ظهر القلب لمن يكمل بذلك خشوعه وتدبره ويزيد على خشوعه وتدبره لو قرأ من المصحف لكان هذا قولاً حسناً، والظاهر أن كلام السلف وفعلهم محمول على هذا التفصيل)<sup>(٢٣٥٢)</sup>. قال الأنصاري في شرح الروض بعد أن قدم رأي الجمهور: (نعم إن زاد خشوعه وحضور قلبه في القراءة عن ظهر القلب فهي أفضل في حقه قاله النووي في مجموعته وغيره تفقها وهو حسن)<sup>(٢٣٥٣)</sup>.

قال الحافظ بن حجر في الفتح: (وقد صرح كثير من العلماء بأن القراءة من المصحف نظراً أفضل من القراءة عن ظهر القلب). ثم ذكر بعض الآثار الواردة في ذلك على ما مضى بيانه، ثم استدل بعد الأثر بالنظر فقال: (ومن حيث المعنى أن القراءة في المصحف أسلم من الغلط، لكن القراءة عن ظهر قلب أبعد من الرياء وأمكن للخشوع والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص)<sup>(٢٣٥٤)</sup>.

---

(٢٣٥٠) راجع البرهان ج ٢ ص ٩٥.

(٢٣٥١) وذكره اختياراً للقاضي حسين والغزالي من أصحاب الشافعي، راجع في ذلك التبيان للنووي ص ١٢٦ - ١٢٧، والأذكار له بالفتوحات ج ٣ ص ٢٦٣، والمجموع للنووي أيضاً ج ٢ ص ١٩١. ط الإرشاد، وراجع إحياء علوم الدين للغزالي ج ١ ص ٣٢٩ ج ٤ ص ٤٥٠.

(٢٣٥٢) التبيان ص ١٢٦ ص ١٢٧ فيكون نظره في المصحف نافلة.

(٢٣٥٣) أسنى المطالب شرح روض الطالب للأنصاري ج ١ ص ٦٢، وحاشية الشرواني على تحفة المحتاج ج ١ ص ١٥٦ وقارن بالبرهان للزركشي ج ٢ ص ٩٣ إلى ص ٩٥.

(٢٣٥٤) فتح الباري للحافظ بن حجر ج ٩ ص ٧٨ ص ٧٩.

## تنبيه:

ومما ينبغي التنبيه عليه أن الإمام مالكا رحمه الله قد نص على مسألة خالف بها الجمهور حين قال بكرامة القراءة من المصحف في المسجد خاصة لأن وضع المصاحف في المساجد لم يكن معهوداً في الصدر الأول وإنما هو بدعة من بدع الحجاج، وقد سئل الإمام مالك عن ذلك فكرهه وقال: (هذا لم يكن من عمل الناس)<sup>(٢٣٥٥)</sup> .. وسيأتي لهذه المسألة مزيد بيان عند الكلام على مسألة وضع المصحف في المسجد.

## الآثار المقتضية لتفضيل النظر في المصحف:

وردت جملة من الآثار في تفضيل القراءة من المصحف على القراءة عن ظهر قلب وهاك طرفاً من تلك الآثار:

١ - حديث: «فضل من يقرأ القرآن نظراً على الذي يقرؤه ظاهراً كفضل الفريضة على النافلة» أخرجه أبو عبيد<sup>(٢٣٥٦)</sup> ومن طريقه الطبراني<sup>(٢٣٥٧)</sup> وأبو نعيم<sup>(٢٣٥٨)</sup> والديلمي<sup>(٢٣٥٩)</sup>

---

(٢٣٥٥) البيان والتحصيل لابن رشد ج ١٨ ص ١٢٩ ص ١٣٠، والحوادث والبدع للطرطوشي ص ١٥٠، والاعتصام للشاطبي ج ١ ص ١٧٢، والمعيار للونشريسي ج ١١ ص ١٢ والعدوي في حاشيته على الخرخشي ج ٢ ص ١١ والزركشي في أحكام المساجد ص ٣٦٩ والفتاوى الكبرى للهيتمي ج ١ ص ٦١ .

(٢٣٥٦) الحديث أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٤٦ ح (١ - ٧) ولفظه: (حدثنا نعيم بن حماد، عن بقية ابن الوليد، عن معاوية بن يحيى عن سليم بن مسلم، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (فضل قراءة القرآن\*) على من يقرؤه ظاهراً كفضل الفريضة على النافلة).

(٢٣٥٧) معجم الطبراني الكبير ج ١ ص ٢٢١ ح ٦٠١ .

(٢٣٥٨) أبو نعيم على ما في زهر الفردوس ج ٢ ص ٣٥١، وراجع معرفة الصحابة لأبي نعيم أيضاً.

(٢٣٥٩) الفردوس بمأثور الخطاب ج ٣ ص ١٢٧ ح ٤٣٤٢ مكرر ولفظه (بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) (فضل قراءة القرآن نظراً على من يقرأه ظاهراً كفضل الفريضة على النافلة) جاء في زهر الفردوس ج ٢ ص ٣٥١ أخبرنا أبي أخبرنا سليمان بن إبراهيم بن محمد بن سليمان =

---

(\*) كذا عند أبي عبيد والظاهر أن سقطاً ما قد حصل من ناسخ أو طابع إذ العبارة في سائر المظان التي نقلت عن أبي عبيد (فضل قراءة القرآن نظراً).



والقرطبي (٢٣٦٠) وابن كثير (٢٣٦١) وابن مفلح (٢٣٦٢) والحافظ في الفتح (٢٣٦٣) والسيوطي في الجامع الصغير (٢٣٦٤) وأورده في الكنز في موضعين: الأول منهما عن عمرو بن أوس عند ابن مردويه (٢٣٦٥) وثانيهما عن عثمان بن عبد الله بن أوس الثقفي عن عمرو بن أوس عند ابن مردويه أيضاً (٢٣٦٦) ولفظه في الموضعين (قراءتك نظراً تضاعف على قراءتك ظاهراً، كفضل المكتوبة على النافلة) وضعفه في الجامع من رواية عمرو بن أوس، قال الألباني في ضعيف الجامع عند إيراد له هذا الحديث من رواية عمرو بن أوس قال: (هو الطائفي الشقفي، وهو تابعي، فكان الواجب الإشارة إلى ذلك بقوله: «مرسلاً» كما هي عادته). (٢٣٦٧).

= الحافظ والمطهر بن جعفر قالوا أخبرنا أبو نعيم حدثنا الطبراني حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا أبو عبيد حدثنا نعيم بن حماد) وذكر سند أبي عبيد المذكور أعلاه، وذكر الدليمي له إسناداً آخر من طريق ابن لال.

(٢٣٦٠) التذكار للقرطبي ص ١٧٩ ص ١٨٠ .

(٢٣٦١) فضائل القرآن لابن كثير ص ١٣٦ قال: (فضل قراءة القرآن نظراً على من يقرؤه ظهراً كفضل الفريضة على النافلة) وهذا الإسناد فيه ضعف، فإن معاوية بن يحيى هذا هو الصدفي أو الأتاربلسي وأياً ما كان فهو ضعيف) وفي السند أيضاً بقية بن الوليد وهو مدلس وقد عنعن .

(٢٣٦٢) الآداب الشرعية ج ٢ ص ٣٠٨ ص ٣٠٩.

(٢٣٦٣) فتح الباري ج ٩ ص ٧٨ قال الحافظ (وإسناده ضعيف).

(٢٣٦٤) على مافي ضعيف الجامع ٤ ص ١١٩ ج ٤٠٨٧.

(٢٣٦٥) الكنز ج ١ ص ٥١٦ ح ٢٣٠٥ .

(٢٣٦٦) الكنز ج ١ ص ٥٣٦ ح ٢٨٢٢.

(٢٣٦٧) ضعيف الجامع الصغير ج ٤ ص ١١٩ ح ٤٠٨٧ الحاشية رقم ١. وأما عثمان ابن أوس فهو عثمان ابن عبد الله بن أوس بن أبي أوس حذيفة الثقفي الطائفي. قال الحافظ في التقريب ص ٦٦٥ ت ٤٥١٩: مقبول من أوساط التابعين. وقال في تهذيب التهذيب ج ١ ص ٣٨١: ذكره ابن حبان في الثقات «عن جده» أي أوس ابن أبي أوس الثقفي الصحابي وقال الحافظ في الاصابة ج ١ ص ٨٢ أوس بن حذيفة بن ربيعة الثقفي هو أوس ابن أبي أوس وهو والد عمرو بن أوس وجد عثمان بن عبد الله بن أوس، وقال الإمام أحمد في مسنده ج ٤ ص ٨ أوس بن أبي أوس هو أوس بن حذيفة. وقال البخاري في تاريخه: ج ١ ص ١٦ ص ١٧ أوس بن حذيفة الثقفي والد عمرو بن أوس ويقال أوس بن أبي أوس ويقال أوس بن أوس له صحبة وكذا قال ابن حبان: في الصحابة. وللمزيد في كشف الالتباس بين الكاتبين في علم الرجال وكون أوس ابن أبي أوس غير أوس ابن أوس أو أنهما شخص واحد يراجع تحقيق المباركفوري لهذه المسألة في مرعاة المفاتيح ج ٧ ص ٢٤٢ ص ٢٤٣.

٢ - وحديث: «قراءة الرجل القرآن في غير المصحف ألف درجة وقراءته في المصحف تضاعف على ذلك إلى ألفي درجة». أخرجه الطبراني في الكبير<sup>(٢٣٦٨)</sup> وابن عدي في الكامل<sup>(٢٣٦٩)</sup> والبيهقي في الشعب<sup>(٢٣٧٠)</sup> والقرطبي في التذكار<sup>(٢٣٧١)</sup> والزركشي في البرهان<sup>(٢٣٧٢)</sup> والهيثمي في المجمع<sup>(٢٣٧٣)</sup> والسيوطي في الجامع الصغير<sup>(٢٣٧٤)</sup> والمتقي في الكنز<sup>(٢٣٧٥)</sup> واللفظ للطبراني قال: (ثنا إبراهيم بن دحيم الدمشقي ثنا أبي وحدثنا عبدان بن حمدان ثنا دحيم الدمشقي ثنا مروان ابن معاوية ثنا أبو سعيد بن عوذ المكي عن عثمان بن عبد الله بن أوس الثقفي عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (قراءة الرجل القرآن في غير المصحف ألف درجة وقراءته في المصحف تضاعف على ذلك إلى ألفي درجة)<sup>(٢٣٧٦)</sup> ونقله ابن مفلح في الآداب كما مر ثم قال: (كذا نقلته من خط الحافظ ضياء الدين وإنما هو أبو سعيد بن عوذ روى ابن أبي مريم عن ابن معين: ليس به بأس، وروى غيره عنه: ضعيف وروى ابن عدي خبره هذا واختلف عليه في منته وقال مقدار ما يرويه محفوظ، وذكر هذه المسألة الآمدي من أصحابنا. وذكر الحافظ أبو موسى في «الوظائف» في ذلك أثراً<sup>(٢٣٧٧)</sup>.

قال الزركشي في البرهان بعد أن ساق رواية الطبراني الآنف الذكر: (وأبو

- 
- (٢٣٦٨) المعجم الكبير لطبراني ج ١ ص ٢٢١ ح ٦٠١.  
 (٢٣٦٩) الكامل لابن عدي ج ٧ ص ٢٩٩ ذكره في ترجمة أبي سعيد ابن عوذ (ترجمة ٢٢٠٣).  
 (٢٣٧٠) شعب الإيمان للبيهقي ح ٥٠٢٥.  
 (٢٣٧١) التذكار للقرطبي ص ١٨٠.  
 (٢٣٧٢) البرهان للزركشي ج ٢ ص ٩٣ ص ٩٤.  
 (٢٣٧٣) الهيثمي في المجمع ج ٧ ص ١٦) «وقال: وفيه أبو سعيد بن عون وثقه ابن معبد في رواية وضعفه في رواية أخرى، وبقية رجاله ثقات» .. كذا في الأصل (ابن معبد) وفي سائر المطبوعات ابن معين.  
 (٢٣٧٤) راجع ضعيف الجامع ج ٤ ص ١١٨ ح ٤٠٨٥.  
 (٢٣٧٥) كنز العمال ج ١ ص ٥١٦ ح ٢٣٠٤ وعزاه إلى (طب هب) عن أوس بن أوس الثقفي ص ٥٣٦ ح ٢٤٠٥ مع تقديم وتأخير ورمز إليه (عد - هب) عن أوس الثقفي.  
 (٢٣٧٦) المعجم الكبير للطبراني ج ١ ص ٢٢١ ح ٦٠١ ذكره في مسند أوس ابن حذيفة الثقفي وعنه ابن مفلح في الآداب الشرعية ج ٢ ص ٣٠٨ ص ٣٠٩.  
 (٢٣٧٧) الآداب ج ٢ ص ٣٠٨ ص ٣٠٩.

سعيد قال فيه ابن معين: لا بأس به وروى البيهقي في «شعب الإيمان» من طريقين إلى عثمان بن عبد الله بن أوس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من قرأ القرآن في المصحف كانت له (ألف ألف) حسنة، ومن قرأه في غير المصحف فأظنه قال: (كألفي حسنة). وفي الطريق الأخرى قال: (درجة) وجزم بألف إذا لم يقرأ في المصحف<sup>(٢٣٧٨)</sup>.

وقال ابن علان في الفتوحات<sup>(٢٣٧٩)</sup> (في الشعب للبيهقي بأسانيد ضعيفة حديث (قراءة القرآن في غير المصحف ألف درجة وقراءته في المصحف تضعف على ذلك إلى ألفي درجة) قلت قال الحافظ حديث غريب أخرجه ابن عدي في الكامل).

### النظر في المصحف من غير مس:

صرح جمع من الفقهاء بأنه لا يكره للجنب، أو الحائض، أو النفساء النظر في المصحف أو القرآن المكتوب من غير مس له<sup>(٢٣٨٠)</sup> وعلل بعضهم الجواز بأن الجنابة وما في حكمها لا تحل العين. مستدلاً بعدم وجوب غسلها<sup>(٢٣٨١)</sup> ولكن بعض الفقهاء لم يرتض هذا التعليل، ولم يسلم بكون الجنابة لا تحل العين، وفسر عدم وجوب غسلها بالحرَج المترتب على القول: بالوجوب<sup>(٢٣٨٢)</sup> لمشقة

---

(٢٣٧٨) البرهان للزركشي ج ٢ ص ٩٤.

(٢٣٧٩) الفتوحات الربانية ج ٣ ص ٢٦٣، وراجع العلل المتناهية للدارقطني ح ١٧٢٦.

(٢٣٨٠) الحاوي للماوردي ج ١ ص ١٨٠، فتح القدير لابن الهمام ج ١ ص ١١٧، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ج ٢١ ص ٢٦٥ ص ٢٦٦ وفيها: (إذا قرأ في المصحف أو اللوح، ولم يمسه جاز ذلك وإن كان على غير طهور)، وراجع البناية للعيني ج ١ ص ٦٥٠، والفتاوى التاتارخانية للأندلسي ج ١ ص ٣٣٣، مجمع الأنهر ج ١ ص ٢٦، والفتاوى الهندية ج ١ ص ٣٩ وتحفة المحتاج وحاشية الشرواني عليها ج ١ ص ٢٧١. وكشاف القناع للبهوتي ج ١ ص ١٦٩، وشرح منهي الإرادات له ج ١ ص ٧٧ ومطالب أولي النهي للرحباني ج ١ ص ١٧٢. والخرشي على خليل ج ١ ص ١٦٨.

(٢٣٨١) فتح القدير ج ١ ص ١١٧، والفتاوى التاتارخانية ج ١ ص ٣٣٣.

(٢٣٨٢) قال ابن عابدين في حاشيته على الدر ج ١ ص ١١٧: «اعترض على قوله بأن الجنابة لا تحل العين بأنه تقدم ما يدل على أنها تحلها وسقط غسلها للحرج، والأولي أن يعلل بعدم المس لأنه لم يوجد في النظر إلا المحاذاة».

غسلها بل لاحتتمال الضرر الناجم عن غسلها على القول بوجوبه ورجح أن علة القول بجواز النظر إلى المصحف، وما في حكمه حال الجنابة انتفاء كون النظر مساً<sup>(٢٣٨٣)</sup> فالناظر في المكتوب لا يكون ماساً له، لا شرعاً، ولا لغة، ولا عرفاً، وقد مضى القول: بجواز كتابة المحدث للقرآن من غير مس، بل وإن كان الكاتب ذمياً على ما مر تفصيله في مواضعه من هذا البحث. على أن الكتابة أبلغ من مجرد النظر بالعين، إذ في الكتابة نوع مس لأن القلم يمس الحروف حال الكتابة، وهو في يد الكاتب وقد يقال «بأن ذلك منه نوع مس بواسطة بخلاف مجرد النظر بالعين لعدم المحذور هنا. ومثل الجنب في عدم كراهة النظر من غير مس الحائض والنفساء، ولكن الوضوء لمطلق الذكر مندوب وتركه خلاف الأولى.

---

(٢٣٨٣) حاشية ابن عابدين ج ١ ص ١١٧ .

## النقص في المصحف

لا يخلو النقص في المصحف من أن يكون متعمداً أو أن يكون غير متعمد، فإن كان النقص متعمداً فقد حكى القاضي عياض في كتابه الشفا<sup>(٢٣٨٤)</sup> إجماع أهل العلم على القول بكفر فاعله وقد مضى كلام القاضي في غير موضع من هذا البحث<sup>(٢٣٨٥)</sup> مستوفى وأما إن كان النقص الحاصل في المصحف نتيجة سهو من الناسخ وعدم شعور منه فقد صرح غير واحد من أهل العلم بعدم تأثيمه<sup>(٢٣٨٦)</sup> بذلك لكن يتعين

---

(٢٣٨٤) الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض ج ٢ ص ٣٠٤، وشرحه للملا على القارئ ج ٢ ص ٥٤٩، وراجع تفسير القرطبي ج ١ ص ٨٠، والتبيان للنووي ص ٢٢، والآداب لابن مفلح ج ٢ ص ٢٩٨ ص ٢٩٩.

(٢٣٨٥) راجع مسألة الاستخفاف بالمصحف ومسألة جحد شيء من المصحف ومسألة سب المصحف في مواضعها من هذا البحث.<sup>١</sup>

(٢٣٨٦) جاء في فتاوى العز بن عبد السلام بتحقيق الكردي ص ٢٦٢: (لا يجوز لمن لا يعرف ضبط القرآن أن يضبطه، لما في ذلك من تضليل الجهال، وإذا كان هذا عالماً فبدر منه مالا شعور له به لم يَأْثِمَ إذ لا يخلو من مثل هذا أحد إلا المتبحرون في العربية .. والأولى به أن يتفقد ما كتبه ليصلح ما عساه يتفق منه من لحن أو اختلال). وقارن بالمعيار المعرب للنوشرسي ج ١٢ ص ٣٢٠. وقال ابن مفلح في الفروع ج ٤ ص ١٠٤: (وفي الانتصار ومفردات أبي يعلى الصغير: لا فسخ يعيب يسير، كصداع وحمى يسيرة وآيات في المصحف، للعادة) إلى أن قال: (قال أحمد في ذلك: من اشترى مصحفاً فوجده ينقص الآية والآيتين ليس هذا عيباً، لا يخلو المصحف من هذا وفي جامع القاضي بعد هذا النص (قال): لأنه كفبن يسير، قال: و أجد من هذا أنه لا يسلم عادة من ذلك). والسقط اليسير في المصحف الناجم عن سهو الناسخ مغتفر عند السلف فقد أخرج ابن أبي داود في المصاحف ص ١٩٩ بسنده عن موسى بن نافع الأسدي أبو شهاب قال، أتيت سعيد بن جبير وهو بمنزله بمكة وإلى جنبه مصحف فقال: (إن كنت تريد أن تبتاع مصحفاً فإن أرباب هذا محتاجون إلى بيعه وقد أقيمت ما فيه من السقط).

حينئذ استدراك القدر الناقص وإصلاح الخلل الحادث إن كان ذلك ممكناً فإن تعذر لكثرة السقط وتفشي الخلل تعين المصير إلى إتلافه درءاً للمفاسد التي قد تترتب على استبقائه في الحال أو المآل على ما مضى بيانه في موضعه من مسألة إتلاف المصاحف ومتى يكون ذلك متعيناً هذا في النقص من نظمه وأما النقص في حجمه فقد مضى في مسألتي أجزاء المصحف وتصغيره.

## استشكال وجوابه:

ولما كان النقص في المصحف بهذه المثابة، استشكل البعض ما روي من إسقاط ابن مسعود من مصحفه سورة الفاتحة والمعوذتين فقد أخرج عبد بن حميد، ومحمد بن نصر في كتاب الصلاة، وابن الأنباري في المصاحف عن محمد بن سيرين (أن أبي بن كعب وعثمان بن عفان كانا يكتبان فاتحة الكتاب والمعوذتين ولم يكتب ابن مسعود شيئاً منهن) (٢٣٨٧).

وأخرج عبد بن حميد عن إبراهيم قال: (كان عبد الله بن مسعود لا يكتب فاتحة الكتاب في المصحف، وقال لو كتبها لكتبت في أول كل شيء) (٢٣٨٨) وأخرج أحمد والبخاري والطبراني وابن مردويه من طرق. قال السيوطي: صحيحة (عن ابن مسعود أنه كان يحك المعوذتين في المصحف يقول: (لا تخلطوا القرآن بما ليس منه) إنهما ليستا من كتاب الله، إنما أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتعوذ بهما، وكان ابن مسعود لا يقرأ بهما) قال البخاري: (لم يتابع ابن مسعود أحد من الصحابة، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قرأ بهما في الصلاة) وأثبتنا في المصحف (٢٣٨٩).

---

(٢٣٨٧) شرح مشكل الآثار لأبي جعفر الطحاوي ج ١ ص ١١١ ح ١١٨، ١٢٠، ١١٩، الدر المنثور للسيوطي ج ١ ص ٢، وفتح القدير للشوكاني ج ١ ص ١٥.

(٢٣٨٨) مشكل الآثار ج ١ ص ١١٣ ح ٤١٢٠.

الدر المنثور للسيوطي ج ٢ ص ٢ وفتح القدير ج ١ ص ١٥. وقد عقد أبو عبيد باباً في كتابه فضائل القرآن ص ١٤٤ ص ١٤٥ في فضل المعوذتين ذكر فيه ثمانية أثار ما بين مرفوع وموقوف من ح (١ - ٤٧) إلى ح (٨ - ٤٧)

(٢٣٨٩) مسند الإمام أحمد ج ٥ ص ١٢٩، والطبراني على ما ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٧ ص ١٤٩ ص ١٥٠، ومسند البخاري ج ٢٣ ص ٢٣٠١ ومجمع الزوائد ج ٧ ص ١٤٩ ص ١٥٠، والدر المنثور ج ٦ ص ٤١٦، والإتقان ج ١ ص ٧٩، ٨٠ وفتح القدير ج ٥ ص ٥١٨ وراجع البرهان =

وأخرج أحمد والبخاري والنسائي وغيرهم عن زر بن حبيش قال: (أتيت المدينة فلقيت أبي ابن كعب، فقلت له: أبا المنذر إني رأيت ابن مسعود لا يكتب المعوذتين في مصحفه، فقال: أما والذي بعث محمداً بالحق لقد سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنهما وما سألتني عنهما أحد منذ سأله غيرك، قال: (قيل لي قل. فقلت: فقولوا) فنحن نقول كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم<sup>(٢٣٩٠)</sup>. وأخرجه الطبراني عن ابن مسعود «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن هاتين السورتين فقال: قيل لي، فقلت فقولوا كما قلت»<sup>(٢٣٩١)</sup>.

### ثبوت قرآنية المعوذتين:

وأخرج مسلم والترمذي والنسائي وغيرهم عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أنزلت على الليلة آيات لم أر مثلهن قط ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ

= للزرکشي ج ٢ ص ٢٥٤، ٢٥٥ وراجع نكت الانتصار للقاضي الباقلاني ص ٩٠ وما بعدها: وانظر في شأن المعوذتين ومسألة عدم كتابتهما في «مصحف ابن مسعود» مصنف ابن أبي شيبة ج ٦ ص ١٤٦ ح ٣٠١٩٣، ح ٣٠١٩٦، ح ٣٠٢٠٣. (٢٣٩٠) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ١٤٥ ص ١٤٦ ح (٥ - ٤٧).

مسند الإمام أحمد ج ٥ ص ١٢٩، والبخاري بالفتح ج ٨ ص ٧٤١ ح ٤٩٧٦ - ٤٩٧٧ ومجمع الزوائد ج ٧ ص ١٤٩، والدر المنثور ج ٦ ص ٤١٦، وفتح القدير ج ٥ ص ٥١٨ وقد أفاض الحافظ ابن حجر في الكلام عليه وجمع بين الأجوبة عن الإشكال فيه نقلاً عن الباقلاني في الانتصار وراجع نكت الانتصار ص ٩٠٤ والمحلّى ج ١ ص ١٣ والرازي في تفسيره ج ١ ص ٢٢٢ ص ٢٢٣ والدر المنثور للسيوطي ج ٦ ص ٤١٦ وفتح القدير للشوكاني ج ٥ ص ٥١٨ والنص منه .

(٢٣٩١) المعجم الأوسط للطبراني ج ٤ ص ١٣ ح ٣٤٨٨ ونصه (حدثنا الحسين بن عبد الله الخرقى، قال: نا محمد بن مرداس، قال: نا محبوب بن الحسن، عن إسماعيل بن مسلم، عن سيار أبي الحكم، عن زر بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (سئل) عن هاتين السورتين؟ فقال: قيل لي فقلت، فقولوا كما قلت<sup>(\*)</sup>). وإنما روى الناس: عن زر ابن حبيش، عن أبي بن كعب<sup>(\*)</sup>. وراجع مجمع الزوائد للهيثمى ج ٧ ص ١٤٧ ومجمع البحرين له أيضاً ج ٦ ص ٩٦ ح ٣٤٣٦.

(\*) لا يروى عن ابن مسعود إلا من هذا الوجه .

أَلْفَلَقَ ﴿١﴾ وَ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ (٢٣٩٢) وقد رويت قرآنية المعوذتين عن النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً من حديث جابر وأبي حابس الجهمي، وأبي سعيد الخدري، وزيد ابن أرقم، وأم سلمة، وعائشة .. رضي الله عنهم أجمعين (٢٣٩٣).

### رجوع ابن مسعود عن القول بعدم قرآنية المعوذتين؛

قال ابن كثير بعد حكايته المروي عن ابن مسعود آنفاً من عدم قرآنية المعوذتين: (ثم قد رجع عن قوله إلى قول الجماعة) (٢٣٩٤).

### الجواب عن الاستشكال؛

أ) من أهل العلم من بنى جوابه عن الاستشكال المذكور على تقدير صحة المروي عن ابن مسعود وثبوته فقال في شأن المعوذتين وإنكار ابن مسعود لقرآنيتهما أنه قد ظن أن المعوذتين ليستا من القرآن، لأنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يعوذ بهما الحسن والحسين، فأقام على ظنه، ولا نقول: إنه أصاب في ذلك وأخطأ المهاجرون والأنصار، ويمثل هذا أجاب ابن قتيبة في غير موضع من كتبه (٢٣٩٥). ثم قال: (وأما إسقاطه الفاتحة من مصحفه فليس لظنه أنها ليست من

---

(٢٣٩٢) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ١٤٥ ح (٤ - ٤٧) وأحمد في المسند ج ٤ ص ١٥٢، ومسلم بشرح النووي ج ٢ ص ٤٦٣، والترمذي ج ٥ ص ١٢٢، والنسائي ج ٨ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ والطحاوي في المشكل ج ١ ص ١١٣ إلى ص ١١٧ ح ١٢٢ إلى ١٢٧ والطبراني في الكبير ج ١٧ ص ٣٤٩ ص ٣٥٠ من ح ٩٦٣ إلى ٩٦٨ والبيهقي في الكبرى ج ٢ ص ٣٩٤ والدر المنثور للسيوطي ج ٦ ص ٤١٦.

(٢٣٩٣) أخرجه أبو جعفر الطحاوي في شرح مشكل الآثار ج ١ ص ١١٧ ح ١٢٨ بسنده عن عبد الله بن الشخير عن رجل من قومه أن رسول الله عليه السلام مر به فقال: (اقرأ في صلاتك بالمعوذتين). قال أبو جعفر: (فكان فيما روينا تحقيق رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهما من القرآن، فاتفق جميع ما رويناه عنه في ذلك لما صح، وخرجت معانيه، ولم تخالف بشيء منه شيئاً، والله نسأله التوفيق) وراجع البرهان للزركشي ج ٢ ص ٢٥٤ ص ٢٥٥ نوع ٣٩، والدر المنثور للسيوطي ج ٦ وفتح القدير للشوكاني ج ٥ ص ٥١٨.

(٢٣٩٤) ابن كثير في ج ٤ ص ٧٤٤، أضواء البيان ج ٩ ص ٦٢٧، وانظر الحاشية رقم ٢٤٠٣ من هذا البحث حيث كلام الباقلاني في كون ابن مسعود لم ينكر قرآنيتهما بل أنكر إثباتهما في المصحف.

(٢٣٩٥) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٤٢ وما بعدها، وتأويل مشكل الحديث له أيضاً ص ٢٦ =



القرآن - معاذ الله - ولكنه ذهب إلى أن القرآن إنما كتب وجمع بين اللوحين مخافة الشك والنسيان والزيادة والنقصان، ورأى أن ذلك مأمون في سورة الحمد لقصرها ووجوب تعلمها على كل أحد<sup>(٢٣٩٦)</sup>.

ب) ومن أهل العلم من لم يرتض هذا الجواب أو يسلم بهذا الاعتذار بل ذهب إلى رد هذه الآثار لكونها أخبار آحاد لا تقوى على معارضة المتواتر ولا تقاوم بها قواطع الشرع وما انعقد عليه إجماع الأمة وقد سلك هذا المسلك في الجواب غير واحد من أهل العلم كابن الأنباري<sup>(٢٣٩٧)</sup> والقاضي الباقلاني<sup>(٢٣٩٨)</sup> وأبي عبد الله القرطبي<sup>(٢٣٩٩)</sup> فقد جاء في تفسيره ما نصه [وزعم ابن مسعود أنهما دعاء تعوذ به، وليستا من القرآن، خالف به الإجماع من الصحابة وأهل البيت. قال ابن قتيبة: لم يكتب عبد الله بن مسعود في مصحفه المعوذتين، لأنه كان يسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يعوذ الحسن والحسين - رضي الله عنهما - بهما، فقدر أنهما بمنزلة: «أعيذكما بكلمات الله التامة، من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامة»]. قال أبو بكر الأنباري: وهذا مردود على ابن قتيبة، لأن المعوذتين من كلام رب العالمين، المعجز لجميع المخلوقين. «وأعيذكما بكلمات الله التامة» من قول البشر بين. وكلام الخالق الذي هو آية لمحمد صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين، وحجة له باقية على جميع الكافرين، لا يلتبس بكلام الآدميين، على مثل عبد الله بن مسعود الفصيح اللسان، العالم باللغة، العارف بأجناس الكلام، وأفانين القول قال القرطبي «وقال بعض الناس:

---

= وما بعدها، وراجع الإتيان للسيوطي ج ١ ص ٧٩ إلى ص ٨٠ النوع الثاني والعشرين منه حيث ذكر جملة من أجوبة أهل العلم عن الاستشكال المذكور، وراجع الإتيان أيضاً ج ١ ص ٦٥ النوع التاسع عشر منه في عدد سور القرآن وآياته وكلماته وحروفه وأن مصحف ابن مسعود مائة وأثنتا عشرة سورة لأنه لم يكتب المعوذتين.

(٢٣٩٦) مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٤٢ وما بعدها، وتأويل مشكل الحديث له ص ٢٦ وما بعدها، وتفسير القرطبي ج ٢٠ ص ٢٥١، وفتح الباري لابن حجر ج ٨ ص ٧٤١ إلى ص ٧٤٣.

(٢٣٩٧) حكى ذلك عن ابن الأنباري القرطبي في تفسيره ج ٢٠ ص ٢٥١.

(٢٣٩٨) الانتصار ص ١٠١، ونكت الانتصار تلخيص أبي عبد الله الصابوني ص ٧٥ ص ٩٠ وحكاة الحافظ في الفتح ج ٨ ص ٧٤٢ ص ٧٤٣ عن الباقلاني والقاضي عياض والفخر الرازي.

والنووي في مجموعه ج ٣ ص ٣٩٦، وقارن بحاشية مشكل الآثار للطحاوي ج ٣ ص ٤٠٥.

(٢٣٩٩) تفسير القرطبي ج ٢٠ ص ٢٥١.

لم يكتب عبد الله المعوذتين لأنه آمن عليهما من النسيان، فأسقطهما وهو يحفظهما، كما أسقط فاتحة الكتاب من مصحفه وما يُشكُّ في حفظه وإتقانه لها. فرد هذا القول على قائله، واحتج عليه بأنه قد كتب: (إذا جاء نصر الله والفتح) و (إنا أعطيناك الكوثر) و (قل هو الله أحد) وهن يجريان مجرى المعوذتين في أنهن غير طوال، والحفظ إليهن أسرع، ونسيانهن مأمون، وكلهن يخالف فاتحة الكتاب، إذ الصلاة لا تتم إلا بقراءتها وسبيل كل ركعة أن تكون المقدمة فيها قبل ما يقرأ من بعدها، فإسقاط فاتحة الكتاب من المصحف، على معنى الثقة ببقاء حفظها، والأمن من نسيانها، صحيح، وليس من السور ما يجري في هذا المعنى مجراها، ولا يُسلك به طريقها . . . . وقد مضى هذا المعنى في سورة «الفاتحة» والحمد لله<sup>(٢٤٠٠)</sup>.

### جواب القاضي الباقلاني:

وقد أجاب أبو بكر الباقلاني في غير موضع من كتابه «الانتصار لنقل القرآن» عن دعوى عدم قرآنية المعوذتين لأجل أن النبي صلى الله عليه وسلم ما بين ذلك، ولأجل خلاف ابن مسعود في ذلك وجحدته أن تكونا من القرآن. أجاب بأن هذا باطل وزور ولا ينبغي لمسلم أن يثبت على عبد الله بن مسعود بأخبار آحاد معارضة بما هو أقوى منها عن رجال عبد الله<sup>(\*)</sup> في إثباتها قرآناً<sup>(٢٤٠١)</sup> وقال في موضع من الانتصار<sup>(٢٤٠٢)</sup>.

(٢٤٠٠) تفسير القرطبي ج ٢٠ ص ٢٥١. وراجع أيضاً الجزء الأول منه ص ٨٠ وما بعدها.

(\*) كذا في الأصل ولعل سقطاً ما قد حصل من ناسخ أو طابع تقديره [عن رجال عبد الله منهم] فقد أخرج الطبراني في الأوسط ج ٤ ص ١٣ ح ٣٤٨٨ عن عبد الله بن مسعود ما يفيد هذا المعنى، قال الطبراني: حدثنا الحسين بن عبد الله الخرقى قال: نا محمد بن مرداس قال نا محبوب بن الحسن عن إسماعيل بن مسلم عن سيار أبي الحلم عن زر بن حبیش عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن هاتين السورتين؟ فقال: قيل لي فقلت: فقولوا كما قلت.

(٢٤٠١) نكت الانتصار ص ٧٥ وقد قال بنحو قول الباقلاني ابن حزم في المحلى ج ١ ص ١٣ والقاضي عياض والفخر الرازي في تفسيره ج ١ ص ٢٢٢. ٢٢٣، والنووي في مجموعه ج ٣ ص ٣٩٦ ولم يسلمه الحافظ في الفتح ج ٨ ص ٧٤٣ وراجع الإتيان للسيوطي ج ١ ص ٧٩ - ٨٠.

(٢٤٠٢) نكت الانتصار ص ٩٠ وما بعدها، لكن الباقلاني في كتابه التقريب والإرشاد في أصول الفقه قد قال في ما حكاه عنه الزركشي في البرهان ج ٢ ص ٢٥٥: [لم ينكر عبد الله بن مسعود كون المعوذتين والفاتحة من القرآن، وإنما أنكر إثباتهما في المصحف وإثبات الحمد، لأنه =

أيضاً [وأما المعوذتان فكل من ادعى معارضة أن عبد الله بن مسعود أنكر أن تكونا من القرآن فقد جهل وبعد عن التحصيل، لأن سبيل نقلهما سبيل نقل القرآن ظاهراً مشهوراً وفيهما الإيجاز الذي لا خفاء لذي فهم عنه، فكيف يحمل على ابن مسعود إنكار كونهما قرآناً مع ما ذكرنا من النقل والإعجاز، هذا غاية الغباوة من مضيفه إليه وكيف ينكر كونها قرآناً منزلاً ولا ينكر عليه الصحابة، وقد أنكرت عليه أقل من هذا وكرهته من قوله حيث قال: [معشر المسلمين، أعزل عن كتابة المصحف، والله لقد أسلمت وإن زيدا لفي صلب رجل كافراً].

قال ابن شهاب وغيره: لقد كره مقالته هذه الأمثال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. وكيف يصح ذلك قد كان مشهوراً بإتقان القراءة منتصباً للإقراء فلو أنكرها لم يستبعد ممن قرأ عليه أن يروي ذلك عنه ويذكره، فلما لم يرو عنه ولا نقل مع جريان العادة دل على بطلانه وفساده. فإن قيل فلعلهم لم يرووا عنه هذا لشناعته وبشاعته وخروج فاعله عن مذهب الأمة. قيل: فقد كانوا مع هذا خياراً وأبراراً، فكان يجب انحرافهم عنه وتفنيدهم له.

وفي إطباق أهل السيرة والرواية على أنه لا شيء يروى عن أصحاب عبد الله في هذا دليل على بطلانه. وهذا سبيل القول عندنا في كل أمر يروى عن الصحابة أو عن أحدهم يوجب تفسيره أو تضليله، لا يجب قبوله ولا العمل به، لأنهم قد ثبتت عدالتهم بالنقل الموجب للعلم القاطع للعدر فلا يثبت جرحهم بخبر واحد مطعون<sup>(٢٤٠٣)</sup>. ثم مضي في ذكر الروايات المثبتة لقراءة المعوذتين كما ذكر بعض أوجه التأويل للمروي عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وقد مر أن جمعاً من أهل العلم قد سلكوا مسلك الباقلاني في إبطال المروي عن ابن مسعود من إنكار قرآنية المعوذتين فمنهم الطحاوي<sup>(٢٤٠٤)</sup> وابن الأنباري<sup>(٢٤٠٥)</sup>

---

= كانت السنة عنده ألا يثبت إلا ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإثباته وكتبه، ولم نجده كتب ذلك ولا سمع أمره به. وهذا تأويل منه وليس جحداً لكونهما قرآن. وراجع ترتيب المدارك للقاضي عياض ج ص، وراجع الإتقان للسيوطي ج ١ ص ٧٩ - ٨٠.

(٢٤٠٣) الانتصار لنقل القرآن للقاضي أبي بكر الباقلاني ص ١٠١ ونكت الانتصار تلخيص أبي عبد الله الصابوني ص ٧٥ ص ٩٠، وقارن بحاشية شرح مشكل الآثار ج ١ ص ١١٢.

(٢٤٠٤) شرح مشكل الآثار للطحاوي ج ١ ص ١١١ إلى ص ١١٧.

(٢٤٠٥) حكاه عن ابن الأنباري القرطبي في تفسيره ج ٢٠ ص ٢٥١ وراجع ج ١ ص ٨٠ منه .

وابن حزم في المحلى<sup>(٢٤٠٦)</sup> والقاضي عياض<sup>(٢٤٠٧)</sup> والفخر الرازي في تفسيره<sup>(٢٤٠٨)</sup> والنووي في مجموعه<sup>(٢٤٠٩)</sup> وغيرهم. لكن الحافظ في الفتح لم يسلم ما ذهبوا إليه من القول بعدم صحة المروي عن ابن مسعود ومال إلى الجواب القائل باحتمال أن نقل الفاتحة والمعوذتين أنه كان متواتراً في عصر ابن مسعود لكن لم يتواتر عند ابن مسعود قال: [فانحلت العقدة بعون الله تعالى]<sup>(٢٤١٠)</sup>.

- 
- (٢٤٠٦) المحلى لابن حزم ج ١ ص ١٣ مسألة ٢١.  
(٢٤٠٧) حكاة عن القاضي عياض القرطبي ج ٢٠ ص ٢٥١ والحافظ في الفتح ج ٨ ص ٧٤٣.  
(٢٤٠٨) تفسير الفخر الرازي ج ١ ص ٢٢٢ ص ٢٢٣.  
(٢٤٠٩) المجموع للنووي ج ٣ ص ٣٩٦.  
(٢٤١٠) فتح الباري للحافظ ابن حجر ج ٨ ص ٧٤٣.

## نقط المصحف

مرت الإشارة إلى مسألة نقط المصاحف في غير موضع من هذا البحث<sup>(٢٤١١)</sup> بيد أن الكلام عنها هنا سيكون مقصوراً على قضايا أربع:

إحداها: ماهية النقط أو تعريفه.

والثانية: سببه والباعث عليه وأول من نقط المصاحف.

والثالثة: جملة ما في المصحف من النقط.

والرابعة: حكم نقط المصاحف واختلاف أهل العلم في ذلك.

### ماهية النقط:

قال العيني في البناية (والنقط بفتح النون وسكون القاف مصدر من نقط المكتوب ينقط وبعضهم ضبطه بضم النون وفتح القاف، وقال: جمع نقطة وهو تصحيف على ما لا يخفى<sup>(٢٤١٢)</sup>) وذكر أبو عمرو الداني في المحكم أن النقط يطلق على معنيين، أحدهما نقط الإعجام، وهو نقط الحروف في سمتها للتفريق بين الحروف المشبهة في الرسم، كنقط الباء بنقطة من تحت، ونقط التاء بائتين من فوق ونقط التاء بثلاث نقط من فوق.

والثاني: نقط الإعراب، أو نقط الحركات، وهو نقط الحروف للتفريق بين

---

(٢٤١١) راجع مسألة تجريده وتخمينه وتشكيله وتشييره من هذا البحث.

(٢٤١٢) البناية للعيني ج ١١ ص ٢٦٤، ٤، ص ٢٧٣.

الحركات المختلفة في اللفظ، كنقط الفتحة بنقطة من فوق الحرف، ونقط الكسرة بنقطة من تحت الحرف، ونقط الضمة بنقطة أمام الحرف أو بين يديه.

وقد أشرك الأقدمون النوعين في الصورة بجعلها نقطاً مدوراً من حيث اشتراكهما في المعنى والغاية، وهى التفريق والتبيين. تفريق الحروف المتشابهة ببعضها من بعض، وتفريق الحركات المختلفة بعضها من بعض. قال أبو عمرو الداني في «المحكم»: على أن اصطلاحهم على جعل الحركات نقطاً كنقط الإعجام قد يتحقق من حيث كان معنى الإعراب التفريق بالحركات. وكان الإعجام أيضاً يفرق بين الحروف المشتبهة في الرسم. وكان النقط يفرق بين الحركات المختلفة في اللفظ. فلما اشتركا في المعنى أشرك بينهما في الصورة<sup>(٢٤١٣)</sup> ونقط الحركات هو المقصود بنقط المصاحف. وقد أحدثه المسلمون لضبط ألفاظ القرآن، وتصحيح قراءتها<sup>(٢٤١٤)</sup>.

وقد ذكر محقق المحكم أن النقط كان معروفاً في كتب الأمم السابقة وبخاصة ما كان منها مقدساً لديهم<sup>(٢٤١٥)</sup>.

## الباعث على نقط المصحف وأول من نقطها:

قال أبو عمرو الداني في «المحكم»: «اعلم أيديك الله بتوفيقه أن الذي دعا السلف، رضي الله عنهم، إلى نقط المصحف ما شاهدوه من أهل عصرهم، من فساد ألسنتهم واختلاف ألفاظهم، وتغير طباعهم، ودخول اللحن على كثير من خواص الناس وعوامهم، وما خافوه مع مرور الأيام وتطاول الأزمان، من تزايد ذلك وتضاعفه فيمن يأتي بعد، ممن هو - لاشك - في العلم والفصاحة والفهم والدراية دون من شاهدوه ممن عرض له الفساد، ودخل عليه اللحن، لكي يرجع إلى نقطها ويصار إلى شكلها عند دخول الشكوك وعدم

---

(٢٤١٣) المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني ص ٤٣ تحقيق د. عزة حسن ط دار الفكر - دمشق وراجع مقدمة التحقيق ص ٢٦ وما بعدها.

(٢٤١٤) المحكم ص ١٨ ص ١٩ ومقدمته ص ٢٨ ص ٢٩.

(٢٤١٥) مقدمة تحقيق المحكم ص ٢٩ وأحال على - محاضرات جويدي ص ٨٣ ص ٨٤ واللمعة الشبيهة ص ١٦٢ ص ١٦٣ - وقصة الكتابة العربية ص ٤٩ ص ٥٠ - وانظر فقه اللغة للوفاي ص ٥٣، ص ٥٩ ص ٦٦ ص ١٧٤ - وتاريخ اللغات السامية ص ١٠٣ - ودروس اللغة العبرية ص ٦٥ ص ٦٦.

المعرفة ويتحقق بذلك إعراب الكلم، وتذكر به كيفية الألفاظ<sup>(٢٤١٦)</sup>.

وقد اختلف الناس في ماهية السابق إلى نقط المصاحف وهل كان من الصحابة رضوان الله عليهم وكما هو اختيار أبي عمرو الداني في المحكم استناداً إلى قول قتادة [ب]دوا فنقطوا، ثم خمسوا، ثم عشروا<sup>(٢٤١٧)</sup> أم كان من التابعين على ما هو مشهور عند الجمهور<sup>(٢٤١٨)</sup>. قال أبو عمرو: هذا يدل على أن الصحابة وأكابر التابعين، رضوان الله عليهم، هم المبتدئون بالنقط ورسم الخموس والعشور، لأن حكاية قتادة لا تكون إلا عنهم، إذ هو من التابعين. قوله «بدؤوا. إلى آخره» دليل على أن ذلك كان عن اتفاق من جماعتهم وما اتفقوا عليه أو أكثرهم فلا شكول في صحته، ولا حرج في استعماله. وإنما أخلى الصذرُ منهم المصاحف من ذلك ومن الشكل من حيث أرادوا الدلالة على بقاء السعة في اللغات والفسحة في القراءات التي أذن الله تعالى لعباده في الأخذ بها والقراءة بما شاءت منها. فكان الأمر على ذلك إلى أن حدث في الناس ما أوجب نقطها وشكلها<sup>(٢٤١٩)</sup>.

ثم ذكر أبو عمرو قصة احتيال زياد بن أبي سفيان على أبي الأسود الدؤلي لاضطراره إلى تلبية رغبته في نقط المصاحف على ما مر بيانه في غير موضع من هذا البحث<sup>(٢٤٢٠)</sup>. ثم إن الجمهور الكاتبين حين اتفقوا على أن نقط المصاحف إنما أحدث في عهد التابعين قد اختلفوا في ماهية من قام بهذا الصنيع وهل كان أبا الأسود الدؤلي<sup>(٢٤٢١)</sup>. أم نصر بن عاصم الليثي<sup>(٢٤٢٢)</sup>. أم يحيى بن يعمر العدواني<sup>(٢٤٢٣)</sup> أم

---

(٢٤١٦) المحكم ص ١٨ ص ١٩ ومقدمة تحقيقه ص ٢٨

(٢٤١٧) المحكم ص ٢ ص ٣.

(٢٤١٨) المصاحف لابن أبي داود ص ١٥٨، كتاب نقط المصحف للداني ص ١٢٥ والبرهان ج ١ ص ٣٤٧ - ٣٤٩ والأوائل للمسكري ص ٢٥٣، ومحاسن الوسائل للشبلي ص ٢٤٧، وطبقات اللغويين للزبيدي ص ٢١.

(٢٤١٩) المحكم ص ٣.

(٢٤٢٠) راجع تشكيل المصحف والحاشية رقم ١١٩٠، ١١٩٤ وما بينهما من هذا البحث.

(٢٤٢١) واسم أبي الأسود على المشهور هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكتاني ت ٦٩هـ وقيل عمرو بن ظالم وراجع في ترجمته الأعلام للزركلي ج ٣ ص ٣٤٠.

(٢٤٢٢) نصر بن عاصم الليثي توفي سنة ٨٩هـ راجع في ترجمته ومصادرها الأعلام ج ٨ ص ٣٤٣

(٢٤٢٣) يحيى بن معمر الوشقي العدواني، أبو سليمان ت ١٢٩هـ وقيل ت ٩٠هـ راجع في ترجمته ومصادرها الأعلام ج ٩ ص ٢٢٥.

الخليل بن أحمد الفراهيدي<sup>(٢٤٢٤)</sup> وقد جمع الداني بين هذه الأقوال المختلفة فقال: [قال أبو عمرو: يحتمل أن يكون يحيى ونصر أول من نقطها للناس بالبصرة وأخذ ذلك عن أبي الأسود، إذ كان السابق إلى ذلك والمبتدئ به، وهو الذي جعل الحركات والتنوين لا غير / على ما تقدم في الخبر عنه. ثم جعل الخليل بن أحمد الهمز والتشديد والروم والإشمام. وقفا الناس في ذلك أثرهما واتبعوا فيه سبتهما، وانتشر ذلك في سائر البلدان وظهر العمل به في كل عصر وأوان. والحمد لله على كل حال]<sup>(٢٤٢٥)</sup>.

## جملة ما في المصحف من النقاط: -

قال الفيروزآبادي في كتابه «بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز»: [وأما نقطه فجملة نقط القرآن مائة ألف وخمسون ألفاً وستة آلاف وإحدى وثمانون نقطة]<sup>(٢٤٢٦)</sup>.

## حكم نقط المصاحف واختلاف أهل العلم في ذلك: -

ولما كان المصحف الإمام خالياً عن النقط والشكل على ما مضى بيانه في غير موضع من هذا البحث ولورود الأمر بتجريد المصاحف مرفوعاً وموقوفاً كما مر في مسألة

---

(٢٤٢٤) والفراهيدي هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليمامي، أبو عبد الرحمن توفي سنة ١٧٠هـ، والفراهيدي نسبة إلى بطن من الأزد وكذلك اليمامي. ويقال أيضاً الفرهودي «بضم الفاء» نسبة إلى حي من الأزد كذا في الأعلام للزركلي ج ٢ ص ٣٦٣ لكن العسكري في الأوائل ص ٢٥٧ ذكر في نسبته أنه كان من فراهند بن مالك بن فهم بن عبدالله بن مالك بن نصر بن الأزد وقيل هو مولاهم وأصله من الفرس والفراهند غنم صغار واحدها فرهود وفي لسان العرب ج ١٠ ص ٢٥٤ ذكر من معاني الفرهود الحادر الغليظ من الغلمان وقيل هو الحادر الغليظ وهو الناعم التأثر الرخص وقيل الفرهد والفرهود ولد الأسد وقيل ولد الوعل.

(٢٤٢٥) المحكم لأبي عمرو الداني ص ٦.

(٢٤٢٦) بصائر ذوي التمييز للفيروز آبادي ج ١ ص ٥٦٢ ولا تعويل على ما في كتاب «فتون الأفتان في عجائب علوم القرآن» لأبي الفرج بن الجوزي ص ٨١ حيث جاء فيه ما نصه [فأما نقط القرآن التي على الحروف فهي: ألف ألف وخمسة وعشرون ألفاً وثلاثون نقطة] لأن الرقم المذكور يزيد على ثلاثة أضعاف عدد حروف القرآن فلعله خطأ من ناسخ. ولم يبينه محققه على هذه المخالفة مع أنه قال: [انفردت مخطوطة تيمور بذكر عدد النقط. وعلى الرغم من الإشارة إليها في عناوين الباب في مخطوطة «رواق المغاربة» إلا أنه لم يذكرها].



تجريد المصحف، فقد اختلفت كلمة أهل العلم في مسألة نقط المصاحف حيث منع منها فريق من أهل العلم ورخص فيها آخرون، وممن حكي عنه المنع ابن عمر<sup>(٢٤٢٧)</sup> وابن مسعود<sup>(٢٤٢٨)</sup> من الصحابة رضي الله عنهم وهو محكي عن قتادة<sup>(٢٤٢٩)</sup> وإبراهيم<sup>(٢٤٣٠)</sup> وابن سيرين<sup>(٢٤٣١)</sup> والحسن البصري<sup>(٢٤٣٢)</sup>.....

(٢٤٢٧) الرواية عن ابن عمر أخرجها أبو عمرو الداني في المحكم ص ١٠ قال: [باب ذكر من كره نقط المصاحف من السلف - حدثنا خلف بن أحمد بن أبي خالد القاضي، قال نا زياد بن عبد الرحمن اللؤلؤي، قال نا محمد بن يحيى بن سلام، قال نا أبي قال نا عثمان عن ابن... عن ابن عمر [أنه كان يكره نقط المصاحف]. قال عثمان: وكان قتادة يكره ذلك. وذكر محقق المحكم أن هناك كلمة مطموسة مكان النقط.

(٢٤٢٨) الأثر عن ابن مسعود في تجريد القرآن أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج ٤ ص ٣٢٢ ح ٧٩٤١. وأبو عبيد في فضائل القرآن ص ٣٢ ح [١٦ - ٣]، ص ٢٣٩ ح [٦٣. ٢] وغريب الحديث له ج ٤ ص ٤٦ وما بعدها، وسعيد ابن منصور في كتاب التفسير من سننه ج ٢ ص ٢٩٩ ص ٣٠٤ ح ٨٢، وابن أبي شيبة في مصنفه ج ٢ ص ٤٨٩، ج ١٠ ص ٥٥٠ ح ١٠٣٠٣ - وابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٤ ص ١٥٦، والداني في المحكم ص ١٠، والحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٢٦٠، والبيهقي في الشعب ج ٥ ص ٥٩٨ ح ٢٤٢٤، ولفظ الحديث من المحكم بسنده عن أبي الزعراء عن عبد الله قال: [جردوا القرآن ولا تخلطوه بشيء] قال إبراهيم الحربي في غريب الحديث [قول ابن مسعود يحتمل وجهين أحدهما جردوه في التلاوة ولا تخلطوا به غيره والثاني في الخط من النقط والتعشير] حكاه في البرهان ج ١ ص ٤٧٩ وعنه الإتيان ج ٢ ص ١٧١.

(٢٤٢٩) الحكاية عن قتادة أخرجها ابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٩، والداني في المحكم ص ١٠ واللفظ لابن أبي داود، فبسنده عن الأوزاعي قال: [سمعت قتادة وكان عربي اللسان يقول في هذه النقط: لوددت أن الأيدي قطعت فيه].

(٢٤٣٠) الحكاية عن إبراهيم في كراهة النقط أخرجها عبد الرزاق في المصنف ج ٤ ص ٣٢٢ ح ٧٩٤١ وابن أبي شيبة في مصنفه ج ٢ ص ٤٩٨، ج ١٠ ص ٥٤٩ ح ١٠٢٧٩، وأبو عبيد في فضائل القرآن ج ٢٩٣ ح [١ - ٦٣] وسعيد بن منصور في سننه ج ٢ ص ٣٠٨، ص ٣١١ ح ٨٤، وابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٣ ص ١٥٦ ص ١٥٩ ص ١٦٠ والداني في المحكم ص ١٠ ص ١١ ص ١٦ ص ١٧ والبيهقي في الشعب ج ٥ ص ٥٩٩.

(٢٤٣١) الحكاية عن ابن سيرين أخرجها عبد الرزاق ج ٤ ص ٣٢٣ ص ٣٢٤ ح ٧٩٤٨، وأبو عبيد في الفضائل ص ٢٤٠ ح [٣ - ٦٣] ورواه ابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٨ عن شعبة عن أبي رجاء قال: سألت محمد بن سيرين عن المصحف ينقط بالنحو، قال أخشى أن يزيدوا في الحروف.

(٢٤٣٢) الحكاية عن الحسن أخرجها أبو عبيد في الفضائل ص ٢٤٠ ح [٣ - ٦٣] وابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٨، والداني في المحكم ص ١٠.

في رواية عنهما، وعباد بن عباد الخواص<sup>(٢٤٣٣)</sup> والقول بكراهة النقط هو مذهب أبي حنيفة<sup>(٢٤٣٤)</sup> والإمام مالك في المصاحف الأمهات خاصة<sup>(٢٤٣٥)</sup>. وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد<sup>(٢٤٣٦)</sup> غير أن جمهور أهل العلم على القول بجواز نقط المصاحف لكونه يعين على جودة التلاوة فيها وبقي التالي من الوقوع في اللحن والتصحيف بل صرح بعضهم باستحبابه قال النووي في التبيان [قال العلماء: ويستحب نقط المصحف وشكله فإنه صيانة من اللحن فيه والتصحيف وأما كراهة الشعبي والنخعي النقط فإنه كرهاه في ذلك الزمان خوفاً من التغيير فيه وقد أمن ذلك اليوم فلا منع، ولا يمتنع من ذلك لكونه محدثاً فإنه من المحدثات الحسنة فلم يمنع منه كنظائره مثل تصنيف العلم، وبناء المدارس والرباطات وغير ذلك والله أعلم]<sup>(٢٤٣٧)</sup>.

وذكر أبو العباس ابن تيمية أن من أسباب ترك الصحابة المصاحف أول ما كتبت غير مشكولة ولا منقوطة، لتكون صورة الرسم محتملة للأمرين كالتاء، والياء والفتح والضم. ١ هـ<sup>(٢٤٣٨)</sup> وقد سبقه إلى نحو ذلك أبو عمرو الداني في المحكم حيث قال: [وإنما أخلى الصدر منهم المصاحف من ذلك ومن الشكل من حيث أرادوا الدلالة على بقاء السعة في اللغات والفسحة في القراءات التي أذن الله تعالى لعباده في الأخذ

---

(٢٤٣٣) الحكاية عن الخواص أخرجها ابن أبي داود في المصاحف ص ١٥٨ فبسند عن فديك بن سليمان: قال كان عباد بن عباد الخواص إذا قدم علينا لا يقرأ إلا في مصحف غير منقوط.

(٢٤٣٤) البناية للعيني ج ٤ ص ٢٧٣، ج ١١ ص ٢٦٤، والمحاسن للشبلي ص ٢٤٧.

(٢٤٣٥) الحكاية عن الإمام مالك أخرجها أبو عمرو الداني في المحكم بسند عن عبد الله بن الحكم قال، قال أشهب: [قال مالك: ولا يزال الإنسان يسألني عن نقط القرآن فأقول له: أما الإمام من المصاحف فلا أرى أن ينقط، ولا يزداد في المصاحف ما لم يكن فيها وأما المصاحف الصغار التي يتعلم فيها الصبيان، وألواحهم فلا أرى بذلك بأساً، وقارن بالبيان والتحصيل لابن رشد ج ١ ص ٢٤٠ ج ١٧ ص ٤٠٣، ج ١٨ ص ٣٥٤ وقد مضى نص مالك بتمامه في رسم المصحف وتشكيله.

(٢٤٣٦) الحكاية عن الإمام أحمد في كراهة نقط المصحف في إحدى الروايتين عنه ذكرها ابن مفلح في الآداب الشرعية ج ٢ ص ٢٩٥ حيث جاء فيه ما نصه [في كراهة نقط المصحف وشكله وكتابة الأخماس والأعشار وأسماء السور وعدد الآيات فيه روايتان. وعنه يستحب نقطه] وراجع الفروع له أيضاً ج ١ ص ١٩٤ ص ١٩٥.

(٢٤٣٧) التبيان للنووي ص ٢٣١.

(٢٤٣٨) مجموع فتاوي ابن تيمية ج ١٣ ص ٤٠٢.

بها والقراءة بما شاءت منها. فكان الأمر على ذلك إلى أن حدث في الناس ما أوجب نقطها وشكلها. <sup>(٢٤٣٩)</sup> وقال أبو العباس ابن تيمية: [الصحابة كتبوا المصاحف بغير شكل ولا نقط لأنهم لا يلحنون] <sup>(٢٤٤٠)</sup> وقال في موضع آخر: [وإن كتبت بنقط وشكل أو بدونهما جاز] <sup>(٢٤٤١)</sup> وقال في موضع آخر: [لما حدث اللحن في زمن التابعين صار بعضهم يشكل المصاحف وينقطها بالحمرة] <sup>(٢٤٤٢)</sup> وقال في موضع آخر [حكم الشكل والنقط حكم الحروف المكتوبة من كلام الله، الشكل يبين إعراب القرآن والنقط يبين الحروف والصحابة لم يشكلوها ولم ينقطوها لأنهم لا يلحنون] <sup>(٢٤٤٣)</sup>. وقال في موضع آخر [يجب احترام المصاحف واحترام الشكل والنقط إذا كانت مشكولة ومنقوطة لامتيازها عما سواها في المعاني والمتكلم بها]. <sup>(٢٤٤٤)</sup> وقد مضى في مسألة تشكيل المصحف بأبسط من هذا.

(٢٤٣٩) المحكم لأبي عمرو الداني ص ٣ .

(٢٤٤٠) مجموع فتاوي ابن تيمية ج ١٢ ص ٥٨٦ ، ج ١٣ ص ٤٠٢ .

(٢٤٤١) مجموع فتاوي ابن تيمية ج ١٢ ص ٥٨٦

(٢٤٤٢) مجموع فتاوي ابن تيمية ج ١٢ ص ١٠١ ص ٢٠٢ ص ٥٨٦ .

(٢٤٤٣) مجموع فتاوي ابن تيمية ج ١٢ ص ٥٧٦ ص ٥٨٦ ص ٥٨٧ ، ص ١٠٠ ص ١٠٢

(٢٤٤٤) مجموع فتاوي ابن تيمية ج ١٢ ص ٥٧٧ ص ٥٧٨ ص ٤٤٩ .

## هامش المصحف

صرح بعض الفقهاء بأن لهامش المصحف والورق الأبيض الملحق به مثل ما للمصحف من الحرمة فلا يجوز مس شيء من ذلك حال الحدث مثلاً وهو ظاهر كلام جماهير أهل العلم.

قال أبو العباس ابن تيمية في شرح العمدة [وأما المصحف فإنه لا يمس منه موضع الكتابة ولا حاشية ولا الجلد أو الدف أو الورق الأبيض المتصل به] (٢٤٤٥).

وقال الشرواني في حاشيته على تحفة المحتاج للهيتمي إثر قول الهيتمي عطفاً على حرمة مس المصحف حال الحدث [ومس ورقه ولو البياض للخبر الصحيح] لا يمس القرآن [إلا طاهر] قال المحشي وظاهر أن مسه مع الحدث ليس كبيرة سم على المنهج بخلاف الصلاة ونحوها كالطواف وسجدة التلاوة والشكر فإنها كبيرة إلى أن قال وقال سم ولو انفصل من ورقه بياضه كأن قص هامشه فهل يجري تفصيل الجلد، فيه نظر ولا يبعد الجريان أ. هـ. وأقره ع ش. [٢٤٤٦] وقد مر القول بقصر المنع على مس النقوش خاصة رواية في المذهب الحنفي واختياراً لابن عقيل الحنبلي في الفنون.

---

(٢٤٤٥) شرح العمدة لابن تيمية ج ١ ص ٣٨١ ص ٣٨٢.

(٢٤٤٦) حواشي الشرواني وابن القاسم العبادي على تحفة المحتاج ج ١ ص ١٤٦.

## هبة المصحف

مرّ في مسألة إهداء المصحف من هذا البحث الكلام على هبة المصحف والكتب المتضمنة لذكر الله عز وجل مما هو معدود في الكتب السماوية ككتاب دانيال الذي تم العثور عليه في بلدة «السوس» إبان فتح المسلمين لإقليم «تستر» بقيادة أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وقصة ذلك مخرجة في غير موضع من المصنفات المعتنية بذكر الآثار من هذا القبيل كمصنفي «عبد الرزاق» (\*) و«ابن أبي شيبة» (\*\*). وكتاب «المصاحف» لابن أبي داود (\*\*\*) بالإضافة إلى كتب ذوي العناية بذكر أخبار فتوح البلدان كالبلاذري (\*\*\*\*) وابن أعثم (\*\*\*\*\*) وغيرهما، وقد مضى أيضاً في المسألة المشار إليها آنفاً من هذا البحث النقل عن الفقهاء في هذا الصدد مما أغنى عن إعادته هنا (\*\*\*\*\*).

---

(\*) مصنف عبد الرزاق ج ٨ ص ١١١ ح ١٤٥١٨.

(\*\*) مصنف ابن أبي شيبة ج ٧ ص ٢٢ ح ٣٣٨٠٧.

(\*\*\*) المصاحف لابن أبي داود ص ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨.

(\*\*\*\*) فتوح البلدان للبلاذري ص ٣٧١.

(\*\*\*\*\*) فتوح البلدان لابن أعثم ج ١ ص ٢٧٠.

(\*\*\*\*\*). وراجع في كلام الفقهاء على مسألة «هبة المصحف» الفروع لابن مفلح ج ٤ ص ١٧،

والنكت على المحرر له أيضاً ج ١ ص ٢٨٦، وكشاف القناع للبهوتي ج ٣ ص ١٤٥، والفتاوي

الهندية للفيث من فقهاء الحنفية ج ٤ ص ٣٨٩ - ٣٩٠. وللمزيد راجع الحواشي من ٤٩٣ إلى

٤٩٨، والحاشية ٥٤٠ من هذا البحث.

## هجر المصحف

يطلق هجر المصحف ويراد به معنيان أحدهما: هجره بمعنى ترك العمل بما فيه.

ثانيهما: هجره بمعنى تعطيله وترك النظر فيه والغفلة عن تعهده أو القراءة منه.

فالمعنى الأول لا إشكال في حرمة ولا خلاف في عظم ذنب فاعله حتى صرح بعض أهل العلم بكفره متى كان صنيعه هذا زهداً في القرآن ورغبة عنه<sup>(٢٤٤٧)</sup>.

وأما هجر المصحف بمعنى ترك النظر فيه وتعطيله عن التلاوة منه انشغالاً عنه بغيره، فهذا هو الذي قد اختلف أهل العلم في تأييم فاعله واعتبار صنيعه هذا معصية تتعين التوبة منها ويلزمه الرجوع عنها وقد مر في مسألتني تعهد المصاحف والنظر فيها بيان فضل ذلك والآثار الواردة في الحث عليه واعتباره باباً من أبواب القرب وضرباً من ضروب العبادة، كما مر في مسألة تعليق المصحف الكلام على أثر القصد من التعليق وحكم إمساك المصحف لمجرد التبرك به أو التحصن به من العين أو الجان مثلاً وكون ذلك بدعة في الدين واستعمالاً للقرآن في غير ما أنزل له.

### الآثار الواردة في الترهيب من هجر المصحف: -

ذكر بعض أهل العلم في شأن الترهيب من هجر المصحف جملة من الآثار المرفوعة والموقوفة، بيد أن في صحة المرفوع منها نظراً ظاهراً.

أ - فقد أخرج الثعلبي والقرطبي والبيضاوي والألوسي في تفاسيرهم<sup>(٢٤٤٨)</sup> لقوله

---

(٢٤٤٧) وهو معنى كلام أبي الوفاء بن عقيل في فنونه وعنه ابن مفلح في آدابه ج ٢ ص ٣٢٩ وقارن بالفروع ج ٦ ص ١٦٨.

(٢٤٤٨) تفسير الثعلبي «الكشف والبيان عن تفسير القرآن» ج ٣ ص ٩٥ لأحمد ابن إبراهيم النيسابوري - الثعلبي ت ٤٢٧ هـ وتفسير القرطبي ج ١٣ ص ٢٧ وتفسير البيضاوي «أنوار وأسرار التأويل» =

تعالى ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَكْرَبُ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ (٢٤٤٩) عن أنس رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: [من تعلم القرآن وعلق مصحفه لم يتعاهده ولم ينظر فيه جاء يوم القيامة متعلقاً به يقول يا رب العلمين إن عبدك هذا اتخذني مهجوراً فاقض بيني وبينه] (٢٤٥٠).

ب - وأخرج الديلمي في الفردوس من طريق ابن لال (٢٤٥١) والسيوطي وضعفه (٢٤٥٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [الغريب في الدنيا أربعة قرآن في جوف ظالم ومسجد في نادي قوم لا يصلون فيه ومصحف في بيت لا يقرأ فيه ورجل صالح مع قوم سوء].

ج - وأخرج الدارمي في سننه (٢٤٥٣) وابن أبي داود وعنه الحافظ في الفتح وقال

= ص ٤٧٩٨ لناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي ت ٦٩١ هـ وقيل ٦٨٥ هـ وذكره الشهاب أيضاً - وقال الألوسي في تفسيره «روح المعاني» ج ١٩ ص ١٣ - ١٤: [وتعقب العراقي هذا الخبر بأنه روي عن [أبي هذبة وهو كذاب، والحق أنه متى كان هذا مخللاً باحترام القرآن كره بل حرم وإلا فلا. وانظر من هذا البحث ما بين الرقمين ٢٤٦٨ و ٢٤٦٩. (٢٤٤٩) الآية رقم ٣٠ من سورة الفرقان .

(٢٤٥٠) حديث أنس قد تكلم النقاد في صحته لأن في سنده أبا هذبة، قال الفتني في تذكرة الموضوعات ص ٣١٠: أبو هذبة كذبه يحيى / وقال المناوي في الفتح السماوي ج ٢ ص ٨٨٠ ح ٧٦٠: [أخرجه الثعلبي من طريق أبي هذبة إبراهيم بن هذبة عن أنس وأبو هذبة كذاب] انظر ترجمة أبي هذبة في الجرح ج ٢ ص ١٤٣ ص ١٤٤ والمجروحين ج ١ ص ١١٣ ص ١١٤ (٢٤٥١) الفردوس بمأثور الخطاب للديلمي ج ٣ ص ١٠٨ ح ٤٣٠١ وزهر الفردوس لابن الديلمي ج ٢ ص ٣٤٣ وفيه [أخبرنا أبي حدثنا أحمد بن عمر المعبر حدثنا علي بن عمر الشيعي حدثنا ابن لال حدثنا محمد بن معاذ بن فهد حدثنا إسحاق بن عبد الله بن جعفر حدثنا سعيد بن أبي زيد وراق الفريابي حدثنا محمد بن هارون الصوري حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً]. وقال المناوي في «فيض القدير» رواه الديلمي وابن لال عن أبي هريرة وفيه عبد الله بن هارون الصوري قال الذهبي في الذيل: لا يعرف راجع فيض القدير ج ٤ ص ٤٠٩ ح ٥٧٩١.

(٢٤٥٢) الجامع الصغير للسيوطي ح ٥٧٩١ وعزاه إلى الفردوس وضعفه. قال الألباني في ضعيف الجامع ح ٣٩٢٤ «موضوع» وأحال على الضعيفة ح ٣٩٦٥، وراجع الكنز ج ١ ص ٦١٦ ح ٢٣٧٦، ٢٨٤٥ وعزاه إلى الفردوس من حديث أبي هريرة.

(٢٤٥٣) سنن الدارمي ج ٢ ص ٤٣٢ قال الدارمي: [أخبرنا الحكم بن نافع نا جرير عن شريح بن مسلم الخولاني عن أبي أمامة فذكره.

بإسناد صحيح<sup>(٢٤٥٤)</sup> عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: [اقرؤوا القرآن، ولا تغرنكم هذه المصاحف المعلقة، فإن الله لا يعذب قلباً وعى القرآن .] وأخرج الدارمي أيضاً عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه الحديث بلفظ آخر قال: [اقرؤوا القرآن ولا يغرنكم هذه المصاحف المعلقة فإن الله لا يعذب قلباً وعاء للقرآن]<sup>(٢٤٥٥)</sup>.

د - وذكر ابن عبد البر في بيان العلم بسنده عن الضحاك قال [يأتي على الناس زمان يكثر فيه الأحاديث حتى يبقى المصحف لا ينظر فيه]<sup>(٢٤٥٦)</sup>.

هـ - والوعيد الوارد في حق من نسي القرآن أو شيئاً منه بعد حفظه له<sup>(٢٤٥٧)</sup> قال الرحيباني الحنبلي في المطالب: [قال أبو يوسف يعقوب صاحب الإمام أبي حنيفة معنى حديث نسيان القرآن: «المراد بالنسيان أن لا يمكنه القراءة في المصحف» وهو من أحسن ما قيل في ذلك]<sup>(٢٤٥٨)</sup> وقال أبو الفرج ابن الجوزي [وينبغي لمن كان عنده مصحف أن يقرأ فيه كل يوم آيات يسيرة لئلا يكون مهجوراً]<sup>(٢٤٥٩)</sup> وذكر القرطبي في تفسيره<sup>(٢٤٦٠)</sup> والتذكاري له أيضاً<sup>(٢٤٦١)</sup> في فائدة النظر في المصحف «أنه يقضي حق المصحف، لأن المصحف لم يتخذ ليهمل». وقال في تفسيره أيضاً<sup>(٢٤٦٢)</sup> [ومن حرمة أن يفتحه كلما ختمه حتى لا يكون كهيئة المهجور].

---

(٢٤٥٤) فتح الباري ج ٩ ص ٧٩ وأخرجه بن أبي شيبه في مصنفه أيضاً ج ٦ ص ١٣٤ ح ٣٠٠٧٠ (٢٤٥٥) سنن الدارمي ج ٢ ص ٤٣٢ حيث أخرجه من طريق آخر وقال [حدثنا عبد الله بن صالح حدثني معاوية بن صالح عن سليم بن عامر عن أبي أمامة الباهلي] فذكره. (٢٤٥٦) قال ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ج ١ ص ٨٢: [حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا القاسم بن أصبغ قال حدثنا ابن وضاح قال حدثنا محمد بن سعيد بن أبي مريم قال حدثنا نعيم بن حماد قال حدثنا أبو خالد الأحمر سليمان بن حسان عن سنان البرجمي عن الضحاك قال] فذكره.

(٢٤٥٧) من مثل ما أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج ٣ ص ٣٦٥ ح ٥٩٨٩ من حديث سعد بن عبادة يرفعه: [من تعلم القرآن ثم نسيه لقي الله أجزم] وأخرجه الدارمي في سننه ج ٢ ص ٤٣٧ عن سعد بن عبادة بلفظ [ما من رجل يتعلم القرآن ثم ينساه إلا لقي الله يوم القيامة وهو أجزم] وراجع سنن أبي داود ج ٢ ص ١٥٨ ، ح ١٤٧٤ ومجمع الزوائد للهيتمي ج ٥ ص ٢٠٥. (٢٤٥٨) مطالب أولي النهي للرحبياني ج ١ ص ٦٠٤ ص ٦٠٥ ، والهندية ج ٥ ص ٣١٧ .

(٢٤٥٩) الآداب الشرعية لابن مفلح ج ٢ ص ٣٠٩ .

(٢٤٦٠) تفسير القرطبي ج ١ ص ٢٨ .

(٢٤٦١) والتذكاري للقرطبي ص ١٨١ .

(٢٤٦٢) تفسير القرطبي ج ١ ص ٣٠ .



وقال ابن كثير في فضائل القرآن بعد أن ذكر جملة من الآثار الدالة على حرص الصحابة على النظر يومياً في المصحف وقد مضى طرف منها في مسألة فضل النظر في المصحف قال: [فهذه الآثار تدل على أن هذا أمر مطلوب لئلا يعطل المصحف فلا يقرأ منه، قد يقع لبعض الحفاظ نسيان فيستذكروا منه، أو تحريف لكلمة أو آية أو تقديم أو تأخير فالاستثبات أولى والرجوع إلى المصحف أثبت من أفواه الرجال] (٢٤٦٣).

## الحث على تعاهد المصاحف: -

أخرج الإمام مسلم في صحيحه أثراً عن ابن مسعود في هذا المعنى حيث قال: [حدثنا ابن نمير حدثنا أبي وأبو معاوية ح وحدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق قال: قال عبد الله [تعاهدوا هذه المصاحف وربما قال القرآن فلهو أشد تفصيلاً من صدور الرجال من النعم من عَقْلِهِ] (٢٤٦٤).

## إمسك المصحف من غير قراءة فيه: -

صرح غير واحد من فقهاء الحنفية بنفي البأس عمن أمسك مصحفاً رجاء البركة وإن كان لا يقرأ فيه، فقد قال قاضي خان في فتاويه: [رجل أمسك المصحف في بيته ولا يقرأ، إن نوى الخير والبركة لا يأثم ويرجى له الثواب] (٢٤٦٥) وتابعه ابن نجيم في أشباهه (٢٤٦٦) وقال الحموي في شرح الأشباه [هل يتأتى هذا في كتب العلم إذا أمسكها لم أره. أقول فالذي يظهر لي أنها ليست كالمصحف لأن المصحف من شأنه أن يتبرك به وإن لم يقرأ فيه بخلاف كتب العلم فإنه ليس من شأنها أن يتبرك بها دون قراءتها

(٢٤٦٣) فضائل القرآن لابن كثير ص ١٣٧.

(٢٤٦٤) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٢ ص ٤٤٥ ح ٢٢٣ باب فضائل القرآن والأمر بتعاهده. وراجع مصنف ابن أبي شيبة ج ٢ ص ٢٤٢ ح ٨٥٦٨ وج ٦ ص ١٤٤ ح ٣٠١٨٤ وراجع مجمع الزوائد للهيتمي ج ٢ ص ٢٧٠ باب فيمن يقرأ القرآن في النهار وبيت في الليل.

(٢٤٦٥) الفتاوى الخانية ج ٣ ص ٤٢٤، وتابعه في الهندية ج ٥ ص ٣٢٢.

(٢٤٦٦) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٢٨، وعليه فتوى بكري الصدي في الفتاوى الإسلامية ١/ ٤٣.

وعلى هذا فيحرم حبسها خصوصاً إذا كانت وفقاً<sup>(٢٤٦٧)</sup> ولم يظهر لي وجه مشروعية حبس المصحف لمجرد قصد التبرك، بل إن الآثار المتقدمة تقتضي عدم مشروعية ذلك فضلاً عن كونه استعمالاً للقرآن في غير ما انزل له وكونه بدعة في الدين، وقد ذكر الألوسي في تفسيره تصريح ابن الفرس<sup>(٢٤٦٨)</sup> بكراهة هجر المصحف بمعنى إمساكه مع ترك القراءة فيه ثم ذكر الألوسي اختلاف المفسرين في معنى الهجر المذكور في الآية وهل المراد به هجره بمعنى عدم الإيمان به وتركه تكذيباً بناءً على أن الهجر بفتح الهاء بمعنى الترك والإعراض أو أن الهجر معنى الهذيان فيه واللغو من الهجر بضم الهاء أو أن المراد بالهجر تعطيل المصحف وعدم النظر فيه وتعاهده.

قال الألوسي إثر ذكره لذلك كله [والحق أنه متى كان هذا مخلاً باحترام القرآن كره، بل حرم وإلا فلا]<sup>(٢٤٦٩)</sup>.

---

(٢٤٦٧) غمر عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر للحموي ج ١ ص ١٠٠.  
(٢٤٦٨) ابن الفرس هو الفقيه المالكي عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الغرناطي المعروف بابن الفرس ت ٥٩٧ هـ، وراجع في ترجمته ومصادرها معجم المؤلفين لـ كحالة ج ٦ ص ١٩٦.  
(٢٤٦٩) تفسير الألوسي «روح المعاني» ج ١٩ ص ١٣، ١٤.

## ورق المصحف

صرح جمع من أهل العلم بأن لورق المصحف حكمه. وأنه يثبت له من الحرمة ما يثبت للمصحف الكامل وأنه لا يجوز استعمال ورق المصحف بل وكل مكتوب شرعي في غرض دنيوي فلا يجوز اتخاذه غلاًفاً لشيء ما أو جعله وقاية له أو لف شيء فيه أو التروح به أو أن يوضع بين أوراق المصحف شيء من الأشياء ولو كان هذا الموضوع قطعة من كسوة الكعبة أو ذهباً أو فضة أو غيرهما من النقود لما في ذلك من الامتهان لورق المصحف وقد مر نظير ذلك في غير موضع من هذا البحث<sup>(٢٤٧٠)</sup>.

وقد صرح أهل العلم أيضاً بوجوب صيانة أوراق المصحف وإن كانت بالية وذلك بأن تدفن في مكان طاهر.

فقد أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن أثراً بهذا المعنى حيث قال: [حدثنا هشيم، عن إبراهيم] أنه كان يكره أن يكتب المصحف بذهب، قال: وكانوا يأمرؤن بورق المصحف إذا بلي، أن يدفن<sup>(٢٤٧١)</sup> وقد مضى في مسائل إتلاف المصاحف وإحراقها ودفنها كلام أهل العلم في كون ذلك مسبوقاً بغسلها ومحوها وإحراقها وما هو الأولى من ذلك بما أغنى عن إعادته هنا.

---

(٢٤٧٠) نقد العلم والعلماء أو تلبس أبليس لابن الجوزي ص ١٥٢، والمتنظم له أيضاً ج ٩ ص ٩٨ ص ٩٩، والتذكار للقرطبي ص ١٧٩، والبرهان للزركشي ج ٢ ص ١٠٦ ص ١٠٧، والإتقان للسوطي ج ٢ ص ١٧٢، والبنية للعيني ج ١١ ص ٢٨٦، الفتاوى البزازية ج ٦ ص ٣٥٤، والهيتمي في تحفة المحتاج ج ١ ص ١٥٤ حيث جزم بحرمة وضع شيء في المكتوب الشرعي خلافاً لمن أفتي بحله كالشهاب الرملي. وراجع النهاية ج ١ ص ١٢٦ للرملي - والعدوي على الخرخشي ج ١ ص ٢٠١، وفتح العلي المالك ج ١ ص ٢١٥ وحاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٢٤٧ وتذكرة السامع للبدر بن جماعة ص ٣٤٣.

(٢٤٧١) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٤٣ ح (٥ - ٦٥).

## الوزن بالمصحف

يحرم الوزن بالمصحف بأن يتخذ كالصنجة في الميزان لما في ذلك من الامتهان للمصحف ولكونه استعمالاً للمصحف في غير ما وضع له<sup>(٢٤٧٢)</sup>.

---

(٢٤٧٢) ذكره ابن مفلح في الفروع ج ٣ ص ١٩٤ والبهوتي في شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٧٣ وكشاف القناع ج ١ ص ١٥٤ .

## الوصية بالمصحف

لا تخلو الوصية بالمصحف من أن تكون لمسلم أو أن تكون لكافر، فإن كانت لكافر لم تصح على الإطلاق، لأن الوصية نوع تمليك والكافر ليس أهلاً لامتلاك المصحف<sup>(٢٤٧٣)</sup> وذهب بعض أهل العلم إلى القول بتقييد عدم صحة الوصية بالمصحف لكافر بما لو بقي على كفره إلى موت الموصي<sup>(٢٤٧٤)</sup> وأما إن كانت الوصية لمسلم ولم يكن الموصي له وارثاً للموصي فالظاهر من كلام أهل العلم أن الوصية تصح له إن كانت مطلقة وأن ذلك محل وفاق بينهم<sup>(٢٤٧٥)</sup> لأن الوصية بالمصحف أمر لا اعتياض عنه فلا تعد من عقود المعاوضة ولا دليل فيها على الرغبة عن المصحف بل لو قال قائل بأن الوصية بالشيء دليل تعظيمه ومزيد العناية به لما أبعد.

فإن تضمنت الوصية بالمصحف<sup>(٢٤٧٦)</sup> بيعه أو احتملت دخول غير المصحف

---

(٢٤٧٣) ولنهيه صلى الله عليه وسلم عن المسافرة بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن تناله أيديهم بتبديل أو تغييراً أو باستخفاف أو امتهان وقال ابن قدامة في المغني ج ٦ ص ٥٣١ بأنه لا تصح الوصية لكافر بالمصحف. وجزم الهيتمي في التحفة ج ٧ ص ٥ ببطان الوصية بالمصحف للكافر وقيده الشرواني بما إذا بقي على الكفر لموت الموصي.

(٢٤٧٤) الشرواني على التحفة ج ٧ ص ٥ .

(٢٤٧٥) السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني وشرحه للسرخسي ج ٥ ص ٢١٠٣ والمغني مع الشرح لابن قدامة ج ٦ ص ٥٣١، والفروع لابن مفلح ج ٤ ص ١٧ وفيه [قال: القاضي ويجوز وقفه وهبته والوصية به واحتج بنصوص أحمد] وراجع الذخيرة للقرافي ج ٦ ص ٣١٢، وتحفة المحتاج للهيتمي ج ٧ ص ٥، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٩٤، وكشاف القناع للبهوتي ج ٣ ص ١٤٤ وحاشية الدسوقي ج ٤ ص ٧٧، ومنح الجليل لعليش ج ٨ ص ١٠٩.

(٢٤٧٦) جزم محمد بن الحسن في السير الكبير ج ٥ ص ٢١٠٣ بجواز الوصية بوقف المصحف على من يقرأ فيه ومنعه أبو حنيفة وأبو يوسف ويأتي في الوقف مفصلاً وقال السيوطي في الأشباه =

معه<sup>(٢٤٧٧)</sup> فهذا هو الذي قد جرى فيه الخلاف بين أهل العلم وكذا لو تضمنت الوصية ما يقتضي بيع المصحف، فإن الخلاف في صحتها ينبني على الخلاف في صحة وجواز بيع المصحف وقد مضى في هذا البحث مفصلاً<sup>(٢٤٧٨)</sup>، وقال في الفروع [ولا يباع في دين، ولو وصى ببيعه لم يبيع، نص عليهما]<sup>(٢٤٧٩)</sup> وقد ذكر الجصاص في مختصر اختلاف العلماء للطحاوي مسألة الوصية بوقف المصحف حيث جاء فيه ما نصه [قال أبو حنيفة: لا تصح بذلك، وهو ميراث.

وقال مالك، ومحمد، والشافعي: تجوز من الثلث.

قال أبو جعفر: روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «إنكم تظلمون خالدًا، إنه احتبس أدرعه وأعتده حبساً في سبيل الله تعالى»<sup>(٢٤٨٠)</sup> وروي عنه أيضاً: «في الجمل الذي جعله أبو طليق حبساً في سبيل الله وأجاز له الركوب فيه»<sup>(٢٤٨١)</sup>.

= والنظائر ص ٩٤ [أوصى للقراء فهل يدخل من لا يحفظ ويقرأ في المصحف أو لا؟ وجهان. ينظر في أحدهما إلى الوضع، والثاني إلى العرف وهو الأظهر]. الفتاوى البزازية ج ٦ ص ٢٥٩ والفتاوى الهندية ج ٦ ص ٩٧.

(٢٤٧٧) قال الكاساني في البدائع ج ٧ ص ٣٥٧ ص ٣٥٨ [ولو أوصى له بمصحف وله غلاف فله المصحف دون الغلاف في قول أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنهما كذا ذكر القدوري عليه الرحمة وقال زفر رحمه الله له المصحف والغلاف أما على أصل أبي يوسف فلأن الغلاف منفصل عن المصحف فلا يدخل في الوصية من غير تسمية وأبو حنيفة رحمه الله يقول ليس بتابع للمصحف بدليل أنه لا يكره للجنب والمحدث من المصحف بغلافه فلا يدخل وزفر يقول هو تابع للمصحف فيدخل في الوصية]

(٢٤٧٨) راجع مسألة بيع المصحف من هذا البحث.  
(٢٤٧٩) الفروع ج ٤ ص ١٤ ص ١٥، وراجع كشاف القناع ج ٣ ص ١٤٤ والحاشية ٧٣ من هذا البحث.

(٢٤٨٠) «قوله: إنكم تظلمون خالدًا» جزء من حديث طويل أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، راجع البخاري بالفتح ج ٣ ص ٣٣١ ح ١٤٦٨، ومسلم ح ٩٨٣، والإرواء ج ٣ ص ٣٥٠ ح ٨٥٨ ويأتي في وقف المصحف بأبسط من هذا، وراجع الحاشية ٢٥٨٢ من هذا البحث.

(٢٤٨١) حديث أبي طليق أخرجه الطبراني في الكبير ج ٢٢ ص ٣٣١ ح ٨١٦، وابن أبي شيبة ج ٣ ص ١٥٤ ح ١٣٠٢٣. ح ١٣٠٢٤ عن أبي معقل وأم معقل، وأورده الحافظ في الإصابة ج ٤ ص ١١٤، والزيلعي في نصب الراية ج ٣ ص ٣٩٧، والهيتمي في المجمع ج ٣ ص ٢٨٠، وراجع الإرواء ج ٣ ص ٣٧٦ ح ٨٦٩، ج ٦ ص ٦٣٢، وسيأتي لتخريج الحديث مزيد بيان في وقف المصحف.

و إذا جاز أن يفعل ذلك في صحته، جازت الوصية به. (٢٤٨٢) [وعن دخول المصحف في الوصية فيما لو أوصى بجميع ما ورثه عن أبيه قال صالح بن الإمام أحمد في مسائل أبيه برواية صالح [وسأله عن رجل أوصى فقال: ادفعوا إلى فلانة جميع ما ورثته عن أبي من متاع البيت وهو من الثلث، هل يدخل فيه المصحف والصفد، والصوف وثياب البدن؟].

قال أبي: كل شيء ورثه عن أبيه يفعل به كما قال، ويكون ذلك في ثلثه إذا لم يكن له وارث[\*]. وذكر الخلال في كتاب الوقوف من جامعه نحواً من رواية صالح عن حنبل عن الإمام أحمد، قال الخلال [وأخبرني عبيد الله بن حنبل قال حدثني أبي قال: سمعت عمي قال في رجل أوصى قال: ادفعوا إلى فلان جميع ما ورثته عن أبي من متاع البيت؟ هل يدخل فيه المصحف والصوف وثياب البيت؟ فقال عمي: كل شيء ورثه عن أبيه ليفعل به كما قال ويكون ذلك من ثلثه إذا لم يكن أوصى لوارث[\*\*].

---

(٢٤٨٢) مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج ٥ ص ٢٢ رقم ٢١٦٣ وراجع الحاشية ٢٥٨٣.

(\*) مسائل الإمام أحمد برواية صالح ج ١ ص ٢٧٦ م ٢١٨.

(\*\*) كتاب «الوقوف والترجل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل» لأبي بكر أحمد الخلال ص ٧٨ م ٢٢٣ تحقيق كسروي حسن ط دار الكتب العلمية - بيروت.

## وضع الرجل على المصحف أو وطئه

لا خلاف بين أهل العلم في كفر من وضع رجله على المصحف مستخفاً به وكون ذلك باباً من أبواب الردة، وصنيعاً يشعر بإسقاط حرمة المصحف، وقد مضى ذكر ذلك في مسألة الاستخفاف بالمصحف وحكاية الاتفاق على تكفير من قصد امتهان المصحف والإضرار به والإسقاط لحرمة مختاراً لا مضطراً<sup>(٢٤٨٣)</sup>

فإن كان مضطراً إلى وطء المصحف فقد صرح بعدم كفره غير واحد من أهل العلم إعمالاً للعمومات الدالة على رفع الإثم عن المضطر وقد جاء في حاشية الشبراملسي الشافعي على كتاب النهاية للرملي ما نصه [ووقع السؤال في الدرس عما لو اضطر إلى مأكول وكان لا يصل إليه إلا بشيء يضعه تحت رجله وليس عنده إلا المصحف فهل يجوز وضعه تحت رجله في هذه الحالة أم لا؟ فأجبت عنه بأن الظاهر الجواز معللاً ذلك بأن حفظ الروح مقدم ولو من غير الآدمي على غيره، ومن ثم لو أشرفت سفينة فيها مصحف وحيوان على الغرق واحتيج إلى إلقاء أحدهما لتخليص السفينة ألقى المصحف حفظاً للروح التي في السفينة. لا يقال: وضع المصحف على هذه الحالة امتهان. لأننا نقول: كونه إنما فعل ذلك للضرورة مانع عن كونه امتهاناً، ألا ترى أنه يحوز السجود للصنم والتصور بصورة المشركين عند الخوف على الروح بل قد يقال: إنه إن توقف إنقاذ روحه على ذلك وجب وضعه حيثئذ، ويحتمل أنه لو وجد القوت بيد كافر ولم يصل إليه إلا بدفع المصحف له جاز له الدفع، لكن ينبغي

---

(٢٤٨٣) مجموع فتاوي ابن تيمية ج ١٢ ص ٣٨٢، الآداب الشرعية ج ٢ ص ٢٩٧ - ٢٩٨، الفروع ج ١ ص ١٩٣، ج ٦ ص ١٦٨، كشف القناع ج ١ ص ١٥٦، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٧٣، ومطالب أولي النهي ج ١ ص ١٥٦، الأشباه والنظائر ج ١ ص ١٩١، غمز عيون البصائر ج ٢ ص ٢٠١، الفتاوي الهندية ج ٥ ص ٣٢٢، حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٥٦.



له تقديم الميتة ولو مغلظة إن وجدها على دفعه لكافر<sup>(٢٤٨٤)</sup> أه كلام الشبراملسي.  
وقد نقل ابن عابدين في حاشيته هذه الفتوى وعزاها إلى فقهاء الشافعية ولم  
يعقب عليها بل كان نقله إياها نقل المقر لها<sup>(٢٤٨٥)</sup>.

### الحاجة تقوم مقام الضرورة:

قد صرح بعض الفقهاء بعدم تأثيم من احتاج إلى وضع رجله على المصحف  
وقامت قرينة تدل على أن قصد الامتهان للمصحف كان منتفياً في هذا الوضع ومثلوا  
لذلك بأقطع اليدين إذا استعمل رجله وأقامهما مقام يديه، قال الشبراملسي في حاشيته  
على النهاية [«فائدة» وقع السؤال عن شخص يكتب القرآن برجله لا يمكنه أن يكتب  
بيديه لمانع بهما والجواب عنه كما أجاب به شيخنا الشوبري أنه لا يحرم عليه ذلك  
والحالة هذه لأنه لا يعد إزراء لأن الإزراء أن يقدر على الحالة الكاملة وينتقل عنها إلى  
غيرها وهذا ليس كذلك]<sup>(٢٤٨٦)</sup> أه كلام الشبراملسي. وقال الحموي في شرح الأشباه  
[أقول قد وقع الاستفتاء عن رجل مقطوع اليدين يكتب القرآن بأصابع رجله هل يحرم  
عليه ويكفر؟ ومقتضى هذا الفرع أنه لا يكفر حيث لم يكن مستخفاً]<sup>(٢٤٨٧)</sup>. والحق  
بعضهم بالمسألة محو الألواح بالرجل أخذاً من قول الإمام أحمد لابن هانئ حين  
مسح لوحاً بثوبه [لا تملأ ثيابك سواداً أمح لوحك برجلك]<sup>(٢٤٨٨)</sup> فقد يسبق إلى الوهم  
أن المراد بالرجل هنا القدم في حين أن المراد به القرطاس الخالي أو السراويل الطاق  
وهي التي بغير جيب، وذكرهما في اللسان بكسر الراء أيضاً<sup>(\*)</sup>.

---

(٢٤٨٤) حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج ج ١ ص ١٢٧، وعنه الشراوني في حاشيته على  
التحفة ج ١ ص ١٥٣ - ص ١٥٤

(٢٤٨٥) حاشية ابن عابدين على الدر ج ١ ص ١١٩

(٢٤٨٦) حاشية الشبراملسي على النهاية ج ١ ص ١٢٧ - وحاشية الشراوني على تحفة المحتاج ج ٩  
ص ٩١ - وترشيح المستفيدين ص ٣٧٥.

(٢٤٨٧) غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر لابن نجيم ج ٢ ص ٢٠١.

(٢٤٨٨) مسائل الإمام أحمد برواية إسحاق بن هانئ ج ٢ ص ١٨٤ م ٢٠٠٣، وقد حكاه ابن القيم  
في بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٠٤ في جملة من مسائل ابن هانئ.

(\*) لسان العرب لابن منظور مادة «رجل» ج ٥ ص ١٦٠.

## وضع الرجل على المصحف على سبيل التغليظ في اليمين:

تفرد بعض فقهاء الحنفية بذكر هذه المسألة ثم اختلفوا في كفر من فعل ذلك مع اتفاقهم على كون ذلك كبيرة من الكبائر(\*)

(\*) قال الحصكفي في الدر بحاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٥٦ [وهل يكفر بقوله الله يعلم أو يعلم الله أنه فعل كذا ولم يفعل كذا ولم يفعل كذا كاذباً قال الزاهدي: الأكثر نعم وقال الشمني الأصح لا لأنه قصد ترويج الكذب دون الكفر وكذا لو وطئ المصحف قائلاً ذلك لترويج كذبه لا إهانة المصحف مجتبى].

قال ابن عابدين [وقوله وكذا لو وطئ المصحف الخ] عبارة المجتبى بعد التعليل المنقول هنا عن الشميني هكذا قلت فعلى هذا إذا وطئ المصحف قائلاً أنه فعل كذا أو لم يفعل كذا وكان كاذباً لا يكفر لأنه يقصد به ترويج كذبه لا إهانة المصحف أه لكن ذكر في القنية والحاوي ولو قال لها ضعي رجلك على الكراسية إن لم تكوني فعلت ذلك فوضعت عليها رجلها لا يكفر الرجل لأن مراده التخويف وتكفر المرأة قال رحمه الله فعلى هذا لو لم يكن مراده التخويف ينبغي أن يكفر ولو وضع رجله على المصحف حالفاً يتوب وفي غير الحالف استخفافاً يكفر أه ومقتضاه أن الوضع لا يستلزم الاستخفاف ومثله في الأشياء حيث قال يكفر بوضع الرجل على المصحف مستخفاً وإلا فلا أه ويظهر لي أن نفس الوضع بلا ضرورة يكون استخفافاً واستهانة له ولذا قال لو لم يكن مراده التخويف ينبغي أن يكفر أي لأنه إذا أراد التخويف يكون معظماً له لأن مراده حملها على الإقرار بأنها فعلت لعلمه بأن وضع الرجل أمر عظيم لا تفعله فتقر بما أنكرته أما إذا لم يرد التخويف فإنه يكفر لأنه أمرها بما هو كفر لما فيه من الاستخفاف والاستهانة ويدل على ذلك قول من قال يكفر من صلى بلا طهارة أو لغير القبلة لأنه استهانة فليتأمل].

## وضع شيء على المصحف أو فوقه

مر في غير موضع من هذا البحث أن حرمة المصحف تستلزم تعظيمه واجتناب كل امتهان له ولو صورة، ووضع الأشياء على المصحف فيه نوع امتهان ولذا تطرق أهل العلم إلى بيان حكمه وانتظم كلامهم عن ذلك بياناً لجملة صور من هذا الوضع وفرق بعضهم بين وضع الأشياء على المصحف مباشرة وبين وضعها على حائل يفصل بينه وبينها، كما نبه بعض أهل العلم على طبيعة الموضوع على المصحف وأن منه ما لا ينفك وضعه عن نوع امتهان على أن التأدب مع المصحف يقتضي أن يكون المصحف دائماً مما يعلو ولا يعلو عليه وألا يوضع فوقه إلا مصحف مثله، بيد أن مصلحة المصحف قد تقتضي وضع شيء فوقه أحياناً لغرض صيانتة كتثقيله بمثقل عند هبوب الريح مثلاً، أو وضع لوح وما شاكله فوق المصحف لوقايته من المطر أو التراب أحياناً، وقد قال القرطبي وهو بصدد الكلام عن حرمة المصحف وصور تلك الحرمة قال [ومنها: إذا قرأ في المصحف أن لا يتركه منشوراً ولا يضع فوقه شيئاً من الكتب، ولا ثوباً ولا شيئاً خطيراً ولا حقيراً، حتى يكون بهذا محفوظاً مكنوناً عالياً لسائر الكتب وغيرها، وقد وصفه الله بأنه ﴿فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾\* لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾<sup>(٢٤٨٩)</sup> فإذا كان فوق السماوات مكنوناً محفوظاً، وليس هناك إلا الملائكة المطهرون، فلأن يكون فيما بيننا مكنوناً محفوظاً أولى، ألا ترى أنه منهي ألا يمسه إلا طاهر، فأولى أن ينهى أن يعرضه للإهانة، أو يغفل عنه فيصيبه غبار البيت إذا كنس أو الدخان، أو يعمل عليه حسابه أو مفتاح حانوته إلا أن يكون مصحفان فيوضع أحدهما فوق الآخر فيجوز<sup>(٢٤٩٠)</sup> أ هـ كلام القرطبي. وفي تذكرة ابن

(٢٤٨٩) الآيتان رقم ٧٨ ٧٩ من سورة الواقعة.

(٢٤٩٠) التذكار للقرطبي ص ١٧٧، ومقدمة تفسيره ج ١ ص ٢٨.

جماعة نحو من ذلك(\*) . وقل الهيتمي في الفتاوى الحديثية [قال: البيهقي كالحليمي والأولى أن لا يجعل فوق المصحف غير مثله من نحو كتاب أو ثوب وألحق به الحليمي جوامع السنن أيضاً وبحث ابن العماد أنه يحرم أن يضع عليه نعلاً جديداً أو يضعه فيه لأن فيه نوع امتهان وقلة احترام] (٢٤٩١) قال الهيتمي [ويجوز وضع مصحف على مصحف] (٢٤٩٢) وقول الهيتمي بجواز وضع مصحف على مصحف يقتضي عدم جواز وضع غير المصحف على المصحف وقد اعتبره الحليمي والبيهقي خلاف الأولى بل أفتى الرملي بأنه لا يحرم وضع المتاع على ما فيه قرآن أو علم إذ لا امتهان فيه (٢٤٩٣) وقد مال الشبراملسي إلى القول بالتحريم حيث جاء في حاشيته على النهاية ما نصه [«فرع» وضع المصحف أو شيئاً منه، ووضع عليه مأكولاً كالخبز وملح وأكله فوقه ينبغي أن يحرم لأن فيه ازراءاً وامتهاناً] (٢٤٩٤) وقد صرح غير واحد من فقهاء الحنفية بكراهة وضع المقلمة على الكتاب إلا للكتابة (٢٤٩٥) فظاهر كلامهم هذا منع وضع المقلمة على المصحف من طريق الأولى، يؤيده تأكيدهم على وجوب كون المصحف فوق سائر الكتب إذا اجتمعت في مكان واحد وترتيبها حسب فنونها (٢٤٩٦) الأشرف منها يعلو مادونه في الشرف بحسب مكانته في الشرع.

(\*) قال ابن جماعة في تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم ص ٢٣٢، ص ٢٣٣ وهو بصدد الكلام عن الأدب مع الكتب قال [ويراعى الأدب في وضع الكتب، باعتبار علومها وشرفها ومصنفها وجلالتهم، فيضع الأشرف أعلى الكل، ثم يراعى التدرج، فإن كان فيها المصحف الكريم، جعله أعلى الكل، والأولى أن يكون في خريطة ذات عروة في مسمار أو وتد في حائط طاهر نظيف في صدر المجلس، ثم كتب الحديث (الصرف) ثم مضى في ذكر ترتيب الكتب حسب شرفها .

(٢٤٩١) الفتاوى الحديثية للهيتمي ص ١٦٤.

(٢٤٩٢) نفس المرجع السابق.

(٢٤٩٣) فتاوى الرملي بهامش الكبرى ج ١ ص ٢٩.

(٢٤٩٤) حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج ج ١ ص ١٢٧، وقارن بحاشية الشرواني على التحفة ج ١ ص ١٤٧.

(٢٤٩٥) الفتاوى البزازية ج ٦ ص ٣٨٠ وحاشية ابن عابدين ج ١ ص ١١٩.

(٢٤٩٦) جاء في الفتاوى الحديثية للهيتمي ص ١٦٣ وهو بصدد الكلام عن الآداب مع الكتب قال [ويراعى الأدب في وضعها باعتبار شرفها وجلالة مصنفها فيضع الأشرف أعلاها والمصحف أعلى الكل وجعله بمسمار معلق بنحو وتد في حائط طاهر نظيف في صدر المجلس أولى ثم =

.....

= كُتِبَ الحديث الصحيح الصرف كصحيح مسلم أي لكن ينبغي تقديم البخاري عليه لأنه مع كونه أصح أكثر قرآنًا وسيأتي أن الأكثر قرآنًا من المستويين في علم يقدم ثم تفسير القرآن ثم شرح الحديث فأصول الدين فأصول الفقه فالنحو فالصرف وعلوم المعاني والبيان والبديع ونحوها وأشعار العرب فالعروض وعند استواء كتابين في فن يعلى الأكثر قرآنًا فحديثًا فجلالة المصنف فقدمه فأكثرها وقوعاً في أيدي العلماء والصالحين فأصحهما والأولى في وضع الكتب أن يكون أوله المفتاح بنحو البسملة إلى فوق].

وفي الفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣٢٣ ص ٣٢٤ [اللغة والنحو نوع واحد فيوضع بعضها فوق بعض والتعبير فوقهما والكلام فوق ذلك والتفسير فوق ذلك فيه آيات مكتوبة، فوق كتب القراء، حانوت أو تابوت فيه كتب فالأدب أن لا يضع الشباب فوقه]. وقارن بحاشية ابن عابدين ج ١ ص ١١٩.

## وضع المصحف على الأرض

لا يخلو وضع المصحف على الأرض من أن يكون على سبيل الاستخفاف بالمصحف، أو أن يكون خالياً عن قصد الاستخفاف، فإن كان بقصد الاستخفاف بالمصحف، فقد صرح بعض أهل العلم بكفر فاعله<sup>(٢٤٩٧)</sup> على ما مر بيانه في مسألة الاستخفاف بالمصحف في موضعها من هذا البحث.

وأما إن كان وضع المصحف على الأرض مجرداً عن إرادة الاستخفاف بالمصحف فلا يخلو من أن يكون ذلك الوضع لغرض صحيح وحاجة اقتضته أو أن يكون مجرداً عن ذلك كله وصار حصوله على هذا الوضع محض اتفاق ولغير غرض وقد اختلفت كلمة العلماء في حكم ذلك لكون الوضع على هذا النحو قد يشعر بابتذال المصحف ويتضمن امتهانه ولو صورة ويتنافى مع ما تقتضيه حرمة المصحف من وجوب صيانتته وإكرامه وتنزيهه ومع أن أهل العلم قد اتفقوا على كون وضع المصحف على الأرض خلاف الأولى إلا أن منهم من قال بالكراهة، ومنهم من قال بالتحريم، ومنهم من فرق بين وضع على الأرض لا تقتضيه حاجة ولا يستدعيه غرض صحيح وبين وضع على الأرض لنحو قراءة منه أو نسخ فمنعه في الأول وأجازه في الثاني وهاك طرفاً من نصوصهم في هذا الشأن: -

قال القرطبي في التذكار في معرض ذكره لصور صيانة المصحف [ومنها أن يضعه في حجره إذا قرأه أو على شئ بين يديه ولا يضعه في الأرض]<sup>(٢٤٩٨)</sup> وقال

---

(٢٤٩٧) فتح العلي المالک ج ٢ ص ٣٦٠، قال العدوی فی حاشيته علی الخريشي ج ٨ ص ٦٢، ٦٣ «ومما يرتد به وضعه بالأرض مع قصد الاستخفاف. وراجع الحاشية رقم ٤٨٢ من هذا البحث.

(٢٤٩٨) التذکار للقرطبي ص ١٧٧.

الهيتمي في الفتاوى الحديثة وهو بصدد ذكره للأدب مع الكتب [أنه إذا نسخ من الكتاب أو طالع فيه فلا يضعه في الأرض مفروشا منشورا بل يجعله بين شيئين أو على كرسي لئلا ينقطع حبه، وإذا وضعها بمكان فليجعل بينها وبين الأرض حائلا] (٢٤٩٩) فإذا كان ذلك مطلوبا في الكتب ففي المصاحف من طريق الأولى. ومضى الهيتمي في ذكر الأدب مع الكتب إلى أن قال: [ويجوز وضع المصحف في كوة طاهرة من غير فرش لكن الأولى بفرش وأولى منه وأفضل كما مر تعليقه] (٢٥٠٠) وقال الشبراملسي في حاشيته على النهاية بعد أن ذكر ما جزم به صاحب التحفة من حرمة ترك رفع المصحف من على الأرض (٢٥٠١) قال [قوله وترك رفعه المراد منه إذا رأى ورقة مطروحة على الأرض حرم عليه تركها، والقرينة عليه قوله عقب ذلك وينبغي الخ، وليس المراد كما هو ظاهر أنه يحرم عليه وضع المصحف على الأرض والقراءة فيه خلافا لبعض ضعفة الطلبة] (٢٥٠٢) وتابع الشرواني في حاشيته على التحفة الشبراملسي في أنه لا يحرم وضع المصحف على الأرض حال القراءة فيه (٢٥٠٣) والقول بعدم تحريم وضع المصحف على الأرض إذا كانت الحاجة داعية إلى ذلك هو ظاهر نقل ابن مفلح الحنبلي في غير موضع من كتبه بل صرح بعدم الكراهة والحالة هذه (٢٥٠٤) وهو الذي جزم به ابن عبد الهادي الحنبلي في مغني ذوي الأفهام (٢٥٠٥) بيد أن ظاهر كلام فقهاء الأحناف يقتضي المنع من وضع المصحف على الأرض فقد جاء في الفتاوى الهندية ما نصه [وينبغي للمتعليم أن يوقر العلم ولا ينبغي أن يضع الكتاب على التراب] (٢٥٠٦) والمنع من وضع المصحف على الأرض مطلقا هو الذي أفتى به الشيخ عlish من فقهاء المالكية حيث قال: [قول الفقهاء وضع المصحف على الأرض طاهره استخفافا به ردة. فعلم منه أن وضعه عليها بلا استخفاف ممنوع] (٢٥٠٧).

- 
- (٢٤٩٩) الفتاوى الحديثة للهيتمي ص ١٦٣ .  
(٢٥٠٠) الفتاوى الحديثة للهيتمي ص ١٦٤ ص ١٦٥ .  
(٢٥٠١) تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي ج ١ ص ١٥٥ .  
(٢٥٠٢) حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج للرملي ج ١ ص ١٢٨ .  
(٢٥٠٣) حاشية الشرواني على التحفة ج ١ ص ١٥٥ .  
(٢٥٠٤) الأدب الشرعية لابن مفلح ج ٢ ص ٣٤٣، والفروع له ج ١ ص ١٩٢ .  
(٢٥٠٥) مغني ذوي الأفهام لابن عبد الهادي ص ٢٥ .  
(٢٥٠٦) الفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣٧٨ .  
(٢٥٠٧) فتح العلي المالک للقاضي عlish ج ٢ ص ٣٦٠ .

## حجة مانعي وضع المصحف على الأرض : -

أخرج ابن أبي داود في المصاحف والقرطبي في التذكار واللفظ لابن أبي داود قال: [حدثنا أبو طاهر قال: أنبأنا ابن وهب، أخبرني سفيان الثوري، عن محمد بن الزبير عن عمر بن عبد العزيز [أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى كتاباً من ذكر الله في الأرض فقال: من وضع هذا؟ ف قيل له هشام<sup>(٢٥٠٨)</sup> فقال لعن الله من فعل هذا، لا تضعوا ذكر الله في غير موضعه]. قال محمد بن الزبير [ورأى عمر بن عبد العزيز ابناً له يكتب في حائط فضربه]<sup>(٢٥٠٩)</sup>.

---

(٢٥٠٨) قال في التذكار ص ١٨٧ [وروى ابن المبارك عن سفيان عن محمد بن الزبير قال: سمعت عمر بن عبد العزيز يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتاب في الأرض، فقال لشاب من هزيل: - «ما هذا؟» قال: من كتاب كتبه يهودي قال: «لعن الله من فعل هذا» لا تضعوا كتاب الله إلا موضعه] قال محمد بن الزبير: ورأى عمر بن عبد العزيز ابناً له يكتب القرآن على حائط فضربه]

(٢٥٠٩) المصاحف ص ٢١٧ ونوادير الأصول للحكيم الترمذي ص ٣٣٤ - والتذكار للقرطبي ص ١٨٧، والكنز ج ١ ص ٦٢١ ح ٢٨٧٥ عن الحكيم، تنزيه الشريعة ج ١ ص ٢٦٠: [من رفع قرطاساً من الأرض] الخ ص ٢٧٥: [ما من كتاب يلقى بمضيعة من الأرض فيه اسم الله] الخ.



## وضع المصحف على بطن الميت أو عند رأس المحتضر

صرح جمع من أهل العلم بأنه ينبغي أن يسان المصحف عن أن يوضع على بطن الميت<sup>(٢٥١٠)</sup> ولو على سبيل التثقيب إلى حين الغسل بل صرح بعضهم بكراهة وضع المصحف على بطن الميت مطلقاً وهو الذي جزم به الهيثمي وحكى التحريم احتمالاً للأذري، قال في التحفة: (ويكره وضع المصحف قال الأذري والتحريم محتمل) أهـ. ويتعين الجزم به إن مس بل أو قرب مما فيه قدر ولو طاهراً أو جعل على كيفية تنافى تعظيمه وألحق به الأسنوي كتب الحديث والعلم المحترم<sup>(٢٥١١)</sup> وأقره الشبراملسي في حاشيته على النهاية<sup>(٢٥١٢)</sup> وقال الشرواني في حاشيته على التحفة [«وقوله أو قرب مما فيه قدر ٠٠٠ الخ» محل تأمل لما مر من أن المذهب كراهة إدخاله الخلاء لا حرمة نعم إن كان القرب على وجه يغلب على الظن تأديته إلى مماسة القدر فلا بعد فيه بصري<sup>(٢٥١٣)</sup> وقد تكلم فريق من أهل العلم على مسألة إنفاذ وصية من وصى بوضع مصحفه أو كتبه أو شيء منها بين أكفانه، أو دفنها معه، فقالوا بمنع إنفاذ مثل هذه الوصية لما يترتب على إنفاذها من امتهان للمصحف والمكتوب الشرعي، بل قد يؤول الأمر إلى تنجيس المصحف وما ألحق به. ومن هنا أفتى بعض أهل العلم بوجوب نبش القبر إذا دفن فيه مع الميت مصحف فيتعين نبش القبر حينئذٍ

---

(٢٥١٠) روضة الطالبين للنووي ج ٢ ص ٩٧، المعيار للونشريسي ج ١ ص ٣١٩، ج ٩ ص ٣٩٥. ٣٩٤، ص ٣٩٦ تحفة المحتاج وحواشيه ج ٣ ص ٩٦، ونهاية المحتاج وحواشيه للرملي ج ٢ ص ٤٤٠، وشرح منتهى الإرادات للبهوتي ج ١ ص ٣٢٣، ومطالب أولى النهى للرحياني ج ١ ص ٨٤٠.

(٢٥١١) تحفة المحتاج للهيتمي ج ٣ ص ٩٦.

(٢٥١٢) حاشية الشبراملسي على النهاية ج ٢ ص ٤٤٠.

(٢٥١٣) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ج ٣ ص ٩٦.

لإخراج المصحف واستنقاذه قال الونشريسي المالكي في كتابه المعيار: [وسئل بعض الشيوخ عن أوصى أن تدفن إجازته معه].

فأجاب: بأنها لا تنفذ، وإن قيل: إن الميت لا ينجس بالموت إلا أنه قد ينفجر فيتلوث ما فيها من الآيات والأسماء. واستحسنوا أن توضع في القبر ساعة ثم تزال كقضية القطيفة<sup>(٢٥١٤)</sup> يعنون في مطلق الوضع لأن القطيفة لم تخرج بعد. وكان الشامي<sup>(٢٥١٥)</sup> فقهياً متزهداً في طبقة ابن عبد السلام<sup>(٢٥١٦)</sup> ممن قرأ معه البودري<sup>(٢٥١٧)</sup> فلما حضرته الوفاة أوصى أن تدفن إجازته معه، وكأنه رأى أن الميت لا ينجس بالموت.

وحكى ابن بشكوال أن محمد بن يحيى بن الحذا عهد أن يدخل في أكفانه كتابه المعروف بالإنباه على أسماء الله، فنشر ورقه وجعل بين القميص والأكفان نفعه الله بذلك.

قلت في تنفيذ هذه الوصية مع توقع ما ذكر من الانفجار فتلوث أسماء الله الحسنی نظر ظاهر<sup>(٢٥١٨)</sup>.

وذكر الونشريسي أيضاً أنه سئل ابن زيادة الله<sup>(٢٥١٩)</sup> عن أوصى أن تجعل بين

---

(٢٥١٤) روى أحمد ومسلم عن ابن عباس قال: «جعل في قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم قطيفة حمراء» قال النووي: [وهذه القطيفة ألقاها شقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: كرهت أن يلبسها أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم] مسند أحمد ج ١ ص ٢٢٨ ص ٣٥٥، وشرح مسلم للنووي ج ٢ ص ٦٢٩.  
(٢٥١٥) الشامي علي الفاسي على ما في المعيار ج ١ ص ٣١٨، ٣١٩ ص ٣٦٣ ج ٩ ص ٣٧٦ ص ٣٩٤.

(٢٥١٦) ابن عبد السلام أبو عبد الله «قاضي الجماعة بتونس» وهو محمد بن عبد السلام بن يوسف بن كثير الهواري، المنستير التونسي المالكي ٦٧٦ - ٧٤٩ هـ وله شرح على مختصر ابن الحاجب [جامع الأمهات] في فروع المالكية وهو شرح بديع وهذا الشرح بالنسبة للشرح التي عليه كالعين من الحاجب وراجع في ترجمته الديباج لابن فرحون ٣٣٦ ص ٣٣٧ وشجرة النور الزكية لمخلوف ص ٢١٠ ترجمة ٧٣١ - ومعجم المؤلفين لكحالة ج ١٠ ص ١٧١.  
(٢٥١٧) البودري.

(٢٥١٨) المعيار للونشريسي ج ١ ص ٣١٩.

(٢٥١٩) كذا وهو في بقية المظان ابن زيادة الله أبو عبد الله القاسبي وقد ترجم كل من الزركلي في الأعلام ج ٦ ص ٣٦٦ وكحالة في معجم المؤلفين ج ١٠ ص ١٢ نقلاً عن البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب. فذكروا ابن زيادة الله محمد بن زيادة الله بن الأغلب «أبو العباس» ت ٢٨٣ هـ.

أكفانه ختمة أو جزء منه، أو جزء من أحاديث نبوية أو أدعية حسنة هل تنفذ وصيته أم لا؟ وإذا لم تنفذ وقد عمل ذلك فهل ينبش ذلك ويخرج أم لا؟ فأجاب لا أرى تنفيذ وصيته، وتجل أسماء الله عن الصديد والنجاسة فإن فات فأمر الأدعية خفيف، والختمة يجب أن تنبش وتخرج إذا طمع بالمنفعة بها وأمن من كشف جسده ومضرته أو الاطلاع على عورته.

قلت: قال الأبى في إكمال الإكمال: وكان الشامي فقيهاً متزهداً في طبقة ابن عبد السلام ممن قرأ معه البودري، فلما حضرته الوفاة أوصى أن تدفن إجازته معه، وكأنه رأى أن الميت لا ينجس بالموت، لأنه (\*) قد ينفجر فيتلوث ما فيها من الآيات والأسماء واستحسنوا أن توضع في القبر ساعة ثم تزال، انتهى. البرزلي حكى شيخنا عن بعض أشياخه أنها تجعل بين أكفانه بعد الغسل وتخرج إذا أرادو دفنه، وحكى عن غيره أنها تجعل عند رأسه فوق جسده بحيث لا يخالطها شيء ويجعل ما بينهما من التراب بحيث لا يصل إليه شيء من رطوبات الميت، وفي بعض التواريخ أن أبا ذر أو غيره من فقهاء الأندلس أوصى أن يدفن معه جزء ألفه في الأحاديث وأنه فعل ذلك به، وكذا آخر أوصى أن يدفن خاتم فيه مكتوب «لا إله إلا الله، محمد رسول الله»، وفعل ذلك به، وهذا عندي قريب، لأنه قصده التلقين والبركة، وقد أجاز في رواية ابن القاسم الاستنجاء به وكتب آيات للكفار ومبايعتهم بالدنانير والدراهم التي فيها اسم الله، وهذا أخف، ومثل ذلك حفيظة تكون عند رأسه تليه من فوقه لا بأس بذلك عندي وكتب النقاش حجارة فوق القبر فيها اسم الله تعالى وآيات القرآن والتذكير والشهادتين لا يضر كون ذلك مجاوراً للقبر وجرى عرف الناس في الأمصار عليه، انتهى. قلت قوله وجرى عرف الناس في الأمصار عليه فيه إشارة لقول الحاكم في المستدرک بعد تصحيح أحاديث النهي عن البناء والكتب وليس عليها العمل لأن أئمة المسلمين شرقاً وغرباً مكتوب على قبورهم وهو عمل أخذه الخلف عن السلف، وهذا لا يسلم له لأن أئمة المسلمين لم يفتوا بالجواز، ولا أوصوا أن يفعل ذلك بقبورهم، بل تجد أكثرهم يفتى بالمنع ويكتب ذلك في تصنيفه، وغاية ما يقال لهم (\*\*\*) يشاهدون ذلك ولا ينكرون، من أين لنا أنهم يرون ذلك ولا ينكرون وهم ينصون في كتبهم

(\*) كذا ولعل صوابه «إلا أنه»

(\*\*) كذا ولعل الصواب «وغاية ما يقال أنهم يشاهدون» وراجع المعيار ج ١ ص ٣١٨.

وفتاويهم على المنع ، وإن سلم أنه عمل فلا يعارض تلك الأحاديث لإمكان الجمع بأن يحمل ما في الأحاديث على البناء المشرف كما كانت الجاهلية تفعل ، وتصحيح (\*) أحاديث النهي عن الكتب خلاف قول ابن العربي. ولما لم تصح أحاديث النهي عن الكتب تسامح الناس فيه حتى فشا وعم الأرض وليس فيه فائدة إلا التعليم لئلا يندثر القبر، وسمع ابن القاسم أكره البناء على القبر وجعل البلاطة المكتوبة، فقد نص مالك في هذه الرواية على منع الكتب وإن سلم ما ذكره الحاكم من العمل فإنما يجوز ذلك على وجه لا تطنوه الأقدام، كالكتب في الحجر المنصوب عند رأس الميت وأما على صفح القبر فلا لأن فيه تعريضاً للمشى عليها.

### [من أوصى أن تدفن معه نسخة من كتاب الله أو نسخة من البخاري].

وسئل سيدي قاسم العقباني عمن أوصى أن تدفن معه نسخة من كتاب الله أو نسخة من البخاري.

فأجاب: الوصية بدفن نسخة من كتاب الله أو نسخة من البخاري لا تنفذ فكيف يصح أن يعمد إلى كتاب الله العزيز أو ستة آلاف من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فيدفن في التراب هذا لا يصح، ولعل مولانا الكريم يتلافى برحمته هذا الموصي بقوة خوفه من مولاه، والله الموفق بفضلته (٢٥٢٠).

وقد نص غير واحد من أهل العلم على تحريم كتابة شيء من القرآن أو الذكر الشرعي على بدن الميت أو أكفانه للمحاذير السالف ذكرها ولعدم الدليل الصحيح على إباحة ذلك والقول بالمنع هو اختيار جمهور أهل العلم وقد أفتى به ابن الصلاح وابن البزاز والهيتمي والونشريسي والبلباني الحنبلي قال البلباني: «أفتى ابن الصلاح من الشافعية بتحريم كتابة قرآن على كفن خوف تنجيس بتفسخ الميت. وقواعدنا معشر الحنابلة تقتضيه، أي: تحريم الكتابة على الكفن لما يترتب عليه من التنجيس المؤدي لامتهان القرآن» (٢٥٢١) وقد جرى بسط الكلام على مسألة الكتابة على بدن الميت وأكفانه

(\*) كذا والعبارة في ج ١ ص ٣١٨ من المعيار [وتصحيحه أحاديث النهي].

(٢٥٢٠) المعيار ج ٩ ص ٣٩٥ ص ٣٩٦

(٢٥٢١) مطالب أولى النهي ج ١ ص ٨٧٣ - ٨٧٤ وراجع الفتاوى البزازية لابن البزاز الحنفي ج ٦ ص ٣٧٩، ٣٨٠، والفتاوى الكبرى للهيتمي ج ٢ ص ٦، ١٢ - ١٣ والمعيار للونشريسي ج ١ =

في موضعها من مصنف أفردته في أحكام الكتابة والكتب فليطالعه فيه من رامه. هذا كله فيما يتعلق بمسألة صيانة المصحف والقرآن عن أن يوضع على بدن الميت أو في أكفانه أو قبره، وأما ما يتعلق بوضع المصحف عند رأس المحتضر فقد ذكر الألباني في أحكام الجنائز من البدع قبل الوفاة وضع المصحف عند رأس المحتضر<sup>(٢٥٢٢)</sup>.

---

= ص ٣١٩ ج ٩، ص ٣٩٤ ٣٩٥، والفتاوى الحديثية الهيثمي ص ١٦٥ وحاشية ابن عابدين ج ١ ص ٦٧٠.  
(٢٥٢٢) أحكام الجنائز للألباني ص ٢٤٣.

## وضع المصحف على فراش الجماع

أخرج عبد الرزاق في المصنف، وأبو عبيد في فضائل القرآن وابن أبي داود في المصاحف، واللفظ لأبي عبيد قال: [حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج، عن عطاء، قال [جاء رجل إلى ابن عباس فقال: أأضع المصحف على الثوب الذي أجامع عليه؟ قال: نعم] (٢٥٢٣) وأخرج أبو بكر ابن أبي داود في المصاحف قال: [حدثنا إسحاق بن شاهين حدثنا خالد عن داود عن العباس عن عبيد بن عمير قال: [أرسل إلى عائشة قال قال رأيت المقرة (\*) التي يجامع عليها أقرأ عليها المصحف؟ قالت: وما يمنعه؟ قالت إن رأيت شيئاً فاغسله وإن شئت فحكه وإن رأيت [أو قالت وإن رابك فارششه]. [قال أبو بكر هذا أراه أن عبيد الله أرسل إلى عائشة].

حدثنا زياد بن أيوب، حدثنا عباد قال: أخبرنا داود عن عبد الله بن عبيد [أنه أرسل إلى عائشة أيقراً الرجل المصحف على المقرة التي يجامع عليها؟ فقالت وما بأسه؟ إذا رأيت شيئاً فاغسله وإن شئت فاحكه وإن رابك فارششه] (٢٥٢٤) وقد روي أنه عليه السلام نزع الوسادة من تحته ووضع عليها التوراة (٢٥٢٥).

---

(٢٥٢٣) مصنف عبد الرزاق ج ١ ص ٣٤٢ ح ١٣٣١. وفصائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٤٥ ح [٦٧. ٦] والمصاحف ص ٢١٦. ٢١٧.

(\*) جاء في لسان العرب لابن منظور ج ١١ ص ١٣١ عن معنى المقرة ما نصه [والقِرَامُ، : ثوب من صوف ملون فيه ألوان من العهن وهو صفيق يتخذ سترأ وقيل: هو الستر الرقيق والجمع قُرُمٌ وهو المِقْرَمَةُ وقيل المِقْرَمَةُ محبس الفراش وقُرْمَه بالمِقْرَمَةِ: حبسه بها، القِرَام: ستر فيه رُفَم ونقوش، وكذلك المِقْرَمُ والمِقْرَمَةُ].

(٢٥٢٤) كتاب المصاحف لأبي بكر ابن أبي داود ص ٢١٦ في باب المصحف يوضع على المقرة .  
(٢٥٢٥) ذكره الحافظ في الفتح ج ١٢ ص ١٦٨، وراجع من هذا البحث مسألة الجماع في بيت فيه مصحف.

## وضع المصحف على نجاسة

لما كانت مراعاة حرمة المصحف واجبة وصيائته عن مظان الامتهان متعينة تكلم أهل العلم عن مسألة وضع المصحف على شيء نجس أو متنجس فجزموا بالتحريم إن كانت النجاسة متعددة وسرايتها إلى المصحف محتملة ثم اختلفوا في حكم وضع المصحف على ما نجاسته جافة(\*) وسرايتها إلى المصحف مأمونة وكذا ما لو كانت النجاسة معفوفاً عنها، فقد صرح غير واحد من أهل العلم بتحريم وضع المصحف على ذلك كله لما يتضمنه الوضع المذكور من صورة امتهان للمصحف ولتنافيه مع مقتضيات الصيانة اللازمة له والتعظيم الواجب نحوه، وقد قال ابن مفلح في آدابه [فإن علق شيئاً من القرآن ونحوه على حيوان ولم أجد لأحد في هذه المسألة كلاماً، وينبغي أن يقال: إن كان الحيوان طاهراً كره ذلك. وفي التحريم نظر، لأنه فعل غير مأثور ولما فيه من الامتهان وملابسة الأنجاس والأقذار. والصبيان ونحوهم لهم من يصونهم ويمنعهم من ذلك بخلاف الحيوان وإن كان الحيوان نجساً كالكلب ونحوه فلا إشكال في التحريم والله أعلم وقد يقال: سمة الإمام سائمة الزكاة بكتاب الله(\*\*) يؤخذ منه جواز ذلك والحاجة تزول بكتابة ذلك زكاة<sup>(٢٥٢٦)</sup> فإذا كان هذا الاحتياط مطلوباً لما فيه شيء من القرآن كالحروز مثلاً فلأن يحتاط للمصحف من طريق الأولى.

قال الشيرازي في حاشيته على النهاية [لو وضع القرآن على نجس جاف يحرم

---

(\*) جاء في حاشية الشيرازي على النهاية ج ١ ص ١٢٦ القول بحرمة امتهان المصحف وإن لم يتنجس كما لو وضع القرآن على نجس جاف يحرم مع أنه لا ينجس تدبر].

(\*\*) كذا في الأصل ولعل صوابه بكتابة «الله».

(٢٥٢٦) الآداب الشرعية لابن مفلح ج ٣ ص ٧١، ومغني ذوي الأفهام لابن عبد الهادي ص ٣٠ وكشاف القناع للبهوتي ج ١ ص ٦٤ وشرح المنتهى له أيضاً ج ١ ص ٣١

مع أنه لا ينجس تدبر أهـ<sup>(٢٥٢٧)</sup> على أن من أهل العلم من سهل في متنجس بمعفو عنه وإن لم يظهر لي وجه هذا التسهيل أو عمدة هذا التفريق.

قال الهيتمي في الفتاوى الحديثية [ويجوز وضعه على متنجس معفو عنه أخذاً من أقوال النووي في مجموعته وتبيانه يحرم كتب القرآن أو اسم الله تعالى أو اسم رسوله صلى الله عليه وسلم أو كل اسم معظم كما هو ظاهر بنجس أو متنجس لم يعف عنه أو وضعه على نجس أو متنجس كذلك]<sup>(٢٥٢٨)</sup> وعبارته في التحفة [ويحرم مسه ككل اسم معظم بمتنجس بغير معفو عنه وجزم بعضهم بأنه لا فرق تعظيماً]<sup>(٢٥٢٩)</sup>.

قال الشرواني في حاشيته على التحفة [قوله بغير معفو عنه] قضية التقيد به أنه يجوز المس بموضع المعفو عنه سم ويأتي فيه «قوله بأنه لا فرق» أي بين المعفو عنه وغيره عبارة البجيرمي على المنهج قوله ومسه بعضو نجس وفي حاشيته شرح الروض ولو بمعفو عنه ع ش وقال سم. بغير معفو عنه وعبرة الحلبي أي ولو بمعفو عنه حيث كان عيناً لا أثراً أو يحتمل الأخذ بالإطلاق ثم رأيت في شرح الإرشاد الصغير ومسه بعضو متنجس برطب مطلقاً وبجاف غير معفو عنه انتهى أ. هـ.<sup>(٢٥٣٠)</sup>

---

(٢٥٢٧) حاشية الشبراملسي على النهاية ج ١ ص ١٢٦.

(٢٥٢٨) الفتاوى الحديثية للهيتمي ص ١٦٥، وراجع التبيان للنووي ص ٢٣٢، والمجموع له ج ٢ ص ٧٣، وراجع أيضاً من هذا البحث مسألة استعمال المواد النجسة في كتابة القرآن - ومسألة تعليق المصحف - وراجع مسألة الكتابة على نعم الصدقة في مصنف أفردته في أحكام الكتابة وسمته [المبسوط في أحكام الكتابة والكتب وحجية الخطوط].

(٢٥٢٩) تحفة المحتاج للهيتمي ج ١ ص ١٥٥ ص ١٦١.

(٢٥٣٠) حاشية الشرواني على التحفة ج ١ ص ١٥٥ ص ١٦١.



## وضع المصحف على الوجه والعينين والتمسح به

لأهل العلم في مسألة وضع المصحف على الوجه والعينين والتمسح به أقوال أربعة :

أحدها : الاستحباب - وثانيها : الإباحة

وثالثها : الكراهة - ورابعها : التوقف

فأما الاستحباب : فوجهه ما أخرجه الدارمي في سننه حيث قال [أنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن ابن أبي مليكة [أن عكرمة بن أبي جهل رضي الله عنه كان يضع المصحف على وجهه ، ويقول هذا كتاب ربي هذا كتاب ربي] (٢٥٣١) ووصف النووي إسناده بالصحة (٢٥٣٢) قال محقق التبيان [ورجاله ثقات إلا أنه منقطع بين ابن أبي مليكة وعكرمة فإنه لم يدركه] (٢٥٣٣) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مختصر الفتاوى المصرية [وقد سئل أحمد عن تقبيله؟ فقال ما سمعت فيه شيئاً ، ولكن زوي عن عكرمة ابن أبي جهل :] أنه كان يفتح المصحف ويضع وجهه عليه ويقول كلام ربي كلام ربي] (٢٥٣٤) .

فقد احتج الإمام أحمد بأثر عكرمة وهذا يدل على ثبوته عنده . وذكر ابن مفلح في الآداب أثر عكرمة هذا قال رواه جماعة منهم الدارمي وأبو بكر عبد العزيز (٢٥٣٥) وصرح في الفروع بأن أحمد قد رواه (٢٥٣٦) وحكى ابن مفلح وغيره من أصحابنا

---

(٢٥٣١) سنن الدارمي ج ٢ ص ٤٤٠ فضائل القرآن

(٢٥٣٢) التبيان للنووي ص ٢٣٢

(٢٥٣٣) حاشية التبيان ص ٢٣٢

(٢٥٣٤) الفتاوى المصرية لأبي العباس ج ١ ص ١٧٣ ومختصر الفتاوى ص ٢٦٥

(٢٥٣٥) الآداب الشرعية ج ٢ ص ٢٩٥ .

(٢٥٣٦) الفروع لابن مفلح ج ١ ص ١٩٥

الحنابلة في المسألة عن الإمام أحمد أربع روايات، الاستحباب والإباحة للأثر السابق، والكراهة لعدم التوقيف، والرواية الرابعة التوقف<sup>(٢٥٣٧)</sup> قال القاضي في الجامع الكبير إنما توقف عن ذلك وإن كان فيه رفعة وإكرام لأن ما طريقه القرب إذا لم يكن للقياس فيه مُدخل لا يستحب فعله وإن كان فيه تعظيم إلا بتوقيف، ألا ترى [أن عمر لما رأى الحجر قال لا تضر ولا تنفع ولولا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك<sup>(٢٥٣٨)</sup> وكذلك [معاوية لما طاف فقبل الأركان كلها أنكر عليه ابن عباس، فقال: ليس في البيت شيء مهجور، فقال إنما هي السنة<sup>(٢٥٣٩)</sup> فأنكر عليه الزيادة على فعل النبي ﷺ<sup>(٢٥٤٠)</sup>].

وذكر بعض فقهاء الحنفية في مسح الوجه بالمصحف أثراً عن ذي النورين عثمان رضي الله عنه بيد أنهم أوردوه غفلاً عن أي عزو أو إسناد، فجاء النص عندهم على هذا النحو [وكان عثمان رضي الله عنه يقبل المصحف ويمسحه على وجهه]<sup>(٢٥٤١)</sup>.  
وأما وجه الإباحة فينطوي في وجه الاستحباب السالف ذكره والسلامة من المعارض.

وأما وجه الكراهة فلعدم التوقيف ولما في القول بالمنع من سد ذرائع البدع وهو الذي حكاه القاضي عليش عن فقهاء المالكية وأقره<sup>(٢٥٤٢)</sup> وقد مضى في مسألة تقبيل المصحف من هذا البحث طرف من ذلك فليعاود والله أعلم بالصواب.

---

(٢٥٣٧) الآداب ج ٢ ص ٢٩٥، والفروع ج ١ ص ١٩٥، والكشاف ج ١ ص ١٥٦.  
(٢٥٣٨) حديث عمر أخرجه البخاري بالفتح ج ٣ ص ٤٦٢ ح ١٥٩٧ وأطرافه ١٦٠٥، ١٦١٠.  
(٢٥٣٩) الحديث متفق عليه راجع البخاري بالفتح ج ٣ ص ٤٧٣ ح ١٦٠٨ ومسلم بشرح النووي ج ٣ ص ٤٠٣ - ٤٠٤.  
(٢٥٤٠) الآداب الشرعية ج ٢ ص ٢٩٥.  
(٢٥٤١) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٢٤٦.  
(٢٥٤٢) فتح العلي المالك ج ١ ص ٢٠٧ ج ١ ص ١٩٥.

## وضع المصحف في المسجد

جمهور أهل العلم من السلف والخلف على القول بجواز وضع المصاحف في المساجد للقراءة فيها<sup>(٢٥٤٣)</sup> بل صرح بعضهم باستحباب ذلك لما فيه من الإعانة على تعمير المساجد بذكر الله وقراءة القرآن<sup>(٢٥٤٤)</sup> وقد وضع الصحابة المصحف الإمام في صندوق بجوار الاسطوانة المتوسطة في الروضة المكرمة في المسجد النبوي والتي كان عليه السلام يصلي عندها والمعروفة باسمطوانة المهاجرين، وقد أخرج الإمام أحمد في

---

(٢٥٤٣) قال ابن مفلح في الآداب الشرعية ج ٣ ص ٣٩٤ [ويصان عن تعليق مصحف أو غيره في قبلته دون وضعه بالأرض قال جعفر بن محمد أبو عبد الله الكوفي سمعت أحمد يقول: يكره أن يعلق في القبلة شيء يحول بينه وبين القبلة ولم يكره أن يوضع في المسجد المصحف أو نحوه] وقد مضى في مسألة تعليق المصحف مزيد نقول عن غيره من المطان فلتعاود.

وجاء في الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٩٧ ما نصه [وإذا أوصى بمصاحف توقف في المسجد يقرأ فيها، قال محمد رحمه الله تعالى الوصية جائزة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية باطلة كذا في المحيط] وإنما منع أبو حنيفة ذلك بناء على أصله في عدم صحة وقف المنقول وهو قول أبي يوسف ويأتي مفصلاً في وقف المصحف من كتاب السير وشرحه.

(٢٥٤٤) قال الزركشي في إعلام الساجد ص ٣٦٩ [قال مالك: لم تكن القراءة في المصحف بالمسجد من أمر الناس القديم وأول من أحدثه الحجاج بن يوسف. وقال أيضاً: أكره أن يقرأ في المسجد وأرى أن يقاموا من المساجد إذا اجتمعوا للقراءة يوم الخميس أو غيره. قلت: وهذا استحسان لا دليل عليه، والذي عليه السلف والخلف استحباب ذلك لما فيه من تعميرها بالذكر، وفي الصحيح في قصة الذي بال في المسجد «إنما بنيت لذكر الله والصلاة وقراءة القرآن» قال تعالى ﴿وَيَذَكِّرْ فِيهَا أَسْمَاءُ﴾ وهذا عام في المصاحف وغيرها. [وقارن بتحفة الراكع والساجد للجراعي ص ٢٥١ وذكر السهمودي في الوفاء ج ٢ ص ٦٦٧ طرفاً مما مر قال [وقد روى ابن شبة عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: إن أول من جمع القرآن في مصحف وكتبه عثمان بن عفان رضي الله عنه ثم وضعه في المسجد أمر به أن يقرأ كل غداة].

مسنده<sup>(٢٥٤٥)</sup> والبخاري<sup>(٢٥٤٦)</sup> ومسلم<sup>(٢٥٤٧)</sup> في صحيحيهما، وابن ماجة في سننه<sup>(٢٥٤٨)</sup> عن يزيد ابن أبي عبيد قال: [كنت آتي مع سلمة بن الكوع فيصلني عند الأسطوانة التي عند المصحف]<sup>(٢٥٤٩)</sup>. وفي لفظ [يصلني وراء الصندوق]<sup>(٢٥٥٠)</sup> وفي لفظ [فيعمد إلى الأسطوانة دون المصحف]<sup>(٢٥٥١)</sup> قال الحافظ في الفتح [«التي عند المصحف» هذا دال على أنه كان للمصحف موضع خاص به، ووقع عند مسلم بلفظ [يصلني وراء الصندوق] وكأنه كان للمصحف يوضع فيه<sup>(٢٥٥٢)</sup>].

### رأي الإمام مالك في بدعية وضع المصاحف في المساجد:

حكى غير واحد من فقهاء المالكية كابن رشد<sup>(٢٥٥٣)</sup> والطرطوشي<sup>(٢٥٥٤)</sup> والشاطبي<sup>(٢٥٥٥)</sup> وابن الحاج<sup>(٢٥٥٦)</sup> والونشريسي<sup>(٢٥٥٧)</sup> والعدوي<sup>(٢٥٥٨)</sup> قالوا: [قال مالك «لم تكن القراءة في المصحف في المسجد من أمر الناس القديم، وأول من أحدثه الحجاج وقال: وأكره أن يقرأ في المصحف»]<sup>(٢٥٥٩)</sup>

- 
- (٢٥٤٥) مسند الإمام أحمد ج ٣ ص ٢٦١  
(٢٥٤٦) البخاري بالفتح ج ١ ص ٥٧٧ ح ٥٠٢  
(٢٥٤٧) مسلم بشرح النووي ج ٢ ص ١٤٤ ص ١٤٥ ح «٢٣١» كتاب الصلاة باب سترة المصلي.  
(٢٥٤٨) سنن ابن ماجة ج ١ ص ٤٥٩ ح ١٤٣٠ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب توطين المكان في المسجد يصلني فيه.  
(٢٥٤٩) قال البخاري في صحيحه بالفتح ج ١ ص ٥٧٧ ح ٥٠٢ [حدثنا المكي بن إبراهيم قال حدثنا يزيد بن أبي عبيد قال [كنت آتي مع سلمة بن الأكوع فيصلني عند الأسطوانة عند المصحف، فقلت: يا أبا مسلم أراك تتحرى الصلاة عند هذه الأسطوانة. فقال فإني رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتحرى الصلاة عندها].  
(٢٥٥٠) وهذا اللفظ عند مسلم في صحيحه بشرح النووي ج ٢ ص ١٤٤ ص ١٤٥ ح «٢٣١».  
(٢٥٥١) وهذا لفظ ابن ماجة على ما في سننه ج ١ ص ٤٥٩ ح ١٤٣٠  
(٢٥٥٢) فتح الباري لابن حجر ج ١ ص ٥٧٧ ح ٥٠٢  
(٢٥٥٣) البيان والتحصيل لابن رشد ج ١٨ ص ١٢٩ ص ١٣٠  
(٢٥٥٤) الحوادث والبدع للطرطوشي ص ١٥٠  
(٢٥٥٥) الاعتصام للشاطبي ج ١ ص ١٧٢  
(٢٥٥٦) المدخل لابن الحاج ج ٢ ص ٢٠٦  
(٢٥٥٧) المعيار المعرب للونشريسي ج ١١ ص ١١٢ ص ١١٦  
(٢٥٥٨) العدوي على الخرشني ج ٢ ص ١١  
(٢٥٥٩) الحوادث والبدع ص ١٥٠

قال ابن رشد في البيان [عن قول الإمام مالك إن أول من جعل مصحفاً يريد أول من رتب القراءة في المصحف إثر صلاة الصبح بالمسجد مثلما يصنع عندنا إلى اليوم] ونقله الشاطبي في الاعتصام وقال [وهذه محدثة - أعني وضعه في المسجد لأن القراءة(\*) في المسجد مشروع في الجملة معمول به إلا أن تخصيص المسجد بالقراءة على ذلك الوجه المحدث(\*\*) ومثله وضع المصاحف في زماننا للقراءة يوم الجمعة وتحيسها على ذلك القصد](٢٥٦٠) وقال ابن الحاج في المدخل وهو بصدد الكلام عن البدع المحدث في المساجد [وأول من أحدث هذه البدعة في المسجد الحجاج أعني القراءة في المصحف ولم يكن ذلك من عمل من مضى فإن قال قائل قد أرسل عثمان رضي الله عنه المصاحف إلى الأمصار توضع في الجوامع فالجواب إن ذلك إنما كان لتجميع الناس على ما أثبت في المصحف الذي أجمع عليه خاصة ليذهب التنازع في القرآن ويرجع لهذا المصحف إذا اختلف في شيء من القرآن ويترك ما عداه لأنه إمام المصاحف وقد أمن الاختلاف فيه والحمد لله فلا يكتب مصحف ويجعل في المسجد](٢٥٦١).

## مناقشة رأي الإمام مالك:

وقد ناقش رأي الإمام مالك البدر الزركشي وتابعه الجراعي الحنبلي في كتابيهما في أحكام المساجد(٢٥٦٢) وكذا كان صنيع الهيثمي في فتاويه حيث قال [وأما ما رآه مالك رضي الله عنه من كراهة القراءة في المصحف في المسجد وأنه بدعة أحدثها الحجاج وأن يقاموا إذا اجتمعوا للقراءة يوم الخميس أو غيره فهو رأي انفرد به ومن ثم

(\*) يوشك أن يكون الأصل القرآن والمراد قراءته لأنه لم يؤث خبر. وليس ذلك من أسلوبه. أه محققه.

(\*\*) لعل الأصل [هو المحدث] فهو خبر [أن تخصيص المسجد] أه محققه.

(٢٥٦٠) الاعتصام لأبي إسحاق الشاطبي ج ١ ص ١٧٢ وذكر الونشريسي في المعيار ج ١١ ص ١١٢. ١١٦. أن أبا إسحاق الشاطبي سئل عن قراءة الحزب بالجمع هل يتناوله قوله عليه السلام: «وما اجتمع قوم في بيت، الحديث. كما وقع لبعض الناس أم هو بدعة؟ فأجاب: إن مالكا سئل عن ذلك فكرهه وقال: هذا لم يكن من عمل الناس».

(٢٥٦١) المدخل لابن الحاج ج ٢ ص ٢٠٦

(٢٥٦٢) إعلام الساجد في أحكام المساجد للزركشي ص ٣٦٩، وتحفة الراعي والساجد في أحكام المساجد للجراعي الحنبلي ص ٢٥١.

قال الزركشي هذا استحسان لا دليل عليه والذي عليه السلف والخلف استحباب ذلك لما فيه من تعميرها بالذكر وقراءة القرآن<sup>(٢٥٦٣)</sup> وقد مر نص الزركشي في هذا الشأن بتمامه قريباً<sup>(٢٥٦٤)</sup> لكن دعوى انفراد الإمام مالك بما ذهب إليه دعوى فيها نظر فقد نقل ابن مفلح في الآداب عن يحيى ابن معين وأحمد بن حنبل ما يدل على موافقتهم لقول مالك حال الاجتماع للقراءة من المصحف قال ابن مفلح [قال أبو العباس الفضل بن مهران سألت يحيى بن معين وأحمد بن حنبل قلت: إن عندنا قوماً يجتمعون فيدعون ويقرؤون القرآن ويذكرون الله تعالى فما ترى فيهم، قال: فأما يحيى بن معين فقال يقرأ في المصحف ويدعو بعد صلاة ويذكر الله في نفسه. قلت فأخ لي يفعل هذا؟ قال أنه، قلت لا يقبل، قال: عظه، قلت لا يقبل. أهجره؟ قال نعم.

ثم أتيت أحمد حكيت له نحو هذا الكلام فقال لي أحمد أيضاً يقرأ في المصحف ويذكر الله تعالى في نفسه. ويطلب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت فأنهاه؟ قال نعم، قلت فإن لم يقبل، قال بلى إن شاء الله تعالى فإن هذا محدث، الاجتماع والذي تصف قلت فإن لم يفعل أهجره، فتبسم وسكت<sup>(٢٥٦٥)</sup>.

نعم قد يقال تفرد مالك رحمه الله في أصل المسألة أعني وضع المصاحف في المساجد ليقرأ فيها وإنما وافق أحمد وابن معين مالكاً في هيئة مخصوصة واجتماع مخصوص للقراءة من المصحف. والله أعلم بالصواب.

(٢٥٦٣) الفتاوى الكبرى لابن حجر الهيتمي ج ١ ص ٦١

(٢٥٦٤) راجع الحاشية رقم ٢٥٤٤ من هذا البحث

(٢٥٦٥) الآداب الشرعية لابن مفلح ج ٢ ص ١١١

## وضع المصحف في المقبرة وحمله إليها

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل سألت أبي عن الرجل يحمل معه المصحف إلى القبر يقرأ عليه؟ قال هذه بدعة. قلت لأبي: وإن كان يحفظ القرآن يقرأ قال: لا (٢٥٦٦).

وقد ذكر هذه الرواية ابن مفلح في فروعه بلفظ: سأله عبد الله: يحمل مصحفاً إلى القبر فيقرأ عليه؟ قال: بدعة (٢٥٦٧) وقال أبو العباس ابن تيمية: وأما جعل المصحف عند القبور لمن يقصد قراءة القرآن هناك وتلاوته فبدعة منكرة لم يفعلها أحد من السلف، بل هي تدخل في معنى اتخاذ المساجد على القبور ولا نزاع بين السلف والأئمة في النهي عن اتخاذ القبور مساجد (٢٥٦٨) ذكر ذلك في موضع من كتبه وقال في موضع آخر [وأما جعله عند القبر، وإيقاد القناديل هناك فهو منهي عنه، ولو جعل للقراءة هناك، فكيف إذا لم يقرأ فيه؟ والناس قد تنازعوا في القراءة عند القبر وجعل المصحف عند القبر ليقراً فيه بدعة منكرة لم يفعلها السلف، بل يدخلها في معنى

---

(٢٥٦٦) مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ج ٢ ص ٤٩٥ مسألة ٦٩٢ تحقيق د/ علي سليمان المهناء، وانظر مسألة رقم ٦٩١ في اختلاف الأصحاب في مسألة القراءة مطلقاً على القبر، وراجع أحكام الجنازات للألباني ص ٢٦٢ حيث ذكر في بدع زيارة المقابر فقرة ١٨٠ - حمل المصحف إلى المقبرة والقراءة على الميت، وعزاه إلى تفسير المنار عن أحمد ج ٨ ص ٢٦٧ فقرة ١٨١ - جعل المصاحف عند القبور لمن يقصد قراءة القرآن هناك .

(٢٥٦٧) الفروع ج ٢ ص ٣٠٥ .

(٢٥٦٨) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ٢٤ ص ٣٠١ ص ٣٠٢، وتفسير المنار عن أحمد ج ٨ ص ٢٦٧ أما قراءة القرآن في المقابر عن ظهر قلب فقد اختلف النقل فيها عن الإمام أحمد وقد بسط القاضي أبو يعلى القول فيها في كتابه «الروايتين والوجهين» ج ١ ص ٢١٢ فليطالع من رآه .

اتخاذ المساجد على القبور ولا نزاع في النهي عن اتخاذها مساجد ومعلوم أن المساجد  
بنيت للصلاة والدعاء والذكر والقراءة<sup>(٢٥٦٩)</sup>.

ونقل في الفروع عن شيخ الإسلام نحواً مما مر ولم يتقل عن غيره خلافه<sup>(٢٥٧٠)</sup>  
وقد مضى في مسألة إدخال المصحف للقبر والمقبرة طرف من هذا فليعاود.

---

(٢٥٦٩) الفتاوى المصرية ج ١ ص ١٧٤، ومختصر الفتاوى ص ٢٦٥ ص ٢٦٦، والاختيارات الفقهية  
للبلعي ٥٣ أو ٩١. وراجع كشاف القناع ج ١ ص ١٥٥ ومطالب أولي النهى ج ١ ص ٨٤٠.  
(٢٥٧٠) الفروع لابن مفلح ج ٢ ص ٣٠٥ وراجع أيضاً في مسألة القراءة عند القبر عموماً المغني مع  
الشرح الكبير ج ٢ ص ٤٢٤ ص ٤٢٥، والفروع ج ٢ ص ٤٠٣ والمسائل الفقهية من الروايتين  
والوجهين ج ١ ص ٢١٢.



## وضع المصحف مع النعال

لا يخلو وضع المصحف مع النعال من أن يكون مباشراً لها أو أن يكون بينهما حائل ثم لا يخلو من أن يكون هذا الحائل فوق النعال وتحت المصحف أو أن يكون على العكس من ذلك كما لا يخلو هذا الحائل الفاصل بين المصحف وبين النعال من أن يكون ملاصقاً لهما أو متجافياً عنهما ولكل حال من هذه الأحوال حظ من النظر والظاهر أنه لا خلاف بين أهل العلم في منع مباشرة النعال للمصحف بل قد صرح بعض الشافعية بأنه لا يجوز وضع مصحف على نعل نظيف لم يلبس لأن به نوع استهانة وقلة احترام<sup>(٢٥٧١)</sup>. ونقله بعض المالكية نقل المقر له قال الزرقاني قال العز: يمنع من عمل حرفة خسيصة بمسجد كخياطة نعل ولا شك أن المصحف أعظم حرمة من المسجد<sup>(٢٥٧٢)</sup> وصرح العدوي على الخرشي بحرمة وضع المصحف على خف أو نعل ولو تحققت طهارتهما لحرمة القرآن.

### كون الوضع غير مباشر:

قال العبادي الشافعي في حاشيته على التحفة [«مسألة» وقع السؤال عن خزانيتين من خشب إحداهما فوق الأخرى كما في خزائن مجاوري الجامع الأزهر وضع المصحف في السفلى فهل يجوز وضع النعال ونحوها في العليا فأجاب م ر بالجواز لأن ذلك لا يعد إخلالاً بحرمة المصحف، قال بل يجوز في الخزانة الواحدة أن

---

(٢٥٧١) الفتاوى الحديثية للهيتمي ص ١٦٤ وعبارته فيها [ويبحث ابن العماد أنه يحرم أن يضع عليه نعلًا جديدًا أو يضعه فيه لأن فيه نوع امتهان وقلة احترام].

(٢٥٧٢) الزرقاني على خليل ج ١ ص ٣٤.

(٢٥٧٣) حاشية العدوي على الخرشي ج ٢ ص ٢٣٤٤.

يوضع المصحف في رفها الأسفل ونحو النعال في رف آخر فوقه<sup>(٢٥٧٣)</sup>.  
ونقله الشبراملسي في حاشيته على النهاية ثم قال: [قلت: وينبغي أن مثل ذلك  
في الجواز ما لو وضع النعل في الخزانة وفوقه حائل كفروة ثم وضع المصحف فوق  
الحائل، كما لو صلى على ثوب مفروش على نجاسة. أما لو وضع المصحف على  
خشب الخزانة ثم وضع حائلاً ثم وضع عليه النعل فوقه فمحل نظر، ولا يبعد الحرمة  
لأن ذلك يعد إهانة للمصحف]<sup>(٢٥٧٤)(٢٥٧٥)</sup>.

---

(٢٥٧٤) حاشية العبادي على تحفة المحتاج للهيتمي ج ١ ص ١٤٨ .  
(٢٥٧٥) حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج للرملي ج ١ ص ١٢٤ وقارن بحاشية الشرواني على  
التحفة ج ١ ص ١٤٨ .

## الوطء على المصحف

مر في مسألة «وضع الرجل على المصحف» الكلام على هذه القضية مفصلاً  
مما أغنى عن إعادته هنا.

## وقف المصحف

جمهور أهل العلم على القول بصحة وقف المصحف وجواز تسيله وتحيسه على المسلمين لغرض القراءة فيه خلافاً لأبي حنيفة بناء على أصله في عدم صحة وقف المنقول وغير المنقول، وخلافاً لأبي يوسف في منع وقف المنقول خاصة على ما سيأتي بيانه<sup>(٢٥٧٦)</sup> والقول بنفي صحة وقف المصحف هو مقتضى قول الإمام مالك في الموقوف منها على المساجد خاصة<sup>(٢٥٧٧)</sup> وقد مر في مسألة «وضع المصحف في المسجد» ذكر مذهب الإمام مالك في هذا الشأن مفصلاً وعده ذلك بدعة معدودة في المحدثات.

وقد ذهب إلى القول بصحة وقف المصاحف محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة وهو الذي عليه جمهور الحنفية<sup>(٢٥٧٨)</sup> وهو مذهب أصحابنا الحنابلة بل صرح بعضهم بأن القول بصحته رواية واحدة<sup>(٢٥٧٩)</sup> وهو مقتضى كلام فقهاء الشافعية

---

(٢٥٧٦) السير الكبير لمحمد بن الحسن وشرحه للسرخسي ج ٥ ص ٢١٠٣ - ٢١٠٥، والفتاوى البزازية ج ٦ ص ٢٥٩، البحر الرائق لابن نجيم ج ٥ ص ٢١٨ ص ٢١٩، نادر الفقهاء لمحمد بن الحسن التميمي الجوهري ( - حوالي ٣٥٠هـ ) وأحال محققه على حاشية رد المحتار على الدر المختار (٣٦٤/٤)، الباب في شرح الكتاب (١٣١/٢)، الاختيار لتعليل المختار للموصلي (٣/ ٤٢)، الإسعاف في أحكام الأوقاف للطرابلسي (ص ٢٤)، الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (٨/ ٥٠، ١٦٣، ١٩٥)، مجمع الأنهر (١/ ٧٣٨).

(٢٥٧٧) البيان والتحصيل ج ١٨ ص ١٢٩، ١٣٠، والحوادث والبدع ص ١٥٠، والاعتصام ج ١ ص ١٧٢.  
(٢٥٧٨) السير الكبير ج ٥ ص ٢١٠٣، ٢١٠٥، ومختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج ٥ ص ٢٢ م ٢١٦٣، والفتاوى الهندية ج ٢ ص ٤٨٨ ص ٤٨٩، ج ٦ ص ٩٧ والإسعاف في أحكام الأوقاف للطرابلسي ص ٢٨.

(٢٥٧٩) الفروع ج ٤ ص ١٧ ص ٥٨٤ والنكت على المحرر ج ١ ص ٢٨٦، وكشاف القناع ج ٣ ص ١٤٥.

وتصريحهم بمنع وقف المصحف على الكافر<sup>(٢٥٨٠)</sup>.

## النصوص في وقف المصحف :-

وهاك نصوص الفقهاء في مسألة وقف المصاحف :

## أولاً: النقول عن الأحناف :-

ذكر في كتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن وشرحه للسرخسي أنه إذا أوصى الميت أن يجعل مصحفه حبساً يقرأ فيه القرآن فهذا جائز قال [وإذا أوصى الميت أن يجعل فرسه حبساً في سبيل الله، أو سلاحه في سبيل الله، أو يجعل مصحفه حبساً يقرأ فيه القرآن، أو دار يسكنها الغزاة، أو يؤاجر، فيكون أجزاها في سبيل الله أو أرض تزرع فتكون غلتها في سبيل الله، أو أوصى أن يجعل عبده وقفاً في سبيل الله أو يخدم الغزاة أو يؤاجر فتقسم غلته في سبيل الله أو غير ذلك مما يتقرب به العبد إلى ربه، وكذا حبس الفأس والقدوم والمزاد والطنجير والشفرة فهذا كله جائز<sup>(٢٥٨١)</sup>]. وجاء في مختصر اختلاف العلماء لأبي جعفر الطحاوي في الوصية بوقف المصحف ما نصه [قال أبو حنيفة: لا تصح بذلك، وهو ميراث وقال مالك، ومحمد، والشافعي: تجوز من الثلث].

قال أبو جعفر: روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: [إنكم تظلمون خالد أ، إنه احتبس أدرعه وأعتده حبساً في سبيل الله تعالى]<sup>(٢٥٨٢)</sup> وروي عنه أيضاً:

---

(٢٥٨٠) الحاوي للمواردي ج ٩ ص ٣٧٧، الإحياء للغزالي ج ٤ ص ٣٨، والشرواني على التحفة ج ٥ ص ٦٥ ج ٦ ص ٢١٩ ص ٢٢٢ ص ٢٣٦ ص ٢٣٧ ص ٢٤٤ ص ٢٧٢. قال الغزالي في الإحياء ج ٤ ص ٣٧ ص ٣٨ [ويكفر من المصحف محدثاً بإكرام المصحف وكثرة قراءة القرآن منه وكثرة تقيله<sup>(\*)</sup> بأن يكتب مصحفاً ويجعله وقفاً].

(٢٥٨١) السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني وشرحه لشمس الأمة السرخسي ج ٥ ص ٢١٠٣ فقرة ٤١٧٥.

وذكر الطرابلسي في الإسعاف في أحكام الأوقاف ص ٢٨ الروية عن محمد في أنه يجوز وقف ما جرى فيه التعارف كالمصاحف والكتب.....

(٢٥٨٢) «قوله إنكم تظلمون خالد أ» جزء من حديث طويل أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه البخاري في الزكاة في قول الله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ﴾ [ح ١٤٦٨] =

---

(\*) كذا في الأصل ولعل الصواب [وكثرة تقليه بأن يكتب].

«في الجمل الذي جعله أبو طليق حبساً في سبيل الله وأجاز له الركوب فيه» (٢٥٨٣).

= وراجع في الفتح ج ٣ ص ٣٣١ وأخرجه مسلم في الزكاة، في تقديم الزكاة ومنعها «٩٨٣» وراجع في تخريجه أيضاً إرواء الغليل ج ٣ ص ٣٥٠ ح ٨٥٨، وموسوعة أطراف الحديث ج ٩ ص ٣١٨، ص ٣٥٥ وراجع السيل الجرار للشوكاني ج ٢ ص ٧١، نيل الأوطار له أيضاً ج ٤ ص ١٦٨.

(٢٥٨٣) حديث أبي طليق أخرجه الطبراني في الكبير ج ٢٢ ص ٣٢٤ ح ٨١٦. وابن أبي شيبة ج ٣ ص ١٥٤ ح ١٣٠٢٣، ح ١٣٠٢٤ إلا أنه أورده من حديثي أبي معقل وأم معقل، وأبو يعلى ح «١٠٧٤» ص، والزبلي في نصب الراية ج ٢ ص ٣٩٧ والهيتمي في مجمع الزوائد ج ٣ ص ٢٨٠، والألباني في الإرواء ج ٣ ص ٣٧٦ ح ٨٦٩، واللفظ للطبراني قال [حدثنا عمر بن أبي الطاهر بن السرح ثنا يوسف بن عدي ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن المختار بن فلفل عن طلق ابن حبيب عن أبي طليق الأشجعي، قال: [طلبت مني أم طليق جملاً تحج عليه فقلت: قد جعلته في سبيل الله، فقالت: لو أعطيتني لكان في سبيل الله فسألت النبي عليه السلام، فقال: «صدقت، لو أعطيتها لكان في سبيل الله وإن العمرة في رمضان تعدل حجة»] البزار حص في مسنده وعزاه في المطالب إلى أبي يعلى «١٠٧٤» قال الحافظ: رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحيم بن سليمان وسنده جيد، وراجع الإصابة ج ٤ ص ١١٤، وقال الهيتمي: رواه الطبراني والبزار باختصار عنه، ورجال البزار رجال الصحيح وقال الألباني في الإرواء عن حديث [صدقت أم طليق لو أعطيتها الجمل كان في سبيل الله] أخرجه الدواليبي في الكنى والأسماء ج ١ ص ٤١ بسند صحيح وقال الحافظ في «الإصابة» بعد أن ساقه من هذا الوجه:

وأخرجه ابن أبي شيبة، وابن السكن، وابن منده، وسنده جيد ثم ساق الألباني كلام الهيتمي المتقدم ثم قال «قال المنذري في الترغيب ج ٢ ص ١١٥» إسناده الطبراني جيد.

وله شاهد من حديث ابن عباس نحوه بلفظ: «أما إنك لو أحججتها عليه كان في سبيل الله» .، أخرجه أبو داود والطبراني والحاكم وصححه، وإنما هو حسن فقط كما بينته في «الحج الكبير» وسأذكر لفظه والكلام عليه في «كتاب الوقف» أن شاء الله تعالى رقم ١٥٨٧ أه كلام الألباني. وراجع في الكلام المشار إليه عن أثر ابن عباس الإرواء ج ٦ ص ٣٢، وقد أخرجه الطبراني في الكبير ج ١٢ ص ٢٠٨ بلفظ [«أما إنك لو أحججتها عليه كان في سبيل الله»] أخرجه أبو داود في سننه ج ٢ ص ٢٠٥ ح ٩٩٠، والمنذري في الترغيب ج ٢ ص ١٨١، وراجع صحيح ابن خزيمة ج ٤ ص ٣٦١ ح ٣٠٧٧، والمعرفة للبيهقي ج ٩ ص ١٢٨٢٩، ١٢٨٣١ ص ١٨٩ ص ١٩٠ في حديث أم معقل وابن عباس وراجع في حديث أم معقل حم ٦: ٤٦، والدواليبي ج ١ ص ٥٥، ود ٢٠٤: ٥٠٤، ون ١: ٣٠٠، ج ٢/ ٩٩٦، ك ١/ ١٨٣ ونيل الأوطار ج ٤ ص ١٩١ ص ١٩٢ ح ٦ ص ٢٨ ص ٣٠ \_ والموسوعة ج ٤ ص ٥٦٣، وراجع البخاري بالفتح ج ٣ ص ٦٠٣ ص ٦٠٤ ح ١٧٨٢ حيث ذكرها مبهمه وفصل الحافظ فذكر الروايات المصرحة بالاسم والجمع بينهما. وراجع الفتح أيضاً ج ٤ ح ١٨٦٣ ص ٧٢ ٧٨. وراجع في ترجمة أبي طليق أسد الغابة ج ٦ ص ١٨٣ وراجع في ترجمة طلق بن حبيب =

وإذا جاز أن يفعل ذلك في صحته، جازت الوصية به<sup>(٢٥٨٤)</sup> وذكر في الفتاوى البزازية في وقف المصاحف تبعاً للجواز إجماعاً للحنفية قال: فإن كان وقفها مقصوداً لم يجز عندهم وإن متعارفاً وهو قول أبي يوسف وقال محمد رحمه الله يجوز وإليه ذهب عامة المشايخ<sup>(٢٥٨٥)</sup> وقال في موضع من البزازية [يصح في الأصح إثبات وقف المصحف على مسجد محلة بشهادة من أهل تلك المحلة وذلك المسجد ومقابل الأصح لا تقبل شهادتهم لمكان تهمة جلبهم لأنفسهم بها نفعا<sup>(٢٥٨٦)</sup>] وجاء في الفتاوى الهندية [وإذا أوصى بمصاحف توقف في المسجد يقرأ فيها قال محمد رحمه الله تعالى الوصية جائزة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية باطلة كذا في المحيط]<sup>(٢٥٨٧)</sup>.

وقال في موضع آخر من الهندية [في الجامع الكسائي إذا جعلت امرأة مصحفاً حبساً في سبيل الله وتحرق المصحف ويقت الفضة التي عليه دفع ذلك إلى القاضي حتى يبيعه ويشتري به مصحفاً مستقلاً فيجعله حبساً]<sup>(٢٥٨٨)</sup>.

## ثانياً: نصوص المالكية: -

ذكر ابن رشد في كتابه «البيان والتحصيل» قول الإمام مالك في الإنكار على من وقف المصاحف على المساجد ليقرأ فيها في أوقات معلومة قال: [إن أول من جعل مصحفاً الحجاج بن يوسف] وقد عقب ابن رشد على عبارة الإمام مالك السالفة الذكر فقال: [قوله «إن أول من جعل مصحفاً» يريد أول من رتب القراءة في المصحف إثر صلاة الصبح بالمسجد مثلما يصنع عندنا إلى اليوم]<sup>(٢٥٨٩)</sup>. وقال الطرطوشي في كتابه «الحوادث والبدع»: [قال مالك: ولم تكن القراءة في المصحف في المسجد من أمر

= العنزى البصري (الراوي عن أبي طليق) خلاصة تهذيب الكمال ص ١٨١، وسير أعلام النبلاء ج ٤ ص ٦٠١ ت ٢٣٩ والكنى للدولابي ص ٤١.

(٢٥٨٤) مختصر اختلاف العلماء لأبي جعفر الطحاوي ج ٥ ص ٢٢ م ٢١٦٣.

(٢٥٨٥) الفتاوى البزازية ج ٦ ص ٢٥٩

(٢٥٨٦) الفتاوى البزازية ج ٥ ص ٢٦١

(٢٥٨٧) الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٩٧

(٢٥٨٨) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ٤٨٨ - ٤٨٩

(٢٥٨٩) البيان والتحصيل لابن رشد ج ١٨ ص ١٢٩، ١٣٠.

الناس القديم وأول من أحدثه الحجاج] قال: [وأكره أن يقرأ في المصحف] (٢٥٩٠) وقال الشاطبي في الاعتصام وهو بصدد الكلام عن البدع الإضافية والفرق بينها وبين البدع الحقيقية (٢٥٩١) قال: [وبحسب ذلك الاختلاف يختلف الوزر، ومثاله جعل المصاحف في المساجد للقراءة آخر صلاة الصبح بدعة قال مالك: أول من جعل مصحفاً الحجاج بن يوسف يريد أنه أول من رتب القراءة في المصحف إثر صلاة الصبح في المسجد. قال ابن رشد: مثل ما يصنع عندنا إلى اليوم. فهذه محدثة - أعني وضعه في المسجد - لأن القراءة (\*) في المسجد مشروع في الجملة معمول به، إلا أن تخصيص المسجد بالقراءة على ذلك الوجه المحدث (\*\*) ومثله وضع المصاحف في زماننا للقراءة يوم الجمعة وتحسيسها على ذلك القصد (٢٥٩٢) وقد صرح غير واحد من فقهاء المالكية بأن المعتمد عندهم صحة وقف المنقول بما في ذلك الكتب والمصاحف، فقد جاء في كتاب «الذخيرة» للقرافي ما نصه [والثالث السلاح والدروع وفيها أربعة أقوال: الجواز في الكتاب وقاله (ش) وأحمد لأن كل عين يصح الانتفاع بها مع بقاء عينها صح وقفها لأنه موف بحكمة الوقف] (٢٥٩٣) ثم مضى في ذكر المذاهب في وقف المنقولات مقرونة بحجج تلك المذاهب والأجوبة عنها، وقال الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير للدردير إثر قول الأخير عطفاً على ما يصح وقفه من المنقولات - [وكذا الثياب على المذهب] قال الدسوقي: [قوله وكذا الثياب] أي والكتب يصح وقفها على المذهب فهي مما فيه الخلاف وذلك لأن الخلاف عندنا جار في كل منقول وإن كان المعتمد

(٢٥٩٠) الحوادث والبدع لأبي بكر الطرطوشي ص ١٥٠

(٢٥٩١) ذكر الشاطبي أن البدعة الحقيقية أعظم وزراً لأنها التي باشرها المنتهى بغير واسطة ولأنها مخالفة محضة وخروج عن السنة ظاهر.. إلى قال: فإذا فرضت إضافية، فمعنى الإضافية أنها مشروعة من وجه ورأي مجرد من وجه إذ يدخلها زيدت من جهة المخترع رأي في بعض أحوالها فلم تناف الأدلة من كل وجه. هذا - وإن كانت تجري مجري الحقيقة ولكن الفرق بينهما ظاهر.

(\*) جاء في حاشية «الاعتصام». [يوشك أن يكون الأصل القرآن والمراد قراءته لأنه لم يؤنث الخبر وليس لك من أسلوبه].

(\*\*) جاء في حاشية «الاعتصام» [لعل الأصل «هو المحدث» فهو خبر «أن تخصيص المساجد»].

(٢٥٩٢) الاعتصام ج ١ ص ١٧٢.

(٢٥٩٣) الذخيرة للقرافي ج ٦ ص ٣١٢.



صحة وقفه خلافاً للحنفية فإنهم يمنعون وقفه كالمرجوح عندنا<sup>(٢٥٩٤)</sup> وجاء في كتاب «منح الجليل» للقاضي محمد عlish تعقياً على قول خليل في صحة وقف المملوك قال: [(مملوك) من أرض أو دار أو حانوت أو قنطرة أو مسجد أو رباط أو مصحف أو كتاب أو رقيق أو دابة أو عرض أو غيرهما]<sup>(٢٥٩٥)</sup>.

### ثالثاً: النقل عن فقهاء الشافعية: -

جاء في مختصر المزني مع الأم [قال الشافعي: ويجوز الحبس في الرقيق والماشية إذا عرفت بعينها قياساً على النخل والدور والأرضين]<sup>(٢٥٩٦)</sup>.

وجاء في الحاوي الكبير للماوردي [يجوز وقف العقار، والدور، والأرض، والرقيق، والماشية، والسلاح، وكل عين تبقى بقاء متصلاً ويمكن الانتفاع بها]<sup>(٢٥٩٧)</sup> وذكر الغزالي في الإحياء وقف المصاحف كفارة لمعصية مسها حال الحدث، قال: [ويكفر مس المصحف محدثاً بإكرام المصحف وكثرة قراءة القرآن منه وكثرة تقبيله]<sup>(٢٥٩٨)</sup> بأن يكتب مصحفاً ويجعله وقفاً<sup>(٢٥٩٩)</sup> وقد جزم الهيتمي في موضع من التحفة بعدم صحة الوقف من المسلم على ذمي ولو كان مما لا يملكه الكافر من نحو المصحف لما في هذا الوقف من المعصية<sup>(٢٦٠٠)</sup> فظاهره صحة وقف المصحف على المسلم قولاً واحداً عند الشافعية وقد بحث الشرواني في حاشيته على التحفة ودخول القارئ في الأسباب الموقوفة والمقرء من مصحف الوقف في عموم الوقف على القراءة<sup>(٢٦٠١)</sup> وجاء في موضع من الحاشية أيضاً [«فرع» في فتاوى السيوطي «مسئلة» رجل وقف مصحفاً على من يقرأ فيه كل يوم حزباً ويدعو له وجعل له على ذلك

(٢٥٩٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ص ٧٧.

(٢٥٩٥) منح الجليل للشيخ محمد عlish ج ٨ ص ١٠٩.

(٢٥٩٦) مختصر المزني مع كتاب الأم للإمام الشافعي ج ٩ ص ١٤٥.

(٢٥٩٧) الحاوي الكبير لأبي الحسن الماوردي ج ٩ ص ٣٧٦، ومختصر خلافيات البيهقي ج ٣ ص ٤٤٨.

(٢٥٩٨) كذا في الأصل ولعل الصواب [وكثرة تقبيله].

(٢٥٩٩) إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي ج ٤ ص ٣٨.

(٢٦٠٠) تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي ج ٦ ص ٢٤٤.

(٢٦٠١) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ج ٦ ص ٢١٩.

معلماً ولم يقرأ شيئاً ثم أراد التوبة فما طريقه؟ الجواب. طريقه أن يحسب الأيام التي لم يقرأ فيها ويقرأ عن كل يوم حزباً ويدعو عقب كل حزب للواقف حتى يوفي ذلك انتهى وظاهر ما نقله الشارح عن ابن عبد السلام وعن المصنف خلاف ذلك فليحرر أه سم [٢٦٠٢].

وعن إخراج المصحف الموقوف من مكان الوقف جاء في حاشية الشرواني على التحفة أيضاً [فلو جرت العادة بالانتفاع بجملته كالمصحف جاز إخراجه وعلى الناظر تعهده في طلب رده أو نقله إلى من ينتفع به وعدم قصره على واحد دون غيره، ومثل المصحف كتب اللغة التي يحتاج من يطالع كتابه إلى مراجعة مواضع متفرقة فيها لأنه لا يتأتى مقصوده بأخذ كراسة مثلاً أه ع ش] [٢٦٠٣].

فكلام الماوردي ومن بعده من فقهاء الشافعية يفيد جواز وقف المصحف عندهم قولاً واحداً وإن لم أقف على تصريح منهم بذلك والله أعلم بالصواب.

#### رابعاً: نقول فقهاء الحنابلة: -

جاء في كتاب «الوقوف» لأبي بكر الخلال ما نصه [م ٨ - قرأت على الحسين بن / عبد الله التميمي عن الحسن بن الحسن أخبرنا أبو داود السجستاني قال: قلت لأحمد بن حنبل بطرسوس: مصاحف توقف فثم رجل يقول: لا يقرأ فيها لا يجوز الحبس إلا سلاح أو كراع فقال أبو عبد الله: الأرض هو الكراع.

م ٩ - أخبرنا حامد بن أحمد بن داود أنه سمع الحسن بن محمد بن الحارث: أن عبد الله سئل عن هذه الأجزاء التي تقرأ في المساجد تكره ذلك؟ فقال: لا.

م ١٠ - أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: سألت أبي عن امرأة أوصت في مرضها لامرأة مسماة مصحفاً لها أن تقرأ فيه ما دامت حية فإذا هي ماتت المرأة التي أوصي لها أن تقرأ فيه دفع إلى المسلمين يقرؤون فيه تكون هذه وصية جائزة؟ قال

---

(٢٦٠٢) الشرواني ج ٦ ص ٢٢٢ وتكرر في ص ٢٧٢ من نفس الجزء.

(٢٦٠٣) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج للهيتمي ج ٥ ص ٦٥، وراجع السيل الجرار للشوكاني

ج ٣ ص ٣٢٣، والذخيرة للقرافي ج ٦ ص ٣١٢، ومنح الجليل ج ٨ ص ١٠٩ جزماً والدسوقي

ج ٤ ص ٧٧ في الأولين على المعتمد في الأخير.

أبي: هي جائزة أن تكون لهذه المرأة ما دامت حية فإذا ماتت دفع إلى قوم<sup>(٢٦٠٤)</sup> لا بأس بهم يقرؤون فيه أو يدفع في مسجد الجامع<sup>(٢٦٠٥)</sup> أو في موضع حريز ولا يخلو أن يقرأ فيه<sup>(٢٦٠٦)</sup>.

م ١١ - أخبرني محمد بن الحسين أن الفضل بن زياد حدثهم قال: كتبت إلى أبي عبد الله أسأله عن رجل دفع إليّ أجزاء فيها القرآن فقال: أن<sup>(٢٦٠٧)</sup> أبي توفي وأوصى إليّ أن أصير هذه الأجزاء في موضع يقرأ فيها فأخذت الأجزاء فلم تنزل عندي [فلم]<sup>(٢٦٠٨)</sup> أخرجها إلى المسجد فتوفي الرجل الذي دفعه إليّ وبقيت الأجزاء<sup>(٢٦٠٩)</sup> عندي هل يكون لي أن أدفعها إلى ورثته أو كيف أصنع فيها؟ فأتاني الجواب: يجعله في المسجد يقرأ فيه لأن هذا قد صيرها في السبيل.

م ١٢ - أخبرني محمد بن أبي هارون أن إسحاق بن إبراهيم حدثهم قال: سألت أبا عبد الله عن رجل أوصى بمصحف أن يخرج إلى الثغر وله قرابة فقراء؟ فقال: ينفذ كما أوصى إذا هو خرج من الثلث<sup>(٢٦١٠)</sup> وقد مر في مسألة «الوصية بالمصحف» من هذا البحث نحو مما هاهنا من مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح قال ابن مفلح في الفروع: [قال القاضي: ويجوز وقفه وهبته و الوصية به واحتج بنصوص أحمد]<sup>(٢٦١١)</sup>.

وقال ابن مفلح في النكت على المحرر[ قال القاضي أبو الحسين: تصح هبته ووقفه رواية واحدة، لأنه ليس من هذه الأشياء ما يعود بنقصه، وكذا ذكر

---

(٢٦٠٤) جاءت هذه العبارة في مسائل أحمد رواية ابنه عبد الله على هذا النحو، دفع لأقوام / كذا في حاشية «الوقوف».

(٢٦٠٥) ليست في مسائل الإمام أحمد بن حنبل. كذا في حاشية «الوقوف».

(٢٦٠٦) راجع مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله رقم ١٤١١. كذا في حاشية «الوقوف».

(٢٦٠٧) كذا في الأصل .

(٢٦٠٨) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط والسياق يقتضي إضافة. كذا في حاشية «الوقوف».

(٢٦٠٩) ضرب الناسخ على سطر ونصف في المخطوط بقلمه على عبارة كررها. كذا في حاشية «الوقوف».

(٢٦١٠) كتاب «الوقوف» والترجل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل تأليف أبي بكر بن

أحمد محمد الخلال ص ٢٢، ٢٣ تحقيق كسروى حسن ط دار الكتب العلمية بيروت.

(٢٦١١) الفروع لابن مفلح ج ٤ ص ١٧

القاضي أبو يعلى<sup>(٢٦١٢)</sup> وقال ابن مفلح في الفروع أيضاً [وفي الوسيلة يصح وقف المصحف رواية واحدة]<sup>(٢٦١٣)</sup> وجزم في الإقناع وشرحه بجواز وقف المصحف لأنه لا اعتياض في ذلك عنه<sup>(٢٦١٤)</sup>.

---

(٢٦١٢) النكت على المحرر لابن مفلح ج ١ ص ٢٨٦

(٢٦١٣) الفروع لابن مفلح ج ٤ ص ٥٨٤، وقارن بالإنصاف ج ٤ ص ٢٧٩، ج ٧ ص ١٠٠

(٢٦١٤) كشف القناع للبهوتي ج ٣ ص ١٤٥.

## يمن وبركة المصاحف

لا ريب في كون المصحف ذا يمن وبركة بما حواه بين دفتيه من كلام الله عز وجل الهادي للتي هي أقوم، والنور المنزل، والشفاء من الريب، من نظر فيه رشد، ومن تدبر نظمه هُدي إلى صراط مستقيم، وهو عهد الله إلى خلقه يتعين عليهم ويلزمهم الاعتناء بعهد، كما ورد في الأثر [إني لأستحي أن لا أنظر كل يوم في عهد ربي عز وجل مرة]<sup>(٢٦١٥)</sup>. وقد مرَّ في مسألة «النظر في المصحف» مفصلاً، بيد أن اليمن المذكور، والبركة المتوخاة لا يتحققان بمجرد تعليق المصاحف أو وضعها في مكان ما إذا كان ذلك مصحوباً بهجرها وترك العمل بما فيها، فإن القرآن ما أنزل ليهجر وإنما ليعمل به ويتدبر وقد مضى في غير موضع من هذا البحث الكلام على مسائل «التبرك بالمصاحف»<sup>(٢٦١٦)</sup> وتعليقها<sup>(٢٦١٧)</sup> على سبيل التحرز بها، وحكم هجرها<sup>(٢٦١٨)</sup> وترك تعهدها» مما أغنى عن إعادته هنا.

---

(٢٦١٥) راجع الحاشية رقم ٢٣٢١ من هذا البحث .

(٢٦١٦) راجع الحاشية رقم ٦٢٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٢٦١٧) راجع من هذا البحث حاشية رقم ١٢٨٣ وما بعدها.

(٢٦١٨) راجع الحاشية رقم ٢٤٤٨ وما بعدها.

## اليمين بالمصحف

جرت عادة بعض الناس على أن يقسم بالمصحف أو يقسم عليه أو أن يطلب من غيره فعل ذلك على سبيل التأكيد والتوثق من الصدق في المقسم عليه والأمن من الخيانة فيه أو الكذب في شأنه، وقد فصل الفقهاء في ذلك وبينوا حكمه، وذكروا ما يلحق به ويجري مجراه على ما مضى بسطه في مسألة «الحلف بالمصحف والحلف عليه»<sup>(٢٦١٩)</sup> في موضعها من هذا البحث، فليطالعها من رامها.

---

(٢٦١٩) راجع من هذا البحث الحاشية رقم ١٧٨٦ وما بعدها.

## اليمين للمصحف

ولما كان المصحف أشرف كتاب في الوجود اقتضى شرفه هذا أن يخص بأشرف الجوارح لمباشرته، وذلك باستعمال اليد اليمنى حال القدرة - عند تناوله وتقليب أوراقه تكريماً له وحفاوة به، وقد مضى في مسألة «التيامن في تناول المصحف» (\*) ذكر كلام أبي حامد الغزالي، وابن مفلح في هذا الشأن فليعاوده فيها من رامه.

والله أعلم.

فهذا ما تهيا لي جمعه من الأحكام المتعلقة بالمصحف

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلّ اللهم وسلم على عبدك ورسولك محمد وعلى آله وصحبه

والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين

---

(\*) راجع من هذا البحث الحاشية رقم [١٤٦٦] وما بعدها.





# فهرس الموضوعات

## الجزء الأول

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
آداب المصحف	٢٢
إبدال المصحف	٢٤
وجه الأولى:	٢٥
ووجه الثانية:	٢٥
أبعاد المصحف	٢٨
الإتجار في المصاحف	٢٩
اتخاذ الفأل من المصحف	٣٠
أنساع المصحف	٣٥
الانكاء على المصحف	٣٦
إتلاف المصحف	٣٧
الخلاصة	٤١
وخلاصة القول أن أهل العلم قد جوزوا إتلاف المصاحف إذا تحقق	
فيها واحد من جملة أسباب:	٤١
كيفية الإتلاف:	٤١
إثبات البسمة في المصحف	٤٧
أثمان المصحف	٥٩
إجادة المصاحف وتحسين صنعتها	٦٠

٦٣	الإجارة على التعليم من المصحف
٦٤	إجارة المصاحف
٦٧	حجة مانعي إجارة المصاحف:
٦٨	حجة مجوزي إجارة المصحف:
٦٩	الأجرة على كتابة المصاحف
٧١	أجزاء المصحف
٧١	ماهية أجزاء المصحف:
٧٥	حكم تجزئة المصاحف:
٧٩	احترام المصحف
٨١	الاحتساب في كتابة المصاحف
٨٣	إحراق المصحف
٨٥	أحزاب المصحف
٨٥	ماهية الحزب:
٨٥	حكم التعبير بالحزب:
٨٧	إخفاء المصحف حذراً من الرياء
٨٨	إدخال المصحف في أماكن التخلي ونحوها...
٩٣	إدخال المصحف في القبر
٩٤	إدخال المصحف في المقبرة
٩٥	إرث المصحف
٩٩	أسباع المصحف
١٠٠	الاستئذان للقراءة في مصحف الغير
١٠٠	الخلاف في اشتراط الإذن للقراءة في مصحف الغير:
١٠٤	الاستخفاف بالمصحف
١٠٧	استدبار المصحف
١٠٨	استعمال المواد النجسة في كتابة المصاحف
١١٢	اسم المصحف

١١٣	تسمية القرآن بالمصحف :
١١٥	الفرق بين المصحف والمصحف :
١١٥	ماهية المصحف الذي تتعلق به الأحكام :
١١٨	استنقاذ المصحف
١٢٠	اشتراط الطهارة لمس المصحف
١٢٠	سبب الاختلاف :
١٢١	مذاهب العلماء في اعتبار الطهارة لمس المصحف
١٢٥	القائلون بعدم اشتراط الطهارة :
١٢٧	الاستدلال
١٢٧	حجة مشرطي الطهارة لمس المصحف :
١٢٧	أولاً - دليلهم من الكتاب :
١٢٧	وجه الاحتجاج من الآيات المذكورة :
١٣١	ثانياً - حجتهم من السنة :
١٤٣	وجه الدلالة من الأحاديث والآثار السابقة :
١٤٥	ثالثاً - حجتهم من المعقول :
١٤٦	حجة من لم يشترط الطهارة لمس المصحف :
١٥١	جواب مشرطي الطهارة عن اعتراضات مخالفهم :
١٥٥	الاشتغال بالمصاحف
١٥٧	اصطحاب المصحف
١٥٨	إصلاح الخطأ في المصحف وتصويبه
١٦١	لا لحن في المصحف الإمام :
١٧٥	إعارة المصحف
١٧٥	الخلاف في إعارة المصحف :
١٧٩	الاعتكاف وأثره في كتابة المصاحف
١٨٢	إعجام المصحف ونقطه
١٨٣	إغراق المصحف

١٨٥	..... اقتسام المصحف
١٨٩	..... اقتناء المصحف
١٩١	..... التقاط المصحف
١٩٢	..... إلحاق المصحف بغيره
١٩٣	..... إلقاء المصحف في القاذورات كفر
١٩٧	..... إملاء المصحف
١٩٨	..... الإملاء عن ظهر قلب:
٢٠١	..... إهداء المصحف
٢٠٤	..... أوراق المصحف
٢٠٦	..... الباقي من ورق المصحف:
٢٠٨	..... إيداع المصحف
٢١١	..... بل المصحف بالريق
٢١١	..... محو الألواح بالريق:
٢١٥	..... بلع شيء من المصحف أو شرب محوه
٢١٨	..... بيع المصحف وشراؤه
٢٢٦	..... تسمية المرخصين في شراء المصحف دون بيعه:
٢٢٨	..... المرخصون في بيع المصاحف وشرائها معاً:
٢٣١	..... الاستدلال في مسألة بيع المصحف
٢٣١	..... أ - حجة من لم يرخص في بيع المصاحف:
٢٣٢	..... ب - حجة مجوزي الشراء دون البيع:
٢٣٣	..... ج - حجة من رخص في بيع المصاحف وشرائها معاً:
٢٣٥	..... تأريخ المصحف
٢٣٦	..... التبرك بالمصحف
٢٣٨	..... تجريد المصحف
٢٣٨	..... ماهية التجريد:
٢٣٨	..... الأثر المروي في ذلك:

٢٣٩	..... المراد بتجريد القرآن:
٢٤١	..... الرواية عن التابعين في تجريد القرآن:
٢٤٢	..... فترة بقاء المصحف مجرداً:
٢٤٣	..... حكم تجريد المصحف:
٢٤٥	..... تجليد المصحف
٢٤٦	..... تجليد المصحف قرية:
٢٤٨	..... تحزيب المصحف
٢٤٩	..... تحسين المصاحف
٢٥٠	..... تحشية المصاحف
٢٥٣	..... تحكيم المصحف
٢٥٣	..... الموطن الأول:
٢٥٤	..... الموطن الثاني للتحكيم:
٢٥٦	..... تحلية المصاحف
٢٥٦	..... حجة القائلين بجواز التحلية:
٢٥٧	..... حجة المانعين من تحلية المصاحف:
٢٦١	..... حجتهم من المعقول:
٢٦٣	..... الخلاف في حكم تحلية المصاحف
٢٦٣	..... أ - القائلون بالمنع:
٢٦٥	..... ب - القائلون بالتفصيل:
٢٦٦	..... ج - القائلون بجواز تحلية المصاحف:
٢٦٨	..... د - تمويه المصاحف بالتقدين:
٢٦٩	..... هـ - كتابة المصحف بالذهب:
٢٧٠	..... و - زكاة حلية المصاحف:
٢٧٢	..... تخطي المصحف
٢٧٣	..... تخميس المصحف
٢٧٥	..... تاريخ التخميس:

٢٧٦	..... أثر إنزال القرآن خمساً خمساً :
٢٧٨	..... تذهيب المصحف

## الجزء الثاني

٢٨١	..... ترتيب المصحف
٢٨١	..... أ - ترتيب الآيات :
٢٨٣	..... مستند الإجماع على كون ترتيب الآيات توقيفياً :
٢٨٤	..... السنة الفعلية :
٢٨٥	..... شبهة وتفنيدها :
٢٨٩	..... المأثور عن الصحابة في كون ترتيب الآيات توقيفياً :
٢٩٠	..... تنبيه :
٢٩١	..... ب - ترتيب السور :
٢٩٢	..... تسمية القائلين بالقول الأول :
٢٩٥	..... تسمية بعض القائلين بالقول الثاني :
٢٩٩	..... تسمية القائلين بالتفصيل :
٣٠١	..... الاستدلال
٣٠١	..... حجة القول الأول :
٣٠٢	..... حجة القول الثاني :
٣٠٦	..... مآل الخلاف في رأي الزركشي :
٣٠٧	..... حجة القول الثالث :
٣٠٧	..... مناقشة الأدلة :
٣١٢	..... الترتيب حال القراءة وحكم التنكيس :
٣١٤	..... الترتيب بين السور في الصلاة والقراءة وحكم تنكيسها :
٣١٩	..... تنمة :
٣٢١	..... الترجمة في المصحف
٣٢٢	..... ماهية الترجمة :

٣٢٤	اعتراض على تعريف الترجمة الحرفية: .....
٣٢٥	١ - ماهية الترجمة المتعلقة بالقرآن على وجه الخصوص: .....
٣٢٦	٢ - أثر تسمية ابن عباس بترجمان القرآن: .....
٣٢٧	مدى إمكان ترجمة القرآن الكريم: .....
٣٣١	النقول عن أهل العلم في ترجمة القرآن وحكمها .....
٣٣١	أولاً / النقول عن المانعين: .....
٣٥٨	ثانياً / النقول عن مجوزي ترجمة القرآن: .....
٣٦٨	ثالثاً: كتابة القرآن بالأعجمية، وكونها ضرباً من ترجمته: .....
٣٦٩	الخلافاً في كتابة المصحف بالأعجمية: .....
٣٧٧	رأي الشيخ محمد رشيد رضا: .....
٣٧٩	بحث اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية: .....
٣٨٠	مبررات كتابة المصاحف باللاتينية ونحوها عند المنادين بها، ومناقشتها: .....
٣٨٢	مناقشة مبررات كتابة القرآن باللاتينية: .....
٣٨٤	اختيار اللجنة الدائمة: .....
٣٨٦	رابعاً: ترجمة معاني القرآن: .....
٣٨٦	الذي استقرت عليه الفتوى في أصل المسألة: .....
٣٨٩	فتوى جماعة كبار العلماء بمصر: .....
٣٩٠	الفتوى .....
٣٩٠	إمضات .....
٣٩١	رأي فضيلة الأستاذ الأكبر: .....
٣٩١	بسم الله الرحمن الرحيم .....
٣٩٢	القواعد التي تجب مراعاتها عند ترجمة معاني القرآن: .....
٣٩٣	طريقة التفسير والقواعد المتبعة في ذلك .....
٣٩٤	فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء - في الرياض - : .....

٣٩٥	..... ما يشترط في المترجم لمعاني القرآن:
٣٩٧	..... الخلاصة
٣٩٨	..... ترقيم المصحف
٤٠١	..... ترك المصحف على الأرض
٤٠٤	..... التروح بالمصحف
٤٠٥	..... التشبيه بالمصحف أو ورقته
٤٠٦	..... تشكيل المصحف
٤٠٦	..... ماهية التشكيل:
٤٠٦	..... أول من شكل المصحف:
٤٠٨	..... حكم تشكيل المصحف:
٤٠٩	..... رأي الإمام مالك في التشكيل:
٤١١	..... تصغير المصحف
٤١١	..... الكلام عن مسألة تصغير المصحف يتناول أمرين:
٤١٢	..... المأثور في منع تصغير المصحف تصغيراً فعلياً:
٤١٣	..... التصغير اللفظي لاسم المصحف (مصحف):
٤١٤	..... المأثور عن التابعين في المنع من لفظة مصحف:
٤١٧	..... تصنيف المصاحف بين سائر الكتب
٤١٩	..... تطهير المصحف إذا تنجس
٤٢٢	..... تطيب المصحف
٤٢٣	..... وجزم السيوطي في الاتقان باستحباب تطيب المصحف
٤٢٤	..... تعاهد المصحف
٤٢٥	..... تعشير المصحف
٤٢٥	..... والبحث في هذه المسألة يتناول ثلاثة أمور:
٤٢٥	..... أ - ماهية التعشير:
٤٢٥	..... ب - تاريخ التعشير:
٤٢٦	..... ج - حكم التعشير والآثار الواردة فيه:



٤٣١	..... تعليق المصحف
٤٣٢	..... تعليق المصحف حجاباً وحرزاً:
٤٣٣	..... تعليق المصحف في قبة المصلي:
٤٣٦	..... التفسير في المصحف
٤٣٨	..... تقبيل المصحف
٤٤٤	..... تقليب ورق المصحف بواسطة
٤٤٧	..... التلقي من المصحف
٤٤٩	..... الآثار الواردة في تلقي القرآن عن القراء:
٤٥١	..... تلويث المصحف
٤٥٢	..... تمزيق المصحف
٤٥٣	..... الآثار الواردة في جواز تمزيق المصاحف لمصلحة شرعية:
٤٥٤	..... تمكين الصغير من المصحف
٤٥٤	..... أ - غير المميز:
٤٥٦	..... ب - الصغير المميز:
٤٥٩	..... تمكين الكافر من المصحف
٤٦٢	..... تمكين المجنون من المصحف
٤٦٣	..... التنازع في المصحف
٤٦٤	..... التنازع في المصحف بين الشريكين:
٤٦٥	..... التنازع بين مكتري الدار ومالكها:
٤٦٦	..... تنجس المصحف وتنجيئه
٤٧٠	..... تنكيس المصحف
٤٧٠	..... ماهية التنكيس:
٤٧٢	..... توسد المصحف
٤٧٢	..... ماهية التوسد:
٤٧٢	..... الآثار الواردة في النهي عن توسد القرآن:
٤٧٣	..... مذاهب العلماء في حكم توسد المصحف:

٤٧٦	.....	التيامن في تناول المصحف
٤٧٧	.....	تتمة:
٤٧٨	.....	التيمم لمس المصحف
٤٨٢	.....	ثوب المصحف
٤٨٣	.....	مسه حال الحدث:
٤٨٥	.....	جحد شيء من المصحف
٤٨٨	.....	جلد المصحف
٤٨٨	.....	ماهية جلد المصحف:
٤٩٠	.....	مادة جلد المصحف:
٤٩٠	.....	حكم الجلد:
٤٩١	.....	جلد المصحف المنفصل عنه:
٤٩١	.....	جلد المصحف الجامع معه غيره:
٤٩٣	.....	الجلوس على المصحف أو على شيء فيه مصحف
٤٩٤	.....	تنبيه:
٤٩٥	.....	الجماع في بيت فيه مصحف
٤٩٨	.....	جمع قراءات شتى وروايات مختلفة في مصحف واحد
٥٠٠	.....	جمع المصحف
٥٠١	.....	ماهية جمع المصحف:
٥٠٢	.....	سبب ترك جمع المصحف في عهد النبوة:
٥٠٣	.....	أول من جمع المصحف:
٥٠٤	.....	الجمع المنسوب إلى علي وعمر رضي الله عنهما:
٥٠٦	.....	تاريخ جمع المصحف الأول والباعث عليه:
٥٠٨	.....	حكم جمع المصحف والدليل عليه:
٥١١	.....	كيفية الجمع المذكور والاحتياطات المتبعة لهذه الغاية:
٥١٣	.....	تسمية المصحف وكيف تمت:
٥١٣	.....	مآل مصحف أبي بكر:

- ٥١٤ جمع المصحف في عهد عثمان، والفرق بينه وبين الجمع الأول: ....
- ٥١٧ تاريخ جمع المصحف الإمام والتوفيق بين الروايات المتعارضة في ذلك: .....
- ٥١٨ التوفيق بين الروايات: .....
- ٥١٩ الأسباب الحاملة على جمع المصحف الإمام: .....
- ٥٢٠ الكيفية التي تم بها الجمع، وذكر الهيئة المكلفة بذلك: .....
- ٥٢٢ الحرف الذي كتب به المصحف الإمام: .....
- ٥٢٤ موقف الصحابة من جمع المصحف الإمام وجمع الناس عليه وإتلاف ما سواه: .....
- ٥٢٦ عدد نسخ المصحف الإمام، وذكر الأقطار التي وجه بتلك النسخ إليها: .....
- ٥٢٧ مصير نسخ المصحف الإمام: .....
- ٥٢٩ بعث المصاحف إلى المساجد: .....
- ٥٣٦ الحائض ومس المصحف .....
- ٥٤٠ الاستدلال: .....
- ٥٤٢ مناقشة الجمهور لأدلة المرخصين: .....
- ٥٤٣ حجة المرخصين: .....
- ٥٤٤ جملة من نصوص الفقهاء في مسألة مس الحائض للمصحف، وقراءتها للقرآن: .....
- ٥٤٤ نصوص فقهاء الحنفية: .....
- ٥٤٨ نصوص فقهاء المالكية: .....
- ٥٥٣ نصوص فقهاء الشافعية: .....
- ٥٥٨ نصوص فقهاء الحنابلة: .....

### الجزء الثالث

- ٥٦٥ حاشية المصحف .....
- ٥٦٦ الحرف الذي كتب عليه المصحف من الأحرف السبعة .....
- ٥٦٨ الحلف بالمصحف والحلف عليه .....

٥٦٨	أولاً: الحلف بالمصحف: .....
٥٧٤	مقدار الكفارة: .....
٥٧٧	ثانياً: الحلف على المصحف: .....
٥٨٠	الحلف بحق المصحف: .....
٥٨١	الحلف بالبراءة من المصحف: .....
٥٨١	الحلف بمحو المصحف: .....
٥٨٣	حمل المصحف حال الحدث .....
٥٨٦	أثر القصد في حكم حمل المصحف: .....
٥٨٨	ختم المصحف .....
٥٩٣	الدعاء عند أخذ المصحف والنظر فيه وختمه .....
٥٩٤	دفن المصحف .....
٥٩٥	دفن المصحف .....
٥٩٨	دوس المصحف .....
٥٩٩	رسم المصحف الإمام وحكم الالتزام به .....
٥٩٩	ماهية الرسم المقصود: .....
٦٠٠	قواعد رسم المصحف: .....
٦٠٠	مذاهب العلماء في التزام رسم المصحف: .....
٦٠١	القول بالالتزام رسم المصحف: .....
٦٠٣	الترخيص بمخالفة رسم المصحف الإمام: .....
٦٠٧	التفريق بين المصاحف الأمهات وغيرها: .....
٦١٠	الالتزام رسم المصحف هو مقتضى التحقيق: .....
٦١٣	رمي المصحف على الأرض .....
٦١٥	رهن المصحف، وحكم القراءة في المصحف المرهون .....
٦١٧	رهن المصحف عند ذمي: .....
٦١٧	القراءة في المصحف المرهون: .....
٦٢١	الزيادة في المصحف .....

٦٢٣	سب المصحف
٦٢٥	سرقة المصحف والقطع بسرقة
٦٢٩	السفر بالمصحف إلى بلاد الكفر
٦٣١	الخلاف في المسافرة بالمصاحف إلى أرض الكفر:
٦٣٦	مجمل الخلاف:
٦٣٨	عدد السور والآي في المصحف
٦٣٩	غصب المصحف
٦٤٠	الغلط في المصحف
٦٤٢	غلاف المصحف
٦٤٣	القراءة من المصحف في الصلاة
٦٤٣	مذاهب العلماء في القراءة من المصحف في الصلاة:
٦٤٤	المجوزون:
٦٤٩	المانعون:
٦٥١	حجة المانعين:
٦٥٦	كلام ابن نصر:
٦٥٦	خلاصة القول في القراءة من المصحف في الصلاة:
٦٥٨	قيام قارئ المصحف لغيره
٦٥٩	القيام للمصحف
٦٥٩	لأهل العلم في مسألة القيام للمصحف أقوال أربعة:
٦٥٩	وهاك نصوص أهل العلم في ذلك:
٦٦٣	كاتب المصحف
٦٦٣	الكافر لا يكتب المصحف:
٦٦٧	القائلون بالجواز مع الكراهة:
٦٦٩	الخلاصة:
٦٧٠	الكافر لا يمكن من المصحف بحال:
٦٧١	كتابة المصاحف ومشروعية ذلك

٦٧٣	.....	كتابة المصاحف على عوض:
٦٧٦	.....	كتابة المصاحف بالحروف الأعجمية
٦٨١	.....	كتابة المصاحف حال الاعتكاف
٦٨٥	.....	كرسي المصحف
٦٨٥	.....	أولاً: ماهية الكرسي المذكور:
٦٨٦	.....	ثانياً: اتخاذ الكرسي للمصحف:
٦٨٦	.....	ثالثاً: حكم مس الكرسي في حق الممنوع من مس المصحف:
٦٨٨	.....	محو المصحف
٦٩٠	.....	مد الرجلين إلى المصحف
٦٩٢	.....	مس المصحف من وراء الحوائل
٦٩٥	.....	المصحف في رحل الغال
٦٩٧	.....	مأل مصحف الغال:
٦٩٩	.....	المصحف في الغنيمة
٧٠٠	.....	المصحف في قبلة المصلي
٧٠٣	.....	مقابلة المصاحف [عرضها إذا كتبت]
٧٠٤	.....	نزع القرآن من المصاحف
٧٠٦	.....	نشر المصحف
٧٠٧	.....	النظر في المصحف
٧٠٧	.....	فضل النظر في المصحف وكونه عبادة مقصودة:
٧٠٩	.....	الآثار الواردة في فضل النظر في المصحف:
٧٠٩	.....	أ - الآثار المرفوعة:
٧١٦	.....	(ب) الآثار الموقوفة في فضل النظر في المصحف:
٧٢٠	.....	النقول عن السلف في فضل القراءة و النظر في المصحف:
٧٢١	.....	المفاضلة بين القراءة نظراً في المصحف وبين القراءة عن ظهر قلب ...
٧٢٢	.....	رأي ابن عبد السلام:
٧٢٣	.....	رأي النووي:

٧٢٤	تنبيه:
٧٢٤	الآثار المقتضية لتفضيل النظر في المصحف:
٧٢٧	النظر في المصحف من غير مس:
٧٢٩	النقص في المصحف
٧٣٠	استشكال وجوابه:
٧٣١	ثبوت قرآنية المعوذتين:
٧٣٢	رجوع ابن مسعود عن القول بعدم قرآنية المعوذتين:
٧٣٢	الجواب عن الاستشكال:
٧٣٤	جواب القاضي الباقلاني:
٧٣٧	نقط المصحف
٧٣٧	ماهية النقطة:
٧٣٨	الباعث على نقط المصحف وأول من نقطها:
٧٤٠	جملة ما في المصحف من النقاط: -
٧٤٠	حكم نقط المصاحف واختلاف أهل العلم في ذلك: -
٧٤٤	هامش المصحف
٧٤٥	هبة المصحف
٧٤٦	هجر المصحف
٧٤٦	الآثار الواردة في الترهيب من هجر المصحف: -
٧٤٩	الحث على تعاهد المصاحف: -
٧٤٩	إمساك المصحف من غير قراءة فيه: -
٧٥١	ورق المصحف
٧٥٢	الوزن بالمصحف
٧٥٣	الوصية بالمصحف
٧٥٦	وضع الرجل على المصحف أو وطئه
٧٥٧	الحاجة تقوم مقام الضرورة:
٧٥٨	وضع الرجل على المصحف على سبيل التغليب في اليمين:

٧٥٩	وضع شيء على المصحف أو فوقه .....
٧٦٢	وضع المصحف على الأرض .....
٧٦٤	حجة مانعي وضع المصحف على الأرض : - .....
٧٦٥	وضع المصحف على بطن الميت أو عند رأس المحتضر .....
٧٦٨	[من أوصى أن تدفن معه نسخة من كتاب الله أو نسخة من البخاري] ..
٧٧٠	وضع المصحف على فراش الجماعة .....
٧٧١	وضع المصحف على نجاسة .....
٧٧٣	وضع المصحف على الوجه والعينين والتمسح به .....
٧٧٥	وضع المصحف في المسجد .....
٧٧٦	رأي الإمام مالك في بدعية وضع المصاحف في المساجد: .....
٧٧٧	مناقشة رأي الإمام مالك: .....
٧٧٩	وضع المصحف في المقبرة وحمله إليها .....
٧٨١	وضع المصحف مع النعال .....
٧٨١	كون الوضع غير مباشر: .....
٧٨٣	الوطء على المصحف .....
٧٨٤	وقف المصحف .....
٧٨٥	النصوص في وقف المصحف: - .....
٧٨٥	أولاً: النقول عن الأحناف: - .....
٧٨٧	ثانياً: نصوص المالكية: - .....
٧٨٩	ثالثاً: النقول عن فقهاء الشافعية: - .....
٧٩٠	رابعاً: نقول فقهاء الحنابلة: - .....
٧٩٣	يمن وبركة المصاحف .....
٧٩٤	اليمن بالمصحف .....
٧٩٥	اليمن للمصحف .....
٧٩٧	فهرس الموضوعات .....